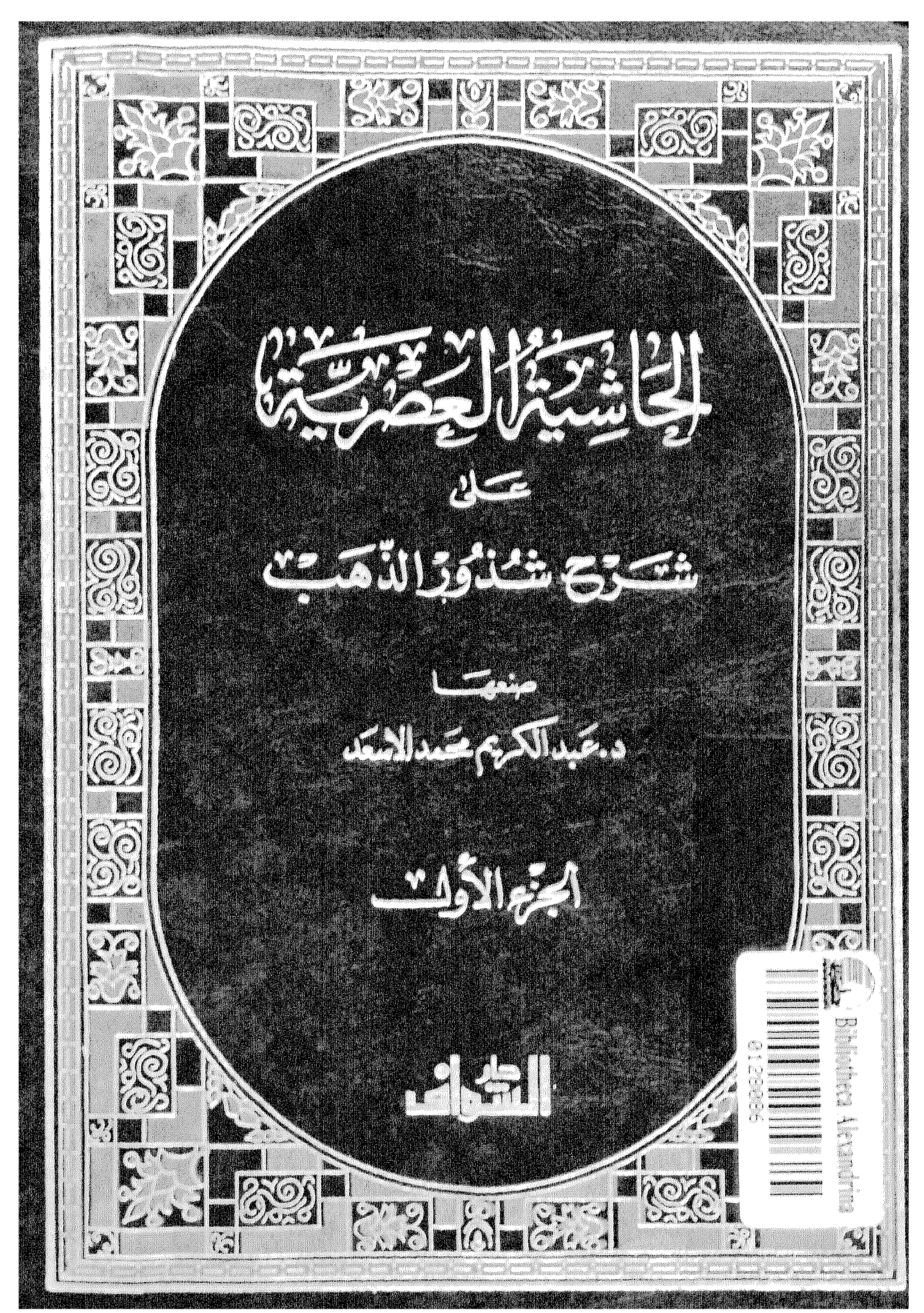
Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)









الحاشية العصرية
على
شرح شذور الذهب

صنعها
د. عبد الكريم محمد الأسعد

الجزء الأول

دار الشواف

* د. عبد الكريم محمد الأسعد: **الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب.**

* **الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.**

* **الناشر: دار الشوّاف للنشر والتوزيع.**

ص. ب ٤٣٣٠٧ الرياض ١١٥٦١.
تلكس ٤٠١٢٤٩ إس. جي/ فاكس ٤٦٢٢٨٦٦.
هاتف ٤٦٢٢٦٣٠ - ٤٦٢٢٦٦٧.
شارع الثلاثين - العليا - الرياض.
المملكة العربية السعودية.

* **التنفيذ الفني والطباعي:**

شركة دار التنوير للطباعة والنشر (ش.م.م.).
الصنوبرة - شارع اللبان - بناية عساف - الطابق السابع.
هاتف ٣٤٦٤٤٥ (٠٠٩٦١) - ٨٠٦٣٥٩ (٠٠٩٦١).
فاكس ٣٤٨١٤٥ (٠٠٩٦١).
ص. ب ٦٤٩٩ - ١١٣ - بيروت - لبنان.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهــداء

إلى مَنَ أعرف حبّه للعلم وتشجيعه للباحثين .

إلى مَنْ أجْمَعَ الناس على دماثة خلقه ورقّة حاشيته،

وتحدّثوا عن طيب شمائله ، وأثنوا على رفيع صفاته .

إنّه

صاحب السموّ الملكي الأمير

نايف بن عبد العزيز آل سعود

وإليه

أهـدي هـذا الكـتاب

المؤلف



المقـــدّمة

ابن هشـام الأنصاري المصـري المتوفى سنـة ٧٦١هـ غنيّ عن التعـريف، فهـو نحويّ زمـانه وسيبـويه أوانه بلا منازع، وشرح شـذور الذهب واحدٌ من مـصنَّفاته الحـسنة، وهو موجـز أشدّ الإيجـاز إذا قيس بطـائفة كـبيـرة من كتـبه، لكنّه غـزير الشـواهد من كلّ لون، فـالآيات القـرآنية والأحـاديث الشـريفـة والأمثـال السـائرة والأشعار والأرجاز تتزاحم فيه تزاحماً قلّ نظيره في مثله، حتى ليصحّ القول فيه إنّه كتاب شواهد، وهو دقـيق العبارة لطيف الإشارة، اختار له صاحبـه متناً منثوراً أقام عليه بناء الشّرح، وأرسى أركـان هذا على دعائم من ذاك، ونَهَجَ في صناعتـهما نَهْجَ المتون والشـروح الذي ظهر في ذلك الزمـان، ثم راج وساد – مع ما ظهـر بعد ذلك من الحواشـي والتقريرات – في عصور العثمانيين فيما بعد.

ومتن شـذور الذهب وشرحـه يعلّمان النحـو ويدرّبان على الفهم فـي آن واحد، فتحصـيل ما يحويانه من مسائل الفنّ وفروعـه تحصيلاً عميـقاً يجعل من المحصّل نحويّاً جـيّداً، والتمـرّس بأسلوبهمـا العلميّ الصعـب يجعل الدارس مـجيداً لتـحكيك الألفاظ، فاهماً للرّموز، مدركاً لما وراء العبارات، مجادلاً قويّ الحجة شديد العارضة.

ولا ينبغي أن يتبـادر إلى الذهن أنَّ الكتاب قد خلا من سـماحة الأسلوب الأدبيّ الذي لا وعورة فـيه ولا خشونة تعـتريه، كما خـلا منها فيمـا بعد الكثير من مـتون المتأخرين وشروحهم وحواشيهم وتقـريراتهم ولا سيّما ما كان منها للأعاجم أو على طريقتهم مـثل الإظهار للبركويّ وشرح المـلاّ جامي على الكافية، فقـد كان في شرح الشذور الكثـير من هذا الأسلوب ومردّ الأمـر فيه إلى أنّ ابن هشام كـان إلى جانب كونه عـالماً نحويّاً مرمـوقاً يشار إليـه بالبنان عربيّاً صـاحبَ ذوق أدبيّ وحسّ لغوي حتى قيل من أجل ذلك إنّه قد أدّب في مصنّفـاته النحو، وشاع هذا القول وذاع وملأ الأسماع.

ولـمّا رأيت جمهـرة أساتذة العربية في الجـامعات قد تواضعت على اخـتيار هذا الكتاب، ووضـعته بركنيه بين أيدي الطلاب، وآثـرته على غيره من سائر كـتب النحو، قمت بعمل هذه الحاشية عليه، وضمّنتـها إعراب الصعب وتوجيه المنتخب من الشواهد الشعرية فيه، وقد اقتصرت فيما تناولته من هذه الشواهد على ما شعرت بحاجته إلى الإتيان بمتروك، أو توضيح غـامض، أو تفصيل موجز، أو نسبة إلى قـائل، أو تفسير لفظ، أو إيضاح مقصود، أو بيان مناسبه، أو نحو ذلك من الأمور. وانصرفت عن أكثر شواهد الكتاب الشعرية لأنّها خُدِمَتْ كثيراً فيه وفي غيره من كتب النحو، وتعرّض لها بالشرح والإعراب وبيان الشاهد وغير ذلك كثير من القدماء والمتأخرين والمحدثين في مصنّفـاتهم وبحوثهم وتعليـقاتهم وفـهارسهـم، ممّا يجعل تكرار القول فـيهـا أمراً لا مسوّغ له وعملاً غير مفيد.

أمّا شواهد الكتاب النثـرية من أمثال العرب وكلامهم وأحـاديث الرسول، وكذلك الشواهد القرآنية، فإنّها جميعاً لم تسبق خدمتها - فيما أعلم - بغير ما كان من تعليق موجـز في حاشيـتين معروفـتين للشذور على أجزاء من هذه الشـواهد بعضـهـا مهمّ وبعضها ليس كذلك، لهذا انصبّ اهتمامي عليها أكثر من غيرها، وحرصت على إيفائها حقّها من التفصيل والتوضيح حتى تصبح فيهـما كقسيمتها الشواهد الشعرية، فأبَنْتُ المراد منها، وكـشفت أسـتار الغمـوض عنها، وأظهـرت وجه الشاهد فـيهـا، وأعربت عسيرها، ووجّهت ما دعت الحاجة إلى توجيهه من مشكلها، وكشفت عن وجه الحقيقة فيـه، وعرضت لمخـتلف القراءات في الآي علـى تفاوت درجاتـها، وخرّجت الـشواهد القرآنيـة على قراءاتها،وأظـهرت ما في وجـوه إعراب بعضـها من تنوّع فرضـه تعدّد القراءات فيـها، وقد كان هذا كلّه ممّا يصعب على الشّادين في درس النحـو تتبّعه في مظانّه المتفرقة، ويعسر عليهم الوصول إليه وتجميع ما تفرّق منه والربط بين أجزائه.

كذلك نالت المسائل الصعبة والأدلّة العويصـة والعبارات الغامضة حظّها الواجب من العناية، فكان لهـا نصيب ظاهر من التفـسير والتـحليل والإيضاح، إذ عـمدتُ إلى الإنتهـا وتسهيلهـا وتمهيدها وإزالة وعـورتها حتـى بدت سَلِسَةً سهلة المأخذ يسـيرة

التناول واضحة المنطوق دانية المفهوم. هذا بالإضافة إلى ما تضمّنته الحاشية من «فوائد» متناثرة هنا وهناك في تضاعيف البحوث دعت إليها الحاجة أو أوحت بها الملابسات.

لكنّه سيظهر للمطالع أنّ بعض الشواهد والمسائل لم أتعرّض له ألبتّة، وأنّ بعضها الآخر لم أفصّل القول فيه ولم أضف إليه الكثير، وقد يرى أنّ هذا وذاك يدخلان في باب التقصير، والحقّ أنني لم أفعل في الأولى لأنّ تلك الشواهد والمسائل من السهولة بحيث لا تحتاج إلى قول فيها، أو لأنّ المصنّف «ابن هشام صاحب المتن والشرح» أو المعلّق «الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد الذي سمّى تعليقاته: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب» قد وفّياها حقّها كاملاً حتى لم يبق فيها زيادة لمستزيد، ولم أفعل في الثانية لأنهما قد عالجا اللبَّ، وحقّقا بما صنَعَا الغرض الرئيس، ولم تبق إلاّ إضافات يسيرة قمت بزيادتها إكمالاً للصورة واستيفاء للتفاصيل.

ولقد اخترت نمط الحواشي، إحياءً لما اندرس من أشكال صناعة الكتب، وهي الأشكال التي تميّزت – على ما هو معروف – بعرض المعلومات الكثيرة المتنوعة، ولم تلتزم بالتقيّد بما كان من هذه المعلومات في صلب الموضوع فحسب كما تقضي بذلك مناهج التأليف الحديثة، وحسبي فيما فعلت اقتناعي بجدواه وإيماني بفائدته، لهذا حرصت على العودة إلى الفطرة المنطلقة والسجيّة العفوية، وعلى ترك الالتزام بمنهج مقيّد، وعلى عدم الوقوف عند حدود معيّنة، فحشدت في حاشيتي كلّ ما رأيته مفيداً، حتى لو مَتَّ لما أنا بصدده بأدنى ملابسة، ممّا جعلها تبدوفي بعض الأمكنة كأنّها بحوث مهوّشة تبعث على الاستغراب وربّما الانتقاد، ولقد فعلت ذلك إيماناً منّي بوجوب تعميم الفائدة وجمع كلّ ما يتعلّق بما أبحثه من المسائل والقضايا في مكان واحد وبغزارة لا يعوقها إطار يقوم عليه منهج حديث صارم في التصنيف يعيب الخروج عن الموضوع كما يقولون، ويسفّه الاستطراد فيه إلى مختلف ألوان المعارف والعلوم، ويرى أنّ هذا ينافي الاختصاص الواجب ويجاوز الحدود التي لا يجوز تجاوزها.

بيد أنّي حرصت في الوقت نفسه كلّ الحرص على تخليص حاشيتي من الشوائب التي عيب بها كثير من الحواشي بأَخَرَة، فاطّرحت المعلومات النافرة، ونبذت الأحاديث المقحمة، وأشحت عن الأساليب التي لا طائل من وراء غموضها وخشونتها، وأضفيت عليها ملامح الحداثة، ومن ثَمَّ سمّيتها «الحاشية العصرية». ثم إنّي أنِستُ بوضع أجزاء من هذه الحاشية بين يدي معالي الأستاذ الدكتور عبد العزيز الخويطر وزير المعارف، وهذه فرصة طيبة لأكشف النقاب عن أنّ لمعاليه في الأساس اشتغالاً بالصرف والنحو ونحوهما من علوم الآلة، فقد قَضَى شطراً ممتداً من حياته الدراسية الجامعية في تحصيلها بجامعة القاهرة في كلية دار العلوم العريقة في درس العربية، وأنّ الأمر ليس مقصوراً على علم التاريخ الذي تخصّص فيه ببريطانيا بعد ذلك، وقام بإلقاء المحاضرات في موضوعاته في كلية الآداب بجامعة الملك سعود بالرياض إبّان تقلّده مسؤولية هذه الجامعة في وقت مبكّر، وخلّف في مباحثه طائفة طيّبة من الآثار حتى استقرّ لدى قرّائه وعارفيه أنّه مؤرّخ ليس غير.

ولقد أثلج صدري ما سمعته مشافهةً واطلّعت عليه كتابةً من الملاحظات الحسنة والنقود الجيّدة لما تمَّ اطلاع معاليه عليه ودراسته له من أبواب هذه الحاشية، لذلك هَمَمْتُ أن أعرض عليه سائر محتوياتها باباً باباً، ومسألةً مسألةً، ووددت أن لو أتدارس معه ملاحظاته عليها ونقوده لها، لكنّ تكليفه المفاجئ بأعباء وزارة التعليم العالي أيضاً أوجب عليّ التوقّف عمّا كنت أهمّ به وحال بيني وبين تحقيق هذه الرغبة، إذ جعلني أشعر بالحرج من الاثقال عليه واختلاس أوقات راحته على قلّتها، ولا سيّما أنّه لم يكن ليكتفي بالاطلاع العام السريع ولم يكن يقبل بغير ما عرف عنه عند الخاصة والعامة وأثنى به عليه المنصفون من الفحص الدقيق والتحرّي الشديد ونبذ المجاملة فيما يأخذ أو يذر من الشؤون العلمية وغير العلمية.

على أنّي مازلت وسأبقى أذكر بالثناء والامتنان والتقدير كلّ ما تفضّل بإبدائه في الكثير من قضايا هذه الحاشية سواء ما كان من ذلك في المنهج أو المحتوى أو الأسلوب، ولن يغرب عن بالي أو يغيب عن ذهني المتعة العقلية التي كنت أشعر بها من النقاش الخصب الطويل الذي كان يدور بيني وبين معاليه في طائفة كبيرة من

أمورها فكنت آخذ ببعض ما يرى وأستفيد من وجهة نظره في مواطن أخرى ، ممّا جعل مداولاتنا مدارسات علمية بحقّ نتناقش فيها ونحتكم إلى المصادر التي تزخر بها مكتبته العامرة حين يشجر الخلاف ويستحكم الجدل وتتضح الحاجة إلى اليقين.

وقد رتبت أبواب حاشيتي تبعاً لأبواب الشرح المحشّى عليه، وهو ترتيب متميّز خالف فيه ابن هشام ما هو سائد مشهور في ترتيب جمهرة كتب النحو لأبوابها، فقد جمع بين المرفوعات في باب واحد، فكان اسم كان مثلاً إلى جانب خبر إنّ، وجمع أيضاً بين المنصوبات في باب آخر فكان خبر كان إلى جانب اسم إنّ، وجمع كذلك بين المجرورات بالحرف والإضافة والتبعيّة في باب ثالث، وبين المجزومات بالأدوات المختلفة في باب مستقلّ رابع، كما عقد قبل هذه الأبواب أبواباً متفرقة كباب المثنى والملحق به وباب جمع المذكر السالم والملحق به وباب ما جمع بألف وتاء وما ألحق به وغير ذلك من الأبواب، وختم كتابه بأبواب التوابع وغيرها، ويمكن ملاحظة هذا كلّه من الاطلاع على ثبت الموضوعات.

وقد ذكرت في فاتحة كلّ باب اسمه، وجاء تسلسل عناوين الأبواب على نحو ليس ببعيد جداً عمّا جاء من تسلسها في مسرد البحوث في الطبعة العاشرة التي حقّقها الشيخ محمد محي الدين عبد الحمد رحمه الله في سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، فقد خالفته بإجراء قدر ليس بقليل من التعديل والتبديل في أسماء بعض الأبواب وفي ترتيبها مع التزامي التام بتسمية المصنّف ابن هشام للأبواب وترتيبه لها سواء في المتن أو في الشرح، وكنت أورد نصّ المتن ثم نصّ الشرح وأردفهما بتعليقاتي في الحاشية وذلك لتسهيل المراجعة وليجد القارئ بغيته كاملة في مظانّها بيسر، أما تعليقات المحقّق الشيخ محي الدين فقد حذفتها من حاشيتي ولم أنقل منها إلاّ ما اقتضت الضرورة نقله ممّا احتجت لنقده أو توضيحه أو تصحيحه أو إكماله أو نحو ذلك تخفّفاً من أن تصبح حاشيتي لو سردت تعليقاته إلى جانب المتن والشرح طويلة ثقيلة مملّة ، وتفادياً لتكرار لا داعي له، ومن أراد أن يطالع تعليقات المحقق فليرجع إليها في الطبعة التي أشرت إليها ونقلت المتن والشرح منها.

وأخيراً فإنّي أرجو أن يجد الأساتذة – إن شـاء اللّه – في هذه الحاشية بغيتهم، وأن يحصّل الطلاب منها مرادهم وفق قـدراتهم ومستوياتهم المتفاوتة، فقـد صنّفتها على النحو الذي فصّلت، وجمعت فيها كلّ ما يمكن أن يخدم الجميع، فالمعلّم ، وكذلك المتعلّم المتفوّق ، يستـغني كلاهما بما اجتمع فيها من المعلومـات القاصية عن الرجوع إلى الأمّات المتفرقة فيصل كلٌّ منهما إلى مطلبه بسرعة وسهولة، والشّادي في درس النحو ينهل من معينها المعارف الدانية التي يحتاجها، ويستعين بهذه المعارف على فكّ مغاليق عبـارات الكتاب وفهم مرامي إشاراته وتحصيل معـاني ألفاظه وإزالة غموض أساليبه بقدر الإمكان تاركاً إيضاح ما وراء ذلك ممّا يعسر عليه إلى أستاذه.

ولست أزعم لعملي الكمال والإحاطة، فهـذان لا يصحّ في العقول السليـمة ولا يستقيم في الأذهان المستقيمة أن يدّعيَهـما الإنسانُ المنسوب إلى النسيان، لهذا فإنّي أضع مصنَّفي هذا بين أيدي الأساتذة الأجلاّء والزمـلاء الفضلاء الذين خلص لهم من تجـاربهم فكر ثاقب ونظر سـديد جعـلهم أهلاً للتقـويم الرشـيد، أضـعـه بين أيديهم مطمئناً، وأقوم بذلك واثقـاً، تحفزني إلى ما أفعل بواعث متـعدّدة، فهم لابدّ أن يجدوا عثرة في مثل هذه الحاشية الطويـلة يقيلونني منها، أو سهواً يذكّرونني به، أو سقطة يرفعون عـنّي إصرها، أو هَنَةً يصوّبونها لي فـيدفعون عن كلامي وزرهـا، أو نقصاً يسـتدركـون به عليّ فـيزيلون عـيبـه، أو وهناً يُخْلُونَ الحـديث من أثره، أو منهجـاً للتأليف لا يُرْتَضَى فيوصون باطّراحه، أو نسقاً في التصنيف لا يستحبُّ فيدعون إلى تركـه. إنّهم إن يفـعلـوا أكن لهم من الشـاكـرين الحـامـدين المـقـدّرين، لأنّهم بذلك سيُضْفُون على حاشـيتي هذه شرفاً وقدراً لاشكّ فيـهما، يؤصّلهما نظرهم فـيها نظر الناقـد المتـأنّي الحصـيف، والمحكّم المدقّق المنصف، ولا أشـكّ لحظة في أنّهم فـيمـا يبدونه ممّا قـد نتّفق فيـه أو نختلف عليـه إنّما يصدرون عن كـفاءة واقـتدار وحنكة ودراية وأمـانة وإخلاص وإنـصاف. لا تثـريب على أحـد في العلم، ونحن جـمـيعـاً مدرسين ودارسين ننشـد الحقيـقة بصدق، وسنبقى خـدماً للمعـرفة حين نُلْقي وحن نتلَقَّى.

ولا يفوتني في النهاية أن أشكر صاحب دار الشواف المعروفة الأخ الفاضل الدكتور عبد المعين الشوّاف الذي نهض مشكوراً بطباعة هذا الكتاب ونشره وتوزيعه، وتحمّل عبء ذلك كلّه، وأحاطني أنا وكتابي باهتمامه وعنايته ورعايته، ومثل هذا الشكر أزجيه بامتنان للأخ الكريم الأستاذ زاهر الشوّاف مدير الدار لصدقه ودماثة خلقه ورقة حاشيته ونشاطه «الديناميكي»، جزاهما اللّه كلّ خير، واللّه من وراء القصد.

المؤلف

الرياض في: ٤ / ٣ / ١٤١٥هـ
١٠ / ٨ / ١٩٩٤م



خطبة «المحقّق» مؤلف «منتهى الأرب»

الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد

الحمد للَّه على نعمائه، والشكر له على آلائه، وصلى اللَّه على سيدنا محمد واسطة عِقْدِ أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه، أحمده سبحانه حمداً يكون سبباً مُدْنياً من رضاه، وأشكره شكراً يكون مُقرِّباً من الفوز بمغفرته.

وبعد، فهذا كتاب «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» وشرحه، وهما من تصانيف العلاّمة المحقّق فخر العربية وحامل لواء علمائها أفضل مَنْ صَنَّفَ من رجالات القرن الثامن الهجري في قواعد العربية والتطبيق عليها جمال الدين بن هشام الأنصاري، وهذا الكتاب وشرحه صِنْو كتابه «قطر الندى وبلّ الصَّدى» وشرحه، صنّفهما ابن هشام للذين شَدَوْا من علم العربية شيئاً يكون كالمقدّمة لقراءتهما، وكنّا ندرسهما معاً في الجامع الأزهر في فرقة دراسية واحدة وفي عام واحد، وكنّا نستوعبهما قراءة ودرساً، ولم نجد في ذلك مشقة ولا عنتاً.

وللكتابين في نفسي ذكرياتٌ لن يأتيَ عليها الزمان، فقد تلقيتهما معاً على شيخ واحد، وكان رحمه اللَّه تعالى مثالاً للجِدّ والإخلاص في التحصيل والإفهام وبَعْث الهمة على الاقتداء به، فكان ذلك أحد البواعث على محبّة الكتابين وتحصيلهما، ثم كان أشدّ البواعث إلى الكتابة عليهما وبعثهما. وقد كان مما جرى به القَدَر أن رأت مشيخة الجامع الأزهر في نظامها الجديد - في سنة ١٩٣٥ الميلادية - تدريس هذين الكتابين لفرقتين دراسيتين، فجعلت «قطر الندى» وشَرْحَهُ للسنة الثالثة الابتدائية و«شذور الذهب» للسنة الرابعة الابتدائية، وقد قدّمْتُ لقراء العربية عامة ولأبنائي وإخواني من طلبة الأزهر وأساتذته شرحاً سَهْلَ العبارة فائق التحقيق على شرح قطر الندى، فكان لزاماً عليَّ أن أعزّزه بشرح على «شذور الذهب» ليكون له أخاً يدانيه في السهولة والتحقيق، ويقرّب ما أغْرَبَ به ابن هشام ممّا أودعه فيه من

عويص المسائل التي ترجع إلى الفقه في العربية والدقة في معرفة أسرارها. وقد سمّيت هذا الشرح «منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب» راجياً أن يتطابق الاسم والمسمَّى، وأن يكون ما أودعتُهُ فيه من ذخائر العربية مُقْنعاً لراغبي البحث، سادّاً لِنَهْمَةِ المولَعين بالتفقّه في الحقائق العلمية. فإن أكن قد أصبتُ الذي أردتُ فهذا توفيق اللّه تعالى وتيسيره، وإن تكن الأخرى فلا يكلّف اللّه نفساً إلاّ وسعها، وبحسبي خلوص النية للّه تعالى ولرسوله ﴿ربِّ هبْ لي من لدنْكَ رحمةً إنَّكَ أنت الوهَّاب﴾.

الحاشية العصرية

* **الآلاء**: النِّعَم، وآلاء جمعٌ مفرده إلىً أو ألاً بكسر الهمزة وفتحها، وأصل الهمزة الأخيرة في الجمع واو لأنّ فعله ألاَ يألُو من باب عدا يعدو، وقد تطرّفت الواو في الجمع «آلاَوْ» بعد ألف زائدة فقلبت همزة فأصبح آلاء، ويكتب بعضهم المفرد بالألف المقصورة أي «إلىً» – كما يكتب بالألف المقصورة المفرد مِعىً الذي جمعه أمعاء – وذلك لكسر همزته في لغة، وبعضهم يكتبه بالألف الممدودة «ألاً» لفتح الهمزة في لغة أخرى. وآلاء جمع تكسير ليس فيه قلب مكاني، وهومصروف لأنّه على وزن أفعال فهو كآحادٍ وآجالٍ جمع أحدٍ وأجلٍ، وأصله أألاء فالتقت همزتان ثانيتهما ساكنة والأولى مفتوحة فقلبت الثانية مدًا من جنس الأولى استثقالاً لاجتماع همزتين.

وقيل إنّ آلاء اسم جمع على وزن لَفْعَاء وإنّه ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة وإنّ فيه قلباً مكانياً إذ أصله ألْآاء» على وزن فعلاء، اجتمعت في آخره همزتان بينهما ألف تعدّ كأنّها غير موجودة لأنها مانع غير حصين ممّا جعل اجتماع الهمزتين في آخر الكلمة ثقيلاً، لذلك قدّمت الهمزة التي هي لام الكلمة ووضعت قبل فاء الكلمة فأصبحت «أألاء» على وزن لَفْعَاء ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة مدّة من جنس حركة الهمزة الأولى فصارت آلاء. وعندي أنّ هذا القول بجميع تفاصيله ضعيف، وأنّ القائلين به ربّما قاسوا آلاء على أشياء التي يوجد بها قلب مكاني، وفي هذا القياس ما فيه لما بين «شيء» المفرد، و«إلًى» أو «ألاً» المفرد من الاختلاف، فهذا

اسم مقصور معتلّ الآخر بالألف، وليس «شيء» مثله فهو صحيح مهموز، ثم إنّ بعض الصرفيّين قالوا إنّ أصل «شيء» هو «شَيِّئ» على وزن فَيْعِل.

ومن المناسب في هذا السياق أن نتحدث عن القلب المكاني فنقول إنّه نقل الحرف من موطنه في الكلمة إلى مكان آخر فيها، وهو ضرب من التوسّع في اللغة، وأكثره سماعي ويكثر سماعه في الفعل المعتلّ أو المهموز ويقلّ سماعه في غيرهما من الأفعال كـامضَحَلَّ واكرهَفَّ من اضمَحَلَّ واكْفَهَرَّ اللذين مصدرهما الاضمحلال والاكفهرار، ولم يسمع للفعل المقلوب مصدر من لفظه فلم يسمع مثلاً في هذين الفعلين المقلوبين امضِحْلال ولا اكرِهْفَاف، وكما يكون القلب المكاني في الأفعال يكون في الأسماء نحو آبار بمدّ الهمزة فإنّ أصله أبْآر على وزن أفعال فقدمت الهمزة التي هي عين الكلمة على الباء التي هي فاء الكلمة فأصبحت أأبار على وزن أعفال فاجتمع فيها همزتان متجاورتان ثانيتهما ساكنة فقلبت الثانية الساكنة مدّة من جنس حركة الأولى.

ويرى بعض الباحثين أنّ القلب المكاني ليس من ضروب التوسّع في اللغة لأنّه لا يضيف إلى أصولها كلمات جديدة، بل هو نوع من مراعاة التناسب الصوتي بين الحروف في الكلمة الواحدة، ومن أجل التناسب يحدث التقديم والتأخير كما حدث مثلاً في امضَحَلَّ واكرهَفَّ ونحوهما، وفي آبار ونحوه و إذ لا يعدّ ما فيها قلباً بل هو مجرّد نقل أصاب بعض حروف الكلمات في بعض اللهجات العربية دون بعض مع إبقاء الحروف المزالة من أماكنها بعينها كما حدث في اضمحلّ واكفهرّ، أو مع تغيير الحرف المزال من مكانه إلى حرف آخر كما غيّرت الهمزة مثلاً في آبار إلى ألف وكما غيّرت الواو في قِسِيّ إلى ياء.

* **شذور**: جمع تكسير مفرده شَذْره، وتجمع شَذْرة بألف وتاء أيضاً فيقال شَذَرات، وشذور الذهب: قطع من الذهب تُلْقَطُ من معدنه.

ترجمة ابن هشام

بقلم/ محمد محيي الدين عبد الحميد

صاحب كتاب «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» وشرحه، هو الإمام الذي فاق أقرانه، وشأى مَنْ تقدّمه، وأعيا مَنْ يأتي بعده، الذي لا يُشَقُّ غباره في سَعَةِ الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل الصالح الورع أبو محمد عبد اللّه جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد اللّه بن هشام الأنصاري المصري.

ولد في القاهرة في ذي القَعدة عام ثمانٍ وسبعمائة من الهجرة (عام ١٣٠٩ من الميلاد) ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ابن السّراج، وسمع على أبي حيَّان ديوان زهير بن أبي سُلْمَى المزني، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيرَه، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني شَرْحَ الإشارة له إلاَّ الورقة الأخيرة، وحدّث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتفقّه على مذهب الشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي قبيل وفاته.

وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتصدّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البارع والاطلاع المفرد والاقتدار على التصرّف في الكلام، وكانت له ملكة يتمكّن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسْهَباً وموجزاً، وكان مع ذلك كلّه متواضعاً بَرّاً دمْثَ الخلق شديد الشفقة رقيق القلب.

قال عنه ابن خلدون: «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه»، وقال عنه مرّة أخرى: «إنّ ابن هشام على علمٍ جمٍّ يشهد بعلوّ قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى واتبعوا مصطلح تعليمه فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه».

ولابن هشام مصنّفات كثيرة كلّها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع، وتطالِعُكَ من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصّيت، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطلعنا عليه أو بَلَغَنا علمه مرتباً على حروف المعجم، وندلّك على مكان وجوده إن علمنا أنّه موجود أو نذكر لك الذي حدَّثَ به إن لم نعلم وجوده، وهاكها:

* الإعراب عن قواعد الإعراب، طبع في الآستانة وفي مصر وشرحه الشيخ خالد الأزهري.

* الألغاز، وهو كتاب في مسائل نحوية صنّفه لخزانة السلطان الملك الكامل، طبع في مصر وفي الآستانة.

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، طبع مراراً وشرحه الشيخ خالد، ولنا عليه ثلاثة شروح: أوّلها شرح وجيز مطبوع، وثانٍ متوسط طبع أيضاً، وثالث مبسوط لم يطبع.

* التذكرة، ذكر السيوطي أنّه كتاب في خمسة عشر مجلداً، ولم نطّلع على شيء منه.

* التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، ذكر السيوطي أنّه عدّة مجلدات.

* الجامع الصغير، ذكره السيوطي ويوجد في مكتبة باريس.

* الجامع الكبير، ذكره السيوطي.

* رسالة في انتصاب «لغةً» و «فضلاً» وإعراب «خلافاً» و «أيضاً» و«هلمّ جرّا» وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبة برلين وليدن وهي برمّتها في كتاب «الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطي المطبوع في الهند.

* رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم، موجودة في مكتبة برلين.

* رَفْع الخَصَاصـة عن قرّاء الخـلاصـة، ذكره السـيوطـي وذكر أنّه يقع في أربعـة مجلدات.

* الروضة الأدبية في شـواهد علوم العربية، يوجد بمكتبـة برلين وهو شرح شواهد كتاب «اللُّمعَ» لابن جني.

* شذور الذهب في معرفة كلام العرب، طبع مراراً ولنا عليه شرح مطبوع.

* شرح البردة، ذكره السيوطي، وربّما كان هو شرح «بانت سعاد» الآتي.

* شرح شـذور الذهب المتقدّم، طبع مـراراً ولنا عليه شـرح طبع مراراً وهو هذا الذي نقدّمه اليوم.

* شرح الشـواهد الصغرى، ذكـره السيوطـي أيضاً، ولا ندري أهو كتـاب الروضة السابق أم هو كتاب آخر؟

* شرح الشواهد الكبرى، ذكره السيوطي أيضاً، ولا ندري حقيقة حاله.

* شرح قصيدة «بانت سعاد» طبع مراراً.

* شرح القصيدة اللّغزيّة في المسائل النحوية، يوجد في مكتبة ليدن.

* شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، طبع مراراً، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً.

* شرح اللمحة لأبي حيان، ذكره السيوطي.

* عـمدة الطالب فـي تحقـيق صرف ابـن الحاجب، ذكـره السـيوطي وذكـر أنّه في مجلدين.

* فَوْحُ الشّذا في مسألة كذا، وهو شرح لكتـاب «الشذا في مسألة كذا» تصنيف أبي حيان، يوجد في ضمن كتاب «الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطي.

* قطر النّدى وبلّ الصّدى، طبـع مراراً وهو متن الـشرح السـابق ذكـره، ولنا عليـه شرح مطبوع.

* القواعد الصغرى، ذكره السيوطي.

* القواعد الكبرى، ذكره السيوطي.

* مختصر الانتصاف من الكشّاف، وهو اختصار لكتاب صنّفه ابن المنير في الردّ على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشّاف، واسم كتاب ابن المنير «الانتصاف من الكشّاف» وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين ومكتبة الأزهر.

* المسائل السَّفَرِيّة في النحو، ذكره السيوطي.

* مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، طبع في طهران والقاهرة مراراً، وعليه شروح كثيرة طبع منها عددٌ وافٍ، ولنا عليه شرح مبسوط، نسأل الله أن يعين على طبعه.

* موقد الأذهان وموقظ الوسنان، تعرّض فيه لكثير من مشكلات النحو، يوجد في دار الكتب المصرية، ومكتبتي برلين وباريس.

وتوفى رحمه الله تعالى بالقاهرة في ليلة الجمعة، وقيل ليلة الخميس الخامس من ذي القَعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد)، وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه «كشف الظنون» أنّه توفي في عام اثنين وستّين وسبعمائة من الهجرة وهو ما لم أجده لأحد سواه، رضي الله تعالى عنه وأرضاه.

الحاشية العصرية

* ينبغي للقارئ أن يتنبَّه إلى أنّ الشيخ محمد محي الدين قد كتب هذه الترجمة في عام ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، أي قبل زمن طويل، وذلك طبقاً لما كان متاحاً له آنذاك من المعلومات، ومن المؤكد أنّ كثيراً من آثار ابن هشام التي ذكرها قد حقّق أو طبع أو عثر عليه أو اتّضح شأنه في خلال الفترة الواقعة بعد هذا التاريخ.

* شَأَى يَشْؤُوا القومَ شَأْواً: سبقهم، ويقال فلان بعيد الشأو أي عالي الهمة.

خطبة ابن هشام صاحب الشذور

قال الشيخ الإمام العالم العلاّمة العامل الجامع لأشتات الفضائل وحيد دهره وفريد عصره صدر المحققين وبركة المسلمين جمالُ الدين أبو محمدٍ عبدُ اللّه بنُ الشيخِ جمالِ الدينِ يوسفَ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ اللّهِ بنِ هشامٍ الأنصاري تغمّده اللّه برحمته وأسكنه فسيح جنّاته.

أوّل ما أقول: إنّي أحمد اللّه العليَّ الأكرم، الذي عَلَّمَ بالقلم، عَلَّمَ الإنسان ما لم يعلم، ثم أُتْبِعُ ذلك بالصلاة والتسليم على المرسَل رحمة للعالمين وإماماً للمتقين وقدوة للعاملين محمدٍ النبيِّ الأميِّ والرسول العربي، وعلى آله الهادين وصحبه الرافعين لقواعد الدين.

وبعدُ: فهذا كتاب شرحْتُ به مختصري المسمَّى بـ «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» تمّمت به شواهده وجمعت به شوارده ومكّنت من اقتناص أوابده رائدَه، قصدتُ فيه إلى إيضاح العبارة لا إلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لفّ المباني والأقسام لا إلى نشر القواعد والأحكام، والتزمت فيه أنّني كلّما مررت ببيتٍ من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلّما أتيتُ على لفظ مستغرَب أردفته بما يزيل استغرابه، وكلّما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلّق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما

تحـتاج إليـه من إعراب وتفـسـير وتأويل، وقـصدي بذلك تـدريب الطالب، وتعريفـه السلوك إلى أمثـال هذه المطالب، واللهَ تعالى أسأل أن ينفـعني وإياكم بذلك إنّه قريب مجيب، وما توفيقي إلاّ باللّه عليه توكلت وإليه أنيب.

الحاشية العصرية

* من الواضح أنّ الفقرة السـابقة على قول ابن هشام «أوّل ما أقـول» هي من كتابة المحقّق محمد محي الدين توطئة لكلام ابن هشام نفسه الآتي بعدها مباشرة.

* الأوابد: الغرائب، يقال أَبَدَ الشـاعرُ أُبُوداً أي استعمل كلامـاً لا يُعرف معناه، وأوابد جمع آبِدَة وهـي الشيء الغريب، ومنه أوابد الكلام أي غـرائبه، ومنه أوابد الـشِّعر وهو ما لا تُمَاثَلُ جودته أو قوافيه الشاردة.

* لا يخفى مـا في كلام ابن هشـام في خطبته من وجـوه البديع المتنوعـة كالجناس والسّجع والمقابلة والإشارة إلى اللّف والنّشر وغـير ذلك، وإيراد هذا والإكثار منه كان الطابع المميّز للأسلوب الذي درج عليه علماء ذلك الزمان وأدباؤه.

لغات الكلمة ثلاث ولها معنيان، وحدّ القول، وحدّ المفرد، و «كلاّ» في العربية على ثلاثة أوجه

المتن «لابن هشام»

* قلتُ: الكلمة قول مفرد.

الشرح «لابن هشام»

* وأقول: في الكلمة ثلاث لغات ولها معنيان، أمّا لغاتها فكلمة على وزن نَبِقَه وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل وجمعها كلم كنَبِق، وكلمة على وزن سِدْرة وكلمة على وزن تمرة وهما لغتا تميم وجمع الأولى كلم كسِدْر والثانية كلم كتَمْر، وكذلك كلّ ما كان على وزن فَعِل نحو كبد وكتف فإنّه يجوز فيه اللغات الثلاث فإن كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي إتباع الأول للثاني في الكسر نحو فِخِذ وشِهِد ، وأمّا معنياها فأحدهما اصطلاحي وهو ما ذكرت.

والمراد بالقول اللفظ الدالّ على معنى كرجل وفرس، بخلاف الخطّ مثلاً فإنّه وإن دلّ على معنى لكنّه ليس بلفظ، وبخلاف المهمل نحو ديز مقلوب زيد فإنّه وإن كان لفظاً لكنّه لا يدلّ على معنى فلا يسمّى شيء من ذلك ونحوه قولاً.

والمراد بالمفرد ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه كما مثّلنا من قولنا رجل وفرس، ألا ترى أنّ أجزاء كلّ منهما وهي حروفه الثلاثة إذا انفرد شيء منها لا يدلّ على شيء ممّا دلّت عليه جملته بخلاف قولنا غلامُ زيدٍ فإنّه مركّب لأنّ كلاًّ من جزءيه وهما غلام وزيد دالٌّ على جزء المعنى الذي دلّت عليه جملة «غلام زيد». والمعنى الثاني لغويّ وهو الجمل المفيدة، قال اللّه تعالى ﴿كلا إنّها كلمة هو قائلها﴾ إشارة إلى قول القائل: ﴿ربِّ ارجعون لعلّي أعمل صالحاً فيما تركت﴾. وكلاّ في العربية على ثلاثة أوجه: حرف ردع وزجر، وبمعنى حقاً، وبمعنى إِي، فالأول كما في هذه الآية، أي: انتهِ عن هذه المقالة فلا سبيل إلى الرجوع، والثاني نحو: ﴿كلاّ إنّ الإنسان ليَطْغَى﴾ أي حقّاً، إذ لم يتقدّم على ذلك ما يُزْجَرُ عنه، كذا قال قوم، وقد اعترض على ذلك بأن حقّاً تفتح «أنّ» بعدها، وكذلك أما التي بمعناها، فكذا ينبغي في كلاّ، والأوْلَى أن تفسَّر كلاً في الآية بمعنى ألا التي يستفتح بها الكلام، وتلك تكسر بعدها إنّ نحو: ﴿ألا إنَّ أولياء اللّه لا خوف عليهم﴾، والثالث قبل القسم نحو: ﴿كلاّ والقمر﴾، معناه إي والقمر، كذا قال النّضر بن شُمَيل وتبعه جماعة منهم ابن مالك، ولها معنى رابع،

تكون بمعنى ألاَ. و«إنّ» حرف تأكيد ينصب الاسم بالاتفاق ويرفع الخبر خلافاً للكوفيين، والضمير اسمها وهو راجع إلى المقالة، وكلمة خبرها، و﴿هو قائلها﴾ جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على أنّها صفة لكلمة، وكذا شأن الجمل الخبرية بعد النكرات، وأمّا بعد المعارف فهي أحوال كجاء زيدٌ يضحك.

الحاشية العصرية

* يبدأ الماتن كلامه في المتن بقوله «قلت» دائماً، ويبدأ كلامه في الشرح بقوله «وأقول» دائماً.

* مما يحتمله القياس ولم يرد به السماع إعراب بسم اللّه الرحمن الرحيم، فالمسموع الذي لا يُقرأ بغيره إتباع الصفتين في الجرّ لاسم اللّه، لكن يجوز في القياس أن يقال الرحمنُ الرحيمُ برفعهما على المدح بتقدير الممدوحُ، ويجوز في القياس أن يقال الرحمنَ الرحيمَ بنصبهما على المدح بتقدير أمدحُ، ويجوز الرحمنُ الرحيمَ، والرحمنَ الرحيمُ على المدح فيهما أيضاً بتقدير الممدوحُ للمرفوع وأمدحُ للمنصوب.

* اسم الجنس الجمعي: هو الذي يفرق بينه وبين واحدة بالياء نحو روم وروميّ وعجم وعجميّ وزنج وزنجيّ بفتح الزاي وكسرها، والأكثر أن يفرق بينهما بالتاء نحو تمرة وتمر وكلمة وكلم وشجرة وشجر ونَبِقَةٍ ونَبِق، وعلى هذا يمكن أن يعدّ لفظ «كلم» اسم جنس جمعي لأنّه يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، وقيل هو جمع تكسير لأنّه اعتراه تغيير مفرده بحذف الهاء، أما اسم الجنس الإفرادي فهو ما لا فرق فيه بين القليل والكثير نحو ماء وتراب وعسل، واسم الجمع هو ما دلّ على الجماعة وليس له مفرد من لفظه كجيش وقوم ونساء وإبل. وتجمع «كلمة» بالألف والتاء على «كلمات» أما «الكلام» فليس جمعاً لكلمة بل هو اسم جنس إفرادي لأنّه يطلق على القليل والكثير، وهو أيضاً اسم لمصدر «التكليم».

* قال تعالى: ﴿إذ قالت الملائكة يا مريمُ إنّ اللّه يبشّرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريمَ وجيهاً في الدنيا والآخرة ومن المقربين﴾ (الآية ٤٥ من سورة آل عمران).

الملائكة: أي جبريل، كلمة منه: أي ولد منه، وجيهاً: أي ذا جاه، مريم: مضاف إليه مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

* قال الشاعر:

ليت الكواكب تدنو لي فأنظمَها   عقودَ مدح فما أرضى لكم كلمي

فأنظمها: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية المسبوقة بالتمني، وهو متعدٍّ لمفعولين لأنّه بمعنى أجْعَل، وهما ضمير «ها» و«عقودَ» فما: الفاء حرف عطف معناه هنا التعليل، وقد عطفت جملة «ما أرضى لكم كلمي» على جملة «أنظمَها عقودَ مدح»، ما: حرف نفي، أرضَى: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم بضمة مقدّرة على الألف للتعذّر والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، وكلمي: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها كسرة المناسبة وياء المتكلم مضاف إليه.

* عبدُ اللّهِ: مركب إضافي. تأبّط شرّاً: مركب إسنادي. قاضيخان: مركب مزجي.

* قال تعالى: ﴿حتى إذا جاء أحدَهم الموتُ قال ربِّ ارجعون * لعلّي أعمل صالحاً فيما تركتُ كلاّ إنّها كلمة هو قائلها ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون﴾ (الآيتان ٩٩، ١٠٠ من سورة المؤمنون)[1].

حتى إذا جاء أحدَهم الموتُ: أي ورأى مقعده من النار ومقعده من الجنة لو آمَنَ،

---

(١) يقال «سورة المؤمنون» على الحكاية لأن التسمية جاءت من قوله تعالى في الآية الاولى من السورة ﴿قد افلح المؤمنون﴾ وهي مرسومة كذلك في المصحف.

﴿قال ربِّ ارجعون، لعلّي أعمل صالحاً﴾: أي بأن أشهد أن لا إله إلا اللّه، فيما تركت: أي في مقابلة ما ضيّعت من عمري، فيقول تعالى ﴿كلاّ﴾ أي لا رجوع، ﴿إنّها﴾ أي﴿ربّ ارجعون لعلّي أعمل صالحاً فيما تركت﴾، كلمة هو قائلها: أي ولا فائدة له فيها، ومن ورائهم: أي ومن أمامهم، برزخ: أي حاجز يصدّهم ﴿إلى يوم يبعثون﴾ عن الرجوع. ارجعون: الجمع للتعظيم، ربّ: منادى حذفت منه ياء النداء منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة، وربّ مضاف وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه في محلّ جرّ، ارجعون: فعل أمر مبني على حذف النون والواو فاعل وهي فيه للتعظيم، ولم يقل ارجعني جرياً على عادة العرب من خطاب الواحد بالجمع تعظيماً وهو جائز في سعة النثر، والنون المذكورة للوقاية، وياء المتكلم المحذوفة مفعول به لارجعون، وإنّما حذفت ياء المتكلم من الفعل ارجعون تخفيفاً لتشاكل ياءَ المتكلم المحذوفة من ربّ تخفيفاً أيضاً، ولمكان الفاصلة المنتهية بالنون في الآيات فإنّ ترك الياء في ارجعون يجعلها تمضي على نسق واحد وهومن الحسن واللطافة بمكان. و﴿كلاّ﴾ في الآية حرف نفي مع ردع وزجر، وعليه فالمعنى: انته أيّها الكافر الذي حضرك الموتُ عن هذه المقالة وهي ﴿ربّ ارجعون لعلّي أعمل صالحاً فيما تركت﴾، فلا سبيل إلى الرجوع، والردع والزجر هما طلب الكفّ عن الفعل بشدّة، إنّها: إنّ حرف تأكيد ينصب الاسم باتفاق ويرفع الخبر عند البصريين خلافاً للكوفيين الذين يرون أنّ خبر «إنّ» بقي مرفوعاً على الأصل لأنّ أصله خبر المبتدأ وهو مرفوع ولم تحدِث فيه إنّ بعد دخولها عليه رفعاً جديداً، ومثل هذا يقال في أخوات إنّ، والضمير في «إنّها» اسم إنّ وهو راجع إلى مقالة الكافر وهي ﴿ربّ ارجعون لعلّي أعمل صالحاً فيما تركت﴾، و﴿كلمة﴾ خبر إنّ، و﴿هو قائلها﴾ جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع صفة لكلمة لأن الجمل الخبرية بعد النكرات – وما أشبه النكرات من المعارف وهو المحلّى بأل[1] الجنسية – صفات، وبعد المعارف

---

(١) «ال» إذا أريد بها الصيغة المستقلّة نفسها أصبحت همزتها همزة قطع، أمّا إذا كانت جزءاً من كلمة متصلة بها فهي همزة وصل.

المحضـة - أي التي لا تشبه النكرة مطلقاً - أحوال نحـو: جاء زيد يضـحك، ولا يعدّ المحلّى بأل من المعارف المحضة دائماً، وذلك بسبب اختلاف المقصود بأل، فإن كانت أل جنسيّة فالمحلّى بها ليس من المعارف المحضـة، بل هو معرفة تشبه النكرة في العموم والجملة بعده صفة له، كما في قول شمّر بن عمرو الحنفي:

ولقـد أمرُّ على اللئيمُ يسبّني ... فمضيتُ ثُمّتَ قلت لا يعنيني

فالمقصود باللئيم كلّ لئيم، وإن لم تكن أل جنسيّة فالجملة حال، قائلها: اسم فاعل رفع فاعلاً ضميـراً مستتراً جوازاً تقديره هو، وها مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

*** فوائد:**

* معنى البيت السابق: والله إنّي لأمرّ على الرجل الدنيء النفس الذي من عادته أنّه يسبّني وأتركه وأذهب عنه وأُرْضي نفسي بقولي لها إنّه لا يقصدني بهذا السّباب، وثُمّتَ حرف عطف مؤنّث ثُمَّ والتاء المتحركة لتأنيث اللفظ، أمّا ثَمّتَ وثَمَّ فهما ظرفا مكان بمعنى هناك والأول مؤنث والثاني مذكّر والتاء المتحركة لتأنيث اللفظ، وأصل ثَمّتَ ثَمّتْ بتاء التأنيث الساكنة وحرّكت بالفتح في لغة، ومثل هذا يقال في رُبّتَ ورُبّتْ فالتاء فيهما هي تاء التأنيث الساكنة وحرّكت بالفتح في لغة، ولقد : الواو للقسم والمقسم به محذوف تقديره والله واللام واقعة في جواب القسم وقد حرف تحقيق.

* الفخذ: الجماعة من الأقارب دون البطن أي فرع من البطن، والبطن دون القبيلة أي فرع من القبيلة، ويطلق الفخذ أيضاً على العضو المعلوم، وفي الفخذ بالمعنيين أربع لغات هي: فَخِذ، فِخْذ، فَخْذ، والرابعة فِخِذ بإتباع الأول للثاني في الكسر.

* السِّدْرة: هي شجرة النّبق، والسِّدْر: هو شجر النّبق.

* الخطّ: هو النقوش الموضوعة لألفاظ مخصوصة[1] بوساطة القلم.

---

(١) اما الواسطة فهي إحدى الجواهر الكريمة التي تتوسط العقد، ولذلك يقال واسطة العقد أي المتوسطة من الجواهر فيه، وتكون أنفسَها عادة.

* قال تعالى: ﴿كلاً إنّ الإنسان ليطغى﴾ (الآية ٦ من سورة العلق).

كلاً في هذه الآية حرف بمعنى الاسم «حقّاً»، يطغى: يتجاوز الحدّ في المعاصي، ولم تكن كلاّ هنا للرّدع والزّجر لأنّه لم يتقدّم عليها ما يُزْجَرُ عنه، كذا قال قوم هم الكسائي وابن الأنباري ومن تابَعَهما، وقد اعترض على تفسير كلاً في الآية بحقاً بأنّ حقّاً تفتح همزة أنّ بعدها سماعاً باتفاق، وكذلك تُفتح همزة أنّ بعد أما بالتخفيف التي هي بمعنى حقّاً قياساً باتفاق، فكذا ينبغي أن تفتح همزة أنّ بعد كلاّ التي هي بمعنى حقّاً قياساً أيضاً، إذْ ما الذي يسوّغ قياس أمَا التي هي بمعنى حقّاً على حقّاً باتفاق ولا يسوّغ في الوقت نفسه قياس كلاّ التي هي بمعني حقّاً على حقّاً؟!! والأوْلَى للخروج من هذا الاعتراض الأخذ بقول أبي حاتم الذي تابعه عليه ابن هشام وعلّل لكونه أولى وهو أن تفسَّر كلاّ في هذه الآية بمعنى ألا الاستفتاحية أي التي يستفتح بها الكلام ومعناها التنبيه، وألاّ الاستفتاحية تكسر بعدها همزة إنّ نحو ﴿ألاَ إنّ أولياء اللّه لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ واللام في «ليطغى» لام الابتداء المزحلقة.

*** فائدتان:**

* أحقّاً أنّ جيرتنا استقلّوا ... فَنِيَّتُنَا ونيّتُهم فريق ؟

هذا البيت مطلع قصيدة للشاعر الجاهلي المفضّل السّكري وهو من عبد القيس واسمه عياض بن معشر بن سمي، وإنّما لقّب مفضّلا لهذه القصيدة التي تسمّى القصيدة المنصفة، وقيل هو لعامر بن أسْحَم بن عديّ الكندي الشاعر الجاهلي، وسواء أكانت لهذا أم لذاك فإنّ كليهما ممّن يحتجّ بشعره، جيرتنا جمع جار، استقلّوا: نهضوا مرتفعين، والنيّة: الجهة التي ينوونها، يصف افتراقهم عند انقضاء المرتع ورجوعهم إلى محاضرهم.

* ألاَ أَبْلِغ بني خَلَفٍ رسولاً ... أحقّاً أنّ أخطلكم هجاني ؟

قائل هذا البيت الشاعر المخضرم الذي يحتجّ به النابغة الجعديّ[1] ، وهو من

---

(١) عاش النابغة الجعدي في الجاهلية زمناً طويلاً وبايع الرسول ﷺ وأدرك العصر الأموي لكنّه مع ذلك لا يسمّى امويّاً كما لا يسمّى الحطيئة ولَبِيد امويين، لانّ الخضرمة اقوى من الأموية لبعد تأثيرها في شعرهم.

قصيدة يهجو بها الشاعر الأموي الأخطل، رسولاً بمعنى رسالة وهو مفعول به ثانٍ لأبْلِغْ وحقاً في هذين البيتين اسم منصوب على الظرفية أي في حقّ، وقيل هو مصدر مفعول مطلق للفعل يحقّ المقدّر، وأنّ واسمها وخبرها في محلّ رفع فاعل ليحقّ.

* قال تعالى: ﴿ألا إِنَّ أولياء اللّه لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون﴾ (الآية ٦٢ من سورة يونس) جملتا ﴿لا خوفٌ عليهم﴾ ﴿ولا هم يحزنون﴾ معاً في محلّ رفع خبر إنّ، والثانية معطوفة على الأولى بواو العطف، وإعمال لا ا لنافية عمل ليس لغة أهل الحجاز وذلك عندهم بأربعة شروط هي أن يكون اسمها مقدّماً وخبرها مؤخراً، وأن لا يقترن الخبر بإلاّ، وألاّ يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جارّاً ومجروراً، وأن يكون اسمها وخبرها[1] نكرتين، وأمّا بنو تميم فيهملون لا النافية ويوجبون إعادتها.

* قال تعالى: ﴿كلاّ والقمرِ﴾ (الآية ٣٢ من سورة المدّثّر).

كلاّ حرف جواب بمعنى إِي التي هي بمعنى نعم، وتأتي كلاّ بهذا المعنى قبل القسم كما في هذه الآية، ومعناها: إِي والقمر، أي نعم أقسم بالقمر، قال بهذا التوجيه في الآية النّضر[2] بن شُمَيْلَ وتبعه جماعة منهم الفرّاء وابن مالك، وهو أيضاً مذهب البصريين وهو الأرجح، واللّه يقسم بما شاء، والنهي عن القسم بغير اللّه وصفاته محمول على غير اللّه، وذهب غير النّضر ومن تبعه إلى أنّ كلاّ في هذه الآية حرف استفتاح بمعنى ألا الاستفتاحية، وقيل إنّها بمعنى حقّاً، وذهب الزمخشري إلى أنّها حرف نفي يفيد الرّدع والزّجر.

---

(١) ذهب ابن جني وابن الشجري إلى عدم اشتراط التنكير، واستدلا بقول النابغة الجعدي:

وحلّت سواد القلب لا انا باغياً ... سواها ولا عن حبّها متراخيا

وعليه قول عبد اللّه بن المعتز:

أنكرتُها بعد أعوام مضين لها ... لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا

وعليه أيضاً قول المتنبي:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى ... فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

(٢) عالم باللغة ورواية الحديث وأيّام العرب، عاش بالبصرة وولي قضاء مرو، اتصل بالمامون وتوفي في سنة ٢٠٢ هـ ويعدّ في البصريين.

تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف

المتن

* ثم قلت: وهي اسم وفعل وحرف

الشرح

* وأقول: الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يعتدّ بقوله، قالوا: ودليل الحصر أنّ المعاني ثلاثة: ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف، وأنّ الكلمة إن دلّت على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلّت على معنى في نفسها فإن دلّت على زمان محصّل فهي الفعل وإلاّ فهي الاسم.

قال ابن الخبّاز: ولا يختصّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأنّ الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثةعقليّ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات. انتهى. ولكلٍّ من هذه الثلاثة معنى في الاصطلاح ومعنى في اللغة. فالاسم في الاصطلاح: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة: سمة الشيء أي علامته، وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث فإنّ كلاً منها علامة على معناه.

والفعل في الاصطلاح: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة: نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما. والحرف في الاصطلاح: ما دلّ على معنى في غيره، وفي اللغة: طرف الشيء كحرف الجبل، وفي التنزيل ﴿ومن النـاسِ من يَعبُد الـلَّهَ على حَرْف... **الآية**﴾، أي على طرف وجانب من الدين، أي لا يدخل فيه على ثبات وتمكّن فهو إن أصابه خير – من صحة وكثرة مال ونحوهما – اطمأنّ به، وإن أصابته فتنة – أي شرّ من مرض أو فقر أو نحوهما – انقلب على وجهه عنه.

والواو عاطفة ومن جارة معناها التبعيض والناس مجرور بها واللام فيه لتعريف الجنس ومَنْ مبتدأ تقدّم خبره في الجار والمجرور، ويعبد فعل مضارع مرفوع لخلّوه من الناصب والجازم والفاعل مستتر عائد على مَنْ باعتبار لفظها واللّهَ نصبٌ بالفعل والجملة صلة لَمنْ إن قدّرت مَنْ معرفة بمعنى الذي وصفة إن قدّرت نكرةً بمعنى ناس وعلى الأول فلا موضع لها وكذا كلّ جملة وقعت صلة وعلى الثاني موضعها رفع وكذا كلّ صفة فإنّها تتبع موصوفها، وعلى حرف جار ومجرور في موضع نصب على الحال أي متطرِّفاً مُسْتَوْفزاً، فإنْ: الفاء عاطفة وإنْ حرف شرط أصابه فعل ماضٍ في موضع جزم لأنه فعل الشرط والهاء مفعول وخير فاعل واطمأنّ فعل ماض والفاعل مستتر و«به» جار ومجرور متعلّق باطمأنّ وقس على هذا بقيّة الآية.

وفيها قراءة غريبة وهي ﴿خَسِرَ الدنيا والآخرةِ﴾ بخفض الآخرة، وتوجيهها أنّ خَسِرَ ليس فعلاً مبنيّاً على الفتح بل هو وصف معرب بمنزلة فَهِمٍ وفَطِنٍ وهو منصوب على الحال، ونظيره قراءة الأعرج ﴿خاسِرَ الدنيا والآخرةِ﴾ إلاّ أنّ هذا اسم فاعل فلا يلتبس بالفعل وذلك صفة مشبّهة على وزن الفعل فيلتبس به.

الحاشية

* نقل ابن هشام كلام ابن الخبّاز[1] من كتابه المسمّى بالنهاية في النحو، وابن الخبّاز هذا هو صاحب أشهر الشروح على ألفية ابن معطٍ[2] وهو « الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفيّة».

---

(١) هو أحمد بن الحسين الموصلي، نحويّ ضرير، توفي في سنة ٦٣٩هـ.

(٢) درج الكاتبون الآن على كتابة «ابن معطٍ» بالياء دائماً مع أنّ القاعدة أن يكتب بدونها وبتنوين فهو اسم منقوص كقاضٍ وقع مضافاً إليه وأصله معطي بتسكين الياء، والكسرة وكذلك الضمة تستثقلان على الياء في حالتي الجرّ والرفع فتحذفان في الحالين فتعود الياء إلى السكون ويعوّض عن الكسرة والضمة التنوين فيلتقي ساكنان هما الياء الساكنة وتنوين العوض الذي هونون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء =

* زاد جعفر بن صابر نوعاً رابعاً على أنواع الكلمة سمّاه «خالفة» وهو ما يسمّيه الجمهور اسم الفعل الماضي نحو هيهات بمعنى بَعُدَ،واسم الفعل المضارع نحو أفّ بمعنى أتضجّر، واسم الفعل الأمر نحو صه، بمعنى اسكت، وقدسمّاه بهذا الاسم لأنّه خَلَفٌ عن الفعل أي يمكن الاستغناء به عن الفعل، أمّا الجمهور فقد ألحق اسم الفعل بالفعل لأخذه فاعلاً مثله.

* ساق المصنّف دليلين لانحصار أنواع الكلمة في الأنواع الثلاثة الثاني منهما سلم من الاعتراض وهو: أنّ الكلمة إن دلّت على معنى بضميمة غيرها فهي الحرف،

= لفظاً لا خطّاً لغير توكيد، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين، أمّا في حالة النصب فتظهر الفتحة على الياء لخفّتها فيقال معطياً كما يقال قاضياً، والتنوين حينئذ للتمكين وليس للعوض، ولم تحذف الياء من معطياً في النصب لأنّها غير ساكنة، أمّا المعطي بأل فكالقاضي ولا تنوين فيهما رفعاً ونصباً وجرّاً لأنّ التنوين وأل لا يجتمعان، وقد فعل هذا قبلهم كثير من العلماء السابقين، فعله مثلاً ابن هشام في شرح شذور الذهب: ٤٣٨، وفعله جميع شرّاح ألفيه ابن مالك، والمحشّين على شروحهم، ولم يعلّلوا لما فعلوه، وقد قال الباحث المعاصر محمود الطناحي في تحقيقه لكتاب «الفصول الخمسون» لابن معطٍ: ١٢ في ترجمة المؤلف «وتكتب ابن معطي بإثبات الياء وهو جائز، فقد ورد إثبات الياء في المنقوص المرفوع والمجرور كثيراً في أسلوب الإمام الشافعي، ولغته حجّة، على أنّ صاحب الترجمة نفسه كان يكتبها ابن معطٍ يحذف الياء ثم صار بعد ذلك لأمرٍ ما يكتب يحيى بن عبد المعطي، رأيت ذلك بخطّه هو على صفحة قسم مخطوط من كتاب المفصّل للزمخشري، قال: ... كنت أكتب قديماً يحيى بن معطٍ فاتّفق أن كتب كاتب في بعض كتب تقع الشهادة فيه: يحي بن عبد المعطي، فالتزمت بذلك .. لئلا يصير المشهود به خُلْفاً، فهذا عذري إليك على ذلك» والحقّ أنّ الطناحي ذهب بعيداً حين احتجّ بورود ذلك في كتب الشافعي فقد ورد إثبات الياء في الاسم المنقوص غير المعرّف بأل وغير المضاف في القرآن الكريم نحو قوله تعالى في سورة الرعد من آية ٧ في قراءة ابن كثير ﴿ولكلّ قومٍ هادي﴾ ومن آية ١١ في قراءته أيضاً ﴿وما لهم من دونه من والي﴾ ومن آية ٣٤ في قراءته أيضاً ﴿ولعذاب الآخرة أشقّ وما لهم من اللّه من واقي﴾ ومن آية ٣٧ في قراءته أيضاً ﴿ما لك من اللّه من وليّ ولا واقي﴾ وورد العكس كذلك كثيراً ومنه قوله تعالى في سورة الكهف من آية ١٧ ﴿من يهد اللّه فهو المهتد﴾ وفي سورة الإسراء من آية ٩٧ ﴿ومن يهد اللّه فهو المهتد﴾ وفي سورة القمر من آية ٦ ﴿يومَ يَدْعُ الدَّاعِ إلى شيء نُكُرٍ﴾ والقاعدة في ذلك أنّ الاسم المنقوص إذا لم يعرّف بأل ولم يضف حذفت ياؤه في الرفع والجرّ وجيء بتنوين العوض كما ذكرنا وتثبت الياء إذا أضيف نحو قاضِي المدينةِ أو عرّف بأل، هذا هو الأكثر، ولكن العكس في الحالتين ورد كثيراً في الفصيح، وحسبك بالقرآن الكريم كما مثّلنا

وإن دلّت على معنى في نفسها فإن دلّت مع هذا المعنى على زمان محصّل أي معيَّن فهي الفعل، وإن دلّت على معنى في نفسها لكن دون زمان معيّن فهي الاسم.

أمّا الأول وهو «أنّ المعاني ثلاثة: ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف» فلم يسلم من الاعتراض إذ يرد على قوله «فالذات الاسم» القيام فإنّه اسم ومدلوله الحدث لا الذات، ويرد على قوله «والحدث الفعل» القيام أيضاً فإن القيَام دالٌّ على الحدث وليس فعلاً، ويرد على قوله «والرابطة الحرف» هل زيدٌ أخوك؟ فإنّ هل رابطة للأخ بزيد فهي رابطة بين اسمين لا بين اسم وفعل أي لم تربط بين الحدث والذات.

* الاسم مشتقّ عند البصريين من السموّ وهو العلوّ فأصله عندهم سَمَوٌ، وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة فأصله عندهم وَسْم.

* قال تعالى: ﴿ومن الناس مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ على حَرْفٍ﴾ .. الآيةَ.

الآيةَ: منصوبة على المفعولية وعاملها محذوف جوازاً وهو اقرأ مثل قولك: الحديثَ، البيتَ، فكأنّه قال: اقرأ الآيةَ كلَّها، ويجوز الرفع والتقدير: الآيةُ تُقْرَأُ بتمامها، ويجوز الجرّ أي اقرأ إلى آخر الآيةِ.

* قال تعالى: ﴿ومن الناس مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ على حَرْفٍ فإن أصابه خيرٌ اطمأنَّ به وإن أصابَتْه فتنةٌ انقلَبَ على وجهه خَسِرَ الدنيا والآخرةَ ذلك هو الخسران المبين﴾ (الآية ١١ من سورة الحج).

يعبد اللّه على حرف: أي على طَرَفٍ – بفتح الراء لأنّ الطَّرْف بالسكون هو البصر – وجانب من الدّين، أي لا يدخل في الدين على ثبات وتمكّن فهو إن أصابه خيرٌ من صحّة وكثرة مال ونحوهما كولد وجاه اطمأنّ به أي سكن له ولم يضطرب وإن أصابته فتنة أي شرّ من مرض أو فقر أو نحوهما كزوال جاهه وكموت أولاده انقلب على وجهه عن اللّه أو عن دين اللّه ورجع إلى الكفر. ومن الناس: الواوعاطفة للآية التي بعدها على آية سابقة هي قوله تعالى ﴿ومن الناس من يجادل في اللّه

بغير علم ولا هدًى ولا كتابٍ منير﴾ ومِنْ حرف جرّ معناه التبعيض، وأل التعريف في الناس معناها الجنس، و«مَنْ» اسم موصول مبتدأ مؤخَّر خبره المقدَّم ﴿من الناس﴾، وفاعل يعبد ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على مَنْ باعتبار[1] لفظها، ومثله ﴿ومنهم مَنْ يستمع﴾ ويجوز لغة أيضاً مراعاة[1] المعنى فيقال مَنْ يعبدون ومَنْ يستمعون، اللَّهَ: منصوب بيعبد على التعظيم ولا يقال إنّه مفعول به تأدّباً، والجملة صلة لِمَنْ الموصولة إن قُدِّرت مَنْ معرفة بمعنى الذي أو الذين، وصفة إن قُدِّرَتْ مَنْ نكرة بمعنى ناس أي ومن الناس ناسٌ، وعلى الأول لا موضع لها من الإعراب، وعلى الثاني في موضع رفع لأنَّ الصفة تتبع موصوفها، على حرف: جار ومجرور في موضع نصب حال كما يقول ابن هشام من الضمير المستتر في يعبد على التأويل بمتطرّفاً أو مستوفزاً المترادفين ومعناهما غيرَ متمكّن، ويجوز أن يكون ﴿على حرف﴾ جاراً ومجروراً متعلّقاً بكائناً المحذوفة المنصوبة المشتقة التي هي الحال دون حاجة إلى أن يكون الجار والمجرور نفسه حالاً كما أعرب ابن هشام ممّا حمله على تأويلهما بواحد من مشتقّين هما متطرّفاً ومستوفزاً، فإن: الفاء عاطفة وإن حرف شرط، أصاب: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح في موضع جزم لأنّه فعل الشرط والهاء مفعول به مقدّم، خير: فاعل مؤخّر، اطمأنّ: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح في موضع جزم لأنه جواب الشرط والفاعل مستتر جوازاً تقديره هو، به: جار ومجرور متعلّق باطمأنّ، وجملة ﴿خَسِرَ الدنيا والآخرةَ﴾ الفعلية في موضع نصب حال من فاعل انقلب الضمير المستتر، خَسِرَ الدنيا والآخرةَ: بنصب الآخرة هي قراءة السبعة، وهناك قراءة غريبة شاذة هي ﴿خَسِرَ الدنيا والآخرةِ﴾ بخفض الآخرةِ، ووجه الغرابة فيها التباس الصفة المشبهة بالفعل ممّا أدّى إلى جرّ الآخرةِ مع أنّ المتبادر أنّ خَسِرَ فعل ماضٍ، وهي شاذة لمخالفتها قراءة السبعة بنصب الآخرة، وتوجيه هذه القراءة

---

(١) مراعاة اللفظ والمعنى كلاهما فصيح وكثيراً جداً في القرآن الكريم، وربّما وردا معاً فيه في الآية الواحدة كقوله تعالى: ﴿ومنهم مَنْ يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للّذين أوتُوا العِلْمَ ماذا قال آنفاً﴾ (من الآية ١٦ من سورة محمد) وآنفا: بالمدّ والقصر.

الغريبــة الشـاذة أنّ خَسِرَ ليس فعـلاً ماضياً مـبيناً على الفتح بـل هو صفة مشـبَّهة معربة مـثل فَهِمٍ وفَطِنٍ وفَرِحٍ وهو منصوب على الحال وصاحب الحـال فاعل انقلب الضمير المستتر، والفعل انقلب هو عامل النصب في الحال، وإضافة خسر للمعرفة لم تفده التعريف لأنّ هذه الإضافة لفظية لكون المضـاف وصفاً وهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً بل تفـيد المضاف تخفيفاً فحسب بحـذف التنوين منه، وبهذا اندفع ما يقال إنّ الحال شـرطها التنكير. ونظيـر هذه القراءة في الشذوذ وليس في الغـرابة قراءة الأعرج[1] ﴿خاسِرَ الدنيا والآخرةِ﴾[2] بجرّ الآخرة أيضاً، عـلى أنّ خاسِرَ حال كذلك من فاعل انقلب الضمير المستتر، إلاّ أنَّ خاسِرَ اسم فاعل فلا يلتبس بالفعل فليس فيه غرابة بل شذوذ فقط، وخَسِرَ صفة مشبّهـة على وزن الفعل الماضي فتلتبس به ففيها غرابة وشـذوذ معاً، الدنـيا: مفـعول به على قراءة السـبعةومـضاف إليـه على قراءة غـيرهم، ودنيـا بدون أل اسم تفضـيل مـؤنث أدنى، وقد يحلّيـان بأل، وأدنى المذكّر ممنوع من الصـرف للوصـفـية ووزن أفـعل، ودنيـا المؤنثـة على وزن فُعْلَى، وهي ممنوعة من الصرف أيضاً لألف التأنيث المقصورة حتى لو كتبت فيها بألف فهي في الميزان بألف مقصورة، فـإذا دخلت عليهما أل جُرّا بالكسرة[3] ، أمّا الدنيا بأل فهي ممنوعة من الصرف لأنهـا على وزن الفُعْلَى، وهي علم على نقيض الآخرة[4] ، وهي أيضاً مـؤنثة لأنّ وزن الفُعْلَى مختـوم بألف التأنيث المقصورة، وتصـرف الدنيا التي

---

(١) هو عبد الرحمن بن هُرْمز، حافظ قارئ من أهل المدينة، ادرك أبا هريرة وأخذ عنه، توفي في سنة ١١٧هـ.

(٢) هذه أيضاً قراءة حميد ومجاهد وابن محيصن وجماعة، إلاّ أنّ ابن محيصن ينصب الآخرةَ، وعلى هذا فإنّ في الآية أربع قراءات هي: خَسِرَ الدنيـا والآخرةَ، وخَسِرَ الدنيا والآخـرةِ، وخاسِرَ الدنيا والآخـرةِ، وخاسِرَ الدنيا والآخرةَ.

(٣) لا يسوغ أن يقـال «فإذا دخلت عليهـما ال صرفا» كـما درج على ذلك بعض الكاتبين، لأنّ الصـرف معناه التنوين، والاسم المحلّى بأل لا ينوّن، لأنّ ال والتنوين لا يجتمعان كما هومعروف، فهو باقٍ على منعه من الصرف، ولكن يجرّ بالكسرة.

(٤) الدنيا الـتي هي نقيض الآخرة ممـنوعة من الصرف كـما ذكـرنا لأنّ كل اسم على وزن فُعْلَى ممنوع من الصرف علمـاً كان كالدنيا أو غـير علم كالرُّجْعَى، قـال في اللسان: وحكى ابن الأعرابي «مـا له دنياً ولا آخرةٌ» فنوّن دنياً تشبيهاً لها بفُعْلَلٍ، قال: والأصل أن لا تصرف لأنها فُعْلَى.

هي علم إذا نكّرت بزوال أل منهـا، والنسبـة إلى «الدنيا» الدنياويّ والـدنيويّ والدُّنْيِيّ وجمعها دُناً والأصل دُنَوٌ تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت الألف نطقاً لالتقاء الساكنين وهما الألف نفسها والتنوين[1]، ومصدر الدنيا الدُّنُوّ فالياء في الدّنيا أصلها واو ثم انقلبت ياء لأنّ فُعْلَى إذا كانت اسماً من ذوات الواو أبدلت واوها ياء.

للاسم ثلاث علامات

المتن

* ثم قلت: فالاسم ما يقبل أل أو النِّداء أو الإسناد إليه.

الشرح

* وأقول: ذكرت للاسم ثلاث عـلامات يتميّز بهـا عن قسيمـيه، إحداها أل، وهذه العبـارة أولى من عبارة من يقول الألف واللام لأنه لا يقـال في هل الهاء واللام، و لا في بل الباء واللام، وذلك كالرّجل والكتاب والدار، وقول أبي الطيب:

الخيـل واللـيل والبيـداء تعـرفنـي   والسيف والرّمح والقرطاس والقلم

فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول أل عليها.

فإن قلتَ: فكيف دخلت على الفعل في قول الفرزدق:

مـا أنت بالـحكـم التُّرْضَى حكومته   ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

قلت: ذلك ضرورة قبـيحة، حتى قال الجُرْجـاني ما معناه: إنّ استعـمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع. أي انّه لا يقاس عليه، وأل في ذلك اسم موصول بمعنى الذي.

---

(١) التنوين نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم المنوّن لفظاً لا خطّاً لغير توكيد.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الثانية: النداء نحو: ﴿يا أيها النبيُّ﴾، ﴿يا نوحُ اهبط﴾، ﴿يا لوطُ إنّا رُسُل ربِّك﴾، ﴿يا هود ما جئتنا ببيِّنة﴾، ﴿يا صالح ائتنا﴾، ﴿يا شعيبُ أصلواتُك تأمُرك﴾ فكلّ من هذه الألفاظ التي دخلت عليها «يا» اسم، وهكذا كلّ منادى.

فإن قلتَ: فما تصنع في قراءة الكسائي: ﴿ألاَ يا اسجدوا للَّه﴾ فإنّه يقف على «ألاَ يا» ويبتدئ باسجدوا، بالأمر، وقوله تعالى: ﴿يا ليتنا نُرَدُّ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام: «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة» فدخل حرفُ النداء فيهنَّ على ما ليس باسم؟

قلتُ: اختُلِف في ذلك ونحوه على مذهبين، أحدهما: أنّ المنادى محذوف، أي يا هؤلاء اسجدوا، ويا قوم ليتنا نُرَدُّ، ويا قوم ربّ كاسيةٍ في الدنيا، والثاني أنّ «يا» فيهن للتنبيه لا للنداء.

الثالثة: الإسناد إليه، وهو أن يُسْنَد إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المسنَد فعلاً أو اسماً أو جملة، فالفعل كقام زيدٌ، فقام فعل مسنَد وزيد اسم مسنَد إليه، والاسم نحو: زيد أخوك، فالأخ مسنَد وزيد اسم مسنَد إليه، والجملة نحو: أنا قمت، فقام فعل مسنَد إلى التاء وقام والتاء جملة مسنَدة إلى أنا.

فإن قلتَ: فما تصنع في إسنادهم «خيرٌ» إلى «تسمع» في قولهم «تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه» مع أنّ «تسمعُ» فعل باتفاق؟

قلتُ: «تسمعُ» على إضمار «أنْ» والمعنى أن تسمعَ، والذي حَسَّنَ حذفَ أنْ الأولى ثبوت أن الثانية، وقد روي «أن تسمعَ» بثبوت أنْ على الأصل، وأنْ والفعل في تأويل مصدر، أي سماعُك، فالإخبار في الحقيقة إنّما هو عن الاسم.

وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم، وبها تعرف اسمية «ما» في قوله تعالى: ﴿قل ما عند اللَّه خيرٌ من اللهو ومن التجارة﴾، ﴿ما عندكم ينفدُ وما عند اللَّه باقٍ﴾ ألا ترى أنها قد أسند إليها الأخْيَرِيّة في الآية الأولى والنَّفَاد والبقاء في الآية الثانية، فلهذا حكم بأنّها فيهما اسم موصول بمعني الذي، وكذلك «ما» في قوله تعالى: ﴿إنّ

ما صنعوا كيدُ ساحر﴾ هي موصولة بمعنى الذي وصنعوا صلة والعائد محذوف، أيّ إنّ الذي صنعوه، وكيدُ خبر، ويجوز أن تقدّرها موصولاً حرفياً فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد، وليس لك أن تقدّرها حرفاً كافّاً مثله في قوله تعالى: ﴿إنّما اللّه إله واحد﴾ لأنّ ذلك يوجب نصب كيدَ على أنّه مفعول صنعوا.

الحاشية

* من علامات الاسم الخاصة قبول «أل» فإن قلتَ: كيف دخلت أل على الفعل في قول الفرزدق المتوفى في ١١٠هـ:

ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومته   ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فالجواب أنّ دخول أل على الفعل في هذا البيت الذي لا مفرّ من قبول استعمالات صاحبه لأنّه ممّن يحتجّ بشعرهم في إقامة القواعد وتأسيسها ضرورة شعرية هي صحيحة لكنّها شاذّة قبيحة تحفظ ولا يقاس عليها لأنّ ضرورات القدماء ليست بالضرورة ضرورات لنا فيقتصر منها على قبول المسموع المحتجّ به فحسب، وقد وافق عبد القاهر الجُرْجاني على هذا الرأي وعدّ من أجل ذلك دخول أل على الفعل في سعة النثر خطأ بإجماع النحاة، وذهب إلى أنّ أل هذه هي في حقيقة الأمر اسم موصول بمعنى الذي وليست أل التعريف كما يتوهم، والاسم الموصول تكون صلته جملة فعلية أيضاً، وهي هنا جملة «تُرْضَى»، ويقول ابن هشام في المغني إنّه ربّما دخلت أل على جملة فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنّها ليست حرف تعريف، وذلك كقول ذي الخرق الطهوي «دينار أو قرط بن هلال»:

يقول الخَنَى وأبغض العجم ناطقاً   إلى ربّنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ[1]

---

(١) شبّه في فحشه بالحمار الذي تجدع أذناه أي تقطع فينهق، وهذا البيت في الخزانة للبغدادي ١٤:١ وفي مغني ابن هشام ٧٢.

ويقول إنّ هذا خاصّ عند النحاة بضرورة الشعر خلافاً للأخفش وابن مالك.، ومن الواضح أنّ هذا يعني أنّ دخول أل الموصولة على الفعل المضارع عندهما ليس ضرورة شعرية، ولعلّ ذلك لأنّ الشاعر كان يمكنه التصرّف في هذا البيت فيسقط أل من غير أن ينكسر الوزن، فلمّا أدخلها فيه مع إمكان الاستغناء عنها دلّ على أنها ليست بضرورة.

ما أنت بالحكم: ما نافية، وهي ملغاة عند التميميين أصلاً، ولأنّ الفرزدق تميميّ ألغيت في بيته هذا فلم تعمل عمل ليس، وهي هنا عاملة عند الحجازيين[1] لوجود شروط إعمالها الأربعة عندهم، ولا يمنع من الإعمال أنّ اسمها وخبرها معرفتان أحدهما ضمير والثاني محلًّى بأل، إذ لا يشترط أهل الحجاز في إعمالها ما يشترطونه في إعمال لا النافية من شروط، أحدها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فالحجازيون يعملونها في قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾[2] في قراءة السبعة مع كون اسمها اسم إشارة معرفة، وعلى هذا فإنّهم يعربون «ما» في البيت نافية تعمل عمل ليس وأنت ضمير منفصل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع اسم ما والباء حرف جرّ زائد والحكم خبر ما منصوب محلاً مجرور لفظاً بحرف الجرّ الزائد، وحرف الجرّ الزائد ليس له معنى أساسي رئيس وله معنى إضافي هو مجرّد التوكيد لأنّ زيادة المبني تدلّ على زيادة المعنى.

* قال تعالى: ﴿يا أيُّها النبيُّ﴾ (من الآية ١ من سورة الأحزاب).

يا حرف نداء، أيُّ منادى نكرة مقصودة لأنّ النبي هو المقصود بالنداء مبنيّ على الضمّ في موضع نصب والهاء حرف تنبيه والنبيُّ بالرفع نعت لأيٌّ على اللفظ،

(١) إلغاء عمل ما عمل ليس لا يظهر في قول الفرزدق هذا لدخول الباء الجارّة الزائدة على الخبر، فالتميميّون والحجازيون يستوون في النطق به مجروراً، ومعرفة أنّ الفرزدق جعل الخبر مرفوعاً بضمّة مقدّرة منع من ظهورها انشغال المكان بحركة المناسبة مستفاد من أمر خارج عن النطق وهو كون الفرزدق تميمياً.

(٢) من الآية ٣١ من سورة يوسف، وقد قرأ عبد اللّه بن مسعود الآية: ما هذا بشرٌ. على الإهمال.

والنبيُّ أو النّبيئ على وزن فعيل مشتق من النبوّة أو النبوءة، وهو المخبر عن اللّه تعالى، و ترك الهمزة هو الشائع في الاستعمال الآن، وإن كان تركها وذكرها في صحيح اللغة سواء، وكلاهما مقروء به في القراءات السبع، والهمزة قراءة ورش عن نافع، وجمعه أنبياء، وتَنَبَّى أو تَنَبَّأَ ادعى النبوّة أو النبوءة، ومنه المتنبّي أو المتنبّئ أحمد بن الحسين[1] المتوفى في سنة ٣٥٥هـ الذي قيل[2] إنّه خرج إلى بني كلب وادّعى أنّه حسنيّ ثم ادّعى النبوّة أو النبوءة فشُهد عليه بالشام وحُبِسَ دهراً ثم استتيب وأطلق.

* قال تعالى: ﴿يا لُوطُ إنّا رُسُل ربِّكَ﴾ (من الآية ٨١ من سورة هود).

لوط منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب لأنّه مفرد علم، وهو علم أعجمي[3] ينبغي منعه لذلك من الصّرف، لكنّه صرف لأنّه ثلاثيّ ساكن الوسط، ومثله نوح وهود، إنّا: أصلها إنّنا بثلاثة نونات، فحذفت النون الثانية لأنها طرف بخلاف الأولى فإنها وسط وبخلاف الثالثة لأنّها كلمة مستقلة، والطرف أولى بالحذف.

* قال تعالى: ﴿يا صَالِحُ ائتِنَا﴾ (من الآية ٧٧ من سورة الأعراف).

إئتنا: فعل أمر مبنيّ على حذف الياء والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت ونا ضمير متّصل في موضع نصب مفعول به.

---

(١) هو أبو الطيب الشاعر المشهور الذي نبزوه بالمتنبي، يقال نَبَزَه بكذا نَبْزاً اي لقّبه به، وهذا شائع في الألقاب القبيحة، ﴿وتنابزوا بالألقاب﴾: أي تعايروا ولقّب بعضهم بعضاً.

(٢) السبب الذي لقّب المتنبي من اجله بهذا اللقب مختلف فيه اختلافاً كبيراً، وفيه أقوال متعددة، وما ذكرته واحدٌ من هذه الاقوال.

(٣) قرأت في إحدى الحواشي في تعليل تسمية لوط بهذا الأسم أنّ ذلك إنّما كان لأنّ حبّه لأطَ بقلب إبراهيم أي لَصَقَ به وتعلّق، ومن الواضح أنّ بين هذا التعليل وبين وصف النحاة لفظ لوط بأنّه أعجميّ تناقضاً، لأنّ العجمة تقضي بأنّه ليس من وضع العرب في حين أنّ الاسم لوط لو كان من مادة الفعل لأطَ الذي هو فعل عربيّ لكان ينبغي أن يعدّ مثله عربيّاً، وهو ما لم تذكره المعاجم ولا كتب النحو، بل لقد أجمعت على أنّ لفظ لوط أعجميّ، ولم أجد في غير هذه الحاشية ذكراً لسبب تسمية النبيّ لوط بهذا الاسم

* قال تعالى: ﴿يا شُعَيْب أصَلَواتُكَ تأمُرُكَ﴾ (من الآية ٨٧ من سورة هود).

الهمزة للاستفهام ولكن قصد بها هنا التهكم والسخرية والاستهزاء لا حقيقة الاستفهام، وذلك أنّ شعيباً كان كثير الصّلاة وكان قومه إذا رأوه يصلّي تضاحكوا.

* من علامات الاسماء النداء، ولكن الكسائي وهو من القراء السبعة في القول الراجح قرأ: ﴿ألاَ يا اسجدوا للّه﴾[1] . وظاهر هذه القراءة دخول «يا» حرف النداء على الفعل «اسجدوا» خلافاً للأصل القاضي بأنّ يا النداء من علامات الأسماء، وقد أجيب عن قراءته على مذهبين أحدهما أنّ يا حرف تنبيه لا حرف نداء، والثاني أنّ المنادى محذوف أي ياهؤلاءِ أو يا قومِ اسجدوا، يؤيّد هذا الثاني أنّ الكسائي وقف على ألاَ يا، ومدّ ألف «يا» إشارة إلي محذوف بعدها هو المنادى وإلى أنّ «يا» ليست ياء المضارعة كما في القراءة السبعية[2] التي هي: ﴿ألاَّ يسجدوا للَّه﴾، بل «يا» التي هي حرف نداء، ثم ابتدأ الكسائي بفعل الأمر اسجدوا، وقد خفّف الكسائي ألاَ من التشديد وأعْربها حرف استفتاح، أمّا الذين قرأوا من السبعة: فهم لا يهتدون ألاَّ يسجدوا للّه. فقد شدّدوا ألاَّ، والمعنى على قراءتهم: فهم لا يهتدون أن يسجدوا للّه، فزيدت لا قبل يسجدوا وأدغمت فيها نون أن المصدرية، وتكون جملة أن لا يسجدوا للّه في محلّ نصب مفعولاً به في المعنى للفعل يهتدون اللازم بإسقاط إلى. يا هؤلاء: هؤلاء منادى مبنيّ على الضمّ المقدّر منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة البناء

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل.

(٢) القرّاء السبعة هم: اليحصبيّ المعروف بابن عامر المتوفى بدمشق في سنة ١١٨هـ، وعبد اللّه بن كثير المتوفى بمكة في سنة ١٢٠هـ، وعاصم بن أبي النّجود قارئ الكوفة المتوفى في سنة ١٢٧هـ، وأبو عمرو ابن العلاء المتوفى بالكوفة في سنة ١٥٤هـ، وحمزة بن حبيب الزيّات المتوفى في سنة ١٥٦هـ، ونافع إمام المدينة في القراءات المتوفى في سنة ١٦٩هـ، والكسائي الكوفي المتوفى في رنبويه في سنة ١٨٩هـ، وقيل يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي المتوفى بالبصرة في سنة ٢٠٥هـ بدل الكسائي، والراجح أنّ الكسائي هو القارئ السابع، وعلى ذلك جرى علماء القراءات المشهورون في كتبهم، فإذا ذكروا فيها القرّاء السبعة عنوا الكسائي بينهم.

الأصلي، ويا قوم: قوم بالكسرة منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة، وقومُ بالضمة منادى مبنيٌّ على الضم في محلّ نصب لأنه نكرة مقصودة، ومثل هذه الآية قول ذي الرّمة في صاحبته ميّة:

ألا يا اسلمي يا دارَ ميًّ على البِلَى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر[1]

ومثل ما ذكرنا من التخريج لقراءة الكسائي يقال في تخريج قوله تعالى: ﴿يا ليتنا نُرَدُّ﴾[2] حيث الظاهر دخول حرف النداء على الحرف «ليت» خلافاً للأصل.

* قال عليه الصلاة والسلام: «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة».

ظاهر الحديث دخول حرف النداء على ما ليس باسم وهو رُبَّ خلافاً للأصل، ويقال في تخريجه مثل ما قيل فيما سبق، وإذا قدّرت يا حرف نداء فالمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء أو يا قوم، وكاسيةٍ مبتدأ سوّغ الابتداء به لأنّه نكرة دخول ربّ عليه، وفي الدنيا صفة لكاسية وهو مسوّغ آخر للابتداء بالنكرة، عاريةٌ خبر المبتدأ.

أو في الدنيا خبر أوّل للمبتدأ وعارية خبرٌ ثان[3] .

أو في الدنيا خبر للمبتدأ وعاريةٌ بالرفع صفة[4] لكاسيةٍ على المحل.

أو عاريةٌ بالرفع بدل[5] كلّ من محلّ كاسيةٍ.

---

(١) لازال: لا حرف نفي، والأسلوب خبريّ أريد به الدعاء، منهلاً: أي منسكباً منصبّاً، الجرعاء: الارض الرملية التي لا تنبت شيئاً والمقصود بساحتك، القطر: المطر.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الانعام.

(٣) ذُكِرَتْ هذه الأعاريب في إحدى حواشي الشذور وهي شديدة التكلّف كما هو واضح إن لم تكن خطأ صريحاً، فنحن إذا قلنا إنّ «عاريةٌ» يمكن ان تكون خبراً ثانياً فهذا يعني أنّ الجملة قبله تامة المعنى ويمكن ان يُسْتَغنَى عنه، وليس ذلك كذلك فإنّ «كاسيةٍ في الدنيا» لا يتمّ بها المعنى ولا يتم المعنى إلاّ بذكر «عارية»، ونحو هذا يقال في إعرابها بدل كلّ وصفة لكاسيةٍ في حالي الرفع والجرّ، ولعلّ الأسلم أن تعرب «عاريةٌ» خبراً فحسب.

(٤) انظر التعليق السابق.

(٥) انظر التعليق السابق.

ويجوز جرّ عاريةٍ على أنها صفة[١] أو بدل[٢] كلٍّ من كاسيةٍ على اللفظ، أو على أنّها مجرورة بربّ محذوفة.

ويجوز نصب عاريةً على أنها حال من الضمير المستتر في متعلّق الخبر، أي كائنة «هي» في الدنيا، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو «كائنة».

وربّ في الحديث معناها التكثير كما يقول الحفني في حاشيته على الأشموني:

ومثل الحديث قول أبي محجن الثقفي:

يا رُبَّ مثلِكِ في النساءِ غريرةٍ بيضاءَ قد متّعتُها بطلاق[٣]

ونظيرهما قول جرير:

يا حبّذا جَبَلُ الرَّيَّان من جَبَلٍ وحبَّذَا ساكنُ الرّيّان من كانا[٤]

وقول الفرزدق يهجو رجلاً من بني عذرة:

يا أرغم اللّه أنفاً أنت حامله يا ذا الخَنَى ومقالِ الزُّور والخَطَل[٥]

* من علامات الاسم أن يكون مسنداً إليه، فإن قلتَ: فما تصنع في إسنادهم خيرٌ إلى تسمعُ في قولهم تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه، مع أنّ المسند إليهِ وهو تسمعُ فعل باتفاق؟

أجيب عن هذا الاعتراض بأنّ هذا المثل روي بثلاث روايات، الأولى: أنْ تسمعَ بنصب تسمعَ بأن المصدريّة المذكورة، ولا إشكال في هذه الرواية لأنّ الخبر وهو خيرٌ

(١) انظر التعليق السابق .

(٢) انظر التعليق السابق .

(٣) الغريرة المغترّة بلين العيش الغافلة عن صروف الدّهر، ومعنى متّعتها بطلاق: أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها، كأنّه يهدّد زوجته بذلك.

(٤) الرّيّان: اسم لعدّة جبال منها جبل في بلاد بني عامر، ومنها جبل أسود عظيم في بلاد طيّئ إذا أوقدت النار عليه أبصرت من مسيرة ثلاثة أيام، وقيل هو أطول جبال أجا.

(٥) الخَنَى: الفحش، الخطل: هو المنطق الفاسد المضطرب والتفحّش فيه.

خيرٌ إنّما هو من المصدر المنسبك من أنْ والفعل اللذَين ذكرا، والتقدير: سماعُك خيرٌ، فالإسناد في الحقيقة إنّما هو للاسم لا للفعل، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خيرٌ لكم﴾[١] وقول العرب في أمثالهم: «أن ترد الماء بماء أكيس»[٢] .

والرواية الثانية: تسمعَ بالمعيديّ بنصب تسمعَ مع حذف أنْ، وفي هذه الرواية إشكال آخر هو حذف أن المصدرية وبقاء عملها وهو النصب مع أنّ القاعدة أنّه متى حذف الناصب للمضارع ارتفع الفعل لضعف عامل النصب فلا يعمل هذا الناصب من أجل ضعفه محذوفاً إلاّ بمقوٍّ هو لام التعليل أو لام الجحود أو نحوهما.

والرواية الثالثة تسمعُ برفع تسمعُ على ما تقتضيه القاعدة وهي أنّه متى حذف الناصب للمضارع ولم يوجد جازم ارتفع الفعل، والذي حَسَّنَ حذف أن الأولى ثبوت أن الثانية فتكون أن المذكورة قرينة على أن المحذوفة، وهذه الرواية هي التي اعترض عليها وتحتاج إلى توجيه، وتوجيهها هو أنّ الفعل تسمعُ بالرفع إنما هو على ملاحظة أنْ، فكأنّ التقدير «أنْ تسمعَ» والمقدّر كالمذكور فيكون الإسناد في الحقيقة إلى الاسم وليس إلى الفعل، وذلك بصرف النظر عن أنّ الناصب المحذوف لا يعمل بدون وجود مقوٍّ على ما ذكرنا.

ومعيديّ[٣] تصغير مَعَدّيّ منسوب إلى معدّ اسم قبيلة، وإنّما خفّفت الدال في معيديّ استثقالاً للجمع بين الياء المشدّدة والدّال المشدّدة مع ياء التصغير.

* قال تعالى: ﴿قُلْ ما عند اللّه خيرٌ من اللهو ومن التجارة﴾ (من الآية ١١ من سورة الجمُعة).

---

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٢) وذلك لاحتمال أن تجد الماء الذي تقصده ناضباً، وتفسير المثل: أن يمرّ الرجل بالماء فلا يحمل منه اتكالاً على ماء آخر يصير إليه فيقال له: أن تحمل معك ماءً أحزمُ لك فإن أصبتَ ماءً آخر لم يضرّك فإن لم تحمل ولم تصب ماءً آخر عطبت.

(٣) كان المعيديّ يغير على مال النعمان وكان النعمان يطلبه فلا يقدر عليه وكان يعجبه ما يسمع عنه من الشجاعة والإقدام إلى أن أمّنه فلمّا رآه استزرى منظره لأنّه كان دميم الخلقة فقال هذا القول الذي أصبح مثلاً يضرب للرجل الذي له صيت وذكرٌ في الناس فإذا رأيته ازدريت مرآه.

ما اسم موصـــول بمعنى الذي، وعن طريق الإسناد وحده عرفت إســميّة ما هذه فقد أسند إلى «ما» الأخيريّة[1] أي كلمة «خير»، وجملة ﴿ومـا عند اللّه خيرٌ من اللهو ومن التجارة﴾ المكوّنة من المبـتدأ والخبر ومتـعلقاتهما في محلّ نصب مـقول القول، ومثل ما قلناه في هذه الآية عن معرفة إسـمية ما عن طريق الإسناد وحده نقوله في قوله تعالى: ﴿مـا عندكم ينفدُ وما عند اللّه باقٍ﴾[2] فقد أسند النفـاد والبقاء لـ «ما» فكان هذا الإسناد دليـلاً على إســميّتـها، ونفِدَ يَنْفَدُ من باب فـرح بمعنى فَنِيَ وذهَبَ والمصـــدر نَفَادٌ ونَفَدٌ، أمّا نَفَذَ ينفُذُ فهـو من باب نصـر والمصدر نَفَاذ ونُفُوذ ومـعناه جـواز الشـيء والخلوص منه، وباقٍ: أصلهـا باقي وهي خبـر المبتـدأ مرفـوع بضمـة مقدّرة على اليـاء للثقل، وقد عوّضنا الاسم المنقوص «باقي» عن هذه الضـمة المقدّرة للثقل بتنوين وهو نون ســاكنة تنطق ولا تكتب فالتقى ساكنان همـا الياء التي سكنت بعد تقدير الضمـة والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنـين، فالتنوين ليس عوضاً عن حرف محذوف بل هو عوض عن الضمة المقدّرة على الياء للثقل.

* قال تعالى: ﴿إنّما صنعوا كيدُ سَاحِرٍ ..﴾ (من الآية ٦٩ من سورة طه).

تُعْرَفُ بالإسناد – بالإضافة إلى اخـتصاص إنّ بالدخول على الجمل الاسـمية – إسميّة مـا في هذه الآية، فهي فيـها اسم موصول بمعنى الذي، وجـملة صنعوا صلة الموصول، والعـائد محذوف أي: إنّ الذي صنعوه، وكـيدُ خبر إنّ وهو مـسند إلى ما التي هي اسم موصـــول بمعنى الذي، ويجوز أن نجعل ما مـوصولاً حرفيـاً أي حرفاً مصــدريّاً مثل أن المصدرية، فـتكون هي وصنعوا في تأويل مـصدر اسم إنّ، أي: إنّ صُنْعَهم، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير ضمير عائد لأنّها ليست اسماً موصولاً من جهة ولأنّ الضمير مذكور في المصدر «صُنْعَهم» مـن جهة أخرى، وهو من إضافة المصدر لفاعله.

---

(١) في هذا إشارة إلى أنّ خـيراً أصله أخْيَر فنقلت حركة اليـاء للخاء الساكنة فاسـتُغني عن همزة القطع التي جيء بها ليمكن النطق بالساكن وهو الخاء.

(٢) من الآية ٩٦ من سورة النحل.

وليس لك عند أكثر النحـاة ومنهم ابن هشام أن تقدّر ما حرفـاً كافّاً لمجرّد أنّها رسمت في المصـحف «إنّما» مجتـمعة[1] ، وذلك مـثل قوله تـعالى: ﴿إنّمـا اللّهُ إلهٌ واحدٌ﴾[2] لأنّ ذلك يوجب نصب «كـيـدَ» على أنّه مفـعـول به لصنعـوا، والآية برفع «كيدُ» عند جمـهور القراء وفي المصحف، أمّا قوله تعـالى: ﴿إنّما اللّه إلهٌ واحدٌ﴾ فإنّ إنّما كافة ومكفوفة واللّهُ مبتدأ وإلهٌ خبره وواحدٌ صفة وقيل توكيد.

وقد قرأ مجاهد وحميد وزيد بن عليّ «كيدَ» بالنصب على أنّه مفعول به لصنعوا وما زائدة كافّة، وفي هذه الآية لا يتأتّى إعمـال إنّ المكفوفة بما الزائدة وهو جائز[3] قليلاً جداً، لأنّ ما جاء بعد إنّما فعل وهو صنعوا وليس اسماً.

كـيد سـاحر: من إضـافة المصـدر لفاعله، وقـرأ بعضـهم «كيـدُ سِحْرٍ» على أنّ التـقدير: كـيدُ ذوي سِحْر، أو من إضـافة الجنس إلى النوع فـتكون «سِحْرٍ» تميـيزاً مجروراً بالإضافـة لـ «كيدُ»، لأنّ الكيد يكون سحراً وغير سـحر، كما تُمَيَّزُ الأجناس بأنواعها، وكما تُمَيَّزُ الأعداد بما يفسّرها نحو: علمُ نحوٍ، ومائةُ درهمٍ.

---

(١) كان حقّ «مـا» سواء فرضت اسمـاً موصولاً أو مـوصولاً حرفيـاً أن تفصل في الكتابة من نون إنّ وفـقاً لقواعد الخطّ العربيّ المعـروفة لكنّهما كتبتا في المصـحف مجتمعتين أي «إنّما» لأن الكتابة فـيه سنّة متّبعة فلا تبدّل.

(٢) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٣) وهذا الجواز يقـتضي جواز نصب «اللّهَ» على أنّه اسم إنّ المكفـوفة بما الزائدة في قوله تعـالى: ﴿إنّما اللّهَ إلهٌ واحدٌ﴾، ولا أعرف أحداً قرأ بهذا.

علامة الماضي قبول تاء التأنيث الساكنة وعلامة الأمر دلالته على الطلب وقبول الياء وعلامة المضارع قبول لم

المتن

* ثم قلت: والفعل إمّا ماضٍ وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامتْ وقعدتْ، ومنه نِعْمَ وبئس وعسى وليس، أو أمر وهو ما دلّ على الطلب مع قبول ياء المخاطبة كقومي، ومنه هَاتِ وتَعَالَ، أو مضارع وهو ما يقبل لم كلم يقمْ، وافتتاحه بحرف من «نأيت» مضمومٍ إن كان الماضي رباعيًا كأدحرج وأجيب، ومفتوح في غيره كأضرِبُ وأستخرج.

الشــرح

* وأقول: أنواع الفعل ثلاثة: ماضٍ وأمرٌ ومضارع، ولكلّ منها علامة تدلّ عليه. فعلامة الماضي تاء التأنيث الساكنة كقامتْ وقعدتْ، ومنه قول الشاعر:

ألّمت فحيّت ثم قامت فودّعَتْ ... فلمّا تولّتْ كادتِ النفسُ تَزْهَقُ

وبذلك استُدِلّ على أنّ «عسى وليس» ليسا حرفين كما قال ابن السّراج وثَعْلَب في عسى وكما قال الفارسي في ليس، وعلى أنّ «نِعْمَ» ليست اسماً كما يقول الفرّاء ومن وافقه، بل هي أفعال ماضية لاتّصال التاء المذكورة بها وذلك كقولك «ليست هند ظالمةً فعست أن تفلح»، وقوله عليه الصلاة والسلام «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» وقول الشاعر:

نعمت جزاء المتّقين الجنّه ... دار الأماني والمنَى والمِنّه

واحترزت بالساكنة عن المتحركة فإنّها خاصة بالأسماء كقائمة وقاعدة.

وعلامة الأمر مجموع شيئين لابدّ منهما أحدهما: أن يدلّ على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى: فكلي واشربي وقَرِّي عيناً، ومنه «هاتِ» بكسر التاء، و«تَعَالَ» بفتح اللاّم، خلافاً للزمخشري في زعمه أنهما من أسماء الأفعال، ولنا أنّهما يدلاّن على الطلب ويقبلان الياء، تقول: هاتِي بكسر التاء وتَعَالَيْ بفتح اللام، قال الشاعر:

إذا قلتُ هاتِي نوِّليني تَمَايَلَتْ   عليَّ هضيمَ الكشح ريَّا المُخَلْخَلِ

والعامة تقول «تَعَالِي» بكسر اللام، وعليه قول بعض المحدثين:

« تَعَالِي أقاسمك الهموم تَعَالِي »

والصواب الفتح كما يقال: إخْشَيْ واسعَيْ.

فلو لم تدلّ الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة نحو تقومين وتقعدين أو دلّت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو «نزالِ يا هندُ» بمعنى انزلي، فليست بفعل أمر.

وعلامة المضارع أن يقبل دخول «لم» كقولك «لم يقم، ولم يقعد». ولابدّ من كونه مفتتحاً بحرف من أحرف «نأيت» نحو: نقوم وأقوم ويقوم زيد وتقوم ، ويجب فتح هذه الأحرف إن كان الماضي غير رباعي سواء نقص عنها كما مثّلنا أو زاد عليها نحو: ينطلق ويستخرج، وضمّها إن كان رباعياً سواء كان كلّه أصولاً نحو: دحرج يدحرج، أو واحد من أحرفه زائداً نحو: أجاب يجيب، وذلك لأنّ أجَابَ وزنه أفْعَلَ، وكذا كلّ كلمة وجَدْت أحرفها أربعة لا غير، وأول تلك الأربعة همزة، فاحكم بأنّها زائدة، نحو: أحمد وإصْبَع وإثْمِد، ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى ﴿لم يلد ولم يولَدْ * ولم يكن له كُفُواً أحد﴾. لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً تقول «يقوم زيد» فيكون الفعل مرفوعاً لخلّوه عن الناصب والجازم ومحتملاً للحال والاستقبال، فإذا دخلَتْ عليه «لم» جَزَمَتْه وقَلَبَتْه إلى معنى المضيّ، وفي الفعل الأول ضمير مستتر مرفوع

على الفاعلية، وفي الثاني ضمير مستتر مرفوع لنيابته مناب الفاعل، ولا ضمير في الثالث لأنّه قد رفع الظاهر وهو «أحدٌ» فإنّه اسم يكن وكفُواً خبرها، وجوّزوا أن يكون حالاً على أنّه في الأصل صفة لأحد، ونعتُ النكرة إذا تقدّم عليها انتصب على الحال كقوله:

لميّةَ موحِشاً طَلَلُ   يلوحُ كأنّه خِلَلُ

أصله: لميّةَ طَلَلٌ موحِشٌ، وعلى هذا فالخبر الجار والمجرور، والظاهر الأول، وعليه العمل، ففي الآية دليل على جواز الفصل بين كان ومعموليها بمعمول معمولها إذا كان ذلك المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو «كان في الدار زيدٌ جالساً» و«كان عندك عمروٌ جالساً» وهذا ممّا لا خلاف فيه.

الحاشية

* قال عليه الصلاة والسلام: مَنْ توضّأ[1] يوم الجمعة فبها ونعمت».

تتمّة الحديث: «ومَنِ اغْتسَل فالغُسْلُ[2] أفضل». فبها ونعمت: معناها فقد أخذ بها أي بالعزيمة ونعمتِ العزيمةُ الوضوءُ، أو: ونعمتْ عزيمةً الوضوءُ، والمقصود بقوله: ومَنْ اغتسل فالغسل أفضل، أي لغير الجنُب، وإلاَّ فالغسل واجب عليه.

مَنْ اسم شرط جازم مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ، توضّأ فعل الشرط في محلّ جزم، يومَ ظرف زمان منصوب متعلّق بتوضّأ والجمعةِ مضاف إليه، فبها: الفاء رابطة لجواب الشرط وهو جملة «..بها» لأنّه مبدوء بقد مقدّرة إذْ

---

(١) مَنْ توضّأ: أي وهو طاهر من الجنابة لا الحدث الأصغر، يقال وَضُؤَ يَوْضُؤُ وَضَاءَةً مثل ضَخُمَ يَضْخُمُ ضَخَامَةً فهو وَضِيء وجمعه أَوْضِيَاء ووِضَاء، والوَضوء: الماء الذي يُتَوَضَّأ به، والوُضوء: الفعل نفسه أي التَّوَضُّؤ.

(٢) غَسَلَ يَغْسِلُ من باب ضرب والمصدر الغَسْل، والغُسْل هو الفعل نفسه أي الاغتسال وجمعه أَغْسَال.

أصله «فقد أخذ بها» أي بالعزيمة، وجملة فعل الشرط مع جملة جواب الشرط في محلّ رفع خبر المبتدأ على الأرجح[1] ، ونعمت: الواو حرف عطف وجملة المدح بعدها معطوفة على جملة الشرط قبلها والتاء تاء التأنيث الساكنة والعزيمةُ فاعل والوضوءُ مخصوصٌ بالمدح خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف، وتقدير المحذوفين «الممدوح» أو مبتدأ مؤخر وجملة نعم وفاعلها في موضع رفع خبر مقدّم، وإذا قدّرنا نعمت عزيمةً الوضوءُ كان فاعل نعم ضميراً مستتراً مفسَّراً بالتمييز وهو عزيمةً. وهذا الحديث شاهد على أنَّ نعم فعل ماضٍ – ومثلها بئس – عند الجمهور وليست اسماً كما يقول الفرّاء والكوفيون الذي استدلّوا على اسميّتها واسميّة بئس بدخول الجارّ عليهما في: ما هي بنعم الولدِ، ونعم السيرُ على بئس العيرِ، فضلاً عن إضافتهما للولد والعير، وقد أجاب الجمهور بأنّ الجارّ داخل على محذوف تقديره: ما هي بمقولٍ فيها نعم الولدُ، ونعم السّيرُ على مقولٍ فيه بئس العيرُ.

ومن شواهد فعليّة «بئس» لاتصال تاء التأنيث الساكنة بها، وقد ترك المصنّف التمثيل لذلك، قول الرسول: «اللّهم إني أعوذ بك من الجوع فإنّه بئس الضّجيع، وأعوذ بك من الخيانة فإنّها بئست البطانة».

* أَلَمَّت فحيّت ثم قامت فودّعت فلمّا تولّت كادتِ النفسُ تزهَقُ

حيَّت: فعل ماضٍ من التحية أي سلّمت بالتحية، ويحتمل كما جاء في إحدى الحواشي أنّ المراد بحيَّت أي جعلتني[2] حيّاً بمجيئها كأحيت فيكون قوله «حيَّتْ» في مقابلة قوله «كادت النفس تزهق» وقد حذفت الألف من الفعل لالتقائها ساكنة مع تاء التأنيث الساكنة، لمّا: ظرف زمان بمعنى حين مبنيّ على السكون في محلّ نصب وهو

---

(١) وقيل إنّ جملة الشرط هي الخبر، وقيل جملة الجواب.

(٢) فيه تكلّف واضح، ويبعد جداً أن يكون المعنى أنّها جعلته حيّاً، إذ لو أراد الشاعر ذلك لقال: فأحيت، ،ولا خوف من ذلك على الوزن، فهو في حَيَّتْ من التحية وفي احْيَتْ من الإحياء واحد، ولا يلتفت إلى المقابلة بين «حيّت» بمعنى احْيَتْ وبين «كادت النفس تزهق» فهي أقرب إلى الافتعال لأدنى ملابسة.

متعلّق بتـزهق، وجملة تولّت في محلّ جرّ بإضـافة لّما إليها، أو هي حرف شـرط غير جازم حرف وجود لوجود أي وجود جواب الشرط لوجود فعل الشرط. كادت: حرّكت تاء التـأنيث السـاكنة بالكسـر لالتـقـاء السـاكنين، وزَهَقَ يَزْهَقُ من باب فـتح يفـتح والمصدر زُهُوق، وهو زاهِقٌ وزَهُوق.

* نعمت جزاء المتّقين الجَنَّةْ   دارُ الأماني والمنَى والمِنَّةْ

الجنّه والمنّه: الأولى مرفوعة بضمة مقدّرة علـى أنّها مخصوصة بالمدح، والثانية مجرورة بكسرة مقدَّرة لأنّها في حكم المضـاف إليه لأنّها معطوفة عليه، وقد منع من ظهور الضـمة والكسرة اشـتغال المحلّ بالسكون العارض للوزن في الرّجز، دار: بدل كلّ من الجنة، أو خـبر لمبتـدأ محـذوف تقديره هي، والجنة في اللغـة البسـتان وهي مـشتـقة من الاجـتنان وهو الاستـتار لأنّهـا تسـتر من دخلهـا، ومنه الجنين والجنّ لاستتـارهما، ومنه الصّوم جُنَّة لستره ذنوب صـاحبه، والتّرس جُنَّة لستره صـاحبه، والمراد بهـا دار الثواب في الآخـرة، والعلاقـة بين الأصل اللغـوي وهو الجنّة بمعني البستان والمعنى المراد الذي هو دار الثـواب في الآخرة واضحة. دار: تجمع على دور وهو جمع غير مطّرد عند سيـبويه، وتجمع أيضاً على ديار، وأصل دار دَوَر، تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، الأمانيّ: يقال تَمَنَّى يتمَنَّى تَمَنٍّ والمصدر تَمَنٍّ والاسم أمنيّة بضمّ الهمزة وتشديد اليـاء وجمعه أمانيّ بتشديد اليـاء، ولكن الشاعر خفّف ياء الجمع في البيت وهو جائز كما يجوز تخفيف الياء في المفرد أيضاً، وأُمْنِيّة بالتشديد أصلها أُمْنُويَة بوزن أُفْعُولَة، اجتـمعت الواو والياء وكانت أولاهما سـاكنة فقلبت الواو ياء وأدغمـت الياء في اليـاء ثم أبدلت الضمّة كـسرة لتناسب اليـاء، لأنّ الياء كـسرة ممطولة، المنى: بكسر الميم وضمّهـا جمع منية بكسر الميم وضمّها، المِنَّة: مـفرد معناه العطية والمنحة والفـضل والنّعمة. ونظير هذا البيـت في كلّ ما جيء به من أجله قول ذي الرُّمَّة يصف ناقة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة:

أو حُـرَّةٌ عَيْطَـلٌ ثَبْجَـاءُ مُجْفَرَةٌ   دعائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زورقُ البلدِ

وقد أنَّثَ الشاعر الفعـل نعمت مع أنّه مسند إلى مذكّر وهو الزورق لأنّه يريد به

الناقـة فأنَّث على المعنى، والحـرّة الكريمة، والعيـطل الطويلة العنق، وثبجـاء عظيـمة السَّنام، والمُجْفَرَة العظيمـة الجنب، يقال فـرس مُجْفَر وناقة مُجْفَرَة إذا كانت عظيـمة المحزم، ودعائم الزَّوْر قوائمها، وقد وصف الشاعر النّاقة بأنّها عظيمة القوائم وكنّى عن ذلك بدعـائم الزَّور، والزَّور هو أعلى الصدر، وانتـصب «دعائمَ» على التـشبـيه بالمفعول به نحو: الحسنُ الوجهَ، وقيل انتصابه على التمييز وهو ضعيف لأنّه معرفة لإضافته إلى المحلّى بأل، والتمييز لا يكون معرفة عند البصريين.

* قال تعالى: ﴿ فكلي واشربي وقَرِّي عيناً﴾ (من الآية ٢٦ من سورة مريم).

كلي واشـربي وقَرِّي: كلٌّ منهـا فعل أمـر مبنيّ عـلى حذف النون وياء المفـردة المؤنثة المخاطبة فاعل، عيناً تمييز منصوب، وقَرَّ اليومُ يَقُـرُّ قُرّاً بضمّ القاف أي بَرَدَ، ويومٌ قـارٌّ وقَرٌّ أي بارد، وليلة قـارَّة وقَرَّة أي باردة، ويقـال قَرَّ يَقِرُّ بالمكان من باب ضرب أي أقـام، ويقال قَرَّ به عيناً يَقِرُّ من باب ضـرب وقَرَّ به عيناً يَقَرُّ من باب علم أي بردت عينه ولم تسخن بالدموع، كناية عن الفرح وهو ضد الحزن.

* علامـة الفعل الماضي قبوله تاء التـأنيث الساكنة: يقول المصنّف: «واحـترزت بالساكنة عن المتحركة فإنها خاصة بالأسمـاء كقائمة وقاعدة» أي احترز بتاء التأنيث السـاكنة عن تاء التأنيث المتـحـركة فـإنّها خـاصة بالأسـماء، ويعني بذلك إن كـانت حركتـها إعراباً كقائمة وقـاعدة، وإلاّ فإنّها توجد في الاسم نحـو لا حول ولا قوة إلاّ باللّه، وفي الفعل نـحو تضرب، وفي الحـرف نحو رُبَّتَ وثُمَّتَ، والحركـة في الثلاثة ليس إعراباً.

* قال الشاعر:

إذا قلـت هـاتي نوّلـيني تمـايلت علَيّ هضيمَ الكشح ريّا المخلخل

هاتِ: فـعل أمـر للمفـرد المذكّر المخـاطب، وهاتي: فـعل أمـر للمفـردة المؤنثـة

(١) التنويل والنوال كلاهما بمعنى واحد، ولا فرق بينهما سـوى أنّ الأول مصدر والثاني اسم مصدر، وكذلك الإعطاء والعطاء.

المخاطبة إمّا بمعني نوّليني أي أعطيني من التنويل[1] أو النوال بمعنى العطاء أو الإعطاء، وإمّا بمعنى ناوليني بمعنى أعطيني أيضاً ولكنّها من المناولة بمعنى الإعطاء[1] أو العطاء، والماضي هَاتَى والمضارع يُهَاتِي كقَاضَى يُقَاضِي، وقول المصنّف «هاتِ بكسر التاء» ليس مراده أنّه مبنيّ على الكسر بل بيان حركة آخره الموجودة، وهاتِ مبنيّ على حذف حرف العلة وهو الياء، وأمّا هاتِي فمبنيّة على حذف النون لأنّها من الأفعال الخمسة وياء المفردة المخاطبة فاعل والياء الأولى التي يبنَى على حذفها عند الإسناد للمفرد المذكر حذفت هنا لالتقائها ساكنة مع ياء المخاطبة.

ومثل هذا يقال في تعالَ فهو أمر للمفرد المذكّر المخاطب، أمّا تَعَالَيْ فهو فعل أمر للمفردة المؤنثة المخاطبة، وهي بمعنى أقبِلِي وليس لها ماضٍ ولا مضارع من لفظها، وماضيها ومضارعها في المعنى أَقْبَلَ يُقْبِلُ، وقول المصنّف: «تَعَالَ بفتح اللام» ليس مراده أنّه مبنيّ على الفتح بل بيان حركة آخره الموجودة، والحاصل أنّك إذا أمرت مفرداً مذكراً تقول تَعَالَ بالفتح ويكون مبنيّاً على حذف حرف العلّة وهو الياء وإذا أمرت به مفردة مؤنثة تقول تَعَالَي وتكون مبنيّة على حذف النون لأنّها من الأفعال الخمسة وياء المفردة المخاطبة فاعل والياء الأولى التي يبنَى على حذفها عند الإسناد للمفرد المذكر حذفت هنا لالتقائها ساكنة مع ياء المخاطبة.

وقد خالف الزمخشري في هاتِ وتعالَ، وعَدَّ كلاًّ منهما اسم فعل أمر لأنّهما يدلّان على الطلب ولكنّهما لا يقبلان عنده ياء المفردة المؤنثة المخاطبة، لذلك فهو يستعملهما لأمر المفرد المذكر والمفردة المؤنثة ولأمر غيرهما بلفظ واحد، وتكون هاتِ عنده مبنيّة على الكسر، وتَعَالَ مبنيّة على الفتح. وعند الجمهور هاتي فعل أمر مسند إلى ياء المخاطبة مبنيّ على حذف النون وياء المفردة المؤنثة المخاطبة فاعل وهو مكسور أبداً إلاّ إذا كان لجماعة الذكور فإنّه يضمّ. نوّليني: فعل أمر مبني على حذف النون وياء المخاطبة فاعل والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به، وجملة نوّليني في محلّ نصب بدل كلّ من جملة هاتي التي هي في محلّ نصب مقول القول، أو هي

---

(١) انظر التعليق السابق.

توكيد معنوي لها على اعتبار أنّ نوّليني وهاتي بمعنى واحد. هضيم الكشح: من إضافة الصفة إلى موصوفها في المعنى وهو من إضافة الصفة المشبّهة إلى فاعلها، ومثل هذا يقال في ريّا المخلخل، وريّا مؤنث ريّان، هضيمَ حال من الضمير المستتر فاعل تمايلت وتقديره هي، وهذا الفعل هو عامل النصب في الحال، ولم يتطابق الحال مع صاحبه في التأنيث لأنّ وزن فَعِيل يصلح للمذكر والمؤنث مثل قتيل وجريح وأسير[1] ، وقد جعل بعضهم «هضيمٌ» بالرفع فاعلاً لتمايلت، والكشحِ مضافاً إليه، وريّاً منصوباً بفعل محذوف تقديره أعني أو أمدح. وعندي أنّه إذا جاز أن تعرب «هضيمٌ» فاعلاً فإنّه يجوز أيضاً أن تعرب «ريّا» فاعلاً إمّا بفعل محذوف يفسّره المذكور تقديره «تمايلت عليّ ريّا المخلخل»، أو يكون معطوفاً على «هضيمٌ» بإسقاط حرف العطف. ومعنى هضيم الكشح: أي دقيقة الخصر، ورقّة الخصر يتمدّح بها، وريّا المخلخل: أي حسنة محلّ الخلخال، والمقصود أنّها ليست دقيقة السّاق بل ساقها ممتلئة بحيث يزينها الخلخال.

* فائدة:

إذا قلنا «يجوز ذلك اتفاقاً أو إجماعاً» فإنّهما منصوبان على المصدرية، أي كلّ منهما مفعول مطلق على تقدير «اتفقوا اتفاقاً وأجمعوا إجماعاً» وأَسْتَحْسِنُ أن يعربا حالين على التأويل بالمشتق وهو «متَّفَقٌ عليه ومُجْمَعٌ عليه» وصاحب الحالين هو «ذلك»، والعامل فيهما هو الفعل «يجوز» ، وعندي أنّ ذلك أفضل من إعرابهما مفعولاً مطلقاً لأنّه يمكن أن يقال «يجوز ذلك باتفاقٍ أو إجماعٍ» والجار والمجرور بعد اسم الإشارة المعرفة حال.

* قال أبو فراس الحمداني المتوفى في ٣٥٧هـ من قصيدة له نظمها وهو أسير

---

(١) صيغة فَعِيل التي هي بمعنى مفعول يستوي في الوصف بها المذكّر والمؤنث وتأتي بدون التاء فيهما بشرط أن يُذكَرَ معها الموصوف مثل: نقلت المراة القتيل إلى المستشفى، فإن لم يذكر معها الموصوف فإنّها تأتي بالتاء مثل: نقلت الجريحة إلى المستشفى، وذلك دفعاً للالتباس بالمذكّر.

في بلاد الروم وقد سمع حمامة بجانبه:

أقـول وقـد ناحـت بقربي حمـامة أيـا جـارتـا لـو تعلمـين بحالي
مُعَاذَ الهَوَى ما ذقتِ طـارقة النَّوَى ولا خَطَـرَتْ منـكِ الهمـوم ببـالِ
أيـا جارتا مـا أنصفَ الدّهـرُ بيننا تَعَالِـي أقـاسـمك الهمـومَ تَعَـالِي

ناحت: بمعنى غرّدت لأنّ تغـريد الحمام يسـمّى بكاء، لو تعلمين: وفي رواية لو تشعرين، ومُعَاذ: مـفعول مطلق أي أعوذ بالهوى مُعَاذاً أي ألجأ إليـه لجوءاً، وطارقة النّوى: أي ما يطـرق ويحدث من البعـد والفراق، وجـملة تعالِي الثـانية تأكيـد لفظي لجملة تعالِي الأولى، وقـد نسب الشيخ محمد الأمـير في حاشيتـه على شرح شذور الذهب هذه الأبيـات لأبي نواس[1] المتـوفى في سنة ٢٩٥هـ ببـغداد، ويرى الشـيخ محمد محي الدين أنّ هذا ربّما كان انتـقال نظر منه أي ربّما كان سهواً، أو ربّما كان تحريفـاً من النسّاخ، والحقّ أنّ الأمير نسب الأبيـات إلى أبي نواس متابعـاً أبا زكريّا يحيى الرّصّاع.

يقول ابن هشـام إنّ العامة تقول للمـفردة المؤنثة المخاطبـة تَعَالِي بكسر اللام، وقد نطق بهـذا أيضاً بعض المحدثـين كما فعـل أبو فراس في الأبيات السـابقة، وهو خطأ والصواب الفتح أي تَعَالَيْ، وقد ردّ قـول ابن هشام هذا بما قيل من أنّ أهل مكة يقولون تَعَالِي بكسر اللاّم للمرأة، فهو صـحيح وليس بلحن، ولكن الأفصح فتح اللام لأنّ الأصل «تَعَالَيْيْنَ» بفتح اللام الـتي هي عين الكلمة، والياء الأولـى لام الفعل وهي حرف سـاكن، والياء الثانية ياء المفردة المؤنثة المخاطبة فاعل وهي سـاكنة أيضاً وهي اسـم، ثم إنّ الفعل مبنيّ على حذف النون، وحذفت الياء الأولى لالتقاء السـاكنين فبقي اللفظ تعَالَي بفتح اللام.

وقد شكا أبو فراس ما به إلى الحمامة وقال: إنّك تغرِّدين لأنك لا تشعرين بمثل شعوري، ولا تعلمين مـا أنا فيه فأنت طليـقة وأنا أسير وأنت على مـقربة من فراخك

(١) توفي أبو نواس وعمره ستون سنة، وقيل له أبو نواس لذؤابتين كانتا تنوسان على عاتقه.

* يقال: إِخْشَيْ واسْعَيْ بفتح الشين والعين، ولا تكسران لأنّ الأصل إِخْشَايْنَ واسْعَايْنَ فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وهما فعلا أمر مبنيّان على حذف النون وياء المفردة المؤنثة المخاطبة فاعل لأنّهما يبنيان على ما يجزم به مضارعهما الذي هو من الأفعال الخمسة وهو حذف النون.

* نزالِ يا هند: بمعنى انزلي، ونَزَالِ اسم فعل أمر مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنتِ، أمّا انزلي فهو فعل أمر مبنيّ على حذف النون لأنّ الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، وياء المخاطبة فاعل، وتستعمل نزالِ للمفرد المذكر وللمفردة المؤنثة باللفظ نفسه بدون ياء المخاطبة، وكذلك تستعمل لغيرهما بالصيغة نفسها دون زيادة.

* لم يقم: لم حرف نفي وجزم وقلب، يقومُ فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم، وقد دخلت عليه «لم» فجزمته بالسكون فالتقى ساكنان الواو والميم فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

* أجاب يجيب: أصل أَجَابَ أَجْوَبَ، نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل وفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفاً، أو قلبت الواو ألفاً لتناسب فتحة الجيم قبلها، ووزن أَجَابَ أَفْعَلَ فالهمزة زائدة في الموزون والميزان، وأصل يجيب يُجْوِبُ، والدليل على أنّ الفعل واويّ هو الجواب، فنقلنا كسرة الواو في المضارع إلى الجيم الساكنة، ثم قلبنا الواو ياء لتناسب الكسرة قبلها.

* أحمدُ تصلح فعلاً مضارعاً وتصلح اسماً. إِثْمِد: اسم لحجر الكحل ويجوز أُثْمِد بضمّ الهمزة وكسر الميم، وإذا قلنا أُثْمُد بضمّ الهمزة والميم تكون اسماً لموضع.

* من علامات المضارع افتتاحه بحرف من حروف «نأيت» بمعنى بَعُدْتُ ونَأَى مضارعه يَنْأَى وأمره إِنْأَ، أو من حروف «أنيتُ» وأَنَى الشيءُ أَنْياً من باب ضرب أي دنا وقرُب وحضَرَ، وأَنَى لك أن تفعل كذا أي هذا وقته فبادر إليه ومضارعه يَأْنِي، قال تعالى: ﴿ألم يَأْنِ للذين آمنوا أن تخشعَ قلوبهم لذكر اللّه﴾[1] ، أو افتتاحه بحرف

---

(١) من الآية ١٦ من سورة الحديد، ومعنى ﴿ ألم يَأْنِ ﴾ : ألم يَحِنْ.

من حروف «نأتي» أو «أتَيْنَ».

* قال تعالى ﴿ لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كُفُواً أحد﴾ (الآيتان ٣ و٤ من سورة الصمد).

لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، ولأنّ الفعل مسند إلى الله فإنّ النفي مستمرّ فيشمل الحاضر والمستقبل، وفي يلد ضمير مستتر جوازاً مرفوع على الفاعلية، وأصل الفعل يَوْلِد، وقعت الواو بين عدوّتيها[1] الفتحة والكسرة فحذفت، وفي يولَد ضمير مستتر جوازاً مرفوع لنيابته عن الفاعل، ولعدم وقوع الواو بين عدوّتيها لم تحذف، ولا يوجد ضمير مستتر في الفعل «يكن» لأنّه رفع الظاهر وهو«أحدٌ» فإنّه اسم يكن مؤخّر، وكفُواً خبرها مقدّم، وله جار ومجرور متعلّق بكفواً، أو حال من كفواً لأنّها في الأصل صفة لكفُواً[2] النكرة ثم تقدّمت عليه فانقلبت حالاً، أو جار ومجرور متعلّق بيكن[3]، ومعنى كفواً أي مكافئاً ومماثلاً فهو مشتقّ مثلهما.

وجوّزوا إعراباً آخر هو أن يكون كفواً حالاً من أحد على أنّه في الأصل صفة لأحد ونعت النكرة الجامدة[4] إذا تقدّم عليها انتصب على الحال، وتكون «له» على هذا الإعراب متعلقة بمحذوف منصوب تقديره كائناً هو خبر يكن مقدّم على اسمها وهو أحدٌ، والظاهر في إعراب هذه الآية هو الإعراب الأول وعليه العمل، وفي الآية على الإعراب الأول دليل على جواز الفصل بين كان من جهة ومعموليها أي اسمها وخبرها

---

(١) هذا مصطلح جرى على استعماله الصرفيون المتأخرون ولا سيما الأعاجم وقد ذكرناه، وإلاّ فالعداوة مدفوعة بمثل مَوْرِد ومَوْسِم، والأوجه أن يردّ حذف الواو إلى عادة العرب في نطق مثل هذه الأفعال.

(٢) هذان الإعرابان ضعيفان، أمّا الأول فلأنّ «له» جارٌ ومجرور يحسن أن يتعلّق بكفواً المشتق تعلّقاً مباشراً، فلا يكون الجار والمجرور لذلك صفة للمشتق النكرة حين كان متأخراً عنه ثم حالاً منه حين تقدّم عليه كما هو الحال لو كان الموصوف نكرة جامداً، وأما الثاني فلأنّ يكن فعل ناقص يحسن أن لا يتعلّق به شيء، وأشباه الجمل تتعلّق عادة بالأفعال التامة أو بالمشتقات.

(٣) انظر التعليق السابق.

(٤) أمّا نعت المعرفة فلا يصبح حالاً إذا تقدّم على المنعوت لأنّ من شروط الحال أن تكون نكرة، ونعت المعرفة لا يكون إلاّ معرفة.

من جهة أخرى بمعمول معمولها إذا كان معمول معمولها هذا ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقد فصل في الآية بين يكن من جهة ومعموليها وهما كفواً أحدٌ من جهة أخرى بمعمول كفواً وهو الجار والمجرور «له»، ومثل ذلك قولنا: كان في الدار زيدٌ جالساً، وكان عندك عمروٌ جالساً، وكان في الدار جالساً زيدٌ، وكان عندك جالساً عمروٌ، وجواز الفصل متفق عليه ولا خلاف فيه.

* «لم ولمّا» كلٌّ منهما حرف نفي وجزم وقلب فهما تقلبان زمان المضارع الحاضر أو المستقبل إلى المضيّ، ويجوز دخول همزة الاستفهام عليهما، وتنفرد لم بمصاحبة أداة الشرط نحو: إن لم تجتهد فلن تنجح، ويستمرّ النفي مع لمّا إلى زمن التكلّم، أمّا مع لم فذلك محتمل أن يكون وأن لا يكون، والمنفيّ بلمّا متوقع الحصول بخلاف المنفيّ بلم، ومجزوم لمّا جائز الحذف نحو: قاربت المدينة ولمّا. أي ولمّا أدخلْها في حين لا يحذف مجزوم لم إلاّ شذوذاً نحو قول إبراهيم بن هَرْمَة[1] :

---

(١) بشّار بن بُرد المتوفى في سنة ١٦٧هـ هو اوّل المولّدين الذين لا يحتجّ بهم، وقيل هو آخر من يحتجّ بهم ولا يحتجّ بأحد بعده من المولّدين، والصحيح أنّ إبراهيم بن هَرْمَة القرشيّ المتوفى في سنة ١٧٦هـ هو آخر الشعراء الذين يحتجّ بهم، وذهب السعد التفتازاني في حاشيته على الكشّاف إلى أنّ أبا فراس الحمداني المتوفى في سنة ٣٥٧هـ من العرب المستشهد بكلامهم حتى انّ ابن عبّاد قال في حقّه بدئ الشعر بملك يعنى امرأ القيس وختم بملك ويعني هذا الرجل، ويقال «المولّدون» لكلّ متولّد من العرب وغيرهم، ويسمّى الشعراء المولّدون المحدثين أيضاً، ويُعْنَى بالمولدين و المحدَثين الشعراء المتأخرون كالعباسيين، وقد يقال إنّ المحدَثين بفتح الدال الذين حدثوا بعد العرب، وبكسر الدال الذين أحدثوا اللحن في كلام العرب، والشعراء على أربع طبقات: الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطَرَفه، والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسّان ولبيد، قال الأخفش: مخضرم مأخوذ من قولهم ماء مُخَضْرَم إذا تناهى في الكثرة والسّعة، سُمّي الرجل بذلك كأنّه استوفى الأمرين، وزعم بعضهم أنّه لا يسمّى مخضرماً حتى يكون إسلامه بعد موت النبيّ بكثير، وردّه ابن رشيق بأنّ النابغة الجعديّ ولبيد أُسُمّيا مخضرمين وليسا كذلك، والطبقة الثالثة هي المتقدمون من أهل الإسلام كالفرزدق وجرير وذي الرّمّة، وهؤلاء كلّهم يستشهد بكلامهم، وأمّا المحدثون من أهل الإسلام الذين نشأوا بعد الصدر الأول من المسلمين كالبحتري والمتنبي فإنّهم لا يحتجّون بكلامهم إلاّ أن يجعل ما يقولونه بمنزلة ما يروونه، ولا وجه لهذا الجعل وإن صدر عن الزمخشري، لأنّ مبنى الرواية على الوثوق والضبط، ومبنى القول على الدراية والإخاطة، والاتفاق في الأول لا يستلزم الاتفاق في الثاني.

احفـظ وديعتـك التي اسـتُودعْتُـها   يومَ الأعازب إن وُصِلْتَ وإنْ لَمِ[1]

* قال الشاعر الأموي الذي يحتجّ بشعره كثيرّ عزّه:

لـميةَ موحشاً طَلَلٌ   يلوح كـأنّه خِـلَلٌ

يلوح: أي يلمع، والخلّة بكسر الخاء جمعـها خِلَل بكسر الخاء وفتح اللام بعدها، وهي بطانة تُلَفُّ بهـا أجفان السـيوف منقوشـة بالذهب وسيـورٌ تُلْبَسُ ظهور القِسِيّ، وجفن السيف قرابه وبيته، والقِسِيّ جمع قوس.

لميّة جار ومـجرور بالفتـحة نيابة عن الكسـرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلمـية والتأنيث المعنوي واللفظي كفاطمة، وميّ مرخّم ميّة في حـالة النداء، وأصل التركيب في الشطر الأول «لميّةَ طَلَلٌ موحشٌ» فمـوحشٌ المرفوع صفة لطلل، ثم تقـدّمت الصفة على الموصوف النكرة الجامدة فأصبحت حـالاً منصوبة منه، وجملة «لميّةَ طللٌ» مبتدأ مؤخّر وخـبر مقـدّم وجوباً، وإنّما كـان هذا الوجوب لأنّه لا يبتـدَأ بنكرة إلاّ بمسوّغ، والمسوّغ هنا للابتداء بالنكرة وهي طللٌ هو تأخير المبتدأ وتقديم خبره عليه وكون هذا الخبر المقدّم شـبه جملة جارّاً ومجروراً وهو لميّة، كـذلك سوّغ الابتداء بالنكرة وصف المبتدأ «بموحشٌ» التي أصـبحت حالاً منصوبة بعـد تقديمها على موصوفـها، وإعراب الشـطر الأول من البيت شـبيه بأحـد أعاريب قوله تعـالى: ﴿ولم يكن له كُفُواً أحد﴾ التي ذكـرناها، وهذا الإعراب هو إعـراب الجار والمجرور «لـه» خبراً ليـكن، وإعراب «أحدٌ» اسـم يكن، وإعراب «كفُواً» حالاً من أحدٌ أصلها قبل التقديم صفة له. وفي قول الشاعـر «لميّة موحشـاً طللٌ» شاهد أيضـاً على مجيء صاحـب الحال نكرة إذا وجـد مسوّغ لذلك، لأنّ الأصل في صاحب الحال أن يكون مـعرفة،والمسوّغ هنا تقدّم الحال على صاحبه.

---

(١) يوم الأعازب: يوم مشهور، وُصِلْتَ: أي أُعطِيتَ الصلة، وحركت ميم لم بالكسرة للقافية.

الحرف ما لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ولا شيئاً من علامات الفعل

المـتن

* ثم قلت: والحرف ما عدا ذلك كهل وفي ولم.

الشـرح

* وأقـول: يعرف الحـرف بأن لا يقـبل شيـئـاً من العـلامات المذكـورة للاسم والفعل، وهو على ثلاثة أنواع:

١) ما يدخـل على الأسمـاء والأفعال كـهل، مثـال دخولهـا على الاسم قوله تعـالى: ﴿فهل أنتم شاكـرون﴾ ومثال دخولها على الفعل قـوله تعالى: ﴿وهل أتاك نبأ الـخصم﴾.

٢) وما يختص بالأسماء كفي في قوله تعالى: ﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾.

٣) وما يختصّ بالأفعال كلَمْ في قوله تعالى: ﴿لم يلد ولم يولد﴾.

ثم اعلم أنّ المنفي بهـا تارة يكون انتفاؤه منقطعـاً، وتارة يكون متصـلاً بالحال، وتارة يكون مستـمراً أبداً، فالأول نحو قـوله تعالى ﴿لم يكن شيئـاً مذكوراً﴾ أي: ثم كان بعد ذلك، والثاني نحو ﴿ولم أكُنْ بدعـائك ربِّ شقيّاً﴾ والثالث نحو ﴿لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كُفُواً أحـد﴾. وهنا تنبيـه وهو أنّ القاعدة أنّ الـواو إذا وقعت بين ياء مفـتوحـة وكسـرة حذفت كقـولك في وعد يَعِد، وفي وزن يَزِنُ، وبهـذا تعلم لأيّ شيء حذفت في يلد وثبتت في يولَد.

الحاشية

* قال تعالى ﴿فهل أنتم شاكرون﴾ (من الآية ٨٠ من سورة الأنبياء).

أي فهل أنتم يا أهل مكة شاكرون نعمي وذلك بتصديق الرسول، أي اشكروني بذلك، والاستفهام في الآية بهل تعجبيّ طلبيّ، وقد دخلت هل على الاسم.

* قال تعالى ﴿وهل أتَاكَ نَبَأ الخَصْمْ﴾ (من الآية ٢١ من صورة ص).

أي هل أتاك يا محمد نبأ الخصم، وهو قصّة لخصمين دخلا على داود في محراب عبادته ليحكم بينهما في الحقّ، وهل في الآية للاستفهام التشويقي إلى قصة الخصمين الواردة في آية ستأتي فيما بعد، والكاف مفعول به مقدّم ونبأ فاعل مؤخّر، وقد دخلت هل على الفعل.

* قال تعالى ﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾ (الآية ٢٢ من سورة الذاريات).

أي في السماء المطر الذي يسبّب النبات الذي هو رزق، ومكتوب في السماء ما توعدون من المآب والثواب والعقاب، في السماء جار ومجرور خبر مقدّم، ورزقكم مبتدأ مؤخّر جوازاً لأنّه معرفة، وتقدم الخبر يفيد الحصر، والكاف مضاف إليه، والميم حرف دالّ على الجمع، وما: الواو حرف عطف وما اسم موصول بمعنى الذي معطوف على رزق عطف مفرد على مفرد، وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف تقديره به، ويجوز أن نقول إنّ التقدير: وفي السماء رزقكم وفي السماء ما توعدون فيكون العطف عطف جمل، وتوعدون فعل مبنيّ للمجهول وهو من الأفعال الخمسة مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة نائب فاعل، ومضارعه المبنيّ للمعلوم تَعِدُون وأصله تَوْعِدون حذفت الواو لوقوعها بين عدوّتيها[1]، ولم تحذف من المبني للمجهول لعدم وقوعها بين عدوّتيها، وأصل جملة «توعَدُون» «يعدكم به اللّهُ» والفاعل

---

(١) انظر التعليق رقم (١) في صفحة ٥٦.

هو اللّه، وبه أي بالثواب والعقاب والمآب، فلمّا بني الفعل يعدكم للمجهول ناب المفعول به وهو ضمير الجمع «كم» عن الفاعل، وأصبح واواً للجماعة ضميراً نائباً عن الفاعل وأصبحت الهاء من به عائداً تمّ تقديره في الكلام.

* قال تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدّهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾ (الآية ١ من سورة الإنسان).

أي قد أتى على الإنسان وهو آدم بعينه حين من الدهر وهو أربعون سنة لم يكن شيئاً مذكوراً لأنّه كان حينئذ مصوّراً من طين لم تنفخ فيه الروح، أو المراد بالإنسان جنس الإنسان، والحين مدّة الحمل.

وهذه الآية شاهد على أنّ المنفيّ بلم قد يكون انتفاؤه في الزمن الماضي فقط ثم انقطع في الحال، فالإنسان لم يكن شيئاً مذكوراً في الماضي ثم كان بعد ذلك في الزمن الحاضر.

* قال تعالى: ﴿ولم أكن بدعائك ربِّ شقيّاً﴾ (من الآية ٤ من سورة مريم).

الآية شاهد على أنّ المنفيّ بلم قد يكون انتفاؤه متصلاً بالحال. والمعنى: لم أكن بدعائي إيّاك يا ربِّ خائباً في الماضي والحال فلا تخيّبْني في المستقبل، فالنفي شامل الماضي والحال فقط، والكلام على لسان زكريّا، أكن: فعل مضارع ناقص أصله أكونُ المرفوع لتجرده من الناصب والجازم فلمّا دخلت عليه «لم» جزمته بالسكون وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، واسم أكن ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا وشقيّاً خبرأكن، وبدعائك جار ومجرور ومضاف إليه، والجار والمجرور متعلّق بشقيّاً، وهو من إضافة المصدر لمفعوله وهو الكاف، والفاعل ضمير مستتر والأصل بدعائي إياك، وربِّ أصلها يا ربّي منادى مضاف حذفت منه أداة النداء للتخفيف وحذف المضاف إليه وهو ياء المتكلم للتخفيف أيضاً وهو منصوب بفتحة مقدّرة على الباء منع من ظهورها كسرة المناسبة والمنادى معترض بين كان واسمها ومعمول خبرها من جهة وبين خبرها من جهة أخرى.

للكلام في اللغة ثلاثة معانٍ

المتن

* ثم قلت: والكلام قول مفيد مقصود.

الشرح

* وأقول: للكلام معنيان: اصطلاحي ولغوي. فأمّا معناه في الاصطلاح فهو القول المفيد، وقد مَضَى تفسير القول، وأمّا المفيد فهو الدالّ على معنىً يحسن السكوت عليه نحو «زيد قائم» و«قام أخوك» بخلاف نحو «زيد» ونحو «غلام زيد» ونحو «الذي قام أبوه» فلا يُسَمَّى شيء من هذا مفيداً، لأنّه لايحسن السكوت عليه، فلا يُسَمَّى كلاماً. وأمّا معناه في اللغة فإنّه يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: الحدث الذي هو التكليم، تقول «أعجبني كلامُك زيداً» أي: تكليمك إيّاه، وإذا استعمل بهذا المعنى عَمِلَ عَمَلَ الأفعال كما في هذا المثال، وكقوله:

قالوا كلامُك هنداً وهي مصغية ... يشفيك؟ قلتُ: صحيح ذاك لو كانا

أي: تكليمك هنداً، فكلامُك مبتدأ ومضاف إليه وهنداً مفعول، وقوله «وهي مصغية» جملة اسمية في موضع نصب على الحال، ويشفيك جملة فعلية في موضع رفع على أنّها خبر.

والثاني: ما في النفس مما يعبَّر عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى «قام زيدٌ» أو «قعد عمرو» ونحو ذلك، فيسمّى ذلك الذي تخيّلته كلاماً، قال الأخطل:

لا يعجبنّكَ من خطيب خُطْبَةٌ ... حتى يكونَ مع الكلام أصيلا

إنّ الكلام لفي الفؤاد وإنّما ... جُعِلَ اللّسان على الفؤاد دليلا

والثالث: ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظاً أو خطّاً أو إشارة، أو ما نطق به لسان الحال، والدليل على ذلك في الخطّ قول العرب «القلم أحد اللسانين» وتسميتهم ما بين دفّتي المصحف «كلام اللَّه»، والدليل عليه في الإشارة قوله تعالى ﴿آيَتُكَ أَلاَّ تكَلِّمَ الناس ثلاثة أيام إلاّ رمزاً﴾ فاستثنى الرمز من الكلام، والأصل في الاستثناء الاتصال، وأمّا قوله:

أشارت بطَرْف العين خيفة أهلها	إشارة محزون ولم تتكلَّم
فأيقنت أنّ الطرف قد قال مرحباً	وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتَيَّم

فإنّما نَفَى الكلام اللفظيّ لا مطلق الكلام، ولو أراد بقوله «ولم تتكلّم» نفي غير الكلام اللفظيّ لانتقض بقوله «فأيقنت أنّ الطرف قد قال مرحباً» لأنّه أثبت للطرف قولاً بعد أن نَفَى الكلام، والمراد نفي الكلام اللفظيّ وإثبات الكلام اللغوي.

والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال قولَ نُصَيْب:

فعاجوا فأثنَوا بالذي أنت أهله	ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب

وقال تعالى ﴿قالتا أتينا طائعين﴾ فزعم قوم من العلماء أنّهما تكلّمتا حقيقة، وقال آخرون إنّهما لمّا انقادتا لأمر اللَّه عزّ وجلّ نُزِّل ذلك منزلة القول.

وفي الآية شاهد ثانٍ على إعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل إذا نسب إليه ما نسب إلى العقلاء، ألا ترى أنّ طائعاً قد جُمِع بالياء والنون لمّا نُسِبَ لموصوفه القول؟ وشاهد ثالث على أنّ النصب في نحو «جاء زيدٌ ركْضاً» عى الحال، وتأويل ركضاً براكضاً لا على أنه مصدر لفعل محذوف: أي يركض ركضاً، ولا على أنّه مصدر للفعل المذكور خلافاً لزاعمي ذلك، ووجه الدليل أنّ «طائعين» حال، وهو في مقابلة ﴿طَوْعاً أو كَرْهاً﴾ فيدلّ على أنّ المراد طائعين أو مكرهين.

الحاشية

* الكلام اسم مصدر، والتكليم المصدر، وفعلهما كَلَّمَ، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ موسى تكليماً﴾(1). واسم المصدر تنقص حروفه عن المصدر ومعناه هو معنى المصدر وهو أيضاً يعمل عمل المصدر الذي يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم.

* من معاني الكلام اللغوية التكليم ومنه:

قالوا: كلامك هنداً وهي مصغيةٌ يشفيك؟ قلت: صحيحٌ ذاك لو كانا

كلامك: فيه حرف استفهام مقدّر نحو: أكلامك إلخ؟ وهي مصغية: الواو واو الحال والجملة في محلّ نصب حال من هند، وعامل النصب في الحال هو كلامك لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبه، ومصغيةٌ اسم فاعل للمفردة وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي لأنّ اسم الفاعل يرفع فاعلاً، لو: حرف امتناع لامتناع وهو حرف شرط غير جازم، كانا الألف حرف للإطلاق.

* لا يعجبنَّكَ من خطيب خُطْبَةٌ حتى يكونَ مع الكلام أصيلا

إنّ الكلام لفي الفؤاد وإنّما جُعِلَ اللّسان على الفؤاد دليلا(2)

يقال خطَبَ يخطُبُ من باب نصر خُطبة وخِطبة بضمّ الخاء وكسرها، والأولى معناها واضح، وأمّا بالكسر فهي التماس التزويج، ومنه حديث: لا يَخْطُبْ أحدٌ على خِطبة أخيه، من خطيب: متعلّق بيعجب، أو حال من خُطبة لأنّه نعت(3) تقدّم على منعوته النكرة الجامدة فانقلب حالاً، «وخطبة» صاحب الحال وسوّغ مجيئه نكرة تأخرّه وتقدّم الحال عليه وكونها شبه جملة، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه

(1) من الآية ٦٤ من سورة النساء.

(2) القائل هو الأخطل الذي مات في سنة ٩٠هـ، وهو يحتجّ بكلامه.

(3) الصفة والموصوف مصطلحان بصريّان، والنعت والمنعوت مصطلحان كوفيان، وقد يستعملهما البصريون أيضاً.

وهو الفعل يعجب وهو عامل لفظيّ، حتى: حرف غاية وجرّ بمعنى إلى، ومثلها «أكلت السمكةَ حتى رأسِها» وفي دخول الغاية في المغـيّا خلاف، وقد تأتي حرف ابتداء نحو «أكلتُ السمكةَ حـتى رأسُها» والتـقدير: حتى رأسُهـا مأكولٌ، وقـد تأتي حرف عطف نحو «أكلت السـمكةَ حتى رأسَها» والتقـدير: ورأسَها، قال الفرّاء: أمـوت وفي نفسي شيء من حتّى، معَ: اسم بدليل تنويـنه فيقال مـعاً، وتسكين عينه لغة ربيـعه، وذهب سيبويه إلى أنّه ضرورة وليس لغة أحد، ويستـعمل مضافاً فيكون ظرف مكان نحو: محمدٌ معكم، وظرف زمان نحو: جئتك مع العصـر، ويستعمل مفرداً أي غير مضاف فينوّن ويكون حـالاً نحو: جئنا معـاً، أي جميـعاً بمعنى مجتـمعين، مع الكلام: ظرف زمان أو مكان منصـوب بالفتحـة الظاهرة متعلّق بأصـيلاً المشتق، ويجـوز أن يتعلّق بيكون مع نقصه، ولا يجوز أن تعدّ «معَ» حالاً مقـدّمة من «أصيلا» وأصلها صفة له قبل تـقديمها عليـه، لأنّ شبـه الجملة لا يكون صـفة للنكرة إلاّ إذا كـانت هذه النكرة جامدة فإن كـانت النكرة مشتقة تعلّق شبـه الجملة بها ولم يعرب نعتـاً لها، وأصيلاً اسم مشتق، والأصيل: القويّ الذي له أصل، والمراد الذي يَعْمَلُ بكلامه، الفؤاد: القلب والمقصـود بالقلب الروح والنفس وليس لحم القلب وجمـعه أفئـدة، لفي الفؤاد: اللام لام الابتداء المزحلقة.وفائدة لام الابتداء توكيد مضمون الجملة لهذا زحلقوها في باب إنّ عن صدر الجـملة كراهية ابتـداء الكلام بمؤكّدين، اللّسـان: يذكّر، ويؤنّث باعتـبار الجارحـة، فمن ذكّره جمعـه على ألسنة، ومن أنّثه جمـعه على ألْسُن، وكلاهمـا جمع تكسير، على الفـؤاد متعلّق بدليلاً المشتقّ، ولا يجوز أن يكـون الجار والمجرور حالاً متقـدّمة من دليلاً لأنّها لم تكن وهي متـأخرة عنه صفة له، لأنّ شبـه الجمة لا يكون نعتاً إلاّ للنكرة الجامدة، ودليلاً نكرة مشتقة يتعلّق بها الجارّ والمجرور مباشرة.

*** فوائد:**

* يصـاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف متعدياً كان أو لازماً على وزن فاعل نحو: كاسِب من كَسَبَ[1] المتعدى وراغِب من رَغِبَ اللازم، ويـصاغ من الفعل

---

(١) كسَب يكسِب من باب ضرب يضرب.

غير الثلاثي على وزن المضارع المبني للمعلوم بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو: مُكْرِم ومنطلِق ومستخرِج، وقد يكون الكسر مقدّراً نحو: مستريح ومختار إذ أصلهما مُسْتَرْيِحٌ ومُخْتَيِر.

وقد يحوّل اسم الفاعل إلى صيغ أخرى لقصد المبالغة والتكثير، وهذه الصيغ هي: فعّال، مفعال، فعول، فعيل، فَعِل، فِعِّيل، فَعَّالة، مِفْعِيل، فُعَّال، فُعُّول، فَيْعُول، نحو: طعّان، مقدام، عجول، رحيم، حَذِر، صدّيق، فهّامة، مسكين، كُبَّار، قُدُّوس، قيُّوم، ومنها مِفْعَل نحو: مِكَرّ مِفَرّ، وفُعَلَة نحو: هُمَزَة لُمَزَة، وفُعْلَة لاسم المفعول نحو: هُزْأة وضُحْكَة وصُرْعَة إذا كان يفعل به ذلك كثيراً، وهي جميعاً أوزان سماعية، والأوزان الخمسة الأولى سمعت أكثر، فهي لذلك المطّردة. وكلّ ما جاء من الفعل الثلاثي بمعنى فاعل ولم يكن على وزنه وكان دالاً على الثبوت فهو صفة مشبّهة، وتصاغ الصفة المشبّهة على الأكثر من باب فَعِلَ يفعَلُ اللازم نحو قَرِح من فَرِحَ يَفْرَح، ومن باب فَعُلَ يَفْعُلُ اللازم نحو شريف من شَرُفَ يَشْرُف، وتصاغ قليلاً من باب «فَعَلَ» فتأتي منه على وزن أَفْعَل من الأجوف اليائي كأشْيَب من شاب يَشِيبُ من باب ضرب يضرب، وعلى فَيْعِل من الأجوف الواوي كسيِّد وقيِّم وميِّت من ساد يسود وقام يقوم ومات يموت من باب نصر ينصر أو من الأجوف اليائي كضيِّق وطيِّب من ضاق يضيق وطاب يطيب من باب ضرب يضرب، وعلى فَيْعَل كصيرَف وصيقَل من صَرَف يصرف من باب ضرب يضرب وصقَل يصقُل من باب نصر ينصر، وعلى فَعِيل من المضعّف أو المعتل اللام من بابي نصر وضرب كعفيف وطبيب وخسيس وخليل ودقيق وشديد ودليل وكصفيّ وجَلِيّ، وعلى فَعِيل من غير المضاعف من بابي نصر وضرب كحريص وطويل من حَرَص وطال.

وللصفة المشبهة أربعة أوزان هي: أفْعَل وفَعْلان وفَعِل وفعيل، وتأتي على وزن أَفْعَل من الفعل الثلاثي من باب فَرِح اللازم الذي يدلّ على لون أو عيب أو حلية ومؤنثه فعلاء كأسود سوداء وأعرج عرجاء وأحور حوراء، وتأتي على وزن فَعْلاَن من الفعل الثلاثي اللازم من باب فَرِحَ الدالّ على خلوّ أو امتلاء مادي أو معنوي ومؤنثه فَعْلَى

كعطشان عطشَى وشبعان شبعى وغضبان غضبى، وجاء على هذا الوزن جَوْعان جَوْعَى وهو من الفعل جاع يجوع وليس هذا الفعل من باب فَرِحَ بل من باب نَصَرَ ولكنّه عومل معـاملة باب فرح، وتأتي على وزن فَعِلٍ من فَعِلَ اللازم الدالّ عـلى ألم كمَغِصٍ أو الدالّ على غمّ كحَزِنٍ أو الدالّ على سرور كفَرِحٍ أو الدالّ على صفاتٍ حسنة كفَطِنٍ وقد تسكّن العين في فَعِلٍ فتقول «فَطْنٍ»، وقد يأتي على وزن فَعِيلٍ كسَلِيمٍ وعَقِيمٍ وأبِيٍّ وهذا الوزن هو الأصل وفَعِلٌ مُخفّف منه، وتأتي الصفة المشبهة على وزن فَعِيل من فَعُلَ يَفْعُلُ غالباً نحو: كريم وعظيم وظريـف وشريف وأصيل، وقد يخفّف هذا الوزن على فَعِلٍ فـتقول «خَشِنٌ وسَمِحٌ وطَهِرٌ» كـما قـد يخفّف على فَعْلٍ فـتقـول «ضَخْمٌ وشَهْمٌ وفَخْمٌ وصَعْبٌ وسَمْحٌ»، وعلى فَعَلٍ فـتـقول «حَسَنٌ وبَطَلٌ»، وعلـى فَعَالٍ فتـقـول «جَبَانٌ»، وعلى فُعَالٍ فتـقول «شـجاعٌ»، وعلى فُعْلٍ فـتقـول «صُلْبٌ»، وعلى فُعُلٍ كجُنُبٍ، وعلى فَعُول كـوقور وطَهور، وعلى فاعِلٍ كطاهرٍ وفاضلٍ، وتجيء الصفة المـشبّهة من غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل إذا أريد منها الثبوت نحو: معتدِل القامة ومستقيم الرأي.

* قال تعالى: ﴿قال ربِّ اجعل لي آية قال آيتك ألاَّ تُكَلِّمَ الناس ثلاثةَ أيَّامٍ إلاَّ رمْزاً﴾ (من الآية ٤١ من سورة آل عمران).

قال أي زكريا، آية أي عـلامة على حمل امرأتي العاقـر، قال آيتك أي على الحمل، ثلاثة أيام أي بلياليها، والرّمز هو الإشارة، والكلام قد يطلق في اللغة على ما تحصل به الفائدة من الإشارة، والآية دليل على تسمية الإشـارة التي تحصل بها الفائدة كلاماً في اللغـة، وقد اسـتثنى فـي الآية الكلام بالرمز من الكـلام عامـة، والأصل في الاسـتـثناء الاتصال أي أن يكون المسـتثنى وهو الكلام بالرمز من جنس المسـتثنى منه وهو الكلام عامة، والاسـتثناء في الآية مفـرّغ لأنّ الكلام منفيّ بلا النافية المدغمـة في أنِ المصدرية والمستـثنى منه محذوف والتـقدير: آيتك أن لا تكلّم الناس ثلاثة أيام كلامـاً أي عامّاً إلاّ رمزاً أي إلاّ كلاماً رمزاً، ورمزاً نعت لكلامـاً المقدّرة على تأويل رمزاً الجامد بمرموزاً به المشـتق، وحين حـذف المنعـوت وهو بدل بعـض من المسـتثـنى منه المفـعـول المطلق أو منصوب على الاستـثناء ناب منابه النعت وهو رمزاً فأصبح منصـوباً على الاستثناء أو نائباً عن المفعول المطلق.

* قال عمر بن أبي ربيعة في إحدى قصائده:

أشارتْ بطَرْفِ العين خيفَةَ أهلها إشارة محزون ولم تتكلَّمِ

فأيقنت أنّ الطّرف قد قال مرحباً وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتَيَّمِ

ومطلع القصيدة:

ألا قُلْ لهندٍ: إحْرَجى[1] وتَأَثَّمي ولا تقتليني، لا يحلُّ لكم دمي

إحْرَجي: حَرِجَ يحرَجُ من باب فرح، يقال حَرِجَ عليه الشيءُ أي حَرُمَ، تأثّمي: أي تَحَرَّجِي عن الإثم وكفِّي، أشارت: أي أومأت وهو فعل لازم، الطَّرْف: البصر، والطَّرَف طَرَف الشيء وحَرْفُه، خيفة: يقال خاف يخاف والمصدر خوف ومخافة وخيفة، والأول مصدر معتاد والثاني ميمي والثالث اسم هيئة، وأصل خِيفَة خِوْفَه قلبت الواو ياء لتناسب الكسرة قبلها وجمعها خِيَف، مرحباً: كلمة تقال للقادم تأنيساً له، المتيَّم: من تَيمَّهَ الحب[2] أي أذلَّه وعبَّده، خيفة أهلها: من إضافة المصدر لمفعوله في المعنى، إشارة محزون: من إضافة المصدر لفاعله، لم تتكلّم: الجملة معطوفة بالواو على جملة أشارت، فأيقنت: الفاء حرف عطف وجملة أيقنت معطوفة على جملة أشارت أوجملة لم تتكلم، فأيقنت أنّ الطرف قد قال: أنّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر تقديره «قولَ الطّرف» من إضافة المصدر لفاعله، وقولَ مفعول به لأيقن المتعدّي بنفسه، يقال: أيقنت الأمرَ، ويتعدّى بالباء فيقال: أيقنت بالأمر[3] ، وهنا يجوز أن يكون التقدير فأيقنت قولَ الطرف أو فأيقنت بقول الطرف، مرحباً: اسم مصدر لأنّ المصدر الترحيب، وهو مفعول مطلق والتقدير «أرحَّب بك مرحباً» أي أرحِّب بك ترحيباً، أهلاً: مفعول به لفعل مقدّر هو صادفت، وسهلاً: معطوف بالواو على أهلاً عطف مفرد على

---

(١) همزة إحرجي في البيت أصلها همزة وصل وجعلت همزة قطع لضرورة الوزن.

(٢) ومنه قولهم: تَيْمُ اللّه أي عبد اللّه، وتَيْمُ اللات أي عبدها.

(٣) ومثله الفعل يَقِنَ يَيْقَنُ من باب فرح يتعدّى بنفسه فيقال يَقِنْتُ الأمرَ ويتعدّى بالباء فيقال يَقِنْتُ بالأمر.

مفرد، أو صفة لمفـعول به محذوف نابت عنه بعد حذفه والتقـدير: لقيت مكاناً سـهلاً، والجملة معطوفة على جملة «صادفت أهلاً»، بالحبيب: جار ومجرور متعلّق بمرحباً أو بأهلاً أو بسهـلاً، وجملة مرحبـاً وما عطف عليها وهمـا جملتا أهلاً وسهـلاً في محلّ نصب مقول القول، المتيّم: نعت للحبيب وهو اسم مفعـول رفع ضميراً مستتراً جوازاً على أنّه نائب فاعل،وحرّكت الميم في آخر البيتين بسبب القافية.

* قال نُصَيْب[1] بن رباح من كلمة[2] له:

فعاجوا فأثنَوا بالـذي أنت أهله ... ولو سكتوا أثْنَتْ عليك الحقائبُ

هذا البيت دليل على تسمية لسان الحال الذي تحصل به الفائدة كلاماً في اللغة، ومعناه: فمالوا فأثنوا بألسنتهم أي أثنوا بلسان المقال بالذي أنت أهله ولو سكتوا عن المدح بلسان المقال أثنت عليك الحقائبَ أي تكلّمت الحقائب بلسان الحال، فالثناء بلسان الحال يعدّ كـلاماً في اللغة، عاجـوا: أي مالوا من عاج يعوج من باب نـصر والمصدر عَوْجٌ وقد استعملتـه العرب مثبتاً كما في هذا البيت، ومنفيّاً نحـو: ما عاجوا، أمّا عاج يعيج فـهو من باب ضرب والمصـدر عَيْج والمعنى انتفع وهو فعـل ملازم للنفي عند العرب، وليس الفـعل في البيت من هذا لأنّه مـثبت فيه، و هـناك فعل ثالث ليس ممّا نحن فـيـــه وهو عَوِجَ يَعْوَجُ من باب فـرح والمصـدر عَوَجٌ وعِوَجٌ،ولكـنّ المصـدرين مختلفـان، فالأول «عَوَجٌ» يستعمل في الأشيـاء الحسّية كالجدار والعصـا ونحوهما، والثـاني «عِوَجٌ» يستـعـمل في الأمور المعـنوية، ومنه قوله تـعالى: ﴿ولم يجـعَلْ له عِوَجاً﴾[3] ، ويقال هو أعـوجُ. أثنَوا: فعل ماضٍ مـبنيٌّ على الضمّ المقدّر للتـعذّر على الألف لاتصاله بـواو الجماعـة، وحذفت الألف لالتقـاء الساكنين وبقـيت الفتـحة على

---

(١) بصورة التصـغير فهو علم على صورة المصـغّر، وكان عبداً أسود لرجل من العـراق فكاتَبَ على نفسه ثم اتى عبدَ العزيز بن مروان فمدحه فوصله عبد العزيز وأدّى عنه ما كاتَبَ به فصار له ولاؤه.

(٢) كلمة أي قصيدة.

(٣) من آية ١ من سورة الكهف، والآية هي ﴿الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عِوَجاً﴾ وله بمعنى فيه، والمقصود «في معانيه» أي لم يجعل فيها اختلافاً أو تناقضاً.

النون دليلاً عليها وواو الجماعة ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب: الواو حرف عطف، ولو حرف شرط غير جازم وهو حرف امتناع لامتناع، وجملة الشرط كاملة معطوفة بالواو على جملة «أثنَوا بالذي أنت أهله»، وأثْنَتْ فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، وحذفت الألف لالتقائها ساكنةً مع تاء التأنيث الساكنة، وبقيت الفتحة على النون دليلاً عليها.

* قال تعالى: ﴿ثم استوى إلى السماء وهي دخانٌ فقال لها وللأرض ائتيا طَوْعاً أو كَرْهاً قالتا أتينا طائعين﴾ (الآية ١١ من سورة فصّلت).

هذه الآية شاهد أيضاً على تسمية لسان الحال الذي تحصل به الفائدة كلاماً في اللغة، فقد استعمل في الآية قالتا بمعنى تكلّمتا على ما ذهب إليه قوم من العلماء من أنّ السماء والأرض تكلّمتا حقيقة أي بلسان المقال، وعلى هذا لا يكون في الآية شاهد على ما نحن فيه، وقال آخرون إنّ السماء والأرض لمّا انقادتا لأمر اللّه بالإتيان نزّل لسان حالهما منزلة كلامهما بلسان المقال، أي تكلّمتا بلسان الحال لا بلسان المقال.

وفي الآية شاهدٌ ثانٍ على إعطاء ما لا يعقل وهو ضمير «نا» من «أتينا» حكم من يعقل حيث استعمل الوصف طائعين وهو جمع مذكر سالم لا يكون في الأصل إلاّ للعقلاء مع «نا» التي تعود إلى السماء والأرض وهما غير عاقلين، وحيث نَسَبَ إلى ما لا يعقل وهو«نا» ما ينسب إلى العقلاء وهو القول أي الكلام.

وفي الآية شاهد ثالث على أنّ النصب في نحو «جاء زيدٌ ركضاً» على الحال من زيد، وهو قول سيبويه وسائر البصريين وذلك على تأويل ركضاً المصدر(١) الجامد عندهم براكضاً اسم الفاعل المشتق، لا على أنّه مصدر أي مفعول مطلق لفعل محذوف أي يركض ركضاً وجملة يركض ركضاً حال كلّها كما قال الأخفش(٢) والفرّاء، ولا

---

(١) المصدر أصل الاشتقاق وهو جامد عند البصريين، مشتق من الفعل عند الكوفيين.

(٢) إذا أطلق لفظ الاخفش عن التقييد فالمراد به الأخفش الأوسط البصري سعيد بن مسعده المتوفى في سنة ٢١٥هـ أمّا الأخفش الاكبر والاصغر فلابدّ من تقييدهما.

على أنّه مصدر أي مفعول مطلق للفعل المذكور وهو «جاء» على تفسيره بركَضَ وهو قول الكوفيين.

ووجه الدليل في الآية على أنّ ركضاً في المثال حال عند سيبويه والبصريين، أنّ طائعين حال من «نا» باتفاق لأنّها مشتقّة[1] ، وطائعين في مقابلة طوعاً أو كَرْهاً في الآية نفسها فيكون كلٌّ منهما حالاً بالمقابلة وهما مصدران جامدان، وما ثبت لأحد المتقابلين يثبت للآخر، فيدلّ على أنه المراد بطوعاً أو كرهاً طائعين أو مكرهين، أي على التأويل بالمشتق لأنّ الحال لابدّ أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق كالصفة لأنّه في الحقيقة وصف لصاحبه في المعنى، وإذا ثبتت الحالية لطوعاً وكرهاً اللذين هما مصدران بعد تأويلهما بالمشتق ثبتت الحالية قياساً لنظيرهما في المثال «ركضاً» المصدر بعد تأويله بالمشتق، وقد رُدَّ قول الأخفش والفراء بأنّ عامل المصدر المؤكّد يمتنع حذفه، والعجيب أن سيبويه والبصريين والكوفيين والأخفش والفراء قد اتفقوا جميعاً على أنّ طائعين في الآية حال مشتقة، واتفقوا أيضاً على أنّ طوعاً وكرهاً كلٌّ منهما مصدر يعرب حالاً على التأويل بالمشتق، لذلك تُسْتَغْرَب مخالفة الكوفيين والأخفش والفراء لسيبويه والبصريين في إعراب «ركضاً» في المثال مع أنّه مماثل لطوعاً وكَرْهاً في الآية من حيث المصدرية.

وهي دخان: الواو واو الحال وجملة المبتدأ والخبر في محلّ نصب حال من السماء والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو معنى الجرّ أومتعلّق الجار والمجرور وهو الفعل استوى،وجملة ﴿إئتيا طوعاً أو كرهاً﴾ في موضع نصب مقول القول، وقد ثُنِّي الضمير في «إئتيا» ثم في «قالتا» باعتبار الجنسين أي جنس السماء وجنس الأرض،وجُمع الضمير في «طائعين» باعتبار أفراد الجنسين، وفي «طائعين» ضمير مستتر وجوباً تقديره «نحن» فاعل لطائعين لأنّه اسم فاعل يعمل عمل فعله المبني للمعلوم.

---

(١) طائعين مشتقة لأنّها جمع طائع اسم الفاعل المشتق.

وذهب جميع أهل اللغة إلى أنّ الكره بفتح الكاف وضمّها لغتان والمعنى واحد فبأي لغة وَقَعَ فجائز، إلاّ الفراء فإنّه زعم أنّ الكره بالضمّ ما أكرهتَ نفسك عليه، وبالفتح ما أكرهك غيرك عليه، والمصادر هي كره بفتح الكاف وضمّها وكراهة وكراهية، وقد وردت كره في القرآن بفتح الكاف في آيات منها هذه، وبضمّها في آيات[1] أخرى.

ينقسم الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء

المتن

* ثم قلت: وهو خبر وطلب وإنشاء

الشرح

* وأقول: كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر وطلب وإنشاء، وضابط ذلك أنّه إمّا أن يحتمل التصديق والتكذيب أوْ لا، فإن احتملهما فهو الخبر نحو: قام زيد، وما قام زيد، وإن لم يحتملهما فإمّا أن يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه أويقترنا، فإن تأخّر عنه فهو الطلب نحو: اضربْ، ولا تضرب، وهل جاءك زيدٌ؟، وإن اقترنا فهو الإنشاء كقولك لعبدك: أنتَ حرٌّ، وقولك لمن أوجب لك النكاح: قبلت هذا النكاح. وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأنّ الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأنّ الطلب من أقسام الإنشاء، وأنّ مدلول «قم» حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنّما يتأخّر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولمّا اختصَّ هذا النوع بأنّ إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سُمّي إنشاء، قال تعالى ﴿إنّا أنشأناهنَّ إنْشاءً﴾ أي أوجدناهنّ إيجاداً. إنّا:

---

(١) كقوله تعالى: ﴿حملته امّه كُرْهاً ووضعتْهُ كُرْهاً﴾ (من الآية ١٥ من سورة الأحقاف).

إنّ واسمها والأصل إنّنا فحذفت النون الثانية تخفيفاً. أنشأناهُنَّ: فعل ماضٍ وفاعل ومفعول والجملة في موضع رفع على أنّها خبر إنّ. إنشاءً: مصدر مؤكِّد، والضمير في ﴿أنشأناهُنَّ﴾ قال قتادة: راجع إلى الحورُ العِين المذكورات قبلُ، وفيه بُعْد لأنّ تلك قصّة قد انقضت جملة، وقال أبو عبيدة: عائد على غير مذكور مثل ﴿حتّى توارَتْ بالحِجاب﴾، والذي حَسَّنَ ذلك دلالة قوله تعالى ﴿وفُرُشٍ مرْفُوعة﴾ على المعنى المراد. وقيل: عائد على الفرش وأنّ المراد الأزواج وهنّ مرفوعات على الأرائك بدليل ﴿هم وأزواجُهم في ظلالٍ على الأرائِك متّكِئُون﴾ أو مرفوعاتٌ بالفضل والجمال على نساء الدنيا.

الحاشية

* أوجب لك النكاح: أي قال لك أنكحتك.

قبلتُ هذا النكاحَ: قبلتُ فعل وفاعل، هذا: الهاء حرف تنبيه وذا اسم إشارة في موضع نصب مفعول به، النكاحَ: بدل كلّ من هذا، وهكذا كلّ اسم محلًّى بأل يقع بعد اسم الإشارة.

* قال تعالى: ﴿إنّا أنشأناهنّ إنشاءً﴾ (الآية ٣٥ من سورة الواقعة).

إنّا: أصلها إنّنا بثلاث نونات[1] فحذفت الثانية تخفيفاً لأنّها طرف بخلاف الأولى فإنّها وسط وبخلاف الثالثة لأنّها كلمة مستقلّة، أنشأناهنَّ: فعل ماضٍ وفاعل والهاء مفعول به والجملة في موضع رفع خبر إنّ، والنون المشدّدة هي نون النسوة وهي تشدّد إذا لحقت الضمائر وتعدّ حرفاً في هذه الحالة، وإذا لحقت الأفعال عدّت اسماً وبني الفعل معها على السكون، أمّا نون التوكيد الثقيلة فهي حرف دائماً وهي تلحق الأفعال المضارعة فحسب، وتبنى هذه الأفعال معها على الفتح، ويمكن اعتبار «هنّ» مفعولاً به بكاملها تسمّحاً، وإنشاءً مفعول مطلق مؤكِّد لعامله وهو الفعل أنشأ.

---

(١) ذكّر العدد المفرد تبعاً لتأنيث المعدود الجمع وذلك على رأي البغداديين، أمّا عند غيرهم فيقال بثلاثة نونات.

وإذا كان إيجـاد اللفظ إيجاداً لمعناه فوراً دون فاصل زمنيّ، أي إذا كـان مدلول اللفظ حاصلاً عند التلفّظ به لا يتأخّر عنه وإنّما يتأخّر الامتثال الخارج في العادة عن معنى اللفظ فإنّ هذا هو الطلب نحو: قم، ولا تضرب، وهل جاءك زيد؟

أمّا إذا اتّحد اللفظ والمعنى والامتثال دون فاصل زمنيّ فإنّ هذا هو الإنشاء، قال تعالى ﴿ إنّا أنشـأناهنّ إنشاءً﴾ أي أوجـدناهنّ إيجاداً من غيـر ولادة، أي فوراً دون فاصل زمنيّ، وقد اتّحد في الآية اللفظ والمعنى والامتثال، قال قتادة: ضمير الهاء في أنشأناهنّ راجع إلى الحور العين المذكورات قبل هذه الآية بآيات كثيرة وذلك في قوله تعالى ﴿وحور عين[1] * كأمـثال اللؤلو المكنون﴾[2] وهذا القـول ضعـيف عند ابن هشام لأنّ في المرجع بُعْداً، ذلك أنّ قصّة الحور العين قصّة قد انقضت جملة قبل هذه الآية بكثير ممّا يجعل مرجع ضمير الهاء بعـيداً جداً كما ذكرنا، وقال أبو عبيدة مَعْمَر ابن المثنى: تعـود الهـاء في أنشـأناهنّ إلى مـرجع غيـر مـذكور صـراحـة في الآية السابقة[3] وهو مذكور ضمناً فيها، وهذا المرجع هو النساء اللاّتي تدلّ عليهنّ الفرش مجـازاً وذلك على اعـتبار أنّ المـراد بالفرش في الآية ظاهر مـا يدلّ عليه لفظهـا من الملابس التي تفرش ويضطجع عليها ثم استعملت الفرش في النساء على وجه المجاز المرسل من إطلاق المحلّ وإرادة الحالّ أو من إطلاق اللفظ على ما يجاوره، ومثل هذا في عـودة الضمـيـر إلى مرجع غـير مـذكـور صراحـة قولـه تعالى ﴿حـتى توارت بالحجاب﴾[4]، فإنّ فاعل توارت ضمير عائد إلى الشـمس وهي غيرمذكورة صراحة فيمـا سبق من الآيات لكنّها مفهومـة ضمناً، وقيل[5] تعود الهـاء في إنشـأناهنّ إلى

---

(١) الحورُ جمع حوراء مأخوذ من الحَوَر وهو شدّة سواد العين مع شدّة بياض بياضها،وقيل الحَوَر أن تتّسع حدقة العين حتى لا يظهر منها شيء من البياض كأعين الظباء والبقر، والعين جمع عيناء كبيض وبيضاء أي متّسعة الأعين.

(٢) الآيتان ٢٢، ٢٣ من سورة الواقعة.

(٣) قَبْلَ قوله تعالى ﴿إنّا انشاناهنّ إنشاءً﴾ مباشرة قولُه تعالى ﴿وفُرُشٍ مَرْفُوعةٍ﴾.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة ص، أي استترت بما يحجبها عن الأبصار أي استترت بحجاب الليل وهو الظلام، وحتى حرف ابتداء لأنّه وليها جملة فعلية فعلها ماض.

(٥) هذا رأي أبي حيّان الاندلسي، وقد عبّر عنه المصنّف بقيل ولم يصرّح باسم صاحبه على نحو ما فعل في الرأيين السابقين في هذه الآية، لأنّه – على ما يبدو – يراه أقلّ حسناً من قول ابي عبيدة الرّاجح عنده.

مرجع مذكور صراحة هو ﴿فُرُش﴾ نفسها في الآية السابقة وهي ﴿وفرُشٍ مرفوعةٍ﴾، وذلك على اعتبار أنّ من معاني الفرش الحقيقية النساء، ويكون معنى ﴿فرشٍ﴾ نساءً، أي أزواجاً – بمعنى زوجات – وذلك على وجه الحقيقة لا المجاز المرسل لأنّ الزوجات يفترشن أثناء الجماع فهنّ فرُشٌ لأزواجهنّ، ويكون معنى ﴿مَرْفُوعةٍ﴾ مرفوعات على الفرش، أي مرفوعات على الأرائك، والدليل على أنّ معنى ﴿مرفُوعةٍ﴾ هو الرفع على الفُرُش التي هي الأرائك قوله تعالى في آية أخرى من سورة أخرى ﴿هم وأزواجُهم في ظلالٍ على الأرائك متّكئُونَ﴾[1] أي مرفوعون، ويجوز أن يكون معنى ﴿وفُرُشٍ مَرْفُوعةٍ﴾ أي زوجات مرفوعات بالفضل والجمال على نساء الدنيا.

وعلى هذين القولين يكون المراد بضمير الهاء في أنشأناهنّ النساء، لكنّه على القول الأول على وجه المجاز المرسل، وعلى القول الثاني على وجه الحقيقة.

وقد حَسَّنَ قول أبي عبيدة كما يرى المصنّف كون ﴿فُرُشٍ﴾ في قوله تعالى ﴿وفُرُشٍ مرفوعةٍ﴾ دالّة على النساء عن طريق المجاز المرسل الذي هو أجمل وأبلغ من الحقيقة المباشرة.

* قال تعالى ﴿هم وأزواجُهم في ظلال على الأرائك متكئون﴾ (الآية ٥٦ من سورة يسن).

أزواجُهم: أي زوجاتهم، في ظلال: أي لا تصيبهم الشمس، الأرائك: جمع أريكة وهي السرير، متّكئون: أي مرفوعون، هم: مبتدأ، وأزواجهم معطوف بالواو عليه، في ظلال: جار ومجرور خبر المبتدأ، وجملة على الأرائك متّكئون: مستأنفة مكوّنة من مبتدأ مؤخّر وخبر مقدّم[2] .

ويجوز إعراب هم مبتدأ ومتّكئون خبراً للمبتدأ ويكون كلٌّ من «في ظلال» و«على الأرائك» جاراً ومجروراً متعلّقاً بمتّكئون، ويجوز أن يكون هم مبتدأ ومتكئون خبر

---

(١) الآية ٥٦ من سورة يسن.

(٢) وجوباً لأن المبتدأ نكرة سوّغ الابتداء بها تأخيرها وتقدم خبرها عليها وكونه شبه جملة جاراً ومجروراً.

المبتدأ، وفي ظلال جاراً ومجروراً حالاً من هم المذكورة وما عطف عليها أو من «هم» الفاعل المقدّر في اسم الفاعل متكئون، والثاني أولى لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبه، والعامل في «هم» المذكورة هو الابتداء وهو عامل معنويّ ضعيف لا يكاد يقوى على العمل في الحال وفي صاحبه معاً، في حين أنّ العامل في «هم» المقدّرة هو «متكئون» وهو عاملٌ لفظيٌّ له من القوّة ما يمكّنه من العمل في الحال وصاحبه جميعاً، ومثل هذا يقال في «على الأرائك» كما يجوز تعليق على الأرائك وحدها بمتّكئون.

حدّ الإعراب وبيان معناه اللغوي والاصطلاحي

المتن

* ثم قلت: باب: الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع.

الشرح

* وأقول: للإعراب: معنيان: لغوي وصناعي. فمعناه اللغوي: الإبانة، يقال «أعرب الرجل عمّا في نفسه» إذا أبان عنه، وفي الحديث «البكر تستأمر وإذنها صماتها والأيّم تعرب عن نفسها» أي تُبَيِّنُ رضاها بصريح النطق. ومعناه الاصطلاحي: ما ذكرتُ. مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك «جاء زيد» و«رأيت زيداً» و«مررت بزيد»، ألا ترى أنّها آثار ظاهرة في آخر «زيد» جلبتها العوامل الداخلة عليه وهي: جاء، ورأى، والباء. ومثال الآثار المقدّرة ما تعتقده منوياً في آخر نحو «الفتى» من قولك: جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى، فإنّك تقدّر في آخره في المثال الأول ضمة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة، وتلك الحركات المقدّرة إعراب كما أنّ الحركات الظاهرة في آخر زيد إعراب. وخرج بقولي «يجلبه

العامل» نحو الضمة في النون في قوله تعالى ﴿فمنْ أوتِيَ كتابه﴾ في قراءة وَرْش، بنقل حركة همزة أُوتي إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة، والفتحة في دال ﴿قدَ أفْلَحَ﴾ على قراءته أيضاً بالنقل، والكسرة في دال ﴿الحمدِ لِلّه﴾ في قراءة من أتبع الدّالَ اللاّمَ، فإنّ هذه الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة في آخر الكلمة لكنّها لم تجلبها عوامل دخلت عليها، فليست إعراباً.

وقولي «في آخر الكلمة» بيان لمحلّ الإعراب من الكلمة وليس باحتراز، إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها.

فإن قلت: بلى، وجد ذلك في امرئٍ وابنِم، ألا ترى أنّهما إذا دخل عليهما الرافعُ ضَمَّ آخرَهما وما قبل آخرهما فتقول «هذا امرُؤٌ وابنُمٌ»، وإذا دخل عليهما الناصب فَتَحَهما فتقول «رأيت امرَءاً وابنَماً»، وإذا دخل عليهما الخافض كسَرَهما فتقول «مررت بامرِئٍ وابنِمٍ»، قال تعالى ﴿إنِ امرُؤٌ هلك﴾، ﴿ما كان أبوكِ امَرأَ سَوْءٍ﴾، ﴿لكلِّ امرِئٍ منهم يومئذ شأنٌ يُغْنيه﴾.

قلتُ: اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين، فقال الكوفيون: إنّهما معربان من مكانين، وإذا فرّعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب إدخالهما في الحد، وقال البصريون وهو الصواب: إنّ الحركة الأخيرة هي الإعراب وما قبلها إتباعٌ لها، وعلى قولهم فلا يصحّ إدخالهما في الحدّ.

وارتفاع «امرُؤٌ» في الآية الأولى على أنّه فاعل بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، والتقدير: إنْ هلك، ولا يجوز أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور خلافاً للكوفيين، لأنّ الفاعل لا يتقدّم على رافعه، ولا مبتدأ خلافاً لهم وللأخفش، لأنّ أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية، وانتصابه في الآية الثانية لأنّه خبر كان، وانجراره في الثالثة بالاضافة.

الحاشية

* في الحديث: البكر تستأمر، وإذنها صُماتها، والأيِّمُ تعرب عن نفسها.

البكر: البالغ التي لم يسبق لها زواج، تستأمر: أي تستأذن عند تزويجها، صُماتُها: أي صمتها وهو سكوتها، الأيِّم: الثّيِّب التي سبق لها الزواج سواء كانت مطلّقة أو توفي عنها زوجها، تعرب عن نفسها: أي تبين رضاها بالكلام الصريح.

تستأمر: فعل مضارع مبنيّ للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى البكر والجملة من الفعل ونائب الفاعل في موضع رفع خبر المبتدأ وهو البكر، والحديث مكوّن من ثلاث جمل اسمية متعاطفة بالواو، وصُمَاتها بضم الصاد مصدر صمت يصمُت من باب نصر والمصدر صَمْتٌ وصُمُوت وصُمَات وهو مضاف إلى الضمير من إضافة المصدر إلى فاعله.

* قال تعالى: ﴿يومَ ندعو كُلَّ أناسٍ بإمامِهم فمن أوتِيَ كتابَهُ بيمينه فأولئكَ يَقْرءُون كتابَهم ولا يُظلَمون فتيلاً﴾ (الآية ٧١ من سورة الإسراء).

يومَ: هو يوم القيامة، بإمامهم أي بنبيِّهم فيقال يا أمّة فلان، أو بكتاب أعمالهم فيقال يا صاحب الخير ويا صاحب الشرّ، كتابه أي كتاب أعماله، ولا يُظلمون أي لا يُنقصون من أعمالهم، فَتيلاً أي قدر قشرة النواة، وهناك قراءاتان متواترتان الأولى بتسكين نون مَنْ وبالضمة على همزة أُوتِي، والثانية رواية ورش[1] بنقل حركة

(١) هو عثمان بن سعيد المصري الملقّب بوَرْش، أصله من القيروان ومولده ووفاته بمصر في سنة ١٩٧هـ وهو أحد راويين لنافع من السبعة يمثّلان ما اشتهر من قراءته وتواتَرَ عنه، لذلك فإنّ قراءات ورش تعدّ متواترة، ولقد كان لكلٍّ من القراء السبعة وحتى العشرة راويان يمثّلان قراءته فإذا قيل إنّ هذه القراءة للرّاوي فلان فهي بالضرورة قراءة إمامه، ومن أراد الدّقة في التفريق بين ما ينسب إلى الإمام «وهو ما اتفق عليه راوياه» وما ينسب إلى الراوي «وهو ما انفرد به عن الراوي الآخر» فليقل رواية فلان «التلميذ الراوي» وقراءة فلان «الإمام المروي عنه»، فنقول مثلاً: النقل والإسقاط في هذه الآية رواية ورش، ومدّ الميم في قوله تعالى ﴿أَلَهُمُ أرجُلٌ يَمْشُونَ بها﴾ (من الآية ١٩٥ من سورة الأعراف) قراءة نافع .. وهكذا.

همزة أُوتي وهي الضمّة إلى ما قبلها وهو النون الساكنة في مَنْ وإسقاط الهمزة في النطق فقط، يـومَ: مفعـول به لفعل محـذوف هو اذكر، أي اذكر يـا محمـد هذا اليوم وهَوْلَهُ لأمّتك ليكون داعياً إلى الاتّعاظ والخـوف فيحملهم على الاستعـداد، أو مفعول به لفعل مـحذوف تقـديره اذكروا، أو ظرف زمـان مفعـول فيه مـتعلّق بيـقرءون أو بيظلمـون، بإمـام جـار ومـجرور مـتـعلّق بندعـو، ويجـوز أن يكون حـالاً من ﴿كُلَّ أُنَاسٍ﴾[1] على تقدير مختلطين بإمامهم أو مـصحوبين به، ويومَ مضـاف وجملة ندعو كلَّ أناسٍ بإمـامهم في مـوضـع جرّ مـضـاف إليـه، مَنُ: بضمّ النون على رواية ورش اسم شرط جازم لـفعلين مبنيّ على سكون مقـدّر على آخره منع من ظهوره اشـتغال المحلّ بحركة النقل في محلّ رفع مبتدأ، وأوتي فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول مبنيّ على الفتح في موضـع جـزم ونائب الفاعل ضميـر مستتر جـوازاً يعود إلى «مَن»، وجملة فأولئك يقـرءون كتابهم في مـوضـع جزم جـواب الشرط واقتـرن بالفاء الرابطة لأنّه جملة اسمـية، وفعل الشرط وجـوابه في موضع رفع خبر المبـتدأ، وأولاءِ اسم إشارة مبنيّ على الكسـر في موضـع رفع مبتـدأ والكاف حرف خطاب وجملة يقـرءون خبر المبتدأ. ويجوز أن تعرب «مَنْ» اسماً موصولاً مبتدأ وجملة أولئك يقرءون كتابهم خبراً للمبتدأ، ودخلت الفـاء على جملة الخبر لشبه مَن الموصولة بمَن الشـرطية في العموم والإبهام، وقد حـمل لفظ أوتي على لفظ مَن فأفرد، وحـمل لفظ أولئك على معنى مَن فجُمع، وأصل جملة ﴿ولا يُظْلَمون فتيلاً﴾ أي ولا يَظْلِمُهم اللّهُ مقدارَ فتيلٍ، وهو المقدّر بقشرة النواة لـقلّته، فحذف المضاف وهو «مـقدارَ» المفعول به الثـاني وأقيم المضـاف إليه وهو «فتـيلٍ» مقامه فأعـرب إعرابه وأصبح مفعولاً بـه ثانياً ليَظْلِمَهم التي حوّلت إلى فعل مبنيّ للمجهول بعد حـذف لفظ الجلالة الفاعل وأصبح المفعول به الأول وهو ضمير «هم»[2] نائباً للفاعل.

---

(١) ينبغي أن يكون صاحب الحال معرفـة أو منطوياً على تعريف، و «كلّ» نكرة أضيفت إلى « أناسٍ » إضافة معنوية محضة التخصيص وهو نوع تعريف.

(٢) الأسلم أن يقال إنّ المفعول به هو ضمير الهاء والميم حرف دالّ على الجمع.

* قال تعالى: ﴿قدْ أفْلَحَ المؤْمِنون﴾ (الآية ١ من سورة المؤمنون)[1] .

القراءة المتواترة بتسكين الـدّال وفتح همزة أفْلح، وروى وَرْش ﴿قدَ اَفْلَحَ﴾ بنقل حركة همزة أفلح وهي الفتحة إلى ما قـبلها وهو الدّال الساكنة وإسقاط الهمزة نطقاً، وقد حرف تحقيق، وهو على هذه القـراءة مبنيّ على سكون مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة النقل.

* قال تعالى: ﴿الحمدُ لِلَّه﴾ (من الآية ٢ من سورة الفاتحة).

بضمّ الدّال وهي لغـة قريش، وقرأ الحـسن البصريّ وزيد بن عـليّ وهي أيضاً لغة تميم الحـمدِ لِلَّه بإتبـاع الدّال اللاّم، وعلى هذه القراءة «الحـمدِ» مبـتدأ مـرفوع بضمة مقدّرة على الدال منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الاتباع وهي الكسرة.

* قال تعالى ﴿يستفـتونَك قلِ اللَّهُ يُفْتيكم في الكَلالَةِ إن امرُؤٌ هَلَكَ ليس له ولد وله أختٌ فلها نصْفُ ما ترَك﴾ (من الآية ١٧٦ من سورة النساء).

يستـفتونـك: أي في الكَلالة، والكَلالة هي أن يموت الميّت وليس له والد ولا ولد يرثونه فيرثه قرابته ولا يشترط أن يكون له أخت فقط وإن كان المذكور في هذه الآية هو الأخت وحدها. إن: حـرف شرط يجزم فـعلين الأول فعل الشرط والثـاني جوابه وجزاؤه وحرّك بالكسر لالتقاء السـاكنين، وجملة «ليس له ولد» حال من الضمير في هلك، ومثل ذلك جـملة «وله أخت»، والواو واو الحال، ويجـوز أن تكون الواو للعطف وجملة «له أخت» معطوفة على جـملة «ليس له ولد» والمعطوف على جملة الحال حال أيضاً، وامـرؤٌ عند جمهـور البصريين فـاعل مرفوع بفـعل محذوف وجـوباً هو فعل الشـرط يفسّره الفـعل المذكور والتـقـدير «إن هَلَكَ امرؤٌ هلك»، ولا يجـوز عندهم أن يكون امرؤٌ فاعلاً مقـدّماً للفعل المذكور بعده خلافاً لجمهـور الكوفيين القائلين بجواز تقديم الفـاعل على فعله، لأنّ الفاعل لا يتـقدّم عند جمـهور البصريين على رافـعه أي

---

(١) المؤمنون على الحكاية لأنّهـا مأخوذة من قـوله تعالى في الآية الأولى من السـورة ﴿قد افلح المؤمنون﴾، وإلاّ فإنّ القاعدة «من سورة المؤمنين»، وقد جرى بعضهم على هذا في كتابتهم.

على الفعل، ولا يجوز عند البصريين أيضاً أن يكون امرؤٌ مبتدأ خلافاً للكوفيين والأخفش الذين يجيزون إعرابها مبتدأ وجملة هلك من الفعل والفاعل المستتر خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر الاسمية في موضع جزم فعل الشرط، وذلك لأنّ أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية عند جمهور البصريين وتدخل عليها عند الكوفيين والأخفش الأوسط البصري، وجملة هلك المذكورة المفسِّرة عند البصريين لا موضع لها من الإعراب، فلها نصفُ ما ترك: الفاء رابطة لجواب الشرط لكونه جملة اسمية في موضع جزم، لها جار ومجرور خبر مقدّم جوازاً، نصف مبتدأ مؤخّر وهو معرفة لإضافته إلى الاسم الموصول، وجملة ترك صلة الموصول والعائد محذوف والتقدير «تَرَكَهُ»، امرؤٌ: قال الكوفيون إنّها معربة من مكانين وعليه فامرؤٌ ترفع بضمة على الراء وأخرى على الهمزة وتنصب بفتحتين عليهما وتجرّ بكسرتين عليهما، ومثل هذا يقال في ابنم، وذهب البصريون إلى أنّ الحركة الأخيرة فيهما هي الإعراب والحركة التي قبلها إتباعٌ لها. وابنم أصله ابن فالميم زائدة، أمّا امرؤ فاسم تام.

* قال تعالى ﴿يا أخت هارون ما كان أبوكِ امرأ سَوْءٍ وما كانتْ أمُّكِ بَغِيّاً﴾ (الآية ٢٨ من سوة مريم).

أخت هاون هي مريم، امرأ سَوْء أي زانياً، بغيّاً أي زانية. وقد يتبادر إلى الذهن أنّ من الواجب أن يقال بغيّة لأنها صفة في المعنى لمؤنّث هو الأمّ، فخبر المبتدأ بمثابة الصفة في المعنى له، وخبر كان بمثابة الصفة فى المعنى لاسمها، ولإيضاح ذلك نقول في المسألة تفصيل: فلو كانت بغيّ على وزن فَعِيل بمعنى فاعلة لحقتها الهاء في التأنيث نحو كريمة وظريفة، وإن كانت بغيّ على وزن فَعِيل بمعنى مفعولة تحذف الهاء في التأنيث نحو المرأة قتيل، والكفّ خضيب، أمّا بغيّ في الآية فإنها ليست على وزن فَعِيل وإنّما هي على وزن فَعُول لأنّ أصلها بَغُوي، ووزن فَعُول لا تلحقه الهاء في التأنيث نحو امرأة شكور وعجوز، وقد قلبت الواو في بَغُوي ياء لاجتماع الواو والياء وكون أولاهما ساكنة ثم أدغمت الياء في الياء وكسرت الغين لتناسب الياء.

* قال تعالى: ﴿لكلّ امرئٍ ملهم يومَئذٍ شأنٌ يُغْنيه﴾ (الآية ٣٧ من سورة عبس)

منهم: أي من الأب والأمّ والأخوة والأبناء والأصحاب، يومئذ: أي يومَ إذْ تقوم القيامة، أي لكلٍّ منهم حال يشغله عن شأن غيره، فكلٌّ واحدٍ يشتغل بنفسه. وامرئٍ مجرور بالإضافة أو بالمضاف، شأن مبتدأ مؤخّر وهو نكرة سوّغ الابتداء بها وصفها بجملة «يُغنيه» لأنّ الجمل بعد النكرات صفات، وتقدُّمُ خبره الأول عليه وهو «لكلّ»، وكون هذا الخبر شبه جملة، يومَ ظرف زمان منصوب متعلّق بمحذوف خبر ثانٍ مقدّم للمبتدأ المؤخّر، وتقدّمه على المبتدأ مع كونه شبه جملة مسوّغ آخر للابتداء بالنكرة، يومَ مضاف وإذْ مضاف إليه مبنيٌّ على السكون في موضع جرّ، وحرّك بالكسر لوجود تنوين العوض عن جملة محذوفة، والتنوين في حقيقة الأمر نون ساكنة تنطق ولا تكتب، ومنهم جار ومجرور صفة لامرئٍ لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات، أو حال من كلّ، ولأنّ صاحب الحال لابدّ أن يكون معرفة يقال إنّ «كلّ» النكرة تخصّصت بالإضافة إلى« امرئ » النكرة، والتخصيص يعدّ درجة من درجات التعريف.

خرج عن الأصل في الإعراب سبعة أبواب

الأول: الاسم الذي لا ينصرف

المتن

* ثم قلت: وخَرَج عن ذلك الأصل سبعةُ أبواب. أحدها: ما لا ينصرف، فإنّه يجرُّ بالفتحة نحو: بأفضلَ منه، إلاّ إنْ أضيفَ أو دخَلَتْهُ ألْ نحو: بأفضلِكم وبالإفضلِ.

الشرح

* وأقول الأصل في علامات الإعراب ما ذكرناه[1] ، وقد خرج عن ذلك سبعة أبواب: الباب الأول: باب ما لا ينصرف، وحكمه أنه يوافق ما ينصرف في أمرين

---

(١) من أنّ الأصل في الرفع أن يكون بالضمة وفي النصب أن يكون بالفتحة وفي الجرّ أن يكون بالكسرة وفي الجزم أن يكون بالسكون.

وهما أنه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة، ويخالفه في أمرين وهما أنّه لا ينوّن وأنّه يجرّ بالفتحة، نحو «جاءني أفضلُ منه» و«رأيت أفضلَ منه» و«مررتُ بأفضلَ منه» وقال تعالى ﴿فحيُّوا بأحسنَ منها﴾ ﴿يَعْملون له ما يشاءُ من مَحَاريبَ وتماثيلَ﴾ ﴿وأوحيْنا إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوب﴾. ويستثنى من قولنا «ما لا ينصرف» مسألتان يجرّ فيهما بالكسرة على الأصل، إحداهما أن يضاف ، والثانية أن تصحبه الألف واللام، تقول: مررتُ بأفضلِ القومِ وبالأفضلِ، وقال تعالى ﴿لقد خلقنا الإنسانَ في أحسنِ تقويم﴾. اللام جواب القسم السابق في قوله تعالى ﴿والتّينِ والزيتونِ﴾ وما بعدهما، و«قد» لها أربعة معانٍ، وذلك أنّها تكون حرف تحقيق، وتقريب، وتقليل، وتوقّع، فالتي للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو «قد يعلم ما أنتم عليه» أي يعلم ما أنتم عليه حقاً، ﴿قد نرى تقلّب وجهكَ في السماء﴾، وعلى الماضي نحو ﴿لقد خلقنا الإنسانَ ..﴾ الآية، وكذا حيث جاءت قد بعد اللام فهي للتحقيق، والتي للتقريب تختصّ بالماضي نحو قول المؤذن «قد قامتِ الصلاةُ» أي قد حان وقتها، ولذلك يحسن وقوع الماضي موضع الحال إذا كان معه قد كقولك «رأيت زيداً قد عَزَمَ على الخروجِ» أي عازماً عليه، والتي للتقليل تختصّ بالمضارع كقولهم «قد يصدق الكذوب» و«قد يعثُرُ الجوادُ» أي ربّما صدق الكذوب، وربّما عَثَرَ الجواد، والتي للتوقّع تختصّ بالماضي، قال سيبويه: وأمّا «قد فَعَلَ» فجواب «هل فَعَلَ» لأنّ السائل ينتظر الجواب: أي يتوقعه، وقال الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، يريد أنّ الإنسان إذا سَأَلَ عن فعل أو عُلِمَ أنّه يتوقّعُ أن يُخْبَرَ به قيل: قد فَعَلَ، وإذا كان الخبرُ مبتدأ قال: فَعَلَ كذا وكذا ولم يأت بقد، فاعرفه.

الحاشية

* قال تعالى ﴿اهبطوا مِصْراً﴾ (من الآية ٦١ من سورة البقرة).

اهبطوا: الجيّد كسر الباء، والضم لغة وقد قرئ به، مصراً: قرأها جمهور القراء بالتنوين فصرفوها لأنّها نكرة، إذ المعنى اهبطوا مصراً من الأمصار أي بلداً من

البلدان، ولم يقرأ بدون التنوين إلاّ الحسن وأبيّ فمنعاها من الصّرف للعلمية والتأنيث، وهي عندهما كهند ودعد يجوز فيها الصرف وعدمه لأنّ كلاًّ منها علم على مؤنث ثلاثي ساكن الوسط. والمصر في الأصل هو الحدّ بين الشيئين.

* قال تعالى: ﴿وإذا حُيِّيتم بتحيّة فحيُّوا بأحسنَ منها أو رُدُّوها﴾ (من الآية ٨٦ من سورة النساء).

الواو بحسب ما قبلها، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه بالإضافة مبنيّ على السكون في موضع نصب بجوابه، أي اسم شرط غير جازم له فعل شرط وجواب شرط غير مجزومين ولا في موضع جزم، حُيِّيتم: فعل ماضٍ مبنيٌّ للمجهول والتاء ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في موضع رفع نائب فاعل والميم حرف دالّ على الجمع، بتحيّة جار ومجرور متعلّق بحُيِّيتم، وتحيّة أصلها تَحْيِيَة على وزن تَفْعِلَة من حَيَّيْتُ، نقلت حركة الياء إلى الحاء الساكنة قبلها ثم أدغمت الياءان، وحَيُّوا أصلها حَيْيُوا، بأحسنَ: ممنوع من الصرف مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة للوصفية ووزن أفعل أي وزن الفعل كأشْرَب وألْعَب، والأصل بتحيّةٍ أحسنَ فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، أو رُدُّوها: أي ردُّوا مثلَها فحذف المضاف وهو مثل وأقيم المضاف إليه مقامه، وجملة حيّيتم فعل الشرط في موضع جرّ مضاف إليه، والفاء رابطة لجواب الشرط لأنّه جملة طلبية مبدوءة بفعل أمر، والاسم الممنوع من الصرف يكون ممنوعاً من التنوين أي تنوين التمكين وهو التنوين الذي يلحق الأسماء المعربة المصروفة كمحمدٍ لبيان تمكّنها في الإعراب على الأصل في حالاتها الثلاث في حين أنّ تنوين التمكين لا يلحق الأسماء الممنوعة من الصرف للدلالة على أنّها معربة في الرفع بالضمة على الأصل وفي النصب بالفتحة على الأصل أمّا في الجرّ فبالفتحة خلافاً للأصل.

* قال تعالى: ﴿يعملون له من يشاءُ من مَحاريبَ وتماثيلَ﴾ (من الآية ١٣ من سورة سبأ).

يعملون: أي الجنّ، له: أي لسليمان، محاريب وتماثيل: ممنوعان من الصرف لصيغة منتهى الجموع، وهي كلّ جمع تكسير بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف[1] أوسطها ساكن نحو مصابيح وقناديل أو حرفان نحو مساجد ومسائل، وجملة «يشاء» من الفعل والفاعل الضمير المستتر جوازاً صلةما الموصولة والعائد محذوف والتقدير يشاؤه، والمحاريب أبنية مرتفعة يصعد إليها بدرج، ومن محاريب: يجوز أن تكون جارّاً ومجروراً متعلقاً بيشاء وأن تكون حالاً من الرابط وهو الهاء المحذوفة في «يشاؤه» لأنّ أشباه الجمل كالجمل تكون بعد المعارف أحوالاً، والضمير معرفة.

* قال تعالى ﴿وأوحينا إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوبَ﴾ (من الآية ١٦٣ من سورة النساء).

هذه الأسماء ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة[2]، ومثلها أيّوب ويوسف وآدم وإدريس وبطليموس وجبريل وميكائيل ورمسيس وهارون وداود ويونس[3].

* قال تعالى ﴿لقد خلقنا الإنسانَ في أحسنِ تقويمٍ﴾ (الآية ٤ من سورة التين).

تقويم أي قوام، وجرّ «أحسن» بالكسرة لإضافته، في أحسن: جار ومجرور متعلّق بخلقنا أو حال من الإنسان، واللام في لقد واقعة في جواب قسم سابق وهي تفيد التوكيد، والقسم السابق هوقوله تعالى ﴿والتِّينِ والزَّيْتُونِ * وطُورِ سِينِينَ * وهَذا البلدِ الأمينِ﴾ ولله أن يقسم بما يشاء من مخلوقاته، وطور سينينَ جبل بسيناء

---

(١) قولنا ثلاثة أحرف أفضل من قولنا ثلاثة حروف لأنّ العدد من ثلاثة إلى عشرة قليل فالأنسب أن يضاف إلى جمع قلّة وهذا بناء على أنّ جمع القلّة وجمع الكثرة مختلفان مبدأ وغاية وأنّ القلّة من ثلاثة إلى عشرة وأنّ الكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية، وهوما عليه العمل، وقيل إنّهما متّفقان مبدأ لا غاية فالقلّة من ثلاثة إلى عشرة والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية وعلى هذا يتساوى أن نضيف ثلاثة إلى أحرف وحروف.

(٢) الأسماء الأعجميّة هي التي ليست من وضع العرب أيّاً كان واضعوها.

(٣) فيه لغات أفصحها ضمّ النون من غير همزة، ويجوز فتح النون وكسرها مع الهمز وتركه، ويقال فيه أيضاً يُوْنِس، ولم يرد عن العرب ضمّ النون مع همزة قبلها.

كلّم اللّه عليه موسى، ويقال له أيضاً طور سيناءَ، وسيناءُ بالقصر والمدّ، وسينينَ ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، والمقصود بسينينَ سيناءُ كما ذكرنا، وهي ليست «سِنِينَ» جمع سَنَة التي يجوز أن تكون ملحقة بجمع المذكر السالم وتعرب إعرابه، ويجوز أن تكون مثل حينٍ ومسكينٍ تعرب بالحركات الظاهرة على النون وتعدّ جمع تكسير في هذه الحالة، وسينينُ لغة في سيناءَ، وقرأ أهل الحجاز سِيناء بكسر السّين والمدّ، وقرأ عاصم سَيْناء ممدودة مفتوحة السّين،وعلى الأول الهمزة أصلية وهوعلى وزن فِعْلال ولم ينصرف للعلمية والعجمة، وعلى الثاني الهمزة زائدة للتأنيث لأنّه ليس في كلام العرب من غير المضاعف فَعْلال بفتح الفاء سوى قَسْطال وخَرْطال وخَزْعَال[1] ، والمنع من الصرف فيهٖ يكون للعلمية والعجمة أو لألف التأنيث الممدودة.

* قال تعالى: ﴿قد نرى تقلُّبَ وجهِك في السَّماء﴾ (من الآية ١٤٤ من سورة البقرة).

تقلّب أي تصرّف، في السّماء أي في جهة السماء متشوّقاً للوحي الذي سيأمرك باستقبال الكعبة بدل القدس. في السماء جار ومجرور متعلّق بنرى أو بالمصدر لأنّه مشتق عند الكوفيين، أو حال من تقلّب الذي استفاد التعريف من الإضافة، أو حال من وجه الذي أصبح معرفة بسبب إضافته إلى معرفة هي الضمير.

* رأيت زيداً عَزَم على الخروج. «بدون قد قَبْلَ عَزَم».

رأيت بصرية وزيداً مفعول به، وجملة «عَزَمَ على الخروج» حال، ولا تكون غير ذلك لوقوعها بعد اسم معرفة، والجمل بعد المعارف أحوال وذلك من جهة، ولعدم تعدية الفعل البَصَريّ إلاّ إلى مفعول واحد من جهة أخرى. أو رأيت اعتقادية وزيداً

---

(١) القَسْطَال الغبار، والخَرْطَال كخَزْعال حَبٌّ، ويقال ناقة بها خَزْعال اي ظَلْعٌ وهو العيب. «انظر الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٦٢، ٣٧٨، ٣٨:٤»، ويرى بعضهم أنّ الالف في قَسْطَال إنّما ذكرت ضرورة في الشّعر، وأنّ الأصل القَسْطَل وهو الغبار

مفـعول به أوّل وجملة «عَزَم على الخـروج» في موضـع نصب مفـعول به ثانٍ. وهذا أحسن وأوْلَى من إعرابهـا حالاً مع جواز الإعرابين،وذلك لعدم وجود قـد التي تقترن بها الجملة الحـالية عادة ولحاجة الفعل الاعتـقادي أيضـاً إلى مفعوله الثـاني أكثر من حاجته إلى الحال.

* رأيت زيداً قد عَزَمَ على الخروج «بقد قبل عَزَم».

رأيت بصرية وزيداً مـفعول به وجملة «قد عَزَم علـى الخروج» حال، ولا تكون غير ذلك لما ذكـرنا في المثال السابق. أو رأيت اعـتقادية وزيداً مفعـول به أول وجملة «قـد عَزَمَ على الخـروج» في مـوضـع نصب إمّا مـفـعـول به ثانٍ ليـسـتكمل الفـعل الاعتقادي ما يتعدّى إليه من مفعولين، وإمّا حال وهو أحسن وأوْلَى لوجود قد ويكون الفعل الاعتقادي مكتفياً بأحد مفعوليه، وهو أمر جائز، وقد للتقريب.

* قال المصنّف: «وإذا كان الخبر مبتدأ» ومعناه «إذا كان الإخبار ابتداء».

الثاني: ما جمع بالألف والتاء

المتن

* ثم قلت: الثاني ما جمع بألف وتاء مزيدتين كهندات فإنّه ينصب بالكسرة نحو ﴿خلق اللّه السـماوات﴾ ﴿فـانْفِرُوا ثُبـاتٍ﴾ بخلاف نحـو ﴿وكنتم أمـواتاً﴾ و«رأيتُ قضـاةً»، وألحق به أولاتُ.

الشرح

* وأقول: الباب الثاني ممّا خرج عن الأصل، ما جمع بألف وتاء مزيدتين، سواء كان جـمعاً لمؤنث نـحو هندات وزينبات، أو جـمعاً لمذكّر نـحو اصطبلات وحـمّامات، وسواء كـان سالمًا كـما مـثّلنا أو ذا تغيّر كسَجَدَات بـفتح الجيم وغُرفـات بضمّ الراء

وفتحها وسِدرات بكسر الدال وفتحها، فهذه كلّها ترفع بالضمة وتجرّ بالكسرة على الأصل وتنصب بالكسرة على خلاف الأصل، تقول جاءت الـهنداتُ ومررت بالـهنداتِ ورأيت الهنداتِ، وخلق اللّه السماواتِ، خَلَقَ: فعل ماضٍ واللّهُ فاعل والسماواتِ مفعول به، والمفعول منصوب، وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة. وقال تعالى: ﴿لا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشيْطَانِ﴾ ﴿كذلك يُرِيهِمُ اللّهُ أعْمالَهمْ حَسَرَاتٍ عليهِمْ﴾ ﴿إنَّ الحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ﴾ ونظائر ذلك كثيرة. وألحق بهذا الجمع «أولاتٌ» فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وإن لم يكن جمعاً، وإنّما هو اسم جمع لأنّه لاواحد له من لفظه، حُمِلَ على جمع المؤنث كما حُمِلَ «أولو» على جمع المذكر كما سيأتي، قال تعالى ﴿وإنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ﴾، كُنَّ: كان واسمها، وأولاتِ خبرها وعلامة نصبه الكسره.

الحاشية

* قال تعالى: ﴿فانفِروا ثُبَاتٍ﴾ (من الآية ٧١ من سورة النساء).

انفِروا بكسر الفاء وقرأ به السبعة، وهو فعل أمر مبنيّ على حذف النون وواو الجماعة فاعل لأنّ فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه ومضارع هذا الفعل من الأفعال الخمسة وهو ينفِرون[1] فيجزم بحذف النون، ثباتٍ: حال من واو الجماعة منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنّه جمع ثُبَة وهي الجماعة بألف وتاء مزيدتين، والعامل في الحال هو الفعل انفروا، وثبات بمعنى متفرقين أي كلّ جماعة على حدة.

* قال تعالى: ﴿وكنتم أمواتاً﴾ (من آية ٢٨ من سورة البقرة).

أمواتاً جمع ميّت وأصله مَيْوِت، اجتمعت الياء والواو وكانت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، والتاء أصليّة والألف زائدة فهو جمع تكسير.

---

(١) نَفَرَ القومُ ينفِرون من باب ضرب اي تفرّقوا والمصدر نَفْرٌ، ونَفَر الرجلُ ينفُر من باب نصر أي أعرَضَ وصَدَّ والمصدر نُفورٌ.

* رأيت قضاةً: أصله قُضَيَة على وزن فُعَلَه، تحركت الياء وفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فالألف أصل لأنّها منقلبة عن أصل وهو الياء بدليل وجود الياء في المفرد وهو القاضي.

* **فائدة:**

تسمية هذا الجمع بما جمع بألف وتاء مزيدتين أفضل من تسميته بجمع مؤنث السالم، لأنّه يجمع على هذا الجمع المفرد المؤنث كهندات وزينبات، والمفرد المذكّر نحو اصطبلات[1] ومحظورات وحمّامات وعنوانات، وما كان سالماً كما ذكرنا من الأمثلة أو كان ذا تغيّر كسجدات بفتح الجيم جمع سجدة بسكونها وخطوات بضمّ الطاء جمع خطوة بسكونها وغرفات بضمّ الراء وفتحها جمع غرفة بسكونها وسدِرات بكسر الدال وفتحها جمع سدِرة بسكونها، فالتغيير من وجهين هما حذف التاء من المفرد وتغيير الحركات في الجمع.

* قال تعالى: ﴿كذلك يُريهِمُ اللَّهُ أعمالَهُم حَسَرَاتٍ عليهِم﴾ (من الآية ١٦٧ من سورة البقرة).

يريهم أي الكفار، والمعنى: كما أراهم اللَّهُ شدّة عذابه يريهم أعمالهم السيئة حسرات أي ندامات عليهم. كذلك: جار ومجرور معلّق بيريهم، أو الكاف اسم في موضع رفع خبر والتقدير «الأمرُ مثلُ ذلك»، وذلك مضاف إليه، ويجوز أن تكون الكاف اسماً في موضع نصب صفة لمفعول مطلق محذوف والتقدير «يريهم رؤيةً كذلك» أي مثلَ ذلك يريهمُ اللَّه أعمالهم حسراتٍ عليهم.

---

(١) الاصطبل هو موقف الفرس والدابّة بلغة أهل الشام، وليس عربياً.

والفـــعلُ البَصَريُّ هو رَأَى، يَرَى نَرَى تَرَى أَرَى، رِ[1]، وهو ينصب مفـعولاً به واحداً ويتعـدّى إلى مفعولين بالهمزة فـيقال: أَرَى، يُرِي نُرِي تُرِي أُرِي، أَرِ[2]. فإذا كانت يُريـهم في الآية بَصَريّة تكون قد تعـدّت بالهمـزة إلى مفـعولين هما الـهاء في «يريهم» و«أعمالَهم» وتكون «حَسَراتٍ» حالاً منصوبة بالكسـرة نيابة عن الفتحة لأنها جمع مؤنث سـالم، وصاحب الحال هو أعمالهم، والعـامل في الحال هو الفعل يُريهم. وإذا كانت يُريهم بمعنى يُعْلِمُهم مـضارع أَعْلَمَ فتكون حـسراتٍ مفعـولاً به ثالثاً[3] . وحرّكت الميم في «يُريهمُ» لالتقاء السّاكنين، وإنّما كان تحريكها بالضمّ لا بالكسر كما هو الأصل لأنّ تحريكها بالكسر يؤدّي إلى توالي ثلاث كسـرات ومعها الياء التي هي في حقيقة الأمر كسرة ممطولة،وهذا كلّه يؤدي إلى ثقل أشدّ من ثقل التقاء الساكنين، وعليهم جار ومجـرور صفة لحسرات، ويجوز أن يتـعلّق بحسرات على أن يكون في الكلام مضاف محذوف والتقدير حسراتٍ على تفريطهم.

* قال تعالى: ﴿وإن كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فـأنفقُوا عليهنَّ حتى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (من الآية ٦ من سورة الطلاق).

---

(١) الماضي من هذه الافعـال على وزن فَعَلَ، والمضارع منها على وزن يَفَلُ نَفَلُ تَفَلُ أَفَلُ على التـوالي، والأمر على وزن فـِ، وأصل الماضي «رَأَى» هو رَأَيَ تحـركت الياء وفـتح ما قـبلها فـقلبت الفاً، وأصل المـضارع «يَرَى نَرَى تَرَى أَرَى» هو يَرْأَيُ ونَرْأَيُ وتَرْأَيُ وأَرْأَيُ تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت الفاً ثم نقلت فتحة الهمـزة إلى الراء السـاكنة قبلهـا فسكنت فـالتقى سـاكنان هما الهـمزة والألف فـحذفت الهـمزة لالتـقاء الساكنين، وأصل الامـر «رِ» هو اِرْأِي فبني على حـذف حرف العلة من آخره ثم نـقلت كسرة الهـمزة إلى الراء الساكنة قبلها وحذفت الهمزة الأولى لعدم الحـاجة إليها للنطق بالساكن الذي لم يعد ساكناً، وحذفت الهمزة الأخيرة للتـخفيف. ويفضّل أن يقرن الفعل «رِ» وما شاكله من الافـعال التي تبقى على حرف واحد بهاء السّكت فيقال «رِهْ».

(٢) هي على التـوالي على وزن: أَفَلَ، يُفِلُ نُفِلُ تُفِلُ أُفِلُ، أَفِ. لأنّ أصل الماضي أَرْأَيَ، وأصـل المضـارع يُرْئِيُ نُرْئِيُ تُرْئِيُ أُرْئِيُ، وأصل الامر أَرْئِيْ.

(٣) رَأَى فعل ماضٍ يكون بَصَرياً ينصب مـفعولاً به واحداً ويكون اعـتقادياً ينصب مفعـولين، والهمزة المزيدة في أوّله تسمّى همزة النقل والتـعدية لأنّها تنقل رَأَى البصرية إلى الـتعدية إلى مفعولين ورَأَى الاعـتقادية إلى التعدية إلى ثلاثة مفاعيل.

كان فعل ماضٍ مـبنيّ على الفتح وحين أسند إلى نون النسوة بني على السكون فاجتمع ساكنان هما ألف الفعل ونون الفـعل فحذفت ألف الفعل لالتقاء الساكنين، ثم ضمّت الكاف لأنّ الفـعل أجوف أصل ألفه واو بدليل المضـارع يكون، ولو كان أصل ألف الفـعل الأجوف ياءً لكسـر أوّله بعـد إسناده إلى نون النّسوة نحـو بِعْنَ. أولات: بمعنى ذوات التي هي بمعنـى صاحـبات وهي ملـحقـة بجمع المـؤنث السالم تعـرَب إعرابه، ولاتعدّ جـمعاً مؤنثاً سالماً حقـيقياً لأنّه لا مفرد لهـا من لفظها، وإنّما هي اسم جمع لها واحـد من معناها وهو ذات بمعنى صاحـبه، حتى حرف غـاية جرّ، يضعْنَ فعل مضـارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى بفتحة مقدّرة على العين منع من ظهورها اشـتغال المحلّ بسكون البناء لاتصـال الفعل المضارع بنون النسـوة الفاعل وأنْ والفعل في تأويل مصدر مجرور بحتّى. وكنّ فعل الشرط مجزوم بسكون مقدّر منع من ظهـوره اشتـغال المحلّ بسكون البناء لاتّصـال الفعل الماضي بنون الـنسوة ونون النسـوة اسم كان وهي مـدغمة بنون كان، وأولات خبر كـان منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحـة، فأنفقوا: الفاء رابطة لجواب الشرط لأنّه جملة طلبـية مبدوءة بفعل أمر مـبنيّ على حـذف النون وواو الجمـاعة فـاعل، والنون المشدّدة في عليـهنّ وفي حملهنّ نون النسـوة وهي حرف هنا.

*** فائدة:**

يلحق بجـمع المؤنث السـالم ما سـمّي به من هذا الجـمع وذلك بأن يصـبح هذا الجمع علماً على فتاة أو بقعـة مثل: عطيّات، عنايات، زينات، عرفات، أذرعات «منطقة بالشـام». وهذا النوع من الأعـلام جمع في اللفـظ، وكلٌّ منها له مـفـرد ابتداءً قـبل التسمية به، ومفرداتها هي: عطية، عناية، زينة، عرفة، أذرعة، لكن هذا الجمع سمّي به فأصبح يطلق على واحد فقط، فمعناه إذن[1] واحد وصورته جمع ولذلك ألحق بجمع

---

(١) قيل تكتب إذن بالألف دائماً وهو الاكثر وعليه رسم المصحف، وقيل تكتب بالنون دائماً، وقيل تكتب بالنون وصلاً وتقلب نونها في الوقف ألفاً، ويرى بعـضهم أنّه إن ألغيت كتبت بالألف لضعفهـا وإن أعملت كتبت بالنون، ونقل عن الفرّاء أنّها إن أعملت كتبت بالألف إذ لا تلتـبس حينئذ بإذا الظرفية لقيام المانع من اللبس وهو العمل وإن لم تعمل كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه على ذلك ابن خروف الأندلسي.

المؤنث السالم ولا يعدّ في هذه الحالة جمع مؤنث سالماً حقيقياً، ويجوز أن يعرب إعراب جمع المؤنث السالم باعتباره ملحقاً به وينوّن، وأن يعرب إعراب جمع المؤنث السالم ويترك التنوين، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث فلا ينوّن.

الثالث: الأسماء الستة

المتن

* ثم قلت: الثالث ذوبمعنى صاحب،وما أضيف لغير الياء من أب وأخ وحم وهَنٍ وفَمٍ بغير ميم، فإنّها تعرب بالواو والألف والياء.

الشرح

* وأقول: الباب الثالث ممّا خرج عن الأصل: الأسماء الستة المعتلّة المضافة إلى غير ياء المتكلّم، فإنّها ترفع بالواو نيابة عن الضمّة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة. وشرط الأول منها وهو ذو أن يكون بمعنى صاحب، تقول: جاءني ذو مالٍ، ورأيت ذا مالٍ، ومررت بذي مالٍ، قال تعالى: ﴿وإنّ ربَّك لذو مغفرة﴾ وقال تعالى: ﴿أنْ كان ذَا مالٍ﴾ وقال تعالى: ﴿إلي ظلٍّ ذِي ثلاثِ شُعَبٍ﴾ فوقع «ذو» في الأول خبراً لإنّ فرفع بالواو، وفي الثاني خبراً لكان فنُصِبَ بالألف، وفي الثالث صفة لظلٍّ فجرّ بالياء لأنّ الصفة تتبع الموصوف. وإذا لم يكن «ذو» بمعنى صاحب كان بمعنى الذي وكان مبنيّاً على سكون الواو، تقول: جاءني ذو قامَ ورأيت ذو قام ومررت بذو قامَ، وهي لغة طيئ، على أنّ منهم من يجريها مُجْرَى التي بمعنى صاحب فيعربها بالواو والألف والياء فيقول: جاءني ذو قامَ ورأيت ذا قامَ ومررت بذي قام، إلاّ أنّ ذلك شاذ، والمشهور ما قدّمناه، وسمع من كلامهم «لاوذو في السماء عرشه» فذو: موصولة بمعنى الذي وما بعدها صلة، فلو كانت معربة لجُرّت بواو القسم. والخمسة الباقية شرطها أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم

كقوله تعالى: ﴿وأبونا شيخٌ كبيـر﴾ وقوله تعالى ﴿إنّ أبانا لفي ضلالٍ مبين﴾ وقوله تعالى ﴿ارجعـوا إلى أبيكم﴾ فوقع الأب في الآية الأولى مرفوعـاً بالابتداء وفي الآية الثانية منصوباً بإنّ وفي الآية الثالثة مخفوضاً بإلى، وهو في جميع ذلك مضاف إلى غير الـياء، فلهذا أعرب بالواو والألف واليـاء، وكذلك القول في الباقي. ولو أضـيفت هذه الأسمـاء إلى ياء المتكلّم كسـرت أواخرها لمناسبـة الياء وكـان إعرابها بحـركات مقدَّرة قـبل الياء، تقول: هذا أبي، ورأيت أبي، ومـررت بأبي، فتقدّر حـركات الأعراب قبل ياء المتكلم كما تفعل ذلك في نحو غـلامي. وقد تكون في الموضع الواحد محتملة لوجـهين أو أوجه: فـالأول كقـوله تعالى: ﴿إنّ هـذا أخي له تسعٌ وتسعـون نعجـةٌ﴾ فيحـتمل «اخي» وجهين، أحدهما: أن يكون بدلاً من «هذا» فـيكون منصوباً لأنّ البدل يتبع المبـدل منه فكأنّه قال: إنّ أخي، والثاني أن يكون خبـراً فيكون مرفوعـاً وجملة ﴿له تسع وتسعون نعجة﴾ خبر ثانٍ على الوجه الثاني وهو الخبر على الوجه الأول.

والثاني كـقـوله تعالى: ﴿ربِّ إنّي لا أملِكُ إلاّ نفْسِي وأخي﴾ فـيحـتمل «أخـي» ثلاثة أوجه:

أحدها أن يكون مرفوعاً وذلك من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون عطفاً على الضمير في «أملك» ذكره الزمخـشري وفيه نظر لأنّ المضارع المبـدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر، لا تقول «أقومُ زيدٌ» فكذلك لا يُعْطَف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به.

فإن قلتَ: وأيضـاً فكيف يعطف على الضميـر المرفوع المتّصل ولم يوجد تأكـيد كما في قوله تعالى ﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين﴾.

قلتُ: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقام التأكيد.

الثاني: أن يكون عطفاً على محلّ «إنّ» واسمها، والتقدير: وأخي كذلك.

والثالث: أن يكون مبتدأ حُذِفَ خبره والتقدير: وأخي كذلك.

والفرق بين الوجـهين أنّ المعطوف في الوجه الثـاني مفردان عـلى مفردين كـما

تقول: إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً ذاهبٌ، وفي الوجه الثالث جملة على جملة كما تقول: إنّ زيداً منطلقٌ وعمروٌ ذاهبٌ.

الثاني: أن يكون منصوباً، وذلك من وجهين أحدهما: أن يكون معطوفاً على اسم إنَّ، والثاني أن يكون معطوفاً على نفسي.

والثالث: أن يكون مخفوضاً، وذلك من وجه واحد وهو أن يكون معطوفاً على الياء المخفوضة بإضافة النفس، وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لأنّ فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

الحاشية

* من الأسماء الستّة «فم» بغير ميم، وقد احترز بذلك عن «فم» بالميم فيعرب هذا بحركات مع تضعيف ميمه وهو لغة، أو عدم تضعيفها وهو الفصيح المتداول، والحاصل أنّ أصله فَوَه، حذفت لامه وهي الهاء اعتباطاً «أي بلا علّة صرفية» ثم تارة تبدل عينه ميماً فيعرب بالحركات، وتارة لا تبدل ميماً بل تحذف اعتباطاً أيضاً فيعرب بالحروف، فليست الميم أصلاً.

* معنى قول المصنّف «خرج عن الأصل» أي خرج عن القاعدة.

* أب وأخ وحم وهن معتلّة اللام بالواو فهي كالفعل الناقص، وفَوَه معتلّة العين بالواو فهي كالفعل الأجوف، والحم مشترك بين أقارب الزوج والزوجة وأصله حَمَوٌ، حذفت الواو اعتباطاً،وكذلك أب وأخ وهن، والهن يكنّى به عن الأشياء، وقيل اسم لما يستقبح سواء أكان فرجاً أم لا، وقيل اسم للفرج خاصة.

* قال تعالى ﴿وإنّ ربك لذو مغْفِرة﴾ (من الآية ٦ من سورة الرعد).

اللام لام الابتداء المزحلقة تفيد التوكيد، ومكانها الأصلي بداية الكلام قبل إنّ، ثم زحلقت إلى الخبر لعدم مناسبة وجود مؤكّدين متجاورين في مكان واحد.

* قال تعالى ﴿أنْ كان ذَا مالٍ﴾ (من الآية ١٤ من سورة القلم)[١] .

الآيات كلّها ﴿ولا تُطِعْ كـلَّ حَلاَّفٍ مهين[٢] * هَمَّازٍ مشَّاءٍ بنَمـيم * منَّاعٍ للخَيْر مُعْتَدٍ أثيم * عُتُلٍّ بعـد ذلك زَنِيم * أنْ كَان ذَا مَالٍ وبَنِين * إذا تُتْلَى عليـه آياتُنا قـالَ أساطِيرُ الأوَّلِين﴾. حـلاَّف أي كثير الحَلف بالبـاطل، مهين أي حقيـر، والحلاّف المهين صـاحب الأموال الـكثيـرة والبنين هو الوليـد بن المغـيـرة، والنهي من اللّه لرسـوله، والمعنى: لاتطع يا مـحمـد الوليد لمجـرّد كونه ذا مـال وبنين، عتلّ: أي غليـظ جاف، زنيم[٣] : أي دعيّ في قريش فقد ادّعاه[٤] أبوه بعد ثماني عشرة سنةمن ولادته[٥]، بعدَ: ظرف زمـان أو مكان متـعلّق بزنيم، أي عتلّ وزنيم بعـد كلّ أوصافه السـابقة. وقرأ حمـزة أن بهمزتين محقّقتين مـفتوحتين، وقرأ ابن عـامر بهمزة مفتـوحة ومدّه، وقرأ الباقون بهمزة واحدة واختلفوا فيها هل هي مفتوحة أو مكسورة، فعلى الكسر هي شرطية وجـواب الشرط محذوف يدلّ عليه معنى الآية التي بعـدها، والتقدير: إن كان ذا مال وبنين يكفر،وعلى الفتح هي حرف مصدريّ لا ينصب الفعل بعدها لكونه ماضيـاً لكنّها تؤّول معه إلى مصـدر مجرور بلام مقدّرة، والجار والمجـرور متعلّق بالفعل تطع في صدر الآيات.

---

(١) وتسمّى سورة ن ايضاً.

(٢) اختلف في سبب نزول ﴿ولا تطع كلّ حلاف مهين﴾ فقـيل يعني الوليد بن المغيرة عرض على النبي صلى اللّه عليـه وسلم مالاً وحلف له أنّه يـعطيه له إن رجع عن دينه، وقـيل هو أبو جـهل بن هشام، وقـيل هو الأخنس بن شريق، وقيل هو الأسود بن عبديغوث.

(٣) الزنيم: المستلحق في قوم ليس منهم فكأنّه فيهم زنمة وهي شيء يكون للمعز في أذنها كالقرط، أو شيء يقطع من اذن البعير ويترك معلّقاً.

(٤) أي تبنّاه بمعنى نَسَبَه إلى نفسه بعد ان كان لا يعرف له أب.

(٥) لـمّا نزلت الآيات قـال الوليد لأمّه إنّ مـحمداً وصـفني بتسع صـفات أعـرفهـا غيرالـتاسع منهـا فإن لم تصدقيني الخـبر ضربت عنقك، فقـالت له: إنّ أباك عنّين فخفت على المال فمكنت الراعي مـن نفسي فأنت منه، فلم يعرف أنّه ابن زنا حتى نزلت آية «عُتُلٍّ» بعـد ذلك «زنيم» وإنّما ذُمَّ بذلك لانّ الغالب أنّ النطفة إذا خبثت خبث الولد.

* قال تعالى ﴿إلى ظلٍّ ذي ثلاث شُعَب﴾ (من الآية ٣٠ من سورة المرسلات).

الآيات كلّها ﴿ويْلٌ يومَئذٍ للمكذّبين * انطلـقوا إلى ما كنتم به تكذّبون * انطَلِقُوا إلى ظلٍّ ذِي ثلاثِ شُعَبٍ﴾.

ما كنتم به تكذّبـون: هو العذاب، ظلٍّ ذي ثلاث شعب: هودخـان جهنّم إذا ارتفع افترق ثلاث فـرق لضخامته، إلى ظلّ: جـار ومجرور متعلق بانطلقـوا، ثلاث: مضاف إليه، شعب: مضاف إليه.

* إذا لم يكن «ذو» بمعنى صـاحب أي لم يكن من الأسـماء السـتة كـان اسمـاً موصولاً بمعنى الذي منبيّاً على سكون الواو في موضع رفع أو نصب أو جرّ، تقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، فهي مبنيّة على السكون في موضع رفع في الأول وفي موضع نصب في الثاني وفي مـوضع جرّ في الثالث، وهي اسم موصول بمعنى الذي تلزمه الواو في الأمثلة الثـلاثة، وجملة «قام» من الفعل والفاعل صلتها فيها جميعاً، وهذه لغة جمهور طَيْء[1] ، على أنّ من طَيْء من يجريها مُجْرَى ذو التي بمعنى صاحب، أي يعـربها كالأسماء السـتّة مع كونها عنده اسمـاً موصولاً بمعنى الذي، لذلك عدّ بعض النحاة هذه الأسماء سبـعة، وعدّ سابعها «ذو» الموصولة هذه، وهذا صـحيح لكنّه شـاذ أي قليل نادر،ومنه قول منظور بـن سُحَيْم الفقعـسي الأسدي[2] في رواية.

---

(١) طَيْء: قبيلة عربيـة هاجرت من اليمن إلى شمالي الجزيرة بعد خـراب سدّ مارب، ارسلت وفداً إلى النبيّ، دخلت الإسلام بعد ذلك، ومنها حاتم الطّائي أو حاتِم طَيْءٍ الشاعـر الجاهلي الشهير بالكرم، والطائي نسبة إلى قبيلة طَيْء علـى غير قياس، امّا حـاتِمُ طَيْءٍ فهو من إضافتـه إلى قبيلته، أي حاتِم الـذي هو من قبيلة طَيْء.

(٢) هو شاعر مخضرم، وليس بنو أسد من طَيْء لكنّهم كانوا في جوارهم ثم غلبت طَيْء على أرض بني أسد، وقد قال هذا الشاعر قصيدة في امراته حين حَلَقَ شعرها فشكته إلى الوالي فجلده واعتقله حتى دفع جبّته وحماره إلى الوالي فاطلقه، ومطلع القصيدة:

ذهبت إلى الشيطان اخطب بنته ... فَأَدْخَلَها من شِقْوَتي في حباليا
فانقـذني منها حماري وجبّتي ... جزى اللّه خيراً جبّتي وحماريا =

فـإمّـا كـــرامٌ موســرون لقـيتــهم   فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا[١]

والكثير المشهور هو لغة جـمهور طَيِّء يؤيِّده ما سمع من كلام العرب «لا، وذو في السماء عرشه»[٢]. فـذو موصــولة بمعنى الذي في هذا المثل ولو كـانت معـربة بالحروف كالأسماء الستّة لجرّت بالياء، لكنّ هذا لم يحدث لأنّ الأمثال لا تنكّب أي لا تغيّر.

* إعراب البيت :

فإمّـا كـرامٌ موسـرون لقيتـهم   فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

الفاء بحـسب ما قبلهـا، إمّا حرف تفـصيل، كرامٌ فـاعل لفعل محـذوف يفسّره السياق تقديره لقيني، موسرون نعت لكرام، لقيتهم جملة من فعل وفاعل ومفعول به تفـسيـرية للفعل المحـذوف لا محلّ لهـا من الإعراب، والتـقدير: فـإمّا لقينـي كرامٌ

= إلى أن قال:

فإمّـا كـرامٌ موسـرون لقيتـهم   فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

وإمّا كـرام معسـرون عذرتـهم   وإمّـا لئـام فادّخـرت حيـائيـا

ومعنى الأبيات: ذهبت إلى والد زوجتي أخطب بنته الجميلة ولسوء حظّي زوّجنيها، ثم حدث ما حدث بيننا فاشتكـتني إلى الوالي فخلّصني منها حمـاري وجبّتي، ثم إنّ أهل زوجتي لم يفـتدوني من الوالي حين جلدني وحبسني لمّا شكتني زوجتي إليـه بعد حلقي شعرها ولم يُطلِّقني حتى دفعت له جبّتي وحـماري، فهم إن كانوا كراماً موسرين فإنّ ما فعلوه من عدم فدائي حسبي أي كافيني لمفارقتهم وعدم الاجتماع بهم بسبب الذي ثبت ووقع واستـقرّ عندهم من رفع الزوجة شكوى ضـدّي للوالي، لأنّ ما وقع منها ينسب لهم وكأنّه وقع منهم. وإن كان أهل زوجتي كـراماً ولكنّهم معسـرون عن فدائي من الوالي عذرتُهم، وإن كانوا لئـاماً صَبَرْتُ على ما حدث وادّخرت حيائيا.

(١) ومن الرواة من يروي هذا البيـت «فحسبي من ذو عـندهـم» بالواو على المشهور الشـائع من لغة جمـهور طَيِّئ. ولو نظرنا إلى هذا البيت مسـتقلاً عن القصة فإنّ معنى الشطر الثـاني هو: كافيني من الذي عندهم ما كان قـدر الكفاية، أي كافيني ممّا عند هؤلاء الناس الذيـن نزلت بينهم ما يقوم بمعيـشتي، وهذا هو ما جرى الشرّاح والمحشّون على التفسير به.

(٢) هذا نثر، ولا نافـية تفيد نفي كـلام سبقها، الواو حـرف قسم وجرّ وذو اسم موصـول بمعنى الذي مبنيّ على السكون في موضـع جـرّ، في السماء جـار ومجرور خـبر مقدّم، عـرشُه مبتـدأ مؤخر ومضـاف إليه والجملة صلة ذو الموصولة، وتقدير الكلام: لا، أقسم وذو في السماء عرشُه.

موسرون لقيتهم، حسب: اسم بمعنى كافٍ خبر مقدّم وياء المتكلم مضاف إليه، من ذي جار واسم موصول بمعنى الذي مجرور، والجار والمجرور متعلّق بحسبي لأنّها بمعنى المشتقّ أو بكفانيا، عند ظرف مكان متعلّق بمحذوف صلة الموصول والتقدير: من الذي ثبت أو وقع أو استقرّ عندهم، ما: اسم موصول مبتدأ مؤخّر ويجوز العكس وجملة كفانيا صلة الموصول وهي فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة وياء المتكلّم مفعول به والألف للإطلاق والنون للوقاية، وتكون الفاء في «فحسبي» واقعة في جواب شرط مقدّر أي: إنْ ثَبَتَ ما تقدّم ذكره فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا، فجملة «حسبي من ذي عندهم ما كفانيا» في محلّ جزم جواب الشرط المقدّر، وتسمّى الفاء الفصيحة لأنّها أفصحت عن شرط مقدّر واقع في جواب سؤال مقدّر نشأ من الكلام السابق فكأنّ سائلاً قال له ماذا تصنع إذا لقيت الكرام الموسرين فأجاب بقوله «إن أردت بيان ذلك فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا».

ويجوز: إمّا حرف تفصيل، كرامٌ خبر لمبتدأ محذوف تقديره أهلُ منزل زوجتي أو الناسُ الذين نزلتُ بينهم إمّا كرامٌ، أو: إمّا أهلُ منزل زوجتي أو الناسُ كرامٌ، وجملة لقيتهم صفة ثانية لكرام، الفاء حرف عطف، حسبي بمعنى كافيني خبر مقدّم للمبتدأ المؤخّر ما الموصولة أو العكس، وجملة «حسبي من ذي عندهم ما كفانيا» معطوفة على جملة «لقيتهم» والمعطوف على ما موضعه الرفع يكون موضعه الرفع أو معطوف على جملة «إمّا كرام موسرون لقيتهم».

ويجوز: إمّا حرف تفصيل، كرامٌ مبتدأ خُصّص بالنعت موسرون، وجملة لقيتهم خبر المبتدأ والرابط الضمير هم، والفاء في «فحسبي» حرف عطف، ويعرب الباقي كما سبق.

ويجوز: إمّا حرف شرط وتفصيل، كرامٌ فاعل لفعل محذوف تقديره «لقيني» يفسّره المذكور وهولقيتهم، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط، وجواب الشرط هو جملة «فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا» والفاء رابطة لجواب الشرط لأنّه جملة اسمية.

* قال المصنّف: «والخمسة الباقية شرطها أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم».

المقصود بالخمسة الباقية: أب، أخ، حم، هن، فو، أمّا ذو فقد ذهب الكسائي وأبو جعفر النّحاس إلى أنّها وكذلك ذَوُوا لا تضافان إلى ياء المتكلّم بل لا تضافان للضمائر أصلاً وإنّما تضافان إلى الاسم الظاهر فقط، وذهبا إلى أنّ قول العرب «إنما يعرف الفضل من الناس ذووه»[1] شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وأجاز ذلك الجمهور احتجاجاً بهذا القول وعدّوه قياساً مطّرداً.

* قال تعالى ﴿إنّ هذا أخي له تسعٌ وتسعون نعجةً وليَ نعجة واحدة﴾ (من الآية ٢٣ من سورة ص).

المعنى: كان هناك خصمان اختصما إلى النبي داود فقال أحدهما شارحاً موضوع الخصومة إنّ هذا أخي أي على ديني له تسع وتسعون نعجةً أي امرأة وليَ نعجةٌ واحدة أي امرأة واحدة.

له: جار ومجرور خبر مقدّم، تسْعٌ: مبتدأ مؤخر، وتسعون معطوف على تسع مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم لأنّه من ألفاظ العقود، نعجةً: تمييز للعدد منصوب، وليَ: الواو حرف عطف، ليَ جار ومجرور خبر مقدّم، نعجة مبتدأ مؤخّر، واحدة نعت لنعجة، وجملة لي نعجة واحدة معطوفة بالواو على جملة له تسع وتسعون نعجة، ويجوز أن تفتح ياء المتكلّم في ليَ وأن تسكّن، وكلاهما فصيح مقروء به في السبع.

---

(١) لعل القول الذي قالته العرب هو قول الشاعر:

أفضل المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه

إنّما يصطنع المعروف في النّاس ذووه

*** فائدة:**

تقول في جمع الأسماء الستة كلّها جمع تكسير: آباؤك وإخوتك أو إخوانك وأحماؤك وأهناء القوم[1] وأفواههم وأذواء مال.

وتقول في ثنيتها كلّها: أبوان وأخوان وحموان وهَنَوان وفَانِ وذَوا مالٍ.

وتقول في جمعها على الإلحاق بجمع المذكر السالم: أبون وأخُون وحَمُون وهَنُون وفون وذَوُوا.

وتقول في تصغير ما يصغّر منها: أبيّك وأخيّك وحميّك وهنيّك.

* قال تعالى: ﴿ربِّ إنّي لا أملك إلاّ نفسي وأخي﴾ (من الآية ٢٥ من سورة المائدة).

الآية كلام موسى لربّه، وأخوه هو هارون، ربِّ: منادى أداة ندائه محذوفة للتخفيف والأصل: يا ربيّ، وهو منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها كسرة المناسبة لياء المتكلّم المضاف إليه المحذوف للتخفيف، وجملة لا أملك من الفعل والضمير المستتر الفاعل في موضع رفع خبر إنّ، إلاّ أداة استثناء ملغاة وأسلوب الاستثناء هنا مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه محذوف، والتقدير: لا أملك شيئاً إلاّ نفسي وأخي، ونفسي مفعول به لأملك منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة وياء المتكلم ضمير متّصل في موضع جرّ مضاف إليه، وأخي: الواو حرف عطف، أخي تعرب على ثلاثة أوجه هي الرفع والنصب والجرّ، أمّا الرفع فيكون من أحد ثلاثة أوجه أيضاً: الوجه الأول ذكره الزمخشري: أن يكون أخي المرفوع معطوفاً على الضمير المستتر وجوباً وهو أنا فاعل أملك، ويرى ابن هشام أنّ في هذا نظراً من جهة القاعدة، لأنّ الفعل المضارع المبدوء بالهمزة وهو ما كان للمتكلّم نحو أملك لا يرفع الاسم الظاهر على أنّه فاعل له فلا تقول أقومُ زيدٌ على أنّ «زيدٌ» اسم ظاهر فاعل[1]

---

(١) لم أقل «وأهناؤك وأفواهك» لأن الإنسان له هنٌ واحد وفمٌ واحد، وإضافة هذين الاسمين مجموعَين إليه فيه استحالة.

لأقوم، فكذلك لا يعطف الاسم الظاهر - وهو هنا أخي - على الضمير المستتر وجوباً المرفوع على أنّه فاعل لهذا الفعل المضارع، لأنّ المعطوف على الفاعل في[1] حكم الفاعل، وهذا ما تقضي به قوانين النحو.

ويرى ابن هشام أنّ فيه أيضاً نظراً من جهة المعنى، لأنّ معنى الآية على هذا التوجيه: لا أملك أنا وأخي إلاّ نفسي، وفيه ما فيه كما هو واضح.

وقد اعترض مؤيّدو الزمخشري على كلام ابن هشام فقالوا: إنّه يجب أن نجيز ما ذكره الزمخشري من عطف أخي على الضمير المستتر وجوباً في أملك وذلك قياساً على إجازة النحاة عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتّصل بدون وجود توكيد معنويّ بين المعطوف والمعطوف عليه مع أنّ وجوده يعدّ شرطاً عندهم في إجازة هذا العطف، فقد فعلوا ذلك في قوله تعالى ﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين﴾[2] فعطفوا «آباؤكم» الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتّصل وهو التاء في كنتم بدون وجود تأكيد معنويّ بينهما كما هو شرط جواز مثل هذا العطف عندهم.

والحاصل أنّ مؤيّدي الزمخشري المعترضين على ابن هشام يرون أنّه مادام النحاة قد خالفوا قاعدتهم في هذه الآية فلماذا لا يخالفون القاعدة في الآية السابقة ويوافقون الزمخشري على ما ذكره في توجيهها.

وقد أجاب ابن هشام عن هذا الاعتراض بأنّ هناك فرقاً بين الآيتين لأنّ مجرّد الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل «أنتم» كما في هذه الآية، أو حتى بغيره، يقوم عند النحويين مقام التوكيد المعنوي بالنفس والعين ونحوهما فكأنّ القاعدة لم تخالَف في هذه الآية، ومع هذا فأنتم هنا تعرب توكيداً لفظيّاً للتاء في كنتم.

---

(١) يمكن أن نقول «أقوم وزيدٌ» على أن «زيدٌ» مبتدأ خبره جملة يقوم المحذوفة ثم عطفت جملة «زيد يقوم» الاسمية بالواو على جملة أقوم الفعلية وهو جائز وإن كان خلاف الأولى، ويمكن أن نقول أيضاً: أقومُ وزيداً، وتكون «زيداً» مفعولاً معه والواو واو المعية.

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء.

الوجه الثاني من وجوه إعـراب-أخي بالرفع: أن يكون أخي المرفوع معطوفاً على موضـع إنّ واسمــها وموضـعهـما الرفع على الابتداء والتقـدير: أنا لا أملك إلاّ نفسـي وأخي كذلك، أي: وأخي لا يملك إلاّ نفسه.

الوجه الأخـير من هذه الوجوه: أن يـكون أخي المرفوع مبـتدأ حذف خـبره وهو «كذلك» وتكون جملة «أخي كذلك» معطوفة بـالواو على الجملة السابقة، والتقدير: إنّي لا أملك إلاّ نفسـي وأخي كذلك، أي إنّي لا أملك إلاّ نفسـي وأخي لا يملك إلاّ نفسـه.

والفرق[1] بين الوجه الثـاني والوجه الثالث أنّ هـناك في الوجه الثاني مـفردين معطوفـين على مفردين، فـالمعطوفان المفـردان هما أخي، وكـذلك، والمعطوف عليهـما المفردان هما موضـع إنّ واسمها، وجملة لا أملك التي هي خبرها، فأخي مفرد معطوف على مفرد هو موضـع إنّ مع اسمها، و«كذلك» مفرد معطوف على مفرد هو «لا أملك»، والمقصود بالمفرد ما ليس جـملة ولا شبه جملة وهو واضـح في أخي وفي موضـع إنّ مع اسمــها، أمـا «كذلك» فهـي شبه جـملة جارٌ ومـجرور، وأمّا «لا أملك» فهـي جملة فعلـيّة، لكنّهمـا عُدَّا مفردين حـكماً، وكذا كـل جملة أو شـبه جملـة لهما مـوضـع من الإعراب فإنهما في حكم المفرد نحو «في الدار» من قـولنا «محمد في الدار» فهو شبه جملة جارّ ومـجرور في حكم المفرد وهو «موجـود»، ونحو «يقوم» من قولنا «مـحمد يقوم» فهو جملة فعلية في حكم المفرد وهو «قائم».

أمّا في الوجه الثالث فـقد تَمَّ عطف جملة «أخي كذلك» كـاملة على جملة «إنّي لا أملك إلاّ نفسـي» كاملة.

وهذا الفرق بين الوجه الثـاني والوجه الثالث الذي ذكرناه في الآية يشـبه الفرق بين قـولنا «إنّ زيداً منطلقٌ وعَمْراً ذاهبٌ» وقـولنا «إنّ زيداً منطلقٌ وعمـرٌو ذاهبٌ»[2] فإنّ العـطف في الأول عطف مفـردات على مفردات، فـقد عطفنا «عَمْراً» المفـرد على

---

(١) ليس بين الوجهين فرق في المعنى وإنّما الفرق بينهما في التوجيه الإعرابي فحسب.

(٢) ومثل هذا المثال في كونه عطف جملة على جملة قولنا: إنّ زيداً منطلقٌ وإنّ عَمْراً ذاهبٌ.

«زيداً» المفرد وعطفنا «ذاهبٌ» المفرد على« منطلقٌ » المفرد فهذا شبيه بالوجه الثاني، أمّا في المثال الثاني فإنّ المعطوف جملة كاملة هي «عمرٌو ذاهبٌ» على جملة كاملة هي «إنّ زيداً منطلقٌ» وهذا شبيه بالوجه الثالث.

أمّا النصب فإنّه يكون من وجهين[1] :

أحدهما: أن يكون أخي معطوفاً على اسم إنّ وهو ياء المتكلّم، والتقدير «إنّي وأخي لا نملك إلاّ نفسي» وفيه ما فيه من حيث المعنى كما هو واضح.

والثاني: أن يكون أخي معطوفاً على نفسي، والتقدير: «إنّي لا أملك إلاّ نفسي ولا أملك إلاّ أخي».

أمّا جرّ أخي فإنّه عند الكوفيين من وجه واحد وهو عطف أخي على ياء المتكلّم المجرورة بالمضاف وهو كلمة نفس ويكون المعنى «إنّي لا أملك إلاّ نفسي ونفس أخي» وهذا الوجه لا يجيزه البصريون لأنّ فيه العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ في اللفظ وهو هنا المضاف، وقد أجاز ابن مالك هذا الوجه تبعاً للكوفيين وقال في خلاصته:

وعود خافض لدى عطف على	ضمير خفض لازماً قد جعلا[2]
وليس عندي[3] لازماً إذْ قد أتى	في النثر والنظم الصحيح مثبتاً

واحتجّ ابن مالك لهذا الوجه بقراءة حمزة وعاصم والكسائي من السبعة لقوله تعالى: ﴿واتقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحام إنّ اللّه كان عليكم رقيباً﴾[4] بتخفيف السّين في تساءلون وبجرّ الأرحام على العطف على الهاء المبنيّة على الكسر لفظاً

---

(١) وعندي وجه ثالث للنصب يسلم من الاعتراض وهوأن يكون أخي اسماً لإنّ أخرى مقدّرة خبرها مقدّر أيضاً، والمعنى: إنّي لا أملك إلاّ نفسي، وإنّ أخي لا يملك إلاّ نفسه.

(٢) أي عند البصريين.

(٣) أي كالكوفيين.

(٤) من الآية ١ من سورة النساء.

المجرورة بالباء محلاً وذلك بدون إعادة الخافض للمعطوف عليه وهو الباء في اللفظ(١).

* قال تعالى ﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين﴾ (من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء).

المعنى: قال إبراهيم لأبيه وقومه لقد كنتم أنتم وآباؤكم بعبادتكم الأصنام في ضلال مبين.

اللام واقعة في جواب قسم مقدّر وهي تفيد التوكيد، أي واللّه لقد كنتم إلخ ..، وقد: حرف تحقيق، في ضلال: خبر كان، مبين: نعت لضلال.

الأفصح في الهن النقص

المتن

* ثم قلت: والأفصح في الهَنِ النقص.

(١) ويكون المعنى على قراءة حمزة وعاصم والكسائي «اتقوا اللّه الذي تساءلون به وبالارحام» لأنّهم كانوا يتناشدون بالرحم أيضا كما يتناشدون باللّه، أمّا قراءة باقي القرّاء السبعة فهي ﴿واتّقوا اللّه الذي تسّاءلون به والارحامَ﴾ بتشديد السين في تسّاءلون وبنصب الارحام، والمعنى على هذه القراءة: اتقوا اللّهَ الذي تتساءلون به فيما بينكم حيث يقول بعضكم لبعض أسالك باللّه وانشدك اللّه واتقوا الارحامَ أن تقطعوها. وقد أجاب البصريون عن قراءة حمزة بتأويلها فقالوا إنّ الواو في «والارحامِ» للقسم والجرّ وذلك على عادة العرب من تعظيم الارحام والقسم بها وجملة ﴿إنّ اللّه كان عليكم رقيباً﴾ جواب القسم، والأرحام مقسم به مجرور بواو القسم، والجار والمجرور متعلّق بفعل القسم المحذوف، والتقدير «أقسم والأرحام» أي أقسم بالأرحام إنّ اللّه كان عليكم رقيباً. وقد احتجّ ابن مالك أيضاً بما أنشده سيبويه:

فاليومَ قرّبت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجب

بخفض الأيام عطفاً على الكاف المخفوضة محلاً بالباء بدون إعادة الخافض، وقد أجاب البصريون عن هذا البيت بشذوذه حين أعياهم التأويل وحفظوه ومنعوا القياس عليه.

الشرح

* وأقـول: الهَنُ يخـالف الأبَ والأخَ والحَمَ من جـهة أنّهـا إذا أفـردت نقـصت أواخرها وصـارت على حرفين وإذا أضيـفت تمّت فصارت على ثلاثة أحـرف، تقول: هذا أبٌ بحذف اللام وأصله أَبَوٌ فـإذا أضفته قلت: هذا أبوك، وكـذا الباقي، وأمّا الهنُ فإذا استعمل مفرداً نَقَصَ وإذا أضيف بقي في اللغة الفصحى على نقصه، تقول: هذا هَنٌ، وهذا هَنُكَ، فيكون في الإفراد والإضافة على حدّ سواء، ومن العرب من يستعمله تامّاً في حالة الإضافـة فيقول: هذا هو هنوك ورأيت هَناك ومـررت بهنيك، وهي لغة قليلة ولقلّتها لم يطّلع عليها الفرّاء ولاأبو القاسـم الزجاجي فادّعيا أنّ الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة.

واعلم أنّ لغة النقص مع كونهـا أكثر استعمالاً هي أفصح قـياساً، وذلك لأنّ ما كان ناقصاً في الإفراد فحقُّه أن يبقى على نقصه في الإضافة وذلك نحو «يد» أصلها يَدَيٌ، فحذفوا لامها في الإفراد وهي الياء وجـعلوا الإعراب على ما قبلها فقالوا «هذه يدٌ» ثم لمّا أضافـوها أبقوها محذوفـة اللام، قال تعالى ﴿يد اللّه فـوق أيديهم﴾ وقال تعالى ﴿لئن بسطتَ إليَّ يدَكَ لتقتلني﴾ وقال تعالى ﴿وخذ بيدك ضِغْثاً﴾.

فأمّا الآية الأولى فـ «يد» فيهـا مبـتدأ مرفـوع بالضمـة، و«اللّه» مضـاف إليه مخفوض بالكسرة، و«فوق» ظرف مكان منصـوب بالفتحة وهو متعلّق بمحذوف هو الخبر: أي كـائنةٌ فوقَ أيديهم، و«أيديهم» مضـاف ومضاف إليه، ورجـعت الياء التي كانت في المفرد محذوفة لأنّ التكسير يردّ الأشياء إلى أصولها.

وأمّا الآية الثانية فاللام دالة على قَسَم مقدّر أي واللّه لئن، وتسمّى اللام المؤذِنة والموطئة لأنّها آذنت بالقسم ووطّأت الجـواب له، و«إنْ» حرف شرط، و«بسطت» فعل ماضٍ وفاعل، و«إليَّ» جار ومجرور متعلّق ببسطتَ، و«يدك» مفعول به ومضـاف إليه، واللاّم من «لتقتلني» لام التعليل وهي حرف جرّ والفـعل منصوب بأن مضمرة بعدها جوازاً لابها نفسهـا خلافاً للكوفيين وأن المضمرة والفعل في تأويل مـصدر مخفوض

باللام: أي للقتل، و«ما» نافية، و«أنا» اسمها إن قدّرت حجازية وهو الظاهر ومبتدأ إن قدّرت تميمية، والباء زائدة فلا تتعلّق بشيء، وكذا جميعُ حروف الجرّ الزائدة، و«باسطٍ» خبر «ما» فيكون في موضع نصب، أو خبر المبتدأ فيكون في موضع رفع، والجملة جواب القسم فلا محلّ لها من الإعراب، وهي دالّة على جواب الشرط المحذوف، والتقدير: واللّه ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إن بسطت إليّ يدك لتقتلني فما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك.

وأما الآية الثالثة فواضحة، والضِّغْث: قبضة من حشيش مختلطة الرَّطْب باليابس،

الحاشية

* الهن يجوز فيه التخفيف والتشديد، وقد عدّ الجوليقي التشديد من لحن العوام.

* الهن يخالف الأب والأخ والحم من جهة أنّ هذه الثلاثة إذا أفردت أي لم تضف نقصت أواخرها وذلك بحذف لام الكلمة التي هي حرف أصليّ وصارت أي بقيت على حرفين وأعربت بالحركات، وإذا أضيفت هذه الثلاثة لغير ياء المتكلّم تمّت بالإتيان بحرف ثالث يستعمل علامة للإعراب فصارت على ثلاثة أحرف، تقول: هذا أبٌ بحذف اللام اعتباطاً أي على غير قياس أو قاعده، وأصله أَبَوٌ فإذا أضفته لغير ياء المتكلم قلت هذا أبوك وكذا تفعل في الباقي وهو أخ وحم، وأمّا الهن فإذا استعمل مفرداً أي غير مضاف نقص أي بقي على حرفين وأعرب بالحركات وإذا أضيف لغير ياء المتكلم بقي أيضاً في اللغة الفصحى على نقصه وهو الأكثر استعمالاً لأنّه لغة أكثر العرب تقول: هذا هنٌ وهذا هنُكَ فيكون في الإفراد أي في حالة عدم الإضافة، وفي حالة الإضافة لغير ياء المتكلم على حدّ سواء أي ناقصاً، ولام الكلمة محذوفة اعتباطاً، ومن العرب جماعة قليلة يستعملون الهنّ تاماً أي بردّ الحرف المحذوف في حالة الإضافة لغير ياء المتكلم تماماً كالأب والأخ والحم فيقولون: هذا هنوك ورأيت

هَنَاك ومررت بـهنيك وهي لغة قليلة ولـقلّتهـا لم يطّلع عليهـا الفرّاء ولا أبو القـاسم الزّجاجـي فادّعيـا أنّ الأسمـاء المعربة بالحـروف في حالة الإضافـة لغيـر ياء المتكلم خمسـة هي الأب والأخ والحم وفو وذو، لا ستة، فاسـتثنيا الهن على اعتـبا ره يعرب بالحركات سواء أفرد أو أضيف لغير ياء المتكلم.

واعلم أنّ لغة النقص في الهن في حالة الإضافة لغير ياء المتكلم مع كونها اللغة الفصحى لأنّها أكثر استعمالاً لسماعها من أكثر العرب هي أيضاً أفصح قياساً، وذلك لأنّ ما كان ناقصاً في حالة الإفراد وهي الحالة الأقوى فحقّه أن يبقى على نقصه في حالة الإضافة وهي الحـالة الأضعف فتقاس حالة الإضافـة على حالة الإفراد، ويماثل هذا «يد» فإنّ أصلها يَدَيٌ بفتح الدال[1] ثم حذفوا لامها اعتباطاً في الإفراد وهي الياء وجعلوا الإعـراب على ما قبلهـا وهو الدال فقـالوا: هذه يَدٌ، ثم لمّا أضافوها لغـير ياء المتكلم أبقوها محذوفة اللام قياساً على حالة الإفراد وأبقوا الإعراب على الدال.

* قال تعالى ﴿يدُ اللّه فوق أيديهم﴾ (من الآية ١٠ من سورة الفتح).

مذهب السّلف تفويض أنّ للّه يداً ليست كـيدنا، ومذهب الخلف التأويل بالقدرة، ومذهب السّلف أسلم، والسّلف هم من قبل الخمـسمائة ومنهم الأئمة الأربعة، والمراد بأنّ مذهب الخلف التـأويل أنّه مذهب غالبهم وإلاّ فـبعضهم وافق السلف، يدُ: مـبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على الدال، فوقَ مضاف وأيدي مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الياء للثقل، وقد رجعت الياء التي كانت محذوفة في المفرد إلى هذا الجمع لأنّ جمع التكسـير يردّ الأشياء إلى أصولها عـند جميع العرب، أمّا التثنيـة فإنّها تردّ الأشياء إلى أصولها عند بعضهم، وعلى هذا قول الشاعر[2] :

يديان بيضاوان عند مُحَلِّم قد تمنعانك أن تَذِلَّ وتُضْـهَدا[3]

---

(١) وقيل إنّ أصلها يَدْيٌ بسكون الدال.

(٢) قيل إنّه ابن الرومي وقيل إنّه لا يعرف.

(٣) قد لـلتحـقيق، تُضْهَد أي تُضطَهـد بمعنى تُقْهَر، ومحلّم اسم رجل يقـال إنّه من ملوك اليمن، وعند بمعنى اللام.

فقد أرجع فيه الياء عند التثنية، أمّا أكثر العرب فإنّهم لا يعيدون الياء في التثنية وعليه قوله تعالى «بل يداه مبسوطتان»[1] ، وعليه أيضاً المثل «يداك أوكتا وفوك نفخ»[2] .

* قال تعالى: ﴿لئن بسطْتَ إليَّ يدَك لتقْتُلَني ما أنا بباسطٍ يَدِيَ إليكَ لأقتلك إنّي أخاف اللَّه ربَّ العالمين﴾ (الآية ٢٨ من سورة المائدة).

بسطتَ: أي مددتَ، والخطاب لقابيل، إليَّ: المراد بياء المتكلّم هابيل، وهما ولد آدم لصلبه، إنّي أخاف اللَّه: أي في قتلك.

اللام واقعة في جواب قسم مقدّر وهي تفيد التوكيد، أي أقسم واللَّه لئن إلخ .. وتسمّى هذه اللام المؤذنة أي المُعْلِمَة بالقسم المقدّر والموطئة أي الممهّدة لجوابه لأنّها أشعرت بالقسم المقدّر وأعلمت به ووطّأت الجواب ومهّدته له، وجملة بسطت في موضع جزم جملة الشرط، لتقتلني: اللام لام التعليل وهي حرف جرّ عند البصريين والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها جوازاً عندهم لا بلام التعليل نفسها خلافاً للكوفيين القائلين إنّ الناصب اللام نفسها فلا تكون اللاّم عندهم حرف جرّ يجرّ المصدر المؤوّل من أن المضمرة والفعل بعدها كما يقول البصريون، والجار والمجرور عند البصريين وهو «للقتل» متعلّق ببسطت، وجملة «ما أنا بباسطٍ يَدِيَ إليك لأقتلك» جواب القسم فلذلك لم تقترن بالفاء وجواب القسم لا موضع له من الإعراب، وجملة جواب القسم هذه تدلّ على جملة جواب الشرط المجزومة محلاً وهي محذوفة وجوباً[3] والتقدير: أقسم واللَّه لما أنا بباسط يدِيَ إليك لأقتلك، إن بسطت إليّ يدك لتقتلني فما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك. فجملة «لما أنا بباسط يديَ إليك لأقتلك» جواب القسم، وجملة «فما أنا بباسط يديَ إليك لأقتلك» جواب الشرط ولذلك اقترن

---

(١) من الآية ٦٤ من سورة المائدة.

(٢) أَوْكَى يُوكِي القربة إيكاءً شدّها بالوكاء وجمعه أَوْكِيَة وهو رباط القربة ونحوها.

(٣) قال ابن مالك:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم   جواب ما أخّرت فهو ملتزم

بالفاء وله محلّ من الإعراب لأنه في موضع جزم بإن، وباسط اسم فاعل يرفع فاعلاً ضميراً مستترا وجوباً تقديره أنا، ويدي مفعول به لباسط وليست مضافاً إليه لوجود التنوين في باسطٍ وياء المتكلّم مضاف إليه وحركت بالفتح في الآية لأنّه أفصح مع جواز تسكينها، ربَّ: يجوز إعرابها صفة للّه ويجوز إعرابها بدل كلّ من اللّه.

* قال تعالى: ﴿وخذ بيدك ضِغْثًا﴾ (من الآية ٤٤ من سورة ص).

الخطاب لأيّوب، وخذ على وزن عُلْ وأصله أُأْخُذْ على وزن أُفْعُل لأنّ الماضي أَخَذَ على وزن فَعَل فالهمزة الأولى زائدة والثانية أصلية، وقد حذفت الأولى للتخفيف والثانية لأنّه لا يبتدأ بساكن.

الرابع: المثنى

المتن

* ثم قلت: الرابع المثنى كالزيدان والهندان فإنّه يُرفَع بالألف ويجرّ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها.

الشرح

* وأقول: الباب الرابع ممّا خرج عن الأصل المثنى، وهوكلّ اسم دالّ على اثنين وكان اختصاراً للمتعاطفين وذلك نحو الزيدان والهندان إذ كلّ منهما دالّ على اثنين والأصل فيهما زيدٌ وزيدٌ وهندٌ وهندٌ، كما قال الحجاج: «إنّا للّه، محمدٌ ومحمدٌ في يوم» ولكنّهم عدلوا عن ذلك كراهيةً منهم للتطويل والتكرار. وحكم هذا الباب أن يرفع بالألف نيابة عن الضمّة، وأن يجرّ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، نحو: جاء الزيدان ورأيت الزّيْدَين ومررت بالزّيدَين، وكذلك تقول في الهندان، وإنّما مثّلت بالزيدان والهندان ليُعلم أنّ تثنية المذكّر والمؤنث في الحكم سواء، بخلاف جمعهما السالم.

ومن شـواهد الرفع قـوله تعـالى: ﴿قال رجـلان من الذين يخـافـون أنعم اللّه عليهمـا﴾. قال فعل ماضٍ ورجـلان فاعل والفاعل مرفوع، وعـلامة الرفع هنا الألف نيابة عن الضمّة لأنه مثنى، ومعمول يخافون محذوف: أي يخافون اللّه، وجملة «أنعم اللّه عليهـما» تحتـمل أن تكون خبـرية فتكون في موضـع رفع عـلى أنّها صفـة ثانية لرجلان، والمعنى: قال رجلان موصوفان بأنّهـما من الذين يخافون، وبأنهما أنعم اللّه عليهمـا بالإيمان، وتحتمل أن تكون دعائـية مِثلُها في قولك «جاءنـي زيدٌ رحمه اللّه» فتكون معترضـة بين القول والمقول، ولا موضـع لها كسائر الجمل المـعترضة، ومثله في الاعتراض بالدّعاء قول الشاعر:

إنّ الثمـانين – وبُـلّـغْـتَـهـا – قد أحوجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمَان

ومن شـواهد الجرّ قـوله تعالى ﴿لولا نُزِّل هـذا القرآن على رجلٍ من القـريتين عظيم﴾ ﴿فقضاهُنَّ سبْع سماوات في يومَيْن﴾ ﴿قد كان لكم آية في فئتَيْن﴾، ومثال النصب قوله تعالى ﴿ربَّنا أرِنَا اللَّذَيْنِ أضَلاَّنَا﴾، ربَّنا منادى مضـاف حذف قبله حرفُ النداء، والتقدير يا ربّنا، وأرِ فعل دعاء، ولا تَقُل فِعْلَ أمْرٍ تأدّباً، والفاعل مستتر، و«نا» مفعول أول، و«اللَّذَيْن» مفعول ثانٍ وعلامة نصبه الياء وما بعده صلة.

وقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالألف في قوله تعالى ﴿إنّ هذين لساحران﴾، وفي هذا الموضـع قراءات: إحداها هذه وهي تشديد النون من إنّ، وهذين بالياء، وهي قـراءة أبي عمـرو، وهي جاريـة على سنَنَ العربيـة، فـإنّ «إنّ» تنصب الاسم وترفع الخبر، و«هذين» اسـمها فيـجب نصبه بالياء لأنّه مثنى، و«سـاحران» خبرها فـرفعه بالألف، والثانـية «إنْ» بالتخـفيف «هذانِ» بالألف، وتوجـيهها أنّ الأصل «إنّ هذين» فخفـفت إنّ بحذف النون الثانيـة وأهملت كما هو الأكثـر فيها إذا خفـفت، وارتفع ما بعدها بالابتـداء والخبر فجيء بالألف ونـظيره أنّك تقول «إنّ زيداً لقائم» فـإذا خفّفت فالأفصح أن تقول «إنْ زيدٌ لقائمٌ» على الابتـداء والخبر، قال تعالى ﴿إنْ كلُّ نفْسٍ لَمّا عليْها حَافِظ﴾، والثالثة «إنّ» بالتـشديد «هذان» بالألف، وهي مشكلة، لأنّ إنَّ المشدّدة يجب إعمـالها فكان الظاهر الإتيـان بالياء كـما في القراءة الأولى، وقـد أجيب عليـها

بأوجه أحدها: أن لغة بَلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين استعمال المثنى بالألف دائماً تقول: جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان، قال:

تزوّد منّا بين أذناه طعنةً

وقال الآخر:

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

فهذا مثال مجيء المنصوب بالألف وذاك مثال مجيء المجرور بالألف، والثاني أنّ «إنّ» بمعنى نعم مثلها فيما حكي أنّ رجلاً سأل ابن الزبير شيئاً فلم يعطه فقال: لعن اللَّه ناقة حملتني إليك، فقال: إنّ وراكبَها، أي: نعم ولَعَنَ اللَّه راكبَها، و«إنَّ» التي بمعنى نعم لا تعمل شيئاً، كما أنَّ نَعَم كذلك، فـ «هذان» مبتدأ مرفوع بالألف، و«ساحران» خبر لمبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران، والجملة خبر «هذان» ولا يكون «لساحران» خبر «هذان» لأنّ لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ، والثالث أنّ الأصل إنّه هذان لهما ساحران، فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر إنّ ثم حذف المبتدأ وهو كثير، وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله صلى اللَّه عليه وسلّم: «إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون» ومن قول بعض العرب «إنّ بك زيدٌ مأخوذ» ، والرابع أنّه لمّا ثُنّيَ «هذا» اجتمع ألفان: ألف هذا وألف التثنية فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمن قدّر المحذوفة ألف «هذا» والباقية ألف التثنية قلبها في الجرّ والنصب ياء، ومن قدّر العكس لم يغيّر الألف عن لفظها، والخامس أنّه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو «هذا» جعل كذلك في التثنية ليكون المثنى كالمفرد لأنّه فرع عليه.

واختار هذا القول الإمام العلاّمة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيميّه رحمه اللَّه وزعم أنّ بناء المثنى إذا كان مفرده مبنيّا أفصح من إعرابه، قال: وقد تفطَّنَ لذلك غير واحدٍ من حذّاق النحاة.

ثم اعترض على نفسه بأمرين، أحدهما: أنّ السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى ﴿إحدى ابنتيَّ هاتين﴾ مع أنّ «هاتين» تثنية «هاتا» وهو مبنيّ، والثاني: أنّ «الذي» مبنيّ، وقد قالوا في تثنيته «اللَّذَيْن» في الجرّ والنصب، وهي لغة القرآن كقوله تعالى ﴿ربَّنا أرنا اللَّذَيْن أضَلاَّنا﴾.

وأجاب عن الأوّل بأنّه إنّما جاء «هاتين» بالياء على لغة الإعراب لمناسبة «ابنتيّ» قال: فالإعراب هنا أفصح من البناء لأجل المناسبة، كما أنّ البناء في «إنّ هذانِ لساحِرانِ» أفصح من الإعراب لمناسبة الألف في «هذان» للألف في «ساحران».

وأجاب عن الثاني بالفرق بين «اللذان» و«هذان» بأنّ اللذان تثنية اسم ثلاثي فهو شبيه بالزيدان، وهذان تثنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف.

قال رحمه اللّه وقد زعم قوم أنّ قراءة مَنْ قرأ: ﴿إنّ هذان﴾ لحن، وأنّ عثمان رضي اللّه عنه قال: إنّ في المصحف لحناً وستُقيمه العرب بألسنتها، وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه أحدها: أنّ الصحابة رضي اللّه عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف يقرّون اللحن في القرآن مع أنّهم لا كلفة عليهم في إزالته؟ والثاني أنّ العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف؟ والثالث: أنّ الاحتجاج بأنّ العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم لأنّ المصحف الكريم يقف عليه العربيّ والعجميّ، والرابع: أنّه قد ثبت في الصحيح أنّ زيد بن ثابت أراد أن يكتب «التابوت» بالهاء على لغة الأنصار فمنعوه من ذلك ورفعوه إلى عثمان وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش، ولمّا بلغ عمر رضي اللّه عنه أنّ ابن مسعود رضي اللّه عنه قرأ «عتّى حينٍ» على لغة هذيل أنكر ذلك عليه، وقال أقرئ الناس بلغة قريش فإنّ اللّه تعالى إنّما أنزله بلغتهم ولم ينزله بلغة هذيل، انتهى كلامه ملخّصاً.

وقال المهدويّ في شرح الهداية: وما روي عن عائشة رضي اللّه عنها من قولها: «إنّ في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها» لم يصحّ، ولم يوجد في القرآن العظيم

حرف واحد إلاّ وله وجه صحيح في العربية، وقد قال تعالى ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾ والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان، انتهى.

وهذا الأثر إنّما هو مشهور عن عثمان كما تقدّم من كلام ابن تيميه لا عن عائشة كما ذكره المهدويّ، وإنّما المروي عن عائشة ما رواه الفرّاء عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنّها سئلت عن قوله تعالى في سورة النساء ﴿والمقيمين الصلاة﴾ بعد قوله ﴿لكنِ الراسخون﴾، وعن قوله تعالى في المائدة ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادُوا والصابئون﴾ وعن قوله تعالى في سورة طه ﴿إنّ هذان لساحران﴾ فقالت: يا ابن أخي، هذا خطأ من الكاتب، روى هذه القصة الثّعْلَبي وغيره من المفسّرين، وهذا أيضاً بعيدُ الثبوت عن عائشة، فإنّ هذه القراءات كلّها موجّهة كما مرّ في هذه الآية، وكما سيأتي في الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع، وهي قراءة جميع السبعة في «المقيمين» و«الصابئون» وقراءة الأكثر في ﴿إنّ هذان﴾ فلا يتّجه القول بأنّها خطأ لصحّتها في العربية وثبوتها في النقل.

الحاشية

* قال المصنّف «الرابع المثنى كالزيدان والهندان».

كالزيدان والهندان محكيّان، وإلاّ فالقياس كالزّيدَين والهندَين بالياء لكنّه أراد حكاية رفعه، فهو مجرور بالياء المقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بألف الحكاية.

* النون في المثنى عوض عن التنوين في المفرد بدليل حذفها للإضافة، وذهب بعضهم إلى أنّ النون زيدت في المثنى للدلالة على تمام الاسم بدفع توهّم الإضافة في نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى، أو بدفع توهّم الإفراد في نحو: خَوْزَلان مثنى خَوْزَلي – وهي مشية فيها تفكّك – ويحمل على هذا ما لا توهّم إضافة ولا توهّم إفراد فيه.

* المثنى هو «كلّ اسم دالّ على اثنين».

لابدّ أن يكون هذا الاسم معرباً عند الجمهور فإذا كان مبنيّاً كهذين اسم إشارة واللّذين اسماً موصولاً فإنّه لا يُعدّ مثنّى حقيقيّاً عندهم بل يعدّونه ملحقاً بالمثنى يبنى على الألف رفعاً وعلى الياء نصباً وجرّاً، أمّا ابن مالك وابن هشام فقد عدّا كلاًّ منهما مثنى حقيقياً يعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، لهذا أطلق ابن هشام التعريف كما رأينا فقال «كلّ اسم» وقيّده الجمهور بقولهم «كلّ اسم معرب».

دالّ على اثنين: أي متشابهين في اللفظ والمعنى، لذلك نَصَّ النحاة على أنّ المغلّب كالقمرين للشمس والقسر والعمرين لأبي بكر وعمر، والمشترك كالعينين للجارية والباصرة من الملحقات بالمثنى لأنّ المفردين غير متشابهين في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط.

* قال الحجاج «إنّا للّه، محمدٌ ومحمدٌ في يوم»[1] .

المراد بمحمد ومحمد: محمد بن الحجّاج ومحمد أخو الحجاج، والمراد بقوله «في يوم» أي ماتا في أسبوع واحد فأطلق اليوم على الأسبوع على سبيل المجاز المرسل من إطلاق الجزء على الكلّ، إنّا للّه: أي نحن وأموالنا وأهلونا عبيدٌ للّه يفعل فينا ما يشاء، أو ملكٌ للّه أي مملوكون له، أو راجعون للّه.

محمدٌ مبتدأ ومحمدٌ معطوفٌ عليه، وماتا جملة فعلية مكوّنة من فعل وفاعل

(١) ومثل قول الحجّاج هذا قول الراجز:

لبثٌ وليثٌ في مقامِ ضَنْكِ كلاهما ذو أشَرٍ ومَحْكِ

ليثٌ وليثٌ: أي ليثان وهما مبتدأ ومعطوف عليه، في مقام خبر المبتدأ، كلاهما مبتدأ، ذو خبره، وقد طابَق الخبر المبتدأ في لفظه فأفرد لأنّ لفظ كِلاَ مفرد ومعناه مثنى، أشَرٍ: فعله أشَرَ، يقال أشَرَ الأسنانَ أي حدّد أطرافها، والأشَر جمعه الأُشُور وهو التحزيز في الأسنان، ويكون خلقةً ومصنوعاً، مَحْك: فعله مَحَكَ أي نَازَعَ وتمادَى، والاظهر أنّ المراد بذو أشَر صاحبُ بطر، ومنه قوله تعالى ﴿بل هو كذّابٌ أشِر﴾ (من الآية ٢٥ من سورة القمر) فيصبح المعنى: كلاهما ذو ظلم وتمادٍ في النزاع.

مقدّرة في محلّ رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون محمدٌ فاعلاً لمات المقدّرة أي مات محمدٌ ومحمدٌ في يوم.

* لا يثنى المركب المزجي نحو سيبويه وبعلبكّ على الأصح، ولا يثنى المركب الإسنادي نحو تأبّط شرّاً اتفاقاً، فإن أريد تثنيهما جيء بذو مثناة وأضيفت إليهما، أمّا المركّب الإضافي فإنه يثنّى منه الجزء الأول فقط، وأجاز الكوفيّون تثنية المضاف والمضاف إليه أحياناً فتقول مثلاً: جاء أبوا محمَّدَين.

* قال تعالى: ﴿قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب﴾ (من الآية ٢٣ من سورة المائدة).

أنعم اللّه عليهما: أي بالإيمان، من الذين: شبه جملة صفة «لرجلان»، ومعمول يخافون وهو المفعول به محذوف، والتقدير: يخافون اللّه، وجملة «يخافون اللّه» صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب وواو الجماعة العائد.

وقرأ سعيد بن جبير ومجاهد يُخَافون بالبناء للمجهول، أي يخافهم غيرُهُم. وجملة «أنعم اللّه عليهما» تحتمل أن تكون جملة خبرية لفظاً ومعنى، فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية «لرجلان»، والمعنى: قال رجلان موصوفان بأنهما من الذين يخافون اللّه، وموصوفان أيضاً بأنهما أنعم اللّه عليهما بالإيمان. وقد تكون حالاً، على تقدير قد، وصاحب الحال رجلان التي تخصصت بالصفة الأولى فاكتسبت بذلك نوع تعريف سَوَّغَ وقوعها صاحباً للحال، والعامل في الحال هو الفعل قال.

وتحتمل جملة «أنعم اللّه عليهما» أن تكون خبرية لفظاً إنشائية دعائية[1] معنى فتكون معترضة بين القول وهو ﴿قال رجلان﴾ والمقول وهو ﴿ادخلوا عليهم الباب﴾

---

(١) مثل ذلك قولك: جاءني زيدٌ رحمه اللّه، فإنّ جملة «رحمه اللّه» خبرية لفظاً إنشائية دعائية معنىً، وهي لذلك لا موضع لها من الإعراب، ولا تعرب حالاً لأنّ الجملة الحالية يجب أن تكون خبرية لفظاً ومعنى.

ولا موضع لهـا حينئذ من الإعـراب كسائر الجمل المـعترضة والدعـائية[1]، عليهمُ: حـرِّكت الميم لالتقـاء الساكـنين، وكان التـحريك بالضمّ لا بـالكسر لأنّ الهـاء قبلهـا مكسورة وكسـرتان لا تتواليان لثقل ذلك، البـابَ: إمّا منصوب على نزع الخافض أو مفعول به للفعل اللازم ادخلوا على تضمينه معنى اقتحموا المتعدّي.

* قـال تعـالى ﴿وقالـوا لولا نُزِّل هذا القـرآنُ على رجلٍ من القـريَتَيْنِ عظيم﴾ (الآية ٣١ من سورة الزخرف).

قالوا: أي كـفّار مكّة، على رجل من القـريتين: أي على رجل من إحدى القـريتين فحذف المضاف كما حذف من قوله تعالى ﴿واسألِ القريةَ﴾[2] أي أهل القرية، وقيل التقـدير «على رجل من رجلين من القريـتين»، والقريتان همـا مكّة والطائف، والرجل

---

(١) ومثل قوله تعالى ﴿أنعم اللّه عليهما﴾ في الاعتراض بالدعاء قول الشاعر:

إنّ الثمانين - وبُـلِّـغْـتَـهـا - قد أحوَجَت سمعي إلى ترجمان

هذا البيت من قـصيدة لأبي المنهال عـوف بن مُحَلِّم الخزاعي الشيبـاني قالها في مدح عـبد اللّه بن طاهر وكان قـد دخل عليه فـسلّم فاجابه عـبد اللّه فلم يسـمع الشاعـر الإجابة، فلمّا أُعْلِمَ بانه قد اجـابه دنا منه وارتجل قصيدة في مدحه منها هذا البيت، والبيت الأول منها هو:

يا ابن الذي دان له المشرقان طـرّاً، وقـد دان له المغربـان

المراد بالمشرقين مشرقا الصيف والشتاء، والمراد بالمغربين مغرباهما.

الترجمان في الأصل: هو الذي ينقـل إليك كلام غـيـرك عن لغـته إلـى لغتك، ويـقال تَرْجُمـان وتَرْجَمَان وتُرْجُمان، والمعنى: يعتذر عن عـدم سماعه ردّ التحية من المـدوح بأنّه قد طعن في السنّ وطال به العمر ويدعو للممدوح بأن يُنْسَا - أي يطيل - اللّه له في أجله.

الثمانين ملحق بجمع المذكر السالم لأنّه من الفـاظ العقود، الواو زائدة للوزن، ومعنى بُلِّغْتَها. أي بَلَّغَكَ اللّهُ إيّاها، وتاء المخاطب نائب فاعل وهومفعول به أول، وضمير الغائب مفعول به ثانٍ وهو عائد على الثمانين، وجملة بُلِّغْتَهـا دعائية لا موضع لـها من الإعراب بهذا الاعـتبار وهي ايضـاً معترضـة بين كلامين لا يتمّ أحدهما إلاّ بالآخـر وهما اسم إنّ من جهة وخبـرها من جهة أخرى إذ لا يشتـرط أن يكون الاعتراض بين القول والمقـول فقط كالآية، وهي بهذا الاعـتبار كذلك لا مـوضع لها من الإعراب، وهي جملة خـبرية لفظاً إنشائية معنى لأنّها دعاء للمخاطب الممدوح، ولو قلنا: وبُلِّغْتُها بضم التاء لكانت الجملة خبرية لفظاً ومعنىً، ولأعربـت حالاً من الـثمانين والواو واو الحـال، وقد مـقدرة قـبل الفعل وبعـد الواو، ويكون التقـدير في الأصل: بَلَّغَنِي اللّهُ إيَّاها.

(٢) من الآية ٨٢ من سوة يوسف.

الذي كان بمكّة هو الوليد بن المغيرة والذي كان بالطائف عروة بن مسعود الثقفي، عظيم: أي بسبب الجاه والمال.

لولا: حرف يدلّ هنا على التنديم لأنّه وليه فعل ماضٍ[1] ، نُزِّل: مبني للمجهول، و«هذا» نائب فاعل، و«القرآن» بدل كلّ منه أو عطف بيان عليه عند سيبويه، ونعت له عند غيره، و«عظيم» نعت ثانٍ لرجل والنعت الأول هو شبه الجملة الجار والمجرور «من القريتين»، والآية في موضع نصب مقول القول.

* قال تعالى ﴿فقضاهنَّ سبْع سماوات في يومَيْن﴾ (من الآية ١٢ من سورة فُصِّلَت)[2] .

قضاهنّ: أي خلقهنّ والمقصود السماوات، والفعل قَضَى ينصب مفعولين لأنّه بمعنى صيَّر الناصبة لمفعولين، وضمير «هنّ» مفعول به أوّل، وسبعَ مفعول به ثانٍ، وقيل: سبعَ بدل كلّ من «هنّ» والسماء تذكّر على معنى السقف، وتؤنّث أيضاً وهو الأرجح، وجاءت الآية على التأنيث فقال تعالى ﴿سبع﴾ ولو ذكّر لقال «سبعة»[3]، في يومين: جار ومجرور متعلّق بقضاهنّ، والنون في «هنّ» نون النسوة مع أنها مشدّدة وهي هنا حرف لا اسم.

* قال تعالى ﴿قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تُقَاتِلُ في سبيل اللّه وأخرى كافرةٌ﴾ (من الآية ١٣ من سورة آل عمران).

الخطاب في الآية لمشركي قريش، وآية بمعنى عبرة أو بمعنى دليل، التقتا أي يوم بدر للقتال، ولم يؤنّث الفعل كان مع أنّ اسمه وهو آية مؤنث للفصل بينهما ولأنّ الآية بمعنى العبرة مؤنث مجازي أي غير حقيقي، أو لأنّ الآية بمعنى الدليل

---

(١) أمّا إذا وليه فعل مضارع فإنّه يدلّ على التحضيض، ومثل هذا يقال في هلاّ في الحالين.

(٢) وتسمّى أيضاً سورة السجدة.

(٣) العدد المفرد يذكّر مع معدوده المؤنث ويؤنث مع معدوده المذكر.

وهو مذكّر، وآيـة-اسم كان مؤخّر ولـكم خبر مـقدّم، وفي فـئتين نعت لآيـة، ويجوز إعراب في فئتين خـبر كان، ولكم جار ومجرور متعـلّق بكان على الرغم من نقصـها، ويجوز أن يكون لكم نعتاً لآية النكرة ثم تقدّم عليها فـأصبح حالاً، التقتا: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدّر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما الألف وتاء التأنيث السـاكنة وحركت تاء التأنيث السـاكنة بالفتح لتناسب الألف، والألف ضمـير متّصل في موضع رفع فاعل لالتقتا، والجملة الفعلية في موضـع جرّ نعت لفئتين، فئة خبر لمبـتدأ محذوف تقديره إحـداهما، وجملة «تقاتل في سـبيل اللّه» في موضـع رفع نعت لفئة، وأخرى: الواو للعطف، أخرى نعت لمبتدأ محذوف تقديره فئة أخرى كافرةٌ، وجملة «فـئة أخرى كـافرةٌ» معطوفـة على جملة إحـداهما فئـةٌ، وساغ الابتداء بفـئة المحذوفة النكرة لأنّهـا خصّصت بالوصف بأخرى، وكافـرةٌ بالرفع خبر لفئـة المبتدأ المحذوف، وقيل إنّ الرفع في فئة وفي أخرى على أنّهما بدل بعض من ضمير الرفع في التقتا، وقرأ الحسن ومجاهد: فئـةٍ تقاتل في سبيل اللّه وأخرى كافرةٍ بالجرّ في فئـةٍ وفي أخـرى على أنهمـا بدل بعض من فئـتين وهي قراءة شـاذة، وقرئ أيـضاً بالنصب فيهما على أن يعربا حالين من الضمير في التقتا على تقدير «مؤمنةً وكافرةً» المشتقّين وهي كـذلك قراءة شاذة، وقراءة الرفع فيهـما التي وجّهناها في البداية هي القراءة المتواترة أيّا كان توجيهها الإعرابي.

* قال تعالى ﴿ربنا أرنا اللّذَيْنِ أضَلاَّنا﴾ (من الآية ٢٩ من سورة فصّلت).

اللّذَين أضـلاّنا: هما إبليس من الجنّ وقـابيل من الإنس، أرِ: فعل دعـاء لأنّه من الأدنى إلى الأعلى مبنيّ على حـذف حرف العلة من آخره وهو الياء و الفاعل ضـمير مستتر وجـوباً تقديره أنت ونا مفعول[1] أول، واللّذَين اسم موصول مـفعول به ثانٍ

(١) إذا أطلقت كلمة مفعول فالمراد بها المفعول به، أمّا غيره من المفاعـيل فلابدّ من تقييده فيقال مفعول معه أو مفعول لأجله وهكذا.

معرب وهو منصوب بالياء وهذا عند ابن مالك[1] وتبعه ابن هشام وغيره لأنّه مثنى حقيقي عندهم على الرغم من أنّ مفـرده «الذي» مبنيّ، وجملة أضلاّنا صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب، وأرِ في هذه الآية بصرية لكنّها تعدّت إلى مفعولين بهمزة التعدية في أولها[2] .

تخريج القراءات التي في قوله تعالى

﴿إنّ هذين لساحران﴾

* قال تعالى ﴿إنْ هذان لساحران﴾ (من الآية ٦٣ من سورة طه).

سنجـري في كلامنا اللاحق عن هـذه الآية على مذهب ابن هشـام لأنّنا نُحَشّي على مصنّفه، فنقول إنّ في هذه الآية ثلاث قراءات:

إحـداها: «إنَّ هذين لساحـرانّ» بتـشديد الـنون من إنّ وبنصب هذين[3] بالياء عندابن هشـام، وهي قراءة أبي عمـرو بن العلاء من السـبعة وهـي جـارية على سنن العربية[4] ، فإنّ «إنَّ» تنصب الاسم وترفع الخبر، وهذين اسـمها منصوب بالياء عند

---

(١) جرى ابن مالك ومن تبعه في هذه الآية على انّ اللّذين مثنى حقـيقة وأنّه معرب يرفع بالألف فيقال اللّذان وينصب ويجرّ بالياء فيقال اللّذين على الرغم من انّ مفرده وهو الذي مبنيّ، وهذا الرأي ضعيف، ومذهب المحققين وهم الجمهور انّ «اللّذان» مبنيّ على الألف رفـعاً وانّ اللّذين مبنيّ على الياء نصـباً وجراً، وهو هنا مبنيّ على الياء فـي موضع نصب لأنّه ليس مثنى حقيقـة لكون مفرده مبنيّاً والمثنى الحـقيقي لابدّ أن يكون مفرده معرباً عندهم وإنما هو على صورة المثنى فحسب.

(٢) الفعل رَأى يَرَى رِ يتعدّى إلى مفعول واحد إن كان بصـريّاً وإلى مفعولين إن كان اعتقادياً، امّا الفعل أرَى يُرِي أرِ فإنّه يتعدّى إلى مفعولين دائماً، وما في آيتنا هذه هو من النوع الثاني.

(٣) عدّ ابن هشـام «هذين» مثنى حـقيقـة وهو عنده معرب يـرفع بالألف وينصب ويجرّ باليـاء، وقد تابع ابنَ هشام في هذا ابنَ مالك، وهذا رأي ضعيف عند النحـاة كما سبق أن ذكرنا، والحقّ أنّ «هذين» اسم إشارة على صيـغة المثنى يلحق به وليس منه حقيـقة لانّ المفرد مبنيّ، وهـذين على هذا مبنيّة في هذه الآية على الياء في موضع نصب عند الجمهور كما تقدّم في الاسم الموصول اللّذين.

(٤) أي الواضـحة التي لا خفاء فيها وإلاّ فالقراءتان الآتيتان جاريتان أيضاً على سنن العربية لكن مع خفاء.

ابن هشام لأنّه مـثنّى حقـيقي عنده، وسـاحران خـبرها مرفـوع بالألف، واللام لام الابتداء المزحلقة، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

القراءة الثانيـة: «إنْ» بالتخفيف وهي قـراءة ابن كثير من السبـعة وحفص[1]، «هذان لساحران»[2] بالألف فـيـهمـا، وتوجـيـه هذه القـراءة أنّ الأصل «إنّ هذين» فخـفّفت إنّ بحذف النون الثانـية المتحـركة لأنّها طرف ودخلت اللام فـرقاً بين «إن» المخففة من الثقـيلة و«إن» النافية وأهملت إنْ بعد التخفيف كما هو الأكـثر استعمالاً والأفصح قياساً فيها إذا خفّفت[3]، وهو المختار وذلك لنقص لفظها وخـروجها لهذا عن شبه الفعل، وقد ارتفع ما بعدها على أنّهما مبتدأ وخبر فجيء بالألف لأنّها علامة الرفع في المثنى، ونظيـره أنّك تقول: إنّ زيداً لقـائمٌ فـإذا خففـتَ فالأفصـح قيـاساً والأكثـر استعـمالاً أن تقول: إنْ زيدٌ لقـائمٌ على الابتداء والخبـر، واللام لام الابتداء المزحلقة، قال تعالى ﴿إن كـلُّ نفسٍ لَمَا عليها حافظ﴾[4]. والاحتجاج بهذه الآية على قراءة نافع[5] وابن كثير وأبي عمرو بن العـلاء وهم من السبعة باتفاق، وعلى قراءة

---

(١) هو حفص بن سليمان الأسـدي الكوفي المتوفى في سنة ١٨٠هـ، يُعرف أيضاً بحفـيص وهو تلميذ عاصم ابن أبي النجـود وأعلم أصحاب عـاصم بقراءته، وليس حـفص بن عمر الدوري إمـام القراءة في عـصره وتلمـيذ أبي عـمرو والكسـائي الذي يعدّ من أهمّ رواة الكسـائي وطرقه، وأوّل من جـمع القـراءات وكان ضريراً، توفى في سنة ٢٤٦هـ، وشهرته في علم القراءات «الدّوري».

(٢) اختلف ابن كثير وحفص في نون «هذان» فابن كثير يقرأ بتشديدها «هذانّ» وحفص يخفّفها.

(٣) أمّا إعمالها إذا خففت فهو أقلّ فصاحة واستعمالاً ويكون اسمها ضمير الشأن.

(٤) من الآية ٤ من سـورة الطارق، وهي جـواب القسم المذكور في أوّل السـورة وهو: والسمـاء والطارق .. والحافظ من الملائكة يحفظ عمل النفس من خير وشرّ.

(٥) القراءة الأخرى في الآية وهي المرسـومة في المصحف: ﴿إنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا عَليها حـافظ﴾ بتشديد الميم من لَمَّا وإعرابها: إنْ حرف نفي، لَمَّا: بمعنى إلاّ حرف استثناء، وإنّما أُدْخِلَ النفي والاستثناء للحصر والتوكيد، والاستثناء في الآية مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه مـحذوف والتقدير: ما كلُّ نفسٍ عليها شيءٌ إلاّ عليها حافظ، وجملة عليها حافظ بكاملها مسـتثنى، وجملة عليها شيء بكاملها مستثنى منه، وتقدير الكلام بعد حذف أداة النفيّ وأداة الاستثناء: كلّ نفس عليهـا حافظ، ويقاس على هذا الآيةُ محلُّ البحث فتكون إنْ فيها نافية واللام في لساحران بمعنى إلاّ فكأنّه قيل: ما هذان إلاّ ساحران. وهذا رأي الكوفيين وهو حسن على أصلهم غير أنّ البصريين لا يثبتون مجيء اللاّم بمعنى إلاّ.

الكسائي[١] ويعقوب[٢] وخلف[٣] أيضاً، فقد خفّفوا جميعاً الميم من لمّا، ويكون الإعراب في الآية على هذا: إن مخففة من الثقيلة مهملة، لَمَا: اللاّم لام الابتداء المزحلقة، وما ا لمخففة زائدة، وإعراب ما بقي من الآية وهو ﴿كلٌّ نفسٍ عليها حافظٌ﴾ واضح، إذ تكون كلّ مبتدأ ونفسٍ مضافاً إليه وجملة «عليها حافظٌ»[٤] الاسمية في موضع رفع خبر المبتدأ.

القراءة الثالثة: إنّ بالتشديد و«هذان لساحران» بالألف فيهما [٥] ، وقد قرأ بها الباقون، وهي قراءة مشكلة مع أنها قراءة أكثر السبعة، ووجه الإشكال أنّ «إنَّ» المشدّدة يجب إعمالها باتفاق النحاة فكان الظاهر والواجب الإتيان بالياء فتكون «هذين» كما في القراءة الأولى لأبي عمرو بن العلاء.

وقد أجيب عن هذا الإشكال في قراءة الجماعة هذه بخمسة أوجه:

الوجه الأول وهو أمثل الأقوال: أنّ لغة بني الحارث أو بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانه وغيرهم من قبائل العرب[٦] استعمال المثنى – وكذلك الأسماء الستة – بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً، فهذان في الآية على هذه اللغة اسم إنّ المشدّدة منصوب بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر، ولساحران خبر إنّ مرفوع بضمّة

(١) ذهب فريق إلى أنّ الكسائي من السبعة وهو الراجح، وذهب غيره إلى أنّ السابع هو يعقوب وليس الكسائي.

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) خلف له قراءتان، الأولى بتخفيف الميم وهو فيها تلميذ للكسائي فهو راوية عنه، وتعدّ قراءته هذه من القراءات السبع، والقراءة الثانية بتشديد الميم وهو فيها إمام، لذلك يقال له خلف العاشر، أي عاشر القرّاء العشرة، وقراءته هذه عشرية لا سبعية.

(٤) حافظ مبتدأ مؤخّر وجوباً لأنّه نكرة ولا يجوز الابتداء بنكرة إلاّ بمسوّغ، والمسوّغ هنا تأخيره وتقديم خبره عليه، وكون خبره المقدّم شبه جملة، وهو هنا جارّ ومجرور.

(٥) قالوا إنّ هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما الآية ... والمعنى: قالوا أي فرعون ومعه سحرة مصر الذين احضرهم معه ليبارزوا موسى في السّحر، هذان: أي موسى وأخوه هارون، من أرضكم: أي من مصر.

(٦) كان هذه القبائل ابدلت من الياء الفاً لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة كقولهم في يَيْأسُ يَاءَسُ.

مقدّرة على الألف للتعذّر، وتقـول على لغة هؤلاء: جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان، والضمّة والفتحة والكسرة مقدّرة فيها على التوالي للتعذر،وقال الشاعر على لغتهم:

تـزوّدَ منّـا بيـنَ أذنـاه طـعنةً ... دعته إلى هابي التراب عقيمُ(١)

وقال آخر على لغتهم أيضاً:

فأطْرَقَ إطراقَ الشجاع ولو رَأى ... مساغاً لناباه الشـجاعُ لصمّما(٢)

ومن الشواهد التي اجـتمع فيها اسـتعمال بعض القبـائل العربية الأسمـاء الستة بالألف رفعـاً ونصباً وجـراً وتقدير الحركـات على الألف للتعـذّر، واستعـمالهم المثنى أيضاً بالألف دائماً وذلك خلافاً لجمهور العرب الذين يعربون الأول بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً ويعربون الثاني بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، رجز الراجز:

---

(١) هابي التراب: هو ما ارتفع منه أي تطاير في الهواء ودقّ وهو الغبار، وقيل هو الموضع إذا كان ترابه مثل الهباء أي مثل الغبـار، منّا: جار ومجرور متعلّق بتزوّد، بينَ: ظرف مكان متـعلّق بتزوّد، ويجوز إعراب منّا وبينَ حالين من طعنة وأصلهما صفتان لطعنة ثم تقدّمت الصفـة على موصوفها النكرة الجامدة فأصبحت حالاً منه، وسـوّغ مجيء صاحب الحـال نكرة تقدّم الحال عليـه وكونها شـبه جملة، وجـملة دعته صـفة لطعنة، هابي بمعنى موضـع الـتراب مضـاف والتـراب مضـاف إليه، وعلى المعنى الأول تكون الإضـافة من إضافة الصفة إلى الموصوف، عقيمُ بالرفع تُخَرَّج على أنّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي وجملة هي عقيم في المعنى من أوصاف طعنة، وحركة الرويّ في البيت الضمّة، وقد روي عقيم بالجرّ على أنّه صفة لهابي التـراب لكنّ هذا الإعراب يـؤدّي إلى عيب في القـافـية يسـمّى الأقواء وهو المخـالفـة بين حركـات رويّ القصيدة الواحدة بضمّ الرويّ مرّة وكسـره أخرى، ويجوز نصب عقيم على أنّه نعت لطعنةً المنصوبة لكنّه يؤدّي أيضاً إلى العيب نفسه، إلاّ أن يـقال إنّ عقيمُ بالرفع مجرور في الحقيقـة بكسرة مقدّرة أو منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها حركة الرويّ وهي الضمّة.

(٢) إطراق مفعول مطلق، ولو: الواو حرف عطف ولو حرف امتناع لامتناع حرف شرط غير جازم، ورأى فعل الشرط وصـمّم جواب الشرط غـيرمجزومـين ولا في موضع جزم، والجمـلة الشرطية بكاملهـا بعد الواو معطوفـة بهذه الواو على جملة «فـأطرق إطراق الشجاع» الفـعلية قبلهـا، مساغاً مـفعول به مـقدّم لرأى، الشجاعُ فاعل مؤخّر، لناباه: اللاّم حرف جرّ، ناباه مثنى مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر على لغة بعض العرب، ولو جـاءت على لغة جمـهورهم لكانت «لنابَيْه» بجرّها باليـاء، والهاء مضـاف إليـه، لصمّمَا: اللام واقعة في جواب «لو» وهي تفيد التوكيد، والألف للإطلاق.

إنّ أبـــاهـــا وأبـــا أباهـــا   قد بلغا في المجد غايتاها[1]

الوجـه الثانـي: أنّ «إنَّ» ههنا بمعنى نعم، والمعنى: نعم هـذان لساحـران واللام مزيدة للتـأكيد، وكان مـحلّها أن تكون في المبتدأ «هذان» إلاّ أنّهم أخّروها إلـى الخبر لوجـود إنّ وإنْ كانت بمعنى نعم، وإذا كـانوا قد أخّروا لام التـوكيـد من المبتـدأ إلى الخبر في قول الراجز[2]:

أمّ الحـلـيس لعجـوز شـهربـة   ترضى من اللحم بعظم الرقبة[3]

على توّهم وجود إنّ لكثرة دخولها على المبتدأ، فَلأن يؤخّروها مع وجود لفظ إنّ أجدر، وإلى هذا الوجـه ذهب أبو عبيـدة مَعْمَر بن المثنى ومحمـد بن يزيد المبرّد وأبو الحسن عليّ بن سليمان الأخفش، وقد سمع مجيء إنّ بمعنى نعم، فقد حكي أنّ رجلاً

(١) أباها وأبا أباها: اعربت جـميعاً في هذا البـيت على لغة القصـر، والاحتجاج على لغـة بعض العرب بالشطر الأول إنّما يتمّ بالكلمـة الثالثة منه،أمّا الكلمتـان الأولى والثانية فتـحتملان الإجراء على هـذه اللغة والإجراء على لغة جمهرة العرب وهي التمام وذلك لأنّهمـا منصوبتان الاولى لكونها اسم إنّ والثانية لكونها معطوفة على الأولى فيجـوز نصبهما بالألف نيابة عن الفـتحة على لغة التمام وهي الاكـثر ويجوز نصبهمـا بفتحة مقدّرة على الالف للتعذر على لغة القصر، والواجب هنا إجراؤهمـا على لغة القصر، لانّ الكلمة الثالثة تتعيّن فيها لغة القصر محافظة على قافيـة الرجز فلا يجوز لذلك أن يجعل البيت ملفقاً من لغتين، والشطر الأول من شواهد الأسـماء الستـة، والضمير فـي غايتاها عائد إلـى المجد وإنّما جاء به الشـاعر مؤنثـاً ومن حقّه التذكـير لأنّه عدّ المجد صـفةً أو رتبة، والمراد بالغـايتين البدء والنهاية أو نهـاية مجد النسب ونهاية مـجد الحسب، والحـسب جمعه أحسـاب وهو شرف الأصل أو ما تعدّه من المفاخر، والنسب يجـمع على أنساب وهو القرابة.

(٢) قيل إنّه رؤبة بن العجاج، وقيل عنترة بن عروس مولى ثقيف يهجو بهذا البيت امرأة يزيد بن منبه الثقفي.

(٣) أمّ الحليس: كنية امرأة، والشهـربة العجوز الكبيرة، وأراد الشاعر من رضاها بعظم الرقـبة أي بلحم الرقبة أنّها خرفت فهي لا تميّز بين الحسـن والقبيح، وذلك لأنّ لحم الرقبة مرذول مستـقذر عندهم، والشاهد فيه دخول اللام في خبر المبتدأ خلافاً للأصل القاضي بدخولهـا على المبتدأ، لذلك قدّر بعضهم مبتدأ، وذهب إلى أنّ اللام داخلة عليه، لكنّه لمّا حـذف اتصلت بالخبر، وأصل الكلام أمّ الحليس لهي عـجوز، ورفض ابن جني هذا التخريج وقـال إنّ اللاّم للتوكيد وحذف المؤكّد ينافي التـوكيد فكانّ في هذا التخريج جـمعاً بين الشيء وضدّه، وعند ابن جني اللام داخلة على الخبر ضرورة.

اسمه ابن الزَّبير – بزنة أمير – وفد على عبد اللّه بن الزُّبير يسأله شيئاً فقال: إن ناقتي تعبت، فقال أرحها، فقال: وأعطشها الطريقُ، فقال اسقها، ولم يعطه،فقال: ما جئتك مستطبّاً وإنّما جئتك مستمنحاً، لعن اللّه ناقة حملتني إليك، فقال عبد اللّه بن الزُّبَير: إنّ وراكبها، أي نعم ولعن[1] اللّه راكبَها، فهذه بمعنى نعم ولا يجوز أن تكون عاملةً حُذِفَ اسمها وخبرها معاً.

ومن ذلك أيضاً قول عبد اللّه بن قيس الرقيّات[2] :

بكر العواذل في الصَّبو ح يَلُمْـنَـنِي وألـومهنـه

ويقلن: شـيب قـد عـلا ك وقد كَبِرْت، فقلت إنّه

أي نعم هو كذلك.

ومنه كذلك قول الشاعر:

قالـوا غَـدَرْتَ فقلـت إنّ وربّمـا نال العُلى وشِفا الغليل الغادرُ[3]

أي نعم.

وإنّ التي بمعنى نعم حرف جواب مبنيّ على الفتح لا تعمل شيئاً كما أنّ نَعَمْ حرف جواب مبنيّ على السكون لا يعمل شيئاً، وهذان في الآية مبتدأ أوّل مرفوع بالألف أي معرب على أنّه مثنى حقيقة على ما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام، وساحران خبر لمبتدأ ثانٍ محذوف عند ابن هشام أي: لهما ساحران، واللام لام الابتداء، وجملة «لهما ساحران» خبر «هذان» ولا يكون «لساحران» خبر «هذان»

---

(١) يجوز أن تكون الواو في «ولعن» للاستئناف، ويجوز أن تكون حرف عطف والمعطوف عليه مقدّر، والتقدير: نعم، لَعَنَ اللّهُ ناقة حملتك إليّ ، ولَعَنَ اللّه راكبَها.

(٢) لقّب بالرّقيّات لأنّه شبّب بثلاث نسوة اسمهنّ رقيّة، وهو شاعر قريش في الإسلام، والهاء للسّكت مثلها في أكثر قوافي القصيدة، وذهب أبو عبيدة إلى أنّها لا تقع بمعنى نعم أصلاً وأنّ الهاء هنا اسمها وخبرها محذوف والتقدير «فقلت إنّه كما ذكرتن»، وقد ردّ على أبي عبيدة بقصّة زائر عبد اللّه بن الزُّبَير.

(٣) قائله غير معروف، والشاهد كون إنّ بمعنى نعم، ولا يحتمل أن تكون إنّ العاملة لأنّ هذه لا يحذف اسمها وخبرها معاً.

مباشرة عنده لأنّ لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ إذا كان مفرداً[1] .

الوجه الثالث: أنّ الأصل إنّه هذان لهما ساحران، قال أبو إسحاق الهاء مراده، وهي ضمير الشان أو القصة اسم إنّ محذوف على الرغم من عدم تخفيف إنّ ، وهذان مبتدأ وجملة لهما ساحران خبر المبتدأ، وجملة هذان لهما ساحران في موضع رفع على أنّها خبر إنّ ثم حذف المبتدأ الثاني وهو ضمير «هما» وزحلقت اللاّم[2] إلى خبر المبتدأ الثاني المحذوف وهو ساحران، وهذا كثير في كلام العرب، ثم حذف ضمير الشان الذي هو اسم إنّ كما حذف من قول الرسول[3]: «إن من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»[4]، وكما حذف من قول بعض العرب: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ[5] .

ومن مجيء اسم إنّ ضمير شأن محذوفاً أيضاً قول الأخطل الشاعر الأموي الذي يحتجّ بشعره:

إنّ من يدخل الكنيسة يوماً ... يلق فيها جآذراً وظباء[6]

---

(١) وإلاّ فهي تدخل على خبر المبتدأ الجملة كما في «لهما ساحران»، وهي في الأصل تدخل على خبر إنّ مفرداً كان أو جملة.

(٢) اللام مزيدة للتوكيد وحسَّنَ دخولها في الخبر حيث كانت الجملة مفسّرة للضمير فكانّ اللاّم وقعت بعد إنّ حكماً فدخلت اللاّم مع ضمير الهاء للتاكيد كما تدخل اللاّم مع عدم الهاء.

(٣) يحتجّ بقول هؤلاء العرب، أمّا الحديث فإنّه يحتجّ به على الصحيح.

(٤) التقدير: إنّه، أي الشان، وضمير الشان المحذوف اسم إنّ، والمعنى: إنّ الشان يفسّره ما بعده، المصوّرون مبتدأ مؤخّر، من اشدّ جار ومجرور خبر مقدّم، عذاباً تمييز نسبة لأشدّ، يومَ ظرف زمان متعلّق بأشدّ المشتقّ لأنّه اسم تفضيل على وزن افعل لانّ أصله أشْدَد، ويجوز أن تكون «يوم» متعلقة بمحذوف هو حال من الناس أو صفة لعذاباً، وجملة المبتدأ المؤخر والخبر المقدّم في موضع رفع خبر إنّ.

(٥) التقدير: إنّه، أي الشان، وزيدٌ ماخوذٌ مبتدا وخبر، وبك جار ومجرور متعلّق بماخوذ، وماخوذ اسم مفعول يرفع نائباً للفاعل هو هنا ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، وجملة زيدٌ ماخوذٌ بك في موضع رفع خبر إنّ.

(٦) الجآذر: جمع جُؤْذر بضم الذّال وفتحها وهو ولد البقرة الوحشية.

الوجه الرابع: إنّه لمّا ثُنِّيَ «هذا» اجتمع في حالة الرفع ألفان هما ألف هذا أي ألف اسم الإشارة المبنيّة على السكون، وألف التـثنية الساكنة، فوجب حذف واحـدة منهما لالتقاء الساكنين، فمن عَدَّ المحذوفة ألف «هذا» والبـاقية ألف التثنية قلب ألف التثنية هذه في الجرّ والنصب ياء فـأصبحت كقـراءة أبي عمرو بن العلاء، وأبقـاها ألفاً في حالة الرفع، ومن اعتبر العكس لم يغيّر الألف في حالة التثنية رفعاً ونصباً وجرّاً عن لفظها فـيكون «هذان» على هذه القراءة الثالثة جـارياً على لغة بعض القبـائل ملازماً للألف منصوباً بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر[1] .

الوجـه الخامس: إنّه لمّا كـان الإعراب لا يظـهر في المفـرد وهو «هذا» لأنّه اسم إشارة مـبنيّ على السكون في موضـع رفع أو في موضع نصب أو في مـوضع جرّ، جُعِلَ الإعراب كـذلك في مثنّاه أي لا يظهـر فيه فـيبنى المثنى علـى الألف في موضع رفع أو نصب أو جرّ، ليكون المثنى كالمفرد، لأنّه فُرِّع عليـه، وقد اختار هذا الوجه ابن تيميه وزعم[2] أنّ بناء المثنى على الألف في موضـع رفع أو في موضـع نصب أو في مـوضع جرّ إذا كـان مـفرده مـبنيّاً على السكون في مـوضـع رفع أو نصب أو جـرّ أفصـح من إعراب المثنى بالألف رفـعاً وبالياء نصباً وجـرّاً على أنّه مثنى حقيقـة كما ذهب إلى ذلك ابن مالك وابن هشام، فيكون «إنّ هذان» عند ابن تـيميه أفصـح من «إنّ هذين» للتجـانس في البناء بين الأصل والفرع، قال ابن تيمـيه: وقد تفطن لأفصـحية المناسبة بين المثنى والمفرد في البناء غير واحد من حذّاق النحاة[3] . وقد اعترض ابن تيميه على نفسه بأمرين ربّما توقّع أن يعـترض بهما أحد عليه، ثم أجاب عنهما وذلك بقصد تثبيت وجهة نظره ومختاره.

---

(١) كذلك يكون «هذان» في أيّ مثـال آخر مرفوعاً بضمـة مقدّرة على الألف للتعذّر في حـالة الرفع ومجروراً بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر في حالة الجرّ.

(٢) المراد بالزعم هنا القول الصحيح لا الكذب.

(٣) نحاة جمع ناحٍ كقضاة جمع قاضٍ، أما النحويون فجمع نَحْوِيّ.

أحدهما: أنّ القرّاء السبعة[١] أجمعوا على الإعراب[٢] بالياء في «هاتين» من قوله تعالى ﴿إحدى ابنتيّ هاتين﴾[٣] مع أنّ «هاتين» اسم إشارة للمثنى يفترض على الوجه الخامس أن يكون في هذه الآية مبنيّاً على الألف في موضع جرّ، لأنّ تثنية «هاتا» التي هي اسم إشارة للمفردة مبنيّ على السكون في موضع رفع أو نصب أو جرّ، وهذا الذي أجمع عليه السبعة هو الأقلّ فصاحة، فهل يعقل أن يجمعوا على الأقل فصاحة ويتركوا الأفصح؟!

والثاني: أنّ «الذي» اسم موصول مفرد مبنيّ على السكون في موضع رفع أو نصب أو جرّ، وحقّ مثنّاه على هذا الوجه الخامس أن يكون مبنياً على الألف في موضع رفع أو نصب أو جرّ، تماماً كما ذكرنا في «هذا» المفرد ومثنّاه «هذان»، لكن القرّاء السبعة أجمعوا على قراءة «اللّذَين» في قوله تعالى ﴿ربّنا أرِنا اللّذَين أضلّانا﴾[٤] بالياء على أنها مثنى «الذي» والمثنى معرب خلافاً لمفرده المبني، والمثنى في الآية منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنّه مفعول ثانٍ لأرنا، وهذا هو إعراب ابن

---

(١) وهم نافع وأبو عمرو بن العلاء وابن كثير وابن عامر وعاصم بن أبي النَّجود وحمزة باتفاق، والكسائي ويعقوب على خلاف فيهما، وإذا أطلق لقب «الحرميّان» فهما إماما طيبة ومكة نافع وابن كثير، وإذا أطلق «الابنان» فهما ابن كثير وابن عامر لأنّ اسم كلٍّ منهما مبدوء بابن، وإذا أطلق «الأخَوَان» فهما حمزة والكسائي وقد لقّبا بذلك لما بين الكثير من قراءاتهما من تشابه واتفاق،أولعلّ تلقيبهما يعود إلى تعاصرهما في الكوفة وتلمذة الكسائي لحمزة.

(٢) والإعراب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً هو ما يقول به ابن مالك وابن هشام.

(٣)من الآية ٢٧ من سورة القصص، وفي الآية: ﴿إنّي أريد أن أنكحك إحدى ابنتيّ هاتين﴾ إنّ حرف توكيد ونصب والياء اسمها وأريد فعل مضارع فاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا والجملة في موضع رفع خبر إنّ، أنْ حرف مصدري ونصب وأنكحَ مضارع منصوب بأنْ والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا والكاف مفعول به أوّل والمصدر المؤول في موضع نصب مفعول لأريد أي أريد إنكاحَكَ إحدى مفعول ثانٍ منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر ابنتيّ مضاف إليه وأصله ابنتين لي فهو مجرور بالياء الأولى المدغمة لأنّه مثنى والياء الثانية المدغمة مضاف إليه، وهاتين صفة لابنتيّ وصفة المجرور مجرور وعلامة جرّه الياء على القول بالإعراب لا البناء، وقد أوّلت الصفة بمشتق تقديره: المشار إليهما.

(٤) من الآية ٢٩ من سورة فصّلت.

مالك وابن هشـام الذي وافق قراءة السـبعـة، وهو بناء على الوجه الخـامس يعدّ أقلّ فصـاحة إذِ الأفـصح على هذا الوجه أن يبنى «اللذان» على الألف فـي موضع رفع أو نصب أو جرّ لبناء مفرده على السكون، وأن لا يعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، فكيف يجمع السبعة أيضاً في هذه الآية على الأقلّ فصاحة ويتركون الأفصح؟!

وقد أجاب ابـن تيميه عن الاعـتراض الأول بأنّه إنّما جاء «هاتين» باليـاء على لغة الإعراب الأقلّ فـصاحة لا على لغـة البناء الأفصح ليناسب كلمـة «ابنتَيَّ» أي لتناسب الصفـة الموصوف، والموصوف وهو «ابنـتيَّ» مجرور باليـاء لأنّه مثنى معـرب أصلاً لإعراب مفرده، فإعراب كلمة «هاتين» بالياء في هذه الآية أفصح من بنائها على الألف، أى قول «هاتين» أفصح من قول «هاتان» لأجل المناسبة، وذلك خلافاً لقراءة «إنّ هذان لسـاحران» فإنّ بـناء «هذان» فيـها على الألف أفـصح من إعرابهـا بالياء لما جـاء في التوجيه الخامس من جهـة، ولأنّ في «هذان» بالألف مناسبة لـ «ساحران» بالألف من جهة أخرى.

وأجـاب ابن تيمـيه عـن الاعتـراض الثاني بأنّ هـناك فرقـاً بين «اللذان» و«هذان وهاتان»، أي بين اسم الإشـارة المثنى والاسم الموصـول المثنى، فـ«اللذان» تثنيـة اسم ثلاثي هو الذي – لأنّ أل زائدة – فهو شبيه بـ «الزيدان» في أنّ كلاً منهما تثنية اسم ثلاثي، فـيحـمل «اللذان» على «الزيدان» في الإعـراب ويعرب مـثله، «وهذان وهاتان» تثنية اسم على حـرفين هما «ذا، وتا» إذ «الهاء وها» حـرفا تنبيه، وذا وتا عـريقان أي متأصلان في البناء لشبههما بالحروف في الوضـع من حيث كون كلّ منهما موضوعاً على حرفين، وأكـثر الحروف كذلك، لـهذا بنيا على السكون ثم بني مـثنّاهما الذي هو فرع عليهما على الألف.

وهناك وجه سادس وجّهت به القراءة الثالثة «إنّ هذان لساحران» قال به اليفرني النحـوي الأندلسي، وهو وجه لا يعـتدّ به كـثيـراً، وملخّصه: أنّ «إنّ» حـرف توكـيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخـبر، والهاء المتـصلة بـ «هذان» اسم إنّ وهـي ضمـير الشان وذان مبتدأ وساحران خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في موضـع رفع خبر إنّ.

وقد اعترض على هذا الوجه بثلاثة اعتراضات:

الأول: إنّ هذا الوجه لو كان صحيحاً لكان يقتضي أن يكتب في المصحف «إنّها ذان لساحران» وهذا لم يحدث ممّا يعني أنّ «ها» حرف تنبيه هو كالجزء من اسم الإشارة «هذان» وليست ضميراً اسماً لإنّ.

الثاني: أنّ دخول لام الابتداء المزحلقة على خبر المبتدأ المفرد وهو ساحران ضعيف لأنّ بعض النحاة لا يجيزونه فلا يحسن لضعفه تخريج القرآن عليه.

الثالث: أنّ «ها» لو كانت ضمير الشان لوجب حذفها ولوجب أيضاً أن تكون إنّ مخفّفة من الثقيلة، وهذا لم يحدث في هذه القراءة.

وقد أجيب عن الاعتراض الأول بأنّ خطّ المصحف قديماً لم يكن جارياً على قواعد الإملاء المصطلح عليها الآن فلا قيمة من أجل ذلك لهذا الاعتراض.

وعن الاعتراض الثاني بأنّ اللاّم في الآية ليست لام الابتداء المزحلقة بل هي لام زائدة تفيد التوكيد فحسب.

وعن الاعتراض الثالث بأنّ ضمير الشان حذف من حديث الرسول: إنّ من أشدّ النّاس عذاباً يوم القيامة المصوّرون، ومن قول بعض العرب: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ، مع بقاء إنّ مشدّدة. وهناك وجه سابع لا يعتدّ به ألبتّة وجّهت به القراءة الثالثة أيضاً وقال به ابن البنّاء، فقد سئل: لماذا لم تنصب إنّ الاسم وترفع الخبر في هذه القراءة؟ فقال: إنّه لم يُؤَثّر قول موسى: ﴿لا تفتروا على اللّه كذباً﴾ أي لاتشركوا به أحداً، في المقول لهم وهم فرعون وسحرة مصر، بدليل أنّهم ردّوا عليه بأنّه وأخاه هارون ساحران، فإنّ العامل وهو إنّ لم يعمل في المعمول، أي يقاس هذا على ذاك، ولمّا قال له السائل إنّ هذا الجواب لا ينهض، أجابه: إنّ هذا الجواب يُلْمَح ولا يُناقَشُ، وهو في ذلك كالزّهرة تُشَمُّ فقط ويستمتع بالنظر إليها فحسب، ولا تحتمل أن تحكّ بين الأكفّ لأنّ الحكّ يذهب بها، ولا يخفى أنّ هذا الكلام غير عمليّ ولا ينسجم مع القواعد النحوية، وهو لا يعدو أن يكون من قبيل التهويمات التي درج عليها المتصوّفة.

* زعم قوم أنّ عثمان قال «إنّ في المصحف لحناً وستقيمه العرب بألسنتها».

زعموا أي قالوا قولاً كذباً، لحناً اسم إنّ مؤخّر، في المصحف جار ومجرور في موضع رفع أومتعلّق بمحذوف تقديره كائنٌ أو موجودٌ خبر إنّ مقدّم، وقد ساغ مجيء اسم إنّ وهو «لحناً» نكرة مع أنّه في الأصل مبتدأ والمبتدأ لا يكون نكرة إلاّ بمسوّغ، لأنه أخّر وجوباً وتقدّم عليه خبر إنّ الذي هو في الأصل خبر المبتدأ وكان هذا الخبر المقدّم شبه جملة جارّاً ومجروراً، وستقيمه: الواو حرف عطف والسين للتنفيس والجملة الفعلية بعد الواو معطوفة على الجملة الاسمية قبلها، ولو أسقطنا الواو كما حدث في رواية المهدويّ في شرح الهداية لأصبحت جملة ستقيمه العرب بألسنتها في موضع نصب نعتاً «للحناً» لأنّ الجمل بعد النكرات صفات.

* قال تعالى ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾ (الآية ٤٢ من سورة فصّلت).

لا يأتيه الباطل: أي لا يتطرّق إليه الخلل الذي من جملته اللّحن، من بين يديه ولا من خلفه: أي ليس قبله كتاب يكذّبه ولا بعده، حكيم: أي متّصف بالحكمة وهو صفة مشبّهة، حميد: فعيل بمعنى مفعول أي محمود، من بين يديه: إمّا متعلّق بيأتيه أو حال من الباطل، تنزيل: خبر لمبتدأ محذوف أي هو تنزيل، من حكيم: صفة لتنزيل لأنّ الموصوف جامدٌ إذ المصادر جامدة عند البصريين، ومجرد جار ومجرور متعلّق بتنزيل نفسها إذا اعتبرنا «التنزيل» مشتقة لأنّ المصادر مشتقة عند الكوفيين، وجملة هو تنزيل حال من الهاء في يأتيه والعامل في الحال هو الفعل يأتيه، حميد: نعت لحكيم أومعطوف عليه بإسقاط حرف العطف، ويجوز أن يكون حكيم نعتاً لمنعوت مقدّر هو «إلهٍ» وحميد نعت ثانٍ أو معطوف على النعت الأول بإسقاط حرف العطف أو «حميدٍ» نعت لإلهٍ أخرى مقدّرة وتكون «إلهٍ حميدٍ» معطوفة على إلهٍ حكيمٍ بإسقاط حرف العطف.

* الثَّعْلَبي: هو بفتح الثاء.

* يا ابن[1] أخي: من عادة العرب أن تقول للصغير يا ابن أخي وليس ابن أخيها حقيقة، نعم ذكروا أنّ عروة بن الزّبير هو ابن أخت عائشة لأن عروة هو ابن أسماء، وأسماء بنت أبي بكر هي أخت عائشة بنت أبي بكر لأبيها.

يلحق بالمثنى خمسة ألفاظ

المتن

* ثم قلت: وأُلحق به اثنان واثنتان وثنتان مطلقاً، وكلا وكلتا مضافين إلى مضمر.

الشرح

* وأقول: ألحق بالمثنى خمسة ألفاظ وهي: اثنان للمذكّرَين واثنتان للمؤنثتين في لغة الحجاز وثنتان لهما في لغة تميم، وهذه الثلاثة تجري مجرى المثنى في إعرابه دائماً من غير شرط، وإنّما لم نسمّها مثنّاة لأنها ليست اختصاراً للمتعاطفين إذ لا مفرد لها، لا يقال اثنٌ ولا اثنةٌ ولا ثِنتٌ. ومن شواهد رفعها بالألف قوله تعالى: ﴿فانفجرت منه اثنتا عشْرَة عيناً﴾ فاثنتا فاعل بانفجرت، وقوله تعالى ﴿شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصيّةِ اثنان﴾ فاثنان مرفوع: إمّا على أنّه خبر المبتدأ وهو شهادة وذلك على أنّ الأصل شهادةُ بينكم شهادة اثنين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه وإنّما قدّرنا هذا المضاف لأنّ المبتدأ لابدّ أن يكون عين الخبر نحو «زيد أخوك» أو مشبَّهاً به نحو «زيدٌ أسدٌ» والشهادة ليست نفس الاثنين ولا مشبهة بهما، وإمّا على أنّه فاعل بالمصدر وهو الشهادة، والتقدير «وممّا فُرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان». ومن شواهد النصب قوله تعالى: ﴿إذ أرسلنا

---

(١) وهناك وجه لحذف الف ابن بعد يا النداء.

إليهمُ اثنين﴾ ﴿قالوا ربَّنا أمتنا اثنتين﴾ فاثنين مفعول به واثنتين مفعول مطلق، أي إماتتين، وكذلك ﴿وأحييتنا اثنتين﴾ ومنه أيضاًقوله تعالى ﴿وبعثنا منهمُ اثنَيْ عشَرَ نقيباً﴾ فاثني مفعول بعثنا وعلامة نصبه الياء.

والكلمتان الرابعة والخامسة: كلا وكلتا، وشرط إجرائهما مُجْرَى المثنى إضافتهما إلى المضمر، تقول: جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما، وكذا في كلتا، قال تعالى ﴿إمّا يبلغنَّ عندَك الكِبَر أحدُهما أو كلاهما﴾ فأحدهما فاعل وكلاهما معطوف عليه والألف علامة لرفعه لأنّه مضاف إلى الضمير، ويقرأ ﴿إمَّا يبلغانِّ﴾ بالألف، فالألف فاعل وأحدهما فاعل بفعل محذوف، وتقديره: إن يبلغْهُ أحدهما أو كلاهما، وفائدة إعادة ذلك التوكيد، وقيل إنّ أحدهما بدل من الألف أو فاعل يَبْلُغَانِّ على أنّ الألف علامة، وليسا بشيء، فتأمّل ذلك.

فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف على كلّ حال، وكان إعرابهما حينئذ بحركات مقدّرة في تلك الألف، قال تعالى ﴿كلتا الجنَّتَيْن آتَتْ أُكُلَها﴾ أي: كلّ واحدةٍ من الجنتين أعْطَت ثمرتها ولم تنقص منه شيئاً، فكلتا مبتدأ، وآتت أكلها: فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر ومفعول ومضاف إليه والجملة خبر، وعلامة الرفع في كلتا ضمة مقدّرة على الألف، فإنّه مضاف للظاهر.

الحاشية

* المَجرَى في الشعر بفتح الميم: حركة حرف الرويّ، والمَجاري: أواخر الكلم، و ﴿بسم اللّه مجْرَاها﴾ بفتح الميم وضمّها، فالأولى مصدر ميمي للفعل جَرَى يَجْرِي والثانية مصدر ميمي للفعل أَجْرَى يُجْرِي.

* قول المصنّف «ليست اختصاراً للمتعاطفين» أي ليست اثنان واثنتان أو ثنتان اختصاراً للمتعاطفين اللذين من مادة المثنى فخرج واحد وواحد وواحدة وواحدة.

* اثنان واثنتان أو ثنتان لا مفرد لها من لفظها، ولها مفرد من معناها، فمفرد اثنين في المعنى واحد، ومفرد اثنتين وثنتين في المعنى واحدة.

* قال تعالى ﴿وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاكَ الحجَرَ فانفجرت منه اثنتا عَشْرَةَ عيْناً﴾ (من الآية ٦٠ من سورة البقرة).

استسقى أي طلب السقيا، منه أي من الحجر، وحركت الذال في إذْ بالكسر لالتقاء الساكنين، فانفجرت: الفاء عاطفة على مقدّر أى فضَرَب فانفجرت، منه: جار ومجرور متعلّق بانفجرت أو حال من عيناً النكرة الجامدة أصله صفة لها وعندما تقدّمت الصفة على الموصوف انقلبت حالاً، وصاحب الحال ينبغي أن يكون معرفة ولا يجوز مجيئه نكرة إلاّ بمسوّغ والمسوّغ هنا هو تأخيره وتقديم الحال عليه وكونها شبه جملة، اثنتا عشرة: حذفت النون من اثنتا وإن لم تكن مضافة إلى عشرة لأنّ عشرة نزلت من اثنتا منزلة النون لذلك لا يجمع بين النون وبين ما يقوم مقامها، ومثل ذلك يقال في اثنا عشر، لهذا أعرب اثنا واثنتا فقط في ﴿اثنا عشر واثنتا عشرة﴾ لنزول عشر وعشرة منزلة النون فيهما، بخلاف أحدَ عشرَ وإحدى عشرةَ فإنّ كلاًّ منهمامبنيّ على فتح الجزأين في موضع نصب أو في موضع رفع أو في موضع جر، فالموضع الإعرابي فيهما للكلمتين معاً، واثنتا في الآية هي وحدها الفاعل وعشرة مبنية على الفتح لا موضع لها من الإعراب لأنّها بمنزلة النون في اثنين والنون حرف مبنيّ لا موضع له من الإعراب، ومن العرب من يسكّن الشين وقد قرئ بذلك وعليه رسم المصحف، ومنهم من يكسرها وقد قرئ به أيضاً ومنهم من يفتحها.

* قال تعالى ﴿شهادةُ بينِكم إذا حضَرَ أحدَكم الموتُ حين الوصيّة اثنان﴾ (من الآية ١٠٦ من سورة المائدة).

إذا حضر: أي إذا قارب الحضور، شهادة بينكم: أي شهادة ما بينكم فحذفت ما الموصولة التي هي بمعنى الذي وأضيفت الشهادة إلى ظرف المكان وهو بين، إذا: إمّا مجرّد ظرف زمان متعلّق بالمصدر شهادة وهو مضاف وجملة ﴿حضرَ أحدَكم الموتُ﴾ في موضع جرّ مضاف إليه، أو هو ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ويكون شرطه جملة ﴿حضرَ أحدَكم المَوتُ﴾ وهو في موضع

جرّ مضاف إليه ويكون جوابه محذوفاً يفسّره مجمل الآية وتكون إذا متعلقة بهذا الجواب والتقدير: شهادة بينكم إذا حضر أحدَكم الموتُ حين الوصية فشهادة بينكم اثنان، واقترن جواب الشرط بالفاء لأنّه جملة اسمية، حينَ: إمّا بدل كلّ من إذا، أو ظرف زمان متعلّق بحضر.

* قال المصنّف «وإمّا على أنّه فاعل بالمصدر وهو الشهادة، والتقدير: وممّا فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان».

اثنان مرفوع إمّا على أنّه فاعل بالمصدر الصريح وهو شهادةُ التي هي في الآية على هذا مبتدأ مؤخّر لأنّ التقدير: وممّا فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان، فممّا فرض: أي من الذي فرض والجار والمجرور وصلة الموصول في موضع رفع خبر مقدّم، وأن يشهد مصدر مؤول بشهادة في موضع رفع مبتدأ مؤخّر واثنان فاعل بهذا المصدر.

* قال تعالى ﴿واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءَها المرسَلون * إذْ أرسلْنا إليهمُ اثنين فكذّبوهما فعزّزْنا بثالث فقالوا إنّا إليكم مرسَلون﴾ (الآيتان ١٣، ١٤ من سورة يسن).

القرية هي انطاكية، واضرب بمعنى اجعل ومثَلاً وأصحابَ هما مفعولا اجعل، أو اضرب بمعنى اذكر ومَثَلاً مفعول به وأصحابَ بدل كلّ من مثلاً، «إذ» الأولى ظرف زمان متعلّق باذكر مقدّرة، أو حال من أصحاب القرية، أو بدل اشتمال من القرية، وقيل إنّها حرف مصدري بمعنى أنْ، «إذ» الثانية ظرف زمان بدل من «إذ» الأولى، وقد حرّكت الميم في إليهمُ بالضمّ لالتقاء الساكنين ولم يكن التحريك بالكسر كالمعتاد لأنّ الهاء قبل الميم مكسورة، وكسران يورثان ثقلاً، فكأننا بالتحريك بالكسر نفرّ من ثقل التقاء الساكنين إلى ثقل توالي الكسرتين، اثنين: مفعول به لأرسلنا، فعزّزنا: أي قوّينا والمفعول به محذوف والتقدير: فعزّزناهما،: أي قوّيناهما، ويجوز بالتشديد وعليه المصحف، ويجوز بالتخفيف أيضاً، وجملة ﴿إنّا إليكم مُرسَلون﴾في موضع نصب مقول القول.

* قال تعالى ﴿قالوا ربَّنا أمَتَّنا اثنتين وأحيَيْتنا اثنتين﴾ (من الآية ١١ من سورة غافر).

وذلك لأنهم أموات وهم نطف ثم أحيوا ثم أميتوا ثم أحيوا للبعث، أمَتّ: فعل ماضٍ أصله قبل الإسناد أمَاتَ، والتاء الثانية في أمَتّ المدغمة في التاءالأولى التي هي حرف أصليّ هي ضمير المتكلم الفاعل وحين أسند الفعل أماتَ إلى تاء الفاعل بني على السكون فحذفت ألفه لالتقاء الساكنين ونا مفعول به، واثنتين لفظ دالٌّ على العدد وهو نائب عن المصدر المثنى المحذوف المفعول المطلق وهو إماتتين وإحياءتين، واثنتين في الأصل نعت لهذا المصدر المحذوف، وذلك على تأويل اثنتين بالمشتق وهو اسم المفعول المثنى معدودتين، ثم حذف الموصوف الذي هو المفعول المطلق وهو المصدر المثنى إماتتين والمصدر المثنى إحياءتين وأنيبت عنه الصّفة الدالة على العدد وهي اثنتين، فقول المصنّف عن اثنتين إنّه «مفعول مطلق» فيه تسامح، وإلاّ فهو في الحقيقة نائب عن المفعول المطلق.

* قال تعالى ﴿وبعثنا منهم اثني عشَرَ نقيباً﴾ (من الآية ١٢ من سورة المائدة).

النقيب: العريف على القوم الذي يقوم بأحوالهم وهو الكبير عليهم، منهم: أي من بني إسرائيل، وهو جار ومجرور متعلّق ببعثنا، أو حال من نقيباً وأصلها صفة له[1]. ولمّا تقدمت عليه أصبحت حالاً، نقيباً: تمييز للعدد.

* قال تعالى ﴿وقضى ربُّك ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه وبالوالدَيْن إحْساناً إمّا يبلُغَنَّ عندكَ الكِبَرَ أحدُهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍّ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً﴾ (الآية ٢٣ من سورة الإسراء)[2].

---

(١) اي انّ اصل منهم صفة لنقيباً لانّ اشباه الجمل بعد النكرات صفات، ثم لمّا تقدّم النعتُ على المنعوت النكرة الجامدة انقلب حالاً اي متعلقاً بمحذوف هو حال والتقدير: كائنِينَ منهم.

(٢) وتسمّى سورة بني إسرائيل اوسورة سبحان.

قَضَى: بمعنى أمر أو أوصى أو حَكَم أو أوجَبَ أو ألزَم، ألاّ تعبدوا: يجوز أن تكون أنْ المدغمة في لا بمعنى «أي» حرف تفسير للفعل قَضَى ولا ناهية وتعبدوا مجزوم بها وواو الجماعة فاعل، ويصحّ أن تكون أنْ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان ولا ناهية والفعل مجزوم بحذفِ النون، ويجوز أن تكون أنْ مصدرية ولا نافية وهي حاجز غير حصين وتعبدوا منصوب بأنْ وعلامة نصبه حذف النون والمصدر المؤول مجرور بالباء والجار والمجرور متعلّق بقَضَى التي هي بمعنى أمَرَ مثلاً ويكون التقدير «أمر ربُّك الناسَ بأن لا تعبدوا إلاّ إياه» أو المصدر المؤول مفعول به ثان للفعل قَضَى بمعنى ألْزَم مثلاً ويكون التقدير «أمر ربُّك أنْ لا تعبدوا إلاّ إياه» أي ألْزَمَ ربُّك الناس عبادته[1] .

وبالوالدين إحساناً: الواو للعطف، وبالوالدين جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره وأن تحسنوا، وجملة أن تحسنوا بالوالدين معطوفة بالواو على جملة أن لا تعبدوا، وفي «التبيان» للعكبري: إحساناً مصدر مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير أحسِنوا بالوالدين إحساناً، أومفعول به لفعل محذوف والتقدير استَوْصُوا بالوالدين إحساناً، أو مفعول لأجله والتقدير ووصّيناهم بالوالدين لأجل الإحسان إليهم، وجملة أحسِنوا بالوالدين إحساناً أو استَوْصُوا بالوالدين إحساناً أو وصّيناهم بالوالدين لأجل الإحسان إليهم معطوفة على جملة وقضى ربّك ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه بالواو.

إمّا يبلُغَنَّ: هذه قراءة باقي السبعة غير حمزة والكسائي، وعليها رسم المصحف، عندك الكبر: أي في كفالتك وكَنَفِك، إمّا: إن حرف شرط جازم يجزم فعلين وهو مدغم في ما الزائدة المفيدة للتوكيد، يبلغَنَّ فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في موضع جزم فعل الشرط، عندك: ظرف مكان متعلّق بيبلغَنَّ، وأحدُهما فاعل مؤخّر ليبلغَنَّ والكبرَ مفعول به مقدّم، كلاهما معطوف على أحدهما

(١) وعلى جميع وجوه الإعراب تكون إلاّ حرف استثناء ملغى لأنّ الاستثناء مفرّغ إذ الكلام منفي والمستثنى منه محذوف تقديره أحداً.

مرفوع بالألف لأنّه ملحق بالمثنى لإضافته إلى الضمير، فلا تقل: الفاء رابطة لجملة جواب الشرط وهي جملة ﴿لا تقلْ لهما أفّ﴾ وما عطف عليها من بقيّة الخمسة[1] التي كلّف بها الإنسان في حقّ والديه، لأنّها جمل طلبية أمرية أو مبدوءة[2] بلا الناهية، وتقلْ فعل مضارع مجزوم بالسكون بلا الناهية وحذفت الواو من تقول لالتقاء الساكنين والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وهذه القراءة أبينُ في العربية لأنّ الفاعل وهو أحدُهما[3] مفرد والفعل فيها تَوَحَّدَ أي أفرد، والفعل متى تقدّم على فاعله أفرد.

وقرأ حمزة والكسائي، وبعبارة أخرى قرأ أهل الكوفة إلاّ عاصماً وهي قراءة سبعية أيضاً: إمّا يبلغانِّ بألف الاثنين التي هي ضميرٌ فاعل وبنون التوكيد الثقيلة المشدّدة المكسورة، ويبلغانِّ أصلها يبلغانِنَّ فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية المدغمة في ما الزائدة وذلك بحذف نون الرفع الأولى المكسورة، ونون التوكيد الثقيلة المكسورة أصلها نون مشدّدة مفتوحة ثم كسرت بعد حذف نون الرفع الأولى المكسورة بسبب الجزم وذلك لالتقاء الساكنين وهما ألف الاثنين والنون الأولى من نوني التوكيد، وأحدُهما على هذه القراءة فاعل بفعل محذوف يفسّره المذكور، والتقدير: إمّا يبلغانِّ عندك الكبرَ إن يبلغه أحدُهما أو كلاهما، وفائدة إعادة «إن يبلغه أحدُهما أو كلاهما» بعد «إنْ ما يبلغانِّ» التوكيد، أي تقوية الفعل بإعادته، وتقوية الفاعل وهو ألف الاثنين بإعادته عن طريق «أحدُهما أو كلاهما»، وقيل إنّ «أحدُهما» بدل بعض من ألف الاثنين على هذه القراءة الثانية وكلاهما معطوف عليه، وهذا مثل

---

(١) وهي: ﴿ولا تنهرهما، وقل لهما قولاً كريما، واخفض لهما جناح الذلّ من الرحمة، وقلْ ربّ ارحمهما كما ربّياني صغيرا﴾.

(٢) جمع بعض الناظمين جمل جواب الشرط التي يجب اقترانها بالفاء الرابطة بقوله:

اسمية طلبية وبجامد ... وبما ولن وقد وبالتنفيس

(٣) أحدُهما: الميم حرف عماد والألف حرف دالٌّ على التثنية، ومعنى العماد أنّ سقوط الميم يذهب بدلالة الكلمة على التثنية إذ دلالتها على التثنية معتمدة على وجود الميم.

قولنا «جاءاني أحدُهما أوكلاهما»[1] فأحدُهمــا بدل بعض من ألف الاثنين في جاءاني وكلاهمــا معطوف عليــه لأنّك قد جـئت بعد الفــعل بثلاثة، وقــيل إنّ «أحدُهمــا» فاعل يبلغانِّ وإنّ ألف الاثنين مجرّد علامة أي مــجرّد حرف دالّ على معنى التثنية ولا حَظَّ للاسمــية فيــها، فيــرتفع «أحدُهما» بالفــعل الذي قبله على لغــة مَنْ قال: قامــا أخواك وأكلوني البراغيث[2] ويعطف عليه «كلاهما» بأو.

ولأنّ «كلاهما» معطـوفة على «أحدُهما» سواء أكان «أحدُهــما» فاعلاً أم بدلاً، لم يجز أن نعرب «كلاهما» تأكيداً لألف التثنية في الفعل في الحالين.

وليس إعراب «أحدُهما»بــدلاً أو فاعلاً على القراءة الثانية بشـيء، فالــبدلية ليست بشـيء لأنّه فصل في الآية بين البــدل والمبدل منه بأجنبيّ، ولأنّ الإعراب على البــدلية يضـعف المعنى إذ البدل هو المقصود بالـحكم فلو جعلناه بدلاً لأفاد أنّ المقصـود بالـحكم هو بلوغ أحدهمــا الكبر وليس بلوغ الاثنين كمــا هو مطلوب فنفقد بذلك التعــميم[3]، ونفقد كذلك التوكـيد لأنّ التوكيد إنّما يدلّ عليه جَعْل «أحدُهما» فــاعلاً بفعل محذوف يدلّ عليه الفعل المذكور وأمّا إعراب «أحدُهما» على أنّه فاعل ليبلغانِّ مع وجود الألف حرفاً دالاً علــى التثنية في الفعل فــهو ليس بشـيء أيضاً من جهــتين، الأولى: أنّ لغة جمهور القبائل لا تبيح ذلك لأنّها تجــرّد الفعل من علامتي أي حرفي التثنية والـجمع، والثانية: أنّ لغة «أكلوني البراغيثُ» الضـعيفة إنّما تجيز لحاق علامة أي حرف التثنية بالفعل إذا كــان فاعله بصيــغة المثنى أوكان فاعله مــفردين عطف ثانيهــما على الأول

---

(١) لو قلت «جاءاني كلاهما أوأحدهما» كانت كلاهما توكيداً لألف الاثنين الفاعل، وأحدُهما عطفاً عليه.

(٢) أصـحاب هذه اللغــة يجعلون الواو في «أكلوني» والالف في «قاما» مــجرّد علامة، أي يجـعلون الواو حرفاً دالاً على الجمع والالف حرفاً دالاً على المثنى، ويجعلون «البراغيثُ» «وأخواك» فاعلين بالفعل.

(٣) في الحقــيقــةلو نظر في الإعراب إلى المعنى لكان الانــسب والأوْلَى إعراب «أحدُهمــا» بدلاً من ألف الاثنين الفاعل في قــراءة يبلغانِّ الثانيــة ولما استقام لا القــول بأنّ هذا الإعراب ليس بشـيء ولا ما ذكـره النحاة توجيهــاً لذلك وذكرناه، فإنّ الاعتــراض مثلاً بأنّ المراد على البدليــة يقتصر على أحدهــما وليس مراداً في الآية مردودٌ بأن «أحدُهما أو كلاهما» متعاطفان، والمتعاطفان حكمهما حكم المثنى فكأنّهما لفظ واحد تقريباً من جهة المعنى.

بالواو على خلاف في الأخير، وما هنا في الآية ليس واحداً من هذين[1] ، وبعبارة أخرى موجزة فإنّ إعراب «أحدُهما» على الفاعلية ليبلغانٍّ ليس بشيء لأنّ لغة «أكلوني البراغيثُ» لغة قبائل قليلة وهي مخالفة للغة الجمهور لأنّ الجمهور يجرّد الفعل من علامة التثنية والجمع أو يعدّون هذه العلامة ضميراً ويعربونه فاعلاً ويعربون ما بعده بدلاً منه. أُفّ: قرأ ابن كثير وابن عامر أُفَّ بفتح الفاء بدون تنوين، وقرأ نافع والحسن كما قرأ حفص عن عاصم بن أبي النَّجود أُفٍّ بالكسرة مع التنوين، وقرأ نافع في رواية أفٌّ بالضمة والتنوين، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي والأعمش كما قرأ شعبة عن عاصم أُفِّ بالكسرة[2] بغير تنوين، ويتضح من هذا أنّ أحد القراء السبعة وهو عاصم له روايتان في الكلمة، إحداهما أفٍّ بالكسرة مع التنوين والثانية أُفِّ بالكسرة مع تركه، وأنّ قارئاً اخر من السبعة هو نافع له روايتان أيضاً في الكلمة وهي أُفٍّ بالكسرة مع التنوين والثانية أُفٌّ بالضمة مع التنوين، وقرأ أبو السَّمال أُفُّ بالضمة من غير تنوين، وقرأ زيد بن عليّ أُفّاً بالفتحة والتنوين، وقرأ ابن عباس أُفّْ[3] بالسكون، ولا خلاف بين من ذكرناهم في تشديد الفاء كما هو واضح.

أمّا قراءة أُفٍّ فهي بالبناء على الكسر مع تنوين التنكير[4]، وأمّا قراءة أُفِّ فهي

---

(١) في حقيقة الأمر لا يتأتّى في هذه الآية على هذه القراءة الثانية أن يعرب «أحدُهما» فاعلاً فيكون من قبيل «أكلوني البراغيثُ» و«قاما اخواك» لأنّ هذا يصحّ لو لم يذكر الوالدان قبل الفعل يبلغانٍّ وقد ذكرا في «وبالوالدين إحساناً» ثمّ إنّ كلمة «احدهما» مفرد لفظاً ومعنى فكيف تجعل الف التثنية علامة للمفرد؟ ويبدو انّ ما قيل عن هذين الإعرابين يدخل كثير منه في تعسُّف المعربين في تعليلاتهم، فهم ينظرون احياناً إلى النصوص على أنّها قطع ملوّنة تركب بطرائق مختلفة لإبداء المهارات في تصور الإمكانات، والاليق صون القرآن الكريم وتنزيهه عن مثل هذا.

(٢) من كسر بناه على الاصل، ومن فَتَح طلب التخفيف، ومن ضَمَّ أَتْبَع، امّا مَنْ نَوَّنَ فقد أراد التنكير في حين أراد من لم ينّون التعريف كما سنوضحه بعد قليل.

(٣) قيل إنّ في أفّ أربعين لغة، وقيل إحدى عشرة لغة، وقيل ثماني لغات، وقيل سبع لغات، ومن هذه اللغات ما حكاه الأخفش وهي لغة أُفّي بإثبات الياء، ومنها ايضاً تخفيف الفاء بحذف احد المثلين قياساً على رُبَ بتخفيف الباء وفتحها، وقد قرئ من هذه اللغات بسبع، ثلاث في المتواتر وأربع في الشواذ، وقد ذكرناها.

(٤) لا تناقض في حالة البناء على الكسر مع تنوين التنكير لأنّ البناء لا يجتمع مع تنوين التمكين الذي يفرق به بين الاسم المعرب المتمكّن امكن كمحمد والاسم المعرب المتمكّن غير امكن كاحمد، فالاول أمكن لأنّه معرب على الاصل رفعاً ونصباً وجرّاً فينّون لذلك تنون تمكين، والثاني غير أمكن لأنّه يعرب خلافاً للأصل في حالة الجرّ فيجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة فلا ينّون لذلك هذا التنوين.

بالبناء على الكسر بدون تنوين تنكير إذ المراد بها التعريف[1]، وقيل إنّ هذه الكلمة صوت يدلّ على تضجّر، وقيل هي اسم للجملة الخبرية وهي «ضجرت من مداراتكما»، وقيل هي مصدر الفعل أفَّ يؤُفُّ من باب نصر ينصر لأنّ أصله أفَفَ يأفُفُ، والمصدر بمعنى تبّاً – بفتح التاء وضمّها – وبمعنى قبحاً – بضمّ القاف وفتحها – أي لا تقل لهما تبّاً لكما ولا تقل لهما قبحاً لكما ولا لأفعالكما، والمشهور أنّ أفّ اسم فعل مضارع بمعنى أتضجّر، ولكونها من أسماء الأفعال بنيت، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، وجملة أفّ في الآية من اسم الفعل والفاعل في موضع نصب مقول القول، ويمكن أن يحمل القول بأنّ أفّ مصدر على أنّ المراد أنّه اسم فعل مضارع مدلوله المصدر أو أنّه مصدر مدلوله الفعل، لهما: جار ومجرور متعلّق بتَقُلْ والميم حرف عماد والألف حرف دالٌّ على التثنية، قل: فعل أمر مبنيّ على السكون على وزن فُلْ وأصله اقْوُل على وزن أُفْعُل، نقلت ضمّة الواو إلى الساكن قبلها فاستغني عن الهمزة الزائدة التي جيء بها للتمكّن من النطق بالساكن ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، قولاً: مفعول مطلق مبيّن للنوع بسبب وصفه بكريماً.

* قال تعالى ﴿كلتا الجنتين آتت أكُلَها﴾ (من الآية ٣٣ من سورة الكهف).

هذه قراءة السبعة وهي المرسومة في المصحف وقرئ شذوذاً كلُّ الجنّتين آتى أُكُلَه، فعلى القراءة الأولى تعدّ كلتا ملحقة بالمثنى لإضافتها إلى الاسم الظاهر وتكون مبتدأ مرفوعاً بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر والجنتين مضافٌ إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى، وآتت: فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح المقدّر للتعذّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما الألف نفسها وتاء التأنيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى لفظ كلتا المفرد، وكذلك الضمير في أكلها يعود إلى لفظ

(١) أي المراد لفظ أفٍّ بخصوصه ثم يقاس عليه ما يحمل معناه قياساً شرعيّاً، امّا مع تنوين التنكير فإنّ المقصود بأفٍّ كلّ ما أفاد التأفف ابتداءً سواء أكان لفظ أفٍّ أم غيره، وقيل إنّ المقصود بالتنوين في افٍّ الدلالة على التنكير أي لا تقل لهما أتضجّر وأقلق من كلّ فعل لكما، وإنّ المقصود بترك التنوين الدلالة على التعريف أي لا تقل لهما أتضجّر من فعل خاص من أفعالكما.

كلتا المفـرد، وهو الأفصح، ويجوز في القـواعد «آتتا أكلهـما» تبعاً لـمعنى كلتا المثنى، والجملة في موضع رفع خـبر المبتدأ، أمّا على القراءة الثانية فـلا شاهد على ما نحن فيه.

* **فائدة:**

يلحق بالمثنى كلّ ما سمّي به وذلك بأن يطلق المثنى على شخص أو مكان فيكون علماً عليه مثل: زيدان، محمدين، حـسنين، البحرين، فهذه الألفاظ المثنّاة في الأصل لا يكاد الناطق بها بعد استـعمالها أعلاماً يلتفت إلى معـناها الأصلي وهو التثنية فكأنّما صارت علماً مـفرداً كسائر الأعـلام المفردة، وهي مثنّاة في اللفظ لكن معـناها مفرد، لذلك لا تعدّ مثنى حقيقيّاً وإنّما تلـحق به، وكان مقتضى هذا الإلحاق أن تعرب إعرابه بالألف رفعاً وباليـاء نصباً وجرّاً لكن نظراً لأنّهـا أصبحت أعلاماً على مـفردات فإنّه تلتزم في نطقـها صورتها حين أطلـقت على الأشخاص أو البلدان وتعرب بالحـركات الظاهرة على آخـرها فتـرفع بالضمـة وتنصب بالفـتحـة وتجرّ بالكسـرة، ولا تنوّن كـالأعلام المفـردة مثـل محـمد مـراعاة لأصـلها لأنّ أصلهـا مـثنى قبل أن تصـبح بالاستعمال علماً مفرداً والمثنى لا يجتمع فيه التنوين مع النون كما هو معروف.

الخامس: جمع المذكر السالم

المتن

* ثم قلت: الخامس جـمعُ المذكّر السّالم كالزيدون والمسلمـون فإنّه يرفع بالواو ويجرّ وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.

الشرح

* وأقول: البـاب الخامس ممّا خرج عن الأصل جـمع المذكر السالم، واحـترزت بالمذكر عن المؤنث كهندات وزينبات، وبالسـالم عن المكسّر كغلمان وزيود. وحكم هذا

الجمع أنّه يـرفع بالواو نيابة عن الضـمة، ويجـرّ وينصب بالياء المكسـور ما قبـلها المفتوح ما بعـدها نيابة عن الكسرة والفتحة، تقـول: جاء الزيدون والمسلمون ومررت بالزيدينَ والمسلـمينَ ورأيت الزيدينَ والمسلمينَ، وإنّمـا مـثلت بالمثـالين ليـعلم أنّ هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وصفاتهم.

فإن قـلتَ: فما تـصنع في «المقيـمين» من قوله تعـالى في سورة النسـاء ﴿لكن الراسـخـون في العلم منهم والمؤمنون يـؤمنون بما أنزل إليك ومـا أنزل من قـبلك والمقيمينَ الصلاة﴾ فإنّه جاء بالياء وقد كان مقتضى قياس ما ذكرتَ أن يكون بالواو لأنّه معطوف على المرفوع والمعطوف على المرفوع مـرفوع وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كمـا ذكرتَ؟ وما تصنع «بالصابئـون» من قوله تعالى في السورة التي تـليها ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون» فإنّه جاء بالواو وقد كـان مقتضى قياس ما ذكـرتَ أن يكون «والصابئين» باليـاء لأنّه معطوف على المنصـوب والمعطوف على المنصوب منصوب وجمع المذكر السالم ينصب بالياء كما ذكرتَ؟

قلت: أمّا الآية الأولى ففيها أوجه أرجحهـا وجهان، أحدهما: أنّ «المقيمين» نصب على المدح، وتقديره «وأمدح المقيمين» وهوقول سـيبويه والمحققين، وإنّما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها، وثانيهما: أنّه مخفوض لأنه معـطوف على «ما» في قـوله تعالى «بما أنزل إليـك» أي: يؤمنون بالكتب وبالمقيـمين الصلاة وهم الأنبياء، وفي مصـحف عبـد اللّه «والمقيمون» بالواو وهـي قراءة مالك بن دينار والجَحْدَري وعيسى الثقفي ولا إشكال فيها. وأمّا الآية الثانية ففيها أيضاً أوجه أرجحـها وجـهان أحـدهمـا: أن يكون «الذين هادوا» مرتفـعاً بالابتـداء و«الصابـئون والنصارى» عطفاً عليه، والخبر محـذوف، والجملة في نيّة التأخير عمّا في حيّز «إنّ» من اسمها وخبرها، كأنّه قيل: «إن الذين آمنوا بألسنتهم، من آمن منهم – أي بقلبه – باللّه إلى آخر الآية، ثم قيل: والذين هادوا والصابئـون والنصارى كذلك، والثاني: أن يكون الأمر على ما ذكـرناه من ارتفاع «الذين هادوا» بالابتداء، وكون مـا بعده عطفاً

عليه، ولكن يكون الخبر المذكور له، ويكون خبر إنّ محذوفاً مدلولاً عليه بخبر المبتدأ، كأنّه قيل: إنّ الذين آمنوا من آمَنَ منهم، ثم قيل: والذين هادوا إلخ، والوجه الأول أجود، لأنّ الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس، وقرأ أُبَيٌّ بن كعب «والصابئين» بالياء، وهي مروية عن ابن كثير، ولا إشكال فيها.

الحاشية

* قال المصنّف «كالزيدون والمسلمون».

كالزيدون جار ومجرور بالياء لأنّه جمع مذكر سالم، وقد منع من ظهور الياء اشتغال المحلّ بواو الحكاية لأنّ المصنّف يحكى في كلامه صورة الرفع، والمسلون معطوف على الزيدون ويعرب الإعراب نفسه، والزيدون مفرده زيد وهو علم[1] لعاقل، والمسلمون مفرده مسلم وهو وصف[2] لعاقل، وزيد تجمع على «زيدون» جمع مذكر سالماً، وعلى «زيود» جمع تكسير، أمّا «زيديّ» فإنّها تجمع على «زيديّون» لا «زيود» إذ لابدّ أن تظهر في الجمع ياء النسب الموجودة في المفرد ليفرق بذلك بين «زيديّون» جمع زيديّ وبين «زيود» و«زيدون» جمع زيد، وحتى لا يشتبه هذا بذاك. هذا هو المعروف، وعندي أنّه قد يجوز أن يجمع «زيديّ» على «زيود» كما جمعوا «أزرقيّ» على أزارقة وهم فرقة من الخوارج، و«مُهَلَّبِيّ» على مهالبة وهم آل المهلّب بن أبي صفرة القائد الإسلامي المشهور وهم في هذا كأنّهم يجمعون المفرد المنسوب إليه قبل النسب، والناس اليوم يجمعون «زيديّ» على زيود وهم الفرقة الشيعية المعروفة من أتباع زيد بن عليّ.

---

(١) جمع المذكر السالم لابدّ أن يكون مفرده إمّا علماً لمذكّر عاقل خالٍ من التاء ومن التركيب، وإمّا وصفاً لمذكّر عاقل خالٍ من التاء ومن التركيب وليس الوصف منه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء ولا على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى، وليس الوصف مشتركاً بين المذكّر والمؤنث من غير تغيّر نحو عاقر وضامر.

(٢) انظر التعليق السابق.

* قال تعالى ﴿لكنِ الرَّاسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون باللّه واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً﴾ (الآية ١٦٢ من سورة النساء).

منهم: أي من اليهود كعبد اللّه بن سلام، المؤمنون: أي المهاجرون والأنصار، بما أنزل إليك: أي يا محمد من القرآن، وما أنزل من قبلك: أي من الكتب، لكن: مخففة من الثقيلة لا عمل لها وهي حرف استدراك فقط وحركت بالكسر لالتقاء الساكنين، الراسخون: مبتدأ، في العلم: جار ومجرور متعلّق بالراسخون أو حال منه أو حال من الضمير فيه[1] ، منهم: جار ومجرور متعلّق بالراسخون أو حال منه أو حال من الضمير فيه[2] أيضاً، والمؤمنون: معطوف بالواو على «الراسخون»، وفي خبر «الراسخون» وجهان:

أحدهما: أنّه جملة «يؤمنون»، والثاني: أنّه جملة «أولئك سنؤتيهم»، وعلى الثاني تكون جملة «يؤمنون» حالاً من «الراسخون والمؤمنون».

والمقيمين الصلاة: هذه قراءة السبعة وهي المرسومة في المصحف. فإن قيل: ما تصنع في «المقيمين» في هذه القراءة التي جاءت بالياء خلافاً للقياس النحويّ وقد كان مقتضى القاعدة القاضية بأنّ جمع المذكر السالم يرفع بالواو أن تكون مرفوعة بالواو لأنّها معطوفة على مرفوع هو «الراسخون» المبتدأ، أو «المؤمنون» المعطوف على المبتدأ، والمعطوف على المرفوع مرفوع. وقد أجيب عن هذا الاعتراض بعدّة أجوبة تدفع مخالفة هذه القراءة التي أجمع عليها السبعة لظاهر القانون النحويّ.

أحدها: أن «المقيمين» منصوب على المدح، والتقدير «وأمدح المقيمين» وهو قول سيبويه والمحققين بعده أي البصريين، وهو الأرجح، وإنما قطع هذا الوصف عن العطف على بقية الأوصاف المرفوعة قبله وبعده وهي: الراسخون والمؤمنون والمؤتون

---

(١) الراسخون اسم فاعل فهو يرفع فاعلاً، وهو لازم لا يتعدّى للمفعول.

(٢) انظر التعليق السابق

والمؤمنون، لبيان فضل الصلاة على غيرها من الأركان عن طريق مدحها خاصة، إذْ هي تجب على الأنبياء دون الزكاة مثلاً، وهي أفضل من الحجّ لأنّهما وإن وجبا على الأنبياء وغيرهم فإنّ الصلاة فرضت خمس مرّات في اليوم ولو بالإيماء لغير المستطيع في حين فرض الحجّ مرة واحدة في العمر على المستطيع فقط، ومثل هذا تقريباً يقال في الصوم، والواو قبل «المقيمين» إمّا للاستئناف، أو للعطف وجملة «أمدح المقيمين» الفعلية معطوفة على جملة «الراسخون يؤمنون» الاسمية وهو جائز وإن كان الأوْلَى المجانسة بين الجمل المتعاطفة، لهذا فالاستئناف أفضل.

الثاني: أنّ «المقيمين» مخفوض لأنّه معطوف على «ما» في قوله تعالى «بما أنزل إليك» والتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وبما أنزل من قَبْلِك، أي يؤمنون بالكتب جميعاً، ويؤمنون بالمقيمين الصلاة وهم الأنبياء، وهذا الجواب جيد.

الثالث: أنّ التقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وبما أنزل من قَبْلك وبدين المقيمين الصلاة، أي بدين المسلمين، فحذف الجار والمجرور وهو «بدين» وأقيم المضاف إليه مقامه وهو «المقيمين» وهذا الجواب مرجوح.

الرابع: أنّ «المقيمين» معطوفة على الكاف في «قَبْلك» ويكون التقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وبما أنزل من قَبْلِكَ ومن قَبْل المقيمين ، فحذف «قبل» وأقيم المضاف إليه مقامه.

الخامس: أنّ «المقيمين» معطوفة على الكاف في «إليك» والتقدير: إليك وإلى المقيمين.

السادس: أنّ «المقيمين» معطوفة على «هم» في «منهم».

والأوجه الثلاثة الأخيرة غير مقبولة عند البصريين لأنّ فيها عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، ويبدو أنّ المصنّف لم يذكرها متابعة منه لهم أو لأنّ كتابه من المختصرات، وهي وجوه مقبولة عند ابن مالك لأنّه يجيز ذلك تبعاً للكوفيين.

وفي مصحف عبد اللّه بن مسعود «والمقيمون» بالواو، وهي قراءة شاذة لمالك بن دينار وعيسى الثقفي، وللجَحْدَري[١] أيضاً في رواية عنه[٢] ، ولا إشكال في هذه القراءة الشاذة من حيث القواعد النحوية، لأنّ «المقيمون» معطوفة على «الراسخون» أو «المؤمنون» والمعطوف على المرفوع مرفوع، ومع هذا فهي تعد قراءة شاذة لأنّ الذين قرأوا بها ليسوا من السبعة ولا من العشرة وإن وافقت القياس النحوي، وتعدّ قراءة «والمقيمين» قراءة متواترة لأنّ الذين قرأوا بها هم السبعة على الرغم من مخالفتها في الظاهر للأصول النحوية، أمّا في حقيقة الأمر فإنّ هذه القراءة السبعية قد أمكن توجيهها على النحو الذي رأينا حتى انسجمت مع قانون النحو.

أمّا «والمؤتونَ الزكاةَ» ففي رفع «المؤتون» عدّة أوجه:

الأول: أنّه معطوف على «الراسخون» أو على الضمير فيه. والثاني: أنّه معطوف على «المؤمنون» أو على الضمير فيه[٣]. الثالث: أنّه معطوف على الضمير في «يؤمنون» وهو واو الجماعة. الرابع: أنّه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وهم المؤتون، وتكون الواو للاستئناف، أو لعطف جملة «هم المؤتون» على جملة «الراسخون يؤمنون» أو على جملة «أمدح المقيمين الصلاةَ» أو على جملة «يؤمنون بالمقيمين الصلاة». الخامس: أنّ الواو للاستئناف، أو لعطف جملة على جملة، و«المؤتون» مبتدأ وجملة «أولئك سنؤتيهم» خبر، وجملة «المؤتون الزكاةَ أولئك سنؤتيهم» معطوفة على جملة «الراسخون يؤمنون».

الصلاة: مفعول به لاسم الفاعل المتعدّي «المقيمين» وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هم، الزكاة: مفعول به لاسم الفاعل المتعدّي «المؤتون» وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هم. أولئك سنؤتيهم: جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ هو اسم الاشارة

---

(١) المراد به عاصم الجَحْدَري وهو ليس من القراء السبعة، وهو غير عاصم بن أبي النَّجود أحد السبعة.

(٢) رويت للجَحْدَري قراءتان أولاهما «والمقيمين» كالسبعة، والثانية «والمقيمون» وهي القراءة الشاذة.

(٣) المؤمنون اسم فاعل لازم يرفع فاعلاً فحسب.

أولئك وخبره جملة سنؤتيهم الفعلية، أو أولئك مفعول به لفعل محذوف يفسّره المذكور والتقدير: سنؤتي أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً.

* قال تعالى: ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمَنَ باللّه واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾[1] (الآية ٦٩ من سورة المائدة).

الذين هادوا[2] : اليهود، الصابئون: هم عند بعضهم فرقة من اليهود يعبدون النجوم والملائكة فيكون من عطف الخاص على العام، الذين: اسم موصول مبنيّ على الياء عند الجمهور في موضع نصب اسم إنّ وهو عندهم على صورة جمع المذكر السالم لأنّ مفرده «الذي» مبنيّ فضلاً عن كونه ليس علماً ولا وصفاً، أمّا عند ابن مالك وابن هشام ومن تبعهما فهو جمع مذكر سالم حقيقي على الرغم ممّا ذكرنا وهو منصوب بالياء عندهم[3].

وقد قرأ السبعة إلاّ نافعاً «والصابئون» بالهمزة وهو الأصل لأنّ فعله صَبَأَ يَصْبَأُ إذا مال، وقرأ نافع «والصَّابُونَ» بحذف الهمزة وضمّ الباء، وتوجيه هذه القراءة أنّ الفعل هو صَبَا يَصْبا على قلب الهمزة ألفاً فيهما، واسم الفاعل صَابِي على قلب الهمزة ياءً فيه، ثم حذفت الياء من صَابِي لأجل ياء جمع المذكر السالم في حالتي

---

(١) ساق المصنّف هذه الآية وما قبلها للتنويع فوجه الإشكال في هذه الآية هو الصابئون بالواو، ووجه الإشكال في الآية السابقة هو المقيمين بالياء، وكلاهما جمع مذكر سالم خالف في الظاهر القاعدة النحويّة في إعرابه.

(٢) الألف في هادوا وهي عين الكلمة منقلبة عن واو لأنّه من هَادَ يَهُودُ إذا تاب، ومنه قوله تعالى: ﴿إنّا هُدْنا إليك﴾ (من الآية ١٥٦ من سورة الأعراف) ويقال هو من الهوادة بمعنى الخضوع، ويقال إنّ أصلها ياء من هَادَ يهيد إذا تحرّك.

(٣) والراجح رأي الجمهور وهو أنّ الذين مبنيّة على الياء دائماً أي في موضع رفع أو نصب أو جرّ، وأنّها تكتب بلام واحدة، ولو كانت معربة كما يقول غيرهم لكتبت بلامين على نحو قول الشاعر:

نحن اللّذون صبّحوا الصّباحا ... يوم النُّخَيْلِ غارة ملحاحاً

ولكانت «إنّ اللّذِينَ» بالياء نصباً في الآية.

النّصب والجرّ، وحذفت الياء أيضاً في حالة الرفع قياساً على حالتي النصب والجرّ.

فإن قيل: ما تصنع بـ «الصابئون» في قراءة جمهرة السبعة في الآية فقد جاءت بالواو ممّا جعلها تخالف في الظاهر مقتضى قياس القاعدة النحوية القاضية بأنّ جمع المذكر السالم ينصب بالياء مما يوجب أن ننصب «الصابئون» بالياء لأنها معطوفة على المنصوب[1] وهو الذين الأولى أو الذين الثانية والمعطوف على المنصوب منصوب كما لا يخفى، ولدفع هذا التعارض الظاهر بين القراءة المتواترة وبين القاعدة النحوية ولحملهما على الانسجام الذي ينفي عن هؤلاء القرّاء وهُم مَنْ هُم في القراءة واللغة والنحو أيّة مظنّة فإنّ هناك عدّة أجوبة:

أحدها وهو قول سيبويه: أن يكون «الذين هادوا» مرتفعاً بالابتداء والواو قبله للعطف، و«الصابئون والنصارى» معطوفان عليه، وخبر المبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر المحذوف في نيّة التأخير عن إنّ اسمها وخبرها، فكأنه قيل: إنّ الذين آمنوا – أي بألسنتهم[2] – من آمن منهم – أي بقلبه – بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون. فالخبر هو جملة ﴿من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ ثم قيل «والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك» فهو من عطف الجمل بالواو الواقعة قبل «الذين هادوا» وقولنا «كذلك» خبر «الذين هادوا».

الثاني: أن يكون الأمر على ما ذكرناه في الجواب الأول من ارتفاع «الذين هادوا» بالابتداء، وكون ما بعده وهو «الصابئون والنصارى» معطوفين عليه، لكن يكون الخبر المذكور وهو «من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ خبراً للّذين هادوا المبتدأ، ويكون خبر إنّ محذوفاً يدلّ عليه خبر «الذين هادوا» المبتدأ، فكأنه قيل «إنّ الذين آمنوا مَنْ آمَنَ منهم بالله واليوم الآخر

(١) أي عند ابن مالك وابن هشام ومن قال بقولهما، وهي معطوفة على المبني على الياء في موضع نصب وهو الذين الأولى أو الذين الثانية عند الجمهور.

(٢) مطلق الإيمان يحصل باللسان.

وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون» ثم قيل «والذين هادوا والصابئون والنصارى مَنْ آمَنَ منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون».

وهذان الجوابان هما أرجح الأجوبة، والأول أجود، لأنّ حذف الخبر من المبتدأ الثاني لدلالة الأول عليه أولى من حذف الخبر من المبتدأ الأوّل لدلالة الثاني عليه.

وهناك أجوبة أخرى : فقد قيل إنّ «إنَّ» بمعنى نعم[1] ، وقيل إنّ «الصابئون» معطوفة على واو الجماعة الفاعل في هادوا من عطف الخاص[2] على العام وإنّ النصارى معطوفة على الذين، وقيل إنّ «الصابئون» معطوفة على محلّ اسم إنّ قبل دخولها عليه وهو الرفع وكذلك النصارى معطوفة عليه، وقيل إنّ «الصابئون» معطوفة على موضع إنّ وما عملت فيه وهو الرفع، وقيل إنّ «الصابئون» في موضع نصب لكنّه جاء على لغة بلحارث ونحوهم من قبائل العرب الذين يجعلون جمع المذكر السالم بالواو في كلّ حال كجعلهم المثنى بالألف دائماً، وهو بعيد، وقيل إنّ النون في «الصابئون» هو الحرف الذي يظهر عليه الإعراب، وهو بعيد أيضاً.

وقد قرأ عثمان وعائشة وسعيد بن جبير وأبيّ بن كعب والجحدري، وكذلك قرأ ابن كثير من السبعة في إحدى الروايتين[3] عنه «والصابئين» بالياء وهي قراءة شاذة لا يثور إزاءها أيّ إشكال لانسجامها الظاهر مع القاعدة النحوية. وأما «النصارى» فالأجود أن يكون منصوباً على القياس المطرد أي طبقاً للقاعدة النحوية بفتحة مقدّرة على الألف للتعذر، ولا ضرورة تدعو إلى غير النصب.

---

(١) أي فيكون كلّ ما بعدها مرفوعاً أو في موضع رفع طبقاً لموقعه الفعلي الواضح من الإعراب فلا إشكال.

(٢) يرى بعضهم أنّ هذا فاسد وأنّه لا يجوز عطف «الصابئون» على واو الجماعة في «هادوا» لوجهين أحدهما أنّه يوجب كون الصابئين هوداً وليسوا كذلك لأنّهم قوم يشبه دينهم دين النصارى إلاّ أنّ قبلتهم نحو مهبّ الجنوب ويزعمون كذباً أنهم على دين نوح، والثاني أنّ الضمير المعطوف عليه لم يؤكد قبل العطف عليه كما تقضي بذلك قاعدة عطف الاسم الظاهر على الضمير المتّصل.

(٣) رويت لابن كثير قراءتان أولاهما «والصابئون» بالواو، والثانية «والصابئين» بالياء.

مَنْ: اسم شرط يجزم فعلين وهو مبتدأ وفعل الشرط وجوابه وهما جملتا «آمَنَ» و«فلا خوف عليهم» في موضع رفع خبر المبتدأ، وقد اقترنت جملة جواب الشرط بالفاء لأنّها جملة اسمية، والجملة الشرطية بكاملها خبر إنّ، والرابط بين اسم إنّ وهو المبتدأ في الأصل وبين جملة الخبر محذوف تقديره «من آمن منهم»، ويجوز أن تكون «مَنْ» اسماً موصولاً بمعنى الذي ويعرب بدل بعض من اسم إنّ وما عطف عليه والرابط بين البدل والمبدل منه محذوف أيضاً وتقديره «منهم» ويكون خبر إنّ على ذلك جملة «فلا خوف عليهم» وتكون الفاء زائدة.

وقد أفرد فاعل «آمَنَ» وفاعل «عَمِلَ» تبعاً للفظ «مَنْ»، وجمع الضمير في «عليهم» وفي «هم» تبعاً لمعنى «مَنْ»، وإعمال لا الناهية عمل ليس لغة الحجازيين بأربعة[1] شروط، أمّا التميميّون فيهملون لا النافية دائماً، ويوجبون تكرارها، وفي هذه الآية يُعْمِلُ الحجازيون لا الأولى لوجود الشروط[2]، ويهملون الثانية لعدم وجودها، أمّا التميميّون فيهملون لا في المرتين.

يلحق بهذا الجمع ألفاظ

المتن

* ثم قلت: وألحق به أولو وعالَمون وأرضون وسنون وعشرون وبابهما وأهلون وعلّيون ونحوه.

الشرح

* وأقول: ألحق بجمع المذكر السالم ألفاظ منها أولو وليس بجمع وإنّما هو اسم

---

(١) وهي أن يكون اسمها مقدّماً وخبرها مؤخّراً، والاّ يقترن خبرها بإلاّ، والاّ يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جارّاً ومجروراً، وان يكون اسمها وخبرها نكرتين، وذهب بعضهم إلى عدم اشتراط التنكير.

(٢) انظر التعليق السابق.

جمع لا واحد له من لفظه وإنّما له واحد من معناه وهو ذو، ومن شواهده قوله تعالى ﴿ولا يأتَلِ أولو الفضْلِ منكم والسَّعَة أن يؤتوا أولي القربى﴾. لا ناهية، يأتَلِ فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء وأصله يأتلي ومعناه يحلِف وهو يفتَعل من الأليَّة وهو اليمين، أو من قولهم «ما ألوْتُ جُهْداً» أي ما قصَّرتُ، وعلى الأول فأصل «أن يؤتوا» على أن لا يؤتوا، فحذفت على ولا، كما قال تعالى ﴿يبيّن اللّه لكم أن تَضِلُّوا﴾ أي: لأن لا تضلّوا، وعلى الثاني فأصله في أن يؤتوا فحذفت «في» خاصة، وقرئ «ولا يتألّ» وأصله يتألّى وهو يتفعّل من الأليَّة، و«أولُو» فاعل يأتل وعلامة رفعه الواو، و«أولِي» مفعول بيُؤتوا وعلامة نصبه الياء. وقال تعالى ﴿إنّ في ذلك لذكرى لأولي الألباب﴾ فهذا مثال المجرور وذانك مثالا المرفوع والمنصوب.

ومنها عالَمون وعشرون وبابه إلى التسعين فإنّها أسماء جموع أيضاً لا واحد لها من لفظها. ومنها أرَضون وهو بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل لأنّ مفرده أرْض ساكن الراء والأرض مؤنثة بدليل ﴿وأخرجتِ الأرضُ أثْقالَها﴾ وهي ممّا لا يعقل قطعاً، وإنّما حقٌّ هذا الإعراب أي الذي يجمع بالواو والنون أن يكون في جمع تصحيح لمذكر عاقل، تقول: هذه أرَضون ورأيت أرَضين ومررت بأرَضين، وفي الحديث « من غَصَبَ قِيدَ شبر من أرض طُوِّقه من سبع أرضينَ يومَ القيامة» وربّما سكنت الراء في الضرورة كقوله:

لقد ضجّت الأرْضونَ إذ قام من بني هَدَادٍ خطيبٌ فوقَ أعوادِ مِنْبَرِ

ومنها سنونَ وهو كأرَضون لأنّه جمع سنة وسنة مفتوح الأول وسِنُون مكسور الأول وسنة مؤنث غير عاقل وأصله سَنَوٌ أو سَنَةٌ بدليل قولهم في جمعه بالألف والتاء سنوات وسنهات وقولهم في اشتقاق الفعل منه سانَهْتُ وسانَيْتُ، وأصل سانَيْتُ سَانَوْتُ فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة أحرف.

ومن شواهد سنين قوله تعالى ﴿ولبثوا في كهفهم ثلاثَ مائةٍ سنينَ﴾ تقرأ «مائة» على وجهين: منوّنة وغير منوّنة، فمن نوّنَها فـ«سنينَ» بدل من ثلاثَ فهي

منصوبة واليـاء علامة النصب، قـيل: أو مجرورة بدل من مـائةٍ والياء علامـة الجر، وفيه نظر لأنّ البدل يعتبر لصـحّته إحلاله محلّ الأول مع بقاء المعنى، ،ولو قيل ثلاثَ سِنِينَ لاختلّ المعنى كـما ترى، ومن لم ينوّنهـا فسنين مضـاف إليه فـهي مخفـوضة والياء علامة الخفض.

ولم تقع في القرآن مرفوعة ومثالها قول القائل:

ثم انقـــضت تلك السّنونَ وأهــلُهـا

فكـأنّهـــا وكـــأنّهمْ أحـــلام

وأشرتُ بقولي «وبابه» إلى أنّ كلّ ما كان كسنين في كـونه جمعاً لثلاثي حذفت لامـه وعوّض عنهـا هاء التـأنيث فإنّه يعـرب هذا الإعـراب وذلك كقُلَة وقلين وعـزة وعزين وعضـة وعضـين، قال تعالى ﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾ أي: فرقاً شتّى، لأنّ كل فرقة تـعتزي إلى غير مَنْ تـعتزي إليه الفرقـة الأخرى، وانتصابهـا على أنّها صفـة لمهطعين بمعنى مسرعين، وانتصـاب مهطعين على الحال، وقـال تعالى ﴿الذين جعلوا القـرآن عضين﴾ فعضين مـفعول ثانٍ لجَعَلَ منصوب باليـاء وهي جمع عِضَة، واختُلِفَ فيـها فقيل أصلها عِضَوٌ من قـولهم «عضّيتُه تعضِيَةً» إذا فـرّقتُه، قال رؤبة: وليس دينُ اللّه بالمعضَّى.

يعني بالمفرّق: أي جعلوا القرآن أعضـاء، فقال بعضـهم سحرٌ وقال بعضـهم كَهَانَة وقال بعضـــهم أساطير الأولين،وقيل أصلها عِضَهَة من العِضَهِ وهو الكذب والبـهتان، وفي الحديث: «لا يَعْضَهْ بعضُكم بعضاً».

الحاشية

* المراد بالإلحاق اعتقاد أصالة الأول لاستجـماعه الشروط وفرعيّة الثاني لعدم استجماعه الشروط، وليس المراد بالإلحاق القياس في الإعراب أي إعطاء المقيس حكماً

إعرابياً لم يكن له كما هو شائع لأنّ الجميع أي الملحق المقيس والملحق به المقيس عليه سُمِعَ إعرابه ابتداءً بالحروف على نمط واحد.

* أهلون: بمعنى أقرباء ومفرده أهل بمعنى قريب وأهلون هذه ملحقة بجمع المذكر السالم، أمّا أهلون التي مفردها أهل بمعنى مستحقّ نحو: الحمدُ للّهِ أهلِ الحمد، فهي جمع مذكر سالم حقيقي لأنّ المفرد وصف لمذكّر عاقل خالٍ من التاء ومن التركيب، أمّا الأولى فمفردها نكرة لا علم ولا وصف.

* عِلِّيُّون: مفرده «عِلِّيّ» وهو علم على أعلى مكان أو على أعلى درجة، وهو أيضاً علم على ساكن أعلى مكان أو على صاحب أعلى درجة، فإذا كانت «عِلِّيّ» علماً على أعلى مكان أو على أعلى درجة فإنّ «عِلِّيّين» تعدّ ملحقة بجمع المذكر السالم لعدم اكتمال الشروط لأنّ «عِلِّيّ» حين تطلق على المكان أو الدرجة تصبح اسماً لغير عاقل وهذا لا يجمع جمعاً مذكراً سالماً، ومن هذا «علّيين» في قوله تعالى ﴿كلاّ إنّ كتاب الأبرار لفي علّيّين﴾[1] فإنها في الآية علم على أعلى مكان في الجنة، ولفظها جمعٌ مفردُهُ «عِلِّيّ» ولكن معناها مفرد وهو أعلى مكان في الجنة لذلك فهي ملحقة بجمع المذكر السالم، وقيل إنّ «علّيّين» مفرد في اللفظ من أوّل الأمر وإنّ معناه مفرد من أول الأمر وهو أعلى مكان في الجنة وإنّ صورته فقط تشبه صورة جمع المذكر السالم فيعرب لذلك إعرابه، ومؤدّى الأمرين واحد. أمّا إذا كانت «عِلِّيّ» علماً على ساكن أعلى مكان أو على صاحب أعلى درجة فإنّ علّيّين تعدّ جمع مذكر سالماً وليست ملحقة به لكون المفرد عاقلاً استوفى الشروط.

* قال المصنّف في المتن «وأهلون وعلّيّون ونحوهما» أي ونحو ذلك، أي نحو ما ذكره من كلّ جمع لم يستوف الشروط مثل بنون وأخون وحمون وهنون وأبون.

* بين الجمع الحقيقي واسم الجمع اتفاق واختلاف، فيتفقان في كون كلّ منهما يدلّ على ثلاثة فصاعداً ويختلفان في أنّ الجمع الحقيقي لابدّ أن يكون له مفرد

---

(١) آية ١٨ من سورة المطففين.

من لفظه كرجل ورجـال ومحمد ومحـمَّدِينَ، ولابدّ في الجمع الحقيـقي أيضاً من أن يكون معنى المفـرد هو بعينه معنـى الواحد من أفراد الجمع كـرجل ورجال ومحـمد ومحمَّدِينَ أيضاً، ولهذا كان «العالَمون» بفتح اللام اسم جمع ولم يكن جمعاً مع أنّ له مفرداً من لفظه لأنّ العالَم المفرد اسم أي علم لكلّ مـا سوى اللّه مطلقاً، أي من عقلاء وغير عقلاء، والعالَمين اسم لكلّ ما سوى اللّه لكنّه خاصّ بالعقلاء.

* قال تعالى ﴿ولا يأتَلِ أولو الفضل منكم والسّعة أن يُؤْتُوا أُولِي القربى﴾ (من الآية ٢٢ من سوة النور).

هذه هي القراءة السبعيّة المتواترة المرسومة في المصحف، لا يأتل: أي لا يحلف، أولو[١] الفـضل: أي في الدين، والسّعة: أي في الـدنيا، وقـد نزلت هذه الآية في أبي بكر رضي الـلّه عنه، حَلَفَ أن لا ينفق على مِسـطَح بن أثاثة[٢] وهو ابن خالته وكان من المهـاجرين المساكين لمّا خـاض في الإفك[٣] وذلك بعد أن كـان ينفق عليـه، كذلك أقسم ناس مـن الصحابة أن لا يتـصدقـوا على مَنْ تكلّم بشيء من الإفك، ولمّا نزلت الآية أجـرى أبو بكر النفـقة على مـسطح. أصل «يأتَلِ» قـبل دخول الجـازم «يأتلي» وماضيه[٤] ائتَلَى ومعناه حَلَفَ يحلِف وهو على وزن افتَعل يفتعل مشتق من «الأليَّة» التي جمـعها «ألايـا» بوزن هدّية وهدايا، والأليَّة مصدر بمعنـى اليمين أي الحلف، أو ائتَلَى[٥] يأتَلِي بمعنى «ألَوْتُ» من قول العـرب «ما ألَوْتُ جُهْداً»[٦] ومضارعها «ألُوا»

---

(١) أولو بمعنى أصحاب، له واحد من معناه وهو ذو بمعنى صاحب.

(٢) أثاثة: بفتح الهمزة وضمّها، وقيل اسمه عوف ومسطح لقبه.

(٣) الإفك: ما لمزت به عائشة بنت أبي بكر – رضي اللّه عنهما – زوجة الرسول صلى اللّه عليه وسلم.

(٤) يقال آلَى يُؤْلي والمصدر إيلاء ومنه باب الإيلاء في الفقه أي حلف يحلف، يقال آلى فلان على نفسه بمعنى حَلَفَ، ويقـال تَألّى يَتَألّى والمصـدر أليَّة بمعنى حَلَفَ يحلف ايضـاً، ويقـال ائتَلَى يَأتَلِي وهومشـتـرك بين معنيين أحدهما حَلَفَ يحلف والثاني قَصَّرَ يقصِّر، ولذا جوّز المصنّف في يأتلي الوجهين.

(٥) انظر الهامش السابق.

(٦) الوتُ فعل لازم، جُهْداً بضمّ الجيم أي اجتهاد اً وهو تمييز أو منصوب على نزع الخافض أي في الاجتهاد، أو حال أي ما قصّرت حال كوني مـجتهداً، وصاحب الحال هو التاء، «وجهداً» الجامـدة مؤولة «بمجتهداً» المشتقة لأنّ الحال يجب أن تكون مشتقة أو مؤولة بالمشتق.

أي ما قصّرتُ وهما مشتقّان من المصدر وهو «الألو» أي التقصير.

وعلى الأول فأصل «أن يؤتوا» «على أن لا يؤتوا» فحذفت على الجارّة ولا النافية كما قال تعالى ﴿يُبيّن اللّهُ لكم[1] أنْ تضلُّوا﴾[2] أي «لأن[3] لا تضلوا».

وعلى الثاني فأصله «في أن يؤتوا» فحذفت في الجارّة فقط.

وقرأ الحسن ولا[4] يَتَألَّ أي ولا يحلف وأصله يَتَألَّى وماضيه[5] تألّى وهو على وزن تفعَّلَ يتفعَّلُ ومصدره أيضاً الأليَّة، و«أولو» فاعل مرفوع بالواو المحذوفة في النطق لالتقاء السّاكنين وهما الواو المحذوفة واللام في «الفضل»، أمّا «أولي» فهي مفعول به منصوب بالياء المحذوفة في النطق لالتقاء الساكنين.

---

(١) أن تضلّوا: فيه ثلاثة أوجه الأول: مفعول به ليبيّن، أي يبيّن اللّه لكم ضَلالَكُم لتعرفوا الهدى، والثاني مفعول لأجله أي يبيّن اللّه لكم الأحكامَ مخافةَ أن تضلّوا ، والثالث وهوقول الكوفيين اي يبيّن اللّه لكم الأحكامَ لئلاّ تضلّوا، والشاهد في الآية هو على الرأي الثالث.

(٢) من الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٣) أثْبَتُّ النون بين الهمزة ولا النافية لغرض تعليمي هو الإيضاح، والسديد ان تكتبَ موصولة، وهي ترسم في المصحف عادة موصولة اي «لئلاّ» فلا تكتب فيها النون.

(٤) انظر الهامش رقم ٤ ص١٥٤.

(٥) من استعمال تَألّى بمعنى اليمين اي بمعنى حَلَفَ قول زيد الفوارس بن حُصَين:

تَألّى ابن اوسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّني   إلى نسوةٍ كانّهنّ مَفَايِدُ

البيت من الطويل وهو واحد من عدّة أبيات للشاعر، وابن أوس هو قيس بن أوس بن حارثة الطائي المشهور، وكان اقسم ليأخذنّ زيد الفوارس أسيراً في قصة جرت له معه فقتله زيد وقيل أسره، حَلْفَةً مفعول مطلق، ليردّني: بفتح اللام وضمّ الدّال، واللأم المفتوحة لام القسم أي اللام الواقعة في جواب القسم وهي تفيد التوكيد وذكر سيبويه انّ لام القسم لابدّ أن يأتي معها نون التوكيد، لكن نون التوكيد هذه تحذف في الشعر للضرورة كما حدث في هذا البيت، وروي بكسر اللام وفتح الدّال على نصب الفعل بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل، مفايد: روي أيضاً مفائد ومفاود، وهي جميعاً جمع المفئد بكسر الميم وفتح الهمزة وهو السّفود وخشبة يحرّك بها التّنّور ومعنى البيت: حلف هذا الرجل حلفةً ليأسرنّني ثم يَمُنّنَّ عليّ فيردّني إلى نسوة كانهنّ مساعير لاحتراقهنّ وجداً بي وغمّاً عليّ ففعلت به انا مثل ما هَمَّ به فيّ.

* قال تعالى ﴿إنّ في ذلك لَذكْرَى لأولِي الألباب﴾ (من الآية ٢١ من سورة الزُّمَر).

في ذلك: في حرف جرّ وذا اسم إشارة مبنيّ على السكون في موضع جرّ واللام حرف بُعْد والكاف حرف خطاب والجار والمجرور خبر إنّ مقدّم، لذكرى اسم إنّ مؤخّر منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر واللام لام الابتداء المزحلقة وناسب بقاؤها في اسم إنّ وعدم زحلقتها إلى خبر إنّ كالمعتاد لوقوع الاسم متأخراً في مكان الخبر، لأولي: جار ومجرور وعلامة جرّه الياء المحذوفة نطقاً لالتقاء الساكنين، ويمكن اعتبار «ذكرى» اسماً بمعنى عبرة فتكون جامدة ويعرب الجار والمجرور «لأولي» حينئذ صفة لذكرى في موضع نصب، وقد تعدّ «ذكرى» مصدراً فيكون الجار والمجرور «لأولي» متعلقاً به مباشرة عند الكوفيين لأنّه مشتقّ عندهم، ويكون صفة له عند البصريين لأنّ المصدر جامد عندهم.

* عالَمون: بفتح اللام وهو اسم جمع، وأمّا بكسر اللام فهو جمع مذكر سالم مفرده عالِم بكسر اللام وهو وصف لمذكر عاقل.

* قال المصنّف «وعشرون وبابه إلي التسعين» أي فلا يشمل المائة لأنّ «مائة» من باب سنة، وعشرون إلى تسعين تسمّى ألفاظ العقود وهي أسماء جموع وليست جموعاً لأنّه لا واحد لها من لفظها ولها مفرد من معناها وهو واحد أو واحدة.

* يلحق بجمع المذكر السالم «أرَضون» بفتح الراء، وهو جمع تكسير وليس جمع تصحيح، أي ليس جمع مذكر سالماً لأنّ مفرده «أرْض» بسكون الراء، فقد تغيّرت صورة حركاته في المفرد، وقد ألحقت «أرَضون» بجمع المذكر السالم مع أنّها جمع تكسير لأنّها جاءت على صورته بزيادة واو ونون في الآخر، ولأنّ المفرد أيضاً ليس علماً ولا وصفاً لمذكر عاقل، وإنّما هو نكرة ومؤنث مجازي وغير عاقل.

* قال تعالى: ﴿وأخْرَجَتِ الأرضُ أثْقَالَها﴾ (الآية ٢ من سورة الزلزلة).

تأنيث الفعل في الآية دليل على أنّ الأرض مؤنثة، وحرّكت التاء بالكسر لالتقاء

الساكنين.

* في الحديث: «مَنْ غَصَبَ قِيدَ شبرٍ من أرض طُوِّقَه من سبع أرضين يومَ القيامة».

قِيد: بكسر القاف وسكون الياء بمعنى مقدار، ولا يقال قَيد بفتح القاف لأنّه بمعنى التقييد، من أرض: صفة لشبر أو حال من قيد التي اكتسبت التخصيص من المضاف إليه والتخصيص نوع تعريف، طُوِّقَه: فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول وأصله المبني للمعلوم «طَوَّقَ اللّهُ الغاصبَ الشّبرَ» فنائب فاعل طُوِّق ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الغاصب والهاء مفعول به ثانٍ يعود إلي الشّبر، ومعنى طُوِّقه أي كُلِّف حمله، أي كلّفه اللّهُ حملَه، وعلى هذا يطول عنقه حتى يحمل ذلك فيه، من سبع: حال من الهاء في طوّقه العائدة إلى الشّبر، لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، والعامل في الحال هو الفعل طوِّقه، يومَ: ظرف زمان منصوب متعلّق بطُوِّق، وقد تسكّن الراء في «أرضون» وذلك في ضرورة الشعر، لكن هذا لا يدخلها في جمع المذكر السالم لأنّ التسكين العارض للضرورة لا يزيل عنها تكسيرها بالإضافة إلى أنّ مفردها مازال نكرة مؤنثاً مجازيّاً لما لا يعقل، وقيل إنّ تسكين راء «أرضون» ليس للضرورة الشعرية، إنّما حكي عن العرب الإسكان.

* قال الشاعر:

لقد ضجَّتِ الأرْضون إذْ قام من بني هَدَادٍ خطيبٌ فوقَ أعواد منبر

هذا البيت شاهد على تسكين الراء في الأرضون للضرورة الشعرية على ما ساقه المصنّف، وربّما كان التسكين لغة أيضاً، بنو هداد اسم حيّ من اليمن، وفي رواية «قام من بني سدوس» وهم أيضاًحيّ من اليمن.

لقد: اللام واقعة في جواب قسم مقدّر وهي تفيد التوكيد، وجملة قد ضجّت الأرضون جواب القسم لا موضع لها من الإعراب، وحرّكت التاء بالكسر لالتقاء الساكنين، إذْ: قيل إنّها ظرف للزمان الماضي بمعنى حين بدليل وقوع فعل ماضٍ

بعدها هو قام وهو متعلّق بالفعل ضجّت وهو مبنيّ على السكون في موضع نصب، وقيل إنّها مجرّد حرف مثل لام التعليل مبنيّ على السكون لا موضع له من الإعراب، وجملة «قام من بني هداد خطيب» في موضع جرّ مضاف إليه لإذْ على اعتبارها ظرف زمان. فوقَ: ظرف مكان منصوب متعلّق بقام أو متعلّق بخطيب.

* ممّا ألحق بجمع المذكر السالم «سنون» وهوجمع تكسير مفرده «سنة»[1] التي هي نكرة لا علم ولا وصف، ومؤنث مجازي لغير العاقل، وقد تغيّرت حركات أحرف المفرد بعد الجمع كذلك حذفت تاء التأنيث من المفرد بعد جمعه وهي التاء التي نابت في المفرد «سنة» عن لام الكلمة المحذوفة لأنّ أصل «سنة» هو «سَنَوٌ» أو «سَنَهٌ» وكلاهما على وزن «فَعَلٌ» فلامه واو أصلية أو هاء أصلية وقد حذفت هذه اللام وعوّض عنها هاء التأنيث فأصبحت على وزن «فَعَهْ» والدليل على هذا الأصل قول العرب في جمع «سنة» بالألف والتاء «سنوات وسنهات» بحذف تاء التأنيث من المفرد وإعادة لام الكلمة المحذوفة، وهما على وزن «فَعَلات» ودليل آخر هو قول العرب في اشتقاق الفعل من سنة «سانَهْتُه وسانَيْتُه» أي شاركته في السنة، وأصل «سانيْتُ» «سانوْتُ» فقلبوا الواو ياء لأنّها تجاوزت متطرفة ثلاثة أحرف.

* قال تعالى ﴿ولبثوا في كهفهم ثلاثَ مِائَةٍ سنينَ وازدادوا تِسْعاً﴾ (الآية ٢٥ من سورة الكهف).

هذه الآية من شواهد «سنين» التي هي جمع تكسير ألحق بجمع المذكر السالم لمشابهته له في الصورة فأعرب مثله بالحروف، في كهفهم: جار ومجرور متعلّق بلبثوا، أو حال من واو الجماعة في لبثوا، والرابط هو «هم» في «كهفهم» والعامل في الحال هو الفعل لبثوا، ثلاثَ: ظرف زمان[2] منصوب متعلّق بلبثوا، ومائة: مضاف إليه، وقد قرأ السبعة ماعدا حمزة والكسائي «مائةٍ» بالتنوين، وهي القراءة

---

(١) سميت السنةُ سنةً لِسَنَهِ الاشياء فيها، اي لمشاركة الاشياء فيها.

(٢) هو اسم عدد استفاد معنى الظرفية الزمانية ممّا بعده.

المرسـومـة في المصـحف، وتكون «سنين» علـى هذه القـراءة بدل كلّ من ثلاث[١] ، ويكون التقـدير: ولبثوا في كهفـهم سنين، وذلك لأنّ المضاف والمضاف إليه كـالكلمة الواحدة، فكلمـة «سنين» على هذا منصوبة والياء عـلامة النصب لأنّها ملحقـة بجمع المذكر السالم، وقيل إنّ «سنين» على هذه القراءة أيضاً مجرورة على أنّها بدل كلّ من مائة[٢] والياء عـلامةالجرّ لأنّها ملحـقة بجمع المذكر الســالم، وفي هذا الإعراب نظر، لذلك عبّر المصنّف عنه بقيل، ومـقتضى هذا النظر: أنّ البدل يعتبر لصـحته إحلاله[٣] محلّ المبدل منه مع بقـاء المعنى المراد سليماً[٤] ، ولو قيل ثلاث سنـين لاختلّ المعنى كما هو واضح إلاّ أن يقال إنّ مائة بمعنى مئات فلا نظر.

وهناك قراءة أخـرى لحمـزة والكسائي من السـبعة وهي «مـائةِ» بدون تنوين، فتـعرب «سنين» على هـذه القراءة تمييـزاً للعدد مـضافـاً إليه، أي تميـيزاً مـجروراً بالإضافـة على وضع الجمـع موضع المفرد وهـومخفـوض بالياء لأنّه ملحق بـجمع المذكر السالم[٥]، تسعاً: مفعول به لازدادوا، وزاد فعل متعدّ لاثنين فإذا بني منه على افتعل تعدّى إلى واحد.

---

(١) وعندي أنّ سنين هنا ينبغي أن تكون بدلاً من «ثلاثمائة» لأنّها كالاسم المركب تركيباً مزجياً، وإن كان الاسم في الأصل اسمين، وقد اجـتمعت دلالتهما معـاً لتدلّ على هذا العدد، ولا يصحّ جعل واحد منهـما مبدلاً منه دون الآخر على كلّ حال، ويدلّ على أنّ سنين بدل منهما معاً قـوله تعالى في آية سابقة من السورة نفسها ﴿فضـربنا على آذانهم في الكهف سنين عدداً﴾ فـ «سنين» في هذه الآية السابقة تدلّ على «ثلاثمائة وتسع» المذكورة في آيتنا، فـسنين إذن في آيتنا بدل من ثلاثمائة كلّها، ويقـوّي هذا أنّ السنين التّسع هي الفرق بين السنين الشمسية والقمرية، ويؤيّد قولي أنّ الزمخشري قال إنّ سنين عطف بيان على ثلاثمائة.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) لأنّ البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.

(٤) مع بقاء المعنى المراد سليماً: أي بقائه سليماً ولو احـتمالاً كما حدث في إعرابنا سنين بدلاً من ثلاث، فإنّه لو قيل: لبثوا في كهفهم سنين. لاحتمل ذلك ثلاثمائة فلم يذهب المعنى بالكلية.

(٥) من النحاة من يعـرب «سنين ومئين» وبابهـما بالحركات الظـاهرة على النون مع التنوين فيعـتبرهمـا جمع تكسير ولا يلحقهما بجمع المذكر السالم ويعربهـما إعراب المفرد كالمعتاد، ومنه قول الرسول: «اللّهم اجعلها عليهم سنيناً كسنينِ يوسفَ»، واكثر ما يجيء ذلك في الشعر، وعلى هذا الإعراب ينبغي إلزامهما الياء.

وتعدّ هذه الآية مثالاً على «سنين» منصوبة ومجرورة في القرآن، ولم تأت «سنين» في القرآن مرفوعة، لذلك لم يسق المصنّف آية قرآنية شاهداً على رفعها بل ساق مثالاً على الرفع من شعر أبي تمام[1] هو قوله:

ثم انقضت تلك السنون وأهلُها فكأنّها وكأنّهم أحلام

انقضت: فعل ماضٍ مبنيّ على فتح مقدّر للتعذّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما الألف نفسها وتاء التأنيث الساكنة، تلك: تي[2] اسم إشارة فاعل انقضت وحذفت الياء من «تي» لالتقاء الساكنين وهما الياء نفسها واللام التي هي حرف بُعْد، السنون: بدل كلّ من اسم الإشارة وهو مرفوع بالواو لأنّه جمع تكسير ألحق بجمع المذكر الاسم، وأهلها: معطوف بالواو على «السنون» أو على «تلك».

* قال الشارح بعد حديثه عن «سنين»: «واشرت بقولي وبابه إلى أنّ كلّ ما كان كسنين .. يعرب هذا الإعراب» أي يلحق بجمع المذكر السالم، ومن الواضح بموجب تسلسل كلامه في الشرح أنّ الضمير في «بابه» يعود إلى «سنون» أي «وباب سنون»، لكن الذي في المتن «وبابهما» فثنّى الضمير في المتن وأفرده في الشرح، قال البرماوي: إنّ إفراد الضمير في الشرح يدلّ على أنّه لم يكن في نسخة المتن التي شرح عليها المصنّف لفظ «عشرون».

* قُلَة بضم القاف وفتح اللاّم في المفرد وقُلِين بضمّ القاف وكسرها في الجمع، والقُله عيدان يلعب بها الصبيان في بلاد الريف وهي المسمّاة بالعقلة، ولعلها مأخوذة من قُلّة، وأصل قُلَة قُلَوٌ حذفت لامه الأصلية وهي الواو وعوّض عنها هاء التأنيث الزائدة، وقلين جمع تكسير لاسم ثلاثي نكرة مؤنث مجازي لغير العاقل ألحق بجمع المذكر السالم وأعرب بالحروف.

---

(١) أبو تمام لا يحتجّ بشعره في إقامة القواعد لأنّه محدث عاش بعد زمن الاحتجاج، وقد ساق المصنّف شعره هنا للاستئناس للقاعدة المقامة.

(٢) قال ابن مالك في الألفية:

بذا لمفرد مذكّر اشر بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر

* عِزَة: فـرقـة من النـاس وأصله عِزَوٌ، عِضَة: جـزء الـشيء وأصله عِضَوٌ أو عِضَهٌ، وجمعهـما عِزُون وعِضون، وكلّ منهما جمع تكسـير لاسم ثلاثي نكرة مؤنث مجازي لعاقل ولغير عاقل ألحق بجمع المذكر السالم وأعراب إعرابه.

* قال تعالى ﴿عن اليمين وعن الشمال عِزِين﴾ (الآية ٣٧ من سورة المعارج).

قـبل هذه الآية قـوله تعـالى ﴿فـمالِ الذيـن كفـروا قِبَلَكَ مُهْطِعين﴾؟، مـا اسم استفهـام مبتدأ، للّذين جار ومجـرور خبره وجملة كفروا صلة المـوصول، وقد كتب حرف الجرّ مفصولاً اتباعاً لمصحف عثمان الإمام، والتقدير: فأيّ شيء ثبت أو حصل للّذين كفـروا وحملهم على الإسراع إلـيك والتفرّق فـرقاً حولك عن يمينك وشـمالك؟ وقِبَلَكَ أي نحوك، ومهطعين أي مسرعين نحوك مادّين أعناقهم إليك مقبلين بأبصارهم عليك، ومهطعين حـال من الاسم الموصول «الذين» أو من واو الجماعـة في «كفروا»، وكذا «قِبَلَكَ» ظرف مكان متعلّق بمحذوف تقديره كائنين حال من أحدهما، ويجوز أن تكون «قِبَلَكَ» مجرّد ظرف مكان متعلّق بمهطعين. عن اليمين وعن الشمال: أي منك يا محمد، عزين: أي فرقاً شتّى بمعنى مخـتلفة لأنّ كلّ فرقة من الذين كفروا تعتزي أي تنتسب إلى غيرمن تعتزي إليه الفرقة الأخرى فهم لذلك شتّى أي مـختلفون، فبعضـهم يهود وبعضـهم نصارى وبعضـهم عبدة أوثان، وهذه الفرق المختلفة يقولون استهزاء بالرسول وبالمؤمنين، لئن دخل هؤلاء المؤمنون الفقراء الجنة كما يقول محمد لندخلنّها نحن الأغنياء قبلهم، عِزين: حال من الاسم الموصـول أو من واو الجماعة، وكذلك عن اليمين[1] جار ومجرور مـتعلّق بمحذوف تقديره كائنين حال من أحـدهما، ويجوز أن تكون «عن اليمين» مـجرّد جارّ ومجـرور متعلّق بعزين أو بمهطعين، وقـيل إنّ عزين حال من الضـمير فـي مهطعين[2] وتقـديره هم، ويرى الشـارح أنّ انتـصاب عـزين بمعنى متفـرقين على أنّها صفة لمهطعين بمعنى مسرعين، وأنّ انتـصاب مهطعين على

(١) وعن الشمال معطوفة على عن اليمين والمعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه في المعنى والإعراب.

(٢) مهطِعين مفرده مهطِع وهو اسم فاعل من أهْطَعَ يُهْطِع، واسم الفاعل يرفع فاعلاً.

الحال من الاسم الموصول «الذين» أو من واو الجماعة في «كفروا»، وعلى كل حال فإعراب «عزين» حالاً ثانية أولى من إعراب الشارح لها صفة لمهطعين للفصل بين الصفة والموصوف.

* قال تعالى ﴿وقل إنّي أنا النّذيرُ المبينُ * كما أنزلنا على المقتسمين * الذين جعلوا القرآن عِضين﴾ (الآيات ٨٩، ٩٠، ٩١ من سورة الحِجْر).

المعنى: قل يا محمد إنّي أنا النذير من عذاب اللّه أن يُنْزله عليكم أيّها الكافرون من قريش إنزالاً مثلَ الذين أنزلنا على المقتسمين، أو مثلَ إنزالنا على المقتسمين، وتكون الكاف على الوجهين اسماً بمعنى مثل نعتاً للمصدر المحذوف «إنزالاً» وتكون ما اسماً موصولاً على الوجه الأول، ومصدرية على الوجه الثاني، المبين: أي البيّن الإنذار، كما أنزلنا على المقتسمين: أي كما أنزلنا العذاب على المقتسمين وهم اليهود والنصارى الذين جعلوا القرآن عضين، أي اعتقدوه أجزاء وقسّموه إلى حقّ وباطل فالحقّ عندهم ما وافق التوراة والإنجيل والباطل ما كان سحراً أو كهانة أو شعراً أو أساطير الأوّلين، ففرّقوا بذلك أقاويلهم في القرآن، وقد اختلف في أصل «عِضَة» الصرفي وفي معناها، فقيل: أصلها «عِضَوٌ» بمعنى جزء وهو مأخوذ من قولهم «عَضّيتُه أُعَضّيهِ والمصدر تَعْضِيَة»[1] إذا فرّقته أي جزّأته، ومعنى الآية ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾ على هذا القول الأول: جعلوا القرآن أي اعتقدوه أعضاء أي أجزاء فقال بعضهم فيه جزء سحر وقال بعضهم فيه جزء شعر وقال بعضهم فيه جزء كهانة[2] وقال بعضهم فيه جزء أساطير[3] الأولين، وبمعنى التفريق أي التجزئة قول

(١) اصله: عَضَّوتُه أُعَضُوهُ تَعْضِوَة فقلبت الواو ياء لمجاورتها ثلاثة احرف مع تطرّفها، ويقال ايضاً عَضَوْتُه أعْضُوهُ عَضْواً كضربته اضربه ضرباً وهذا صريح في أنّه بالواو، ولو عبّر المصنّف بهما كان أولى فإنّ قوله «عضّيتُه أُعَضّية تَعْضِيَة» ربّما يوهم أنّه يائيّ.

(٢) الكهانة هي التنجيم وهو الإخبار بالغيب واصل الكهانة انّ الشياطين يصعدون واحداً فوق واحد إلى ان يصلوا إلى السماء فيسمعون ما يقع في الارض ثم ينزلون فيخبرون الكهّان فتخبر به الكهّان الناس مع زيادة من عندهم.

(٣) اي سطرته الامم السابقة.

رؤبة بن العجاج[1] «وليس دين اللّه بالمعضّى»[2] أي ليس دين الإسلام بالمفرّق أو المجزّأ. وقيل: أصل عِضَةْ «عِضَهَةٌ» على وزن فِعَلَةٌ، حذفت لام الكلمة الأصلية وهي الهاء الأولى وبقيت تاء التأنيث الزائدة ونابت عنها وأصبح وزنها فِعَة، وربما ثبتت لام الكلمة مع هاء التأنيث، وعِضَهَةٌ مأخوذة من المصدر «العِضَهْ»[3] وهو الكذب والبهتان[4]، وفعله عَضَهَ يَعْضَهُ، ومعنى الآية على هذا القول الثاني: أي جعلوا القرآن أكاذيب وألواناً من البهتان، وفي الحديث: «لا يَعْضَهْ[5] بعضكم بعضاً» أي لا يكذب[6] بعضكم على بعض.

* **فائدة**:

سعدون، عابدين، ابن زيدون، ونحوها كلٌّ منها جمع مذكّر سالم في اللفظ والمفروض أن يكون معناه جمعاً لكنّه أطلق على شخص مفرد وسمّى به فلم يعد معناه جمعاً، لذلك لا يعدّ جمع مذكّر سالماً حقيقياً وإنّما يلحق به، وكان مقتضى الإلحاق أن يعرب مثله بالحروف، لكن نظراً لأنّه أصبح علماً على مفرد ولأنّ الناطق به بعد استعماله علماً لا يكاد يلتفت إلى أصله وهو الجمع فإنّه يجب أن نلتزم في نطقه بصورته التي كان عليها حين سمّي به الشخص، ويعرب بالضمة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً، لكنه لا ينوّن كما تنوّن الأعلام المفردة مثل «محمد» مراعاة لأصله قبل العلمية وهو جمع المذكر السالم الذي لا يجتمع فيه التنوين مع نون

---

(١) هذا الرّاجز ممّن يحتجّ برجزه، وقد توفي رؤبة بن العَجّاج في سنة ١٤٥هـ.

(٢) المعضّى اسم مفعول رفع نائب فاعل ضميراً مستتراً جوازاً تقديره هو.

(٣) العِضَهْ كمصدر وعِضَةْ كمفرد يتشابهان في اللفظ لكنّهما في الحقيقة مختلفان، فالهاء في المصدر أصلية والهاء في المفرد زائدة عوضاً عن لام الكلمة المحذوفة.

(٤) الكذب والبهتان بمعنى واحد.

(٥) عَضَهَ يَعْضَهُ ومثله كذَب يكذِب وصَدَق يصدُق يجوز ان يكون كلٌّ منها لازماً فيقال مثلاً صَدَقَ محمدٌ في الحديث، ومتعدياً لمفعول واحد فيقال مثلاً صدقته في القول، ولمفعولين فيقال مثلاً صدقته القولَ، والفعل يَعْضَهُ في الحديث متعدٍّ لمفعول به واحد هو «بعضاً».

(٦) انظر الهامش السابق.

الجمع، نقول: هذا عابدينُ ورأيتُ عابدينَ ومررتُ بعابدينِ، وهذا ابنُ زيدونِ ورأيت ابنَ زيدونِ ومررتُ بابنِ زيدونِ.

السادس: الأفعال الخمسة[1]

المتن

* ثم قلت: السادس يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، فإنّها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها، وأمّا نحو ﴿أتحاجُّوني﴾ فالمحذوف نون الوقاية، وأمّا ﴿إلاّ أن يَعْفُونَ﴾ فالواو أصل والفعل مبنيّ، بخلاف ﴿وأَنْ تَعْفُوا أقْرَبُ للتَّقْوى﴾.

الشرح

* وأقول: الباب السادس ممّا خرج عن الأصل الأمثلة الخمسة وهي كلّ فعل مضارع اتّصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة. وحكمها أن ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتنصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون، مثال الرفع قوله تعالى ﴿فيهما عينان تجريان﴾ ﴿وأنتم تعلمون﴾ ﴿وأنتم تشهدون﴾ ﴿وهم لا يشعرون﴾ فالمضارع في ذلك كلّه مرفوع لخلّوه عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون، ومثال الجزم والنصب قوله تعالى ﴿فإنْ لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾ فـ «لم تفعلوا» جازم ومجزوم، و«لن تفعلوا» ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون.

فإن قلتَ: فما تصنع في قوله تعالى: ﴿إلاّ أنْ يَعْفُونَ﴾ فإنّ «أنْ» ناصبة والنون ثابتة معه؟

---

(١) وتسمّى أيضاً الأمثلة الخمسة أو الأوزان الخمسة، ومعنى تسميتها أمثلة وأوزاناً أنّها ليست أفعالاً بأعيانها كما هي الأسماء الستة أسماء بأعيانها وإنّما هي أمثلة وأوزان يكنّى بها عن كلّ فعل بمنزلتها.

قلتُ: ليست الواو هنا واو الجماعة وإنّما هي لام الكلمة التي في قولك «زيد يغفو» وليست النون هنا نونَ الرفع وإنّما هي اسم مضمر عائد على المطلقات، مثلها في ﴿والمطلّقات يتربّصْنَ﴾ والفعل مبنيّ لاتصاله بنون النسوة، ووزن يَعْفُونَ على هذا يَفْعُلْنَ، كما أنّك إذا قلت النسوة يَخْرُجْنَ أو يَكْتُبْنَ كان ذلك وزنه، وأمّا إذا قلت «الرجال يعفُونَ» فالواو واو الجماعة والنون علامة الرفع والأصل يَعْفُوونَ بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمّة وبعدها واو ساكنة – وهي الواو الأولى – فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الأولى، وإنّما خُصّت بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور أحدها: أنّ الأولى جزء كلمة والثانية كلمة وحذف جزء أسهل من حذف كلّ، والثاني: أنّ الأولى آخِر الفعل والحذف بالأواخر أولى، والثالث: أنّ الأولى لا تدلّ على معنى والثانية دالّة على معنى وحذف ما لا يدلّ أوْلى من حذف ما يدلّ، ولهذه الأوْجُهِ حذفوا لام الكلمة في «غازٍ» و«قاضٍ» دون التنوين لأنّه جيء به لمعنى وهو كلمة مستقلّة ولا يوصف بأنّه آخر إذ الآخِر الياء، ويزيد وجهاً رابعاً وهو أنّه صحيح والياء معتلّة. فلمّا حذفت الواو صار وزن يَعْفُونَ يَفْعُونَ بحذف اللاّم، ولهذا إذا أدخَلْتَ عليه الناصبَ أو الجازمَ قلت: «الرجالُ لم يَعْفُوا ولن يَعْفُوا» فاعرف الفرق.

الحاشية

* قال الماتن: وأما نحو أتحاجّوني فالمحذوف نون الوقاية، وأمّا: إلاّ أن يعفون فالواو أصل والفعل مبنيّ، بخلاف ﴿وأنْ تَعْفُوا أقْرَبُ للتَّقْوى﴾.

أي: وأمّا نحو أتحاجّوني من الأفعال الخمسة فالمحذوف نون الوقاية وليس نون الرفع، وأمّا : إلاّ أن يعفون أي المطلقات فالواو أصل وليست واو الجماعة والفعل مبنيّ علي السكون على الواو لاتصاله بنون النسوة في موضع نصب بأنْ، ونون النسوة فاعل، فلم يعمل الناصب هنا في لفظ الفعل بل في محلّه، وليس الفعل من الأفعال الخمسة، وليست النون نون الرفع، بخلاف ﴿وأن تعفوا أقرب للتقوى﴾

فالواو واو الجماعة والفعل منصوب بحذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة، وأن تعفوا في تأويل مصدر هو «عفوكم» وهومبتدأ وأقرب خبره.

* تعرّض المصنّف في المتن لقوله تعالى: ﴿أتُحاجّوني﴾[1] ولم يتعرض له في الشرح، والخلاصة أنّ فيه قراءتين، إحداهما هذه بتخفيف النون وهي قراءة نافع وابن عامر من السبعة، والثانية قراءة باقي السبعة وهي بتشديد النون وهي المرسومة بالمصحف، وتخريج قراءة نافع وابن عامر أنّ أصلها بنونين الأولى نون الرفع والثانية نون الوقاية والمحذوف هو نون الوقاية لأنّ نون الرفع هي علامة الإعراب فتجب المحافظة عليها، أمّا نون الوقاية فهي التي حصل بسببها الثقل والتكرار لذلك كانت أولى بالحذف.

* عرّف الشارح الأفعال الخمسة بأنّها «كلّ مضارع اتّصل به ألف اثنين أوواو جماعة أو ياء مخاطبة» فهي إذاً على خمسة أوزان هي: تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين، وأكثر ما تكون الأفعال المضارعة في هذا الباب على هذه الأوزان الخمسة وإلاّ فإنّها قد تخالفها نحو: أتحاجّوني، أتحاجّاني، أتحاجّيني.

* قال تعالى: ﴿فيهما عينان تجريان﴾ (الآية ٥٠ من سورة الرحمن).

عينان: مبتدأ مؤخّر وجملة تجريان نعت له وفيهما جار ومجرور خبر مقدّم والميم حرف عماد والألف حرف دالّ على التثنية والذي سوّغ الابتداء بالنكرة وصفها وتقدّم خبرها عليها وكونه شبه جملة ويكون المقصود إثبات وجود العينين الموصوفتين بالجريان في الجنتين المذكورتين قبل هذه الآية بثلاث آيات في قوله تعالى: ﴿ولمن خاف[2] مقام ربّ جنّتان﴾ أو عينان مبتدأ وجملة تجريان خبره وفيهما جار ومجرور أصله نعت «لعينان» ثم تقدّم النعت على منعوته النكرة الجامدة فأصبح حالاً، ومسوّغ مجيء صاحب الحال نكرة خلافاً للقاعدة القاضية بتعريفه هو

(١) من الآية ٨٠ من سورة الأنعام.

(٢) مقامَ مفعول به لخاف، والفعل خاف يتعدّى بنفسه ويتعدّى بحرف الجرّ.

تقدّم الحال عليه وكون هذا الحال شبه جملة، وهذا في الوقت نفسه مسوّغ الابتداء بـ «عينان» النكرة لأنّ الحال صفة في المعنى ويكون المقصود الإخبار عن العينين الموصوفتين بأنّهما في الجنة بالجريان، والإعراب الأول أرجح لأنّه يتفق مع سياق المعنى القرآني، ولا يجوز إعراب «عينان» مبتدأ وتجريان خبراً وفيهما جارّاً ومجروراً متعلّقاً بتجريان لفقدان مسوّغ الابتداء بالنكرة حينئذ.

* قال تعالى: ﴿فلا تجعلوا للّه أنداداً وأنتم تعلمون﴾ (من الآية ٢٢ من سورة البقرة).

الأنداد: جمع نِدّ ونَدِيد، والفعل «تجعلوا» يتعدّى لمفعولين في المعتاد ولكنّه نصب واحداً في الآية، والواو واو الحال وجملة أنتم تعلمون حال من واو الجماعة في تجعلوا والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل تجعلوا، ومفعول تعلمون محذوف أي تعلمون بطلان ذلك.

* قال تعالى ﴿ثم أقررتم وأنتم تشهدون﴾ (من الآية ٨٤ من سورة البقرة).

الواو واو الحال وجملة «أنتم تشهدون» المكوّنة من مبتدأ وخبر في موضع نصب حال من الضمير فاعل أقررتم والعامل في الحال هو الفعل «أقررتم» الذي عمل أيضاً في صاحبه وهو تاء الفاعل.

* قال تعالى: ﴿فأخذناهم بغْتةً وهم لا يشعرون﴾ (من الآية ٩٥ من سورة الأعراف).

«بغتةً» نائب عن المفعول المطلق والتقدير: أخذناهم أخذاً مباغتاً، والواو واو الحال وجملة «هم لا يشعرون» الاسمية حال من «هم» في أخذناهم، والعامل في الحال هو الفعل أخذنا.

* قال تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتّقوا النّار﴾ (من الآية ٢٤ من سورة البقرة).

الفاء عاطفة، إن حرف شرط جازم لشرطه وجوابه، وشرطه هو جملة لم تفعلوا، والواو في «ولن» اعتراضية، وجملة «لن تفعلوا» معترضة بين الشرط وجوابه لا موضع لها من الإعراب، ولا تكون الواو في «ولن» عاطفة لاختلاف إعراب الفعل «تفعلوا» في الجملتين، فهو في جملة «لم تفعلوا» مجزوم، وهو في جملة «لن تفعلوا» منصوب، وجملة «فاتقوا» في موضع جزم جواب الشرط، واقترن بالفاء الرابطة لأنّه فعل أمر يدلّ على الطلب، والفعل اتقوا مبنيّ على حذف النون في موضع جزم لأنّ الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه والمضارع هنا من الأفعال الخمسة التي تجزم بحذف النون.

* قال تعالى: ﴿وإن طلّقتموهنّ من قبل أن تمسُّوهنّ وقد فرَضْتُم لهنّ فريضةً فنصْفُ ما فَرَضْتم إلاّ أن يعفونَ أو يعفُوَ الذي بيدِه عُقْدَةُ النِّكاح وأن تعْفُوا أقربُ للتّقْوى ولا تنسَوُا الفضْلَ بينكم إنّ اللّهَ بما تعملون بصير﴾ (الآية ٢٣٧ من سورة البقرة).

الذي بيده عقدة النكاح: هو الزوج فيترك لها الكلّ، وقيل هو وليُّ المرأة، وقد فرضتم لهنّ فريضةً: الواو واو الحال والجملة الفعلية في موضع نصب حال من الضمير «هنّ» في الفعلين، فنصف: أي فعليكم نصفُ أو فالواجبُ نصفُ، ولو قرئ بالنصب لكان وجهه: فأدّوا نصفَ ما فرضتم، والفاء رابطة لجواب الشرط لكونه جملة اسمية على الإعراب الأول وطلبيّه على الثاني. إلاّ أنْ يَعفُونَ: قيل أنْ والفعل في موضع نصب حال والتقدير «إلاّ حالَ العفو» أي إلاّ عافين، وإلاّ أداة استثناء معناها باقٍ، وهي ملغاة عن العمل، وهناك مضافٌ مقدّر وهو «حالَ» وهو منصوب ثم حذف وناب عنه المضاف إليه ونصب.

وقيل أنْ والفعل في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، لأنّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، والتقدير: فعليكم نصف ما فرضتم في كلّ الأحوال إلاّ حال العفو، وحال العفو ليس من جنس كلّ الأحوال، وقيل على الاستثناء المتّصل، وحال العفو هو واحد من جنس كلّ الأحوال، وهناك مضاف محذوف هو المستثنى المنصوب

وهو «حالَ» وقد ناب المضاف إليه منابه ونصب.

فإن قلتَ: ما تصنع في الفعل «يعفون» في الآية الذي دخلت عليه «أنْ» التي هي حرف مصدري وحرف نصب ومع ذلك لم ينصب بحذف النون كما تقضي بذلك قاعدة إعراب الأفعال الخمسة ومازالت النون ثابتة في الفعل مع وجود أنْ هذه؟

فالجواب هو: أنّ الواو في الفعل «يعفون» ليست ضمير واو الجماعة الذي هو اسم والذي يعرب فاعلاً للأفعال الخمسة، وإنما الواو هنا هي لام الكلمة التي في الفعل «يعفو» الذي هو على وزن «يفعُل» فهي إذاً حرف، كذلك فإنّ النون في الفعل «يعفون» في الآية ليست النون التي هي علامة الرفع للأفعال الخمسة والتي هي حرف، وإنّما هي نون النسوة التي هي اسم مضمر عائد إلى المطلقات مثل النون في قوله تعالى ﴿والمطلقات يتربّصن﴾[1] ، والفعل «يعفون» مبنيّ على السكون لاتصاله بنون النسوة في موضع نصب بأنْ ووزنه على هذا «يَفْعُلْنَ» فهوإذاً ليس من الأفعال الخمسة كما هو واضح وهومماثل في الوزن تماماً ليخرجْنَ ويكتبْنَ من الأفعال الصحيحة فإنّ وزنهما أيضاً «يَفْعُلْنَ» فهما ليسا من الأفعال الخمسة، وأمّا إذا قلت: الرجالُ يعفونَ، فالواو ضمير وهي اسم لأنّها واو الجماعة التي تعرب فاعلاً للأفعال الخمسة، والنون حرف هو علامة الرفع في الأفعال الخمسة، وأصل الفعل يَعْفُوُون بواوين أولاهما حرف هولام الكلمة والثانية اسم أي ضمير هو واو الجماعة ووزن هذا الأصل يَفْعُلُون، ثم استثقلت الضمّة على لام الكلمة وهي الواو الأولى لأنّ قبلها ضمّة على الفاء وبعدها واو ساكنة هي واو الجماعة، فحذفت هذه الضمّة عن الواو الأولى فالتقى ساكنان وهما واو الفعل وواو الجماعة فحذفت الواو الأولى التي هي لام الكلمة وصار وزن يَعْفُونَ يَفْعُونَ بحذف اللام من الميزان لحذف لام الكلمة من الموزون، ولهذا إذا أدخلت الناصب أو الجازم على الفعل يَعْفُون قلت: الرجال لم يَعْفُوا

---

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة، والفعل يتربّصن مبنيّ على السكون لاتصاله بنون النسوة في موضع رفع لتجرّده من الناصب والجازم ونون النسوة فاعل والجملة في موضع رفع خبر المبتدأ «المطلقات».

ولن يَعْفُوا، وإنّما خُصّت الواو الأولى بالحذف دون الواو الثانية لثلاثة أسباب أحدها: أنّ الواو الأولى جزء كلمة أي حرف من كلمة، أمّا الواو الثانية فهي كلمة مستقلّة لأنّها ضمير، وحذفُ جزء أسهلُ من حذف كلّ. والثاني: أنّ الواو الأولى آخر الفعل أي لام الكلمة والحذف بالأواخر أولى. والثالث: أنّ الواو الأولى لا تدلّ على معنى لكونها جزءاً من الكلمة والواو الثانية دالّة على معنى هو الجماعة لكونها كلمة مستقلّة وحذف ما لا يدلّ على معنى أولى من حذف ما يدلّ على معنى.

ولهذه الأوجه الثلاثة نفسها حذفوا لام الكلمة الساكنة في حالتي الرفع والجرّ في «غازٍ» و«قاضٍ» دون التنوين الساكن،لأنّ التنوين جيء به لمعنى هو العوض في حالتي الرفع والجرّ، والتنوين كلمة مستقلّة أي حرف مستقل فقد عرّفوه بأنّه نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً وتفارقه خطّاً أي لا يكتب التنوين نوناً ساكنة، فجعلوه يلحق الآخر ولم يجعلوه آخراً فلا يوصف لذلك بأنّه آخر إذ الآخر الياء والياء جزء من كلمة لم يؤتَ به لمعنى، ويزيد «غازٍ وقاضٍ» وجهاً رابعاً على الوجوه الثلاثة المذكورة وهو أنّ التنوين حرف صحيح والياء حرف علة وحذف حرف العلة أولى من حذف الحرف الصحيح.

ولمزيد من البيان والتفصيل نقول: إنّ غازٍ أصلها «غازوْ» قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصارت الكلمة «غازيْ» ثم بعد ذلك استقلت الضمة والكسرة على الياء في حالتي الرفع والجرّ فحذفت الضمة والكسرة في الحالتين فعادت الياء إلي السكون وعوّض عن هذه الضمة والكسرة التنوين فالتقى ساكنان هما الياء الساكنة وتنوين العوض عن الضمة والكسرة المحذوفتين في حالتي الرفع والجرّ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقي التنوين. أمّا قاضٍ فأصلها «قاضيْ» فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء في حالي الرفع والجرّ فحذفتا في الحالين فعادت الياء إلى السكون وعوّض عن الضمة والكسرة التنوين فالتقى ساكنان هما الياء الساكنة وتنوين العوض فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، أمّا غازياً وقاضياً

بالنّصب فتظهر عليهما الفتحة لخفّتها والتنوين فيهما للتمكين(1) وليس للعوض ولم تحذف الياء منهما لعدم كونها ساكنة.

وأمّا الغازي والقاضي فلا تنوين فيهما رفعاً ونصباً وجرّاً بسبب وجود أل، وأل والتنوين لا يجتمعان. ولا تنسَوُا الفضل: حرّكت واو الجماعة لالتقاء الساكنين وهما الواو نفسها واللام في الفضل، وكان التحريك بالضمّ لمناسبة الضمّ للواو لأنّ الواو في حقيقة الأمر ضمّة ممطولة، ولأن الكسر على الواو ثقيل أيضاً فلا نفرّ من ثقل التقاء الساكنين إلى ثقل تحريك الواو بالكسر، كما هو المعتاد في التحريك عند التقاء الساكنين.

السابع: الفعل المضارع المعتلّ الآخر

المتن

* ثم قلتُ: السابع الفعل المعتلّ الآخر كيغزو ويخشَى ويرمي فإنّهُ يجزم بحذفه ونحو ﴿إنّه مَنْ يتّقي ويصبرْ﴾ مؤوّل.

---

(1) المقصود بالتمكين التمكين في الإعراب بأن يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجرّ بالكسرة على الأصل فيخرج الممنوع من الصرف لمخالفته الأصل في حالة الجرّ فهو يجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة فلا يلحقه لذلك تنوين التمكين، فتنوين التمكين إذاً هو الذي يلحق الأسماء المعربة المتمكنة أمكن أي المصروفة نحو محمدٍ للدلالة على تمكّنها الكامل في الإعراب لجرّها بالكسرة، وللفرق أيضاً بينها وبين الأسماء المعربة الممنوعة من الصرف مثل أحمدَ التي لا يلحقها تنوين التمكين لأنّ الأسماء الممنوعة من الصرف وإن كانت معربة فإنها غير متمكنة أمكن في الإعراب، أي غير كاملة القوة فيه مثل قسيمتها لأنّها تخالف الأصل في أحد أحوالها وهو حال الجرّ فتجرّ بالفتحة لا بالكسرة كما تقضي بذلك القاعدة، ومن الواضح أن تنوين التمكين لا يلحق الأسماء المبنيّة، ولا يلحق كذلك الأفعال ولا الحروف لأنّه خاصّ بالأسماء المعربة المتمكّنة أمكن، قال ابن مالك في الألفية:

بالجرّ والتنوين والندا وأل ... ومسندٍ للاسم تمييز حصل

الشرح

* وأقول: هذا خاتمة الأبواب السبعة التي خرجت عن القياس، وهو الفعل المضارع الذي آخره حرف علّة وهو الواو والألف والياء فإنّه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابة عن حذف الحركة، تقول: لم يغزُ ولم يخْشَ ولم يَرْمِ، قال تعالى ﴿فليدع ناديه﴾، اللام لام الأمر، يدع فعل مضارع مجزوم وعلامة جَزمه حذف الواو وناديه مفعول ومضاف إليه، وظهرت الفتحة على المنقوص لخفّتها، والتقدير: فليدع أهلَ ناديهِ، أي أهلَ مجلِسهِ. وقال تعالى ﴿ولم يخشَ إلاَّ اللَّه﴾ ﴿ولم يُؤْتَ سَعَةً من المال﴾ فهذان مثالان لحذف الألف. وقال تعالى: ﴿لمّا يقضِ ما أمَرَه﴾، لمّا: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً كما أنّ «لم» كذلك، والمعنى أنّ الإنسان لم يقض بعد ما أمره اللَّه به حتى يخرج من جميع أوامره، وهذا مثال حذف الياء، واللَّه أعلم.

وأما قوله تعالى ﴿إنّه مَنْ يتقي ويصبرْ﴾ بإثبات الياء في «يتقي» وإسكان الراء في «يصبرْ» على قراءة قُنْبل فمؤول، هذا جواب سؤال تقديره أنّ الجازم وهو مَنْ دخل على يتقي ولم يحذف منه حرف العلة وهو الياء، فالجواب عنه أنّ «مَنْ» موصولة لا أنّها شرطية، وسكون الراء من «يصبرْ» إمّا لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً، أو لأنّه وصَلَ بنيّة الوقف، أو على العطف على المعنى، لأنّ «مَنْ» الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإبهامها.

الحاشية

* قال تعالى: ﴿فلْيدْعُ ناديَه * سَنَدْعُ الزَّبانيَة﴾ (الآيتان ١٧، ١٨ من سورة العلق).

فلْيدعُ ناديَه: أي فلْيدعُ أبو جهل أهل ناديه أي أهل مجلسه والفاء عاطفة واللاّم لام الأمر وهي هنا ساكنة وليست مكسورة كالمعتاد لأنّها تسكَّن بعد حروف العطف الثلاثة الواو والفاء وثمّ، وقد حذف المضاف من «أهلَ ناديهِ» وهو «أهلَ» المنصوب

وأنيب المضاف إليه وهو «ناديَ» منابه ونصب، ففيه على هذا مجاز بالحذف، ويحتمل أنّ فيه مجازاً مرسلاً من إطلاق المحلّ وإرادة الحال.

* قال تعالى ﴿إنّما يَعْمُرُ مساجد اللّه مَنْ آمَنَ باللّه واليوم الآخرِ وأقام الصلاة وآتى الزكاةَ ولم يَخْشَ إلاَّ اللّه فعسَى أولئك أن يكونوا من المهتدين﴾ (الآية ١٨ من سورة التوبة).

ولم يخشَ: الواو عاطفة وفاعل يخشَ ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ «مَنْ» المفرد لا إلى معناه الجمع[1] ، إلاّ اللَّهَ: إلاّ أداة استثناء ملغاة والاستثناء مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ بلم والمستثنى منه محذوف تقديره «أحداً» واللَّهَ منصوب على التعظيم «مفعول به» ليخش.

* قال تعالى ﴿ولم يُؤْتَ سَعَةً من المال﴾ (من الآية ٢٤٧ من سورة البقرة).

ولم: الواو حرف عطف، يُؤتَ: أي طالوت، وطالوت ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة مثل إسحاق وهما ليسا مشتقين من الطول والسّحق وإنّما هما لفظان يقاربان ألفاظ العربية، سَعَةً: يقال وَسِعَ يَسَعَ والمصدر[2] سَعَة بفتح السّين وأصله وَسْعَةٌ بفتح الواو وهي في الآية مفعول به ثانٍ ليؤت والمفعول به الأول هو نائب الفاعل الضمير المستتر جوازاً في الفعل يؤت، والأصل: لم يؤته اللّهُ سَعَةً، فحذف الفاعل عند البناء للمجهول وجعل المفعول به الأول وهو الضمير المتصل «الهاء» ضميراً مستتراً تقديره «هو» نائباً للفاعل. من المال: جار ومجرور متعلّق بيؤت، أو صفةٌ لسعة لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات.

(١) ولو عاد إلى معنى «مَنْ» لقيل «يخشوا»،أمّا أولئك فقد جاء اسم الإشارة بصيغة الجمع على معنى «مَنْ».

(٢) إنّما فتحت السّين في المصدر «سَعَة» لأنّ فعله من باب فرح خلافاً للمصدر عِدَة الذي أصله وعْدَة والذي كسرت العين فيه لأنّ فعله من باب ضرب، وتحذف فاءالكلمة وهي الواو في الفعل المثال من المضارع إذا كان هذا الفعل المثال من باب ضرب نحو وَعَدَ يَعِدُ وذلك لوقوع هذه الواو بين عدوّتيها الفتحة قبلها والكسرة بعدها لكن وردت أفعال حذفت منها الواو في المضارع على الرغم من فتح عين المضارع والقياس أن تبقى الواو في المضارع، ومن هذه الأفعال: يَذَر ويَدَع ويَسَع ويَطَأ ويَهَبُ ويَقَع ويضَع، وقال العلماء إنّ هذا الحذف شاذ.

* **فائدة**:

يغُوث ويَعوق: إن كانا عـربيّين فهما ممنوعان من الصرف للعلمـية ووزن الفعل، وإن كانا أعجميين فللعلمية والعجمة.

* قـال تعالى: ﴿قُتِل الإنســانُ مـا أكْفَرَه * من أيّ شيء خَلَقَه * من نُطْفَةٍ خَلَقَه فقدَّرَه * ثمَّ السَّبيلَ يَسَّرَه * ثم أمـاتَه فأقْبَرَه * ثم إذا شاءَ أنْشَرَه * كلاّ لمّا يقضِ ما أمَرَه﴾ (الآيات ١٧-٢٣ من سورة عبس).

السبيلَ يَسَّره: السبيلَ مفعول به لـفعل محذوف يفسّره المذكور أي يَسَّرَ السبيلَ للإنسان يَسَّره، ويمكن أن نعرب السبـيلَ مفعولاً به ثانياً مقدّماً ليـسَّرَه والهاء مفعولاً به أوّل وذلك على اعـتبار الـهاء عـائدة إلى الإنســان المذكـور في أوّل الآيات ويكون التـقدير: يَسَّرَ اللَّهُ الإنســانَ السـبيلَ، وفـه تكلّف. كـلاّ حرف بمعنى حـقّاً، يقضِ: أي الإنسان، مـا: اسم موصول مـفعول به لـيقض، وفاعل «أمَرَ» ضـمير مـستتـر جوازاً تقديره هو يعود إلى اللّه والهاء مفعول به وجملة «أمره» صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب والعائد محذوف تقديره «به».

* قـال المصنّف «حتى يَخْرُجَ من جـميع أوامـره»، حـتى في هذه العبـارة تكون بمعنى إلى وتكون بمعنى إلاّ.

* قال تعالى ﴿إنّه مَنْ يتَّقِ ويَصْبِرْ فإنّ اللّه لا يضيعُ أجرَ المحسنين﴾ (من الآية ٩٠ من سورة يوسف).

قرأ السبعة إلاّ ابن كثـير – وهي القراءة المرسومة في المصحف – ﴿إنّه مَنْ يتّقِ ويصبرْ﴾ بحذف الياء من «يتَّقِ» وتسكين الراء في «يصبرْ»، ولا إشكال فيها لأنّ «مَنْ» شرطية. وقرأ ابن كثير من رواية قُنْبُل[1] بإثبات اليـاء في «يتقي» وإسكان الراء في

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكيّ أبو عمر الشهير بـقُنْبُل، من أعلام القرّاء، توفي بمكة في سنة ٢٩١هـ.

«يصبرْ»، وفي قراءتهما إشكال ملخّصه أنّ اسم الشرط وهو «مَنْ» قد دخل على الفعل «يتقي» ولم يجزمه بحذف حرف العلة من آخره وهو الياء كما يقضي بذلك القياس، في حين أنّ «يصبرْ» مجزومة على اعتبار أنّها معطوفة على مجزوم والمعطوف على المجزوم مجزوم. وقد أجيب عن هذا الإشكال بأنّ «مَنْ» اسم موصول مبتدأ وليست اسم شرط، وأنّ «يتّقي» مرفوعة لتجردها من الناصب والجازم لا مجزومة باسم الشرط، وأنّها صلة الموصول لا فعل الشرط، وأنّ جملة ﴿فإنّ اللّه لا يُضيعُ أجرَ المحسنين﴾ خبر المبتدأ، وأنّ الفاء زائدة في خبر المبتدأ لكون هذا الخبر جملة اسمية وذلك تشبّهاً بزيادتها في جملة جواب الشرط إذا كانت اسمية، وعلى هذا فإنّ الفعل «يصبرْ» ليس[1] معطوفاً على الفعل «يتّقِ» المجزوم بل هو معطوف على الفعل «يتقِي» المرفوع، أمّا سكون راء «يصبرْ» الذي نراه في هذه القراءة فمردّه:

إمّا إلى توالي حركتي الباء والراء في «يصبرُ» وهما الكسرة والضمة وحركتي الفاء والهمزة في «فَإِنّ» وهما الفتحة والكسرة، وفي هذا التوالي لأربعة متحركات ثقل نتخلّص منه بتسكين الراء في «يصبرْ» للتخفيف. وإمّا إلى أنّ القارئ وصل، لكن بنيّة الوقف، فأجرى بسبب هذه النيّة الوصل مجرى الوقف فسكّن. وإمّا إلى أنّ الفعل «يصبرْ» معطوف على المعنى، وهو المسمّى بالعطف على التوهم، أي التوهّم توهّماً مؤقتاً بأنّ مَنْ الموصولة هي شرطية، لأنّها بمنزلتها أي تشبهها في العموم والإبهام، ثم توهّم أنّ «يصبرْ» المجزومة معطوفة على فعل شرط مجزوم، وكذلك توهّم أنّ جملة ﴿فإنّ اللَّهَ لا يُضيعُ أجْرَ المحسنين﴾ هي تبعاً لذلك جواب الشرط اقترن بالفاء الرابطة لأنّه جملة اسمية.

---

(١) لعلّ من الأفضل أن تحمل قراءة ابن كثير هذه على لغة بعض العرب الذين لا يجزمون بحذف حرف العلة بل يبقون حرف العلة كما هو، وعليه يكون «مَنْ» اسم شرط والفعلان مجزومان، بدلاً من هذه التأويلات التي ذهب إليها الشرّاح وأصحاب الحواشي.

الإعراب التقديري ثلاثة أنواع

الأول: ما تقدّر فيه الحركات الثلاث وهو نوعان: المقصور، والمضاف للياء.

الثاني: ما يقدّر فيه حركتان وهو نوعان: المنقوص، والفعل المعتل الآخر.

الثالث: ما يقدّر فيه حركة واحدة، وهو الفعل المعتلّ بالواو أو بالياء.

المتن

* ثم قلتُ: فصل: تُقَدَّر الحركات كلّها في نحو غلامي ونحو الفتى ويسمّى مقصوراً، والضمة والكسرة في نحو القاضي ويسمّى منقوصاً، والضمة والفتحة في نحو يخشَى، والضمة في نحو يدعو ويرمي.

الشرح

* وأقول: الذي تقدّر فيه الحركات ثلاثة أنواع: ما تقدّر فيه الحركات الثلاث، وما تقدّر فيه حركتان، وما تقدّر فيه واحدة.

فأمّا الذي تقدّر فيه الثلاث فنوعان، أحدهما: ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالماً ولا منقوصاً ولا مقصوراً وذلك نحو غلامي وغلماني ومسلماتي، فهذه الأمثلة ونحوها تعرب بحركات مقدّرة على ما قبل الياء، والذي منع من ظهورها أنّهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة فاستحال حينئذ المجيء بحركات الإعراب قبل الياء، إذ المحلّ الواحد لا يقبل حركتين في الآن الواحد فتقول «جاء غلامي» فتكون علامة رفعه ضمّة مقدّرة على ما قبل الياء، و«رأيتُ غلامي» فتكون علامة نصبه فتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و«مررتُ بغلامي» فتكون علامة جرّه كسرة مقدّرة على ما قبل الياء، لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك، فإنّها كسرة المناسبة، وهي مستَحَقَّة قبل التركيب، وإنّما دخل عامل الجرّ بعد استقرارها.

واحترزتُ بقولي «وليس مثنى ولا جمع مـذكر سالماً» من نحو غلامَايَ وغلامَيَّ ومسلِمِيَّ، فإنّ الياء تثـبت فيهما جرّاً ونصباً مـدغمة في ياء المتكلم، والألف تثبت في المثنى رفعاً، وليس شيء من الحرف المدغم ولا من الألف قابلاً للتحريك.

وقـولي «ولا منقوصـاً» لأنّ ياء المنقـوص تدغم في ياء المتكلم فـتكون كـالمثنى والمجموع جرّاً ونصباً.

وقولي «ولا مقصوراً» لأنّ المقصور تثبت ألفه قبل الياء، والألف لا تقبل الحركة، فهو كالمثنى رفـعاً، قال تعالى «يا بشرايَ هذا غلام» نوديت البشـرى مضافة إلى ياء المتكلم، وفي الألف فتحة مقدّرة لأنّه منادى مضاف، وقرأ الكوفيون «يا بُشْرى» بغير إضافة، فالمقدّر في الألف إمّا ضمّة كما في قولك «يا فتى» لمعيّن، وإمّا فتحة على أنّه نداء شائع مثل: ﴿يا حسرةً على العباد﴾ إلاّ أنّه لم ينوّن لكونه لا ينصرف لأجل ألف التأنيث.

والنوع الثاني: المقـصور وهو الاسم المعـرب الذي في آخره ألفٌ لازمة كـالفتى والعصا، تقول: جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى، فتكون الألف ساكنة على كلّ حال وتقدّر فيها الحركات الثلاث لتعذّر تحركها.

ومن محاسن بعض الفضلاء أنّه كتب من مـدينة قوص إلى الشيخ العَلاّمة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي يتشوّق إليه ويشكو له نُحُوله فقال:

سلّم على المولى البهاء وصف له	شـوقي إليـه وأنّنـي مملوكُـهُ
أبـداً يحركـني إليـه تشـوّقـي	جسـمِي به مشـطوره منهـوكُهُ
لكـن نحـلت لبعـده فكـأننـي	ألـف وليـس بممكـن تحريكـهُ

وأمّا الذي تقدّر فيه الحركتان فنوعان:

أحدهما: مـا تقدّر فيه الضمّة والكسرة فـقط وتظهر فيه الفتـحة وهو المنقوص،

وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو القاضي والداعي، تقول جاء القاضي ومررت بالقاضي بالسكون ورأيت القاضيَ بالتحريك، وإنّما قدّرت الضمة والكسرة للاستثقال، وإنّما ظهرت الفتحة للخفّة، قال تعالى ﴿فليدع ناديَه﴾ ﴿أجيبوا داعِيَ اللَّه﴾ ﴿وإنِّي خِفْتُ المَوَالِيَ﴾ ﴿كلاّ إذا بلغتِ التَّراقِيَ﴾، والتَّراقي: جمع تَرْقُوَة بفتح التاء وهي العظم الذي بين ثُغْرَةِ النحر والعاتق.

والنوع الثاني: ما تقدّر فيه الضمة والفتحة وهو الفعل المعتلّ بالألف تقول «هو يخشَى» و «لن يخشَى» فإذا جاء الجزم ظهر بحذف الآخر، فقلت «لم يَخْشَ» قال تعالى ﴿ولا تنس نصيبَك من الدنيا﴾.

وأمّا الذي تقدّر فيه حركة واحدة فهو شيئان: الفعل المعتلّ بالواو كـ «يدعو» والفعل المعتل بالياء كـ «يرمي» فهذان تقدّر فيهما الضمّة فقط للاستثقال، تقول «هو يدعو» و«هو يرمي» فتكون علامة رفعهما ضمّة مقدّرة، ويظهر فيهما شيئان: أحدهما النصب بالفتحة وذلك لخفّتها نحو «لن يدعوَ» و «لن يرميَ» قال تعالى ﴿لن ندعوَ من دونه إلهاً﴾ ﴿لن يؤتِيَهُمُ اللَّهُ خيْراً﴾ ﴿لِنُحْيِيَ به بلْدَةً ميْتاً ونُسْقِيَهُ﴾ ﴿ألَيْسَ ذلك بقَادرٍ على أن يُحْيِيَ الموْتَى﴾ ﴿لَنْ تُغْنِيَ عنهم أموالهم﴾. الثاني: الجزم بحذف الآخر نحو «لم يَدعُ» و«لم يرْمِ»قال تعالى ﴿ولا تَقْفُ ما ليسَ لك به عِلْمٌ﴾ ﴿ولا تَبْغِ الفسادَ في الأرض﴾ ﴿ولا تمْشِ في الأرضِ مَرَحاً﴾ وانتصاب «مَرَحاً» على الحال، أي: ذا مَرَح، وقرئ «مَرِحاً» بكسر الراء.

الحاشية

* قال المصنّف «وهي مستحقة قبل التركيب وإنّما دخل عامل الجرّ بعد استقرارها» أي إنّ كسرة المناسبة مستحقة في «غلامي» قبل التركيب ، أي قبل إدخال حرف الجرّ على غلامي في قولنا «مررت بغلامي» ثم دخل حرف الجرّ بعد استقرار كسرة المناسبة هذه، فيكون غلامي مجروراً بالباء وعلامة جرّه كسرة أخرى مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة السابقة.

* قال المصنّف: واحترزت بقولي «وليس مثنى ولا جمعَ مذكر سالماً» من نحو غلاماي وغُلاَمَيَّ ومُسْلِمِيَّ فإنّ الياء التي هي علامة الإعراب تثبت فيهما جرّاً ونصباً مدغمة في المضاف إليه الذي هو ياء المتكلم، والألف تثبت في المثنى رفعاً، وليس شيء من الحرف المدغم وهو ياء الإعراب المدغمة في ياء المتكلم، ولا من الألف قابلاً للتحريك بكسرة المناسبة التي منع بسببها ظهور الإعراب فحينئذ يكون الإعراب ظاهراً لا مقدّراً، وأمّا الواو في جمع المذكر السالم رفعاً فإنّها تقلب ياءً وتدغم في ياء المتكلم، لذلك لا تقبل بعد انقلابها وإدغامها حركة المناسبة للياء، فإذا قلت: جاء مُسْلِمِيَّ، فإنّ «مُسْلِمِيَّ» فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء والمدغمة في ياء المتكلم فيكون إعرابه ظاهراً لا مقدّراً.

واحترزتُ بقولي «ولا منقوصاً» عن الاسم المنقوص لأنّ ياءه تدغم رفعاً ونصباً وجرّاً في ياء المتكلم فتكون كالمثنى، وكجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجرّ.

واحترزت بقولي «ولا مقصوراً» عن الاسم المقصور لأنّ ألفه تثبت أي تبقى قبل ياء المتكلم في الرفع والنصب والجرّ، وألف المقصور هذه لا تقبل حركة المناسبة وهي الكسرة، فالمقصور في صورته عند الإضافة لياء المتكلم يشبه صورة المثنى عند إضافته لياء المتكلم في حالة رفعه، وكلاهما تلزمه الألف التي لا تقبل حركة المناسبة وهي الكسرة، وإنْ كان المثنى إعرابه ظاهر بالألف نفسها، أمّا المقصور فإعرابه مقدّر سواء أضيف أوْ لا.

* قال تعالى: ﴿يا بُشْرَاي هذا غلامٌ﴾ (من الآية ١٩ من سورة يوسف).

ألقى إخوة يوسف أخاهم في الجبّ وعادوا لأبيهم وقالوا لقد أكله الذئب، والذي حدث بعد إلقائهم له في الجبّ يصوّره قوله تعالى ﴿وجاءت سيّارة فأرسلوا واردهم فأدلى دلوه قال يا بشراي هذا غلام وأسرّوه بضاعةً واللّه عليمٌ بما يعملون﴾. سيّارة: أي مسافرون، واردهم: أي الذي يرد الماء ليستقي لهم منه فأدلى دلوه في البئر فتعلّق بها يوسف فأخرجه، فلمّا رآه قال يا بشراي، فعلم بذلك إخوته فأتوه وأخفوا أمره جاعليه بضاعة بأن قالوا هذا عبدنا أبق وسكت يوسف خوفاً من أن يقتلوه.

فتحت ياء المتكلم في «بشرايَ» ولم تسكّن لوجود الألف الساكنة قبلها وذلك مثل «عصايَ»، وقد أضاف البشرى لنفسه لأنّها بشرى له أو لقومه، وقد كتبت ألف «بشرى» مقصورة لأنّها منقلبة عن ياء بدليل المثنى وهو بُشْرَيان والجمع وهو بُشْرَيات.

والنداء في «يا بُشْراي» مجازي، والمعنى: احضري أيّتها البشرى فهذا وقتك، وقد نوديت البشرى مضافة إلى ياء المتكلم ففي الألف إذاً فتحة إعراب مقدّرة للتعذّر لأنّ «بشرى» منادى مضاف، وقرأ الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي وهم من السبعة «يا بشرى» بغير إضافة، وقراءتهم هذه هي المرسومة في المصحف ويكون المقدّر على قراءتهم في الألف للتعذّر ضمّة بدون تنوين لأنّها ضمّة بناء لا ضمّة إعراب إذ المنادى المفرد أي غير المضاف ولا الشبيه بالمضاف يبنى على الضمّ في موضع نصب، والمنادى هنا مفرد ونكرة مقصودة وذلك كما في قولك «يا فتى»[1] إذا كان النداء لمعيّن أي لنكرة مقصودة فالمقدّر فيه ضمّة بناء وبدون تنوين لأنّ التنوين والبناء لا يجتمعان، أو يكون المقدّر على قراءتهم فتحة إعراب على اعتبار أنّ «بشرى» منادى شائع أي نكرة غير مقصودة فيكون منصوباً بفتحة مقدّرة للتعذّر هي فتحة إعراب وذلك مثل ﴿يا حسرةً على العباد﴾[2] إلاّ أنّ «بشرى» لم ينوّن مثل «حسرةً» لكون «بشرى» ممنوعاً من الصرف بسبب ألف التأنيث المقصورة.

---

(١) يجوز اعتبار «يا فتى» منادى نكرة غير مقصودة أيضاً إذا صدر من أعمى مثلاً ويكون منصوباً بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر، ويجوز تنوينه في هذه الحالة، ويكون التنوين للتمكين لأنّ «فتى» مصروف.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة يس، والنداء في الآية مجازي، والمعنى: احضري أيّتها الحسرة فهذا أوانك، وحسرةً منادى منصوب لأنّه نكرة غير مقصودة، وعلى العباد صفة لها لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات، أو «حسرةً» منادى منصوب لأنّه شبيه بالمضاف مثل يا ضارباً رجلاً ويا محبّاً للخير، وتكون «على العباد» جاراً ومجروراً متعلّقاً بحسرة، وهذه هي القراءة المرسومة في المصحف، وقرأ ابن عباس والضحّاك شذوذاً يا حسرةَ العبادِ، أي يا تحسيرهم من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله، وهناك إعرابٌ آخر في «يا حسرةً» وهو أنّ المنادى محذوف وحسرةً مفعول مطلق والتقدير: يا أيّها الناسُ أتحسّرُ حسرةً على العباد.

* قال المصنّف: والنوع الثاني الذي تُقدّر فيه الحركات الثلاث المقصور وهو الاسم: فخرج الفعل نحو يخشى، والحرف نحو علَى، المعرب: فخرج الاسم المبني نحو إذا، الذي في آخره ألف لازمة: فخرجت الألف غير اللازمة كالألف في المثنى رفعاً فإنّها تقلب ياء في النصب والجرّ، وذلك كالفتى والعصا[1] .. فتكون الألف ساكنةً رفعاً ونصباً وجراً وتقدّر فيها الحركات الثلاث لتعذّر تحرّكها لأنّ الألف لو تحركت لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفاً آخر هو الهمزة وهو حرف صحيح فلا يمكن تحريك الألف مع بقائها ألفاً أي حرف علّة.

* كتب أحد الفضلاء وهو ابن الرعاد النحوي الشاعر الذي أخذ النحو عن ابن الحاجب وتوفى في سنة ٧٠٠هـ خطاباً وأرسله من مدينة قوص في صعيد مصر إلى القاهرة إلى بهاء الدين محمد بن إبراهم بن النحاس الحلبي شيخ العربية بمصر المتوفى في سنة ٦٩٨هـ وهو يتشوّق في الخطاب إليه ويشكو له فيه نحوله، يقول:

سلّم على المولى البهاء وصف له ... شوقي إليه وأنّني مملوكُهُ

أبداً يحركني إليه تشوّقي ... جسمي به مشطوره منهوكُهُ

لكن نحلت لبعده فكأنني ... ألف وليس بممكن تحريكُهُ

سَلِّمْ وصِفْ: أي أيّها الخطاب، صِفْ: على وزن عِلْ، أصلها إِوْصِفْ على وزن إِفْعِل، حذفت الهمزة الزائدة التي جيء بها للنطق بالساكن تخفيفاً ثم حذفت الواو الساكنة الأصلية لأنه لا يبتدأ بساكن ، والمولى يطلق على معانٍ منها الحليف والمنعم

(١) كتبت الألف في الفتى مقصورة لأنّها منقلبة عن ياء بدليل المثنى فَتَيَان وجمع التكسير فتْية وفِتْيَان، وكتبت في العصا ممدودة لأنّها منقلبة عن واو بدليل المثنى عَصَوَان وجمع التكسير عصِيّ بكسر العين وضمّها وأصلها عُصُوي على وزن فُعُول، اجتمعت الواو والياء وكانت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، والمثنى وجمع التكسير يردّان الأشياء إلى أصولها، وقد مثّل المصنّف بهذين المثالين للإشارة إلى عدم وجود فرق في الاسم المقصور بين ما كان أصل ألفه واواً وما كان أصل ألفه ياء.

والوليّ والمعتِق والمعتَق، وفي البيت الآخير نوع من البديع يسمّى التوجيه[1] ، البهاء: بدل كلّ أو عطف[2] بيان، شوقي: من إضافة المصدر لفاعله، إليه: جار ومجرور متعلّق بشوق المصدر أو بصِفْ الفعل أو بمحذوف هو اسم مفعول مشتق تقديره موَّجهاً حال من شوقي، وأنّني مملوكه: الواو عاطفة وجملة أنني مملوكه من أنّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر معطوف على شوقي عطف مفرد على مفرد أي صف له شوقي إليه ومملوكيتي له، أوالمصدر مفعول به لفعل محذوف يماثل المذكور والعطف عطف جملة على جملة والتقدير: صف له شوقي إليه وصف له مملوكيتي له، أو الواو للحال وجملة «أنني مملوكه» حال من الياء في شوقي والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو المضاف أو الإضافة والأول لفظيّ والثاني معنويّ، ومملوك اسم مفعول يرفع نائب فاعل ونائب فاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. أبداً يحرّكني تشوّقي: يعني أنا ساكن لكن شوقي إليه يحرّكني، ولا يخفى ما في السكون والتحريك من البديع، أبداً: ظرف زمان متعلّق بيحرّك الآتي، وياء المتكلم في يحركني مفعول به مقدّم، وتشوّق فاعل مؤخّر مرفوع بضمّة مقدّرة منع من ظهورها كسرة المناسبة، وتشوّقي من إضافة المصدر لفاعله، جسمي به: أي بتشوّقي، و«به» جار ومجرور متعلّق بمشطور الآتي والباء سببيّة أي وجسمي ذهب نصفه بسببه، وحذف «به» من منهوكه. مشطوره منهوكه: مشطوره خبر أول للمبتدأ وهو مضاف والهاء ضمير الغائب يعود إلى الجسم مضاف إليه، منهوكه خبر ثانٍ والهاء مضاف إليه يعود إلى الجسم، والمشطور عند علماء العروض البيت سقط نصفه وهومأخوذ من قولك شطرت الشيء إذا قطعته نصفين، والمنهوك البيت سقط ثلثاه من قولك نهكه

---

(١) يحتمل أنّ الشاعر قصد به المدح أو الذمّ، والتوجيه من المحسّنات المعنوية، وهو إيراد الكلام محتملاً المدح والذمّ كما وقع لبشّار بن برد حين أعطى ثوباً لخيّاط أعور ثم قال له وكان اسمه عَمْراً:

خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء

(٢) وأعربه بعض المحشّين نعتاً للمولى، وفيه نظر، لانّ البهاء علم فكيف ينعت به، اللّهم إلاّ أن يريد به البهاء الذي هو الجمال علي سبيل التورية، فيكون من باب الوصف بالمصدر، أي المولى ذي البهاء.

المرض إذا أضعفه،والضمير في منهوكه عائد إلى المشطور، والمعنى على هذا أنّه ذهب نصفه ثم ذهب ثلثا الباقي فيكون الباقي سدساً، وقد قرّر ذلك بعض الأشياخ[1]، لكنه مردود بأنّ منهوكه خبر ثانٍ عن جسمي فيتعيّن أنّ ضمير منهوكه عائد إلى الجسم، وذهب بعضهم إلى أنّ معنى منهوكه أي منقوصه يقال نهكت أي نقصت وليس معنى منهوكه أي ذهب ثلثاه لئلا ينافي قوله مشطوره إلاّ أن يجعل منهوكه بدل إضراب من مشطوره وهو مبنيّ على أنّ ضمير منهوكه عائد إلى الجسم لا إلى المشطور. لكن: حرف استدراك مهمل. لبُعْدِه: اللام حرف جرّ يفيد التعليل، وبُعْد مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله. فكأنني: الفاء للسببية. ألِفٌ: خبر كأنّ، ومعنى قوله «لكن نحلت لبعدِه فكأنني ألف .. إلخ» أنّ النحول لبعده سبب في أنني أصبحت أشبه الألف التي لا يمكن تحريكها، والواو في قوله «وليس» للعطف، والباء في قوله «بممكن» حرف جرّ زائد، و«تحريكه» من إضافة المصدر لمفعوله.

* عرّف المصنّف المنقوص فقال: هو الاسم: فخرج الفعل نحو يرمي، المعرب: فخرج المبني نحو الذي، الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة: فخرج المثنى وجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجرّ وخرج أيضاً الأسماء الستة في حالة الجرّ، وذلك نحو القاضي[2] والداعي.

* قال تعالى: ﴿أجيبوا داعيَ اللّه﴾ (من الآية ٣١ من سورة الأحقاف).

سمع نفر من الجنّ الرسول يقرأ القرآن فذهبوا إلى قومهم وقالوا يا قومنا أجيبوا داعي اللّه إلى الإيمان وهو محمد، والشاهد ظهور الفتحة على آخر الاسم المنقوص وهو الياء لخفّتها.

---

(١) جمع بعض الناظمين جموع «شيخ» في البيت الآتي وكلّها جموع تكسير:

مشايخ مشيوخاء مشيخة كذا شيوخ وأشياخ وشيخان

(٢) مثّل المصنّف بهذين المثالين إشارة إلى أنّه لا فرق بين الياء المنقلبة عن واو في الداعي إذ أصله الدّاعِوُ لأنّ الفعل دعا يدعو، أو الياء المتأصّلة كالقاضي لأنّ فعله قَضَى يَقْضِي.

* قال تعالى ﴿وإنّي خِفْتُ المَوَالِيَ﴾ (من الآية ٥ من سورة مريم).

الواو عاطفة، خاف فعل يتعدّى بنفسه وبحرف الجرّ.

* قال تعالى: ﴿كلاّ إذا بَلَغَتِ التَّراقِيَ﴾ (الآية ٢٦ من سورة القيامة).

كلاّ حرف استفتاح بمعنى ألا، وفاعل بلغت ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الروح المعلومة من السّياق، والتراقي جمع تَرْقُوَة وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق، وثغرة النحر هي مكان النحر أي مكان الذبح، والعاتق هو الكتف، والمراد عظم الحلق أي الحلقوم، وجواب الشرط مقدّر هو جملة ﴿فإلى ربّك يومئذ المساق﴾ الاسمية المقرونة لذلك بالفاء الرابطة وهي مأخوذة من آية لاحقة هي قوله تعالى فيما بعد ﴿إلى ربّك يومئذ المساق﴾ أي إذا بلغت الروح الحلقوم رفعت إلى الله تعالى.

* قال تعالى: ﴿ولا تنسَ نصيبَك من الدنيا﴾ (من الآية ٧٧ من سورة القصص).

الخطاب لقارون، ومعنى الآية واضح، وقيل إنّ معنى نصيبك من الدنيا القطن والكفن، من الدنيا: جار ومجرور متعلّق بتنسَ أوحال من نصيب المعرفة بإضافتها إلى ضمير لأنّ أشباه الجمل بعد المعارف أحوال، والدنيا بأل ممنوعة من الصرف لأنّها على وزن الفُعْلَى وهي علم على نقيض الآخرة[1] ،وهي أيضاً مؤنثة لأنّ وزن الفُعْلى مختوم بألف التأنيث المقصورة، وتصرف الدنيا التي هي علم إذا نكّرت بزوال أل منها، والنسبة إلى «الدنيا» الدنيويّ والدنياويّ والدُّنْيِيّ، وتجمع الدنيا على دُناً وأصل دُناً دُنَوٌ تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت الألف نطقاً لالتقاء الساكنين وهما الألف نفسها والتنوين، ومصدر الدنيا الدُّنُوّ فالياء في الدنيا أصلها واو ثم قلبت هذه الواو ياءً لأنّ فُعْلَى إذا كانت اسماً من ذوات الواو أبدلت واوها ياء.

---

(١) الدنيا التي هي نقيض الآخرة ممنوعة من الصرف كما ذكرنا لأنّ كلّ اسم على وزن فُعْلَى ممنوع من الصرف علماً كان كالدنيا أو غير علم كالرُّجْعَى، قال في اللسان: وحكى ابن الأعرابي «ما له دنياً ولا آخرةٌ» فَنَوَّنَ «دنياً» تشبيهاً لها بفُعْلَلٍ، قال: والأصل أن لاتُصرف لأنّها فُعْلَى.

أمّا دنيا بدون أل فهي اسم تفضيل مؤنث، مذكّره هو أدنى، وقد يحليّان بأل، وأدنى المذكر ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، ومؤنثه دنيا ممنوع من الصرف لألف التأنيث المقصورة لأنّه على وزن فُعْلَى وذلك بصرف النظر عن كتابة الألف على غير ما تكتب عليه ألف التأنيث المقصورة في حبلى ونحوها.

* قال تعالى ﴿لن ندعُوَ من دونه إلَـٰهاً﴾ (من الآية ١٤ من سورة الكهف).

أي: قال أهل الكهف ربُّنا ربُّ السماوات والأرض لن ندعوَ من دونه إلهاً، من دونه: أي غيره، والجارّ والمجرور حال من إلَـٰهاً لأنّ أصله صفة لنكرة ثم تقدّمت الصفة على الموصوف فأصبحت حالاً، وإذا عددنا إلهاً علماً معرفة فإنّ «من دونه» تكون حالاً ابتداء.

* قال تعالى ﴿لن يؤتِيَهُمُ اللَّهُ خيْراً﴾ (من الآية ٣١ من سورة هود).

أي لن يؤتيَ اللّه قومَ نوح الذين آمنوا[1] به خيراً، ويؤتيَهم بمعنى يعطيهم يتعدّى لمفعولين هما ضمر «هم» و«خيراً»، وخيراً أفعل تفضيل لأنّ أصله أَخْيَر، فحذفت الهمزة تخفيفاً ونقلت فتحة الياء إلى الخاء الساكنة قبلها ليمكن البدء بالساكن.

* قال تعالى: ﴿لِنُحْيِيَ به بلْدَةً مَيْتاً ونُسقِيَهُ﴾ (من الآية ٤٩ من سورة الفرقان)

اللام حرف جرّ يفيد التعليل، نحييَ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل بالفتحة الظاهرة على الياء لخفّتها وأنْ والفعل في تأويل مصدر صريح هو الإحياء مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بأنزلنا من قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿وأنزَلْنا من السماءِ ماءً طَهُوراً﴾،ميْتاً: نعت لبلدة وإنّما ذكّر

(١) الكلام في هذه الآية حكاية لما قال نوح لقومه حين جادلهم، والمراد بالذين لن يؤتيَهم اللّه خيراً قوم نوح الذين آمنوا به، لا الذين كفروا، يتّضح ذلك من أوّل الآية، قال نوح ﴿ولا أقول للذين تَزْدَرِي أعيُنُكم – أي المؤمنين – لن يُؤْتيَهمُ اللَّهُ خيراً، اللّه أعلم بما في انفسهم إنّي إذاً لَمِنَ الظّالمين﴾.

باعتبار المكان، وقيل مَيْت بالتخفيف يستوي فيه المذكر والمؤنث، وميْت وميّت اسم فاعل أو صفة مشبهة وفعلهما مات اللازم، ونُسْقِيَه أي الماء المتقدّم ذكره من أسْقَى يُسْقِي، وتكملة الآية ﴿ممّا خلَقْنا أنْعاماً وأناسِيَّ كثيراً﴾.

* قال تعالى ﴿أليس ذلك بقادر على أن يُحْيِيَ الموتى﴾ (الآية ٤٠ من سورة القيامة).

الهمزة في أليس للاستفهام، وليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، ذلك: اسم إشارة اسم ليس واللام حرف بُعْد والكاف حرف خطاب، والباء زائدة وقادرٍ خبر ليس منصوب محلاً مجرور لفظاً بحرف الجرّ الزائد أو بعبارة أخرى منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد، وفاعل اسم الفاعل «قادر» ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، أن يحييَ: في تأويل مصدر صريح مجرور بعلى أي على إحياء، والجار والمجرور متعلّق بقادر، والمعنى: أليس اللّهُ قادراً على إحياء الموتى فأجاب الرسول على هذا السؤال: «بلى»[1].

* قال تعالى (ولا تَقْفُ ما ليس لك به عِلْمٌ﴾ (من الآية ٣٦ من سورة الإسراء).

قفا يقفو أي اتّبَعَ يتّبع أو تَتَبَّعَ يتتبَّعُ، لا ناهية جازمة، ما اسم موصول مبني على السكون في موضع نصب مفعول به، ليس من أخوات كان، عِلْمٌ اسم ليس مؤخّر، لك جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائناً خبر ليس مقدّم، وجملة ليس واسمها وخبرها صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب، به جار ومجرور أصله صفة لعِلْمٍ النكرة ثم تقدّمت الصفة على الموصوف فأصبحت حالاً منه، والذي سوّغ مجيء صاحب الحال نكرة تقدّم الحال عليه وكونها شبه جملة،والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل الناقص ليس، وقرئ شذوذاً، «ولا تقف» بضمّ القاف وإسكان الفاء على وزن تَقُمْ ومعناه تَتَّبِع أيضاً وفعله قَافَ يَقُوف.

---

(١) إذا وقع بعد همزة الاستفهام أداة نفي فإنّ الجواب في الإيجاب يبدأ ببلى وليس بنعم على الأصح.

* قال تعالى (ولا تَبْغِ الفسادَ في الأرض﴾ (من الآية ٧٧ من سورة القصص).

في الأرض جار ومجرور متعلّق بتبغ، أو حال من الفساد المصدر الجامد عند البصريين، أو متعلّق بالفساد المصدر المشتق عند الكوفيين.

* قال تعالى ﴿ولا تمشِ في الأرض مرَحاً﴾ (من الآية ٣٧ من سورة الإسراء)[1] .

مَرَحاً بفتح الراء حال منصوب على التأويل بالمشتق عند البصريين أي ذا مرح بمعنى صاحب مرح لأنّ مَرَحاً مصدر جامد عندهم والحال لابدّ من اشتقاقه، وصاحب الحال هو فاعل «تمش» الضمير المستتر وجوباً «أنت»، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل «تمشِ» ومن الممكن عدم تأويل المصدر الجامد على هذا النحو بل جعله بمعنى المشتق مباشرة دون حاجة إلى التأويل فيكون قوله تعالى ﴿ولا تمش في الأرض مَرَحاً﴾ بمعنى لا تمشِ في الأرض مَرِحاً، ومَرِحاً اسم فاعل أو صفة مشبّهة وكلاهما من المشتقات، ومن الممكن أيضاً إبقاء المصدر «مَرَحاً» الحال على وضعه الأصلي أي على جموده، وعدم القيام بتأويله بذي مَرَح أي صاحب مرح، وعدم جعله كذلك بمعنى المشتق «مَرِحٍ» مباشرة بدون الحاجة إلى تأويله، وذلك بالاكتفاء بإدخال هذا المصدر في باب المبالغة فيكون القصد المبالغة في فاعل لا تمش حتى لكأنه المرح نفسه، وقيل إنّ معنى «مَرَحاً» بفتح الراء، أي لأجل المَرَح بالكبر والخيلاء فتعرب مَرَحاً مفعولاً لأجله،وقرأ يعقوب «مَرِحاً» بكسر الرّاء على الحال دون حاجة للتأويل بالمشتق لأنّ «مَرِحاً» اسم فاعل أو صفة مشبهة كما ذكرنا وهما مشتقّان.

* قال المعلّق: «ومنه قوله تعالى ﴿قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غَوْراً﴾[2] وكذلك تجري هذه التأويلات في وقوع المصدر نعتاً».

---

(١) ومن الآية ١٨ من سورة لقمان.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة المُلك.

ومنه: أي من وقوع المصدر – وهو غَوْراً – خبراً، فهو خبر لأصبَحَ، في وقوع المصدر نعتاً: وذلك نحو: جاء رجلٌ عَدْلٌ، والمصدر «غَوْراً» من غَارَ يَغُور.

حــدّ البنــاء

المبني على السكون، والمبني على السكون أو نائبه

المتن

* ثم قلت: بابٌ: البناء ضدّ الإعراب، والمبنيّ إمّا أن يطّرد فيه السّكون وهو المضارع المتّصل بنون الإناث نحو يتربَّصْنَ ويُرْضِعْنَ، أو الماضي المتصل بضمير رفع متحرك كضربْت وضربْنا، أو السكون أو نائبه وهو الأمر نحو اضرِبْ واضربا واضربوا واضربي واغْزُ واخشَ وارمِ.

الشرح

* وأقول: قد مضى أنّ الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وذكرتُ هنا أنّ البناء ضدّ الإعراب فكأنني قلتُ: ليس البناء أثراً يجلبه العامل في آخر الكلمة، وذلك كالكسرة في «هؤلاء» فإنّ العامل لم يجلبها بدليل وجودها مع جميع العوامل.

والبناء: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً، وذلك كلزوم هؤلاءِ للكسرة ومنذُ للضمة وأينَ للفتحة.

ولمّا فرغت من تفسيره شرعتُ في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أسبق إليه، وذلك أنني جعلت المبنيّ على تسعة أقسام: الأول المبنيّ على السكون وقدّمته لأنّه الأصل، والثاني المبني على السكون أو نائبه المذكور في الباب السابق، وثنّيت به لأنّه شبيه بالسكون في الخفّة، والثالث المبنيّ على الفتح وقدّمته على المبنيّ على الكسر لأنّه أخفّ منه، والرابع المبنيّ على الفتح أونائبه المذكور في الباب السابق، والخامس

المبنيّ على الكسر وقدّمته على المبني على الضمّ لأنّه أخفّ منه، والسادس المبنيّ على الكسر أو نائبه المذكور في الباب السابق، والسابع المبنيّ على الضمّ، والثامن المبنيّ على الضمّ أو نائبه، والتاسع ما ليس له قاعدة مستقرّة بل منه ما يُبنَى على السكون، وما يبنى على الفتح، وما يبنَى على الكسر، وما يبنَى على الضمّ، وسأشرحها مفصّلة إن شاء اللّه شرحاً يزيل عنها خفاءها.

الباب الأول: ما لزم البناء على السكون وهو نوعان أحدهما: المضارع المتّصل بنون الإناث كقوله تعالى ﴿والمطلّقاتُ يَتربَّصن﴾ ﴿والوالداتُ يُرضِعْنَ﴾ فيتربَّصْنَ ويُرْضِعْنَ فعلان مضارعان في موضع رفع لخلوهما من الناصب والجازم، ولكنّهما لـمّا اتّصلا بنون النّسوة بنيا على السكون، وهذان الفعلان خبريّان لفظاً طلبيّان معنى، ومثلهما «يرحمك اللّه» وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيد والإشعار بأنّهما جديران بأن يُتَلَقَّيا بالمسارعة فكأنهنّ امتثلْنَ، فهما مُخْبَرٌ عنهما بموجودَيْن.

الثاني: الماضي المتصل بضمير رفع متحرك نحو ضربْتُ وضربْتَ وضربْتِ وضربْنا زيداً، والأصل فيه ضَرَبَ بالفتح فاتّصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك وهو التاء في المُثُل الثلاثة الأولى لأنّها فاعل، و«نا» في المثال الرابع، وهما متحركان، وأعني بذلك أنّ التاء متحركة والحرف المتّصل بالفعل من «نا» وهو النون متحرك فلذلك بنيت الأمثلة على السكون.

واحترزت بتقييد الضمير بالرفع، من ضمير النصب، فإنّه يتّصل بالفعل ولا يغيّره عن بنائه على الفتح الذي هو الأصل فيه نحو ضَرَبَكَ زيدٌ وضَرَبَنَا زيدٌ، وبتقييده بالمتحرّك من الضمير المرفوع الساكن نحو ضَرَبَا وضَرَبُوا فإنّه لا يقتضي سكون الفعل أيضاً بل يبقى آخر الفعل فيه قبل الألف مفتوحاً ويضمّ قبل الواو كما مثّلنا، وأمّا نحو «اشتَرَوُا الضلالةَ بالهدى» ونحو «دَعَوْا هنالكَ ثُبوراً» فالأصل اشتريوا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن، ودَعَوُوا بواوين أولاهما مضمومة قبل الضمير الساكن ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ومعنى ﴿دَعَوْا هنالِكَ ثبوراً﴾ قالوا: يا ثبوراه، أي يا هلاكاه.

الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد وهو فعل الأمر، وذلك لأنّه يُبْنَى على ما يُجْزَمُ به مضارعه، فيبنى على السكون في نحو اضرِبْ، وعلى حذف النون في نحو اضربا واضربوا واضربي وعلى حذف حرف العلة في نحو اغزُ واخشَ وارمِ.

ومن غريب ما يحكى أنّ بعض مَن يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سَمع قول بعض المعربين في قوله عزّ وجلّ ﴿فقولا له قولاً ليّناً﴾ إنّ «قولاً» مبنيّ على حذف النون، فأنكر ذلك عليه، وهو قول مشهور بين الطلبة فخفاؤه على من يتصدّى للإقراء غريب.

والفاء في الآية الكريمة عاطفة لقُولا على اذهبا من قوله تعالى ﴿اذهبا إلى فرعونَ إنّه طَغَى﴾ وكلّ منهما فعل أمر وفاعل، وهما مبنيّان على حذف النون، و«له» جار ومجرور متعلّق بقُولاَ، وسمّى ابن مالك هذه اللاّم لام التبليغ، ومثله ﴿وقلْ لعبادي يقولوا التي هي أحْسَنُ﴾ ﴿قُلْ للمؤمنين يَغُضُّوا من أبْصارِهم﴾ ﴿ما قلتُ لهم إلاّ ما أمرتَني به أنِ اعْبُدُوا اللّهَ﴾ و «قولاً» مفعول مطلق، و«ليّناً» صفة له، أي قولاً متلَطِّفاً فيه ولا تغلظا عليه، والقول الليّن قد جاء مفسَّراً في قوله تعالى: ﴿فقُلْ: هل لكَ إلى أنْ تَزَكَّى * وأهْدِيَكَ إلى ربِّكَ فتَخْشَى﴾

الحاشية

* عرّف المصنّف البناء بأنّه: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً. وقد مَثَّلَ للّفظ، أمّا التقدير فهو نحو سيبويه من الأعلام المبنيّة على الكسر فإنه إذا نودي بني على ضمّة مقدّرة منع من ظهورها كسرة البناء الأصلي، ونحو اضربِ القومَ بكسر الباء لالتقاء الساكنين فإنّ سكون البناء في الفعل مقدّر بسبب الكسرة العارضة، ونحو يا موسَى فإنّ ضمّة البناء فيه مقدّرة على الألف للتعذّر.

* قال المصنّف: «ولمّا فرغت من تفسيره شرعت في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أسبق إليه». أي ولمّا فرغت من تعريف البناء شرعت في تقسيمه تقسيماً غريباً لم

أسبق إليه، أي لم أسبق إلى جمع الأقسام وترتيبها على هذه الكيفية وإلاّ فالأقسام مذكورة في كلامهم لكن لا على هذا الترتيب والجمع المذكورين في كتاب ابن هشام هذا.

* ثم قال «والسادس المبنيّ على الكسر أو نائبه المذكور في البيت السابق».

أي: والقسم السادس المبنيّ على الكسر أو على نائبه من حركة أو حرف المذكور مماثله لا شخصه في الباب السابق، أي في باب الإعراب وهو المجرور بالكسرة أو بنائب الكسرة من الحركات والحروف.

* قال المعلّق: إنّ المبنيّ على نائب الكسر من حركة أو حرف لا وجود له في الواقع وقد ذكره المصنّف لتتميم مقتضى القسمة العقلية. والحقّ أنّه يمكن التمثيل له باسم لا النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالمًا مبنيًا على الفتح، فإنّ الأصل في جمع المؤنث السالم إذا جاء اسمًا لـلا النافية للجنس أن يبنى على الكسر في موضع نصب، أي يبنى على ما ينصب به، وهو في الأساس منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، ولكن إذا بني على الفتح فإنّه في هذه الحالة يقال إنّه مبنيّ على الفتحة النائبة عن الكسرة.

* مثال يجمع على أمثلة ومُثُل، ومَثَل يجمع على أمثال.

* يبنى الفعل الماضي المتّصل بضمير رفع متحرك نحو ضربْتُ وضربْنا على السكون لأنّ البناء على السكون هو الأصل والأخفّ من جهة، ولاستثقال توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة من جهة أخرى، وتعدّ «نا» ضمير رفع متحرك مع أنّها مبنيّة على السكون، لأنّه يلاحظ فيها النون فقط دون الضمير بتمامه.

* قال تعالى ﴿واشتَرَوُا الضَّلالةَ بالهُدَى﴾ (من الآية ١٦ من سورة البقرة).

أي استبدلوا الضلالة بالهدى فالباء حرف جرّ معناه الاستبدال وتدخل على المستبدَل أي المتروك وهو الهدى. وقد فتحت الراء في الفعل مع أنّ الفعل الماضي يبنى في المعتاد على الضمّ إذا اتّصل بواو الجماعة نحو ضربُوا لأنّ الأصل اشتَرَيُوا

بفتح الـراء مع بناء الياء على الضمّ لاتصـال الفعل بواو الجـماعة طبـقاً للقـاعدة، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الراء مفتوحة، وحركت واو الجماعة بالضـمة لالتقاء الساكنين وهما الواو نفسها والضّاد، وإنّما كان التحريك بالضمّ لا بالكسر كالمعـتاد لمناسبة الضمّة للواو على اعتبار الواو ضمّة ممطولة.

* قال تعـالى ﴿وإذا أُلْقُوا منها مكاناً ضـيّقاً مـقرَّنِينَ دَعَوا هُنَالِكَ ثُبُوراً﴾ (الآية ١٣ من سورة الفرقان).

ألقوا: أي الكفـار، ومعنى «دَعَوا هنالك ثبوراً» أي قـالُوا ونادَوا يا ثبوراه، أي يا هلاكاه، فالثبور هو الهلاك، وليس المقصـود النداء على حقيقته لأنّ الهلاك لا ينادَى، بل المقصود التـمنّي، أي يتمنّون الهلاك من شدّة العـذاب فكأنهم ينادونه ويقولون يا ثبوراه تعـال فهذا حينُك، مـنها: أي من جهنم، ومنهـا حال من مكاناً لأنّه في الأصل صفة لـه والصفة إذا تقدّمت على مـوصوفها النكرة انقلبت حـالاً، مكاناً مفعـول فيه ظرف مكان منصـوب، ضيّقـاً يجوز بالتـشديد وبالتـخفـيف نعت لمكاناً، مقـرَّنين أي مصفّدين قرنـت أيديهم أي جمعت إلى أعناقهم في الأغلال والأصفـاد، والتشديد في مقرّنين للتكثير، هنا ظرف مكان أي في ذلك المكان وهـو جهنّم نفسها أو ظرف زمان أي في زمان إلقائهم فـيها وهو يوم القيامـة واللام حرف بُعْد والكاف حرف خطاب، ثبوراً: مـفعول به على أنّ معنى دَعَوا نادوا، ويـجوز أن يكون مفعـولاً مطلقاً على أنّ معنى دَعَوا انثبَروا، ويكون المعنى: انثبَروا هنالك ثبوراً، أي هلكوا هنالك هلاكاً.

وقد فتحت العين في الفـعل دَعَوا مع أنّ الفعل الماضي يبنى عادة على الضـمّ إذا اتّصل بواو الجمـاعة لأنّ الأصل دَعَوُوا بواوين أولاهمـا واو الفعل وهي مبـنية على الضمّ قبل الضمـير الساكن وهو واو الجماعة طبقاً للقـاعدة ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

* **فائدة** :

العلة في الأصل المرض الذي يثبت تارة ويزول أخرى، وقد نسبت الألف والواو والياء للعلّة لأنّها كالمرض تثبت تارة وتزول أخرى.

* قال تعالى ﴿هل أتاك حديثُ موسى * إذ ناداهُ ربُّه بالوادِ المقدَّسِ طُوًى * اذْهَبْ إلى فرعونَ إنّه طَغَى * فقُلْ هل لكَ إلى أن تزَكَّى * وأهدِيَك إلى ربِّك فتخْشَى﴾ (الآيات ١٥-١٩ من سورة النازعات).

هل أتاك: أي يا محمد، طوى: هو اسم الوادي المقدّس، ويجوز بالصرف والتنوين على معنى الموضع وبتركهما على تقدير المنطقة، طغى: تجاوز الحدّ في الكفر، هل لك: هل حرف استفهام، والتركيب معناه الدعوة أي أدعوك، تزكّى: أي تتطهّر من الشرك بأن تشهد أن لا إله إلاّ اللّه، وقرئ أيضاً بتشديد الزّاي، والقراءتان سبعيتان، على التخفيف بحذف إحدى التاءين، وعلى التشديد بقلب التاء الثانية زاياً وإدغامها في الزاى، وأهديك: أي وهل لك إلى أن أهديك إلى ربّك أي أدلّك على معرفته ببرهان، فتخشى: أي فتخافَه، فالكلام كلّه دعوة في صورة استفهام لا أمر، وهذا من القول اللّين إذ الأمر مبناه على الغلظة. لك، وإلى أن تزكّى: كلٌّ منهما جار ومجرور متعلّق بحرف الاستفهام «هل» المتضمّن معنى الفعل أدعو، أو متعلقان بفعل مقدّر هو أدعو، وأدعو فعل متعدٍّ بنفسه لا يحتاج إلى حرف جرّ للتعدية، فاللام حرف جرّ زائد والكاف مفعول به والتقدير أدعوك، ويجوز أن تكون لك خبراً لمبتدأ محذوف مؤخّر، وإلى أن تزكّى متعلّقاً بمحذوف صفة لذلك المبتدأ، والتقدير: هل لك ميلٌ إلى التزكية؟ ومثله: هل لك في الخير؟ أي هل لك رغبةٌ كائنةٌ في الخير؟

* قال تعالى ﴿اذهبا إلى فرعون إنّه طغَى * فقُولا له قَوْلاً ليّناً لعلَّه يتذكَّرَ أو يَخْشَى﴾. (الآيتان ٤٣، ٤٤ من سورة طه).

قال المصنّف «من غريب ما يحكى أنّ بعض من يتعاطى إقراء النحو – أي تدريسه – ببلدنا هذه ـ أي مصر – سمع قول بعض المعربن في قوله عزّ وجلّ:

﴿فقولا له – أي لفرعون – قولاً ليناً﴾ إنّ قُولا فعل أمر مبني على حذف النون، فأنكر ذلك – أي بناء قُولا على حذف النون – عليه، وهو – أي بناء قُولاَ على حذف النون – قول مشهور بين الطلبة – أي الشّادين – فخفاؤه على من يتصدّى للاقراء – أي لتدريس النحو – غريب»!!

قال بعض العلماء تعليقاً على كلام ابن هشام هذا: إن كان هذا المنكِرُ ممّن يقول بإعراب فعل الأمر فإنكاره صحيح، وحينئذ فقولا مجزوم بلام الأمر المقدّرة وعلامة جزمه حذف النون، وإن كان المنكِر ممّن يقول ببناء الأمر فلا صحّة لإنكاره.

إذهبا: أي موسى وأخوه هارون، إنّه طغى: أي تجاوز الحدّ في الكفر بادّعاء الربوبية، لعلّه يتذكّر: معنى لعلّ التعليل وليس الترجيّ كالمعتاد كما جاء في بعض الحواشي، ويبدو أنّ مردّ قول القائلين بهذا هو أنّ القول الليّن من الممكن أو المتوقّع أن يؤدي إلى الإيمان فيكون علّة له، وعندي أنّ معنى لعلّ في هذه الآية على أصله وهو الترجّي لأنّ موسى وأخاه هارون أُمِرَا بأن يتلطّفا في دعوة فرعون رجاءً لهدايته، لا أنّ التلطّف هو علّة الإيمان وإن كان من أسبابه، والدليل أنّ فرعون لم يؤمن مع أنّهما تلطّفا إليه.

فقولا له: سمّى ابن مالك اللام الواقعة بعد القول لام التبليغ الجارّة، لأنّ مدخول اللاّم هو المبلَّغ أي الذي يبلِّغُهُ المتكلمُ الكلامَ، ومثله في كون اللاّم الجارّة للتبليغ قوله تعالى ﴿وقُلْ لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾[1] وقوله تعالى ﴿قل للمؤمنين يغضّوا من أبصارهم﴾[2] وقوله تعالى ﴿ما قلت لهم إلاّ ما أمرتني به أن اعبدوا اللّه﴾[3] .

---

(١) من الآية ٥٣ من سورة الإسراء، قل: أي يا محمد، لعبادي. أي المؤمنين.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة النور، قل: أي يا محمد، يغضّوا من ابصارهم: أي عمّا لا يحلّ لهم نظره، ومن حرف جرّ زائد.

(٣) من الآية ١١٧ من سورة المائدة، أنِ اعبدوا اللّه: أنْ حرف تفسير بمعنى أيْ مبنيّ على السكون لا موضع له من الإعراب، والتقدير «أي اعبدوا اللّه» وحرّكت النون بالكسر لالتقاء الساكنين، و«اعبدوا اللّه» في موضع نصب بدل اشتمال من «ما» في قوله «ما أمرتني» أو جملة تفسيرية «لما» هذه لا موضع لها من الإعراب، والاستثناء في الآية مفرّغ، والأصل: ما قلت لهم شيئاً إلاّ ما أمرتني به، فالكلام منفيّ والمستثنى منه محذوف، وما مفعول به لقلت اسم موصول في موضع نصب.

أمّا قولاً فهي مفعول مطلق مبيّن للنوع، والقول الليّن في هذه الآية قد جاء مفسَّراً في آية أخرى من سورة أخرى هي قوله تعالى ﴿فقل هل لك إلى أن تزكّى * وأهْدِيَكَ إلى ربّك فتَخْشَى﴾ على نحو ما أوضحنا، وقرئ أيضاً «يَذَّكَّرُ» بقلب التاء ذالاً وإدغام الذال في الذال.

المبني على الفتح

المتن

* ثم قلتُ: أو الفتح، وهو سبعة: الماضي المجرّد كضَرَبَ وضَرَبَكَ وضَرَبَا، والمضارع الذي باشرته نون التوكيد نحو ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾ و﴿ليُسْجَنَنَّ وليَكُوناً﴾ بخلاف نحو ﴿لتُبْلَوُنَّ﴾ ﴿ولا يَصدُّنَّكَ﴾ ، وما رُكِّبَ من الأعداد والظروف والأحوال والأعلام نحو «أحد عشر» ونحو: هو يأتينا صباحَ مساءَ، و: بعضُ القوم يسقط بينَ بينَ، ونحو: هو جاري بيتَ بيتَ، أي ملاصقاً: ونحو «بعلبك» في لُغَيَّةٍ، والزّمن المبهم المضاف لجملة، وإعرابه مرجوح قبل الفعل المبني نحو: على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا، على حينَ يستصبين كلَّ حليم، وراجح قبل غيره نحو: هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم، و: على حينِ التواصلُ غير داني، والمبهم المضاف لمبنيّ نحو ﴿ومِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ﴾ ﴿ومِنّا دونَ ذلك﴾ ﴿لقد تَّقَطَّعَ بينَكُم﴾ ﴿إنَّه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون﴾ ويجوز إعرابه.

الشرح

* وأقول: الباب الثالث من المبنيات: ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة أنواع، النوع الأول: الماضي المجرّد ممّا تقدّم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك نحو ضَرَبَ ودَحْرَجَ واستخْرَجَ وضَرَبا وضَرَبَكَ وضَرَبَه وأمّا نحو رَمَى وعَفَا فأصله رَمَيَ وعَفَوَ، فلمّا تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، فسكون آخرهما عارض، والفتحة مقدّرة في الألف، ولهذا إذا قدّر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيل رميت وعفوت كما سيأتي.

والنوع الثاني: المضارع الذي باشرته نون التوكيد كقوله تعالى ﴿لَيُنْبَذَنَّ في الحُطَمَةِ﴾ واحترزت باشتراط المباشرة من نحو قوله تعالى ﴿لَتُبْلَوُنَّ في أموالكم وأنفسكم ولَتَسْمَعُنَّ﴾ فإنّ الفعل في ذلك معرب وإن أُكِّدَ بالنون، لأنّه قد فصل بينهما بالواو التي هي ضمير الفاعل، وهي ملفوظ بها في قوله تعالى ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ومقدّرة في قوله تعالى ﴿لتسمَعُنَّ﴾ إذِ الأصل لتسمعونَنَّ، فحذفت نون الرفع استثقالاً لاجتماع الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

والنوع الثالث: ما ركِّبَ تركيب المزج من الأعداد وهو الأحدَ عَشَرَ والإحدى عشْرَةَ إلى التسعةَ عشَرَ والتّسعَ عشْرةَ، تقول: جاءني أحدَ عشَرَ ورأيت أحدَ عشَرَ ومررت بأحدَ عشَرَ ببناء الجزءين على الفتح، وكذلك القول في الباقي إلاّ اثنَيْ عشَرَ واثنتي عشْرَةَ فإنّ الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً.

والنوع الرابع: ما ركِّب تركيب المزج من الظروف زمانية كانت أو مكانية، مثال ما ركّب من ظروف الزمان قولك: فلان يأتينا صباحَ مساءَ، والأصل صباحاً ومساءً، أي في كلّ صباح ومساء، فحذف العاطف وركّب الظرفان قصداً للتخفيف تركيب خمسةَ عشَرَ، قال الشاعر:

ومن لا يصرف الواشين عنه ... صباحَ مساءَ يبغوه خبالا

ولو أضفت فقلت «صباحَ مساءٍ» لجاز: أي صباحاً ذا مساءٍ، فلذلك أضفته إليه لما بينهما من المناسبة، وإن كان الصباح والمساء لا يجتمعان، ونظيره في الإضافة قوله تعالى ﴿لم يلبثوا إلاّ عشيّةً أو ضُحاها﴾ فأضيف الضّحى إلى ضمير العشية، وقيل: الأصل أوضحَى يومِها، ثم حذف المضاف، ولا حاجة إلى هذا، وتقول «فلانٌ يأتينا يومَ يومَ» أي يوماً فيوماً: أي كلّ يوم، قال الشاعر:

آتِ الرزقُ يومَ يومَ فأجْمِلْ ... طلباً، وابْغِ للقيامة زادا

ومثال ما ركّب من ظروف المكان قولك «سُهِّلَتِ الهمزةُ بينَ بينَ» وأصله بينها

وبين حرف حركتـها، فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثـانية، وحذف العاطف وركّب الظرفان، وقال الشاعر:

نحمي حقيقتنا وبعـــــــض القوم يسقط بينَ بيْنَا

والأصل «بين هؤلاء وبين هؤلاء» فأزيلت الإضافة وركّب الاسمان تركيب خمسةَ عشَرَ، وهـذان الظرفان اللّذان صـارا ظرفاً واحـداً في موضـع نصب علـى الحال، إذ المراد «وبعضُ القوم يسـقط وسَطاً» والحقيقـة: ما يجب على الإنسان أن يحـميَه من الأهل والعشيرة، يقال: رجلٌ حامي الحقيقة، أي أنّه شهم لا يُضَام.

والنوع الخامس: ما ركّب تركيب خمسةَ عشَرَ من الأحوال، يقولون: فلان جاري بيتَ بيتَ، وأصله بيتاً لبيتٍ: أي ملاصقاً، فحذف الجار وهو الـلام وركّب الاسمان، وعامل الحال ما في قوله «جاري» من معنى الفعل فإنّه في معنى مُجَاوري، وجوّزوا أن يكون الجارُّ المقـدَّر «إلى» وأن لا يقدّر جارٌّ أصـلاً، بل فاء العطف، وقـالت العرب أيضاً «تساقطوا أخْوَلَ أخولَ» أي مـتفرّقين، وهو بالخاء المعجمـة، قال الشـاعر يصف ثوراً يطعن الكلاب بقرنه:

يُساقِطُ عـنه روقُـهُ ضارياتِها سِقَاطَ شَرَارِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلا

وفي الحديث «كان يتخوّلنا بالموعظة» أي يتعهدنا بها شيئاً فشيئاً مخافة السآمة علينا، قال أبو علي «هو من قولهم: تساقطوا أخْوَلَ أخوَلَ، أي: شيئاً بعد شيء» وكان الأصمعي يرويه «يتخوّننا» بالنون، ويقول: معناه يتعهّدنا.

فـإن قلتَ: ما الفـرق بين هذا النوع والبيـت الذي أنشدته في النوع الذي قـبله، فإنّك زعمت ثَمَّ أنّ «بينَ بينَ» فيه حال؟

قلتُ: مـعنى قولي هناك أنّه مـتـعلّق باسـتـقرار مـحذوف، وذلك المحـذوف هو الحال، لا أنّه نفسَه حال، بخلاف هذا النوع، فإنّ المركّب نفسَه حال، لأنّه ليس بظرف بخـلاف بينَ بينَ فـإنّه ظرف، وإذا أخـرجت شـيـئـاً من هذه الظروف والأحـوال عن الظرفية والحالية تعيّنَتِ الإضافة وامتنع التركيب، تقول: هذه همزة بينِ بينٍ، مخفوضَ الأول غير منوّن والثاني منوّناً، ومثله: فلانٌ يأتينا كلَّ صباحِ مساءٍ، قال:

ولـولا يـومٌ يـومٍ ما أردنـا جزاءَكَ، والقروضُ لها جزاءُ

وهذا يفهم من كلامي في المقدمة، فإنّي قلت «وما ركّب من الظروف والأحوال» فعلم أنّ البناء المذكور مقيّد بوجود الظرفية والحالية، وأنّها متى فُقِدت وجَبَ الرجوع إلى الإعراب، وإنّما قـدّمت الظروف على الأحوال لأنّ ذلك في الظروف أكثـر وقوعاً، فكان أولى بالتقـديم. فإن قلتَ: قد وقع التركـيب المذكور فيمـا ليس بظرف ولا حال كقولهم: وقعوا في حيصَ بيصَ، أي في شدّة يعسر التخلّص منها.

قلتُ: هو شاذ، فلذلك لم أتعرّض لذكره في هذا المختصر.

ولم يقع في التنزيل تركيب الأحوال ولا تركيب الظروف، وإنّما وقع فيه تركيب الأعـداد نحو ﴿إنّي رأيتُ أحَدَ عـشَرَ كـوْكَباً﴾ ﴿فـانفـجَرتْ منه اثنتـا عشْرَةَ عـيْناً﴾ ﴿عليها تِسْعَةَ عشَرَ﴾ أي: على سَقَرَ تسعةَ عـشَرَ ملَكاً يحفظون أمرها، وقيل: صِـنفاً، وقيل: صفّاً من الملائكة، وقرئ «تسعةُ أعْشُـرٍ» جمع عَشِيرٍ، مثل أيمُن في جمع يمين، وعلى هذا فتسعَةُ مرفوع، وأعْشُـرٍ مخفوض بالإضافة منوّن.

ومجيء هذا التركيب في الأحوال قليل بالنسبة إلى مجيئه في الظروف.

والنوع السـادس: الزّمن المبهمُ المضـاف لجملـة، وأعني بالمبهم مـا لم يدلّ على وقت بعينه، وذلك نحوُ الحينِ والوقتِ والساعةِ والزمانِ، فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضافته إلى الجملة، ويجوز لك فـيه حينئذ الإعراب والبناء على الفتح، ثم تارة يكون البناء أرجح من الإعـراب، وتارة العكس، فـالأول إذا كـان المضاف إلـيه جـملة فعليّة فعلُها مبنيٌّ كقوله:

علی حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا وقلـتُ: ألَمَّـا أَصْـحُ والشّيبُ وازع؟

يروى «على حينٍ» بالخفض على الإعـراب، و«على حينَ» بالفتح على البناء، وهو الأرجح لكونه مضافاً إلى مبني وهو عاتبت، والثاني إذا كان المضاف إليه جملة فعليّة فعـلُها معـرب، أو جملة اسـميـة، فالأول كـقوله تعـالى ﴿هذا يومُ ينفع الصـادقين صِدْقُهم﴾ فيومُ: مـضـاف إلى ينفع، وهو فعل مضـارع، والفعل المضارع معـرب كما

تقدّم، فكان الأرجح في المضاف الإعراب، فلذلك قرأ السبعةُ كلُّهم إلاّ نافعاً برفع اليوم على الإعراب لأنّه خبر المبتدأ، وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء، والبصريون يمنعون في ذلك البناء ويقدّرون الفتحة إعراباً مثلها في «صُمْتُ يومَ الخميسِ» والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم وإلاّ لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه، والثاني كقول الشاعر:

تَذَكَّرَ ما تذكَّرَ مـن سُليمي   على حينَ التواصلُ غيرُ دانِ

روي بفتح الحين على البناء، والكسر أرجح على الإعراب،ولا يجيز البصريون غيرَه.

النوع السابع: المبهم المضاف لمبني، سواء كان زماناً أو غيره، ومرادي بالمبهم: ما لا يتّضح معناه إلاّ بما يضاف إليه، كـ «مثل» و«دونَ» و«بينَ» ونحوهنّ مما هو شديد الإبهام، فهذا النوع إذا أضيف إلى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها، قال تعالى ﴿ومِنْ خِزْيِ يَوْمَـئِذٍ﴾ يقرأ على وجهين: بفتح اليوم على البناء لكونه مبهماً مضافاً إلى مبني وهو إذْ، وبجرّه على الإعراب، وقال تعالى (ومنّا دونَ ذلك﴾ منّا: جار ومجرور خبر مقدّم، و«دونَ» مبتدأ مؤخّر وبني على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبني وهو اسم الإشارة، ولو جاءت القراءة برفع «دون» لكان ذلك جائزاً، كما قال الآخر:

ألـم تَـرَيا أنّـى حـميتُ حـقيقتي   وباشرتُ حدّ الموتِ والموتُ دونُها

الرواية «دونُها» بالرفع.

وقال تعالى ﴿لقد تقطَّعَ بينَكُم﴾ يقرأ على وجهين: برفع «بينُ» على الإعراب لأنّه فاعل، وبفتحه على البناء، وقال تعالى ﴿إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنّكم تنطقون﴾ يقرأ على وجهين: برفع «مثلُ» على الإعراب لأنّه صفة لحقٌّ وهو مرفوع، وبالفتح على البناء.

الحاشية

* المبني على الفتح سبعة أنواع هي: الماضي المجرّد، والمضارع الذي باشرته نون التوكيد، وما ركّب تركيب مزج من الأعداد، وما ركّب كذلك من الظروف، وما ركّب كذلك من الأحوال، والزمن المبهم المضاف لجملة، والمبهم المضاف لمبنى.

* قال الماتن: أو الفتح أي: أو يطّرد في المبني البناء على الفتح، وهو سبعة، أي المبني على الفتح سبعة(١) : الفعل الماضي المجرّد من ضمير الرفع المتحرك ومن نون النسوة سواء كان في هذا الفعل ألف الاثنين أو لا نحو ضَرَبَ وضَرَبَكَ وضَرَبَا(٢)، والفعل المضارع الذي باشرته نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة نحو ليُسْجَنَنَّ(٣) ولَيَكُوناً(٤)، بخلاف(٥) نحو لتُبْلَوُنَّ(٦) ولا يَصُدُّنَّك وما ركّب من الأعداد(٧) ومن الظروف ومن الأحوال ومن الأعلام نحو أحدَ عشرَ(٨) ، ونحو هو يأتينا صباحَ

---

(١) جعل الشارح الماضي والمضارع نوعين وجعل المركب من الأعداد والظروف والأحوال ثلاثة وجعل المبهم نوعين فالمجموع في الشرح سبعة وأسقط الشارح في الشرح المركّب من الأعلام. أمّا الماتن فقد ذكر في المتن المركب من الأعلام فتكون الأنواع في المتن ثمانية وليست سبعة كما ذكر الماتن، وربّما قصد الماتن بقوله سبعة أنّ المبهم بنوعيه قسم واحد فتكون سبعة بذلك الاعتبار، وفي إحدى النسخ «وهو خمسة» أي المبني على الفتح خمسة، ومعنى هذا أنّه جعل المركب من الأعداد والأحوال والظروف والأعلام قسماً واحداً.

(٢) قيل إنّ الفتحة على الباء في «ضرَبَا» للبناء، وقيل إنّها للمناسبة أي لمناسبة الألف بعدها وفتحة البناء مقدّرة على الباء وهو الأدقّ.

(٣) نون التوكيد الخفيفة بمنزلة إعادة الفعل مرّة، والمشدّدة بمنزلة إعادته مرّتين، وذهب الخليل إلى أنّ الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة خلافاً للكوفيين.

(٤) انظر الهامش السابق.

(٥) هذا محترز المباشرة.

(٦) تُبْلَوُنَّ: تُخْتَبَرُون، والفعل المبني للمعلوم هو «تَبْلُو» والمبني للمجهول هو «تُبْلَى» ولا ناهية جازمة.

(٧) المركّب متى أطلق انصرف للتركيب المزجي.

(٨) بني الجزء الأول وهو أحد لاحتياجه للثاني فأشبه الحرف في الافتقار وبني الجزء الثاني لتضمّنه الحرف العاطف، وكانت حركة البناء الفتحة لخفّتها لثقل العدد بالتركيب، وكذا يقال في المركب من الأحوال والظروف والأعلام، وأمّا اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الأول لوقوع الثاني موقع النون في اثنين واثنتين، وما قبل النون موضع إعراب وبني الثاني لتضمّنه معنى الحرف العاطف.

مساءَ[١] ، وبعض القوم يسقط بينَ بينَ[٢]، ونحو هو جاري بيتَ بيتَ[٣] أي ملاصقاً ونحو بـعلبَكَّ من كلّ علم مركب تركـيبـاً مزجـيّاً وليس مختـوماً بويه فـي لغيّة[٤]، والزمن أي ظرف الزمان المبهم المـضاف لجملةٍ، وإعرابه مرجـوح إذا وقع قبل الفعل المبنيّ وبناؤه على الفتح راجح نحو: على حينَ عاتبت، وعـلى حينَ يستصبين، وإعرابه راجح وبناؤه على الفتح مـرجوح إذا وقع قبل غيـره أي غير الفعل المبنـي سواء كان فعلاً معرباً أو اسماً نحـو: ﴿هذا يومُ ينفع الصـادقين صدقهم﴾، وعلى حين التواصل غير داني[٥]، والاسم المبـهم المضاف لمبـني نحو: ﴿ومن خزْيِ يومَئـذ[٦]﴾، ﴿ومنّا دُون[٧] ذلك﴾، ﴿لقد تقطّعَ بينكم[٨]﴾، ﴿إنّه لحقٌّ مثلَ[٩] ما أنّكم تنطقون﴾، ويجوز إعرابه أي حسب موقعه من الجملة.

---

(١) صباحَ مساءَ ظرف زمان، بينَ بينَ ظرف مكان، بيتَ بيتَ حال.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) أي في لغيّة من ثـلاث لغات، واللغة الثـانية وهي الفـصحى يعـرب إعراب ما لا ينصـرف، واللغة الثـالثة إضافـة صدره إلى عجزه مع إعـرابهما فـإن كان آخر الصـدر في اللغة الثالثة يـاء ساكنة كمعـدي كرب فالصدر في هذه اللغة باق على سكونه رفعاً وجرّاً وتظهر عليه الفتحة نصباً، وهذه اللغات الثلاث في غير المختوم بويه، وإن كان العجز كلمة «ويه» بني العجز على الكسر على أفصح اللغتين، أمّا اللغة الثانية فهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف، ففي المختوم بويه لغتان فقط، بخلاف المختوم بغير ويه، ولُغَيَّة تصغير لغة، والمقصود قلّة أهلهـا وضعفها، ولغة مـن باب سنة وأصلها لُغَوٌ، وعند التصغيـر زيدت ياؤه الساكنة ثالثةً على الأصل مع بقاء هاء التانيث فاجتمع ساكنان الياء والواو فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) داني: مضاف إليه مجرور والمفروض أن نقـول «دانٍ» في حالة الجرّ بحذف ياء المنقوص، لكن الياء بقيت لأنّها ليست ياء المنقوص بل هي الياء المتولّدة عن إشبـاع الكسرة على النون كما جاء في بعض الحواشـي، وفيه نظر، إذ لو كانت اليـاء في «داني» ياءَ الإشباع فإنّها لا تكتب لا في الشعـر ولا في غيره، بل تحذف خطّاً وإن أشبعت الكسرة في الرويّ لفظاً، كما لا تكتب الياء في «الشيطانِ» إذا وقع رويّاً مكسوراً، ويغلب عندي أن يكون وجود الياء خطّاً خطأ.

(٦) يومَ ظرف زمان، ودونَ وبينَ ظرفا مكان، ومثلَ اسم معتاد.

(٧) انظر الهامش السابق.

(٨) انظر الهامش السابق.

(٩) انظر الهامش السابق.

* قال الشارح «النوع الأول» أي من المبنيات على الفتح «الماضي المجرّد ممّا تقدّم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك» أي يبنى على الفتح الظاهر أو المقدّر الفعل الماضي المجرّد من الضمير المرفوع المتحرك، وهذا يشمل ما اتّصل به ضمير رفع ساكن مثل ضربُوا فيكون مبنيّاً على فتح مقدّر منع من ظهوره ضمّة المناسبة وهو الصحيح، وقيل إنّه مبنيّ على الضمّ.

* قال الشارح «فسكون آخرهما عارض» أي سكون آخر الفعلين رَمَى وعَفَا عارض، وكتب الأول بالألف المقصورة والثاني بغيرها لأنّ أصلهما على التوالي الياء والواو بدليل مضارعهما ومصدرهما.

* قال الشارح «ولهذا إذا قدّر سكون الاخر رجعت الياء والواو» أي إذا بني الآخر على السكون لاتصاله بتاء الفاعل مثلاً رجعت الياء والواو فقيل رميتُ وعفوتُ لأنَّ أصل الألف في الفعلين ياء وواو.

* قال الشارح «والنوع الثاني» أي من المبنيّات على الفتح «المضارع الذي باشرته نون التوكيد» وإنّما بني المضارع إذا اتّصل به نون التوكيد لبعده من الاسم لأنّ نون التوكيد لا تلحق الأسماء إلاّ شذوذاً نحو: أقائلنَّ أحضروا الشهودا.

* قال تعالى ﴿كلاَّ لَيُنْبَذَنَّ في الحُطَمَةِ﴾ (الآية ٤ من سورة الهمزة).

نزلت هذه الآية في كثير الهمز واللمز أي الغيبة وهو أميّة بن خلف والوليد بن المغيرة وغيرهما ممّن كان يغتاب النبيّ والمؤمنين. كلاّ: حرف ردع وزجر لمن نزلت فيه، لينبذَنَّ: أي: ليطرحَنَّ؛ في الحطمة: أي في النار التي من شأنها أن تحطم كلّ ما يطرح فيها، والفعل جواب قسم مقدّر واللام واقعة في جواب هذا القسم تفيد التوكيد.

* قال تعالى ﴿لتُبْلَوُنَّ في أموالكم وأنفسِكم ولتَسْمَعُنَّ﴾ (من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران).

اللاّم في الفعلين واقعة في جواب قسم مقدّر، وقد ساق الشارح هذه الآية للاحتراز منها باشتراط مباشرة نون التوكيد للفعل، فإنّ الفعلين في الآية معربان وإن أكّدا بنون التوكيد لأنّه قد فصل بين كلّ فعل منهما وبين نون التوكيد الثقيلة بواو الجماعة التي هي ضمير الفاعل في الفعل «لَتَسْمَعُنَّ» والتي هي ضمير نائب الفاعل في الفعل «لَتُبْلَوُنَّ»، وواو الجماعة ملفوظ بها في قوله تعالى ﴿لتبلَوُنَّ﴾ ولم تحذف واو الجماعة من هذا الفعل لأنّه ليس قبلها ضمّة تدلّ عليها، والأصل «لَتُبْلَاوُنَنَّ» حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فاجتمع ثلاثة سواكن، ألف الفعل وواو الجماعة والنون الأولى الساكنة من نوني التوكيد المدغمتين، فحذفت ألف الفعل لالتقاء الساكنين وحركت واو الجماعة بالضمّ لالتقاء الساكنين وهما واو الجماعة نفسها والنون الأولى من نون التوكيد المشدّدة، وإنّما اختير الضمّ للتحريك به لأنّه يناسب الواو لأنّها ضمّة ممطولة في الحقيقة، ولم تحذف واو الجماعة لالتقاء الساكنين بدلاً من تحريكها بالضمّ لأنّه ليس قبلها ضمّة تدلّ عليها كما ذكرنا، ووزن لَتُبْلَوُنَّ هو لَتُفْعَوُنَّ.

أمّا قوله تعالى ﴿لَتَسْمَعُنَّ﴾[1] فإنّ واو الجماعة مقدّرة فيه، وكذا في قوله تعالى ﴿ولا يصدُّنَّكَ﴾[2] إذ الأصل فيهما «لتسمعونَنَّ» «ولا يصدُّونَنَّ» فحذفت نون الرفع استثقالاً لاجتماع الأمثال في «لتسمعونَنَّ» وللسبب نفسه بالإضافة إلى الجزم في «ولا يصدّونَنَّ» بلا الناهية، فالتقى ساكنان واو الجماعة التي هي ضمير الفاعل والنون الأولى من النون المدغمة أي النون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة، فحذفت واو الجماعة لالتقاء الساكنين[3] .

---

(١) على وزن تَفْعَلُنَّ.

(٢) بضمّ الدال، ولو كانت بفتحها لكانت للمفرد ولكانت مبنيّة على الفتح لاتصالها بنون التوكيد الثقيلة ولا شاهد فيها على ما نحن فيه.

(٣) لم تحذف الألف في «لا تَتَّبِعَانِّ» لالتقاء الساكنين كما يجب لأنّ النون كسرت بعدها لشبهها بنون المثنى في الوقوع بعد ألف، فلو حذفت الألف رجعت النون إلى الفتح فالتبس بالمسند إلى الواحد، وأصل لا تتّبعانِّ لا تتّبعانِ فالنون نون الرفع ثم أكّدت بنون التوكيد الثقيلة فاصبحت تتّبعانِ نَّ ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال وكسرت نون التوكيد لشبهها بنون المثنى في الوقوع بعد ألف كما ذكرنا.

* إحدى عشرةَ: عدد مركب مزجيّ مبنيّ على فتح الجزأين في موضع رفع أو نصب أو جرّ، والفتح مقدّر في إحدى للتعذّر، ويرد عليه وعلى أمثاله من الأعداد المركبة المبنية على فتح الجزأين «ثماني عشرةَ» بإسكان الياء تخفيفاً رفعاً ونصباً وجرّاً، و«ثمانِ عشرةَ» بحذف الياء الساكنة تخفيفاً مع كسر النون رفعاً ونصباً وجرّاً، ويجاب عنه بأنّ المعتبر في البناء هو الأصل «ثمانيَ عشرةَ» وهو مبنيّ على فتح الجزءين معاً وهو فتح ظاهر.

* قال الشاعر:

ومَنْ لا يصرف الو اشين عنه　　　صباحَ مساءَ يبغوه خبالا

يصرف: فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مَنْ باعتبار لفظها المفرد، الواشين: في حاشية الأمير الواشي هو اللائم حسداً وإفساداً والعاذل هو اللائم شفقة. صباحَ مساءَ: الصبح أو الصباح من الفجر إلى الزوال، والمساء من الزوال إلى الغروب، وما بعد ذلك هو الليل، وصباحَ مساءَ ظرف زمان مركب تركيباً مزجيّاً مبنيّ على فتح الجزءين في موضع نصب متعلّق بيصرف أو بالواشين، وهو مسموع عن العرب فيحتجّ به وحده ولا يقاس عليه فلا يقال: وقتَ وقتَ، ونهارَ ليلَ، و عامَ عامَ، ونحو ذلك، ومثل هذا يقال في ظرف المكان «بينَ بينَ»[1] المسموع بعينه من العرب ومن سيبويه وهو حجة فيما يقول وينقل. يبغوه خبالاً: واو الجماعة فاعل والهاء مفعول به أوّل وهي تعود إلى مَنْ باعتبار لفظها المفرد، والفعل خبل يخبل متعدٍّ وهو من باب ضرب، وخبالاً مصدر حال من الهاء في يبغوه على التأويل بالمشتقّ أي يبغوه مخبولاً والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل يبغوه، والأظهر أنّ خبالاً مفعول به ثانٍ ليبغوه، وروي يُبْقُوه من الإبقاء وعلى هذا تعرب خبالاً بالإعرابين أيضاً.

* لو جعلت التركيب المزجيّ «صباحَ مساءَ» الذي معناه صباحاً ومساءً أي في

---

(١) فلا يقال خلفَ خلفَ، ولا أمامَ أمامَ ونحوهما.

كلّ صباح وفي كلّ مساء، تركيباً إضافياً فقلت «صباحَ مساءٍ» لجاز وأصبح معرباً لا مبنيّاً على فتح الجزءين ويصبح معناه: صباحاً ذا مساءٍ على تقدير مضاف هو «ذا» بمعنى صاحب، ولذلك أضفت الصباحَ إلى المساء بعد حذف «ذا» لما بينهما من المناسبة وهي أنّ الصباح يعقبه المساء، وكلٌّ منهما يقابل الآخر، ولو لم نقدّر في معنى «صباحَ مساءٍ» المضاف وهو «ذا» لكان معنى «فلان يأتينا صباحَ مساءٍ» أنّ للمساء صباحاً هو جزؤه الأول، وأنّ إتيان فلان إنّما يتمّ في الجزء الأول من المساء وهو صباحُهُ ولأدّى ذلك إلى اجتماع الصباح والمساء في وقت واحد، وهما لا يجتمعان.

* قال تعالى ﴿لم يلبثوا إلاّ عشيّة أو ضحاها﴾ (من الآية ٤٦ من سورة النازعات).

عشيّةً مفعول فيه ظرف زمان منصوب، وإلاّ أداة استثناء ملغاة لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه محذوف، وقوله ﴿ضحاها﴾ هو نظير قولنا «صباحَ مساءٍ» في كونه مثله ظرف زمان مركباً تركيباً إضافياً لا مزجيّاً، فقد أضيف الضحى في الآية إلى ضمير العشية لما بينهما من المناسبة وهي أنّ الضحى تعقبه ا لعشيّة وكلّ منهما يقابل الآخر، ويكون معنى التركيب الإضافي في الآية «ضحىً ذا عشيّةٍ» كما كان معنى التركيب الإضافي «صباحَ مساءٍ» صباحاً ذا مساءٍ بتقدير كلمة «ذا».

وقيل التقدير في هذه الآية هو «ضُحَى يومِها» أي ضُحَى يومِ عشيّةٍ وليس ضُحىً ذا عشيّة، فقدّر أصحاب هذا القول كلمة «يومٍ» لأنّ الضّحى بعض اليوم فلذلك صحّت إضافة الضّحى إلى اليوم، ثم حذفوا المضاف وهو «يوم» وأبقوا المضاف إليه وهو ضمير «ها» وكذلك فعلوا في كلّ ما يماثل هذه الآية من نحو «صباحَ مساءٍ» فإنّ تقديره عندهم «صباحَ يومِ مساءٍ» ثم حذفوا المضاف وهو «يومٍ» وأبقوا المضاف إليه وهو «مساءٍ»، وقد ردّ ابن هشام هذا القول بأنّه لا حاجة إلى استبدال مضاف هو «ذا» بمضاف غيره هو «يوم» لأنّ المعنى على تقدير المضاف «ذا» أوضح من المعنى على تقدير المضافْ «يوم». وعندي أنّ الرأي الذي ردّه ابن هشام ربما كان

الأفضل، وهو رأي الزمخشري، وتتجلّى أفضليته في هذه الآية خاصة، فإنّ معناها أنّهم لم يلبثوا إلاّ عشيّة يوم أوضحاه، وأضيف الضحى إلى العشيّة لما بينهما من التلبّس وهو أنّهما جزءا اليوم، أمّا القول إنّ التقدير: صباحاً ذا مساءٍ أو ضحى ذا عشيّةٍ فهو غير سائغ، فما من يوم إلاّ ويعرف أنّ له عشيّة وأنّها تعقب ضحاه، ولعلّ الذي حملهم على إضافة الظرف الأول إلى الظرف الثاني طلب الخفّة، أو أضافوه إليه كما أضافوا «سعيد» إلى «كرز» في الأعلام والكنى.

* سمع عن العرب قولهم «يومَ يومَ» تقول «فلان يأتينا يومَ يومَ» وقال الشاعر:

آتِ الرزقُ يومَ يومَ فأجملْ	طلباً، وابغ للقيامة زاداً

والمعنى: يوماً فيوماً، أي في كلّ يوم، فتكون «يومَ يومَ» ظرف زمان مركباً تركيباً مزجيّاً مبنيّاً على فتح الجزءين في موضع نصب متعلقاً بيأتينا وبآتٍ، ويجوز أن يقال «يومَ يومٍ» على جعله تركيباً إضافياً معرباً لا مبنياً مثل «صباحَ مساءٍ» ومثل «ضحى عشيّةٍ» ويجب في هذه الحال تقدير المضاف «ذا» فيكون تقدير «فلان يأتينا يومَ يومٍ» «فلان يأتينا يوماً ذا يومٍ»، ولا يستقيم هنا تقدير مضاف هو «يوم» كما فعلنا في «صباحَ مساءٍ» على ما ذهب إليه بعضهم، فلا يقال «فلان يأتينا يومَ يومِ يومٍ» لركاكة ذلك، ولهذا عدّ ابن هشام هذا القول ضعيفاً وعبّر عنه بقيل على ما ذكرنا من قبل.

يوم مفرد جمعه أيّام وأصله أَيْوَام فاجتمعت الواو والياء وكانت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، زاداً: هو طعام السفر والمراد به العمل الصالح.

آتٍ: اسم نكرة وهو اسم فاعل خبر مقدّم مرفوع بضمّة مقدّرة للثقل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما ياء المنقوص والتنوين، الرزقُ: مبتدأ مؤخّر، وهذا إعراب جمهور البصريين الذين لا يجيزون الابتداء باسم الفاعل النكرة إلاّ بمسوّغ هو الاعتماد ولا مسوّغ هنا، وأجاز الكوفيون والأخفش الأوسط إعراب آتٍ مبتدأ لعدم اشتراطهم الاعتماد وأعربوا الرزق فاعلاً سدّ مسدّ الخبر: فأجمل: الفاء للسببيّة، وابغ: الواو حرف عطف وجملة ابغ معطوفة على جملة أجمل، والشاهد في البيت هو قوله

«يومَ يومَ» حيث ركّب الشاعرظرفي الزمـان معاً تركيباً مزجـياً وجعلهما بمنزلة اسم واحد فتضـمّنا معنى حرف العطف وهو الفاء فبناهما علـى فتح الجزءين في موضع نصب، ولو لم يركبهـما معاً تركيباً مـزجياً فيتضمّنا مـعنى حرف العطف وهو الفاء لأعربهما وأضاف الأول إلى الثاني فأصبـحا تركيباً إضافياً هو يومَ يومٍ» على تقدير «يوماً ذا يومٍ».

* ومثـال ما ركّب تركيـب مزج من ظروف المكان المسمـوعة من العـرب قولك: سُهِّلَتِ[1] الهمزةُ بينَ بينَ، وتقدير هذا التركيـب في الأصل «سـهّلتِ الهمزة بينَ الهمزةِ وبينَ حرفِ حركـتها» بمعنى جعلت مـتوسطة[2] بينهمـا، ثم حذف من هذا التـركيب الأصلي المضاف إليه بعـد «بينَ» الأولى وهو كلمة «الهمزة» وحذف المضـاف إليه بعد «بينَ» الثـانية وهو «حـرف حركـتهـا» ثم حذف حـرف العطف وهو «الواو» ثم ركّب الظرفان وهما «بينَ» الأولى و«بينَ» الثانية معاً تركـيباً مزجياً وبنيا على فتح الجزءين في موضع نصب، وبينَ بينَ تعـرب ظرف مكان متعلقـاً بسهلت، أو حالاً من الهـمزة على التأويل بالمشتق وهو «متوسِّطة» أو متعلقاً بمحذوف تقديره كائنةً حال أيضاً من الهمزة.

وقولنا «سهّلت الهـمزة بينَ بينَ» من عبارات الصرفيين في باب تســهيل الهمزة، وسيبويه يذكر هذه العبارة كثيراً وقد يقول الصرفيون بالمعنى نفسه «همزةٌ بينَ بينَ» ويكون التـقدير «هذه همـزةٌ بينَ بينَ». واسم الإشارة مـبتـدأ وهمزة خبـره وبينَ بينَ ظرف مكان مبني على فتح الجـزءين في موضـع رفع صفة لهمـزة النكرة لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات.

---

(١) يجوز اعتبار سهّلت بالـبناء للمجهول وبالبناء للمعلوم فتكون الهمزةُ نائباً للفـاعل أو فاعلاً، وكسرت التاء لالتقاء الساكنين.

(٢) كما في قـوله تعالى ﴿أأنذرتهم﴾ فإنّ الهـمزة الثانية تسـهّل فتصير بين همـزةٍ والفٍ، والألف هي حرف حركتها لأنّ حركتها فتحة، والمتولّد عن الفتحة هو الألف.

* للشاعر الجاهلي عَبِيد[١] بن الأبرص من قصيدة قالها لامرئ القيس بن حُجُر[٢] :

يا ذا المخوِّفُنا بقتل أبيـه إذلالاً وَحَـيْـنـا[٣]

نحمي حقيقتنا[٤] وبعض القوم يسقط بينَ بينا[٥]

جملة نحمي من الفعل المضارع وفاعله المستتر[٦] وجوباً الضمير «نحن» في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره «نحن»، وبعض: الواو حرف عطف، وجملة «بعض القوم يسقط» معطوفة بالواو على جملة «نحن نحمي حقيقتنا» عطف جملة اسمية على جملية اسمية، ويجوز اعتبار الواو واو الحال، وجملة «بعض القوم يسقط» في موضع نصب حال من فاعل نحمي، والعامل في الحال هو الفعل «نحمي» والواو رابطة لجملة الحال بصاحب الحال، بينَ بينَا: ظرف مكان مركّب مزجي مبنيّ على فتح الجزءين في موضع نصب متعلّق بيسقط، أو متعلّق بمحذوف تقديره «مستقراً» حال من الضمير المستتر في «يسقط» أو هو نفسه حال من فاعل يسقط الضمير المستتر، وعامل الحال هو الفعل يسقط في الحالين، ويكون تأويل

---

(١) بفتح العين وكسر الباء، ونسبه بعضهم إلى عبيد بن حصين بن معاوية بن نوح النصيري.

(٢) بضمّ الحاء والجيم وليس بهذا الضبط غيره.

(٣) هذا البيت مدوّر، وكذلك بيت الشاهد الذي يليه، المخوّفنا بقتل أبيه إذلالاً وحَيْنا: أي الذي يخوّفنا بإذلالنا ويقتلنا بسبب قتل أبيه.

(٤) الحقيقة: ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة نفساً ومالاً وعرضاً، يقال رجل حامي الحقيقة كناية عن شجاعته وشهامته أي أنّه شهم بطل لا يضام، وشهم: بفتح الشين وسكون الهاء، ويجوز بفتح الشين وكسر الهاء.

(٥) بينا: الألف للإطلاق.

(٦) ضمائر التكلّم والخطاب تستتر وجوباً، امّا ضمائر الغياب فإنّها تستتر جوازاً إلاّ في بعض الأبواب كباب التعجب وباب نعم وبئس فإنّها تستتر وجوباً.

«بينَ بينًا» على الحالية «وبعض القوم يسقط - أي هو - وسطاً» على حد تعبير[1] ابن هشام، أي حال كونه، واقعاً في وسط المعركة، والشاهد في البيت هو قوله «بينَ بينًا» حيث ركّب الظرفين معاً تركيب مزج وجعلهما بمنزلة اسم واحد فبناهما على فتح الجزءين لكونه أراد بهما معاً الظرفية المكانية، ولو لم يرد بهما معاً الظرفية المكانية لوجب عليه أن يعربهما ويضيف الأول للثاني فيقول «بينَ بينٍ»[2] بمعنى «بينَ هؤلاءِ وبينَ هؤلاءِ» قال الزمخشري «والذي يفصل بين المركب المزجي والمركب الإضافي أنّ ما تضمّن ثانيه معنى حرف العطف بني شطراه لأنّه أصبح مركباً مزجيّاً لوجود علّة البناء في الشّطرين وهي تضمّن معنى الحرف، وما خلا من تضمّن معنى حرف العطف أعرب على اعتباره مركباً إضافيّاً» اهـ بمعناه.

وقد بيّن ابن هشام في شرحه أنّ أصل[3] «بينَ بينًا» المركب المزجي في البيت هو المركب الإضافي «بينَ هؤلاءِ وبينَ هؤلاءِ» فأزيلت الإضافة أي أزيل المضاف إليه وهو اسم الإشارة المبنيّ على الكسر في موضع جرّ «هؤلاء» منهما، وأزيل أيضاً حرف العطف وهو الواو في الظاهر، ثمّ ركّب الاسمان تركيباً مزجيّاً في كلمة واحدة مثل تركيب خمسة عشرَ[4] ، وهما بعد أن ركّبا مازالا متضمّنين معنى واو العطف، لذلك بنيا على فتح الجزءين، فهذان الظرفان المكانيان وهما «بينَ بينَ» معربان في

---

(١) المناسب تقدير «متوسطاً» المشتق لا وسَطاً كما قدّر الشارح في كلامه لأنّ وسَطاً ظرف مكان ايضاً وهو جامد، هكذا اعترض الفيشي في حواشيه، ويمكن الخروج من هذا باعتبار الحال هو المحذوف المشتقّ «مستقراً» الذي تعلّق به الظرف «بينَ بينًا» وليس الحال هو الظرف نفسه فلا داعي حينئذ لتأويل الظرف بمتوسطاً أو بغيره، وابن هشام إنّما قال «وسطاً» إشارة إلى أنّ ظرفي المكان «بينَ بينًا» ركّبا وصارا بمنزلة ظرف مكان واحد هو كلمة «وسطاً» وهذا الظرف متعلّق بالحال المشتقّ المحذوف «مستقراً» ووسط تكون بفتح السّين وبسكونها.

(٢) إذا قلنا «بعض القوم يسقط بينَ بينٍ» فهو مركب إضافي من ظرفين مستقلّين للمكان خالٍ من معنى حرف العطف، وبينَ الأولى حال أو متعلّق بيسقط ولم تنوّن للإضافة، وبينِ الثانية مضاف إليه.

(٣) وقدّر بعضهم أنّ أصل المركب المزجي «بينَ بينًا» هو المركب الإضافي في «بينَ الدخولِ في الحرب وبينَ التّأخّرِ عنها».

(٤) سبب بناء العدد المركب المزجي على فتح الجزءين هو تضمّنه لمعنى حرف العطف وهو الواو إذ التقدير: خمسة وعشر.

الأصل لوجودهما في تركيب إضافي ثم صارا في هذا البيت ظرفاً مكانياً واحداً مركّباً تركيباً مزجيّاً مبنياً على فتح الجزءين في موضع نصب.

* والنوع الخامس من المبنيّات على الفتح ما ركّب من الأحوال تركيب مزج في كلمة واحدة كتركيب العدد خمسةَ عشَرَ، فقد سمع من العرب قولهم «فلان جاري بيتَ بيتَ» على معنى ملاصقاً، وأصله قبل التركيب المزجي «بيتاً لبيتٍ» على معنى ملاصقاً أيضاً، فحذف حرف الجرّ وهو اللاّم ثم ركّب الاسمان تركيب مزج في كلمة واحدة بعد أن فتح الاسم الذي كان مجروراً باللاّم وبني المركب على فتح الجزءين في موضع نصب على أنّه حال من الياء في «جاري»، وعامل الحال ما في قول القائل «جاري – أي الجامد – من معنى الفعل»[1] على حدّ تعبير ابن هشام الذي أردف قائلاً «فإنّه ـ أي جاري – في معنى مجاوري»[2] وهو يعني أنّ مجاوري هي بمعنى الفعل يجاورني المشتق.

وجوّز النحاة أن يكون حرف الجرّ المقدّر «إلى» فيكون تقدير الأصل «بيتاً إلى بيتٍ» وهو على معنى ملاصقاً أيضاً. وجوّزوا كذلك أن لا يقدّر حرف جرّ أصلاً بل تقدّر فاء عطف فيكون التقدير في الأصل «بيتاً فبيتاً» ومعناه بيتاً عقبَ بيتٍ وهو بمعنى ملاصقاً أيضاً[3] .

* سمع من العرب قولهم «تساقطوا أخولَ أخولَ» فتركيب «أخولَ أخولَ» كاملاً يعدّ كلمة واحدة مبنيّة على فتح الجزءين في موضع نصب حال من واو الجماعة وعامل الحال الفعل تساقطوا، وهذه الكلمة بمعنى متفرّقين، وأخول أفعل تفضيل لا ينوّن لأنه ممنوع من الصرف للوصفيّة ووزن الفعل، وأفعل التفضيل من المشتقات فلا حاجة لتأويله عند وقوعه حالاً.

خمسة وعشر.

(١) كان من الأنسب والأخصر والأوضح أن يقول الشارح «وعامل الحال هو جاري الذي هو بمعنى مجاوري» لأنّه من المعروف أنّ مجاوري اسم فاعل مشتقّ فيه معنى الفعل المبني للمعلوم.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) «بيتَ بيتَ» من قولهم «فلان جاري بيتَ بيتَ» مركّب مزجيّ مبنيّ على فتح الجزءين لتضمّنه معنى حرف العطف أو حرف الجرّ، ومجموع الكلمتين في موضع نصب حال، والتقدير «بيتاً فبيتاً أو بيتاً لبيتٍ أو بيتاً

* قال ضابئ البُرْجُمي وهو شاعر مخضرم توفي في نحو سنة ٣٠هـ فهو ممّن يحتجّ[1] بشعرهم يصف ثوراً وحشياً يطعن كلاب الصّيد التي أرادت جرحه عند أخذها له:

يساقِطُ عنهُ روقُهُ ضارياتِها   سقاط شرار القَيْن أخولَ أخولا

يساقِطُ بمعنى يُسْقِطُ، والضاريات جمع ضارية والضّارية اسم فاعل للمفردة المؤنثة وفعله ضَرِيَ يَضْرَى بمعنى تَعَوَّدَ يتعوَّدُ من باب علم والمصدر ضراوة، وقد أراد الشاعر بالضاريات الكلاب المُضَرّاة، أي الكلاب التي تعوّدت على الصّيد، أخول أخوَلا: أي متفرقات شيئاً فشيئاً، سقاط شرار القين: هذا تشبيه حذفت منه أداته والتقدير كتساقط شَرَارِ نار الحدّاد إذا نفخها فهو يتساقط متفرقاً، فقوله «أخولَ أخولاً» في البيت هو وجه الشّبه، ضارياتها: ضاريات مضاف والضمير العائد إلى الكلاب مضاف إليه والإضافة على معنى «مِنْ» أو من إضافة الصفة للموصوف، سقاطَ: مفعول مطلق مبيّن للنوع، وقيل منصوب على نزع الخافض أي كسقاط، وهو مضاف إلى شرارِ من إضافة المصدر إلى فاعله، أخولَ أخوَلا: بمعنى شيئاً فشيئاً أي متفرقات والكلمتان معاً حال من ضاريات وهما مركب مزجيّ مبنيّ على فتح الجزءين في موضع نصب والألف للإطلاق والعامل في الحال هو الفعل يُسَاقِط، وإنّما بنيا على فتحهما لأنّه أراد منهما معاً معنى الحال، ولتضمّنهما أيضاً معنى واو العطف فصارا شبيهين في هذا التضمّن بالعدد المركب، ولولا هذين الأمرين لوجب أن يضيف الأول للثاني فتكون أخولَ الأولى حالاً، والثانية مضافاً إليه مجروراً بالفتحة نيابة من الكسرة ولا تنوين فيهما لمنعهما من الصرف، ومثل هذا يقال في «وبعض القوم يسقط بينَ بينٍ» وفي «فلان جاري بيتَ بيتٍ» بجرّ الثاني فيهما، فهما تركيبان إضافيان لعدم تضمّنهما معنى حرف العطف أو معنى حرف الجرّ، وتعرب

---

(١) وعلى الرغم من ذلك لم يحتجّ سيبويه بهذا البيت مع أنّه تكلّم عن قول العرب «أخولَ أخولَ» بالذات فقد قال «وأمّا أخولَ أخولَ فلا يخلو من أن يكون كشَغَرَ بَغَرَ وكيومَ يومَ» اي هو مثل شَغَرَ بَغَرَ بمعنى متفرقين ومثل ظرف الزمان يومَ يومَ في أنّ الثلاثة التراكيب مركبات مزجية مبنية على فتح الجزءين.

الكلمة الأولى فيهما ظرف مكان منصوباً بدون تنوين بسـبب الإضافة متعلقاً بيسقط وبجاري، أو حالاً من فاعل يسقط ومن الياء في جاري لأنّ أشباه الجمل بعد المعارف أحوال، وتعرب الكلمة الثانية مجرورة بالإضافة ويمكن تنوينها.

وقد روي البيت أيضاً «تَسَاقَطَ عنه روقِهِ ضارياتُها» على أنّ «روقِهِ» بدل بعض من الضمير في عنه، وضارياتُها فاعل تَسَاقَطَ.

* قال المصنّف «وفي الحديث: كان يتخوّلنا بالموعظة .. قال أبو عليّ .. وكان الأصمعيّ..» كأنّ سائلاً سأل المصنّف: كيف تثبت أنّ معنى «أخولَ أخولَ» في اللغة متفرقين أو متفرقات؟ فأجاب المصنّف بأنّه ورد في الحديث كذا، وورد في قول اللغوي القالي كذا، وورد في رواية الأصمعي اللغوي كذا.

وقد ساق المصنّف الحديث النبويّ لإثبات أنّ مادة التخوّل بمعنى التفرّق وقدّمه على غيره من أدلّة إثبات اللغة، شيئاً فشيئاً: أي متفرّقة، قال أبو عليّ[1] «هو – أي قوله في الحديث يتخوّلنا – من قولهم – أي العرب – تساقطوا أخولَ أخولَ أي شيئاً بعد شيء» أي شيئاً فشيئاً بمعنى متفرّقين، وكان الأصمعي[2] يروي الحديث وفيه «يتخوّننا» بالنون، وكان يقول: معناه يتعهّدنا، ولا شاهد فيه على قول الأصمعي على أنّ التخوّل بمعنى التفرّق.

* إن تساءَلَ متسائلٌ: ما الفرق بين إعراب «أخولَ أخوَلا» في قول الشاعر:

يساقِطُ عنهُ روقه ضارياتها سقاط شرار القَيْن أخولَ أخولا

وبين إعراب «بينَ بينًا» في قول الشاعر قبله:

(١) يقصد المصنّف أبا عليّ القالي من أئمة اللغة المتوفى بقرطبة في سنة ٣٥٦هـ وليس المقصود أبا عليّ الفارسي المتوفى ببغداد في سنة ٣٧٧هـ.

(٢) بفتح الهمزة وأمّا الميم فبالضمّ والفتح، وهو عبد الملك بن قُرَيْب بن أصمع بفتح الميم وضمّها، ولقّب بالأصمعي لصغر أذنه، توفي بالبصرة في سنة ٢١٠هـ.

فإنّك أيُّها المصنّف عند كلامك عن «بينَ بينًا» في البيت الأسبق زعمت أنّها تعرب حالاً مركبة، فهي عندك إذاً تماثل في الإعـراب، «أخولَ أخوَلا» التي أعربتها أيضاً في البيت السابق حالاً مركبة، ويبدو أنّك لم تلاحظ أن «بينَ بينًا» ظرف مكان في حين أنّ «أخولَ أخوَلا»ليست ظرف مكان، فكيف يكون إذن إعرابهما واحداً مع ما بينهما من هذا الفرق؟!!

وقد أجاب المصنّف بأنّ معنى قولي إنّ «بينَ بينًا» في البيت الأسبق حال مركبة هو أنّها متعلقة «بمستقرّاً» المحذوف، وهذا المحذوف المشتقّ هو الحال، لا أنّ «بينَ بينًا» نفسها هي الحال، لذلك فإنّ «بينَ بينًا» مازالت تعدّ في الحقيقة ظرف مكان، بخلاف «أخولَ أخوَلا» وما هو من نوعها، فإنّ «أخولَ أخوَلا» في البيت السابق هي نفسها الحال بدون الحاجة إلى محذوف تتعلّق به يعدّ هو الحال، لأنّ «أخولَ أخوَلا» ليست بظرف مكان يتعلّق بغيره بخلاف «بينَ بينًا» فإنّها ظرف مكان يحتاج إلى متعلّق يتعلّق به.

وإذا أخرجت شيئاً من الظروف الزمانية المركبة المزجية والظروف المكانية المركبة المزجية والأحوال المركبة المزجية عن معناها المقصود بالتركيب المزجي وهو الظرفية الزمانية والظرفية المكانية والحالية، ولم تضمّنها أيضاً معنى الحرف، تعيّن تحويل هذه المركبات المزجية إلى مركبات إضافية وامتنع بقاؤها مركبات مزجية، فتقول «هذه همزةُ بينِ بينٍ»[1] على جعل «بينِ بينٍ» تركيباً إضافياً، ومثله في وجوب

(١) «بينَ بينَ» من قولنا «هذه همزةٌ بينَ بينَ» تعدّ كلمة واحدة مركبة تركيباً مزجيًا فهي متضمنة معنى حرف العطف وهو الواو وهي مبنية على فتح الجزءين في موضع رفع صفة لهمزةٌ المنوّنة لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات، وبعد أن خلت «بينَ بينَ» هذه من تضمّن معنى حرف العطف وخرجت عن معناها المقصود بالتركيب المزجي وهو الظرفية المكانية أصبح التركيب «هذه همزةُ بينِ بينٍ» وأصبحت «بينِ بينٍ» مركباً إضافياً، ويعرب قولنا «هذه همزةُ بينِ بينٍ»: همزةُ بدون تنوين بسبب إضافته لما بعده خبر لاسم الإشارة المبتدأ، وبينِ الأولى بدون تنوين بسبب إضافته لبينِ الثانية مضاف إليه، وبينٍ الثانية بالجرّ والتنوين مضاف إليه .

التحـويل من مركب مـزجيّ إلى مركب إضـافي لهذين السـببين «فـلان يأتينا كلَّ[1] صباحِ مساءٍ»[2] ، ومثله أيضاً قول الفرزدق:

ولـولا يـومُ يـومٍ مـا أردنا جزاءَك والقروض لها جزاءُ

ما أردنا: أي مـا طلبنا، والقروض جـمع قرض بفـتح القاف وكسـرها وسكون الراء، والقرض لغـة القطع ويستعمل أصـلاً فيما تدين به غيـرك من المال لأنّه قطعة مقتطعة من مـال المقرِض، وقد فسَّرَ الأعلم[3] البيت تفسيـراً واضـحاً نقله المعلّق في هوامشه.

يومُ الأولى: مبتـدأ خبره محذوف وجـوباً تقديره حاصلٌ، وجملة المبتـدأ والخبر شرط لولا التي هي حرف شرط غير جازم، جزاءك: مفعول به لأ ردنا والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، والقروضُ لهـا جزاءُ: الواو واو الحال، القروض مبتدأ أول، لها جار ومجرور خبر مقدّم، جزاءُ مبتدأ ثانٍ مؤخّر، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول، والجملة من المبتدأ الأول وخبره في موضع نصب حال من جـزاءك أو من «نا» فاعل أردنا، وعـامل النصب في الحال هو الـفعل أردنا، وفي حاشية العدوي أنّ القروض مبتدأ وجزاء خبره ولها جار ومجرور متعلّق بجزاء لكونه مصـدراً وفي هذا الإعراب[4] ما فـيه، والشـاهد أنّ «يومَ يومَ» لمّا خرجـا عن

---

(١) كلَّ: ظرف زمان مفعول فيه على تقدير «في» وقد اكتسب معنى الظرفية الزمانية من المضاف إليه بعده.

(٢) أو «فلان يأتينا صـباحَ مساءٍ» بدون «كلّ» وهو الأخـصر، وحين كان تركـيب «فلان يأتينا صباحَ مـساءَ» مزجيّاً كان معناه أنّه يأتينا صباحاً ومساءً أي في كلّ صباح وفي كلّ مساء لأنّه على تضمين معنى حرف العطف وهو الواو، وبعد أن أصبح هذا التركـيب «فلانٌ يأتينا صباحَ مساءٍ» أي إضافيـاً فقد اختلف المعنى وأصبح: فلان يأتينا صـباحاً ذا مساءٍ، فـالإتيان في التركيب المزجي يكون في الصـباح وفي المساء، وفي التركيب الإضافي في الصباح فقط.

(٣) هو الأعلم الشَّنْتَمَرِي صاحب شرح شـواهد كتاب سيبـويه المسمّى «تحصيل عين الذهب من مـعدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب».

(٤) أوّلاً لعدم وضوح معنى الإخبار عن القروض بأنّهـا جزاء، وثانياً لأنّ الجار والمجرور يتعلّق بالمصدر عند الكوفيين فقط الذين يعدّونه مـشتقاً من الفعل في حين يعدّه البصريون جـامداً لأنّه أصل الاشتقاق عندهم ولا يعلّقون به شيـئاً لجموده، وقـيل إنّ لها جار ومجرور حـال مقدّم من جزاء النكرة وأصلهـا صفة له، وهذا القول مبنيّ على ما في حاشية العدوي من إعراب ضـعيف.

الظرفيـة الزمانية ولم يتضـمّنا معنى حرف العطف حوّلا من التـركيب المزجي «يومَ يومَ» المبني على فـتح الجزءين وأصـبحـا مركـباً إضافـيّاً «يومُ يومٍ» وأعربا حـسب موقعهما من الجملة على نحو مـا بيّنا، قال سيبويه في هذا المعنى «والعرب لا تجعل شيئاً مـن هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد – أي لا تجعله مركـباً تركيباً مزجـياً مبنياً على فتح الجـزءين – إلاّ في حال الحال أو الظـرف» أي ظرف الزمان وظرف المكان، أي في حال إرادة أحد هذه الثلاثة مع تضمين هذه الأسماء معنى حرف العطف.

* **فائدة**:

لابدّ أن يتضـمن الجزءان المركّبان في الأعداد المركبة مثل أحَدَ عشَرَ وثلاثةَ عشَرَ معنى حـرف العطف دائماً، ويترتّب على هذا أن تكون الأعـداد المركبة مـلازمة للبناء على فتح الجـزءين دائماً بسبب هذا التـضمّن، وأمّا ظروف الزمان المركـبة وظروف المكان المركبـة والأحوال المركبة التي مـثّلنا لها جمـيعاً فيـما سبق فيـجوز أن تكون متضمنة معنى حرف العطف فيكون معنى الكلمتين المركبتين معاً هو الظرفية الزمانية أو الظرفيـة المكانية أو الحاليـة وتكون كلّها مركـبة تركيبـاً مزجيّاً ومـبنيّة على فتح الجزءين، ويجـوز أن لا تكون متضمنة مـعنى حرف العطف فتخـرج بذلك عن معنى الظرفيـة المكانية المركـبة والظرفـية الزمانيـة والحاليـة ويزال عنها التـركيب المزجي وتصبح مركبات إضافية أي تضاف الكلمة الأولى فيها إلى الكلمة الثانية وتعرب هذه المركبات حسب موقعها من الجملة[1] . ويترتّب على هذا أنّ الظروف الزمانية المركبة والظروف المكانية المركـبة والأحوال المركبة يجـوز فيها البناء وعـدمه تبعاً لتـضمّنها معنى حرف العطف أو عدم تضمّنها له، لهذا قصر المصنّف إمكان الخروج عن تضمّن معنى حرف العطف على الظروف الزمانية المركبة والظروف المكانية المركبة والأحوال المركبة، دون العدد المركب.

* قـال المصنّف مـا معناه: وهـذا ـ أي مـا سبق – يفهم من كلامي في المقدمة – أي في المتن – فإنّي قلت فـيه بأنه يبنى على فتح الجزءين «مـا ركّب – أي تركيب

---

(١) كما وقع الظرف الأول في قول الفرزدق «ولولا يوم يوم» مبتدأ، والظرف الثاني مضافاً إليه.

مزج – من الظروف والأحوال» فعلم أنّ البناء علـى فتح الجزءين الناشئ عن تركيب المزج مقـيّد بوجود الظرفية الزمـانية والظرفية المكانيـة والحالية دائماً، وأنّ الظـرفية الزمانية والظرفية المكانية والحالية متى فقدت بسبب عدم تضمّن معنى حرف العطف وجب الرجوع إلى التـركيب الإضافي الذي يعرب حسب مـا تقتضيـه العوامل ويدعو إليـه المقام وترك التـركيب المزجي المبني على فـتح الجزءين، وإنما قـدّمت الظروف الزمانية المـركبة والظروف المكانية المركـبة على الأحوال المركبة لأنّ التـركيب المزجي والبناء على فتح الجزءين همـا في الظروف الزمانية والظروف المكانية أكثـر وقوعاً، فكانا لذلك أولى من الأحوال بالتقديم.

فإن قلتَ: قد وقع التـركيب المزجيّ مع البناء على فتح ا لجـزءين بسبب تضمّن معنى حـرف العطف فيما ليـس بظرف زمان ولا ظرف مكان ولا حال كقـول العرب «وقعوا في حيصَ بيصَ» أي في شدّة ذات تقدّم وتأخّر يعسر معهما التخلّص منها.

قلتُ: إنّ وقوع المركّب المزجيّ المبني على فتح الجزءين فيما ليس ظرف زمان[1] ولا ظرف مكان[2] ولا حال[3] شاذ يحـفظ ولا يقاس علـيه، ولشذوذه لـم أتعرّض لذكره في متن شذور الذهب وشرحه لأنّ مبناهما على الاختصار.

وإعراب «حـيصَ بيصَ» في قول العرب «وقعـوا في حيصَ بيصَ» بفتح أوّلـهـما وآخرهـما، أو بكسـر أولهمـا وفتح آخـرهما، هو أنهـما على هاتين اللـغتين مـركّبان مزجيّان لتضمنّهما معنى حرف العطف وهو الواو إذ الأصل قبل التركيب «وقعوا في حيصٍ وبيصٍ» وهما بعـد التركيب المزجي مبنيّان على فتح الجـزءين في موضـع جرّ بفي، والجار والمجرور متعلّق بوقعوا، أمّا بفتح أوّلهما وكسر آخرهما فعلى هذه اللغة تكون «حـيصِ بيصِ» مـبنـيّة على كـسـر الجـزءين في مـوضـع جـرّ بفي، والجـار والمجرور متعلّق بوقعوا.

---

(١) «حيصَ بيصَ» كلّ كلمة منهمـا ليست حالاً بل هي مصدر والمصدر جامـد والجامد لا يقع حالاً إلاّ إذا أوّل بمشتقّ، كذلك ليستا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) انظر الهامش السابق.

* قال الشاعر:

قـد كـنتُ خَـرَّاجاً وَلُـوجاً صَيْرَفاً　　　لم تلتحصني حيصَ بيصَ لَحَاصِ

خَرّاجاً وولوجاً: صيـغتا مبالغة على وزني فعّال وفعـول القياسيين[1]. صيرفاً: أي مـصرّفـاً للأمور، لَحَاصِ: على وزن فَعَالِ من الفـعل التَّحَصَ، وهي فاعل مـؤخّر للفعل المضارع تلتـحصني مبنيٌّ على الكسر في موضع رفع، وياء المتكلم مـفعول به مـقدّم، ولَحَاصِ علـم على مؤنث هـو المصيـبـة وهي مـثل قَطَامِ وحَذَامِ العلمين على مؤنثتين، ومـعنى البيت: لم تَلتحِصْنِي أي لم تلجـئني المصيبة إلى شـدّة لا مخرجَ لي منها. ومعنى قوله «جعلتم الأرض عليه حيصَ بيصَ» أي ضيّقة.

والأكثر أن يقال «حيصَ بيصَ» وأصلـها «حَيْصَ بَوْصَ» لأنّ حيصَ أصلها بالياء وهي بمعنى التأخّر، وبيصَ أصلها بالواو وهي بمعنى التقدّم إذِ الأولى من حاصَ عن الشـيء يحيص حـيصاً إذا تأخّر خوفـاً منه، والثانية من بَاصَ يَبُوصُ بَوْصـاً إذا تقدّم تشجّعاً عليه، ثم جرى في قولنا «حـيصَ بيصَ» إتباع الثاني للأول فجُعِلَ يا ئيّاً مثله، وروي «حَوْصَ بَوْصَ» بالواو فيهمـا فيكون الاتباع على العكس، وروي أيضاً بالألف فيهما أي «حاصَ باصَ».

* قال تعالى ﴿إذ قال يوسف لأبيه يا أبَتِ إنّي رأيتُ أحـدَ عشَرَ كوكَباً والشمسَ والقمَرَ رأيتُهم لي ساجدين﴾ (الآية ٤ من سورة يوسف).

روي أن يهودياً جاء إلى النبيِّ فقال يا محـمد أخبرني عن النجوم اللاّتي رآهنّ يوسف فسكت النبيُّ فنزل جبريل فأخبره بذلك، فقال إذا أخبرتك هل تسلم، قال نعم، فقال جَرِيّان والطارق والذيال وقـابس وعَمُودان والفيلق والمُصْبِح والضّروح والفَرْغ ووثّاب وذو الكَتِفَيْن رآها يوسف، والشـمس والقمـر نزلن من السمـاء وسجـدن له، فقال اليـهوديّ: أي والله إنّها لأسماؤها، وأصل أحَدَ وَحَدَ قلبت الواو همـزة على غير

(١) صيغ المبالغة القياسية المشهورة خمس هي: فعّال وفعول ومفعال وفعيل وفَعِل.

قـياس أي بدون قـاعـدة صرفـية مـطردة، ورأيت من الرؤيا في المنام فليس الفـعل بصريّاً فهو ينصب مفعولين الأول أحد عشر والثاني ساجدين، وأحدَ عشرَ مبنيٌّ علي فتح الجزءين في مـوضـع نصب مفعول به أول وساجدين منصـوب بالياء لأنّه جمع مذكر سالم مفعول به ثانٍ، وكوكباً تمـييز منصوب للعدد، وجملة رأيتهم توكيد لفظي لجملة رأيت، ولي جار ومجرور متعلّق بساجدين.

* قـال تعالى ﴿فـانفـجرت منه اثنتـا عـشْرَةَ عيْناً﴾ (من الآية ٦٠ من سـورة البقرة).

سـبق أن تحدّثنا عـن هذه الآية في موضـوع الملحق بالمثنى، ولم يـكن مناسبـاً سوقُ ابن هشام هذه الآية في هذا المكان لأنّه يتـحدّث فيه عن الأعداد المركبـة تركيباً مزجيّاً المبنية على فتح الجزءين الواردة فـي القرآن، والعدد في هذه الآية ليس مركباً مزجيّاً مبنياً على فتح الجزءين لأنّ الجزء الأول معرب إعراب المثنى لأنّه ملحق به.

* قال تعالى ﴿عليها تسعةَ عَشَرَ﴾ (الآية ٣٠ من سورة المدثّر).

أي على سَقَرَ أي جـهنم تسعةَ عـشَرَ فرداً من الملائكـة يحفظون أمرهـا، وقيل: صنفـاً من الملائكة، وقـيل: صـفّا منهم، وهذه هي القـراءة المتـواترة المرسـومـة في المصـحف، وقرئ: تسعةَ عشْرَ بسكون الشين كـراهة توالي الحركات فيما هو كالاسم الواحد، وقرئ أيضـاً: تسعةُ أعْشُر جمع عشيـر بمعنى نقيب، أي عليها تسعـة نقباء، وأعشـر جمع عشـير مـثل أيْمُن جمع يمين، أو أعشـر جمع عشـرة فيكون المقـصود تسعين، وعلى هذه القراءة الثالثة الأخيرة تكون تسعـةُ مرفوعة على أنها مبتدأ مؤخّر وأعشر مضـاف إليه مجرور بالكسرة وهو منوّن، ولا يكون العدد مركباً مزجيّاً مبنيّاً على فتح الجزءين بل هو مركب إضافي خالٍ من معنى حرف العطف.

* والنوع السادس من المبنيّات على الـفتح ظرف الزمان المبهم المضـاف لجملة،

وأعني بالمبـهم غيـر المحدّد وهو مـا لم يدلّ على وقت بعـينه[١]، وذلك نحـو الحين والوقت والسـاعـة والزمان واليـوم والشهـر والسنة، فهذا النوع مـن ظروف الزمان تجوز إضـافته إلى الجملة[٢] ، ويجوز لك فيه حينئذ أي إذا أضيف إلى جملة الإعرابُ حسب مـوضعه من هذه الجـملة والبناء على الفتح، ثم تارة يكون البـناء على الفتح أرجح من الإعراب حسب موضعه من الجملة، وتارة العكس.

* قال النابغة الذبياني[٣] :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا — وقلتُ: ألَمَّـا أصْـحُ والشيبُ وازع؟

الصِّبا[٤] بكسر الصّاد يطلق فـي الأصل على زمن الشباب وهو مـا يقابل زمن المشـيب أي زمن الشيـخوخـة، والمراد به هنا الصَّبْوَة وهي الميل إلى شهـوات النفس واتباع لذائذها، وقلت: في رواية فـقلت، أصْحُ: في رواية تَصْحُ وهومن الصَّحْو الذي هو ضـدّ السّكر لأنّ معناه الإفـاقـة من السّكر، وازع: زاجر وناهٍ وكـافّ من وَزَعْتُ الرجلَ إذا كففته عمّا لا يليق به وزجرته ونهيته عنه.

---

(١) أي عند اللغويين فلا ينافي أنّ السـاعة تدلّ على قدر من الزمان معيّن عند الفلكيين هو ستّون دقيقة، وأنّ اليوم يدلّ على قـدر معيّن من الزمان عـند الفلكيين هو أربع عشرون سـاعة، ويقال مثل ذلك في الشـهر والسنة.

(٢) وتجوز إضافته أيضـاً إلى مفرد معرب فيقال: يومُ الخميسِ وسـاعةُ الأنسِ ووقتُ العبادةِ وزمانُ الوصلِ ونحو ذلك، ويعرب الظرف المضاف إلى مـفرد حسب موقعه من الجملة فيقـال: هذا يومُ الخميسِ وصمتُ يومَ الخميسِ وسافرتُ في يومِ الخميس.

(٣) هو الشاعـر الجاهليّ الحكم بين شعـراء الجاهلية في سوق عكاظ، وبيـته هذا من قصـيدة ليست معلقـته يعتذر فـيها للنعمان، والنابغـة لقب له واسمه زياد بن معـاوية، وقيل اسمه زياد بن عمـرو بن معاوية بن جابر، وكنيته أبو أمامة وأبو عفراء، وفي أحد الاقوال أنّه لقّب بالنابغة لأنّه لم يقل شعراً حتى صار رجلاً وساد قومه فلم يفجأهم إلاّ وقد نبغ عليهم بالشعر بعدمـا كبر،وهو من أصحاب المعلقات العشر، ومعلقته أولها:

يـا دار ميّة بالعلـياء فالسّند — أقوت وطال عليها سالف الأمدِ

(٤) الصَّبا: بفـتح الصاد هي الريح التي تهبّ من المشرق وتقـابلها الدّبور وفعله صَبَتِ الريحُ تصـبو من باب نصر.

وقد أضيف ظرف الزمـان «حين» في هذا البيت إلى جملة، فيجـوز فيه الإعراب ويكون مجروراً بعلى التي هي بمعنى في وعلامة جـرّه الكسرة الظاهرة، ويجوز فيه البناء ويكون مبنيّاً على الفـتح في موضـع جرّ بعلى، وقد سيـق البيت شاهداً على أنّ بناء «حين» فـيـه على الفـتح أرجح[1] من إعـرابها بـالكسرة وذلك عنـد البصـريين والكوفيين، وسبب هذه الأرجحية عندهم جميعـاً أنّ المضاف إليه جملة فعلية فعلها[2] مبنيّ وهي جـملة «عاتبتُ» فتـأثّر المضاف[3] بذلك، والجـار والمجـرور «على حينَ»

(١) ترك الشارح شـاهداً ثانياً ذكـره في المتن وهو قوله «على حينَ يسـتصـبينَ كلَّ حليم» وصدره «لأجـتذبَنْ منهنّ قلبيّ تحلّماً» والشاهد في قوله «على حينَ» حيث جاء مبنياً على الفتح لإضافته إلى جملة فعلية فعلها مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وهذا البيت حجّة على من ذهب إلى أنّ المضارع المتّصل بنون النسوة باقٍ على إعرابه، وقـوله «لأجتذبَنْ» بنون التوكيـد الخفيفة، والتـحلّم بتشديد اللاّم هو تكلّف الحِلْم بكسر الحـاء وهو الأناة، ويقال استـصبيت فلاناً إذا جـعلته صبـيّاً أي في عداد الصبيـان ، والبيت مجهول القائل.

(٢) عاتبْت فـعل ماضٍ مبني على الفتح قـبل اتصاله بتاء الفاعل،وهـو مبنيّ أيضاً بعد اتصـاله بالتاء لكن على السكون.

(٣) المضاف يكتـسب البناء من المضاف إليه كـما يكتسب المضـاف التذكيـر والتأنيث منه، فإذا كـان المضاف مذكّراً والمضـاف إليه مؤنثـاً جاز في المضـاف التذكيـر نظراً لأصله، وجاز التـأنيث نظراً للمضـاف إليه، واكتساب المضاف التـأنيث من المضاف إليه ليس راجحاً ولا مقيساً بـل هو شاذ سمع في بعض العبارات والشواهد الشـعرية وهو خـارج عن الأصل، ثم إنّ هذا الشذوذ مقـيّد أيضاً بأن يكون المضـاف جزءاً من المضـاف إليه نحـو: ذهبَتْ بعضُ أصابعـه، ويظهـر أنّ التأنيث إنّمـا وقع فيـما سـمع من شواهد الشّعـر لضرورة شعرية، وعلى هذا الـتأنيث الشاذّ – أي مجيء الفعل مؤنثاً مع الفـاعل المذكّر المضاف إلى مؤنث – جاء قول ذي الرّمة – بضم الراء و كسرها – في وصف النساء برقة المشي:

مَشَيْنَ كما اهتزّت رياح تَسَفّهَتْ   أعاليهَـا مَـرُّ الرّيـاح النـواسم

تَسَفّهَت أعاليـها مَرُّ الرياح: أي حـركتهـا واستخـفّتهـا، ولولا انكسار البيت لجـاز تذكيـر الفعل تَسَفّهَت، والنواسم جمع ناسمة وهي التي تهبّ بضعف، والرياح مؤنث مجازي، وعلى هذا التأنيث الشاذ جاء أيضاً قول الأعشى من قصيـدة يهجو بها عمير بن عبـد اللّه الشاعر أو يزيد بن مسهر الشيبـاني وكانت بينهما عداوة ومهاجاة:

وتَشْـرَقُ بالقول الذي قـد أذَعْتَهُ   كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ من الدَّم

ولولا انكسـار البـيت لجاز تذكير الفـعل شرقت، ويقال شرق بريقِهِ يشـرق من باب فرح إذا غَصَّ، والقناة هي الرمح، والمعنى: يعـود عليـك مكروهُ ما أذعتَه عنّي من القـول ونسبـته إليَّ من القبيح فلا تجد منه =

متعلّق بالفعل «كفكفت» في بيت سابق هو:

فكفكفتُ منّي دمعةً – فرددتها على النّحر – منها مستَهِلٌّ ودَامِعٌ(١)

على الصِّبا: على بمعنى لام التعليل أي لأجل الصِّبا، ألمّا: الهمزة للإنكار أي للاستفهام التوبيخي، وجملة «الشيبُ وازعُ» حال من فاعل «أصْحُ» أو «تَصْحُ» المستتر فيه، والواو واو الحال، و«أصْحُ» أو «تَصْحُ» عامل النصب في الحال.

* قال تعالى (قال اللّهُ هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم﴾ (من الآية ١١٩ من سورة المائدة).

ذهب الكوفيون إلى أنّ إعراب ظرف الزمان المضاف إلى جملة فعلية فعلها معرب حسب موقعه من الجملة أرجح من بناء هذا الظرف على الفتح مع جواز الأمرين عندهم، وقد قرأ السبعة(٢) إلاّ نافعاً برفع «يومُ» في هذه الآية – بدون تنوين بسبب إضافته – فيكون «يومُ» المرفوع خبراً للمبتدأ «هذا» وتكون الإشارة لليوم نفسه لأنّ الخبر هو عين المبتدأ، وبهذا وافقت قراءة جمهور السبعة مذهب الكوفيين القاضي بأرجحيّة إعراب «يومُ» بالرفع لموقعه الذي ذكرناه على بنائه على الفتح مع جواز الأمرين، وقرأ الأعمش شذوذاً «يومٌ» بالرفع والتنوين على اعتباره خبر المبتدأ

= مخلصاً، والأعشى من أصحاب المعلقات العشر، ومعلقته اللاّمية أوّلها:

ما بكاء الكبير في الأطلال وسؤالي ومـا تردُّ سؤالي

وعلى هذا التأنيث الشاذ قول جرير:

لـمّا أتى خبر الزبير تضعضت سورُ المدينةِ والجبال الخُشّـعُ

ولولا انكسار البيت لجاز تذكير الفعل تضعضعت.

وممّا اكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير آية ﴿إنَّ رَحْمةَ اللّهِ قريبٌ﴾ فتذكير «قريب» جائز كما في الآية، ويجوز التأنيث أيضاً فيقال «قريبة»، ورحمة المضاف مؤنث مجازي.

(١) كفكفت: أي مسحتُ، مستَهِلّ: أي سائل منصبّ، دامع: أوّل الخروج من العين، وتقدير البيت: فكفكفتُ منّي دمعة منها مستَهِلٌّ ودامعٌ فرددتها على النحر.

(٢) وهي القراءة المرسومة في المصحف، والسبعة هم اليحصبي المعروف بابن عامر وابن كثير وعاصم وأبو عمرو بن العلاء وحمزة بن حبيب الزيات ونافع ويعقوب الحضرمي أو الكسائي، والثلاثة الذين تتمّ بهم العشرة هم: يزيد بن القعقاع المكنّى بأبي جعفر وخلف بن هشام والكسائي أو يعقوب.

«هذا» تكون الإشارة لليوم نفسه، فشابه بهذا كلّه جمهور السبعة في قراءتهم ووافق مذهب الكوفيين في ترجيحهم الإعراب بالرفع حسب الموقع على البناء على الفتح، لكنّه نوّن فأهمل اعتبار الإضافة المانعة من تنوين المضاف، وهذا هو وجه الشذوذ، وقرأ نافع «يومَ» على بنائه على الفتح في موضع رفع لأنّه خبر المبتدأ «هذا» وبدون تنوين بسبب البناء، وتكون الإشارة على قراة نافع هذه لليوم نفسه أيضاً لأنّ المبتدأ هو عين الخبر، والبناء على الفتح الذي قرأ به نافع يقبله الكوفيون لكنّهم يعدّونه مرجوحاً، أمّا البصريون فقد منعوا بناء الظرف المضاف إلي جملة فعلية فعلها معرب على الفتح كما تقضي بذلك قراءة نافع وكما يجيز ذلك الكوفيون مع المرجوحية، وأوجبوا إعرابه حسب موقعه من الجملة، وعدّوا لذلك «يومَ» في الآية بالفتح على قراءة نافع منصوباً لا مبنيّاً وجعلوا الفتحة عليه علامة إعراب، لا علامة بناء كما هي على قراءة نافع وكما يجيز الكوفيون على المرجوحية، وهي في ذلك عندهم مثل فتحة الإعراب على «يومَ» من قولك «صمتُ يومَ الخميسِ»[1] الذي أضيف فيه ظرف الزمان المبهم إلى المفرد، وقد التزم البصريون لأجل جعلهم الفتحة على «يومَ» في الآية إعراباً لا بناءً أن تكون الإشارة في «هذا» ليست لليوم نفسه بل لمحذوف هو خبر للمبتدأ «هذا» لأنّه لو كانت الإشارة لليوم نفسه للزم كونُ الشيء ظرفاً لنفسه.

ولمزيد من تجلية المسألة برمّتها نقول: إذا قرأتَ «يومُ» بالرفع كما فعل السبعة إلاّ نافعاً فهو خبر عن «هذا» واسم الإشارة لليوم نفسه لأنّ الخبر هو عين المبتدأ ويومُ حينئذ معربٌ، وهذا الوجه يقبله البصريون والكوفيون جميعاً ويعدّه الكوفيون راجحاً، وإذا قرأت «يومَ» بالبناء على الفتح وهي قراءة نافع، فالكوفيون يجيزون ذلك ويعدّونه مرجوحاً، وعلى هذا يكون «يومَ» مبنيّاً على الفتح في موضع رفع خبراً عن المبتدأ «هذا» وتكون الإشارة لليوم نفسه أيضاً ويكون المعنى هو المعنى نفسه الذي تدلّ عليه قراءة جمهور السبعة بالرفع فكأنّه قيل «هذا اليومُ هو يومَ ينفع الصادقين صدقُهم» على القراءتين، والبصريون لا يجيزون أن يكون «يومَ» مبنيّاً على الفتح بل

---

(١) يومَ: ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلّق بصمت والخميس مضاف إليه مفرد اي غير جملة.

منصوباً بالفتحة وتخريج الآية على مذهبهم في جعل الفتحة على الميم في قراءة نافع فتحة إعراب لا فتحة بناء أن تجعل هذا مبتدأ وخبره محذوفاً تقديره «جزاءٌ» ويكون اسم الإشارة عائداً للخبر المحذوف لأنّ المبتدأ عين الخبر، وليس عائداً لليوم، وعلى هذا يكون «يومَ» ظرف زمان منصوباً بالفتحة متعلقاً بقال فكأنّه قيل «قال اللّه يومَ ينفع الصادقين صدقُهم هذا جزاءُ صِدْقِكَ يا عيسى»، ويجوز عند البصريين وجه آخر وهو أن يكون «يومَ» ظرف زمان منصوباً بالفتحة متعلقاً بمحذوف هو خبرٌ عن هذا، ويكون اسم الإشارة عائداً للسؤال الواقع من اللّه والجواب الواقع من عيسى، وليس عائداً إلى «يوم» فكأنّه قيل «هذا الذي ذُكِرَ قبل هذه الآية من سؤال اللّه لعيسى وجواب عيسى واقعٌ يومَ ينفع» أي في اليوم الذي ينفع فيه الصادقين صدقُهم.

* قال الشاعر:

تـذكَّرَ مـا تـذكَّرَ من سُلَيْمَى على حينَ التواصلُ غيرُ دانِ

إعراب ظرف الزمان «حين»[1] حسب موقعه من الجملة لأنّه أضيف إلى جملة اسمية هي «التواصلُ غيرُ» أرجح من بنائه على الفتح عند الكوفيين مع جواز الأمرين عندهم، وقد رويت «حين» في هذا البيت بالبناء على الفتح في موضع جرّ بعلى وهو المرجوح عند الكوفيين، وبالجرّ بعلى بالكسرة وهو الراجح عندهم، أمّا البصريون فيمنعون البناء على الفتح ويوجبون الإعراب إذا كان المضاف إليه جملة اسمية، فحين هنا لابدّ أن تكون عندهم مجرورة بعلى وعلامة جرّها الكسرة الظاهرة، فالكسرة عندهم علامة إعراب. والجار والمجرور «على حين» متعلّق بتذكَّرَ الأولى ولا يتعلّق بتذكَّرَ الثانية لأنّها لا موضع لها من الإعراب صلة الموصول، والذكر: إن كان بالضمير فهومضموم الذّال وإن كان باللّسان فهومكسورها، وقيل هما لغتان بمعنى واحد، وقيل الذكر ضدّ النسيان تكسر ذاله وتضمّ، والتواصل: مصدر فعله تَوَاصَلَ وهو بمعنى الوَصْل أي القرب، والدنوّ القرب، وسُلَيْمَى اسم محبوبته وهو تصغير

---

(١) ومثل ما نقوله في «حين» من الاحكام إذا اضيفت إلى جملة اسمية نقوله في نحوها من ظروف الزمان المبهمة.

سلمى لتحلية اللفظ لا للتحقير، ويحتمل أنّ البيت توبيخ من الشاعر للمخاطب بأنّه كان أوّلاً وهي عنده لا يعرف قدرها، أو أنّه شفقة عليه كأنّ الشاعر يقول له: حيث كان ا لتواصل غير دانٍ فلا تعلّق نفسك بأذيال التذكّر بل تسلّ، وداني أصلها دانوْ قلبت الواو ياء لتطرّفها وكسر ما قبلها فصارت الكلمة داني ثم استثقلت الكسرة على الياء في حالة الجرّ لأنّ الكلمة وقعت مضافاً إليه في البيت فحذفت هذه الكسرة فعادت الياء إلى السكون، وقد عوّض عن الكسرة المحذوفة التنوين الذي هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطاً فالتقى ساكنان هما ياء المنقوص الساكنة وتنوين العوض عن الكسرة المحذوفة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقي التنوين، ومثل الذي قلناه عن الكسرة يقال كذلك عن الضمة في حالة الرفع، أمّا في حالة النصب فإنّ الفتحة تظهر على المنقوص لخفّتها وينّون أيضاً فيقال دانياً،وفي بعض النسخ كتبت كلمة دانٍ بالياء خلافاً للقاعدة، ويبدو أنّ هذه الياء متولّدة عن إشباع الكسرة الموجودة على النون، من سليمى: جار ومجرور متعلّق بتذكَّرَ الأولى ولا يتعلّق بتذكّر الثانية لأنّها صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب، أو متعلّق بمحذوف حال من ما الموصولة أو حال من المفعول به الهاء المحذوفة في تذكَّرَ الثانية.

* قال تعالى ﴿فلمّا جاء أمرُنا نجّيْنا صالحاً والذين آمنوا معه برحمةٍ منّا ومن خِزْيِ يَومئذٍ إنّ ربّك هو القويُّ العزيز﴾ (الآية ٦٦ من سورة هود).

جاء أمرنا: أي بإهلاكهم، الذين آمنوا معه: هم أربعة آلاف، ومن خِزْيِ: أي ونجّيناهم من خِزْيِ يومئذٍ.

تقرأ كلمة «يوم» على وجهين: الأول البناء على الفتح في موضع جرّ مضاف إليه والمضاف هو كلمة«خِزْيِ» وهذه قراءة نافع والكسائي[1] ، وإنّما بنيت على الفتح

---

(١) وقد قرأ نافع والكسائي بمثل هذه القراءة في قوله تعالى ﴿ من عذابِ يَومَئذٍ﴾ (من الآية ١١ من سورة المعارج).

لأنّها اسم مبهم أضيف إلى مفرد مبني على السكون هو «إذْ» التي هي ظرف للزمان الماضي مبنيّ على السكون في موضع جرّ فاكتسب منه البناء، الثاني الجرّ بالكسرة على الإعراب وتكون «خِزْيِ» مضافاً و«يوم» مضافاً إليه، و«يوم» مضافاً و«إذْ» مضافاً إليه، وهي قراءة باقي السبعة وهي المرسومة في المصحف، والبناء على الفتح في الأسماء المبهمة الشديدة الإبهام المضافة لمفرد مبنيّ سواء كانت هذه الأسماء زماناً[1] أو غير زمان أرجح لأنّها اكتسبت من المفرد المضاف إليه البناء كما اكتسبت النكرة المضافة إلى معرفة في الإضافة المعنوية المحضة من تعريفها، ويجوز أن تبقى هذه الأسماء المبهمة المضافة إلى مفرد مبنيّ معربة حسب موقعها من الجملة وهو مرجوح.

* قال تعالى ﴿ومنّا دونَ ذلك﴾ (من الآية ١١ من سورة الجنّ).

قرأ السبعة ببناء «دونَ» على الفتح في موضع رفع على أنها مبتدأ مؤخر[2] والجار والمجرور خبر مقدّم، وإنّما بني على الفتح لأنّه اسم مبهم مضاف إلى مفرد مبنيّ هو «ذا» فاكتسب منه البناء، وهذا البناء هو الراجح، ولو جاءت القراءة في هذه الآية برفع «دونُ» على الإعراب[3] لكان ذلك جائزاً مرجوحاً، وقد جاء رفع «دونُ» على الإعراب[4] في قول موسى بن جابر:

---

(١) نحو يوم وشهر وسنة وحين ووقت وساعة وزمان وهي كلّها ظروف زمان، ونحو دون وبين وهما ظرفا مكان، ونحو مثل وغير وليسا ظرفين أصلاً.

(٢) الدقيق أنّ المبتدأ في الآية محذوف، و«دونَ» المبنيّة على الفتح في موضع رفع صفة له، والتقدير «ومنّا فريقٌ دونَ ذلك» أي فريقٌ كائنٌ أو حاصلٌ أو مستقرٌ دون ذلك، وهو مماثل لقولهم «منّا ظَعَنَ ومنّا أقام» أي منّا فريقٌ ظَعَنَ ومنّا فريقٌ أقام.

(٣) هذا على القول بتصرّف «دون» أي على القول بأنّ «دون» ظرف مكان متصرّف يرفع وينصب ويجرّ بمعنى يتأثر بالعوامل وهو قول شاذ، والصحيح أنّ «دونَ» جامدة لا تتصرّف أي تلازم الجرّ بمن أو النصب على الظرفية، ومن الظروف المتصرفة «عند» يقال: هذا فضلٌ من عندِ الله، وجلست عندَك، بالجرّ بالكسرة وبالنصب بالفتحة، وهو لا يُرْفَع، لذلك لا يقع نائباً للفاعل مع الفعل اللازم المبني للمجهول فلا يقال: جُلِسَ عندُك، على أنّ عندُ المرفوعة هي نائب الفاعل، وإنّما نائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل، وعندَ بالنصب ظرف مكان متعلّق بالفعل جُلِسَ.

(٤) على القول الشاذّ بأنّها متصرفة.

ألـم تـريـا أنّـي حمـيتُ حقـيقـتي   وباشرتُ حدّ الموتِ والموتُ[1] دونها

والرفع على الإعـراب في البيت على أنّه خبـر المبتـدأ هو المرجوح، والأرجح أن يقول الشاعـر «والموتُ دونَها» بالبناء على الفتح في موضـع رفع خبـر المبتدأ «الموتُ» لأنّ «دونَ» مضاف إلى مفرد[2] مبني هو الضميـر المتّصل. ومعنى «والموتُ دونَها» أي حائل بيني وبين حمـاية الحقيقة المـفهومة من «حمـيت». والواو واو الحال وجملة المبتدأ والخبر «الموتُ دونها» في موضـع نصب حال من «حقيقتي» والعامل في الحال هو الفعل «حـميت» ويجوز أن يكـون صاحب الحال «حـدّ الموت» والعامل فيـه الفعل «باشرت»، وقـيل إنّ «والموتُ دونها» استـئناف بياني مقـترن بواو الاستـئناف، كأنّه قيل: لِمَ باشرتَ حدّ الموت في شأن الحقيقة؟ فأجاب بأنّ ذلك إنّما تَمَّ لأنّ الموت دونها أي أقلّ مصيبة من هتك الحقيقة.

* قال تعالى ﴿لقد تَقَطَّعَ بينَكُم﴾ (من الآية ٩٤ من سورة الأنعام).

أي تقطّع وَصْلُكُم، والبينُ من الأضـداد لأنّه يستـعـمل للفصل والوصل، وتقـرأ الآية – إذا اعتبرنا أنّ معنى بينكم هو وصلكم – على وجهين، الأول: رفع «بينُ» على الإعراب حسب موقعه من الجملة وهو المرجـوح وموقعه فاعل للفعل «تَقَطَّعَ»، الثاني: بناؤه على الفتح في موضـع رفع فاعل للفعل «تَقَطَّعَ» وهو المرسوم في المصحف وهو الراجح لأنه اسم مبـهم أضيف إلى مـفرد[3] مبنيّ هو ضـمير الكاف فاكـتسب منه البناء والميم حـرف دالّ على الجـمع، و هناك توجـيـهـان آخـران للبناء على الفـتح، أحـدهما: أنّ «بينَ» ظرف مكـان مبنيّ على الفـتح في مـوضـع نصب مـتعلّق بالفـعل «تَقَطَّعَ» والفاعل ضـميـر مسـتـتر جوازاً راجع إلى الـوصل، والآخر: أنّ «بينَ» ظرف مكان مبنيّ على الفتـح في موضـع نصب حال من الفاعل المستـتر في «تَقَطَّعَ» العائد

---

(١) يقال مات يموت أو يمات موتاً فهو ميت بالتخفيف والتشديد والجمع موتى وأموات وميّتون، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، قال تعالـى ﴿لنحيي به بلدة ميتاً﴾ (من الآية ٤٩ من سورة الفـرقان)، وقال تعالى ﴿وآية لهم الأرض الميتة احييناها﴾ (من الآية ٣٣ من سورة يونس).

(٢) أي غير جملة.

(٣) أي غير جملة.

إلى الوصل، وعلى هذين التوجيهين لا يكون معنى «بينكم» هو «وصلكم» بل تكون «بينكم» مجرّد ظرف مكان.

* قال تعالى ﴿إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنّكم تنطِقُون﴾ (من الآية ٢٣ من سورة الذاريات).

أي مثلَ نطقِكم، فما مصدرية أي حرف مصدري مبني على السكون، ويجوز أن تكون «ما» مجرّد حرف زائد مبني على السكون لا موضع له من الإعراب، وعلى الأول يكون المصدر «نطقكم» مؤوّلاً من ما المصدرية وأنَّ واسمها وخبرها، وعلى الثاني يكون مؤوّلاً من أنّ واسمها وخبرها فحسب، والمعنى: كما أنّه لاشكّ لكم في أنكم تنطقون فينبغي أن لا تشكّوا في تحقّق المآب والثواب والعقاب. وتقرأ الآية على وجهين، الأول: برفع «مثلُ» على الإعراب حسب موقعه من الجملة وهو صفة لحقٌّ وصفة المرفوع مرفوع وهذا مرجوح، والثاني: بالبناء [1] على الفتح في موضع رفع صفة لحقٌّ المرفوع وهو الوجه الراجح لأنّ «مثلَ» اسم مبهم أضيف لمفرد[2] مبني هو المصدر المؤول من ما المصدرية وما بعدها، أو هو المصدر المؤوّل من أنّ واسمها وخبرها فقط فاكتسب منه البناء، ويجوز أن يكون «مثلَ» مبنياً على الفتح في موضع نصب حالاً من الضمير المستتر جوازاً في «حقّ» لأنّ «حقّ» اسم فاعل بمعنى «حاقّ» أي ثابت، فهو مشتقّ يرفع فاعلاً، ويؤول «مثلَ» الجامد بمماثلاً المشتقّ[3]، ويكون «حقّ» اسم الفاعل هو العامل في الحال، أو يكون «مثلَ» حالاً من الضمير المستتر جوازاً في «حقّ» على اعتبار أنّ «حقّ» مصدر، والمصدر يرفع فاعلاً، ويؤول «مثلَ» الجامد أيضاً بمماثلاً[4] المشتقّ، ويكون «حقّ» المصدر هو العامل في الحال، ويجوز أن تكون «مثلَ» مبنيّة على الفتح في موضع نصب صفة لمفعول مطلق محذوف، والتقدير «إنّه لحقٌّ حَقّاً مثلَ ما أنّكم تنطقون».

---

(١) وهو المرسوم في المصحف.

(٢) أي غير جملة.

(٣) لأنّ الحال لا يكون إلاّ مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق.

(٤) أنظر الهامش السابق.

١) المبني على الفتح أو نائبه: اسم لا المفرد[١].

٢) إذا نعت اسم لا المفرد بمفرد متّصل به جاز في ذلك النعت ثلاثة أوجه.

٣) العطف على اسم لا مع التكرار.

المتن

* ثم قلتُ: أو الفتح أو نائبه وهو اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً نحو: لا رجُلَ ولا رجالَ ولا رجُلَيْنِ ولا قائمينَ ولا قائماتٍ، وفَتْحُ نحو قائماتَ أرجح من كسره.

ولك في الاسم الثاني من نحو: لا رجلَ ظريف، ولا ماءَ بارد، النصب والرفع والفتح،وكذا الثاني من نحو: لا حول ولا قوّة، إن فتحتَ الأوّل، فإن رفعتَه امتنع النصب في الثاني، فإن فُصِلَ النعت أو كان هو أو المنعوت غير مفرد امتنع الفتح.

الشرح

* وأقول: الباب الرابع من المبيّنات ما لزم الفتحَ أو نائبَه - وهو اثنان الياء والكسرة - وذلك اسم لا.

وخلاصة القول في ذلك أنّ «لا» إذا كانت للنفي، وكان المراد بذلك النفي استغراق الجنس بأسره بحيث لا يخرج عنه واحد من أفراده وكان الاسم مفرداً - ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ولو كان

---

(١) أي يطرد البناء على الفتح أو على نائب الفتح في اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً أي غير مضاف وغير شبيه بالمضاف، والمضاف نحو: لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ، والشبيه بالمضاف نحو: لا خيراً من زيدٍ راكبٌ.

مثنى أو مجموعاً - فإنّه حينئذ يستحقّ البناء على الفتح في مسألتين، والبناءَ على الياء في مسألتين، والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدة.

أمّا ما يستحقّ فيه البناءَ على الفتح فضابطه: أن يكون الاسم غير مثنى ولا مجموع نحو رجل وفرس، أو مجموعاً جمعَ تكسير نحو رجال وأفراس تقول «لا رجلَ في الدار» و«لا فرسَ عندنا» و«لا رجالَ في الدار» و«لا أفراسَ عندنا».

وأمّا ما يستحقّ فيه البناءَ على الياء فضابطه: أن يكون الاسم مثنّى أو جمع مذكر سالماً نحو «لا رجلَين» و«لا قائمِين»، قال ا لشاعر:

تَعَزَّ فلا إلْفَيْنِ بالعيش مُتِّعَا ... ولكنْ لوُرّادِ المنونِ تَتَابُعُ

وقال الآخر:

يُحْشَرُ النَّاسُ لا بنينَ ولا آ ... باءَ إلاّ وقد عَنَتْهُمْ شؤون

وأمّا ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطه أن يكون جمعاً بالألف والتاء المزيدتين نحو مسلمات، تقول «لا مسلماتِ في الدار»، قال الشاعر:

إنّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عواقبُهُ ... فيه نَلَذُّ ولا لَذّاتِ للشّيب

يروى بكسر «لذات» وفتحه.

ولمّا ذكرتُ اسم «لا» أوردتُ مسألتين تتعلقان بباب «لا».

المسألة الأولى: أنّ اسمها إذا كان مفرداً ونعت بمفرد وكان النعت والمنعوت متّصلين نحو «لا رجلَ ظريفاً في الدار» جاز لك في النعت ثلاثة أوجه، أحدها: النصب على محلّ اسم لا فإنه في موضع نصب بلا ولكنّه بني فلم يظهر فيه إعراب فتقول «لا رجلَ ظريفاً في ادار» والثاني: الرفع على مراعاة محلّ لا مع اسمها فإنّهما في موضع رفع بالابتداء فتقول «لاَ رجلَ ظريفٌ في الدار» برفع ظريف وإنّما كانت لا مع رجل في موضع رفع بالابتداء لأنّ لا قد صارت بالتركيب مع رَجُلَ كالشيء الواحد، وقد علمتَ أنّ الاسم المصدَّر به والمخبَرَ عنه حقّه أن يرتفع بالابتداء، والثالث:

الفـتح فتـقول «لا رجلَ ظريفَ في الدار» وهو أبـعدها عن القـياس فلهـذا أخّرته في الذّكر، ووجه بُعْده هوأنّ فـتحَهُ على التركيب وهم لا يركّبون ثلاثة أشيـاء ويجعلونها شـيئـاً واحداً، ووجْهُ جـوازه أنّهم قدّروا تركـيبَ الموصـوف وصفـتِهِ أوّلاً ثم أدخلوا عليهما لا بعد أن صـارا كالاسم الواحد، ونظيره قولك لا خمسةَ عشَرَ عندنا».

المسألة الثانية: أنّ لا واسمَهـا إذا تكرّرا نحو «لا حولَ ولا قوّةَ إلاّ باللّه» جاز لك في جملـة التركيب خـمسـة أوجه، وذلك لأنّه يجـوز في الاسم الأول وجهـان: الفتح والرفع، فإن فتحته جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه: الفتح والرفع والنصب، مثال الفتح قوله تعالى ﴿لا لَغْوَ فيها ولا تأثيمَ﴾، ومثال الرفع قول الشاعر:

هـذا لعمـرُكُـمُ الصّـغـار بعـينـه — لا أمٌ لي - إن كان ذاكَ - ولا أبُ

ومثال النصب قول الآخر:

لانسـبَ اليـومَ ولا خُلّـةً — اتّسع الخَرْقُ على الرّاقع

وإن رفعتَ الاسم الأول جاز لك في الاسم الثاني وجهان: الفتح والرفع، فالأول كقوله في هذا البيت:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها — وما فاهُوا به أبداً مُقيمُ

والثاني كقوله تعالى ﴿لا بيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ﴾ في قراءة مَنْ رفعهما.

ولا يجوز لك إذا رفعت الأول أن تنصب الثاني.

الحاشية

* المصطلح في الإعراب: رفعٌ ونصبٌ وجرّ وجزم، والمصلح في البناء: ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ وسكون.

* لا النافية للوحدة تنفي الواحد ،ولاتنفي الجنس بأسره، وهي تعمل عمل ليس فيقال «لا رجلٌ في الدار»[1] بل رجلان» خلافاً للا النافية للجنس التي تعمل عمل إنّ وتنفي الجنس كلّه، لذلك لا يجوز أن يقال فيها «لا رجلَ في الدار بل رجلين».

* لا النافية للجنس التي تعمل عمل إنّ لا تعمل إلاّ في النكرات بخلاف إنّ فإنّها تعمل في المعارف وفي النكرات.

* اتفق النحاة على أنّ اسم لا النافية للجنس معرب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، واختلفوا في المفرد، فذهب الجمهور إلى أنّه يبنى على ما ينصب به مطلقاً لتركّبه مع لا كتركيب خمسةَ عشرَ فيبنى على الفتح في موضع نصب إذا كان مفرداً أو جمع تكسير،وعلى الياء في موضع نصب إذا كان مثنى وجمع مذكر سالماً، وعلى الكسر في موضع نصب وهو المرجوح أو على الفتح في موضع نصب وهو الراجح إذا كان جمع مؤنث سالماً، وذهب الكوفيون والزّجّاج إلى أنّه معرب مطلقاً وهوفي الإعراب مماثل لاسم إنّ الذي يكون معرباً في كل أحواله، ولكن يحذف التنوين من اسم لا النافية للجنس وحدها تخفيفاً، وفصّلَ المبرّد فذهب إلى أنّ اسم لا النافية للجنس إذا كان مثنى أو جمعاً مذكّراً سالماً أو جمعاً مؤنثاً سالماً يكون معرباً بالياء في الأوّلين وبالكسرة نيابة عن الفتحة فيما جمع بألف وتاء فيقال: لا مسلِمَيْنِ ولا مسلِمِينَ ولا مسلِمَاتٍ في الدار، وإذا كان مفرداً أوجمع تكسير يبنى على الفتح في موضع نصب فيقال: لا رجلَ ولا رجالَ في الدار.

---

(١) بل حرف عطف وإضراب ورجلان معطوف على رجلٌ والمعطوف على المرفوع مرفوع.

* لا إلَهَ إلاَّ اللَّه، هذه هي كلمة الإخلاص، والمقصود بكلمة الإخلاص نفي ما عدا الإله الحقّ، لا نافية للجنس،والمعنى «لا آلهة» وعند سيبويه «لا إلَهَ» تعدّ كلمة واحدة مركّبة في موضع رفع مبتدأ، وخبر هذا المبتدأ المركب محذوف، وعند غير سيبويه «لا إلَهَ» غير مركبة، ولا نافية للجنس، وإلَه اسم لا النافية للجنس مبنيّ على الفتح في موضع نصب، وخبر لا النافية للجنس محذوف، وهذا الخبر المحذوف عند سيبويه وغيره قدّره بعضهم «موجودون»وقدّره بعضهم «معبودون بحقّ» والأخير أصحّ، لأنّ آلهة الباطل موجودة في الدنيا كالأوثان.

إلاّ: حرف استثناء، اللَّهُ: مرفوع فقط عند الجمهور وأجاز بعض النحاة الرفع والنصب ورجّحوا الأول، ويوجّه الرفع من ستّة أوجه:

١- أنّ «اللَّهُ» بدل بعض عند سيبويه من موضع لا مع اسمها، أي من الكلمة المركبة منهما، وهما بعد التركيب مبتدأ في موضع رفع، أو بدل بعض عند غير سيبويه من موضع اسم لا قبل دخولها عليه وقد كان حينذاك مبتدأ مرفوعاً.

٢- أنّ «اللَّهُ» بدل بعض من ضمير نائب الفاعل «هم» المستتر جوازاً في خبر لا المحذوف الذي هو اسم مفعول يرفع نائباً للفاعل.

٣- أنّ «اللَّهُ» نعت لـ «لا إلَهَ» على المحلّ، لأنّ محلّ «لا إلَهَ» الرفع على الابتداء سواء كانت مركبة مع لا عند سيبويه أو غيرمركبة معها عند غيره، فتكون «إلاَّ» بمعنى «غير»، و«غيرُ» لو نطق بها لكانت مرفوعة نعتاً لإلَهَ، ولكانت «اللَّهِ» مضافاً إليه، لكن لمّا لم ينطق بها أصبح النعت «اللَّهُ».

٤- أن يكون الاستثناء مفرّغاً وإلاّ ملغاة لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه وهو «معبودون بحقّ» الذي هو خبر لا محذوف فيعرب ما بعد إلاّ حسب موقعه من الجملة، ويكون «إلهَ» اسم لا ركّب مع لا نفسها وأصبح الاثنان مبتدأ وسوّغ الابتداء بالنكرة عمومها، و«اللَّهُ» خبر المبتدأ، ويصبح المعنى «الإلَهُ اللَّهُ».

٥- أن يكون «لا إلَهَ» كلّها خبراً مقدّماً على أنّها لفظ واحد، و«إلاّ اللَّهُ» كلّها مبتدأ مؤخّراً على أنّها لفظ واحد.

٦- أنّ «إلَهَ» وصفٌ بمعنى «معبود» اسم لا النافية للجنس فيعمل عمل اسم المفعول فيكون «إلاَّ اللَّهُ» لفظاً واحداً نائب فاعل له، ويكون خبر لا النافية للجنس محذوفاً تقديره «بحقّ».

ويوجّه النصب من وجهين:

١- أن تكون «اللَّهَ» منصوبة على الاستثناء، وذلك بناء على جواز الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء في كلّ مستثنى وقع بعد نفي والمستثنى منه مقدّر لكنّه يعدّ كالمذكور، أي في كلّ أسلوب استثناء تام منفيّ والتقدير: لا إلَه معبودٌ بحقٍ إلاَّ اللَّهَ أو إلاَّ اللَّهُ.

٢- أن تكون «اللَّهَ» صفة لمحلّ «إلَهَ» بعد دخول لا النافية للجنس على «إلَهَ» وهو النصب.

* قال الشاعر:

تَعَزَّ فلا إلْفَيْن بالعيش مُتِّعَا ولكن لورّاد المنون تَتَابُعُ

تَعَزَّ أي تصبَّر عند مصيبتك بفقد أحد أحبّائك فهي دعوة إلى الصّبر عند المصيبة، الإلْف صيغة مبالغة وأصلها مصدر للفعل ألِفَ يألَفُ ثم نقلت من المصدرية واستعملت وصفاً أي صيغة مبالغة واسم الفاعل آلِفٌ، ويقال أيضاً أليف وهي صيغة مبالغة بمعنى صيغة المبالغة إلْف، ومثلهما الخِلّ والخليل والخِدْن والخدين والحِبُّ والحبيب والوِدّ والوديد وكلّها صيغ مبالغة، والعيش مصدر معتاد بمعنى المعيشة التي هي مصدر ميمي، ورّاد جمع وارد كصُوَّام جمع صائم وقُوَّام جمع قائم،والمَنُون مفرد بمعنى الموت أو المنية وهو يذكّر باعتبار أنه موت ويؤنث باعتبار أنّه منيّة، ومعنى البيت: تكلّف السلوان وتأسَّ بالذين وردوا حياض الموت من قبل فإنّك لا تجد صديقين تمتّعا بالبقاء ولكن الناس يتتابعون على الهلاك ويتواردون على الموت. فلا: الفاء حرف دالّ على التفريع أي على التفريع بالتعليل، وجملة مُتِّعَا من الفعل والألف

نائب الفاعل في موضع رفع خبر لا النافية للجنس، لكن حرف استدراك لا يعمل، ورّاد المنون: من إضافة اسم الفاعل لمفعوله، وجملة «لكن لورّاد المنون تتابع» من المبتدأ المؤخّر وخبره المقدّم معطوفة على جملة «لا إلفين بالعيش مُتِّعا» بواو العطف. والشاهد واضح وقد ذكره المعلّق.

* قال الشاعر:

يحشر الناس لا بنين ولا آ　　　باءَ إلاّ وقد عنتهم شؤون

الناس اسم جمع لا واحد له من لفظه وله واحد من معناه، ويرادفه أناس جمع تكسير لإنسان أو إنْس، واختلف في اشتقاق الناس فقيل الأصل أناس التي هي جمع تكسير ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ووزنه على هذا «عال»، وقيل الأصل نَوَسٌ فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والنَّوَسُ الحركة ووزنه على هذا «فَعَلٌ»، وقيل الأصل نَسِيَ ثم نقلت اللاّم إلى موضع العين فصار نَيِسَ ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ووزنها على هذا «فَلِعَ» بالقلب، بنين: ملحق بجمع المذكر السالم مفرده ابن وقياس جمعه ابنون على الإلحاق بهذا الجمع كما قالوا في تثنيته ابنان لكن الجمع خالف التثنية، وروي البيت «لا بنين ولا أبناء» جمع ابن وهو تكرار مخلّ، وخبر لا النافية للجنس محذوف والتقدير «لا بنين موجودون ولا آباء موجودون» وجملة «لا آباء موجودون» معطوفة على جملة «لا بنين موجودون»، ويجوز أن تكون لا الثانية زائدة لتوكيد النفي وآباء معطوفة على بنين عطف مفرد على مفرد والمعطوف على المبني على الياء في موضع نصب مبنيّ على الفتح في موضع نصب ولا حاجة لتقدير خبر للا الثانية، إلاّ حرف استثناء ملغى والاستثناء مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ بلا النافية للجنس والمستثنى منه محذوف وهو عموم الأحوال، وقد عنتهم شؤون: الواو واو الحال وجملة الفعل والمفعول به المقدّم والفاعل المؤخّر في موضع نصب حال من الضمير المستتر في اسم المفعول «موجودون» على أنّه نائب فاعل له وتقديره «هم» وعامل الحال هو اسم المفعول «موجودون»، وجملة «قد عنتهم شؤون» التي أعربت حسب موقعها من الكلام وهو الحال هنا هي المستثنى، وهي مستثناة في

المعنى من عموم الأحوال، والتقدير «لا بنين موجودون ولا آباء موجودون في كلّ الأحوال إلاّ في الحال الذي عنتهم فيه شؤون» وقيل إنّ جملة «قد عنتهم شؤون» في موضع رفع خبر لا النافية للجنس ولا يضرّ اقترانه بالواو لأنّ خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو، وقيل إنّ خبر لا النافية للجنس محذوف تقديره موجودون وجملة «قد عنتهم شؤون» صفة لبنين والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، عَنَى يَعْنِي فعل متعدٍّ مبنيّ للمعلوم من باب ضرب يقال عَنَانِي أمرُك ويَعْنِيني أمرُك، ويقال أيضاً عَنَانِي أمرُك يَعنُوني وهو فعل متعدّ مبنيّ للمعلوم لكنّه من باب نصر، فإذا بنيتهما للمجهول قلت عُنِيتُ بأمرِك، وتقول أيضاً عَنِيَ بالأمر يَعْنَى على وزن رَضِيَ يَرْضَى وهو فعل لازم مبنيّ للمعلوم.

* **فائدة**:

ذهب المبرّد إلى أنّ اسم لا النافية للجنس إذا كان مثنى أو ملحقاً به أو جمع مذكر سالماً أو ملحقاً به أو جمع تكسير يعرب لأنّ التثنية والجمع من خصائص الأسماء لا الأفعال ولا الحروف لذلك فإنّهما أي التثنية والجمع يعارضان سبب البناء الذي هو تركيب اسم لا مع لا، فأيّ الشرطية وأيّ الاستفهامية معربتان عند عامة العلماء مع تضمّنهما معنى حرف الشرط أو معنى حرف الاستفهام بسبب ما عارض سبب البناء وهو شبههما بالحرف من ملازمتهما الإضافة التي هي من خصائص الأسماء. وقول المبرّد هذا مردود عليه، والذي يدلّ على فساده أنّ المبرّد وافق الجمهور على بناء المنادى المثنى والملحق به على الألف، وعلى بناء المنادى المجموع جمع مذكر سالماً والملحق به على الواو مع وجود ما يعارض البناء فيهما وهو التثنية والجمع، فهو لم يتخذ مذهباً مطّرداً في البابين، ولو انّه أخذ في المنادى بما أخذ به في اسم لا النافية للجنس وفي أيّ الشرطية وفي أيّ الاستفهامية لجعل المنادى أيضاً معرباً، والجمهور سلكوا في البابين - أي باب اسم لا المثنى والملحق به والمجموع والملحق به، وباب المنادى المثنى والملحق به والمجموع والملحق به - مسلكاً واحداً هو البناء، وبعبارة أخرى موجزة فإنّ المبرّد ذهب إلى أنّ المجموع والمثنى على حدّهما

وما ألحق بهما معربان في باب لا النافية للجنس بناءً على أنّ التثنية والجمع قد عارضا التركيب الذي هو علّة البناء، ولو صَحَّ ذلك للزم الإعراب في يازيدان ويازيدون ونحوهما ولا قائل به.

* قال الشاعر:

إنّ الشبابَ الذي مجدٌ عواقبُه ... فيه نَلَذُّ ولا لذّاتِ للشّيب[1]

وفي رواية «أودى الشبابُ» أي ذهب، وفي الحواشي أنّ «عواقب فاعل مرفوع بمجد المصدر» الذي يعمل عمل الفعل المبنيّ للمعلوم، والجملة التي هي في حكم الجملة الفعلية صلة الموصول، وفي المعلّق أنّ «عواقبُ» مبتدأ مؤخّر و«مجدٌ» خبر مقدّم وجوباً ولا يصحّ العكس لأنّ «مجدٌ» نكرة لا يبتدأ بها إلاّ بمسوّغ ولا مسوّغ.

والشاهد أنّ «لذّات» جمع مؤنث سالم وقد وقع اسماً للا النافية للجنس فيجوز أن يكون بالبناء على الفتح في موضع نصب وهو الراجح، وأن يكون بالبناء على الكسرة نيابة[2] عن الفتحة في موضع نصب وهو المرجوح.

* إذا نعت اسم لا المفرد بمفرد متّصل به جاز في ذلك النعت ثلاثة أوجه: أي إذا كان اسم لا النافية للجنس مفرداً أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ونعت بمفرد أي بغير مضاف أو شبيه بالمضاف وكان النعت والمنعوت متصلين لم يفصل بينهما فاصل جاز في النعت ثلاثة أوجه: أحدها النصب على مراعاة موضع اسم لا فإنّ اسم لا في موضع نصب، لأنّ «لا» النافية للجنس في الأساس تعمل عمل إنّ فتنصب

---

(١) الشيب: يروى بفتح الشين فهو مفرد وبكسرها فهو جمع أشيب ومنه آية: ﴿يوماً يجعلُ الوِلْدَانُ شِيباً﴾، وفي إحدى الحواشي: الشيب بفتح الشين وبكسرها جمع أشيب كأبيض وبيض، وأظنّ أنّ هذا وهم، والعواقب جمع عاقبة وهي آخر الشيء.

(٢) كما هو الحال حين يكون معرباً منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة، وقد جوّز ابن خروف الأندلسي البناء على الكسر مع التنوين نظراً إلى أنّه تنوين مقابلة يجوز اجتماعه مع البناء لا تنوين تمكين وهو الذي لا يلحق المبنيّات، وقد خالف ابن خروف في هذا الجمهور الذين ذهبوا إلى أنّ تنوين المقابلة شبيه بتنوين التمكين فلا يكون لذلك في الأسماء المبنية.

الاسم ولكنّه بني على الفتح فلم يظهر فيه الإعراب بالنصب فتقول على هذا الوجه «لا رجلَ ظريفاً في الدار»، والوجه الثاني الرفع على مراعاة موضع لا مع اسمها فإنّهما في موضع رفع بالابتداء فتقول «لا رجلَ ظريفٌ في الدار» برفع ظريف وإنّما كانت لا النافية للجنس مع اسمها المبني على الفتح في موضع نصب وهو رجل في موضع رفع بالابتداء لأنّ «لا» هذه قد صارت بالتركيب مع اسمها رجل كالاسم الواحد، ومن المعلوم أنّ الاسم الواحد المصدّر به والمخبَرَ عنه – وهو هنا مخبَرٌ عنه بالجار والمجرور في الدار – حقّه أن يرتفع بالابتداء فيكون نعته مرفوعاً، والوجه الثالث البناء على الفتح على أساس أنّ النعت ركّب مع المنعوت فأصبحا اسماً واحداً مركّباً، وهذا الاسم الواحد المركب أصبح بكامله اسم لا النافية للجنس، وهو مبنيّ على فتح الجزءين في موضع نصب، تقول في المثال على هذا الوجه «لا رجلَ ظريفَ في الدار» وهذا الوجه أبعد[1] الوجوه عن القياس لهذا أخّره الشارح عن قسيميه في الذكر، ووجه بُعده عن القياس هو أنّ بناء «ظريفَ» على الفتح إنّما كان بسبب التركيب مع «رجلَ» والعرب لا يركّبون ثلاثة أشياء لكي يجعلوها شيئاً واحداً، فلا يركّبون لا واسمها والنعت وهي ثلاثة، بل هم يركّبون شيئين فقط هما لا واسمها، ونحو ذلك كتركيبهم شيئين فحسب هما ظرفان أو عددان مثلاً كما سبق في حديثنا عن الظروف الزمانية والمكانية المركبة والأعداد المركبة، ولكن أصحاب هذا الوجه الثالث وجّهوا جوازَهُ على أساس أنّ العرب قدّروا تركيب الموصوف وهو رجل مع صفته وهي ظريف أوّلاً وهما شيئان فقط ثم أدخلوا عليهما وركبوا معهما لا النافية للجنس بعد أن صار الموصوف وصفته كالاسم الواحد فكأنّ التركيب قد حصل بين شيئين لا ثلاثة، ونظيره قولك «لا خمسةَ عشرَ عندنا»[2] فقد ركّبوا خمسة مع عشر أوّلاً ثم ركبوا معها بعد ذلك «لا» فكأنّ التركيب قد حصل بين شيئين لا ثلاثة.

---

(١) افعل التفضيل «أبعد» ليس على بابه، لأنّ الوجهين الأوّلين لا بُعْدَ فيهما عن القياس.

(٢) لا نافية للجنس وخمسةَ عشرَ اسمها مبنيّ على فتح مقدّر على آخر الجزءين منع من ظهوره فتحة البناء الأصلي كما قالوا في المنادى إذا كان مبنيّاً قبل ندائه نحو: يا سيبويه.

* لا النافية للجنس واسمها إذا تكرّرا وكان الاسم فيهما مفرداً، أي غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، جاز لك في التركيب بكامله خمسة أوجه وذلك: لأنه يجوز في الاسم الأول للا النافية للجنس وجهان هما البناء على الفتح والإعراب بالرفع، فإن بنيت الاسم الأول على الفتح جاز لك في الاسم الثاني ثلاثة أوجه هي البناء على الفتح، والإعراب بالرفع، والإعراب بالنصب، وإن رفعتَ الاسمَ الأول جاز لك في الاسم الثاني وجهان هما البناء على الفتح، والإعراب بالرفع، فالمجموع خمسة أوجه، وفيما يأتي نمثّل لهذه الأوجه الخمسة مبيّنين الشواهد فيها إلاّ ما ذكره المعلّق من هذه الشواهد فلا داعي لإعادته.

لا حول ولا قوّة إلاّ[1] باللّه: في إعرابها وجوه متعدّدة هي:

١- أن تُبْنَى «حولَ» و«قوّةَ» على الفتح، وقد تكررت لا مرّتين كما هو واضح فيجوز اعتبار الثانية زائدة لتأكيد النفي، ويكون «قوّةَ» معطوفاً على «حولَ» وهو مبنيّ على الفتح في موضع نصب مثله، ويكون الخبر للا الأولى ولا تحتاج لا الثانية إلى خبر، ويجوز أن تكون لا الثانية نافية عاملة مثل لا الأولى كأنّك استأنفت النفي بها فيكون كلّ واحد منهما جملة قائمة بنفسها فلا الأولى واسمها في موضع مبتدأ، ولا الثانية واسمها في موضع مبتدأ ثانٍ ويقدّر لكلّ واحد منهما خبر مرفوع مماثل لخبر الأخرى.

٢- أن تُبْنَى «حولَ» على الفتح وتعرب «قوّةٌ» بالرفع مع التنوين، فتعطف بذلك الثاني على موضع لا الأولى واسمها لأنّهما في موضع رفع بالابتداء، فيكون الثاني

(١) إلاّ أداة استثناء ملغاة لأنّ الاستثناء مفرّغ بسبب وجود النفي بلا وحَذْفِ المستثنى منه وهو بأحَدٍ، ويعرب «باللّه» حسب موقعه من الجملة، فإذا قدّرنا حذف حرف النفي وحذف إلاّ يكون محلّه خبراً للمبتدأ «حول» الذي ساغ الابتداء به لتضمّنه معنى العموم، ولو ذكر المستثنى منه وهو «بأحدٍ» لكان هو خبر لا النافية للجنس ولكانت «باللّه» بدل بعض منه، أو في موضع نصب على الاستثناء، لأن الاستثناء في هذه الحالة تامّ منفيّ فيجوز في المستثنى النصب على الاستثناء أو البدلية.

أيضاً مبـتدأ لأنّ ما عطف على المبتدأ مـبتدأ، وجاز أن يكون الخبر عنهـما واحداً لأنّه جارّ ومجرور وتكون لا الثانية زائدة للتأكيد، والاعتماد في النفي على لا الأولى.

٣- أن تُبْنَى «حـولَ» على الفتح وتُعْرَبَ «قـوّةً» بالنصب مع التـنوين، فتـعطف بذلك المنصوب المنوّن على المبني على الفتح، ويكون الاعتماد في النفي على لا الأولى، وتكون لا الثانية زائدة لتأكيد النفي.

٤- أن تُعْرَبَ «حولٌ» مـرفوعة مـع التنوين، وتُبْنَى «قوةَ» على الفـتح، فتكون لا هذه نافية غير عاملة، وما بعدها وهو «حولٌ» مبتدأ مرفوعاً بالضمة.

٥- أن تُعْرَبَ «حولٌ» مرفـوعة مع التنوين، وتعرب «قوّةٌ» مـرفوعة مع التنوين، وعلى هذا قول الشاعر[1] :

وما هجـرتُكِ حتى قلتِ معلـنةً   لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جمل[2]

فتكون لا نافية وما بعدها مبـتدأ، ويكون الجار والمجرور في موضـع رفع خبر المبتدأ.

* قال تعالى ﴿لا لغوٌ فيها ولا تأثيمٌ﴾ (من الآية ٢٣ من سورة الطّور).

بالبناء[3] على الفتح على قراءة ابن كثيـر وأبي عمرو بن العلاء في «لغوَ» وفي «تأثيمَ» فهي شاهد على بناء الاسم الأول والاسم الثاني على الفتح، ويجوز أن تعدّ لا الثانية زائدة لتوكيد النفي، ويكون «تأثيمَ» معطوفاً على «لغوَ»، وهو مبنيٌّ على الفتح في موضع نصب مـثله، ويكون الخبر وهو الجـار والمجرور «فيـها» للا الأولى ولا

---

(١) هو الشاعر الأموي الراعي عبيد بن حصين النميري.

(٢) ويروى «صرمتُك»، وصرمتك وهجرتك بمعنى واحد، يقول: إنّه ما هجرها ولا ترك مودّتها وغفل عمّا كان بينهما إلاّ بعد أن تبرّأت منه وقطعتـه وتخلّت عنه وأعلنت ذلك بقولها «لا ناقة ليَ في هذا ولا جمل»، وهذا مثل سائر في هذا المعنى.

(٣) وقرأ نافع وابن عـامر وعاصم وحـمزة والكسائي ﴿لا لغـوٌ فيهـا ولا تأثيمٌ﴾ برفعهـما مع التنوين، وهي المرسومة في المصحف.

تحتاج لا الثانية إلى خبر، ويجوز أن تكون لا الثانية عاملة مثل لا الأولى فيكون خبرها مقدّراً مماثلاً لخبر لا الأولى العاملة.

* قال الشاعر[1] :

هذا لعَمْرُكُمُ[2] الصَّغارُ بعينه   لا أمَّ لي - إن كان ذاك - ولا أبُ[3]

البيت شاهد على بناء «أمَّ» على الفتح في موضع نصب لأنّها اسم لا النافية للجنس، وعلى رفع «أبُ»[4] ، لعَمْرُكُمُ: اللام لام الابتداء وهي أيضاً لام القسم وهي تفيدالتوكيد وحرّكت الميم لالتقاء الساكنين وكان التحريك بالضمة لا بالكسرة لأنّها ثقيلة بعد ضمّتين، بعينه: الباء حرف جر أصليّ[5] والجار والمجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائناً حال من الصَّغَار، وقيل الباء حرف جرّ زائد[6] ، وعين توكيد معنوي للصَّغار مرفوع محلاً مجرور لفظاً، لي: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائنةٌ خبر لا النافية للجنس، كان: يحتمل أنّها تامة بمعنى حصل ترفع فاعلاً هو ذاك،

---

(١) قيل إنّه همام بن مُرّة أو هشام بن مرّة، وقيل إنّه ابن الاحمر أو عمرو بن عبد يغوث، وذكر ابن الأعرابي أنّه رجل من بني عبد مناة مات قبل الإسلام بخمسمائة عام، والراجح أنّه للشاعر الجاهلي ضمرة بن ضمرة بن قطن وكان يبرّ أمّه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر أخاً له يقال له جندب بن ضمره، وكان أبوه واهله يؤثرونه أيضاً عليه فانف من ذلك وقال قصيدة منها هذا البيت وقبله:

وإذا تكون كريهة أُدْعَى لها   وإذا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جندَبُ

وبعده:

عجباً لتلك قضيّتي وإقامتي   فيكم على تلك القضية أعجبُ

والحَيْس بفتح الحاء هو تمر يخلط مع أقط وسويق وسمن ويدلّك حتى يختلط.

(٢) روي البيت ايضاً «هذا وجدُّكُمُ الصَّغار بعينه» الواو حرف قسم وجرّ وجدٌّ مقسم به مجرور بالواو والجار والمجرور متعلّق بفعل القسم المحذوف اقسمُ.

(٣) لم ينوّن ابُ في البيت لانّ قافية القصيدة غير منوّنة

(٤) أنظر الهامش السابق.

(٥) حرف الجرّ الأصلي ما كان له معنى خاصّ به ويحتاج مع مدخوله إلى متعلّق نحو: من وإلى وعن وعلى، وحرف الجر الزائد ما ليس له معنى خاص وله معنى عام هو مجرّد التوكيد ولا يحتاج مع مدخوله إلى متعلّق، امّا حرف الجرّ الشبيه بالزائد فهو ما كان له معنى ولا يحتاج مع مدخوله إلى متعلّق وهو ربّ.

(٦) انظر الهامش السابق.

ويحتمل أنّها ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر، واسمها «ذاك» وخبرها محذوف يدلّ عليه السياق، كذلك جواب الشرط محذوف يدلّ عليه السياق والتقدير: إن كان ذاك الصّغار من أب وأمّ مرضياً لي فلا أم لي ولا أب[1] . فمرضياً خبر كان، وجملة فلا أمّ لي جواب الشرط مقترن بالفاء الرابطة لأنّه جملة اسمية منفية. ولا في قوله: «ولا أبٌ» زائدة أي غير عاملة وهي لتأكيد النفي وأبٌ معطوف بالواو عطف مفرد على مفرد هو موضع لا مع اسمها وموضعهما الرفع على الابتداء، ويجوز أن تكون «لا» هذه نافية عاملة عمل ليس وأبٌ اسمها، ويجوز أن تكون نافية مهملة وأبٌ مبتدأ سوّغ الابتداء به وقوعه في سياق النفي، ويقدّر له في الحالتين الأخيرتين خبر مماثل[2] لخبر لا الأولى النافية للجنس، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد عطفت جملة على جملة.

* قال الشاعر:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً   اتّسع الخرق على الراقع[3]

---

(١) وعندي أنّ في هذا التقدير كثيراً من التكلّف والعدول بالأساليب العربية عن وجها فإنّ «لا أمّ لي ولا أب» تستعمل في الدعاء، أي أمات اللّه أمّه وأباه، وقد تستعمل للتمليح على غير وجهها كقول زهير:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش   ثمانين حولاً لا أبا لك يسأم

والمراد ببيت الشاهد: أمات اللّه أمّي وأبي إن رضيت بهذا الصَّغار، فكان تامّة ليس غير، وإعرابها غير تامة لن يكون فيه إلاّ إظهار المقدرة على تقليب العبارات وحصر الاحتمالات.

(٢) هذا الخبر يكون جاراً ومجروراً مقدّراً هو «لي» وهو متعلّق بكائناً على النصب إذا كانت لا عاملة عمل ليس وأبٌ اسمها، وهو متعلّق بكائنٌ على الرفع إذا كانت لا مهملة وأبٌ مبتدأ.

(٣) يقال خرقتُ الثوبَ فانخرق وتخرّقَ، والخَرْق بفتح الخاء الارض الواسعة أو الصحراء الواسعة البعيدة الأطراف، والخِرْق بكسر الخاء الشابّ الظريف الكامل الخَلْق والخُلُق، والخُرْق بضمّ الخاء الجهل والحمق، وقد روي البيت «اتّسع الفتق على الراتق» وهو الأنسب لأنّ قبله:

لا صلح بيني فاعلموه ولا   بينكم ما حملتْ عاتقي

والمقصود اتّسع الفساد والشرّ فلم يبق مجال للصّلح، والشاعر يخاطب قومه كما يظهر من البيت الذي سبق بيت الشاهد، وهو يؤكد في البيتين أنّه لن يصالحهم أبداً ولن تثنية القرابة والخلّة بينه وبينهم عن القطيعة والحرب، فإنّ الامر قد جَلّ عن أن تداويه القرابة والخلّة.

(١) المعطوف هو «خلّةً» بالنصب، والمعطوف عليه هو محلّ «نسبَ» المبني على الفتح، ومحلّه النصب.

البيت شاهد على بناء «نَسَبَ» على الفتح في موضع نصب وعلى نصب «خلّةً» مع التنوين، ولا الثانية زائدة لتأكيد النفي وهي غير عاملة والاعتماد في النفي على لا الأولى، وقال يونس: إنّ «خُلَّةً» في البيت اسم لا الثانية ولا الثانية عاملة عمل إنّ واسمها «خُلّةً» مبنيّ على الفتح في موضع نصب والتنوين فيه ليس تنوين التمكين الذي يلحق الأسماء المعربة المتمكنة أمكن وإنّما هو تنوين الضرورة الشعرية كي لا يختلّ الوزن، وعلى هذا يكون خبر لا الثانية محذوفاً يدلّ عليه خبر لا الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة «لا خلّةً كائنةٌ اليومَ» على جملة «لا نَسَبَ كائنٌ اليومَ» بخلافها على التقدير الأول حيث عطفت مفرداً هو «خُلَّةً» على مفرد هو «نَسَبَ»[١] .

* قال أميّة بن أبي الصلت من قصيدة يصف بها الجنّة وأهلها وأحوال القيامة وأهلها:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ... وما فاهوا به أبداً مقيم[٢]

البيت شاهد على إعراب الاسم الأول وهو «لغوٌ» بالرفع مع التنوين، وبناء الاسم الثاني وهو «تأثيمَ» على الفتح في موضع نصب، ولا الأولى يجوز أن تكون نافية مهملة لا عمل لها ولغوٌ مبتدأ وهونكرة سوّغ الابتداء بها عمومها لوقوعها في سياق النفي والنكرة إذا وقعت في سياق النفي عمّت والواو حرف عطف ولا الثانية نافية للجنس وتأثيمَ اسمها مبنيّ على الفتح في موضع نصب وفيها جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ وخبر لا الثانية النافية للجنس محذوف يدلّ عليه خبر المبتدأ أو العكس والأول أولى، ويجوز أن تكون لا الأولى عاملة عمل ليس ولغوٌ اسمها ولا الثانية نافية للجنس وتأثيمَ اسمها وفيها جار ومجرور خبر لإحداهما ويقدّر مثله خبراً للأخرى على نحو ما ذكرنا، وأبداً ظرف زمان متعلّق بفاهوا أو

---

(٢) اللغو هو الباطل من الكلام، والإثم الذّنب يقال أَثِمَ الإنسانُ إثماً إذا وقع في الإثم فهو آثِمٌ وأثيمٌ وأثوم، وأثّم فلان فلاناً أي نسبه إلى الإثم، والآثام جمع إثْم، قال تعالى ﴿يَلْقَ آثاماً﴾ ومعنى الشطر الثاني «أي ما تلفظوا به ممّا يشتهون حاصل موجودٌ أبداً لا ينقطع ولا يغيب».

(١) مُقيم أصلها مُقْوِم، نقلت كسرة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ياءً لتناسب الكسرة قبلها.

(٢) قرأ أبو عمرو بن العلاء وابن كثير وهما من السبعة بالبناء على الفتح فيهما.

متعلّق بمقيم، ومقيم[1] اسم فاعل يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

* قال تعالى ﴿لا بيعٌ فيهِ ولا خُلَّةٌ﴾ (من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة).

الآية شاهد على إعراب الاسمين بالرفع وذلك على قراءة حمزة والكسائي ونافع وابن عامر وعاصم، وهي المرسومة[2] في المصحف، ومعنى الآية: لا بيعٌ في يوم القيامة فيحصّلون من المال ما يفتدون به أنفسهم من العذاب، ولا شفاعةٌ حتى يعينكم أخلاّؤكم على العذاب، والخلّة بضمّ الخاء المودّة وبفتحها الحاجة وأمّا بالكسر فنبتٌ معلوم.

* **فائدة**:

لا يجوز لك إذا أعربت اسم لا الأولى مرفوعاً أن تعرب اسم لا الثانية منصوباً فلا يقال: لا بيعٌ فيه ولا خلّةً، لأنّ نصب الثاني إنّما هو على العطف على موضع اسم لا النافية للجنس الأول وهو النصب وهذا منتف عند رفع الأول لأنّ لا النافية الأولى حينئذ تعدّ عاملة عمل ليس أو ملغاة، فليست هي في هذين الحالين نافية للجنس عاملة عمل إنّ يبنى اسمها في موضع نصب.

المبني على الكسر

المتن

* ثم قلتُ: أو الكسر وهو خمسة: العلم المختوم بويهِ كسيبويهِ، والجرميّ يجيز منع صرفه، وفَعَالِ للأمر كنزالِ ودَرَاكِ، وبنو أسد تفتحه، وفَعَالِ سبّاً للمؤنث كفسَاقِ وخَبَاثِ ويختَصّ هذا بالنداء، وينقاس هو ونحو نَزَالِ من كل فعلٍ ثلاثيّ تام، وفَعَالِ علماً لمؤنث كحذامِ في لغة أهل الحجاز، وكذلك «أمسِ» عندهم إذا أريد به معيَّن، وأكثر بني تميم يوافقهم في نحو سَفَارِ ووَبارِ مطلقاً، وفي أمسِ في الجرّ والنصب، ويَمْنَعُ الصرف في الباقي.

الشرح

* وأقول: الباب الخامس من المبنيّات: ما لزم البناء على الكسر وهو خمسة أنواع:

النوع الأول: العلم المختوم بويهِ كسيبويه وعَمرويه ونِفطويه وراهوية ونحو ذلك، فليس فيهن إلاّ الكسر، وهو قول سيبويه والجمهور، وزعم أبو عمر الجَرمي أنّه يجوز فيهن ذلك والإعراب إعراب ما لا ينصرف.

النوع الثاني: ما كان اسماً للفعل، وهو على وزن فَعَالِ، وذلك مثل نَزَالِ بمعنى انْزِلْ، ودراكِ بمعنى ادْرِك، وتَرَاكِ بمعنى اترُك، وحذارِ بمعنى احذَر، قال الشاعر:

حَذَارِ من أرماحنا حَذَارِ

وقال الآخر: تراكِها من إبلٍ تراكِها

وما أحسن قول بعضهم:

هي الدنيا تقول بملْءِ فِيها ... حذَارِ حذَارِ من بطْشي وفتكي

فلا يغرركُمُ منِّي ابتسام ... فقَوْلِي مضْحِكٌ والفعْلُ مُبْكي

وبنو أسد يفتحون فَعَالِ في الأمر لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها.

النوع الثالث: ما كان على فَعَالِ وهو سبٌّ للمؤنث، ولا يستعمل هذا النوع إلاّ في النداء، تقول «يا خَبَاثِ» بمعنى يا خبيثةُ، و«يا دفارِ» بالدال المهملة بمعنى يا مُنْتِنَةُ، و«ويالكاعِ» بمعنى يا لئيمةُ، ومن كلام عمر رضي اللّه عنه لبعض الجواري «أتتشبّهينَ بالحرائر يا لَكاعِ» ولا يقال: جاءتني لكاعِ ولا رأيتُ لكاعِ ولا مررتُ بلكاعِ، فأمّا قولُه:

أطوّف ما أطوّف ثم آوي إلى بيت قعيدَتُهُ لكاعِ

فاستعملها في غير النداء، فضرورة شاذة، ويحتمل أنّ التقدير قعيدَتُهُ يقال لها يا لكاعِ» فيكون جارياً على القياس.

ويجوز قياساً مطرداً صَوْغُ فَعَالِ هذا وفَعَالِ السّابق – وهو الدالّ على الأمرِ ممّا اجتمع فيه ثلاثة شروط، وهي: أن يكون فعلاً، ثلاثياً، تامّاً، فيُبْنَى من نَزَلَ نَزَالِ ومن ذهب ذَهَابِ ومن كَتَب كَتَابِ بمعنى انزل واذهب واكتب، ويقال من فَسَقَ وفَجَرَ وزَنَا وسَرَقَ يا فساقِ ويا فجارِ ويا زَنَاءِ ويا سَرَاقِ بمعنى يا فاسقةُ، يا فاجرةُ، يا زانيةُ، يا سارقةُ، ولا يجوز بناء شيء منها من نحو اللصوصية لأنّها لا فعل لها، ولا من دحرج واستخرج وانطلق لأنّها زائدة على الثلاثة، ولا من نحو كان وظلّ وباتَ وصارَ لأنّها ناقصة لا تامّة. ولم يقع في التنزيل فَعَالِ أمراً إلاّ في قراءة الحسن «لا مَسَاسِ» بفتح الميم وكسر السّين، وهو في دخول «لا» على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دَعَوا عليه بأن لا ينتعش – أي لا يرتفع – «لا لَعاً»، وفي معاني القرآن العظيم للفراء «ومن العرب من يقول لا مَسَاسِ يذهب به إلى مذهب دراكِ ونزالِ»، وفي كتاب «ليس» لابن خالوية «لا مَسَاسِ مثل دَرَاكِ ونَزَالِ»، وهذا من غرائب اللغة، وحمله الزمخشري والجوهري على أنّه من باب قَطَامِ وأنّه معدول عن المصدر وهو المسّ.

النوع الرابع: ما كان على فَعَالِ وهو علم على مؤنث نحو حذامِ وقطامِ ورَقَاشِ وسَجَاحِ – بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة – اسم للكذّابة التي ادّعتِ النبوّة، وكسَابِ اسم لكلبةِ، وسكَابِ اسم لفرس.

وهذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات:

إحداها: لأهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقاً، وعلى ذلك قول الشاعر:

إذا قالت حذام فصدّقوها   فإنّ القول ما قالَتْ حَذَام

والثانية: لبعض بني تميم، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً.

والثالثة: لجمهورهم، وهي التفصيل بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنَى على الكسر، أو غير مختوم بها فيمنَعُ الصرفَ، ومثال المختوم بالرّاء «سَفَارِ» بالسين المهملة والفاء اسم لماء، و«حَضَارِ» بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب، و«وَبَارِ» بالباء الموحدة اسم لقبيلة، و«ظَفَارِ» بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة، قال الشاعر أنشده سيبويه:

متى تَرِدَنْ يوماً سَفَارِ تجدْ بها   أُدَيْهِمَ يَرْمِي المستجيزَ المُعَوَّرا

وقال الأعشى فجمع بين اللغتين التميميتين:

أَلَـمْ تَـروا إِرَمـاً وعـاداً   أَوْدَى بها الليلُ والنّهـارُ

ومَـرَّ دَهْـرٌ عـلى وَبَـارِ   فهـلكـتْ جَهْـرَةً وَبَـارُ

فبني «وَبَارِ» الأول على الكسر، وأعرب «وبارُ» الثاني، وقيل إنّ «وَبَارُ» الثاني ليس باسم كوبارِ الذي في حَشْو البيت، بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماضٍ وفاعل، والجملة معطوفة على قوله «هَلَكَتْ»، وقال أوّلاً «هلكَتْ» بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانياً «باروا» بالتذكير على معنى الحيّ، وعلى هذا القول فتكتب «وباروا» بالواو والألف كما تكتب «ساروا».

النوع الخامس: أمسِ إذا أردت به معيّناً وهو اليومُ الذي قبلَ يومك، وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات:

إحداها البناء على الكسر مطلقاً وهي لغة أهل الحجاز، فيقولون «ذَهَبَ أمسِ بما فيه» و«اعتكفتُ أمسِ» و«عجبتُ من أمسِ» بالكسر فيهن، قال الشاعر:

مَنَعَ البقاءَ تقلّبُ الشّمسِ ... وطلُوعُها مِنْ حيثُ لا تمسِي

ثم قال:

اليومُ أَعْلَمُ ما يجيء به ... ومَضَى بفَصْلِ قضائِهِ أمسِ

الثانية: إعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً، وهي لغة بني تميم، وعليها قوله:

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أمْسَا ... عجائزاً مثلَ السَّعَالِي خمسَا

يأكلن ما في رَحْلِهِنَّ هَمْسَا ... لا تَرَكَ اللَّهُ لهنّ ضِرْسا

وقد وهِمَ الزّجّاجي فزعم أنّ من العرب من يبني أمسِ على الفتح واستدلّ بهذا البيت.

الثالثة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجرّ، وهي لغة جمهور بني تميم، يقولون «ذهبَ أمسُ» فيضمّونه بغير تنوين، و«اعتكفتُ أمسِ، وعجبت من أمسِ» فيكسرونه فيهما، وهذا كلّه يفهم من قولي في المقدّمة «ويمنع الصرف في الباقي» وقولي «الباقي» أردتُ به «أمس» في الرفع وما ليس في آخره راء من باب حذامِ وقطامِ

وإذا أريد بأمسِ يومٌ ما من الأيام الماضية، أو كسِّر أو دخلته أل، أو أضيف، أعرب بإجماع، تقول «فعلتُ ذلك أمْساً» أي في يوم مّا من الأيام الماضية وقال الشاعر

مرّتْ بنا أوّلَ مِنْ أُمُوسِ ... تميسُ فينا ميسَةَ العَرُوسِ

وتقول «ما كان أطيبَ أَمْسَنَا»، وذكر المبرّد والفارسي وابن مالك والحريري أنّ «أمس» يصغّر فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كسِّر، ونصّ سيبويه على أنّه لا يصغَّر وقوفاً منه على السماع، والأوّلون اعتمدوا على القياس، ويشهد لهم وقوع

التكسير، فإنّ التكسير والتصغير أخَوَانِ، وقال الشاعر:

فإنّي وقفتُ اليومَ والأمسَ قبلَهُ ... ببابِكَ حتى كادتِ الشمسُ تَغْرُبُ

روي هذا البيت بفتح «أمس» على أنّه ظرف معرب لدخول أل عليه، ويروى أيضاً بالكسر وتوجيهه: إمّا على البناء وتقدير أل زائدة، أو على الإعراب على أنّه قدّر دخول «في» على اليوم ثم عطف عليه عطف التوهم. وقال تعالى ﴿فجعلناها حصيداً كأَنْ لم تغْنَ بالأمس﴾ الكسرةُ فيه كسرة إعراب لوجود أل، وفي الآية إيجاز ومجاز، وتقديرهما «فجعلنا زرعَها في استئصاله كالزرع المحصود فكأنّ زَرْعَها لم يلبث بالأمس» فحذف مضافان واسم كأنْ وموصوف اسم المفعول، وأقيم فعيلٌ مقام مفعول لأنّه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جُرِحَ في أنملته «جريح» ويقال له «مجروح».

الحاشية

* سيبويه: هو عمرو بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب أخذ النحو عن الخليل وهو أستاذه، وعن يونس بن حبيب وعيسى بن عمر وغيرهم، وأخذ اللغة عن أبي الخطّاب الأخفش، ونجم من أصحابه أبو الحسن الأخفش الأوسط وقطرب، وكان الأخفش من أصحابه أكبر منه سنّاً، ومعنى سيبويه رائحة التفّاح لأنّ سيب بمعنى التفاح وويه بمعني رائحة، وعادة العجم تقديم المضاف إليه على المضاف.

* نفطويه: النفط معروف والكسر في نونه أفصح من الفتح.

ولابن دريد[1] :

---

(١) كان بين ابن دريد صاحب الجمهرة وبين نفطويه النحويّ مهاجاة، وله يقول نفطويه:

ابن دريد بقره ... وفيه عيّ وشره
ويدّعي من حمقه ... وضع كتاب الجمهره
وهو كتاب العين ... إلاّ أنّه قد غيّره

ولقّب نفطويه بهذا اللقب لسواده ودَمامته - الدّمامة في الخَلْق والذّمامة في الخُلُق - ورثاثة هيئته، وكان اللقب على وزن سيبويه لأنّه جرى في النحو على طريقته.

لا خيرَ فـي النحـو ولا أهلـه　　　　إن كان منسوباً إلى نفطويه

أحـرقه اللّه بنصـف اسـمه　　　　وصيَّرَ البـاقي صراخاً عليه

* راهَوَيه: هو إسحـاق بن راهَوَيْه محدّث مـجتهـد توفي في سنة ٢٣٨هـ، وقد تسكّن الهاء الأولى فيه.

* ومثل هـذه الأسماء في البـناء على الكسر عند سـيبـويه والجمـهور عَمْرَويه وحامَويه وزِنْجَوَيه، وإنّما بنيت[١] تشبيهاً لها بـأسماء الأصوات لأنّ ويه في امتداد الصوت فيه كغَاق[٢] ، وبنيت على حـركة ليعلم أنّ لهـا أصلاً في الإعـراب، وكانت الحركة كسرة لأنّها الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين، والجَرمي[٣] يعرب هذه الأسماء إعراب ما لا ينصرف[٤] للعلمية والتركيب المزجي.

* قال الراجز:　　　　حذارِ من أرماحنا حذارِ

الأرماح جمع رُمْح ويجـمع أيضاً على رِمَاح، وضمير «نا» للمفـرد المعظّم نفسه أو للجمع، وجملة حذار الثـانية من اسم الفعل وفاعله الضمير المسـتتر وجوباً «أنت» توكيد لفظيّ لجملة حذار الأولى، والمعنى: احذروا من أرماحنا عند اللقاء. واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستـعمالاً، والمراد بالاستعمال كونه أبداً عاملاً غـير معمول

---

(١) لا يقال علّة البـناء في هذه الأسماء المخـتومة بويه هـو تضمّن معنى حـرف العطف كخمسة عـشر لأنّ العطف مراد معنى في عـشر بخلاف سيبويه ونحوه أعـلاماً، على أنّ هذه العلّة لو سلّمت للزم بناء بعلبك أيضاً، بل نقـول إنّ تضمّن مـعنى الحرف هو أن يستـعمل الاسم في مـعنى الحرف كالشـرط والإشارة، وبالجملة فإنّ علل النحـو مجرّد ترويح والمدار على السّماع فمن ثمّ كـان نحو المتقدّمين خالياً عنـها وأكثر تنقيحها للرضي الاستراباذي.

(٢) غَاقْ: حكاية صوت الغراب.

(٣) الجرمي بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم، واسمه صالح، وكنيته أبو عمر، ويلقّب بالنّبّاح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه، قرأ على الأخفش وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي.

(٤) أي يُجري هذه الأسماء مجرى بعلبك الممنوع من الصّرف، وفي بعلبك ونحوها من غير المختوم بويه وجه ثالث يعـربه إعراب المتـضايفين بحـيث يكون إعرابـه على الجزء الأول، والجـزء الثاني مـلازم للبناء على الكسر.

فخرجت المصـادر نحو ضرباً زيداً، والصفات نحو أقـائم الزيدان، فإنّ العوامل تدخل عليها، وكون حذار ونحوها أسماء حقيقية للأفعال هو رأي جمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّهـا أفعال حقيـقيّة، ولا موضع لها من الإعراب عند ابن مـالك ونسبه للجمهـور وهو الصحيح، وذهب المازنيّ ومن وافقه إلـى أنّها في موضع نصب ونقل عن سيـبويه وعن الفـارسي القولان، وذهب بعض الـنحاة إلى أنّها في مـوضع رفع بالابتداء وأغناها مرفـوعها عن الخبر كما أغنى في نحـو أقائم الزيدان، والشاهد في قوله «حذار حذار» حيث بُنِي على الكسر، وإنّما بني لشـبهه بالحرف في كونه عاملاً لا معمولاً. قال الأعلم الشـنتمري في شرحه لشواهد سيبويه مـا معناه: الشاهد قوله حذار وهي اسم الفعل الأمـر الذي وقع هذا الاسم موقعه، وحذار واجـبة البناء وكان حقّها أن تبنى على السكون لأنّ فعل الأمر الذي حلّت محلّه مبنيّ على السكون، إلاّ أنّ حذار حـرّك بكسرة البناء لالتقـاء الساكنين وهما الألف والراء، وإنّمـا خصّ تحريكه بكسرة البـناء لأنّ وزن فَعَالِ يأتي أحياناً علـماً على مؤنث كـخدام وقطام، وكـسرة البناء وياء المخاطبـة ممّا يُخَصُّ به آخر المؤنث فيـقال مثـلاً: أنتِ تذهبين، فأنتِ وهو ضمير المؤنث لابدّ أن يكون مكسور الآخر، وتذهبين وهو فعل المخاطبة لابدّ أن يكون في آخره ياء المخاطبة.

* قال رؤبة بن العجّاج في رجزه: نَظَارِ كي أركبَها نَظَارِ

معناه: انْتَظِرْ حـتى أركبَهـا، وانتظِرْ معدول من انْظِرْبمعـنى انتَظِرْ، يقال: نَظَرْتُهُ أَنْظِرُهُ بمعنى انتظَرْتُهُ أنتَظِرُهُ.

* قال جرير:

نَـعَـاءِ أبـا لـيـلى لـكـلِّ طِـمِـرَّةٍ وجرداءَ مِثْلِ القوسِ سَمْحٍ حُجُولُها

أي انْعَ أبا ليلى لكلّ طِمِرَّةٍ وهي الوثبى من الخيل الخـفيفة، والجرداء القـصيرة الشعـر، وبهذا وذاك توصف عتـاق الخيل، وشبّهـها بالقوس لا نطوائهـا من الهزال، وكان أبو ليلى يجهدها بالاستعمال في الحروب حى تهزل، والحجول جمع حجل وهو

القيد، وسَمْح حجولها أي متأنيّة مذلّلة للتقييد، وأبا ليلى مفعول به لنعاء منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الخمسة وليلى مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر.

* قال الراجز:

مناعِها من إبلٍ مناعِها   أما ترى الموتَ لدى أرباعها

أي هي محميّة من أن يغار عليها فاتركها وانج بنفسك. وروي:

تراكِها من إبلٍ تراكِها   أما ترى الموتَ لدى أوراكها

وقد نسب ابن خلف هذه الرواية إلى طفيل بن يزيد الحارثي، وفي الأعلم «أوكارها» بدل «أوراكها»، و«تراك» مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي التام المتصرف ترك يترك، وجملة تراكها الثانية توكيد لفظي لجملة تراكها الأولى، أمّا: حرف استفتاح مبني على السكون لا موضع له من الإعراب.

* قال الشاعر:

نَعَاءِ ابنَ ليلى للسّماحة والندى   وأيدي شَمَالٍ بارِداتِ الأنَامِلِ

أي انع ابن ليلى للسماحة والكرم عند شدّة الزمان وهبوب الشمال، والنّعي ذكر خبر الموت، وابنَ مفعول به لـنَعَاءِ، ومعنى الشطر الثاني: وأيدي شمالٍ عند بردها، وخصّ الأنامل وهي أطراف الأصابع لأنّ البرد يسرع إليها، وربّما خصّها أيضاً لأنّ الأنامل أوّل اليد، فأراد أنّ أوائل الريح باردة وإذا برد أولها كان آخرها كذلك أو أشدّ برداً، وخصّ الشمال لأنّها أبرد الرياح وأخلقها للجدب.

* قال أبو الفرج السّاوي أحد كتّاب الصاحب بن عبّاد المتوفى في سنة ٣٨٥هـ، وهو ممّن لا يحتجّ بكلامه لأنّه لم يعش في زمن الاحتجاج:

هي الدنيا تقول بملْءِ فيها   حذَارِ حذَارِ من بطْشي وفتكي

فلا يغرركُمُ منِّي ابتسام   فقَوْلِي مضْحِكٌ والفعْلُ مُبْكي

الدنيا بضمّ الدال وحكى ابن قتيبة كسرها، مِلْء: بكسر الميم ما يملأ الفم تقول: مِلْءُ فمي طعامٌ، وهي في البيت بكسر الميم لأنّ فم الدنيا مملوء بالقول، أمّا بفتح الميم فهي مصدر، فلا يغررْكُمُ: الفاء حرف تفريع، وضمّت الميم للإشباع[1] ، ابتسام: التبسّم تحريك الشفتين من غير صوت، والضحك القهقهة بصوت، فقولي: الفاء حرف تعليل أي حرف دالّ على السببية، مضحك ومبكي: بينهما طباق. ومقتضى القاعدة أن نقول «مبكٍ» لأنّ التنوين عوض عن الضمة المحذوفة للثقل، أمّا الياء فهي محذوفة لالتقاء الساكنين[2] .

والجمهور على بناء آخر حذارِ ونحوها من كلّ اسم فعل أمر على وزن فَعَالِ على الكسر للتخلّص من التقاء الساكنين، وبنو أسد يبنونها على الفتح لمناسبة الألف ولمناسبة الفتحة التي قبل الألف أي على الذال أيضاً.

هي الدنيا تقول: هي ضمير الشان مبتدأ أول والدنيا مبتدأ ثانٍ وجملة تقول من الفعل والفاعل الضمير المستتر جوازاً «هي» في موضع رفع خبر المبتدأ الثاني والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول.

ويجوز هي مبتدأ والدنيا خبر المبتدأ وجملة تقول من الفعل والفاعل في موضع نصب حال من الدنيا، ويجوز هي مبتدأ والدنيا بدل كلّ من الضمير المنفصل وجملة تقول في موضع رفع خبر المبتدأ.

وجملة حذار الثانية توكيد لفظي لجملة حذار قبلها، من بطشي: الجار والمجرور متعلّق بحذار الأولى لأنّها الأصل والثانية فضلة توكيد لها وبطش مضاف وياء

(١) ويمكن أن تكتب ضمة الإشباع واواً بدون ألف للفرق بينها وبين واو الجماعة وهي بالألف، فتكتب «فلا يغرركمو منّي ابتسام».

(٢) لذلك فإنّ «مبكي» كما وردت في الشّرح بياء المنقوص إمّا خطأ، وإمّا لإشباع كسرة الكاف، وإمّا على الحمل على قافية البيت السابق المختومة بياء المتكلم، وذلك على الرغم من أنّ قافية الأبيات الآتية في القصيدة بالكاف.

المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، يغرركم[1] منّي ابتسام: ضمير جماعة المخاطبين مفعول به مقدّم وابتسامٌ فاعل يغرر مؤخّر، قولي: من إضافة المصدر إلى فاعله، والبيت الثاني وكذا الشطر الثاني من البيت الأول في موضع نصب مقول القول.

* يا خَبَاثِ بمعنى يا خبيثة ويا فساقِ بمعنى يا فاسقة فهما سَبٌّ للمؤنّثة، وكلٌّ منهما نكرة مقصودة منادى مبنيّ على ضمّ مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة البناء الأصلي وهي الكسرة، ولا تستعمل هذه الصّيغ إلاّ في النداء بقصد إنشاء الإهانة، فلا يقال مثلاً: جاءتني خباثِ ولا رأيت خباثِ ولا مررت بخباثِ ونحو ذلك من الأخبار.

* يا دَفَارِ: بالدال المهملة أي يا منتنة[2] ، ولا تستعمل إذا كانت بالدّال المهملة إلاّ في النداء لأنّها سبّ للمؤنث فلا يقال جاءتني دفارِ ورأيت دفارِ ومررت بدفارِ وأمّا ذفار بالذال المعجمة فمعناه طيبة الرائحة ومنه المسك الأذْفَر، وتستعمل إذا كانت بالذال المعجمة في النداء وفي غيره لأنّها ليست سبّاً للمؤنث فيقال: يا ذَفَارِ ويقال: جاءتني ذفارِ ورأيت ذفارِ ومررت بذفارِ وهي مبنية على ضمّ مقدّر منع من ظهوره

(١) يَغْرُرْ في البيت أصلها يغرّ بالتضعيف، وهذا الفعل مجزوم بلا الناهية، والفعل المضارع المجزوم المضعّف يجوز فيه فكّ الإدغام كما في هذا البيت، وكما في قوله تعالى ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ (آية ٦ من سورة المدّثّر)، ويجوز عدم الفكّ نحو قوله تعالى ﴿فلا تغرّنّكم الحياةُ الدّنيا﴾ (من آية ٣٣ من سورة لقمان) والفكّ وعدمه كثيران في القرآن، ويبقى التضعيف في الفعل المضارع إذا كان منصوباً أو مرفوعاً، فيقال لن يغرّ، وقال أبو البقاء الرّندي الأندلسي:

لكلّ شيء إذا ما تمّ نقصان ... فلا يغرّ بطيب العيش إنسان

ويروى هذا البيت برفع «يغرُّ» على أنّ لا نافية والفعل مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم، والظاهر أنّ المعنى على هذا لا يستقيم لأنّه يكون «لا أحد يغترُّ بطيب العيش، لأنّ كلّ شيء إذا تمّ نَقَصَ» وهذا غير صحيح البتّة فالناس يغترّون على علمهم بذلك، ولعل الصواب أن تكون لا ناهية والفاء المقترنة بها للتعليل ويكون معنى البيت «لا تغترّ أيّها الإنسان بطيب العيش فلكل تمام نقصان»، والأمر يأتي بعد تقرير حقيقة وذلك كقوله تعالى ﴿إنّ وعدَ الله حقّ، فلا تغرّنّكم الحياةُ الدنيا﴾.

(٢) ذكر العدوي في حاشيته على الشذور أنّ منتنة بكسر الميم وأنّ ضمّها لحن.

(١) هو الحطيئة يهجو بالبيت امرأته، وكنيته أبو مليكه، واسمه جرول، وقد لقّب بالحطيئة لقصره وقربه من

حـركة البنـاء الأصلي في النداء ومـبنية على الـكسر في مـوضـع رفع فـاعل ثم في موضع نصب مفعول به ثم في موضع جرّ بالحرف في الباقيات على التوالي.

* قـال عـمـر بن الخطاب لإحـدى الجـواري حين رآهـا تصلّي سـاترة الرأس: أتتشبّهين بالحرائر يا لكاعِ.

لكاع: أي خسيسـة، فهي سبٌّ للمؤنثة لذلك يقتصر استـعمالها على النداء الذي هو إنشـاء، وأمّا استعمال الشـاعر[1] لكاعِ في قوله:

أطوّف ما أطوّف ثم آوي إلى بيـت قعـيدته لكـاعِ

في غيـر النداء أي في الخبر فـهو ضرورة شـاذة تقبل من الحطيـئة لأنّه ممّن يحتجّ بشعرهم ولكنّها تحفظ ولا يقاس علـيها، ويحتمل أن يكون ظاهر الكلام الخبر ولكن حقيقته الانشاء بالنداء فالتقدير «قـعيدتُه يقال لها أو مقولٌ لها يا لكاعِ»، فخبر المبتدأ «قعيدتُه» محذوف وهـو «يقالُ لها» أو «مقولٌ لها»، ويا لكاعِ في موضـع نصب مقول القول، ويكون التركيب من باب حذف العـامل وهو الخبر «يقال لها» أو «مقولٌ لها» وإبقـاء معموله وهو«لكاعِ»، وبهـذا التخريج تكون «لكاعِ» جـارية في البيت على القياس أي على القاعدة التي تقصر استعمالها على النداء.

ما أطـوّف: ما مصـدرية والتـشديد في الفـعل للتكثيـر، وما والفـعل في تأويل مـصـدر والتقـدير: أطوّف الطواف أو التـطويف، أوي: يجـوز بمدّ الهمـزة ويجـوز بقصرها أي «أأوي» وهي في الحالين بمعنى أسكن وأرجع والتجيء، ويأتي هذا الفعل بمعنى أطمئن ومنه قوله تعالى ﴿قال لو انَّ لي بكم قوّةً أو آوِي إلى ركْنٍ شديد﴾[2]. أي قـال لوط لقومـه لو أنّ عندي قوّة أتغـلّب بها عليكم أو آوي أي أطمـئن إلى رُكْنٍ

الأرض، وهذا أحد أقوال عدّة في سبب تلقيبه بهذا اللقب، وهو شاعر مخضرم أسلم بعد وفاة النبيّ، وكان نسبه متدافعاً بين العرب ينتمي لكلّ قبيلة إذا غضب على الأخرى.

(٢) الآية ٨٠ من سورة هود، والقـراءة المرسومة في المصـحف هي «آوي»، وقرأ أبو جعـفر «أو آوِيَ» بنصب الياء بتقدير أنْ.

(١) هذا هو المشهور وقصر بعضهم ذلك فيهما على السماع.

شديد، أي إلى عشيرة تنصرني لبطشت بكم، قعيدتُه لكاع: الجملة في موضع جرّ صفة لبيت، ومعنى البيت: أطوّف نهاري كلّه في طلب الرزق فإذا أويت عند الليل فإنّما آوي إلى بيت القاعدة فيه امرأة لئيمة دنيئة.

* ذهب المصنّف إلى أنّ فَعَالِ الذي هو سبٌّ للمؤنث في النداء، وفَعَالِ الذي هو اسم فعل أمر يصاغان قياساً(١) مطرداً مما اجتمع فيه ثلاثة شروط(٢) هي:أن يكون المصوغ منه فعلاً ثلاثياً(٣) تامّاً أي غير ناقص(٤) ، فلا يجوز مثلاً بناءُ أي صوغُ «فَعَالِ» من هذين النوعين من اللصوصية(٥) لأنّه لا فعل لها أصلاً.

* لم يرد في القرآن وزن «فَعَالِ» اسم فعل أمر إلاّ مرّة واحدة في قراءة الحسن البصري «لا مَسَاسِ»(٦) بفتح الميم وبكسر السّين الثانية، وهو مصوغ من

(٢) ترك المصنّف شرطاً رابعاً وهو أن يكون متصرفاً فلا يصاغ من نعم وبئس لجمودهما فلا يقال نَعَامِ ولا يقال بَآسِ، ولا بدّ أيضاً أن يكون تام التصرّف فلا يقال وَدَاعِ ولا يقال وَذَارِ لأنّ لهما مضارعاً وامراً هما يدع ويذر، ودَعْ وذَرْ ولكن لا ماضي لهما، وفي هذا الكلام نظر فإنّ لكلٍّ من هذين الفعلين ماضياً، وإنّ ماضي يذر وذرَ بكسر الذال، وإنّ ماضي يدع وَدَعَ بفتح الدّال، وإنّه بهذا الماضي قرئ «ما وَدَعَك ربُّكَ وما قَلَى»، صحيح أنّ هذه القراءة شاذّة لأنّ القراءة المتواترة المشهورة المرسومة في المصحف هي ﴿ما ودَّعَكَ ربُّكَ وما قَلَى﴾ ولكن القراءة الشاذة معتبرة، ويستشهد بها كما يستشهد بالمتواترة، وكلتاهما صحيحتان، والفرق بينهما في عدد رجال السّند، وكيفية الوصول إلينا، وقراءة «ما وَدَعَك ربُّك» يقال إنّها هي قراءة الرسول صلى اللّه عليه وسلم، فالمفروض لذلك أن يصاغ منهما وَدَاعِ ووَذارِ على وزن فَعَالِ.

(٣) أمّا دَرَاكِ بمعنى أَدْرِكْ من أَدْرَكَ الفعل غير الثلاثي فهو مقصور على السماع.

(٤) المقصود بالناقص الذي يرفع الاسم وينصب الخبر نحو كان وأخواتها، وليس ما كان آخره حرف علّة.

(٥) يقال اللصوصية بفتح اللاّم وضمّها وهما مصدران لا فعل لهما، وقد اعتُرِضَ على ذلك بأنّ ابن القطّاع الصقليّ حكى عن العرب لصَصْتُ الشيءَ لصّاً ولصوصيّةً أي جعلته في ستر، ومنه اللّص، لذلك يقال عند ابن القطّاع «لَصَاصِ» في النوعين.

(٦) لمّا أبصر السامريّ ما لم يبصره الناس ورأى جبريل حين أرسل إلى موسى قال في نفسه هذا الرسول روحاني محض فلا يَمَسُّ هو ولا فرسه الروحانية شيئاً إلاّ اكتسب الروحانية فتنشأ منها الحياة، فَقَبَضَ قبضَةً من التراب الذي مَسَّهُ فرس الرسول فنبذها في الحلي التي حملوها بعد أن أذابها وصَنَعَ منها عجْلاً صار له خوار وتصويت وقال لهم هذا الإله فقال له موسى اذهب فإنّ لك جزاءً بما سوّلته نفسك في الحياة الدنيا أن لا يمسّك أحد إلاّ أخذتك وأخذته الحمّى فتجتنبك الناس وتصير طريداً تقول لمن أقبل جهتك لا مساس، أي لا تمسسني، ولك مع ذلك موعد في الآخرة لا تقدر على إخلافه بالفرار بل تأتي على الرغم عن أنفك.

الفعل الثلاثي التـام «مسَّ» الذي مضارعه «يَمَسُّ» ومصدره «مَسٌّ»، وقـد جاز دخول لا النافـية للجنس على «مَسَاسِ» اسـم فعل الأمـر في هذه الآية على قراءة الحسن قياساً[1] على قول العرب الذين يحتجّ بكلامهم للعاثر[2] إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش ولا يرتفع ويقوم من عثرته «لا لَعاًلك»[3] فقد أدخلوا لا الدعائية النافية للجنس على اسم فعل الأمـر «لَعاً»، وفي كتاب «مـعاني القرآن» للفراء «ومن العـرب مَنْ يقول لا مَسَاسِ يذهب به - أي بمسَاسِ - إلى مـذهب دَرَاكِ ونَزَالِ» أي يجعله اسم فـعل أمر مبنيّاً على الكسر مـثلهما، وجاء في كتاب «ليس في كلام الـعرب» لابن خالويه أيضاً «لا مَسَاسِ مثل دَرَاكِ ونَزَالِ» أي أنّه اسم فـعل أمر مبنيّ على الكسـر مثلهمـا، فابن خالويه في هذا موافق للفراء، ويرى ابن هشام أنّ ما ذكره الفرّاء وابن خالويه من أنّ مسَاسِ اسم فعل أمـر يعدّ من غرائب اللغة، ووجه غرابتـه عنده أنّ لا النافية للجنس دخلت على اسم الفعل الأمر مع أنّه لا يجوز أن يدخل على اسم فعل الأمر عامل يؤثّر فيـه، بمعنى أنّ اسم فعل الأمر مخـتصّ بعدم دخول عـامل عليه، لذلك حين دخلت لا النافية للجنس عليه لم تعمل فيه، وذهب اللقاني من أصحاب الحواشي المتأخرين إلى أنّ وجه الغرابة فـيما نقله المصنّف عن الفرّاء وابن خـالويه هو أنّهما جعـلا لا النافية للجنس مع مـا بعـدها اسمـاً واحـداً فزعـمـا أنّ القائل ركّب لا النافـيـة للجنس مع «مسَاسِ» ثم أراد من المركب الإثبات مع أنّ المفـروض أنّ لا النافية للجنس إذا دخلت على اسم صـيّرته منفيّاً، ولكنّهـا هنا في الآية صارت هي والاسم الذي دخلت عـليه بمعنى الإثبـات، ومن هذا يتـضح أن اللقـاني يرى أنّ معنـى «لا مَسَاسِ» امسـسني بخـلاف المعنى الـذي ذكـرناه أوّلاً وهو «لا تمسـسني» وهو المعنـى الموافق للقـراءة

---

(١) وعليه فلا ينبغي أن يُسْتَنْكَرَ دخول لا النافية للجنس على اسم فعل الأمر القياسي وهو «مَسَاسِ» في الآية فقـد سمع عن العرب دخول لا النافـية للجنس على اسم فعل الأمـر السماعي في قـولهم من «لا لَعاً لك» فنقاس قراءة الحسن على قول العرب هذا.

(٢) العاثر هو الذي يعثر برجله في الارض فيقع.

(٣) يقال للعاثر إذا عثر «لا لَعاً لك» فلا دعائيـة نافية للجنس، ولَعاً اسم فعل أمر بمعنى قم وارتفِعْ، فالمعنى لا ترتفِعْ بل ابق مطروحاً على الأرض.

المشهورة المتواترة «لا مِساسَ» بكسر الميم[1] وفتح السّين الثانية.

وقد حَمَلَ الزمخشري والجوهري قراءة الحسن «مَسَاسِ» بفتح الميم وبكسر السّين الثانية على أنّه من باب قَطَامِ العلم[2] ، وأنّه معدول عن المصدر وهو المَسّ ثم أصبح بعد العدل علماً عليه، وعلى رأيهما تكون لا نافية للجنس داخلة على العلم ويكون العلم مبنيّاً على الكسر في موضع نصب اسم لا وخبر لا محذوف تقديره «لي».

والحاصل أن الفرّاء يرى أنّ «مَسَاسِ» اسم فعل أمر، وقد عدّد المصنّف النقل تقوية لرأي الفرّاء لأنّه غريب كما قال، وأمّا الزمخشري والجوهري فيريان أنّه ليس اسم فعل أمر بل هو علم للمصدر وهو المسّ كحَمَادِ علم للحَمْد.

* سَجَاحِ: علم للكذّابة من بني يربوع وهي زوجة مسيلمة الكذّاب التي تنبّأت أي ادّعت النبوة، كَسَابِ: علم لكلبة معيّنة، سَكَابِ: علم لفرس معيّنة، وهذه الأسماء وأمثالها من كلّ علم على مؤنث معيّن وهو على وزن فعال للعرب فيها ثلاث لغات:

١- أهل الحجاز يبنونها على الكسر مطلقاً أي في حالة الرفع والنصب والجرّ وسواء كانت مختومة بالراءأو غير مختومة بها.

٢- بعض بني تميم وهم من أهل نجد يعربونها إعراب ما لا ينصرف مطلقاً

---

(١) القراءة المشهورة ليست ممّا نحن فيه لاختلاف الوزن لأنّ مِساسَ فيها ليست على وزن فَعَالِ، ومعنى القراءة المشهورة: لا تمسسني ولا أمسّك، فالمراد النهي، ومِساسَ في القراءة المشهورة مصدر مَاسّ يُمَاسُّ كقاتَلَ يقاتِل فهو يقتضي المشاركة، ولا نافية للجنس ومِساسَ اسمها وخبرها محذوف تقديره «لي».

(٢) أي تشبه قَطَامِ التي هي علم للمراة فهي عندهما ليست اسم فعل امر على وزن فَعَالِ ولكنّها علم جنس على مصدر هو المَسّ، وهذا العلم على وزن فَعَالِ، والمقصود أنّ الاستعمال كان أوّلاً بالمصدر وهو المسّ ثم عدل عنه إلى «مَسَاسِ» وجعلت «مَسَاسِ» علماً على المصدر المعدول عنه وهو المسّ، وعليه فلا نافية للجنس داخلة على العَلَم.

للعلمية والعدل[١] عن فاعلة عند سيبـويه، وللعلمية والتأنيث المعنوي[٢] كزينب عند المبرّد.

٣- جمـهور بني تميم وهم أهل الـعالية أي نجـد يبنونها على الـكسر[٣] رفعاً ونصباً وجرّاً إذا كانت مختوسة بالراء[٤] ، ويعربونها مع المنع من الصرف إذا لم تكن مختومة بها.

* قال الشاعر[٥] :

إذا قالت حذام فصدّقوها　　　فإنّ القـول ما قالت حذام

وقبل هذا البيت:

ولولا المزعجاتُ من الليالي　　　لمـا تـرك القطاطيب المقـام

وبيت الشاهد مثل يضـرب لصحّة الناقل لخبر أو حكم في مـسألة، وقصّة المثل الأصلية أنّ حـذام بنت الريّان، وكان عاطس بن حـلاج الحميري قـد سار إلى والدها الريّان في جـموع من العـرب، فلقيـهم الريّان في عشـرين حيّاً من ربيـعة ومـضر، فاقتتلوا ولم يـدبر أحد، ثم رجع عاطس الحميري في عسـكره، ثم عادوا مرّة أخرى، فانتـبه القطا في إسـرائهم من وقع دوابّهم، فمرّت علـى الريّان وأصحابه، فـخرجت حذام ابنته إلى قومها وحذّرتهم من إغارة العدوّ لـمّا رأت الغرائب من كون القطا أتت من البساتين خارج البلد إلى الدور وقالت:

---

(١) يرجّح قولَ سيبويه بالعدل أنّ الغالب على الأعلام النقل.

(٢) يرجّح قولَ المبرّد بالتأنيث المعنوي أنّهم لا يذهبـون إلى علّة العدل إلاّ إذا لم توجد علّة بدله لأنّ العدل علّة تقديرية.

(٣) إنّما كان عندهم البناء على الكسر في هذه الحالة لأنّ لغتهم الإمالة والراء تمنع الإمالة ما لم تكن مكسورة فإذا كسرت توّصلوا إليها، ولو ضمّوا أو فتحوا امتنعت الإمالة، هذا رأي الخليل.

(٤) انظر الهامش السابق.

(٥) قيل هـو الشاعر الجـاهلي ديسم بن طارق، والصـواب أنّه للشاعر الجـاهلي الجُيَم بن صَعْب والد حنيـفة وعِجْل.

ألا يا قومنا ارتحلوا وسيروا   فلـو تـرك القطـا ليلاً لنـاما

فلم يكترثوا بقولهـا وأنكروا عليها، فلمّا نزل بهم ما نزل قال زوجـها سحيم بن مصـعب أو جرير بن مصـعب «إذا قالت حذام» يعني زوجـه، فقالوا: صـدقت حذام، وارتحلوا حتى اعتصـموا بالجبل ويئس منهم أصحاب عاطس فـرجعوا عنهم. وحذام بالذال المعجمة، وهو الشـائع، وروي حدام بالدال المهملة وهو من الحدم أي القطع أو السرعة، وجملة «قالت حذام» من الفعل والفاعل جملة الشرط في موضع جرّ بإضافة إذا إليها. فإنّ: الفاء حرف تعليل.

* ذكر المصنّف أنّ سَفَارِ «اسم لماء» أي علم على ماء مـعين، وقال الجوهري إنّه اسم لبئر أي لمنهل لبني مازن بن مالك يقع قـبل ذي قار بين البصرة والمدينة، وقول الجـوهري أنسب إذ الكلام في أعـلام المؤنـث التي هي على وزن فَعَالِ، والماء مـذكّر والبئـر مؤنث، اللّهم إلاّ أن يقـال إنّه ملحوظ في كلام المصنّف مـعنى التأنيث، فـماء المذكّر في كلامه بمعنى مياه المؤنثة.

* حَضَارِ: اسم لكوكب معيّن، أي علم عليه، والمقصود بالكوكب النجمة أو الذات المضيـئة فـهو مـؤنث في المعنى، لأنّ الكلام على الأعلام المؤنثـة التي هي على وزن فَعَالِ.

* وَبَارِ: اسم لقبيلة معيّنة، أي علم عليـها، وقيل اسم أرض لعاد، أي علم عليها، ويمكن الجمع بينهما بأنّه نقل من الأرض إلى القبيلة.

* ظَفَارِ: اسم لبلدة معيّنة في اليمن، أي علم علـيها، ومن جَزَعها[1] أي خرزها كان عقد أمّ المؤمنين عائشة في قصة الإفك.

* قال الشاعر على لغة الحجازيين وجمهور التميميين:

متى تَرِدَنْ يوماً سَفَارِ تَجِدْبها   أُدَيْهِمَ يَرْمِي المستجيزَ المُعَوَّرا

(١) بجيم وزاي مفتوحتين.

أديهم: تصغير أدهم وهو الرجل الأسود، يحقّره بالتصغير، المستجيز: المستَقِي أي طالب الماء لأرضٍ أو ماشية، يقال استَجَزْتُ فلاناً فأجازني إذا طلبتَ منه ماءً لأرضك أو ماشيتك فأعطاك، المعوَّر: اسم مفعول من قولك عَوَّرْتُهُ عن الأمر أي صرفته عنه، وعَوَّرَه إذا منعه السَّقي، فالمعوَّر الذي لا يُسْقَى إذا طلب الماء، متى: متعلّقة من حيث هي ظرف زمان بالفعل تجد، والشاهد في البيت: قوله «سَفَارِ» المبني آخره على الكسر عند الحجازيين وجمهور التميميين مع أنّه مفعول به والمفعول به منصوب.

* قال سيبويه «فأمّا ما كان آخره راء فإنّ أهل الحجاز، وبني تميم – يقصد جمهورهم – فيه متفقون، ويختار بنو تميم – يقصد جمهورهم – فيه لغة أهل الحجاز» ثم قال «واعلم أنّ جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فَعَالِ ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسماً لمذكّر لم ينجرّ أبداً، وكان المذكّر في هذا بمنزلته إذا سمّي بعَنَاقِ لأنّ هذا البناء لا يجيء معدولاً عن مذكّر فيشَبَّهَ به». قول سيبويه «إذا كان شيء منه لمذكّر» أي إذا استعمل شيء من وزن فَعَالِ علماً لمذكّر، وقوله «لم ينجرّ أبداً» أي لم ينجرّ بالكسرة أبداً، بمعنى أنّه يمنع من الصرف، وقوله «وكان المذكّر في هذا بمنزلته إذا سمّي بعَنَاقِ» أي كان وزن فَعَالِ الذي أطلق علماً على مذكّر بمنزلة المذكّر إذا سُمِّيَ بعَنَاقِ، أي يمنعون من الصرف رجلاً سمّوه حذام ويجعلونه بمنزلة رجل سمّوه عَنَاقِ، قوله «لأن هذا البناء» أي صيغة فَعَالِ علماً لمؤنث، قوله «فيشبَّهَ به» أي فيشبَّهَ بالمذكر فتقول: هذا حذامُ ورأيت حذامَ ومررت بحذامَ.

قال الأعشى[1] :

ألم تَـرَوْا إرَمـاً وعـاداً	أودي بها الليلُ والنهارُ
ومَـرَّ دهـرٌ على وَبَـارِ	فهلكتْ جـهـرةً وَبَـارُ

(١) هو ميمون بن قيس بن جندل، جاهلي أدرك الإسلام في آخر عمره ورحل إلى النبيّ يريد الإسلام ومدحه بقصيدة مشهورة فقيل له إنّه يحرّم الخمر والزنا فقال أتمتع منهما سنة ثم أُسْلِم فمات قبل ذلك باليمامة.

إرم وعاد جماعتان عظيمتان من العرب، وفي حاشية العدوي على الشذور أنّ إرماً اسم قبيلة وعاداً اسم بلدهم، دهر: أي زمان، وَبَارِ: اسم أي علم على قبيلة قديمة من العرب العارية هلكت وانقطعت كهلاك إرَم وعاد وثمود، ألم: الهمزة للاستفهام التقريري وهو حمل المخاطب على الإقرار بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه ويجب أن يلي الهمزةَ المُقَرُّ به، إرماً: مفعول به أول لتروا التي هي بمعنى تعملوا وجملة أودى بها الليلُ والنهارُ في موضع نصب مفعول به ثانٍ أو تعرب هذه الجملة حالاً من «إرم وعاد» عامله «تَرَوْا» وعلى هذا فإنّ الفعل تَرَوْا لم يتعدّ إلى مفعول به ثانٍ، جهرةً: ظرف مكان منصوب عامله «هلكت» أي متعلّق بهلكت، ويقال «ذهبت جهاراً نهاراً» فجهاراً ظرف مكان منصوب ونهاراً ظرف زمان منصوب وكلاهما متعلق بذهبت، ويجوز إعراب جهرةً في البيت حالاً من فاعل «هلكتْ» وهو «وَبَارُ» وعامل الحال هو الفعل هلكت، ووَبَارُ الفاعل هذا ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن وابِرَةٍ عند سيبويه أو للعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرّد، فهو لا ينوّن، والشاهد هو بناء «وَبَارِ» الأولى على الكسر على لغة الحجازيين وجمهور التميميين وإعراب «وَبَارُ» الثانية إعراب ما لا ينصرف على لغة بعض التميميين وهذا على اعتبار أنّ «وَبَارِ» الأولى و«وَبَارُ» الثانية كلاهما علم على قبيلة معيّنة، ولو جرى على لغة الحجاز وأكثر تميم لبنى «وبارِ» في البيتين على الكسر، ولو جرى على لغة أقلّ بني تميم لجرّ «وبارِ» الأولى بالفتحة نيابة عن الكسرة فلذا كان هذا الشّعر جامعاً بين اللغتين، وقيل إنّ «وَبَارِ» الأولى اسم أي علم على قبيلة معيّنة وإن «وَبَارُ» الثانية ليست كذلك بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماضٍ[1] وفاعل، وعلى هذا القول تكتب في البيت «وباروا»[2].

---

(١) على هذا القول تكون الواو في «باروا» لجماعة الذكور، وهذا ينافي تاء التأنيث في الفعل هلكت، ويمكن إزالة المنافاة باعتبار تاء التأنيث على معنى القبيلة وهي مؤنثة، واعتبار واو الجماعة على معنى كلّ حيّ من أحياء القبيلة أوكلّ فرد من أفرادها وهما مذكّران.

(٢) رَدَّ هذا القولَ بعضُ المتأخرين بأنّ آخر البيت الذي قبل بيت الشاهد «فباروا» بمعنى هلكوا فلا يصحّ أن يكون آخر بيت الشاهد «وباروا» بمعنى هلكوا أيضاً لأنّه يلزم عليه الإيطاء وهو تكرير القافية وهو معيب عند تقارب الأبيات كما هنا بخلاف ما إذا بعدت، وحدّ البعد سبعة أبيات وقيل عشرة.

وقد ذهب المعلّق إلى أنّه يمكن تنوين «وَبَارِ» الأولى المبنية على الكسر، وأنّه لا تناقض في اجتماع التنوين مع البناء لأنّ هذا التنوين هو تنوين الضرورة الشعرية وهو يلحق الأسماء المبنية كما يلحق الأسماء الممنوعة من الصرف أيضاً لأنّه ليس تنوين الصرف[١] ، والأفضل عندي عدم التنوين إذ لا ضرورة في الواقع تحتّمه.

* ذَهَبَ أمسِ بما فيه: المراد بأمسِ يومٌ معيّن وهو اليوم الذي قبل يومك بالذات فتكون أمسِ علماً عليه، وأمسِ فاعل ذَهَبَ مبنيّ على الكسر على لغة أهل الحجاز في موضع رفع، بما: الباء حرف جرّ وما اسم موصول بمعنى الذي والجار والمجرور متعلّق بذهب، فيه: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره «حَصَلَ» أو نحوها والجملة صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب.

* اعتكفت أمسِ: أمسِ ظرف زمان مفعول فيه مبني على الكسر في موضع نصب والمعنى: اعتكفت في أمسِ، والأنسب أن يمثّل المصنّف بـ «خافَ زيدٌ أمسِ» أي خاف اليومَ نفسَه، فيكون أمسِ علماً، ويعرب مفعولاً به مثل يخافون يوماً. عجبتُ من أمسِ: أمسِ علم مبنيّ على الكسر في موضع جرّ بمن.

* قال تُبَّع بن الأقرن أو أسقف نجران:

منع البقاءَ تقلّب الشمس ... وطلوعها من حيث لا تمسي

ثم قال[٢] :

اليومُ أعلمُ ما يجيء به ... ومضى بفصل قضائه أمسِ

---

(١) أي ليس التنوين الذي يفرق به بين الأسماء المعربة المتمكنة أمكن مثل محمد والأسماء المعربة المتمكنة غير أمكن مثل احمد.

(٢) اشار المصنّف بهذا إلى أنّه اسقط بيتاً بين البيتين هو:

وطلوعها حمراءَ صافيةً ... وغروبها صفراءَ كالورس

حمراءَ وصافيةً حالان من «ها» في طلوعها، وصفراءَ وكالورس حالان من «ها» في غروبها، ويجوز إعراب حمراءَ حالاً من «ها» في طلوعها وصافيةً صفة لحمراءَ، ويجوز إعراب صفراءَ حالاً من «ها» في غروبها وكالورسِ صفة لصفراء، وحمراء وصفراء ممنوعتان من الصرف لألف التأنيث الممدودة.

تقلّب: فاعل مؤخّر لَمَنَعَ، تمسي فعل مضارع تام وجملة تمسي من الفعل وفاعله الضمير المستتر جوازاً «هي» في موضع جرّ مضاف إليه، وحيث ظرف زمان مضاف اكتسب معنى الظرفية الزمانية من جملة المضاف إليه التي معناها الزمان، ولايتناقض مع المعنى بقاء «حيث» ظرفاً للمكان على الأصل، اليومُ بالرفع مبتدأ ويمكن نصبه على أنّه ظرف زمان متعلّق بأعلم والتقدير «أعلمُ في اليوم»، وأعلمُ بمعنى سأعلم، وقدبني «أمسِ» لتضمّنه معنى لام التعريف لأنّه معرفة بغير أداة ظاهرة لكن هذه العلّة ضعيفة إذ لم تجمع العرب على بنائه ومن ثَمَّ ذهب ابن خروف إلى أنّه لا علّة لبنائه إلاّ إرادة التخفيف، وقد بني على حركة ليعلم أنّ له أصلاً في الإعراب، وكانت الحركة كسرة لأنّها الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين.

* قال الراجز:

لقد رأيت عجباً مُذْ أَمْسَا	عجائزاً مثلَ السَّعَالِي خمساً
يأكلن ما في رحلهن همساً	
لا ترك اللّه لهنّ ضرساً	ولا لقين الدهر إلاّ تعساً
فيها عجوز لا تساوي فلساً	لا تأكل اللحمة إلاّ نهساً

رأيت بمعنى أبصرت، والسَّعَالِي جمع سِعلاة أو جمع سِعْلاء بالمدّ والقصر، وهي الغول، وقيل السِّعلاة هي أخبث الغيلان أو الأغوال ومفردهما غول وهو كلّ ما يغتال الإنسان، وقيل السِّعلاة هي الساحرة من الجنّ أو الأنثى من الجنّ أو الفاجرة من الجنّ، والرّحل المنزل، ومعنى البيت الأول «إنّه رأى هؤلاء العجائز فتعجّب من حالهنّ وشبّههن بالسعالي لقبحهنّ»، مذ: حرف جرّ مبني على السكون لا موضع له من الإعراب وهو بمعنى في والتقدير «في أمس»، عجائزاً: بدل كلّ من عجباً والأصل أنّ «عجائزاً» ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع[1] لكنّه صرف هنا للضرورة

(١) صيغة منتهى الجموع هي كلّ جمع تكسير للكثرة بعد الف تكسيره حرفان أو ثلاثة احرف اوسطها ساكن مثل مساجد ومصابيح.

الشعرية، مثلَ: صفة أولى لعجائز على التأويل بمماثل وهو اسم فاعل مشتقّ، وخمساً: صفة ثانية لها، ويجوز أن تكون «خمساً» حالاً من عجائزاً[1]، وسواء كانت «خمساً» صفة ثانية أو حالاً فإنّها مؤولة بـ «معدودات» بهذا العدد، ومعدودَة اسم مفعول للمؤنثة وهو مشتق، وفي حواشي العدوي على الشذور أنّ خمساً بدل من عجائزاً أو عطف بيان، وروي «حُمْساً» بضمّ الحاء جمع حميسة وهي الشديدة، يأكلن: النون للنسوة وهي ضميرٌ فاعل والجملة من الفعل والفاعل صفة ثالثة لعجائزاً أو حال[2] منها، همساً: نائب عن المفعول المطلق لأنّ الأصل «يأكلن أكلاً همساً» أي أكلاً خفياً، جملة لا ترك اللّه لهنّ ضرساً والجملة بعدها المعطوفة عليها دعائيتان لا موضع لهما من الإعراب، وقد غلط[3] الزّجّاجي فزعم أنّ من العرب من يبني أمسِ على الفتح واستدلّ بهذا البيت وعدّ «أمسًا» فيه مبنيّة علي الفتح في موضع جرّ بحرف الجرّ مُذْ. والشاهد: قوله «مذ أمسًا» فإنّ كلمة «أمْسَ» مجرورة بمذ وذلك بالفتحة نيابة عن الكسرة وبدون تنوين لأنّها اسم لا ينصرف على لغة بعض بني تميم للعلمية[4] والعدل[5] عن ذي الألف واللاّم أي عن «الأمس» والألف حرف لإشباع الفتحة قبلها ولا يجوز أن تكون «أمسًا» معربة منصرفة لأنّها لو كانت كذلك لجرّت بالكسرة ولحذفت ألف الإشباع، ولا يجوز أن تكون أيضاً مبنيّة لأنّها لو كانت مبنيّة لبنيت على الكسر إذ ليس في العرب من يبني «أمسَ» على الفتح خلافاً لما زعمه الزجاجي ووهم فيه.

---

(١) الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة او نكرة مخصّصة وعجائزاً هنا تخصّصت بالصفة وهي «مثلَ».

(٢) وتكون عجائزاً صاحب الحال النكرة قد تخصّصت بمثلَ وبخَمْسًا.

(٣) فائدة: يقال مِغْلاط ولا يقال غلطان فهذه كلمة دارجة غير صحيحة، ووجه غلط الزجاجي على ما قاله ابن مالك في التسهيل أنّ سيبويه احتجّ بالرّجز على انّ الفتح في «مذ أمسًا» فتح إعراب، والزجاجي لم يأخذ البيت إلاّ من كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب إليه واستحقّ ان لا يعوّل عليه اهـ. وقال ابن الباذش الأندلسي: خرج الزجاجي عن إجماع النحاة بقوله ولا حجّة له في هذا الزجر اهـ.

(٤) في الحقيقة العلة الاولى هي شبه العلمية لانّ «أمسَ» أريد به معيّن كالعلم.

(٥) إن قيل: لم لا نقول إنّ العلة الثانية في منع «أمسَ» من الصرف هي وزن الفعل وليس العدل وذلك لانّ في أوّله حرفاً هو الهمزة، وهذا الحرف يدلّ على معنىً إذا زيد في أوّل الفعل. قلنا: الهمزة في أمسَ اصلية لانّ أمْسَ بوزن فَعْلَ فالهمزة فاء الكلمة.

* «أمس» إذا أردت به يوماً معيّناً هو اليوم الذي قبل يومك على وجه التحديد والتعيين فإنّ «أمس» تكون علماً عليه، وفيها في هذه الحالة ثلاثة وجوه:

١- البناء على الكسر رفعاً ونصباً وجرّاً عند الحجازيين.

٢- إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالاته[١] الثلاث عند بعض بني تميم، وقد مثّلنا فيما سبق بشواهد لهذين الوجهين.

٣- إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجرّ عند جمهور بني تميم، يقولون «ذهَبَ أمسُ» فيضمّونه «على حد تعبير المصنّف»[٢] بغير تنوين لأنّه ممنوع من الصرف وهو فاعل مرفوع، ويقولون «اعتكفتُ أمسِ» فأمسِ ظرف زمان مفعول فيه مبنيّ على الكسر في موضع نصب وهو على تقدير «اعتكفت في الأمس»، ويقولون «عجبتُ من أمسِ» فهو مبنيّ على الكسر في موضع جرّ بمِنْ.

أمّا إذا أردتَ بأمس يوماً ما غير معيّن من الأيام الماضية، بما فيها اليوم الذي قبل يومك وذلك على سبيل الاحتمال لا على سبيل القطع، ممّا يجعل «أمس» بذلك نكرة لا علماً على معيّن، أو جمعتَ أمس جمع تكسير، أو أدخلتَ عليها أل التعريف،أو أضفتها[٣] فإنّها تعرب بالإجماع، تقول «فعلتُ ذلك أمساً» أي في يوم ما غير معيّن من الأيام الماضية بما فيها اليوم السابق بعينه لكن على سبيل الاحتمال وأمساً ظرف زمان مفعول فيه منصوب متعلّق بفعلت.

---

(١) «حال» تذكّر وتؤنث، والتانيث افصح.

(٢) الاحسن استعمال «فيرفعُونَه» لانّ الرفع مصطلح للإعراب والضمّ مصطلح للبناء.

(٣) حاصل الشروط لجواز الوجوه الإعرابية الثلاثة أن يراد بأمس معيّن ولم يضف ولم يعرّف بأل ولم يكسّر ولم يصغّر ولم يُثَنَّ، ويعرب بالإجماع في قولنا «امسنا والامس وأُمُوس وأُمَيْس وأَمْسَان» فإذا اجتمعت فيه الشروط ولم يستعمل ظرفاً جرى فيه الخلاف، فإن استعمل ظرفاً بني اتفاقاً نحو «اعتكفت امسِ»، وعلّة بنائه انّه تضمّن معنى حرف التعريف حيث أريد به يوم معيّن.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

* قال الراجز:

مرّت بنـا أوّلَ مـن أُمُـوسِ　　　　تمـيس فينا مِيسَةَ العروس

مـرّت أي المحبـوبة، أمُوس: جمع تكسـيـر مفـرده أمس، والمراد بأُمُوس الأيام الماضيـة بما فيهـا اليوم السـابق عينه احتـمالاً، تميس: تتبـختر، الميـس: بكسر الميم التبختر وهو مصدر معتاد، مِيسَةَ: مصدر اسم[1] هيئـة، والعِرس بكسر العين المرأة المبنيّ بهـا والعُرس بضمّ العين الاسم منه، ومنه «إذا دُعِيَ أحـدكم إلى وليمـة عرس فليجب» أي إلى طـعام العرس، أوّل: ظرف زمـان مفعـول فيه مـتعلّق بمَرَّت، وأصل الكلام «مرّت بنا وقتاً أوّلَ» فحذف الموصوف وأنيـبت الصفة عنه، وقد استفاد «أوّل» معنى الظرفية الزمانية من الموصوف المحذوف وهو «وقتاً» ومن المجرور بعده وهو «أُمُوس»، من أُمُوسِ: جار ومجرور متـعلّق بأوّلَ على اعتبار أنّ أوّلَ في أصل الكلام صفة لموصوف محذوف، والأظهـر أنّ «من أُمُوس» متعلّق بمحذوف منصوب تقديره كائناً صفة لأوّل لأنّ الظرف كأوّل لا يتعلّق به غيره، ويجوز أن يكون «أوّلَ» مضـافاً لمحذوف «أي أوّلَ شيءٍ» منصـوباً علي الظرفيـة متعلّقـاً بمرّت وتكون «من أُمُوس» نعتاً لشيء لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات، ويمكن إعراب «مِن» حرف جرّ زائد وإعراب «أُمُوسِ» مـضـافاً إليه أكـسَبَ المضـاف وهو «أوّلَ» الظرفية الـزمانية كمـا ذكرنـا، وجملة «تميس» من الفـعل وفاعله الضـمـيـر «هي» المستـتر جـوازاً في موضع نصب حـال من فاعل مَرَّتْ الضـمـيـر المستتـر جوازاً والعـامل في الحال هو الفعل مَرَّتْ، فينا: جار ومجرور متعلّق بتميس أو في موضع نصب[2] حال من فاعل تميس الضـمير «هـي» المستتـر جوازاً والعـامل في الحال هو الـفعل تميس، مـيسَةَ: مفعول مطلق مبيّن للنّوع.

(١) هو على صيغة اسم الهيئة القياسية وهي فِعْلَة، وفي إضافة ميسة للعروس دلالة إضافية على الهيئة.

(٢) الانسب أنّها متعلّقة بمحذوف تقديره «كائنةً» هو الحال المنصوب.

* **فائدة:**

إذا أطلَقَ المصنِّفُ كلمة «المقدّمة» فإنّه يريد بها المتن.

* **فائدة:**

الجمع والتصغير كلاهما من خصائص الأسماء، فالأفعال والحروف لا تجمع ولا تصغّر.

* ما كان[1] أطيبَ أمسَنَا: «أمْسَ» معربة بالإجماع لأنّها أضيفت إلى الضمير «نا» وهي هنا مفعول به منصوب بالفتحة، ويحتمل أنّ المراد به اليوم السابق أو أيّ يوم من الأيام الماضية.

* ذكر المبرّد والفارسي وابن مالك والحريري أنّ «أمس» يصغّر وأنّه إذا صغّر أعرب، وذهبوا إلى أنّه يصغّر ويعرب قياساً على تكسيره الذي سمع من العرب وقياساً على إعرابه الذي أجمع عليه النحاة بدون استثناء، أما سيبويه فقد ذهب إلى أن «أمس» لا يصغّر، وأن القول بتصغيره قياساً على ما سمع من تكسيره غير مقبول، وأنّه ينبغي الاكتفاء بالسماع وحده والوقوف عنده، والسماع وقع بالتكسير لا بالتصغير، فلا يقال بهذا قياساً على القول بذاك، والراجح عند ابن هشام قول الأوّلين[2] لا قول سيبويه لأنّ التكسير والتصغير أخوان لكونهما من خصائص الأسماء، ومادام التكسير قد سمع في «أمس» من العرب فإن التصغير يقال به قياساً على تكسير المسموع،وبعبارة أخرى إنّه إذا ثبت أحدهما في السّماع ثبت الآخر في القياس.

* قال نُصَيْبُ بن رباح:

فإنّي وقفتُ اليومَ والأمسِ قبله ... ببابك حتى كادت الشمس تغرُبُ

---

(١) فاعل «أطْيَبَ» ضمير مستتر تقديره «هو» وهو يستتر في باب التعجب وجوباً على الرغم من أنّه ضمير غائب.

(٢) المقصود بالأوّلين الاربعة، وليس المقصود بهم الاقدمين لانّ سيبويه ايضاً من الأقدمين.

الشمس: سمّيت الشـمس شمساً لأنّها تخفى ثم تطلع أخـذاً من المرأة الشموس، ويقال شَمسَ الشيءُ إذا ارتفع، وأنثـت الشمس لشبهـها بالمرأة، ومن أسمـاء الشمس ذكاء، وبنت ذكـاء، وسمّيت بهـما لضوئهـا وتوقّدها، ويقال لهـا الجونة[1] لبياضـها، والغزالة[2] لسرعـة دورانها وكـثرته، ومن أسمـائها أيضاً المهـى والجمانة وسـبوح وسـراح وجارية وبيـضاء ومـشرقـة، وهذا البيت مـثال لأمس المحـلاّة بأل، والمراد بالأمس في البيت اليوم الذي قبل يومك بالتحديد بقرينة قول الشاعر «اليوم» و«قبله» فيكون «الأمس» علماً على هذا اليوم.

الفاء حرف عطف، اليومَ: ظرف زمان مفعول فيه منصوب والتقدير «في اليوم» والعامل فيه الفعل «وقفت» أي متعلّق به، والأمسِ: معطوف بواو العطف على «اليومَ» وفي توجيـهه وجهـان، الأول: الإعراب بالنصب بالفـتحة على الـظرفية الزمـانية لأنّ المعطوف على المنصوب منصوب وتكون أل فيه للتعريف، والثاني: وضع كسرة على آخره، وهو بذلك إمّا مبنيّ على الكسر في موضع نصب لعطفه على «اليومَ» المنصوبة وإنّما بني على الكسرة عند الحجازيين وجمهور التميميين لأنه علم على اليوم السابق وحـده وتكون أل فيـه زائدة وليـست للتعـريف، وإمّا معـرب بالعطف على «اليـومَ» المنصوبة لـكنّه منصوب بفتـحة مقـدَّرة على آخره منع من ظهـورها اشـتـغال المحلّ بكسرة التـوهّم الظاهرة على آخره، وكسرة الـتوهّم هذه ليست كسـرة بناء، ومعنى التوهـم: أنّ الشاعر حين قال «وقفتُ اليـومَ» كان يعلم أنّ «اليومَ» ظرف زمان مفعول فيـه على تقدير في وأنّ المعنى «وقفتُ في اليـومِ» وقد توهّم تبعاً لهـذا دخول «في» على «اليـومَ» - لأنّ «في» ممّا يكثـر دخـولها في العـادة على الظروف الـزمانيـة - فتوّهـم أنه قـال «وقفتُ في اليومِ» وأنّه جرّ «اليومِ» ومـن ثَمَّ جرّ «الأمسِ» عطفاً على «اليومِ» المجرور على التوهم، وأل في هذه الحـالة للتعريف. قبله: قـبلَ ظرف زمان

(١) كلّ ابيض جون، وكلّ أسود جون.

(٢) سمّي المغزل بهذا الاسم لكثرة دورانه وسرعته.

حالٌ من «الأمسِ» سواء كانت أي «الأمسِ» علماً وأل زائدة أوكانت محلاّة بأل التعريف لأنّها في كلتا الحالتين معرفة كما يجب أن يكون صاحب الحال، حتى: حرف غاية وجرّ بمعنى إلى والتقدير «حتى أنْ[1] كادت الشمسُ تغرُبُ»، وكادت فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقاربة[2] يرفع الاسم وينصب الخبر، وأنِ المصدرية وجملة كادت مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر في موضع جرّ بحتى، ولأنّ كاد لا مصدر لها يقدّر عند التأويل مصدر مناسب لمعناها وهو المقاربة ويكون التقدير: حتى «قُرْبِ» غروب الشمس.

* قال تعالى ﴿فجعلناها حصيداً كَأَنْ لمْ تَغْنَ بالأمْسِ﴾ (من الآية ٢٤ من سورة يونس).

هذه الآية مثال على «أمس» المحلاّة بأل التعريف، جعلناها: أي في يوم القيامة، وضمير «ها» يعود إلى الأرض نفسها وهو مفعول به أوّل لجَعَلَ وحصيداً مفعول به ثانٍ، والمراد بالأمس في الآية الأيام الماضية وفيها اليوم السابق بعينه، والكسرة فيه كسرة إعراب بالإجماع لوجود أل التعريف، وفي الآية إيجاز بالحذف، وفيها أيضاً مجاز حيث أوقعَ على الأرض نفسها ما يوقَعُ على الزرع، وأصل العبارة قبل وقوع الإيجاز والمجاز فيها «فجعلنا زرعها في استئصاله يوم القيامة كالزرع المحصود فكأنّ زرعَها لم يلبث بالأمس» أي فكأنّ زرعها لم يوجد بلا استئصال بالأمس، ثم وقع الإيجاز بالحذف أي الاختصار، فحذف من هذه العبارة مضافان وهما «زرعَ» الأولى و«زرعَ» الأخيرة وحذف اسم كأنْ المخففة من كأنَّ وهو الضمير «ها» وحذف موصوف اسم المفعول وهو «كالزرع»، ثم وقع أيضاً المجاز بثلاثة أشياء: الأول مجاز مرسل بأن أقيم «حصيد» الذي هو على وزن فعيل مقام «محصود» التي هي

---

(١) أنْ مصدرية لكنّها لم تنصب لدخولها على الفعل الماضي.

(٢) كاد التي هي من أفعال المقاربة لها مضارع فقط وليس لها أمرٌ ولامصدر ولا غيرهما، امّا كاد يكيد من الكيد فهو فعل آخر.

على وزن مفعول لقصد المبالغة[1] لأنّه أبلغ منه، فـدلالة فعيل على المعـنى أقوى من دلالة مفعول، ولهذا لا يقال لمن جُرِحَ في أنملته[2] جريح ويقال له مجروح لأنّ جرح الأنملة خفيف فلا يؤتى فيه بصيغة فعيل لقصد المبالغة، والمجاز الثاني مرسل أيضاً وهو في الضمـير «ها» وذلك بإيقـاع حصيـد على الأرض التي هـي المحلّ، ومن حقّ حصيـد أن يُوقَعَ على الزرع الحالّ في الأرض من إطلاق المحلّ وهو الأرض وإرادة الحالّ وهو الزرع، والمجاز الثالث عقليّ بإسناد «تغن» إلى ضمير الأرض، ومن حقّه أن يسند للزرع أيضاً أو إلى الضمير العائد إليه.

---

(١) ولا يمكن أن يعدّ «حصيد» صـيغة مبالغة لأنّ وزن «فعيل» لا يكون صيغـة مبالغة إلاّ إذا كان بمعنى اسم الفاعل كنبيه وفهيم، أمّا فعيل بمعنى اسم المفعول فليس صيغة مبالغة لأنّ صيغة المبالغة لا تبنى من الفعل المجهول، ثم إنّ صيغ المبالغة هي في الأصل أسماء فاعلين عدل بها للتكثير.

(٢) الأنملة: فيها تسع لغات، لأنّ الهـمزة والميم مثلّثتان أي فيهما الضمّة والفتـحة والكسرة فاضرب ثلاثاً في ثلاث.

المبني على الضمّ

المتن

* ثم قلتُ: أو الضمّ وهو ما قطع لفظاً لا معنًى عن الإضافة من الظروف المبهمة كقبلُ وبعدُ وأوّلُ وأسماء الجهات وألحق بها «عَلُ» المعرفة، ولا تضاف، و«غيرُ» إذا حُذِف ما تضاف إليه وذلك بعد ليس كقبضت عشرةً ليس غيرُ فيمن ضمّ ولم ينوّن، و«أيٌّ» الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو «أيُّهُم أشدُّ» وبعضهم يعربها مطلقاً.

الشرح

* وأقول: الباب السادس من المبنيّات ما لزم الضمّ وهو أربعة أنواع:

النوع الأول: ما قُطِع عن الإضافة لفظاً لا معنى من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأوّل، وأسماء الجهات نحو قدّام وأمام وخلف وأخواتها، كقوله تعالى ﴿لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾ في قراءة السبعة بالضمّ، وقدّره ابنُ يعيش على أنّ الأصل من قبل كل شيء ومن بعده، انتهى، وهذا المعنى حق، إلاّ أنّ الأنسب للمقام أن يُقدَّرَ من قبل الغَلَبِ ومن بعده، فحذف المضاف إليه لفظاً ونوي معناه فاستحق البناء على الضمّ، ومثله قول الحماسي:

لعمرُك ما أدري وإنّي لأوجَلُ ... علـى أيّـنا تعـدو المنيّـة أوّلُ

وقال الآخر:

إذا أنا لم أُومَنْ عليك ولم يكن ... لـقـاؤك إلاّ مـن وراءُ وراءُ

وقولي «لفظاً» احتراز من أن يُقطع عنها لفظاً ومعنى، فإنّها حينئذ تبقى على إعرابها، وذلك كقولك «ابدأ بذا أوّلاً» إذا أردت ابدأ به متقدماً، ولم تتعرض للتقدّم على ماذا، وكقول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً ... أكـاد أَغَـصُّ بالمـاء الفـراتِ

وقول الآخر:

ونحن قَتَلْنَا الأُسْـدَ أُسْـدَ خَفِيَّةٍ ... فما شربوا بَعْداً على لـذَّةٍ خَمْرا

وقـرئ ﴿لِلَّه الأمـرُ من قبـلٍ ومِنْ بَعْدٍ﴾ بالخفض والـتنوين على إرادة التنكيـر وقطع النظر عن المضـاف إليه: أي لفظاً ومعنىً، وقـرأ الجُحْدُري والعُقَيْلي بالجرّ من غير تنوين، على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده.

النوع الثاني: ما ألحق بقبل وبعد من قولهم «قـبضتُ عشَرَةً ليسَ غيرُ» والأصلُ ليس المقبوضُ غيرَ ذلك، فأضمر اسم ليس فـيها وحذف ما أضيف إليه «غير» وبنيت «غيرُ» على الضـم تشبيهاً لها بقبلُ وبعـدُ لإبهامها، ويحتمل أنّ التقدير «ليس غيرُ ذلك مقبوضاً» ثـم حذف خبر ليس وما أضيفت إليه «غـيرُ» وتكون الضمة على هذا ضَمَّةَ إعراب. والوجه الأوّل أولى لأنّ فيه تقليلاً للحذف، ولأنّ الخبر في باب «كان» يضعف حذفه جداً.

ولا يجوز حذف مـا أضيفت إليه «غيـر» إلاّ بعد «ليس» فقط كمـا مثّلنا، وأمّا ما يقع في عبارات العلماء من قولهم «لا غيرُ» فلم تتكلّم به العرب، فإمّا أنّهم قاسوا «لا» على «ليس» أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة.

النوع الثالث: ما ألحق بقبلُ وبعدُ من «عَلُ» المراد به معيَّن كقولك «أخذت الشـيء الفلانيّ من أسفَلِ الدار والشيء الفلانيّ من عَلُ» أي من فوق الدار. قال الشاعر:

ولقـد سـددتُ عليـكَ كلَّ ثنيَّـةٍ ... وأتيتُ فوقَ بني كليبٍ من عَلُ

ولا تستـعمل «عَلُ» مضافـة أصلاً، ووقع ذلك في كلام الجوهري، وهو سـهو، ولو أردتَ بِعَلُ عُلُوّاً مجهولاً غير معروفٍ تعيّن الإعراب كقوله:

كجلمود صخر حطّه السيلُ من عَلِ

أي من مكان عالٍ.

النوع الرابع: ما ألحق بقبلُ وبعدُ من «أيّ» الموصولة. واعلم أنّ أيّاً الموصولة معربة في جميع حالاتها إلاّ في حالة واحدة فإنّها تبنى فيها على الضمّ وذلك إذا اجتمع شرطان أحدهما: أن تضاف، الثاني: أن يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً، وذلك كقوله تعالى ﴿ثم لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعَةٍ أَيُّهُمْ أشَدُّ على الرحْمنِ عِتِيّاً﴾، ثم حرف عطف على جواب القَسَم وهو قوله تعالى ﴿فورَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ والشياطينَ﴾ واللام لام التوكيد التي يُتَلَقَّى بها القسم، مثلها في ﴿لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ و«نَنْزِعَ» فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر والنون للتوكيد، و«من كلّ» جار ومجرور متعلّق بننزع، و«شيعةٍ» مضاف إليه، و«أيُّ» مفعول، وهو موصول اسمي يحتاج إلى صلة وعائد، والهاء والميم مضاف إليه، و«أشدُّ» خبر لمبتدأ محذوف: أي أيُّهم هو أشدّ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لأيّ، و«على الرحمن» متعلّق بأشدّ، و«عتيّاً» تمييز، وكان الظاهر أن تفتح أيّ، لأنّ إعراب المفعول النصبُ إلاّ أنّها هنا مبنيّة على الضمّ لإضافتها إلى الهاء والميم وحذف صدر صلتها، وهو المقدّر بقولك «هو».

ومن العرب من يعرب أيّاً في أحوالها كلّها، وقد قرأ هارون ومعاذ ويعقوب «أيَّهُمْ أشدُّ» بالنصب، قال سيبويه «وهي لغة جيدة»، وقال الجرمي «خرجتُ من الخندق – يعني خندق البصرة – حتى صرت إلى مكة، فلم أسمع أحداً يقول: اضرِبْ أيُّهُم أفضلُ» أي كلّهم ينصب ولا يضم.

والمعنى: أقسمُ بربِّكَ لنجمَعَنَّ المنكرينَ للبعث وقرناءَهم من الشياطين الذين أضلُّوهُمْ مقرّنين في السلاسل، كلّ كافرٍ معه شيطانُه في سلسلة، ثم لَنُحْضِرَنَّهُمْ حول جهنّم جاثين على الرّكب، ثم لننزعنّ من كلّ شيعة أيُّهُم أشدُّ على الرحمنِ عِتِيّاً: أي جراءَةً، وقيل: فجوراً وكذباً، وقيل: كفْراً، أي: لننزعن رؤساءَهم في الشرّ فنبدأ بالأكبر فالأكبر جُرْماً، والأكثر جراءة ﴿ثمّ لَنَحْنُ أعلَمُ بالذين هُم أوْلَى بها صِلِيّاً﴾ أي أحقّ بدخول النار، يقال: صَلِيَ يَصْلَى صُلِيّاً، كما يقال: لَقِيَ يلْقَى لُقِيّاً، ويقال: صَلَى يَصْلِي صُلِيّاً مثل مَضَى يمضِي مُضِيّاً.

الحاشية

* يطّرد[1] البناء على الضمّ في كلّ ما قطع لفظاً لا معنًى عن الإضافة لمعرفة[2]:

١- من أسماء الجهات نحو قدّامُ وأمامُ وخلفُ وأخواتها وهي: وراءُ ويمينُ وشمالُ وفوقُ وتحتُ، تقول «جاء القومُ وأخوك خلفُ أو أمامُ» تريد خلفَهم أو أمامَهم.

٢- من الظروف المبهمة كقبلُ وبعدُ وأوّلُ وآخِرُ وحَسْبُ[3] ودونُ[3]، والمقصود بالظروف المبهمة: التي لا يتّضح معناها إلاّ بذكر المضاف إليه، أي لا يعرف كونها ظرف زمان أو ظرف مكان إلاّ بالمضاف إليه، قال تعالى ﴿للَّه الأمرُ من قبلُ ومن بعْدُ﴾[4] بالبناء على الضمّ في قبل وبعد على قراءة السبعة، وقد ذكر ابن يعيش أنّ التقدير في الآية هو «للَّه الأمرُ من قَبْلِ كلِّ شيْءٍ ومن بَعْدِ كلِّ شيءٍ» فيكون المضاف إليه المحذوف وهو «كلّ» نكرة اكتسبت التخصيص بالإضافة إلى نكرة أخرى وهي «شيءٍ» وهذا نوع تعريف، ويرى ابن هشام أن هذا التقدير ليس خطأ إلاّ أنّ الأنسب للمقام أي لسياق الآيات[5] أن يكون التقدير «للَّه الأمرُ من قبلِ الغَلَبِ، ومن بعد الغلب، أو من بعده» أي من قبل زمانه ومن بعد زمانه، فحذف المضاف إليه المعرفة الصريحة وهو لفظ «الغَلَب» المحلّى بأل أو ضميره في اللفظ ونوي معناه فاستحقّ قبلُ وبعدُ في الآية البناء على الضمّ لذلك، ومثل الآية قول الحماسيّ[6] :

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنّي لأوجَلُ ... على أيّنا تعدو المنيّة أوّلُ

---

(١) المقصود بالاطّراد هنا دائماً وليس غالباً.

(٢) أمّا لو قطع عن الإضافة لنكرة فلا بناء بل يعرب حسب موقعه من الجملة.

(٣) ذكرت «حسب ودون» في الألفية وفي حاشية الأمير على الشذور.

(٤) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٥) لأن الآيات هي ﴿الم * غُلِبَتِ الرُّوم * في أدنى الأرض وهم من بعدِ غَلَبِهِم سيَغْلِبُون * في بِضْعِ سنِينَ * للَّه الأمْرُ من قبلُ ومن بعدُ ويومئذٍ يفْرَحُ المؤمنون﴾.

(٦) نسبة إلى الحماسة وهو كتاب مشهور جمع فيه أبو تمّام الطائي جملة من أشعار العرب الحماسية.

هذا البيت من كلمة أي من قصيدة لمعن بن أوس، لعَمْرُكَ: هي في البيت مفتوحة العين لأنّها مستعملة فيه في اليمين[1] أي القسم، وهي مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره قسمي أو يميني، وإنّما وجب[2] حذفه لسدّ جواب القسم مسدّه وهو جملة ما أدري، أدري: أي أعْلَمُ وماضيها دَرَى بمعنى عَلِمَ وهي تنصب مفعولين، وإني لأَوْجَل: الواو واو الحال، أوجل: فعل مضارع، أو أفعل تفضيل بمعنى «وَجِلٌ»، أو أفعل تفضيل والمعنى «وإنّي لأشدّ منك خوفاً»[3] يعني المخاطب، وجملة «إنّي لأوجل» في موضع نصب حال، وفاعل أدري الضمير المستتر وجوباً «أنا» هو صاحب الحال، والفعل أدري هو عامل النصب في الحال، ويجوز أن تكون الواو زائدة للاعتراض وجملة إنّي لأوجل معترضة لا موضع لها من الإعراب، تعدو: فعل تام بمعنى تسطو أو تصيب والمنية فاعل والجملة من الفعل والفاعل في موضع نصب بأدري سدّت مسدّ مفعوليه، وروي «تغدو» بالغين المعجمة، وهو أيضاً فعل تام بمعنى تجيء في أي وقت، وأصل معنى «تغدو» تجيء وقت الغداة وهي ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ثم لكثرة جريان هذا الفعل على الألسنة استعمل في المجيء في أيّ وقت وعلى هذا تكون «على أيّنا» جاراً ومجروراً متعلّقاً بتعدو أو تغدو التّامّين أو بأدري، ويجوز أن نعرب الفعل «تغدو» فعلاً ناقصاً مثل «غدا محمدٌ أميراً» فيكون بمعنى «تصبح» والمنيةُ اسمها، وعلى أيّنا جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره «نازلةً» خبرها مقدّم، أوّلُ: أصلها أوّلَ الوقتِ أو أوّلَ الساعةِ أو أوّلَ كلِّ شيءٍ، وهو ظرف زمان مبنيّ على الضمّ في موضع نصب لحذف المضاف إليه المعرفة لفظاً لا معنى،

---

(١) إذا لم تستعمل هذه الكلمة في القسم جاز فيها فتح العين وضمّها، والأكثر استعمالها في اليمين،وهي من عَمِرَ الرجلُ إذا عاش زماناً طويلاً ثم استعملت في اقسم مراداً بها الحياة بمعنى «لحياتُكَ قسمي»، ومن قال «لعمرُ اللّه» كأنّه حَلَفَ ببقاء اللّه.

(٢) إذا قلت «عهدُ اللّهِ لافعلَنّ» جاز إثبات الخبر لعدم الصراحة في القسم، لأنّه يستعمل أيضاً في غيره نحو «عهدُ اللّهِ يجب الوفاءُ به» فهو لا يفهم منه القسم إلاّ بذكر المقسم عليه.

(٣) ويبعد ان يكون المعنى «وإنّي لأشدّ الناس وجلاً» كما ذكرت بعض الحواشي لانّ الشاعر يتكلّم في قضيّة خاصة به وبمن يخاطب، فهو إمّا أن يذكر خوفه هو فحسب، أو يقارن خوفه بخوف صاحبه.

والظرف متعلّق بالفعل تعدو أو تغدو.

ومثل الآيةِ وقول الحماسيّ قول عُتَيّ بن مالك العُقَيْلي:

إذا أنا لم أومَنْ عليكَ ولم يكن لـقـــاؤكَ إلاَّ مِـــنْ وراءُ وراءُ

أنا: نائب فاعل لفعل مضارع مبني للمجهول محذوف يفسّره ما بعده كما يقول المعلّق، وعندي أنّه توكيد لفظيّ لنائب الفاعل المستتر وجوباً في الفعل المحذوف، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في موضع جرّ بإضافة إذا إليها على أنّها جملة الشرط، أمّا جواب الشرط فإنّه مقدّر تدلّ عليه أبيات سابقة وتقديره «فإنّ ذلك بلاءٌ»، أُومَنْ: أصله أُأْمَنْ والهمزة الأولى زائدة للمضارعة وضمّت بسبب بناءالفعل للمجهول، والهمزة الثانية الساكنة فاء الكلمة فهي أصلية، وقد قلبت واواً لأن كلّ همزتين اجتمعتا في أوّل كلمة وثانيتهما ساكنة تقلب الثانية حرف مدّ من جنس حركة الأولى، والفعل المبنيّ للمعلوم هو أأْمَنُ، وعند قلب الهمزة الثانية الساكنة حرف مدّ من جنس الأولى تصبح آمَنُ. ولم يكن لقاؤك إلاّ من وراءُ وراءُ: أصل الكلام «ولم يكن لقاؤك – أي ملاقاتك – ثابتاً لي من كلّ مكان إلاّ من وراءُ وراءُ» ولقاؤك من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله، إلاّ: حرف استثناء ملغى يفيد الحصر مبنيّ على السكون لا موضع له من الإعراب، وراءُ: ظرف مكان مبهم مبنيّ على الضمّ في موضع جرّ بِمَنْ لقطعه عن الإضافة لفظاً لا معنى، أي وراءَ مكانِ الناسِ، والجار والمجرور «من وراءُ» متعلّق بمحذوف هو المستثنى منه تقديره «ثابتاً» خبر يكن، وراءُ الثانية توكيد لفظيّ للأولى، ويجوز أن نقول «وراءَ وراءَ» فنبنيه[1] على فتح الجزءين في موضع جرّ بمِنْ لأنّه مركّب مزجي ويخرج الشاهد عمّا نحن فيه.

ومثل هذا البيت أيضاً قول الشاعر:

(١) في بعض الحواشي أنّه يجوز إعراب «وراءَ وراءَ» بالنصب فيقال «فلانٌ يكلّمني من وراءَ وراءَ» بالنصب لا بالبناء على فتح الجزءين، وهو وهم.

لَعَنَ الإلهُ تَعِلَّةَ بنَ مسافرٍ لَعْناً يُشَنُّ عليه من قُدَّامُ

تعلّة بن مسافر: علم على رجل، يُشَنُّ: أي يُصَبُّ.

وقول طَرَفه:

ثم تفري اللُّجْمَ من تعدائها فهي من تحتُ مشيحاتُ الحُزُم[1]

تفري: أي الخيل، والتعداء: العدو، ،مشيحات: أي مرخيات، والحُزُم جمع حزام.

قال المبرّد: «فهذا الضّرب ممّا وَقَعَ معرفة على غير جهة التعريف، وجهة التعريف أن يكون[2] معرَّفاً بنفسه كزيد وعمرو، أويكون مُعَرَّفاً بالألف واللاّم، أو بالإضافة، فهذه جهة التعريف، وهذا الضربُ[3] إنّما هو معرّف بالمعنى[4]، فلذلك بني طرداً للباب»[5] .

* إذا قطع ظرف الزمان أو ظرف المكان المبهمين المضافين، واسم الجهة المضاف، عن الإضافة لفظاً ومعنى فإنّها تعرب حينئذ حسب موقعها من الجملة، وذلك كقولك «إبدأ بذا أوّلاً»[6] إذا أردت إبدأ به متقدّماً، ولم تتعرّض للتقدّم على ماذا، فليس الأصل: إبدأ بذا أوَّلَ الأمرِ أو أوّلَ الوقت أو أوَّلَ كلِّ شيءٍ، ثم حذف المضاف إليه لفظاً وبقي معنًى، بل لا يوجد مضاف إليه أصلاً لا لفظاً ولا معنى.

---

(١) ورد في ديوان طَرَفة طبعة بيروت بتحقيق فوزي عطوي هذا البيت والبيت قبله كما يأتي:

وقنا جُرْدٍ وخيلٍ ضُمَّرٍ شُزَّبٍ من طول تَعْلاكِ اللُّجُم

أدّتِ الصَّنْعَةُ في أمْتُنِها فهي من تحتُ مشيحات الحُزُم

جُرْد جمع جرداء، وضُمَّر جمع ضامرة، شُزَّب كرُكَّع جمع شازِب، وهو الخشن، والضامر اليابس، التعلاك: العلك، أمْتُن: جمع متن وهو الظهر.

(٢) أي المعرَّف.

(٣) وهو وراءُ وتحتُ وقدّامُ.

(٤) لأنّه مضاف إلى معرفة محذوفة لفظاً منويّة معنًى.

(٥) اي فلذلك بني لأنّه خَرَجَ من باب المعربات.

(٦) أوّلاً: هي هنا ظرف زمان منصوب، وحكى الفارسيّ «إبدأ بذا من أوّلُ» بالبناء على الضمّ على نيّة المضاف إليه معنًى، والأصل: من أوّل الأمرِ، وروي ايضاً إبدأ بذا من أوّلَ» بالجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة على نيّة لفظ المضاف إليه، ومنع من الصرف للوصفية ووزن افعل لأنّه اسم تفضيل بمعنى أسبق.

* قال الماتن: يبنى على الضمّ «ما قطع لفظاً لا معنى عن الإضافة من الظروف المبهمة كقبلُ وبعدُ وأوّلُ».

الفرق بين نيّة اللفظ ونيّة المعنى أنّ نيّة اللفظ تعني أن يكون لفظ المضاف إليه مقدّراً كالثابت، أمّا نيّة المعنى فهي أن تنوي النسبة الجزئية من غير ملاحظة لفظ المضاف إليه، ويقال إنّ علّة البناء في هذه الظروف إبهامها مع تضمّن معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف، وقد ذهب الرضي الاسترابادي إلى أنّ الظروف المبهمة كقبلُ وبعدُ وأوّلُ إنّما بنيت عند قطعها عن المضاف إليه لفظاً لا معنًى لمشابهتها الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك الحرف. ويقال إنّ علّة البناء شبه المضاف المقطوع بأحرف الجواب في الاستغناء بها عمّا بعدها فمن ثَمَّ يقال لها الغايات لأنّها صارت آخراً للكلام بعد حذفه، ويقال علّة البناء الافتقار للمضاف إليه.

أمّا «كلٌّ وبعضٌ» فإنّه لما أبدل فيهما التنوين من المضاف إليه لم يُبنيا لأنّ المضاف إليه كأنّه ثابت بثبوت بدله.

أمّا حيثُ وإذا وإذْ فإنّما بنيت لأنّها وإن كانت مضافة للجمل المذكورة بعدها إلاّ أنّ الإضافة ليست بظاهرة فكأنّ المضاف إليه محذوف، وإنّما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض بالتنوين لأنّها ظروف قليلة التصرّف أو عادمته، وعدم التصرّف يناسب البناء إذ معناه عدم الإعراب.

ثم قيل: كان البناء على حركة جبراً لما فات هذه الظروف من الإعراب، وإشارة إلى أنّ البناء فيها هو خلاف الأصل فليكن بالحركة على خلاف الأصل الذي هو السكون، ولئلا يلتقي ساكنان في غير[1] أوّلُ وعَلُ، وحمل هذان على الباقي، وكانت الحركة ضمّة جبراً لهذه الكلمات التي حذف المضاف إليه بعدها فلحقها لذلك الضعف بأقوى الحركات وهي الضمّة أو جبراً لها بما فاتها من الإعراب.

---

(١) أي في نحو قبلُ وبعدُ.

* وقال الماتن «وألحق بها عَلُ المعرفة».

أي ألحق بالظروف المبهمة وأسماء الجـهات المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى في البناء على الضـمّ عَلُ المعرفـة، فكأنّه لمّا كـان مـا قبل عَلُ وهو قـبلُ وبعـدُ وأوّلُ وأسماء الجهات أكثر دوراناً على الألسنة جعل أصلاً وجُعِلَتْ عَلُ ملحقة به.

* وقـال الماتن «ولا تضاف» أي لا تضـاف عَلُ، وأمّا قـول القائل «أضـحى من عَلُه» فالهاء فيه للسّكت ولوكان مضافاً ما بني، ولا تستعمل عَلُ إلاّ مع منْ.

* وقال الماتن: ويبنى على الضمّ «غيرُ إذا حـذف ما تضاف إليه وذلك بعد ليس كقبـضتُ عشرةً ليس غيرُ فـيمن ضَمَّ ولم ينوّن» أمّا من فتح فيحـتمل أنّه مبنيّ على الفـتح فليس كلامنا هنا فـيـه، ويحتـمل أنّه معـرب منصوب خـبراً وحـذف التنوين تخفيفاً، وأمّا إن نويت المضـاف إليه فإنّ غير تكون معرفة بدون تنوين سواء ضمّت أو فتـحت لأنّ التنوين والإضافة لا يجتـمعان، وقد سـمع إعرابها بدون تنوين بالضـمة والفتحة كما في قول الشاعر:

جـواباً به تنجـو اعتمد فوربّنا لَعَنْ عملٍ أسلفت لا غيرُ تسأل

وقد روى ابن مـالك هذا البيت، وورد في القـاموس، وذلك خلافـاً لابن هشام، لكن مَنْ حفظ حجة على من لم يحفظ.

وبتفصـيل أكبر نقول إنّ «غير» إذا قطـعت عن الإضافة كان فيهـا أوجه أربعة: الفتح مع التنويـن، والفتح بدون تنوين، والضـمّ مع التنوين، والضـمّ بدونه، وتوجـيه ذلك مرتّب على مقدّمة هي «أنّ ما تجب إضافـته من أسماء الزمان أو المكان ونحوها كـقبل وبعـد وفوق وتحت ومـا أشبـهها إذا قطع عن الإضـافة فـإمّا أن ينوى لفظ المضـاف إليه فيكون ذلك معرباً والحركة فيه للإعراب غير أنّه لا ينوّن، وإمّا أن ينوى معنى الإضـافة فيجب البناء على الضمّ وإمّا أن لا ينوى شيء منهما فيعرب وينوّن إذ لا مـوجب لترك التنوين» فـإذا علمت هذه المقـدّمة فـأول الأوجه الأربعـة في «غيـر» توجيهه أن يكون اسم ليس محذوفاً، وأن تكون «غـير» مقطوعة عن الإضافة من غير

نيّة لفظ المضاف إليه ولا معناه، أي ليس المقبوض غيراً، أي مغايراً لذلك، والثاني توجيهه أن يكون على نيّة لفظ المضاف إليه أي ليس المقبوض غيرَه فالفتحة إعراب قطعاً، والثالث توجيهه أن يكون «غيرٌ» اسم ليس وهي مقطوعة عن تقدير لفظ المضاف وعن نيّة الإضافة، والرابع في توجيهه مذهبان أحدهما وبه قال المبرّد والمتأخرون أنّ ضمّة «غيرُ» ضمّة بناء لشبهها بالظروف، ويحتمل «غيرُ» على هذا أن يكون في موضع رفع على أنّه اسم ليس، وأن يكون في موضع نصب على أنّه خبر ليس، والثاني وهو مذهب الأخفش أنّ ضمّة «غيرُ» ضمة إعراب وهي اسم ليس والخبر محذوف.

* وقال الماتن: ويبنى على الضمّ «أيٌّ الموصولة إذا أضيفت وكان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً»[1] ووجه بنائها أنّ حقّها البناء كبقية أخواتها الأسماء الموصولة للافتقار اللازم لجملة الصلة فإذا أضيفت أعربت لأنّ الإضافة من خصائص الاسم فعارضت شبه الحرف، فلمّا حذف صدر الصلة نزّل المضاف إليه منزلته فكأنّها لم تضف.

* قال الشاعر:

فساغ ليَ الشرابُ وكنت قَبْلاً أكاد أَغَصُّ بالماء الفراتِ[2]

الشراب: من أسماء الخمر، ومن أسمائها الرحيق والخندريس والمدام والعقار والخرطوم والسّلافة والصّهباء والطّلا والقرقف والسلسبيل والحميّا والكميت والمشعشعة والزّرجون وبنت حانة، غَصَّ يَغَصُّ[3] من باب فرح، وغَصَّ يَغُصُّ[4] من

---

(١) قال ابن مالك في الألفية: أيٌّ كما وأعربت ما لم تُضَف وصدر وصلها ضمير انحذف

(٢) قيل إنّ قائله عبد اللّه بن يعرب بن معاوية وكان له ثار فادركه، وقيل إنّه ليزيد بن الصّعق من ابيات يذكر فيها انتقامه من الربيع بن زياد العبسي وأخذه ثاره منه ومن قومه وكان قد أغار عليهم قبل ذلك واستاق نعمهم وأنّ صحّة روايته: أكاد أغَصُّ بالماء الحميم

والمراد بالحميم في البيت البارد، والحميم من أسماء الأضداد، ورواية الفرات أولى لأنّ رواية الحميم توهم الحارّ.

(٣) على هذا يكون الفعل بالفكّ غَصِصَ يَغْصَصُ.

(٤) على هذا يكون الفعل بالفكّ غَصَصَ يَغْصُصُ.

باب نصر، وكلاهما فعل لازم يتعدّى بالهمزة فيقال أغْصَصْتُهُ، الفرات: العذب السائغ. فساغ: الفاء حرف عطف على ما سبق، ليَ: حركت ياء المتكلم بالفتح لأنّه الأفصح من التسكين ولضرورة الوزن، قبلاً: ظرف زمان منصوب متعلّق بأغَصَّ الفعل التام، وقيل هو متعلّق بكنت أو أكاد الناقصين، وجملة كان واسمها وخبرها في موضع نصب حال صاحبه ياء المتكلم في «لي» وعامل النصب فيه الفعل ساغ، وأكاد مضارع كاد وأصل ألفها واو، يقال كِدْتُ بكسر الكاف ومضارعها أكاد من باب خاف يخاف، ويقال كُدْتُ بضمّ الكاف ومضارعها أكود من باب قال يقول، والشاهد «قبلاً» حيث جاءت بالنصب مع التنوين لانقطاعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، ولو انّه نوى المضاف إليه لما نوّنه بل بناه على الضمّ لأنّ المنويّ كالمذكور، وقيل يحتمل أن تكون الإضافة منوية معنى وأنّ «قبلاً» مبنية على الضمّ والتنوين للضرورة الشعرية أو للعوض.

* قال ابن ميّادة وهو من بَني عقيل:

ونحن قتلنا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ[1] فما شربوا بَعْداً على لذّة خمرا

نحن: يعظّم الشاعر بهذا الضمير نفسه، أو يقصد أنّه وقبيلته أُسْدَ خفيَّة، والأُسْد جمع أَسَد، أُسْدَ أو أَسَدَ بدل كلّ من الأُسْد، خفيّة بوزن صفيّة وهومن الخفاء، بَعْداً ظرف زمان متعلّق بشربوا أو متعلّق بمحذوف تقديره كائنين حال من واو الجماعة والعامل في الحال هو الفعل شربوا، على لذّة: جار ومجرور متعلّق بشربوا، أو حال من خمراً وأصله نعت له ونعت النكرة الجامدة إذا تقدّم عليها انقلب حالاً، وقيل متعلّق بمحذوف هو حال من شربوا.

* قال تعالى ﴿للّه الأمر من قبلُ ومِن بَعْدُ﴾ (من الآية ٤ من سورة الرّوم).

قرأ السبعة وفيهم عاصم ﴿من قبلُ ومن بعدُ﴾ وهي القراءة المشهورة المرسومة

---

(١) روي أيضاً «أُسْدَ حفيّةٍ» بالحاء المهملة وهو علم على موضع، وروي «أَسَدَ شنوءةٍ» بفتح همزة أَسَدَ، وأَسَدَ شنوءة حيّ من اليمن، والهمزة في «أسد» مضمومة في الروايتين الأخريين.

في المصحف، وقرئ شذوذاً «من قبلٍ ومن بعدٍ» بالجرّ بمن وبتنوين التنكير وذلك على إرادة التنكير في قبل وبعد، أي على أنّهما نكرتان[1] بسبب قطع النظر عن المضاف إليه وهو «الغلب» المعرفة لفظاً ومعنى، وإنّما أمكن هذا التنوين لعدم وجود مضاف إليه ألبتّة لأنّ التنوين والإضافة لا يجتمعان، وفي قراءة شاذة غير مشهورة عن عاصم وقرأ بها العُقَيلي أيضاً «من قبلِ ومن بعدِ» بالجرّ بحرف الجرّ من غير تنوين وذلك على اعتبار لفظ المضاف إليه كأنّه متلَفّظ به والتنوين والإضافة لا يجتمعان.

* غير: اسم مبهم مبني على الضمّ، ومن قول العرب أي من مقولهم «قبضتُ عشرةً ليس غيرُ» وأصل العبارة كما يقول ابن هشام «قبضتُ عشرةً ليس المقبوضُ غيرَ ذلك»[2] ، وقد تمّ تحويل اسم ليس وهو الاسم الظاهر «المقبوضُ» إلى ضمير، ثم حذف لفظاً لا معنًى ما أضيف إليه «غير» وهو اسم الإشارة «ذلك» ثم بنيت «غيرُ» على الضمّ بدون تنوين لأنّ التنوين والبناء لا يجتمعان كذلك لا يجتمع التنوين مع المضاف إليه المنوي معنىً إذ المنوي كالثابت، وقد ألحق «غيرُ» في البناء على الضمّ بقبلُ وبعدُ ونحوهما من الظروف[3] المبهمة التي تبنى على الضمّ إذا حذف المضاف إليه بعدها لفظاً لا معنى. وذهب الشارح إلى أنّه يحتمل أن يكون أصل العبارة «قبضتُ عشرةً ليس غيرُ ذلك مقبوضاً» ثم حذف خبر ليس وهو «مقبوضاً» والمضاف إليه وهو «ذلك»، ويجوز أن تكون الضمّة على «غيرُ» على هذا الاحتمال الثاني ضمّه إعراب على أنّها اسم ليس وخبر ليس محذوف وهو قول الأخفش وابن

---

(١) وقيل إنّهما معرفتان بنيّة الإضافة وتنوينهما تنوين عوض، قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي أحسن.

(٢) ذهب بعضهم إلى انّ الأحسن أن يكون الأصل «قبضتُ عشرةً ليس هو غيرَ ذلك» والضمير يعود إلى المقبوض المفهوم من الفعل قبضتُ، واسم ليس ضمير مستتر وليس اسماً ظاهراً تمّ حذفه حذفاً نهائياً كما يوهمه كلام الشارح.

(٣) أي التي لا يتضح معناها إلاّ بذكر المضاف إليه، ومعنى «غير» الذي اتّضح بذكر المضاف إليه وهو اسم الإشارة هو العدد المعيّن، لانّ التقدير «قبضتُ عشرةً ليس المقبوضُ غيرَ ذلك» أي غير ذلك العدد الذي سبق ذكره وهو العشرة.

هشام وذلك لانقطاع إضافة «غير» إلى اسم الإشارة لفظاً ومعنى، ويمكن على هذا أن تكون «غيرٌ» منونة لكن التنوين حذف تخفيفاً، ويجوز أن تكون الضمّة على هذا الاحتمال الثاني ضمّة بناء وهو قول المبرّد وذلك على اعتبار أنّ إضافة «غير» إلى «ذلك» مقطوعة لفظاً لا معنًى وتكون «غيرُ» مبنية على الضمّ في موضع رفع اسم ليس[1]، أو في موضع نصب[2] خبراً لها، والتوجيه الأول أولى من الاحتمال الثاني لأنّ في التوجيه الأول تقليلاً للحذف، إذ لم يحذف فيه من التركيب إلاّ المضاف إليه، وأمّا اسم ليس فهو ضمير مستتر والمستتر لا يعدّ محذوفاً لأنّ المقدّر كالمذكور بخلاف الاحتمال الثاني فقد حذف فيه الخبر والمضاف إليه ولم يذكر إلاّ اسم ليس، أمّا لو قلنا «قبضتُ عشرةً ليس غيـر» بفتح آخر «غير» مع التنوين أو بدونه فإنّ هذه الفتحة تعدّ فتحة إعراب بلا خلاف، وتعرب «غير» خبراً منصوباً لليس.

ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه «غير» إلاّ بشرط واحد هو أن تقع «غير» بعد «ليس» بعينها كما مثلنا من مقول العرب الذين يحتجّ بكلامهم، وأمّا قول العلماء «قبضتُ عشرةً لا غير» بحذف ما أضيفت إليه «غير» الواقعة بعد «لا» فقد ذهب ابن هشام إلى أنّ هؤلاء العلماء إمّا أنّهم قاسوا «لا» على «ليس» لأنّ كلاًّ منهما معناه النفي، فأعملوا «لا» عمل «ليس» أو أنهم سهوا عن شرط المسألة وهو وجوب وجود «ليس» ذاتها قبل «غير» لكي يجوز حذف المضاف إليه بعد «غير».

وقد دافع الفاكهي في شرح القطر عن صحة قول هؤلاء العلماء فذهب إلى أن تقييد ابن هشام – في كتابيه الشذور والمغني – «غير» بالواقعة بعد «ليس» فقط لا يعتدّ به ولا يعوّل عليه، وأنّه لا فرق بين «ليس» و«لا» على ما نصّ عليه الزمخشري في المفصّل وابن الحاجب في الكافية والرضي الاستراباذي في شرحه على الكافية وذلك بناء على ما سمع من وقوع «غير» بعد «لا» في قول أحد الشعراء الإسلاميين:

جواباً به تنجو اعتمد فوربّنا ... لَعَنْ عملٍ أسلفت لا غير تُسْأَل

---

(١) ويكون خبر ليس محذوفاً.

(٢) ويكون اسم ليس محذوفاً

وقد أنشــده ابن مالك أيضاً، فيـعمل به وبنحوه من غيـر توقّف، لذلك يجوز أن نقول «قبضتُ عشرةً لا غير» ويكون التقدير «قبضتُ عشرةً لا مقبوضٌ غيرَ ذلك» أو «قبضتُ عشرةً لا غيرُ ذلك مقبوضاً»، ويجوز أن نقول «يجب الوضوءُ لا غير»ويكون التقدير «يجب الوضوءُ لا واجبٌ غيرَ ذلك» أو «يجب الوضـوءُ لا غيرُ ذلك واجباً» فلا نافية تعمل عـمل ليس وما بعدها اسمها المرفوع وخـبرها المنصوب، ويجب أن يكون اسم لا النافيـة العاملة عمل ليس وخبـرها نكرتين وهما هنا كذلك لأن «غـير» شديدة الإبهام لا تتعرّف بالإضافة إلى اسم الإشارة المعرفة.

* قال سحيم بن وثيل بن يربوع:

أنا ابـنُ جَـلاَ وطـلاّعُ الثنايا ... متى أضع العِمَامة تعرفوني

أنا ابن جلا: أي أنا ابن المشهـور بالكرم الذي يسمَّى جَلاَ، وجَلاَ في الأصل فعل معناه ظَهَرَ، يقال جَلاَ كرمُهُ أي ظَهَرَ، أضع العمـامة: أي أنزل اللثام لأتكلّم، تعرفوني: أي بما كان يبلغكم عنّي. ويساق هذا البـيت شاهداً على امتناع جلا من الصّرف، ولا يصرف شيء من الفـعل إذا سمّي به، فـالوزن المشترك بين الاسم والـفعل يؤدّي إلى منع الاسم من الصـرف إن نقل هذا الاسم من فعل كـما حدث في «جَلاَ» فـالمانع من الصرف في «جلا» هو العلمية والعدل، أو العلمية ووزن الفعل.

* قال الفرزدق:

ولقـد سدَدْتُ عليك كـلَّ ثنيّـة ... وأتيتُ فوقَ بني كليبٍ من عَلُ

فوقَ: ظرف مكان منصوب على الظرفيـة المكانية وهومتعلّق بأتيت، بني: ملحق بجمع المذكـر السالم، من عَلُ: أي من فوقهم، وعَلُ ظـرف مكان مبنيّ على الضمّ في موضع جرّ بمن والجار والمجرور مـتعلّق بأتيت، ويجوز أن يكون «فوقَ» و«مِنْ عَلُ» حالين من التـاء في «أتيت» ويكون الفعـل «أتيت» عامل النصب في الحـال، وقد بني «عَلُ» على الضمّ لأنّ المضاف إليه وهو الضـمير محذوف لفظاً لا مـعنى، وقد ألحقت في بنائهـا على الضمّ بقـبلُ وبعدُ وأوّلُ ونحـو ذلك من الظروف المبـهمـة، وعَلُ بلام

مخففة اسم بمعنى «فوق» فهي ظرف مكان، وحين نقول «أخذت الشيء الفلانيّ من عَلُ» فإنّ التقدير «من فوق الدار» فتكون «عَلُ» ظرف مكان أريد به معيّن هو المضاف إليه وهو لفظ «الدار» المحذوف لفظاً لا معنًى، فهي لذلك تعدّ معرفة، وكذلك «عَلُ» في البيت المراد بها معيّن لكونها معرفة لإضافتها إلى معرفة هي الضمير إذ ليس في لفظ «عَلُ» نفسه ما يدلّ على تعيين المعنى، فلابدّ من نيّة المضاف إليه وهو الضمير المحذوف لفظاً ليتعيّن عن طريقه المعنى المراد من «عَلُ».

ولم يسمع عن العرب استعمال «عَلُ»(١) مضافة لفظاً ووقع ذلك في كلام الجوهري فقد قال «أتيت من عَلِ الدار» وهو سهو منه.

* قال امرؤ القيس في وصف فرس:

مكرٍّ مفرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معاً   كجلمود صخر حطّه السيل من عَلِ

مكرٌّ: بكسر الميم من كَرَّ يكُرُّ من باب نصر أي لا يُسْبَقُ في الكرّ، مفرّ: بكسر الميم من الفرار وفعله فَرَّ يَفِرُّ من باب ضرب، مقبل: أي مباشر للحرب، مدبر: أي مبتعد عن الموت، معاً أي هذه الصفات ثابتات له معاً، ومعنى الشطر الأول: هذا الفرس معتاد للحرب صالح لجميع أحوالها، وهذه الصفات الأربع مجتمعة فيه في حالة واحدة من حيث القوة لا من حيث الفعل وذلك لما بينها من التضادّ، ومعاً ظرف مكان متعلّق بثابتات، ويمكن أن يعرب حالاً من فاعل ثابتات وهو الضمير المستتر جوازاً «هي» الذي هو فاعل لاسم الفاعل، واسم الفاعل هو عامل النصب في الحال،

(١) قال في المغني: التزموا في «عَلُ» المبني على الضمّ أمرين: أحدهما استعماله مجروراً بمن، والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال أخذتُهُ من علِ السطح، وقد وهم في هذا جماعة منهم ابن مالك والجوهري، وامّا قول الرّاجز:

يا رُبَّ يوم ليَ لا أظَلَّلُهُ   أُرْمَضُ من تحتُ وأُضْحَى من عَلُهْ

فالهاء للسكت بدليل انّه مبنيّ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً، وقد نسب العيني هذا الرجز لابي ثروان الاعرابي وهو احد الذين شايعوا الكسائي على سيبويه في مناظرتهما في المسالة الزنبورية، لا أظَلَّلُه: لا أظلّل فيه، أُرْمَضُ وأُضْحَى فعلان مضارعان...

الجلمود: الحجر العظيم الصلب الأملس، وإضافة جلمود إلى صخر من إضافة الخاص إلى العام، حطّه السيلُ: الحطّ إلقاء الشيء من علوّ إلى أسفل، والجملة فعل ومفعول به مقدّم وفاعل مؤخر وهي في موضع جرّ صفة لجلمود، ويمكن أن تعرب حالاً منه لأنّ النكرة إذا أضيفت إلى نكرة اكتسبت في الإضافة المعنوية التخصيص وهو نوع تعريف، من عَلِ: أي من مطلق مكانٍ عالٍ، وهذا البيت شاهد على أنّ «عَلِ» نكرة لأنّ المراد بها العلوّ المجهول الذي لا يُعْرَف، أي مطلق علوّ غير معيَّن بمضاف إليه محذوف لفظاً منويّ معنًى، لذلك تعيّن إعراب «عَلِ» في هذا البيت وعدم بنائها على الضمّ، ولعدم بنائها يمكن تنوينها هنا.

* وقبل البيت السابق في معلقته قوله:

وقد اغتدي والطيرُ في وَكَنَاتها   بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكَلِ

أغتدي: أذهب وقت الغداة وهو ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، والمقصود أبكّر، الوَكَنات: جمع وَكَنَة وهو الموضع الذي يأوي إليه الطائر، أي الأعشاش، وظاهر أنّ الطّير لا تخرج من وكناتهاوقت الغَلَس، والشاعر يتمدّح بأنّه يبادر في هذا الوقت وقت الغفلة والسكون، المنجزد: الفرس قصير الشعر وهو من وصف جياد الخيل، أو هو الماضي المنسلخ من الخيل فيتقدّمها عند السباق، والأوابد جمع آبد وهي الوحوش النافرة الشاردة، أي أنّه لسرعته يقيّد الوحوش ويحصّلها فلا تفوته، الهيكل: العظيم الخلقة، شبّهه ببيت العبادة عند النصارى.

* قال الشاعر يصف فرساً:

مُوَثَّقِ الأعلَى أمينِ الأسفَلِ   أقَبَّ من تحتُ عريضٍ مِنْ عَلِ

الأقَبّ: الضامر وجمعه قُبٌّ وهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، عَلِ: جوز تنوينه في البيت لأنّه معرب لا مبني، وإنما أعرب لأنّ الشاعر لا يقصد علوّاً خاصّاً وإنّما يقصد علوّاً أيّ علوّ فهي نكرة،

تحتُ: مبنيّة على الضمّ في موضع جرّ بمن لأنّها ظرف مكان مبهم قطع عن الإضافة لمعرفة لفظاً لا معنى.

* قال تعالى ﴿ثم لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعةٍ أيُّهُم أشَدُّ على الرحمنِ عِتِيّاً * ثمَّ لَنَحْنُ أعلَمُ بالّذينَ هم أوْلَى بها صِلِيّاً﴾ (الآيتان ٦٩، ٧٠ من سورة مريم).

هذه هي القراءة المتواترة المشهورة المرسومة في المصحف، والشاهد فيها مجيء «أيّ» التي هي موصول اسمي – أي اسم موصول بمعنى الذي – مبنيّة على الضمّ في موضع نصب مفعولاً به عند الجمهور لأنّها أضيفت إلى «هم»[١] ولأنّ صدر جملة الصلة وهو الضمير العائد إلى الموصول محذوف إذِ الأصل «هو أشدُّ».

وقبل هذه الآية قوله تعالى ﴿فوربِّكَ[٢] لنحشرنَّهم والشياطين[٣] ثم لنحضرنَّهم حول[٤] جهنّم جِثِيّاً﴾ وقد عطف قوله تعالى ﴿لننزعَنَّ﴾ بحرف العطف «ثم» على جواب القسم ﴿لنحشرنَّهُمْ﴾، وليست اللام في «لننزعَنَّ» موطئة لقسم آخر محذوف بل هي موطئة للقسم المذكور وهو «فوربّك»، وهذه اللام في الفعلين هي لام التوكيد التي يُتَلَقّى بها القسم، أي التي تقع في جواب القسم، بمعنى أنّها لام القسم التي تفيد التوكيد، وفاعل ننزعَنَّ ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. جِثِيّاً: جمع جاثٍ من جَثَا يَجثُو أو يَجْثِي، لغتان، فيكون أصلها: جُثُوواً أو جُثُوياً، ففي الأولى قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها فاجتمعت مع الواو الساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الثاء لمناسبة الياء، وفي الثانية قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الثاء لمناسبة الياء، وقرئ جثيّاً بكسر الجيم وهو الأشهر وبضمّها وهما قراءتان سبعيتان،

---

(١) فيه تسامح، إذ المضاف إليه في الحقيقة هو ضمير الهاء وحده، أمّا الميم فهي حرف دالّ على الجمع مبني على السكون لا موضع له من الإعراب.

(٢) أي يا محمد، وقد اقسم باسمه مضافاً لنبيّه تعظيماً لشان النبيّ وتحقيقاً للأمر.

(٣) الشياطين: يجوز أن تكون مفعولاً معه والواو للمعية، وأن تكون معطوفة بواو العطف على المفعول به وهو الضمير «هم»

(٤) حول جهنّم: أي قبل دخولها لاجل ان يرى السعداء ما نجّاهم منه فيزدادوا سروراً وينال الأشقياء حسرة.

عِتِيّاً: تمييز نسبة لأفعل التفضيل «أشدّ» وهو من عَتا يَعْتو بمعنى استكبر وجاوز الحدّ، والمصدر عُتُوّاً أو عِتِيّاً. على الرحمن: جار ومجرور متعلّق بأشدّ لأنّ أشدّ اسم تفضيل على وزن أفعل مشتّق، أو متعلّق بعتيّاً مقدّرة يفسّرها عِتِيّاً المذكورة والتقدير «أيّهم أشدّ عتيّاً على الرحمن عتيّاً» وليس متعلقاً بعتيّاً المصدر المذكور وذلك لأنّ المشهور أنّ معمول المصدر لا يتقدّم على المصدر، والأظهر أنّه متعلّق بالمصدر «عتيّاً» المذكور ولا داعي لتقدير مصدر مماثل يفسّره المصدر المذكور ليتعلّق به الجار والمجرور لأنّ معمول المصدر يجوز تقدّمه عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ومعمول المصدر هنا هو الجار والمجرور «على الرحمن»، ومثل هذا قوله تعالى «ولا تأخذكم بهما رأفة»[1] ، وقوله تعالى ﴿فلمّا بلَغَ معه السَّعي﴾.[2] ولأيّ الموصولة أربع حالات، واحدة تبنى فيها وهي إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كما مثلنا في هذه الآية[3] ، وثلاث تعرب فيها وهي: إذا أضيفت وذكر صدر الصلة نحو أيّهم هو

---

(١) من الآية ٢ من سورة النور.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الصافّات.

(٣) من النحويين من ذهب إلى أنّ «أيّ» في هذه الآية ليست اسماً موصولاً بل هي اسم استفهام معرب وهم الخليل ويونس والكسائي والأخفش وأعربوها مبتدأ مرفوعاً بالضمة خبره أشدُّ، ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل إنّه اسم موصول محذوف والتقدير «ثم لننزعَنّ من كل شيعة الذي يقال فيه أيُّهم أشدُّ؟» أواسم موصوف بالاسم الموصول وهو أيضاً محذوف والتقدير «ثم لننزعَنّ من كلّ شيعة الفريقَ الذي يقال فيه أيُّهم أشدُّ؟» ويردّه أنه لا يجوز أن يقال لاضربَنّ الفاسقُ بالرفع على تقدير «الذي يقالُ فيه الفاسقُ» وقال يونس إنّ مفعول ننزع جملة «أيّهم أشدُّ؟» الاستفهامية وهي في موضع نصب، ولم يعمل الفعل «ننزعَنّ» عنده النصب في لفظ الجملة بل في محلّها وذلك لأنّ صدر هذه الجملة اسم استفهام وهو «أيّ» واسم الاستفهام لا يعمل ما قبله في لفظه، ويردّه أنّ تعليق الفعل عن العمل يختصّ بافعال ا لقلوب عند الجمهور خلافاً ليونس وننزع ليس من افعال القلوب، ويردّه أيضاً قول الشاعر:

إذا ما لقيت بني مالك   فسلّم على أيُّهم افضل

ببناء «أيُّهم» على الضمّ فإنّ حرف الجرّ لا يعلّق عن العمل في اسم الاستفهام بعده، وقال الكسائي والأخفش إنّ مفعول ننزع هو «كلّ» وهومنصوب محلاً بسبب حركة حرف الجرّ الزائد، وجملة «أيُّهم أشدُّ؟» الاستفهامية مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، والراجح في هذه المسألة مذهب سيبويه الذي ذكره ابن هشام وهو أنّ «أيُّهم» في الآية اسم موصول وليس اسم استفهام.

أشدُّ، وإذا لم تضف وحذف صدر الصلة نحو أيّ أشدُّ، وإذا لم تضف وذكر صدر الصلة نحو أيّ هو أشدّ، وهذا رأي الجمهور، ومن العرب من يعرب «أيّاً» الموصولة في أحوالها الأربعة كلّها، وعلى لغتهم قرأ بعض القرّاء هذه الآية «أيَّهم أشدُّ» بإعراب «أيَّهم» بالنصب، وقد ذهب سيبويه إلى أنّ نصب «أيّ» الموصولة في هذه الآية على الإعراب لغة جيّدة، وذهب أبو عمر الجَرْمي النحوي البصري المتوفى ببغداد في سنة ٢٢٥هـ إلى نصبها في الآية على الإعراب وعدم ضمّها على البناء وقال «خرجت من الخندق[1] – يعني خندق البصرة كما يقول ابن هشام – حتى صرت إلى مكة فلم أسمع أحداً – يعني من العرب الذين يحتجّ بكلامهم – يقول: اضرب أيُّهم أفضلُ» أي ببناء «أيُّهم» على الضمّ لإضافتها وحذف صدر صلتها كما ذهب إليه جمهور النحاة.

ومعنى قوله تعالى ﴿ثم لننزعَنَّ من كلّ شيعة أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيّاً﴾ لننزعَنَّ من كلّ فرقة أيّهم أشدّ على الرحمن[2] جراءةً، وهم رؤساؤهم في الشرّ فنبدأ بالأكبر فالأكبر جُرْماً والأكثر جراءة وذلك على الترتيب التنازلي، ومعنى قوله تعالى ﴿ثم لنحن أعلم بالذين هم أَوْلَى بها صليّاً﴾، بها: أي بجهنّم، صليّاً: دخولاً، أي نحن أعلم بالذين هم أحقّ بدخول النار فنبدأ بهم، صُلِيّاً بضمّ الصاد: يقال صَلِيَ يَصْلَى صُلِيّاً مثل لقِيَ يلقَى لُقِيّاً فهما من باب فرح، ويقال صَلَى يَصْلِي صُلِيّاً مثل مضَى يمضِي مُضِيّاً فهما من باب ضرب، وقرئ صليّاً في الآية بكسر الصاد وهو الأشهر وبضمّها وهما قراءتان سبعيتان، وصليّاً جمع صَالٍ مثل جثيّاً جمع جاثٍ، وأصل صِلِيّاً بكسر الصاد وبضمّها صلُوياً بكسر الصاد وضمّها وقد اجتمعت الواو والياء وكانت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت اللام لمناسبة الياء المشدّدة.

---

(١) الخندق في الأصل حفرة تحفر حول البلد، وقد روى الرضي الاستراباذي هذا النصّ عن الجرمي كما يأتي «خرجت من خندق الكوفة فلم أسمع أحداً يقول أيّهم إلاّ بالنصب».

(٢) أي جراءته على الرحمن أشدّ من جراءة غيره، وجَراءة وكذلك جُرْأة مصدران فعلهما جَرُؤَ يَجْرُؤُ.

المبني على الضمّ أو نائبه

المتن

* ثم قلتُ: أو الضمِّ أو نائبِهِ، وهو المنادى المفـردُ المعرفـةُ نحو يا زيدُ ويا جـبالُ ويا زيدانِ ويا زيدونَ.

الشرح

* وأقول: الباب السابع من المبنيات: ما لزمِ الضـمّ أو نائبَه – وهو الألف والواو– وهو نوع واحد، وهو المـنادي المفرد المعرفـة، ونعني بالمفرد هنا مـا ليس مضـافاً ولا شبيهاً به، ولو كان مثنى أو مجموعاً، وقد سبق هذا عند الكلام على اسم «لا».

ونعني بالمعرفة مـا أريد به معيَّن سواء كان علماً أو غيـره. فهذا النوع يبنى على الضـمّ في مسألتين: إحداهما: أن يكون غير مثنى ولا مجموعاً جمع مذكّر سالماً نحو يا زيدُ ويا رجلُ وقوله تعـالى ﴿يا نوحُ إنّه ليسَ من أهلِك﴾ ﴿يا نوحُ اهبِطْ بسلامٍ﴾ ﴿يا صالحُ ائتِنا﴾ ﴿يا هودُ ما جئتنا ببيِّنة﴾. الثـانية: أن يكون جمع تكسير نحو قولك «يا زيود» وقوله تعـالى ﴿يا جبالُ أوِّبي مـعه﴾. ويبنى على الألف، إن كان مـثنى نحو «يا زيدان» و«يا رجلانِ» إذا أريد بهـما معيَّن، ويبنـى على الواو إن كان جمع مذكـر سالماً نحو «يا زيدونَ» و«يا مسلمـونَ» إذا أريد بهما معيَّن، وأمّا إذا كان المنادى مـضـافاً أو شبيهاً بالمضـاف أو نكرة غير معـينة فإنه يعرب نصباً على المفعولية فلا يدخل في باب البناء. فالمضـاف كقـولك «يا عبدَ اللَّهِ» و «يا رسولَ اللَّهِ» وفي التنزيل ﴿قل اللَّهم فَاطِرَ السماواتِ والأرضِ﴾ أي يا فاطر السـماوات ﴿أَنْ أدُّوا إليَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾ أي يا عبادَ اللَّهِ، ويجوز أن يكون «عبادَ اللَّهِ» مفعولاً بأدُّوا كقوله تعالى ﴿أَنْ أَرْسِلْ معَنَا بَنِي إِسْرائيلَ﴾ ويجوز أن يكون «فاطِرَ» صفة لاسم اللَّه تعالى خلافـاً لسيبويه. والشبيه بالمضـاف هو ما اتّصل به شيء من تمام معناه كقولك «يا كثيراً برُّهُ» و«يا مفيضاً خيرَه» و«يا رفيقاً بالعبادِ». والنكرة كقول الأعمى «يا رجلاً خذ بيدي» وقول الشاعر:

أيـا راكـباً إمّا عرضتَ فبلّـغَنْ ندامايَ من نجرانَ أن لا تلاقيا

ويجـوز في المنادى المسـتـحق للضمّ أن يـنصب إذا اضطُرَّ إلى تنوينه كـقـول الشاعر:

ضَرَبَتْ صدرَها إليَّ وقالتْ يا عـديّاً لقد وقَتْكَ الأواقي

وأن يبقى مضموماً كقوله:

سـلامُ اللّهِ يـا مطـرٌ عليهـا وليس عليكَ يا مَطَرُ السّلامُ

ويجوز في المنادى أيضاً أن يُفْتَحَ فتحة إتبـاع وذلك إذا كان علماً موصوفاً بابنٍ متّصل به مضافٍ إلى علم كقولك «يا زيدُ بنَ عمروٍ» وقول الشاعر:

يا طلحةَ بنَ عبيدِ اللّهِ قد وجَبَتْ لك الجِـنَانُ وبُوِّئتَ المَـهَا العينَا

وبقاء الضمّ أرجح عندالمبرّد، والمختار عند الجمهور الفتح.

الحاشية

* يبنى المنادى المفرد – أي غير المضاف وغير الشبيه بالمضاف – المعرفة – أي التي أريد بها معيّن مـقصود – سواء كانت هذه المعرفة معـرفة بالأصالة مثل يا زيدُ في العلم أو مـعرفـة لعـروض النداء مثل يا رجلُ في النـكرة المقصـودة، على الضمّ الظاهر نحو يا مـحمدُ، أو المقدّر للتعـذر نحو يا موسى، أو المقدّر بسـبب حركة البناء الأصلي نحـو يا سيـبويه، وإنّمـا بني المنادى المفـرد المعرفـة لشبـهه بالضـميـر في «ادعوك» لفظاً لأنه مـفرد ومعنى لأنه مخـاطب لأنّ يا زيد بمنزلة أدعوك، وبني على حركةٍ إشارة إلى أنّ له أصلاً في الإعراب، وكانت الحركة ضمّة لأنّها أقوى الحركات فتجبر ما لحقه من الوهن بحذف عامله لزوماً.

* ذكر المصنّف أنّ المنادى المفرد المعرفة يبنـى علي الضمّ في مسألتين إحداهما أن يكون مفرداً أي غـير مثنّى ولا مجمـوعاً جمع مذكر سالمـاً نحو يا زيد «علماً» ويا

رجل «نكرة مقصودة» والثانية أن يكون جمع تكسير نحو يا زيود «علماً» ويا جبالُ «نكرة مقصودة» وبقي على المصنّف جمع المؤنث السالم فإنّه يبنى على الضمّ أيضاً ولا تشمله المسألة الأولى ولا المسألة الثانية.

* يبنى المنادى على الألف إن كان مثنّى علماً نحو يا زيدانِ أو نكرة مقصودة نحو يا رجلانِ لأنه قد أريد بهما معيَّن، ويبنى المنادى على الواو إن كان جمع مذكر سالماً علماً نحو يا زيدونَ أو نكرة مقصودة نحو يا مسلمونَ لأنّه قد أريد بهما معيَّن، فإن لم يرد بالمنادى معيَّن عُدَّ نكرة غير مقصودة وأعرب نصباً على المفعولية مطلقاً سواء كان مفرداً أو مثنى أو جمعاً فيقال يا رجلاً ويا زيداً ويا رجلين ويا زيدَين ويا مسلمينَ ويا زيدِينَ ويا رجالاً ويا زيوداً.

* قال تعالى ﴿يا نوحُ إنّه ليس من أهلِكَ﴾ (من الآية ٤٦ من سورة هود).

نوح منادى مفرد علم مبنيّ على الضمّ في موضع نصب، ليس من أهلك أي النّاجين.

* قال تعالى ﴿يا جبالُ أوّبي معه﴾ (من الآية ١٠ من سورة سبأ).

جبال منادى مفرد نكرة مقصودة مبنيّ على الضمّ في موضع نصب، والمعنى: رجّعي مع النّبيّ داود بالتسبيح، أو سيري معه حيث سار.

* قال تعالى ﴿قل اللَّهمّ فاطرَ السماواتِ والأرضِ﴾ (من الآية ٤٦ من سورة الزُّمَر).

اللّهمّ: أصلها يا أللّهُ، حذف حرف النداء وعوّض عنه الميم، ولا يجوز الجمع بين يا وأل إلاّ مع اللّه ومحكيّ الجمل، وشذّ قولهم «يا اللّهم» للجمع بين العوض والمعوّض، واللّهم في الآية منادى بحرف نداء محذوف مبنيّ على ضمّ مقدّر على الميم المشدّدة منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة الإدغام، وجعلت حركة الإدغام فتحة لخفّتها وشدّدت الميم لأنّها نائبة عن حرفين هما «يا»، وبعضهم يعربها منادى

بحرف نداء محذوف مبني على الضمة الظاهرة على الهاء والميم حرف عوض عن يا المحذوفة مبنيّ على الفتح لا موضع له من الإعراب، فاطر السماوات والأرض: أي مبتدعها من غير مثال سابق، والشاهد في «فاطرَ» فهو منادى بحرف نداء محذوف وهو منصوب لأنّه مضاف، ويجوز أن يكون «فاطرَ» صفة لاسم اللّه تعالى وهو «اللّهم» على المحلّ[1] خلافاً لسيبويه الذي لا يجيز ذلك لأنّ «اللّهمّ» لمّا اتصل به الميم المعوّضة عن حرف النداء أشبه الأصوات فلم يجز نعته ولأنّ إضافة اسم الفاعل وهو «فاطر»[2] لمعرفة هي «السماوات» لم تكسب المضاف وهو «فاطر» التعريف من المضاف إليه وهو «السماوات» لأنّ الإضافة لفظية فلا يوصف فاطر بمعرفة، وجملة «اللّهم فاطر السماوات والأرض» في موضع نصب مقول القول، وحرّكت اللام في «قلِ» بالكسر لالتقاء الساكنين.

* قال تعالى ﴿ولقد فتنّا قبلَهم قومَ فِرْعَونَ وجاءَهم رسولٌ كريم * أنْ أدُّوا إليَّ عبادَ اللّهِ إنِّي لكم رسولٌ أمينٌ﴾ (الآيتان ١٧، ١٨ من سورة الدخان).

فتنّا: بلونا، قبلهم: أي قبل كفّار قريش، وجاءهم رسول كريم: هو موسى وطالبهم أن يؤدّوا إليه ما يدعوهم إليه من الإيمان، أنْ: مصدرية غير ناصبة والتقدير بأنْ، أو حرف تفسير بمعنى أيْ، أو مخففة من الثقيلة، والشاهد أنّ «عبادَ اللّهِ» منادى بحرف نداء محذوف هو يا وهو منصوب لأنّه مضاف، وعباد اللّه الذين نودوا هم فرعون وقومه، ومفعول «أدّوا» محذوف أي أدّوا إليّ ما وجب عليكم من الإيمان. ويجوز أن يكون «عبادَ» مفعولاً به لأدّوا ويكون أدّوا بمعنى أرسلوا وعباد اللّه هم بنو إسرائيل ومعنى تأدية قوم فرعون إيّاهم إطلاقهم من الأسر وإرسالهم إلى موسى، ويؤيّد تفسير «أدّوا» في هذه الآية على الإعراب الثاني بأرسلوا قوله تعالى

---

(١) لأن محلّ «اللّهمّ» النصب.

(٢) اسم الفاعل «فاطر» في الآية بمعنى الماضي، لذلك لا يعمل في المضاف إليه وهو السماوات، لأنّ من شروط إعمال اسم الفاعل المجرّد من ال أن يكون بمعنى المستقبل أو الحاضر.

في آية أخرى من سورة أخرى ﴿أَنْ أرسِل معنا بني إسرائيل﴾[1] أي أطلق بني إسرائيل من الأسر ثم أرسلهم معي ومع أخي هارون إلى الشام، وعلى الإعراب الثاني لا يكون في الآية شاهد على ما نحن فيه. والخطاب في «أدّوا» على كلا الإعرابين لفرعون وقومه.

* يا كثيراً برُّه: كثيراً اسم فاعل أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة، برُّه أي إحسانه فاعل.

* يا مفيضاً خيرَه: مفيضاً اسم فاعل، خيرَه: مفعول به ومضاف إليه والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

* يا رفيقاً بالعباد: رفيقاً اسم فاعل أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

* قول الأعمى «يا رجلاً خذ بيدي»: رجلاً منادى نكرة غير مقصودة منصوب، ومثله قول الغريق «يا واقفاً خذ بيدي».

* للشاعر الجاهلي عبد يغوث بن وقّاص الحارثي[2] :

---

(١) الآية ١٧ من سورة الشعراء، أنْ: مصدرية أو تفسيرية أو مخففة، بَني: منصوب بالياء على المفعولية لأرْسِلْ وهو ملحق بجمع المذكر السالم، وإسرائيل مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وقبل هذه الآية ﴿فائتيا فرعونَ فقولا إنّا رسولُ ربّ العالمين﴾ والخطاب لموسى وأخيه هارون.

(٢) من شعراء قحطان، فارس من فرسان قومه بني الحارث، وبيت الشاهد هو من قصيدة قالها حين أسَرَتْهُ تَيْمُ الرِّباب في يوم الكُلاب وكانوا يطلبونه في دم رجل منهم يقال له النعمان بن جسّاس أو النعمان بن حسّان فعرض عليهم في فدائه الف ناقة فابوا إلاّ قتله وشدّوا لسانه فتضرّع إليهم بالإشارة ان يفكّوا لسانه ليقول لهم شعراً ينوح به على نفسه ويلوم أصحابه فقالوا انت شاعر ونخاف ان تهجونا فاشار إليهم انّه لن يفعل ففكّوا لسانه فقال قصيدة مطلعها:

الا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا	فما لكما في اللوم خير ولا ليا
الم تعلما انّ الملامة نفعها	قليل وما لومي أخي من«سماتيا»

والصواب «شماليا»، وفي حاشية العدوي على شروح الشذور انّ قائل بيت الشاهد فيما قيل هو مالك بن الريب، وعندي انه لا ينبغي الالتفات إلى هذا القول فإنّ ذكر الشاعر نجران دليل قاطع على انّ البيت لعبد يغوث الحارثي، وكان قومه من «بنو الحارث» يسكنون نجران، ومنهم بنو عبد المدان عظماء نجران في =

أيـا راكـباً إمّـا عرضْـتَ فَبَلِّـغَـنْ   نداماي من نجران أن لا[1] تلاقيا

أيا كلّها حرف نداء أو الهـمزة حرف استفهـام ويا حرف نداء، والشاهد هو «أيا راكباً» فـإنّ راكباً منادى نكرة لم يقصـد به الشـاعر معيّنـاً وإنّما التمس أيّ راكب[2] من الركبان يبلّغ قومه تحيّته فكلّ مَنْ يبلّغ عنه هو المنادَى، ولو أراد راكباً معيّناً لبناه على الضمّ لأنّه يصبح نكرة مقصـودة، ويرى بعض النحاة أنّه لا ينادى إلاّ المقصود إذ لا فائدة عنـدهم من نداء غير المـقصود، وفي هذا البـيت الذي يحتجّ بـه لأنّ قائله شاعر جاهلي ردٌّ على إنكارهم جواز نداء النكرة غير المقصودة.

عرضتَ: أتيت العَرُوض بفتح العين، نداماي: مفعول به أوّل لبَلِّغَنْ ومضاف إليه، والندامى بفتح النون وضمّها بوزن السّكارى بفـتح السين وضمّها جمع نديم، وجمع ندمـان بوزن سكران، وهمـا المجالِسُ على الخـمـر، وقيل على الخـمـر وغيـره. من نجران: أي من أهل نجـران، ونجران مديـنة بالحجاز من ناحـية اليمـن سمّيت باسم نجران بن زيد بن يشجب بن يعرب أوّل من نزلها، وهي ممنوعة من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. لا تلاقيا: خـبر لا النافية للجنس محـذوف تقديره «لنا» وجملة لا واسمـها وخبـرها في موضع رفع خبـر أن المخففـة من الثقـيلة، والجملة من أنْ واسمها ضمير الشأن المحذوف وخبرها في موضع نصب مفعول به ثانٍ لبلّغ.

= الجاهلية، وكان مالك بن الريب نجدياً، وفي قصيـدته التي توافق هذه القصيدة في رويّها وبحرها ذكر مواضع قومه في نجد كقوله:

الا ليـت شـعـري هـل أبيـتـنّ لـيلـة   بوادي الغضا أزجي القـلاص النواجيا

وليت الغضا لم يقطع الركب عرضه   وليـت الغضا مـاشى الركـاب لياليـا

ولعلّ التشابه في الرويّ والبحر هو الذي أوقع العدوي وغيره في خطئهم، ثم إنّ مالك بن الريب يذكر في قصيدته أنّه لا صاحـب له سوى السيف والرمح الرديني وجواده، وفي البيت المستشهـد به يقول الشاعر إنّ له أصحاباً وندمان.

(١) تكتب «أن لا» بالفك، وتكتب كذلك «ألاّ» بالإدغام.

(٢) أجاز مجمع اللغة هذا الأسلوب، ولكن الفصيح أن يقال: التمس راكباً أيّ راكب.

* قال الشاعر:

ضَرَبَتْ صدرها إليّ وقالت   يا عديّاً لقد وَقَتْكَ الأواقي[1]

قال الشيخ محمد محي الدين في تعليقاته «وقد نسبه في اللسان تبعاً للجوهري إلى مهلهل[2] بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة» ثم أردف «وقال صاحب التكملة: إنّه ليس للمهلهل وإنّما هو لأخيه عديّ يرثيه» أي يرثي المهلهل، وفي قول صاحب التكملة اضطراب، فالمهلهل أخو كليب اسمه عديٌّ بن ربيعة والمهلهل لقبه، ثم إنّ المهلهل لم يشتهر بأنّ له أخا غير كليب وقد مات قبله، وقصة حرب البسوس تدلّ على أنّ المهلهل وكليباً ليس لهما أخ ثالث.

ضَرَبَتْ صدرَها: إمّا تعجّباً منه حيث خلص حين كان أسيراً من القتل بمكره أو ضربت صدرها شفقة عليه، وَقَتْكَ: حَفِظَتْكَ، أواقي: أصله وَوَاقِي فقلبت الواو الأولى همزة ثم أعلّ إعلال قاضٍ فقيل أواقٍ بحذف الياء في حالة الرفع، لكن لمّا دخلت أل عليه أعيدت ياؤه مثل القاضي، إليّ: جار ومجرور متعلّق بضرب، أو متعلّق بمحذوف في موضع نصب حال من الضمير المستتر في ضَرَبَتْ أو من الضمير «ها» المضاف إليه أو من «صدرها»، لقد: اللام موطئة للقسم تفيد التوكيد، وَقَتْكَ الأواقي: فعل ماضٍ ومفعول به مقدّم وفاعل مؤخّر، والشاهد قوله «عديّاً» فإنّ عَدِيّاً علم مفرد حقّه أن يبنى على الضمّ بدون تنوين لأنّ البناء والتنوين لا يجتمعان، لكن الشاعر اضطر إلى تنوينه لإقامة الوزن - والاضطرار لا يكون إلاّ في الشعر بسبب الوزن - فعدل عن بنائه على الضمّ كما تقضي بذلك القاعدة إلى إعرابه بالنصب مع التنوين رجوعاً

---

(١) قبل هذا البيت قوله:

ظبيةٌ من ظِبَاءِ وَجْرَةَ تعطو   بيديها في ناضر الأوراق

وجرة اسم مكان، عطا يَعْطُو عَطْواً: اي تناوَلَ، وظبيٌ عَطُوٌّ: اي يتطاول إلى الشجر، اي يرفع يديه إلى الشجر ليتناول منه الأوراق.

(٢) سمي المهلهل مهلهلاً لأنّه أوّل من هلهل الشعر اي حسّنه ورفعه وكان اولاً بيتاً او بيتين لا يبلغ حدّ القصيدة.

إلى الأصل لأن الأصل في المنادى النصب على اعتباره مفعولاً به في المعنى لفعل محذوف هو أدعو الذي ناب عنه حرف النداء، فشابه قوله «عديّاً» بالنصب النكرة غير المقصودة التي تنصب إذا نوديت، وذهب بعض الأشياخ إلى أنّ «عديّاً» في البيت مبنيّ على ضمّ مقدّر منع من ظهوره تنوين الضرورة الشعرية الذي أدّى إلى النصب.

* قال الأحوص[1] الأنصاري:

سلامُ اللّه يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السّلامُ

سلامُ: مبتدأ وهو نكرة سوّغ الابتداء بها ما فيها من معنى الدعاء فضلاً عن اكتسابها التعريف بإضافتها إضافة معنوية محضة إلى معرفة، مطرٌ الأولى منادى مبنيّ على الضمّ في موضع نصب لأنّه مفرد علم ونوّن لأجل الضرورة الشعرية وهذا هو الشاهد، ومطرُ الثانية مفرد علم منادى مبنيّ على الضمّ في موضع نصب بدن تنوين إذ لا ضرورة تقتضيه بل على العكس فإن التنوين يؤدي إلى اختلال الوزن وهذا مطابق للقاعدة.

* ومثل هذا البيت «يا جملٌ» في قول كثير عزّه:

ليت التحية كانت لي فأشكرَها ... مكانَ يا جملٌ حُيِّيتَ يا رجلُ[2]

---

(١) لقّب بالأحوص لحوص كان في عينه وهو ضيق في مؤخّر العين، وهو شاعر إسلاميّ اسمه عبد اللّه بن محمد بن عاصم من شعراء الدولة الأموية توفى في سنة ١٠٥هـ وكان يهوى أخت زوجته ويكتم ذلك فتزوجها مطر فغلبه الأمر وقال قصيدة منها هذا البيت، ومطر كان أقبح الناس منظراً وكانت سلمى زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ومطر لا يَرْضَى، فذكر الأحوص حاله وحالها وبعد هذا البيت:

فلا غفر الإله لمنكحيها ... ذنوبهمُ ولو صلّوا وصاموا
كأنّ المالكين نكاح سلمى ... غداة يرومها مطرٌ نيامُ
وإن يكن النكاحُ أحلَّ شيءٍ ... فإنّ نكاحها مطراً حرامُ
فلو لم تنكحوا إلاّ كفيئاً ... لكان كفيئها الملك الهمام
فطلّقها فلست لها بكفء ... وإلاّ يَعْلُ مفرقك الحسام

(٢) البيت من قصيدة للشاعر سببها أنّ محبوبته عزّه هجرته وحلفت لا تكلّمه فلمّا تفرّق الناس من مِنًى لقيته فحيّت الجمل ولم تُحَيِّه، وروي أيضاً بنصب «جملاً» مع التنوين.

إلا أنّ التنوين في قوله «يا جملٌ» في هذا البيت تنوين النكرة المقصودة، والتنوين في مطرٌ في البيت السابق تنوين العلم المفرد ويجمعهما أنّهما تنوين ما وجب بناؤه على الضم وهما المفرد العلم والنكرة المقصودة وأنّه تَمَّ بناء على الضرورة الشعرية. فأشكرها: الفاء للسببية أو الجزاء لأنّ الفعل «أشكرَها» وقع في جواب التمني بليت،وأشكرَ فعل مضارع منصوب بأنْ مقدّرة بعد هذه الفاء. يا رجلُ: منادى نكرة مقصودة مبنيّ على الضمّ في موضع نصب.

* نحن حماةُ غالبٍ ومالكِ نَذُبُّ عن رسولِنا الْمُبَارَكِ

نضرب عند القوم في المعارك ضَرْبَ صِفَاح الكُوم في المَبَارِكِ

صِفَاح جمع مفرده صَفْح وهو الجَنْب، الكُوم: يقال بعير أكوَم أي عظيم وجمعه كُوم، المَبَارِك: جمع مَبْرَك وهوالموضع الذي تَبْرُكُ فيه الإبل.

* يا طلحةَ بن عبيدِ اللَّهِ قد وَجبَتْ لك الجِنَانُ وبُوِّئْتَ المَهَا العِينَا

المها جمع مهاة وأصله البقرة الوحشية وقد يطلق على الغزال، والعرب تشبّه المرأة الحسنة بالمهاة لحسن عينيها ومشيها، العِين: جمع عيناء وهي واسعة العينين حسنتهما. ابنَ: منصوب بالفتحة، فإن بنيت طلحة على الضم فابنَ نعت له بالنظر إلى محلّه لأنّ محلّ طلحة النصب، وإن فتحت آخر طلحة فابنَ أيضاً نعت له بالنظر إلى محلّه لأنّ فتحة طلحة فتحة إتباع وضمّة البناء مقدّرة على طلحة على الراجح، وابن مضاف وعبيد مضاف إليه وعبيد مضاف واللَّه مضاف إليه، لك: جار ومجرور متعلّق بوجب أو حال من الجنان مقدَّم عليه، المها: إمّا منصوب على نزع الخافض أي بالمها، وإمّا مفعول به ثانٍ لبوّئ والتاء نائب الفاعل في بُوِّئْتَ مفعول به أوّل.

والشاهد هو قوله «يا طلحةَ بنَ عبيدِ اللَّهِ» فإنّ المنادى وهو طلحة علم مفرد وقد وصف بابن وهذا الوصف مضاف إلى علم هو عبيد اللَّه وهذا العلم الثاني هو أبو العلم الأول والمنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه البناء على الضمّ على الأصل، والفتح على أحد وجوه ثلاثة، الأول: أنّ هذا الفتح الذي على تاء طلحة ليس فتح

إعراب ولا فتح بناء لكنّه فتح إتباع للفتحة الموجودة على نون ابنَ لأنّ الحاجز بينهما في النطق ليس إلاّ الباء الساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين فكأن الحرفين متجاوران واختار هذا الوجه ابن مالك وهو الراجح والأوضح وهو الذي عناه الشارح ابن هشام بقوله «فتحة إتباع»، والوجه الثاني: أنّ هذا الفتح على طلحةً هو فتح بناء لأنّ الشاعر ركّب الصفة وهي «ابنَ» والموصوف وهو «طلحةً» معاً تركيب خمسةَ عشَرَ فبناهما على فتح الجزءين في موضع نصب ثم أدخل عليهما حرف النداء واختار هذا الوجه الفخر الرازي، والوجه الثالث: أنّ الفتحة على طلحةً فتحة إعراب وذلك لأنّ طلحة مضاف إلى عبيد اللّه وابنَ مقحم بينهما، والمنادى إذا كان مضافاً كان حكمه النصب.

وقد اختلف النحاة أيضاً في بناء طلحة على الضمّ وفي فتحه أيّهما أرجح؟ فذهب جمهور البصريين إلى أنّ الفتح للاتباع أرجح من الضمّ وأجود، وذهب ابن كيسان البغدادي إلى أنّ الفتح للاتباع أكثر في لسان العرب، أمّا المبرد البصري فقد ذهب إلى أنّ البناء على الضمّ أرجح وأجود. والخلاصة أنه يجوز في المنادى المستحقّ للبناء على الضمّ في مثل «يا زيدَ بنَ عمرو» و«يا طلحةً بنَ عبيدِ اللّهِ» أن يفتح فتحة إتباع لحركة النون من ابن[1] وذلك إذا كان هذا المنادى علماً مفرداً موصوفاً بابن[2] وكان ابنٌ متصلاً به غير مفصول عنه وكان ابن بدوره مضافاً إلى علم بعده سواء كان هذا العلم مفرداً كعمرو أو مضافاً كعبيدِ اللّهِ كما في هذين المثالين، وقد خرج بقولنا «علماً» النكرة المقصودة فيتعيّن فيها البناء على الضمّ نحو يا رجلُ ابنَ عمرو، وخرج بقولنا «مفرداً» المنادى المضاف والشبيه بالمضاف نحو «يا عبدَ اللّهِ بنَ زيدٍ» و«يا طالعاً جبلاً بنَ محمدٍ» فيجب فيهما النصب ولا يجوز البناء على الضمّ، وخرج بقولنا «موصوفاً بابن» ما إذا كان «ابن» خبراً لا نعتاً نحو «زيدٌ ابنُ عمروٍ»[3]، وخرج

(١) وتعدّ الباء الساكنة بينهما حاجزاً غير حصين كما ذكرنا.

(٢) وتحذف الف «ابن» حينئذ خطّاً ويحذف تنوين العلم الموصوف بابن.

(٣) فلا تحذف الف «ابن» خطّاً ولا يحذفْ تنوين «زيدٌ» ولا يفتح آخره.

به أيضاً «يا زيدُ الفاضلَ» فيتعيّن بناء زيدُ على الضمّ، وخرج به كذلك «يا زيدُ بنَ عمروٍ» إذا جعل «ابن» بدلاً أو عطف بيان أو منادى آخر محذوفَ حرفِ النداء أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره أعني فيتعيّن في كلّ ذلك بناء زيدُ على الضمّ، وخرج بقولنا «وكان ابنٌ متصلاً به غير مفصول عنه» «يا زيدُ الفاضلَ أو الفاضلُ ابنَ عمروٍ» فيتعيّن بناء زيدُ على الضمّ، وخرج بقولنا «وكان ابن بدوره مضافاً إلى علم بعده» «يا زيدُ ابنَ أخينا» لعدم إضافة ابن إلى علم فيتعيّن في زيدُ البناء على الضمّ.

المبني على شيء غير معيّن

المتن

* ثم قلتُ: وإمّا أن لا يطّرد فيه شيء بعينه وهو الحروف كهلْ وثُمَّ وجَيْرِ ومنذُ، والأسماء غير المتمكنة وهي سبعة: أسماء الأفعال كصَهْ وآمينَ وإيهِ وهيتُ والمضمرات كقومي وقمتَ وقمتِ وقمتُ، والإشارات كذي وثَمَّ وهؤلاءِ وهؤلاءُ والموصولات كالذي والتي والذين والأولاء فيمَن مَدَّهُ وذاتُ فيمن بناه وهو الأفصح إلاَّ ذَيْنِ وتَيْنِ واللَّذَينِ واللَّتَيْنِ فكالمثنى، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام: كمَنْ وما وأينَ، إلاّ أيّاً فيهما، وبعضُ الظروف كإذْ والآنَ وأمسِ وحيثُ مثلثا.

الشرح

* وأقول: لمّا أنهيت القول في المبنيات السبعة المختصة شرعتُ في بيان ما لا يختصّ، وحصرتُ ذلك في نوعين، أحدهما: الحروف، وقدمتها لأنّها أقعَدُ في باب البناء، والثاني: الأسماء غير المتمكنة، وحصرتها في سبعة أنواع وفصّلتها، ومثّلتُ كلاً منها، ورتبت أمثلة الجميع على ما يجب لها، فبدأت بما بنيَ على السكون لأنّه الأصل في البناء، ثم ثنّيت بما بني على الفتح لأنّه أخفّ من غيره، ثم ثلّثت بما بني على الكسر، ثم ختمت بما بني على الضمّ. فمثال ما بني على السكون من الحروف:

هل وبل وقد ولم، ومثال ما بني منهـا على الفتح: ثُم وإنّ ولعلّ وليت، ومثال ما بني منهـا على الكسر: جَيْرِ – بمعـنى نَعَمْ – واللام والباء في قـولك «لِزَيدٍ» و«بِزيدٍ» ولا رابع لهنّ، إلاّ «مِ اللّهِ» في لغة من كسـر الميم، وذلك على القول بحرفيّتهـا، ومثال ما بني منها على الضـمّ: منذُ في لغة من جَرَّ بها، وقـولهم في القسم «مُ اللّهِ» فيمن ضمّ الميم، و«مُنُ اللّهِ» فيمن ضمّ الميم والنون، ومن قال فيهـما وفي «مِ اللّهِ» إنّها محذوفة من قولهم «أيمُنُ اللّهِ» فلا يصحّ ذكرها هنا، فـإنّها على هذا القول من باب الأسماء لا من باب الحروف.

ومثال مـا بني على السكون من أسماء الأفـعال: صَهْ – بمعنى اسكت – ومَهْ – بمعنى انكَفِفْ – ولا تقل بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم، لأنّ اكفف يتعدّى ومه لا يتعدّى، ومـثال ما بني منها على الفتح: آمينَ – بمعنى اسـتجب – لمّا ثَقُلَ بكسر الميم والياء بعـدها بني على الفتح كمـا بني أينَ وكيفَ عليه لثـقل الياء، وفيـه أربع لغات: إحداها آمينَ بالمدّ بعـد الهمزة من غيـر إمالة وهذه اللغة أكثـر اللغات استعـمالاً ولكنْ فيها بُعْدٌ عن القياس، إذ ليس في اللغة العربية اسم على فاعيل وإنّما ذلك في الأسماء الأعجمية كقابيل وهابيل، ومن ثَمَّ زعم بعضهم أنّه أعجميّ، وعلى هذه اللغة قوله:

يا ربّ لا تَسْلُبَنّي حُبَّها أبداً ويرحَمُ اللّهُ عبداً قـال آمينا

والثانية كالأولى إلاّ أنّ الألف ممالة للكسرة بعدها وروبت عن حمزة والكسائي، والثالثة أمِينَ بقصر الألف على وزن قدير وبصير، قال:

أمينَ فزادَ اللّهُ ما بيننا بُعْدا

وهذه اللغة أفصح في القياس وأقلّ في الاستعمال حتى انّ بعضهم أنكرها، قال صاحب الإكمال: حكى ثعلبٌ القصرَ وأنكره غيره، وقال: إنّما جاء مقصوراً في الشعر انتـهى. وانعكس القول عن ثعلب عـلى ابن قُرْ قُولٍ فقـال: انكر ثعلب القصـر إلاّ في الشعر وصـحّحه غيره، وقال صاحب التـحرير في شرح مسلم: وقد قال جـماعة إنّ القصر لم يجئ عن العرب، وإنّ البيت إنّما هو:

فآمينَ زادَ اللّهُ ما بيننا بُعْدا

والرابعة آمِّينَ بالمدّ وتشـديد الميم، روي ذلك عن الحسن، والحـسين بن الفضل، وعن جـعفـر الصـادق، وأنّه قـال: تأويله قـاصدينَ نحـوك وأنت أكرم من أن تخـيِّبَ قاصـداً، نقل ذلك عنهم الواحِدِيّ في البسـيط، وقال صاحبُ الإكـمال: حكى الداودي تشديد الميم مع المدّ، وقال: وهي لغة شاذة، ولم يعـرفها غيره انتهى. قلتُ: أنكر ثعلب والجوهري والجـمهـور أن يكون ذلك لغة، وقـالوا: لا نعرف آمِّينَ إلاّ جـمعـاً بمعنى قاصدين كقوله تعالى ﴿ولا آمِّينَ البيتَ الحـرامَ﴾. ومثالُ ما بني منها على الكسر إيهِ بمعنى امْضِ في حديثك، ولا تقل بمعنى حَدِّثْ كمـا يقولون، لما بيّنت لك في مه، وأمّا قوله «إيهِ أحاديثَ نَعْمَانٍ وسـاكنِهِ» فليس بعربي، وعند الأصمعي أنّها لا تسـتعمل إلاّ منوّنة، وخالفوه في ذلك، واستدلوا بقول ذي الرمة:

وَقَفْنَا فقُلْنا: إيهِ عَنْ أُمِّ سالِمِ

وكان الأصمعي يخطِّئ ذا الرمة في ذلك وغيره ولا يحتجّ بكلامه.

ومثال ما بني منها علي الضمّ: هَيْتُ – بمعنى تهيّأتُ – قال تعالى ﴿وقالت هيتُ لكَ﴾، وقـيل: المعنى هلمَّ لك، فلك: تبـيينٌ مـثل سَقْياً لَكَ، وقـرئ «هَيْت» مـثلثة التـاء، فالكسـر على أصل التقـاء الساكنين، والفـتح للتخفـيف كما في أيـنَ وكيفَ، والضمّ تشبيهاً بحيثُ، وقرئ «هِئْتُ» بكسر الهاء وبالهمزة ساكنة وبضمّ التاء، وهو على هذا فعل ماض وفـاعل من هاء يَهَاءُ كشاءَ يشاءُ أو من هَاءَ يَهِيئُ كجاء يجيء. ومـثال ما بني من المضمرات على السكون قومي وقوما وقوموا، ومثال ما بني منها على الفتح قمتَ للمخاطب المذكّر، ومثال ما بني منها على الكسـر قمتِ للمخاطبة، ومثال ما بني منها على الضمّ قمتُ للمتكلم.

ومثال مـا بني على السكون من أسماء الإشارة ذا للمذكّر وذي للمـؤنث، ومثال مـا بني منهـا على الفتح ثَمَّ – بفـتح الثـاء – إشارة إلـى المكان البعـيـد، قال تعـالى ﴿وأزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرينَ﴾ أي وأزلفنا الآخـرين هنالك أي قرّبناهم، ومـثال مـا بني على الكسـر هؤلاءِ، ومثـال ما بني منهـا على الضمّ ما حكاه قُطْرُبٌ من أنّ بعض الـعرب

يقولون هؤلاءُ بالضمّ فلذلك ذكرت هؤلاء في المقدّمة مرتين أولاهما تضبط بالكسر والثانية بالضمّ.

ومثال ما بني على السكون من الموصولات الذي والتي ومَنْ وما، ومثال ما بني منها على الفتح الذينَ، ومثال ما بني منها على الكسر الألاءِ بالمدّ لغة في الألى بمعنى الذين، قال الشاعر:

أَبَى اللَّهُ للشُّمِّ الألاءِ كأنَّهُمْ سيوفٌ أجَادَ القينُ يوماً صِقالَها

ومثال ما بني منها على الضمّ ذاتُ بمعنى التي وذلك في لغة بعض طيئ، وحكى الفراء أنّه سمع بعض السُّؤَّالِ يقول في المسجد الجامع «بالفضل ذو فَضَّلكم اللَّه بِهِ والكرامةِ ذاتُ أكرمكم اللَّه بَهْ» بضمّ ذات مع أنّها صفة للكرامة: أي أسألكم بالفضل، وقوله «بَهْ» بفتح الباء، وأصله «بِها» فحذفت الألف ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سَلْبِ كسرتها.

ثم استثنيت من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ذَيْنِ وتَيْنِ واللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ، فذكرت أنّهما كالمثنى، وأعني بذلك أنّهما معربان: بالألف رفعاً وبالياء المفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً كما أنّ الزَّيدَيْنِ والرَّجُلَيْن كذلك، وفهم من قولي «كالمثنى» أنهما ليسا مثنيين حقيقة، وهو كذلك ، وذلك لأنّه لا يجوز أن يثنّى من المعارف إلاّ ما يقبل التنكير كزيد وعمرو، ألا ترى أنّهما لما اعتُقِدَ فيهما الشياعُ والتنكيرُ جازت ثنيتهما، ولهذا قلت «الزيدان والعَمْران» فأدخلت عليهما حرف التعريف، ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخول التعريف عليهما، وذا والذي لا يقبلان التنكير، لأنّ تعريف ذا بالإشارة، وتعريف الذي بالصّلة، وهما ملازمان لذا والذي، فدَلَّ ذلك على أنّ ذَيْنِ واللَّذَيْنِ ونحوهما أسماء تثنية بمنزلة قولك هما وأنتما، وليسا بتثنية حقيقية، ولهذا لم يصح في ذين أن تدخل عليها أل كما لا يصحّ ذلك في هما وأنتما.

فإن قلتَ: فهلاّ استثنيت من الموصولات «أيّاً» أيضاً فإنّها معربة إلاّ إذا أضيفت وكان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً؟

قلتُ: قد علم مما قـدّمتُ أنّ «أيّاً» مبنيـة في هذه الحالة معـربة فيمـا عداها فلم أحتج إلى إعادته.

ومثال المبني من أسماء الشرط والاستـفهام على السكون مَنْ وما، ومثال المبنيّ منهما على الفتح أينَ وأيّانَ، وليس فيهما ما بني على كسر ولا ضمّ فأذكره.

فإن قلتَ: فإنّ من أسماء الشرط حيثُما وهي مبنية على الضمّ.

قلتُ: المبنيّ علي الضمّ حـيثُ، واسم الشرط إنّما هو حيـثُما، فمـا اتصلتْ بحيثُ وصـارت جزءاً منها، فالضمّ في حَشْو الكلمة لا في آخرها.

واستثنيت من أسماء الشـرط وأسماء الاستفهام «أيّاً» فإنّها معربة فـيهما مطلقاً بإجمـاع، مثال الاسـتفهـامية في الرفع قـوله تعالى ﴿أيُّكُمْ يأتِيني بعرشـها﴾ ﴿أيُّكُمْ زادَتْهُ هَذِهِ إيماناً﴾ ومـثالهـا في النصب ﴿فأيَّ آياتِ اللَّهِ تُنْكِرون﴾ ﴿وسـيَعلَمُ الّذينَ ظلَمـوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبون﴾ فـأيُّكُم فـيهـمـا مبـتدأ، وأيَّ مـن قوله ﴿فـأيَّ آياتِ اللَّهِ تُنكرونَ﴾ مـفعـول به لتنكرون، وأيَّ من قـوله تعـالى ﴿أيَّ منقَلَبٍ﴾ مـفعـول مطلق لينقلبون وليست مفعولاً به لسيعلم، لأنّ الاستفـهام لا يعمل فيه ما قبله، ومثالها في الخفض ﴿فـستُبْصِرُ ويُبْصِرُونَ بأيِّكُم﴾ وأيّ في هذه الآية مخفـوضة لفظاً مرفـوعة محلاً لأنّها مـبتـدأ والبـاء زائدة، والأصل أيُّكم المفتـون؟ والجملة نصب بتـبصـر أو يبصرون لأنّهما تنازعاها، وهما معلّقان عن العمل بالاستفهام، وفي الآية مباحث أخر.

ومثال الظرف المبني على السكون إذْ وهو ظرف لما مـضـى من الزمان، ويضاف لكلّ من الجـملتين نـحـو ﴿واذكرُوا إذْ أنتم قليـلٌ﴾ ﴿واذكروا إذْ كُنتم قليـلاً﴾ ﴿ولَنْ ينفعَكُم اليـومَ إذْ ظَلَمْتُمْ﴾ وتأتي ظرفاً لما يستـقبل نحو ﴿فـسَوْفَ يعلمونَ إذِ الأغْلالُ في أعناقهم﴾ وقـوله تعالى ﴿يومَئذٍ تحـدِّثُ أخبَارَها﴾ بعد قـوله تعالى ﴿إذَا زُلْزِلَتُ الأرْضُ﴾، وتأتي للتـعليل نحـو ﴿وإذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ ومـا يَعْبُدونَ إلاَّ اللَّه فـأوُوا إلى الكَهْفِ﴾ أي ولأجل اعتزالكم إيّاهم، والاستثنـاء في الآية متصل إن كان هؤلاء القوم يعبـدون اللّه وغيره، ومنقطع إن كانوا يـخصُّون غيرَ اللّه سـبحانه بالعبـادة، وكذلك

البحث فـي قوله تعالى ﴿قـال أفَرأيْتُم ما كنتمْ تَعْبُدون * أنتـم وآباؤكم الأقْدَمون * فإنَّهم عدوٌ لي إلاَّ ربَّ العالَمين﴾، وتأتي للمفاجأة كقوله:

استَقْدِرِ اللَّهَ خـيراً وارضَيَنَّ بـه   فبينما العُسْرُ إذْ دارَتْ مَيَاسِيرُ

ومثـال المبنيّ منها على الفـتح «الآنَ» وهو اسم لزمن حَضَرَ جميـعُه أو بعضُه، فالأول نحو قوله تعالى ﴿الآنَ جِئْتَ بالحَقِّ﴾ وفي هذه الآية حذفُ الصِّفة، أي بالحقّ الواضح، ولولا أنّ المعنى على هذا لكفروا لمفهوم هذه المقالة، والثاني نحو قوله تعالى ﴿فمَنْ يستَمِعِ الآنَ﴾ وقد تُعْرَب كقوله:

لِسَلْمَى بـذاتِ الخـالِ دارٌ عرفْتُهَا   وأخرى بذاتِ الجِزْعِ آياتُهَا سَطْرُ

كأنّهمـا مِـلآنِ لـم يـتـغـيّـرا   وقد مَرَّ للدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ

أصله «كأنّهما مِن الآنِ» فحـذفت نون «مِنْ» لالتقائها ساكنة مع لام «الآن» ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب، وأعرب «الآن» فخفضه بالكسرة.

ومثـال ما بـني منها على الكسـر أمسِ وقد مـضى شرحـه وإنّما ذكـرته هناك لشبهه بمسألة حَذَامِ في اختلاف الحجازيين والتميميين فيه، وإنّما كان حقّه أن يذكر هنا خاصة لأنّه كلمة بعينها وليس فرداً داخلاً تحت قاعدة كلية.

ومثال مـا بني منها على الضمّ حيثُ وهو ظرف مكان للجـملتين، وربّما أضيف لمفرد كقوله: أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعا

وقد يـفتح وقـد يكسر، وبعـضهم يعـربه، وقرئ ﴿سنسـتدرجُهُم من حـيثِ لا يعلمون﴾ بالكسر، فيحتمل الإعراب والبناء.

الحاشية

* قال الماتن: «وإمّا أن لا يطّرد[1] في المبنيّ بناء بعينه وهو الحروف كهلْ وثُمَّ وجَيْرِ ومنذُ[2] والأسماء[3] غير المعربة وهي سبعة: أسماء الأفعال[4] كصهْ[5] وآمينَ وإيهِ[6] وهَيْتُ، والضمائر[7] كقومي وقمتُ وقمتَ وقمتِ، وأسماء الإشارة[8] كذي وثَمَّ وهؤلاءِ وهؤلاءُ والأسماء الموصولة كالذي والتي والذين والأولاء فيمن مدّه

---

(١) المقصود بالاطراد هنا أنّ ذلك يكون دائماً وليس غالباً.

(٢) بنيت هلْ على السكون لأنّه الأصل، وبنيت ثُمَّ على الفتح للتخلّص من التقاء الساكنين واختيرت الفتحة لخفّتها، وبنيت جَيْرِ على الكسر لمناسبة الياء ولأنّ الكسرة هي الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين وهما الياء والراء الساكنتان، وبنيت منذُ على الضمّ للتخلّص من التقاء الساكنين وهما النون والذال الساكنتان واختيرت الضمّة إتباعاً للميم ولا يضرّ الفصل بينهما بالساكن لأنّ الساكن حاجز غير حصين.

(٣) أي بقية الأسماء غير المعربة، وقد فسَّرتُ قول الماتن «والأسماء غير المعربة» بأنّ مراده بها بقية الأسماء غير المعربة لأنّه تقدّم أسماء غير متمكنة أي غير معربة وذلك في أنواع المبنيّات السبعة المختصة التي سبق الحديث عنها كاسم لا النافية للجنس والمنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة وغير ذلك.

(٤) ليس مراد الماتن جميع أسماء الأفعال لأنّ نحو نزالِ سبق حكمه وهو البناء على الكسر وحده، وإنّما بنيت أسماء الأفعال لشبهها بالحرف في أنّها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل يؤثّر فيها، وقد سكت الماتن عن أسماء الأصوات وهي أيضاً لا يطّرد فيها بناء بعينه نحو عَدَسْ بالبناء على السكون، وهيْدَ للإبل بالبناء على الفتح.

(٥) صهْ بالسكون بمعني اسكت عن الحديث المعيّن، وصهٍ بالتنوين معناه السكوت عن حديثٍ مّا ويكون سكونه مقدّراً على الهاء المنوّنة منع من ظهوره حركة التخلّص من السكونين، أي سكون الهاء والتنوين الذي هو نون ساكنة تنطق ولا تكتب، ويقال في مهْ ومهٍ مثل ما قيل في صهْ صهٍ.

(٦) إيهِ: هي بالبناء على الكسر بلا تنوين بمعنى امضِ في حديثك أي المعيّن، وهي بالتنوين بمعنى امضِ في حديثٍ مّا.

(٧) بنيت الضمائر لشبهها بالحروف في الوضع، قال ابن مالك في الألفية:

كالشبه الوضعيّ في اسمي جئتنا

ومن الضمائر ما بني طرداً للباب مثل «نحن»، وخصّ بالبناء على الضمّ الأشرف وهو المتكلّم ثم المخاطب بالفتح لأنّه أشرف من المخاطبة.

(٨) بنيت أسماء الإشارة لأنّ الإشارة معنى حقّه أن يؤدّى بالحرف، على أنّ بعضها كذا وذي بني لهذه العلّة ولمشابهته الحرف في الوضع أيضاً.

وذاتُ[١] فـيمن بناه على الضمّ وهو الأفصح إلاّ[٢] ذَيْنِ وتَيْنِ والـلّذَيـنِ والـلّتَيْنِ فكالمثنى[٣] ، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام كمَنْ وما وأينَ، إلاّ أيّاً فيهما - أي في الشرط والاستفهام - وبعض الظروف كإذْ والآن وأمسِ وحيثُ مثلاً».

* قال الشارح «الحروف أقعد في باب البناء»: أي الحروف متأصّلة في البناء لا تخرج عنه، فالأصل في الحروف البناء إذْ ليس فيها مقتضٍ للإعراب لأنّها لا تتصرف كالأفعال ولا يتعاقب عليها من المعاني ما يحتاج لإعراب كالأسماء التي يتعاقب عليها معنى الفاعلية ومعنى المفعولية وغيرهما، لذلك كانت الحروف أقعد في المبنيات.

* البناء على السكون هو الأصل في البناء أي الغالب فيه ثم يليه البناء على الفتح لأنّه أخفّ من غيره، ثم يليه البناء على الكسر لأنّه أخفّ من البناء على الضمّ، ثم يأتي البناء على الضمّ بعد ذلك لأنّ الضمّة أثقل الحركات الثلاث.

* المبنيّات على الكسر ثلاثة أحرف فقط هي جَيْرِ بمعنى نعم، واللاّم والباء الجارّتان وإنّما بنيتا على الكسر لمجانسة عملهما وهو الجرّ، ولا رابع لهذه الأحرف

---

(١) ذاتُ بمعنى التي عند طيء والأفصح عندهم بناؤها على الضمّ، وجعلها معربة كإعراب ذات بمعنى صاحبة بالحركات الثلاث صحيح لكنّه خلاف الأفصح.

(٢) لا يتأتّى هذا الاستثناء إلاّ على القول بأنّ ذَيْن وتَيْن واللّذَين واللّتَين مثنيات معربة وهو قول ابن مالك، وقال ابن الحاجب وهو مذهب المحققين هي ليست معربات لأنّها صيغ نطق بها العرب في حالة الرفع بالألف وفي حالتي النصب والجرّ بالياء فهي لذلك مبنيّات على الألف في موضع رفع وعلى الياء في موضع نصب أو جرّ وذلك لقيام علّة البناء وعدم توافر شروط المثنى فيها فهي عندهم ليست بمثنيات ولا ملحقة بها وإنّما هي على صورة المثنى فحسب.

(٣) قول الشارح فكالمثنى: فيه إشارة إلى أنّها ليست مثنيات حقيقة بل ملحقة بها، وإلى أنّها معربات، وابن مالك يرى أنّها مثنيات معربة، وابن الحاجب والمحققون يقولون إنّها ليست بمثنيات حقيقة ولا ملحقات بها وإنّها مبنيّات، فالشارح لفّق من الطريقتين طريقة أخرى لم يقل بها أحد، والجواب أنّ قول ابن مالك إنّها مثنيّات معربة معناه أنّها ملحقة بالمثنى لا أنّها مثنيات حقيقة، فيكون الشارح مشى على طريقة ابن مالك في أنّها ملحقة بالمثنى ومعربة إعراب اثنين واثنتين، ويترتب على هذا الخلاف كتابة اللّذَين واللّتين بلامين عند من قال بالإعراب وبلام واحدة عند من قال بالبناء.

إلاّ «مِ اللَّهِ» في لغة من كسر الميم، وذلك على القول بأنّ هذه الميم حرف قسم وجرّ كواو القسم(1).

فإن قلتَ هناك حرف رابع مبنيّ على الكسر هو نون الوقاية لم يذكره ابن هشام في شرحه فإنّه ممّا يمكن أن يجاب به عنه أنّه لم يذكر نون الوقاية بين هذه الحروف المبنيّة على الكسر لأنّها عنده – على ما يبدو – ليست كالحروف المستقلّة لوقوعها حشواً بين الفعل وضمير المتكلم.

* مثال ما بني من الحروف على الضمّ: منذُ في لغة من جعلها حرف جرّ، أمّا من رفع بها فهي عنده اسم مبنيّ على الضمّ في موضع رفع مبتدأ وما بعدها خبر نحو ما رأيته منذُ يومُ الجمعةِ، فلا يمثّل بها في الحروف المبنيّة لأنها اسم مبنيّ، ومثال ما بني من الحروف على الضمّ أيضاً قول العرب في القسم «مُ اللَّهِ» فيمن ضمّ الميم، وتكون «مُ» حرف قسم وجرّ كواو القسم، وقولهم كذلك في القسم «مُنُ اللَّهِ» وتكون «مُنُ» حرف قسم وجرّ كواو القسم، أمّا من قال في «مُ اللَّهِ» وفي «مُنُ اللَّهِ» وفي «مِ اللَّهِ» إنّها مختصرة من قول العرب «أَيْمُنُ اللَّهِ» فإنّ هذه الثلاثة على هذا القول تكون من الأسماء المبنيّة التي تعرب مبتدأ واللَّهِ مضاف إليه والخبر محذوف تقديره قسمي أو يميني وإنّما عدّت من الأسماء لأنّ «أيمُن» التي اختصرت منها اسم معرب ولا تكون هذه الثلاثة بالتالي ممّا نحن فيه من الكلام على الحروف المبنيّة.

* قال الشارح «مثال ما بني على السكون من أسماء الأفعال صَهْ بمعنى اسكت ومَهْ بمعنى انكفف ولا تقل بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم لأنّ اكفف يتعدّى ومه لا يتعدّى».

وقد ردّ قوله «لأنّ اكفف يتعدّى ومه لا يتعدّى» بأنّ ذلك غير مطّرد فإنّ آمين لا

---

(1) هذا ما قال ابن هشام في الشرح، ويرد عليه «لعلّ» في لغة عقيل فإنّ لهم في لامها الأولى الحذف والإثبات، وفي اللام الأخيرة البناء على الفتح والبناء على الكسر، وأجيب عن ابن هشام بأنّه يقصد بـ «لا رابع لهنّ» أي في اللغة المشهورة.

يتعدّى واستجب يتعـدّى، وردّ أيضاً بأنّه سمع في اكفف التعدّى واللزوم، ولو سلّمنا بقول الشارح هذا فلا نسلّم أنّه يمتنع تفسير غـير المتعدّي بالمتعدّي وبالعكس، كما لا يمتنع أن يكون أحد المترادفين متعدياً والآخـر لازماً، والذي أوقع الشارح فيـما قاله قول النحاة إنّ اسم الفعل يعمل عمل فعله في التعدّي واللّزوم، ولعلّ النّحاة جروا في قولهم هذا على الغالب، وقـال أحد المحشّين: يصحّ تفسيـر اللازم بالمتعدي وبالعكس لكنّ كُلاًّ منهمـا خلاف ألأَوْلَى فقط، فإن كـان انتقاد الشارح عليـهم لكونهم أخطئوا فممنوع لما ذكـرنا من جواز تفسيـر القاصر بالمتعـدي وعكسه إلاّ أنّه خلاف الأَوْلَى، وإن كان انتقاده عليهم لكونه خلاف الأَوْلَى فمقبول ومُسَلَّم.

* مـثال مـا بني من أسـماء الأفـعـال على الفتح اسم فـعل الأمـر آمينَ بمعنى استجب، وإنّما بني على الفتح[1] لَمّا ثقل اللفظ بكسر الميم وبالياء بعد الميم المكسورة، كمـا بني على الفتح أَيْنَ وكيفَ لثـقلَ الياء، وقيل إنّ آمين ليـست من أسماء الأفـعال وإنّما هي من أسـمائه تعـالى وهو مبنيّ على الضـمّ، وقيل إنّ آمينْ فعل أمـر بمعني افْعَلْ.

* في آمين أربع لغات إحداها «آمِينَ» بالمدّ بعد الهمـزة من غير إمالة مع تخفيف الميم، وهذه اللغة أكثر[2] اللغات اسـتعمالاً ولكنّ فـيها بُعْداً عن القـياس إذ ليس في اللغة العربية اسم على وزن فَاعِيلَ وإنّما ذلك في الأسماء الأعجمية كقابيلَ وهابيلَ[3]، ومن[4] ثَمَّ زَعَمَ بعضهم أنّه[5] أعجميّ[6]، وعلى هذه اللغة الأكثر اسـتعمالاً وهي

---

(١) علّة بنائه شبـهه بالحرف في النيـابة وعدم التأثر بالـعامل، وعلّة تحريكه هو التـقاء الساكنين وهمـا الياء والنون وحرّك بالفتحة للخفّة.

(٢) افعل التفضيل غير مراد، اي ليس على بابه، بل الأولى اكثر من الثانية والثانية كثيرة والثالثة قليلة.

(٣) هما ابنان لآدم.

(٤) اي من اجل انّه ليس في اللغـة العـربية اسم علـى فَاعِيل، وثَمَّ بفتح الثـاء في الأصل اسم إشـارة للمكان البعيد ثم استعير هنا لعلّة الشيء.

(٥) اي انّ لفظ آمينَ أعجميّ فإذا سمّيّ به منع من الصرف للعلمية والعجمة.

(٦) وقل إنّه عبرانيّ وعُـرِّب.

لغة المدّ بعد الهمزة من غير إمالة مع تخفيف الميم قول الشاعر[1] :

يا ربِّ لا تسلُبَنِّي حُبَّها أبداً ويرحمُ اللَّهُ عبداً قال آمينا[2]

ربِّ : منادى مضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً واجتزاءً عنها بالكسرة وهو منصوب بفتحة مقدّرة علي الباء منع من ظهورها كسرة المناسبة، لا ناهية مقصود بها الدعاء، تسلُبَنّي: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة التي كسرت لمناسبة ياء المتكلم بعدها، حُبَّها: من إضافة المصدر لمفعوله، ويرحم اللّه عبداً: الواو حرف استئناف والجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى لأنها دعائية، وقيل الواو حرف عطف والجملة بعدها معطوفة على جملة «لا تسلبنّي حبّها» قبلها عطف جملة إنشائية في المعنى على جملة إنشائية في اللفظ والمعنى.

* قال الشاعر:

تباعَدَ منّي فطحل إذ سألته أَمِينَ فزادَ اللَّهُ ما بيننا بُعدا

معنى البيت: استمنح الشاعر هذا الرجل فلم يمنحه وتباعَدَ عنه فدعا عليه الشاعر بالبعد، ويروى في مكان سألته دعوته أو رأيته أو لقيته. فطحل: بضمّ الفاء

---

(١) الراجح أنّه مجنون ليلى الشاعر الأموي قيس بن الملوّح المتوفى في سنة ٦٨هـ.

(٢) لمّا اشتدّ أمر الشاعر في حبّ ليلى أشار الناس على أبيه بإخراجه إلى بيت اللّه الحرام والدعاء له فيه عسى اللّه أن يسلّيَه عنها ويعافيه، فذهب به أبوه إلى مكّة وأراه المناسك فأنشد يقول:

ذكرتكِ والحجيج لهم ضجيج بمكة والقلوب لها وجيب

فقلت ونحن في بلد حرام به لله اخْلَصَت القلوب

أتوب إليكَ يا رحمنُ ممّا عملتُ فقد تظاهرت الذنوب

وأمّا من هوى ليلى وحبّي زيارتها فإنّي لا أتوب

وكيف وعندها قلبي رهين أتوب إليك منها او انيب

ثم ذهب به إلى باب الكعبة ليدعو اللّه لعلّه يخفّف عنه حبّ ليلى فاخذ الشاعر بحلقة الباب وأنشد:

يا ربّ إنّك ذو منٍّ ومغفرة ثبّت بعافية ليل المحبّينا

الذاكرين الهوى من بعد ما رقدوا والنائمين على الأيدي مكبّينا

يا ربّ لا تسلبَنّي حُبّها ابداً ويرحمُ اللّهُ عبداً قال آمينا

وسكون الطاء وضمّ الحاء أو فتحها، أو بكسر الفاء أو فتحها مع الطاء الساكنة فالحاء المفتوحة اسم رجل، أمّا فِطَحْل على وزن قِمَطْرٍ فهو زمن قديم كانت الحجارةفيه رطبة منبلّة كالطين والوحل، وقيل هو دهر قديم لم يُخْلَق الناس بعدُ فيه. والشاهد في البيت قوله «أَمِينَ» بقصر الألف أي بعدم مدّها مع تخفيف الميم وذلك على اللغة الثالثة، وهذه اللغة الثالثة أفصح من أخواتها في القياس وأقلّ في الاستعمال حتى أنّ بعضهم لقلّتها في الاستعمال أنكرها، روى صاحب الإكمال[1] أنّ ثَعْلَباً حكى عن العرب جواز قصر أَمِينَ في النثر والشعر وأنّ غير ثعلبٍ أنكر جواز قصرأَمِينَ في النثر لما فيه من السّعة وحصر جواز قصرها على الشّعر وحده لما فيه من الضرورة، وانعكس ما رُوِيَ عن ثعلب عند ابن قُرْقُول[2] فقد قال إنّ ثعلباً أنكر القصر في النثر وحصره في الشعر وإنّ غيره صحّح القصر في النثر والشعر، وروى النّووي صاحب كتاب «التحرير في شرح مسلم» عن جماعة قولهم إنّ قصر آمين لم يسمع عن العرب لا نثراً ولا شعراً[3] وإنّ هذا البيت إنّما هو:

فآمين زاد اللّه ما بيننا بُعْدا

أي بالمدّ بعد الهمزة من غير إمالة مع تخفيف الميم، ومن الملاحظ أنّ الفاء هنا سبقت «آمِينَ» فيكون وزن «فآمِينَ» العروضي «فعولن»، وفي رواية البيت السابقة وقعت الفاء بعد «أَمِينَ» فيكون وزن «أَمِينَ» العروضي «فعول».

اللغة الرابعة آمِّينَ بالمدّ بعد الهمزة من غير إمالة مع تشديد الميم، رويت هذه اللغة عن بعضهم وقالوا إنّ معنى آمِّينَ استجب فهي عندهم اسم فعل أمر، ورويت

---

(١) هو القاضي عياض في قول، والبيضاوي في قول آخر.

(٢) هو تلميذ القاضي عياض وهو صاحب كتاب «المطالع» وهو بضمّ القاف، وكلّ ما جاء على وزن فعْلون كفرحون وسلمون وزرقون فهو بفتح الفاء إلاّ سحنون فيجوز فيها الفتح والضمّ، وقُرقول على وزن فُعلول فليس من هذه القاعدة ويلتزم فيه ضمّ القاف.

(٣) الحاصل أنّ هناك ثلاثة أقوال هي: تصحيح القصر، وإنكاره في النثر، وإنكاره مطلقاً.

هذه اللغة أيضاً عن غيرهم وقال إنّه ليس اسم فعل أمر، وإنّ تأويله[1] «قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيّب قاصداً»، نَقَل الواحدي كلّ هذا الذي ذكرناه عن الفريقين في كتاب «البسيط»[2] ، وقال صاحب الإكمال «حكى الداودي[3] تشديد الميم مع المدّ[4] وقال[5] : وهي لغة شاذة ولم يعرفها غيره»[6] اهـ. قال الشارح ابن هشام تفسيراً لقول صاحب الإكمال «ولم يعرفها غيره»: أنكر ثعلب والجوهري والجمهور أن يكون ذلك لغة عند العرب، وقالوا لا نعرف آمِّينَ إلاّ جمعاً بمعنى قاصدين أي جمع آمٍّ بمعنى قاصد كقوله تعالى ﴿ولا آمِّينَ البيتَ الحرامَ﴾[7] فهي عندهم ليست اسم فعل، والحاصل ثلاثة أقوال هي: إثبات آمِّينَ، وإنكارها، وجعلها لغة شاذة[8] .

* مثال ما بني من أسماء الأفعال على الكسر[9] إيهِ[10] ، وهي عند ابن هشام بمعنى امْضِ في حديثك، ولا يجوز عنده أن تكون بمعنى حدّثْ كما يقولون لأنّ حدّث متعدية وإيهِ لازمة ويلزم عليه تفسير اللازم بالمتعدّي، فتكون إيهِ عنده بمعنى امْضِ اللازم لتحقيق التماثل بين اسم الفعل المفسَّر والفعل المفسِّر في اللزوم[11]، وأمّا قول ابن الأثير[12] :

---

(١) المراد بالتأويل المعنى وليس صرف اللفظ عن ظاهره، وهذا القول موافق لثعلب والجوهري والجمهور المنكرين أنّ آمِّينَ اسم فعل.

(٢) هو اسم كتاب في النحو.

(٣) أي عن العرب.

(٤) أي بعد الهمزة من غير إمالة.

(٥) أي الداودي.

(٦) أي غير الداودي.

(٧) من آية ٢ من سورة المائدة.

(٨) أي جعلها لغة صحيحة لكنّها قليلة نادرة.

(٩) أي بدون تنوين التمكين لأنّ البناء وهذا التنوين لا يجتمعان، وإنّما بني إيهِ لنيابته عن الفعل بلا تأثر بالعوامل.

(١٠) أصلها إيهْ وحركت الهاء لالتقاء الساكنين وهما الياء والهاء وكانت الحركة كسرة لتناسب الياء، ولأنّها الأصل في التحريك عند التقاء الساكنين.

(١١) قد ناقشنا هذا عند الكلام على معنى مه قبل قليل وبيّنّا ما فيه.

(١٢) الظاهر أنّه الأديب المعروف المتوفى في سنة ٦٣٧هـ وهو ممّن لا يحتج بكلامهم.

إيهِ أحاديثَ نعمانٍ[1] وساكنِهِ

بتعدية إيهِ مفعول به هو أحاديثَ على اعتبار أنّها اسم فعل أمر بمعنى حَدِّثْ الفعل المتعدّي فهي لذلك متعدية مثله وليست لازمة بمعنى امْضِ كما يقول ابن هشام، فليس هذا القول جارياً عند ابن هشام على استعمال العرب.

* لا تستعمل إيهِ عند الأصمعي إلاّ منونة فيقال عنده «إيهٍ»[2] وذلك خلافاً للجمهور الذي بناها على الكسر بدون تنوين كما ذكرنا فهي عندهم «إيهِ» واستدلّ الجمهور على ما ذهبوا إليه بقول ذي الرمة[3] :

وقفنا فقلنا: إيهِ عَنْ أُمِّ سالمٍ   وما بالُ تكليم الديار البلاقع

أي وقفنا على الطلل فقلنا له امْضِ في حديثك عن أمّ سالم، أو حدّث عنها، ولكنّ الأصمعي خطّأ ذا الرمة في عدم تنوين إيه في هذا البيت كما خطّأه في كثير من شعره، بل كان الأصمعي يتحامل عليه ولا يحتجّ بكلامه مع أنّه عاش ومات في زمن الاحتجاج.

والخلاصة أنّ كلمة «إيه» وردت في هذا البيت مبنية على الكسر غير منوّنة، وقد ذهب الأصمعي إلى أنّ ذلك خطأ وأنّه لا يجوز ترك التنوين، وذهب الجمهور إلى أنّ ذلك صحيح وأنّ إيه في البيت بالبناء على الكسر بدون تنوين معناها أنّك تطلب من مخاطبك الزيادة في حديث معيّن، فإذا كنت تطلب منه الزيادة من أيّ حديث أعربتَ ونَوَّنْتَ ويسمّى هذا التنوين لذلك تنوين التنكير، قال ابن سيدة «والصحيح أنّ هذه الأصوات - مثل إيه - إذا عنيت بها المعرفة - أي الحديث المعيّن - لم تنوّن، وإذا عنيت بها النكرة - أي مطلق حديث - نوّنت، وإنّما استزاد ذو الرّمة هذا الطلل

---

(١) صرف نعمان ونوّن للضرورة الشعرية، وهو اسم واد، والمعنى: زدني من أحاديث نعمانٍ ومن ساكنيه.

(٢) فهي عنده معربة ومجرورة بالكسرة.

(٣) بضمّ الراء وكسرها، والرمة اسم للقطعة البالية من الحبل، وقد سُمّي الشاعر بذلك لأنّه جاء يوماً وهي في عنقه، واسمه غيلان بن عقبة، وقد توفي في سنة ١١٧هـ فهو ممّن يحتجّ بشعرهم على قواعد اللغة.

حديثاً معروفاً – أي معيَّنا – كأنّه قال «حَدِّثنا الحديثَ ـ أي المعيَّن – أو خَبِّرنا الخبرَ. – أي المعيَّن–» وقد فسَّرَ ابن سيده إيهِ بحدِّث وعدّاه إلى الحديثَ أو الخبرَ، وعبارة ابن سيدة هذه صريحة في أنّ ترك ذي الرمة التنوين لأنّه أراد الاستعمال الذي يجب فيه حذف التنوين وهو الحديث المعيّن، فهو صريح في الرّدّ على الأصمعي.

* قال تعالى ﴿وقالت هَيْتَ لَكَ﴾ (من الآية ٢٣ من سورة يوسف).

الخطاب في الآية ليوسف، هَيْتَ: بفتح الهاء وسكون الياء وقد قرئت مثلّثة التاء[1] على أنّها اسم فعل ماضٍ بمعنى تهيّأتُ، لك: جار ومجرور متعلق بهيْتُ لأنّ الجار والمجرور يتعلّق بهيتُ التي هي اسم فعل ماضٍ تماماً كما يتعلّق بمعناه تهيّأتُ الذي هو فعل ماضٍ، وقيل إنّ معنى «هيتُ لكَ» هلُمَّ لك فتكون هيتُ اسم فعل أمر بمعنى أقبلْ أو تعال وتكون اللاّم في لك حرف جرّ معناه التّبيين ويكون المعنى أقبل وتعال فإرادتي أو رغبتي كائنةٌ لك وتكون جملة «إرادتي أو رغبتي كائنة لك» جملة اسمية، أو يكون المعنى أقبل وتعال إنّما أقول ذلك لك فتكون جملة «إنّما أقول ذلك لك» جملة فعلية، ولام التّبيين الجارّة هذه مثل لام التّبيين الجارّة في قولنا «سقياً لك» تبيّن المفعول به في المعنى.

وقرئ[2] «هِئْتُ» بكسر الهاء وسكون الهمزة وضمّ التاء، وقرئ «هِيتُ» بقلب الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد الكسرة على لغة أهل الحجاز، وهما قراءتان خارجتان عمّا نحن فيه من الكلام عن أسماء الأفعال لأنّ كلاًّ منهما فعل ماضٍ وفاعل، ومعنى

---

(١) وحرّكت التاء للتخلّص من التقاء الساكنين وهما الياء والتاء، وكانت الحركة فتحة لأنّها أخفّ الحركات وتشبيهاً بأمينَ وأينَ وكيفَ، أو ضمّة تشبيهاً بحيثُ، أو كسرة لأنّها الاصل في التخلّص من التقاء الساكنين وتشبيهاً لها بإيهِ، والتاء في آخر «هيت» حرف من بنية الكلمة وليست ضميراً يعرب فاعلاً لأنّ تاء المتكلم وتاء المخاطب لا يتصلان بالاسم ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى زليخا وهي امرأة عزيز مصر التي راودت يوسف عن نفسها

(٢) هي قراءة هشام، وقرأ هشام أيضاً «هَيْتُ» مثل «حيثُ»، فله قراءتان، وعلى قراءته الأولى «هِئْتُ» اللام في «لك» حرف جرّ وهومتعلّق مع مجروره بِهِئْتُ، وعلى قراءته الثانية اللاّم حرف جرّ للتبيين سواء كانت «هَيْتُ» اسم فعل ماضٍ بمعنى تهيّأتُ أو اسم فعل أمر بمعنى هَلُمَّ.

قول امرأة العزيز ليوسف «هِئْتُ أو هِيتُ لك» أي تهيّأتُ لك واستعددت، ومعنى تهيّئها واستعدادها لسيدنا يوسف تيسُّر انفرادها به لا أنّهُ قَصَدَها لأنّه معصوم.

* **فائدة**:

لام التبيين على ثلاثة أنواع، الأول: اللاّم التي تبيّن المفعول به وتميّزه من الفاعل الذي يلتبس به نحو: ما أحبّني لفلان، ومعناه أنّك تحبّ فلاناً حبّاً شديداً فاللام داخلة على المفعول به في المعنى وهو فلان وقد بيّنته وميّزته عن الفاعل في المعنى وهو ياء المتكلم الضمير الواقع قبل اللاّم وهذه اللاّم متعلّقة بمذكور هو أحبّني، فإذا أردت أنّ فلاناً يحبّك حبّاً شديداً قلت: ما أحبّني إلى فلان. فتستعمل إلى بدلاً من اللاّم وتدخلها على فلان الذي هو فاعل في المعني لأنّك لو استعملت اللاّم لكان مدخولها مفعولاً به في المعنى، فاللاّم في العبارة الأولى دخلت على المفعول به في المعنى في حين أنّ إلى دخلت على الفاعل في المعنى، النوع الثاني: اللاّم التي تبيّن الفاعل في المعنى الذي لا يلتبس بالمفعول به في المعنى، النوع الثالث: اللام التي تبيّن المفعول به في المعنى الذي لا يلتبس بالفاعل في المعنى نحو: سقياً لك[1] ، واللاّم في النوعين الثاني والثالث متعلّقة بمحذوف يجوز أن يكون فعلاً فيكون التقدير «أقول لك» ويجوز أن يكون اسماً فيكون التقدير «إرادتي أو رغبتي كائنة لك».

* **فائدة**:

بنيت الضمائر في: قومي وقوما وقوموا وهي ياء المخاطبة وألف الاثنين وواو الجماعة على السكون، وعلّة بناء الضمير الشبه الوضعيّ للحروف لأنّ أكثر الضمائر على حرف واحد كباء الجرّ ولامه، أو حرفين كقد وبل، وما كان من الضمائر على

---

(١) اللاّم في لك حرف جرّ معناه تبيين المفعول به الذي لا يلتبس بالفاعل، اي هي مبيّنة للمدعو له وهو المفعول به الذي هو الكاف، وهي ليست معدّية للمصدر ولا لفعله لتعدّي كلّ منهما بنفسه، وليست زائدة مقوّية لأنّ اللاّم الزائدة لمجرّد التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط، والجار والمجرور «لك» ليس متعلقاً بالمصدر سقياً ولا بفعله وليس متعلّقاً ايضاً بمحذوف صفة للمصدر.

أكثر من حرفين مثل إياك يحمل على ما كان حرفاً أو حرفين، وقيل بني الضمير لشبهه الحرف في الجمود، وقيل بني للاستغناء عن إعرابه باختلاف صيغه الدّالة على المعاني، وكان البناء في هذه الضمائر الثلاثة على السكون لأنّه الأصل في المبنيات، واختصت تاء المتكلم في قمتُ ونحوها بالبناء على الضمّ الذي هو أقوى الحركات لأنّها أعرف الضمائر فأعطي الأقوى للأقوى كما أعطي الرفع للعمد، وخصّ الفتح الذي هو أخفّ الحركات بالمخاطب ثمّ خصّت الكسرة بالمخاطبة لأن المذكر المخاطب أكثر أصالة من المؤنثة المخاطبة، وبنيت أسماء الإشارة لشبهها بالحرف في المعنى وهو الإشارة وإن لم تضع العرب لها حرفاً كما وضعوا الحرف «ليت» لمعنى التمنّي.

* قال تعالى ﴿وأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ﴾ (الآية ٦٤ من سورة الشعراء).

معنى الآية: وأزلفنا[1] أي قرّبنا، ثَمَّ أي هنالك أي من البحر، الأخَرين هم فرعون وقومه، أو المعنى: وأزلفنا[2] أي جَمَعْنا، ثَمَّ أي هنالك أي من البحر، الآخَرين هم فرعون وقومه.

فـ «هنالك» تفسير لثَمَّ بفتح الثاء التي هي اسم إشارة للمكان البعيد مبنيّ على الفتح، وقد حرّكت الميم في ثَمَّ لالتقاء الساكنين وهما الميمان وكانت الحركة فتحة لخفّتها.

* حكى قطرب[3] البصري أنّ بعض العرب يقولون هؤُلاءُ بالبناء على الضمّ، والظاهر أنّ هذا إتباع للضمّة قبله.

---

(١) ومنه أَزْلَفَني عند فلان أي قَرَّبني منه، ومنه ايضاً ليلة المزدلفة اي ليلة الازدلاف بمعنى الاجتماع.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) أحد تلاميذ سيبويه وهو أبو عليّ محمد بن المستنير، وقد لقّبه سيبويه بهذا اللقب لمباكرته له في الأسحار فقال له يوماً ما انت إلاّ قطرب ليل، والقطرب دويّبة تسرح بالليل وتستريح بالنهار.

* مثال ما بني على السكون من الأسماء[١] الموصولة مَنْ وما[٢]، ومثال ما بني من الأسماء الموصولة على الفتح الذينَ[٣]، ومثال ما بني من الأسـماء الموصولة على الكسر الأُلاَءِ[٤] بالمدّ وهي لغة في الأُلَى[٥] بالقصر، والقصر أشهر من المدّ، أي الأُلَى أشهر من الأُلاَءِ، قال الشاعر[٦] :

أَبَى اللَّهُ للشُّمِّ الأُلاَءِ كأنّهم   سيوفٌ أجاد القينُ يوماً صِقَالها

الشُّمّ: مأخوذ من الشَّمَم، والعرب تعدّ الشَّمَمَ من علامات السؤدد وصفات الجمال في الرجال. ومعنى البيت: منع اللّه فعل الشرّ للشمّ الذين يشابهون سيوفاً أجاد القين يوماً صِقالها. الأُلاَءِ: اسم موصول بمعنى الذين وهو صفة للشمّ مبنيّ على الكسر في موضع جرّ والدليل على أنّ الأُلاَءِ بمعنى الذين وصف المذكر وهو الشمّ بها.

* مثال ما بني من الأسماء الموصولة على الضمّ ذاتُ بمعنى التي وذلك في لغة بعض طيء[٧] ، وحكى الفرّاء شيخ الكوفيين أنّه سمع أحد السُّؤَّال[٨] وكان أعرابياً

---

(١) بنيت الأسماء الموصولة عموماً لشبهها بالحرف في الافتقار اللازم إلى جملة، لأنّ الحرف أيضاً لا يستفاد معناه غالباً إلاّ بجملة ولا يكفيه المفرد.

(٢) مَنْ تستعمل للعالِم كثيراً، وما تستعمل لغير العالِم كثيراً، ويتعاكسان على قلّة، وقولنا للعالِم أولى من قولنا للعاقل، لأنّ مَنْ تستعمل للّه تعالى ويقال له عالم لا عاقل.

(٣) الّذينَ اسم موصول مبنيّ على الفتح عند ابن هشام، والأحسن ما قاله غير ابن هشام من انّه مبنيّ على الياء، لأنّ البناء يتقرّر في مكان الإعراب، والذين على القول بإعرابه معرّبٌ بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً.

(٤) الأُلاَءِ: كتبت في الشرح بغير واو وهو الصواب، وقد كتبت في المتن الأُولاَءِ بالواو وهو خطأ.

(٥) الأُلَى والأُلاَءِ: كلٌّ منهما اسم موصول بمعنى الذين.

(٦) هو كثيّر بن عبد الرحمن، كان رافضياً، توفي في المدينة في سنة ١٠٥هـ وهو المعروف بكثيّر عزّة، وكثيّر تصغير كثير، وإنّما صغّر لأنّه كان حقيراً شديد القصر، وكان لقصره يلقّب زبّ الذباب.

(٧) أمّا عند غيرهم فذاتُ بمعنى صاحبة فهي ليست اسم موصولاً وهي لذلك معربة وليست مبنية كالاسم الموصول.

(٨) سُؤَّال جمع سائل مثل كُتَّاب جمع كاتب.

من طيء يقول قاصداً السؤال في المسجد الجامع[1] «بالفضل[2] ذو فضّلكم اللّه بِهْ والكرامةِ ذاتُ[3] أكـرمكم اللّه بَهْ» بـبناء ذاتُ على الضمّ مع أنّهـا صـفـة للكرامـة المجرورة، وقوله بَهْ بفـتح الباء أصله بِهَا بكسر الباء وقد حذفت حـركة الباء في بِهَا أوّلاً ثم نقلت حركـة الهاء وهي الفتحة إليـها فسكنت الهاء ثم حـذفت الألف السـاكنة لالتقاء السـاكنين[4]. وقوله بالفضل: جـار ومجرور متعلّق بمحـذوف تقديره أسـألكم، ذو اسم موصول بمعنى الـذي صفة للفضل، وجملة فـضّلكم اللّه به صلة الموصول، والكرامة معطوف على الفضل، وذاتُ اسم مـوصول مبنيّ على الضمّ في موضـع جرّ صـفة لكرامـة، وجملة أكـرمكم اللّه به صلة الموصـول، والشـاهد بناء ذاتُ التي هي بمعنى التي على الضمّ.

* قال الشارح: ثم استثنيت من أسماء الإشارة المبنيّة والأسماء الموصولة المبنيّة ذَيْن وتَيْن واللَّذَيْن واللَّتَيْن، فذكـرت أنّ هذه الأربعة ليست مـثنيّات حقيقـة وإنّما هي ملحقـة بالمثنى فهـي معربة إعـرابه بالألف رفعـاً وبالياء نصـباً وجرّاً، وإنّمـا لم تكن مثنيات حقيقة لأنّ شـرط المثنى الحقيقي الإعراب ولأنّه لا يجوز أن يثنّى من المعارف تثنية حقيقيـة إلاّ ما يقبل التنكير كزيد وعمرو، ألا ترى أنّهما لمّا اعتُقِد فـيهما التنكير الذي سببه الشياع جازت تثنيتهما تثنية حقيقية ولهذا قلت الزيدان والعَمْران فأدخلت عليهـما حرف التعـريف، ولو كانا باقيين على تعـريف العلمية لم يجز دخـول حرف التعـريف عليهـما، وذاوتا والذي والتي لا تقـبل التنكير لأنّ تعـريف ذاوتا بالإشارة، وتعريف الذي والتي بالصلة، والإشـارة ملازمة ذاوتا، والصلة مـلازمة الذي والتي، فـدلّ ذلك على أنّ ذَيْن وتَيْن واللَّذَين واللَّتَين أسـمـاء تدلّ على تثنيـة وليـست مـثنّاة حقيقة، وهي بمنزلة قولك «هما وأنتما» فـهما اسمان يدلاّن على تثنية وليسا بمثنّيين

---

(١) احترازاً من المسجد غير الجامع، ولم يعلم ذلك المسجد الجامع، هل هو مسجد الكوفة أو غيرها

(٢) أراد بالفضل قوله تعالى ﴿واللَّهُ فَضَّلَ بعضَكم على بعضٍ في الرِّزق﴾ (من آية ٧١ من سورة النحل).

(٣) أصل ذاتُ ذَوَيْتُ تحركت الواو والياء وانفتح مـا قبلهما فقلبتا ألفين سـاكنين وحـذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين وهي الألف الأولى عند الخليل وسيبويه والألف الثانية عند غيرهم.

(٤) وذلك عملاً بالقاعدة الـقاضية بأنّه إذا التقى ساكنان وكان الثاني حـرف علّة فإنّه يحذف، وما ذكرناه أدقّ من عبارة الشارح في تعليل «بَهْ» بفتح الباء.

حقيقيّين، ولعدم كـونهما مثنيّين حقيقة ولأجل كونهـما بمنزلة «هما وأنتما» لم يصحّ في ذين وتين أن تدخل عليهما «أل» كما لا يصحّ ذلك في هما وأنتما.

* أيّ تأتي اسماً مـوصولاً معرباً في ثلاث حالات ومبنيّاً في حـالة واحدة، وقد بيَّنَّا فـيمـا سـبق أحـوالها الأربـعة، وتأتي «أيٌّ» أيضـاً اسم شـرط[1] معـرباً واسم استفهام[1] مـعربا فـهي في ذلك تخـتلف عن بقـية أسـمـاء الشـرط المبنيّة وأسمـاء الاستفهام المبنيّة، وأيّ الشرطية وأيّ الاستفهامية معربة[2] بالإجماع مطلقاً أي رفعاً ونصباً وجرّاً، وسواء أضيفت وذهب عنها التنوين أو لم تضف وبقيت منوّنة.

* قال تعالى ﴿أيُّكُمْ يأتيني بعرشـها﴾ (من الآية ٣٨ من سورة النمل).

والآية بكاملها ﴿قال يا أيُّها الملأ أيُّكم يأتيني بعرشـها قبلَ أن يأتوني مسلمين﴾، أي قال سليمان من يأتيني بعـرش بلقيس ملكة سبأ[3] قبل أن تأتيَ مع شعـبها إليّ مسلمين أي منقادين طائعين لأنّي أريـد أن آخذ عرشـها قبل طاعـتهم لي لا بعد ذلك، وقد أراد سليمان بذلك أن يريَها بعض ما خصّه اللّه به من العجائب الدالّة على عظيم القدرة وعلى صدقه في دعوى النبوّة، وأيٌّ في الآية اسم استفهام معربٌ بالرفع.

* من أمثلة أيّ الاسـتفهامـية المعربة بالرفع أيضاً قـوله تعالى ﴿أيُّكم[4] زادته

---

(١) مثّل الشارح لأيّ التي هي اسم استفهام معرب بأمثلة عرضناها، ولم يمثّل لأيّ التي هي اسم شرط معرب دائماً، ومثالها في الرفـع «أيُّكم يقمْ أقمْ معه» فأيٌّ مبتدأ وجملتا فـعل الشرط وجوابه اللازمين في موضع رفع خبر، ومثـالها في النصب قوله تعالى ﴿أيّاً ما تدعو فله الأسـماءُ الحسنى﴾ (من آية ١١٠ من سورة الإسراء)، فأيّاً مفـعول به مقدّم لفعل الشرط المتـعدّي تدعو، وجملة له الأسماء الحسنـى المكوّنة من مبتدأ مؤخّر ونعته وخبره المقدّم في موضع جزم جواب الشرط ولذلك اقترن بالفاء الرابطة، وقد وصف الأسماء الجمع بالحـسنى المفرد لأنّ المراد بالأسمـاء الجنس الواحد، ومثالهـا في الجرّ «بأيِّهم تفرحْ أفـرحْ» والباء حرف جرّ زائد.

(٢) أعربت أيٌّ الاستفـهامية وأيٌّ الشرطية مع وجود سبب بـناء أخواتها من أسماء الشرط وأسماء الاسـتفهام فيها لمعارضة هذا السبب بما فيها من التنوين أو ما فيها من الإضافة.

(٣) سبأ قبيلة باليمن سميت باسم جدّ لهم.

(٤) قرئ: أيَّكم زادته هذه إيماناً؟ بنصب أيَّكم على إضمار فعل يفسّره الفعل زاد.

هذه إيماناً﴾[1] والآية بكاملها ﴿وإذا ما أُنْزِلَتْ سورةٌ فمنهم من يقولُ أيُّكم زادته هذه إيماناً فأمّا الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبْشِرونَ﴾، فمنهم: أي من المنافقين، من يقول: أي لأصحابه استهزاء، وهم يستبشرون: أي يفرحون بالسورة. والآية بعدها هي ﴿وأمّا الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجْساً إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون﴾.

* من أمثلة أيّ الاستفهامية المعربة بالنصب قوله تعالى ﴿فأيَّ آياتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾[2]، فأيَّ مفعول به مقدّم لتنكرون، والآية بكاملها ﴿ويُريكم آياتِه فأيَّ آياتِ اللَّهِ تُنكرون؟﴾، وآيات اللّه هي الدّالّة على وحدانيته، والاستفهام في الآية للتوبيخ.

وقوله تعالى ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيَّ مُنْقَلَبٍ ينقلِبُون﴾؟[3] أي: أيَّ مرجع يرجعون إليه بعد الموت؟ وأيَّ نائب عن مفعول مطلق لينقلبون وليست مفعولاً به لسيعلم لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لأنّ له الصدارة في الكلام وإذا عمل فيه ما قبله فقد الصدارة.

* مثال أيّ الاستفهامية المعربة بالجرّ قوله تعالى ﴿فستبصر ويُبْصرون * بأيِّكمُ المَفْتُون؟﴾[4] ستبصر: أي يا محمد، وأيّ في الآية اسم استفهام مخفوض[5] لفظاً مرفوع محلاً بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد، وأيّ الاستفهامية لها صدر الكلام فهي هنا مبتدأ والباء الداخلة على المبتدأ زائدة[6] ، والأصل: أيُّكم المفتون؟ والجملة من المبتدأ والخبر منصوبة

---

(١) من آية ١٢٤ من سورة التوبة.

(٢) من آية ٨١ من سورة غافر.

(٣) من آية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

(٤) الآيتان ٥ ، ٦ من سورة القلم.

(٥) الجرّ والخفض بمعنى واحد، والأول مصطلح بصريّ والثاني مصطلح كوفي، وقد استعمل ابن هشام في شرحه المصطلحين.

(٦) الأليق أن يقال في الآية إنّ الباء صلة لا زائدة تأدّباً مع القرآن، وإلاّ فهي زائدة بمعنى أنّها تفيد التوكيد فحسب.

بتبصر أو بيبصرون لأنّهما تنازعاها[١] وهما معلّقان عن العمل في الاستفهام[٢] .

* إذْ ظرف لما مضَى من الزمان مبنيّ على السكون ويضاف[٣] وجوباً لكلٍّ من الجملتين الاسمية والفعلية ولا يضاف لمفرد[٤] أي لغير جملة. ومن أمثلة إضافته إلى الجملة الاسمية قوله تعالى ﴿واذكروا إذْ أنتم قليلٌ﴾ (من آية ٢٦ من سورة الأنفال)، ومن أمثلة إضافته إلى الجملة الفعلية قوله تعالى ﴿واذكروا إذْ كنتم قليلاً﴾ (من آية ٨٦ من سورة الأعراف)، والمناسب إعراب إذْ في الآيتين مفعولاً به لاذكروا مبنيّاً على السكون في موضع نصب، وإذا أعربناها ظرفاً للزمان الماضي مبنيّاً على السكون في موضع نصب يكون المفعول به محذوفاً تقديره: اذكروا حالَكم إذْ أنتم قليل، أو إذْ كنتم قليلاً، أي وقت قلّتكم.

* وتأتي إذْ ظرفاً مبنيّاً على السكون لما يستقبل من الزمان لتحقّق وقوعه كأنّه ماضٍ مثل أتَى أمرُ اللَّه[٥] ، وذلك نحو قوله تعالى ﴿فسوف يعلمون إذِ الأغْلالُ في أعناقهم﴾ (من الآيتين ٧٠، ٧١ من سورة غافر) أي فسوف يعلمون جزاء تكذيبهم إذِ الأغلال في أعناقهم، والأغلال جمع غُلّ بضمّ الغين وهو طوق من حديد وبكسرها الحقد والحسد، وإذْ متعلّق بيعلمون والمعنى على الاستقبال وعبَّر عنه بإذْ لتيقّنه،

---

(١) التعليق هو إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاًّ، وتنازعاها أي باعتبار المحلّ وإلاّ فالعمل باطل لفظاً، والمعنى: فستبصر أيُّكم المفتون ويبصرونه، فحذف الضمير، وهذا إن أعملت تبصر، أو المعنى: يبصرون أيُّكم المفتون وستبصره، وهذا إن أعملت يبصرون، واعترض بعض الأشياخ بأنّ تبصر ويبصرون ليسا من أفعال القلوب لكي يتأتّى فيهما التعليق كما يشترط الجمهور، وأجيب عن ذلك بأنّ ابن هشام ماشٍ على مذهب يونس الذي يجيز تعليق غير أفعال القلوب أيضاً.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) ولا يفارق الإضافة الواجبة إلاّ إذا عوّض عن المضاف إليه التنوين كما في يومئذ ونحوها، فإن قيل لم كسرت الذال من يومئذٍ ونحوها فالجواب لالتقاء الساكنين وهما الذال والتنوين خلافاً للأخفش إذْ جعل كسرها للجرّ بالإضافة أي إضافة يوم إلى إذْ.

(٤) «إذْ ذاك» ليس من الإضافة إلى مفرد بل إلى جملة اسمية والتقدير: إذْ ذاك كذلك.

(٥) هو لمّا يأت بعد ولكن لتحقّق وقوعه عبَّر عنه بالماضي.

وحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، ونحو قوله تعالى ﴿يومئذ تُحدِّثُ أخبارَها﴾[1] (من آية ٤ من سورة الزلزلة)، وحركت الذال بالكسرة لالتقاء الساكنين وهما الذال والتنوين الذي هو نون ساكنة تنطق ولا تكتب.

* وتأتي إذْ حرفاً مبنيّاً على السكون للتعليل بمنزلة لام التعليل أو اسماً مبنيّاً على السكون للتعليل والأنسب للمقام هنا أن تكون اسماً للتعليل لا حرفاً للتعليل وذلك نحو قوله تعالى ﴿وإذِ اعتزلتموهم وما يعبدون إلاَّ اللَّهَ فأوُوا إلى الكهف﴾ (من آية ١٦ من سورة الكهف)، وإذِ اعتزلتموهم: أي لأجل اعتزالكم إيّاهم، واللاّم في لأجل حرف للتعليل أو اسم للتعليل والثاني أحسن، وحركت إذ بالكسر لالتقاء الساكنين، ما: اسم موصول معطوف على الضمير المنصوب «هم»، وعلى هذا يكون معنى اعتزلتموهم وما يعبدون: أي اعتزلتم يا أهل الكهف[2] مدينتكم وملككم وقومَكم الكفار ومعبوداتِهم إلاّ معبودَهم اللَّه لأنهم كانوا يعبدون اللَّه ويعبدون الأصنام في الوقت نفسه كسائر المشركين. ويجوز أن تكون ما مصدرية ويكون معنى اعتزلتموهم وما يعبدون على هذا: أي اعتزلتم يا أهل الكهف مدينتكم وملككم وقومَكم الكفار وعبادتهم إلاّ عبادةَ اللَّه.. ويجوز أن تكون ما نافية وعلى هذا تكون جملة «وما يعبدون إلاّ اللَّه» إخباراً من اللَّه بأنّ الفتية موحّدون وتكون هذه الجملة معترضة بين ﴿إذِ اعتزلتموهم﴾ و﴿فأوُوا إلى الكهف﴾. إلاَّ اللَّهَ: الاستثناء متّصل واللَّهَ منصوب على الاستثناء إن كان هؤلاء القوم يعبدون اللَّه وغيره لأنّ المستثنى في هذه الحالة من جنس المستثنى منه وهو ما يعبدون، أو الاستثناء منقطع واللَّهَ

---

(١) بعد قوله تعالى ﴿إذا زلزلت الارض زلزالها﴾ (من آية ١ من سورة الزلزلة)، ويومئذٍ بدل من إذا زلزلت أي اضطربت عند النفخة الأولى أو الثانية، تحدِّث: أي تحدِّث الخَلق بلسان الحال أو المقال اخبارها أي ما عمل عليها.

(٢) أهل الكهف هم: أمليخا، مكسلمينا، مرطوس، نوانس، اريطانس، اونوس، شلططيوس، ومدينتهم على ستّة فراسخ من القسطنطينية، والملك الذي فرّوا منه اسمه دقيانوس، وهذه الأسماء كلّها يونانيـة، وقد وقعت قصّة أهل الكهف قبل غلبة الروم على اليونان.

منصوب على الاستثناء أيضاً إن كانوا يخصّون غير اللّه بالعبادة لأنّ المستثنى وهو اللّه يكون من غير جنس المستثنى منه وهو ما يعبدون، وما قلناه في المستثنى وهو اللّهَ في هذه الآية نقوله في المستثنى وهو ربّ في قوله تعالى ﴿قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون * أنتم وآباؤكم الأقدمون * فإنّهم عدوٌّ لي إلاَّ ربَّ العالَمينَ﴾ (الآيات ٧٥، ٧٦، ٧٧ من سورة الشعراء)، فإنّ الاستثناء في قوله ﴿إلاَّ ربَّ﴾ متّصل إن كان الضمير في «فإنّهم» عائداً على معبودهم اللّه وغيره، ومنقطع إن كان معبودهم غير اللّه فقط، وربَّ منصوب على الاستثناء على الوجهين.

* وتأتي إذْ حرفاً مبنيّاً على السكون للمفاجأة أو اسماً مبنيّاً على السكون للمفاجأة، وكونها اسماً للمفاجأة لا حرفاً للمفاجأة هو الأنسب للمقام هنا، قال عَنْبَر بن لبيد العذري[1] :

---

(١) هذا البيت من جملة أبيات لها حكاية غريبة حاصلها أنّ عبيد بن شربة الجرهميّ أسلم ودخل على معاوية في الشام وقد عاش ثلاثمائة سنة فقال له معاوية حدثني بأعجب ما رأيت في عمرك الطويل، قال مررت يوماً ببرّيّة فرأيت اقواماً يدفنون ميتاً لهم فلمّا وصلت إليهم اغرورقت عيناي بالدموع وتمثّلت بقول الشاعر:

يا قلب إنّك من أسماء مغرور	فاذكر وهل يَنْفَعَنْكَ اليوم تذكيرُ
قد بحتَ بالحبّ ما تخفيه من أحد	حتى جَرَت بك أطْلاقاً محاضيرُ
ولست تدري وما تدري أعاجلُها	أدنى لرشدك أم ما فيه تأخيرُ
فاستَقْدِرِ اللّهَ خيراً وارضيَنَّ به	فبينما العسر إذ دارت مياسير
وبينما المرء في الأحياء مغتبط	إذ صار في الرمس تعفوه الأعاصير
يبكي الغريب عليه ليس يعرفه	وذو قرابته في الحيّ مسرور

فقال لي شخص من الواقفين على قبره أتدري قائل هذا الشّعر، قلت لا، قال هو هذا الميت، وهو عَنْبَر بن لبيد بن ربيعة العذري وأنت الغريب الذي تبكي عليه، وذو قرابته هو هذا الذي خرج من قبره بعد أن دفنه وهو أمَسُّ الناس به رحماً وأسَرُّهُم بموته، فقال معاوية لقد رأيت عجباً. الأطْلاَق: جمع طَلَق بفتحتين يقال جرى الفرس طَلَقاً أو طَلَقَيْن أي شوطاً أو شوطين، المحاضير: جمع محضر بكسر الميم الفرس الكثير العَدْو، الرمس: مصدر رَمَسَتِ الريحُ الأرضَ أي ستَرَتْها بالتراب ورَمَسْتُ عليه الخبر كتمته ثم نقل إلى تراب القبر ثم إلى القبر نفسه، تعفوه: تمحوه وتجعله دارساً، يقال عَفَى المنزلُ دَرَسَ وعَفَتِ الريحُ يتعدّى ويلزم وبابهما نصر، وعفّته الريحُ شدّد للمبالغة، الأعاصير: جمع إعصار وهو ريح تهبّ تثير الغبار وترتفع إلى السماءَ كأنّها عمود.

استقْدِرِ اللَّهَ خيراً وارضَيَنَّ به   فبينما العُسْر إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

استقـدِرِ: أي اطلب أن يقدّر اللّه لك ما هو خير وحـرّكت الراء في الفعل بالكسر لالتقاء الساكنين، اللّهَ: منصوب على التـعظيم وهو أولى من قولنا «مفعول به» تأدّباً، خيـراً منصوب على نزع الخافض أي بالخـير ولا يعرب مـفعولاً به ثانيـاً لأنّ الفعل استقـدر يتعدّى لواحـد وقد نصبه وهو لفظ الجـلالة، به: الضمير عـائد إلى المقدور المفهوم من الفـعل استَقْدِرِ فبينمـا: الفاء حرف تعليل والمعلَّل محـذوف والتقدير: إذا حصل عـسر لا تيأس من اليـسر لأنّ اليسـر يفجأ، وبينَ ظرف مـكان منصوب على الظرفية ومـا حرف زائد وبينَ التي هي ظرف مكان متعلقة بعاملهـا الفعل المحذوف الذي يفسّره الفعل المذكور والعـسرُ مبتدأ خبره محذوف تقـديره حاصلٌ، وقيل الفاء حرف زائد وبينَ ظرف زمان لأنّه مضاف لزمن وما حرف زائد والعـسرُ مبتدأ خبره محـذوف وهو حاصلٌ والتقـدير: بينَ أوقاتِ العسـرُ حاصلٌ، وقيل الفـاء حرف زائد وبينما كافـة ومكفوفة عن الإضافة والعسـرُ مبتدأ وجملة دارت مياسـيرُ في موضع رفع خبر المبتدأ وتكون إذْ على هذا القول حرف مفاجأة.

وقد اختلف في «إذْ» هذه أهي ظرف زمان للمفـاجأة أم ظرف مكان للمفاجأة أم حرف للمـفاجأة؟ وبعبارة أخـرى أهي اسم للمفاجـأة أم حرف للمفاجأة؟ فـعلى أنّها ظرف زمان أو ظرف مكان للمفاجأة أي اسم للمـفاجأة تعرب في هذا البيت بدل كلّ من بين وتكون جملة «دارت مـياسير» مـضافاً إليـه أو تعرب متعلقـة بالفعل «دارت» بعدها لأنّ جملة «دارت مياسير» ليست مضافاً إليه.

* الآنَ: ظرف زمان مبنيّ على الفتح، وسبب بنائه تضمّنه معنى حرف التعريف لأنّ أل فيه زائدة(١) ، وقيل إنّ أل في «الآنَ» للتعريف وإنّها لذلك معربة.

* قال تعالى ﴿الآنَ جِئْتَ بالحقّ﴾ (من آية ٧١ من سورة البقرة).

---

(١) ذكر جمـاعة أنّ هذا لا نظير له، لكن وجد له في الحـقيقة نظير وهو «أمسِ» المقـرون بأل الزائدة على لغة من بناه على الكسر.

أي في وقت تكلّمك جئت يا موسى بالحقّ، وهذه الآية شاهد على بناء ظرف الزمان «الآنَ» الذي هو اسم لزمن حضر جميعه على الفتح، وفي الآية صفة محذوفة والتقدير: بالحقِّ الواضح، ولو لم نقدّر هذه الصفة المحذوفة لوقعنا في الكفر لأنّ مفهوم الآية حينئذ يقضي بأنّ موسى جاء قبل الآن أي قبل زمن التكلّم بغير الحقّ أي بالباطل وأنّه جاء الآن فقط أي في زمن التكلم فقط بالحقّ وهذا غير صحيح وهو كفر لأنّه يجب الاعتقاد بأنّ الرسول لا يأتي في كلّ وقت إلاّ بالحقّ الذي يجب الإيمان به، وحين قدّرنا الصفة المحذوفة أصبح مفهوم الآية أنّ موسى قبل وقت التكلم كان آتياً بالحقّ أيضاً لكنّ هذا الحقّ الذي أتى به قبل وقت التكلّم لم يكن معناه واضحاً لعقولهم وهذا لا كفر فيه لأنّ عدم وضوح معناه في عقولهم ليس راجعاً إلى ما جاء به موسى وإنّما هو راجع إلى نقص عقولهم، وهذا التقدير للصفة المحذوفة لازم عند علماء النحو الذين تابعوا جمهور الأصوليين الذين يرون أنّ للكلام منطوقاً ومفهوماً للمخالفة وأنّه ينبغي أخذ مفهوم المخالفة بالاعتبار كالمنطوق سواء بسواء، وهناك نحويون لا ينظرون تبعاً لبعض الأصوليين إلى مفهوم المخالفة ويكتفون باعتبار المنطوق وحده وهؤلاء لا يوجبون تقدير الصفة المحذوفة ولا يرون داعياً لذلك لأنّ المقصود بالمنطوق إثبات مجيء موسى الآن بالحقّ، أمّا ما قبل الآن فهو مسكوت عنه لا يلتفت إليه ولا ينظر فيه.

* قال تعالى ﴿وأنّا كنّا نقْعُدُ منها مقَاعدَ للسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجدْ له شِهاباً رَصَدَاً﴾ (آية ٩ من سورة الجن).

وأنّا: أي نحن الجنّ والشياطين، كنّا: أي قبل مبعث محمد، منها: أي من السماء، مقاعد للسمع: أي نستمع، فمن يستمع الآن يجد له شهاباً رَصَدَاً: أي من يستمع منذ وقت مبعث محمد وما بعده إلى آخر الدنيا وهو الوقت الذي دلّت الآية على حفظ السماء فيه من الشياطين والجنّ يجد له شهاباً رَصَدَاً أي يجد شهاباً أرصد له ليرمى به وهذا الوقت هو بعض الزمان، أمّا بعضه الآخر فقد مضى قبل مبعث محمد أي قبل منع السماء من الشياطين والجنّ لأنّهم كانوا قبل مبعث محمد يستمعون ولا

يجدون شِهـابـاً رَصَداً، فهذه الآية شاهد عـلى بناء ظرف الزمان «الآنَ» الذي هو اسم لزمن حَضَرَ بعضه لا كلّه على الفتح.

* قال أبو صخر الهذلي من قصيدة له[1] :

لسَلمَى بـذاتِ الخَـال[2] دارٌ عـرفْتُهـا وأخرى[3] بذاتِ الجِزْع آياتها[4] سَطْرُ[5]

كـأنّهـمـا مِـلآنِ لـم يتـغـيَّـرا وقـد مـرّ للـدّارَيـنِ من بعـدِنا عَصْرُ

لسَلمى: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كـائنةٌ خبر مقدّم ودارٌ مبتدأ مؤخّر، بذاتِ جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائنةٌ حال من دار المبتدأ المؤخّر لكون أصله نعتاً له ونعت النكرة إذا تقدّم عليها ينصب حالاً، ويجوز أن تكون «بذات» جاراً ومجروراً متعلّقاً بمحذوف تقديره كائنةٌ حالاً من الضمير المستتر جوازاً في كائنةٌ التي هي خبر مقدّم، جملة عرفتها من الفعل والفاعل والمفعول به في موضع رفع صفة لدار لأنّ الجمل بعد النكرات صفات، وأخرى: الواو حرف عطف، أخرى معطوفة على دار، بذات: جارٌ ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائنةٌ صفة أولى لأخرى لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات وجملة «آياتها سَطْرٌ» الاسمية المكوّنة

---

(١) ومن أبيات هذه القصيدة:

لقد تركتني احسُدُ الوحشَ أنْ أرَى أليفَيْـنِ منها لا يروعهما النَّـفْـرُ

الوحش: أي الوحوش، منها: أي من الوحوش.

(٢) هما اسمـان لمكانين، وجاء في رواية أخرى «بذات الجِرْع» بالجيم المكسورة والراء المهملة وهو اسم مكان أيضاً، وقد روي هذا البيت برواية أخرى هي:

لِلَيلَى بـذات البـيْن دارٌ عـرفتُـها وأخرى بذات الجَيْشِ آياتُها سَطْرُ

وذات البَيْن وذات الجيش اسمان لمكانين.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) آيات جمع آية وهي العلامة.

(٥) كان شعراء هذيل كثيراً ما يشبّهون آثار الديار بالكتابة كما فعل أبو صخر الهذلي في هذا البيت وكقول أبي ذؤيب الهذلي أيضاً:

عـرفتُ الدّيارَ كـرقْم الدوا ةِ يَزْبُرُها الكاتب الحِمْيَرِيَ

يَزْبُـرُها: أي يخطُّها.

من مبتدأ وخبر صفة ثانية لأخرى لأنّ الجمل بعد النكرات صفات، ويمكن أن نعرب أخرى صفة أولى لموصوف محذوف هو معطوف على دار والتقدير ودارٌ أخرى وتكون بذات الجزْع متعلّقة بمحذوف تقديره كائنةٌ صفة ثانية لدار المقدّرة وتكون جملة «آياتها سطر» الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر صفة ثالثة لدار المقدّرة، ويمكن أن نعرب أخرى مبتدأ أوّل وتكون بذاتِ الجزْعِ متعلقة بمحذوف تقديره كائنةٌ صفة لأخرى المبتدأ الأول، وآياتُ مبتدأ ثانٍ وسطرٌ خبر المبتدأ الثاني والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول، ويكون الشطر الثاني من البيت معطوفاً بواو العطف على الشطر الأول: مِلآنِ: جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر كأنّ أول وجملة لم يتغيّرا في موضع رفع خبر كأنّ ثانٍ، والأظهر أن تكون جملة «لم يتغيّرا» خبر كأنّ، وأن يكون «مِلآنِ» جارّاً ومجروراً متعلّقاً بالفعل «يتغيّرا». مَرَّ عَصْرٌ: الجملة من الفعْل والفاعل في موضع نصب حال من ألف الاثنين في «يتغيّرا»، والفعل «يتغيّرا» هو عامل النصب في الحال.

وكلمة «مِلآنِ» في البيت الثاني[1] شاهد على أنّ «الآنَ» التي تبنى على الفتح

---

(١) معنى البيتين: عاش الشاعر مع سلمى أو ليلى في دارها بذات الخال وفي دارها الأخرى بذات الجزْع، وقد افترقا وغادر كلٌّ منهما الدّارين، ثم إنّ الشاعر مـرّ بالدّارين فعرف الدار الأولى لبقاء آثارها شاخصة ولم يكد يعرف الدار الثانية لأنّ آثارها غير ظاهرة لم يبق منها إلاّ ما يشبه السّطر، فكأنّ كلاًّ من الدارين لم يتغيّر من الآن مع أنّه مرّ على الدارين من بعد إقامته مع سلمى أو ليلى فيهما عصر طويل، فالآن بالنسبة إلى الدار الأولى بذات الخال تدلّ على زمن حضر جميعه والآن بالنسبة إلى الدار الثانية بذات الجزْع تدلّ على زمن حضر بعضه. وعندي أنّ هذا ليس في الحقيقة معنى البيتين، وانّ الشاعر يقول فيهما: إنّه مرّ على دارَيْ حبيبته بهذين الموضعين، والدّاران لم تتغيّرا البتة مع أنّهما قد مرّ عليهما زمن طويل، ثم إنّ الدّارين متساويتان في الزمن «الآن»، ولم يخصّ واحدة بشيء دون الأخرى، وهذا كثير في شعرهم يعدّدون منازل الحبيبة ثم يصفونها جميعاً بصفة واحدة كقول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقْطِ اللّوَى بين الدَّخولِ فحَوْمَلِ

فتوضِحَ فالمِقْراةِ لم يعفُ رسمُها ... لما نَسَجَتْها من جنوبٍ وشَمْألِ

ومعنى مِنْ في البيت هو الذي يُشْكِل، ولعلّها لابتداء الغاية، فتكون كمِنْ في قول زهير:

لِمَنَ الديارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ؟ ... أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

ولكن هذا يحتاج إلى تأويل وبحث ليس هذا محلّه.

غالباً، تعرب قليلاً، وتكون اسماً لزمن حضـر جميعه أو بعضه في الحالين[1]، أي في حـال البناء وفي حـال الإعـراب، وأصلـهـا في البـيت «مِنْ الآنَ» حـذفت نون «مِنْ» لالتقائها في النطق ساكنة مع لام «الآنِ» الساكنة[2] وذلك بدلاً من تحريكها بالكسر لالتقـاء الساكنين كـما هو الغـالب، ثم جَرَّ حرفُ الجرّ «مِنْ» كلمـة «الآنَ» المبنيّة على الفتح في الأصل بالكسرة.

* قال الشاعر:

أمَا تـرى حـيثُ سـهيلٍ طـالعا   نجماً يضـيءُ كالشّهاب لامعا[3]

سهيل اسم نجم، أمَا: حرف استفتاح، أو الهمزة حرف استفهام وما حرف زائد، وعندي أنّها مكوّنة من همـزة الاستفهـام وما النافية فكأنّ مـعناها «ألم تَرَ إلى حيث سهيل طالعاً؟»، وأنّها لا تكون استفتاحية لأنّ هذه بمعنى ألاَ، وأمّا هنا ليست بمعناها. ترى: يجوز أن تكون بصـرية فحيث ظرف مكان مبـنيّ على الضمّ في موضع نصب مفعول فيه متعلّق بترى البصرية أو مفعول به لترى البصرية، وطالعاً حال من سهيلٍ المضاف إليه المجرور بالكسرة أو حال من ضمـير يعود إلى سهيلٍ المضاف إليه وقد حذف هذا الضـمـير مع فعله للدلالة عليـه بالفعل المذكور، والتـقدير: أمـا ترى حيثُ سهـيلٍ تراه طالعاً. ويجوز أن تـكون «ترى» علمية فـيكون مفعـولها الأول محـذوفاً ويكون طالعاً مـفعولاً به ثانياً ويكون التـقدير: أما ترى سهـيلاً «في مكانه» أي «في

---

(١) وعندي أنّ «الآنَ» للزمن الذي أنت فيه، وهي موضـوعة للزمن الحاضر مجازاً لا حقـيقة، فإنّ الزمن الذي تطلق عليه لا وجود له، والأمر تقريبيّ، فهي تطلق على بعض الزمن الحاضر.

(٢) لحذف نون «مِنْ» لالتقـائها ساكنة في النطق مع اللاّم في أوّل الكلمة التي بعـدها نظائر ساق المعلّق عدداً منها، وأضاف أنّ الـعرب ربّما حذفوا من حـرف الجرّ «على» بالإضافة إلى الألف الســاكنة في آخره لامَهُ أيضاً وذلك كما وقع في قول الشاعر:

وَلَلْمَوتُ خيرٌ للفتى من حياتِهِ   بـدارَةِ ذُلٍّ عَـلْبَـلايـا يُـوَقَّـرُ

أصله «على البـلايا» فحـذف الشاعـر الألف من «على» لالتقـاء الساكنين في النطق همـا الف «على» ولام «البلايا» ولم يكتف بهذا بل حذف لام «على» أيضاً.

(٣) أي مضيئاً، وفي رواية ساطعاً.

مكان سـهيلٍ» طالعـاً، وتكون حيثُ ظرف مكـان مبنياً على الضمّ في مـوضـع نصب مفـعولاً فيـه متـعلّقاً بترى أو حـالاً من «سـهيـلاً» المفعـول به الأول. وإعراب «ترى» علمية[1] أولى من إعـرابها بصريـة لأنّ في ذلك خلاصاً مـن مجيء طالعـاً حالاً من سهـيلٍ المضاف إليه لأنّ مـجيء الحال من المضـاف إليـه – على أن يكون العامل في الحال معنى الإضـافة – في غير المواضـع الثـلاثة المحفوظة والمذكورة في كتب النحو في باب الحال – وإن كـان يقع في الشّعر – قليل شاذّ، وهو لذلك غيـر مرضيّ عند النحاة، لامعـاً: حال من «هو» فاعل يضـيء الضمـير المستتر جـوازاً وهو حال مؤكِّدة لانفهـام معناها من الفـعل «يضيء» قبلهـا وعامل النصب في الحال هـو العامل في صاحب الحال وهو الفعل «يضيء».

و«حيـثُ» مثـالٌ لما بني من الظروف على الضمّ[2] ، وهو ظرف مكان يضـاف للجملتين الاسميـة والفعلية غالباً، وقد يضاف على قلّة إلى مفـرد كما في هذا البيت، ويعدّ ذلك شاذّاً عند الجمهور خلافاً للكسائي الذي استدلّ على جواز ذلك اطّراداً بهذا البيت وبغيره من الأبيات المتعددة، وهذا الخلاف بين الجمهور والكسائي إنّما هو على رواية البيت «حيثُ سهيلٍ» بجرّ سهيلٍ. وقد روي هذا البيت أيضاً «حيثُ سـهيلٌ طالعٌ» برفع «سـهيلٌ»، ولا إشكـال في هذه الرواية بين الجمهور والكسائـي لاتفاقهم على أنّ «سـهيلٌ» مبتدأ و«طالعٌ» خبره فتكون إضافة «حيث» في هذه الرواية إلى جملة اسمية هي جملة المبتدأ والخبر وليس إلى مفـرد، ولكن هذه الرواية الثانية بعيدة لأنّ الراجز نصب قافية الشطر الثاني من الرجـز، ولو كان «طالعٌ» بالرفع كما تقول هذه الرواية لكان «لامعٌ» بالرفع أيضاً لأنّ الرجز تتشابه فيه القافية في الشطرين.

---

(١) هذا رأي أصـحاب الحواشي وعـندي أنّ جعل «ترى» هنا علمـية فـيه تكلّف فـإنّ الشاعـر يتكلّم عن نجم ويصفه بالطلوع ويشبّهه بالشّهاب اللامع، وهذه أمور متعلقة بالبصر كما لا يخفى.

(٢) بنيت «حيثُ» لافتقارها إلى الإضافة للجمل، ففيها الشبه الافتقاري بالحرف الذي يفتقر في بيان معناه إلى الجملة، وكـان البناء ضمّة لأنّها أشبـهت الغايات مثل قبل وبعـد في أنّ إضافتهـا كلا إضافة فكأنّهـا مثل الغايات المبنيّة على الضمّ لانقطاعها عن الإضافة لفظاً ومعنى.

* قال تعالى ﴿سنستدرجهم من حيثُ لا يعلمون﴾ (من آية ١٨٢ من سورة الأعراف ، ومن آية ٤٤ من سورة القلم).

حيثُ: ظرف مكان مبنيّ غالباً على الضمّ، والقراءة السبعية المتواترة المرسومة في المصحف هي بالضمّ، وقد تبنى «حيث» على الفتح قليلاً، وقد تبنى أيضاً على الكسر قليلاً، وبعض النحاة يعربونها حسب موضعها من الجملة، وقد قرئت «حيثُ» في هذه الآية بالكسرة شذوذاً، وعلى هذه القراءة يحتمل أن تكون «حيثِ» معربة بالجرّ بحرف الجرّ «مِنْ» وعلامة جرّها الكسرة الظاهرة وذلك على مذهب من يعربها، ويحتمل أن تكون مبنيّة على الكسر في موضع جرّ بمِنْ على لغة من يبنيها على الكسر.

النكرة والمعرفة

المتن

* ثم قلتُ: بابٌ: الاسم نكرة وهو ما يقبل رُبَّ.

الشرح

* وأقول: ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين: نكرة وهو الأصل ولهذا قدّمته ومعرفة وهو الفرع ولهذا أخّرته. وعلامة النكرة أن تقبل دخول رُبَّ عليها نحو رجل وغلام، تقول «رُبَّ رجل ورُبَّ غلام» وبهذا استُدِلَّ على أنّ مَنْ وما قد يقعان نكرتين كقوله:

رُبَّ مَنْ أنضجتُ غيظاً قلبَه قد تمنّى لِيَ موتاً لم يُطَع

وقوله: لا تَضِيقَنَّ بالأمور فقد تُكشَفُ غَمّاؤُها بغير احتيال

ربّما تكره النفوسُ مِنَ الأمْرِ له فَرْجَةٍ كحلّ العِقال

فدخلت رُبَّ عليهما، ولا تدخل إلاّ على النكرات، فعُلِمَ أنّ المعنى رُبَّ شخصٍ أنضجتُ قلبَهُ غيظاً، وربّ شيء من الأمور تكرهه النفوس.

فإن قلتَ: فإنّك تقول «رُبَّـهُ رجلاً»، وقال الشاعر:

رُبَّـهُ فتيـةً دعـوتُ إلى مـا　　　يورثُ المجدَ دائباً فأجابوا

والضـمـيـر معرفـة، وقد دخـلت عليه رُبَّ، فـبطل القول بأنّهـا لا تدخل إلاّ على النكرات.

قلتُ: لا نسلّم أنّ الضمير فيما أوردتَه معرفة بل هو نكرة وذلك لأنّ الضمير في المثال والبيت راجع إلى ما بعده من قولك «رجلاً» وقول الشاعر «فتيةً» وهما نكرتان، وقد اخـتلف النحويون في الضمـير الراجع إلى النكرة هل هو نكرة أو معـرفة؟ على مذاهب ثلاثة: أحدها أنّه نكرة مطلقاً، والثاني أنّه معرفة مطلقاً، والثالث أنّ النكرة التي يرجع إليهـا ذلك الضمـير إمّا أن تكون واجبـة التنكير أو جـائزته، فإذا كانت واجـبة التنكير كما في المثال والبيت فالضمير نكرة، وإن كانت جائزته كما في قولك «جاءني رجل فأكرمته» فـالضمير معرفة، وإنّما كانت النكرة في المثـال والبيت واجبة التنكير لأنّها تمييز، والتمييز لا يكون إلاّ نكرة، وإنما كانت في قولك «جاءني رجلٌ فأكرمته» جائزة التنـكير لأنّها فـاعل، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجـوز أن يكون نكرة وأن يكون معـرفة، تقول «جاءني رجلٌ» و«جاءني زيدٌ».

الحاشية

* عرّف المصنِّف الاسـم النكرة بأنّه «ما يقبـل رُبَّ» وهذا تعريف بالعلامة وليس بالماهـيـة، وذَكَرَ أنّه قــدَّم الاسم النـكرة لأنّه الأصل[1] وأخّر الاسـم المعــرفـة لأنّه

---

(١) النكرة هي الأصل لأنّ إطلاقهـا سابق على إطلاق المعرفـة فمن وُلِدَ يقال له مولود قـبل إطلاق العَلَم عليه، ولا يلتفت إلى الاعتراض بأنّه يجوز أن يطلق ابتداء على هذا المولود اسم الإشـارة كهذا أو الاسم الموصول كالذي وُلِدَ أو المحلّى بأل كالمولود وهذه كلّها معارف، والأحسن الذي لا يَرِدُ عليه أيّ اعتراض أن يقال إنّ المراد بقولنا إنّ النكرة أصل أنّها أصل في الاعتبـار وذلك أنّ النكرة تدلّ على الشيء من حيث هو والمعرفة إنّما تطلق إذا طرأ للشيء تعيين في القصد بصلة أو علم أو نحوهما والأصل عدم طُرُوّ ذلك.

(٢) انظر الهامش السابق.

وقد عكس المصنّف ذلك في بعض كتبه الأخرى فقدّم المعرفة لشرفها، وعلى كلّ حال فإنّ النكات لا تتزاحم أي لا تتعارض، نعم يبقى النظر في أيّ النكتتين – أي نكتة تقديم كلّ واحد منهما ونكتة تأخيره – أولى من الثانية.

* استُدِلّ بدخول ربّ على مَنْ وما على أنّه من المحقّق كما يقول ابن هشام وقوعهما نكرتين[1] للعاقل وغير العاقل، فقد دخلت ربّ على «مَنْ» في قول الشاعر:

رُبَّ مَنْ أنضجتُ غيظاً قلبه ... قد تمنّى لِيَ موتاً لم يُطَعْ[2]

ربّ: هنا حرف معناه التقليل[3] ، مَنْ: اسم نكرة بمعنى شخص أي عاقل، مبتدأ، وهي ليست اسماً موصولاً، أنضجت غيظاً قلبه: أي حَسَّرْتُ قلبه غيظاً، وهو كناية عن ذروة الكمد الذي أحدثه الشاعر في قلب هذا الشخص أو هو استعارة تصريحية تبعيّة في الفعل أنضَجْتُ وهي تبعية لجريانها في الفعل وتصريحية لأنّه صرّح فيها بالمشبّه به وحذَفَ المشبَّه، وغيظاً تمييز نسبة على تقدير مِنْ وهو محوّل عن المفعول به والأصل أنضجتُ غيظَ قلبه ثم حُوِّلت الجملة إلى أنضجت غيظاً قلبه، أو هو مفعول لأجله أي أنضجت قلبه لأجل غيظي إيّاه، وجملة أنضجت غيظاً قلبه في موضع رفع أو في موضع جرّ صفة أولى لمَنْ، لِيَ: يجوز تسكين الياء ويجوز تحريكها والتحريك أفصح، ويجب التحريك هنا للضرورة الشعرية لأنّ التسكين

---

(١) وذلك خلافاً لمن قال هما معرفتان دائماً حتى لو دخلت عليهما رُبَّ.

(٢) هذا البيت من قصيدة رواها المفضّل الضّبّي صاحب المفضّليات مطلعها:

بَسَطَتْ رابعةُ الحَبْلَ لنا ... فوَصَلْنا الحبلَ منها ما اتّسَعْ

حرّةٌ تجلو شتيتاً واضحاً ... كشُعَاعِ البَرْقِ في الغيم سَطَعْ

منها: أي بها، تجلو: تظهر، وجملة تجلو من الفعل والفاعل الضمير المستتر صفة لحرّةٍ أو خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف، أي هي حرّةٌ تجلو، شتيتاً: أي ثغراً مفلّج الاسنان في حسن، اي منفرجها: وهو خلاف المتراصّ الأسنان، وكانت العرب تحبّ المراة ذات الأسنان المفلّجة المنفرجة المتفرقة الواضحة لا المتراصّة وتميل إليها.

(٣) ربّ عند الأكثرين للتقليل دائماً وعند ابن دَرَسْتَويه وجماعة للتكثير دائماً، وقيل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً.

الجائز لغة يؤدّي إلى كسر البيت، يُطَع: نائب فاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى مَنْ وجملة «لم يُطَع» في موضع رفع خبر المبتدأ «مَنْ» وعليه تكون جملة «قد تمنّى» في موضع رفع أو في موضع جرّ صفة ثانية لَمَنْ، ولا مانع من جعل جملة «قد تمنّى» في موضع رفع خبر أول «مَنْ» وجملة «لم يطع» في موضع رفع خبر ثانٍ لَمَنْ، ويجوز أن تكون جملة «لم يطع» صفة لموتاً وليست خبراً ثانياً لَمَنْ.

والشاهد في البيت استعمال الشاعر «مَنْ» نكرة لعاقل لأنّ المعنى «ربّ شخص أي عاقل أنضجت قلبه غيظاً» ووصفه «مَنْ» الاسم النكرة بجملة «أنضجت غيظاً قلبه» ثم بجملة «قد تمنّى» في بعض وجوه الإعراب التي ذكرناها، ومن النحاة من يروي صدر البيت «ربّما أنضجت غيظاً قَلْبَ مَنْ» فتكون «مَنْ» اسماً موصولاً بمعنى الذي وجملة «قد تمنّى» صلة الموصول وتكون جملة «لم يُطَعْ» صفة لموتاً، ولا شاهد في هذه الرواية على ما نحن فيه لأنّ ما فيها حرف يكفّ ربّ عن جرّ ما بعدها ويجيز دخولها على الجمل وليس على المفزد النكرة فقط.

ودخلت ربّ على «ما» في قول الشاعر[1] :

لا تضيقَنَّ بالأمور فقد تُكْشَفُ غَمَّاؤها بغير احتيال

ربّما تكره النفوسُ من الأمر له فَرْجَةٌ كحلّ العقال

فقد: الفاء حرف بمعنى لام التعليل، أمّا قد فيجوز أن تكون حرف تحقيق ويجوز أن تكون حرف تقليل، وعلى الثاني تكون قد انسجمت مع معنى التقليل في ربّما، والأحسن عندي الأول وهي أن تكون للتحقيق لأنّه في مقام تسلية نفسه، ولا ينفع في تسليتها إلاّ إقناعها بشيء محقّق الوقوع لا قليل الوقوع هذا بالإضافة إلى أنّ ربّ نفسها لو تتبعناها في الكلام العربيّ لوجدنا دلالتها على التكثير أكثر من دلالتها على التقليل، وأقرب مثال لذلك بيت سويد بن أبي كاهل السابق:

---

(١) ينسب هذان البيتان إلى أمية بن أبي الصلت وهو شاعر مخضرم لم يسلم ومات في السنة الخامسة للهجرة.

ربّ من أنضجت غيظاً قلبه ... البيت

لأنّه يفتخر، ولو أراد التقليل لم يكن ذلك فخاراً.

الغمّاء: الهمّ، ربّما تكره النفوسُ من الأمر: أي ربّ أمر أو شيء – أي غير عاقل – تكرهه النفوس من الأمور أو الأشياء، وما في ربّما اسم نكرة لغير عاقل بمعنى أمرٍ أو بمعنى شيء كما ذكرنا، وهو مبنيّ على السكون في موضع رفع مبتدأ ومبني على السكون في موضع جرّ بربّ أيضاً، وهي ليست حرفاً يكفّ ربّ عن العمل بدليل عودة الضمير المحذوف المنصوب بتكره وعودة الضمير المتصل في «له» إليه، والضمير كما هو معروف لا يعود إلاّ إلى الاسم، وهي كذلك ليست اسم موصولاً بمعنى الذي، وجملة «تكره النفوس» في موضع رفع أو في موضع جرّ وهو على الوجهين صفة «ما» والتقدير «ربّ شيء أو أمرٍ تكرهه النفوس» وحذف الضمير العائد[1] من الصفة للموصوف لضرورة الشّعر، من الأمر: أي من الأمور وهو جار ومجرور متعلّق بتكره أو صفة ثانية لما لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات أو حال من «ما» التي هي معرفة دائماً عند بعضهم أو التي تخصّصت عند من يراها هنا نكرة بوصفها بجملة «تكره النفوس» والتخصيص نوع تعريف[2]، له فَرْجَة: مبتدأ مؤخر وخبر مقدّم والجملة في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو «ما»، وكحلّ العقال صفة لفَرْجَة، وقال كثيرون إنّ جملة «له فَرْجَة» في موضع جرّ صفة للأمر لأنّ «الأمر» محلّى بأل الجنسية فهو في قوة النكرة، أو هي صفة أخرى لما النكرة ويكون خبر ما على هذين الإعرابين محذوفاً مفهوماً من السياق وتقديره «ينفرج» ويكون «كَحَلٍّ» على هذين الإعرابين جاراً ومجروراً متعلّقاً بينفرج المقدّر، وفي جملة «له فَرْجَة كحلّ العقال» تشبيه، والمشبّه هو «له فَرْجَة» والمشبّه به هو «كحلِّ العقال» ووجه الشّبه هو السهولة والسرعة، والفَرْجَة بفتح الفاء: هي الانفراج في الأمر وبضمّها ما يُرَى من الحائط

(١) إذا وقع النعت جملة فلا بدّ فيه من ضمير عائد يربطه بالمنعوت.

(٢) لأنّه يشترط في صاحب الحال أن يكون معرفة.

مثــلاً، والعِقال: القيد مطلقــاً، وقيل هو الحبل الذي يعـقل به البعيـر، أي يشدّ به عند البرك ليمنعه من القيام.

* إن قيل إنّ الشاعر أدخل ربّ على الضمير في قوله[1] :

رُبَّـه فتيـةً دعـوتُ إلى مـا   يورث المجد دائباً فأجابوا

والضمـير معرفـة، فبطل القول بأنّ ربّ لا تدخل إلاّ على النكرات، وجـاز القول بأنّها تدخل على المعـارف أيضاً كالضمـير، وكالاسم الموصول أيضاً، ممـا يمكن معه اعتبار مَنْ وما في البيتين السابقين اسمين موصولين معرفتين.

فإنّه يجاب عن هذا الاعتراض بأننا لا نسلّم بأنّ الضـمير في ربّه معرفة بل هو نكرة مبهم المعنى وذلك لأنّ هذا الضـمير راجع إلى ما بعده وهو «فـتية» وهو نكرة، أي أنّ الضمير مـفسّر بنكرة بعده. وقد اختلف النحويون فـي الضمير الراجع[2] إلى نكرة هل هو نكرة مثل مرجعـه أم معرفة لأنّه ضمير من حـيث هو؟ فذهب الكوفيون إلى أنّ الضـميـر الراجع إلى نكرة نكرة مطلقاً أي سـواء كان مـرجعـه النكرة واجِبَ

---

(١) ومثله قـولك «ربّه رجلاً أكرمت أو أكرمتـه» فإذا قلت «أكرمت» يجـوز إعراب الهاء في ربّه مبتـدأ وجملة أكرمت خبراً ويجـوز إعراب الهاء مفعولاً به مقـدّما لأكرمت، وإذا قلت «أكرمته» تكون الهـاء في ربّه مبتدأ وجملة أكرمتـه خبر المبتدأ، ومثل هذا يقـال في «ربّه فتية دعوت» في البيت، وإذا دخلـت ربّ على ضمير غيـبة فإنّه يكون دائمـاً ملازماً للإفـراد والتذكيـر ثم يفسّر هذا الضمـير بتمـييز بعـده مطابق للمراد من الضمير، وفـي هذا البيت التمييزُ المفـسّر جمعٌ فدلّ ذلك على أنّه يجب إفراد ضميـر الغائب المجرور بربّ وتذكيـره مهما كـان تمييزه المفسّر له، وإنّمـا كان ضمـير الغائب هذا ملازمـاً للإفراد والتذكيـر لأنّ ذكر التمييز بعـده لازم لا يجوز تركه فتركوا بيان المراد من الضـمير للتمييز، والمميِّز وهو الضـمير مبهم في المعنى أي يحتمل الواحد أو أكثر وهو في إبهامه يشبه لفظ عـشرين في إبهامه لذلك فإنّ التمييز بعده يعدّ تمييز مفرد قـياساً على التمييز بعد عشـرين الذي هو تمييز مفرد لا تمييز نسبة، فـتية: جمع فتى والمراد بالفتية هنا الأسـخياء الكرماء وهو تمييز منصوب بالضمير المميِّز في ربّه، دائباً: أي مُلِحّاً، وروي دائماً أي مسـتمراً، وكلٌّ مـنهما اسم فـاعل مشتقّ، وهـو حال من التاء في دعـوتُ، أو هو منصوب على أنّه صـفة لمصدر محذوف أي إيراثاً دائباً أو دائماً فهو نائب عن المفعول المطلق.

(٢) أمّا الضمير الراجع إلى معرفة فهو معرفة باتفاق.

التنكير أو جائز التنكير، وقد اختار ابن هشام مذهبهم، وذهب البصريون إلى أنّ الضمير الرّاجع إلى نكرة معرفة مطلقاً وعليه مشى الفارسي وابن مالك[1] وهذا يعنى أنّ دخول ربّ التي تختصّ بالدخول على النكرات على الضمير المعرفة شاذ قليل نادر يقتصر فيه على قبول المسموع فقط ويحفظ هذا المسموع ولا يقاس عليه، وفصّل الزمخشري البغدادي وابن عصفور الأندلسي فذهبا إلى أنّ النكرة التي يرجع إليها الضميرُ المجرور بربّ إمّا أن تكون واجبة التنكير كما في هذا البيت وكما في قولنا «ربّه رجلاً أكرمته أو أكرمت» فيكون الضمير المجرور بربّ الراجع إليها نكرة، أو تكون النكرة التي يرجع إليها الضمير جائزة التنكير كما في قولك «جاءني رجلٌ فأكرمتُه» فإن الضمير في أكرمته وهو الهاء يكون معرفة، وإنّما كانت النكرة التي رجع إليها الضمير المجرور بربّ في البيت والمثال واجبة التنكير لأنّها وقعت تمييزاً والتمييز لا يكون إلاّ نكرة عند البصريين[2] ، ورأيهم هو المعتمد، وإنّما كانت النكرة التي رجع إليها ضمير الهاء في قولك «جاءني رجلٌ فأكرمتُه» جائزة التنكير لأنّها فاعل والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة تقول جاءني رجلٌ وجاءني الرجلُ».

---

(١) قال ابن مالك في الالفية عن جواز دخول ربّ المختصّة بالدخول على النكرات على الضمير المعرفة شذوذاً، وكذلك عن جواز جرّ الضمير بالكاف شذوذاً بانّ ذلك فيهما نزر اي نادر:

وما رووا من نحو رُبَّه فتى   نزر كذا كها ونحوه اتى

(٢) يقع التمييز معرفة عند الكوفيين وقد احتجّوا بقول الشاعر «قطبت النفسَ»، ويرى البصريون ان «النّفسَ» تمييز فعلاً وهو نكرة لانّ ال فيه زائدة وليست للتعريف، والتقدير عندهم «طبت نفساً».

المعـرفة ستة أنـواع:

الأول المضـمر

المتن

* ثم قلت: ومـعرفـة، وهي سـتّةٌ، أحدها المضـمـر، وهو ما دلّ على مـتكلّم أو مخاطَب أو غائب.

الشرح

* وأقول: أنواع المعارف سـتـة: أحدها المضمر ويسمّى الضميـر أيضـاً، ويسمّيه الكوفـيون الكناية والمَكْنِيَّ، وإنّمـا بدأت به لأنّه أعرف الأنواع السـتة على الصـحيح، وهو عبـارة عمّا دلّ على متكلّم نحو أنا ونحن أو مـخاطب نحو أنت وأنتمـا أو غائب نحو هو وهما، وإنّما سُمِّيَ مضمراً من قولهم «أضـمرتُ الشيءَ» إذا سترته وأخفيته، ومنه قولهم «أضمرتُ الشيء في نفسي» أو من الضُّمُور وهو الهزال لأنّه في الغالب قليل الحروف، ثـم تلك الحروف الموضوعـة له غالبـها مهـموسة وهـي التاء والكاف والهاء، والهمس هو الصوت الخفيّ.

فإن قلتَ: يَرِدُ على الحدّ الذي ذكرته للمـضمر الكاف من «ذلك» فإنّها دالّة على المخاطب وليست ضميراً باتفاق البصريين، وإنّما هي حرف لا محلّ له من الإعراب.

قلتُ: لا نسلّم أنّها دالّة علـى المخاطَب وإنّما هي دالة على الخطاب، فـهي حرف دالٌّ على مـعنى ولا دلالة له على الذات ألبتّة، وكـذلك أيضاً اليـاء في «إياي» والكاف في «إياك» والهاء في «إياه» ليـست مضمرات، وإنّما هي على الصـحيح حروف دالة على مجرّد التكـلّم والخطاب والغيبة، والدالّ على المتكلم والمخـاطب والغائب إنّما هو «إيّا» ولكنّه لما وُضِعَ مـشتـركاً بينهـا وأرادوا بيانَ مَنْ عَنَوا به احـتاج إلى قـرينة به يُتَبَيَّنُ المعنى المراد منه.

ثم أتبعتُ قولي «غـائبٍ» بأن قلتُ مَعْلُومٍ نحو «إنا أنزلناه» أو متقـدّم مطلقاً نحو «والقمرَ قدّرناه» أو لفظاً لا رتبة نحو ﴿وإذِ ابْتَلَى إبْراهيمَ رَبُّهُ﴾ أو نيةً نحو ﴿فأوْجَسَ في نفْسهِ خِيفَةً موسَى﴾ أو مؤخّرٍ مطلقاً في نحو ﴿قُلْ هُو اللَّهُ أحَدٌ﴾ ﴿وقالوا ما هي إلا حيـاتُنا الدّنيا﴾ و«نعم رجـلاً زيدٌ» و«ربَّهُ رجلاً» و«قـاما وقَعَدَ أخـواكَ» و«ضربتُهُ زيداً» ونحو قوله «جزى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ» والأصح أنّ هذا ضرورة.

وأقول: لابدّ للضـمير من مفسِّر يبـيّن ما يراد به، فـإن كان لمتكلّم أو مـخاطب فمـفسِّره حضورُ مَنْ هو له، وإن كـان لغائبٍ فمـفسِّره نوعان: لفظٌ، وغيـره، والثاني نحو ﴿إنّا أنزَلْناه﴾ أي القـرآن، وفي ذلك شـهادة له بالنّبـاهة وأنّه غنيّ عن التفسـير، والأول نوعان: غالبٌ، وغيره، فالغالبُ أن يكون متقدّماً، وتقدّمه على ثلاثة أنواع: تقدّم في اللفظ والتقدير، وإليه الإشارة بقولي «مطلقاً» وذلك نحو ﴿والقمَرَ قدَّرناهُ منَازِلَ﴾ والمعنى قـدّرنا له منازلَ، فـحذف الخـافض، أو التقـدير ذا منازل فـحذف المضـاف، وانتـصابُ «ذا» إمّا علي الحـال، أو على أنّه مـفعـول ثانٍ لتـضمـين «قدّرناه» مـعنى صـيّرناه، وتقدّم في اللفظ دون التـقـدير نحو ﴿وإذِ ابْتَلَى إبْراهيمَ ربُّهُ﴾، وتقـدُّم في التقدير دون اللّفظ نحو ﴿فأوجَسَ في نفسه خيفةً موسى﴾ لأنّ «إبراهيم» مفعول فهو في نيّة التأخير، و«موسى» فاعل فهو فـي نيّة التقديم، وقيل إنّ فاعل «أوجَسَ» ضمير مستتر وإنّ «موسى» بدل منه، فلا دليل في الآية.

والنوع الثاني أن يكون مؤخّراً في اللفظ والرتبة وهو مـحصور في سبعة أبواب أحدها: باب ضـمير الشأن نحـو «هوَ - أو هيَ - زيدٌ قائمٌ» أي الشـأن والحديث أو القصـة، فإنّه مفسَّرٌ بالجـملة بعده، فإنّهـا نفسُ الحديث والقـصة ومنه ﴿قُلْ هو اللّهُ أحدٌ﴾ ﴿فإنّها لا تَعْمَى الأبصار﴾، والثاني: أن يكون مخبراً عنه بمفسِّره نحو «ما هي إلاّ حياتنا الدنيا» أي مَا الحـياةُ إلاّ حياتُنا الدنيا، والثالث: الضـمير في باب «نِعْمَ» نحو «نِعْمَ رجلاً زيدٌ» و﴿بئس للظالمين بَدَلاً﴾ فإنّه مفسَّر بالتـمييز، والرابع: مجرور «ربّ» نحو «ربّه رجلاً» فـإنّه مفسَّر بالتميـيز قطعاً، والخامس: الضـمير في باب التنازع إذا أعملتَ الثانيَ واحتاج الأولُ إلى مرفوع نحو «قاما وقَعَدَ أخوَاكَ» فإنّ الألف راجعة إلى

الأخوين، والسادس: الضمير المبدَلُ منه ما بعده كقولك في ابتداء الكلام «ضربتُهُ زيداً» وقول بعضهم «اللَّهم صَلِّ عليه الرءوفِ الرحيمِ»، والسابع: الضمير المتصل بالفاعل المقدَّمِ العائدُ على المفعول المؤخَّرِ، وهو ضرورة على الأصح كقوله:

جـزى ربُّـهُ عنّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جزاء الكلاب العاوياتِ وقد فَعَلْ

فأعيد الضمير من «ربُّهُ» إلى «عديّ» وهو متأخر لفظاً ورتبه.

الحاشية

* **فائدة**:

المشهور أنّ أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة الضمير ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الاسم الموصول ثم المحلّى بأل التعريف(١)، وأمّا المضاف لواحد منها فهو في رتبة ما أضيف إليه إلاّ المضاف إلى الضمير فإنّه في رتبة العلم لا في رتبة الضمير لأنّه يقع صفة للعلم نحو مررتُ بزيدٍ صاحبِك، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مساوية له أو دونه، وقد جمع أحد الناظمين المعارف مرتبة بقوله:

أعْرَفُها الضميرُ بَعْـدَه العَـلَمْ فاسم الإشارة فموصول أتَمْ

وبَعْـدَهُ ذو الـلاّمِ والمضـافُ فـي رتبـة الـذي لـه يضاف

إلاّ الـذي أضـيفَ للضـمـير فـإنّـه كالعلم الشـهـير

ويرى أحد المحشّين أن الأنسب أن تكون الصفة التي سيقت بغرض إيضاح الموصوف أعرف من الموصوف لذلك فإنّ المضاف إلى الضمير عنده يكون في رتبة الضمير.

---

(١) وقيل إنّ الاعرف بعد لفظ الجلالة العلم، وقيل اسم الإشارة، وقيل المحلّى بأل. ولفظ الجلالة أعرف المعارف باتفاق لأنّه لا يحتمل إلاّ المولى عزّ وجلّ بخلاف انا مثلاً فإنّه يحتمل أيّ متكلّم، وكذلك انتَ يحتمل أيّ مخاطب، وهو يحتمل أيّ غائب.

* **فائدة:**

أعرف الضمائر ضمير المتكلّم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب والتسمية عند البصريين هي المضمَر أو الضمير، وعند الكوفيين الكناية أو المكنى[١]، وإنّما سمّي مضمَراً أخْذاً من قولهم أضمرتُ الشيءَ، وهو فعل متعدٍّ مضارعه أُضْمِرُ الشيءَ أي أستره وأخفيه، ومنه قولهم «أضمرتُ الشيءَ في نفسي» أي سترته وأخفيته، والمصدر الإضمار واسم المفعول مضمَر، أمّا ضمير فهو مثل كريم على وزن فعيل يصلح اسم فاعل بمعنى ضامر ويصلح صفة مشبّهة، وفعله هو ضَمَرَ يضْمُرُ اللازم ومصدره هو الضمور بمعنى الهزال، لأنّ الضمير في الغالب[٢] قليل الحروف أي هزيل لقلّة حروفه، ثم لأنّ تلك الحروف الموضوعة للمضمر[٣] غالبها مهموسة أي خفيّة مستورة وهي التاء والكاف والهاء، والهمس هو الصوت الخفيّ المستور[٤].

* إن قلتَ يرد على التعريف الذي ذكره المصنّف للضمير في المتن وكرّره في الشرح وهو أنّه «ما دلّ على متكلّم أو مخاطب أو غائب» الكاف من «ذلك» فإنّها دالّة على مخاطب وهي مع هذا ليست ضميراً باتفاق البصريين بل ربّما باتفاق جميع النحاة وإنّما هي عندهم جميعاً حرف لا موضع له من الإعراب.

والجواب هو أننا لا نسلّم أنّ الكاف دالّة على المخاطَب وأنّها تعدّ من أجل ذلك ضميراً وإنّما هي دالّة على الخطاب[٥] فهي حرف دالّ على معنى هو الخطاب ولا

---

(١) لأنّ أنا كناية عن المتكلم، وأنت كناية عن المخاطب، وهو كناية عن الغائب، وهكذا.

(٢) ويعدّ من غير الغالب ضمير إيّا.

(٣) وقد تأتي مجهورة كالنون والهمزة والألف في «أنا» وذلك غير الغالب، وحروف الهمس يجمعها قولهم «ستشحثك خصفه» وجمعها ابن الجزري في هذه العبارة «فحثّه شخص سكت» والشَّحْث الإلحاح في المسألة وخصفه اسم امرأة، والحروف المجهورة ما عدا ذلك من الحروف.

(٤) ذكر المصنّف أنّ المضمر مصدره الإضمار وأنّ الضمير مصدره الضّمور ثم قابلهما بقوله «لأنّ الضمير في الغالب قليل الحروف» أي هزيل لقلّة حروفه، وبقوله «لأن تلك الحروف الموضوعة للمضمر غالبها مهموسة» أي خفية مستورة، وهذا لفّ ونشر مشوّش في التعليل.

(٥) إذا قلت ضربتُكَ فإنّ الكاف ضمير المخاطب لأنّ المعنى ضربتُ المخاطَب، أمّا إذا قلت «ذلك» فإنّ الكاف ليست ضمير المخاطب، لأنّها لو كانت كذلك لكان المعنى «ذا المخاطب» وليس هذا صحيحاً، فالكاف في «ذلك» حرف خطاب.

دلالة لهذا الحرف على ذات المخاطب ألبتّة[1]، وكذلك أيضاً الياء في «إيّاي» والكاف في «إيّاك» والهاء في «إيّاه» فإنّها ليست ضمائر دالّة على ذات المتكلّم وذات المخاطب وذات الغائب وإنما هي على الصحيح وهو مذهب سيبويه[2] حروف دالّة على معانٍ هي مجرّد التكلّم ومجرّد الخطاب ومجرّد الغيبة وهي معان مجرّدة عن الذات، والدّال على ذات المتكلم وذات المخاطب وذات الغائب عند سيبويه إنّما هو «إيّا»، فإيّا إذن هي الضمير، لكنّ ضمير «إيّا» لمّا وُضِعَ مشتركاً بين المتكلم والمخاطب والغائب حصل الإبهام وعدم التعيين بهذا الاشتراك فأرادوا بيان من عَنَوا به هل هو المتكلم أو المخاطب أو الغائب، فاحتاج ضمير «إيّا» إلى قرينة بها يُتَبَيَّنُ المعنى المراد منه فكانت هذه الحروف وهي الياء والكاف والهاء هي القرائن.

* قال الماتن: «ثم أتْبَعْتُ قولي غائبٍ – أي في المتن – بأن قلتُ – أي في المتن أيضاً – معلومٍ مُفَسِّرُهُ، أي معلومٍ مرجعُهُ في الذهن من غير لفظ نحو ﴿إنّا أنزلناه﴾، أو غائب متقدِّمٍ مُفَسِّرُهُ، أي متقدّمٍ مرجعُهُ مطلقاً أي لفظاً ورتبة نحو ﴿والقمرَ قدّرناه﴾، أو غائبٍ مفسِّرُهُ أي مرجعُهُ متقدّمٌ لفظاً لا رتبة نحو ﴿وإذِ ابْتلَى إبراهيمَ ربُّهُ﴾، أو غائبٍ مفسِّرُه أي مرجعُه متقدّمٌ نيّة أي رتبة لا لفظاً نحو ﴿فَأَوْجَسَ في نفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾، أو غائبٍ مفسِّرُه أي مرجعُه متأخّرٌ مطلقاً أي لفظاً ورتبة في نحو ﴿قل هو اللَّهُ أحدٌ﴾، ﴿وقالوا ما[3] هي إلاّ حياتُنا الدنيا﴾ و«نعم[4] رجلاً زيدٌ» و«ربّه رجلاً أكرمتُه» و«قاما وقعَدَ أخواكَ» و«ضربتُه[5] زيداً» ونحو قوله «جَزَى ربُّه

---

(١) ذكر الملّوي في حاشية إيساغوجي أن ألبتّة بقطع الهمزة وصلاً ووقفاً على الصحيح.

(٢) مقابِلُهُ مذهب الخليل واختاره ابن مالك وهو أنّ «إيّا» لا تدلّ على شيء، وأنّ الياء والكاف والهاء هي الضمائر الدالّة على ذات المتكلم والمخاطَب والغائب.

(٣) ما نافية وهي في الآية مهملة عند التميميين الذين لا يعملونها عمل ليس أصلاً، وهي أيضاً لا تعمل في هذه الآية عمل ليس عند الحجازيين لعدم وجود واحدٍ من الشروط الأربعة لإعمالها هذا العمل، وهو شرط وجوب عدم اقتران الخبر بإلاّ، وفي الآية اقترن الخبر بإلاّ فتحوّل إلى مثبت ولم يعد منفياً كما يجب أن يكون عند الإعمال.

(٤) فاعل نعم ضمير مستتر «وجوباً» تقديره هو، وزيدٌ هو الممدوح وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره الممدوح أو مبتدأ خبره محذوف هو الممدوح أو مبتدأ مؤخّر خبره الجملة قبله من فعل المدح وفاعله.

(٥) زيداً بدل كلّ من الهاء في ضربته في أحد وجوه الإعراب كما سيأتي.

عنّي عديَّ بنَ حاتم»، والأصحّ(١) أنّ هذا الممثَّلَ له في هذا الشطر وهو اتصال الفاعل بضمير يعود إلى المفعول ضرورة شعرية.

* لابدّ لكلّ ضمير من مرجع يبيّن المراد به: فإن كان الضمير لمتكلم أو مخاطب فمرجعه حضور مَنْ هو له الضمير بنفسه وهو المتكلّم والمخاطب، وإن كان الضمير لغائب فمرجعه نوعان: متلفظ به، وغير متلفظ به وهو المعلوم من السّياق، ومن النوع الثاني وهو المرجع غير اللفظيّ قوله تعالى ﴿إنّا أنزلناه﴾(٢) فإنّ مرجع ضمير الغائب وهو الهاء هو القرآن وهو غير متلفظ به بل هو معلوم من السّياق، وفي عدم التلفظ به وجعله معلوماً من السّياق نكتة هي الشهادة له بالنباهة أي بالشهرة المطبقة بحيث لا يحتاج الضمير العائد إلى مرجع متلفّظ به لأنّه نور على علم لا نظير له يلتبس به، أمّا النوع الأول وهو المرجع اللفظيّ فهو إمّا غالب وإمّا غير غالب، فالغالب أن يكون متقدّماً على الضمير، وتقدّم المرجع اللفظيّ على الضمير ثلاثة أنواع هي:

أ) تقدّم في اللفظ والرتبة(٣) نحو ﴿والقمَر قدّرنَاهُ منازِلَ﴾(٤) ، الواو حرف

---

(١) مقابل الأصحّ ما قاله الأخفش وابن جنّي وابن مالك من جوازه في الشعر والنثر.

(٢) من الآية ١ من سورة القدر. إنّا: أصلها إنّنا بثلاث نونات فحذفت النون الثانية تخفيفاً لأنّها طرف كلمة بخلاف الأولى فإنّها وسط كلمة وحذف الطرف أولى من حذف الوسط وبخلاف الثالثة لأنها بداية كلمة مستقلّة وحذفها يذهب بالضمير.

(٣) الأصل في كلّ ما هو عمدة كالمبتدأ والفاعل أن يتقدّم في الرتبة واللفظ، والأصل في كلّ ما هو فضلة كالمفاعيل والحال والتمييز والمستثنى أن يتأخّر في الرتبة واللفظ.

(٤) من الآية ٣٩ من سورة يس، وبقية الآية ﴿حتى عادَ كالعُرْجُونِ القديم﴾، منازلَ ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع، ومنازل القمر ثمانية وعشرون منزلاً في ثمانٍ وعشرين ليلةً من كلّ شهر ويستتر القمر في آخر الشهر ليلتين إن كان الشهر ثلاثين يوماً وليلةً واحدةً إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً، وهو يعود في آخر منازله في رؤية العين كالعُرْجُون القديم أي كعود الشماريخ إذا عَتِقَ فإنّه يرقّ ويتقوّس ويصغر، والعرجون أي الشمراخ المُعْوَجّ على وزن فُعْلُون ومصدره الانعراج أي الاعوجاج وفعله انعرج فالنون زائدة، وقيل هو على وزن فُعْلُول والنون أصل والفعل عَرْجَنَ، وقرئ أيضاً كالعَرجون بفتح الراء بدل ضمّها. حتى: حرف ابتداء، عاد: فعل تام، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى القمر، كالعرجون: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائناً حال من فاعل عاد الضمير المستتر، والفعل «عاد» التام هو عامل النصب في الحال، ويجوز أن تكون «عاد» فعلاً ناقصاً بمعنى أصبح يرفع الاسم وينصب الخبر ويكون الضمير المستتر اسمه في موضع رفع ويكون كالعرجون جاراً ومجروراً متعلّقاً بمحذوف تقديره كائناً خبر عاد.

عطف، وقد قرأ الكوفيون وابن عامر كلمة «القمرَ» بالنصب وهي القراءة المرسومة في المصحف، وقرأها الباقون بالرفع، وهي مرجع ضمير الغائب وهو الهاء، وهذا المرجع متقدّم لفظاً ورتبة، لأنّ «القمر» على قراءة الرفع مبتدأ والمبتدأ متقدّم لفظاً ورتبة، وعلى قراءة النصب مفعول به لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور والفعل المحذوف المفسَّر مع مفعوله مقدّمان لفظاً ورتبةً على الفعل المفسِّر ومفعوله، وتقدير باقي الآية «قدّرنا له من حيثُ مسيرُه منازلَ»، فحذف الخافض وهو اللاّم، وأصبحت الهاء ضميراً متصلاً مبنيّاً على الضمّ في موضع جرّ باللاّم الجارّة المقدّرة، والجار والمجرور متعلّق بقدّرنا أو صفة لمنازل في الأصل ثم انقلبت حالاً لتقدّمها على الموصوف، أمّا قدّرنا فهو فعل متعدٍّ لمفعول به واحد هومنازلَ، أو التقدير «قدّرناه ذا منازلَ» فحذف المضاف وهو ذا وحلّ محلّه المضاف إليه وهو منازل، وانتصاب ذا التي هي من الأسماء الخمسة بمعنى صاحب المشتقّ إمّا على أنّها حال من الهاء التي هي المفعول به الوحيد لقدّرنا المعدّي لواحد، وإمّا على أنّها مفعول به ثانٍ لقدّرنا المتضمّن معنى صيّرنا التي تنصب في العادة مفعولين، أو التقدير «قدّرنا سيرَه في منازلَ» فقدّرنا فعل متعدٍّ لمفعُول به واحد كما ذكرنا وهو «سَيْرَ» ثم حذف المفعول به المضاف وحلّ محله المضاف إليه وهو الهاء، وحذف حرف الجرّ «في» أيضاً فأصبحت «منازلَ» منصوبة على نزع الخافض، أو على أنّها ظرف مكان مفعول فيه لأنّه على تقدير في.

ب) وتقدّم في اللفظ دون الرتبة نحو ﴿وإذِ ابْتلَى إبراهيمَ ربُّهُ﴾[1]، فإنّ إبراهيمَ هو مرجع ضمير الغائب في «ربُّه» وهو مفعول به وقد تقدّم في اللفظ على ضميره

(١) إذ: ظرف لما مضى من الزمان مبنيّ على السكون في موضع نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره «اذكر» وحرّكت الذال بالكسرة لالتقاء الساكنين، والألف في ابتَلَى منقلبة عن واو لأنّ أصله بَلا يَبْلُو إذا اختبر، وإبراهيم ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وفيه لغات إحداها هذه وهي اللغة المشهورة، وإبْرَاهِمْ بحذف الياء وإِبْرَاهُمْ وإبْرَاهَام بالفين، وقرئ بهذه اللغات جميعاً، وهو يجمع على أَبَارِهْ أو بَرَاهِمْ أو أَبَارِهَة أو بَرَاهِمَه.

مع أنّه متأخّر في الرتبة لأنّ رتبة المفعول به متأخّرة، ولتأخره في الرتبة فإنّه على نيّة التأخير في اللفظ.

جـ) وتقدّم في الرتبة دون اللفظ نحو ﴿فأوجَسَ في نفسه خِيفةً موسَى﴾[1]، فإنّ موسى هو مرجع ضمير الغائب في «نفسه» وهو فاعل لأوجَسَ، وقد تأخّر لفظاً عن ضميره مع أنّه متقدّم في الرتبة لأنّ رتبة الفاعل متقدّمه، ولتقدّمه في الرتبة فإنّه في نيّة التقديم لفظاً، وقيل إنّ فاعل أوجَسَ ضمير مستتر وليس موسى، وإنّ موسى بدل كلّ من هذا الفاعل، وحينئذ لا دليل في الآية على عودة ضمير الغائب في «نفسه» على متأخّر لفظاً متقدّم رتبة، بل يكون ضمير الفاعل المستتر جوازاً في أوجَسَ عائداً على متأخّر لفظاً ورتبة لأنّ البدل متأخّر في اللفظ والرتبة عن المبدل منه.

أمّا المرجع اللفظيّ غير الغالب فيكون متأخراً عن الضمير في اللفظ والرتبة، وهو محصور في سبعة أبواب هي:

١- أن يكون ضمير الشان والحديث أو ضمير القصة مبتدأ مفسَّراً بجملة الخبر بعده أي راجعاً إليها نحو «هو[2] أو هي زيدٌ قائمٌ» فإنّ ضمير «هو أو هي» مبتدأ مفسَّر بجملة الخبر بعده أي عائد إلى جملة الخبر بعده فالجملة مرجع له، وهذه الجملة هي الضمير نفسه في المعنى[3]، وهي متأخرة عن المبتدأ لفظاً ورتبة لأنّ الخبر متأخّر عن المبتدأ في اللّفظ والرتبة. ومثل ذلك قوله تعالى ﴿قل هو[4] اللّهُ أحدٌ﴾، هو ضمير الشأن والحديث مبتدأ أوّل، اللّهُ أحدٌ: مبتدأ ثانٍ وخبره، والجملة خبر المبتدأ

---

(١) آية ٦٧ من سورة طه.

(٢) هو بمعنى الشان والحديث، وهي بمعنى القصة.

(٣) الجملة الواقعة خبراً عن مبتدأ هو ضمير الشان والحديث أو القصة لا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ لأنّها عين المبتدأ في المعنى، ولأنّها كذلك في قوّة المفرد.

(٤) الآية ١ من سورة الإخلاص، وهذا وجه من وجوه الإعراب في الآية، وفيها إعرابان آخران هما: هو ضمير معتاد أي ليس للشان بل بمعنى المسؤول عنه، لأنّهم سألوا محمداً: أربُّك من نحاس أم من ذهب؟ فأمر اللّه محمداً أن يقول: هو اللّهُ أحدٌ، فهو ضمير بمعنى المسؤول عنه مبتدأ واللّهُ خبر المبتدأ، وأحدٌ بدل كلّ منه أو خبر لمبتدأ آخر محذوف تقديره هو، فيكون التقدير هو اللّهُ هوأحدٌ، ويجوز أن يكون «هو» بمعنى المسؤول عنه مبتدأ واللّهُ بدل كلّ منه وأحدٌ خبر المبتدأ.

الأول، وهذه الجملة هي مرجع ضمير الشان والحديث المبتدأ الأول، و هي متأخرة عنه في اللفظ والرتبة لأنّ الخبر متأخّر عن المبتدأ فيهما. ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿فإنّها لا تعمى الأبصار﴾[1] ، إنّها: الضمير اسم إنّ وهو ضمير القصة، وجملة لا تعمى الأبصار خبر إنّ وهي مرجع ضمير القصة وهي متأخرة عنه لفظاً ورتبة لأنّ خبر إنّ متأخّر عن اسم إنّ فيهما.

٢- أن يكون المبتدأ ضميراً معتاداً مخبَراً عنه بمفسِّره أي بمرجعه نحو قوله تعالى ﴿ما هي إلاّ حياتُنا الدنيا﴾[2]، فالخبر وهو «حياةُ» هو مرجع المبتدأ وهو ضمير «هي»، والخبر متأخر لفظاً ورتبة عن المبتدأ.

٣- أن يكون فاعل نعم وبئس ضميراً مفسَّراً بتمييز أي راجعاً لتمييز نحو «نعم رجلاً زيدٌ» وقوله تعالى ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾[3] ، فإنّ الضمير المستتر فاعل نعم وبئس مفسَّر بالتمييز أي راجع للتمييز وهو رجلاً وبدلاً، والتمييز متأخّر لفظاً ورتبةً عن المُمَيَّز.

٤- أن يكون الضمير مجروراً بربُّ نحو «رُبَّهُ رجلاً أكرمتُ أو أكرمتُه»، فإنّ هذا الضمير مفسَّر بالتمييز أي راجع للتمييز وهو رجلاً، والتمييز متأخّر لفظاً ورتبة عن المُمَيَّز.

---

(١) من آية ٤٦ من سورة الحج.

(٢) من آية ٢٤ من سورة الجاثية، وأصل التركيب «ما هي - أي الحياةُ - شيءٌ إلاّ حياتُنا الدنيا» فضمير «هي» الذي هو بمعنى الحياة مبتدا وشيءٌ خبر المبتدا وما نافية ملغاة عند التميميين أصلاً وهي ملغاة عند الحجازيين هنا لكون «حياةُ» التي أصبحت خبراً للمبتدا بعد حذف «شيء» مثبتة بإلاّ، والاستثناء مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه وهو شيء محذوف، الدنيا نعت ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وقبل أن يصبح علماً كان وصفاً مؤنثاً مذكّرُهُ أدنى وهو أيضاً بهذا الاعتبار ممنوع من الصرف للوصفية والتأنيث.

(٣) من آية ٥٠ من سورة الكهف، للظالمين: أصله صفة لبدلاً فلمّا تقدّم عليه انقلب حالاً، أو هو جار ومجرور متعلّق ببئس.

٥- الضمير في باب التنازع إذا أعملت الفعل الثاني في الاسم الظاهر فاحتاج الفعل الأول إلى مرفوع نحو «قاما وقعد أخواك» فإنّك تعمل الفعل الأول في ضمير مثنّى مرفوع هو ألف الاثنين، ومرجع ضمير الألف هو لفظ «أخواك» وهو متأخّر عن الألف لفظاً وهذا ظاهر، ورتبة لأنّ الفاعل كالجزء من عامله، وعامله معطوف على عامل الضمير، ورتبة المعطوف متأخّرة عن رتبة المعطوف عليه[1] .

٦- الضمير الذي أبدل منه اسم ظاهر بعده نحو قولك في ابتداء الكلام[2] «ضربته زيداً»[3] ، ونحو قول بعضهم في ابتداء الكلام أيضاً «اللّهم صَلِّ عليه[4] الرؤوفِ الرحيمِ»[5] ، فزيداً بدل كل من الهاء المنصوبة محلاً في ضربته، والرؤوفِ الرحيمِ كلٌّ منهما بدل كلّ من الهاء المجرورة محلاً في عليه[6]، وضمير الغائب المبدل منه عائدٌ إلى مرجعه البدل، فيكون مرجع الضمير وهو البدل متأخراً عن الضمير المبدل منه لفظاً ورتبة.

---

(١) أمّا إذا قلت «قام وقعدا أخواك» فإنّ مرجع الألف هو «أخواك» وهو متأخر عن الألف لفظاً لكنّه متقدّم رتبة لأنّه فاعل قام، وإذا قلت «قام أخواك وقعدا» فإنّ مرجع الألف هو «أخواك» وهو متقدّم لفظاً ورتبة.

(٢) المقصود من التقييد بابتداء الكلام ليكون نصّاً في عدم وجود أيّ مرجع سابق يمكن أن يرجع إليه الضمير.

(٣) ذكر سيبويه أنّ زيداً مفعول به منصوب بتقدير الفعل أعني، وعلى هذا أيضاً يكون ضمير الهاء عائداً إلى المفعول به وهو «زيداً» والمفعول به متأخّر لفظاً ورتبة.

(٤) أي على محمد صلى اللّه عليه وسلم.

(٥) ذكر سيبويه أنّ الرؤوفَ والرحيمَ كلٌّ منهما مفعول به منصوب بتقدير الفعل أعني، وعلى هذا أيضاً يكون ضمير الهاء عائداً إلى المفعول به وهو الرؤوفَ والرحيمَ والمفعول به متأخّر لفظاً ورتبة، وذهب الأخفش إلى أنّ الرؤوفِ والرحيمِ كلٌّ منهما نعت مجرور لضمير الغائب في عليه بناء على أنّ ضمير الغائب ينعت عنده، وعلى قوله يكون الضمير المنعوت عائداً إلى النعت والنعت متأخّر عن المنعوت في اللّفظ والرتبة، فيكون الضمير عائداً أيضاً على متأخّر لفظاً ورتبة، ومثل هذا إعراب زيداً نعتاً منصوباً لضمير الغائب في «ضربته» على تأويل «زيداً» الجامد بـ «المسمّى» زيداً المشتقّ، لأنّ النعت لابدّ أن يكون مشتقاً أو مؤوّلاً بالمشتقّ، ويجوز أن يكون «الرحيم» معطوفاً على «الرؤوف» بإسقاط العطف سواء كانت «الرؤوف» بدلاً أو مفعولاً به أو نعتاً.

(٦) القول بالبدلية أو بالمفعولية مبناه أنّ الضمير مطلقاً سواء كان للغائب أو لغيره لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به.

٧- الضمير المتّصل بالفاعل المتقدّم على مفعوله في اللفظ والرتبة وهو الضمير العائد إلى مرجعه المفعول به المتأخرعن فاعله في اللفظ والرتبة، وهذه الصورة شاذة عند الجمهور لا تقع إلاّ في الضرورة الشعرية فتحفظ ولا يقاس عليها وهذا هو الأصح، وذلك خلافاً لمن نفى الشذوذ في الشعر، وأجازه أيضاً في سعة النثر وهم الأخفش وابن جنّي وابن مالك كما ذكرنا سابقاً، ووجه الجواز عند هؤلاء أنّه كثر في لسان العرب تقديم المفعول به على الفاعل وحده تارة، وعلى الفاعل والفعل معاً تارة أخرى، ولكثرة هذا وذاك ظُنَّ أنّ للمفعول به رتبتين إحداهما التأخّر عن فاعله والثانية التقدّم على فاعله وحده أو على فاعله ومفعوله جميعاً، فإذا عاد إلى المفعول به وهو متأخّر لفظاً ضمير متّصل بالفاعل المتقدّم لفظاً فكأنّ هذا المفعول به متأخّر لفظاً متقدّم رتبة. ومن هذه الضرورة الشعرية عند الجمهور قول الشاعر:

جَـزَى[1] ربُّهُ عنّي عَدِيَّ بـنَ[2] حاتِمٍ   جزاءَ[3] الكلاب العاويات وقد فَعَلْ[4]

(١) جَزَى ربُّه: جملة خبرية لفظاً إنشائية معنى لأنّها دعاء، وجَزَى بمعنى قَضَى، يقال جَزَاه اللّه خيراً أو شرّاً. أي قضاه اللّهُ ما أسلف من خير أو شرّ، والمضارع يَجْزِي والمصدر الجَزاء بفتح الجيم، وهذا الفعل يستعمل في الخير والشرّ عند الجمهور على ما مثّلنا، اما جَازَى يُجَازِي فإنّ مصدره مجازاة وجزاء بكسر الجيم وهو يستعمل أيضاً في الخير والشر عند الجمهور، وقد خالف الزجاجي في ذلك فجَعَلَ الأول للخير وجعل الثاني للشرّ.

(٢) ابنَ: صفة «لعديٍّ» على التأويل «بالمتّصف» بالبنوّة، المشتق، لأنّ النعوت يجب أن تكون مشتقة أو مؤولة بالمشتق و«ابن» جامد، أو «ابنَ» بدل كلّ من «عديٍّ».

(٣) جزاء الكلاب العاويات: هو الضَّرب بالحجارة، وجزاء الكلاب من إضافة المصدر لمفعوله، وأصل العواء للسِّباع والذئاب، ولا يستعمل العواء في الكلاب إلاّ عند طلبها السِّفاد، والمستعمل مع الكلاب في غير السِّفاد هو النباح.

(٤) هذا البيت من ألطف الهجاء، وقد عبَّر الشاعر بالفعل الماضي «فَعَلَ» لإظهار الرغبة، فإنّ الطالب لأمر إذا تناهت رغبته في حصوله يكثر تصوّره إيّاه وربّما تخيّله حاصلاً، والواو واو الحال وجملة «قد فَعَلَ» الخبرية لفظاً ومعنًى حال من «رُبَّ» والعامل في الحال هو الفعل «جَزَى»، وقيل الواو حرف عطف وجملة «قد فَعَلَ» من الفعل والفاعل خبرية لفظاً إنشائية معنًى لأنّها دعاء وهي معطوفة على جملة «جَزَى ربُّه» الخبرية لفظاً الإنشائية معنًى لأنّها أيضاً دعاء، والجملتان المتعاطفتان لا موضع لهما من الإعراب، الأولى لأنها ابتدائية ودعائية في المعنى، والثانية لأنّها دعائية في المعنى ولأنّها معطوفة على الجملة الأولى التي لا موضع لها من الإعراب.

فقد أعاد الشاعر الضمير من «ربُّهُ» إلى مرجعه[1] المفعول به «عديًّ»، والمفعول به متأخّر لفظاً ورتبة.

الثاني من المعارف: العلم

المتن

* ثم قلتُ: الثاني العلم، وهو شخصيّ إنْ عَيَّنَ مسمّاه مطلقاً كزيد، وجنسيّ إن دلّ بذاته على ذي الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى كأسامة.

ومن العلم الكنية واللقب، ويؤخّر عن الاسم تابعاً له مطلقاً، أو مخفوضاً بإضافته إن أفردا.

الشرح

* وأقول: الثاني من أنواع المعارف العلم وهو نوعان: علم شخصي وعلم جنس.

فعلم الشخص عبارة عن «اسم يعيّن مسمّاه تعييناً مطلقاً» أي بغير قيد، فقولنا «اسم» جنس يشمل المعارف والنكرات، وقولنا «يعيّن مسمّاه» فصل مخرج للنكرات، لأنّها لا تعيّن مسمّاها، بخلاف المعارف فإنّها كلّها تعيّن مسمّاها، أعني أنّها تبيّن حقيقته وتجعله كأنّه مشاهَدٌ حاضر للعيان، وقولنا «بغير قيد» مخرج لما عدا العلم من المعارف، فإنّها إنّما تعيّن مسمّاها بقيد، كقولك «الرّجل» فإنّه يعيّن مسمّاه بقيد الألف واللاّم، وكقولك «غلامي» فإنّه يعيّن مسمّاه بقيد الإضافة، بخلاف العلم فإنّه يعيّن مسمّاه بغير قيد، ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمّى زيداً بحضور

---

(١) قيل إنّ الضمير في «رَبُّهُ» عائدٌ إلى المصدر المأخوذ من الفعل «جَزَى»، والتقدير «جَزَى الجزاءَ ربُّهُ» أي رَبُّ الجزاءِ، فالجزاءَ مفعول مطلق» وربُّهُ أي رَبُّ الجزاءِ فاعل ومضاف إليه، وحينئذ لا شاهد في البيت على ما نحن فيه، ويكون الضمير في «رَبُّهُ» على هذا عائداً إلى المفعول المطلق المتقدّم لفظاً المتأخّر رتبة.

ولا غيبة، بخلاف التعبير عنه بأنت وهو، وعبَّرْتُ في المقدّمة عن الاسم بقولي «إن عيّن مسمّاه» وعن نفي القيد بقولي «مطلقا» قصداً للاختصار.

وعلم الجنس عبارة عمّا دلّ إلى آخره، وبيان ذلك أنّ قولك «أسامة أشجع من ثُعَالة» في قوة قولك «الأسد أشجع من الثعلب» والألف واللاّم في هذا المثال لتعريف الجنس، وأنّ قولك «هذا أسامة مقبلاً» في قوة قولك «هذا الأسد مقبلاً» والألف واللاّم في ذلك لتعريف الحضور، واحترزت بقولي «بذاته» من الأسد والثعلب في المثال المذكور، فإنّهما لم يدلاّ على ذي الماهية بذاتهما بل بدخول الألف واللاّم.

ثم بيّنت أنّ العلم ينقسم إلى اسم كما تقدّم من التمثيل بزيد وأسامة، وإلى لقب وهو ما أشعر برفعة كزين العابدين أو بضَعَةٍ كقُفّة وبطّة، وإلى كنية وهو ما بدئ بأب أو أمّ كأبي بكر وأمّ عمرو، وأنّه إذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب، ثم إن كانا مفردين جازت إضافة الأول إلى الثاني وجاز إتباع الثاني للأول في إعرابه وذلك كـ «سعيدُ كُرْزٍ» وإن كانا مضافين كـ «عبدُ اللّهِ زينُ العابدينَ» أو متخالِفَيْن كـ «زيدٌ زينُ العابدينَ» وكـ «عبدُ اللّهِ كُرْزٌ» تعيّن الاتباع وامتنعت الإضافة.

الحاشية

* قال الماتن «الثاني من المعارف العَلَم[1]»، وهو في الاصطلاح علم شخصيّ إنْ عَيَّنَ مسمّاه في الخارج تعييناً مطلقاً أي بغير قيد كزيد، وعلم جنسيّ إن دلّ بذاته أي بنفسه على ذي[2] الماهية أي على هذه[3] الماهية الحاضرة ذهناً تارة[4]، وعلى صاحب الماهية الفرد الحاضر خارجاً تارة أخرى، كأسامة في الحالين. ومن العلم

---

(١) العلم في اللغة الجبل والراية والعلامة.

(٢) ذي اسم إشارة وليست من الأسماء الخمسة، أي ليست بمعنى صاحب الماهية.

(٣) ماهيّة الشيء حقيقته في جواب السؤال عنه بما هو؟ فنحت لها من هذا السؤال اسم هو الماهية.

(٤) تارة وطوراً لفظان مترادفان وهما منصوبان على الظرفية الزمانية أو المكانية على تقدير في، أو على النيابة عن المفعول المطلق والتقدير: دَلّ دلالةً تارةً أو طوراً فحذف الموصوف وهو المصدر المفعول المطلق ونابت الصفة عنه.

الشخصي أو الجنسي الكنية واللّقب ويؤخّر اللقب عن الاسم وجوباً[1] ويُعْرَبُ اللقب تابعاً للاسم مطلقاً أي في كلّ الأحوال، أو مخفوضاً بإضافة الاسم إليه إن أفرد الاسم واللقب».

* **فائدتان**:

١- علم الجنس يمنع من الصرف للعلمية وعلّة أخرى، فأسامة مثلاً علم[2] جنس يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، أمّا اسم الجنس فإنّه يصرف سواء كان محلّى بأل كالأسد أو غير محلّى بأل كأسد.

٢- علم الشخص هو فرد معيّن في الخارج، أمّا صاحب الماهية الذي قد يدلّ عليه علم الجنس فإنّه لا يكون فرداً معيّناً حاضراً في الخارج بل هو فرد حاضر في الخارج لا على التعيين.

* قال الشارح «... وقولنا يعيّن مسمّاه في الخارج فصل مخرج للنكرات لأنّها لا تعيّن مسمّاها في الخارج، بخلاف المعارف فإنّها كلّها تعيّن مسمّاها في الخارج أعني أنّها تبيّن حقيقته بأن تجعله كأنّه مشاهَدٌ حاضر للعيان[3] ، وقولنا تعييناً مطلقاً أي بغير قيد، مخرج لما عدا علم الشخص من المعارف، فإنّها إنّما تُعَيِّنُ مسمّاها في الخارج بقيد كقولك الرجل، فإنّه يُعَيِّنُ مسمّاه في الخارج بقيد الألف واللاّم، وكقولك أنت وهو، فإنّهما يعيّنان مسمّاهما في الخارج بقيد الحضور أو الغياب، وكقولك غلامي فإنّه يعيّن مسمّاه في الخارج بقيد الإضافة إلى الضمير، بخلاف علم

---

(١) هذا إذا لم يكن اللقب أشهر وأعرف فيقدّم حينئذ كقوله تعالى ﴿وقولهم إنّا قتلنا المسيحَ عيسىَ بنَ مريَمَ رسولَ اللّه﴾ (من الآية ١٥٧ من سورة النساء).

(٢) ولا يتأتى أن يقال «فأسامة مثلاً كعلم جنس يمنع من الصرف إلخ..» على ما درج عليه الكاتبون، لأنّ الكاف هنا لا معنى لها، ولعلها أثر من آثار الترجمة الحرفية عن الإنجليزية، فهي تقابل كلمة as.

(٣) العيان: بكسر العين لأنّه مصدر عَايَنَ، قال ابن مالك في الخلاصة الألفية «لفَاعَلَ الفِعَالُ والمفاعلة»، فالمصدر الآخَرُ هو المعاينة.

الشخص فإنّه يعيّن مسمّاه في الخارج تعييناً مطلقاً أي بغير قيد، ولذلك أي لأنّ علم الشخص يعيّن مسمّاه في الخارج تعييناً مطلقاً أي بغير قيد فإنّه لا يختلف التعبير عن الشخص المسمّى زيداً بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بأنت وهو، وعبّرت في المقدّمة أي في المتن عن علم الشخص بقولي: إنْ عيّن مسمّاه، وعن نفي القيد بقولي: مطلقاً، قصداً للاختصار في التعبير، في حين عبّرت في الشرح عن الأمرين بشكل أطول فقلت: علم الشخص عبارة عن اسم يعيّن مسمّاه في الخارج تعييناً مطلقاً أي بغير قيد». اهـ بتصرف وتوضيح وزيادة.

* قال الشارح في بيان تعريف علم الجنس «قولك أسامة أشجع من ثُعالة في قوة قولك الأسد أشجع من الثعلب في دلالة الأربعة على الماهية الحاضرة ذهناً، ولكن أسامة وثعالة يدلّان على هذه الماهية بنفسيهما بدون واسطة، وأل في الأسد والثعلب لتعريف الجنس أي هي واسطة دلالتهما على الماهية الحاضرة ذهناً، وقولك هذا أسامة مقبلاً في قوة قولك هذا الأسد مقبلاً في دلالة كلّ منهما على حضور صاحب الماهية الفرد خارجاً لا على التعيين الأول بنفسه والثاني بواسطة أل، أمّا تعيين هذا الفرد الحاضر في الخارج في أسامة وفي الأسد فناشئ من هذا، ومن مقبلاً، وليس من ذات أسامة وذات الأسد، والألف واللّام في الأسد لتعريف الحضور أي واسطة الدلالة على حضور صاحب الماهية الفرد خارجاً لا على التعيين، واحترزت بقولي في المتن: بذاته، من الأسد والثعلب في المثالين المذكورين وهما الأسد أشجع من الثعلب، وهذا الأسد مقبلاً، فإنّهما في المثال الأول لم يدلّا على هذه الماهية الحاضرة ذهناً بذاتهما، وفي المثال الثاني لم يدلّ الأسد على صاحب الماهية الفرد الحاضر خارجاً لا على التعيين بذاته بل بواسطة الألف واللّام» اهـ بتصرف وتوضيح وزيادة.

*** فائدة:**

علم الجنس مثل أسامة وثُعالة كاسم الجنس المحلّى بأل مثل الأسد والثعلب في دلالة الجميع على الماهية الحاضرة ذهناً بدون واسطة في الأوّلين وبواسطة أل في

الآخَرين، أمّا إذا جـرّد اسم الجنس المحلّى بأل من أل فـإنّه لا يدلّ عـلى الماهيـة الحاضرة ذهناً، بل يدلّ بدون واسطة على مجرّد الماهية في ذاتها بدون قيد الحضور الذهني ولا الخارجي لـذلك لا يسمّى علم جنس ولا اسم جنس مـحلّى بأل بل يسمّى نكرة أو اسم جنس غير محلّى بأل.

* قال الشـارح «ثم بيّنت أنّ العلم سواء كان علم شـخص أو علم جنس ينقسم إلى اسم كزيد وأسامة، وإلى لقب وهو ما أشعر برفعة كزين[1] العابدين أو بضَعَة[2] كقُفَّة وبطّة[3] ، وإلى كنية[4] وهي ما بدئ بأب[5] أو أمّ كأبي بكر وأمّ عـمرو، وأنّه إذا اجتـمع الاسم واللقب وجب تأخـير[6] اللقب، ثم إن كـان الاسم واللقب مـفـردين جازت إضافة الأول إلى الثاني، وجـاز إتباع الثاني للأول في إعرابه على أنّه بدل كلّ أو عطف بيان وذلـك نحو: سعـيدُ كُرْزٌ[7] ، وإن كان مـضافين نحـو: عبـدُ اللّه زينُ العابدينَ، أو مـتخـالفين نحو: زيدٌ زينُ العـابدينَ، ونحو: عبـدُ اللّهِ كرْزٌ تعـيّن الاتباع وامتنعت الإضافة» اهـ بتصرف.

---

(١) هو في الأصل لقب لعليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب.

(٢) ضَعَة: القياس كسر الضّاد نظير عِدَة، وإنّما فـتحت تبعاً للمـضارع يَضَعُ، وأصل ضَعَة هو وَضَعَ حذفت فاء الكلمة وهي الواو وعوّض عنهـا تاء التأنيث فـصارت ضَعَة، وتسكّن في الوقف فـتصـبح ضَعَهْ بهاء التأنيث الساكنة ومعناها الخسّة والانحطاط.

(٣) هي الطير المعلوم المسمّى بالأوز.

(٤) يقصد بالكنية في العادة التعظيم دائماً.

(٥) وقيل أو ابن أو بنت في علم الجنس كابن دَأْيَه وبنت الارض.

(٦) أمّا إذا اجتمـعت الكنية مع الاسم فإنّه يجوز تقديم أيّ منهـما على الآخر لأنّهما مـتكافئان، ولا ترتيب بين اللقب والكنية إلاّ إذا قـدّمت الكنية على الاسم فلا يجـوز في هذه الحالة تقديم اللقب على الكنيـة لئلا يلزم من ذلك تقديم اللقب على الاسم وهو ممنوع.

(٧) برفع كرز وجرّه، والكرز في الأصل اسم لخـرج الراعي الذي يجعل فيه غذاءه، ثم أصـبح لقباً يطلق على الرجل اللئيم والرجل الحاذق.

* **فوائد:**

١- من أعلام الجنس ابنُ دَأْيَةَ للغراب[1] ، وبنتُ الأرض للحصاة[2] .

٢- قيل ليس في كلام العرب تلقيب الإناث، وإنّما صرح العرب بتكنيتهنّ فحسب، واعتُرِضَ على ذلك بأنّ النبيّ كان يقول لعائشة يا حميراء، وكانت فاطمة أيضاً يقال لها الزهراء، ولأسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين، وكلّ منها لقب لأنثى.

٣- في نوادر أبي زيد عن الأصمعي أنّ قريشاً كانت لا تغيّر الأب في الكنية، تجعله بالواو في كلّ وجه من الرفع والنصب والجرّ فتقول: عليّ بن أبو طالب.

الثالث: اسم الإشارة

المتن

* ثم قلتُ: الثالث الإشارة، وهو ما دلّ على مسمّى وإشارة إليه كذا وذان في التذكير وذي وتي وتا وتان في التأنيث وأُولاءِ فيهما.

وتلحقهن في البعد كاف خطاب حرفيّة مجرّدة من اللاّم مطلقاً أو مقرونة بها إلاّ في المثنى، وفي الجمع في لغة من مَدَّه وهي الفصحى، وفيما سَبَقَتْهُ ها التنبيه.

الشرح

* وأقول: الثالث من أنواع المعارف الإشارة وهوما دلّ على مسمّى وإشارة إلى ذلك المسمّى، تقول مشيراً إلى زيد مثلاً «هذا» فتدلّ لفظة «ذا» على ذات زيد، وعلى الإشارة لتلك الذات، وقولي «وهو» بالتذكير بعد قولي «الإشارة» إنّما صحّ على

---

(١) أنظر الهامش رقم (٥) في الصفحة السابقة.

(٢) انظر الهامش رقم (٥) في الصفحة السابقة.

وجهين، أحدهما: أنّ «ما»من قولي «ما دلّ على مسمّى» لفظه التذكير فلمّا كان الضمير «هو» نفس «ما» سرى إليه التذكير منه، والثاني: أن تقدّر قولي «الإشارة» على حذف مضاف، والتقدير اسم الإشارة، فالضمير من قولي «وهو» راجع إلى الاسم المحذوف.

وتنقسم أسماء الإشارة بحسب مَنْ هي له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلي، وخمسة باعتبار الواقع، وبيان الأول أنّها إمّا لمفرد أو مثنى أو مجموع، وكلٌّ منها إمّا لمذكّر أو مؤنث، وبيان الثاني أنّهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكّرينَ والمؤنثات. فللمفرد المذكر «هذا» وللمفردة المؤنثة «هذه» و«هاتي» و«هاتا» ولتثنية المذكَّرَيْن «هذان» رفعاً و«هذين» جراً ونصباً، ولتثنية المؤنثتين «هاتان» رفعاً و«هاتين» جرّاً ونصباً، ولجمع المذكّر والمؤنث «هؤلاء» بالمدّ في لغة الحجازيين، وبها جاء القرآن وبالقصر في لغة بني تميم.

وليست «ها» من جملة اسم الإشارة، وإنّما هي حرف جيء به لتنبيه المخاطَب على المشار إليه، بدليل سقوطه منها جوازاً في قولك «ذا» و«ذاك» ووجوباً في قولك «ذلك»، ولا الكاف اسم مضمر مثلها في «غلامِكَ» لأنّ ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالإضافة وذلك ممتنع لأنّ أسماء الإشارة لا تضاف لأنّها ملازمة للتعريف، وإنّما هي حرف لمجرّد الخطاب لا موضع له من الإعراب، وتلحق اسم الإشارة إذا كان للبعيد، وأنت في اللاّم قبله بالخيار تقول «ذاك» أو «ذلك».

ويجب ترك اللاّم في ثلاث مسائل: إحداها: إشارة المثنّى نحو ذانك وتانك، والثانية: إشارة الجمع في لغة مَنْ مَدّه، تقول «أولئك» بالمدّ من غير لام فإن قَصَرْتَ قلت «أُولاَكَ» أو «أُولاَلِكَ»، والثالثة: كل اسم إشارة تقدّم عليه حرف التنبيه نحو «هذاكَ و«هاتاكَ» و«هاتيكَ».

الحاشية

قال الماتن «الثالث من المعارف الإشارة[1] : وهو[2] ما دلّ على مسمًّى أي على ذات وعلى إشارة[3] إلى هذا المسـمَّى نحو ذا للمـفرد[4] وذان للمثنى في التـذكير، وذي وذِهِ وذِهْ وتي وتِهِ وتِهْ وتا للمفـرد وتان للمثنى في التـأنيث، وأولاء للجمع في التذكير والتأنيث، وتلحقُ أسـماءَ الإشارة في البعد[5] كافُ خطاب[6] حرفية مجرّدة من لام البعد[7] مطلقاً أي في الإفراد والتثنية والجـمع، أو مقرونة بلام البعد إلا في المثنـى، وإلاّ في الجـمع في لغـة مَنْ مَدَّ الجـمع، وهي أي لـغـة المدّ في الجـمع الفصحى[8]، وإلاّ فيما سبقته هاء التنبيه[9]» اهـ بتصرف.

* تنقسم أسماء الإشـارة بحسب مَنْ هي له خمسة أقسـام وذلك باعتبار الواقع أي باعتبار الاستـعمال، إذ لم يستعمل منها إلاّ هذه الخمـسة، وهي للمفرد المذكّر هذا

---

(١) ورد ذكر كلمة «الإشـارة» مرّتين الأولى في المعرَّف والثانية في التعـريف ممّا يلزم معه الدَّور، والحقّ أن تكرار اللفظين لا يعدّ دوراً لأنّ المراد بالإشارة الأولى الاصطلاحية والمراد بالإشارة الثانية الاشارة اللغوية.

(٢) قـول الماتن «وهو» بالتذكـير بـعد قـوله «الإشارة» بالتـانيث إنّما يـصحّ من وجهين أحـدهما: أنّ مـا اسم موصول مذكّر بدليل أنّ مـعناه الذي وبدليل تذكير الفعل دَلَّ بعده فلمّا كان الضـميرُ «هو» نفسَ «ما» لأنّ المبتـدأ هو عين الخبـر سرى إلى الضمـير «هو» التذكـير من لفظ «مـا»، والثاني: أن يكون التـقدير «اسمُ الإشارة» على حذف مضاف مذكّر وهو «اسمُ» فالضـمير «هو» يكون راجعاً إلى المضاف المحذوف المذكّر وهو «اسمُ» وليس راجعاً إلى «الإشارة» المؤنثة.

(٣) أنظر الهامش رقم (١).

(٤) يشار للمفرد المذكّر أيضاً بذَاءِ بهمزة مكسـورة بعد الألف، وذائهِ بهاء مكسورة بعد همزة مكسورة، وذاؤُهُ بهاء مضمُومة بعد همزة مضمومة.

(٥) ظاهره أنّ للمشار إليـه مرتبتين فقط قربى وبـعدى وهو مذهب ابن مالك وأخذ به ابن هشـام، ويحتمل أنّ مراد ابن هشام بالبـعد في المتن ما قابل القـرب فيشمل التوسّط والبـعد فيكون ابن هشام مـاشياً على أنّ للمشار إليه ثلاث مراتب وهوما عليه الجمهور.

(٦) أي كافُ خطاب هي حرف، ولام البعد أيضاً حرف.

(٧) انظر الهامش السابق.

(٨) مؤنث الأفصح.

(٩) هاء التنبيه هي التي تنبّه المخاطَب على المشار إليه.

وللمفـردة المؤنثة هذه وهذي وهاتي وهاتا، ولتـثنية المذكَّرَين هذان رفـعاً[1] وهذين نصباً وجرّاً[2] ، ولتثنيـة المؤنثتين هاتان رفـعاً[3] وهاتين نصبـاً وجرّاً[4] ، ولـجمع المذكر والمؤنث هؤلاء بالمدّ في لغة الحـجاز وهي الفصحى وبها جاء القـرآن وبالقصر في لغة بني تميم[5]، فالمجموع خمسة وليس ستة أقسـام كما يقضي بذلك التقسيم العقلي[6] وإنّما كانت خمسة بحسب الاستـعمال لأنّ العرب جعلوا عبارة الجمع، أي جعلوا اسم الإشارة للجـمع، وهو هؤلاء للقريب وأولئك للبعيـد بلفظ واحد للمذكَّرِين والمؤنثات.

* الهاء حرف تنبيه، وليست من جملة اسم الإشارة، أي ليست جزءاً من أجزائه، بدليل سقوطها مـن جملة اسم الإشارة جوازاً[7] في قولـك «ذا» و«ذاك»، ووجوباً[8] في «ذلك» فلا يجوز[9] أن تقول «هذا لك».

(١) يشترط الجمـهور في المثنى الحقيقي أن يكون مفرده مـعرباً كالزَّيْدَيْن، وهذان وهذين وهاتان وهاتين عند الجمهور على صورة المثنى وصيغته فحـسب وليس مثنى حقيقة ولا ملحقاً بالمثنى وهو عندهم مبنيّ على الألف رفعاً ومـبنيّ على الياء نصباً وجرّاً، أمّا ابن مـالك وابن هشام فلا يشترطان في المثنى الحـقيقي أن يكون مفـرده معرباً فـهذان وهذين وهاتان وهاتين عندهما مـثنى حقيـقي معرب بالحـروف لذلك عبَّر ابن هشـام بمصطلحـات الإعراب الرفع والنصـب والجرّ، ومـثل هذا الكلام يقـال عند الفـريقين في الأسمـاء الموصولة

(٢) أنظر الهامش السابق.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) انظر الهامش السابق.

(٥) ذكر الفرّاء في كتابه لغات القرآن أنّ القصر لغة قيس وربيعة وأسد أيضاً، ولم يخصّه بتميم.

(٦) مقتضى التقسيم العقلي أنّ أسـماء الإشارة إمّا أن تكون لمفرد أو لمثنى أو لجمع، وكلٌّ منها مذكّر ومؤنث، فالمجموع ستّة أقسام.

(٧) ويجوز أن تقول هذا وهذاك أيضاً بإثبات هاء التنبيه.

(٨) ذكر ابن هشام دليلاً عى أنّ «ها» ليست جـزءاً من اسم الإشارة في قولك هذا وهذه وهؤلاء، وحاصل هذا الدليل أنّ «ها» لو كانت جزءاً من اسم الإشارة كالزاي من زيد لما كان سقـوطها بغير سبب صرفي جائزاً في قولك «ذا وذاك» بل لما كان سقوطها بغير سبب صرفي واجباً في «ذلك»، وإنّما وجب سقوطُ الهاء في «ذلك» لأنّ لام البعـد وكاف الخطاب زائدان في آخـره فلو كانت هاء التنبـيه زائدة أيضاً فـي أوّله لكثرت الزيادات كثرة تثقل بهـا الكلمة، فلمّا كانت هاء التنبيه تسقط جوازاً ووجوباً بغـير سبب صرفيّ علمنا أنها ليست جزءاً من اسم الإشارة لأن جزء الكلمة لا يسقط منها إلاّ لسبب صرفيّ.

(٩) لأنّ هاء التنبيه ولام البعد لا يجتمعان خوفاً من أن يتوهّم متوهّم أنّهما كلمتان مبتدأ وخبر.

* ليست الكاف في ذاك وذلك ضميراً مثل الكاف في «غلامك» لأنّ اعتبار الكاف في ذاك وذلك ضميراً يستلزم أن تكون الكاف فيهما مجرورة بالإضافة كما هي الكاف التي هي ضمير مخفوضة في غلامك بالإضافة، وخفض الكاف بالإضافة في ذاك وذلك ممتنع لأنّ أسماء الإشارة لا تضاف لأنّها ملازمة التعريف، فهي معرفة خالصة لا يشوبها تنكير يحتاج لإزالته إلى الإضافة إلى الضمير المعرفة، كما تعرَّفَ غلامٌ النكرةُ الخالصة بإضافته إلى الكاف، وإنّما الكاف في ذاك وذلك حرفٌ لمجرّد الخطاب مبنيّ على الفتح لا موضع له من الإعراب.

* يجب ترك لام البعد [1] في ثلاث مسائل:

١- اسم الإشارة للمثنى المذكّر والمثنى المؤنث نحو ذانك وتانك، وإنّما امتنعَ ذلك خوفاً من أن يتوهّم متوهّم أنّهما كلمتان مبتدأ وخبر، فذان وتان مبتدأ ولك خبر.

٢- اسم الإشارة لجمع الذكور ولجمع الإناث وهو أولاءِ في لغة المدّ وهي لغة الحجازيين، تقول فيها أولئك بالمدّ مع كاف الخطاب فقط من غير لام البعد خوفاً من أن يتوهّم متوهّم أنّهما كلمتان مبتدأ وخبر، فأولاء مبتدأ ولك خبر، أمّا على لغة القصر وهي لغة تميم نحو أُولَى، فإننا يجوز أن نقول أولاكَ بكاف الخطاب فقط من غير لام البعد، أو أُولاَلِكَ باللاّم والكاف معاً[2] .

٣- كلّ اسم إشارة تقدّم عليه هاء التنبيه لأنّ هاء التنبيه ولام البعد لا يجتمعان فلا يقال مثلاً «هذا لك» خوفاً من أن يتوهّم متوهّم أنّهما كلمتان مبتدأ وخبر، فهذا مبتدأ ولك خبر، كما سبق أن ذكرنا، وإنّما يقال هَذَاكَ للمفرد المذكّر وهَاتَاكَ وهاتِيكَ للمفردة المؤنثة.

---

(١) من أسماء الإشارة ما لا تلحقه لام البعد ولا كاف الخطاب أصلاً كثَمَّ.

(٢) ممّا ورد من اسم الإشارة الجمع مقصوراً على لغة تميم مع لام البعد وكاف الخطاب قول الشاعر:

أولاَلِكَ قومي لم يكونوا أُشَابَةً وهل يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلاّ أولالِكَا؟

الأشابة: الأخلاط من الناس، الملك الضِّلِّيل: هو امرؤ القيس، وفي الأصل الكثير الضلال المنهمك فيه، والألف في أولاَلِكا للإطلاق.

الرابع: الاسم الموصول

المتن

* ثم قلت: الرابع الموصول، وهو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامَّيْن، أو وصف صريح، وإلى عائد أو خَلَفِه.

ثم قلت: وهو الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما والألَى والذين واللآتي واللآئي وما بمعناهُنَّ وهو مَنْ للعالِم وما لغيره وذو عند طيّء وذا بعدما أو مَنْ الاستفهاميتين إن لم تُلْغَ وأيٌّ وأل في نحو الضارب والمضروب.

الشرح

* وأقول: الرابع من أنواع المعارف الموصول، وهو عبارة عمّا يحتاج إلى أمرين أحدهما: الصّلة وهي واحد من أربعة أمور أحدها: الجملة، وشرطها أن تكون خبرية، أي محتملة للصدق والكذب، تقول «جاءني الذي قام» و«الذي أبوه قائم» ولا يجوز «جاء الذي هل قام» أو «الذي لا تضربْه» والثاني: الظرف، والثالث: الجار والمجرور وشرطهما أن يكونا تامّين، وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿وله مَنْ في السماوات والأرض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته﴾، واحترزت بالتّامّين من الناقصين، وهما اللّذان لا تتمّ بهما الفائدة، فلا يقال «جاء الذي اليومَ» ولا «جاء الذي بكَ»، والرابع: الوصف الصريح، أي الخالص من غلبة الاسمية، وهذا يكون صلة للألف واللاّم خاصة نحو الضارب والمضروب كما سيأتي. والأمر الثاني: الضمير العائد من الصلة إلى الموصول نحو «جاء الذي قام أبوه» وشرطه أن يكون مطابقاً للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما، وقد يخلفه الظاهر كقوله:

سعاد التي أضناك حُبُّ سُعَادا   وإعراضُها عنكَ استمرَّ وزادا

وحمل عليه الزمخشري قوله تعالى ﴿الحمد للّه الذي خلقَ السماواتِ والأرضَ

وجـعلَ الظلمـاتِ والنورَ ثـم الذين كـفـروا بربِّهم يَعْدِلون﴾ وذلك لأنّه قـدَّر الجـملة الاسمية وهي «الذين» ومـا بعده معطوفة على الجملة الفعـلية وهي «خَلَق» وما بعده، على معنى أنّه سبـحانه خلق ما لا يقدر عليه سواه، ثم هم يعـدلون به ما لايقدر على شيء. ولولا أنّ التـقدير ثم الذين كـفروا به يعـدلون، كمـا أنّ التقـدير سعـاد التي أضناك حبّها للزم فساد هذا الإعراب لخلوّ الصلة من ضمير. وهذا في الآية خير منه في البـيت، لأنّ الاسم الظاهر النائب عن الضـميـر في البيت بلفظ الاسم الموصـوف بالموصـول وهو سعـاد، فحـصل التكرار، وهو في الآية بمعناه لا بلفظه، وأجـاز في الجـملة وجهـاً آخـر، وبدأ به، وهو أن تكون مـعطوفة على «الحـمـدُ للّه» والمعنى أنّه سبـحانه حقيق بالحـمد على ما خلق، لأنّه مـا خلقه إلاّ نعمة، ثم الذين كـفروا بربّهم يعدلون فيكفرون نعمته.

وأقـول: لمّا فرغت مـن حدّ الموصـول شـرعت في سـرد المشهـور من ألفـاظه، والحاصل أنّها تنقسم إلى سـتة أقسام، لأنّها إمّا لمفرد أو مـثنى أو مجموع. وكلٌّ من الثلاثة إمّا لمذكّر أو لمؤنث. فـللمفرد المذكـر «الذي» وتستعـمل للعاقل وغيـره، فالأول نحو ﴿والذي جاءَ بالصِّدْق﴾، والثـاني نحو ﴿هذا يومُكُمُ الذين كنتم تُوعَدون﴾، ولك في يائه وجهان: الإثبات والحذف، فعلى الإثبـات تكون إمّا خفيفة فتكون ساكنة وإمّا شديدة فتكون إمّا مكسورة، أو جارية بوجـوه الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلـها إمّا مكسوراً كـما كـان قبل الحذف وإمّا سـاكناً. وللمفـرد المؤنث «التي» وتستعمل للعاقلة وغيرها، فالأول نحو ﴿قد سمعَ اللّهُ قولَ التي تُجادِلُك في زوجِها﴾ و«قد» هنا للتوقع، لأنّها كانت تتوقع سماع شكواها وإنزال الوحي في شأنها، و«في» للسببية أو الظرفية على حذف مضاف أي فـي شأنه، والثاني نحو ﴿سيقولُ السفهاءُ من الناسِ مـا وَلاَّهُم عن قبْلتِهمُ التي كـانوا عليـها﴾ أي سيـقول الـيهـود ما صَرَفَ المسلمين عن التـوجّه إلي بيت المقدس، ولك في ياء «التـي» من اللغات الخـمس ما لَكَ في يا «الذي». ولمثنى المذكـر «اللذان» رفـعـاً و«اللَّذَيْنِ» جرّاً ونصـبـاً. ولمثنى المؤنث «اللّتـان» رفعاً و«اللّتَيْن» جـرّاً ونصبـاً. ولك فيـهنّ تشديـد النّون وحذفهـا، والأصل

التخفيف والثبوت. ولجمع المذكر «الأُلَى» بالقصر والمدّ، و«الَّذينَ» بالياء مطلقاً أو بالواو رفعاً. ولجمع المؤنث «اللائي» و «اللاَّتِي» بإثبات الياء وحذفها فيهما، وقد قرئ ﴿واللاَّئي يَئِسْنَ﴾ بالوجهين، ولم يُقْرَأ في السبعة ﴿واللاَّتي يأتِينَ الفاحشةَ﴾ إلاّ بالياء، لأنّه أخفّ من «اللاَّئِي» لكونه بغير همزة.

ومن الموصولات موصولات عامة في المفرد المذكّر وفروعه وهي: «من»وأصل وصفها لمن يعقل نحو ﴿أفمن يعلم أنّما أُنْزِلَ إليك من ربِّك الحقُّ كمَنْ هو أعمَى﴾، و«ما» لما لا يعقل نحو ﴿ما عندكم يَنفَدُ وما عِندَ اللّهِ باقٍ﴾، و«ذو» في لغة طيء، يقولون «جاءني ذو قام»، و«ذا» بشرطين أحدهما: أن يتقدّم عليها «ما» الاستفهامية نحو ﴿ماذا أنزلَ ربُّكم؟﴾ أي ما الذي أنزل ربكم؟ أو «من» الاستفهامية نحو «مَنْ ذا لقيتَ» وقول الشاعر:

وقصيدةٍ تأتي الملوك غريبةٍ قد قلتُها ليقال: مَنْ ذا قالها؟

أي من الذي قالها، وهذا الشرطُ خالف فيه الكوفيون فلم يشترطوه واستدلوا بقوله:

نَجَوْتِ وهذا تحملينَ طليقُ

فزعموا أنّ التقدير: والذي تحملينه طليق، فذا موصول مبتدأ وتحملين صلة والعائد محذوف وطليق خبر.

الشرط الثاني: أن لا تكون «ذا» ملغاةً، وإلغاؤها بأن تُرَكَّبَ مع «ما» فيصيرا اسماً واحداً فتقول «ماذا صنعتَ؟» ويُنَزَّل «ماذا» بمنزلة قولك أيَّ شيء، فتكون مفعولاً مقدّماً، فإن قدّرت «ما» مبتدأ و«ذا» خبراً فهي موصولة لأنّها لم تُلْغَ.

ومنها «أيٌّ» كقوله تعالى ﴿ثم لننزعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ﴾ أي الذي هو أشدّ، وقد تقدّم الكلام فيها.

ومنها «أل» الداخلة على اسم الفاعل كـ «الضّارب» أو اسم المفعول كـ

«المضـروب» هذا قول الفـارسي وابن السّراج وأكـثر المتـأخرين، وزعم المازني أنّهـا موصول حـرفي، ويردّه أنّها لا تؤوّل بالمصدر، وأنّ الضـمير يعود عليـها، وزعم أبو الحسـن الأخفش أنّهـا حرف تعـريف، ويردّه أنّ هذا الوصف يمتنع تقديم مـعمـوله، ويجوز عطف الفـعل عليه، كقوله تعالى ﴿فـالمُغيرات صبحـاً فأثَرْنَ﴾ فعطف «أثرن» على «المغيـرات» لأنّ التقـدير «فاللاتي أغرن فـأثرن»، والمغيـرات مُفْعِلات من الغارة، وصبحاً ظرف زمان، كانوا يغيرون على أعدائهم في الصباح، لأنّهم حينئذ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمـون، ويقال إنّها كـانت سريّة لرسول اللّه إلى بـني كنانة، فأبطأ عليه خبرها، فجاء به الوحي إليه، والنّقْع: الغبار أو الصوت، من قوله صلى اللّه عليه وسلم «ما لم يكن نَقْعٌ أو لَقْلَقَةٌ» أي فهيّجن بالمغار عليهم صياحاً وجَلَبَة.

الحاشية

* يحتاج الاسم الموصـول إلى أمرين أوّلهما الصلة وهي واحـد من أربعة أمور أحدها: الجملة الأسمية أو الجملة الفعليـة، ويشترط في الجملة التي تقع صلة اسمية كانت أو فـعلية أن تكون خبـرية أي محـتملة للصدق والكذب لذاتهـا بقطع النظر عن الواقع وعن قائلها، فلا يجوز أن نقول: جاء الذي هل قام؟ ولا أن نقول: جاء الذي لا تضربه لأنّهـما جـملتان استـفهامـية وطلبـية فهـما غيـر خبريّتـين، وهذا هو مذهب البصريين، ويجيز الكوفيون أن لا تكون جـملة الصلة خبرية ويحتجّون بشواهد منها قول الفرزدق[1] :

وإنّـي لـرامٍ نـظـرةً قِـبَـلَ الـتي ... لعلّي - وإن شَطَّتْ نواها - أزورها

فجاءت جملة الصلة وهي جملة اسمية «لعلي أزورها» للتمنّي، والتمنّي إنشاء.

ويشترط في جملة الصلة أيضاً أن تكون مجهولة أي شأنها الجهل فلا يجوز أن نقـول: جاء الذي حـاجـباه فـوق عينيـه، لأنّ كـون الحاجـبين فوق الـعينين مـعلوم

---

(١) وليس في ديوانه.

بالضرورة. وثانيها ظرف الزمان وظرف المكان. وثالثها الجار والمجرور ويشترط في ظرفي الزمان والمكان والجار والمجرور أن يكون كلٌّ منها تامّاً[1]، وفي قوله تعالى ﴿وله مَنْ في السماواتِ والأرضِ[2] ومَنْ عندَهُ[3] لا يستكبرونَ عن عبادته﴾[4] اجتمع الجار والمجرور وظرف المكان التّامان وهما «في السماوات» و«عنده» اللذان وقعا صلتين لِمَنْ الاسم الموصول. ورابعها الوصف الصريح أي الوصف المحض بمعنى الخالص من غلبة الاسمية[5]، وهو الذي يمكن تأويله بفعل وهو أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين فقط لأنّه يمكن تأويلهما بفعل، وهذا الوصف الصريح الخالص من غلبة الاسمية الذي يمكن تأويله بفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول يكون صلة لأل[6]

---

(١) المقصود بالتمام أن تتمّ بهما وحدهما بعد الاسم الموصول الفائدة وذلك بدون النّظر إلى المتعلّق المحذوف، لأنّا لو أخذنا بالنظر المتعلّق المحذوف لم يكن لنا ظرف زمان أو ظرف مكان أو جار ومجرور ناقصاً أبداً، فلا يقال مثلاً جاء الذي اليومَ، لأنّ اليومَ ظرف زمان ناقص لا تتمّ به وحده الفائدة، لكن إذا قدّرنا قام مثلاً فإن ظرف الزمان بالنظر إلى المتعلّق يصبح تامّاً، ولا يقال جاء الذي بك، لأنّ بك جار ومجرور ناقص لا تتمّ به وحده الفائدة، لكن إذا قدّرنا فَرِحَ مثلاً فإنّ الجار والمجرور بالنظر إلى المتعلّق يصبح تامّاً.

(٢) أي من المخلوقات.

(٣) وهم الملائكة.

(٤) من الآية ١٩ من سورة الأنبياء، له: جار ومجرور خبر مقدّم، مَنْ الأولى اسم موصول في موضع رفع مبتدأ مؤخّر، مَنْ الثانية مبتدأ خبره جملة لا يستكبرون الفعلية، ثم عطفت الجملة الاسمية الثانية على الجملة الاسمية الأولى بواو العطف، ويجوز أن نعطف مَنْ الثانية على مَنْ الأولى عطف مفرد على مفرد فتكون جملة لا يستكبرون مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، أو في موضع نصب حال مِنْ «مَنْ» الأولى والثانية.

(٥) احترز بهذا القيد عن الأجرع والأبطح فإنّهما غلبت عليهما الاسمية والأجرع مذكّر جرعاء وهو في الأصل وصف لكلّ أرض لا تنبت شيئاً ثم غلب عليه الاسمية فصار اسماً مختصّاً بالأرض المستوية ذات الرّمل التي لا تنبت شيئاً، والأبطح مذكر بطحاء وهو في الأصل وصف لكلّ مكان فيه بطح من الوادي ثم غلب عليه الاسمية فصار اسماً مختصاً بالأرض المتّسعة على الغالب، أمّا الراشد مثلاً فإن كان اسم فاعل فأل اسم موصول وراشد خلص من غلبة الاسمية فهو صلتها، وإن كان راشد اسماً نكرة فقد غلبت عليه الاسمية وتكون أل حرف تعريف ، وإن كان راشد علماً فقد غلبت عليه الاسمية وتكون أل حرفاً زائداً.

(٦) أما أل الداخلة على اسم التفضيل فليست اسماً موصولاً باتفاق لأنّ اسم التفضيل لا يؤوّل بفعل فهو ممّا تغلب عليه الاسمية، وأمّا أل الداخلة على الصفة المشبّهة فالأظهر أنّها ليست اسماً موصولاً لأنّ الصفة المشبّهة معناها الثّبوت فلا تؤوّل بالفعل الذي معناه التغيّر فهي ممّا يغلب عليه الاسمية.

الموصـولة خـاصـة، وأل الموصـولة هذه اسم مـوصـول بمعنـى الذي وذلك نحـو الضـارب[1] بمعنى الذي ضَرَبَ بصـيغة المعلـوم والمضروب[2] بمعنـى الذي ضُرِبَ بصيغة المجهول.

والأمر الثاني الضمير العائد المطابق للموصـول في الإفراد وفرعيه وهما التثنية والجمع وفي التـذكير وفرعه وهـو التأنيث، ولا يخلف الاسم الظاهر الضميـر العائد إلى الاسم الموصول في النثر عند الجمهور لأنّ مبنى النثر على السعة ويخلفه عندهم في الضرورة الشعرية[3] فقط، وهذا إذا حدث يعدّ شاذّاً يحفظ ولا يقاس عليه كقول الشاعر:

سعاد التي أضناك حُـبُّ سعادا   وإعراضُها عنك استمرَّ وزادا[4]

أي التي أضناك حبّها.

---

(١) أل في اسم الفاعل كالضّارب واسم المفعول كالمضروب اسم موصول بشرط أن يقصد باسم الفاعل واسم المفعول الحدوث لا الثبوت وأن لا يتقدّم لهما ذكر، فـإن قصد بهما الثبوت نـحو المؤمن والكافر، أو تقدّم لهما ذكر نحو: جاءني ضاربٌ فاكرمتُ الضّاربَ، فإنّ أل تكون في المؤمن والكافر والضّارب حرف تعريف باتفاق لأنّها للعهد الذهني في المؤمن والكافر وللعهد الذكري في الضارب.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) لذلك لا يجوز تخريج القرآن على الضـرورة، لأنّ القرآن ليس شعراً فلا ضرورة فيـه، وقائله ليس شاعراً يقع في الضرورات بل هو اللّه خالق كل شيء والقادر على تصريف كلّ شيء.

(٤) أضنَى فعل ماضٍ مبنيٌّ على فتح مقدّر على الألف للتعـذّر، الكاف مفعول به مقدّم وحُبُّ فاعل مؤخّر، حُبُّ سعـادا: من إضافة المصـدر لمفعـوله والألف للإطلاق، وإعراضُها: الواو عـاطفة لجملة اسـميـة على جملة اسمية، ويحتمل أنّ الواو واو الحال والتقدير: سـعاد التي أضناك حبُّ سعادا حال كونها معرِضَةً، وتكون الجمـلة الاسمـية بعـد الواو في موضـع نصب حـال، وإعـراضُها من إضـافة المصـدر لفاعله، عنـك: جار ومجرور مـتعلّق بإعراض المصدر المشتقّ عند الكوفـيين وحال من إعراض المصدر الجامد عند البصريين لأنّ أشباه الجمل بعد المعارف أحوال وإعراض نكرة تعرّفت بالـضمير المعرفة المضاف إليه، والشّطر الثاني من البيت مـعطوف بالواو على الشطر الأول، والنكتـة في إقامة الاسم الـظاهر مقام الضـميـر العائد إلى الاسم الموصول في البيت هي التلذّذ بذكر اسم المحبوبة بحروفه مرّتين، بالإضافة إلى المحافظة على وزن الرجز وقافيته.

وكقول مجنون ليلى[١] :

فيا ربَّ ليلَى أنتَ في كلّ موطنٍ وأنتَ الذي في رحمةِ اللّه أطمعُ

أي وأنتَ الذي أطمع في رحمته.

أمّا الزمخشري فقد ذهب إلى أنّ جواز إقامةِ الاسم الظاهر مقام الضمير العائد إلى الاسم الموصول ليس مقصوراً على الضرورة الشعرية وحدها كما يقول الجمهور بل يجوز عنده في سعة النثر أيضاً، وقد أجراه في القرآن فحمل عليه قوله تعالى ﴿الحمدُ اللّه الذي خلقَ السماواتِ والأرضَ[٢] ، وجعلَ الظلماتِ والنّورَ[٣] ، ثمّ الذين كفروا بربّهم[٤] يَعْدِلون﴾[٥] ، فقد عَدَّ الزمخشري «ربّ» اسماً ظاهراً عائداً إلى الاسم الموصول «الذين» ورابطاً لجملة الصلة وهي «كفروا بربّهم يعدلون» بهذا الاسم الموصول، واعتبر هذا الاسم الظاهر[٦] حالاً في ذلك محلّ ضمير الهاء المجرور بالباء الذي حذف، إذ الأصل «به يعدلون»، وقد عطف الزمخشري الجملة الاسمية المكوّنة من المبتدأ وهو «الذين» وصلته والخبر وهو جملة «يعدلون» بثمّ على الجملة الفعلية التي هي صلة الاسم الموصول «الذي» وهي جملة ﴿خلق اللّه السماواتِ

---

(١) هو قيس بن الملّوح بن مزاحم العامريّ شاعر غزل من المتيّمين من أهل نجد لم يكن مجنوناً وإنّما لقّب بذلك لهيامه في حبّ ليلى بنت سعد، توفّى في سنة ٦٨هـ.

(٢) جمع السماوات وأفرد الأرض مع أنّها مثلهنّ لأنّ طبقات السماوات مختلفة بذاتها متفاوتة بآثارها وحركاتها، وقدّم السماوات على الأرض لشرفها وعلوّ مكانها وتقدّم وجودها.

(٣) جَعَلَ بمعنى خَلَقَ فهي مثله تتعدّى لمفعول به واحد هو الظلمات وما عطف عليه، وجمع الظلمات لأنّ المراد بها الضّلال والضّلال متعدّد، وأفرد النّور لأنّ المراد به الهدى والهدى واحد.

(٤) بربّ: جار ومجرور متعلّق بيعدلون والمعنى: الذين كفروا يعدلون بربّهم غيرَه، ويكون غيرَه مفعولاً به محذوفاً ليعدلون، ويجوز أن تكون الباء في «بربّهم» بمعنى «عن» فيكون الفعل يعدلون لازماً لا مفعولاً به له ويكون الجار والمجرور متعلّقاً بيعدلون ويكون المعنى: يعدلون عن ربّهم إلى غيره، ويجوز أن يتعلّق الجار والمجرور بكفروا، والمعنى: الذين كفروا بربّهم يعدلون أي يميلون عن الهدى.

(٥) آية ١ من سورة الأنعام.

(٦) عدل عن الضمير إلى لفظ الربّ لما فيه من مهابة الاسم وإجلال المسمّى.

(٧) عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية أو العكس سائغ لكنّه خلاف الأوْلَى.

والأرضَ﴾[٧] ويكون التقدير عنده «خلق – هو – السماواتِ والأرضَ» أي «خَلَقَ اللَّهُ ما لا يقدر عليه سواه» ثم «الذين كفروا يعدلون[١] بربِّهم غيرَه» أي «ثم الذين كفروا يعدلون به ما لا يقدر على شيء»[٢] ولولا أنّ أصل «بربّهم» في قوله تعالى ﴿ثم الذين كفروا بربّهم يعدلون﴾ على تقدير الزمخشري الذي ذكرناه هو «ثم الذين كفروا يعدلون به ما لا يقدر على شيء» أي بتقدير الضمير وهو الهاء في «به» ووضعه موضع الاسم الظاهر وهو «ربّ» في «بربّهم» كما أنّ الأصل في البيت السّابق هو «سعاد التي أضناك حبّها» بتقدير الضمير وهو «ها» في «حبّها» ووضعه موضع الاسم الظاهر وهو «سعاد» للزم فساد رأي الزمخشري لخلوّ الصّلة في البيت وفي الآية حينئذ من ضمير[٣] عائد إلى الموصول وهو لا يجوز، وأن يخلف الاسمُ الظّاهرُ وهو «رَبّ» الضميرَ وهو «الهاء» في الآية خيرٌ من أن يخلف الاسم الظاهر وهو «سعادا» الضمير وهو «ها» في بيت الرجز، لأنّ الاسمَ الظاهرَ وهو «سعادا» النّائبَ عن ضمير «ها» في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول وهو سعاد الأولى فحصل التكرار اللفظي المكروه حتى لو قصد بهذا التكرار التلذّذ بذكر المحبوبة، أمّا الاسم الظاهر وهو «رَبّ» في «بربّهم» الخلف عن الضمير في «به» في الآية فهو بمعنى الاسم الموصوف بالموصول وهو «للّهِ» لا بلفظه فلم يحصل التكرار اللفظيّ المكروه، وأجاز الزمخشريّ أيضاً في جملة ﴿الذين كفروا بربّهم يعدلون﴾ وجهاً آخر وبدأ به وقدّمه في كتبه على توجيهه السابق ومقتضى هذا الوجه أن تكون الجملة الاسمية وهي «الذين كفروا بربّهم يعدلون» معطوفة بثمّ على جملة «الحمدُ

---

(١) أو ثمّ الذين كفروا يعدلون عن ربّهم إلى غيره، أو ثمّ الذين كفروا بربّهم يعدلون أي يميلون عن الهدى.

(٢) أو ثمّ الذين كفروا يعدلون عنه إلى ما لا يقدر على شيء، أو ثمّ الذين كفروا به يعدلون أي يميلون عن الهدى.

(٣) هذا على اعتبار أنّ واو الجماعة في كفروا لا تصلح أن تكون عائداً عند الزمخشري خلافاً للجمهور، وقد فضّل الزمخشري أن يكون العائد إلى «الذين» الضميرَ في «به» الذي حلّ محلّه الاسم الظاهر في «بربّهم» ليحصل تشابه بين العائد إلى «الذي» وهو فاعل خَلَقَ وجَعَلَ ضمير الغائب المفرد المستتر «هو» وبين العائد إلى «الذين» وهو ضمير الغائب المفرد المتّصل المجرور بالباء في «به».

للّهِ» عطف جملة اسميـة على جملة اسمية والمعنى أنّ اللّه حقـيق بالحمد على ما خلق من السموات والأرض والظلمات والنور لأنّه ما خلقه إلا نعمة، ثم الذين كفروا بربّهم يعدلون به غيرَه أو يعدلون عنه إلى غيره أو يميـلون عن الهدى فيكفرون نعمته التي خلقهـا وهي السموات والأرض والظلمـات والنور، وعلى هذا الوجه[1] يكون العائد عندالجمـهور وعند الزمخشـري واحداً وهو واو الجمـاعة خلافاً للوجـه السّابق فإنّ العائد فيه عند الجمهور هو واو الجماعة وعند الزمخشري الاسم الظّاهر وهو « ربّ» في «بربّهم» الذي حلّ محلّ الضمير في «به»، والأوجه هو رأي الزمخشري في الوجه الآخر لمطابقـته رأي الجمهـور، ولكون الرابط هو واو الجماعـة التي تطابق الموصول الذي تعود إليه وهو «الذين» في المعنى وفي التذكير والجمع.

* سرد المصنّف الأسماء[2] الموصولة المشـهورة فقط، أمّا خلاف المشـهور من الأسماء الموصولة فهو: ذات، وذوات، واللاّءِ بمعنى الذين، وأم في لغة حمير.

* ذكر المصنّف في المتن أنّ «مَنْ» اسم مـوصول للعالِم، وذكر في الشـرح أنّها للعاقل، ولعلّه فعل ذلك ليشير إلى جواز التعبيرين، والأوْلَى مصطلح «العالِم» ليشمل اللّه تعالى الذي لا يقال فيه العاقل وإنّما يقال فيه العالِم.

* قال تعالى ﴿والذي جاء بالصّدْق وصَدّقَ به أولئك هم المتّقون﴾ (الآية ٣٣ من سورة الزُّمَر).

جاء بالـصّدق: أي محمـد، صدّق به: هم أبو بـكر والمؤمنون،والذي بمعنى الذين لأنّها تشـمل الذي جاء بالصّدق والذي صدّق به وهم جمـيعاً من العقـلاء، وقد نزلت صدّق به في أبي بكر الصدّيق، وبها سمّي الصّدّيق.

---

(١) في الحقيقة الجمهور يوافق على رأيَي الزمخـشري كليهما، لكنّ واو الجماعة هي العائد الرابط عندهم في الحالين.

(٢) الأسماء الموصـولة على قسمين: نصٌّ ومشتـرك، فالنّص هو الذي يستعمل بلفظ واحـد لمعنى واحد كالذي مثـلاً، والمشترك هو الـذي يستعـمل بلفظ واحد لمعـانٍ مختلفـة، وقدّم النصّ في الذكـر في المتن والشرح لشرفه.

* قال تعالى ﴿هذا يومُكُم الذي كنتم توعَدُون﴾ (من الآية ١٠٣ من سورة الأنبياء).

يومكم: أي يوم ثوابكم، الذي اسم موصول لغير العاقل لأنّه نعت لغير عاقل هو اليوم وهو مبنيّ على السكون في موضع رفع، وجملة «كنتم توعدون» صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب والعائد ضمير متّصل مبنيّ على الكسر في موضع جرّ وهو محذوف والتقدير «به»، والتاء ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في موضع رفع اسم كان والميم حرف دالّ على الجمع وجملة توعدون من الفعل ونائب الفاعل في موضع نصب خبر كان.

يجوز في ياء «الذي» وجهان هما الإثبات والحذف، فعلى الإثبات تكون الياء إمّا مخفّفة فتكون «الذي» مبنيّة على السكون في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ، وإمّا مشدّدة فتكون «الذيّ» إمّا مبنيّة على الكسر في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ، وإمّا مشبهة وجوه الإعراب أي محرّكة بالحركات الثلاث، وهي في هذه الحالة لا تعدّ معربة بل هي مبنيّة على واحدة من الحركات الثلاث فهي مبنيّة على الضمّ في موضع رفع عند وجود عامل الرفع، ومبنيّة على الفتح في موضع نصب عند وجود عامل النصب، ومبنيّة على الكسر في موضع جرّ عند وجود عامل الجرّ. وهناك لغة أخرى في «الذي» هي حذف أل منه مع بقاء الياء ساكنة. وعلى الحذف يكون الحرف الذي قبل الياء المحذوفة وهو الذّال إمّا مبنيّاً على الكسر[1] في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ، وإمّا مبنيّاً على السكون في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ.

---

(١) كما كان مكسوراً قبل حذف الياء.

* قال تعالى ﴿قد سمع اللَّهُ قولَ التي تُجادلُكَ في زوجها وتشتكي إلى اللَّه﴾[1] (من الآية ١ من سورة المجادلة).

قد حرف للتوقّع لأنّ المرأة التي تجادلك في زوجها كانت تتوقّع سماعَ اللَّهِ شكواها وإنزال الوحي في شأنها، التي: اسم موصول للمفرد المؤنث العاقل، في: حرف جرّ معناه السببية على المجاز، أو معناه الظرفية على المجاز أيضاً، زوجها: على تقدير مضاف أي في شأن زوجها، وتشتكي إلى اللَّه: الواو حرف عطف والجملة لا موضع لها من الإعراب لأنّها معطوفة على جملة تجادلك التي هي صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب، ويجوز أن تكون الواو واو الحال وجملة تشتكي إلى اللَّه في موضع نصب حال من «التي» والعامل في الحال هو الفعل«سمع»[2] .

* قال تعالى ﴿سيقول السّفهاء من الناس ما ولاّهم عن قبلتهم التي كانوا عليها﴾ (من الآية ١٤٢ من سورة البقرة).

---

(١) نزلت الآية في أوس بن الصامت لمّا ظاهر من زوجته خولة بنت ثعلبه فاشتكت إلى الرسول فقال لها حرمت عليه فقالت انظر في أمري فإنّي لا أصبر عنه فقال الرسول حرمت عليه، وكرّرت وهو يقول لها حرمت عليه، فلمّا أيست اشتكت إلى اللَّه فانزل الآية، واختلفت الروايات في نصّ مجادلتها ففي بعضها أنّه أكل شبابي، فرشت لي بطني فلمّا كبر سنّي ظاهر منّي ولي صبية صغار إن ضممتهم إليه ضاعوا وإن ضممتهم إليّ جاعوا والرسول يقول لها اتّقي اللَّه فإنّه ابن عمّك فما برحت حتى نزلت الآية فقال لها الرسول ليعتق رقبة قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت إنّه شيخ كبير ما به من صيام فقال يطعم ستّين مسكيناً قالت ما عنده من شيء يتصدّق به قال فإنّي ساعينه بفرق من تمر «الفرق بتحريك الراء ستة عشر رطلاً وبتسكينها سبعمائة وعشرون رطلاً» قالت يا رسول اللَّه وأنا ساعينه بفرق آخر، قال احسنت فاذهبي واطعمي ستّين مسكيناً وراجعي ابن عمّك.

(٢) العامل في الحال هو دائماً العامل في صاحب الحال، وصاحب الحال هنا هو الاسم الموصول «التي»، والعامل في صاحب الحال في الآية هو الفعل «سمع» لأنّ هذا الفعل عمل في المفعول به وهو «قولَ» النصب، ثم أضيف هذا المفعول به الذي هو معمول سمع وهو «قولَ» إلى «التي»، والمضاف وهو «قولَ» هو الذي يعمل الجرّ في المضاف إليه «التي» على أرجح الاقوال، وحيث انّ «قولَ» التي عملت الجرّ في «التي» هي في الوقت نفسه معمول للفعل «سمع»، فإنّ الفعل سمع يكون إذن هو عامل الجرّ في «التي» صاحب الحال بطريقة غير مباشرة.

من الناس: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائنين حال منصوب بالياء من السّفهاء لأنّ أشباه الجمل بعد المعارف أحوال، والعامل في الحال هو الفعل سيقول، ما: اسم استفهام مبنيّ على السكون في موضع رفع مبتدأ والاستفهام إنكاري، ولاّهم: أي صَرَفَهم إلى التوجّه إلى مكّة وجملة «ولاّهم» في موضع رفع خبر المبتدأ، وجملة «ما ولاّهم» في موضع نصب مقول القول، قبلتهم التي كانوا عليها: التي اسم موصول للمفرد المؤنث غير العاقل وكانوا عليها أي كانوا ثابتين أو مستمرّين عليها وهي بيت المقدس، وفي عليها مضاف محذوف تقديره على اعتقادها أو على استقبالها.

* يجوز في اللّذانِ واللّذَيْنِ واللّتَانِ واللّتَيْنِ تشديد النون فيقال اللّذانّ واللّذَيَنّ واللّتَانّ واللّتَيَنّ، وقد قرئ في السبع ﴿ربّنا أرنا اللّذَيَنّ أضلاّنا﴾[1] بتشديد النون، أمّا أكثر السبعة فقد قرأوا ﴿ربّنا أرنا اللّذَيْنِ أضلاّنا﴾ بتخفيف النون، ويجوز فيها أيضاً حذف النون[2] فيقال اللّذا واللّذَيْ واللّتَا واللّتَيْ، والأصل تخفيف النون مع ثبوتها.

* القياس أن يقال في مثنى الذي والتي اللّذَيَانِ واللّذَيَيْنِ واللّتَيَانِ واللّتَيَيْنِ كما يقال في مثنى القاضي القاضيان والقاضِيَيْن ببقاء ياء المفرد بعد التثنية، لكنّهم فرقوا بين المعرب والمبنيّ، فحذفوا الياء من المفرد المبني فقط عند تثنيته فقالوا اللّذان واللّذَين واللّتَان واللّتَيْن، ومثل هذا الذي قلناه في تثنية الاسم الموصول المفرد نقوله في تثنية اسم الإشارة المفرد ذاوتا فيقال فيهما ذانِ وتانِ وذَيْنِ وتَيْنِ بحذف الألف من اخر المفرد عند التثنية ولا يقال ذَيَانِ وذَيَيْنِ وتَيَانِ وتَيَيْنِ بقلب ألف المفرد ياء عند التثنية.

---

(١) من آية ٢٩ من سورة فصّلت.

(٢) الحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللّذَانِ واللّتَانِ في حالة الرفع فقط، ولا يحذفونها في حالتي النصب والجرّ خوفاً من الالتباس بالمفرد على الرغم من أنّ المفرد بلام واحدة والمثنى بلامين.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

* لجمع المذكر العاقل وغير العاقل «الأُلَى» بالقصر[1] والمدّ[2]، و«الذين» بالبناء على الياء عند الجمهور في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ، أو بالإعراب بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً عند ابن مالك وابن هشام نحو قول الشاعر:

نحن اللّذُونَ صبَّحُوا الصَّبَاحا   يوم النُّخَيْلِ غارةً ملحاحا[3]

وتكتب بلامين في حالة الإعراب أي اللَّذُونَ واللَّذِينَ، بخلاف حالة البناء فإنّها تكتب بلام واحدة أي الذين.

وربّما استعملت «الأُلَى» في جمع المؤنث العاقل نحو قول مجنون ليلى:

مَحَا حُبُّها حُبَّ الأُلَى كُنَّ قبلَها   وحَلَّتْ مكاناً لم يكن حُلَّ مِن قَبْلُ[4]

---

(١) من شواهد القصر قول الشاعر: نحن الأُلَى فاجمع جمو   عَكَ ثم وجّههم إلينا

قوله «الأُلَى» لجمع المذكر العاقل ويلزمه أل حتى لا يلتبس بإلى حرف الجرّ، ولهذا يكتب بغير واو فلا يجوز «الأولَى» لوجود أل، بخلاف اسم الإشارة «أولَى» فإنّها تكتب بواو بعد الهمزة أي «أولئك» وذلك لعدم وجود أل فيها، ولكي لا تلتبس بإلى الجارّة لو حذفت الواو.

(٢) من شواهد المدّ قول كثيّر عزّة:

أبَى اللّهُ للشُّمِّ الأُولاء كأنّهم   سيوفٌ أجاد القينُ يوماً صقالها

قوله «الأولاءِ» لجمع المذكر العاقل، أبَى فعل ماضٍ مصدره الإباية، للشمّ: جمع أشمّ من الشمَم وهو جارومجرور في موضع نصب مفعول به واللام زائدة وفي الكلام حذف والتقدير: أبَى اللّهُ ضَرَرَ الشُّمّ فحذف المفعول به المضاف وهو ضَرَرَ وحلّ محلّه المضاف إليه فأصبح مفعولاً به، القين: الحدّاد، صقالها: أي جلاءها.

(٣) غارةً: مفعول لأجله وهواسم مصدر لأغار ويجوز أن تكون حالاً على التأويل بمغيرين اسم الفاعل المشتقّ، ملحاحاً: من ألَحَّ السحابُ أي دام مطره، يقصد تتابع الهجمات وقت الصباح.

(٤) حبّها: أي حبّ ليلى، الأُلَى: أي النساء، حلَّتْ: ليلى، حُلَّ: بالبناء للمجهول، ومِنْ: بكسر الميم حرف جرّ، وقبلُ: ظرف زمان مبنيّ على الضمّ لانقطاعه عن الإضافة لفظاً لا معنى في موضع جرّ بمِنْ، ويجوز أن يكون حُلَّ بصيغة المعلوم فيكون فاعله الاسم الموصول «مَنْ» بفتح الميم ويكون التقدير «لم يكن حَلَّ مَنْ كان قبلها فيه»، وعندي أنّه لا داعي إلى هذا الاحتمال لأنّه لا يضيف معنى جديداً للبيت، ثمّ إنّ فيه حذف أشياء لا يحسن حذفها كالمضاف إليه وعائد الصّلة، لأنّ التقدير حينئذ يكون «لم يكن حَلَّهُ مَنْ كان قبلها»، ثم إنّ في التقدير أيضاً إنزالاً للقيمة الفنيّة لمعنى البيت لأنّه يوهم أنّ الشاعر كانت له حبيبة قبلها، ولكنّ الأخيرة أحبّ إليه، وهو لا يريد ذلك، بل يريد أن يقول إنّ قلبه حلّت منه ليلى مكاناً لم يحلل به أحد قبلها قط. وقبلُ: ظرف زمان مبنيّ على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً لا معنى.

وقد تستعمل «الأُلَى» في جمع المؤنث غير العاقل ومنه قول أبي ذؤيب الهذليّ:

وتُبْلِي الأُلَى يستلئمون على الأُلَى   تراهُنَّ يومَ الرّوع كالحِدَإِ القُبْلِ[1]

* لجمع المؤنث العاقل وغير العاقل اللاّئى واللاّتي بإثبات الياء وحذفها فيهما، وقد قرئ في السبعة ﴿واللاَّئِي يئسْنَ﴾[2] بالوجهين، أي بحذف الياء وبإثباتها، ولم

---

(١) تُبْلِي: فعل مضارع مصدره الإبلاء مرفوع بضمة مقدّرة للثقل وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى المنون بمعنى الموت المذكورة في البيت السابق، الأُلَى بمعنى الذين فهي جمع مذكر عاقل وهي مفعول به لتُبْلَى مبنيّ على السكون في موضع نصب، اللأمَة: هي الدرع، على الأُلَى: جار ومجرور حال من واو الجماعة فاعل يستلئمون والفعل يستلئمون هو العامل في الحال، أو الأصل «على الأفراس الأُلَى» فحذف المنعوت وأقيم النعت مقامه، والتقدير: تبلي المنونُ الذين يستلئمون حالة كونهم على الأُلَى أو على الافراس الأُلَى تراهُنَّ يوم الرّوع كالحِدَإِ القُبْل، وهذه الأُلَى الثانية بمعنى اللاّتي كما هو واضح وهي جمع لمؤنث غير عاقل هو الأفراس كما ذكرنا، الرَّوع: الفزع والمراد هنا الحرب، كالحِدَا: الحِدَا كعنب جمع حِدَأة كعنبة وهي طائر معروف، والجار والمجرور في موضع نصب مفعول به ثانٍ لتَرَى والهاء مفعول به أوّل والنون المشدّدة نون النسوة، وهي هنا حرف لأنّها ليست فاعلاً، وإنّما شدّدت لاتصالها بالضمير، وفاعل تراهُنَّ ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، القُبْل: جمع قَبْلاَء مثل حُمْر وحمراء وهي التي في أعينها قَبَلٌ أي حَوَل وهي نعت للحِدَا.

(٢) من الآية ٤ من سورة الطلاق والآية كاملة ﴿واللاّئي يئسنَ من المحيض من نسائكم إنِ ارتبتم فعدّتُهنَّ ثلاثةُ أشهُرٍ﴾ اللاّئي اسم موصول مبنيّ على السكون في موضع رفع مبتدأ، وجملة يئسن من الفعل وفاعله نون النسوة صلة الموصول، من المحيض: جار ومجرور متعلّق بيئسْنَ، من نسائكم: جار ومجرور ومضاف إليه وحرف دالّ على الجمع والجار والمجرور حال من نون النسوة والعامل في الحال هو الفعل يئسْنَ، فعدَّتُهنَّ ثلاثةُ: مبتدأ وخبر والجملة في موضع جزم جواب الشرط، والشرط وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ اللاّئي، ويجوز أن تكون جملة فعدّتُهنَّ ثلاثةُ من المبتدأ والخبر في موضع رفع خبر المبتدأ اللاّئي والفاء حرف رابط لجملة الخبر بالاسم الموصول المبتدأ وهي في هذا شبيهة بالفاء التي تربط جواب الشرط باسم الشرط لما بين الاسم الموصول الذي تكون صلته جملة فعلية واسم الشرط من الشّبه في العموم والإبهام، وعلى هذا الإعراب يكون جواب الشرط محذوفاً تفسّره جملة الخبر والتقدير «واللاّئي يئسن من المحيض من نسائكم فعدّتُهنَّ ثلاثةُ أشهر إنِ ارتبتم فعدّتهنّ ثلاثةُ أشهر» وحرف الشرط إنْ المحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين وفعله ارتبتم وجوابه المقدّر فعدّتُهنّ ثلاثةُ أشهر معترض بين المبتدأ وهو اللائي وبين الخبر المذكور وهو فعدّتُهنّ ثلاثةُ أشهر.

يُقْرَأ «واللاتي يأتينَ الفاحشةَ من نسائكم فاستشهدوا عليهنّ أربعةً منكم»[1] في السبعة[2] إلاّ بالياء، لأنّ اللاّتي بالياء أخفّ من اللاّئي بالياء لكون اللاّتي بغير همزة، فلخفّة اللاّتي ثبتت الياء، ولثقل اللاّئي بسبب الهمزة حذفت الياء جوازاً.

* قال تعالى ﴿أفَمَنْ يَعْلَمُ أنّما أُنْزِلَ إليكَ من ربِّك الحقُّ كمَنْ هو أعْمَى﴾ (من الآية ١٩ من سورة الرعد).

أفمن: الهمزة للاستفهام الانكاري، والاستفهام الانكاري بمعنى النفي، والمقصود إنكار أن تقع شبهة في تشابههما، وهذه الهمزة داخلة على محذوف والفاء عاطفة على ذلك المحذوف، والتقدير: أيستوي المؤمن والكافر، فمن يعلم أنّما أنزل إليك من ربّك الحقُّ كمن هو أعمى، والمعنى: لا يستوي المؤمن والكافر، فمن يعلم أنّما أنزل إليك من ربِّك الحقُّ كمن هو أعمى. والمراد بالأعمى أعمى القلب، ومَنْ في هذه الآية اسم موصول من الأسماء الموصولة العامة التي تكون في المفرد وفرعيه وهما المثنى والجمع وفي المذكر وفرعه وهو المؤنث، وهي هنا لمن يعقل، وهذا هو أصل وضعها، وربّما استعملت في غير العاقل.

---

(١) من الآية ١٥ من سورة النساء، اللاّتي اسم موصول مبتدأ وجملة يأتين الفاحشةَ اي يَفْعَلْنَ الزنا صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب وهي فعل مضارع وفاعل ومفعول به، فاستشهدوا: فعل أمر مبنيّ على حذف النون وواو الجماعة فاعل والجملة في موضع رفع خبر المبتدأ وقرنت بالفاء الزائدة لأنّ الاسم الموصول الذي وقع مبتدأ وكانت صلته جملة فعلية يشبه اسم الشرط في العموم والإبهام فيقترن خبره بالفاء خصوصاً إذا أخبر عنه بجملة طلبية مثل استشهدوا، وقيل إنّ اللاّتي مبتدأ مؤخّر وخبره مقدّم محذوف والتقدير «فيما يتلى عليكم حكم اللاّتي» فحذف الجار والمجرور الخبر المقدّم وحذف المضاف إلى المبتدأ واقيم المضاف إليه مقامه، وهذا نظير إعراب سيبويه لقوله تعالى ﴿والزانيةُ والزاني فاجلدوا﴾ ﴿والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا﴾، اي فيما يُتْلى عليكم حكم الزانية وحكم السارق، وتكون فاستشهدوا، فاجلدوا، فاقطعوا، دالّةً على الخبر والمضاف المحذوفين لأنّها بيان لهما وتكون الفاء حرف تفسير، وقد تعرب اللاّتي اسماً موصولاً في موضع نصب مفعولاً به لفعل محذوف تقديره اقصدوا اللاّتي وتكون الفاء حرف عطف وجملة استشهدوا معطوفة بالفاء على جملة اقصدوا المقدّرة.

(٢) اي انّ القرّاء السبعة جميعاً قرأوا هذه الآية بالياء.

* قال تعالى ﴿ما عندكم يَنْفَدُ وما عند اللّه باقٍ﴾ (من الآية ٩٦ من سورة النّحل).

ما: من الأسماء الموصولة العامة التي أصل وضعها لما لا يعقل كما في هذه الآية، وقد تستعمل للعقلاء، نَفِدَ يَنْفَدُ من باب فرح يفرح.

* من الأسماء الموصولة العامة «ذو» عند جمهور طيء وهي بمعنى الذي يقولون: جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، فيبنونها على السكون في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ، وبعض طيء يقولون: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام، فيعربونها إعراب الأسماء الخمسة وهو شاذ.

* قال الأعشى مفتخراً بشعره:

وقصيدةٍ تأتي الملوك غريبةٍ   قد قلتُها ليقالَ مَنْ ذا قالها؟

قصيدة على وزن فعيلة من القصد بمعنى مفعولة أي مقصودة على اعتبار أنّ الشاعر يقصدها بالانشاء والتجويد والاتقان، ويحتمل أن تكون فعيلة من القصد أيضاً بمعنى فاعلة أي قاصدة، كأنّها تقصِدُ الممدوح أو المهجوّ أو من قيلت فيه على سبيل الغزل أو غيره، وقيل إنّ قصيدة مشتقة من قولهم قصدتُ العودَ من الشجرة إذا قطعتُه منها كأنّ الشاعر يقطعها من كلامه ومن خاطره، وقيل هي من القصيد وهو المخّ السّمين أي كأنّها سمينة والسّمين محمود، وهي عند العروضيين جملة من الأبيات على بحر واحد أقلّها سبعة وقيل عشرة، وما دون ذلك لا يسمّى قصيدة بل قطعه.

وقصيدةٍ: الواو واو ربّ وهي نائبة عن ربّ المقدّرة الجارّة، ليقال: المصدر المؤوّل من الفعل المضارع وأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل في موضع جرّ بهذه اللاّم والجار والمجرور متعلّق بقُلْتُها، مَنْ: اسم استفهام مبني على السكون في موضع رفع مبتدأ وذا اسم موصول بمعنى الذي مبنيّ على السكون في موضع رفع

خبر المبتدأ وجملة قالها صلة الموصول لا موضع لها من الأعراب والعائد هو الضمير المستتر جوازاً فاعل قال والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع نائب فاعل يقال، ويجوز إعراب مَنْ ذا كلّها اسم استفهام في موضع رفع مبتدأ وجملة قالها في موضع رفع خبر المبتدأ، والجملة بكاملها من المبتدأ والخبر في موضع رفع نائب فاعل ليقال، ولا يكون البيت ممّا نحن فيه إذ لا يوجد على هذا الإعراب في البيت ذا الموصولة العامة التي هي بمعنى الذي.

* قال المعلّق «هذا البيت من كلام أبي بصير الأعشى ميمون بن جندل» وهذا الترتيب مخالف للقاعدة القاضية بتأخير اللقب عن الاسم وجوباً، لكن أناساً درجوا الآن على عدم التقيّد عموماً بما تقضي به قاعدة الترتيب في الاسم واللقب والكنية، وعدّوا ما فعلوه صحيحاً، والأمر هنا مختلف فلعلّ المعلّق هنا مصيب، فإنّ الأعشى أشهر من ميمون بل جلّ المثقّفين ومَنْ اختصاصهم الأدب لا يعرفون «ميمون»، واللقب إذا كان أشهر من الاسم جاز أن يقدّم عليه.

* اشترط الجمهور في «ذا» لكي تعدّ اسماً موصولاً من الموصولات العامة بمعنى «الذي» شرطين، أحدهما لزوم أن يتقدّم عليها «ما» الاستفهامية» أو «مَنْ» الاستفهامية، والثاني أن تعدّ كلمة مستقلّة، بمعنى أن لا تركّب «ذا» مع «ما» أو مَنْ» بحيث يصيران معاً كلمةً واحدةً أي اسماً واحداً للاستفهام.

وقد خالف الكوفيون في لزوم[1] الشرط الأول، واستدلّوا على عدم لزومه بقول الشاعر[2] :

---

(١) لكن إذا وجد ذلك الشرط فلا مانع عندالكوفيين منه.

(٢) هو يزيدُ بن زيادِ بنِ ربيعةَ الملقّب أبوه زيادٌ بمفَرِّغ الحميري وهو شاعر هجاء مقذع وغزل رقيق توفي في سنة ٦٩هـ وهذا البيت من كلمة قالها بعد ان خرج من سجن عبّاد بن زياد بن ابي سفيان، وكان الشاعر قد هجاه وملأ البلاد من هجوه وكتبه على الحيطان فلمّا ظفر به عبّاد الزمه محوه باظفاره ففسدت انامل الشاعر ثم أطال سجنه فكلّموا فيه معاوية فاخرجه وقدّمت له فرس او بغلة فركبها فنفرت فكان ممّا قاله لها هذا البيت.

عَـدَسْ ما لعبّـادٍ عليكِ إمارةٌ   نجوتِ[1] وهذا تحملين طليقُ

عَدَسْ: اسم صوت[2] يزجر به الفرس أو البغلة، إمارة[3]: أي حكم وولاية، ما: حرف نفي ملغى لا يعـمل عمل ليس عند التمـيميين أصلاً، وهـو هنا ملغى أيضاً عند الحجازيين لعدم تحقّق شرط من شروط الإعمال الأربعة عندهم وهو أن يكون اسمها مقـدّماً وخبرها مـؤخّراً، لعبّاد: جارّ ومجـرور متعلّق بمحذوف مـرفوع خبر مـقدّم، عليك: جار ومـجرور متـعلّق بإمارة المصدر لأنّه مـشتقّ عند الكوفـيين، أو بمحذوف منصـوب حـال منه لأنّ أصله صـفة للنـكرة وحين تقدّمـت الصفـة على الموصـوف أصبحت حالاً، أو خـبر ثانٍ مقدّم متعلّق بما تعلّق به الجار والمجـرور السابق الخبر الأول وهو لعـبّاد، إمارة: مبـتدأ مـؤخّر وهو نكرة سوّغ الابتـداء بها تأخّرها وتـقدّم خبـرها الجار والمجرور عليهـا، وهذا: الواو واو الحال والهاء حرف تنبـيه وذا اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ، وجملة تحملين صلة الموصول، طليق[4]: خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصـول، وجملة المبـتدأ والخبـر «هذا طليق» في موضـع نصـب حال من فاعل نجوتِ أو أمنتِ.

هذا هو إعراب الكوفيين الذي عدّوا «هذا» اسـماً موصـولاً بمعنى الذي مع أنّه لم يتقدّمه استفهام بمَنْ ولا بما.

أمـا البصـريون فقـد أعربوا «ذا» اسم إشـارة على أصله مـبتـدأ، وليس اسمـاً موصـولاً لأنّ هاء التنبيه لا تدخل عـلى الموصولات عندهـم[5]، وأعربوا «طليق» خبر

---

(١) وفي رواية أمنتِ.

(٢) الدليل على اسمية أسماء الأصوات وجود التنوين في بعضها.

(٣) بكسر الهمزة، أمّا بفتحها فهي بمعنى العلامة.

(٤) طليق: تصلح أن تكون اسم فاعل وصيغة مبالغة وصفة مشبّهة، وفعلها طَلُقَ يطلُقُ من باب حَسُنَ يَحْسُنُ، والمصدر طلاقة.

(٥) وتدخل عليها عند الكوفيين.

المبتدأ، وجملة «تحملين» في موضع نصب[1] حال من الضمير المستتر في طليق، وهي حال مقدّمة على عاملها وهو طليق.

أمّا الشرط الثاني فإنّه يتمثّل في قولك مثلاً «ماذا صنعتَ؟» فإننا إذا نزّلنا «ماذا» منزلة «أيّ شيء» فإنّ «ماذا» بكاملها تكون اسم استفهام مفعولاً به مقدّماً وجوباً[2] للفعل صنعتَ، لأنّها أصبحت كلمة واحدة، ولا تعدّ «ذا» لذلك اسماً موصولاً من الموصولات العامة بمعنى الذي، لكنّا إن جعلنا «ما» مبتدأ و«ذا» خبراً للمبتدأ[3]، أو العكس[4]، فإنّ «ما» تكون اسم استفهام كلمةً مستقلّةً وتكون «ذا» كلمة أخرى مستقلّة اسماً موصولاً من الموصولات العامة بمعنى الذي لأنّها لم تُلْغَ، وتكون جملة «صنعتَ» صلة الموصول «ذا» محذوفة العائد.

ويتمثّل الشرط الثاني أيضاً في قولك «ماذا صنعتَه؟» فإننا إذا اعتبرنا «ما» اسم استفهام كلمة مستقلّة واعتبرنا «ذا» اسماً موصولاً من الموصولات العامة بمعنى الذي كلمةً أخرى مستقلّة، فإنّ «ما» فيهما تعرب مبتدأ و«ذا» تعرب خبر المبتدأ[5]، أو العكس[6]، أما جملة «صنعتَه» فإنّها صلة الموصول والعائد فيها مذكور وهو الهاء، أمّا إذا اعتبرنا «ماذا» اسم استفهام كلمةً واحدةً فإنّها تكون إمّا مبتدأ وجملة «صنعته» في موضع رفع خبر المبتدأ، وإمّا مفعولاً به لفعل محذوف يفسّره المذكور والتقدير «ماذا صنعتَ صنعتَه؟» ويكون من باب الاشتغال، وعلى هذا الاحتمال قدّرنا كما هو واضح الفعل المحذوف بعد «ماذا» وليس قبلها كالمعتاد لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام.

---

(١) لا يناسب عند البصريين أن تكون جملة «تحملين» حالاً من اسم الإشارة المبتدأ حتى لا تتقدّم الحال وهي فضلة في الذكر على خبر المبتدأ العمدة وهو طليق.

(٢) لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام.

(٣) الأول إعراب سيبويه، أمّا العكس فهو إعراب الأخفش وعلى إعرابه يكون «ما» خبراً مقدّماً وجوباً لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام.

(٤) انظر الهامش السابق.

(٥) انظر الهامش السابق.

(٦) انظر الهامش السابق.

ومثل هذا التفصيل يقال في قوله تعالى ﴿ماذا أنزلَ ربُّكم؟﴾[1] وفي قولنا «مَنْ ذا لقيتَ؟» أو «مَنْ ذا لقيتَه؟».

* قال تعالى ﴿ثم لَنَنْزِعَنَّ مِن كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمنِ عِتِيّاً﴾ (الآية ٦٩ من سورة مريم).

ثم: حرف عطف لقوله «لننزعَنَّ» على جواب قسم مذكور في الآية السابقة وهو «فوربّك – أي يا محمد – لنحشرنَّهم﴾، أيُّ: اسم موصول من الموصولات العامة، وقد قرأ الجميع «أيُّهم» في الآية[1] بالبناء على الضمّ في موضع نصب لأنّها مفعول به لننزعَنَّ وهي القراءةالمتواترة المرسومة في المصحف إلاّ هارون القارئ الأعور فقد قرأها معربة شذوذاً بالفتحة على النصب مفعولاً به لننزعَنَّ، أمّا الهاء فهي مضاف إليه، والميم حرف دالٌّ على الجمع، وعلى الرحمن جارّ ومجرور متعلّق بأشدّ، عتيّاً: تمييز نسبة لأفعل التفضيل أشدّ.

* من الأسماء الموصولة العامة في رأي أبي علي الفارسي وابن السّراج وأكثر المتأخرين «أل» الداخلة على اسم الفاعل كالضارب أو الداخلة على اسم المفعول كالمضروب، وهو الرأي الصحيح، ولا يظهر الإعراب على «أل» الموصولة بل ينتقل عنها إلى اسم الفاعل أو اسم المفعول بعدها لكونها اسماً على صورة الحرف.

أمّا المازني فقد زعم أنّ «أل» الداخلة على اسم الفاعل أو اسم المفعول موصول حرفيّ، أي حرف مصدري مثل أنِ المصدرية وما المصدرية.

ويَرُدُّ زعمَ المازني أنّ «أل» لا تؤوّل مع اسم الفاعل أو اسم المفعول بعدها بالمصدر، ولو كانت موصولاً حرفيّاً أي حرفاً مصدريّاً لأمكن تأويلها معهما بالمصدر كما يمكن تأويل أن المصدرية مع ما بعدها، وما المصدرية مع ما بعدها بمصدر.

---

(١) من الآية ٢٤ ومن الآية ٣٠ من سورة النّحل.

(٢) إنّما بنيت لأنّ أصلها البناء لأنّها بمنزلة الذي المبنيّة.

ويُردُّ زعمَ المازنيّ أيضاً أنّ الضـمير الموجود في اسم الفاعـل وفي اسم المفعول يعود إلى «أل» والضـمير كمـا هو معروف لا يعود إلاّ على الأسـماء[1] خاصة، ولا يعود على الموصولات الحـرفية أي الحروف المصدرية، فـأل على هذا اسم موصول، وليست حرفاً مصدريّاً أي موصولاً حرفياً.

وزعم الأخـفش أنّ «أل» الداخلة على اسـم الفـاعل أو اسم المـفـعـول حـرف تعريف[2].

ويَرُدُّ زعـمَه أنّ هذا الوصف الذي دخلت عـليـه «أل» وهو اسم الفـاعل أو اسم المفـعـول يمتنع عند النحـاة تقـديم معـمـوله على «أل» فـلا يقـال مثـلاً «جـاء زيداً الضاربُ»[3] ولا يتـأتّى أيضاً فـي قوله تعـالى ﴿فـالمُغيرات صُبْحـاً﴾[4] أن يكـون «فصبحـاً المغيـرات» لأنّ مدخول «أل» وهو اسم الفاعل واسم المفـعول صلة لـ «أل» الاسم الموصول، ولا يجوز تقديم معمول الصلة على الاسم الموصول.

---

(١) أجاب المازنيّ عن هذا الردّ بأنّ الضمير المستتر في الضارب من قولنا «جاء الضاربُ زيداً» ونحوه لا يعود على «أل» وإنّما يعود على موصوف محذوف وهو «الرجل» إذ التقدير «جاء الرجلُ الضاربُ زيداً»، وردّت هذه الإجابة بأنّ لحذف الموصوف مواطن لا يحذف في غيرها إلاّ في الضرورة الشعرية، وليس هذا منها.

(٢) وهو ثاني قـول للمازني، وحـجّتهمـا أنّ العامل فـي نحو «جاء الضـاربُ زيداً» وهو «جاء» يـتخطّى «أل» ويعمل فيـما بعدها وهو «الضارب» و«زيداً»، كمـا يتخطّى العامل «جاء» «أل» مع الاسم الجـامد في نحو «جاء الرجلُ» ويـعمل فيـما بعـدها وهو «الرجل»، وأل مع الاسم الجامـد حرف تعـريف اتفاقاً فـتكون مع المشتقّ أيضاً حرف تعريف قياساً، ويجاب عن حجّتهما هذه بالفرق بين أل الداخلة على المشتقّ وأل الداخلة على الجامد، فأل الداخلة عـلى المشتقّ هي في حقيقة الأمر داخلة على الفـعل تقديراً لأن الاسم المشتقّ في تقدير الفعل فيعود الضمير المستتر في المشتقّ على أل لأنّها اسم، ولو كانت أل حرف تعريف لما عاد عليها الضميـر المستتر في المشتقّ لأنّ الضمـير لا يعود على الحـروف، ويدلّ كذلك على كـون «أل» اسماً وليس حرف تعريف أنّ اسم الفـاعل واسم المفعول بعد أل يعـملان بلا شروط عند الجمهـور ولو كانت أل حرف تعريف لكان الوصف بعيـداً من شبه الفعل كمـا ذكرنا وقريباً من الأسماء الجـامدة ولما كان هذا الوصف بالتالي عاملاً لأنّ الأسماء الجامدة لا تعمل، وأجاب الأخفش بأنّ اسم الفاعل لا يعمل مع أل أصلاً.

(٣) لو كانت أل حـرف تعريف كـما زعم الأخفش لما امـتنع تقديم معـمول الوصف على أل ولجـاز: جاء زيداً الضاربُ، ولجاز أيضاً: فصبحاً المغيراتُ، لأنّ مدخول أل لو كانت حرف تعريف لا يكون صلة لها.

(٤) الآية ٣ من سورة العاديات.

ويُردُّ زعمَ الأخفش أيضــاً أنّه يجوز عطف[1] الفــعل على الوصـف الذي دخلت عليه[2] «أل» فنقول مثلاً «جاء الضـاربُ زيداً وأهانَهُ» فنعطف الفعل «أهانه» على اسم الفاعل «الضـّارب»، وإنّما جاز هذا العطف لأنّ التقدير «جاء الذي ضـَرَبَ زيداً وأهانه». وكقوله تعالى ﴿فالمغيرات[3] صبحاً، فأثَرْنَ به[4] نقْعاً[5]﴾[6] فـعطف «أثَرْنَ» على المغيرات لأنّ التقدير «فاللاّتي أغَرْنَ فَأثَرْنَ».

---

(١) لو كانت «أل» حـرف تعريف كـما زعم الأخـفش لما جاز عطف الفـعل على الوصف لأنّ الوصف في هذه الحالة لا يكون اسماً يشبه الفعل، والفعل إنّما يعطف على اسم يشبهه أو على فعل مثله، ولوجب أن تكون الآيتان «فالمغيرات صبحاً، فالمثيرات به نقـعاً» وليس ﴿فالمغيرات صبحاً، فاثَرْنَ به نقْعاً﴾ ولوجب أن يكون المثال «جاء الضاربُ زيداً والمهينُ له» وليس «جاء الضاربُ زيداً وأهانه».

(٢) يجوز عطف الفعل على الوصف الذي دخـلت عليه أل لأنّ أل الموصولة مع المشتقّ تعدّ في الحقـيقة داخلة على الفعل تقديراً لأنّ المشتقّ في تقدير الفعل، فيـعود على أل الموصولة ضمير الفعل، وأل التي هي حرف تعريف لا يعود عليها ضمير.

(٣) المغيـرات: جمع لاسم الفـاعل المؤنث مُغيرة وهي على وزن مُفْعِلات لأنّ أصلهـا مُغْيِرَات فاليـاء أصلية ثم نقلت كسرة اليـاء إلى الحرف الساكن قبلها، وهي مـشتقّة من الغارة، أي يغير أهلهـا على العدو، والغارة اسم مصدر، والمصدر الإغارة، والفعل أغار يغير.

(٤) به: الباء بمعنى في، أمّا الهـاء فتعـود على وقت الصباح المذكور قـبلها، وقيل الهـاء تعود إلى الوادي ولم يسبق له ذكر لكنّه مفهوم من السّياق.

(٥) النقع: الغبار أو الصوت أي الصّياح والجلبة، ومعنى ﴿فاثرن به نقعاً﴾ أي فهيّجت المغيرات بالمغار عليهم في وقت الصباح أو في الوادي غباراً أو صيـاحاً وجلبة، ومثل النقع في الآية النّقعُ في قول الرسول على حدّ ما ذكره المصنّف أو قول عمر كما جـاء في لسان العرب «ما لم يكن نقعٌ أو لقلقة» أي ما لم يكن غبار أو صياح وجلبة.

(٦) الآيتان ٣، ٤ من سورة العـاديات، وقبلهما قوله تعـالى ﴿والعاديات ضبحاً، فالموريات قـدْحاً﴾، العاديات: هي الخيـل تعدو في الغـزو، الضّبح: صوت أجواف الخـيل إذا عَدَتْ وليس بصـهيل، الموريات قـدحاً: هي الخيل توري النار قدحاً بحوافرها إذا جرت في الأرض ذات الحـجارة في الليل، ضبحاً: حال من العاديات وهو مصـدر جامد لكنّه مـؤول بالمشتقّ، أي والعاديات حـال كونها ضـابحةً، والعامل في الحـال هو فعل القَسَم المقدّر قبل واو القسم، أو مفعول به للمقسم به وهو العاديات، أو مفعول مطلق لتأكيد فعل محذوف والتقدير «والعـاديات تضبح ضبحاً»، وجـملة «تضبح ضبحاً» حـال من «العاديات» في موضـع نصب، أو مفعول مطلق للعاديات بمعنى الضّابحات، وهذه الأعاريب الثلاثة تجري في «قدحاً».

* قال المصنّف «ويقال إنّها[1] كانت[2] سريّة[3] لرسول اللّه بعثها إلى بني كنانة فأبطأ[4] عليه خبرها فجاء به الوحيُ[5] إليه».

الخامس من المعارف: المحلّى بأل

المتن

* ثم قلتُ: الخامس المحلّى بألِ العهدية كجاء القاضي ونحو ﴿فيها مصباحٌ المصباحُ﴾ الآية، أو الجنسيّة نحو ﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً﴾ ونحو ﴿ذلك الكتابُ لا ريْبَ فيه﴾ ونحو ﴿وجعلنا من الماء كلَّ شيءٍ حيٍّ﴾ ويجب ثبوتها في فاعِلَيْ نعم وبئس المُظْهَرَيْن نحو ﴿نعم العبد﴾ و﴿بئس مَثَلُ القومِ﴾ «فنعم ابنُ أختِ القومِ» فأمّا المضمر فمستتر مفسّر بتمييز نحو «نعم امرءاً هَرِمٌ» ومنه ﴿فنِعمّا هِيَ﴾ وفي نَعْتَي الإشارةِ مطلقاً وأيٍّ في النداء نحو ﴿يا أيّها الإنسانُ﴾ ونحو ﴿مالِ هذا الكتاب﴾ وقد يقال: يا أيُّهذا.

ويجب في السّعة حذفها من المنادى، إلاّ من اسم اللّه تعالى، والجملةِ المسمّى بها، ومن المضاف إلاّ إذا كان صفةً معربة بالحرف، أو مضافة إلى ما فيه أل.

---

(1) يحتمل أنّ الضمير في «إنّها» يعود للقصّة، وتفسير القصّة هو قول المصنّف بعد ذلك «كانت سريّة لرسول اللّه بعثها إلى بني كنانة فأبطأ عليه خبرها فجاء به الوحي إليه» ويحتمل أنّ هذا الضمير يعود إلى علّة نزول الآيات أي سبب نزولها، ويكون التقدير «إنّها أي علّة نزول الآيات هي: كانت سريّة لرسول اللّه بعثها إلى بني كنانة فأبطأ عليه خبرها فجاء به الوحي إليه».

(2) اسم كانت ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى القصة أو العلّة بمعنى السبب.

(3) السَّرِيَّة: قيل أقلّها مائتان، وقيل أقلّها أربعمائة، والسريّة هم الذين يسيرون بالليل.

(4) فقد روي أنّ الرسول بعث خيلاً إلى بني كنانة فمضى شهر لم يأت من السريّة خبر فنزلت الآية.

(5) أي فجاء الوحيُ وهو جبريل بخبر السريّة إليه بهذه الآيات.

الشرح

* وأقـول : الخامسُ من المعـارف المحلّى بالألف واللاّم العـهدية أو الجنسـيّة، وأشرت إلى أنّ كُلاًّ منهما قسمان، لأنّ العهدية إمّا أن يشار بها إلى معهود ذهنيّ أو ذكري، فـالأول كقـولك «جاء القاضـي» إذا كـان بينك وبين مخـاطَبك عهـدٌ في قاضٍ خاص، والثاني كقوله تعالى ﴿فيها مصباحٌ المصباحُ﴾ الآية، فإنّ أل في المصباح وفي الزجاجة للعهد في مصباح المتقدّم ذكرهما.

وأل الجنسيـة قسمـان، لأنّها إمّا أن تكونا اسـتغراقـية أو مشـاراً بها إلى نفس الحقـيقـة، فالأول كـقوله تعـالى ﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضـعيـفاً﴾ أي كلّ فـرد من أفراد الإنسان، ونحو ﴿ذلك الكتابُ﴾ أي أنّ هذا الكتاب هو كلّ الكتب، إلاّ أنّ الاستغراق في الآية الأولى لأفراد الجنس، وفي الثـانية لخصائص الجنس، كـقولك «زيدٌ الرَّجُلُ» أي الذي اجتمع فـيه صفاتُ الرجال المحمودة، والـثاني نحو ﴿وجلعنا من الماء كلّ شيء حيّ﴾ أي من هذه الحقيـقة لا من كل شيء اسمُه ماء. وقولي «العهـدية أو الجنسية» خرج به المحلّى بالألف واللام الزائدتين، فـإنّها ليست لعهـد ولا جنس، وذلك كقراءة بعضـهم ﴿لئن رجعنا إلى المديـنة ليَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ﴾ بفـتح ياء ﴿ليَخْرُجَنَّ﴾ وضمّ رائه، وذلك لأنّ الأذلَّ على هذه القراءة حال، والحال واجـبة التنكير، فلهذا قلنا إنّ أل زائدة لا معـرِّفة، والتقـدير ليَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها ذليـلاً، ولك أن تقدّر أنّ الأصل «خروجَ الأذَلِّ» ثم حـذف المضاف وأقيم المضاف إليـه مُقَامه، فانتـصب على المصدر على سبيل النيابة، وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة.

ثم ذكرتُ أنّ «أل» المُعَرِّفة يجب ثبوتها في مسـألتين، ويجب حذفها في مسـألتين:

أمّا مسـألتا الثـبوت فـإحداهما أن يكـون الاسم فاعلاً ظاهراً والـفعل «نِعْمَ» أو «بئسَ» كـقـوله تعـالى ﴿نِعْمَ العَبْدُ﴾ ﴿فَنِعْمَ القـادِرُون﴾ ﴿فنعم الماهِدُون﴾ و﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾، وأشرت بالتمثيل بقوله تـعالى ﴿بئس مَثَلُ القوْمِ﴾ إلى أنّه لا يشترط كون «أل» في نفس الاسم الذي وقع فـاعلاً كما فـي «نعم العبدُ» بل يجـوز كونها فـيه أو

كونهـا فيما أضـيف هو إليه، نحو ﴿ولنعم دارُ المتّقـين﴾ ﴿فلبئس مَثْوَى المتكبّرين﴾ ﴿بئس مَثَلُ القوم﴾.

ولو كان فاعل نعم وبئس مضمراً وجب فـيه ثلاثة أمور أحدها: أن يكون مفرداً لا مثنى ولا مجموعـاً، مستتراً لا بارزاً، مفسَّراً بتمييـز بعده، كقولك: نعم رجلاً زيدٌ، ونعم رَجُلَيْنِ الزيدانِ، ونعم رجالاً الزيدونَ، وقول الشاعر:

نعم امرءاً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ   إلاّ وكان لِمُرْتَـاعٍ بهـا وَزَرَا

والثانية: أن يكون الاسم نعتاً إمّا لاسم الإشارة نحو ﴿مَالِ هذا الكتابِ؟﴾ ﴿مَالِ هذا الرّسولِ؟﴾ وقـولك «مررتُ بهـذا الرجلِ» أو نعت «أيّها» في النداء نحـو ﴿يا أيُّها الرّسُولُ﴾ ﴿يا أيُّها الإنسـانُ﴾، ولكن قد تنعت «أيّ» باسم الإشارة كقـولك «يأيُّهذا»، والغالب حينئذ أن تُنْعَتَ الإشارة كقوله:

ألاَ أيُّهَـذَا الزَّاجِرِي أحضُـرُ الوَغَى   وأنْ أَشْهَدَ اللّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي؟

وقد لا تُنْعَتُ كقوله:

أيُّهَذَانِ كُلا زادَيْكُما

وأمّا مسألـتا الحذف فإحـداهما: أن يكون الاسم منادى، فتقـول في نداء الغلام والرجل والإنسان: يا غـلامُ ويا رجُلُ ويا إنسانُ، ويسـتثنَى من ذلك أمران أحـدهما: اسم اللّه تعالى، فـيجوز أن تقول «يا أللّه» فتـجمع بين «يا» والألف واللاّم، ولك قطعُ ألف اسم اللّه تعالى وحذفها، والثاني: الجـملة المسمَّى بها، فلو سمّيْتَ بقولك «المنطلقُ زيدٌ» ثم ناديته قلت: يا ألمنطلقُ زيدٌ.

الثانية: أن يكون الاسم مضافاً كقولك في الغلام والدار غلامي وداري، ولا تقل الغلامي ولا الدّاري، فتجـمَعَ بين أل والإضافة، ويستثنَى من ذلك مسـألتان إحداهما: أن يكون المضاف صفـة معربة بالحروف فيـجوز حينئذ اجتمـاع أل والإضافة وذلك نحو «الضّاربا زيدٍ» والضاربو زيدٍ»، والثانية: أن يكون المضـاف صفة والمضاف إليه

معمولاً لها وهو بالألف واللام، فيجوز حينئذ أيضاً الجمع بين أل والإضافة وذلك نحو «الضّاربُ الرّجُلِ» و«الرّاكبُ الفَرَسِ» وما عداهما لا يجوز فيه ذلك، خلافاً للفرّاء في إجازة «الضاربُ زيدٍ» ونحوه ممّا المضاف فيه صفة والمضاف إليه معرفة بغير الألف واللاّم، وللكوفيين كلّهم في إجازة نحو «الثّلاثةِ الأثوابِ» ونحوه ممّا المضاف فيه عدد والمضاف إليه معدود، وللرّماني والمبرّد والزمخشري في قولهم في «الضّاربِي» و«الضّاربِكَ» و«الضّاربِهِ» إنّ الضمير في موضع خفض بالإضافة.

الحاشية

* يجب ثبوت أل التعريف في فاعلي نعم وبئس المظهرين غالباً فيقال نعم العبدُ خالدُ بنُ الوليد، أو فيما أضيف إليه هذا الفاعل نحو قوله تعالى «بئس مثلُ القومِ»(١) ، وكقول أبي طالب عمّ النبيّ:

فنعم ابنُ أختِ القومِ(٢) غير مكذّب   زهيرٌ(٣) حسام مفرد من حمائل

ومن غير الغالب قول الرسول «نعم عبدُ اللّهِ خالدُ بنُ الوليد»، وقد اختلف في أل التعريف الداخلة على فاعلي نعم وبئس فقيل هي للعهد الذهنيّ، وقيل هي للجنس، وقيل المقصود بها الحاضر.

* قال الماتن «وفي نعتي الإشارة مطلقاً، وأيٍّ في النداء، نحو ﴿يا أيُّها الإنسانُ﴾، ونحو: ﴿مالِ هذا الكتاب﴾».

أي يجب ثبوت أل التعريف في نعت اسم الإشارة مطلقاً أي سواء كان اسم الإشارة في نداء نحو: يا هذا الرجل، أو في غير نداء نحو: هذا الرجل فَعَلَ كذا، وقد قدّم التمثيل بنعت أيّ في النداء على التمثيل بنعت اسم الإشارة مخالفاً ما ذكره قبل ذلك من نعت الإشارة ثم نعت أيٍّ في النداء، وذلك من قبيل اللّف والنشر المشوّش.

---

(١) من آية ٥ من سورة الجمعة، وقد أضيف فاعل بئس إلى المحلّى بأل.

(٢) أضيف فاعل نعم إلى ما أضيف إلى المحلّى بأل، وهو تسمّح.

(٣) زهيرٌ: مخصوص بالمدح.

* قال الماتن «وقد يقال: يا أيُّهذا».

أي قد تنعت «أيّ» في النداء باسم الإشارة لا بالاسم المحلّى بأل.

* قال الماتن ويجب في السعة حذفها من المنادى، إلاّ من اسم اللّه تعالى، والجملة المسمَّى بها، ومن المضاف إلاّ إذا كان صفة معربة بالحرف أو مضافة إلى ما فيه أل».

أي يجب في النثر الذي مبناه على السّعة حذف أل التعريف من المنادى لئلا يجتمع معرّفانَ إلاّ من اسم اللّه تعالى إذا نودي لأنّ أل الداخلة على لفظ الجلالة «اللّه» ليست[1] للتعريف، ويجب حذف أل التعريف أيضاً من الجملة المسمَّى بها وهي مصدّرة بأل، ومن المضاف فلا تقول الغلامي لئلا يجتمع معرّفان، إلاّ إذا كان المضاف وصفاً معرباً بالحرف نحو الضّاربا الرجلِ والضّاربو الرّجلِ، أو وصفاً مضافاً إلى ما فيه أل نحو الضّارب الرجلِ، والضّاربُ رأسِ الجاني.

* نِعِمَّا هِيَ: نِعِمَّا لفظ مركّب من نِعْمَ ومَا، ثم أدغمنا الميمين المفتوحتين فلم يعد ممكناً بقاء العين ساكنةً فوضعنا عليها الكسرة بعينها لتناسب الكسرة الموجودة على النون قبلها، وقد اختلف النحاة في «ما» على ثلاثة مذاهب:

الأول: أنّ «ما» نكرة تامة بمعنى «شيئاً» فهي اسم مبنيّ على السكون في موضع نصب تمييز للفاعل الضمير المستتر في «نِعْمَ» فكأنّه قيل «نعم هي شيئاً هي» و«هي» الثانية مبتدأ مؤخّر مخصوص بالمدح والجملة قبله خبر مقدّم.

الثاني: أنّ «ما» معرفة تامة بمعنى «الشيء» فهي اسم مبنيّ على السكون في موضع رفع فاعل نعم، فكأنّه قيل «نعم الشيءُ هي» و«هي» الثانية مبتدأ مؤخّر وهو المخصوص بالمدح والجملة قبله خبر مقدّم.

---

(١) إنّما لم تكن أل الداخلة على لفظ الجلالة للتعريف لئلا يجتمع معرّفان على معرَّف واحد.

الثالث: أنّ «ما» حرف لا معنى له لأنّه جزء من كلمة، و«هي» فاعل نِعِمَّا، والمخصوص بالمدح غير مذكور.

* جاء القاضي: كلمة «القاضي» في هذا المثال اسم نكرة عرّف بأل للتعريف، فإذا كان بينك وبين مخاطَبك عهد ذهنيّ في قاضٍ خاصّ فإنّ أل هذه تكون للعهد الذهنيّ لأنه أشير بها إلى معهود معيّن في الذهن.

* قال تعالى ﴿اللَّهُ نورُ السماواتِ والأرضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فيها مِصْبَاحٌ المصْبَاحُ في زُجَاجَةٍ الزّجَاجةُ كأنّها كَوْكَبٌ دُرِّيّ﴾ (من الآية ٣٥ من سورة النور).

اللّهُ نورٌ: أي صاحب نورٍ أي على تأويل المصدر «نور» باسم فاعل هو «مُنَوِّر»، مَثَلُ: بمعنى صفةُ، كمشكاةٍ: الكلام على حذف مضاف أي كمثل مشكاةٍ، والمشكاة هي الكوّة غير النافذة، واختلف في لفظ المشكاة فقيل عربيّ وقيل حبشيّ معرّب، فيها مصباح: المصباح هو السّراج، والجملة مكوّنة من خبر مقدّم ومبتدأ مؤخّر وجوباً وهو نكرة، ومسوّغ الابتداء بالنكرة تأخّرها وكون خبرها المتقدّم عليها شبه جملة، وهذه الجملة من المبتدأ والخبر في موضع جرّ نعت لمشكاة، زجاجة: أي قنديل من الزجاج وهو مفرد جمعه زُجاج وزجاجات، وفي الزاي ثلاث لغات الضمّ وقرأ به عامّة القرّاء والفتح والكسر وقرئ بهما شذوذاً، وقرئ «كوكب درئيّ» بكسر الدّال وضمّها مع الهمزة، وهما قراءتان سبعيتان، ومصدرها الدَّرْء بمعنى الدّفع لأنّ الكوكب يدفع الظلام، وقرئ في السبعة أيضاً «كوكب دُرِّيّ» أي منسوب إلى الدُّر بضمّ الدّال وهو اللؤلؤ لشدّة صفائه، وهذه القراءة هي المرسومة في المصحف. والشاهد أنّ «أل» في المصباح وفي الزجاجة حرف تعريف للعهد الذكريّ لأنّه أشير بها إلى معهود سبق ذكره في الكلام.

* قال تعالى ﴿يُريدُ اللَّهُ أنْ يُخَفِّفَ عنكم وخُلِقَ الإنسانُ ضَعيفاً﴾ (الآية ٢٨ من سورة النساء).

خُلِقَ الإنسان ضعيفاً: أي لا يصبر عن النساء والشهوات، وهذه الجملة بمنزلة

التعليـل لقوله ﴿يريد اللّه أن يخفّف عنـكم﴾ وأل التعريف في الإنســان للجنس وهو هنا لاستغراق جميع الأفراد فهو مستغرق وجامع لكلّ فرد من أفراد الإنسان، وخلق: الواو حرف عطف لجملة فعلية على جملة فعليـة، ضعيفاً: حال من نائب الفاعل وهو الإنسان والعامل في الحال هو الفعل المبنيّ للمجـهول «خُلِقَ، وقيل: تمييز لأنّه يجوز أن يقدّر بِمِنْ، وليس هذا الإعراب بشـيء لوجوب أن يكون التمييز جامداً.

* قال تعالى ﴿الم * ذلك الكتابُ لا ريبَ فـيه هدًى للمتّقين﴾ (الآيتان ١، ٢ من سورة البقرة).

أل في «الكتاب» حرف تعـريف للجنس، وهو هنا لاستغراق جمـيع الصفات، أي أنّ هذا الكتاب جامع لكلّ صفات الكتب التي سبقته أي مستغرق لها.

الم: الألِفُ اسـم وهو مبـتدأ خبره مـحذوف والتقدير «الألِفُ حـسنةٌ» ومثل هذا يقال في الـلاّم والميم، أو الألف اسم وهو خبر لـمبتدأ مـحذوف والتـقدير «هذه ألِفٌ» ومثل هذا يقال في اللاّم والميم ، ويمكن أن تكون اللاّم على الإعـرابين السابقين اسماً معطوفاً على الألف، والميم اسماً مـعطوفاً على اللاّم أو على الألف، وقيل إنّ كلّ واحد من الألف واللاّم والميم اسم مـبنيّ فقط وليس مراداً الإخـبارُ عنها بشـيء أو الإخـبار بها عن شـيء، وقـيل إنّ «الم» كلّها كلمة واحدة وهي اسم مـقسم به مجـرور بحرف قـسم محـذوف، وقيل إنّ «الم» كلمـة واحدة فـي موضـع نصب بفـعل محـذوف هو «التزمتُ» أي «التزمْتُ الم» على مـعنى التزمتُ الحلفَ بها، أو هو «أُتْلُ» أي «أُتْلُ الم»، وقيل إنّ «الم» اسـم واحد في موضـع رفع مبتدأ و«ذلك» خبره.

الكتابُ: بدل أو عطف بيان من «ذلك، لا ريب فيه: الجملة في موضـع نصب حال من «ذلك» أو من «الكتاب» والعامل في الحـال هو معنى الإشـارة الحاصل من «ذلك». ويجوز أن يكون «ذلك» مـبتدأ و«الكتابُ» خـبره وجملة «لا ريب فيـه» حال، أو «ذلك» مبـتدأ و«الكتابُ» بدل أو عطف بيـان منه وجملة «لا ريب فـيه» في موضـع رفع خـبر المبتدأ، أو «ذلك» خبـر لمبتدأ محذوف والتقـدير «هو ذلك» والكتاب بدل أو عطف بيان من «ذلك».

لا ريبَ فيه: ريبَ اسم لا النافية للجنس مبنيّ على الفتح في موضع نصب، فيه: إمّا أن تكون آخرَ الكلام فتكون جارّاً ومجروراً متعلّقاً بفعل محذوف تقديره استقرَّ خَبَرَ لا النافية للجنس ويكون الوقف حينئذ على فيه وتكون هدًى حالاً من الهاء في فيه والتقدير «لا ريبَ استقرَّ فيه هادياً» بتأويل المصدر الجامد «هدًى» باسم الفاعل المشتقّ «هادياً» والعامل في الحال الفعل المقدّر وهو استقرَّ الذي تعلّق به الجار والمجرور، ويجوز أن تكون «هدًى» حالاً من «ذلك» أو من «الكتاب» فيكون العامل فيه معنى الإشارة الحاصل من «ذلك»، وإمّا أن يكون «لا ريبَ» آخر الكلام وخبرُ لا النافية للجنس محذوفٌ للعلم به تقديره «فيه» ثم استؤنف الكلام فقيل «فيه هدًى» على أنّ هدًى مبتدأ مؤخّر وفيه جار ومجرور خبر مقدّم.

للمتّقين: جار ومجرور متعلّق بهدًى المصدر المشتقّ عند الكوفيين، أو متعلّق بهدًى بمعنى هادياً المشتقّ، أو متعلّق بمحذوف صفة لهدًى الجامد لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات.

* زيدٌ الرّجلُ: أل التعريف في «الرّجل» للجنس، وهو هنا لاستغراق خصائص أي صفات الجنس، ومعناه: زيدٌ الجامع المستغرق كلّ صفات الرجال المحمودة.

* قال تعالى ﴿وجعلنا من الماء كلَّ شيءٍ حيٍّ﴾ (من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء).

أل التعريف في «الماء» حرف أريد به الحقيقة نفسها وقصد به الماهية عينها وليست «أل» هنا لاستغراق الأفراد والصفات، والمعنى «خلقنا من حقيقة الماء وماهيّته كلّ شيء حيّ» وليس من كلّ فرد من أفراد الماء، وليس من كلّ صفة من صفات الماء، وهذا رأي الجمهور، وجعل بعضهم «أل» في الماء للعهد الذهني، أي الماء المعهود في الذهن وهو المني، من الماء: جار ومجرور متعلّق بجعلنا التي هي بمعنى خلقنا، ومِنْ لابتداء الغاية، كلَّ: مفعول به، شيءٍ: مضاف إليه، حيٍّ: صفة لشيءٍ وصفة المجرور مجرور.

ويجـوز أن يكون «من الماء» حـالاً من «كلَّ» المفعـول به النكرة التي تخـصّصت بالإضافة إلى نكرة هي «شيءٍ» موصوفةٍ بمجرور[1] هو «حيٍّ» وقد تقدّم الحال على صاحبه، والعامل في الحال هو الفعل جعلنا.

ويجوز أن يكون «من الماء» مفعولاً به ثانياً مقدّماً في موضع نصب لَجَعَلْنَا التي هي بمعنى صيَّرْنا والتي تنصب مفعولين، وكلَّ مفـعولاً به أوّل مؤخّراً وشيءٍ مضافاً إليه وحيٌّ صفة لشيءٍ.

وقرئ «حـيّاً» بالنصب على أنّه نعت «كلَّ» المنصوبة، والتقـدير «وجعلنا من الماء كلَّ شيءٍ حـيّاً» ومن الماء جار ومـجرور متـعلّق بجعلنا، أو عـلى أنّه مفعـول به ثانٍ لجعلنا بمعنى صيّرنا وكلَّ مفعول به أوّل ومن الماء جار ومجرور متعلّق بجعلنا.

* قال تـعالى ﴿لَئِن رجَعْنا إلى المدينةِ ليُخْرِجَنَّ الأعَزُّ منهـا الأذَلَّ﴾ (من الآية ٨ من سورة المنافقون).

يخْرُجَنَّ: على القـراءة القـاضيـة بفـتح ياء يَخْرُجَنَّ وضمّ رائه، والمعنى «يقـول المنافقـون نقسم باللّه لئن رجـعنا من غزوة بني المصطلق ليَخْرُجَنَّ الأعـزُّ من المدينة الأذلَّ، والمقصود بالأعزّ محمد وأمته، لئن: اللام حرف زائد للتوكيد، إنْ: حرف شرط جازم، وجملة رجعنا هي جملة الشرط في موضع جزم، أمّا جواب الشرط فهو جملة محذوفة[2] في موضع جزم تفسّرها جملة جواب القسم المذكورة التي لا موضع لها من الإعراب وهي جملة[3] ﴿ليَخْرُجَنَّ الأعزُّ منهـا الأذلَّ﴾، والأذلَّ حال مشتـقّة لأنها

---

(١) يشترط في صـاحب الحال أن يكون معرفة، ولا مـانع من أن يكون نكرة مخصّصة لأنّ التـخصيص نوع تعريف، ويمكن أن نعرب «من الماء» صفة لكلّ إذا اعتبرنا أنّ التنكير مازال غالباً على «كلّ» على الرغم من إضافتها إلى نكرة وَوَصْفِ هذه النكرة، ثم تقدّمت الصفة على موصوفها النكرة الجامدة فاصبحت حالاً.

(٢) قال ابن مالك في الألفية: واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جـوابَ ما أخّـرتَ فهـو ملـتزَم

(٣) اللاّم في «ليَخْرُجَنَّ» هي اللاّم الموطئة أي الممهّدة لجـملة جواب القسم لأنّها واقعـة في صدر هذا الجواب وهي تفيد التوكيد، والفعل خَرَجَ يَخْرُجُ فعل لازم.

اسم تفضيل، والحال واجبة التنكير، لهذا كانت «أل» في الأذل زائدة وليست أل التعريف التي هي للعهد الذهني أو الذكري أو لاستغراق الأفراد أو الصفات، ويكون التقدير «ليَخرُجَنَّ الأعزُّ منها أي من المدينة ذليلاً».

ويمكن أن نعرب «الأذلَّ» مفعولاً به لحال محذوفة والتقدير «ليَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها مُشْبِهاً[1] – أي هو – الأذلَّ» فتكون «أل» على هذا غير زائدة بل حرفاً للتعريف.

ويجوز أن يكون التقدير «ليَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها خروجَ الأذَلِّ» ثم حذف المضاف المنصوب وهو «خروجَ» وأقيم المضاف إليه وهو «الأذَلِّ» مقامه فانتصب نائباً عن المفعول المطلق، وعلى هذا التقدير أيضاً لا تكون «أل» زائدة بل هي للتعريف.

أمّا القراءة المرسومة في المصحف فهي «يُخْرِجَنَّ» بضمّ الياء وكسر الرّاء، والمقصود بالأعزّ المنافقون في زعمهم وبالأذلّ أمّة محمد في زعم المنافقين، والأذَلَّ على هذه القراءة مفعول به ليُخْرِجَنَّ[2] وليست «أل» فيه زائدة بل للتعريف.

* قال تعالى ﴿ووهَبْنا لداودَ سُلَيْمانَ نِعْمَ العبدُ إنَّه أوَّاب﴾ (الآية ٣٠ من سورة ص).

التقدير «ووهبنا لداودَ سليمانَ نعم العبدُ سليمانُ إنّه أوّاب»، فالمخصوص بالمدح وهو سليمانُ محذوف، وقيل إنّ المخصوص بالمدح المحذوف هو داود. وسليمان هو ابن داود، وأوّاب أي رجّاع إلى مرضاة اللّه.

* قال تعالى ﴿فَنِعْمَ القادِرُونَ﴾ (من الآية ٢٣ من سورة المرسلات).

المخصوص بالمدح محذوف تقديره «نحن» يعود إلى اللّه، وعبَّرَ عنه بصيغة الجمع للتعظيم.

---

(١) مُشْبِهاً: اسم فاعل متعدٍّ وهو يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم «أشْبَهَ» فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به.

(٢) الفعل أخْرَجَ يُخْرِج متعدٍّ بالهمزة.

* قـــال تعـــالى ﴿والأرضَ فَرشْناها فَنِعْمَ الماهِدُونَ﴾ (الآيــة ٤٨ من ســـورة الذاريات).

الأرضَ: مـفعـول به لفعل مـحذوف يفـسّره المذكور وهذا من باب الاشـتغـال، فرشناها: أي مهّدناها، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره «نحن» يعود إلى اللّه.

* قال تعالى ﴿وإن يَسْتَغيـثُوا يُغَاثُوا بماءٍ كالمُهْلِ يَشْوِي الوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ﴾ (من الآية ٢٩ من سورة الكهف).

المُهْل: عكر الزّيت، يشـوي الوجوه: أي من حرّه إذا اقـتربت منه، والمخـصوص بالمدح محذوف تقديره «هو» يعود إلى الشراب.

* قال تعالى ﴿ولنِعْمَ دارُ المتَّقين﴾ (من الآية ٣٠ من سورة النّحل).

اللاّم في لنعم زائدة للتـوكيد، والمخـصوص بالمدح محـذوف وهو مفـهوم من السّياق وهو دارُ الآخرة.

* قال تعـالى ﴿فادخلـوا أبوابَ جهنَّمَ خالـدين فيهـا فلَبِئْسَ مثـوَى المتكبِّرين﴾ (الآية ٢٩ من سورة النّحل).

أبوابَ: إمّا منصوبة على نزع الخـافض، وإمّا منصوبة على التشبيـه بالمفعول به لأنّ دخل فعل لازم، ولا تعرب مفعولاً فـيه لأنّها وإن كانت على تقدير في إلاّ أنّ ذلك ليس مطّرداً، والمفعول فيه يجب أن يكون على تقـدير في باطراد، جهنّمَ: مضـاف إليه مجرور بالـفتحة نيابة عن الـكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميـة والتأنيث بدليل عودة الضـميـر في «فيـها» عليه بالـتأنيث، والفاء في «فـلبئس» حرف عطـف لجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى وهي ﴿بئس مثوى المتكبّرين﴾[1] على جملة إنشائية لفظاً ومـعنى قبلهـا وهي ﴿ادخلوا﴾، واللاّم في لبـئس حرف زائد للتـوكيـد، مثـوى: أي مأوى، والمخصوص بالذّم محذوف تقديره «جهنّمُ».

---

(١) لأنّ معناها إنشاء الذمّ.

* قال تعالى ﴿مَثَلُ الذينَ حُمِّلُوا التَّوراةَ ثُمَّ لم يَحْمِلُوها كَمَثَلِ الحِمَارِ[1] يَحْمِلُ أَسْفَاراً بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ﴾ (من الآية ٥ من سورة الجُمُعة).

حُمِّلُوا: فعل ماضٍ مبنيٌّ للمجهول وواو الجماعة نائب فاعل أصله مفعول به أوّل، التوراةَ: مفعول به ثانٍ، يحمل أسفاراً: الجملة في موضع نصب حال من الحمار والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو المضاف أو الإضافة، والمخصوص بالذّم محذوف تقديره «هذا» أي المثل. والآيات الأربع الأولى شواهد على وجوب ثبوت أل التعريف في الاسم الذي أضيف الفاعل إليه.

* قال الشاعر:

نِعْمَ امرءاً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ … إلاّ وكان لمرتاع بها وَزَرَا

نِعْمَ: فعل ماضٍ دالٌّ على إنشاء المدح فهو خبر لفظاً إنشاء معنىً وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى امرءاً المتأخر لفظاً كما هو واضح والمتأخّر رتبة أيضاً لأنّ رتبة التمييز[2] وهو امرءاً أقلّ من رتبة المميَّز وهو الضمير فاعل نعم، هرمٌ: مخصوص بالمدح مبتدأ مؤخّر وجملة «نعم امرءاً» في موضع رفع خبر مقدّم، أو هرمٌ مخصوص بالمدح مبتدأ خبره محذوف تقديره الممدوحُ، أو العكس. لمرتاع: جار ومجرور متعلّق بوزَرَا كما ذكر المعلّق، وذلك على ما يبدو لأنّ «وزَرَا» مصدر مشتقّ عند الكوفيين، والأدقّ أنّ «وَزَرَا» اسم جامد لا يتعلّق به الجار والمجرور وأنّ «لمرتاع» صفة في الأصل لوزرا النكرة الجامدة فلمّا تقدّمت الصفة على الموصوف أصبحت حالاً وسوّغ مجيء صاحب الحال وهو «وزرا» نكرة تأخّرها وتقدّم الحال

---

(١) حمار جمعه حُمُرٌ وحَمِير وأَحْمِرَةٌ وحُمُورٌ وحُمُرَات ومَحْمُوراء، أمّا أَحْمَر فيجمع على حُمْرٍ وحُمْرَان.

(٢) ممّا يشترط في تمييز فاعل نعم وبئس الضمير المستتر أن يكون نكرة، وأن تكون النكرة ممّا يقبل ال فخرج بذلك لفظ مثل وغير وبعض وكلّ ونحوها ممّا هو متوغّل في التنكير ولا يقبل أل، وأن يكون له أفراد متعدّدة فإن لم يكن له إلاّ فرد واحد كقمر وشمس لم يصحّ أن يكون تمييزاً لفاعل نعم وبئس الضمير المستتر فلا يقال نعم شمساً محمدٌ، ونعم قمراً فاطمةُ، وهناك شروط أخرى ذكرها المعلّق.

عليها بالإضافة إلى كون هذه الحال شبه جملة، ومرتاع اسم فاعل فحسب ولا تكون اسم مفعول كما يقول به خطأ بعض الدارسين لأنّ فعله «ارتاع» لازم للمطاوعة، والفعل اللازم الذي يكون من هذا القبيل لا يصاغ منه اسم مفعول لأنّه لا يبنى للمجهول، واسم المفعول مصوغ من المبني للمجهول، بها: جار ومجرور متعلّق بمرتاع، إلاّ وكان لمرتاع بها وزرا: إلاّ حرف استثناء والواو واو الحال والجملة من كان واسمها الضمير المستتر جوازاً العائد إلى هرم وخبرها وزراً في موضع نصب حال من هرم والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو العامل المعنويّ الابتداء أو العامل اللفظيّ المبتدأ.

* قال المعلّق «الفاعل عمدة والتمييز فضلة بدليل أن الفاعل مرفوع وهو جزء من الجملة والتمييز منصوب وليس جزءاً من الجملة».

والأوضح أن يقال «وهو جزء أساسيّ من الجملة .. وليس جزءاً أساسيّاً من الجملة بل هو تكملة لها».

* قال تعالى ﴿ما لِهَذا الكتابِ لا يُغَادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً﴾ (من الآية ٤٩ من سورة الكهف).

* قال تعالى ﴿ما لِهذا الرسولِ يأكلُ الطّعامَ ويمشي في الأسواق﴾ (من الآية ٧ من سورة الفرقان).

ما في الآيتين اسم استفهام مبتدأ والجار والمجرور وهو «لهذا» خبر المبتدأ، والمعنى في الآية الأولى «أيُّ شيءٍ ثبت لهذا الكتاب حال كونه لا يغادر صغيرة ولا كبيرة؟» وجملة «لا يغادر» المنفية في موضع نصب حال من الكتاب أو من هذا، والعامل في الحال متعلّق الجار والمجرور وهو الفعل «ثبت» أو الجار والمجرور نفسه. والمعنى في الآية الثانية «أيُّ شيءٍ ثبت لهذا الرسول حال كونه يأكل الطعام ويمشي في الأسواق؟» وجملة «يأكل» المثبتة في موضع نصب حال من الرسول أو من هذا، والعامل في الحال متعلّق الجار والمجرور وهو الفعل «ثبت» أو الجار

والمجرور نفسه. وقد كتب حرف الجرّ وهو اللاّم في الآيتين مفصولاً عن الاسم المجرور وهو اسم الإشارة في المصحف مع أنّ ذلك خارج عن أوضاع الخطّ العربي وقياسه ولكنّ خطّ المصحف سنّة متّبعة لا تغيّر، وهاتان الآيتان كلٌّ منهما شاهد على وجوب ذكر أل التعريف في الاسم الواقع نعتاً لاسم الإشارة وهو الكتاب والرسول(١) .

* قال تعالى ﴿يا أيُّها الرّسولُ﴾ (من الآية ٦٧ من سورة المائدة).

* قال تعالى ﴿يا أيُّها الإنسانُ﴾ (من الآية ٦ من سورة الانفطار).

الآيتان شاهدان على وجوب ذكر أل التعريف في الاسم الواقع نعتاً للنكرة المقصودة «أيّ» إذا نوديَت وهو الرسول والإنسان(٢) ، وها: حرف تنبيه مبنيّ على السكون لا موضع له من الإعراب يلزم ذكرها مع أيّ المسبوقة بحرف نداء ظاهرأو مقدّر.

* قال تعالى ﴿يا أيّتُها النّفسُ المطْمَئنّةُ﴾ (الآية ٢٧ من سورة الفجر).

أيّة: مؤنث أيّ، النفسُ: اسم محلّى بأل نعت لأيّة(٣) ، وقد طابق النعت المنعوت في التأنيث، والدليل على تأنيث النفس نعتها بمؤنث هو المطمئنة.

* قال طَرَفة:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضر الوغى   وأن أشهَدَ اللّذّاتِ هل أنت مخلدي؟(٤)

---

(١) يجوز أيضاً أن يعرب كلٌّ منها بدل كلّ من اسم الإشارة أو من النكرة المقصودة «أيّ» و«أيّة» أو عطف بيان عليها.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) معنى البيت «هل تضمن لي البقاء بزجرك إيّاي عن حضور الحرب ومنازلة الأقران ومنعك لي من التلذذ بشرب الخمر وغيره؟».

والشاهد في البيت أنّ «أيّ» النكرة المقصودة المناداة بحرف نداء محذوف هو «يا» لم تنعَت كما يجب باسم محلّى بأل بل نعتت باسم إشارة هو «هذا»[1] والغالب[2] حينئذ أن ينعت اسم الإشارة بنعت آخر، وتثبت أل التعريف وجوباً في النعت الآخر كما في هذا البيت وكما في قولنا أيضاً يا أيّهذا الرجلُ.

ألاَ: حرف استفتاح وتنبيه مبنيّ على السكون لا موضع له من الإعراب، ذا: اسم إشارة نعت لأيّ مبنيّ على السكون في موضع رفع على اللفظ وفي موضع

---

(١) إنّما وقع اسم الإشارة نعتاً مع جموده وذلك على التأويل باسم المفعول المشتق وهو المشار إليه.

(٢) ومن القليل الذي لم ينعت فيه اسم الإشارة الذي هونعت لأيّ في النداء قول الشاعر:

أيُّهذان كُلاَ زادَيكُما ... ودعاني واغلاً في مَنْ يَغِلْ

أيُّهذان: أيُّ منادى بحرف نداء محذوف مبنيّ على الضمّ في موضع نصب لأنّه نكرة مقصودة، ذان اسم إشارة للمثنى المذكر نعت لأيّ أو بدل كلّ منها أو عطف بيان عليها مبنيّ على الألف في موضع رفع عند الجمهور لأنّه ليس مثنى حقيقياً ولا ملحقاً بالمثنى وإنّما هو على صورة المثنى فحسب وذلك تبعاً للفظ المنادى «أيّ» المبني على الضمّ، ويجوز أن يكون مبنيّاً على الألف في موضع نصب عند الجمهور تبعاً لمحلّ المنادى المنصوب، أو معرباً بالألف رفعاً نيابة عن الضمّة عند ابن مالك وابن هشام لأنّه مثنى حقيقي عندهما، وهذا تبعاً للفظ المنادى «أيُّ» المبنيّ على الضمّ، ويجوز أن يقال «أيُّهذَين» بالنصب عندهما بالياء تبعاً لمحلّ المنادى المنصوب. دعاني: دع فعل أمر بمعنى اترك وله مضارع هو يَدَع بمعنى يترك وأصله يَوْدَعُ وقد حذفت الواو من المضارع شذوذاً ولا ماضي له، وذهب بعضهم إلى أنّ له ماضياً هو وَدَعَ، وبهذا الماضي قرئ شذوذاً ﴿ما وَدَعَكَ ربُّك وما قَلَى﴾، والقراءة المشهورة المرسومة في المصحف ﴿ما وَدَّعَكَ ربُّك وما قَلَى﴾. واغلاً: اسم فاعل فعله الماضي وَغَلَ وهو حال من المفعول به وهو ياء المتكلّم والعامل في الحال هو الفعل «دعاني» أو مفعول به ثانٍ على اعتبار أنّ الفعل دعاني بمعنى اتركاني المتعدّي لمفعولين، والواغل هو الرجل الذي يدخل على القوم وهم يشربون فيجلس ليشرب معهم من غير أن يُدْعَى لذلك، في مَنْ: في حرف جرّ بمعنى مع والجار والمجرور متعلّق باسم الفاعل المشتق وهو واغِل وليس متعلّقاً بمحذوف صفة لواغل كما ذكر المعلّق لأنّ هذا يصحّ لو كان «واغل» جامداً لا يتعلّق به الجار والمجرور. يَغِل: فعل مضارع مثال مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم وسكّن بسبب سكون قوافي أبيات القصيدة وهو على وزن يَعِلْ وأصله يَوْغِل على وزن يَفْعِل، حذفت الواو من المضارع لوقوعها بين عدوّتيها الفتحة والكسرة. والشاهد في البيت: أنّ اسم الإشارة للمثنى المذكر «هذان» الذي هو نعت للنكرة المقصودة المناداة بحرف نداء محذوف وهي «أيّ» لم ينعت بدوره كما يجب باسم ظاهر محلّى بال التعريف فلم يقل «أيُّهذان الرجلان» وهذا قليل شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

نصب على المحلّ أو بدل كلّ من أيّ أو عطف بيان عليها، الزّاجري: نعت لاسم الإشارة أو بدل كل منه أو عطف بيان عليه مرفوع بضمّة مقدّرة على اللفظ أو منصوب بفتحة مقدّرة على المحلّ وذلك على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلّم ضمير متّصل مبنيّ على السكون في موضع نصب مفعول به عند الجمهور والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وذهب الفرّاء والمبرّد والرّماني والزمخشري إلى أنّ ياء المتكلم مضاف إليه مبنيّ على السكون في موضع جرّ، وهو ضعيف لم يقل به غيرهم، ووجه ضعفه دخول أل على المضاف وإن كانت الإضافة لفظية غير محضة لأنّ أل كما أنّها لا تدخل على المضاف في الإضافة المعنوية المحضة فإنّها لا تدخل على المضاف في الإضافة اللفظية غير المحضة إلاّ في أمثلة مخصوصة منها[1]، ولا يجوز اعتبار أل في الزّاجري زائدة لكي تستقيم إضافة الزّاجر إلى ياء المتكلّم لأنّ النعت وهو الزّاجر يجب أن يطابق المنعوت وهو هذا في التعريف، أحضر: يروى مرفوعاً وهو الأصل والقياس، ويروى منصوباً شذوذاً[2] بأن المصدرية المقدّرة وأنْ والفعل في تأويل مصدر مجرور بمِنْ مقدّرة والجار والمجرور متعلّق بالزّاجري، هل: حرف استفهام إنكاري بمعنى النفي، مخلدي: من إضافة اسم الفاعل لمفعوله وهي إضافة لفظية غير محضة.

* إذا نودي اسم اللّه تعالى المحلّى بأل التعريف يجوز أن نقول فيه «يا أللّه» فنجمع بين حرف النداء «يا» وأل التعريف التي همزتها للقطع في النطق والكتابة، ويجوز أن نزيل همزة القطع من لفظ الجلالة في النطق والكتابة ثم نحذف ألف «يا» في النطق فقط لالتقاء الساكنين.

* جملة «المنطلقُ زيدٌ» الهمزة في «المنطلق» همزة وصل، فلو سمّينا بهذه الجملة

---

(١) هي أن تكون أل داخلة على المضاف والمضاف إليه معاً نحو «الضّاربُ الرّجلِ» أو على المضاف وعلى ما أضيف إليه المضاف إليه معاً نحو «الضّاربُ رأسِ الرّجلِ» أو على المضاف المثنى والجمع إذا أضيفا إلى معرفةنحو «الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ».

(٢) إنّما كان ذلك شذوذاً لضعف عامل النصب فلا يعمل محذوفاً.

أصبحت علماً على المسمّى بها، فلو نادينا هذا العلم المسمّى بهذه الجملة قلنا «يا ألمنطلق زيدٌ» وتكون همزة «ألمنطلق» همزة قطع، لأنّه إذا سمّي بما فيه همزة وصل تحوّلت إلى همزة قطع، ويكون «ألمنطلق زيدٌ» منادى مفرداً علماً مبنيّاً على ضمّ مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة الحكاية في موضع نصب، وهذه المسألة والمسألة قبلها ممّا يستثنى من وجوب حذف أل التعريف من الاسم عند ندائه نحو قولنا «يا غلامُ» في نداء «الغلام» إذ لا يصحّ أن يقال «يا الغلام»، وهذا عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين نداء ما فيه أل مع بقائها كيا الغلام ويا الحارث.

* الأكثر في نداء لفظ الجلالة المحلّى بأل التعريف أن نحذف حرف النداء ونعوّض منه ميماً مشدّدة في الآخر فنقول «اللّهمّ» وربّما جُمِعَ بين الميم المشدّدة وحرف النداء، ولقلّة ذلك يعدّ شاذّاً لا يجوز إلاّ في ضرورة الشّعر ويحفظ ولا يقاس عليه ومنه قول الراجز:

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألَمّا   أقول يا اللّهُمَّ يا اللّهُمّا[1]

* يجب حذف أل التعريف من الاسم المضاف إضافة معنوية محضة أو لفظية غير محضة فنقول في الغلام والضارب غلامي وضاربي، ولا نقول الغلامي ولا الضّاربي، لأنّ فيه جمعاً بين أل التعريف والإضافة بنوعيها وهذا غير جائز.

ويستثنى من ذلك مسألتان من الإضافة اللفظية غير المحضة يجوز فيهما اجتماع أل التعريف مع الإضافة، وإحدى هاتين المسألتين أن يكون المضاف إلى معموله المعرفة وصفاً معرباً بالحروف وهو المثنى وجمع المذكر السالم فيجوز حينئذ اجتماع أل التعريف والإضافة اللفظية غير المحضة وذلك نحو «الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ والضاربا رأسِ زيدٍ والضاربو رأسِ زيدٍ، والضاربا هذا والضاربو

(١) ما: حرف زائد مبنيّ على السكون لا موضع له من الإعراب، حَدَثٌ: فاعل لفعل محذوف هو شرط إذا يفسّره المذكور، وجملة أقول جواب الشرط، وقوله «يا اللّهم يا اللّهما» في موضع نصب مقول القول، =

هذا، والضاربا رأسِ هذا والضاربو رأسِ هذا، والضاربا الذي سرق والضاربو الذي سرق، والضاربا رأسِ الذي سرق والضاربو رأسِ الذي سرق، والضارباي والضاربوي، والضاربا رأسي والضاربو رأسي، والضارباك والضاربوك، والضاربا رأسكَ والضاربو رأسكَ، والضارباه والضاربوه، والضاربا رأسه والضاربو رأسه».

ومن ذلك قول عنترة في معلقته:

ولقد خشيت بأن أموتَ ولم تَدُرْ للحرب دائرةٌ على ابنَي ضمضم[1]

الشّاتِمَيْ عِرْضي ولم اشتُمهما والناذِرَيْنِ إذا لقيتُهما دمي[2]

والمسألة الثانية أن يكون المضاف وصفاً مفرداً أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً[3] والمضاف إليه معمولاً له وهو معرّف بأل أو معرّف بالإضافة إلى ما فيه أل فيجوز حينئذ أيضاً الجمع بين أل التعريف والإضافة اللفظية غير المحضة وذلك نحو «الضاربُ أو الضواربُ أو الضارباتُ الرّجلِ، والرّاكبُ أو الركّابُ أو الراكباتُ الفرسِ، والضاربُ أو الضواربُ أو الضارباتُ رأسِ الرّجلِ، والرّاكبُ أو الرّكابُ أو الراكباتُ ظهر الفرسِ».

= وأسلوب الشرط بكامله في موضع رفع خبر إنّ، والألف في الشّطرين لقافية الرّجز.

(١) ولم تدر: الواو واو الحال، ابنا ضمضم: هما هَرِمٌ وحُصَيْنٌ، وكان عنترة قد قَتَلَ أباهما ضمضما فكانا يتوعّدانه.

(٢) الشّاتِمَيْ: نعت لابنَيْ ضمضم وكذلك النّاذِرَيْن المعطوف عليه بواو العطف، وكلٌّ منهما اسم فاعل مثنى، ويجوز أن يكونا منصوبين على الذّم بإضمار الفعل أذمّ، ويجوز أن نقول الشّاتما والنّاذران بالرفع على الذمّ أيضاً لكن بإضمار الضمير «هما»، والواو في «ولم» واو الحال، وقد حذفت النون من الشّاتِمَيْ للإضافة، وبقيت في النّاذِرَيْن لعدمها، ومعنى الشطر الثاني «والقائلين والله لئن لقيناه لنقتلنّه»، ومحلّ الاحتجاج في هذا البيت أنّ «الشّاتِمَيْ» وصف اسم فاعل وهو معرب بالحروف لكونه مثنى وقد أضيف إلى عرضي التي تعرّفت بإضافتها إلى ضمير المتكلّم المعرفة ، وعرض مضاف إليه في اللفظ لكنّه معمول في المحلّ للوصف أي مفعول به محلاً لاسم الفاعل وهو الشّاتِمَيْ.

(٣) وهذه جميعاً تعرب بالحركات كما هو معروف.

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها قيس بن معديكرب:

الواهِبُ المائَةِ الهِجَانِ وعبدَها   عُوذاً تُزَجِّي بَيْنَها أطفالَها[(١)]

وما عدا هاتين المسألتين من سائر صور الإضافة اللفظية غير المحضة، وكذلك جميع صور الإضافة المعنوية المحضة لا يجوز فيها الجمع بين أل والإضافة عند جمهور البصريين، خلافاً للفرّاء الذي أجاز «الضاربُ والضواربُ والضارباتُ زيدٍ» و«الضاربُ والضواربُ والضارباتُ هذا» و«الضاربُ والضواربُ والضارباتُ الذي سرق» ممّا المضاف فيه وصف والمضاف إليه معرفة بغير إضافة إلى ما فيه «أل»، وخلافاً للكوفيين وفيهم الفرّاء الذين أجازوا «الثلاث الأثواب» و«الثلاث الأثافيّ»[(٢)] ونحوهما من الإضافة المعنوية المحضة ممّا المضاف فيه عدد وليس وصفاً والمضاف إليه معدود وليس معمولاً للوصف فجمعوا بين أل التعريف في المضاف وفي المضاف إليه ، وخلافاً للفرّاء والمبرّد والرّماني والزمخشري[(٣)] الذين أجازوا «الضّاربي والضّاربك والضّاربه» وقالوا إنّ ياء المتكلم وكاف المخاطب وهاء الغائب، أي الضمير

(١) الهِجَان بكسر الهاء الإبل البيض الكرام وهو لفظ يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد و المثنى والجمع، عُوذاً جمع عائذ وهو الناقة الحديثة النتاج أي التي ولدت من مدّة قريبة بأن مضى على ولادتها خمسة أيام أو عشرة أيام وقيل خمسة عشر يوماً ثم هي مطفل وسميت عائذاً لأنّ ولدها الذي لم يقو بعد يعوذ بها أي يلجأ إليها، وعُوذ جمع تكسير شاذ لعائذ ونظيره حُول وحائل والقياس عائذات وحائلات لأنّ قياس مفرده عائذة وحائلة، تُزَجِّي: تسوق وفي رواية تُزَجَّى أي تساق برفق فيكون الفعل مبنياً للمجهول وتكون أطفالُها بالرفع نائب فاعل، وبينَ: ظرف مكان متعلّق بالفعل أو حال من أطفالها والجملة في موضع نصب صفة لقوله عوذاً. والمعنى: يمدح قيساً بأنّه يهب المائة من النّوق البيض الحديثة العهد بالنتاج مع أولادها ورعاتها.

(٢) جمع أثفية وهي الحجارة الثلاثة التي تركز عليها القدر، أمّا جمهور البصريين فقد أدخلوا حرف التعريف أل على المضاف إليه فقط لكي لا تجتمع أل مع الإضافة المعنوية المحضة فقالوا ثلاثة الأثواب وثلاث الأثافي.

(٣) الفرّاء رأس المدرسة الكوفية بعد الكسائي توفي في سنة ٢٠٧هـ والمبرّد آخر نحاة المدرسة البصرية توفي في سنة ٢٨٦هـ، أمّا الرّماني المتوفى في سنة ٣٨٤هـ والزمخشري المتوفى في سنة ٥٣٨هـ فهما بغداديّان ميولهما بصرية.

المعرفة غير المحلّى بأل ولا المضاف إلى المحلّى بأل هو في موضع جرّ مضاف إليه فجمعوا بذلك بين أل التعريف وبين المضاف إليه في هذه الصور من صور الإضافة اللفظية غير المحضة، وقد أجازوا حملاً على هذه الصور أيضاً «الضّواربي والضّارباتي، والضّواربك والضّارباتك، والضّواربه والضّارباته» فهم يعدّون كلّ هذه التراكيب تراكيب إضافية الإضافة فيها لفظية غير محضة، ولا يعدّون هذه الضمائر في موضع نصب مفعولات بها للضّارب والضّوارب والضّاربات كما يعربها جمهور البصريين الذين لا يعدّون هذه التراكيب إضافية ويعدّون أل في هذه الصور جميعها اسماً موصولاً وليست حرف تعريف وذلك لعدم جواز دخول أل التعريف عندهم على المضاف في هذه التراكيب.

السادس من المعارف: المضاف لمعرفة

المتن

* ثم قلتُ: السادس المضاف لمعرفة كغلامي وغلامِ زيدٍ.

الشرح

* وأقول: هذا خاتمةُ المعارف، وهو المضاف لمعرفة، وهو في درجة ما أضيف إليه، فغلامُ زيدٍ في رتبة العلم، وغلامُ هذا في رتبة الإشارة، وغلامُ الذي جاءك في رتبة الموصول، وغلامُ القاضي في رتبة ذي الأداة، ولا يستثنى من ذلك إلاّ المضاف إلى المضمر كغلامي فإنّه ليس في رتبة المضمر بل هو في رتبة العلم، وهذا هو المذهب الصحيح، وزعم بعضهم أنّ ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً، وذهب آخَرُ إلى أنّه في رتبتها مطلقاً، ولا يستثنى المضمر، والذي يدلّ على بطلان القول الثاني قوله:

كخُذْروفِ الوليدِ المثقَّبِ

فوصَفَ المضافَ للمعرَّف بالأداة بالاسم المعرَّف بالأداة، والصِّفة لا تكون أعرفَ من الموصوف، وعلى بطلان الثالث قولهم «مررتُ بزيدٍ صاحبِكَ».

الحاشية

* الاسم المضاف إلى معرفة يكون في رتبتها إلاّ الاسم المضاف إلى الضمير فإنّه ليس في رتبة الضمير بل هو في رتبة العلم الأقلّ من رتبة الضمير درجة واحدة[1] ، وهذا هو المذهب الصحيح عند ابن هشام، والسبب وقوع الاسم المضاف إلى الضمير صفة للعلم في قول العرب الذين يحتجّ بكلامهم «مررت بزيدٍ صاحبِك» والصفة التابعة لا تكون أعرف من الموصوف المتبوع بل مساوية له أو دونه، ولو كان المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير لكانت الصفة التابعة أعرف من الموصوف العلم المبتوع.

وذهب بعضهم إلى أنّ ما أضيف لمعرفة فهو في رتبتها مطلقاً، ولا يستثنى من ذلك الاسم المضاف إلى الضمير فهو في رتبة الضمير وليس في رتبة العلم الأقلّ، لأنّ الأنسب أن تكون الصفة التابعة التي سيقت لإيضاح الموصوف المتبوع في قولهم «مررتُ بزيدٍ صاحبِك» ونحوه أعرف من الموصوف العلم لا مساوية له أو أقلّ منه، لذلك يكون المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير الأعلى من رتبة العلم.

وقد وجّه أصحاب هذا المذهب هذا المثال توجيهاً آخر ليبرهنوا على صحة مذهبهم من جهة وليخرجوا من إصرار أصحاب المذهب الأول على أنّ النعت يجب أن يكون أقلّ رتبة من المنعوت أو مساوياً له من جهة أخرى فذهبوا إلى أننا لو سلّمنا جدلاً بموقف أصحاب المذهب الأول في النعت والمنعوت فإنّ «صاحبِك» يحتمل أن يكون بدل كلّ من زيد أو عطف بيان عليه، والبدل وعطف البيان التابعان يجوز عند النحاة أن يكونا أعرف من «زيد» المتبوع، والنعت تابع مثلهما فلم لا يكون على مثالهما؟!! وهو عندي حسن.

---

(١) اكثر النحاة على أنّ أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة الضمير فالعلم فاسْم الإشارة فالاسم الموصول فالمحلّى بأل، وإنّما كان لفظ الجلالة أعرفها لأنّه لا يحتمل إلاّ المولى بخلاف الباقي.

أمّا ما قيل دفاعاً عن المذهب الأول من أنّ الإضافة في «صاحبك» لفظيّة غير محضة لأنّ المضاف وهو «صاحب» وصفٌ اسمُ فاعل والمضاف إليه وهو ضمير «الكاف» معموله مفعول به له فلا يستفيد المضاف تعريفاً أصلاً بل يبقى نكرة فتوصف به المعرفة لأنّ الصّفة ليست حينئذ أعرف من الموصوف، فقد ردّ عليه أصحاب هذا المذهب الثاني بأنّ ذلك غير صحيح لأنّه تجب المطابقة بين الموصوف والصفة في التعريف والتنكير، ولأنّ المقصود أيضاً باسم الفاعل «صاحب» الدوام ممّايجعل الإضافة إلى ضمير «الكاف» معنوية محضة استفاد المضاف منها تعريفاً وأصبح في منزلة الضمير المضاف إليه مما يعني أنّه أصبح أعرف من الموصوف وهو العلم.

وزعم بعضهم أنّ ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً، وهذا باطل كما يقول ابن هشام لقول امرئ القيس بن حُجُر[1] الذي يحتجّ بشعره:

فأدرَكَ لم يُجْهَد ولم يُثْنَ شأوُه يمرّ كخذروفِ الوليدِ المثقَّبِ[2]

---

(١) بضمّ الحاء والجيم.

(٢) أدرك: أي الفرس وهو مذكّر بدليل الضمائر في البيت العائدة عليه بالتذكير، لم يُجْهَد: الجملة الفعلية في موضع نصب حال من فاعل أدرك الضمير المستتر العائد إلى الفرس والعامل في الحال هو الفعل أدرك، ولم يُثْنَ شأوه: أي لم تنقص قدرته على الأشواط البعيدة ويجوز أن تكون الواو واو الحال والجملة الفعلية في موضع نصب حالاً أخرى من فاعل أدرك أو واو العطف والجملة الفعلية معطوفة على جملة الحال السابقة فهي حال ثانية في المعنى من فاعل أدرك أيضاً، كخذروف: يقال خَذْرَفَ أي أسرع ومنه الخذروف الذي يديره الولد بخيط فيسمع له دويّ وهو المسمّى في عرفنا بالدوّامة، ويقال للجمل الواسع الخطا خُذْروف، وقال بعضهم الخذروف خشبة طويلة فيها نقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة في يد الصبيّ بالخيط، وهو جارّ ومجرور متعلّق بمحذوف صفة لموصوف محذوف أي هو نائب عن المفعول المطلق والتقدير «يمرُّ مرّاً كائناً كمرّ خذروف» وهذه الجملة الفعلية في موضع نصب حال ثالثة من فاعل أدرك، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وتكون الجملة الاسمية في موضع نصب حالاً ثالثة من فاعل أدرك وتقدّر في هذه الحالة واو الحال لأنّ الجملة الاسمية تقترن بواو الحال إذا وقعت حالاً، وهذا البيت من قصيدة طويلة في وصف فرسه افتتحها الشاعر بالغزل وساجل بها علقمة بن عبدة الفحل في قصيدة له في وصف فرسه افتتحها متغزّلاً أيضاً وذلك أمام امّ جندب، وامّ جندب هذه امرأة من طيء تزوّجها امرؤ القيس فلمّا بات عندها لم تحمده إذ لمّا كان بعض الليل قامت وقالت: أصبحت يا خير الفتيان فقم، =

فقد وصف الشاعر المضاف إلى المعرَّف بأل وهو «خذروف» بالاسم المعرّف بأل وهو «المثقَّب»، والموصوف والصفة متساويان في الرتبة عند أصحاب المذهبين الأول والثاني، أمّا على المذهب الثالث فإنّ النعت المحلّى بأل وهو «المثقّب» أعلى رتبة من المنعوت المضاف إلى المحلّى بأل وهو «خذروف»، وهذا لا يصحّ على المذهب الأول الصحيح، ولأنّ النعت لا يكون أعرف من المنعوت على المذهب الأول الصحيح، ولأنّه لا يمكن اطّراح شعر امرئ القيس، فإنّ أصحاب المذهب الثالث خرّجوا هذا البيت تخريجاً آخر بأن يقال إنّ «المثقّب» بدل كلّ من «خذروف» أو عطف بيان عليه، وليس نعتاً له، وهذان يجوز عند النحاة أن يكونا أعرف من المتبوع وأعلى رتبة منه، وعندي أنّ قياس النعت على البدل وعطف البيان بجامع كونها جميعاً من التوابع ممّا يؤدي إلى جواز أن يكون النعت أعرف من المنعوت وأعلى رتبة منه كما يقضي بذلك المذهب الثالث أمر حسن.

المرفوعات عشرة: الأول الفاعل

المتن

* ثم قلتُ: بابٌ المرفوعاتُ عشرة أحدها الفاعل وهو ما قُدِّمَ الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كـعَلِمَ زيدٌ ومات بكرٌ وضَرَبَ عمروٌ ومختلِفٌ ألوانه.

الشرح

* وأقول: شرعت من هنا في ذكر أنواع المعربات، وبدأت منها بالمرفوعات لأنّها أركان الإسناد، وثنّيت بالمنصوبات لأنّها فَضَلات غالباً، وختمت بالمجرورات لأنّها

= فقام فإذا الليل لم يذهب منه إلاّ أقلّه فقال لها: ما حملك على ما فعلت؟ فسكتت فألحّ عليها فقالت كرهتك لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الإفاقة.

تابعة في العُمْديّة والفضْلية لغيرها، وهو المضاف، فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة كما في قولك «قام غلامُ زيدٍ»، وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة كما في قولك «رأيتُ غلامَ زيدٍ»، والتابع يتأخّر عن المتبوع.

وبدأت من المرفوعات بالفاعل لأمرين أحدهما: أنّ عامله لفظيّ وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ فإنّ عامله معنويّ وهو الابتداء، والعامل اللفظيّ أقوى من العامل المعنويّ، بدليل أنّه يُزيل حكم العامل المعنويّ، تقول في «زيدٌ قائمٌ» «كان زيدٌ قائماً» و«إنّ زيداً قائمٌ» و«ظننت زيداً قائماً»، ولمّا بيّنت أنّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى، والأقوى مقدّم على الأضعف، الثاني: أنّ الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، فقدّمتُ ما هو الأصل. والضمير في قولي «وهو» للفاعل، وقولي «ما قُدِّم الفعل أو شبهُهُ عليه» مخرج لنحو «زيدٌ قامَ» و«زيدٌ قائمٌ» فإنّ زيداً فيهما أسند إليه الفعل وشبهه ولكنّهما لم يُقَدَّما عليه، ولابدّ من هذا القيد، لأنّ به يتميّز الفاعلُ من المبتدأ، وقولي «أسند إليه» مخرج لنحو «زيداً» في قولك «ضربتُ زيداً» و«أنا ضاربٌ زيداً» فإنّه يصدق عليه فيهما أنّه قُدّم عليه فعلٌ أو شبهه، ولكنّهما لم يُسندا إليه، وقولي «على جهة قيامه به أو وقوعه منه» مخرج لمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله نحو «ضُرِبَ زيدٌ» و«عمرو مضروبٌ غلامُه» فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنّهما قدّم عليهما فعل وشبهه وأسند إليهما، لكن هذا الإسناد على جهة الوقوع عليهما، لا على جهة القيام به كما في قولك «عَلِمَ زيدٌ»، أو الوقوع منه كما في قولك«ضَرَبَ عمروٌ». ومثّلتُ لما أسند إليه شبه الفعل بقوله تعالى ﴿مُختلِفٌ ألوانُهُ﴾ فألوانه فاعل لمختلِف لأنّه اسم فاعل فهو في معنى الفعل، والتقدير «وصنفٌ مختلِفٌ ألوانه» أي يختلف ألوانُه، فحذف الموصوف وأنيب الوصفُ عن الفعل، وقوله تعالى ﴿كذلك﴾ أي اختلافاً كالاختلاف المذكور في قوله تعالى ﴿ومِنَ الجِبالِ جُدَدٌ بيضٌ وحُمْرٌ مختلِفٌ ألوانُها وغَرَابِيبُ سُودٌ﴾.

الحاشية

* هناك وجوه متعدّدة لإعراب قولنا «باب الفاعل» كلّها مبنيّة على تقدير محذوف، فقد أعرب «بابٌ» خبراً لمبتدأ محذوف تقديره «هذا» أو مبتدأ خبره جملة اسمية محذوفة والتقدير «بابُ الفاعلِ هذا محلُّه» أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره «إقرأ بابَ الفاعلِ» أو مجروراً بحرف جرّ محذوف والتقدير «انظر في بابِ الفاعلِ» والفاعل مضاف إليه، والأحسن أن يقال إنّ «بابُ الفاعلِ» موقوف لا معرب ولا مبنيّ لأنّه غنيّ عن التقدير بسبب أنّ الغرض منه حاصل بدون تقدير، وهذا الغرض هو تمييز الكلام السابق عن الكلام اللاّحق.

* عرّف المصنّف الفاعل في المتن بقوله «ما قُدّم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه».

قوله «على جهة قيامه به» أي إن كان المسند ممّا لا يقع في الخارج فعلاً من المسند إليه على شخص أو شيء آخر كالبياض والسواد والفرح والحزن والعلم والموت والاختلاف التي أفعالها أبيضّ واسودّ وفرح وحزن وعَلِمَ[1] ومات واختلف وتكون أفعالاً لازمة، وإنّما يتّصف المسند إليه بالمسند ويقوم به.

قوله «أو وقوعه منه» أي إن كان المسند ممّا يقع في الخارج فعلاً من المسند إليه على شخص آخر أو شيء آخر كالضّرب والأكل وفعلهما ضَرَبَ وأَكَلَ وهما وأمثالهما من الأفعال المتعدية، أو كان المسند ممّا يقع في الخارج فعلاً من المسند إليه لا على شخص أو شيء آخر وذلك بأن يكون الفعل لازماً نحو «وَقَفَ زيدٌ» فوقَفَ فعل لازم صدر من زيد ووقع منه ولكنّه لم يقع على شخص ولا شيء.

---

(١) إذا قلنا عَلِمَ محمدٌ الأمرَ، فإنّ عَلِمَ فعل لازم والأمرَ منصوب على نزع الخافض أي عَلِمَ محمدٌ بالأمر فيتعدّى الفعل اللازم بحرف الجرّ المقدّر، أو الفعل عَلِمَ بمعنى فهِمَ فهو متعدٍّ بنفسه بتضمينه معنى فعل آخر متعدٍّ.

* قال المصنّف في الشرح «وختمت بالمجرورات لأنّها تابعة في العمدية والفضلية لغيرها - أي للمتبوع - وهو المضاف، فإن كان - أي المضاف المتبوع - عمدة فالمضاف إليه - التابع - عمدة ... وإن كان - المضاف المتبوع - فضلة فالمضاف إليه - التابع - فضلة ... والتابع يتأخّر عن المتبوع»(١) .

قوله «وهو المضاف» أي ومثلُ ذلك: محمدٌ في الدار فالجارّ والمجرور متعلّق بكائنٌ المحذوف وهو عمدة لأنّه خبر فالجار والمجرور عمدة، وأكرمتُ محمداً في الدار فالجار والمجرور متعلّق بكائناً المحذوف وهو فضلة لأنّه حال من محمد، أمّا إذا تعلّق الجار والمجرور بالفعل أكرمتُ المسند العمدة فإنّه يكون عمدة مثله.

قوله «والتّابع يتأخّر عن المتبوع» أي فلذلك يتأخّر البحث في المجرورات عن البحث في المرفوعات والمنصوبات، لأنّ المجرورات تابعة للمرفوعات أو المنصوبات.

* مذهب البصريين أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء(٢) فعامله معنويّ والخبر مرفوع بالمبتدأ فعامله لفظيّ وهذا هو الراجح، وذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في المبتدأ هو الخبر والعامل في الخبر هو المبتدأ، أي ترافعا، وعليه فالعامل في كلٍّ منهما لفظيّ، وقيل المبتدأ والخبر كلاهما مرفوعان بالابتداء فالعامل فيهما معنويّ، وذهب المبرّد إلى أنّ الابتداء رافع للمبتدأ وهما أي الابتداء والمبتدأ معاً رافعان للخبر.

* قال الشارح «الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدّمت ما هو الأصل».

أي: الرفع في الفاعل للفرق بين معناه وبين معنى المفعول به الذي يُنْصَب، لأنّ الفاعل شيء والمفعول به شيء آخر مختلف عنه، وليس الرفع في المبتدأ للفرق بينه

---

(١) ساق الشارح هذا الكلام ليسوّغ ترتيب الأبواب في كتابه «شذور الذهب» على المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات على نحو مخالف لما هو مألوف في ترتيب جمهرة مصنّفات النحو عند المتأخرين الذين ساروا على نسق الترتيب في أبواب ألفية ابن مالك.

(٢) الابتداء هو الاهتمام بالاسم وجعله مقدّماً ليُسْنَدَ إليه، وهذا أمر معنويّ.

وبين الخبر في المعنى لأنّ المبتدأ هو عين الخبر والخبر هو عين المبتدأ لذلك كان المبتدأ والخبر مرفوعين، والأصل في اختلاف حركة الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني كاختلاف حركة الإعراب في الفاعل والمفعول به، أمّا خلاف الأصل فهو اتحاد علامة الإعراب في المبتدأ والخبر لأنّه لا فرق بينهما في المعنى، لذلك قدّم المصنّف الفاعل في كتابه على المبتدأ.

* مذهب البصريين أنّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل وهو ما جرى عليه ابن هشام، ويجيز الكوفيون ذلك ويعربون زيداً في قولنا «زيدٌ قَامَ وزيدٌ قائمٌ» فاعلاً مقدّماً للفعل وشبهه وهو اسم الفاعل أمّا البصريون فيعربون زيداً مبتدأ وما بعده خبراً.

* قولنا: ضربتُ زيداً، أنا ضاربٌ زيداً، يصدق على زيد فيهما أنّه قُدِّمَ عليه فعل أو شبهه ولكنّهما لم يسندا إلى زيد وإنّما أسند الفعل إلى الضمير المتّصل الظاهر، وأسند شبه الفعل وهو اسم الفاعل إلى المبتدأ الضمير المنفصل المذكور باعتباره خبراً له وإلى ضمير منفصل آخر مستتر وجوباً مماثل للضمير المذكور وذلك باعتبار اسم الفاعل ضارب بمعنى الفعل المضارع أضربُ يرفع فاعلاً فيكون التقدير «أنا ضاربٌ أنا زيداً» فأنا الأولى مبتدأ وأنا الثانية فاعل وكلاهما مسند إليه أسند إليهما اسم الفاعل ضارب باعتبارين، فزيداً إذن ليس فاعلاً في المثالين والفاعل هو الضمير.

* نائب الفاعل مصطلح بصريّ، ومفعول ما لم يُسَمَّ فاعله مصطلح كوفيّ، والمقصود به نائب فاعل الفعل المبنيّ للمجهول الذي لم يذكر فاعله وأصله مفعول به.

* ضُرِبَ زيدٌ، عمرو مضروب غلامُه: زيدٌ والغلامُ وإن صدق عليهما أنّه قدّم عليهما فعل وشبهه وهو اسم المفعول، وأسند الفعل وشبهه إليهما، لكن هذا الإسناد لزيد والغلام هو على جهة الوقوع عليهما، لأنّ كلاً منهما في حقيقة الأمر مفعول به للفعل المبنيّ للمعلوم، وليس على جهة القيام بهما أو الوقوع منهما، لذلك لا يعدّ زيدٌ والغلامُ فاعلين بل نائبين للفاعل.

* قال تعـالى ﴿ومنَ الجبالِ جُدَدٌ بيضٌ وحُمـرٌ مختلفٌ ألوانُهـا وغرابيبُ سُودٌ، ومن الناس والدوابِّ والأنعام مختلِف ألوانه كذلك، إنّما يخشى اللّهَ من عباده العلماءُ إنّ اللّهَ عزيزٌ غفورٌ﴾ (الآيتان ٢٧، ٢٨ من سورة فاطر).

قال الشـارح ما معناه: فـألوانه فاعل لمختلِف لأنّه اسم فـاعل واسم الفاعل في معنى الفـعل المبنيّ للمعلوم فيـرفع مثله فاعـلاً، والتقدير في الآية «وصنفٌ مـختلِفٌ ألوانه كذلك» أي وصنفٌ يخـتلف ألوانه كذلك، فحـذف الموصوف وهو صنفٌ وأنيب الوصف أي اسم الفاعل «مختلِفٌ» عن الفعل يختلف، وقوله تعالى «كذلك» أي اختلافاً كائناً كذلـك أي كالاختلاف المذكور في قـوله تعالى في الآية السابقـة ﴿ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود﴾).

من الجـبال: أي في الجـبال، جُدَد: أي طرق في الجـبل واحدتهـا جُدّة[1] بضمّ الجيم أي طريق، مختلِفٌ[2] ألوانها[3]: أي متفاوتة في درجة البـياض والحمرة شدّة وضعفاً، ومختلِف صفة أخرى لجُدَد، غرابيبُ سودٌ: أي جُدَدٌ صخورها شديدة السّواد بدون تفاوت في هذا السواد، وغرابيب ممنوعة من الصرف لصـيغة منتهى الجموع، وفي غرابيبُ سودٌ تقديم وتأخير وأصله سودٌ غـرابيبُ وغرابيبُ توكيد معنويّ لسودٌ ومفردهما أسودُ غِرْبيبٌ أي أسود شديد السّواد وغربيبٌ توكيد معنويّ لأسْوَد ويقال

---

(١) يقال أيضـاً للطّريق جَادَّة وجمعهـا جَوَادّ، امّا جَادَّات فهو جمـع جادّة اسم فاعل للمؤنثـة من الجِدّ، ويقال أيضاً جَدَّ الثوبُ يَجِدُّ جِدَّة أي صار جديداً وهو ضدّ الثـوب الخَلَق بفتح الخاء واللاّم، وميناء جدّة هو بفتح الجيم وليس بضمّها أو بكسرها لأنّ البلدة منسوبة إلى جَدّة البشر حوّاء حيث انّ آراء عدّة تقول إنّ قبرها في منطقة البلدة، وذكر ياقوت فـي معجم البلدان أنّها بضمّ الجيم، وشكلها كثـير من كبار الكتّاب بالضمّ، واستعملهـا كثيرون بالكسر، وعندي أنّ الاحتجـاج بالمعاجم اللغوية وغير اللغوية وبالاستـعمالات الجارية على الضمّ أو الكسر ليس دليلاً قطـعيّاً لأنّ أصحابها كثـيراً ما يلجاون إلى الاقيسـة والأشباه المبنيّة على التعسّف.

(٢) مختلِف اسم فـاعل يرفع فاعلاً ومخـتلَف اسم مفعول يرفع نائبـاً للفاعل ليس أصله مفعـولاً به لأنّ فعله اختَلَفَ لازم يتعدّى بفـي فيقال مثلاً «مخـتلَفٌ فيه» و«مختلَفٌ عندك»، فيكون نائب الـفاعل ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

(٣) أنّث الضمـير في «ألوانها» لـعودته إلى «جُدَد» المؤنث، ثم ذكّر الضمـير في «ألوانه» بعـد ذلك لعودته إلى «صنف» المذكّر.

فيـه على التقديم والتـأخير غربيبٌ أسودُ، وغرابيبُ في الآية إمّا مـعطوفة على بيض وحمر، وتكون سـودٌ توكيداً معنوياً لغـرابيب، أو غرابيبُ صفة لجُدَد أخرى مـحذوفة أي وجُدَدٌ غرابيبُ، وتكون جُدَدٌ غـرابيبُ معطوفةً على جُدَدٌ بيضٌ ويكون التـقدير في هذه الحالة «ومن الجبـال جُدَدٌ بيضٌ وحمرٌ مختـلفة اللّون بتفاوت البيـاض والحمرة فيها وجُدَدٌ غرَابيبٌ سودٌ متّحدة اللّون الأسود الشديد السّواد»، وفي مختار الصحاح، مادة غرب «غِربِيب بوزن قِنديل أي شديد السّواد، فإذا قلتَ غرابيبُ سودٌ كان السّودُ بدلاً من غرابيب لأنّ توكيد الألوان لا يتقدّم» مختلف ألوانه[1] كذلك: كذلك جار واسم إشارة مـبنيّ علي السكون في موضع جـرّ واللاّم حرف بعـد والكاف حرف خطاب، والجار والمجـرور متعلّق بمحذوف صـفة للمفـعول المطلق المحذوف وهو اختـلافاً، والتقدير «مـختلِفٌ ألوانُه اختلافـاً كائناً كذلك»، فكائناً كذلك نائب عن المـفعول المطلق لأنّ صفة المفعول المطلق تنوب عنه عند حذفه، ويجوز أن تعرب الكاف نفسـها مفعولاً مطلقاً نائبـاً عن المصدر المحذوف فتـكون بمعنى مثل وهي في الأصل[2] صفة لهذا المصدر المحـذوف لأنّ التقـدير «مخـتلفٌ ألوانُه اختـلافاً مـثلَ ذلك» وعلى هذا تكون الكاف اسماً لا حرفاً.

الثاني: نائب الفاعل

المتن

* ثم قلتُ: الثـاني نائبُهُ وهو ما حـذف فاعِلُهُ وأقيم هو مُقَامَه وغُيِّرَ عـامله إلى طريقـةِ فُعِلَ أو يُفْعَلُ أو مفـعـول، وهو المفـعول به نحـو ﴿وقُضِيَ الأمْرُ﴾، وإن فُقِدَ فالمصدر نحو ﴿فإذا نُفِخَ في الـصُّور نَفْخَةٌ واحدةٌ﴾ ﴿فمَنْ عُفِيَ له من أخيه شـيءٌ﴾، أو الظرف نحو «صـيمَ رمضـانُ» و«جُلِسَ أمـامُك» أو المجرور نحو ﴿غـيرِ المغْضُوبِ عليهِمْ﴾ ومنه ﴿لا يُؤْخَذ منْها﴾.

---

(١) انظر الهامش السابق.

(٢) على تأويل النعت الجامد «مثلَ» بمماثِل المشتقّ لأنّ النعت لابدّ أن يكون مشتقّاً أو مؤولاً بالمشتق.

الشرح

* وأقول: الثاني من المرفوعات نائب الفاعل وهو الذي يعبّرون عنه بمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، والعبارة الأولى أَوْلى لوجهين، أحدهما: أنّ النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره كما سيأتي، والثاني أنّ المنصوب في قولك «أُعْطِيَ زيدٌ ديناراً» يصدق عليه أنّه مفعول للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، وليس مقصوداً لهم، ومعنى قولي «أقيم هو مُقَامه» أنّه أقيم مقامه في إسناد الفعل إليه.

ولما فرغت من حدّه شرعتُ في بيان ما يعمل بعد حذف الفاعل فذكرتُ أنّ الفعل يجب تغييره إلى فُعِلَ أو يُفْعَلُ، ولا أريد بذلك هذين الوزنين، فإنّ ذلك لا يتأتّى إلاّ في الفعل الثلاثي، وإنّما أريد أنّه يضمّ أوّله مطلقاً، ويكسَرُ ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع، ثم بعد ذلك يقام المفعول به مَقَام الفاعل فيعطَى أحكامه كلَّها، فيصير مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعمدةً بعد أن كان فضلة، وواجبَ التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه.

والمفعول به عند المحقّقين مقدَّم في النيابة على غيره وجوباً، لأنّه قد يكون فاعلاً في المعنى كقولك «أعطيتُ زيداً ديناراً» ألا ترى أنّه آخِذ؟ وأوضح من هذا «ضَارَبَ زيدٌ عَمْراً» لأنّ الفعل صادرٌ من زيد وعمرو، فقد اشتركا في إيجاد الفعل، حتى انّ بعضهم جوّز في هذا المفعول أن يُرْفَعَ وصفُهُ فيقول «ضَارَبَ زيدٌ عَمْراً الجاهلُ» لأنّه نعت المرفوع في المعنى. ومثّلت لنيابته عن الفاعل بقوله تعالى ﴿وقُضِيَ الأمرُ﴾ وأصله قَضَى اللَّهُ الأمرَ، فحذفَ الفاعل للعلم به، ورفع المفعول به، وغُيِّر الفعلُ بضم أوّله وكسر ما قبل آخره، فانقلبت الألف ياء.

فإن لم يكن في الكلام مفعول به أقيم غيرُهُ من مصدر أو ظرف زمان أو مكان أو مجرور. فالمصدر كقوله تعالى ﴿فإذا نُفِخَ في الصّور نفخةٌ واحدةٌ﴾ وقوله تعالى ﴿فمن عُفِيَ له من أخيه شيءٌ﴾ وكون ﴿نفخةٌ﴾ مصدراً واضح، وأمّا «شيءٌ» فلأنّه كناية عن المصدر، وهو العفو، والتقدير – واللّه أعلم – فأيُّ شخص من القاتل عُفِيَ

له عَفْوٌ مـا من جهـة أخيـه، والأخ هنا محـتمل لوجـهين، أحدهمـا: أن يكون المراد به المقتول فـ «مِنْ» للسببية، أي بسببه، وإنّما جعل أخاً تعطيفاً عليه وتنفيراً عن قتله لأنّ الخَلْقَ كلَّهم مشـتركُون في أنّهم عـبيـدُ اللّه ، فهم كالاخـوة في ذلك، لأنّهم أولاد أبٍ واحدٍ وأمّ واحـدة، والثاني: أنّ المراد به وليّ الدّم، وسـمّي أخاً ترغيـباً له في العـفو، وَ«مِنْ» على هذا لابتداء الغـاية، وهذا الوجه أحـسن لوجهين، أحدهمـا: أنّ كون «مِنْ» لابتداء الغاية أشـهر مـن كونها للسببية، والثاني: أنّ الضمـير في قوله تعالى ﴿وأداءٌ إليه﴾ راجع إلى مذكور في هذا الوجه دون الأول.

وظرف الزمان كقولك «صيمَ رمضـانُ» وأصله صـامَ الناسُ رمضـانَ.

وظرف المكان كـقـولك «جُلِسَ أمـامُك» والدلـيل على أنّ الأمـام من الظروف المتصرفة التي يجوز رفعها قول الشـاعر:

فغدت كِلاَ الفرجَيْن تحسَبُ أنّه　　　مـولى المخافة خلفُها وأمامُهـا

فموضـع «كلا» رفع بالابتداء، و«خلفُها» بدل منه، و«أمامُها» عطف عليه، والجملة التي هي «تحسَب» ومـا بعدها في موضـع رفع خبـر المبتدأ، والعائد على المبـتدأ الهاء المتصلة بأنّ، وإنّمـا يصف الشـاعـر بقرةَ وحش بالتبـلّد، وأنّها لا تدري على أيّ شـيء تقدِمُ، ولابدّ من تـقدير واو حالٍ قـبل «كلا» فكأنّه قـال «فغدت هذه الوحـشيـة وكلا النقرتين اللتين همـا خلفُها وأمامُهـا تحسَب أنّه مولى المخـافة» أي المكان الذي تُؤْتَى فيه.

والمجرور كقوله تعـالى ﴿وإن تَعْدِلْ كلَّ عَدْلٍ لا يُؤْخَذْ منها﴾ فـ ﴿يُؤْخَذْ﴾ فعل مضـارع مبنيّ لما لم يُسَمَّ فـاعله، وهو خالٍ من ضمـير مسـتتـر فيه، و«منهـا» جار ومجـرور في موضـع رفع، أي لا يكنْ أَخْذٌ منهـا، ولو قدر ما هو المتـبادر من أنّ في «يُؤْخَذْ» ضمـيراً مـستـتراً هو الـقائم مـقام الفـاعل، و«منها» في مـوضـع نصب، لم يستقم، لأنّ ذلك الضمير عائد حـينئذ على «كُلّ عدْل» و«كلّ عدل» حدث، والأحداث لا توخَذ، وإنّما تؤخَذُ الذوات، نَعَم إنْ قَدَّرَ أنّ «لا يُؤْخَذْ» بمعنى لا يُقْبَل صَحَّ ذلك.

وفُهِمَ من قولي «فإن فُقِدَ فالمصدر.. إلى آخره» أنّه لا يجوز إقامةُ غير المفعول به مع وجود المفعول به، وهو مذهب البصريين إلاّ الأخفش، واستدلّ المخالفون بنحو قول الشاعر:

أُتيحَ لي مـن العِدَا نذيرا　　　به وُقِيتُ الشرَّ مستطيرا

وبقراءة أبي جعفر «ليُجْزَى قوماً بما كانوا يكسِبُون» فأقيم فيهما الجار والمجرور، وترك المفعول به منصوباً.

الحاشية

* إذا بني الفعل الأجوف اليائي نحو باع للمجهول فيه ثلاث لغات: بِيعَ بكسر الباء، بيع بإشمام كسرة الباء الضمّة، بُوعَ بضمّ الباء.

* المفعول به عند المحقّقين وهم البصريون إلاّ الأخفش مقدّم وجوباً في النيابة عن الفاعل على المصدر وظرفي الزمان والمكان والجار والمجرور إن وجد الجميع في جملة واحدة، لأنّ المفعول به قد يكون فاعلاً في المعنى فهو من أجل ذلك أولى بالنيابة عن الفاعل من المصدر أو الظرف أو الجارّ والمجرور التي لا تكون فاعلاً في المعنى، مثال ذلك قولك «أعطيت زيداً ديناراً إعطاءً عندك في المنزل ظهراً»، فإنّ زيداً في الحقيقة آخذٌ، وأوضح من هذا في الدلالة على أنّ المفعول به قد يكون فاعلاً في المعنى «ضَارَبَ زيدٌ عمراً[1] مضاربةً أو في المنزل أو ظهراً أو عندك» لأنّ الفعل صادر من زيد وعمرو فقد اشتركا في إيجاد الفعل فكلٌّ منهما فاعل له في المعنى، ولأنّ المفعول به وهو عمراً في هذا المثال فاعل في المعنى جوّز بعضهم أن يُرْفَع وصفُه فقال «ضَارَبَ زيدٌ عمراً الجاهلُ» لأنّ «الجاهلُ» نعت لعمرو المرفوع محلاً لأنّه فاعل

(١) في حالة النصب تحذف الواو من «عَمْرو» وتزاد ألف للفرق بين عَمْراً المصروف وعُمَرَ الممنوع من الصرف للعلمية والعدل.

للضّرب في المعنى إلى جانب زيد، وجوّز «أعطيت زيداً الذكيُّ ديناراً» برفع الذكيّ لأنّه نعت لزيد المرفوع محلاً لأنّه فاعل للأخذ في المعنى.

* قال تعالى ﴿فإذا نُفِخَ في الصور نفخةٌ واحدةٌ، وحُمِلَتِ الأرضُ والجبالُ فدُكّتا دَكَّةً واحدةً، فيومَئذٍ وقَعَتِ الواقعة﴾ (الايات ١٣، ١٤، ١٥ من سورة الحاقّة).

نفْخَة اسم مرّة قياسي لأنّه على وزن فَعْلَة وقد تأكّد ذلك بوصفه أيضاً بواحدة، واسم المرّة نفخة مصدر يدلّ على وقوع الفعل مرّة واحدة خلافاً للمصدر المعتاد لنَفَخَ وهو النَّفْخ، وهذه الآية شاهد على نيابة المصدر الصريح عن الفاعل لعدم وجود مفعول به بسبب لزوم الفعل نَفَخَ، وحرّكت تاء التأنيث الساكنة في وقعت وفي حملت بالكسر لالتقاء الساكنين.

* قال تعالى ﴿يا أيُّها الذين آمنوا كُتِبَ عليكم القِصاصُ في القتلى الحرُّ بالحرِّ والعبدُ بالعبد والأنثى بالأنثى فَمَنْ عُفِيَ له من أخيه شيءٌ فاتِّباعٌ بالمعروف وأداءٌ إليه بإحسان ذلك تخْفيفٌ من ربِّكم ورحمة فمَنْ اعتدَى بعد ذلك فله عذابٌ أليمٌ﴾ (الآية ١٧٨ من سورة البقرة).

هذه الآية شاهد على نيابة الكناية عن المصدر الصريح وهي «شيء» عن الفاعل لعدم وجود مفعول به بسبب لزوم الفعل «عَفَا»، والمصدر الصريح هو العفو، ومعنى الآية «فأيُّ قاتلٍ عُفِيَ له عفوٌ[1] ما من جهة أخيه» والأخ هنا محتمل لوجهين[2]: أحدهما أن يكون المراد به المقتول، فمِنْ حينئذ معناها السببية، أي بسبب المقتول، لأنّ المقتول نفسه لا يعفو لموته، وإنّما جعل المقتول أخاً للقاتل تعطيفاً على القاتل وتنفيراً للوليّ عن قتل القاتل، كأنّه قيل للوليّ إنّ القاتل أخ للمقتول فتباعَدْ عن قتله، أو جعل

---

(١) عفوٌ ما أيْ عفوٌ معيَّنٌ، فما صفة للمصدر عَفْوٌ، وقد تخصَّصَ هذا المصدر بنعته، ويجوز أن تكون «ما» نكرة تدلّ على العموم كقوله تعالى ﴿مثلاً مّا بعوضةً فما فوقَها﴾ (من الآية ٢٦ من سورة البقرة) ويكون المعنى «عفوٌ أيُّ عفو».

(٢) العافي على الوجهين هو وليّ الدم.

المقتـول أخاً للقاتل لأنّ الخَلْقَ كلَّهم مشـتركون في أنّهم عـبيدُ اللَّه فهم كـالإخوة في العبـودية للَّه، أو جعل المقـتول أخاً للقـاتل لأنّهم أولاد أب واحد وأمّ واحـدة هما آدم وحوّاء.

والوجـه الثاني: أنّ المراد بـالأخ وليّ الدمّ أي وليّ المقتـول، وسـمّي أخاً للقـاتل ترغيبـاً له أي لوليّ الدم في العفو عن أخيه القـاتل وتكون مِنْ على هذا الوجه الثاني لابتداء الغاية أي ابتدأ العفو من وليّ الدّم.

وهذا الوجه الثاني أحسن لسببين:

أحدهما أنّ كون مِنْ لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببيّة[1] .

والآخر أنّ الضـمير في قوله تعـالى بعد ذلك ﴿وأداءٌ إلـيه﴾ يكون راجـعاً في الوجه الثاني دون الوجه الأولِ إلى مذكـور في الآية هو كلمة «أخيه» التي هي بمعنى وليّ الدم، ورجوع الضمير إلى مذكور أولى من رجوعه إلى مفـهوم من المعنى غير مذكور، فاتّباع بالمعروف وأداءٌ إليـه بإحسان: أي فعلى الطالب اتّباعٌ بالمعروف وعلى المطلوب أداءٌ بإحـسان، فـاتّباعٌ وأداءٌ خـبران مـقدّمـان، وعلى الطالب وعلى المطلوب مبـتدآن مؤخّران، أي على العافي اتـباع القاتل بالمعروف بأن يـطالبه بالدية بلا عنف وعلى القـاتل أداء الـدّية إلى العـافي وهو وليّ الدمّ الوارث بلا مـطل ولا بخس، ذلك تخفيف من ربّكم ورحمة: أي جواز القصاص وجواز العفو عنه إلى الدّية تخفيف من ربّكم أيّها المسلمون ورحـمة وذلك خلافاً لليهود الذين أُوجِبَ عليـهم القصاص وحده وخلافاً للنصارى الذين أوجبت عليهم الدية وحدها.

* إن لم يكن في الكلام مـفعـول به لأنّ الفعل لازم أقـيم غيـر المفعـول به من مـصدر أو ظرف زمـان أو ظرف مكان أو جـار ومـجرور مـقـام الفاعل المحـذوف وأصبح نائباً للفاعل.

---

(١) أي أنّ المعنى الأساسيّ لِنْ هو ابتداء الغاية نحو: ذهبت من المنزل إلي الكلية، أمّا السببيّة في نحو: مرضت من البرد، فهي معنى إضافيّ عارض لِنْ.

* يشترط في المصدر الذي يقع نائباً للفاعل أن يكون متصرفاً مختصاً ومعنى متصرفاً أي لا يلازم النصب على المفعولية المطلقة فلا يقع المصدر «سبحانَ» ولا المصدر الميمي «معاذَ» نائبين للفاعل لأنّهما غير متصرّفين للزومهما النصب على المفعولية المطلقة لفعل محذوف تقديره أسبّح وأعوذُ، ومعنى مختصاً أي مقيّداً بالوصف أو بالإضافة نحو جُلِسَ جلوسٌ حَسَنٌ، وجُلِسَ جلوسُ محمدٍ.

* يشترط فيما يقع نائباً للفاعل من ظرفي الزمان والمكان أن يكون متصرفاً أي لا يلازم النصب على الظرفية أو الجرّ بمن فإذا لازمهما فهو ظرف جامد نحو: جلست عندَك، وهذا فضلٌ من عندِ اللّه، وأن يكون مختصاً أيضاً نحو: صِيمَ[1] رمضانُ، وجُلِسَ أمامُك، فرمضانُ مختصٌ بالعلميّة[2] على شهر معيّن، وأمامُكَ مختصٌ بالإضافة، وهما أيضاً متصرفان لوقوع كلٍّ منهما نائباً للفاعل مرفوعاً وأصل الجملتين: صام الناسُ رمضانَ وجلس الناسُ أمامَك، فصام وجلس فعلان ماضيّان لازمان مبنيّان للمعلوم ورمضانَ ظرف زمان منصوب متعلّق بصام وأمامَ ظرف مكان منصوب متعلّق بجَلَسَ.

* الدليل على أنّ الأمامَ والخلفَ من ظروف المكان المتصرّفة قول الشاعر المخضرم لبيد بن ربيعة من معلّقته[3] :

---

(١) صِيمَ: أصله قبل الإعلال صُوِمَ نقلت كسرة الواو إلى الصاد بعد سلب حركتها فصارت الواو ساكنة إثر كسرة فقلبت ياء لتناسب الكسرة فصارت صِيمَ.

(٢) أي معيّن بين شهور السنة من جهة ومعيّن أيضاً بذاته بين مثيلاته من جهة أخرى وهذا ممنوع من الصرف للعلميّة وزيادة الألف والنون، ويصرف إذا أريد به أيّ رمضان لا على وجه التعيين لزوال العلمية عنه.

(٣) التي مطلعها: عَفَتِ الدّيارُ محلُّها فمُقَامُها ... بِمِنًى تَأبَّدَ غَوْلُها فرِجَامُها

عفت فعل لازم وحرّكت تاءالتأنيث الساكنة بالكسر لالتقاء الساكنين، وقد يأتي متعدياً فيقال عفتِ الريحُ الديارَ والمصدر عَفْوٌ وعَفَاءٌ، دار تجمع على ديار ودور، محلُّها: بدل بعض من الديار وهو موضع حلول أهلها، أي نزولهم وسكناهم مؤقتاً، مُقَامُها: موضع إقامتهم دائماً، والمحلّ والمقام كلاهما ظرف مكان، تَأبَّدَ: تَوَحَّشَ أي أصبح موحشاً لخُلوّه من السّكان والأوابد أي الوحوش، الغَوْل: اسم جبل أو اسم ماء معروفين عندهم وكذلك الرِّجام، مِنىً اسم موضع غير منى الحرم، ومِنًى يجوز تذكيره على تقدير الموضع فيصرف وينوّن، ويجوز تأنيثه على تقدير المنطقة فيمنع من الصرف للعلميّة والتأنيث المعنوي،=

فغدت كلا الفرجَيْن تحسب أنّه   مَوْلَى المخـافَةِ خلفُها وأمامُها

غدا: فعلٌ ماضٍ تامٌّ بمعنى ذهب يرفع فاعلاً، وليس فـعلاً ماضياً ناقصاً بمعنى أصبح، وهو بالغين من الغدوّ، يقال: غدوتُ إلي العمل، أي ذهبتُ إليه في زمان الغداة وهو ما بين الفجر وطلوع الشمس، وهذا أصله ثم كـثر حتى استعمل في الذّهاب في أيّ وقت، الفرجَين: مثنى فرج وهو الطريق في الجـبل، تحسب: يجوز حسِب يحسِب بكسر الـعين في الماضي والمضارع، ويجـوز حسِبَ يحسَب بكسـر العين في الماضـي وفتحهـا في المضـارع، أنّه: أفرد الضمير العائد إلى المبـتدأ «كلا» وهو الهاء في «أنّه» الرابطة لجملة الخبر بالمبـتدأ مراعاة للفظ «كلا» المفرد، ويجوز لغـة أن نقول «أنّهما» بصرف النظر عن اخـتلال وزن البيت على التـثنية وذلك مراعـاة لمعنى «كلا» المثنى، وجملة المبتدأ والخبر وهي «كلا الفرجين تحسب أنّه مولى المخافة» في موضـع نصب حال من فاعل «غدت» على تقدير واو الحال وجوباً عند ابن هشـام، والعامل فيه الفعل «غدت» والتقـدير عنده «فغدت هذه البقـرة الوحشية والحـال أنّ كلا الطريقين اللّذين هما خلفها وأمامها تحسب أنّه مولى المخافة أي المكان الذي تؤتّى فيه من الصّيّادين» ولا حاجة لتقدير واو الحال وجوباً عند الزمخـشري وابن مالك وكثيرين غيرهما لأنّ الجملة الاسمـية إذا وقعت حالاً عندهم واشـتملت على ضمير لا يتحـتّم قرنها بالواو كما يقول ابن هشام، والرابط بين الحال وصاحبه في هذا البيت على هذا هو الضمير وحده في تحسب على أنّه لا مانع من تقدير الواو أيضـاً عندهم واعتبارها رابطاً آخر مع الضمـير لجـواز تعدّد الروابط، مولى المخـافة: مَولَى خبـر أنّ وهو ظرف مكان بمعنى موضع والمخـافة مصدر مـيمّي بمعنى المصدر الأصلي الخوف، ومـثله قوله تعالى ﴿مـأواكم النّارُ هِيَ مَوْلاكُم﴾[1]، أي هي موضـعكم ومستقـرّكم، ويجوز أن

= وعلى كلا الحالين لا تظهر عليه الحركات لأنّه اسم مقـصور ومعنى البيت: عفت ديار الأحباب وانمحت منازلهم ما كان منهـا للحلول دون الإقامة وما كان منها للإقامـة وهذه الديار كانت بالموضع المسمّى منىً وقـد توحّشَ مكان هذين الجبلين أو هذين المـاءين من هذه الدّيار لارتحال قطّانهـما واحـتمـال سكّانهمـا، والضمير في غولها وفي رجامها راجع إلى الديار

(١) من الآية ١٥ من سورة الحديد.

تكون مَوْلَى قد اكتسبت في البيت معنى الظرفية المكانية من المضاف إليه وهو المخافة التي هي ظرف مكان، وأصل مَخَافَةً مَخْوَفَة، نقلت فتحة الواو إلى الخاء الساكنة قبلها فتحرّكت الواو بحسب الأصل وفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفاً[1]، خلفُها[2]: بدل بعض من «كلا»، وأمامُها[3]: معطوف على خلفُها، والشاهد هو أنّ أمام وكذلك خلف من الظروف المتصرفة أي التي لا تلازم النصب على الظرفية أو الجرّ بمن بل تتأثّر بالعوامل المختلفة كما حدث في هذا البيت، فقد رفعت «خلفُها» بعامل الرفع وهو البدلية من «كلا» المبتدأ المرفوع، ورفعت «أمامُها» بعامل العطف على المرفوع.

* قال تعالى ﴿وذَرِ الذين اتّخذوا دينَهم لَعِباً ولَهْواً وغرَّتْهُمُ الحياةُ الدّنيا وذَكِّرْ به أن تُبْسَلَ نَفْسٌ بما كَسَبَتْ ليس لـها من دون اللّه وليٌّ ولا شَفيع، وإنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لا يُؤْخَذْ منها أولئكَ الذين أُبْسِلُوا بما كسَبُوا لهم شَرَابٌ من حَميم وعذابٌ أليمٌ بما كانوا يَكْفُرون﴾ (الآية ٧٠ من سورة الأنعام).

أي اترك[4] الذين اتخذوا دينهم لَعِباً ولهواً باستهزائهم به وغرّتهم الحياة الدنيا فلا تتعرّض لهم، وهذا قبل الأمر بقتالهم، وذَكّر به[5]: أي عِظ الناسَ بالقرآن، أن تُبْسَلَ نفسٌ بما كسبت: أي لئلا تُرْتَهَنَ وتُسْلَمَ نفسٌ إلى الهلاك بما عملت من شرّ، ليس لها من دون اللّه وليٌّ ولا شفيع: أي ليس لها غير اللّه ناصر ولا شفيع يمنع عنها العذاب، وإن تَعْدِلْ كلَّ عَدْلٍ: العدل الافتداء، أي إن تَفْدِ كُلَّ فداءً لا يُؤْخَذْ منها ما

---

(١) أو يقال: قلبت الواو ألفاً لتناسب الفتحة قبلها لأنّ الألف والفتحة من جنس واحد إذِ الألف في حقيقة الأمر فتحة ممطولة.

(٢) لولا وقوع «خلفُها» بدلاً مرفوعاً، ووقوع «أمامُها» معطوفاً عليه، ولولا أنّ قافية القصيدة ميمٌ مرفوعة، لجاز نصبهما في هذا البيت على الظرفية المكانية دون أن يؤديَ ذلك إلى انكسار الوزن.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) الخطاب موجّه للرسول صلّى اللّه عليه وسلّم.

(٥) انظر الهامش السابق.

تفدي به، أي لا يـتناول منها، أو لا يقبـل منها[١] ، الذين أُبْسِلُوا: أي الـذين ارتُهِنُوا وأسلموا للهلكة، حميم[٢] : أي ماء حارّ. وإنْ تَعْدِلْ كلَّ عدْل لا يؤْخَذْ منها: فاعل تعدل ضمير مستتـر جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس التي أُبْسِلَت في الآية السابقة، كلَّ: نائب عن المفـعول المطلق[٣] ، لا يُؤّخَذْ: لا نافـية ويؤخَذْ فـعل مضـارع مجـزوم في جواب إنِ الشرطية وهو بمعنى يُتناول مـبنيّ للمجهول وهو خالٍ من ضمـيـر مستتر جوازاً يكون نائباً للفاعل، منها: جار ومجرور في محلّ رفع نائب فاعل ليؤخَذْ ويكون التـقديـر «وإن تَعْدِلْ النفسُ التي أبْسِلَتْ كلَّ عَدْلٍ لا يكنْ أَخْذٌ منهـا» أي لا يُتَنَاول من النفس التي أبسلت، وهذا هو الشاهد في الآية وهو نيابة الجار والمجرور عن الفاعل.

ولو قدّر ما هو المتبادر إلى الذهن من أنّ في «يؤخَذْ» ضميراً مستتراً جوازاً هو المفعـول به في الأصل وهو النائب عن الفـاعل الآن، ومنها جـار ومجرور فـي محلّ نصب حال من هذا الضمير، لم يستقم، لأنّ ذلك الضـمير عائد حينئذٍ على «كلّ عدْلٍ» و«كلّ عدل» حدث أي معنى لأنّها مصدر، والأحداث أي المعاني لا تؤخَذ أي لا تتناول، وإنّما تؤخَذُ وتُتَنَاوَلُ الذوات المحسوسة.

نعم إن قدّر أنّ «لا يؤخَذ» بمعنى لا يُقْبَل صحَّ ذلك وكـان نائب الفاعل ضمـيراً يعود إلى «كلّ عدل» لأنّ القبول يتوجّه للمعاني، وهذا التوجيه الثاني هو الأحسن لأنّ في التوجـيه الأول تركـاً للمفـعول به وإنابة للجـار والمجرور عن الفـاعل مع وجود المفعول به للفـعل المتعدّي يؤخذ وهو الضمـير المستتر الذي أصـبح نائباً للفاعل على التوجيه الثاني.

---

(١) أخذ يأخذ فعل متعدّ سواء كان بمعنى تناول يتناول أو قبل يقبل، وعَدَلَ يعدل فعلٌ لازم في الأساس وهو في الآية ضمّن مـعنى فعل متـعدّ هو فدَى يَفْدِي إلاّ أنّ كلّ عدل بمعنى كلّ فـداء تعرب نائباً عن المفـعول المطلق ولا تعرب مفعولاً به.

(٢) يطلق الحميم أيضاً على الماء البارد كما في قول الشاعر:

وساغ لي الشراب وكنت قبـلاً ... أكـاد أغـصّ بالـمـاء الحـميم

(٣) لأنّ كلّ وكذلك بعض المضافتين إلى المصدر تعربان نائباً عن المصدر

* ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز إقامة غير المفعول به وهو المصدر وظرفا الزمان والمكان والجار والمجرور نائباً للفاعل مع وجود المفعول به، وهذا بالطبع يعني أن يكون الفعل متعدّياً، فلا يجوز عندهم أن نقول في «ضَرَبَ محمدٌ عليّاً ضَرْباً» «ضُرِبَ عليّاً ضَرْبٌ» ولا أن نقول في «ضَرَبَ محمدٌ عليّاً اليومَ» «ضُرِبَ عليّاً اليومُ» ولا أن نقول في «ضَرَبَ محمدٌ عليّاً أمامَك» «ضُرِبَ عليّاً أمامُك»، وذهب الكوفيون والأخفش البصريّ إلى جواز ذلك واستدلّوا بقول يزيد بن القعقاع[1] :

أتيح لي[2] من العدا نذيرا ... بـه وقيت الشرّ مستطيرا

أتيح: فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول فعله المبني للمعلوم أتاح وهو متعدّ، لي: جار ومجرور نائب فاعل أتيح، من العدا: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائناً وهو حال من نذيراً وكان أصله صفة له فلمّا تقدّم عليه أعرب حالاً، ويجوز أن نعرب «من العدا» نائب فاعل أتيح و«لي» حالاً من نذيراً وكان أصله صفة فلمّا تقدّم عليه أعرب حالاً، ويجوز كتابة العدا بالألف المقصورة والممدودة والأكثر كتابتها العدا، وهي في البيت اسم مقصور كالعصا والفتى وهي جمع عدوّ[3] ، أمّا العِدَاء فهو اسم ممدود مصدر الفعل عَادَى يُعَادي[4] ، وقد يسهّل هذا المصدر بحذف الهمزة فيكتب العِدا فحسب، نذيراً: مفعول به صريح لأتيح، به: الباء معناها السببيّة، وعلى مذهب البصريين إلاّ الأخفش كان ينبغي للشاعر أن يقول «أتيح لي من العدا نذيرٌ» بإسناد الفعل المبني للمجهول إلى المفعول به الصريح بعد جعله نائباً للفاعل وهو نذير، وترك الإسناد إلي الجار والمجرور، خلافاً للكوفيين والأخفش البصري الذي أجازوا هذا أيضاً، لكنّ جمهور البصريين لم يرفضوا البيت لمخالفته قاعدتهم، لأنّ قائله ممّن

---

(١) هو شاعر أمويّ مقلّ توفي ١٣٠هـ وهو أحد القرّاء المعروفين ويكنّى أبا جعفر.

(٢) يجوز فتح ياء المتكلم وتسكينها، والفتح أفصح، لكن التسكين هنا لازم لكي لا ينكسر الوزن.

(٣) ويجمع عدوّ على أعداء أيضاً.

(٤) ومصدره أيضاً معاداة وعداوة.

يحــتجّ بشعــره، فقـبلوه وقصــروه على ضرورة الرّجـز كي لا تختلف القـافيـة في الشطرين فـتكون في الشطر الأول مـرفوعـة وفي الثاني منصــوبة، وهو بهذا شــاذ يحفظ ولا يقاس عليه. واســتدلّ الكوفيون والأخفش على مذهبــهم أيضاً بقول جرير الذي يحتجّ بشعره في هجاء الفرزدق:

ولو وَلَـدَتْ قُفَيْرَةُ[1] جَرْوَ كَلْبٍ   لسُـبَّ بـذلك الجَـرْوِ الكـلابا[2]

وبقول رؤبة[3] بن العجّاج الذي يحتجّ برجزه:

لـم يُـعْـنَ[4] بالعـليـاء إلاّ سـيِّـدًا[5]   ولا شَفَى ذا[6] الغَيِّ إلاّ ذو[7] هُدَى

---

(١) قُفَيْرَة: هي أمّ الفرزدق وهي مصغّر قَفْرَة: الجَرْو: ولد الكلب، وقـد ذمَّ الشاعر قُفَيْرَة بأنّها لو ولدت جرواً لسُبَّت جميع الكلاب بسبب ذلك الجرو لسوء خَلقِه وخُلُقه.

(٢) أصل الجملة في حالة البناء للمعلوم «لسَبَّ الناسُ بذلك الجرو الكلابَا»، والباء في «بذلك» للسببيّة، والألف في «الكلابَا» للإطلاق.

(٣) توفي رؤبة ١٤٥هـ في أوائل الدولة العبـاسيّة، أمّا أبوه العجّاج فقد توفي ٩٧هـ في عـهد الدولة الأموية، وكلاهما يحتجّ برجزه.

(٤) عُنِيَ فـلانٌ بحاجـتك: أي اهتم بها وهو فـعلٌ مـاضٍ مبنيٌّ للمـعلوم على صـورة الفعل المبني للمـجهـول ومضـارعه يُعْنَى وهـو لازم والوصف منه مَعْنِيٌّ على وزن مفـعول - لأنّ أصله مَعْنُوي اجـتمـعت الواو والياء وكانت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت النون المضمومة لتناسب الياء المشدّدة بعدها - والمرفوع بعد هذا الفعل ووصفه يعرب فاعلاً، وقد يأتي هذا الفعل متعدّياً ويكون بمعنى قَصَدَ كما في قولي الراجزَين فتكون له صورتان إحداهمـا البناء للمعلوم ويكون ما بعده فاعلاً نحو: عَنَى فلانٌ بكلامه فـلاناً فهو يَعْنيه أي قَصَدَه يقـصده، والصورة الثانيـة البناء للمجهول ويكون مـا بعده نائباً للفاعل نحـو: عُنِيَ فلانٌ بالكلام يُعْنَى به أي قُصِدَ يُقْصَدُ به ويكون اسم الفاعل لهـذا الفعل المتعدّي عـانياً ويرفع فاعلاً ويكون اسم المفعول مَعْنِيّاً ويرفع نائباً للفاعل، وربّمـا كان الفعل «عنى» في البيتين الأخيرين لازماً بمـعنى اهتمّ لا بمعنى قَصَدَ المتعـدّي، ولعلّ المعنى في البـيتين ينصــر هذا الرأي، والأكثـر في عُنِيَ اللازم أن يأتي على صورة المبني للمجهول كهُرِعَ ولكنّه قـد يأتي قليلاً مبنيّاً للمعلوم ويظلّ مع ذلك لازماً لأنّ المعنى في الصيغتين واحد، وعلى هذا يخرج البيتان عن المراد هنا ولا شاهد فيهما.

(٥) أصل الجملة في حالة البناء للمعلوم «لم يَعْنِ الناسُ بالعلياءإلاّ سيِّدًا».

(٦) ذا بمعنى صاحب من الأسماء الخمسة وكذلك ذو.

(٧) انظر الهامش السابق.

وبقول الراجز:

وإنّمـا يُرْضِي المنيـبُ[1] ربَّـه مادام مَعْنِيّاً[2] بذكـرٍ قلبَـه[3]

وحمل جـمهور البصـريين هذا كلّه على ضرورة الشّعر، فقـبلوه لأنّ القائل ممّن يحتجّ بكلامه لكن عدّوه قليلاً شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه.

كذلك استدلّ الكوفيون والأخـفش بقراءة أبي جعفر[4] والأعرج وشيبة ﴿ليُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون﴾[5] فجعلوا «بما» جـارّاً ومجروراً نائباً لفاعل الفـعل المتعدّي المبني للمجهول «يُجْزَى» مع وجود المفعول به وهو «قوماً».

أمّا جمهور البصريين فقد ردّوا هذا الاحتجاج بوجهين:

أحدهما من قبيل التـأويل وهو أنّ الجار والمجرور ليس نائب الفاعل، وإنّما نائب الفاعل ضـمير مسـتتر جوازاً تقـديره هو يعود إلى مصدر الفـعل يُجْزَى وهو الجزاء بمعنى المَجْزِي به.

الثاني أنّ قراءة أبي جعفر وإن عدّت صحيحة فإنّها شاذّة لا تؤسس عليها قاعدة، بل تقبل مع حفظها وعدم القياس عليها، وهي تشبه في ذلك ضرورة الشعر[6].

وتشذيذ جـمهور النـحاة البصـريين لهذه القراءة مـبنيٌّ – إلى جانب مـخالفتـها

---

(١) أناب إلى الله: أقبَلَ وتابَ.

(٢) انظر الهامش رقم (٤) في الصفحة السابقة.

(٣) أصل الجملة الفعلية في حالة البناء للمعلوم «عَنَى المنيبُ بذكرٍ قلبَه» وقد يكون أصل الشطر الثاني «مادام معنيّاً بذكرٍ قلبُه» برفع قلبُه: اي مادام مشتغلاً ومهتماً قلبُه بالذكر ، وكذلك البيت الذي قبله.

(٤) هو يزيد بن القعـقاع المتوفى ١٣٠هـ، كـان تابعياً كـبير القـدر من أجلّ مشايخ نافع أحـد القرّاء السبـعة وانتهت إليه الرياسة في القراءة في المدينة.

(٥) من الآية ١٤ من سورة الجاثية.

(٦) والحق أنه لا ينبغي الالتفات إلى قول البصريين في عدّ القراءة الشاذّة في حكم الضرورة الشعرية فليس القرآن محلّ ضرورة والقاعدة النحوية تؤسس على القراءة الشـاذّة أيضاً لأنّها قراءة صحيحة يحتجّ =

لقاعـدتهم – على أن القراءة الشـاذّة هي قراءة من وراء السبـعة[1]، وأبو جعفر من العشرة.

على أنّ بعض القـرّاء يرون أنّ القـراءة الشـاذّة هـي قـراءة من وراء العـشـرة، وقراءة أبي جـعفـر على هذا الاعتـبار – وبصـرف النظر عن شذوذهـا عند جمـهور البصرين لمخالفتها قاعدتهم – لا تعدّ شاذّة عند هؤلاء القرّاء.

وفي هذه الآية قراءة أخرى ذكرها الزمـخشريّ في الكشّاف هـي ﴿لِيُجْزَى قومٌ بما كانوا يكسِبون﴾ ببناء الفعل للمجهول وبرفع قومٌ على أنهّ نائب فاعل، ولا إشكال في ذلك.

أمّا القراءة السـبعيّة المتـواترة المرسومة فـي المصـحف فهي ﴿لِيَجْزِيَ قـوماً بما كانوا يكسِبـون﴾ ببناء الفعل للـمعلوم وبنصب قومـاً على أنّها مـفعول بـه والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعـود إلى اللّه وهي واضـحة وقد قرأ بها من السبعة نافع وأبو عمرو بن العلاء وعـاصم وابن كثير وقرأ بها أيضاً يعـقوب الحضرمي[2] ووافقهم اليزيدي والحسن والأعمش.

وهناك قراءة أخرى سبعيّة بالنون على التعظيم أي ﴿لِنَجْزِيَ قوماً﴾ وهـي أيضاً واضحة وقد قرأ بهـا من السبعة ابن عامر وحمزة والكسـائي ومن غيرهـم يحيى بن وثّاب وخلف وكذلك الأعمش.

وقرئ أيضاً ﴿لِيَجْزِيَنّ قوماً﴾ ذكر ذلك ابن الأنباري في كتابه «البيان في غريب إعراب القرآن» ،وهي قراءة واضـحة.

= بها واضعف درجاتها يعدّ أصحّ من شواهد النحاة الشعرية إسناداً.

(١) تعدّ القراءات العشر كلّها في الحـقيقة صحيحة متواترة لا فرق بينهـا وبين السبعة ولا يعرف أنّ أحداً من علماء القراءات قد قـال إنّ ما وراء السبعة شاذ، والصحيـح أنّ القراءات الشاذّة هي القراءات الواردة إلينا من طريق الآحاد وهي صحيـحة أيضاً ولكن لا تجوز القراءة بها لأنّها ليست متواترة ولا يقرأ القرآن إلا بالتواتر، وهذا هو الفرق بينها وبين القراءات المتواترة.

(٢) هو من العشرة لا من السبعة على الأصح.

للفاعل ونائبه خمسة أحكام

المتن

* ثم قلتُ: ولا يحذفــان، بل يستتران، ويحـذف عاملهما جـوازاً نحو «زيدٌ» لَمَنْ قال «مَنْ قــامَ؟» أو «مَنْ ضُرِبَ؟»، ووجوباً نــحو ﴿إذا السمــاءُ انشقّت، وأذِنَتْ لـربِّها وحُقَّتْ، وإذا الأرضُ مُدَّتْ﴾ ولا يكونان جمـلةً، فنحو ﴿وتَبَيَّنَ لكم كيـفَ فعلنا بِهِم﴾ على إضــمـار الـتَّبَيُّن، ونحـو ﴿وإذا قِيلَ إنَّ وَعْدَ اللّهِ حقٌّ﴾ على الإسـنـاد إلي اللفظ، ويؤنّث فعلهما لتأنيثهـما وجوباً في نحو «الشمس طلعتْ» و«قامتْ هندٌ» أو «الهندان» أو «الهنداتُ»، وجـوازاً راجحـاً في نحـو «طلعت الشـمسُ» ومنه «قامتِ الرجـال» أو «النّساءُ» أو «الهنودُ» و«حـضرتِ القاضيَ امـرأةٌ»، ومثل قامتِ النّســاءُ «نعمتِ المرأةُ هندٌ»، ومرجوحـاً في نحو «ما قام إلاّ هندٌ»، وقـيل: ضرورة، ولا تلحقه عـلامة تثنية ولا جمعٍ، وشذّ نحو «أكلوني البراغيثُ».

الشرح

* وأقول: ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه:

الحكم الأول: أنّهما لا يحذفان، وذلك لأنّهما عمدتان، ومنَزَّلانِ من فعلهما منزلة الجزء، فإن ورد ما ظاهره أنّهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنّما هو محمول على أنّهما ضميران مستتران، فمن ذلك قولُ النبي صلّى اللّه عليه وسلم «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشربُ الخمــر حين يشربها وهو مؤمن»، ففــاعل «يشربُ» ليـس ضميـراً عائداً إلى مــا تقدّم ذكـره - وهو الزاني - لأنّ ذلك خلافُ المقصود، ولا الأصل «ولا يشربُ الشاربُ» فـحذف الشاربُ، لأنّ الفاعل عمدة فلا يحـذف، وإنّما هو ضـمير مـستتـر في الفعل عـائد على الشارب الذي اسـتلزمه «يشرب» فإنّ يشرب يستلزم الشارب، وحَسَّنَ ذلك تقدُّمُ نظيره وهو «لايزني الزاني» وعلى ذلك فقسْ، وتلطّف لكلّ موضع بما يناسبه، وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل، وتابعه على ذلك السُّهيلي وابن مضاء.

الثاني: أنّ عاملهما قد يحذف لقرينة، وأنّ حذفه على قسمين: جائز وواجب، فالجائز كقولك «زيدٌ» جواباً لمن قال لك «مَنْ قامَ؟» أو «مَنْ ضُرِبَ؟» فزيد في جواب الأول فاعلُ فعلٍ محذوف، وفي جواب الثاني نائب عن فاعل فعلٍ محذوف، وإن شئتَ صرّحْتَ بالفعلين فقلت «قامَ زيدٌ» و«ضُرِبَ عمروٌ»، والواجب ضابطه: أن يتأخّر عنه فعل مفسِّر له، وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة فـ «السماء» فاعل بـ «انشقّتْ» محذوفةً، كالسماء في قوله تعالى ﴿فإذا انشَقّتِ السّماءُ﴾ إلاّ أنّ الفعل هنا مذكور، و«الأرضُ» نائب عن فاعل «مُدَّتْ» محذوفةً، وكلٌّ من الفعلين يفسّره الفعل المذكور، فلا يجوز أن يتلفّظ به، لأنّ المذكور عوض عن المحذوف، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوّض عنه.

الحكم الثالث: أنّهما لا يكونان جملة، هذا هو المذهب الصحيح، وزعم قوم أنّ ذلك جائز، واستدلّوا بقوله تعالى ﴿ثم بدَا لهم مِنْ بَعْدِ ما رَأَوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾، ﴿وتَبَيَّنَ لكم كيفَ فعلْنا بهم﴾ ﴿وإذا قيلَ لهم لا تُفْسِدوا في الأرض﴾ فجعلوا جملة ﴿ليسجُنُنَّه﴾ فاعلاً لـ «بدا»، وجملة «كيف فعلنا بهم» فاعلاً لـ «تَبَيَّنَ» وجملة «لا تفسدوا في الأرض» قائمة مقام فاعل «قيلَ»، ولا حجة لهم في ذلك، أمّا الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد إمّا على مصدر الفعل، والتقدير «ثم بدا لهم بَدَاءٌ» كما تقول «بدا لِيَ رأيٌ» ويؤيّد ذلك أنّ إسناد «بدا» إلى البَدَاء قد جاء مصرّحاً به في قول الشاعر:

لعلّكَ والموعودُ حقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ في تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

وإمّا على السَّجْن – بفتح السين – المفهوم من قوله تعالى ﴿ليسجُنُنَّهُ﴾ ويدلُّ عليه قوله تعالى ﴿قال ربِّ السِّجْنُ أحبُّ إليَّ ممّا يدعُونَني إليه﴾ وكذلك القول في الآية الثانية: أي وتَبَيَّنَ هو، أي التَّبَيُّنُ،وجملة الاستفهام مفسِّرة، وأمّا الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوي الذي هو محلّ الخلاف، وإنّما هو من الإسناد اللفظيّ، أي وإذا قيل لهم هذا اللفظ، والإسناد اللفظيّ جائز في جمع الألفاظ، كقول العرب «زعموا مطيّةُ الكذِبِ» وفي الحديث «لا حولَ ولا قوةَ إلاّ باللّه كنزٌ من كنوز الجنّة».

الحكم الرابع: أنّ عاملهما يؤنّث إذا كـانا مؤنثين، وذلك على ثلاثة أقسام: تأنيث واجب، وتأنيث راجح، وتأنيث مرجوح.

فأمّا التأنيث الواجب ففي مسألتين:

إحداهما: أن يكون الفـاعل المؤنث ضميراً متّصلاً، ولا فرق في ذلـك بين حقيقيّ التأنيث ومجـازيّه، فالحقيقي نحو «هندٌ قـامَتْ» فهند مبتدأ وقام فـعل ماض والفاعل ضمير مستتر في الفعل، والتـقدير «قامتْ هي» والتاء علامة التأنيث، وهي واجبة لما ذكرناه، والمجـازيّ نحو «الشـمسُ طَلَعَتْ» وإعرابه ظاهـر، ولمّا مثّلتُ به في المقـدّمة للتـأنيث الواجب عُلِمَ أنّ وجوب التـأنيث مع الحـقيـقيّ من باب أولى، بخلاف مـا لو عكست، فأمّا قولُ الشاعر:

إنّ السـماحةَ والمـروءةَ ضُـمِّـنَا ... قبراً بمَرْوَ على الطريق الواضح

ولم يقل «ضُمِّنَتَا» فضرورة.

الثانية: أن يكون الفاعل اسـماً ظاهراً متصلاً حقيقيّ التـأنيث: مفرداً أو تثنية له أو جمعاً بالألف والتاء، فالمفـرد كقوله تعالى ﴿إذْ قَالَتِ امْرَأةُ عِمْرَانَ﴾ والمثنى كقولك «قامتِ الهندانِ» والجمع كقولك «قامتِ الهنداتُ» فأمّا قوله:

تَمَنَّى ابنتايَ أنْ يعـيشَ أبوهمـا ... وهل أنا إلاّ مِنْ ربيعَةَ أو مُضَرْ؟

فضرورة إن قدِّرَ الفعل ماضيـاً، وأمّا إن قُدّر مضارعاً – وأصلُه تَتَمَنَّى فحذفت إحدى التّاءين كما قال تعالى: ﴿فأنْذَرْتُكُمْ ناراً تَلَظَّى﴾ – فلا ضرورة.

وأمّا قوله تعالى ﴿إذا جاءك المؤمناتُ﴾ فإنّما جاز لأجل الفصل بالمفعول، أو لأنّ الفاعل في الحـقيقـة «أل» الموصولة، وهي اسم جمـع، فكأنّه قيل: اللاّتي آمَنَّ، أو لأنّ الفاعل اسمُ جمعٍ محذوفٌ موصوفٌ بالمؤمنات: أي النسوة المؤمنات.

وأمّا التأنيث الراجح ففي مسألتين أيضاً:

إحداهما: أن يكون الفاعل ظاهراً متّصلاً مجازيّ التأنيث كقولك «طلعتِ الشمسُ»

وقوله تعالى ﴿وما كانَ صلاتُهُمْ عندَ البيْتِ﴾ ﴿فانْظُرْ كيفَ كانَ عاقبَةُ مَكْرِهِم﴾ ﴿وجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمَرُ﴾.

الثانية: أن يكون ظاهراً حقيقيَّ التأنيث منفصلاً بغير إلاّ كقولك «قام اليومَ هندٌ» و«قامتِ اليومَ هندٌ» وكقوله:

إنّ امرءاً غَرَّه منكُنَّ واحدةٌ ... بَعْدِي وبَعْدَكِ في الدنيا لَمَغْرُور

والمبرّد يخصّ ذلك بالشعر.

ومن النوع الأول – أعني المؤنثَ الظاهرَ المجازيَّ التأنيث – أن يكون الفاعل جمع تكسير، أو اسمَ جمع، تقول: قامت الزيود، وقام الزيود، وقامت النساء، وقام النساء، قال تعالى ﴿قالَتِ الأعْرابُ﴾ ﴿وقالَ نِسْوَةٌ﴾ وكذلك اسم الجنس كـ «أوْرَقَ الشّجر» و«أورقتِ الشّجَرُ» فالتأنيث في ذلك كلّه على معنى الجماعة، والتذكير على معنى الجمعِ، وليس لك أن تقول: التأنيث في النساء والهنود حقيقيّ، لأنّ الحقيقيّ هو الذي له فَرْج، والفَرْجُ لآحاد الجمع لا للجمع، وأنت إنّما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد.

ومن هذا الباب أيضاً قولُهم: نعمَتِ المرأةُ هندٌ، ونعم المرأةُ هِنْدٌ، فالتأنيث على مقتضى الظاهر، والتذكير على معنى الجنس، لأنّ المراد بالمرأة الجنس لا واحدة معيّنة، مدحوا الجنس عموماً ثم خصّوا مَنْ أرادوا مَدْحَهُ، وكذلك «بئس» بالنسبة إلى الذمّ كقولك: بئس المرأةُ حمّالَةُ الحَطَبِ، وبئستِ المرأةُ هندٌ.

وأما التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة وهي أن يكون الفاعل مفصولاً بإلاّ، كقولك: ما قام إلاّ هندٌ، فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى، لأنّ التقدير «ما قام أحدٌ إلاّ هندٌ»، فالفاعل في الحقيقة مذكّر، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ كقوله:

ما بَرِئَتْ من ريبَةٍ وذَمٍّ ... في حَرْبِنَا إلاّ بناتُ العَمِّ

والدليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم ﴿إنْ كانَتْ إلاّ صيحةٌ واحدةٌ﴾ برفع

«صيحةٌ» وقراءة جماعة من السّلف ﴿فأصبحوا لا تُرى إلا مَسَاكِنُهُم﴾ ببناء الفعل لما لم يسمّ فاعله وبجعل حرف المضارعة التّاء المثنّاة من فوقُ. وزعم الأخفش أنّ التأنيث لا يجوز إلاّ في الشّعر، وهو محجوج بما ذكرنا.

الحكم الخامس: أنّ عاملهما لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع في الأمر الغالب بل تقول: قام أخواك، وقام إخوتُكَ، وقام نِسْوَتُكَ، كما تقول: قام أخوك، ومن العرب مَنْ يُلْحِقُ علاماتٍ دالّةً على ذلك كما يلحق الجميعُ علامةً دالّةً على التأنيث كقوله:

تَوَلَّى قتالَ المارقينَ بنفسِهِ وقد أسلَمَاه مُبْعَدٌ وحَمِيمٌ

وقوله صلى اللّه عليه وسلّم «يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنّهار» وقولِ بعض العرب «أكلوني البراغيثُ»، وقول الشاعر:

نَتَجَ الربيعُ محاسِناً ألقَحْنَها غُرُّ السَّحَائِبْ

وقول الآخر:

رأين الغواني الشَّيبَ لاح بِعَارِضِي فأعْرَضْنَ عنّي بالخُدود النَّوَاضِرِ

وقد حُمِلَ على هذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم، منها قوله سبحانه ﴿وأسرُّوا النّجوَى الذين ظَلَمُوا﴾، والأجود تخريجها على غير ذلك، وأحسنُ الوجوه فيها إعراب «الذين ظَلَمُوا» مبتدأ، و«أسَرُّوا النَّجْوَى» خبراً.

الحاشية

* قال تعالى ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة ، يتيماً ذا مقربة﴾ (الآيتان ١٤، ١٥ من سورة البلد).

إطعام: أصلها إطعامك، وهي من إضافة المصدر لفاعله، مسغبة: أي مجاعة، مقربة: أي قرابة، ذي وذا: من الأسماء الخمسة بمعنى صاحب، والشاهد في الآية حذف الفاعل مع بقاء المصدر العامل فيه.

* قال تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمِ وأَبْصِرْ﴾ (من الآية ٣٨ من سورة مريم).

المعنى: ما أَسْمَعَهم وما أشد بصرهم، أَسْمِعْ: فعل تعجّب على وزن «أَفْعِلْ» وهو فعلٌ ماضٍ على صورة الأمر مبنيّ على فتح مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة البناء على السكون لصورة الأمر، بهم: الباء حرف جرّ زائد والضمير المتّصل مبنيّ على الكسر في موضع جرّ بالباء وفي موضع رفع على أنّه فاعل بفعل التعجّب والميم حرف دالّ على الجمع، والشاهد حذف فاعل «أَبْصِرْ» وهو «بهم» لأنّه تقدّم له ذكر نظير في الآية يدلّ عليه مع بقاء العامل فيه وهو فعل التعجّب أَبْصِر الذي هو على وزن أَفْعِلْ أيضاً.

* قال تعالى ﴿وقُضِيَ الأمرٌ﴾ (من الآية ٢١٠ من سورة البقرة).

الأصل: قَضَى اللّهُ الأمرَ، حذف الفاعل للعلم به ضرورة لأنّ اللّه هو الذي يقضي الأمور وأقيم المفعول به نائباً للفاعل.

* ما قام إلاّ هندٌ.

هذا أسلوب استثناء مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ بما والمستثنى منه محذوف، والأصل: ما قام أحدٌ إلاّ هندٌ، فأحدٌ مستثنى منه فاعل قام، وإلاّ حرف استثناء ملغًى، وهندٌ مستثنى وهو بدل بعض من المستثنى منه، وعندما حذفنا فاعله وهو أحدٌ المستثنى منه أحْلَلْنَا البدل المستثنى محلّه وأعربناه إعرابه فاعلاً بعد أن كان بدلاً، والدليل على أنّ هنداً ليست فاعلاً في الأصل أنّهم رجّحوا تذكير الفعل قام في هذا المثال تبعاً لأحد الفاعل الحقيقي المذكّر المحذوف، ولو اعتبروا هنداً[1] فاعلاً في الأصل لرجّحوا تأنيث الفعل قام لأنّ هنداً مؤنث[2].

---

(١) العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط كهند ودعد يجوز صرفه وتنوينه،ويجوز منعه من الصّرف والتنوين.

(٢) يجوز في قولنا «ما قام إلاّ هندٌ» التذكير والتأنيث للفعل، لأنّ الفاعل المذكور وإن كان مؤنثاً حقيقياً يجب تأنيث الفعل معه فإنّه مفصول عن فعله بإلاّ.

* يحــذف الفــاعل ويبقى فــعله وهو قَلَّ وكَثُرَ وطَالَ ونحــوها إذا اتّصلت بهــذا الفعل «مـا» التي هي حرف زائد، وذلـك كقولنا «قلّمـا يكون ذلك» بمعنى: قلّمـا يجدُ الواجدُ ذلك، وكـقولنا «كثـر ما كان ذلك» بمعنى: كثـر ما وَجَدَ الواجدُ ذلك، وكـقولنا «طالما يكون أو كان ذلك» بمعنى: طالما يجد أو وَجَدَ الواجِدُ ذلك، ويكون وكان فعلان تامّان، و«ذلك» المذكورة فاعل لهما، أمّا فاعل قَلَّ وكَثُرَ وطال فهو «ذلك» محذوفة.

* قال تعالى ﴿وجَاءَ ربُّكَ﴾ (من الآية ٢٢ من سورة الفجر).

على تقدير أنّ الأصل «وجاء أمرُ ربِّك» يكون الفاعل المرفوع المضاف وهو «أمْرٌ» محذوفاً، وقد أقيم المضاف إليه المجرور وهو «ربِّك» مقامه وارتفع ارتفاعه.

* قال الكميت بن زيد الأسدي المتوفى في سنة ١٢٦هـ:

كُرَةٌ ضُرِبَتْ بصَوَالِجَةٍ[1] فَتَـلَقَّـفَهَـا رجـلٌ رجـلُ

أصل الكلام: فـتلَقّفهـا الناسُ «رجلاً رجـلاً» أي منفردين، فـحذف الفـاعل وهو «الناسُ» مع بقـاء فعله وهو «فـتلقّفهـا» ثم أنيب عن الفـاعل المحذوف حـال مركـبة مفصِّلة لهـذا الفاعل ورفعت الحال المركـبة على الفاعلية بعد أن كـانت منصوبة على الحالية.

* إِضْرِبُنَّ: أصله إِضْرِبُوا فعل أمر مبنيّ على حـذف النون وواو الجماعة فاعل، وحين أُكِّدَ بنون التوكـيد الثقـيلة التي هي نونان أولاهما سـاكنة التقت واو الجمـاعة الضميـر السـاكن بالنون الأولى من نوني التوكـيد وهي حرف سـاكن فـحذف الفاعل وهو واو الجماعة لالتقاء الساكنين وبقيت الضّمّة على الباء دليلاً عليها.

* يَضْرِبُنَّ: أصله يَضْرِبُون فعل مـضارع من الأفعـال الخمسـة مرفوع بثـبوت

---

(١) جمع صَوْلَجان وصَوْلَجَانَة وصَوْلَج، وهي العصا المعقـوفة الرأس، ومنها صولجان الملك أي مِحْجَنُهُ، وهو فارسيّ مـعرّب، وكذا كلّ كلمـة فيهـا صاد وجيم لأنّهـما لا يجـتمعـان في كلمة واحدة من كـلام العرب، والمحجن على وزن مِقْوَد وجمعه مَحَاجِن.

النون وواو الجماعة فاعل، وحين أُكِّدَ بنون التوكيد الثقيلة أصبح «يَضْرِبُونَنْنَ» فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم حذف ضمير واو الجماعة الفاعل لالتقاء الساكنين وهما واو الجماعة وحرف النون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة، وبقيت الضمّة على الباء دليلاً عليها.

* قال صلى اللّه عليه وسلّم: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشربُ الخمرَ حين يشربها وهو مؤمن».

ظاهر الحديث أنّ فاعل الفعل «يَشْرَبُ» محذوف أصلاً أي محذوف حذفاً كاملاً، وليس الأمر على ما يظهر، وإنّما الحقيقة أنّ الفاعل موجود على وجه التقدير لا على وجه الظهور لأنّه ضمير مستتر، وإيضاح ذلك أنّ فاعل «يشرب» ليس ضميراً مستتراً جوازاً تقديره «هو» يعود إلى الزاني المتقدّم ذكره لأنّ ذلك خلاف المقصود بالحديث إذِ المقصود به بيانِ حكم كلٍّ من الزاني وشارب الخمر على حدة، وليس المقصود بيان حكم الزاني في حالتين هما حالة الزنى وحالة شرب الخمر، وليس أصل التقدير أيضاً «ولا يشربُ الشّاربُ» ثم حذف الفاعل الاسم الظاهر وهو كلمة «الشاربُ» من الظاهر والتقدير، لأنّ الفاعل عمدة ومنَزَّلٌ من فعله منزلة الجزء فلا يحذف حذفاً كاملاً عند الجمهور، وإنّما فاعل يشربُ عندهم موجود تقديراً لأنّه ضمير مستتر جوازاً في الفعل يشرب وهو عائد على الشارب الذي استلزمه الفعل يشربُ أي المفهوم من الفعل يشرب، لأنّ الفعل يشرب يستلزم بالضرورة وجود الشّارب، وحَسَّنَ جعل اسم الفاعل وهو «الشارب» مرجعاً لضمير الفاعل المقدّر تقدُّم نظيره صراحة أي تقدّم اسم الفاعل الذي يشبهه وذكره قبله صراحة وهو «الزاني» في قوله «لا يزني الزاني» وعلى هذا فقس وقدّر لكل موضع ما يناسبه من اسم الفاعل الذي هو المرجع لضمير الفاعل المقدّر وذلك تبعاً لصيغة الفعل. وقد أجاز الكسائي الكوفي والسهيلي وابن مضاء القرطبي الأندلسيان حذف الفاعل حذفاً كاملاً من الظاهر ومن التقدير دون حاجة إلى جعله موجوداً على وجه التقدير أي ضميراً مستتراً، وعلى هذا ففاعل «يشرب» عندهم المحذوف حذفاً كاملاً هو لفظ «الشاربُ»

نفسه، وليس الفاعل ضميراً مستتراً جوازاً عائداً إلى «الشارب» المفهوم من الفعل «يشرب» كما ذكر الجمهور. حينَ: ظرف زمان منصوب متعلّق بمؤمن وليس بيزني، لأنّه لا معنى لقولنا «يزني حين يزني» ومثل هذا يقال في «حين» الثانية، وقوله «وهومؤمن» أي مؤمن كامل، فالمنفيّ عنه هو الإيمان الكامل، أو أصل الإيمان إن استحلّ الزنا والخمر.

* قولك ««زيدٌ» جواباً لمن قال لك «مَنْ قامَ؟» فاعل لفعل مبنيّ للمعلوم محذوف جوازاً تقديره «قَامَ» وقد حذف هذا الفعل لقرينة لفظيةهي وروده بعينه في السؤال.

* قولك «زيدٌ» جواباً لمن قال لك «مَنْ ضُرِبَ؟»[1] نائب فاعل لفعل مبنيّ للمجهول محذوف جوازاً تقديره «ضُرِبَ» وقد حذف الفعل هنا لقرينة لفظية هي وروده بنفسه في السؤال.

* قال تعالى ﴿إذا السّماء انشقّت، وأذنت لربّها وحُقّت، وإذا الأرض مُدَّتْ﴾ (الآيات ١، ٢، ٣ من سورة الانشقاق).

أذنت لربّها: أي أطاعت ربّها في الانشقاق، وحقّت فعل ماضٍ مبنيٌّ للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى السماء، وأصل الجملة في حالة البناء للمعلوم «حقّ اللّهُ السماءَ» أي جعلها حقيقة بالسمع والطاعة له، أي جديرة بهما حين أمَرَها بالانشقاق، وإذا الأرضُ مُدَّت: أي بُسِطَتْ كما يُمَدُّ ويبسط الأديم[2] فلم يبق على الأرض بناء ولا جبل لأنّ الأديم إذا مُدَّ زال كلّ انثناء فيه واستوى، وجواب إذا محذوف تقديره «لقيَ الإنسانُ عملَه»، وقد اجتمع في هذه الآيات حذف عامل الفاعل وجوباً في قوله ﴿إذا السماءُ انشقت﴾ وحذف عامل نائب الفاعل وجوباً

(١) مَثّلَ المصنِّفُ في المتن بقوله «مَنْ ضُرِبَ؟» وهو صواب، ومثّل في الشرح بقوله «مَنْ شُرِبَ؟» وواضح أنّ هذا خطأ مطبعي حدث بأخَرَة إذ لا يمكن أن يقع فيه أصغر الطلبة فضلاً عن ابن هشام، لأنّ «مَنْ» للعاقل غالباً، والمشروب غير عاقل، والتمثيل يكون بالأغلب الواضح.

(٢) الأديم: مفرد بمعنى الجلد المدبوغ، وجمعه آدَمٌ وأُدُمٌ، وربّما سمّي وجه الأرض أديما.

في قوله ﴿وإذا الأرضُ مُدَّتْ﴾، أمّا الأول فإنّ «السماء» فاعل بـ «انشقّت» محذوفة وجوباً وهي مفسَّرة بانشقّت المذكورة بعد الفاعل التي تعدّ قرينة لفظية على مثيلها الفعل المبنيّ للمعلوم المحذوف، وهذه الآية تختلف عن قوله تعالى ﴿فإذا انشقّت السماءُ فكانتْ وَرْدَةً كالدِّهان﴾[1] فإنّ «السماء» الفاعل في هذه الآية مرفوعة بفعل مذكور قبل الفاعل هو «انشقّت» ولم يتأخّر عن الفاعل فعل مفسِّر لعدم الحاجة إليه في التفسير، أمّا قوله تعالى ﴿وإذا الأرضُ مُدَّتْ﴾ فإنّ «الأرضُ» نائب عن فاعل «مدّت» المحذوفة وجوباً والمفسَّرة بالفعل المبنيّ للمجهول المذكور بعد نائب الفاعل الذي يعدّ قرينة لفظية على نظيره الفعل المحذوف المبنيّ للمجهول، ولا يجوز ذكر الفعل المحذوف المبنيّ للمعلوم «انشقّت» والمبني للمجهول «مُدَّت» لأنّ الفعل المذكور عوض عن الفعل المحذوف ومفسِّر له والنّحاة لا يجيزون الجمع بين العوض والمعوَّض عنه ولا بين المفسِّر والمفسَّر.

* ذهب البصريون إلى أنّ الفاعل ونائب الفاعل لا يكونان جملة اسمية ولا جملة فعلية، وهذا هو المذهب الصحيح، وزعم الكوفيون أنّ ذلك[2] جائز واستدلّوا بما يأتي:

١) بقوله تعالى ﴿ثم بَدَا لهم من بعد ما رأوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه﴾ (من الآية ٣٥ من سورة يوسف).

لهم: أي لعزيز مصر وأصحابه، رأوُا: حركت واو الجماعة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمّة لتناسب الواو، الآيات: أي الدّالّة على براءة يوسف من الزّنا بزليخا امرأة عزيز مصر، لَيَسْجُنُنَّه: اللاّم لام القسم وليست لام التعليل لأنّ هذه تكون مكسورة، وأصل الفعل «لَيَسْجُنُونَ» ثم أكدّ بنون التوكيد الثقيلة التي هي نونان أولاهما ساكنة فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم حذفت واو الجماعة لالتقاء

---

(١) من آية ٣٧ من سورة الرحمن، كانت وردة كالدّهان: أي كانت حمراء كالدّهان وهو الأديم الأحمر، وذلك على خلاف العهد بها، فوردة هنا وصف بمعنى حمراء ومنه قيل للأسد الورد للونه، وكذلك يقال للفرس ورد إذا كان لونه كذلك، وجواب إذا محذوف تقديره «فما أعظم الهول».

(٢) لا يكون الفاعل ولا نائب الفاعل حرفاً بإجماع الفريقين.

الساكنين وبقيت الضمّة على النون لتدلّ على الواو المحذوفة.

وقد جعل الكوفيون جملة «لَيَسْجُنُنَّه» فاعلاً للفعل «بدا»، وردَّ البصريون بأنّه لا حجة للكوفيين في ذلك، وذهبوا إلى التأول فقالوا إنّ فاعل «بَدَا» ضمير مستتر جوازاً تقديره هو عائد:

إمّا على مصدر الفعل وهو «البَدَاء» فكأنّه قال «ثم بَدَا لهم بَدَاءٌ» بمعنى «بَدَا لهم رَأْيٌ» وتكون جملة «ليسجُنُنَّه» في هذه الحالة مفسّرة للبَدَاء الذي هو مرجع الضمير المستتر الفاعل، ويؤيّد هذا التوجيه أنّ إسناد الفعل «بَدَا» إلى مصدر «البَدَاء» نفسه قد جاء مصرّحاً به في قول الشاعر(1) :

لعلّك والموعودُ حقٌّ لقاؤُه   بدا لك في تلك القَلُوص بَدَاءُ(2)

وهذا يسوّغ أنّ الفعل «بَدَا» لو وَرَدَ في كلام آخر غير هذا البيت وليس معه اسم صريح مرفوع على أنّه فاعل أن يقدّر فاعله ضميراً عائداً إلى مصدر الفعل كما في

---

(1) نسب ابن منظور هذا البيت في لسان العرب إلى الشاعر المخضرم الشّمّاخ بن ضرار الذبياني الغطفاني المتوفى في سنة ٢٢هـ الذي يحتجّ بشعره، واسمه معقل بن ضرار والشّمّاخ لقبه، والبيت في الأغاني منسوب إلى أحد الخوارج وهو محمد بن بشير لكنّه وقع في الأغاني مختلفاً.

(2) والموعودُ حقٌّ لقاؤُه: يروى في مكانه حقٌّ وفاؤُه والمقصود واحد، والواو واو الحال، والموعود مبتدأ، وحق خبر المبتدأ والجملة في موضع نصب حال من فاعل بدا والعامل في الحال هو الفعل بدا ، وحقّ صفة مشبهة أو اسم فاعل فهو بمعنى حقيق بزنة كريم وفعله حَقّ لازم مثل الفعل كَرُمَ وما كان فعله لازماً يكون اسم الفاعل والصفة المشبّهة منه على صيغة واحدة وهي هنا حَقٌّ، ويجوز أن يكون «حَقٌّ» مصدراً، وسواء كان اسم فاعل أو صفة مشبّهة أو مصدراً فإنّه يرفع فاعلاً هو لقاؤُه، ولقاؤُه من إضافة المصدر إلى مفعوله، بَدَا: ظَهَرَ والمصدر بُدُوّاً وبَدَاءً وبَدْواً وبَدَاءَةً، لك: جار ومجرور، في تلك: جار والتاء اسم إشارة في موضع جرّ واللام حرف بُعْد والكاف حرف خطاب، ويجوز أن يعرب الجارّان والمجروران كلاهما عند البصرين حالاً مقدّمة من «بَدَاء» المصدر الجامد النكرة أصلها نعت له ولمّا تقدمت عليه أصبحت حالاً منه، أو متعلّقان بـ «بَدَاء» المصدر المشتقّ عند الكوفيين، القَلُوص: بدل كلّ من اسم الإشارة تلك أو عطف بيان عليه والقلوص من النّوق الشابّة والجمع قُلُصٌ وقَلاَئِص وقِلاَص. ومعنى البيت: لعلّك قد تَغَيَّرَ رأيُكَ في شأن هذه الناقة وظَهَرَ لك أخيراً ما لم يكن ظاهراً حين وَعَدْتَ وعلى كلّ حال فإنّ ما قُضِيَ به أي وُعِدَ به لابدّ كائن أو واجب الوفاء.

آيتنا هذه، وبعبارة أخرى يقاس على هذا البيت الذي أسند فيه الفعل «بَدَا» إلى المصدر الصريح وهو «البَدَاء» ما حَدَثَ في الآية من إسناد الفعل «بَدَا» إلي الضمير المقدَّر العائد إلى المصدر «البَدَاء».

وإمّا على «السَّجن» بفتح السِّين وهو المصدر المفهوم من «لَيَسْجُنُنَّه»، ويدلّ على هذا الاحتمال الثاني عند البصريين قوله تعالى في آية سابقة على لسان يوسف ﴿قال ربِّ السِّجْنُ أحبُّ إليَّ ممّا يدعونني إليه﴾[1] ، ووجه الدلالة فيه أنّ قول يوسف ﴿ربِّ السِّجْنُ أحبُّ إليَّ ممّا يدعونني إليه﴾ يدلّ على أنّ الذي بَدَا لهم هو سَجْنُه وليس البَدَاء.

٢) وبقوله تعالى: ﴿وأنْذِرِ النَّاسَ يومَ يأتيهم العذابُ فيقولُ الذين ظَلَموا ربّنا أخِّرْنا إلى أجَلٍ قَريبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ ونتَّبِعِ الرُّسُلَ أوَ لم تكونوا أقْسمْتُم[2] من قَبْلُ ما لكم مِنْ زَوَال * وسَكَنْتُم في مساكن الذين ظَلَموا أنفُسَهم وتبيَّنَ لكم كيف فعلنا بهم وضَرَبْنَا لكُمُ الأمْثَال﴾ ﴿الآيتان ٤٤، ٤٥ من سورة إبراهيم).

أنْذِرِ الناسَ: أي الكفّار وحرّك آخر الفعل بالكسر لالتقاء الساكنين، يأتيهم العذابُ: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل ومفعول به مقدّم وفاعل مؤخّر، ويومَ مفعول به ثانٍ لأنذر على حذف مضاف أي أنذرهم أهواله وعظائمه، ولا يحسن أن يكون ظرفاً أي مفعولاً فيه للإنذار لأنّه لا إنذار يوم القيامة ويومَ مضاف والجملة بعده في موضع جرّ مضاف إليه وحرّكت الميم في آخر الفعل للتخلّص من

---

(١) قالت نساء مصر ليوسف ناصحات له أطع مولاتك امرأة عزيز مصر وحقّق رغبتها في أن تزني بها كما طلبَتْ منك، فأجاب يوسف قائلاً: ﴿ربّ السِّجن أحبُّ إليَّ ممّا يدعونني إليه﴾، ربِّ: منادى مضاف حذفت منه أداة النداء والمضاف إليه وهو ياء المتكلّم تخفيفاً وهو منصوب بفتحة مقدّرة على الباء منع من ظهورها كسرة المناسبة، وجملة ﴿ربِّ السِّجْنُ أحبُّ إليَّ ممّا يَدْعونَني إليه﴾ في موضع نصب مقول القول.

(٢) كما حَكَى اللّه عنهم في سورة النحل من الآية ٣٨ بقوله ﴿وأقْسَمُوا باللّهِ جَهْدَ أيْمَانِهم لا يَبْعَثُ اللّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ وجَهْدَ أيْمَانِهم: أي غاية اجتهادهم فيها.

ثقل التقاء الساكنين، وكانت الحركة ضمّة وليست كسرة كالمعتاد لما ينشأ من توالي كسرتي الهاء والميم من ثقل جديد، فيقول الذين ظلموا: الفعل يقولُ معطوف بفاء العطف على الفعل يأتيهم والمعطوف على المرفوع مرفوع أو جملة فيقولُ الذين ظلموا مستأنفة والفاء حرف يفيد الاستئناف، وجملة ظلموا صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب، والذين ظلموا هم الكفّار، ربّنا: منادى بحرف نداء محذوف وهو منصوب لأنّه مضاف، أخّرنا إلى أجل قريب: أي بأن تردّنا إلى الدنيا، نُجِبْ دعوتك: أي بالتوحيد، ونُجِبْ فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وهو على وزن «نُفِلْ» لأنّه حذفت الياء من الموزون لالتقاء الساكنين فتحذف العين من الميزان، ونتّبع الرسل: حرّكت العين في آخر الفعل لالتقاء الساكنين، وجملة ﴿ربّنا أخّرنا إلى أجل قريب نُجِبْ دعوَتك ونتَّبِع الرّسُلَ﴾ في موضع نصب مقول القول، فيقال لهم توبيخاً: ﴿أوَ لم تكُونُوا أقْسَمْتُم من قبلُ ما لكم مِن زَوَال؟﴾، أوَ: الهمزة للاستفهام وهو هنا استفهام تقريريّ، والواو حرف عطف لجملة فعلية على جملة فعلية، والتقدير: فيقال لهم توبيخاً أطلبتم الآن هذا ولم تكونوا طلبتموه إذْ أقسمتم من قبلُ ما لكم من زوال. تكونوا: فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة ضمير متّصل في موضع رفع اسم تكونوا وجملة أقسمتم من الفعل والفاعل في موضع نصب خبر تكونوا والميم حرف دالٌّ على الجمع، من قبلُ: أي في الدنيا، وقبلُ ظرف زمان مبنيٌّ على الضمّ في موضع جرّ لانقطاعه عن الإضافة لفظاً لا معنًى، ما لكم من زوالٍ: أي عن الدنيا إلى الآخرة، وهذه الجملة جواب القسم وإنّما جاء بلفظ الخطاب لقوله تعالى أقسمتم، ولو كانت الآية أو لم تكونوا مقسمين لقيل ما لنا، ومن حرف جرّ زائد، وما النافية ملغاة وزوالٍ مبتدأ مؤخّر وجوباً مجرور لفظاً بحرف الجرّ الزائد مرفوع محلاً، وإنّما أخّر وجوباً لأنّه نكرة لا يبتدأ بها إلاّ بمسوّغ والمسوّغ هنا تأخيرها وتقديم خبرها عليها وكونه شبه جملة جارّاً ومجروراً وهو لكم، هذا بالإضافة إلى مسوّغ آخر هو وجود ما النافية. ويجوز أن تكون ما عاملة عمل ليس وزوال اسمها مؤخّراً وجوباً للسّبب نفسه وهو مرفوع محلاً مجرور لفظاً بمن الزائدة، ولكم جار ومجرور والميم حرف دالٌّ على الجمع والجار والمجرور متعلّق

بمحذوف منصوب تقديره كائناً وهو خبر ما النافية العاملة عمل ليس، وسكنتم معطوف على أقسمتم، مساكنِ: اسم ممنوع من الصّرف لصيغة منتهى الجموع[1] ، وجُرَّ بالكسرة هنا لإضافته، ظلموا أنفسهم: أي بالكفر من الأمم السابقة، كيف فعلنا بهم: أي من العقوبة فلم تنزجروا، وضربنا لكُمُ الأمثال: أي في القرآن فلم تعتبروا، وحرّكت الميم الساكنة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمّة لتناسبَ الضمّة قبلها على الكاف، ولو حرّكنا الميم بالكسرة كالمعتاد لخلصنا من ثقل التقاء الساكنين لنقع في ثقل اجتماع الضمّة على الكاف والكسرة على الميم معاً.

وقد جعل الكوفيون جملة ﴿كيف فعلنا بهم﴾ فاعلاً للفعل ﴿تَبَيَّنَ﴾، وردّ البصريّون بأنّه لا حجة للكوفيين في ذلك، وذهبوا إلى التأويل فقالوا إنّ فاعل الفعل «تَبَيَّنَ» ضمير مستتر جوازاً عائدٌ إلى المصدر وهو «التبيُّن»، أي: وتبيَّنَ هو أي التبيُّن، وإنّ جملة الاستفهام وهي ﴿كيف فَعَلْنَا بهم﴾[2] إنّما هي مفسِّره فحسب للضمير الفاعل العائد على المصدر «التبيُّنَ» وليست على معناها الظاهر وهو الاستفهام الذي هو إنشاء.

٣) وبقوله تعالى ﴿وإذا قيل لهم لا تُفْسِدوا في الأرض قالوا إنّما نحن مُصْلحون﴾ (من الآية ١١ من سورة البقرة).

---

(١) صيغة منتهى الجموع هي جمع التكسير الذي يقع بعد ألف تكسيره حرفان مثل مساكن أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو مصابيح.

(٢) كيف اسم استفهام مبنيّ على الفتح في محلّ نصب نائب عن المفعول المطلق مقدّم وجوباً على عامله وهو فعلنا لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام والتقدير: أيَّ فِعْلٍ فَعَلْنَا بهم، ويجوز إعراب كيف اسم استفهام في محلّ نصب حالاً مقدّماً وجوباً من ضمير «نا» فاعل فعلنا، والعامل في الحال هو الفعل فَعَلَ، وعندي أنّ الإعراب الثاني هو الأرجح لأنّ إعراب كيف في الآية نائباً عن المفعول المطلق غير واضح، وإذا جاز ذلك في أيّ التي فُسِّرت بها كيف في هذا الإعراب فإنّه لا يجوز في كيف نفسها لأنّ «أيّ» تعرب بحسب ما تضاف إليه في حين أنّ كيف كما يقول العكبري في إعراب القرآن لا تكون إلاّ خبراً أو ظرفاً أو حالاً.

وقد جعل الكوفيون جملة ﴿لا تفسدوا في الأرض﴾ الفعلية نائباً لفاعل الفعل «قيل» وردّ البصريّون بأنّه لا حجّة للكوفيين في ذلك، وتأوّلوا فقالوا إنّ الإسناد في الآية ليس من الإسناد المعنويّ أي ليس من إسناد الفعل إلى معنى الجملة، وهذا الإسناد هو محلّ الخلاف بين الفريقين فبينما يمنعه البصريون فلا يجيزون أن يكون معنى الجملة نائباً للفاعل يجيزه الكوفيون ويجعلون معنى الجملة نائباً للفاعل، وإنّما الإسناد في الآية عند البصريين من الإسناد اللفظيّ والتقدير عليه: وإذا قيل لهم هذا اللفظُ، أي: وإذا قيل لهم لفظ ﴿لا تفسدوا في الأرض﴾ دون معناه، وإذا كان الإسناد إلى اللفظ دون المعنى كما يقول البصريون اعتبر نائب الفاعل المسند إليه الفعل «قيل» عندهم مفرداً لا جملة، وقد ألزم البصريون الكوفيين بهذا ولا سيّما أنّ الإسناد اللفظيّ أقرّ به الكوفيون أنفسهم في جميع الألفاظ فقد قبلوه كالبصريين في قول العرب «زعموا مطيّةُ الكذب»[1] وفي قول الرسول «لا حول ولا قوة إلاّ باللّه كنزٌ من كنوز الجنّة»، وأعرب الفريقان بناء على ذلك «زعموا» مبتدأ و«مطيّةُ» خبره وذلك على اعتبار أنّ الإسناد في قول العرب إنّما هو لفظيّ والتقدير: هذا اللفظ مطيّةُ الكذب، وأعرب الفريقان أيضاً لفظ «لا حول ولا قوّةَ إلاّ باللّه»[2] مبتدأ و«كنزٌ» خبره، وذلك على اعتبار أنّ الإسناد في الحديث إنّما هو لفظيّ، والتقدير: هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة، فالمسند إليه في الشاهدين مفرد لا جملة وذلك عند البصريين والكوفيين على حدّ سواء.

---

(١) قيل إنّه من أمثال العرب، وقال السيوطي: لم أقف على هذا القول في شيء من كتب الأمثال.

(٢) أصله «لا حول إلاّ باللّه، ولا قوّة إلا باللّه» ومعناهما واحد، أي: لا حولَ بأحدٍ إلاّ باللّه، ولا قوّة بأحدٍ إلاّ باللّه، فلا نافية للجنس وحولَ وقوّةَ اسمها مبنيّ على الفتح في محلّ نصب، بأحدٍ: جار ومجرور متعلّق بمحذوف مرفوع تقديره حاصلٌ خبر لا النافية للجنس، والاستثناء هنا مفرّغ وإلاّ حرف استثناء ملغى لأنّ الكلام منفيّ بلا والمستثنى منه وهو «حاصلٌ بأحدٍ» الذي هو خبر لا محذوف، فيعرب ما بعد إلاّ وهو لفظ الجلالة المجرور بالباء حسب موقعه من الجملة فهو جار ومجرور في محلّ رفع خبر للمتبدأ وهو حولٌ وقوةٌ أي «حولٌ باللّه» و«قوّةٌ باللّه» وجاز الابتداء بالنكرة وهي حولٌ وقوّةٌ لعمومهما فهما على تقدير «كلُّ حولٍ» وكلُّ قوةٍ»، ولو كان المستثنى منه وهو «حاصلٌ بأحدٍ» مذكوراً فإنّ تقدير الكلام يكون «لا حولَ حاصلٌ بأحدٍ إلاّ باللّه» و«لا قوّةَ حاصلةٌ بأحدٍ إلاّ باللّهِ» فيكون الكلام منفيّاً تامّاً ومن ثَمّ يعرب «باللّهِ» بدل بعض من «بأحدٍ».

٤) وبقوله تعالى ﴿وإذا قيل إنّ وعْدَ اللَّهِ حقٌّ والسَّاعَةُ لا رَيْبَ فيها قُلْتم ما نَدْرِي ما السَّاعةُ إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً وما نحن بمُسْتَيْقِنين﴾[1] (آية ٣٢ من سورة الجاثية).

قيل: أي لكم أيُّها الكفّار، إنّ وعد اللّه: أي بالبعث، وما نحن بمستيقنين: أي أنّها آتية، الساعة الأولى: يجوز نصبها على العطف على اسم إنّ وهو وَعْدَ ويجوز رفعها[2] على أنّها مبتدأ أو على العطف على موضع إنّ مع اسمها وهو الرفع، قلتم: الجملة جواب إذا أمّا شرطها فهو جملة قيل، وجملة الشرط في محلّ جرّ مضاف إليه والمضاف هو إذا، وجملة ﴿ما ندري ما السّاعةُ إنْ نظنُّ إلاّ ظنّاً وما نحن بمستيقنين﴾ في محلّ نصب مقول القول، ما الأولى حرف نفيّ، أمّا ما الثانية فهي اسم استفهام مبنيّ على السّكون في محلّ رفع خبر مقدّم وجوباً لأنّ أسماء الاستفهام لها الصّدارة في الكلام، والسّاعةُ بالرفع مبتدأ مؤخّر، ولا تكون الساعة خبراً لأنّها ليست مشتقة ولا تؤول بالمشتق كما ينبغي لخبر المبتدأ أن يكون، وجملة المبتدأ والخبر في محلّ نصب مفعول به لندري، ويجوز نصب الساعة على أنّها مفعول به لندري وما زائدة، وقوله تعالى: ﴿إنْ نظُنُّ إلاّ ظنّاً﴾، تقديره عند المبرّد: إنْ نحن إلاّ نظنّ ظنّاً، فإنْ نافية بمعنى ما النافية، وإلاّ مؤخّرة، ولولا هذا التقدير لكان معنى الكلام: ما نظنُّ إلاّ نظنٌّ، لأنّ المصدر فائدته كفائدة الفعل، وهذا كلام ناقص، ومثله في النقص قولك: ما ضربتُ إلاّ ضرباً، لأنّ معناه ما ضربتُ إلاّ ضربتُ، لذلك لم يجزه النحويون لأنّه كلام لا فائدة فيه، وقيل إنّ إلاّ في موضعها لأنّ نظنّ قد تكون بمعنى العلم والشكّ فاستثنى الشكّ، أي: ما لنا اعتقاد إلاّ الشكّ، أو يكون التقدير: ما نظنّ إلاّ أنّكم تظنّون ظنّاً، وما نحن بمستيقنين: الباء حرف جرّ زائد، وما تعمل عمل ليس أو مهملة، ونحن اسمها أو مبتدأ، ومستيقنين جمع مذكر سالم خبرها منصوب محلاً بالياء، أو خبر المبتدأ مرفوع محلاً بالواو، وقد منع من ظهور ياء النصب وواو الرفع اشتغال المحلّ

---

(١) ذكر المصنّف هذه الآية في المتن ولم يتعرّض لها في الشرح ألبتة.

(٢) المرسوم في المصحف ﴿والسَّاعَةُ﴾ بالرفع.

بالجرّ بحرف الجرّ الزائد، وما قلناه في الآية السابقة نقوله في هذه الآية، وكلّ ما في الآيتين من الفرق أنّ جملة «إنّ وعد اللّهِ حقٌّ» في هذه الآية اسمية، في حين أنّ جملة «لا تفسدوا في الأرض» في الآية السابقة فعلية.

* **فائدة**: ما شاءَ اللّهُ.

ما اسم موصول بمعنى الذي خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره «الأمرُ»، أو مبتدأ خبره محذوف جوازاً والتقدير «الذي شاءَ اللّهُ كائنٌ» وجملة «شاءَ اللّهُ» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب وضمير المفعول به المحذوف في «شاءَه» هو العائد الذي يربط جملة الصلة بالاسم الموصول، وكائنٌ هذه تامّة لأنّها بمعنى حاصل وهي ترفع فاعلاً ضميراً مستتراً جوازاً تقديره «هو» لأنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله المبنيّ للمعلوم، أو التقدير «الذي شاءَ اللّهُ كان» وكان تامّة بمعنى حَصَلَ وهي وفاعلها الضمير المستتر جوازاً «هو» في محلّ رفع خبر المبتدأ.

ويجوز أن تكون «ما» مصدرية والتقدير «الأمرُ مشيئةُ اللّهِ» فالأمر مبتدأ ومشيئةُ خبره واللّهِ مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، أو التقدير «مشيئةُ اللّهِ كانت» أو «مشيئةُ اللّهِ كائنةٌ» على أنّ «مشيئةُ» مبتدأ، و«كائنةٌ» أو جملة «كانت» خبر المبتدأ.

* **فائدة**: لا إله إلاّ اللّهُ.

أصل التقدير «لا إلهَ معبودٌ بحقٍّ إلاّ اللّهُ»[1] ، لا: نافية للجنس، إلهَ: اسمها مبنيّ على الفتح في محلّ نصب لأنّه مفرد غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، وهو نكرة لأنّ اسم لا النافية للجنس لابدّ أن يكون نكرة، وهو عامّ لأنّ النكرة إذا وقعت في سياق

(١) لا يصحّ أن يكون أصل التقدير «لاإلهَ موجودٌ إلاّ اللّهُ» أو «لا إلهَ معبودٌ إلاّ اللّهُ» لعدم استقامة المعنى، إذِ الوجود وكذلك مجرّد العبادة كلٌّ منهما حاصل أيضاً للآلهة المزيّفين كالأصنام، وإنّما ينبغي أن يكون أصل التقدير «لا إلهَ معبودٌ بحقٍّ إلاّ اللّهُ» ليستقيم المعنى.

النفي تعمّ ويكون معناها «لا آلهةً»، معبودٌ[1] : خبر لا مرفوع معناه «معبوداتٌ» لكي يتطابق مع معنى اسم «لا» الجمع، بحقٍّ: جار ومجرور متعلّق بمعبود، إلاّ حرف استثناء ملغَى لأنّ الكلام منفيّ بلا والمستثنى منه وهو «معبودٌ» محذوف[2]، ويعرب المستثنى بعد إلاّ وهو «اللّهُ» مرفوعاً على أنّه بدل كلّ من موضع «لا إلهَ» لأنّ موضع «لا» وما عملت فيه هو الرفع بالابتداء، أو على أنّه خبر للمبتدأ «لا إلهَ»[3] .

ولو ذكر المستثنى منه وهو «معبودٌ» أي بحقّ فكان التركيب «لا إلهَ معبودٌ بحقٍّ إلاّ اللّه» فإنّ الاستثناء يكون منفيّاً تامّاً، ويجوز في هذه الحالة أن يعرب «اللّه» منصوباً على الاستثناء أو مرفوعاً على أنّه بدل كلّ من لفظ المستثنى منه «معبودٌ».

وقيل «لا إلهَ» بكاملها في موضع رفع مبتدأ، و«إلاّ اللّهُ» بكاملها برفع لفظ الجلالة في موضع رفع خبر المبتدأ، وقد تعارض النفي بلا مع الإثبات بإلاّ فتساقطا فكأنّ الباقي «الإلهُ اللّهُ» فعادت «إلهَ» من البناء[4] على الفتح مع التنكير إلى الرفع

---

(١) في «معبود» ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو» نائب فاعل لمعبود لأنّ اسم المفعول كمعبود يرفع نائباً للفاعل.

(٢) وكذلك الجارّ والمجرور المتعلّق بالخبر المستثنى منه المحذوف وهو «بحقّ» محذوف.

(٣) هذان الإعرابان يدلاّن على أنّ الأوجه الابتعاد عن الصناعة النحوية المجرّدة التي تعدّ الأسلوب أسلوب استثناء مفرّغ فحسب يقتضي تقدير مستثنى منه محذوف من الكلام، فهما يدلاّن على أنّ الأسلوب هنا هو في الحقيقة وكما تقضي بذلك البلاغة أسلوب قصر يفيد الحصر أكثر منه أسلوب استثناء مفرّغ حتى لو تضمّنت العبارة إلاّ الاستثنائية، فهذه الأداة قد أفادت باجتماعها هنا مع حرف النفي المعنى المقصود من سوق العبارة وهو القصر والحصر، وهذا أهمّ من إفادتهما الاستثناء المفرّغ الذي هو أمر لفظي.

(٤) يبنى اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبيهاً بالمضاف على ما ينصب به فلا رجلَ ولا رجالَ في الدار مبنيّ على الفتح في محلّ نصب، ولا مسلمات في الدار مبنيّ على الكسرة في محلّ نصب، ولا ينوّن اسم لا في الأمثلة الثلاثة لأنّ البناء والتنوين لا يجتمعان، ولا رجلَيْنِ ولا مسلمِينَ في الدار مبنيّان على الياء في محلّ نصب ولا ينوّن الاسم في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم لأنّ النون فيهما عوض عن التنوين والعوض والمعوّض لا يجتمعان، أمّا إذا كان اسم لا النافية للجنس مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نحو: لا طالبَ علمٍ مكروهٌ، ولا طالعاً جبلاً موجودٌ، فإنّه يكون معرباً بالنصب بالفتحة ولا ينوّن في الأوّل لأنّ التنوين والإضافة لا يجتمعان.

والتعريف لأنّ إعرابها قبل دخول «لا» عليها كان مبتدأ والمبتدأ لابدّ أن يكون معرفة إذ لا يجوز الابتداء بالنكرة إلاّ بمسوّغ، و«اللّهُ» بالرفع خبر المبتدأ «الإلهُ».

* يجب[١] تأنيث عامل الفاعل ونائب الفاعل إذا كان الفاعل أو نائبه المؤنث ضميراً مستتراً، أو ظاهراً متّصلاً أو غير مفصول عن فعله بفاصل، ولا فرق في ذلك بين الضمير حقيقيّ التأنيث ومجازيّ التأنيث، فالفاعل المؤنث الحقيقيّ نحو «هند قامت» و«الهندان قامتا»، ونائب الفاعل المؤنث الحقيقي نحو «هند أُحْضِرَتْ» و«الهندان أُحْضِرَتَا»، والفاعل المؤنث المجازي نحو «الشّمسُ طَلَعَتْ»و«العيْنان تَجْريان»، ونائب الفعل المؤنث المجازي نحو «البرتقالة أُكِلَتْ» «والبرتقالتان تؤكلان».

* قال زياد بن سليمان[٢] الأعجم:

إنّ السّماحةَ والمروءةَ ضُمِّنَا قبراً[٣] بمروَ[٤] على الطريق الواضح

بمرو: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره «موجوداً» صفة لقبر وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة أو التأنيث على اعتبارها مدينة، على الطريق: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره موجوداً صفة ثانية «لقبراً» أو حال من مرو، والشاهد في البيت أنّ «ضُمِّن» فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول مسند إلى ضمير المثنى المؤنث المجازي الظاهر وهو الألف العائدة إلى السماحة والمروءة، وكان من الواجب أن يكون الفعل مؤنثاً، لأنّ كلّ فعل أسند إلى ضمير مؤنث غير مفصول سواء كان ظاهراً أو مستتراً وسواء أكان المؤنث الذي يعود إليه الضمير مؤنثاً حقيقي التأنيث،

---

(١) أي بتاء ساكنة في آخر الفعل الماضي وتسمى تاء التانيث، وبتاء مفتوحة في أول الفعل المضارع وتسمى تاء المضارعة وفائدة هذه أنّها تعطي الفعل المضارع معنى التانيث كما تعطي تاءالتانيث الساكنة الفعل الماضي معنى التانيث.

(٢) شاعر أمويّ توفّي في حدود المائة الأولى للهجرة، وهو ممّن يحتجّ بشعرهم.

(٣) يجمع جمع تكسير للكثرة على قبور وللقلّة على أقْبُر بوزن أفْعُلْ، ومن أسماء القبر ايضاً الرَّمْسُ والضريح.

(٤) مرو: هي أشهر مدن خراسان وقصبتها وبها سرير الملك، يقال قَصَبَة القرية أي وسطها وقصبة مدن خراسان أي وسطها، وينسب إلى مرو فيقال مروزيّ على خلاف القياس، فخراسان هي المعروفة الآن بافغانستان ومن اهم مدنها بلخ.

أم كان مؤنثاً مجازيّ التأنيث كالسماحة والمروءة، يجب تأنيثه، لكن الشاعر ترك تأنيث الفعل الواجب، وهذا شاذ للضرورة الشعرية لأنّه لو أنّث الفعل «ضمّنا» وقال «ضمّنتا» لانكسر البيت، وهو على كلّ حال قليل أونادر غير مطّرد يقبل لكن يحفظ ولا يقاس عليه لا في النثر ولا في الشعر لأنّ مبنى الأول على السّعة، ولأن ضرورات القدماء الشعرية ليست بالضرورة ضرورات لنا.

وقيل إنّه ليس في هذا البيت ضرورة، بل يجوز أن يكون الضمير المذكّر في «ضمّنا» عائداً إلى السماحة والمروءة باعتبار المعنى «لأنّ معنى السماحة الكرم وهو مذكّر، ومعنى المروءة الإسعاف وهو مذكّر، فالفاعل حينئذٍ مذكّر.

* قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امرأةُ عمرانَ[1] ربِّ إنِّي نَذَرْتُ لكَ ما في بطْني محرّراً فتقَبَّلْ منِّي إنَّك أنتَ السميعُ العليم﴾ (من الآية ٣٥ من سورة آل عمران).

محرّراً: أي عتيقاً خالصاً من شواغل الدنيا لخدمة بيتك المقدّس أو بيت المقدس، إِذْ: ظرف لما مضى من الزمان مبنيّ على السكون في محلّ نصب متعلّق بالسميع والعليم أي «واللّهُ سميعٌ عليمٌ حين قالت» فيكون «سميع وعليم» عاملين في هذا الظرف، أو متعلّق بعامله المقدّر «اصطفى» والتقدير «واصطفى آل عمرانَ إذ قالتِ امرأةُ عمْرانَ ربِّ إنّي نذرت ما في بطني محرّراً»، أو مفعول به للفعل المضمر «اذكر» والتقدير «اذكر يا محمدُ وقتَ قول امرأة عمران» والمقصود ذكر الوقت وذكر القصة الواقعة في ذلك الوقت أيضاً وعلى هذا الإعراب يحسن الابتداء بإذ ولا يحسن على

---

(١) هي حَنَّة بنت فاقود، وحنّة اسم عبرانيّ، وهي أمّ مريم، وكان لحنّة أخت اسمها اشاع بنت فاقود متزوجة بزكريا عليه السلام وهي أمّ يحيى، أمّا عمران فقد كان من السادات الصالحين ولم يكن نبيّاً، وكان له التكلّم على سدنة بيت المقدس، واسم أبيه ماثان وكان بنو ماثان رؤساء بني إسرائيل في ذلك الزمن وأحبارهم وملوكهم، وقد دعت امرأةُ عمرانَ اللّهَ لمّا أسنّت واشتاقت للولد وحين أحسّت بالحمل قالت يا ربِّ إنّي نذرت أن أجعل لك ما في بطني غلاماً محرّراً لخدمة بيت المقدس أو بيتك المقدّس ولم يكن أحد من أشراف بيت المقدس أو من أنبياء بني إسرائيل وعلمائهم إلاّ وله ولد منذور لخدمته وكانوا لا يجعلون لذلك إلاّ الذكور لأنّ الجارية لا تصلح لهذه الخدمة لما يصيبها من الحيض، وقد مات عمران وامرأته حامل، وقد وضعت انثى على غير ما تمنّت.

غيـره فهو أحـسن الأعاريب، وإذْ مضـاف والجملة بعدها في مـحلّ جرّ مضـاف إليه، وقيل إنّ «إذْ» زائدة، وقد حرّكت التاء في قالت لالتقـاء الساكنين، وعمرانَ مضاف إليه مجرور بالفتحة نيـابة عن الكسرة لأنّ اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، محرّراً: حال من «ما» الاسم الموصول الذي هو بمعنى الذي وقد عُبّر بما لأنّه لم يصر ممّن يَعْقِلُ بعد والعامل في الحال هو نذرت، وقيل إنّ محرّراً صفة لموصوف محذوف هو بدل كلّ أو اشتـمال من «ما» أي «إنّي نذرتُ ما فـي بطني غلاماً محـرّراً» وقيل إنّ نذرت بمعنى جعلت فتكون «ما» مفعولاً أول لنذرت ومحرّراً أو غلاماً مفعولاً ثانياً.

* قال لبيد بن ربيعة العامري[1] الأنصاري:

تمـنّى ابنتـايَ أن يعـيش أبوهـما	وهـل أنا إلاّ من ربيعـةَ أو مُضَرْ؟
فقـومـا وقـولا بالـذي تعلمـانـــه	ولا تخمِشَا وجهاً ولا تحلقا شَعَرْ
وقولا هـو المـرءُ الـذي لا صـديقَهُ	أضَاعَ ولا خَـانَ الخليل ولا غَدَرْ
إلى الحول ثم آسـم السلام عليكما	ومن يبك حَوْلاً كاملاً فقد اعتذر

تَمَنَّى: يجوز أن تكون فـعلاً ماضـياً مثل تَقَدَّمَ، وأن تكون فـعلاً مضـارعاً أصله تتمنّى ثم حذفت إحدى[2] التاءين للتخفيف كما حذفت إحدى التاءين[3] من تلَظّى في

---

(١) شاعر مـخضرم وهوصحابيّ قدم على النّبيّ في وفـد بني كلاب فاسلموا ورجعـوا إلى مواطنهم، ثم قدم الكوفة وأقام بـها إلى أن مات في أوّل خلافة مـعاوية وهو ابن مائة وسبع وخـمسين سنة، ولمّا أسلم ترك الشعر ولم يقل إلاّ بيتاً واحداً هو:

مـا عـاتبَ الحُـرَّ الكريمَ كنفسهِ	والمرءُ يُصلحه الجليس الصالح

وقيل إنّه عاش مائة وأربعين سنة، تسعون منها في الجاهلية والباقي في الإسلام، وقيل أيضاً إنّه قال هذه الأبيات الأربعة حين بلغ مائة وثلاثين سنة لمّا حضرته الوفاة.

(٢) كلّ فعل مضـارع تصدّر بتاءين زائدتين جاز لك حذف إحداهمـا للتخفيف، وقد اختلف في الـتاء المحذوفة فقيل هي الأولى لأنّ الثانية للمطاوعة فحذفها مخلّ يذهب بمعنى المطاوعة من الفعل، وقيل المحذوف التاء الثانيـة لأنّ الأولى هي حرف المضـارعة وحذفـها مخلّ لأنّه يذهـب بمعنى التانيث وقد يوحـي بأنّ الفعل ماضٍ في حين أنّه مضارع كما أنّ الثقل حصل بالتاء الثانية وهذا يعني أنّها الأوْلَى بالحذف.

(٣) يقال «تلظّتِ النّارُ تَتَلَظّى» أو «لظّيْتُ النّارَ فهي تتلظّى» فالفعل الثاني للمطاوعة في الجملتين.

قوله تعالى ﴿فأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى﴾[1]، والحركة مقدّرة على الألف في آخره في الحالين للتعذّر، ابنتاي: فاعل وهو اسم ظاهر متّصل بفعله حقيقيّ التأنيث، وهو مضاف ومضاف إليه وحذفت النون من المثنى للإضافة، أن يعيش: أن المصدرية والفعل المضارع المنصوب بها في تأويل مصدر مفعول به لتَمَنَّى، أبوهما: فاعل يعيش مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الخمسة والهاء مضاف إليه والميم حرف عماد والألف حرف دالّ على التثنية، وهل أنا إلاّ من ربيعة أو مضر؟: التقدير: هل أنا من أحدٍ إلاّ من ربيعة أو مضر؟، إلا: حرف استثناء ملغى يفيد الحصر، والاستثناء مفرّغ لأنّ المستثنى منه وهو «من أحد» محذوف والكلام فيه شبه نفي هو الاستفهام، ربيعة: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي بالتاء إذا أردنا به أبا القبيلة، أمّا إذا أردنا القبيلة نفسها فهو ممنوع من الصرف للعلميّة وللتأنيث المعنوي واللفظي معاً، مضر: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي إن أردنا بمضر القبيلة، وإن أردنا أبا القبيلة فإنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والعدل، وقولا بالذي تعلمانه: مقول هذا القول هو مفهوم الذي تعلمانه ممّا ستقولانه بعد الوفاة، هو المرءُ الذي لا صديقَه أضاع ولا خانَ الخليلَ ولا غدر: هذه الجملة في محلّ نصب مقول القول لقولا الثانية، لا صديقه أضاع: لا ليست نافية للجنس لأنّ صديقَه معرفة بالإضافة إلى الضمير، وشرط لا النافية للجنس أن يكون اسمها نكرة، فصديقه مفعول به مقدّم لأضاع، ولا حرف نفي لا تعمل شيئاً، لاخانَ ولا غَدَرَ: لا الداخلة على الفعلين نافية، إلى الحول: جار ومجرور متعلّق بقولا في البيت السابق، ومن يبك حولاً: يقال بكاه وبكى عليه فهو فعل متعدّ للمفعول به مباشرة وبحرف الجرّ، حولاً: مفعول فيه ظرف زمان، أمّا المفعول به فهو مقدّر وهو الميّت.

* قال تعالى ﴿فأنذرتكم ناراً تَلَظَّى﴾ (من الآية ١٤ من سورة الليل).

فأنذرتكم: أي يا أهل مكة، ناراً: منصوب على نزع الخافض أي بنار أو من نار،

---

(١) آية ١٤ من سورة الليل.

تَلَظَّى: فعل مضارع محذوف التاء للتخفيف، وقرئ[1] بثبوتها، وهو بمعنى تتلهّب، والفعل المضارع «تَلَظَّى» واجب التأنيث لأنّ فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى مؤنث مجازيّ هو «ناراً» والفاعل متّصل بالفعل مباشرة، ولا يجوز أن يكون الفعل تَلَظَّى في هذه الآية ماضياً وإلاّ لقال تَلَظَّت لإسناده إلى ضمير المؤنث المجازي المستتر جوازاً المتّصل بالفعل بدون فاصل.

* **فائدة:**

كلّ ما يدلّ على معنى الجمع أي على ثلاثة فصاعداً مهما كان نوعه يحتمل أن يؤوّل بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ويحتمل أن يؤوّل بالجمع فيكون مذكّر المعنى، والذي يدلّ علي الجمع ستة أنواع، لأنّ هذا الدالّ على الجمع إمّا أن يكون جمعاً حقيقة، أو يكون اسم جمع، أو يكون اسم جنس جمعي، وقد يكون الجمع جمع تكسير لمذكّر، أو جمع تكسير لمؤنث، أو جمع مذكر سالماً[2]، أو جمع مؤنث سالماً[3]، فاسم الجمع هو ما ليس له مفرد من لفظه وله مفرد من معناه كجيش وخيل وإبل ونسوة أونساء ومفرداتها على التوالي جندي وحصان أو فرس وبعير أو ناقة وامرأة، واسم الجنس الجمعي هو ما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب أحياناً وبالتاء غالباً نحو كلم وكلمه وتمر وتمرة وروم وروميّ وزنج وزنجيّ، وجمع التكسير الذي لمذكّر نحو رجال جمع رجل وزيود جمع زيد وهنود جمع هنديّ، وجمع التكسير الذي لمؤنث نحو هنود جمع هند وضوارب جمع ضاربة، وجمع المذكر السالم نحو الزيدِينَ جمع زيد والزيدِيِّينَ جمع زَيْدِيّ والمؤمنين والبنين[4]، وجمع

---

(١) رَوَى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير أنّه قرأ تتلظّى، وكذلك قرأها ابن الزبير وزيد ابن علي وطلحة وسفيان بن عيينة، وقال الفرّاء: ورأيتها في مصحف عبد الله «تتلَظّى» بتاءين.

(٢) ويسمّى هذان الجمعان جمعا تصحيح.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) هو ملحق بجمع المذكّر السالم لأنّ مفرده ليس علماً ولا وصفاً بل نكرة وهو ابن.

المؤنث السالم نحو الهندات جمع هند والهنديّات جمع هنديّة والمؤمنات والبنات[1] .

وعلى مقتضى ما ذكرنا من احتمال هذه الأنواع كلها للتذكير تبعاً للتأويل بالجمع وللتأنيث تبعاً للتأويل بالجماعة كان ينبغي أن يجوز في جميعها تأنيث الفعل المسند إليها وتذكيره، لكن النحاة اختلفوا في هذا الموضوع على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوّل: مذهب الكوفيين، وحاصله تجويز الوجهين، أوتجويز تأنيث الفعل وتذكيره مع جميع هذه الأنواع تمشيّاً مع الأصل الذي ذكرناه، أي تطبيقاً لقاعدة التأويل بالجمع أو بالجماعة.

المذهب الثاني: مذهب البصريين، وخلاصته:

تجويز الوجهين في اسم الجمع، وفي اسم الجنس الجمعي، وفي جمعي التكسير لمذكّر ولمؤنّث.

ووجوب التذكير في جمع المذكّر السالم. ووجوب التأنيث في جمع المؤنّث السالم.

وقد قال البصريون في تعليل ما ذهبوا إليه: لأنّك حين تجمع رجلاً جمع تكسير على رجال، وحين تجمع هنداً جمع تكسير على هنود، لا يبقى في جمع التكسير لفظ المفرد على ما كان عليه في ترتيب حروفه، فأشبه جمع التكسير بذلك اسم الجمع الذي لا مفرد له من لفظه، وأمّا حين تجمع زيداً على الزيدِينَ، وحين تجمع هنداً على الهندات فإنّه يبقى لفظ المفرد في الجمع على ما كان عليه من ترتيب الحروف فأشبه

---

(١) هو جمع مؤنث سالم وليس جمع تكسير، وكان المفروض أن يقال بنتات، لكن حذفت تاء المفرد الأصلية حتى لا يجتمع في الجمع تاءان أولاهما أصلية والثانية زائدة، وحذفت الأولى الأصلية لأنّ الثانية الزائدة تؤدّي معنًى لا يُستغنَى عنه وهو معنى الجمعية، أمّا ما حدث من تغيير كسرة الباء في المفرد وفتحها في الجمع فهو للضرورة لتناسب فتحةُ الباء فتحةَ النون في الجمع وهي الفتحة التي لا بدّ منها لتناسب الألف بعدها.

جمع المذكر السالم بذلك مفرده المذكر في ترتيب الحروف، وأشبه جمع المؤنث السالم مفرده المؤنث في ترتيب الحروف، والمفرد المذكر يجب معه تذكير الفعل، فكذلك جمعه المذكر السالم، والمفرد المؤنث الحقيقي التأنيث يجب معه تأنيث الفعل فكذلك جمعه المؤنث السالم.

المذهب الثالث: مذهب النحويّ البغداديّ أبي عليّ الفارسي، وخلاصته تجويز تذكير الفعل وتأنيثه مع جميع الأنواع كالكوفيين تمشياً مع التأويل بالجمع أو بالجماعة، إلاّ نوعاً واحداً هو جمع المذكر السالم، فإنّ الفارسيّ أوجب تذكير الفعل معه كالبصريين.

وخلاصة هذا الخلاف أنّ البصريين والكوفيين والفارسيّ متفقون على جواز الوجهين أي جواز تذكير الفعل المسند إلى اسم الجمع أو اسم الجنس الجمعي أو جمع التكسير لمذكر أو جمع التكسير لمؤنث وجواز تأنيثه، والخلاف بين البصريين والكوفيين هو في الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم، والخلاف بين البصريين من جهة والكوفيين وأبي عليّ الفارسيّ من جهة أخرى هو في الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم، وقد استدل الكوفيون والفارسيّ علي جواز التذكير والتأنيث في الفعل المسند لجمع المؤنث السالم بقوله تعالى: ﴿إذا جاءَك[1] المؤمناتُ﴾[2] فقد جيء بالفعل في الآية وهو «جَاءَ» مذكّراً مع أنّ فاعله وهو «المؤمنات» جمع مؤنث سالم فَدَلّ على أنّه يجوز تذكير الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم، وجواز التذكير هذا هو موضوع النزاع بينهم وبين البصريين.

---

(١) جاء فعل لازم بمعنى حَضَرَ نحو: جاء محمدٌ أي حَضَرَ، وقد يكون متعدّياً بنفسه أو بحرف الجرّ وبمعنى حَضَرَ أو بغيره نحو ﴿جاءك المؤمنات﴾ فهومتعدّ بنفسه وبمعنى حَضَرْنَ عندك، ويقال جئتُ زيداً أي حضرتُ إليه، وجئت شيئاً حسناً أي فعلته وجئت به أي أحضرته معي، وجئت إليه اي حضرت إليه.

(٢) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة، والآية بكاملها: ﴿يا أيهّا النبيّ إذا جاءك المؤمناتُ يُبايعْنَكَ على أن لا يُشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهنّ ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهنّ ولا يعصينك في معروف فبايعهنّ واستغفر لهنّ الله إنّ الله غفور رحيم﴾.

وقد اعـترض البـصريون على اسـتدلال الكوفـيين وأبي عليّ بهذه الآية بـثلاثة اعتراضات هي:

١) لا نسلّم لكم أنّ السـبب في جواز تذكـير الفـعل في الآية هو كون الفـاعل جمع مؤنث سالماً بل السبب في تذكيره الفصل بين الفاعل والفـعل بالمفعول الذي هو ضمـير المخاطب وهـو الكاف، ومن المعروف أنّه إذا فَصَلَ بين الفعل والـفاعل المؤنث الحقيقي التـأنيث فاصلٌ جاز في الفعل التأنيث والتذكـير، والتأنيث أرجح[١]، تقول: زارتني اليومَ هندٌ، وزارني اليومَ هندٌ.

٢) لا نسلّم أنّ الفـاعل في الآية هو المؤمنات الذي هـو جمع مـؤنث سـالم، بل الفاعل في الحقيقة هو «أل» التي هي اسم موصول، وأل ليس جمعاً بل هو اسم جمع بمعنى اللاتي التي هي جـمع، وأل اسم الجـمع لا مفـرد له من لفظه[٢] في حين أنّ مـفـرد اللاتي الجمـع هو «التي» وهو من لفظه، واسم الجـمع هنا يجـوز في فـعله التأنيث والتـذكير بالإجـماع، والتـأنيث أرجح، فكأنّه قيل في الآية على تقـدير معنى «أل» بالجمع «إذا جاءك اللاّتي آمَنَّ».

٣) لا نسلّم أنّ الفـاعل هو المؤمنات الذي هو جـمع مـؤنث سـالم، بل المؤمنات صفة لموصوف محذوف، وهذا الموصوف المحذوف هو الفاعل حقيقة، وأصل الكلام: إذا جاءك النسـاءُ أو النّسوةُ المؤمناتُ، والموصوف المحذوف الذي قـدّرناه بالنساء أو النسوة[٣] اسم جمع لا جـمع مؤنث سالم، فـتذكير الفـعل في الآية سببـه أنّ الفاعل اسم جمع، ونحن لا نخالفكم في جواز تذكير الفعل إذا كان الفاعل اسم جمع لكن مع رجحان التأنيث، وبعبارة أخرى فإنّ النّحاة قـد اتفقوا على جواز تذكير الفعل وتأنيثه

---

(١) المرجوح صحيح فصيح أيضاً.

(٢) وله مفرد من معناه هو التي.

(٣) النسوة والنساء كلٌّ منهما اسم جمع معناه جمع ولـكن لا مفرد له من لفظه كالجمع بل له مفرد من معناه هو امرأة.

إذا كان فاعله اسم جمع والتأنيث أرجح.

وقد قيل في هذا الاعتـراض الثالث إنّه يلزم عليه حذف الفاعل نهـائياً وهو غير جائز، وردّ هذا القول بأنّ الصفة تقوم مقام الموصوف في اللفظ.

وممّا استـدل به الكوفيون والفارسيّ على جـواز تذكير الفـعل المسند إلى جمع المؤنث السـالم قـول عَبْدَة بن الطبـيب[1] من قـصيـدة رواها المفـضّل الضـبيّ في مختاراته من شعر العرب المسمّاة المفضليات:

فبكى بناتي شجوَهُنَّ وزوجتي ... والظّاعنون إليّ ثـم تصدّعوا[2]

حيث أتى الشاعر بالفعل «بكى» مـذكّراً مع كون فاعله وهو «بناتي» جمع مؤنث سالمًا غـيرمـفصول من فـعله، وقد أجـاب البصريون عن الاسـتدلال بهـذا البيت بأنّ الفاعل وإن كـان جمع مؤنث سالمًا، فـقد أشبه جـمع التكسير بسبب أنّ مـفرده وهو «بنت» لم يوجد بتمامه في لفظ الجمع بل حـذفت منه التاء منعاً من اجتماع تاءين في الجمع، والأصل في جـمع المؤنث السالم أن تسلم فيـه صيغة مـفرده، ومن أجل ذلك سمّوه سـالمًا فلمّا أشبه هذا اللفظ جـمع التكسيـر أخذ حكمه وهو جـواز الوجهين أي جواز التأنيث والتذكير في الفعل المسند إليـه بالإجماع مع رجحان التأنيث، وإذا جاز في هذا اللفظ بالذات وهو «بنات» الوجهان لهـذه العلّة لم يلزم جواز الوجهين في كلّ فعل يسند إلى جمع مؤنث سـالم حيث لا توجد هذه العلّة.

---

(١) هو عَبْدَةُ بن يزيد بن عمرو بن علـيّ من تميم، وكان لقب أبيه الطبيب، وهو من المخضـرمين، وكان أسود شجاعاً ومن أفصح الناس توفي نحو سنة ٢٥هـ.

(٢) شَجْوَهُنَّ: أي لشجـوهنّ بمعنى لحزنهنّ وهـمّهنّ وهو مفعـول لأجله، والظاعنون: في رواية والطامـعون، تصدّعـوا: تفرّقوا وانصـرفوا، ومعنى البـيت: أنّ خاصتـه وأحبّاءه يبكون عليه مـدّة إذا مات ثم يتفـرقون لشأنهم وينسونه، وقبل هذا البيت:

ولقد علمتُ بأنّ قصري حفرةٌ ... غبـراءُ يحملني إليهـا شَرْجَعُ

قصري: أي آخر أمري، الحفرة: القبر، الشَّرْجَع: النعش.

وممّا استدلّ به الكوفيون على جواز تأنيث الفعل المسند لجمع المذكر السالم قوله تعالى ﴿آمنتُ[1] أنّه لا إلَهَ إلاَّ الذي آمَنَتْ به بنو إسرائيلَ﴾[2] فإنّ الفعل «آمنتْ» مؤنث مع أنه مسند إلى مذكّر هو «بنو» الملحق بجمع المذكّر السالم.

وبقول قُرَيْط بن أُنَيْف العنبري[3] أحد بلعنبر[4] :

لو كنت من مازنٍ لـم تَستَبِحْ إبِلي   بنو اللقيطة من ذُهْلِ بنِ شيبانَا[5]

حيث أنّث الشاعر الفعل وهو «تستبح» مع أنّ فاعله ملحق بجمع المذكر السالم وهو «بنو» وقد أجاب البصريون والفارسيّ عن الآية والبيت بأنّ الفاعل وإن كان جمع مذكّر سالماً – أي ملحقاً بجمع المذكّر السالم – قد أشبه جمع التكسير بسبب أنّ لفظ المفرد وهو ابن لم يوجد بتمامه فيه والأصل في جمع المذكّر السالم أن يسلم فيه بناء مفرده ولهذا سمّوه سالماً، وكان أصل جمع التكسير أن يتغيّر فيه بناء مفرده ولهذا سمّوه مكسّراً، فلمّا كان «بنو» كجمع التكسير جاز في الفعل المسند إليه التذكير والتأنيث، وجواز التذكير والتأنيث في فعل هذا الفاعل وهو «بنو» بخصوصه لعلّة من العلل لا يستلزم جواز التذكير والتأنيث في كلّ فعل مسند إلى كلّ جمع مذكّر سالم حيث لا توجد العلّة المقتضية للجواز.

---

(١) أصلها آمنتُ بأنّه، فلمّا حذف الخافض قياساً تعدّى الفعل بنفسه فنصب مفعولاً به هو جملة أنّ واسمها وخبرها.

(٢) من الآية ٩٠ من سورة يونس، وجملة ﴿لا إله إلا الذي آمنتْ به بنو إسرائيلَ﴾ في محلّ رفع خبر أنّ، بنو فاعل آمَنَتْ مرفوع بالواو لانه ملحق بجمع المذكر السالم وحذفت النون من آخره للإضافة، وإسرائيل مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، والتاء في آمنْتُ فاعل وهي اسم لأنّها ضمير رفع متصل متحرك، والتاء في آمنَتْ تاء التأنيث الساكنة وهي حرف.

(٣) في حياة هذا الشاعر غموض، فقد قيل إنّه جاهليّ وقيل إنّه إسلاميّ، ولا تعرف سنة وفاته وهو أحد شعراء الحماسة.

(٤) أي واحد من بني العنبر.

(٥) البيت من مختارات أبي تمّام في أوّل ديوان الحماسة، ومازن هم بنو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، بنو اللقيطة: الصواب بنو الشقيقة، والشقيقة هي بنت عبّاد بن يزيد بن عوف بن ذُهْل بن شيبان، وأمّا اللقيطة فهي أمّ حصن بن حذيفة من بني فزارة، ولا اتصال لها بذُهْل بن شيبان، وشيبانا: مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون والألف للإطلاق.

* **فائدة:**

الجمع، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، يدلّ كلٌّ منها على أكثر من اثنين أو اثنتين، والجمع ما كان له مفرد من لفظه كرجال ومسلمين وزينبات، ويوجد قليلاً جموع لا مفرد لها من لفظها نحو: أبابيل وهي الفِرَقُ من الإبل والطير والبقر ونحوها، وقيل لها مفرد هو إِبَّوَل، وقيل هو إِبِّيل، والأهواز وهي سبع كُوَر[1] بين البصرة وفارس، لكلّ كُورَة منها اسم، ويجمعهنّ الأهواز، ولا تفرد واحدة منهنّ بهَوَز، وأخلاط تقول: هؤلاء أخلاط من الناس، أي أوباش، ولا مفرد له، وأَعْرَاب وليس له مفرد من لفظه أمّا أعرابيّ فليس مفرداً له وإنّما هو منسوب إلى أعراب، وتلافيف على وزن تفاعيل تقول: في أرضنا تلافيف من عُشب أي أعشاب ملتفّة، واسم الجمع ليس له مفرد من لفظه وله مفرد من معناه نحو: قوم ومفرده رجل أو امرأة، ورهط ومفرده إنسان[2] أو رجل[3]، وخيل ومفرده حصان أو فرس، وإبل ومفرده بعير أو ناقة، وهناك أسماء جموع على الرغم من أنّ كلاً منها له مفرد من لفظه نحو: رَكْب ومفرده راكب، وصَحْب ومفرده صاحب، ووفْد ومفرده وافد، وزَوْر ومفرده زائر، وتَجْر ومفرده تاجر، وضَأْن ومفرده ضائن، ومَعْز ومفرده ماعز، ونَشْء ومفرده ناشئ، وخَدَم ومفرده خادم[4]، وعَسَس ومفرده عاسّ[5]، وحجيج ومفرده حاجّ[6] وحمير ومفرده حمار، والسبب أنّ أوزان جموع التكسير القياسية ليس فيها فَعْلٌ ولا فَعَلٌ ولا فَعيلٌ، فهي مخالفة لها، واسم الجنس الجمعي هو ما كان له مفرد من لفظه يمتاز عنه إمّا بتاء التأنيث نحو: نحل ونحلة، ونمل ونملة، ونخل ونخلة، وكلم وكلمة، وشجر وشجرة، وجمر وجمرة، وزهر وزهرة، وبقر وبقرة، وإمّا

---

(١) الكُورة بوزن الصورة المدينة والصُّقع والجمع كُوَر.

(٢) الإنسان للمذكّر والمؤنث فلا يقال للمراة إنسانة والأرجح أنّ إنسانة عامية أو مولّدة.

(٣) لعلّ الأليق أن يكون مفرد رهط هو رجل لعموم لفظة إنسان وخصوص كلمة رهط بطائفة من الناس كأقرباء الرجل وقد قال الفيروزابادي إنّ الرّهط قوم الرجل وقبيلته وما فيهم امرأة اهـ.

(٤) خادم تستعمل للمذكّر والمؤنث تقول هو خادم وهي خادم.

(٥) عاسّ أصلها عاسِس على وزن فاعل، وحاجّ أصلها حاجِج على وزن فاعل.

(٦) انظر الهامش السابق.

بياء النسب نحو: روم وروميّ، وعرب وعربيّ، وعجم وعجميّ، وزنج[1] وزنجيّ، وترك وتركيّ، وسِند وسِنديّ، ومجوس ومجوسيّ، وإنس وإنسيّ، وجِنّ وجنّي، أمّا اسم الجنس الإفرادي فهو ما صلح للقليل والكثير وليس له مفرد لا من لفظه ولا من معناه نحو: ماء ولبن وخلّ وزيت وتراب.

واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، واسم الجنس الإفرادي تعدّ جميعاً من أنواع جمع التكسير.

* طلعت الشمس: يجوز تأنيث الفعل وهو الراجح ويجوز تذكيره وهو المرجوح، لأنّ الفاعل اسم ظاهر متّصل بفعله دون فاصل مجازيّ التأنيث.

* قال تعالى ﴿وما كان صلاتُهم عند البيتِ إلاّ مُكاءً[2] وتصْديةً﴾ (من الآية ٣٥ من سورة الأنفال).

المكاء: الصّفير، وهمزة المكاء مبدلة من واو لقولهم مَكَا يَمْكُو مكاءً أي صَفَرَ، وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة فقلبت همزة وقيل قلبت ألفاً ثم قلبت الألف همزة لئلا يلتقي ساكنان، وقلبت همزة لأنّها أقرب الحروف إلى الألف، التصدية: التصفيق، وأصلها تَصْدِدَةٌ لأنّه من الصَدّ فأبدلت الدال الأخيرة ياءً لثقل التضعيف، وقيل هي أصل وهو من الصَّدَى الذي هو الصوت، وأسلوب الاستثناء في الآية مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ بما النافية والمستثنى منه محذوف[3] إذ التقدير: وما كان صلاتهم عند

---

(١) قال أبو عمرو بن العلاء: زَنج وزِنج وزَنجيّ وزِنجيّ بفتح الزاي وكسرها في الكلّ.

(٢) الجمهور على رفع الصلاة ونصب المكاء وهو ظاهر، وقرأ الأعمش بالعكس ورويت هذه القراءة أيضاً عن عاصم، وقد أجاز سيبويه مثل هذا في الشعر على أنّه شاذ لأنّ فيه جَعْلَ اسم كان نكرة وخبرها معرفة وهذا إنّما يقبل في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام.

(٣) الآية من الاستثناء المفرّغ كما تقضي بذلك الصناعة النحوية وحدها، ومع ذلك فإنّ الأسلم الاّ يقدّر لهذا الاستثناء المفرّغ إذا قلنا به مستثنى منه وإن كان تقديره من موجبات الصّنْعة لأنّه تقدير ثقيل ينقص جمال العبارة، على أنّ أسلوب الآية هنا هو في الحقيقة أسلوب قصر استعملت فيه إلاّ التي هي في الأصل للاستثناء لتدلّ مع حرف النفي على معنى القصر، وهذا هو الأوجه والانسياق المفرط مع ما يقتضيه الإعراب الصناعي من التقديرات قد يؤدّي إلى التأثير في الذوق اللغويّ تأثيراً لا يحمد.

البيت شيئاً إلاّ مكاءً وتصديةً، صلاتُهم اسم كان والضمير المتّصل مضاف إليه والميم علامة الجمع، عندَ: ظرف مكان متعلّق بصلاة التي هي مصدر مشتقّ عند الكوفيين، أو متعلّق بمحذوف تقديره كائنةً حال من صلاتهم المعرفة بالإضافة إلى الضمير والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو كان على الرغم من أنّه فعل ناقص، مكاءً: خبر كان لأنّها حلّت محلّ خبر كان المحذوف وهو المستثنى منه «شيئاً»، والشاهد مجيء الفعل «كان» في الآية مذكّراً على المرجوح[1] مع جواز التأنيث ورجحانه لأنّ اسم[2] كان وهو «صلاتهم» اسم ظاهرمجازيّ التأنيث متّصل بفعله وهو «كان» مباشرة.

* قال تعالى ﴿فانظر كيف كان عاقبةُ مكْرِهم﴾ (من الآية ٥١ من سورة النمل).

انظر: الفعل نَظَرَ يتعدّى إلى المبصَرَات بنفسه، يقال: نظرته أي أبصرتُه، أمّا قولهم: نظرت في الكتاب فهو على حذف معموله أي نظرتُ المكتوبَ في الكتاب أي أبصرتُه، ويتعدّى إلى المعاني بفي نحو: نظرت في الأمر، أيّ تدبّرته، كيفَ: خبر كان مبني على الفتح في محل نصب وهو مقدم وجوباً لأنه من ألفاظ الاستفهام التي لها الصّدارة، وعاقبةُ اسم كان مرفوع، مكرهم: من إضافة المصدر لفاعله، والشاهد فيه كالآية السابقة تماماً.

* قال تعالى ﴿وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ﴾ (من الآية ٩ من سورة القيامة).

الشاهد فيه كالآيتين السابقتين غير أنّ الشمس نائب فاعل، وهو في حكم الفاعل واسم كان.

* قامتِ اليومَ هندٌ: يجوز في هذا المثال تأنيث الفعل وهو الراجح، وتذكيره فيقال قامَ اليومَ هندٌ وهو المرجوح، وذلك عند الجمهور[3]، لأنّ الفاعل اسم ظاهر

---

(١) المرجوح والراجح كلاهما صحيح فصيح.

(٢) اسم كان في هذا الحكم كالفاعل ونائب الفاعل على حدّ سواء واسم كان في الحقيقة فاعلٌ مجازاً.

(٣) أمّا المبرّد فإنّه يوجب التأنيث في غير الشعر للسّعة ولا يجيز التذكير إلاّ في ضرورة الشّعر، وهذا لا يسلم له في غير الشّعر لأنّه يصادم قوله تعالى ﴿إذا جاءك المؤمنات﴾.

حقيقيّ التأنيث منفصل عن فعله بغير إلاّ، أمّا إذا كان هذا الفاعل منفصلاً عن فعله بإلاّ نحو قولنا «ما قامت إلاّ هندٌ» فإنّه يجوز التأنيث على اعتبار أنّ هنداً فاعلٌ في اللفظ وهو المرجوح، ويجوز التذكير فنقول «ما قام إلاّ هندٌ» على اعتبار أنّ الفاعل الحقيقي هو «أحدٌ» المذكّر المحذوف، والتذكير أرجح في هذه الحالة.

* قال الشاعر يذمّ النساء جميعاً بخلف العهد:

إنّ امرءاً غرَّه منكنّ واحدةٌ بَعْدِي وبَعْدَكِ في الدنيا لمغرور[1]

غرّه: الهاء ضمير في موضع نصب مفعول به مقدّم، وواحدةٌ فاعل مؤخّر، منكنّ: جار ومجرور متعلّق بغَرَّ، أو هو متعلّق بمحذوف حال مقدّم من واحدة، وحين كان الجار والمجرور متأخراً عن «واحدة» النكرة أعرب صفة لها لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات، والصفة إذا تقدمت على موصوفها النكرة الجامدة أصبحت حالاً منه، وسوّغ مجيء صاحب الحال نكرة مع اشتراط النحاة تعريفه تأخّره وتقدّم الحال عليه وكونها شبه جملة جارّاً ومجروراً، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل «غَرَّه»، غرّه منكنّ واحدة: الجملة في موضع نصب صفة لامرءاً النكرة لأنّ الجمل بعد النكرات صفات، بَعْد: ظرف زمان أو مكان، في الدنيا: جار ومجرور متعلّق إمّا بقول الشاعر مغرور الآتي، وإمّا بمحذوف صفة ثانية لامرئ، والشاهد في البيت أنّه لم يقل «غرّته» على الراجح[2] بل قال «غرَّه» على المرجوح، وذلك عند الجمهور، لأنّه فُصِلَ بين هذا الفعل المسند وبين الفاعل المسند إليه وهو «واحدة» بالمفعول به وهو «الهاء» وبالجار والمجرور وهو «منكنّ» والفاعل اسم ظاهر حقيقي التأنيث لأنّ التقدير «امرأةٌ واحدةٌ».

---

(١) ممّن استشهد بهذا البيت ابن الناظم في شرحه لألفية والده.

(٢) لو أنّثَ على الراجح لانكسر البيت.

ومثل هذا البيت في المعنى والشاهد قول حجر[1] في هند امرأته وكانت قد أسرت فهو يشكّ بأنّها تريده:

إنّ من غرَّه النّساءُ بشيءٍ بعد هندٍ لجاهل مغرور

حلوة العين والحديث ومُرٌّ كلُّ شيءٍ أجَنَّ منها الضمير

كلّ أنثى - وإن بدا لك منها آيةُ الحبّ - حبُّها خيتعور

ومُرٌّ: أي ولكنّه مرّ، أجَنَّ: ستَر، منهاالضمير: أي ضميرها،وإن بدا: الواو زائدة للوزن أو اعتراضية، وبدا أي ظهر، آية: علامة، خيتعور: كذب وخداع، والشاهد أنّ الشاعر ذكّر الفعل «غرَّه» على المرجوح مع جواز تأنيثه على الرجحان[2] وذلك عند الجمهور[3] ، للفصل بين الفعل وفاعله اسم الجمع وهو النّساء الظاهر الحقيقي التأنيث بالمفعول به وهو ضمير الهاء.

* حَضَرَتِ[4] القاضيَ امرأةٌ: هذا المثال أورده المصنّف في المتن ولم يتعرّض له في الشرح، وهو ممّا يجوز فيه تأنيث الفعل على الراجح وتذكيره على المرجوح وذلك عند الجمهور[5] بسبب كون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقيّ التأنيث منفصلاً عن فعله بغير إلاّ وهو القاضيَ، والفعل حضر متعدٍّ بنفسه إلى المفعول به وهو القاضيَ، وقد حركت تاء التأنيث في الفعل بالكسر لالتقاء الساكنين، وظهرت الفتحة في آخر المنقوص في حالة النصب لخفّتها.

---

(١) هو آكِلُ المُرَار حجر بن عمرو بن مغاوية بن الحارث من كندة من بني حمير، سيّد كندة في عصره، وهو شاعر جاهليّ لا تعرف سِنُّه ولا وفاته، ولاّه أحد ملوك اليمن على قبائل معدّ بن عدنان في الحجاز واستمرّ فيهم إلى أن مات.

(٢) لو أنّث على الراجح لانكسر البيت.

(٣) أمّا المبرّد فإنّه يجيز التذكير هنا للضرورة الشعرية حتى لا ينكسر وزن البيت.

(٤) حضَر يحضُر من باب دخَل، وحكى الفرّاء حَضِرَ بالكسر لغة فيه ويقال أيضاً حَضِرَ القاضيَ امرأةٌ، وكلّهم يقولون يحضُر بالضمّ.

(٥) أمّا المبرّد فإنّه يوجب التأنيث في النثر لسعته وعدم وجود الضرورة فيه.

* قال تعالى: ﴿قالت الأعرابُ﴾ (من الآية ١٤ من سورة الحجرات).

أعراب: تعدّ جمع تكسير مع أنّه لا مفرد لها من لفظها، أمّا أعرابيّ فليس مفرداً لأعْراب وإنّما هو نسبة لها، والقاعدة أنّ النسب إلى الجمع يكون بالنسب إلى لفظ مفرده، ولكنّ هذا الجمع لا مفرد له من لفظه لذلك ينسب إلى الجمع مباشرة، أمّا عرب فهو اسم جنس جمعي لأنّه يفرق بينه وبين مفرده وهو عربيّ بالياء، والأعرابيّ يختصّ بأهل البادية، والعربيّ يطلق على سكان البادية والحاضرة. والشاهد في الآية جواز تأنيث الفعل وتذكيره والتأنيث أرجح بسبب كون الفاعل جمع تكسير اسماً ظاهراً مؤنثاً مجازيّ التأنيث متصلاً مباشرة بفعله المؤنث.

* قال تعالى ﴿تَبَّتْ يَدَا أبي لهب وتَبّْ * ما أغْنَى عنه ماله وما كَسَبْ * سيَصْلَى ناراً ذاتَ لَهَبْ * وامرأتُه حَمَّالَةَ الحَطَبْ * في جِيدِها حَبْلٌ من مسَدْ﴾ (سورة المسد).

* تُسَمَّى هذه السورة أيضاً سورة تبّت، وسورة أبي لهب، وسبب نزول هذه السورة أن النبي ﷺ قام على المروة وقيل على الصفا ونادَى قريشاً فاجتمعوا فقال: إنّ اللّه قد أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين فقد أبْلَغتُكم، فقال أبو لهب: أما دعوتنا إلاّ لهذا؟! تبّاً لك، ثم قام، فنزلت السّورة، وقيل إنَّ سببَ نزولها أنّ أبا لهب أتى النبيَّ ﷺ فقال: ماذا أُعْطَى إن آمنتُ بكَ يا محمد؟ فقال: كما يُعْطَى المسلمون، قال: أما لي فضل عليهم؟ قال: وأيَّ شيءٍ تبتغي؟! قال: تبّاً لهذا من دين إن أكن أنا وهؤلاء سواء، فنزلت السّورة.

* مات أبو لهب بالعَدَسَة بعد وقعة بدر لسبع ليالٍ، والعَدَسَةُ تقرُّحٌ أو بَثْرَةٌ[1] تخرج بالبدن فتقتُلُ وكانت العرب تهرب منها لأنّها بزعمهم تُعْدِي أشدّ العدوى ويقال للمصاب بها معدوس.

---

(١) تجمع بَثْرَة على بثور ويجمع تَقَرُّح على قروح وتقرّحات.

* الكنية تقتضي التكريم عند العرب إلاّ أنّ اللّه استعملها هنا لشهرة صاحبها بها أكثر من شهرته باسمه، أو لقبح اسمه وهو عبد العزّى، أو لأنّ مآله إلى لهب جهنّم، أو لأنّ ذكره باسمه وهو عبد العزّى خلاف الواقع والحقيقة لأنّه عبداللّه لا عبدالعزّى.

* تُسَكَّنُ أواخر جميع الآيات عند الوقف، ويفتح بعضها وهو الفعل الماضي «تبَّ» والفعل الماضي «كَسَبَ» عند درج الكلام، وبعضها الآخر وهو فواصل الآيات الثلاث الآتية يجرّ بالكسرة عند الدّرج.

* ما كَسَبَ: قيل المراد به ولده عتيبة بالتصغير وهو لم يُسْلِم، أمّا ولده عتبة وولده معتب فقد أسلما، وقيل المراد به الذي كسَبه من كل شيء، وكسَبَ يكسِب من باب ضرب يضرب.

* امرأته أي زوجته هي أمّ جميل أخت أبي سفيان بن حرب، وكانت عوراء، وماتت مخنوقة بحبلها، وقد جُعِلَتْ حمّالة الحَطَب أي لُقِّبَتْ بهذا اللقب تخسيساً وتحقيراً لها لإيذائها النبي ﷺ، أو لأنّ لأبي لهب زوجات غيرَها فوصفت بهذا الوصف للفرق بينها وبينهنّ، وحمّالة الحطب كناية عن النميمة بين الناس والتحريش وإيقاد نار العداوة بينهم، أو أنّها كانت تجمع الحطب فعلاً وتحمله بنفسها.

* الجيد العنق وجمعه أجْيَاد، في جيدها: أي يوم القيامة، حبل من مسد: هو الحبل الذي كانت تحمل به الحطب في الدنيا وخنقها اللّه به، والمسد دخلق اللّيف، وقيل ليفُ المُقْل بالذات واحِدُهُ مُقْلَة وهي شجرة تشبه النخلة، وقيل المسد شجر خاص ينبت باليمن، وقيل المسد الحديد فيكون المراد بحبل من مسد السلسلة الحديدية التي تكون في عنقها في النار في الآخرة، وقيل إنّ معنى ﴿في جيدها حبلٌ من مسد﴾ أي قلادة من ودع[1] أو خرز كانت تضعها في عنقها في الدنيا، ويجمع مَسَد على مِسَاد

(١) في مختار الصّحاح للرّازي «الوَدَعات» خَرَزٌ بيضٌ تخرج من البحر تتفاوتُ في الصّغر والكِبَر، الواحدة ودعة بسكون الدال وفتحها. وفي المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية بالقاهرة «الودع بفتح الدال وسكونها خرزات بيضٌ مجوّفة في بطونها شقوق تشبه شقوق النَّوَى بعضها كبيروبعضها صغير، والواحدة ودعة بفتح الدال وسكونها».

وأمْسَاد، ويقال مَسَدَ حَبْلَه يمسُدُه مَسْداً من باب نصر أي أجاد فَتْلَه.

* تَبَّتْ يدا أبي لهب وتَبَّ: جملة «تبّت يدا أبي لهب» إنشائية لأنّها دعائية، وجملة «تَبَّ» خبرية لأنّها إخبار بحصول التّباب الذي دعا به عليه في الجملة الأولى، والجملتان «تبّت يدا أبي لهب» «وتب» تشبهان قولك أهلكك اللّهُ وقد أهلكك» وقولك «جعلك اللّه صالحاً وقد جعلك» ويمكن اعتبار الجملتين دعاءً ويكون من قبيل الدعاء بالعام بعد الخاص وتكون الجملتان إنشائيتان. والفعل «تَبَّ» بمعنى خسر وهو من باب ضرب، وخصّت اليدان بالدعاء عليهما لأنّهما أهم الجوارح في الإيذاء.

وقرأ عبد اللّه بن مسعود شذوذاً «تبّت يدا أبي لهب وقد تبَّ» وتكون الجملة الأولى دعائية فقط، والجملة الثانية خبرية فقط، وقرأ ابن كثير من السبعة «لهْب» بإسكان الهاء، وقرأ باقي السبعة بفتحها وهو المرسوم في المصحف، وهما لغتان جيّدتان كالنّهْر والنّهَر.

يدا: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنى وأبي مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الخمسة وحذفت النون من المثنى المضاف لأنّها عوض من التنوين في المفرد والتنوين يحذف من المضاف المفرد فكذلك تحذف النون التي هي عوض عنه من المثنى المضاف، لهب: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

ما أغنى عنه مالُه: يجوز أن تكون ما حرف نفي مبنيّاً على السكون لا موضع له من الإعراب ويكون مفعول أغْنَى محذوفاً والتقدير «ما أغنى عنه مالُه شيئاً»، ويجوز أن تكون «ما» اسم استفهام معناه الانكار مبنيّاً على السكون في موضع نصب مفعولاً به مقدّماً وجوباً للفعل أغْنَى لأنّ الاستفهام له الصّدارة في الكلام، والتقدير «أيَّ شيءٍ أغْنَى المال عنه؟» ولا تكون «ما» هنا اسماً موصولاً بمعنى الذي ولا مصدرية.

وما كسَبَ: «ما» إمّا مصدرية والتقدير «وكَسْبُهُ»، وإمّا اسم موصول بمعنى الذي والتقدير «والذي كسَبه» فحذف العائد تخفيفاً، والعطف عطف مفرد على مفرد

في الحالين، وإمّا اسم للاستفهام الانكاري مفعول به مقدّم وجوباً للفعل كسَب لأنّ أسماء الاستفهام لها الصّدارة في الكلام والتقدير «أيَّ شيء كسَب؟!»، وإمّا حرف نفي ويكون مفعول كسب محذوفاً والتقدير «ما كسَب شيئاً» والعطف عطف جملة على جملة في الحالين.

سيَصْلَى ناراً ذاتَ لهَب: يصلى بمعنى يحترق وهو من باب فرح والمصدر «صلِيٌّ»، وقد أجمع القرّاء على فتح الهاء في لهَب في هذه الآية لأنّها فاصلة إذ لو سكنت لزال التشاكل بين الآيات، ناراً: مفعول به، ذات: نعت لناراً وهوبمعنى صاحبة[1] ولهب مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وامرأتُه حمّالةُ[2] الحَطَبِ: حمّالةُ بالرفع هي قراءة الجمهور من السبعة وغيرهم ومع هذا ليست مرسومة في المصحف بالرفع، وامرأتُه: يجوز أن تكون الواو للعطف وامرأتُه معطوفة على الضمير المستتر جوازاً «هو» فاعل الفعل «يَصْلَى» والمعطوف على ما محلّه الرفع مرفوع، والتقدير «سيصلى هو وامرأتُه» والهاء ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في موضع جرّ مضاف إليه، حمّالةُ: بدل كلّ من «امرأتُه» وبدل المرفوع مرفوع، ولا تُعْرَبُ نعتاً له لأنّه يشترط التطابق بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير، وامرأة معرفة لاكتسابها التعريف من الضمير المعرفة المضاف إليه إذِ الإضافة بينهما معنوية محضة تكسب المضاف إلى المعرفة تعريفاً وإلى النكرة تخصيصاً، في حين أنّ حمّالةُ مازالت نكرة على الرغم من أنّها أضيفت إلى الحطب المحلّى بأل المعرفة لأنّ الإضافة بينهما لفظيّة غير محضة لا تكسب المضاف إلى المعرفة تعريفاً ولا المضاف إلى النكرة تخصيصاً بل تكسب المضاف تخفيفاً بحذف

---

(١) أوّلت ذات الجامدة بصاحبة المشتقّة لأنّ النعت لا يكون إلاّ مشتقاً أو مؤولاً به، وذات بمعنى صاحبة مؤنث «ذو» بمعنى صاحب.

(٢) حمّالة صيغة مبالغة على وزن فعّالة وهي محوّلة عن اسم الفاعل حَامِلَة وهي إحدى صيغ المبالغة القياسية التي يكثر تداولها وهي خمس: فعّال وفعول وفعيل ومفعال وفَعِل، وهناك صيغ اخرى للمبالغة اقلّ تداولاً وهي سماعية.

التنوين فحسب.

ويجوز أن تكون الواو في «وامرأتُه» للاستئناف، وأن تكون امرأتُه بالرفع مبتدأ، وحمّالةُ بالرفع خبراً أوّلَ للمبتدأ وجملة «في جيدها حبلٌ من مسد» في محلّ رفع خبراً ثانياً للمبتدأ، أو حمّالةُ بالرفع خبر المبتدأ وجملة «في جيدها حبلٌ من مسد» في محلّ نصب حال من المبتدأ «امرأتُه» والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهومعنى الابتداء وهذا عامل معنويّ، أو الجملة حال من ضمير الفاعل «هي» المستتر جوازاً في صيغة المبالغة حمّالةُ والعامل في الحال وصاحبه هو صيغة المبالغة وهي عامل لفظيٌّ، ولا يجوز أن تكون جملة «في جيدها حبل من مسد» حالاً من «حمّالةُ الحطب» لأنّ «حمّالةُ الحطب» نكرة كما ذكرنا وصاحب الحال لابدّ أن يكون معرفة.

وقرأ عاصم من السبعة ﴿وامرأتُه حمّالةَ الحطب﴾ بنصب حمّالةَ بدون تنوين لإضافتها إلى الحَطبِ، والتنوين والإضافة لا يجتمعان، وعلى قراءة عاصم هذه رَسْمُ المصحف.

وقرأ عبد اللّه بن مسعود شذوذاً «وامرأتُه حمّالةً للحطبِ» بنصب حمّالةً مع التنوين وبعدها جار ومجرور متعلّق بها.

وعلى هاتين القراءتين أيضاً يجوز أن تكون الواو للعطف و«امرأتُه» بالرفع معطوفة على الضمير المستتر جوازاً «هو» فاعل الفعل «يَصْلَى»، أمّا «حمّالةَ» أو «حمّالةً» فهما منصوبتان على الذمّ بفعل مقدّر هو «أذمُّ» أو بالفعل المحذوف «أعني» أو حال من «امرأتُه»[1] والعامل في الحال وصاحبه هو الفعل «يَصْلَى»[2] وهو عامل لفظيّ، وجملة «في جيدها حبلٌ من مسد» في محلّ نصب حال ثانية من «امرأتُه»

---

(١) ينبغي لصاحب الحال أن يكون معرفة، وامرأته نكرة استفادت التعريف من الضمير المتّصل المعرفة المضاف إليه لأنّ الإضافة في «امرأته» معنوية محضة.

(٢) لأنّ «امرأتُه» صاحب الحال معطوف على فاعل «يَصْلَى» الضمير المستتر، والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه وهو هنا الفعل يَصْلَى كما ذكرنا.

والعامل في الحال وصاحبه هو الفعل «يَصْلَى»، ويجوز أن تكون جملة «في جيدها حبل من مسد» في محلّ نصب حالاً من الضمير المستتر جوازاً «هي» فاعل «حمّالةً» أو «حمّالةَ» والعامل في الحال وصاحبه هو صيغة المبالغة وهي عامل لفظيّ.

ويجوز أن تكون الواو على هاتين القراءتين للاستئناف فتعرَبُ «آمرأتُه» مبتدأ و«حمّالةَ» أو «حمّالةً» حالاً[1] من «آمرأتُه» والعامل في الحال وصاحبه هو معنى الابتداء وهو عامل معنويّ أو منصوبةً على الذمّ بالفعل المقدّر أذمُّ أو منصوبة بالفعل المقدّر أعني وجملة «في جيدها حبلٌ من مسد» في محلّ رفع خبر المبتدأ «آمرأتُه».

في جيدها حبلٌ من مسد: في جيدها: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره «كائنٌ»[2] خبر مقدَّم والهاء ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محلّ جر مضاف إليه، حبلٌ مبتدأ مؤخّر وجوباً لأنّه نكرة لا يبتدأ بها إلاّ بمسوّغ والمسوّغ هنا تأخيره وتقديم خبره عليه وكون هذا الخبر المقدَّم شبه جملة جارّاً ومجروراً، هذا بالإضافة إلى وصف «حبلٌ» بالجار والمجرور «من مسد»[3] لأن أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات. أو «حبلٌ» فاعل بالجار والمجرور «في جيدٍ» أى فاعل بالفعل استقرَّ الذي تعلّق به الجار والمجرور «في جيدٍ» والتقدير «استقرَّ في جيدها حبلٌ من مسد».

* قال الشاعر:

ما بَرِئَتْ مِن ريبةٍ وذَمِّ   في حربنا إلاّ بناتُ العَمِّ

---

(١) ينبغي للحال أن يكون نكرة، وحمّالةَ في قولنا «حَمّالَةَ الحطبِ» مازالت نكرة على الرغم من إضافتها إلى الحطبِ المحلّى بأل المعرفة، لأنّ الإضافة هنا لفظيّة غير محضة لا يكتسب فيها المضاف المشتقّ من المضاف إليه لا تعريفاً ولا تخصيصاً وإنّما يكتسب التخفيف بحذف التنوين، و«حمّالة الحطبِ» أخفّ من التركيب الشبيه بالمضاف «حمّالةً للحطب».

(٢) كائن اسم فاعل تام يعمل عمل فعله التامّ المبني للمعلوم كَانَ فيرفع فاعلاً، وهو هنا ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو».

(٣) من مسد: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره «كائنٌ» نعتٌ «لحبلٌ» ونعت النكرة يسوّغ الابتداء بها.

الاستثناء في البيت مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ بما والمستثنى منه الفاعل الحقيقي محذوف تقديره كائنات أو أحدٌ، وإلاّ حرف استثناء ملغى يفيد الحصر، في حربنا: وفي رواية في حيّنا وهي الأظهر، والشاهد تأنيث الفعل برئت مع كونه مفصولاً من فاعله جمع المؤنث السالم المؤنث الحقيقي وهو «بنات» بإلاّ، وهذا التأنيث مرجوح عند ابن هشام تبعاً لابن مالك والراجح عندهما التذكير وإن كان لا يتأتّى هنا كي لا ينكسر وزن البيت، ولا يجيز الجمهور هذا التأنيث بالكلية لا في الشعر ولا في النثر بسبب الفصل بين الفعل والفاعل بإلاّ، وذهب الأخفش إلى أنّ هذا التأنيث مقبول لكنّه شاذ لا يجوز في غير ضرورة الشعر كما حدث في هذا البيت ونحوه فيحفظ ولا يقاس عليه، والأقوى كما يقول المعلّق هو رأي ابن مالك وابن هشام وهو جواز التأنيث مع المرجوحيّة في الشعر والنثر كليهما.

* قال ذو الرُّمة(١) :

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ ما في غُرُوضِها وما بقيت إلاّ الضُّلُوعُ الجراشِعُ(٢)

هذا البيت من شواهد التأنيث في الشعر أيضاً، فقد أنّث الشاعر الفعل «بقيَت» مع أنّه فصل من فاعله جمع التكسير المؤنث المجازي وهو «الضلوع» بإلاّ، وهذا التأنيث مرجوح، ويجوز التذكير على الراجح وإن كان يؤدّي في البيت إلى اختلال وزنه، وجواز الأمرين على هذا النحو هو مذهب ابن مالك وابن هشام، وقد خالف في ذلك الجمهور والأخفش على ما ذكرنا في البيت السّابق، والاستثناء في البيت مفرّغ

---

(١) هو أبو الحارث غيلان بن عقبة، ولقبه ذو الرُّمّة، كان شديد القصر دميماً يضرب لونه إلى سواد، توفي سنة ١١٧هـ.

(٢) طَوَى: أضْعَفَ، النَّحْز: هو الدّفع والنّخس، الأَجْرَاز: جمع جُرُز وهي الأرض لا نبات بها، الغُرُوض: جمع غرض وهو الحزام الذي يشدّ به الرّحل، ما في غُرُوضِها: هو بطنها وما حوله، الجَرَاشِع: جمع جُرْشُع وهو المنتفخ، ومعنى البيت: أصاب هذه الناقة بالطّوى والهزال شدّة استحثاثي لها وركضي إياها في أرض لا نبات فيها.

لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه وهو الفاعل الحقيقيّ محذوف والتقدير: ما بقي شيء أو أعضاء، وإلاّ حرف استثناء ملغى.

* قال تعالى ﴿إن كانت إلاّ صيْحةٌ واحدةٌ﴾ (من الآية ٢٩ ومن الآية ٥٣ من سورة يس).

هذه الآية ردّ على الجمهور القائلين بعدم جواز تأنيث الفعل المفصول من فاعله المؤنث الحقيقي أو المجازي بإلاّ في الشعر والنثر على حدّ سواء ووجوب التذكير، وعلى الأخفش الذي يجعل جواز التأنيث مقصوراً على ضرورة الشعر فحسب، ويمنعه في النثر لسعته ويوجب التذكير في هذا النثر، فالآية على قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع برفع «صيحةٌ» دليل على جواز التأنيث المرجوح في النثر أيضاً فقد جاء الفعل «كانت» مؤنثاً مع أنّه مفصول من فاعله المؤنث المجازي وهو «صيحة» بإلاّ، والاستثناء في الآية مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ بحرف النفي وهو إنْ التي هي بمعنى ما النافية والمستثنى منه وهو فاعل «كانت» في الحقيقة محذوف وهو العقوبة، والتقدير: إن كانت العقوبةُ إلاّ صيحة واحدة[1] وإلاّ أداة استثناء ملغاة، وكانت تامة بمعنى وَقَعَتْ، وصيحةٌ بالرفع على هذه القراءة تعرب حسب موقعها من الجملة وهي في الآية فاعل «كانت» التامة بعد حذف المستثنى منه «العقوبةُ»، ولو ذكر المستثنى منه المحذوف لكانت صيحةٌ بالرفع بدل كلّ منه.

أمّا القراءة السبعية المشهورة المرسومة في المصحف فهي ﴿إن كانت إلاّ صيحةً واحدةً﴾ بنصب صيحةً، ويكون أصل الجملة «ما كانت العقوبة شيئاً إلاّ صيحةً واحدةً» فالعقوبةُ اسم كانت الناقصة وشيئاً خبرها وهو مستثنى منه، والاستثناء على قراءة النصب أيضاً مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه وهو شيئاً محذوف، وصيحةً تعرب حسب موقعها من الجملة وهي هنا بعد حذف المستثنى منه خبر كانت، واسم كانت هو العقوبة، والشاهد على قراءة النّصب هو في «كانت العقوبة»

---

(١) صاحها جبريل عليهم.

فالعقوبة اسم ظاهر مجازيّ التأنيث ولم يَفْصِلْ بين الفعل الناقص واسمه فاصل سواء كان الفاصل إلاّ أو غير إلاّ فيجوز في هذه الحالة تأنيث الفعل وتذكيره والتأنيث أرجح.

* قال تعالى ﴿فأصبحوا لا تُرَى إلاّ مَسَاكِنُهُم﴾ (من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف).

فأصبحوا: أي قوم هود الذين أهلكهم اللّهُ لأنّهم لم يؤمنوا به، وواو الجماعة ضمير متّصل اسم أصبحوا في محلّ رفع، والجملة بعد ذلك في محلّ نصب خبر أصبحوا، وقد قرأ الحسن وعاصم الجحدري «تُرَى» ببناء هذا الفعل المضارع للمجهول وبجعل حرف المضارعة تاء مثنّاة من فوق فهي تفيد التأنيث، والاستثناء في الآية مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ بلا النافية والمستثنى منه محذوف والأصل: لا تُرَى أشياءُ إلاّ مساكنُهم، والمستثنى منه المحذوف نائب فاعل، ومساكنُهم بدل بعض منه، ولمّا حذف المستثنى منه أصبحت «مساكنُهم» نائباً عن الفاعل، وهذه القراءة دليل على جواز التأنيث المرجوح في النثر أيضاً كما حدث في الفعل وهو «تُرَى» المفصول عن نائب فاعله جمع التكسير المجازي التأنيث وهو «مساكنُ» بإلاّ، وفي هذا ردّ على الجمهور والأخفش على النحو الذي ذكرناه في الآية السابقة، أمّا القراءة المرسومة في المصحف فهي ﴿لا يُرَى إلاّ مساكنُهم﴾[1] على التذكير الواجب عند الجمهور والأخفش، والراجح عند ابن مالك وابن هشام.

* قال عبد اللّه بن قيس بن الرقيّات من قصيدة يرثي بها مصعب بن الزبير بن العوام:

تولّى قتال المارقين بنفسه   وقد أسلماه مبعدٌ وحميمُ

---

(١) وقد قرأ بها عاصم وحمزة من السبعة وكذلك الأعمش وابن مسعود ومجاهد، وقرأ الباقون من السبعة وكذلك عليّ ابن أبي طالب وابن عباس لا تَرى إلاّ مساكنَهم، بالتاء على الخطاب وضمير الخطاب الفاعل ومساكنَهم مفعول به.

بنفسه جار ومجرور متعلّق بتوَلّى والهاء مضاف إليه، ويجوز أن تكون الباء حرف جرّ زائد، ونفسه توكيد معنويّ للضمير المستتر جوازاً فاعل تَوَلّى مجرور لفظاً مرفوع محلاًّ، أسلماه: أي خذلاه، يقال أسلمتُ فلاناً إذا لم أُعِنْهُ على عدّوه، والهاء مفعول به مقدّم، المبعد: الأجنبيّ أي غير القريب بالنسب، الحميم: الصديق، والمقصود القريب بالنسب، والأصل أنّ الفاعل ونائب الفاعل ومثلهما اسم كان وأخواتها لا تلحق عواملهم جميعاً عند الجمهور علامة تثنية ولا علامة جمع غالباً، لكن بعض قبائل العرب وهم أزد شنوءة[1] يلحقون بالفعل علامات دالّة على التثنية والجمع، وقد احتج هؤلاء بهذا البيت، فقد اعتبروا الألف في الفعل «أسلما» حرفاً دالاًّ على التثنية، أي مجرّد علامة على التثنية، وجعلوا «مبعدٌ» فاعلاً مؤخّراً للفعل، والقياس هو مذهب الجمهور الذي يوجب على الشاعر أن يقول «أسلمه مبعدٌ وحميمٌ»، ولأنّ قائل هذا البيت ممّن يحتجّ بشعرهم، ولأنّ تطبيق قاعدة الجمهور يؤدّي إلى اختلال وزن البيت، فقد قبل الجمهور البيت لكنّهم جعلوا «أسلماَ» فعلاً وفاعلاً، ومبعدٌ بدل بعض من ضمير الألف، أو جعلوا «مبعدٌ» مبتدأ مؤخّراً وهو نكرة سوّغ الابتداء بها الخصوص، وجملة «أسلما» من الفعل والألف التي هي فاعلٌ خبراً مقدّماً، وهذا الإعراب الأخير الذي ذهب إليه الجمهور هو أحسن الأعاريب لأننا نتفادى به الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبيّ هو ضمير الهاء، كما نتفادى به وبالإعراب قبله القول بأنّ الألف في «أسلماه» حرف دالٌّ على التثنية، وعلى كلّ حال فإنّ جملة «وقد أسلماه مبعدٌ وحميمٌ» في محلّ نصب حال من فاعل تولّى،والواو واو الحال، وقد عمل الفعل «تَوَلّى» النصب في الحال.

* قال صلى الله عليه وسلم: يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار» (جزء من حديث صحيح[2] رواه مالك بن أنس في الموطأ).

---

(١) وقيل هم طيء، وقيل هم بلحارث أي بنو الحارث.

(٢) وروي عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الملائكةُ يتعاقبون: ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يَعْرُجُ الذين باتوا فيكمْ، فيسالهم – وهو اعْلَمُ – فيقول: كيف تركتُم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يُصَلُّون واتيناهم يُصَلُّون».

وقد روي الحديثُ أيضاً على الوجه الآتي «إنّ للّه ملائكةً يتعاقبون فيكم: ملائكةً بالليل وملائكةً[1] بالنهار» بنصب ملائكةً الثانية.

إنّ للّه ملائكةً يتعاقبون: ملائكةً منصوبة على أنّها اسم إنّ مؤخّر وجملة «يتعاقبون» خبر أوّل لإنّ، و«للّه» شبه جملةٍ خبر ثانٍ مقدّم لإنّ، ويجوز اعتبار جملة «يتعاقبون» خبراً لإنّ، و«للّه» جاراً ومجروراً صفة للملائكة ثم تقدّمت الصفة على موصوفها النكرة الجامدة فأصبحت حالاً منه، وسوّغ أن يكون صاحب الحال نكرة تأخّره وتقدّم الحال عليه وكونها شبه جملة، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو ما في إنّ من معنى التوكيد، ويجوز أن يكون «للّه» خبر إنّ مقدّماً، وجملة «يتعاقبون» صفة للملائكة، ولايجوز إعراب «للّه» حالاً من ملائكةً، و«يتعاقبون» صفة للملائكة لأنّ الحاجة إلى خبر إنّ تبقى قائمة، والخبر عمدة فهو أولى بالذكر من الصفة الفضلة ومن الحال الفضلة، ولا شاهد في رواية الحديث كاملاً على ما نحن فيه، أي لا إشكال في ذلك، لأنّ ملائكةً الثانية تكون منصوبة على أنّها بدل بعض من ملائكةً الأولى المنصوبة.

أمّا رواية مالك بن أنس لجزء من الحديث برفع «ملائكةٌ»[2] الأولى في هذا الجزء، فهي محلّ كلامنا، وقد احتجّ ابن مالك بهذه الرواية وتمسّكَ بها وعدّها لغة صحيحة فصيحة وسمّاها لغة «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ» بدلاً من تسميتها لغة «أكلوني البراغيثُ» التي درج جمهور النحاة على تسمية هذه اللغة بها، والتي اشتهرت بهذا الاسم. وقد ذهب ابن مالك في توجيه هذه الرواية مذهب أزد شنوءة فجعل مثلهم

---

(١) ملائكةً الثالثة معطوفة على ملائكةً الثانية، وليست الثالثة محلّ كلامنا مباشرة إذْ يسري عليها ما يسري على ما عطفت عليه.

(٢) أمّا ملائكةٌ الثانية والأخيرة بالرفع على رواية مالك بن أنس فهي معطوفة على ملائكةٌ الأولى المرفوعة في هذه الرواية نفسها وليست محلّ كلامنا مباشرة إذْ يسري عليها ما يسري على ما عطفت عليه، وعلى كلّ حال فإنّ لفظ ملائكةً الثاني المنصوب في رواية الحديث كاملاً هو عينه لفظ ملائكةٌ الأول المرفوع في رواية مالك بن أنس لجزء من الحديث.

الواو في الفعل «يتعاقبون» مجرّد علامة، أي جعلوها حرفاً دالاًّ على معنى الجمع، وجعل مثلهم «ملائكةٌ» الأولى بالرفع فاعلاً ليتعاقبون، وذلك خلافاً للجمهور الذين جعلوا واو الجماعة في «يتعاقبون» اسماً أي ضميراً وأعربوه فاعلاً للفعل، وأعربوا «ملائكةٌ» الأولى بالرفع بدل بعض[1] من الواو.

* أكلوني البراغيثُ.

رفعت القبائل القليلة التي خالفت الجمهور كلمة «البراغيثُ» على أنّها فاعل، وجعلوا الواو في الفعل «أكلوني» مجرّد علامة، أي حرفاً دالاًّ على معنى الجمعية، والنونُ للوقاية والياءُ ضميرٌ في محلّ نصب مفعول به مقدّم، أمّا الجمهور فقد ذهب إلى أنّ الواو ضمير، أي اسم، وأنّه فاعل، والياء مفعول به والبراغيثُ بدل كلّ من الفاعل، وأحسن من هذا الإعراب أن يكون البراغيثُ مبتدأ مؤخّراً وجملة أكلوا في محل رفع خبراً مقدّماً لتفادي ما بين المبدل منه والبدل من فاصل أجنبيّ هو ياء المتكلم.

* قال أبو فراس الحمداني من قصيدة في مدح الملك سيف الدولة الحمداني:

نَتَجَ الربيعُ محاسناً ألقَحْنَها غُرُّ السحائب[2]

نَتَجَ: أي استَوْلَدَ وهو فعل مبنيّ للمعلوم، ومثله في البناء للمعلوم وفي المعنى قول الشاعر:

---

(١) وأحسن من هذا الإعراب أن يكون ملائكةٌ مبتدأ مؤخّراً وجملة يتعاقبون خبراً مقدّماً لتفادي ما بين المبدل منه والبدل من فاصل أجنبيّ هو «فيكم» وعليه تبقى الواو في الفعل اسماً أي ضميراً فاعلاً به كما يقول بذلك الجمهور، وقد سوّغ الابتداء بملائكةٌ النكرة وصفها بالجار والمجرور بعدها وهو «بالليل»، أمّا «فيكم» فهو جار ومجرور متعلّق بيتعاقبون.

(٢) بعد هذا البيت:

راقَتْ وَرَقَّ نسيمُها فحكت لنا صور الحبائب

راقت: أي المحاسن، الحبائب: جمع حبيب، وأبو فراس المتوفى سنة ٣٥٧هـ ممّن لا يحتجّ بشعره على إقامة قاعدة بل يستأنس ويمثّل به على قاعدة قائمة.

أَكُلَّ[1] عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ   يُلْقِحُـهُ قــومٌ وتَنْتِجُــونَه؟

فَتَنْتِجُونَه بمعنى تستولدونه وهومـبنيّ للمعلوم وماضيه نَتَجَ، وجـملة «ألقحنَها غرٌّ السحائب» صفة لمحاسناً لأنّ الجمل بعد النكرات صفات، ونون النّسوة حرف أي علامة على جمع الإناث، والضمير المتّصل مفعول به مقدّم، وغرٌّ[2] فاعل مؤخّر، وهذا على رأي بعض القبـائل خلافاً للجـمهور الذي يجعل نون النسـوة اسماً أي ضمـيراً ويعربه فـاعلاً للفعل ويعـرب «غرٌّ» بدل كلّ من الفاعل،والأحـسن إعراب «غرٌّ» مبـتدأ مؤخّراً وجملة ألقحنها خبراً مقدّماً تفادياً للفصل الواقع بين البدل والمبدل منه بضمير «ها» إذ الشأن أنّ البدل يلاصق المبدل منه.

* قال العتبي وهو شاعر يحتجّ بشعره:

رأين الغواني الشيبَ لاح بعارضي   فأعرضْنَ عـنّي بالخدود النواضرِ

النواضِر: جمع تكسير مفرده ناضر أو ناضرة، ويقال في هذا البيت ما قيل في الشواهد السابقة.

* قال تعالى ﴿وأسَرُّوا النّجوَى الذين ظَلَموا﴾ (من الآية ٣ من سورة الأنبياء).

النجوى: أي الكلام، وقـد حمل قوم من العرب قليلون آيات من القـرآن على لغة إلحاق عـلامة التثنية وعـلامة الجمع بالفـعل المذكور فاعلُه الظّاهرُ بعده كـهذه الآية، فجعلوا فـيها الواو في الفعل «أسـرُّوا» حرفاً دالاًّ على معنى الجـمع وجعلوا «الذين» فاعلاً بالفعل، وهذا لا يسعنا إلاّ قبوله لأنّه لغـة قبائل يحتجّ بها وإن كانت قليلة، لكن الأجود تخريج هذه الآية وما يماثلها من نثر وشـعر على مذهب الجمهور الذي يعرب واو الجماعة ضـميراً فاعلاً بالفعل ويعرب «الذين» بدل كلّ من الضـمير، على ما في إعرابهم من الفصل بين البدل والمبدل منـه بالنجوى، والشأن أنّ البدل يلاصق المبدل

(١) كُلَّ: ظرف زمان منصوب، وقد اكتسب معنى الظرفيـة الزمانية من إضافته إلى ظرف زمان هو عام، وهو متضمّن معنى في، أي: أفي كلّ عام؟

(٢) غُرّ: جمع تكسير لأغرّ المذكّر ولغرّاء المؤنث.

منه، لهذا فإنّ أحسن الأعاريب هو إعراب «الذين» مبتدأ مؤخّراً وجملة «أسرّوا» خبراً مقدّماً، وبه تبقى الواو ضميراً فاعلاً أي اسماً كما يرى الجمهور.

الثالث من المرفوعات: المبتدأ

المتن

* ثم قلتُ: الثالثُ المبتدأ وهو المجرّدُ عن العوامل اللفظية مُخْبَراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتَفًى بِه، فالأوّل كـ «زيدٌ قائمٌ» ﴿وأن تصوموا خيرٌ لكم﴾ و﴿هل من خالقٍ غيرُ اللّه﴾ والثاني شَرْطُه نفيٌ أو استفهامٌ نحو «أقائمٌ الزيدانِ» و«ما مضروبٌ العَمْرَانِ».

الشرح

* وأقول: الثالث من المرفوعات المبتدأ وهو نوعان: مبتدأ له خبر وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر لكن له مرفوع يُغني عن الخبر، يشترك النوعان في أمرين، أحدهما: أنّهما مجرّدان عن العوامل اللفظيّة، والثاني: أنّ لهما عاملاً معنويّاً وهو الابتداء، ونعني به كونَهما على هذه الصورة من التجرّد للإسناد. ويفترقان في أمرين، أحدهما: أنّ المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً، نحو ﴿اللّهُ ربُّنا﴾ و«محمدٌ نَبِيُّنَا» ومؤوَّلاً بالاسم نحو ﴿وأن تصوموا خيرٌ لكم﴾، أي وصيامُكم خيرٌ لكم، ومثله قولُهم «تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه»، ولذلك قلت «المجرّد» ولم أقل الاسم المجرّد.

ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم ألبتة، بل ولا كلّ اسم، بل يكون اسماً هو صفة، نحو «أقائمٌ الزيدانِ» و«ما مضروبٌ العَمْرَانِ».

والثاني: أنّ المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والمبتدأ المستغني عن الخبر لا بدّ أن يعتمد على نفي أو استفهام كما مثّلنا، وكقوله:

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما   إذا لم تكونا لي عَلَى مَنْ أقاطِعُ

وقوله:

أقاطِنٌ قومُ سَلْمَى أم نَوَوْا ظَعَناً   إن يَظْعَنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنَا

وقولي «رافعاً لمكتَفًى به» أعمُّ من أن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً كـ «قومُ سلمى» في البيت الثاني، أو ضميراً منفصلاً، كـ «أنتما» في البيت الأول، وفيه رَدٌّ على الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب، إذْ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً، وأوجبوا في قوله تعالى ﴿أراغِبٌ أنْتَ﴾ أن يكون محمولاً على التقديم والتأخير، وذلك لا يمكنهم في البيت الأول إذ لا يُخْبَرُ عن المثنى بالمفرد، وأعمُّ من أنْ يكون ذلك المرفوع فاعلاً كما في البيتين، أو نائباً عن الفاعل كما في قولك «أمضروبٌ الزيدان؟».

وخرج عن قولي «مكتَفًى به» نحو «أقائمٌ أبواه زيدٌ؟» فليس لك أن تعرب أقائمٌ مبتدأ،وأبَوَاه فاعلاً أغنى عن الخبر، لأنّه لا يتمّ به الكلام، بل زيدٌ مبتدأ مؤخّر، وقائمٌ خبر مقدّم، وأبواه فاعل به.

الحاشية

* عرّف الماتن المبتدأ بأنّه «المجرّد عن العوامل اللفظية».

والمقصود العوامل اللفظية الأصلية أي غير الزائدة، نحو كان وأخواتها وإنّ وأخواتها وظنّ وأخواتها، فيدخل في التعريف قولك: بِحسبِك درهمٌ، وهل مِنْ خالقٍ غيرُ اللّه[1] يرزقُكم، فإنّ «حسبِك» و«خالقٍ» مبتدآن[2]، والباء ومن حرفا جرّ زائدان،

(١) من آية ٣ من سورة فاطر، وخالقٍ مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد، وقرأ حمزة والكسائي بخفض «غير» جعلاه نعتاً لخالق على اللفظ وجملة «يرزقكم» بعده خبر المبتدأ وهو «خالق»، وقرأ الباقون برفع «غير» وهو المرسوم في المصحف، وجعلوه نعتاً لخالق على الموضع لانّ مِنْ زائدة، ويجوز أن تكون «غيرُ» المرفوعة فاعلاً لخالق سدّ مسدّ الخبر، والتقدير «هل يخلقُ غيرُ اللّهِ شيئاً».

(٢) وقد سوّغ الابتداء بالنكرة الأولى إضافتها إلى الضمير وهو معرفة، وسوّغ الابتداء بالنكرة الثانية سبقها باستفهام، ووصفها بـ «غير» إذا أعرب نعتاً.

وهما لزيادتهما لا يعدّان من العوامل اللفظية الأصلية.

* من أمثال العرب «تسمَعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه».

هو مثل قوله تعالى ﴿وأن تصوموا خيرٌ لكم﴾[1] في أن المبتدأ فيهما مصدر مؤول بالاسم الصريح، لكنّ أنِ المصدرية ذكرت في الآية، وهي في المثل مقدّرة، والمعيديّ تصغير معديّ المنسوب إلى قبيلة معدّ، وإنّما خفّفت الدّال استثقالاً للجمع بين الياء المشدّدة والدّال المشدّدة مع ياء التصغير، وكان المعيديّ يغير على مال النعمان وكان النعمان يطلبه فلا يقدر عليه وكان يعجبه ما يسمع عنه من الشجاعة والإقدام إلى أن أمّنه فلمّا رآه استزرى منظره لأنّه كان دميم الخلقة فقال هذا المثل الذي أصبح يضرب للرجل الذي له صيت وذكر في الناس فإذا رأيته ازدريت مرآه[2].

* قال المصنّف إنّه ذكر في المتن في تعريف المبتدأ كلمة «المجرّد» ليشمل الاسم الصريح نحو «اللّه» في «اللّهُ ربّنا» و«محمدٌ» في «محمدٌ نبيّنا»، وليشمل أيضاً المصدر المؤول بالاسم الصريح نحو «وأن تصوموا» من قوله تعالى ﴿وأن تصوموا خيرٌ لكم﴾ و«تسمع» من قول العرب «تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه»، وإنّه لم يقل «الاسم المجرد» لأنّه يطلق في المعتاد على الاسم الصريح وحده، لكن بعض النحاة عرّفوا المبتدأ بأنّه «الاسم المجرّد» وأرادوا بهذا الاسم كِلاَ الاسمين الصريح والمؤول، فكلام ابن هشام هذا تقذلك عند هؤلاء.

* قال الشارح «لا يكون المبتدأ المستغنِي عن الخبر في تأويل الاسم ألبتة بل ولا كلّ اسم، بل يكون اسماً هو صفة».

أي: ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر مصدراً مؤولاً بالاسم الصريح، بل ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر كلّ اسم صريح، بل لابدّ أن يكون اسماً صريحاً هو وصف مشتق فقط.

---

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٢) سبق إعراب هذا المثل في باب «للاسم ثلاث علامات».

* قال الشاعر:

خليليّ مـا وافٍ بعهـديَ أنتمـا   إذا لم تكونا لي على مَنْ أقاطع

خليليّ: منادى مضاف بحرف نداء محذوف وهو منصوب بالياء لأنّه مثنى وياء المتكلّم المدغمة في ياء التـثنية مضاف إليه وحذفت النون من المضـاف للإضافة، وما حرف نفي، وافٍ: اسم فاعل مـبتدأ وهو نكرة سوّغ الابتداء بها اعتـمادها على حرف النفي وهو مرفـوع بضمّة مقـدّرة للثقل على الياء المحذوفـة لالتقاء السـاكنين وهما اليـاء والتنوين الذي هو عوض عن الضـمّة المقـدّرة. بعهـديَ: يجوز فـتح ياء المتكلم المضاف إليه ويجوز إسكانها والفتح أفصح، أنتما: الضمير هو أنتَ والميم حرف عماد والألف حرف دالّ على الـتثنية، لي: يجـوز أيضاً أن تعـرب جاراً ومجـروراً متـعلقاً بمحذوف خـبراً أوّل لتكونا وتعرب على مَنْ جـاراً ومجروراً مـتعلّقاً بمحذوف خـبراً ثانياً لتكونا، ويجوز كذلك أن يكون «لي» حالاً من اسم تكونا وهو ألف الاثنين ويكون الفـعل «تكونا» هو عـامل النصب فـي الحال مع أنّه فـعل ناقـص لأنه إذا أمكن تعلّق الجار والمجرور به أمكن أن يكون عاملاً، وهو في الأصل يعمل في اسمه الرفع وفي خبـره النصب. أقاطع: الجملة من الفـعل والفاعل المسـتـتر وجوباً وهوضمـير المتكلّم «أنا» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب والعائد ضمـيـر متصل محذوف مفعول به في محلّ نصب بأقاطع والتقدير أقاطعه.

* قال الشاعر:

أقـاطنٌ قـومُ سَلْمَى أم نَوَوا ظَعَناً   إن يظعنوا فعجيب عيشُ مَنْ قَطَنَا

المعنى: يستـفسر الشاعـر عن قوم سلمى التي يحبّهـا أهم باقون في مكانهم أم اعتزموا أن يرتحلوا عنه ويفارقوه؟ فإن كـانوا قد نووا الرحيل فما أعجب عيش الذي يبـقى بعدهـم ولا يلحق بهم. نَوَوا: فـعل ماضٍ على وزن فَعَوا مـبنيّ لاتصـاله بواو الجماعة على الضـمّ المقدّر للتعذّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والفتحة على الواو الأولى دليل على الألـف المحذوفـة بعـدها، والأصل عند الإسناد قـبل الحـذف نَوَاوْا. ظَعَناً: بفتح العين وفعله ظَعَنَ يظعَن من باب فـتَح يفتّح ومعناه ارتحل يرتحل،

والظَّعَن بالفتح اسم للرحيل، أمّا بالسكون فهو مصدر هذا الفعل، وقيل هو بالفتح والسكون مصدر لهذا الفعل[1] ، ويمكن أن يقال هنا إنّه مصدر وإنّ أصله سكون العين لكن الشاعر حرّكها بالفتح لكونها حرفاً من أحرف الحلق[2] ، وقد اختلف البصريون والكوفيون في فتح ثاني الكلمة الساكن إذا كان حرفاً من أحرف الحلق، فذهب البصريون إلى أنّه سماعيّ كما هو الحال في هذا البيت وذهب الكوفيون إلى أنّه قياسيّ دائماً في هذا البيت وفي غيره من الشعر والنثر.

أقاطنٌ: الهمزة حرف استفهام، قاطنٌ مبتدأ وهونكرة سوّغ الابتداء بها اعتمادها على استفهام، قومُ: فاعل سدّ مسدّ الخبر وهو اسم جمع مفرده إنسان، أم: حرف عطف معناه الشكّ، وحَسُنَ عطف جملة نووا ظعنا الفعلية على جملة أقاطِنٌ قومُ سلمى الاسمية بأَمْ لأنّ جملة المعطوف عليه في قوّة الجملة الفعلية إذ هي بمعنى أَقَطَنَ قومُ سلمى. عجيبٌ: خبر مقدّم ولا يكون مبتدأ لأنّه نكرة ليس لها مسوّغ، وعيش مبتدأ مؤخّر وهو نكرة سوّغ الابتداء بها إضافتها إلى الاسم الموصول المعرفة، والجملة الاسمية «عجيبٌ عيشُ» في محلّ جزم جواب الشرط واقترن بالفاء الرابطة لأنّه جملة اسمية.

* يرى الجمهور أنّ المرفوع المكتَفَى به يشمل الاسم الظاهر كقوم في «أقاطنٌ قومُ سلمى»، ويشمل الضمير المنفصل نحو أنتما في «ما وافٍ بعهديَ أنتما»، وهو خلاف مذهب الكوفيين والزمخشري البغدادي وابن الحاجب المصري الذين أوجبوا أن يكون المرفوع المكتَفَى به اسماً ظاهراً فقط.

* قال تعالى ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ ﴾[3] .

---

(١) وقد قرئ قوله تعالى ﴿يومَ ظَعْنِكُم﴾ (الآية ٨٠ من سورة النحل) بالفتح أيضاً، وهما لغتان مثل النَّهْر والنَّهَر، والقراءتان سبعيتان فقد قرأ الكوفيون وابن عامر بإسكان العين وفتح الباقون.

(٢) وقد أدّى التحريك بالفتح أيضاً إلى أن تشبه الظَّعَنَا قَطَنَا في الحركات.

(٣) من الآية ٤٦ من سورة مريم.

يجوز عند الجمهور إعرابان في الآية، الأول: راغبٌ مبتدأ نكرة سوّغ الابتداء بها اعتمادها على حرف الاستفهام وأنت فاعل سدّ مسدّ الخبر، والثاني: راغبٌ خبر مقدّم وأنت مبتدأ مؤخّر وهما متطابقان في التذكير والإفراد، وأوجب الكوفيون والزمخشري وابن الحاجب الإعراب الثاني وحده بناء على رأيهم أنّ المرفوع المكتَفَى به لا يكون إلاّ اسماً ظاهراً فقط، لكن تخريجهم الإعرابي لهذه الآية الذي أمكنهم أن يطبّقوه فيها تبعاً لمذهبهم لا يمكنهم أن يطبّقوه في قول الشاعر «ما وافٍ بعهدي أنتما» إذ لا يُخْبَرُ عن المبتدأ المثنى وهو أنتما بالمفرد وهو وافٍ لأنّ العرب لم يتكلموا بمثل ذلك.

* قال الشارح «وخرج عن قولي – أي في المتن – مكتَفًى به نحو: أقائمٌ أبواه زيدٌ؟

المقصود أنّه ليس لك أن تعرب «قائمٌ» مبتدأ و«أبواه» فاعلاً اكتُفِيَ به عن الخبر أي سدّ مسدّ الخبر وأَغْنَى عنه، لأنّه لا يتمّ به وحده معنى الكلام، إذ لابدّ من ذكر زيدٌ لأنّه المرجع الذي يعود إليه الضمير في أبواه وهذا المرجع وإن كان متأخّراً عن ضميره لفظاً فإنّه متقدّم عليه رتبة لأنّ «زيدٌ» مبتدأ[1] مؤخّر[2] وقائم خبر المبتدأ[3] مقدّم[4] وهو مقترن بحرف الاستفهام وهو الهمزة وأبواه مجرّد فاعل بقائم لأنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المبنيّ للمعلوم فيرفع فاعلاً.

---

(١) إن جاز اعتبار «قائمٌ» مبتدأ لجواز أن يكون المبتدأ جامداً أو مشتقاً فإنّه لا يجوز اعتبار «زيدٌ» خبراً لأنّ زيداً علمٌ جامد والخبر لا يكون جامداً هذا بالإضافة إلى أنّ هذا الإعراب سيؤدّي إلى عودة الضمير في أبواه إلى زيد المتأخّر لفظاً ورتبة لأنّه خبر المبتدأ وخبر المبتدأ متأخّر عن المبتدأ في اللفظ والرتبة، كما أنّ هذا الإعراب سيؤدّي إلى وجود فاعل سدّ مسدّ الخبر وهو أبواه وإلى وجود خبر المبتدأ أيضاً في الوقت نفسه وهو زيدٌ فكيف يوجد الخبر وما سدّ مسدّه معاً؟ اللّهم إلاّ أن نعتبر أبواه مجرّد فاعل بقائم فيبقى المانع الآخر.

(٢) المبتدأ هنا مؤخّر جوازاً والخبر مقدم جوازاً إذ لا ضرورة لتقديم الخبروجوباً وتأخير المبتدأ وجوباً بسبب اقتران الخبر المقدّم بحرف الاستفهام الذي له الصدارة في الكلام، فإنّ الاستفهام هنا أداته همزة، ويمكن أن تدخل على المبتدأ فيقدّم فيقال: أزيدٌ قائمٌ أبواه، وهذا هو أصل الجملة، والتقديم والتأخير في المثال مردّه إلى معنى في نفس المتكلّم ليس بحثه من شأن النحويّ، وأهل المعاني أولى به.

(٣) انظر الهامش رقم (١).

(٤) انظر الهامش رقم (٢).

لا يُبْتَدأ بنكرة إلاّ إن عمّت أو خصّت

المتن

* ثم قلتُ: ولا يُبتدأ بنكرة إلاّ إن عَمَّتْ نحو «ما رجلٌ في الدار» أو خصّت نحو « رجلٌ صالحٌ جاءني» وعليهما ﴿ولَعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ﴾.

الشرح

وأقولُ: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلاّ في مواضع خاصة تتبَّعها بعض المتأخرين، وأنهاها إلى نيّف وثلاثين، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخُصُوص والعموم. فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة إمّا بصفة مذكورة نحو ﴿ولأَمَةٌ مؤمنَةٌ خيرٌ من مشركة﴾ و﴿لَعَبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك﴾ أو بصفة مقدّرة كقولهم «السمنُ منوان بدرهم» فالسمنُ مبتدأ أول، ومنوان مبتدأ ثان، وبدرهم خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والمسوّغ للابتداء بمنوان أنّه موصوف بصفة مقدّرة، أي منوان منه.

ومنها أن تكون مصغّرة نحو رُجَيْلٌ جاءني، لأنّ التصغير وصفٌ في المعنى بالصّغر، فكأنّك قلت « رجل صغير جاءني».

ومنها أن تكون مضافة كقوله صلى اللّه عليه وسلم «خمس صلوات كتبهنّ اللّهُ على العباد» ومنها أن يتعلّق بها معمول كقوله صلى اللّه عليه وسلم «أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة» فأمر ونهيٌ مبتدآن نكرتان،وسوّغ الابتداء بهما ما تعلّق بهما من الجار والمجرور، وكقولك: أفضلُ منك جاءني.

ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم نحو ﴿كُلٌّ له قانتون﴾ و«مَنْ يقم أقم معه» و«مَنْ جاءكَ أَجِئْ مَعَه» أو يقع في سياق النفي نحو «ما رجلٌ في الدار». وعلى هذه الأمثلة قِسْ ما أشبهها.

الحاشية

* ما رجلٌ في الدار: ما نافية مهملة أو عاملة عمل ليس، رجلٌ: مبتدأ أو اسم لما نكرة سوّغ الابتداء بها أو كونها اسم [1] ما العموم لأنّ النكرة في سياق النفي تعمّ، في الدار: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره موجودٌ أو موجوداً خبر للمبتدأ أو خبر لما العاملة عمل ليس.

* قال الشارح «وزعم بعضهم أنّها ترجع إلى الخصوص والعموم».

أي قال بعضهم قولاً صحيحاً بدليل أنّ الشارح في كلامه الآتي بعد هذا تبنّى هذا الزعم «وهو أنّ المواضع الخاصة أي مسوّغات الابتداء بالنكرة ترجع جميعاً إلى موضعين فقط هما الخصوص والعموم» ممّا يعني صحّة هذا الرأي في نظره.

* قال تعالى ﴿ولا تَنْكِحُوا المشركاتِ حتَّى يُؤْمِنَّ ولأَمَةٌ مؤمنةٌ خيرٌ من مشركةٍ ولو أعجبتكم، ولاتُنْكِحُوا المشركين حتى يؤمنوا ولَعَبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ ولو أعجبكم﴾ (من الآية ٢٢١ من سورة البقرة).

لأَمَةٌ مؤمنة، ولعبدٌ مؤمن: كلاهما تعليل للنهي في قوله تعالى ﴿ولا تَنْكِحُوا المشركات﴾، ﴿ولا تُنْكِحُوا المشركين﴾، واللام في لأمةٌ وفي لعبدٌ للابتداء وقد صدّرا بلام الابتداء الشبيهة بلام القسم في إفادة التوكيد مبالغة في الحمل على الانزجار خير من مشركة: أي من امرأة مشركة حرّة، خير من مشرك: أي خير من امرئٍ مشرك حرّ، والمبتدآن هنا وهما «لأمةٌ، لعبدٌ» نكرتان يصلح أن يكون العموم أو الخصوص مسوّغاً للابتداء بهما، أمّا العموم فلأنّ المراد كلّ أمة مؤمنة وكلّ عبد مؤمن، أما الخصوص فلأنّهما موصوفان بصفتين مذكورتين هما مؤمنةٌ ومؤمنٌ، وذلك بخلاف قولنا «رجلٌ صالحٌ جاءني» فليس فيه إلاّ الخصوص، لأنّ مردّ ذلك إلى

---

(١) اسم ما العاملة عمل ليس أصله مبتدأ فينبغي له ما ينبغي للمبتدأ من مسوغات إذا كانا نكرتين.

الفرق في المعنى بين الآية والمثال، إذ لا يعقل أن يجيئني كلّ رجل صالح، أمّا كون كلّ أمة مؤمنة وكلّ عبد مؤمن خير فهو معنى صحيح.

* السّمن منوان بدرهم: السَّمنُ مبتدأ أول وهو معرفة محلًّى بأل، منوان مبتدأ ثانٍ نكرة سوّغ الابتداء به الخصوص لأنّه موصوف بصفة مقدّرة هي الجار والمجرور المتعلّق بمحذوف وهو منه، والتقدير: منوان كائنان منه، ولا يجوز اعتبار الجار والمجرور «منه» معمولاً لمنوان أي متعلّقاً به مباشرة لأنّ منوان اسم جامد لا يعمل من جهة ولا يتعلّق به الجار والمجرور من جهة أخرى.

* قال صلى اللّه عليه وسلم: «خمس صلوات كتبهنَّ اللّهُ على العباد».

خمسٌ: مبتدأ نكرة سوّغ الابتداء بها إضافتها إلى صلوات النكرة وقد استفاد المضاف من المضاف إليه الخصوص لأنّ الإضافة معنوية محضة، هنّ: ضمير جماعة الإناث والنون حرف مشدّد دالٌّ على جماعة النسوة ويقابله في الذكور «هم» والميم حرف دالٌّ على جماعة الذّكور.

* قال صلى اللّه عليه وسلم: «أمرٌ بمعروف صدقةٌ، ونهيٌ عن منكر صدقةٌ».

أمرٌ ونهيٌ مبتدآن نكرتان سوّغ الابتداء بهما ما تعلّق بهما مباشرة من معمولهما الجارّ والمجرور[1] ممّا أفاد تخصيصهما، ويعدّ الجار والمجرور معمولاً للمصدر النكرة المبتدأ في المعنى لأنّه في حكم المفعول به للمصدر إذ التقدير: أمرُك بمعروف ونهيك عن منكر، وإنّما جاز تعلّق الجار والمجرور بأمر ونهي مباشرة - مع أنّهما مصدران والمصدر جامد عند البصريين ينبغي أن لا يُتَعَلَّق به لأنّه أصل الاشتقاق - على مذهب الكوفيين الذين يعدّون المصدر مشتقّاً من الفعل.

---

(١) لا يجوز عند الكوفيين إعراب الجار والمجرور نعتاً للمصدر النكرة بناء على أنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات لأنّ هذا يصحّ إذا كانت النكرة اسماً جامداً وهي هنا عندهم مصدر مشتق، أمّا البصريون فإنّهم يعربون الجارّ والمجرور صفة ويعدّون الوصف هومسوّغ الابتداء بالنكرة وليس تعلّق الجار والمجرور بالمصدر كما هو عند الكوفيين.

* أفضل منك جاءني: يقال في هذا المثال ما قيل في الآية السابقة، غير أنّ أفضل اسم تفضيل نكرة وليس مصدراً نكرة كأمْرٍ ونَهْيٍ، واسم التفضيل مشتق عند البصريين والكوفيين، لذلك يمكن تعليق الجار والمجرور به مباشرة عند الجميع، وهذا التعلّق هو مسوّغ الابتداء بالنكرة[1]، والجار والمجرور «منك» في حكم المفعول به في المعنى لاسم التفضيل المشتقّ إذ الأفضلية قد وقعت عليك في المعنى.

* قال تعالى ﴿كلٌّ له قانتون﴾ (من الآية ١١٦ من سورة البقرة).

قانتون: أي مطيعون أو مقرّون بالعبوديّة، كلٌّ: تقديره كلُّ أحدٍ منهم، أو كلُّهم، لأنّ الأصل في كلٍّ أن تستعمل مضافة، ومن هنا ذهب الجمهور إلى منع دخول الألف واللاّم على كلٍّ، لأنّ تخصيصها بالمضاف إليه، فإذا لم يكن المضاف إليه ملفوظاً به كان في حكم الملفوظ به، وحمل الخبر وهو قانتون على معنى كلّ فجمع، ولو قال «قانتٌ» بالإفراد لجاز على لفظ كلّ.

*مَنْ يقمْ أقمْ معَه، مَنْ جاءكَ أجئ معَه: كلٌّ منهما أسلوب شرط، مَنْ: اسم شرط جازم لفعلين مبنيّ على السكون في موضع رفع مبتدأ وهو نكرة سوّغ الابتداء بها ما في لفظ مَنْ من العموم، معَه: ظرف مكان منصوب والهاء ضمير متّصل في موضع جرّ مضاف إليه، والظّرف متعلّق بأقم وأجئ، وأقُمْ أصلها أقومُ وحين جزمت حذفت الواو لالتقاء الساكنين، وأجئْ أصلها أجِيءُ وحين جزمت حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ووزنهما أفُلْ وأفِلْ على التوالي.

---

(١) لا يجوز إعراب «منك» صفة لأفضل عند البصريين والكوفيين، بناء على أنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات، لأنّ هذا الإعراب مشروط بكون النكرة المسبوقة بشبه جملة اسماً جامداً، واسم التفضيل مشتقّ عندهم جميعاً فيتعلّق به الجار والمجرور تعلّقاً مباشراً، وهذا التعلّق هو مسوّغ الابتداء بالنكرة.

الرابع من المرفوعات: خبر المبتدأ

المتن

* ثم قلتُ: الرابع خبره وهوما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور.

الشرح

* وأقولُ: الرابع من المرفوعات خبر المبتدأ، وقولي «مع مبتدأ» فصلٌ أول مخرج لفاعل الفعل، وقولي «غير الوصف المذكور» فصل ثانٍ مخرج لفاعل الوصف في نحو «أقائم الزيدان؟» و«ما قائم الزيدان» والمراد بالوصف المذكور ما تقدّم ذكره في حدّ المبتدأ.

الحاشية

* عرّف الماتن خبر المبتدأ بأنّه «ما تحصل به الفائدة، مع مبتدأ، غير الوصف المذكور».

وهذا تعريف بالجنس وهو «ما تحصل به الفائدة» وبفصلين هما «مع مبتدأ» و«غير الوصف المذكور»، والجنس مُدْخِلٌ في تعريف الخبر كلّ ما تحصل به الفائدة ، والفصل الأول مخرج من هذا الجنس فاعلَ الفعل المبني للمعلوم ونائب فاعل الفعل المبني للمجهول، فإنّهما تحصل بهما الفائدة لكن مع فعل مبنيّ للمعلوم أو فعل مبنيّ للمجهول، والفصل الثاني مخرج عن الجنس فاعل المبتدأ الذي هو وصف أو نائب فاعل المبتدأ الذي هو وصف نحو ما قائم الزيدان وما مضروب العمران، فهذان تحصل بهما الفائدة مع مبتدأ لكنّهما ليسا خبرين لهذا المبتدأ، وإنّما هما فاعل أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر.

لا يكون الخبر زماناً والمبتدأ اسمُ ذات

المتن

* ثم قلتُ: ولا يكون زماناً والمبتدأ اسمُ ذات، ونحو «الليلةَ الهلالُ» مُتَأَوَّلٌ.

الشرح

* وأقول: لمّا بيّنتُ في حدّ المبتدأ ما لا يكون مبتدأ - وهو النكرة التي ليست عامة ولا خاصة - بيّنتُ بعد حدّ الخبر ما لا يكون خبراً في بعض الأحيان، وذلك اسمُ الزمان، فإنّه لا يقع خبراً عن أسماء الذوات، وإنّما يُخْبَرُ به عن أسماء الأحداث، تقول: الصّومُ اليومَ، والسَّفَرُ غداً، ولا تقول «زيدٌ اليومَ» ولا «عمروٌ غداً» فأمّا قولهم «الليلةَ الهلالُ» بنصب الليلةَ على أنّها ظرف مخبَر به عن الهلال مقدّم عليه فمؤوّل، وتأويله على أنّ أصله «الليلةَ رؤيةُ الهلالِ» والرؤية حدثٌ لا ذاتٌ، ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف إليه مُقَامَه، ومثله قولهم في المَثَل «اليومَ خمرٌ، وغداً أمرٌ» التقدير «اليومَ شُرْبُ خمرٍ، وغداً حدوثُ أمرٍ».

الحاشية

* قال المصنّف في المتن «ولا يكون زماناً والمبتدأ اسمٌ[1] ذات[2] » أي أنّ ظرف

---

(١) الواو في قوله «والمبتدأ» واو الحال، وجملة «المبتدأ اسمٌ» مبتدأ وخبر في موضع نصب حال، ولو كانت الواو للعطف لنصب «اسمَ» إذ يكون التقدير «ولا يكون الخبرُ زماناً ولا يكون المبتدأ اسمَ ذات» وهذا مخالف للمعنى المقصود هنا لأنه يعني أنّ الخبر لا يكون زماناً مطلقاً وأنّ المبتدأ لا يكون اسم ذات مطلقاً وهذا غير صحيح.

(٢) عبّر ابن مالك بالجثّة، قال في الألفية:

ولا يكون اسم زمان خبراً   عن جثّة وإن يُفِدْ فأخْبِرا

الزمان لا يقع خبراً بنفسه(١) عن أسماء الذوات فلا يقال: زيدٌ اليومَ ولا عمروٌ غداً، وإنّما يخبر به عن أسماء الأحداث أي المصادر نحو: الصومُ اليومَ، والسّفرُ غداً، أمّا ما سمع عن العرب المحتجّ بهم نحو: الليلةَ الهلالُ، بنصب الليلةَ على أنّها ظرف زمان مخبَر به(٢) عن اسم الذات الهلال مقدّم عليه جوازاً ممّا يخالف القاعدة فإنّه لا يسعنا رفضه(٣) ، وهو كما يقول المصنّف «متأوّل»(٤) وتأويله على أنّ أصله «الليلةَ رؤيةُ الهلالِ» والرؤية حدث أي مصدر لا اسم ذات، ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف إليه وهو الهلالُ مُقَامَه وارتفع ارتفاعه، ومثله في التأويل والشذوذ والحفظ وعدم جواز القياس عليه لمخالفته القاعدة المثل العربي(٥) المسموع الذي يحتجّ به ولا يسعنا إلاّ قبوله «اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ»(٦) فالتقدير «اليومَ شُرْبُ خَمْرٍ وغداً حدوثُ أمرٍ».

الخامس: اسم كان وأخواتها، وهنّ على ثلاثة أنواع

المتن

* ثم قلتُ: الخامسُ اسم كان وأخواتها وهي أمسى وأصبح وأضحى وظلّ

---

(١) إذا قلنا «محمدٌ عندك أو في الدار» فإنّ الخبر هو عندك وفي الدار أو متعلّقهما المحذوف، أو هما معاً.

(٢) هذا على اعتبار أنّ الخبر هو الليلةَ نفسه، امّا إذا كان الخبر هو المتعلّق المحذوف وحده، أو مجموع المتعلّق المحذوف مع الظرف المتعلّق المذكور فلا داعي حينئذ للتأويل.

(٣) أمّا قولنا محمدٌ اليومَ ونحوه فهو خطأ لا يقبل لمخالفته القاعدة ولا يؤوّل لأنّه ليس من كلام اهل الاحتجاج.

(٤) اي مؤوّل، ويعدّ شاذاً يقبل ويحفظ ولا يقاس عليه.

(٥) المثل: هو ما شبّه مضربه بمورده، فهومن باب الاستعارة التمثيلية فإذا كنت في سرور وفرح وقيل لك أما تخشى عاقبة ذلك فتقول «اليوم خمر وغداً أمر» فشبّهت حالتك بحالة الذي قال المثل على سبيل الاستعارة التمثيلية.

(٦) هذا إذا اعتبرنا «امرٌ» اسم ذات، امّا إذا اعتبرناه مصدراً فلا يحتاج إلى تقدير مصدر آخر.

وبات وصار وليس مطلقاً، وتاليةٌ لنفي أو شبهه: زال - ماضي يزال - وبرح وفتئ وانفكّ، وصلةٌ لما الوقتية: دام، نحو ﴿ما دُمْتُ حيّاً﴾.

الشرح

* وأقول: الخامس من المرفوعات اسم كان وأخواتها الاثنتي عشرة المذكورة فإنّهنّ يدخلن على المبتدأ أو الخبر فيرفعن المبتدأ ويسمّى اسمهنّ حقيقة وفاعلهن مجازاً وينصبن الخبر ويسمّى خبرهنّ حقيقة ومفعولهن مجازاً، ثم هُنَّ في ذلك على ثلاثة أقسام:

ما يعمل هذا العمل بلا شروط وهي ثمانية: كان وليس وما بينهما، وما يشترط أن يتقدّم عليه نفي أو شبهه، وهو النهي والدعاء وهي أربعة: زال وبرح وفتئ وانفكّ، نحو ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾ وتقول «لا تزل ذاكرَ اللّهِ» و«لا بَرِحَ رَبْعُك مأنوساً» و«لا زال جنابُك محروساً» ويشترط في «زال» شرط آخر وهو أن يكون ماضي يزال، فإنّ ماضيَ يزول فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال نحو ﴿إنّ اللّهَ يُمْسِكُ السماواتِ والأرضَ أنْ تَزُولا، ولئن زالتا إنْ أمسكَهما مِنْ أحدٍ مِنْ بعده﴾ و«إنْ» الأولى في الآية شرطية، والثانية نافية، وماضِيَ يَزيلُ فعل تام متعدٍّ بمعنى مَازَ يميز، يقال «زال زيدٌ ضأنَه من مَعْزِ فلان» أي مَيَّزَه منه.

وما يشترط أن يتقدّم عليه «ما» المصدرية النائبة عن ظرف الزمان وهو «دام» وإلى ذلك أشرتُ بالتمثيل بالآية الكريمة كقوله سبحانه ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمتُ حيّاً﴾ أي مدّة دوامي حيّاً، فلو قلت «دام زيدٌ صحيحاً» كان قولك «صحيحاً» حالاً لا خبراً، وكذلك «عجبت من مادام زيد صحيحاً» لأنّ ما هذه مصدرية لا ظرفية، والمعنى عجبت من دوامه صحيحاً.

الحاشية

* **فائدة**:

تسمّى كان وأخواتها الأفعال الناقصة لنقصها بسبب افتقارها إلى المنصوب، وتسمّى النواسخ لأنّها تنسخ حكم المبتدأ والخبر.

* قال الماتن «مطلقاً» أي دون شروط، «وتالية لنفي أو شبهه» وهو هنا النهي والدعاء فقط، و«فتئ» بكسر التاء وفتحها وضمّها، «لما الوقتية» أي الظرفية الزمانية التي هي مصدرية أيضاً.

* قال الشارح «كان وأخواتها الاثنتي عشرة المذكورة»[1] وهذه هي الأفعال المشهورة المتّفق عليها أو القياسية، وغيرها قليل أو غير متفق عليه أو مقصور على السماع مثل: ردّ وترك وغدا وراحَ وآضَ[2] وعاد وقعد واستحال وحال وارتدّ وتحوّل، فهي تعمل جميعاً عمل كان.

* قال الشارح «ويسمّى اسمهنّ حقيقة وفاعلهنّ مجازاً» أي بالاستعارة لمشابهته الفاعل في كونه اسماً مرفوعاً بعد فعل، وقال «ويسمّى خبرهنّ حقيقة ومفعولهنّ مجازاً» أي بالاستعارة لمشابهته المفعول به في كونه اسماً منصوباً بعد الفعل والفاعل.

* **فائدة**:

زال وبرح وفتئ وانفكّ معناها النفي فإذا دخل عليها نفي انقلب المعنى إثباتاً لأنّ نفي النفي إثبات فمعنى: مازال محمدٌ قائماً، أي هو قائم، ومعنى ﴿ولا يزالون مختلفين﴾[3] أي هم مختلفون، ومعنى ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾[4] أي نحن عاكفون،

---

(١) الانسب ان يقول المذكورات.

(٢) آضَ يَئِيضُ أي عاد، يقال آضَ إلى أهله أي رجع، وآضَ بمعنى صار، والمصدر فيهما «ايضاً».

(٣) من الآية ١١٨ من سورة هود.

(٤) من الآية ٩١ من سورة طه، عليه: جار ومجرور متعلّق بعاكفين، او متعلّق بنبرح تسمّحاً لأنّه فعل ناقص لا يحسن التعلّق به، وعاكفين على هذين الإعرابين خبر نبرح، واسم نبرح ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن، أو عاكفين حال من اسم نبرح وعليه خبر نبرح.

وكذلك إذا دخل عليها النهي نحو: لا تَزَلْ ذاكرَ اللّه[1] ، أو الدعاء نحو: لا برح ربعُك مأنوساً[2] ، أي به، ونحو: لا زال جنابك محروساً، انقلب المعنى إثباتاً.

*** فائدتان:**

* زَالَ يَزَالُ لا أمر لهما، وهو فعل ناقص يرفع اسماً وينصب خبراً شريطة أن يتقدّم عليه نفي أو شبهه، أمّا زَالَ يَزُولُ زُلْ فهو فعل تام أي يرفع فاعلاً فقط وقاصراً أي لازم وهو بمعنى ذهب وانتقل، أمّا زَالَ يَزِيلُ زِلْ فهو فعل تام متعدّ يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به وهو بمعنى مَازَ يَمِيزُ[3]، أمّا أَزَالَ يُزِيلُ أَزِلْ فهو فعل تام متعدّ يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به، والثلاثة الأخيرة ليست من موضوعنا.

* مادام وليس فعلان لا يتصرّفان مطلقاً ويستعمل منهما الماضي فقط، أمّا ما زال وما برح وما فتئ وما انفكّ فإنّها أفعال تتصرّف تصرّفاً ناقصاً فيستعمل منها المضارع فقط ولا يأتي منها الأمر ولا المصدر ولا اسم الفاعل، أمّا الباقي من الأفعال الناقصة فإنّه يتصرّف تصرّفاً تاماً فيأتي منها الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر.

* قال تعالى ﴿إنّ اللّهَ يُمسكُ السماواتِ والأرضَ أنْ تَزُولا ولَئِنْ زالتا إنْ أمسكَهما من أحدٍ من بَعْدِهِ﴾ (من الآية ٤١ من سورة فاطر).

يمسك بمعنى يحبس أو يمنع، السماواتِ مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن

---

(١) لا حرف نهي الفعل المضارع بعده مجزوم به، تَزَلْ: أصلها تزالُ ثم جزمت بالسكون فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، واسم تَزَلْ ضمير مستتر وجوباً تقديره انت وذاكرَ خبر تَزَلْ منصوب، ذاكرَ اللّهِ: من إضافة اسم الفاعل لمفعوله، أمّا فاعل ذاكر فهو ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

(٢) كلّ مأنوس به يقال له أنيس، فمأنوس مفعول بمعنى فعيل، والتقدير: لا برح ربعك انيساً، وانيس اسم فاعل للفعل اللازم أَنِسَ يَأْنَسُ والمصدر أُنْس، والرّبع الديار والدعاء خاصّ بلا، وبه نائب فاعل مأنوساً.

(٣) أصلهما مَيَزَ يَمْيِزُ فحصل في الأول إعلال بالقلب إذ تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وحصل في الثاني إعلال بالتسكين فقد نقلت كسرة الياء إلى الميم الساكنة قبلها.

الفتحة لأنّه جمع بألف وتاء، أن تزولا: أي أن تذهبا وتنتقلا والمعنى يمنعهما من الزوال، وهي مصدر مؤوّل مفعول لأجله والتقدير لئلا تزولا أو مخافةَ أو كراهةَ الزوال، ويجوز أن تكون مجرورة بعن مقدّرة إذا اعتبرنا يمسك بمعنى يحبس أو بمن مقدّرة إذا اعتبرنا معناه يمنع، وذهب الزّجاج إلى أنّها في محلّ المفعول الثاني ليمسك على إسقاط الجارّ وجوّزوا فيها أن تكون بدل اشتمال من يمسك، ولئن زالتا: أي ولئن ذهبتا وانتقلتا، والتثنية في تزولا وزالتا باعتبار أنّ السموات والأرض نوعان، ولئن زالتا بمنزلة قوله ولو زالتا، فالمعنى معنى لو وهما متآخيان يجابان بجواب واحد هو ﴿إنْ أمسكهما﴾، وهذا مثل قوله تعالى ﴿ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفرّاً لظلّوا من بعده﴾[1] وقوله تعالى ﴿ولئن أتيتَ الذين أوتوا الكتاب بكلّ آية ما تبعوا قبلتك﴾[2] المعنى فيهما معنى لو، هذا رأي الفرّاء، وفي بعض الحواشي أنّه اجتمع في قوله تعالى ﴿ولئن زالتا» قسم وشرط والمقدّم الأول فيكون الجواب المذكور وهو قوله ﴿إن أمسكهما من أحدٍ من بَعْدِه﴾ جواباً للأول فلا محلّ له من الإعراب والواو واو العطف واللام موطئة لجواب القسم وهي تفيد التوكيد، وجواب الشرط المقترن بالفاء محذوف دلّ عليه المذكور، وذلك على حدّ قول ابن مالك في الألفية:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ... جواب ما أخرّت فهو ملتزم

إن أمسكهما: بمعنى ما يمسكهما فإنْ بمعنى ما النافية وأمْسَكَ بمعنى يُمْسِك، من أحدٍ: فاعل أمسكهما مؤخّر مجرور لفظاً بحرف الجرّ الزائد وهو مِنْ والهاء مفعول به مقدّم لأمسك والميم حرف عماد والألف حرف دالّ على التثنية، مِنْ بَعْدِه: من ابتدائية، والمعنى: ما يمسكهما أحدٌ – مبتدئاً أو ناشئاً – من غيره وسواه، وهي حرف جرّ.

(١) من الآية ٥١ من سورة الروم.

(٢) من الآية ١٤٥ من سورة البقرة.

* فائدة:

يشترط في «دام» العاملة عمل كان أن يتقدّم عليها ما المصدرية الظرفية الزمانية، وتسمى أيضاً المصدرية الوقتية، وكلّما كانت «ما» وقتية أي ظرفية زمانية كانت مصدرية، ولا يلزم من كونها مصدرية أن تكون وقتية أي ظرفية زمانية، بل قد تكون مصدرية وظرفية زمانية أي وقتية معاً نحو قوله تعالى ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيّاً﴾[1] أي مدّة دوامي حيّاً، وقد تكون مصدريّة فقط نحو قولك «عجبت من ما دام زيدٌ صحيحاً» وقول الشاعر:

يسرّ المرءَ ما ذَهَبَ[2] الليالي   وكان ذهابهن له ذهابا

أي من دوام زيدٍ صحيحاً، وذهاب الليالي.

كذلك لا يلزم من وجود «ما» المصدرية والظرفية الزمانية أي الوقتية مع دام وجوب إعمال دام عمل كان، بل قد تدخل ما هذه على دام ولا تعمل دام، أي لا تكون ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر، بل تكون تامة ترفع فاعلاً وذلك كقوله تعالى ﴿وأمّا الذين سُعِدوا ففي الجنة خالدين فيها مادامت السماواتُ والأرض﴾[3] .

---

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم، والآية على لسان عيسى بن مريم الذي قال وأوصاني بالصلاة والزكاة أي أمرني الله بهما، وما دام في الآية تفيد توقيت دوام ثبوت الخبر وهو حيٌّ للمبتدأ وهو تاء الفاعل في «مادمت» بمدة زمانية.

(٢) ذَهَبَ الليالي: يجوز تذكير الفعل مع جمع التكسير ويجوز تأنيثه واختار الشاعر التذكير حفاظاً على الوزن.

(٣) من الآية ١٠٨ من سورة هود، أمّا: حرف تفصيل، الذين: مبتدأ، سعدوا: قرأ حمزة والكسائي وحفص وخلف بضمّ السين وهو ضعيف إلاّ أن يكون على تقدير حذف الزائد كأنّه قال: وأمّا الذين أُسْعِدوا، وفي المصحف بالضمّ، وقرأ الباقون بفتح السين وهو الجيّد، ففي الجنة: الفاء واقعة في جواب أمّا التفصيلية، في الجنة: جار ومجرور خبر المبتدأ، خالدين: حال من الذين والعامل فيه هو العامل في صاحبه وهو معنى الابتداء، مادامت: دامت بمعنى بقيت وما ظرفية زمانية ومصدرية وهي في موضع نصب متعلّقة بخالدين والتقدير: مدّةَ دوام السماوات والأرض، والسماوات فاعل مادامت.

وقد عدّ بعضهم ما المصدية الظرفية الزمانية أي الوقتية اسماً[١] وعدّها بعضهم حرفاً[٢] .

* **فائدة** :

لو قلت «دام زيدٌ صحيحاً» بدون أن تسبق «ما» المصدرية الظرفية الفعل دام، فإنّ دام في هذه الحالة فعل تام لازم متصرف بمعنى بقي وزيد فاعل به وصحيحاً حال من زيد، ولا تكون دام فعلاً ناقصاً وزيدٌ اسمه وصحيحاً خبره.

ولو قلت «عجبت من مادام زيدٌ صحيحاً» فإنّ ما هذه مصدرية فقط، وليست مصدرية ظرفية كما هو الواجب مع دام الناقصة التي تعمل عمل كان، ويكون دام هنا فعلاً تاماً لازماً متصرّفاً بمعنى بقي، ويكون زيدٌ فاعلاً لدام وصحيحاً حالاً من زيد، ومعنى الجملة «عجبت من دوامه[٣] - أي دوام زيد - صحيحاً»[٤] .

حذف كان وحدها، وحذف كان واسمها مع إبقاء خبرها وحذف نون مضارعها

المتن

* ثم قلتُ: ويجب حذف «كان» وحدها بعد «أمّا» في نحو «أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ»، ويجوز حذفها مع اسمها بعد إن ولوِ الشرطيتين، وحذف نون مضارعها المجزوم إلاّ قبلَ ساكن أو مضمَرٍ متّصل.

---

(١) ويكون اسماً مبنيّاً على السكون في موضع نصب ويتعلّق بمتعلّق مناسب.

(٢) ويكون حرفاً مبنيّاً علي السكون لا محلّ له من الإعراب.

(٣) أي من بقائه وهو من إضافة المصدر لفاعله.

(٤) أي عجبت من دوام صحّته لا من مدّة صحّته، فالمتعجّب منه دوام صحّته لا وقت صحّته، لأنّه لا عجب من الوقت.

الشرح

* وأقول: هذه ثلاث مسائلَ مهمّةٌ تتعلّق بكان بالنظر إلى الحذف:

إحداها: حذفها وجوباً دون اسمها وخبرها، وذلك مشروط بخمسة أمور أحدها أن تقع صلة لأنْ، والثاني أن يدخل على أنْ حرفُ التعليل، الثالث أن تتقدّم العلة على المعلول، الرابع أن يُحذف الجارُّ، الخامس أن يؤتى بما كقولهم «أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ» وأصل هذا الكلام «انطلقتُ لأَنْ كنتَ منطلقاً» أي انطلقتُ لأجل انطلاقك، ثم دَخَلَ هذا الكلامَ تغييرٌ من وجوه، أحدها: تقديم العلّة وهي «لأَنْ كنت منطلقاً» على المعلول وهي «انطلقتُ» وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص، والثاني: حذف لام العلّة وفائدة ذلك الاختصار، والثالث: حذف كان وفائدته أيضاً الاختصار، والرابع: انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان، والخامس: وجوب زيادة «ما» وذلك لإرادة التعويض، والسادس: إدغام النون في الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما في كلمتين. ومن شواهد هذه المسألة قول العبّاس بن مرداس رضي اللّه عنه:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ ... فإنّ قَوْمِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

«أبا» منادى بتقدير يا أبا، و«خراشَة» بضمّ الخاء المعجمة، و«أمّا أنت ذا نفر» أصله «لأَنْ كنتَ ذا نفر» فعُمِلَ فيه ما ذكرناه، والذي يتعلّق به اللاّم محذوف، أي لأَنْ كنتَ ذا نفر افتخرتَ عليَّ، والمراد بالضَّبُع السّنة المجدبة.

المسألة الثانية: حذف «كان» مع اسمها وإبقاء خبرها، وذلك جائز لا واجب، وشرطه أن يتقدّمها إنْ أو لو الشرطيتان، فالأول كقوله صلى اللّه عليه وسلم «الناس مجزيّونَ بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شرّاً فشرٌ» فتقديره «إن كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملُهم شرّاً فجزاؤهم شرٌّ» وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب، وفيه وجوه أخر، والثاني كقوله صلى اللّه عليه وسلّم «التمس ولو خاتَماً من حديد» أي ولو كان الذي تلتمسه خاتماً من حديد.

المسألة الثالثة: حذف نون «كان» وذلك مشروط بأمور أحدها: أن تكون بلفظ المضارع، والثاني: أن يكون المضارع مجزوماً، والثالث: أن لا يقع بعد النون ساكن، والرابع: أن لا يقع بعده ضمير متّصل، وذلك نحو ﴿ولم يَكُ من المشركين﴾ ﴿ولم أكُ بَغيّاً﴾، ولا يجوز في قولك «كان» و«كن» لانتفاء المضارع، ولا في نحو «هو يكونُ» و«لن يكونَ» لانتفاء الجزم، ولا في نحو ﴿لم يكُنِ الذين كفروا﴾ لوجود الساكن، ولا في نحو قوله صلى الله عليه وسلّم «إن يكُنْهُ فلن تُسَلَّطَ عليه، وإنّ لا يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتلِهِ» لوجود الضمير.

الحاشية

* تحذف كان وحدها وجوباً دون اسمها وخبرها بخمسة شروط، أحدها أن تقع كان بعد أن المصدرية، والثاني أن يدخل على أن المصدرية حرف الجرّ الذي يفيد التعليل وهو اللاّم، والثالث أن تتقدّم العلّة على المعلول، والرابع أن يحذف الجارّ، والخامس أن يؤتى بما الزائدة.

مثال ذلك قولهم «أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ» وأصل الكلام قبل التقديم والتأخير «انطلقتُ لأَنْ كنتَ منطلقاً» ومعناه «انطلقتُ لأجل انطلاقك» أي «انطلقتُ لانطلاقك» فانطلقتُ معلول، ولأجل انطلاقك أو لانطلاقك علّة، ثم دخل هذا الكلامَ تغييرٌ من وجوه، أحدُها: تقديم العلّة وهي «لأَنْ كنتَ منطلقاً» على المعلول وهو «انطلقتُ»، وفائدة ذلك التقديم الدلالة على الاختصاص أي الحصر، والثاني حذف لام العلّة الجارّة وفائدة ذلك الحذف الاختصار، والثالث حذفُ كان، وفائدة حذف كان أيضاً الاختصار، والرابع انفصال الضمير وذلك لازم أي ناتج عن حذف كان، والخامس وجوبُ زيادة «ما» وذلك لإرادة التعويض عن لام الجرّ وعن كان المحذوفتين، والسادس إدغام نون أن المصدرية في ميم ما الزائدة، وذلك لتقارب مخرجي الحرفين مع سكون الحرف الأول وكون الحرفين في كلمتين.

* قال أحد الصحابة وهو العباس بن مرداس السّلمي يخاطب خفافَ[1] بنَ ندبةَ:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ   فإنّ قَوْمِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[2]

خراشةَ: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي كمعاوية، أمّا: لفظ مركّب من كلمتين الأولى أن المصدرية والثانية ما الزائدة للتعويض بها عن كان وعن لام الجرّ المحذوفتين، أنت: اسم كان المحذوفة وقد حذفت كان وجوباً فلا يجوز ذكرها في الكلام لأنّ ذكرها يؤدّي إلى اجتماع المعوّض وهو كان مع العوض وهو ما الزائدة، والجمع بين المعوّض والعوض غير جائز، ذا خبر كان المحذوفة، قوميَ: اسم إنّ منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم منع من ظهورها كسرة المناسبة، وياء المتكلّم المضاف إليه يجوز تسكينها، ويجوز فتحها، والفتح أفصح، وقد حركت في البيت بالفتح الأفصح، ولم يكن مناص من هذا التحرك لأجل المحافظة على الوزن، لم تأكلْهُم الضّبُع: الضمير مفعول به مقدّم والضَّبُع فاعل مؤخّر والميم حرف دالّ على الجمع وحرّكت الميم لالتقاء الساكنين وكانت الحركة الضمّة بدل الكسرة لتناسب الضمّة قبلها، ولو وضعنا كسرة لوقعنا في ثقل أشدّ من ثقل التقاء السّاكنين الذي نريد التخلّص منه وهو الثقل الناشئ من الانتقال من الضمّ إلى الكسر، والضّبع بضمّ الباء في لغة قيس وبسكونها في لغة تميم، وهي في البيت بالضمّ.

---

(١) خفاف شاعر ايضاً، وندبة اسم أمّه، وكنيته ابو خراشة.

(٢) هذا البيت يشبه في معناه قول الشاعر:

إنّي لَمِنْ معشر أَفْنَى أوائلَهم   قيلُ الكُماةِ: ألا أينَ المحامونا

قيلُ: فاعل مؤخّر للفعل أفنَى وهو بمعنى قول وهو من إضافة المصدر لفاعله، والكُماة جمع الكَمِيّ وهو الشجاع المتكَمّي في سلاحه، لانّه كَمَى نفسه يَكْمِيها اي اخفاها وسترها بالدّرع، الا أين المحامونا: وهم المدافعون، والالف للإطلاق، والجملة في محلّ نصب مقول القول، وفي نسبة هذا البيت خلاف ويقال إنّه للمرقّش الاصغر الشاعر المخضرم ربيعة بن سفيان بن سعد المتوفى نحو سنة ٥٠هـ وهو ابن أخي المرقّش الاكبر الشاعر المخضرم عَوْف بن سعد المتوفى نحو سنة ٧٥هـ، وعمّ طَرَفَة بن العبد.

* **فائدة**:

«أمّا أنتَ ذا نَفَر» أصله قبل التقديم والتأخير «افتخرتَ عليَّ لأنْ كنتَ ذا نَفَرَ» ثم قــدّمت العلّة وهي «لأنْ كنتَ ذا نَفَر» عـلى المعلول وهو «افـتـخـرتَ عليَّ» فـأصــبح التركيب «لأنْ كنتَ ذا نَفَرٍ افتخرتَ عَلَيَّ»، ثم أجري فيه ما ذكرنا فأصبح «أمّا أنتَ ذا نَفَرَ» وقد حـذف المعلول وهوجملة «افـتخرتَ عليَّ» الذي تعـلّقت به اللاّم الجارّة في العلّة وهي «لأنْ كنتَ» من البيت لضرورة الشّعر بعـد تأخيره، أمّا في قولنا «أمّا أنتَ منطلقـاً انطلقتُ» فـإنّ المعلول «انطلقتُ» الذي تتـعلّق به اللاّم الجـارّة في العلّة «لأنْ كنتَ» لم يحذف من هذا القول بعد تأخيره عن العلّة لأنّه نثر والنثر لا ضرورة فيه.

* «إنْ خيْراً فـخيرٌ وإنْ شراً فـشرٌّ» الفاء رابطة لجواب الشــرط الذي هو جملة اسمية لأنّ تقديره «إنْ كان عملهم خيراً فجزاؤُهم خيرٌ وإن كان عملُهم شراً فجزاؤهم شرٌّ».

* «إنْ خيراً فــخيراً وإنْ شراً فشــراً» تقديره «إن كان عملُهم خـيراً فهم يُجْزَونَ خيراً وإن كــان عملهم شراً فهم يُجْزَون شراً» والفــاء رابطة لجواب الشرط الذي هو جملة «فــهم يُجْزَون» الاسمية، وخيـراً وشراً الثانية كلٌّ منهـما مفعـول به ثانٍ للفعل المحذوف المبني للمجــهول «يُجْزَون»، أمّا المفعول به الأول فقد أصبــح واواً للجماعة تعرب نائباً للفاعل ، والأصل المبنيّ للمعلوم «فهو يَجْزِيهم خيراً وهو يَجْزِيهم شراً».

* «إنّ خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌ فشَرٌّ» تقديره «إن كان في عملهم خيرٌ فجزاؤُهم خيرٌ وإن كان في عـملهم شرٌ فجـزاؤُهم شرٌّ» فخـيرٌ الأولى وشرٌّ الأولى كلٌّ منهـما اسم لكان نكرة سوّغ مجيئه اسماً لها تأخـيره الواجب وتقديم خبره عليه وكون خبره هذا شبه جـملة جاراً ومجروراً، وخـيرٌ الثانية وشــرٌّ الثانية خبـر لمبتدأ محـذوف تقديره جزاؤهم، والجملة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره في موضـع جزم جواب الشرط، ولكونها اسمية اقترنت بالفاء الرابطة.

* إنْ خيرٌ فخيراً وإنْ شرٌّ فشرّاً» تقديره «إن كان في عملهم خيرٌ فهم يُجْزَون خيراً وإن كان في عملهم شرٌّ فهم يُجْزَونَ شرّاً» وقد أعربنا نظائره.

* قال صلى اللّه عليه وسلّم «التمس ولو خاتماً من حديد».

أصل الكلام «التمس شيئاً ولو كان الذي تلتمسه أو الملتَمَسُ خاتماً من حديد فالتمسه» ولو: الواو حرف غاية بمعنى حتى أو حرف عطف للجملة الشرطية بعدها على الجملة الطلبية السابقة، لو: حرف شرط غير جازم بمعنى «إنْ» له فعل شرط وجواب شرط ليسا مجزومين ولا في محلّ جزم، فالتمسه: الفاء رابطة لجواب الشرط لأنّه طلبيّ وهو جملة «فالتمسه» وجواب الشرط هذا محذوف يفسّره المذكور وهو «التمس» شيئاً.

* تحذف نون كان وصلاً لا وقفاً جوازاً للتخفيف وذلك لضعف النون الساكنة بسبب السّكون، وهذا الحذف مشروط بأربعة أمور أوضَحَها الشارح.

* قال تعالى ﴿ولم يك من المشركين﴾ (من الآية ١٢٠ من سورة النّحل).

أي سيدنا إبراهيم،والإعراب واضح.

* قال تعالى ﴿ولم أكُ بغيّاً﴾ (من الآية ٢٠ من سورة مريم).

بغيّاً أي زانية ولم يقل بغيّة مع أنّه وصف لمؤنث لأنّ بغيّاً غالب في النساء وقلّما تقول العرب رجل بَغِيّ، أي لم يلحقوا به علامة التأنيث فتركوا التاء فيه إجراء له مجرى طالق وحائض وعاقر، أو هو فَعِيل[1] بمعنى فاعل فتركوا التاء فيه للمبالغة كما في قوله تعالى ﴿إنّ رحمةَ اللّهِ قريب﴾[2] أو لموافقة الفواصل، أو أنّ أصل بغيّ بَغُوي على وزن فعول اجتمعت الواو والياء وكانت أولاهما ساكنة فقلبت ياء وأدغمت في الياء وكسرت الغين للمناسبة فلمّا كان بزنة فعول لم تلحقه التاء كما لم تلحق في امرأة صبور وشكور.

(١) اي انّ لام الكلمة ياء لانّ الفعل بَغَى يَبْغِي والمصدر بَغْي.

(٢) من آية ٥٦ من سورة الاعراف.

* قال تعالى ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتابِ والمشركين منفكّين حتى تأتيَهم البيّنة﴾ (الآية ١ من سورة البيّنة).

المشركون: عبدة الأصنام، مُنفكّون: زائلون عمّا هم فيه، حتى تأتيهم البيّنة: أي حتى أتتهم البيّنة أى الحجّة الواضحة وهي محمد صلى الله عليه وسلم.

من أهل: حال من واو الجماعة فاعل كفروا، والمشركين: معطوف على أهل، منفكّين: خبر يكن، حتى تأتيَهم: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى بالفتحة الظاهرة على الياء لخفّتها، والضمير المتّصل مفعول به مقدّم والميم حرف للجمع، والبيّنة فاعل مؤخّر. والشاهد عدم جواز حذف النون من يكن لوجود حرف ساكن بعد نون يكن ممّا اقتضى تحريكها بالكسر لالتقاء السّاكنين فقويت نون يكن بالحركة لذلك لم يجز حذفها لقوّتها.

* قال صلّى اللّه عليه وسلم لعمر بن الخطاب «إن يكنه فلن تُسَلَّطَ عليه وإن لا يكنه فلا خيرَ لك في قتله».

إن يكنه: أي إن يكن ابنُ صَيَّاد المسيخَ الدّجّال، ويكن فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ابن صيَّاد والهاء ضمير متصل في موضع نصب خبر يكن وهو عائد إلى المسيخ الدّجّال، والفاء في الجملتين رابطة لجواب الشرط لأنّه جملة منفيّة، خيرَ: اسم لا النافية للجنس مبنيّ على الفتح في موضع نصب، لك جار ومجرور، وفي قتله جار ومجرور آخر معه ضمير متّصل مضاف إليه، وإذا علّقنا أحدهما بخير المصدر المشتقّ عند الكوفيين كان الثاني متعلّقاً بمحذوف تقديره كائنٌ خبر لا النافية للجنس، وإذا لم نعلّق أحدهما بخير على اعتبار أنّ المصدر جامد عند البصريين فإنّ لك وفي قتله متعلّقان بمحذوفين هما خبران للا.

والشاهد عدم جواز حذف النون من يكنه لوجود ضمير متّصل بعد هذه النون.

* **فائدة:**

تأتي كان زائدة لا فاعل لهـا، كذلك تأتي أفعال أخر زائدة لا فاعل لهـا منها: قلّما وكثرما وقصرما وطالما، ويرى الشيخ الأمـير في حاشيته على شرح الشذور أنّ هذه الأربعة ليست أفعالاً الآن ، بل انسلخت عن الفـعلية وصار كلٌّ منها حرف نفي بمنزلة ما النافية.

السادس من المرفوعات: اسم أفعال المقاربة، وهي باعتبار معانيها على ثلاثة أقسام

المتن

* ثم قلتُ: الســادس اسم أفعـال المقاربة وهي كـاد وكَرَبَ وأوشَك لدنوّ الخبـر، وعسـى واخلولق وحَرَى لتــرجّيـه، وطفِقَ وعَلِقَ وأنـشـأ وأخَذَ وجَعَلَ وهَبَّ وهَلْهَلَ للشروع فيه، ويكون خبرها مضارعاً.

الشرح

* وأقول: الســادس من المرفوعات اسم الأفـعال المذكورة، وهـي تنقسم باعتـبار معانيها إلى ثلاثـة أقسام: ما يدلّ على مقاربة المسمّى باسمهـا للخبر، وهي ثلاثة: كاد وكَرَبَ وأوشك، ومـا يدلّ على ترجّي المتكلم للخـبر، وهـي ثلاثة أيضاً: عـسى وحَرَى واخلولق، وما يدلّ على شـروع المسمَّى باسمها في خـبرها، وهي كثيـرة، ذكرت منها هنا سبعـة، فكملت أفعال هذا البـاب ثلاثةَ عَشَرَ، كما أنّ الأفعال فـي باب «كان» كذلك. فهذه الثلاثةَ عـشَرَ تعمل عمل كان، فترفع المبتدأ وتنصب الخـبر إلاّ أنّ خبرها لا يكون إلاّ فعلاً مضارعاً، ثم منه ما يقترن بأنْ ومنه ما يتجرّد عنها كما يأتي تفصيله في باب المنصوبات، ولولا اختـصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتهـا لم تنفرد بباب على حِدَه، قال تعالى ﴿يكادُ زيتُها يضيءُ﴾ ﴿عسَى ربُكم أنْ يرحمَكُم﴾ وقال الشاعر:

وقـد جَعَـلْتُ إذا مـا قـمـتُ يثـقلـني   ثـوبي فانهضُ نَهْضَ الشّارب السَّـكِرِ

وكـنتُ أمشـي علـى رجلـين معـتدلاً   فصِرْتُ أمشي على أخرى من الشَّجَر

وقال الآخر:

هَبَبْتُ ألومُ القلبَ في طاعة الهوى

وقال الآخر:

وطئنا ديارَ المعتدينَ فَهَلْهَلَتْ   نفوسُهُمُ قبلَ الإماتَةِ تَزْهَقُ

وهذان الفـعلان أغـرب أفعـال الشروع، وطَفِقَ أشـهرها، وهي التي وقـعت في التنزيل، وذلك في مـوضعين، أحدهمـا ﴿وطَفِقا يَخْصِفَانِ﴾ أى شَرَعَا يخـيطان ورقة على أخرى كما تُخْصَفُ النّعال ليستترا بها، وقرأ أبو السَّمَّال العدوي «وطَفَقَا» بالفتح وهي لغة حكاها الأخفش، وفـيها لغة ثالثة «طَبِقَ» بباء مكسـورة مكان الفاء، والثاني ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً﴾ أي شَرَعَ يمسح بالسّيف سُوقَها وأعناقَها مَسْحا: أي يقطعها قطعاً.

الحاشية

* **فوائد**:

١) أفعال المقـاربة تغليب اصطلاحي وإلاّ فأفعال الشـروع أكثر، ولعلّهم لاحظوا أنّ كاد أشهر، أو أنّها أم الباب فغلّبوا قسمها.

٢) أفعال المقاربة والرجـاء والشروع كلّها جامدة إلاّ كاد وأوشك فـإنّهما يصاغ منهما ماضٍ ومضارع، ويصاغ من أوشَكَ فقط اسم فاعل يعمل عمل أوشك.

٣) أفعال الشـروع كثيرة أنهاها بعـضهم إلى نيّف وعشرين وذكـر منها «قام» في قولنا «قام زيدٌ ينظمُ الشّعر».

٤) كاد: قيل إن نفيـها إيجاب وإيجابها نفي، فإذا قلـت «كاد زيدٌ أن يقومَ» فإنّ

معناه قَارَبَ القيام ولم يقم، وإذا قلت «ما كـاد زيدٌ أن يقوم» فإنّ معناه قام لكن بعد مشقّة، ولذا قال بعضهم ملغزاً:

أنحويَّ[1] هـذا العصر مـا هي لفظـة   جـرت فـي لسـانَي جـرهـم وثمـود

إذا استُعملت في صـورة النفي أَثْبَتَتْ   وإنْ أُوجِـبَتْ قـامـت مقـام جحـود

وقيل إنّ كاد كسائر الأفعال نفيها نفي وإيجابها إيجاب لأنّ معناها المقاربة، وإذا انتفت المقاربة انتفى الفعل عقلاً.

* قال الشارح «ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تنفرد بباب على حـدة» أي لولا اختـصاص خبـرها بأحكام كالاقتـران بأن وعدمـه، وكونه مضارعاً فقط[2]، وكونه رافـعاً لضـمير يعـود إلى الاسم دائماً، وهـي أحكـام ليست لخبر كان وأخواتها، لم تنفرد بباب على حدة بل دخلت في باب كان.

* قال تعـالى ﴿اللَّهُ نورُ السماواتِ والأرض مَثَلُ نُوره كمـشْكاة فيها مـصْباحٌ المصباحُ في زجاجـة، الزجاجةُ كأنّها كوْكَبٌ دريّ يُوقَدُ من شجرة مـبـاركةٍ زيْتونةٍ لا شرقيـةٍ ولا غربيّةٍ يكادُ زيْتها يضـيئ ولو لم تمْسَسْه نار﴾ (من الآية ٣٥ من سورة النور).

المشكاة: الكوّة أو الطاقة غير النافذة لأنّها حيـنئذ أجمع للنور فيكون النور فيها أقـوى ممّا لو كانت نافـذة، المصـباح هو السّراج أي الفـتـيلة الموقَدة، الزجاجـة هي القنديل وقد اجـتمع القرّاء على ضمّ زايها في الآية وقـد يقال زَجاجة وزِجـاجة بفتح الزّاي وكسرها، ومعنى «الزّجاجةُ كأنّها كـوكب دريّ» أي الزجاجة كأنّها والنور فيها

---

(١) الهمزة حرف نداء، نحويَّ منادى منصوب لأنّه مضاف إلى اسم الإشارة، العصر بدل كلّ من هذا أو عطف بيان.

(٢) نقط أصلـها قطّ والفاء فـيهـا زائدة لتحسين اللفظ وهذه الفاء حرف مـبنيّ على الفتح لا مـوضع له من الإعراب، ومثل هذا يقال في «فحَسْب» إذ أصلها حسب.

كوكب دريّ أي مضيء، اللَّهُ نورُ السماواتِ: أي صاحب نور السماوات، وقيل المصدر «نور» بمعنى الفاعل أي مُنَوِّر السماوات، مَثَلُ: مبتدأ، كمشكاة جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ، أو الكاف اسم بمعنى مثل خبر المبتدأ ومشكاةٍ مضاف إليه، فيها مصباحٌ: مصباحٌ مبتدأ وهو نكرة سوّغ الابتداء بها تأخيرها وجوباً وتقديم خبرها عليها وكونه شبه جملة جارّاً ومجروراً، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع جرّ صفة لمشكاة، لأنّ الجمل بعد النكرات صفات، كوكب دريّ: قرأ نافع وابن كثير وابن عامر ويعقوب وأبو جعفر وخلف والحسن وابن محيصن وحفص عن عاصم والأعمش في رواية «دُرِّيٌّ» بضمّ الدّال وتشديد الرّاء المكسورة وبالياء المشدّدة من غير همز، وهي القراءة المرسومة في المصحف، وهو يحتمل وجهين أحدهما أن يكون منسوباً إلى الدّر أي اللؤلؤ وشُبِّه به لصفائه وإضاءته، والثاني أن يكون أصله «دُرِّيءٌ» بالهمز وهو من الدّرء أي دفع الظلمة بضوئه، ثم قلبت الهمزة ياء، وأدغمت في الياء قبلها. ويقول العرب «دِرِّيٌّ» بكسر الدّال وتشديد الرّاء المكسورة وبالياء المشدّدة بدون همز، وهو أيضاً من الدَّرء أو هو منسوب إلى الدُّر.

وقرأ أبو رجاء العُطَارِدِي ونصر بن عاصم «دَرِّيٌّ» بفتح الدّال وتشديد الرّاء المكسورة وبالياء المشدّدة بدون همز.

وقرأ قتادة والضحّاك «دُرِيٌّ» بضمّ الدّال وتخفيف الرّاء المكسورة وبالياء المخفّفة، وقرأ حمزة وعاصم في رواية أبي بكر بن عيّاش «دُرِّيءٌ» من الدَّرء، وهي قراءة ضعيفة[١] .

وقرأ أبو عمرو بن العلاء والكسائي وعاصم في رواية «دِرِّيٌّ» على وزن «فِعِّيلٌ» من الدَّرء.

وقرأ سعيد بن المسيّب «دَرِّيءٌ» بالهمزة مع فتح الدّال وتشديد الرّاء المكسورة وهي قراءة غريبة.

---

(١) لأنّه لا يكون وزن «فُعِّيل» في الكلام إلاّ اعجميّاً.

يوقد من شجرة مباركة: قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء «تَوَقَّدَ» بتاء مفتوحة مع فتح الواو والدّال وتشديد القاف المفتوحة على أنّه فعل ماضٍ من تَوَقَّدَ يَتَوَقَّدُ مبنيّ للمعلوم والفاعل ضمير يعود إلي المصباح.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر بن عياش وحمزةٌ والكسائيٌّ وخلف والأعمش «تُوقَدُ» بضمّ التّاء والدّال وتخفيف القاف وفتحها على أنّه فعل مضارع[1] مبنيّ للمجهول وتاء المضارعة لتأنيث الزجاجة.

وقرأ شيبة ونافع وابن عامر وأبان عن عاصم وحفص عن عاصم «يُوقَدُ» بياء ودال مضمومتين مع تخفيف القاف المفتوحة على أنّه فعل مضارع[2] مبنيّ للمجهول وياء المضارعة على معنى المصباح، وهذه القراءة هي المرسومة في المصحف.

وقرأ نصر بن عاصم وابن محيصن والحسن «تَوَقَّدُ» والأصل تَتَوَقَّدُ وحذفت إحدى التاءين لأنّ الأخرى تدلّ عليها والمقصود الزجاجة.

زيتونةٍ: بدل كلّ من شجرةٍ، لا شرقيةٍ: نعت لزيتونةٍ، و«لا» ليست تحول بين النعت والمنعوت، يكاد زيتها يضيء: أي يقرب زيتها من الإضاءة بلا نار، ويكاد فعل مضارع للمقاربة، وجملة يكاد زيتها يضيء نعت لزيتونة لأنّ الجمل بعد النكرات صفات، ولو لم تمسسه نار: على تأنيث النار، وقيل لا يعرف إلاّ هذه القراءة، وروي عن ابن عبّاس أنّه قرأ يمسسه بالياء، قال المبرد: التذكير على أنّه تأنيث غير حقيقي.

* قال الشاعر[3] يصف كبر سنّه:

وقد جَعَلْتُ إذا ما قمتُ يُثْقِلُني ... ثوبي فانهضُ نَهْضَ الشّاربِ السَّكِرِ

وكنتُ أمشي على رجلين معتدلاً ... فصِرْتُ أمشي على أخرى من الشَّجَر

---

(١) من أُوقِدَ يُوقَدُ وتُوقَدُ.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) هو ابو حيّة النميري المتوفى في سنة ١٦٠هـ واسمه الهيثم بن الربيع، وقيل إنّه عمرو بن احمر الشاعر المخضرم المتوفى في نحو سنة ٦٥هـ.

جعلتُ: فعل ماضٍ ناقص للشروع والتاء اسمه، قمت: الجملة فعل الشرط في موضع جرّ بإضافة اسم الشرط إذا إليها، وجواب الشرط الذي نَصَبَ اسم الشرط في المحلّ محذوف يدلّ عليه جملة خبر الفعل الناقص جعلتُ، ويجوز أن تكون إذا لمجرّد الظرفية دون تضمّن لمعنى الشرط فلا تحتاج لجواب، ولعلّ هذا أولى وأحسن، لأنّ ما لا يحتاج إلى تقدير خير ممّا يحتاج إليه، أنهض: فعل مضارع ماضيه نَهضَ وهو من باب فتح، ومصدره النَّهْض والنّهوض، ومصدر المرّة نَهْضَه، ومصدر الهيئة نِهْضَه، نَهْضَ الشّارب: من إضافة المصدر لفاعله، السَّكِر: بمعنى السّكران الثَّمِل أي الذي هَدَّ السّكر قُوّاه، وهو صفة مشبَّهة فعلها سَكِرَ. على أخرى: أي على رجل ثالثة وهي العصا التي يتوكّأ عليها. يثقلني ثوبي: فعل مضارع ونون وقاية ومفعول به مقدّم وفاعل مؤخّر ومضاف إليه، وهذا الإعراب حسب الظاهر، وفيه مخالفة للقاعدة القاضية بأنّ الفعل المضارع الواقع خبراً لجَعَلَ لابدّ أن يرفع ضميراً عائداً على اسم جعل، وهو في هذا البيت قد رفع اسماً ظاهراً وهو ثوب مضافاً إلى ضمير هو ياء المتكلم يعود إلى اسم جعل، وهذا كما ذكرنا لا يرضاه جمهور العلماء، ولو انّ الشاعر جاء بالكلام على ما هو الموافق لما ارتضاه الجمهور من وجوب رفع خبر جعل لضمير يعود إلى اسمها لقال «وقد جعلتُ أُثْقِلُ» فيكون الفعل المضارع الذي هو خبر جعل رافعاً لضمير يرجع إلى اسم جعل، وقد تخلّص الجمهور من هذا الظاهر وحاولوا أن ينسجموا مع القاعدة فأوّلوا البيت الذي لا يسعهم رفضه لأنّ صاحبه ممّن يحتجّ بشعرهم بأن جعلوا فاعل «يثقلني» ضمير مستتراً للمتكلّم تقديره «أنا» يعود إلى التاء التي هي اسم جعل وذلك طبقاً للقاعدة، وجعلوا «ثوبي» بدل اشتمال من الضمير المستتر، فإن قلت: كان يجب لو كان فاعل «يثقلني» ضميراً مستتراً للمتكلّم تقديره «أنا» أن يقول «أُثْقِلُ» لأنّ حرف المضارعة للمتكلّم هو الهمزة، قلنا: إنّ أصل الكلام «وقد جعلتُ أُثْقِلُ ثوبي» وذلك على أساس أنّ ثوبي في الأصل مفعول به، فلمّا أبدل «ثوبي» من الضمير المستتر في الفعل «أُثْقِلُ» وهو الضمير «أنا» أو من التاء في «جعلت» لم يعد مفعولاً به، وجاز إعادة الضمير المستتر في أُثْقِلُ على البدل وهو ثوبي لأنّه المقصود بالحكم، وبالتالي جاز تحويل الفعل أثقل إلى الفعل يثقل.

* قال الشاعر:

هَبَبْتُ ألومُ القلبَ في طاعة الهَوَى　　　فَلَـجَّ كأنّـي كـنتُ باللّـوم مغـريا

فَلَجَّ: أي في الهوى، مغريا: أي له على أن يزيد في الهوى ولا ينقص منه، هببتُ: فعل للشروع.

* قال الشاعر:

وطئنا ديار المعتدين فَهَلْهَلَتْ　　　نفوسُهُم قبلَ الإماتةِ تَزْهَقُ

المعنى: إنّهم من شدّة خوفهم منّا أثناء اجتياحنا لديارهم كانت نفوسهم تزهق من شدّة الخوف قبل أن نتولى قتلهم بالفعل، هلهلت: انفرد ابن هشام في شرح الشذور فقط بجعل هذا الفعل من أفعال الشروع، والنحاة جميعاً على أنّه فعل يدلُّ على دنوّ الخبر أي على المقاربة، وابن هشام نفسه قال بهذا في غير شرح الشذور من كتبه، ولعلّ انفراده بما انفرد به في شرح الشذور وحده هو الذي جعله يقول في هذا الشرح عن «هَبَّ وهَلْهَلَ» إنّهما أغرب أفعال الشروع، وفي الحقيقة انّ أحداً لم يقل إنّ «هَبَّ» من أفعال المقاربة كما حدث من النحاة في «هلهل»، فهبَّ عندهم من أفعال الشروع، لكنّها في كونها كذلك غريبة كما ذكر ابن هشام. نفوسُهُمُ: الضمة على الميم للإشباع منعاً من كسر الوزن لو سكّنّا الميم، وتكتب ضمة الإشباع أحياناً بواو بدون ألف فرقاً لها عن واو الجماعة، قبلَ: ظرف زمان متعلّق بتزهق، ومعنى تَزْهَق: تذهب بسرعة أي تهلك سريعاً، يقال: زَهَقَ يزهَق من باب فتح يفتح زُهوقاً، أي هَلَكَ، ويقال أيضاً زَهَقَ يزهَق أي ضجر وهي عامية، وكلاهما فعل لازم، أمّا تُزْهَقُ فهو فعل مضارع مبنيّ للمجهول ونائب فاعله ينبغي أن يكون شبه جملة أو مصدراً متصرفاً لأنه فعل لازم ليس له مفعول به يمكن أن ينوب عن الفاعل.

* قال المصنّف: «هذان الفعلان أغرب أفعال الشروع وطفق أشهرها».

أي هَبَّ وهَلْهَلَ أندر أفعال الشروع في الاستعمال، وطفق أشهرها، وأفعل التفضيل أغرب وأشهر ليسا على بابهما.

* قال تعالى ﴿وطَفِقَا يخصفان عليهما من ورق الجنّة﴾ (من الآية ٢٢ من سورة الأعراف، ومن الآية ١٢١ من سورة طه).

أي شرع آدم وحواء يلزقان ورقة على أخرى من أوراق الجنة كما تخاط وتلزق النّعال وذلك ليستترا بهذه الأوراق، وطفق في الآية بكسر الفاء، يقال طفِق يطفَق من باب فرح يفرح والمصدر طَفَقٌ، وهو الأفصح وعليه القراءة المتواترة المشهورة ورسم المصحف وقرأ أبو السَّمَّال العدوي هذه الآية وطفَقا بفتح الفاء، يقال طَفَقَ يَطْفِقُ من باب ضرب يضرب والمصدر طُفُوقٌ، وهي لغة في طفق بكسر الفاء حكاها الأخفش، وفي طَفِقَ بكسر الفاء لغة ثالثة هي طَبِقَ بكسر الباء والمضارع يَطْبَقُ من باب فرح يفرح والمصدر طَبَقٌ، ولم يسمع عن العرب طَبَقَ يَطْبِق من باب ضرب يضرب.

* قال تعالى ﴿رُدُّوها عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوق والأعناق﴾ (من الآية ٣٣ من سورة ص).

رُدّوها: أي الخيل، طفِق مسْحاً: أي شرع سليمان يمسح بالسيف سُوقَها «جمع ساق والضمير يعود على الخيل» وأعناقها مسْحاً، أي يقطع السوق والأعناق قطعاً، وخبر طفق هو جملة يمسح المحذوفة جوازاً لأنّه دلّ عليها دليل وهو المفعول المطلق مسْحاً.

السابع: اسم الحروف العاملة عمل ليس، وهي أربعة

المتن

* ثم قلتُ: السابع اسم ما حُمِلَ على «ليس» وهي أربعة: «لات» في لغة الجميع، ولا تعمل إلاّ في الحين بكثرة أو الساعة أو الأوان بقلّة، ولا يجمع بين جزءيها، والأكثر كون المحذوف اسمها نحو ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾ و«ما» و«لا» النافيتان في لغة الحجاز، و«إن» النافية في لغة أهل العالية، وشرط إعمالهنّ نفيُ الخَبَر، وتأخيره، وأن لا يليَهُنَّ معموله وليس ظرفاً ولا مجروراً، وتنكير معمولَيْ «لا» وأن لا يقترنَ

اسم «ما» بإنِ الزائدة، نحو ﴿ما هذا بَشَراً﴾ و: ولا وَزَرٌ ممّا قَضَى اللَّهُ واقيا.

و«إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك».

الشرح

* وأقول: السابع من المرفوعات: اسم ما حُمِلَ في رفع الاسم ونصب الخبر على «ليس»، وهي أحرف أربعة نافية، وهي: ما ولا ولاتَ وإنْ. فأمّا «ما» فإنّها تعمل هذا العمل بأربعة شروط أحدها: أن يكون اسمها مقدّماً وخبرها مؤخّراً، والثاني: أن لا يقترن الاسم بإن الزائدة، والثالث: أن لا يقترن الخبر بإلاّ، والرابع: ألاّ يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جارّاً ومجروراً.

فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمل سواء أكان اسمُها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة، فالمعرفتان كقوله تعالى ﴿ما هُنَّ أمّهاتِهِم﴾ والنكرتان كقوله تعالى ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾ فأحد اسمها وحاجزين خبرها و«منكم» متعلّق بمحذوف تقديره أعني، ويحتمل أنّ «أحداً» فاعل «منكم» لاعتماده على النفي و«حاجزين» نعت له على لفظه.

فإن قلتَ: كيف يوصفُ الواحد بالجمع؟ وكيف يخبر به عنه؟

قلتُ: جوابهما أنّه اسم عام، ولهذا جاء ﴿لا نُفَرِّقُ بين أحدٍ من رُسُلِه﴾، والمختلفان كقوله تعالى ﴿ما هذا بشراً﴾ ولم يقع في القرآن إعمال «ما» صريحاً في غير هذه المواضع الثلاثة، على الاحتمال المذكور في الثاني، وإعمالها لغةُ أهل الحجاز، ولا يجيزونه في نحو قوله:

بني غُدَانَةَ ما إنْ أنتمُ ذهَبٌ ... ولا صريفٌ، ولكن أنتم الخَزَفُ

لاقتران الاسم بإنْ، ولا في نحو قوله سبحانه ﴿وما محمدٌ إلاَّ رسولٌ﴾ ﴿وما أمْرُنا إلاَّ واحدَةٌ﴾ لاقتران الخبر بإلاّ، ولا في نحو قولهم في المَثَل «ما مُسِئٌ مَنْ

أَعْتَبَ» لتقدّم خبرها، ولا في نحو قوله:

وقالوا تَعَـرَّفْها المنازِلَ مِـنْ مِنًى وما كلُّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عارِفُ

لتقدّم معمول خبرها وليس بظرف ولا جارّ ومجرور.

ولا يُعْمِلُها بنو تميم ولو استوفت الشروط الأربعة، بل يقولون «ما زيدٌ قائمٌ» وقرئ على لغتهم ﴿ما هذا بَشَرٌ﴾ ﴿وما هُنَّ أمَّهَاتُهُمْ﴾ بالرفع، وقرئ أيضاً ﴿بأمَّهَاتِهِمْ﴾ بالجرّ بباء زائدة، وتحتمل الحجازية والتميميّة خلافاً لأبي عليّ والزمخشري زعما أنّ الباء تختصّ بلغة النصب.

وأمّا «لا» فإنّها تعمل بالشروط المذكورة لما، إلاّ شرط انتفاء اقتران «إنْ» بالاسم فلا حاجة له، لأنّ «إنْ» لا تُزَاد بعد «لا» ويضاف إلى الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كقوله:

تعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وَزَرٌ ممّا قَضَى اللَّهُ واقِيَا

وربّما عَمِلت في اسمٍ معرفةٍ كقوله:

أنكرتُها بعدَ أعوام مَضَيْنَ لها لا الدّارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا

وعلى ذلك قول المتنبيّ:

إذا الجودُ لم يُرزَق خلاصاً من الأذَى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

وإعمال «لا» العملَ المذكورَ لغة أهل الحجاز أيضاً، وأمّا بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها. وأمّا «إنْ» فتعمل بالشروط المذكورة، إلاّ أنّ اقتران اسمها بإنْ ممتنع، فلا حاجة لاشتراط انتفائه، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة، قرأ سعيد بن جبير ﴿إنِ الذين تدعونَ من دونِ اللّهِ عباداً أمثالَكُم﴾ بتخفيف إنْ وكسرها لالتقاء الساكنين ونَصْب عباداً على الخبرية، وأمثالَكُم عى أنّه صفة لعباداً، وفي نكرتين، سُمِعَ «إنْ أحدٌ خيراً من أحَدٍ إلاّ بالعافية» وفي معرفتين، سُمِعَ «إنْ ذلكَ نافِعَكَ ولا ضارَّكَ». وإعمالُ إنْ هذه لغة أهل العالية.

وأمّا «لاتَ» فإنّها تعمل هذا العمل أيضاً، ولكنّها تختصّ عن أخواتها بأمرين أحدهما: أنّها لا تعمل إلاّ في ثلاث كلمات، وهي «الحينُ» بكثرة، و«الساعة» و«الأوان» بقلّة. والثاني: أنَّ اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالب أن يكون المحذوفُ اسمها والمذكور خبرَها، وقد يعكس، فالأول كقوله تعالى ﴿كَمْ أهلكْنا مِنْ قَبْلِهِم مِنْ قَرْنٍ فنَادَوْا وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ الواو للحال، لا نافية بمعنى ليس، والتاء زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه كالتاء في راوية، أو لتأنيث الحرف، واسمها محذوف، وحينَ مناص خبرها ومضاف إليه، أي «فنادوا والحال أنّه ليس الحينُ حينَ مناصٍ» أي فرار وتأخير، والثاني كقراءة بعضهم «ولاتَ حِينُ» بالرفع، أي: وليس حينُ مناصٍ حيناً موجوداً لهم عند تَنَاديهم ونزول ما نَزَلَ بهم من العذاب.

ومن إعمالها في «الساعة» قول الشاعر:

ندم البغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ والبغيُ مرتَعُ مُبْتَغِيهِ وخِيمُ

وفي «الأوان» قوله:

طلبوا صُلْحَنَا ولاتَ أَوَانٍ فأَجَبْنَا أَنْ ليس حينَ بَقَاءِ

وأصله ليس الحينُ أوانَ صلح، أو ليس الأوانُ أوانَ صلح، فحذف اسمها على القاعدة، وحذف ما أضيف إليه خبرها، وقَدَّرَ ثبوتَه، فبناه كما يبنى قبلُ وبعدُ، إلاّ أنّ أواناً شبيه بنَزَالِ فبناه على الكسر ونَوَّنَه للضرورة.

الحاشية

* قال الماتن «السّابع من المرفوعات اسمُ ما حُمِلَ على ليس في المعنى وفي العمل، أي عَمِلَ عَمَلَ ليس، وهو أربعة وتسمَّى المشبّهات بليس: لاتَ وتعمل عمل ليس في لغة الجميع، أي في لغة الحجازيين وأهل العالية معاً، ولا تعمل إلاّ في الحين بكثرة أو الساعة أو الأوان بقلّة، ولا يُجْمَعُ بين جزءيها أي بين اسمها وخبرها، والأكثر كون المحذوف اسمَها نحو: ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾ وما ولا النافيتان وتعملان عمل ليس في لغة الحجاز فقط، وإنِ النافية وتعمل عمل ليس في لغة أهل العالية، أي أهل نجد، وشرط إعمال ما ولا وإنْ عمل ليس نفي الخبر، وتأخيره، وأن لا يلي ما ولا وإنْ معمول الخبر وليس هذا المعمول ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، وتنكير معمولي «لا» أي اسمها وخبرها، وأن لا يقترن اسمُ ما بإنِ الزائدة، وأمثلة إعمال ما ولا وإنْ نحو: ما هذا بشراً، و: ولا وَزَرٌ ممّا قضَى اللّه واقياً، وإنْ ذلك نافِعَكَ ولا ضارَّك» اهـ بتصرف.

* تعمل ما النافية عمل ليس عند الحجازيين فقط بأربعة شروط أحدها أن يكون اسمها مقدّماً وخبرها مؤخّراً والثاني أن لا يقترن الاسم بإنِ الزائدة والثالث أن يكون الخبر منفيّاً أي أن لا يقترن بإلاّ لأنّه إذا اقترن بإلاّ انتقض النفي وتحوّل إلى إثبات، وبعبارة أخرى: لأنّه لو اقترن الخبر بإلاّ تحوّل إلى خبر مثبت بدلاً من أن يكون خبراً منفيّاً كما هو شرط إعمال ما، والرابع ألاّ يلي ما النافية معمول الخبر مع كونه ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً فإذا كان معمول الخبر الذي وليها ظرفاً أو جارّاً ومجروراً جاز إعمال ما عمل ليس، فإذا استوفت ما النافية هذه الشروط الأربعة عملت عمل ليس سواء كان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة[1] والخبر نكرة.

---

(١) لا يتأتّى أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة لأنّه لا يسوغ الإخبار عن مجهول بمعروف لعدم فائدة ذلك.

* قال الشارح «سواء أكان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين، أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة».

والصواب أن يكون بأم لوجود همزة التسوية، أمّا «سواء كان» بدون هذه الهمزة فيقال معها «أو».

* قال تعالى ﴿فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين﴾ (من الآية ٤٧ من سورة الحاقّة).

المعنى: ليس منكم أيها الناس أحدٌ مهما بلغت قوّته يحجز عقابَنا عنه أي عن النبيّ، أي لا مانع لنا عن النبيّ من حيث العقابُ، وعنه جار ومجرور متعلّق بحاجزين، وأصله «عن عقابه» فالكلام على حذف مضاف، ومفعول حاجزين في المعنى جار ومجرور محذوف، أي حاجزين لنا، أحدٌ: اسم ما مجرور لفظاً بحرف الجرّ الزائد[1] مرفوع محلاً وهو نكرة[2] ، حاجزين: خبر ما وهو نكرة أيضاً، فالشاهد في الآية كون اسم ما النافية العاملة عمل ليس وخبرها نكرتين، وهذا الإعراب عند الحجازيين، أمّا التميميّون فيعربون «أحدٍ» مبتدأ و«حاجزين» خبراً للمبتدأ، وجمع الخبر على معنى أحد ومعناه جمع، وجرّ بالياءعلى لفظ أحد المجرور بحرف الجرّ الزائد، ومنكم على الإعرابين جار ومجرور متعلّق بفعل محذوف تقديره أعني، أو حال من أحد أصله صفة لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات، وحين تقدّمت الصفة على موصوفها الجامد النكرة انقلبت حالاً.

ويحتمل أن أحداً فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر لمتعلّق منكم، وتقدير هذا المتعلّق: عانٍ بمعنى قاصدٍ لاعتماد عانٍ على النفي، وعليه ليست ما عاملة عمل ليس عند الفريقين، وتكون «حاجزين» نعتاً لأحد على لفظه لأنّ «أحدٍ» مجرور لفظاً مرفوع محلاً على هذا الإعراب.

---

(١) مِنْ: حرف جرّ زائد لتأكيد النفي.

(٢) وقد سوّغ الابتداء بالنكرة عمومها إذ النكرة في سياق النفي تعمّ، بالإضافة إلى جرّها بحرف الجرّ الزائد.

فـإذا اعتـرضت على هذا الإعراب الثـاني بأنّه يقـتضي أن يوصف المفـرد وهو «أحد» بالجـمع وهو «حاجزين» وهو غيـر جائز، أو اعترضت على الإعـراب قبله بأنه يقتضي أن يخبر عن المفرد وهو «أحـد» بالجمع وهو «حاجزين» – بصرف النظر عن كون ما عـاملة عمل ليس عند الحجازيين أو مهـملة عند التميميين – وهذا غـير جائز أيضاً. فـالجواب عن الاعتراضـين هو أنّ «أحـدٍ» اسم عامّ – وقد جـاء لفظ «أحد» في التنزيل عامّاً، قال تعـالى ﴿لا نفرّق بين أحدٍ من رُسُله﴾[1] ، ووجه عمـومه في هذه الآية أنّ «بين» لا تضاف إلاّ إلى مـتعدّد، فلمّا أضيـفت «بين» إلى «أحدٍ» في الآية علم أنّ أحداً عـامّ، وهذا توجيـه ابن هشام فـيهـا، أمّا غيـره فقد قـدّر في الآية معـطوفاً مـحذوفـاً أي «بين أحدٍ وأحـدٍ» وعليـه فلا شـاهد في الآية عنده على عـموم أحـد – وبعبـارة أخرى انّ أحداً مفـرد لفظاً جمع في المعنى فوصـفه بالجمع أو الإخـبار عنه بالجمع منظور فيه لمعناه وليس للفظه كما انّ النكرة إذا وقعت في سياق النفي عمّت.

* قال الشارح «والمختلـفان – أي الاسم معرفة والخبر نكرة – كـقوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾[2] ، ولم يقع في القرآن إعمال ما النافـية عمل ليس صريحاً إلاّ في ثلاث آيات منها الآيتان السـابقتان على أحد الاحتمالين المـذكورين في آية الحاقة، أمّا الآية الثالثة فهي قوله تعالى: ﴿ما هُنَّ أمّهاتِهِم﴾[3]» . اهـ بتصرف.

* قال الشاعر:

بني غُـدَانَةَ مـا إنْ أنتمُ ذَهَـبٌ ولا صريفٌ ولكن أنتمُ الخَزَفُ

إعمال ما النافية عمل ليس بالشروط الأربعة المعروفة لغة الحجازيين فقط، لذلك لا يجيز أهل الحـجاز إعمال ما النافـية عمل ليس في هذا البيت لاقـتران اسم ما بإن الزائدة لغرض التوكيد.

---

(١) من الآية ٢٨٥ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ٢ من سورة المجادلة.

بني: منادى بحرف نداء محذوف والأصل يا بَني وهومنصوب بالياء لأنّه منادى مضاف وكان نصبه بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم لأنّ مفرده وهو ابن ليس علماً[1] ولا وصفاً، وحذفت النون من آخره للإضافة، غدانة: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي بالتاء إن كان المقصود منه أبو القبيلة أو العلمية والتأنيث اللفظي والمعنويّ إن كان المقصود به القبيلة نفسها، ما: نافية[2] مهملة، أنتم: الضمّة على الميم للإشباع فيهما، لكنْ: حرف استدراك مخفّف من لكنّ لا يعمل.

ومثل هذا الشاهد قول فروة بن مسيك المرادي:

وما إن طبّنا جُبْنٌ ولكن　　　مناياانا ودَوْلَةُ آخرينا

الطبّ هنا العلّة والسبب، أي لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنّما كان ما جرى به القدر من حضور المنيّة وانتقال الحال والدَّولَة عنّا، والأظهر أنّ معنى الطبّ في البيت العادة فيكون المعنى «فما عادتنا الجبن».

* قال تعالى ﴿وما محمدٌ إلاّ رسولٌ﴾ (من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران).

لا يجيز أهل الحجاز إعمال ما النافية عمل ليس في هذه الآية لاقتران الخبر بإلاّ ممّا يحوّله إلى خبر مثبت إذ أصل الآية ما محمدٌ رسولاً على الإعمال عند الحجازيين بنفي الرسالة عن محمد والعياذ باللّه فلمّا دخلت إلاّ على خبر ما حوّلَت المعنى إلى إثبات فبطل إعمال ما النافية عمل ليس عند الحجازيين، أمّا التميميّون فيهملون ما ابتداءً، والاستثناء مفرّغ ورسولٌ خبر المبتدأ محمدٌ، وإنّما كان الاستثناء مفرّغاً لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه محذوف إذ الأصل: وما محمدٌ شيءٌ إلاّ رسولٌ.

---

(١) كما أنّ صورة مفرده قد تغيّرت بعد الجمع بسبب حذف الهمزة.

(٢) عند الحجازيين للسبب الذي ذكرناه وعند التميميين مطلقاً.

* قال تعالى ﴿وما أمْرُنا إلاّ واحدَةٌ﴾ (من الآية ٥٠ من سورة القمر).

لا يجيز أهل الحجاز إعمال ما النافية عمل ليس في هذه الآية لاقتران الخبر بإلاّ ممّا يحوّله إلى خبر مثبت، ومعنى الآية: وما أمرُنا لشيء نريد وجوده إلاّ مرّةٌ واحدةٌ كلمحٍ بالبصر في السرعة وهي قولُ كن فيوجَد، وأصلها: ما أمرُنا واحدةً – والعياذ باللّه – على الإعمال عند الحجازيين، فلمّا دخلت إلاّ على خبر ما حوّلت المعنى من النفي إلى الإثبات فبطل إعمال ما النافية عمل ليس عند الحجازيين، أمّا التميميّون فيهملون ما ابتداء، والاستثناء مفرّغ وواحدةٌ خبر للمبتدأ أمرُنا، وإنّما كان الاستثناء مفرّغاً لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه محذوف إذ الأصل: وما أمرُنا شيءٌ إلاّ واحدةٌ، وأمرنا من إضافة المصدر لفاعله.

* ما مسيءٌ مَنْ أعتَبَ: التميميّون يلغون ما النافية أصلاً، ويعربون «مسيءٌ» مبتدأ و«مَنْ» الاسم الموصول فاعلاً سدَّ مسدّ الخبر، أو مَنْ مبتدأ مؤخر وجوباً ومسيءٌ خبره مقدّم ولا عكس[1] لعدم جواز الإخبار عن النكرة المجهولة بمعرفة معلومة، أمّا الحجازيون فإنّهم يلغونها هنا لاختلال أحد شروط إعمالها الأربعة، فقد اختلّ الترتيب فتقدّم الخبر على المبتدأ، والترتيب الأصلي الذي تعمل فيه ما النافية عمل ليس عند الحجازيين هو «ما مَنْ أعتَبَ مسيئاً»، وتقدّم الخبر على المبتدأ في هذا المثل واجب لسببين، الأول: أنّ هذا مَثَلٌ من أمثال العرب[2]، والأمثال لا تُنَكَّب، أي لا تُغَيَّرُ بل تبقى على صورتها الأصلية التي نطق بها العرب، وقد نطق العرب هذا المثل على ما أوردناه، والثاني: أنّ إعراب «مسيءٌ» مبتدأ وهي نكرة يؤدّي إلى جواز مجيء اسم ما النافية العاملة عمل ليس نكرة وخبره معرفة ممّا يعني الإخبار عن مجهول بمعروف وهو غير جائز كما أسلفنا، لذلك كان «مسيءٌ» خبراً مقدّماً وجوباً، وقد أدّى ذلك إلى اختلال الترتيب ممّا جعل الحجازيين يلغون إعمال ما النافية عمل ليس. والمعتِب هو الذي عاد إلى مسرّتك بعد ما أساءك.

---

(١) المبتدأ يجوز أن يكون مشتقّاً وجامداً في حين ينبغي أن يكون الخبر مشتقّاً أو مؤوّلاً بالمشتق.

(٢) مَثَل يجمع على أمثال، ومثال يجمع على أمثلة.

* قال الشاعر:

وقالوا تعرَّفها المنـازلَ مـن مِنًى   وما كلّ مَنْ وَافَى مِنًى أنا عارفُ

لا يجيز الحجازيون إعمال ما النافية عمل ليس في البيت لتقدّم معمول خبرها وكونه غير ظرف ولا جار ومجرور، ومعنى البيت: اجتمع الشاعر بمحبوبته في الحج ثم فقدها فجعل يتفقّدها فقيل له تعرَّفها بالمنازل من منى فزعم أنّه لا يعرف كلّ من وافى مِنًى حتى يسأل عنها وذلك لأنّه لا يسأل إلاّ من يعرفه ويعرفها. مِنًى: علم على مكان فهو مذكّر وهو لذلك مصروف فنوّن في البيت، وإذا كان علماً لأنثى فهو ممنوع من لصرف والتنوين للعلميّة والتأنيث.

* قال تعالى ﴿ما هذا بَشراً﴾ (من الآية ٣١ من سورة يوسف).

ما هذا: أي يوسف، وتتمّة الآية (إنْ هذا إلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ أي ما هذا إلاّ ملك كريمٌ لما حواه من الحسن الذي لا يكون عادة في البشر، وبَشَراً بالنصب هي القراءة المتواترة المرسومة في المصحف وهي لغة الحجازيين، ويجوز الرفع من حيث القاعدة على الابتداء والخبرية على إلغاء ما النافية وهي لغة تميم.

* قال تعالى: ﴿ما هُنَّ أمّهاتِهِم﴾ (من الآية ٢ من سورة المجادلة).

هذه هي القراءة المشهورة المرسومة في المصحف وهي لغة أهل الحجاز بإعمال ما النافية عمل ليس ونصب أمّهات بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنّها ممّا جمع بألف وتاء على أنّها خبر ما العاملة وهي القراءة الأفصح لأنّها على لغة قريش التي نزل بها القرآن، وقرئ على لغة تميم وهي قراءة عاصم من السبعة في رواية المفضّل عنه «ما هنَّ أمّهاتُهم» بالرفع على أنّهما مبتدأ وخبر على إلغاء ما النافية عندهم، وقرئ أيضاً «ما هنَّ بأمهاتِهم» بالجرّ بباء زائدة للتوكيد، وتحتمل «ما» على هذه القراءة الأخيرة أن تكون حجازيّة عاملة أو تميمية ملغاة لخفاء إعراب أمهّاتهم في المحلّ وهل هو الرفع على الإهمال أو النصب على الإعمال بسبب وجود حرف الجرّ الزائد،

وقال الفرّاء بالنصب في أمّهاتهم على إعمال ما النافية عمل ليس على لغة الحجازيين وذكر أنّك «لمّا ألقيتَ منهـا الباءَ نَصَبْتَ كما قال فـي سورة يوسف: ﴿ما هذا بشَراً﴾، إنّما كانت في كـلام أهل الحجاز ما هذا ببشـرٍ فلمّا ألقيت الباء ترك فيهـا أثر سقوط الباء وهي في قراءة عبد اللّه: ما هنّ بأمهاتهم، وأهل نجد إذا ألْقَوا الباء رفعُوا فقالوا: ما هذا بشر، ما هنّ أمهاتهم»[1] ، وتابع الفارسي والزمخـشري الفراء وذهبا إلى أنّ قراءة الباء الزائدة تختصّ بلغة النصب أي بلغة الإعمال عند أهل الحجاز، فقد رأيا أنّ الباء الزائدة لا تدخل إلاّ على خـبر ما العامـلة عمل ليس فيقـال ما محمـدٌ بقائمٍ على إعمال مـا، ولا تدخل على خبر المبتدأ، أو على خـبر المبتدأ الواقع بعد مـا المهملة فلا يقال محمدٌ بقائمٍ، ولا يقال ما محمدٌ بقائمٍ على إهمال ما.

* يكون اسم لا النافية العاملة عمل ليس وخبرها نكرتين غالباً كقول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وزرٌ ممّـا قَضَى اللّهُ واقيـاً

على الأرض: جار ومجرور متعلّق بمحذوف – تقديره كائنٌ – نعت[2] لشيء أو متعلّق بباقيا، ممّا: جار واسم موصول بمعنى الذي في محلّ جرّ، والجار والمجرور متعلّق بمحذوف – تقديره كائنٌ – نعت[3] لوزَر أو متعلّق بواقيا

* ذهب ابن هشام إلى أنّه ربّما عملت لا النافية عمل ليس في اسم معرفة وخبر نكرة، ورأى أنّ ذلك قليل، واحتجّ له بقول الشاعر[4] :

---

(١) الفرّاء، معاني القرآن ٣:١٣٩.

(٢) لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) لم ينسبه ابن هشام إلى قائل مع قـيام المقتضِي لذلك إذِ المقام مقام احتجـاج لإقامة قاعدة مما يعني على الأرجح أنّه لم يعرف قائله، ثم أتبعه في الشرح ببيـتٍ صرّح بأنّه للمتنبّي، ومن المعروف أنّ هذا يستضاء ويستأنس بشعـره ويُتَمثّل به فحسب لأنّه ليس من أهل زمن الاحتجاج، وقـد قاس ابن هشام بيت المتنبّي على البيت الذي سبقه كما هو واضح من عبـارته ممّا يعني أنّه يرى أنّ البيت المقيس عليه حجّة في إقامة القاعـدة، ولا بأس عندي في ذلك لأنّ المعروف أنّ البيت مـجهولَ القـائل مما يحتجّ به لاحتـمال أن يكون قائله من أهل الاحتجاج.

أنكـرتُها بعـدَ أعـوامٍ مَضَيْنَ لها لا الدارُ داراً، ولا الجيرانُ جيرانا

أنكرتُها: أي الدّار، بعدَ: ظرف زمان منصوب عاملُه الفعل أنكَرَ أي متعلّق بالفعل أنكَرَ. ثم أردف قائلاً: إنّه جاء على[1] ذلك قول المتنبيّ:

إذا الجودُ لم يُرْزَق خلاصاً من الأذى فلا الحمـدُ مكسوباً ولا المـالُ باقيا

الجودُ: نائب فاعل لفعل محذوف وجـوباً يفسّره المذكور والتقدير «إذا لم يُرْزَق الجـودُ لم يُرْزق»، من الأذى: جار ومـجرور مـتعلّق بـخلاصـاً المصدر المشـتقّ عند الكوفـيين، أو متعلّق بمحـذوف صفـة لخلاصـاً المصدر الجـامد عند البـصريين، أي خلاصاً كائناً من الأذى، مكسوباً: اسم مفعول يرفع نائباً للفاعل، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، باقياً: اسم فاعل يرفع فـاعلاً، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

* إعمال لا النافية عمل ليس هو لغة أهل الحـجاز فقط، أمّا بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها[2] نحو قـوله تعالى: ﴿ألاَ إنَّ أوليـاءَ اللَّهِ لا خوْفٌ عليـهم ولا هم يَحزنون﴾[3] . فالحجازيّون يعملون لا النافـية في هذه الآية عمل ليس، وخوفٌ اسم لا الأولى، وعليهم متعلّق بمـحذوف خبرها، والتقدير «واقعـاً لهم»، أمّا لا الثانية فإنّ اسمها هو الضـمير «هم» وهو معرفة وهذا قليل، وخبـرها جملة «يحزنون» في محلّ نصب.

* **تعليق**: ذهب جمـهور النحاة إلى منع أن يكـون اسم لا النافية العـاملة عمل ليس معـرفة، وحكمـوا بأنّ ما جـاء عن العرب الذين يصحّ الاحـتجاج بـكلامهم ممّا ظاهره ذلك نادر شاذّ يـقبل لكنّه يحفظ ولا يقـاس عليه، أو هو مـؤوّل، وأنّ ما ورد عمنْ لا يحتجّ بكلامهم كالمتنبي مثلاً خطأ.

---

(١) أي قِيسَ وحُمِلَ عليه فقُبِلَ مثله.

(٢) يقال: كَرَّ الفارسُ كَرّاً من باب قَتَل يقتُل، ومنه اشتُقّ تَكْرير الشيء وهو إعادته مراراً، والاسم التّكرار.

(٣) من الآية ٦٣ من سورة يونس.

وقد أجاز ابن جنيّ وابن الشّجري القياس على هذا وحملا عليه كلّ ما أشبهه من كلام من لا يحتجّ بكلامهم، وذهبا إلى أنّه قليل الورود في لغة العرب لا نادر وإن كان الأكثر الأشهر في كلامهم أن يكون اسم «لا» نكرة. وقد اضطربت كلمة ابن هشام في هذه المسألة، فهو في «شذور الذهب» يجري على مذهب ابن جنيّ وابن الشّجري فيرى أنّ مجيء اسم «لا» معرفة قليل يقاس عليه، لا نادر شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه، وهو في «قطر الندى» يجري على أنّه نادر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، أو مؤوّل كما يقول الجمهور. وابن هشام في اضطراب رأيه هذا تابع لاضطراب رأي ابن مالك في كتبه، فقد أجاز ابن مالك في كتابه «التسهيل» القياس على القليل الذي سمع من مجيء اسم «لا» معرفة، وحكم في «شرحه للكافية» بشذوذه وندرته وحفظه وعدم القياس عليه، أو تأوّلَ ما جاء عن العرب ممّا ظاهره ذلك.

ويرى المعلّق الشيخ محمد محي الدين أنّ ابن مالك لم يضطرب رأيه في هذا الموضع، بل كان كلامه في عامّة كتبه على أنّ مجيء اسم «لا» النافية العاملة عمل ليس معرفة نادر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، ومع هذا فإنّا – على حدّ قول المعلّق – نرجّح أنّه ليس بشاذّ ونادر يحفظ ولا يقاس عليه، بل هو قليل يجوز القياس عليه على ما هو مذهب ابن جنيّ وابن الشّجري، وقد ارتضَى أبو حيّان الأندلسي هذا من بعدهما، ويدلّ لذلك – كما يقول المعلّق – أنّه قد جاء الاسم معرفة في جملة صالحة من أشعار من يحتجّ بهم، من ذلك – بالإضافة إلى ما ذكره ابن هشام في شرح الشذور – قول النابغة الجعدي[1] الذي يحتجّ به:

وحلّت سواد القلب لا أنا باغياً   سواها ولا عن حبّها متراخيا

* تعمل «إنْ» النافية عمل ليس بالشروط الأربعة المقرّرة لما النافية، إلاّ أنّ اقتران اسمها بإنِ الزائدة ممتنع، لأنّه لا يجتمع في العادة ««إن» النافية مع «إن» الزائدة بعدها، لذلك لا حاجة لاشتراط انتفائه.

---

(١) هو قيس بن عبد الله المتوفى نحو عام ٥٠هـ وهو شاعر مخضرم شهد الجاهلية والإسلام.

* قال تعالى ﴿إِنَّ الذين تَدْعُونَ[1] من دونِ اللَّهِ عبادٌ أمثالُكم﴾ (من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف).

هذه هي القراءة المتواترة المرسومة في المصحف، وقرأ سعيد بن جبير ﴿إِنِ الذين تدعُونَ[2] من دون اللَّهِ عباداً أمثالَكم﴾ بتخفيف «إِنْ» وكسر نونها لالتقاء الساكنين ونصب عباداً على أنّها خبر إِن النافية العاملة عمل ليس ونصب أمثالَكم على أنّه[3] صفة لعباداً، وهي قراءة شاذّة.

* قال المعلِّق «الكسائي وأبو بكر وأبو عليّ وأبو الفتح».

المراد بأبي بكر أبو بكر الأنباري النحوي الكوفي، وبأبي عليّ أبو عليّ الفارسي النحوي البغدادي، وبأبي الفتح أبو الفتح بن جنّيّ النحوي الموصلي البغدادي، أمّا السّهيلي فهو نحويّ أندلسيّ.

* سمع عن أهل العالية[4] قولهم «إِنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافية».

هذا شاهد على أنّ «إِنِ» النافية تعمل عمل ليس في نكرتين، بالعافية: جار ومجرور متعلّق باسم التفضيل المشتقّ «خيراً»، والاستثناء مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه محذوف، والتقدير «إِنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ بشيءٍ[5] إلاّ بالعافية»، من أحدٍ: جار ومجرور، بشيءٍ جار ومجرور، وكلاهما متعلّقان بخيراً.

* وسمع عن أهل العالية ««إِنْ ذلك نافعَكَ ولا ضارَّك».

---

(١) تَدْعُونَ: أي تعبدون، والمعنى على قراءة ابن جبير: ليس الأصنام الذين تدعون من دون اللّه عباداً أمثالَكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا أمثالَكم فعبدتموهم لكنتم مخطئين ضالّين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك، أمّا المعنى على القراءة المشهورة فواضح.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) على التأويل بمشتق أي مماثِلِينَ لكم.

(٤) العالية ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكّة.

(٥) بشيءٍ: أي بمالٍ أو ولدٍ أو جاه.

ساق ابن هشام هذا المسموع دليلاً على أنّ «إنِ» النافية تعمل عمل ليس في معرفتين، ومن الواضح أنَّ اسمها هو «ذلك» واسم الإشارة معرفة، ولكن الخبر وهو الاسم النكرة «نافع» المضاف إلى المعرفة التي هي ضمير الكاف ليس – فيما أعلم – معرفة لأنّ هذه الإضافة هي من قبيل الإضافة اللفظية غير المحضة التي يكون المضاف فيها وصفاً مشتقاً والمضاف إليه معمولاً له، وهي – كما هو معروف – لا تكْسِبُ المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً بل تكسبه تخفيفاً بحذف التنوين منه، وهذه الإضافة اللفظية في نافعك وفي ضارّك هي من إضافة اسم الفاعل لمفعوله، على أنّه يمكن التماس قدرٍ من التخصيص في المضاف على اعتبار أنّ نافعك وكذلك ضارّك أخصّ من نافعكم وضارّكم أو نافع الناس وضارّهم، والتخصيص نوع تعريف، وبهذا يستقيم تمثيل الشارح.

* تعمل لات عمل ليس عند الحجازيين وأهل العالية – أي التميميين – معاً، وتختلف شروط إعمالها هذا العمل عن شروط إعمال أخواتها ما، ولا، وإنِ النافيات عمل ليس عدداً ونوعاً، فشروط إعمال لات اثنان، أحدهما: أنّها لا تعمل إلاّ في ثلاث كلمات هي ظروف زمان، والثاني: أنّ اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالب حذف اسمها وإبقاء خبرها، والعكس قليل.

* قال تعالى: ﴿كم أهلكنا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فنادَوا ولاتَ حينَ مناصٍ﴾ (من الآية ٣ من سورص).

قَرْن: أي أمّة من الأمم الماضية، فنادَوا: أي نادَوا أصحابَهم ليغيثوهم حين نزل العذاب بهم، ولاتَ حينَ مناصٍ: أي والحال أنّه ليس الحينُ حينَ فرارهم من العذاب وتأخيرهم له، وهذه الآية شاهد على حذف اسم لات وذكر خبرها وهو الغالب، وهي القراءة المتواترة الموجودة في المصحف.

وقرأ عبد اللّه بن عمر «ولات حينُ» بالرفع، وهي قراءة شاذّة، أي: وليس حينُ مناصٍ أي فرارٍ حيناً موجوداً لهم عند تناديهم ونزولِ ما نَزَل بهم من العذاب، وهذه القراءة شاهد على أنّه يقلّ أن يكون المحذوف خبر لات والمذكور اسمها.

وقرئ أيضاً شذوذاً « ولاتَ حينِ مناصٍ» بـخفض «حينٍ» فزعم الفرّاء أنّ «لات» تستعمل حرف جرّ للحين خاصة كمذ ومنذ.

كم: خبريّة بمعنى كثير، وهي مفعول به مقدّم وجوباً لأهلكنا المتعدّي لأنّ كم لها الصدارة سواء كانت استفهامية أو خبريّة، من قرنٍ: تمييز لكم الخبريّة مجرور بمِنْ، وتقدير الآية: كم من قرنٍ أهلكنا مِنْ قبلهم، ومن قبلهم: جار ومجرور متعلّق بأهلكنا، والهاء ضمير مضاف إليه، والميم حرف دالٌّ على الجمع، فنادَوا: الفاء حرف عطف وجملة فنادَوا معطوفة على جملة أهلكنا، ولات حينٌ مناص: الواو واو الحال، وجملة لات واسمها وخبرها، أو شبه الجملة الجار والمجرور «لات حينٍ» في محلّ نصب حال من فاعل نادَوا وهو واو الجماعة، والفعل نادَوا هو عامل النصب في الحال.

* التاء في لات حرف زائد للمبالغة في توكيد النفي المفهوم من حرف «لا» النافية، ويجوز أن تكون التّاء حرفاً زائداً لتأنيث حرف لا النافية، فتكون لاتَ مركّبة من لا النافية وتاء التأنيث الساكنة، ثم حرّكت التاء للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل، وليس تحريكها لالتقاء الساكنين «الألف وتاء التأنيث الساكنة» بدليل: رُبَّتَ وثَمَّتَ اللتين حرّكت فيهما تاء التأنيث الساكنة مع تحريك ما قبلها، وقد حركت التاء بالفتح في لاتَ وربّتَ وثَمّتَ لأنّه أخفّ الحركات.

* راوية[1]، علاّمة[2]: تستعملان في المذكّر، لكن التاء فيهما ليست تاء التأنيث المتحركة كالتاء في معاوية وحمزة، وإنّما هي حرف زائد للمبالغة في توكيد الإثبات، أي لتوكيد الرواية والعلم مع المبالغة فيهما.

* قال الشاعر[3] :

نَدِمَ البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمٍ   والبغيُ مَـرْتَعُ مبتغيه وخيمُ

---

(١) يقال رَوَى الشِّعْرَ يروي روايةً فهو راوٍ والجمع رُوَاة، وراوية: اي كثير الرواية للحديث.

(٢) اصلها عَلاَّم صيغة مبالغة لعَالِم، وجمعه عَلاَّمون، وهذا الجمع ايضاً جَمْعٌ لعلاَّمه.

(٣) قيل إنّه محمد بن عيسى بن طلحة بن عبد الله التَّيْمِيّ.

مَنْدَم: مصدر ميمي فعله نَدِمَ والمصدر المعتاد نَدَمٌ، مرتَع: مكان ترتع فيه الدّوابّ وتأكل، وهو ظرف مكان من رَتَعَ يَرْتَعُ من باب فتحَ يفتَح والمصدر رَتْعٌ، كما أنّ مَلْهَى ظرف مكان من لَهَا يَلْهُو من باب نصر ينصر والمصدر لَهْوٌ، مبتغيه: أي قاصد البغي وهو من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، ومبتغِي اسم فاعل فعله ابتَغَى يبتَغِي، وخيم: أي ردئ الطّعم. وهذا البيت من شواهد إعمال لاتَ في لفظ السّاعة على قلّة، واسم لاتَ محذوف تقديره: الحينُ أو الساعةُ أو الأوانُ. والجملة من لاتَ واسمها وخبرها في موضع نصب حال من البغاة، وعامل النصب في الحال الفعل نَدِمَ، والواو في «ولاتَ» واو الحال.

* **فائدة**:

للنّحاة في إعمال لاتَ رأيان، أحدهما أنّها لا تعمل اطراداً إلاّ في لفظ الحين وهو رأي سيبويه وجماعة تابعوه، وعدّوا ما ورد من غير ذلك قليلاً شاذّاً يحفظ ولا يقاس عليه، والثاني أنّها تعمل فيه وفيما رَادَفَهُ من السّاعة والأوان ونحوهما باطراد.

* ولَتَعْرِفَنَّ خلائقاً مشمولَةً ولتندَمَنَّ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ

هذا البيت من شواهد إعمال لات في لفظ السّاعة، وهو ممّا يحتجّ به، أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد، خلائق: ممنوع من الصرف لأنّه من صيغ منتهى الجموع لأنّ بعد ألف تكسيره حرفين، والمفرد خليقة وهي الخُلُقُ والطّبع، ونوّن في البيت للضرورة الشعريّة، ومعنى «خلائقاً مشمولةً» أي مخلوقات مشؤومة متّصفة بالأخلاق السّيئة.

* قال الشاعر(١) :

---

(١) هو أبو زيد الطّائي، لم يزل به الوليد بن عقبة بن أبي معيط – وكان صديقاً له ونديماً – حتى أسلم وكان نصرانيّاً، وهذا البيت من قصيدة أوّلها قوله:

خَبَّرَتْنا الرُّكْبَانُ أن قد فَرِحْتُمْ وفَخَرْتُمْ بضَرْبَةِ المكّاءِ

ولعمري لعارُها كان أدنى لكُمُ من تُقًى وحُسْنِ وفاءِ

لَعَارُها: اللاّم لام الابتداء، لعمري: اللاّم لام القسم.

طلبوا صُلْحَنَا ولاتَ أوانٍ   فأجبنا أنْ ليس حينَ بَقَاءِ

هذا البيت من شواهد إعمال لاتَ في لفظ الأوان على قلّة، صُلْحَنَا: من إضافة المصدر لمفعوله، واسم لاتَ محذوف تقديره الأوانُ، أوانٍ: خبر لاتَ مبنيّ على الكسر لشبهه بوزن نَزالِ في موضع نصب، ونوّن لأجل الضرورة الشعريّة، وجملة لات واسمها المحذوف وخبرها في موضع نصب حال من واو الجماعة فاعل طلبوا، والفعل طلبوا عامل النصب في الحال، والواو في ولات واو الحال، وجملة أجبنا معطوفة على جملة طلبوا، أنْ ليس حينَ بقَاءِ: اسم ليس محذوف تقديره الحينُ، وأنْ حرف تفسير لمعنى أجبنا، أي ما بعد أنْ يفسِّر ما قبلها، فجملة «ليس الحينُ حينَ بقاء» تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب، ويجوز أن تكون أنْ مخفّفة من أنَّ واسمها ضمير الشان وجملة «ليس حينَ بقاء» في محلّ رفع خبرها والجملة كاملةً في موضع نصب مفعول به ثانٍ لأجبنا في المعنى على تقدير فأجبناهم بأنّه ليس الحينُ حينَ بقاء، لأنّ الفعل أجبنا متعدٍّ لمفعول واحد بنفسه وللمفعول الثاني بحرف الجرّ، والشطر الثاني من البيت معطوف على الشطر الأول بالفاء.

أمّا «لاتَ أوانٍ» فإنّ الشارح يرى أنَّ أصلها «ليس الحينُ أوانَ صُلْحٍ»، وفي هذا إشارة إلى أنّ المحذوف هو «الحينُ» كما هو الكثير الغالب لا الأوان، أو الأصل «ليس الأوانُ أوانَ صُلْحٍ» فالمحذوف هو «الأوانُ» على قلّة كما هو الشاهد، فحذَفَ الشاعرُ اسم لاتَ على القاعدة الغالبة، وحذَفَ من اللفظ ما أضيف إليه خبر لاتَ وهو «صُلْحٍ» وقدَّر ثبوت المحذوف في المعنى فَبَنَى أوانُ على الضمّ كما يُبْنى قبلُ وبعدُ على الضمّ، لأنّ المضاف إليه محذوف لفظاً منويّ معنًى، إذ تقديره مثلاً في قوله تعالى ﴿للّه الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ﴾[1] ، «من قَبْلِ الغَلَبِ ومِنْ بَعْدِه»، إلاّ أنّ «أوان» شبيه بنزالِ وحذامِ في الوزن فبناه على الكسر مثلهما[2] ثم نوّنه للضرورة الشعريّة.

---

(١) من آية ٤ من سورة الرّوم.

(٢) امّا قبلُ وبعدُ فلا تشبه نَزَالِ وحَذَامِ لذلك لم تبنيا على الكسر بل بُنِيتا على الضمّ.

* **فائدة:**

ذهب السيرافي والمبرّد – بناء على أنّ لاتَ في البيت السابق عاملة عمل ليس – إلى أنّ قول الشاعر «أوانٍ» مبنيّ على الكسر لشبهه في الوزن بنَزَالِ، فالكسرة عندهما كما هو واضح ليست كسرةَ إعراب بل هي كسرةُ بناء، ويجوز عندهما أيضاً أن تكون الكسرة للتخلّص من التقاء الساكنين وهما ألف «أوانْ» الساكنة ونون «أوانْ» المبنيّة علي السكون على ما هو الأصل في المبنيّات، أمّا التنوين في «أوانٍ» فإنّه ليس تنوين التمكين الذي يكون في آخر الاسم المتمكّن أي الاسم المعرب بالضمّة والفتحة والكسرة، ولكنّه إمّا تنوين العوض عن جملة محذوفة كالتنوين الذي يلحق «إذْ» المبنيّة على السكون عند حذف الجملة التي تضاف «إذْ» إليها كما في قوله تعالى ﴿يومئذٍ تُحَدِّثُ أخبارها﴾[1]، وإمّا تنوين الضرورة الشعرية الذي يلحق بعض المبنيّات، وأصل الكلام على أن التنوين تنوين العوض هو «ولاتَ الأوانُ أوانَ طلبوا صلحنا» فأوانَ مضاف والجملة الفعلية مضاف إليه، فحذفت هذه الجملة ثم بني أوانَ إمّا على السكون كما هو الأصل في المبنيّات وإمّا على الكسر لشبهه في الوزن بنزَالِ، ثم أتِيَ بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة، فإن قدَّرْتَ بناءه على السكون فإنّما حرّك بالكسر للتخلّص من التقاء الساكنين.

وكون هذا التنوين تنوين العوض هو أيضاً اختيار الزمخشري، وكونه تنوين الضرورة الشعريّة هو ما اختاره ابن هشام في كتابه مغني اللبيب وصرّح به في شرح الشذور وتبعه عليه الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك.

وزعم الفرّاء أنّ «لاتَ» في هذا البيت ونحوه حرف جرّ، والكسرة على نون «أوانٍ» هي كسرة الإعراب كالكسرة على دال زيدٍ في قولك «مررت بزيدٍ» والتنوين

---

(١) الآية ٤ من سورة الزلزلة، والأصل ﴿إذا زلزلت الارض زلزالها * وأخرجت الارض أثقالها * وقال الإنسانُ ما لها * يومئذٍ –زلزلت الارض زلزالها واخرجت اثقالها وقال الإنسان مالها– تُحدّث أخبارها﴾.

هو تنوين التمكين الذي يلحق الأسماء المعربة المصروفة للفرق بينها وبين الأسماء المعربة الممنوعة من الصرف، ولات هي التي أحدثت هذه الكسرة لأنّها حرف جرّ.

الثامن من المرفوعات: خبر إنّ وأخواتها

المتن

* ثم قلتُ: الثامن خبر إنّ وأخواتها: أنَّ ولكنَّ وكأنَّ وليتَ ولعلّ، نحو ﴿إنّ السّاعةَ آتِيَةٌ﴾ ولا يجوز تقدّمه مطلقاً، ولا توسُّطُهُ إلاّ إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو ﴿إنّ في ذلك لَعِبْرَةً﴾ ﴿إنّ لدينا أَنْكَالاً﴾.

الشرح

* وأقول: الثامن من المرفوعات خبر إنّ وأخواتها الخمسة فإنّهنّ يدخلن على المبتدأ والخبر، فينصبن المبتدأ كما سيأتي في باب المنصوبات ويسمّى اسمها ويرفعن خبره كما نذكره الآن ويسمَّى خبرَها، نحو ﴿إنّ الساعةَ آتيةٌ﴾ ﴿اعلموا أنَّ اللَّهَ شديدُ العقاب﴾ ﴿كأنَّهم خُشُبٌ مُسَنَّدةٌ﴾ ﴿لعلّ الساعةَ قريبٌ﴾. ولا تتقدّم أخبارهنّ عليهنّ مطلقاً، وقد أشار إلى ذلك الشيخ شرف الدين ابن عُنَيْن حيث قال:

كأنّيَ من أخبار إنَّ ولم يُجِزْ ... له أحدٌ في النحو أن يتقدّما

عسى حرفُ جرٍّ مِنْ نداكَ يجرّني ... إليك، فإنّي من وصالك مُعْدما

ولا على أسمائهنّ، فإنّ الحروف محمولة في الإعمال على الأفعال، فلكونها فرعاً في العمل لا يليق التوسُّع في معمولاتها بالتقديم والتأخير، اللّهم إلاّ إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجوز توسُّطُه بينها وبين أسمائها، كقوله تعالى ﴿إنّ لدينا أنكالاً﴾ ﴿إنّ في ذلكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ وفي الحديث «إنَّ في الصّلاةِ لشُغْلا» و«إنّ من الشِّعر لحُكْماً» ويروى «لحكمة» فأمّا تقديمه عليها فلا سبيل إلى جوازه، لا تقول «في الدار إنّ زيداً».

الحاشية

* «ولا يجوز تقدّمه مطلقاً، ولا توسطُّه إلاّ إن كان ظرفاً أو مجروراً».

أي لا يجوز تقدّم خبر إنّ وأخواتها على إنّ وأخواتها مطلقاً: أي سواء كان الخبر ظرفاً للزمان أو ظرفاً للمكان أو جاراً ومجروراً أو مفرداً أو جملة اسمية أو جملة فعلية، ولا يجوز أيضاً توسّط الخبر بين إنّ وأخواتها وبين اسمهنّ إلاّ إن كان هذا الخبر ظرفاً بنوعيه أو جاراً ومجروراً.

* قال تعالى ﴿إنّ الساعةَ آتيةٌ﴾ (من الآية ١٥ من سورة طه).

آتيةٌ: اسم فاعل للمؤنثة، وللمذكّر آتٍ، واسم الفاعل يرفع فاعلاً، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي:

* قال تعالى ﴿اعلموا أنّ اللّهَ شديدُ العقاب﴾ (من الآية ٩٨ من سورة المائدة، ومن الآية ١٩٦ من سورة البقرة).

أنّ واسمها وخبرها في موضع نصب حلّت محلّ مفعولي اعلموا.

* قال تعالى ﴿كأنَّهم خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ﴾ (من الآية ٤ من سورة المنافقين).

مسنَّدَة: اسم مفعول للمؤنثة، وللمذكّر بدون هاء، واسم المفعول يرفع نائباً للفاعل وهو ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، والقراءة المتواترة المرسومة في المصحف هي «خُشُب» وقرئ شذوذاً «خُشْب»، والمعنى: كأنّ المنافقين من عِظَم أجسامهم وتركهم التّفهّم خشب[1] مُمَالةٌ إلى الجدار.

* قال تعالى ﴿لعلّ الساعةَ قريبٌ﴾ (من الآية ١٧ من سورة الشورى).

---

(١) الخَشَبَة: هي ما غلظ من العيدان، والجمع خَشَب وخُشُب وخُشْب وخُشْبان، ولم يسمع أخشاب، وهو الجمع السائر على ألسنة الناس.

ذَكَّرَ خبر لعلّ لأنّ الساعة بمعنى الوقت وهو مذكّر، ولو كانت الساعة على وجهها لقيل قريبة لأنّ فعيل في الآية بمعنى فاعل فيُفْصَلُ فيه بين المذكّر والمؤنث بالتاء.

* **فائدة:**

يقال رجل جريح ويقال امرأة جريح لأنّ فعيلاً الذي يستوي فيه المذكّر والمؤنث هو فعيل بمعنى مفعول ويشترط لاستوائهما فيه أن يُذكَرَ معه الاسم المؤنث ليمنع التباسه بالمذكّر كقول عمر بن أبي ربيعة «..إنّ للّه درّها من قتيل» أمّا إذا لم يُذْكَرْ معه الاسم المؤنث فيجب الفرق بينه وبين المذكّر بالتاء فتقول: مررت بقتيلة ومررت بجريحة، أمّا فعيل بمعنى فاعل فالتاء تأتي فيه فاصلة بين المذكّر والمؤنث حتماً كما ذكرنا في قريب في الاية السابقة، ونحو جميلة وطويلة ورحيمة أيضاً.

* قال الشيخ شرف الدين بن عُنَيْن يمدح الملك العادل الأيّوبي في دمشق:

كأنّيَ من أخبار إنَّ ولم يُجِزْ ... له أحدٌ في النحو أن يتقدّما

عسى حرفُ جرٍّ مِنْ نداكَ يجرّني ... إليكَ، فإنّي من وصالك مُعْدما

في البيت الأول إشارة واضحة إلى عدم جواز تقدّم خبر إنّ وأخواتها، ولم يُجِزْ: الواو حرف عطف، من نداك: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائناً حال من «حرفُ جرٍّ» لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد المعارف(١) أحوال، والكاف مضاف إليه وإضافة ندى إلى الكاف من إضافة المصدر لفاعله، وِصَالِك: الكاف مضاف إليه والإضافة بين المضاف(٢) والمضاف إليه هي من إضافة المصدر لفاعله، أي من وِصَالِكَ لي.

---

(١) حرفُ: نكرة اضيفت إلى نكرة فاكتسبت بالإضافة المعنوية المحضة التخصيص والتخصيص نوع تعريف.

(٢) يجوز أن نقول أيضاً «والإضافة بين المضاف وبين المضاف إليه» ولكن الاستغناء عن بين الثانية أفضل فإنّ من اللغويين مَنْ لا يجوّز تكرارها إلاّ في الضمائر نحو: بيني وبينك.

* قال الشّارح «فإنّ الحروف محمولة في الإعمال على الأفعال، فلكونها فرعاً في العمل لا يليق التوسُّعُ في معمولاتها بالتقديم والتأخير اللّهم إلاّ إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز توسُّطُه بينها وبين أسمائها».

فإنّ الحروف: أي لأنَّ الحروف وهي إنّ وأخواتها، محمولة في الإعمال على الأفعال: فهي لذلك تسمَّى الحروف المشبَّهة بالفعل أي في العمل، **فإنّ** زيداً قائمٌ كقولنا: ضَرَبَ محمدٌ علياً، في العمل. فلكونها فرعاً في العمل: أي فلكونها فرعاً عن الأفعال في العمل لا يليق التوسُّعُ في معمولاتها بالتقديم والتأخير في حين يليق التوسُّع في معمولات الفعل بالتقديم والتأخير لأنّ الفعل أصل في العمل.

* قال تعالى ﴿إنّ لدينا أنْكالاً﴾ (من الآية ١٢ من سورة المزّمّل).

لدى[1] ظرف مكان معرب منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر، وعند إضافته إلى الضمير كما في الآية يبنى على السكون في محلّ نصب، وهو في هذا يعامل معاملة الفعل[2] «رَمَى» تماماً، ولدينا: متعلّق بمحذوف خبر إنّ مقدّم، ولَدَى مضاف ونا مضاف إليه، أنكالاً: اسم إنّ موخّر، والأنكال هي القيود الثقال، جمع نِكْل بكسر النون.

* قال تعالى ﴿إنّ في ذلك لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ (من الآية ٢٦ من سورة النازعات).

العِبْرة: هي الاسم من الاعتبار وجمعها عِبَرٌ، والعِبْرة لفظ جامد أي غير مشتقّ، واللاّم الأولى المفتوحة هي لام الابتداء المزحلقة[3] التي تفيد التوكيد، واللاّم الثانية

---

(١) أمّا لَدُنْ فهي ظرف مكان مبنيّ علي السكون في محلّ نصب عند الأكثرين، وقليل من يعربها بالحركات الظاهرة.

(٢) يحمل لَدَى الظرف على رَمَى الفعل عند إسناده إلى ضمير «نا» فتقلب ألفه ياء وتبنى على السكون.

(٣) زحلقت اللاّم من بداية الآية حتى لا يجمع مؤكّدان معاً في مكان واحد.

المكسورة حرف جرّ دَخَلَ على الاسم الموصول مَنْ وهو بمعنى الذي، لِمَنْ: الجار والمجرور متعلّق بمحذوف تقديره «كائنةٌ» نعت للنكرة عبرةً لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات، ولا يتعلق الجار والمجرور بـ «عبرة» تعلقاً مباشراً لجموده، وأشباه الجمل لا تتعلّق بالجوامد.

* قال صلّى اللّه عليه وسلم: «إنّ في الصلاة لشُغْلا».

لشُغْلا: أي باللّه وخدمته عن أمور الدنيا، واللاّم لام الابتداء المزحلقة.

* قال صلى اللّه عليه وسلم: «إنّ من الشِّعر لحُكْماً».

ويروى «لَحِكْمَةً» وهما بمعنى واحد.

* تقديم خبر إنّ وأخواتها على إنّ وأخواتها لا سبيل إلى جوازه مطلقاً ولو كان هذا الخبر ظرفاً بنوعيه أو جاراً ومجروراً، فلا تقول: في الدار إنّ زيداً، ولا تقول: عندنا إنّ زيداً، ونحو ذلك، ويجوز تقديم الخبر على اسم إنّ وأخواتها إذا كان شبه جملة كما في الآيتين والحديثين.

تكسر همزة إنّ في تسع مسائل، ويجب فتح همزة أنّ في ثمان مسائل، ويجوز في همزة انّ الوجهان في ثلاث مسائل

المتن

* ثم قلت: وتكسر إنّ في الابتداء، وفي أوّل الصّلة والصفة والجملة الحالية، والمضاف إليها ما يختصُّ بالجمل، والمحكية بالقول، وجواب القسم، والمخبَّر بها عن اسم عين، وقبل اللاّم المعلِّقة، وتكسر أو تفتح بعد إذا الفجائية والفاء الجزائية، وفي نحو «أوّلُ قولي أنّي أحمدُ اللّه» وتُفْتَح في الباقي.

الشرح

* وأقول: لإنّ ثلاث حالات: وجوب الكسر، ووجوب الفتح، وجواز الأمرين. فيجب الكسر في تسع مسائل، إحداها: في ابتداء الكلام نحو ﴿إنَّا أعطَيْناكَ الكَوْثَرَ﴾ ﴿إنّا أنزلناه في ليلة القدر﴾، الثانية: أن تقع في أول الصلة كقوله تعالى ﴿وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾ ما مفعول ثانٍ لآتيناه، وهي موصول بمعنى الذي، وإنّ وما بعدها صلة، واحترزت بقولي «أوّل الصلة» من نحو «جاء الذي عندي أنّه فاضلٌ» فإنّ واجبة الفتح وإن كانت في الصلة لكنّها ليست في أوّلها، الثالثة: أن تقع في أول الصفة كـ «مررتُ برجلٍ إنّه فاضلٌ» ولو قلت «مررتُ برجُلٍ عندي أنّه فاضلٌ» لم تكسر، لأنّها ليست في ابتداء الصّفة، الرابعة: أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى ﴿كما أخرَجَكَ ربُّكَ من بيتِكَ بالحقِّ وإنّ فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾ واحترزت بقيد الأوّلية من نحو «أقبلَ زيدٌ وعندي أنّه ظافرٌ»، الخامسة: أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختصّ بالجملة وهو إذْ وإذا وحيث نحو «جلستُ حيثُ إنّ زيداً جالس» وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح إنّ بعد حيث وهو لحن فاحش فإنّها لا تضاف إلاّ إلى الجملة، وأنَّ المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد، واحترزتُ بقيد الأولية من نحو «جلست حيثُ اعتقادُ زيدٍ أنّه مكان حَسَنٌ»، ولم أر أحداً من النحويين اشترط الأولية في مسألتي الحال وحيث، ولابدّ من ذلك، السادسة: أن تقع قبل اللاّم المعلّقة نحو ﴿واللّه يعلم إنّك لرسوله واللّه يشهد إنّ المنافقين لكاذبون﴾ فاللاّم من «لرسوله» ومن «لكاذبون» معلّقان لفعلي العلم والشهادة، أي مانعان لهما من التسلّط على لفظ ما بعدهما، فصار لما بعدهما حكم الابتداء، فلذلك وجب الكسر، ولولا اللاّم لوجب الفتح كما قال تعالى ﴿واعلموا أنّما غَنِمْتُم من شيءٍ فَأَنَّ للّه خُمُسَهُ﴾ و﴿شَهِدَ اللّهُ أنّه لا إلَهَ إلاّ هو﴾، السابعة: أن تقع محكية بالقول نحو ﴿قال إنّي عبدُ اللّه﴾ ﴿ومَنْ يَقُلْ منهم إنّي إلَهٌ من دونه فذلك نَجْزِيه جهنَّمَ﴾ ﴿قُلْ إنّ ربِّي يَقْذِفُ بالحقّ﴾، الثامنة: أن تقع جواباً للقسم كقوله تعالى ﴿حم والكتاب المبين إنّا أنزلناه﴾، التاسعة: أن تقع خبراً عن اسم عين نحو «زيدٌ إنّه فاضل» وقوله تعالى ﴿إنّ الذين آمنوا

والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إنّ اللّهَ يَفْصِلُ بينهم يومَ القيامة﴾، وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأمّلوه.

ويجب الفتح في ثمان مسائل، إحداها: أن تقع فاعلةً نحو ﴿أوَ لم يكفهم أنّا أنزلنا﴾ أي إنزالنا، الثانية: أن تقع نائبة عن الفاعل نحو ﴿وأُوحِيَ إلى نوحٍ أنّه لن يُؤمِنْ مِنْ قومِك إلاّ مَنْ قد آمَنَ﴾ ﴿قُلْ أوحِيَ إليَّ أنّه استمعَ نَفَرٌ من الجنّ﴾، الثالثة: أن تقع مفعولاً لغير القول نحو ﴿ولا تَخافُون أنّكم أشرَكْتُم باللّه﴾، الرابعة: أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ﴿ومن آياتِهِ أنَّكَ تَرَى الأرْضَ خاشِعَةً﴾، الخامسة: أن تقع في موضع خبر عن اسم معنى نحو «اعتقادي أنّك فاضِلٌ» السادسة: أن تقع مجرورة بالحرف نحو ﴿ذلكَ بأنّ اللّه هو الحقّ﴾ السابعة: أن تقع مجرورة بالإضافة نحو ﴿إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنَّكُمْ تنطقون﴾، الثامنة: أن تقع تابعة لشيء ممّا ذكرنا نحو ﴿اذكروا نعمتي التي أنعمتُ عليكم، وأنّي فضّلتكم على العالمين﴾ ونحو ﴿وإذْ يَعِدُكُم اللّهُ إحدى الطّائفتين أنّها لكم﴾ فإنّها في الأولى معطوفة على المفعول وهو نعمتي، وفي الثانية بدلٌ منه، وهو «إحدى».

ويجوز الوجهان في ثلاث مسائلَ في الأشهر، إحداها: بعد إذا الفجائية كقولك «خرجتُ فإذا انّ زيداً بالباب»، قال الشاعر:

وكنتُ أرى زيداً كما قيل سيِّداً إذا انّه عبدُ القفا واللَّهَازِمِ

يروى بفتح انّ وبكسرها، الثانية بعد الفاء الجزائية كقوله تعالى ﴿مَنْ عملَ منكم سوءاً بجَهَالةٍ ثمّ تابَ مِنْ بَعْدِه وأصْلَحَ فانّه غفُورٌ رحيم﴾ قرئ بكسر إنّ وفتحها، الثالثة: في نحو «أوّلُ قولي انّي أحمدُ اللّهَ» وضابط ذلك أن تقع خبراً عن قول، وخبرها قولٌ كأحمد ونحوه، وفاعل القولين واحدٌ، فما استوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أوّلُ قولي حمدُ اللّهِ، والكسرُ على جعل «أولُ قولي» مبتدأ، و«انّي أحمد اللّه» جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ، وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ، لأنّها نفسُ المبتدأ في المعنى، فكأنّه قيل: أوّلُ قولي هذا الكلام

المفتَتَح بانّي، ونظير ذلك قوله سبحانه ﴿دعواهم فيها سبحانك اللّهم﴾، وقول النبي صلى اللّه عليه وسلم «أفضلُ ما قلتُه أنا والنبيُّونَ من قَبْلي لا إلهَ إلاّ اللّهُ».

الحاشية

* قال الماتن «وتكسر همزةُ إنَّ وجوباً في الابتداء، وفي أوّل جملة الصلة، وفي أوّل جملة الصّفة، وفي أوّل الجملة الحالية، وفي أوّل الجملة المضاف إليها ما يختصّ بالجُمَل أي ما يختصّ بإضافته إلى الجمل، وفي أول الجملة المحكية بالقول، وفي جواب القَسَم أي في أول الجملة الواقعة جواباً للقسَم، وفي أوّل الجملة المُخْبَر بها عن اسم عَيْن، وقبل اللاّم المعلِّقة، وتكسر همزة إنّ أو تفتح أي يجوز هذا وذاك بعد إذا الفجائية وبعد الفاء الجزائية، وفي نحو: أوَّلُ قولي انّي أحمد اللّه، وتفتح همزة أنّ وجوباً في الباقي أي في باقي مواضع انّ ممّا لم يجب فيه الكسر ولم يجز فيه الأمران» اهـ بتصرف.

* قال الشارح «لانّ ثلاث حالات» أي باعتبار كسر همزتها وفتحها،وذلك ليستقيم المقصود بالعبارة، إذ الحالات لهمزة انّ وليست لانّ.

* قال تعالى ﴿إنّا أعطيناك الكوْثر﴾ (الآية ١ من سورة الكوثر).

أعطيناك: يا محمد، الكوثر: نهر في الجنّة تَرِد عليه أمّة محمد، أو الكوثر الخير الكثير من النبوّة والقرآن والشفاعة ونحوها، وكسرت همزة إنّ لوقوعها في ابتداء الكلام.

* قال تعالى ﴿إنّا أنزلناه في ليلة القدر﴾ (الآية ١ من سورة القدر).

الآية شاهد على كسر همزة إنّ لوقوعها في أوّل الكلام.

أنزلناه: أي القرآن، فإن قلت إنّه لم يتقدّم ذكره لكي يعود الضمير إليه كما تقضي بذلك الصناعة النحوية، أجيب بأنّه اتُّكِلَ على عظم قدره وشهرة أمره حتى لا يُحْتَاج للتصريح به.

أنزلناه في ليلة القدر: أى أنزلناه جملة واحدة من اللّوح المحفوظ إلى سماء الدنيا، والقدر قيل معناه الشّرف والعظم، وقيل معناه تقدير الأمور، وسمّيت بذلك لأنّ اللّه يقدّر فيها ما يشاء من أمره إلى مثلها من السّنة القابلة من أمر الموت والأجل والرزق وغير ذلك.

* قال تعالى ﴿وآتيناه من الكنوز ما إِنَّ مفاتحهُ لتنوءُ﴾ (من الآية ٧٦ من سورة القصص).

والآية كاملة هي ﴿إنّ قارونَ كانَ من قوم موسى فبَغَى عليهم وآتيناه من الكنوز ما إِنَّ مفاتحه لتنوء بالعُصْبَة أولي القُوّة إذ قال له قومُه لا تَفْرَحْ إنّ اللّهَ لا يُحبّ الفَرِحين﴾.

كان من قوم موسى: أي ابن عمّه وابن خالته وآمَنَ به، فبغى عليهم: أي بالكبر والعلوّ وكثرة المال، آتيناه: أي قارون، مفاتح: جمع مفرده مفتاح ويجمع أيضاً على مفاتيح، تنوء: تثقل، العصبة: الجماعة، أولي: أصحاب، قومه: أي المؤمنون من بني إسرائيل، لا تفرح: أي بكثرة المال فَرَحَ بَطَر لأنّ اللّه لا يحبّ الفرحين بذلك.

من الكنوز: جار ومجرور معلّق بآتَيْنَا، والآية شاهد على وجوب كسر همزة انّ إذا وقعت إِنَّ في أوّل ألفاظ جملة صلة الاسم الموصول.

* «جاء الذي عندي أنّه فاضلٌ».

يجب في هذا المثال فتح همزة أنَّ رانْ كانت جزءاً في جملة صلة الاسم الموصول، لكنّها ليست في أوّل جملة الصّلة في اللفظ، وإلاّ فهي واقعةٌ في محلّ[1] المبتدأ، وللمبتدأ الصدر، فهي في صدر جملة الصلة حكماً لا لفظاً، وشرط كسر همزتها وجوباً أن تقع في أوّل جملة الصّلة لفظاً.

---

(١) انَّ واسمها وخبرها في موضع مفرد مبتدأ مؤخّر وما قبلها خبرٌ مقدّم، والتقدير «عندي فَضْلُهُ».

* يجب كسر همزة إنَّ إذا وقعت إنّ في أوّل ألفاظ جملة الصّفة نحو: مررتُ برجلٍ إنّه فاضل، ولو قلتَ: مررتُ برجلٍ عندي أنَّه فاضلٌ ،لم تكسر همزة انّ بل يجب فتحها لأنّها ليست في ابتداء جملة الصفة في اللفظ.

* قال تعالى ﴿أولئك هم المؤمنون حقّاً لهم درجاتٌ عند ربِّهم ومغفرة ورزق كريم * كما أخرَجَكَ ربّك من بيتِكَ بالحقِّ وإنَّ فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾ (الآيتان ٤، ٥ من سورة الأنفال﴾.

كما أخرجَكَ: أي يا محمد، من بيتك: أي الكائن بالمدينة، والمراد بالبيت المدينة نفسها، لكارهون: أي الخروج.

الآية شاهد على وجوب كسر همزة إنَّ لوقوع إنَّ في أوّل ألفاظ الجملة الحالية، بالحقّ الباء للسببيّة، أي أخرجك من بيتك بسبب الحقّ وهو إظهار الدين ورفع شأنه، فيكون بالحقّ على هذا جاراً ومجروراً متعلّقاً بأخرج، ويصحّ أن تكون الباء للملابسة فتكون «بالحق» جارّاً ومجرراً حالاً من الكاف في أخرجك، أي أخرجك مُتَلَبِّساً بالحقّ أي بالوحي لا عن هوى نفسك.

كما أخرجك: جاء في العُكْبَرِي أنّ الكاف صفة لمصدر محذوف، وهي اسم بمعنى مِثْل، والتقدير: الدرجاتُ والمغفرةُ والرزقُ ثبتت جميعاً ثبوتاً مثلَ إخراجك الخ.، أو التقدير: وأطيعوا اللَّهَ طاعةً محقّقَةً مثلَ إخراجك من بيتك بالحقّ، أو التقدير: أولئك هم المؤمنون يتوكّلون توكُّلاً مثلَ إخراجك الخ...، أو التقدير: وهم قد كرهوا قسمةَ الغنائم على الوجه الوارد في الآية الأولى من سورة الأنفال كراهيةً مثلَ إخراجك من بيتك بالحقّ، أي مثل كراهيتهم إخراجك وهم معك من بيتك بالحقّ. وفي غير العُكْبَري انّ «كما أخرجك» في تأويل مصدر مجرور بالكاف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه الحال وهي **قَسْمُ** الغنائم على العموم المذكور في الآية الأولى من سورة الأنفال في كراهتهم لها **كالخروج** لقتال أبي جهل في كراهتهم له، وقد كان الأمران خيراً لهم. وقصة الآية أنّ أبا سفيان قدم بِعِيرٍ من الشام فخرج النبيّ وأصحابه من المدينة ليغنموها فعلمت قريش فخرج أبو جهل ومقاتلو مكّة ليدافعوا

عنها، وغَيَّر أبو سـفيـان طريقه المعتـاد وأخذ طريق السـاحل فنجت فقـيل لأبي جهل ارجع فأبى وسار إلى بدر فشاور النبيُّ أصحابَه فوافقه البعض[1] على قتالهم وكره البعض[2] ذلك وقـالوا لم نسـتعـدّ له، ولكن الرسـول خرج بالمسلـمين إلى المعركـة وانتصروا في بدر.

وإنّ فـريقاً من المـؤمنين لكارهون: الواو واو الحـال، والجملة بعـدها في مـحلّ نصب حال من كاف أَخْرَجَكَ، والفعل أَخْرَجَ هو عامل النصب في الحال.

* «أقبَلَ زيدٌ وعندي أنَّه ظافرٌ».

في هذا المثال يجب فـتح همزة أنّ لأنّها ليـست في ابتداء الجملة الحـالية لفظاً. وعندي أنّه ظافرٌ: الواو واو الحـال، وجملة «عندي أنّه ظافر» حـال من زيد، والعامل في الحال هو الفعل «أقبَلَ»، أنَّه ظافرٌ: أنَّ واسمها وخبرها في محلّ مفرد مبتدأ مؤخَّر وعند خبر مقدّم، والتقدير: عندي ظَفَرُهُ.

* يجب كـسر همزة إنّ إذا وقـعت إنّ في أوّل ألفـاظ الجملة المضـاف إليهـا ما يختصّ بـإضافتـه إلى الجملة، أي: مـا لا يضاف لغـير الجملة وهـو ظروف الزمان والمكان: إذْ وإذا[3] وحيث[4]، نحو: جلستُ إذْ أو إذا أو حـيثُ إنّ زيداً جالسٌ[5]، وقد أولع الفقهـاء وغيرهم بفتح همـزة أنّ بعد حيثُ وهو - كما يـقول ابن هشام - لحن

---

(١) أل لا تدخل على «بعض» لأنّها لا تأتي إلاّ مضافة وأل والإضافة لا يجتـمعان فيقال «بعضهم» ولكن جرى استعمال النحاة وغيرهم لها بأل وقد أجاز المجمع اللغوي بالقاهرة ذلك بأخرة.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) لا يستقـيم أن يكون المراد بها إذا الظرفية الزمـانية المتضمنة معنـى الشّرط نحو: إذا درست نجحت، لأنّ هذه إنّما تضاف إلى جملة فعلية هي شرطها فلا يقع بعدها إنّ، فالمراد بها «إذا» المحّضَة للظرفية الزمانية وحدها نحو «جلست إذا إن زيداً جالسٌ».

(٤) يرى الجمـهور أنّ «حيثُ» لا تضاف إلاّ إلى جـملة، وبعض النحاة يرى أنّ «حيثُ» تضـاف إلى جملة وإلى مفرد.

(٥) إذْ وإذا وحيثُ كلٌّ منها مضاف وجملة «إنّ زيداً جالسٌ» في محل جرّ مضاف إليه.

فاحش لأنّها أي حيثُ – على حدّ قول ابن هشام أيضاً – لا تضاف إلاّ إلى الجملة[1] ، ولأنَّ «أَنَّ» المفتوحة الهمزة ومعموليها أي اسمها وخبرها لابدّ أن تكون جميعاً في تأويل المفرد وحيث لا تضاف إلى المفرد[2] .

* «جلستُ حيثُ اعتقادُ زيدٍ أنّه مكانٌ حسنٌ».

اعتقاد: المراد به المعتَقَد، لأنّ الاعتقاد لا يكون نفس[3] المكان الحسن، وذلك على اعتبار أنّ المبتدأ لابدّ أنّ يكون عين الخبر أو شبهه نحو: محمدٌ قائمٌ أو محمدٌ أخوك، وفي هذا المثال يجب فتح همزة أنّ، لأنّها إنّما يجب كسر همزتها إذا وقعت إِنّ في

(١) الحقيقة أنّ قول ابن هشام «وهو لحن فاحش» هو بناء على قول الجمهور إنّ «حيثُ لا تضاف إلاّ إلى جملة» وإن لم يصرّح ابن هشام في كلامه بأنّ هذا هو رأي الجمهور، ويرى المعلّق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد أنّ الأمر ليس كما قال الشارح من وجوب كسر همزة إنّ في هذا المثال ونحوه كما أصرّ الجمهور وتبعهم ابن هشام، بل يجوز مع هذا الكسر الفتح أيضاً كما فعل الفقهاء وحكم عليه ابن هشام بأنّه لحن فاحش، وأنّ مردّ جواز الأمرين هو أنّه يجوز إضافة «حيثُ» إلى المفرد أيضاً عند بعض النّحاة وأنّ الإضافة ليست مقصورة على الجملة وحدها كما يقول الجمهور، وبناء على هذا فإنّ المعلّق يرى أنّ لفتح همزة انّ ولكسرها تخريجاً حسناً يؤكّد جواز الأمرين على حدّ سواء، امّا تخريج فتح همزة أنّ على قول مَنْ أجاز إضافة «حيثُ» إلى المفرد كما أضيفت إليه في قول الشاعر «حيثُ ليِّ العمائم» وفي قول الشاعر «حيثُ سهيلٍ طالعاً» فظاهر لأنّ المصدر المنسبك من أنَّ المفتوحة وما بعدها مفرد مجرور بإضافة حيثُ إليه والتقدير «جلستُ حيثُ جلوسِ زيدٍ»، وأمّا تخريج الكسر عند الذين أوجبوا إضافة «حيثُ» إلى الجملة فقط وهم الجمهور فهو أنّ المصدر المنسبك من أنَّ المفتوحة الهمزة وما بعدها مفرد لكنه مرفوع على أنّه مبتدأ خبره محذوف وليس مفرداً مجروراً على أنّه مضاف إليه ثمّ إنّ جملة المبتدأ وخبره في محلّ جرّ بإضافة حيثُ إليها فتكون «حيثُ» قد أضيفت في حقيقة الأمر إلى جملة لا إلى مفرد ويكون التقدير في هذا المثال «جلستُ حيثُ جلوسُ زيدٍ حاصلٌ»، ولهذين التخريجين ينبغي أن تكون انّ بعد حيثُ مثلها بعد إذا الفجائية في جواز كسر همزتها وفي جواز فتحها.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) جرى كثير من قدامى النّحاة ومتقدّميهم ومنهم ابن هشام كما هو الحال هنا على هذا التعبير وهو «نفس المكان الحسن» وإن كان الأدقّ «المكان الحسن نفسُه» على التوكيد المعنويّ بالنفس، والتوكيد يتأخّر في المعتاد عن المؤكّد، وحتى لا يكون للمكان الحسن نفسٌ وغير نفسٍ من سائر الأجزاء حتى لو كان ذلك فرضاً.

أوّل ألفاظ الجملة المضاف إليها ما يختصّ بالجملة ، أي قبل كلمة «اعتقاد»، وفي هذا المثال لم تقع انّ كذلك، بل وقعت في وسط الجملة التي أضيفت إليها كلمة «حيثُ» والجملة التي أضيفت لها «حيثُ» هي جملة «اعتقادُ زيدٍ أنّه مكانٌ حَسَنٌ».

* قال تعالى ﴿واللَّهُ يَعلَمُ إنّك لرسُولُه واللَّهُ يَشْهدُ إنّ المنافقين لكاذبون﴾ (من الآية ١ من سورة المنافقين).

هذه الآية شاهد على أنّه يجب كسر همزة إنَّ إذا وقعت إنَّ قبل اللاّم المعلِّقة وهي لام الابتداء المزحلقة[١]، فاللاّم[٢] مِنْ «لَرسُولُه» ومِنْ «لَكَاذبون» معلِّقتان لفِعْلَي العلم والشهادة، أي مانعتان لهما من التسلّط على لفظ ما بعدهما، أي من العمل فيه، فصار لما بعد فِعْلَي العلم والشهادة حكم الكلام المبتدأ به، فلذلك وجب كسر همزة إنَّ كما يجب الكسر عند الابتداء بها، ولولا وجود هذه اللاّم المعلِّقة لوجب فتحها، ولعَمِلَ الفعلان يَعْلَمُ ويَشْهَدُ فيما بعدهما فنصبا الجملتين اللّتين تليانهما على اعتبار هاتين الجملتين قد حَلّتا محلّ مفعولي يعلم ويشهد، ويعلم تنصب مفعولين وكذلك يشهد لأنّها بمعنى يَعْلَم، ولقد وجب فتح همزة أنّ في قوله تعالى ﴿واعلموا أنَّما غنمتم[٣] من شيء فَأَنَّ للَّهِ خُمُسَه﴾[٤] لأنّ «أنَّما» مسبوقة بكلام هو «واعلموا» ولم تقع «أنَّما» قبل اللاّم المعلِّقة المفتوحة، والشاهد هو في «أنَّما» وليس في ﴿فَأَنَّ للَّهِ خُمُسَه﴾ لأنّ

---

(١) من الفروق بين اللاّم الجارّة واللاّم المزحلقة هو أنّ الأولى مكسورة والثانية مفتوحة.

(٢) هذه اللاّم لها الصدر لأنّها في الأصل لام الابتداء، وماله الصدر يُمْنَعُ ان يعمل ما قبله فيما بعده، وهذه اللاّم وإن كانت بعد أن زحلقت متأخّرة في اللفظ فرتبتها التقديم على إنّ، وإنّما اُخّرت لئلا يدخل حرف توكيد وهو اللاّم على مثله وهو إنّ، ولم تؤخّر إنّ لقوّتها بالعمل.

(٣) غنمتم من شيء: أي غنمتُمُوه، وتكون الواو في الفعل «غنمتُمُوه» لإشباع ضمّة الميم، والتاء فاعل.

(٤) من الآية ٤١ من سورة الأنفال، ما: اسم موصول، غنمتم: أي أخذتم من الكفّار قهراً، وجملة غنمتم من شيء صلة الموصول، والفاء حرف عطف وتفصيل، خُمُسَه: أي يأمر فيه بما يشاء، وهذا الخُمُس هو للّه وللرّسول ولذي القربى واليتامى وابن السبيل، والأخماس الأربعة الباقية هي للغانمين، والمقصود بذي القربى أقرباء الرّسول.

اللأم الواقعة بعد «فَأنَّ» حرف[1] جرّ مكسور، ونصَبَ الفعل «اعلموا» الجملة بعده على أنّها سدّت مسدّ مفعولي اعلموا.

كذلك وجب فتح همزة أنَّ لعدم وجود اللأم المعلِّقة بعد أنَّ في قوله تعالى ﴿شَهِدَ اللَّهُ أنّه لا إِلَهَ إلاّ هو﴾[2] ، وقد سُبِقَتْ أنَّ بكلام فلم تقع في ابتدائه، ونَصَبَ الفعلُ شَهِدَ وهو بمعنى عَلِمَ الجملة بعده على أنّها سدّت مسدّ مفعولي شَهِدَ.

* قال تعالى ﴿قال إنِّي عبدُ اللَّه﴾ (من الآية ٣٠ من سورة مريم).

قال: أي المسيح عيسى بن مريم، والآية شاهد على وجوب كسر همزة إنَّ إذا وقعت إنّ في أوّل الجملة[3] المحكيّة بالقول، أي في أوّل الجملة التي هي[4] مقول القول، وجملة ﴿إنّي عبدُ اللَّه﴾ في محلّ نصب مقول القول، أي مفعول به للفعل قال.

* قال تعالى ﴿ومَنْ يَقُلْ منهم إنِّي إلَهٌ مِنْ دُونِهِ فذلك نجْزِيه جهنَّمَ﴾ (من الآية ٢٩ من سورة الأنبياء).

منهم: أي من الملائكة، وقد قال ذلك إبليس حين كان منهم، مِنْ دونِهِ: أي غير اللَّه، جهنَّمَ: ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، والشاهد في هذه الآية كالشاهد في الآية السابقة[5]، ذلك مبتدأ خبره جملة نجزيه، وجملة المبتدأ والخبر في محلّ جزم جواب الشرط واقترن بالفاء الرابطة لأنّه جملة اسميّة، أو «ذلك» مفعول به في

---

(١) ولقد فتحت الهمزة في ﴿فَأنَّ للَّه خُمُسَه﴾ لأنّ هذه الجملة معطوفة على الجملة التي سبقتها والتي تضمّنت «أنّما» مفتوحة الهمزة، فتكون همزة أنّ الثانية مفتوحة كهمزة أنَّ الأولى إذْ لم تقع مثلها في أوّل الكلام.

(٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران، وقد مرّ من قبل في باب «للفاعل ونائبه خمسة أحكام » تحت عنوان «فائدة» إعراب «لا إله إلا اللَّهُ» و«لا إلهَ إلاّ هو» مثله.

(٣) معنى حكايتها بالقول أن تكون إنّ ومعمولاها ذُكِرَتْ أوّلاً وحدها مكسورة ثم تحكيها على حالها.

(٤) مقول القول: أي مفعول به لفعل القول أو لكلّ ما اشتقّ من القول أو فعله.

(٥) جملة ﴿إنّي إلَهٌ من دونِهِ﴾ في محلّ نصب مقول القول، أي مفعول به للفعل يَقُلْ.

محلّ نصب بفعل محذوف دلّ عليه الفعل المذكور «نجزيه» والتقدير «نجزي ذلك نجزيه»، والجملة جواب الشرط.

* قال تعالى ﴿قل إنَّ ربِّي يَقْذِفُ بالحقّ﴾ (من الآية ٤٨ من سورة سبأ).

قل: أي يا محمد، يقذفُ بالحقّ، أي يلقيه إلى أنبيائه، والشاهد في هذه الآية كالشاهد في الآيتين السابقتين، وجملة «إنّ ربّي يقذف بالحقّ» في محلّ نصب مقول القول، أي مفعول به للفعل قل.

* قال تعالى: ﴿حم، والكتاب المبين، إنّا أنزلناه﴾ (من الآيات ١-٣ من سورة الدخان).

هذه الآية شاهد على وجوب كسر همزة إِنَّ لوقوع إنَّ في أول الجملة الواقعة جواباً للقسم، حم: حرفان صوتيّان ابتدئت بهما هذه السورة على طريقة القرآن في افتتاح كثير من السور بمثل هذه الحروف الصوتية، واللّه أعلم بمراده منهما، الكتاب هو القرآن وهومُقْسَم به والواو حرف قسم وجرّ بمعنى الباء، والتقدير: أقسمُ بالكتابِ المبين، والمبين: أي المظهِر الحلالَ من الحرام.

* «زيدٌ إنّه فاضلٌ».

هذا المثال شاهد على وجوب كسر همزة إنَّ لأنّ إنّ وقعت في أوّل الجملة الواقعة خبراً عن اسم[1] عين، أي عن اسم دالٍّ على ذات وهو زيدٌ.

* قال تعالى ﴿إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنَّصَارَى والمجوس والذين أشركوا إنَّ اللّهَ يفصلُ بينهم يوم القيامة﴾ (من الآية ١٧ من سورة الحج).

---

(١) احترز به عن قولنا «اعتقادي أنَّ زيداً فاضلٌ» فيجب فتح همزة أنّ لأنّ المبتدأ وهو اعتقادي اسم معنى لا اسم عين، واعتقادي مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الدال منع من ظهورها اشتغال المحلّ بكسرة المناسبة لياء المتكلم المضاف إليه، والإضافة في «اعتقادي» من إضافة المصدر لفاعله.

الذين هادوا: اليهود، الصابئين: طائفة من اليهود يعبدون النجوم والملائكة، المجوس: هم عبّاد النار، الذين أشركوا: أي عبّاد الأوثان، إنّ اللّهَ يفصل بينهم يوم القيامة: أي بإدخال المؤمنين الجنة وإدخال غيرهم النار، وهذه الجملة في محل رفع خبر عن الذين آمنوا وما عطف عليه وكلّها أسماء ذوات، وقد وقعت إنّ في أولها فوجب كسر همزتها.

* قال الشّارح «وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أُسْبَق إليه فتأملوه».

هذا الموضع: يقصد المسائل التي وَجَبَ فيها كسر همزة إنّ، بما لم أُسْبَق إليه: والحقيقة بما لم يسبق إلى جمعه في محلٍّ واحد، وإلاّ فإنّ ما أورده مذكورٌ في كلام النّحاة وكتبهم متفرقاً.

* قال تعالى ﴿أوَ لم يَكْفِهِمْ أنّا أنزلنا عليكَ الكتابَ﴾ (من الآية ٥١ من سورة العنكبوت).

هذه الآية شاهد على وجوب فتح همزة أنّ، لأنّ أنّ وما بعدها وقع بعد تأويله بمصدر فاعلاً للفعل المبني للمعلوم يكفِهِم، والتقدير: أوَ لم يكفِهِمْ إنزالُنا. أوَ: الهمزة حرف استفهام يقصد به التوبيخ وهي داخلة على محذوف، والواو المفتوحة[1] حرف عاطف على هذا المحذوف، والتقدير: «أجَهِلُوا ولم يكفهم أنّا أنزلنا عليكَ الكتاب».

* قال تعالى ﴿وأُوحِيَ إلى نوحٍ أنّه لن يؤمِنَ من قومِكَ إلاّ مَنْ قد آمَنَ﴾ (من الآية ٣٦ من سورة هود).

هذه الآية شاهد على وجوب فتح همزة أنّ، لأنّ أنّ وما بعدها وقع بعد تأويله بمصدر نائباً عن الفاعل للفعل المبني للمجهول أُوحِيَ، والتقدير: وأُوحِيَ إلى نوحٍ **عدمُ** الإيمانِ من قومه، فنائب الفاعل في هذه الآية كالفاعل في الآية السابقة هو المصدر المؤول لا نفس أنّ، وكذا يقال في سائر الأمثله، نوح: اسم منصرف لأنّ الاسم الاعجمي

---

(١) لو كانت الواو ساكنة لاصبح «أوْ» كلّه حرف عطف.

إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط كنوح وهود فإنّه ينوّن، إلاّ: حرف استثناء ملغى.

* قال تعالى: ﴿قُلْ أوحِيَ إليَّ أنَّه استَمَعَ نَفَرٌ[1] من الجنِّ﴾ (من الآية ١ من سورة الجنّ).

الشاهد في هذه الآية كالشاهد في الآية السابقة، قل: أي يا محمدُ للنّاس، أوحي إليَّ: أي أُخْبِرْت بوحي من اللّه، أنَّه: الضمير للشأن، استَمَعَ: أي لقراءتي، ونائب الفاعل مصدر مؤول، والتقدير: قُلْ أوحِيَ إليَّ استماعُ نفر من الجنّ، والجملة في محل نصب مقول القول، أي مفعول به للفعل «قُلْ».

* قال تعالى ﴿ولا تخافون أنَّكم أشركتم باللّه﴾ (من الآية ٨١ من سورة الأنعام).

هذه الآية شاهد على وجوب فتح همزة أنَّ، لوقوع أنَّ وما بعدها مفعولاً به لغير القول[2]، فجملة ﴿أنَّكم أشركتم باللّه﴾ في محل نصب مفعول به للفعل تخافون، وهي على تأويل«ولاتخافون إشراككم باللّه» وإشراككم مصدر صريح منصوب بالفتحة والكاف مضاف إليه، والإضافة من إضافة المصدر لفاعله، والميم حرف دالّ على الجماعة.

* قال تعالى ﴿ومِنْ آياته أنَّكَ تَرَى الأرضَ خاشعةً﴾ (من الآية ٣٩ من سورة فصّلت).

فتحت همزة أنّ في الآية وجوباً لأنّ أنَّ وما بعدها وقع في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: « رؤيتُكَ الأرضَ خاشعةً كائنةٌ من آياته» رؤيتُك: مبتدأ مؤخّر، وهو من إضافة المصدر لفاعله، وكائنةٌ خبر مقدّم، خاشعةً: أي يابسةً، وهو حال منصوب لأنّ الفعل «تَرَى» بصريّ ينصب مفعولاً به واحداً هو«الأرضَ».

---

(١) وبقية الآية ﴿فقالوا إنّا سَمِعْنَا قُرآناً عَجَباً﴾.

(٢) أما لو كانت أنَّ وما بعدها مفعولاً به للقول فإنّه يجب كسر الهمزة كما تقدّم.

* «اعتقادي أنَّك فاضلٌ».

يجب فتح همـزة أنَّ في هذا المثال، لأنّ أنَّ وما بعدها وقع في مـوضـع خبر عن مـبتـدأ هو اسم معنى وهو المصـدر «اعـتقـادي»، والتقـدير «اعـتـقادي فـضلُك»، أي «معتَقَدي فضلُك» ومعتَقَد مـصدر ميميّ، والاعتقاد مصدر معتـاد وهما للفعل اعتقد، وأنَّ اسمـها وخبـرها في تأويل مصدر هو «فـضلُك» وإضافـة فضل إلى الكاف من إضافة المصدر لفاعله.

* قـال تعــالى ﴿ذلك بأنَّ اللَّهَ هو الحقُّ﴾ (من الآيـة ٦ والآية ٦٢ من سـورة الحجّ، ومن الآية ٣٠ من سورة لقمان).

يجب فـتح همزة أنَّ في هذه الآية، لـوقوع أنَّ ومـا بعدها مـجرورة بالحـرف، والجار والمجرور على تقدير «بكونِ اللَّهِ[1] هو الحقُّ»، لأنّ حرف الجـرّ لا يدخل إلاّ على اسم صريح أو اسم مؤوّل بالصريح، ولا يدخل على جملة، واسم الإشارة «ذلك» يشيـر إلى المذكور في الآية السابقة من نِعَمِ الـلّه الكثيرة المتعـدّدة على الإنسان، بأنَّ اللَّه هو الحقُّ: أي بسبب أنّ اللَّهَ هو الحقُّ أي الثابت الدائم، وهو جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ وهو اسم الإشارة «ذا» من ذلك[2]، والتقدير: ذلك حاصلٌ بسبب كونِ اللَّهِ[3] هو الحقُّ.

* قال تعـالى ﴿إنّه[4] لحقٌّ مِثْلَ مـا أنَّكُم تَنْطِقُون﴾ (من الآيـة ٢٣ من سـورة الذاريات).

---

(١) من إضافة المصـدر الناقص إلى اسمه، فلفظ الجلالة مـجرور لفظاً بالإضافة مرفـوع محلاً على أنّه اسمٌ لِلْكَون.

(٢) اللاّم في «ذلك» حرف بُعْد والكاف حرف خطاب.

(٣) انظر الهامش رقم (١).

(٤) كسرت همزة إنّه هذه لوقوعها في أوّل الكلام، والضمير فيها يعود إلى «ما توعدون» قبلها.

يجب فتح همزة أَنَّكم في هذه الآية لوقوع أنَّ وما بعدها مجرورة بالإضافة، فمثلَ مضاف، وأنَّكم تنطقون: جملة في محلّ جرّ مضاف إليه، والتقدير: مِثْلَ نُطْقِكُم[1]، أي كما أنّه لاشكّ لكم في أنّكم تنطقون فينبغي أن لا تشكّوا في تحقيق المآب والثواب والعقاب، وتكون «ما» مصدرية، ويجوز أن تكون «ما» حرفاً زائداً مبنيّاً على السكون لا موضع[2] له من الإعراب، وهو لزيادته لم يمنع من إضافة ما قبله وهو «مِثْلَ» إلى ما بعده وهو جملة «أنَّكم تنطقون»، وليست «ما» في كلّ حال اسماً موصولاً لأنّها لو كانت كذلك لوجب كسر همزة «أنَّكم» لوقوع أنَّ في صدر جملة الصلة[3] .

وتعرب «مثلَ» اسماً مبنيّاً على الفتح في موضع نصب على أنّه نعت لمفعول مطلق محذوف، والتقدير: إنَّه لحقٌّ حقّاً مثلَ الخ...، ويجوز أن يكون «مثلَ» مبنيّاً على الفتح في موضع نصب حالاً من الضمير المستتر في حقٌّ لأنّ «حقٌّ» اسم فاعل بمعنى حاق[4] أي ثابت فهو مشتقّ ويؤوّل[5] «مثلَ» بمماثلاً، أو حالاً من الضمير المستتر في «حقٌّ» المصدر ويؤوّل أيضاً بمماثلاً والمصدر جامد عند البصريين[6] لأنّه أصل الاشتقاق، ويجوز أن يكون «مثلَ» مبنيّاً على الفتح في موضع رفع صفة لحقٌّ[7] المرفوع.

وبناء «مثلَ» على الفتح هو القراءة المشهورة المرسومة في المصحف، وقرئ «مثلُ» بالرفع على الإعراب لا البناء على أنّه صفة لحقٌّ المرفوع خبراً لإنّه، والرفع على الإعراب، والبناء على الفتح، قراءتان سبعيّتان، فقد قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي بالرفع والباقون بالبناء على الفتح.

---

(١) نُطْقِكُم: هو من إضافة المصدر لفاعله.

(٢) وقد رُكِّبَ مع مثل فاصلح مثلما.

(٣) هذا فضلاً عن أنّ المعنى لا يسيغ الموصولية.

(٤) وأصله حَاقِق على وزن فاعل من الفعل حَقَّ يَحِقُّ من باب ضرب.

(٥) لأنّ الحال لا يكون إلاّ مشتقّاً أو مؤوّلاً بالمشتق.

(٦) وهو عند الكوفيين مشتقّ من الفعل الذي هو أصل الاشتقاق.

(٧) اللاّم في «لحقٌّ» هي لام الابتداء المزحلقة.

* قال الشارح «لشيءٍ ممّا ذكرنا».

أي من الفاعل ونائب الفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر والمجرور بالحرف والمجرور بالإضافة.

* قال تعالى ﴿اذكروا نعمتيَ التي أنعمتُ عليكم وأنّي فضّلتكم على العالَمين﴾ (من الآية ٤٧ من سورة البقرة).

يجب في هذه الآية فتح همزة أنّ لوقوع أنّ وما بعدها تابعةً – على عطف النّسق – للمفعول به، أي معطوفةً بواو العطف عطف نسق على المفعول به، اذكروا: أي يا بني إسرائيل، نعمتيَ: مفعول به للفعل اذكروا، وهو غير فعل القول كما هو واضح، ويجوز تحريك ياء المتكلّم بالفتح وهو المرسوم في المصحف ويجوز تسكينها، والفتح أفصح، فضّلتكم: أي فضّلت آباءكم فالمقصود بالضمير هو آباؤهم، على العالَمين: أي عالَمِي زمانهم[1] .

* قال تعالى ﴿وإذْ يعدِكُمُ اللّهُ إحدى الطائفتين أنّها لكم﴾ (من الآية ٧ من سورة الأنفال).

يجب في هذه الآية فتح همزة أنّ لوقوع أنّ واسمها وخبرها تابعة على البدليّة للمفعول به، فأنّ وما بعدها بدل اشتمال من المفعول به وهو «إحدى»، والتقدير: وإذْ يعدُكُمُ اللّهُ إحدي الطائفتين ملكيَّتَكُم لها، وإذْ: الواو بحسب ما قبلها، إذْ: ظرف زمان في موضع نصب متعلّق بفعل محذوف تقديره اذكروا، وإحدى مفعول به ثانٍ

(١) يختلف الجمع واسم الجمع في أنّ الجمع لابدّ أن يكون له مفرد من لفظه وأن يكون في الوقت نفسه معنى المفرد هو بعينه معنى الواحد من أفراد الجمع كرجل ورجال ومحمد ومحمدين ومسلمة ومسلمات، لهذا كان «العالَمون» اسم جمع ولم يكن جمعاً مع أنّ له مفرداً من لفظه، لأنّ «العالَم» المفرد علم على كلّ ما سوى اللّه مطلقاً أي من عقلاء وغير عقلاء، و«العالَمين» اسم لكلّ ما سوى اللّه لكنّه خاصّ بالعقلاء. ومن أسماء الجمع «أولو» بمعنى «أصحاب» لأنّه لا مفرد له من لفظه وله مفرد من معناه وهو «صاحب» ومعنى هذا المفرد هو بعينه معناه مجموعاً.

ليعدكم، ويعدكم ليس فعل قول كما هو واضح، والجمهور على ضمّ الدّال في يعدُكم لأنّه فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم وهو المرسوم في المصحف، ومن القرّاء من يسكّن الدّال تخفيفاً لتوالي الحركات في الفعل ممّا يجعل الضمّة ثقيلة على الدّال، والتسكين قراءة مسلمة بن محارب وهي قراءة شاذّة، وقد حرّكت الميم في «يعدكُمُ» لالتقاء الساكنين وهما الميم وهمزة الوصل من لفظ الجلالة وكان التحريك بالضمّ ليناسب الضمّة قبله على الكاف، ولو كان التحريك بالكسر لفرَرْنا من ثقل التقاء الساكنين لنقع في ثقل أشدّ منه وهو ثقل وقوع الكسرة على الميم بعد الضمّة على الكاف، ومعنى الآية: واذكر يا محمد إذْ يعدك اللّهُ والمسلمين في موقعة بدر إحدى الطائفتين العير أو الكفّار، وقد أنجز اللّه وعده إذ استولى المسلمون على الكفّار وحطّموهم في حين سلمت العير لأنّ أبا سفيان مال بالقافلة إلى طريق البحر البعيد.

* قال الشارح «ويجوز الوجهان في ثلاث مسائل في الأشهر».

الوجهان: هما فتح انّ وكسرها، في الأشهر: أي وهناك مسائل يجوز فيها الوجهان ولكنّها أقلّ شهرة من هذه المسائل الثلاث.

* قال الشاعر:

وكنتُ أرى زيداً كما قيلَ سيّداً إذا انّه عبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

المعنى: كنت أظنّ سيادةَ زيدٍ فلمّا نظرت إلى قفاه ولهازِمِهِ تبيّن لي عبوديّته، وخَصّ هذين بالذكر لأنّ القفا موضع الصَّفع واللّهازم موضع اللّكز.

أرى بمعنى أظنّ فهو فعل مضارع علميّ اعتقاديّ ينصب مفعولين هما زيداً وسيّداً، كما قيل: ما اسم موصول بمعنى الذي مبنيّ على السكون في محلّ جرّ بالكاف، والجار والمجرور متعلّق بأرى[1]، ويحسن أن تعرب الكاف نائباً عن المفعول المطلق والتقدير «كنت أرى زيداً رؤيةً مثلَ ما يقال عنه» أي مطابِقَةً لرأي الناس فيه،

---

(١) لا يحسن تعليق الجار والمجرور بكنت لأنّه فعل ناقص، والفعل التام أولى بالتعليق به.

وجملة «قيلَ» من الفعل المبنيّ للمجهول ونائب فاعله صلة الموصول على الإعرابين، فليست «كما قيل» على هذين الإعرابين معترضة بين معمولي أرَى كما ذهب إليه بعضهم، وقيل هي جملة مستقلّة معترضة بين مفعولي أرى تقديرها «وذلك كما قيل» أي وذلك كائنٌ كما قيل، فهي مكوّنة من مبتدأ وخبر، ويروى هذا البيت بفتح همزة انّ وبكسرها بعد إذا الفجائية وهذا هو الشاهد، أمّا الفتح فعلى اعتبار أنَّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر مفرد مبتدأ تقديره «عبوديّةُ القفا واللّهازم»، واختلف النحاة حينئذ في خبره، فقال الزجاج والزمخشري[1] إنّ إذا الفجائية ظرف زمان، وقال المبرّد وابن عصفور[2] إنّها ظرف مكان، وهذا الظرف سواء كان ظرف زمان أو ظرف مكان متعلّق عند هؤلاء جميعاً بمحذوف تقديره «حاصلةٌ» خبر مقدّم، وقال الأخفش وابن مالك إنّ إذا الفجائية حرف، وخبر المبتدأ محذوف أيضاً لكنّه غير مقدّم، والتقدير «عبوديّةُ قفاه ولهازمه حاصلةٌ»، وأمّا كسر همزة إِنّ فهو على اعتبار ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شيء، وتكون إذا الفجائية في حالة كسر الهمزة عند الزجاج والزمخشري ظرف زمان، وعند المبرّد وابن عصفور ظرف مكان، وهو في الحالين متعلّق عند الجميع بأرى، وهو مضاف وجملة «إنّه عبد القفا واللّهازم» المكوّنة من إِنّ مكسورة الهمزة واسمها وخبرها في موضع جرّ مضاف إليه، أمّا إذا عددنا «إذا» الفجائية حرفاً كما يقول الأخفش وابن مالك فلا إضافة ولا تعليق لأنّ الحرف لا يضاف ولا يعلّق.

* «خرجتُ فإذا انَّ زيداً بالباب».

يجوز فتح همزة انّ وكسرها في هذا المثال لوقوع انّ بعد إذا الفجائية، فإذا: الفاء حرف عطف، وقيل حرف زائد، وقيل حرف للاستئناف، إذا فجائية وهي حرف

---

(١) وهم الشيخ العدوي أحد أصحاب الحواشي في نسبة الآراء لأصحابها فنقل أنّ المبرّد وابن عصفور قالا بأنّ إذا الفجائية ظرف زمان، وأنّ الزجاج والزمخشري قالا بأنّها ظرف مكان، ويقال وَهِمَ في الحساب غَلِطَ فيه وسَهَا وبابه فَهِمَ، ووَهَمَ في الشيء من باب وَعَدَ إذا ذهب وَهْمُهُ إليه وهو يريد غيرَه.

(٢) انظر الهامش السابق.

مبنيّ على السّكون لا محلّ له من الإعراب عند الأخفش وابن مالك، وظرف زمان مبنيّ على السكون في محلّ نصب عند الزجاج والزمخشري متعلّق بخرجت إذا كانت همزة إنّ بعده مكسورة، وإذا مضاف وإنَّ مكسورة الهمزة واسمها وخبرها في محلّ جرّ مضاف إليه، وظرف مكان مبنيّ على السكون في محلّ نصب عند المبرّد وابن عصفور متعلّق بخرجت إذا كانت همزة إنّ بعده مكسورة، وإذا مضاف وإنَّ مكسورة الهمزة واسمها وخبرها في محلّ جرّ مضاف إليه، زيداً اسم انّ، بالباب جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره «واقفٌ» خبر انّ.

* قال تعالى ﴿مَنْ عَمِلَ منكم سوءاً بجهالةٍ ثم تابَ مِنْ بَعْدِهِ وأَصْلَحَ فانَّه غفور رحيم﴾ (من الآية ٥٤ من سورة الأنعام).

قرأ عاصم وابن عامر من السبعة بفتح همزة أنّه، وقرأ باقي السبعة بكسرها، والقراءتان في هذه الآية شاهدتان على جواز الأمرين، وذلك لوقوع انّ بعد الفاء الجزائية، أي بعد الفاء الواقعة في جزاء الشرط أي جوابه، وهي الفاء الرابطة لهذا الجواب.

* «أوّلُ قولي[1] انّي أحمدُ اللَّه».

يجوز فتح همزة انّ في هذا المثال ويجوز كسرها، والضوابط التي ينبغي أن توجد في هذه المسألة ليجوز الأمران هي:

أن تقع انَّ وما بعدها خبراً عن قولٍ، وهو هنا «أوّلُ قولي» لأنّ أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، فأوَّلُ القول من القول.

وأن يقع خبر انّ قولاً أيضاً، وهو هنا «أحمدُ اللَّه»[2] .

---

*(١) قولي: من إضافة المصدر لفاعله.

(٢) ومثله: أشكرُ اللَّهَ، وأستعينُ اللَّهَ.

وأن يكون فاعل القولين واحداً، وهو هنا المتكلّم المعبَّر عنه بياء المتكلّم مرتين[1].

وقد اتضح وجود هذه الضوابط جميعاً في هذا المثال، لذلك جاز في همزة انّ فيه الفتح على تقدير «أوّلُ قولي حمدُ اللّه» أي على تأويل أنّ واسمها وخبرها بمصدر، ويكون الخبر بذلك مفرداً سواء أكان مقدماً أم كان غير مقدّم، وجاز في همزة انّ في هذا المثال الكسر على جعل «أوّلُ قولي» مبتدأ و«إنّي أحمدُ اللّه» جملة اسمية غير مؤولة بمصدر مفرد، وقد أخبر بهذه الجملة عن ذلك المبتدأ، وتكون الجملة الاسمية «إنّي أحمدُ اللّه» مستغنية عن عائدٍ يربطها بالمبتدأ لأنّها المبتدأ نفسه في المعنى، فكأنّه قيل: أوّلُ قولي هذا الكلام المفتَتَح بإنّي، أي جملة «إنّي أحمدُ اللّهَ» بألفاظها وحروفها.

ونظير ذلك في كون الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى ولا تحتاج لذلك إلى رابط قوله تعالى ﴿دعواهم فيها سبحانَك اللّهم﴾[2] ، فسبحانَك مفعول مطلق ومضاف إليه، و«سبحانَك اللّهم» تفسير للدعوى، فهي عين الدّعوى، والمقصود أنّ دعواهم فيها هذا اللفظ أي لفظ «سبحانَك اللّهم»، ولا تحتاج لرابط لأنّها عين المبتدأ في المعنى، ومعنى الآية: دعوى المؤمنين في الجنة أي طلبهم لما يشتهونه في الجنة أن يقولوا سبحانك اللّهم أي سبحانك يا اللّه، فإذا ما طلبوه وجدوه بين أيديهم فوراً.

ونظيره أيضاً في هذين الأمرين قول الرسول صلى اللّه عليه وسلم «أفضل ما قلتُه أنا والنّبيّون من قبلي لا إلهَ إلاّ هو» أي أفضلُ ما قلته أنا والنبيّون من قبلي هذا اللفظُ، وجملة الخبر «لا إله إلا اللّه» هي عين المبتدأ في المعنى ولا تحتاج من أجل ذلك إلى ضمير عائد يربطها بالمبتدأ.

---

(١) مرّة في «قولي» وأخرى في «انّي».

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الانعام.

التاسع من المرفوعات: خبر لا النافية للجنس

المتن

* ثم قلتُ: التاسعُ خبر لا التي لنفي الجنس، نحو :«لا رجلَ أفضلُ من زيدٍ» ويجب تنكيره كالاسم، وتأخيره ولو ظرفاً، ويكثر حذفه إن عُلِمَ، وتميمٌ لا تذكره حينئذ.

الشرح

* وأقول: التاسع من المرفوعات خبر لا التي لنفي الجنس. اعلم أنّ «لا» على ثلاثة أقسام، أحدها: أن تكون ناهية فتختصّ بالمضارع وتجزمه نحو ﴿ولا تمْشِ في الأرض مَرَحاً﴾ ﴿فلا يُسْرِفْ في القَتْل﴾ ﴿لا تَحْزَنْ إنّ اللّه معنا﴾ وتستعار للدّعاء فتجزم أيضاً نحو «لا تؤاخذنا». الثاني: أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها فلا تعمل شيئاً نحو ﴿ما منعك أن لا تسجدَ﴾ أي أن تسجد، بدليل أنّه قد جاء في مكان آخر بغير «لا»، وقوله تعالى ﴿لئلاّ يعلمَ أهلُ الكتابِ أنْ لا يَقْدِرُونَ على شيءٍ من فَضْلِ اللّه﴾ وقوله تعالى ﴿وحرامٌ على قريةٍ أهلكناها أنّهم لا يرجعون﴾. الثالث: أن تكون نافية، وهي نوعان: داخلة على معرفة فيجب إهمالها وتكرارها نحو «لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ» وداخلة على نكرة وهي ضربان: عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدّم وهو قليل، وعاملة عمل إنّ فتنصب الاسم وترفع الخبر، والكلام الآنَ فيها، وهي التي أريد بها نفيُ الجنس علي سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال.وشرط إعمالها هذا العمل أمران، أحدهما: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بيّنّا، والثاني: أن يكون الاسم مقدّماً والخبر موخّراً، وذلك كقولك «لا صاحبَ عِلْمٍ ممقوتٌ» و«لا طالعاً جبلاً حاضرٌ»، فلو دخلت على معرفة أو على خبر مقدّم وجب إهمالها وتكرارها. فالأوّل كما تقدّم من قولك «لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ»، وأمّا قول بعض العرب «لا بصرةَ لكم» وقول عمر «قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها»

يريد عليّ بن أبي طالب، وقول أبي سفيان يوم فتح مكّة «لا قريشَ بعدَ اليوم»، وقول الشاعر:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِـدْنَ، ولا أميَّـةَ فـي البـلاد

فمؤول بتقدير «مثل» أي ولا مثل أبي حسن، ولا مثلَ البصرة، ولا مثلَ قريشٍ، ولا مثلَ أميّةَ. والثاني كقوله تعالى ﴿لا فيها غَوْلٌ ولا هم عنها يُنْزَفون﴾.

ويكثر حذفُ الخبر إذا علم، كقوله تعالى ﴿ولو ترى إذ فَزِعُوا فلا فَوْتَ﴾ أي فلا فوتَ لهم، وقوله تعالى ﴿لا ضَيْرَ﴾ أي لا ضيرَ علينا، وبنو تميم يوجبون حذفه إذا كان معلوما، وأمّا إذا جُهِلَ فلا يجوز حذفه عند أحد فضلاً عن أن يجب، وذلك نحو «لا أحدَ أغْيَرُ من اللّه عز وجلّ».

الحاشية

* قال الماتن «ويجب تنكير خبر لا ا لنافية للجنس كما يجب تنكير اسمه، ويجب تأخيره عن الاسم ولو كان ظرفاً للزمان أو ظرفاً للمكان أو جارّاً ومجروراً، ويكثر حذف خبر لا النافية للجنس جوازاً إن عُلِمَ، وتميمٌ لا تذكر هذا الخبر حين العلم به بل توجب حذفه» اهـ بتصرف.

* إذا كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى نحو اضرب ولا تضرب فهو أمر ونهي، وإن كان من الأدنى للأعلى فهو رجاء أو دعاء، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس.

* قال تعالى ﴿ولا تمش في الأرض مرحاً﴾ (من الآية ٣٧ من سورة الإسراء، ومن الآية ١٨ من سورة لقمان).

مَرَحاً: إمّا حال أي حال كونك ذا مَرَحٍ، أو مفعول مطلق لفعل محذوف جوازاً والتقدير «تَمْرَحُ مَرَحاً»، أو مفعول لأجله والتقدير «لأجل المَرَح» أي البَطَر.

* قال تعالى ﴿فلا يُسْرِفْ في القتل﴾ (من الآية ٣٣ من سورة الإسراء).

أي لا يسرف المقتَصُّ في القتل، أي لا يقتل مَنْ لا يحقّ له قتله.

* قال الشارح «وتستعار للدّعاء».

أي تستعار لا الناهية للدّعاء أي الرجاء وهو طلب الأدنى من الأعلى، والجامع في التشبيه الذي هو أصل هذه الاستعارة هو مطلق الطلب الموجود في النهي وفي الرجاء.

* قال الشارح «تكون – لا – زائدة دخولها في الكلام كخروجها».

وهو يعني زيادتها باعتبار أصل المعنى، وإلاّ فكلّ زائد يفيد دخولُه التوكيدَ، وخروجه يخلُّ بهذه الفائدة، فليس دخوله كخروجه بهذا الاعتبار.

* قال تعالى ﴿ما مَنَعَكَ ألاّ تَسْجُدَ﴾ (من الآية ١٢ من سوة الأعراف).

ساق المصنّف هذه الآية شاهداً على زيادة «لا» المدغمة في أنْ، وجَعَلَ التقدير «ما منعَكَ أن تسجدَ؟»، ما اسم استفهام في موضع رفع مبتدأ ومنَعَكَ جملة فعلية من فعل وفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود إلى ما الاستفهامية ومفعول به هو الضمير المتّصل «الكاف» والجملة في موضع رفع خبر المبتدأ وتسجدَ فعل مضارع منصوب بأنْ ولا الزائدة حاجز غير حصين وجملة «ألاّ تسجدَ» أي «أن تسجدَ» في موضع نصب بمنعك مفعول به ثانٍ، والتقدير «ما مَنَعَكَ السجودَ» أو «ما منَعَكَ من السّجود». ومَنَعَ مثل أعْطَى يتعدّى لمفعولين، لكن أعطى تتعدّى لمفعولين مباشرة فقط، أمّا مَنَعَ لمفعولين الأول مباشرة والثاني مباشرة أو بحرف الجرّ. ويحتمل أيضاً أن تكون «لا» في هذه الآية نافية أصلية، وذلك على تقدير حرف جرّ ومعمول آخر للفعلَ مَنَعكَ، ويكون التقدير «ما مَنَعَكَ امتثالَ أمري بأن[1] لا تسجد» ولكن ما قاله المصنّف أسلس.

---

(١) أنْ والفعل ولا النافية في تأويل مصدر مجرور بالباء أي «بعدم السجود» والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والتقدير «وذلك بأن لا تسجدَ» أي «وذلك بعدم السجود» وامتثال أمري من إضافة المصدر لمفعوله، وأمري من إضافة المصدر لفاعله، وتسجدَ متصوب بأنْ ولا ا لنافية حاجز غير حصين.

* دلّل المصنّف على ما ذهب إليه من زيادة لا في قوله تعالى ﴿ما منَعَكَ أن لا تسجدَ﴾ بأنّ قوله تعالى هذا قد جاء بعينه في القصّة نفسها في مكان آخر[1] من القرآن بغير لا.

* قال تعالى ﴿لئلاّ يَعْلَمَ أهلُ الكتاب أنْ لا يَقْدِرُونَ على شيءٍ من فَضْلِ اللّه﴾ (من الآية ٢٩ من سورة الحديد).

هذه الآية شاهد على زيادة «لا» في «لِئلاّ يَعْلَمَ» وأصلها «لأنْ لا يَعْلَمَ»، فيبقى «لِأنْ يَعْلَمَ»، والمعنى: لِأنْ يَعْلَمَ أي لِيَعْلَمَ أهل الكتاب أنّه أي الشأن لا ينالون شيئاً من فَضْلِ اللّه لأنّهم لم يؤمنوا برسوله وأنّ الفضل بيد اللّه يؤتيه مَنْ يشاء، واللاّم في «لِأنْ يعلمَ» حرف جرّ يجرّ المصدر المؤوّل بعده، والجار والمجرور متعلّق بمذكور في الآية السابقة هو جواب الشرط يؤتكم وما عُطِفَ عليه وهو يجعلْ ويغفرْ، والتقدير «ياأيّها الذين آمنوا اتّقوا اللّه وآمِنوا برسوله إن تتقوا اللّه وتؤمنوا برسوله يؤتِكم كِفْلَين[2] من رحمته ويجعلْ لكم نوراً تمشون به ويغفر لكم»[3] .

وقيل إنّ لا ليست زائدة في الآية وإنّما هي نافية والمعنى على ذلك: لِئَلاّ يعتقد أهل الكتاب أنَّ الشأنَ لا يقدر النبيّ والمؤمنون على شيء من فضل اللّه ولا ينالونه.

يَعْلَمَ: اعتقادية فهي تنصب مفعولين، أهلُ الكتاب: أي أهل التوارة، أنْ: مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان، وجملة لا يقدرون في محلّ رفع خبرها، وجملة أنْ واسمها وخبرها في محلّ نصب سدّت مسدّ مفعولي يَعْلَم.

---

(١) وهو الآية ٧٥ من سورة ص، فقد قال تعالى فيها ﴿قال يا إبليس ما مَنَعَكَ أن تسجُدَ﴾ والقرآن يفسّر بعضه بعضاً، ويكون المعنى في الآيتين متشابهاً، أي: ما منعك يا إبليس أن تسجد لآدم كما أمرناك في حين سجد الملائكة الآخرون الذين أمرناهم بالسجود له.

(٢) كِفْلَيْن: أي نصيبين.

(٣) الآية رقم ٢٨ من سورة الحديد، وهي الآية التي قبل آية الشاهد.

* قال تعالى: ﴿وحرامٌ على قريةٍ أهلكناها أنَّهم[1] لا يَرْجِعُون﴾ (من الآية ٩٥ من سورة الأنبياء).

حرامٌ: معناها هنا ممتنعٌ عادةً وليس معناها الحرام الشرعي الاصطلاحي أي الحرام في اصطلاح الشرع، قرية: أي أهل قرية، أنَّهم لا يَرْجِعون: بفتح همزة أنَّ أي أنّهم يرجعون إلى الدنيا، فلا زائدة في الآية.

حرامٌ: مبتدأ وجملة «أنّهم لا يرجعون» بعد تأويلها بمصدر مرفوع هو «رجوعُهم» فاعل سدّ مسدّ خبر المبتدأ لأنّ حرام وصف بمعنى اسم الفاعل «ممتنِع» وهذا إعراب الأخفش الذي لا يشترط اعتماد الوصف على نفي أو استفهام.

والأَوْلَى أن يكون «حرامٌ» خبراً مقدّماً لأنّه نكرة، وجملة «أنَّهم لا يرجعون» في محلّ رفع مبتدأ مؤخّراً، والتقدير «رجوعُهم حرامٌ».

وقد تمَّ تأويل الجملة المكوّنة من أنَّ واسمها وخبرها بمفرد على الإعرابين لأنّ همزة أنَّ مفتوحة.

وقيل «حرامٌ» مبتدأ، وهو نكرة تخصصت بالجار والمجرور بعدها وهو «على قريةٍ» والتخصيص لونٌ من ألوان التعريف ودرجةٌ منه فيندفع بذلك ما هو معروف من عدم جواز الابتداء بالنكرة إلاّ بمسوّغ، والجار والمجرور «على قريةٍ» متعلّق بحرام عند الجميع إذا عدّت في حكم اسم الفاعل المشتقّ، ومتعلّق بحرام المصدر المشتقّ عند الكوفيين، ونعت لحرام المصدر الجامد عند البصريين، لأنّ القاعدة العامة عند الفريقين أنّ أشباه الجمل بعد النكرات الجامدة صفات لها، وجملة «أنَّهم لا يرجعون» في محلّ رفع خبر المبتدأ، وتكون لا زائدة على هذه الأعاريب السابقة.

ويجوز أن تكون لا أصلية تفيد النفي، فلا يكون في الآية شاهد على ما نحن فيه، ويكون المعنى كما يقول العُكْبَرِي «حرامٌ أي ممتنِعٌ عدمُ رجوعهم عن

(١) قراءة «أنّهم» بفتح الهمزة هي القراءة المشهورة المرسومة في المصحف.

معصيتـهم»؟!!، فحرامٌ مبتدأ وعدمٌ خبره، أو يكون كـما قال ابن الأنباري «حرامٌ على قرية أهلكناها أنَّهم لا يرجعون كائنٌ أو محكومٌ عليه» فحرامٌ مبتدأ وخبره مقدَّر وهو كائنٌ أو محكومٌ عليه.

وقيل «حرامٌ» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «ذلك الذي ذكرناه من العمل الصالح حرامٌ على قـرية أهلكناها» وتكون «إنَّهم» على هذا الإعراب بكسـر الهمزة وقـد قرئ بكسرها وهي قراءة شـاذة وتكون إنَّ واسمها وخبرها على هذا جـملة مستأنَفَة، ولا أصلية نافية.

وقرئ: حَرِم وحَرُم وهما فعلان.

* يقال تَكْرار بفتح التاء وهو مصدر، ويقال تِكْرار بكسر التاء وهو اسم.

* ذكـر الشارح أنّ لا الـنافيـة الداخلة على نكرة ضـربان: عـاملة عـمل ليس، وإعمالها هذا العمل قليل، وعاملة عمل إنّ وهو الأكثر، وذكر أنّ لا النافية العاملة عمل إنَّ هي التي أريد بها نفي جميع أفراد الجنس على وجه الحصر والشمول وذلك على سـبيل التنـصيص والقطع المـتّفق عليه، أي نصّاً وقـطعاً باتفـاق[1]، لا على سـبـيل الاحتـمال: أي لم تدلّ لا النافـية العاملة عـمل إنَّ على نفي جميـع أفراد الجنس على وجه الحصر والشمول على سبيل الاحتمال الراجح[2] .

* اسـتدرك المعـلّق على الشارح بقـوله إنّه بقي من شـروط إعـمال لا الـنافيـة للجنس عمل إنَّ شرطٌ لم يذكره الشـارح وهو «ألاّ يدخل عليها – أي على لا – حرف

---

(١) لذلك لا يجوز أن يقال: لا رجلَ في الدار بل رجلين.

(٢) أما لا النافـية العاملة عمل ليس فـإنّها تنفي الوحدة، لذلك يمكن أن يقـال: لا رجلٌ في الدار بل رجلان أو ثلاثةُ رجالٍ أو أكثر، وهي في دلالتها على نفي الواحد إنّما تدلّ عليه على سبيل الاحتمال الراجح، وإلاّ فإنّه يمكن أن تدلّ على نفي الجمـيع على وجه الحصر والشـمول لأنّ النكرة إذا وقعت في سيـاق النفي عمّت، ولكن ذلك فيها احتمال مرجوح، إذْ لا يبقى بينها وبين قسيمتها في هذه الحالة فرق في المعنى، فلا ينبغي الفرق في العمل إذن.

جرّ، فإن دخل عليها حرف جرّ نحو: جئت بلا زادٍ، ونحو: غضبت من لا شيءٍ، كانت لا[١] زائدة بين الجار والمجرور»، وعندي أنّ «لا» في هذين المثالين ونحوهما اسم بمعنى «غير» مبنيّ على السكون في محلّ جرّ بحرف الجرّ، وتكون «زادٍ» و«شيءٍ» مضافاً إليه، لأنّ المعنى على ما قاله المعلّق ينقلب إلى عكسه وليس ذلك المقصود.

* اسم لا النافية للجنس يكون مبنيّاً إذا كان مفرداً[٢] نحو: لا رجلَ في الدار ولا رَجُلَيْن، ولا رجالَ، فهو في الأول المفردِ وفي الثالث جمعِ التكسيرِ مبنيٌّ على الفتح[٣] في محلّ نصب، وهو في الثاني المثنى مبنيٌّ على الياء في محلّ نصب.

* لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ، لا طالعاً جبلاً حاضرٌ.

اسم لا النافية للجنس في هذين المثالين وخبرها نكرتان[٤]، واسمها مقدَّم وخبرها مؤخَّر، وهذا مطابق لشروط القاعدة التي تجب مراعاتها في إعمال لا النافية للجنس عمل إنّ، واسم لا في المثال الأوّل مضاف، واسمها في المثال الثاني شبيه بالمضاف، وهما منصوبان وليسا مبنيّين على الفتح في محلّ نصب كما هو الحال لو

---

(١) أي حرفاً زائداً.

(٢) المراد بالمفرد في باب لا النافية للجنس وكذلك في باب النداء ما يقابل المضاف والشبيه بالمضاف، وقد يراد بالمفرد في غير هذين البابين ما يقابل المثنى والجمع، أو ما يقابل الجملة وشبه الجملة.

(٣) ومثل هذا يقال في «لا فتياتٍ في الدار» فهو مبنيّ على الكسر في محلّ نصب لأنّ جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة فهو يبنى في مثالنا على ما ينصب به، ولا يجوز تنوينه كما لا يجوز تنوين لا رجلَ ولا رجالَ لأنّ التنوين والبناء لا يجتمعان، كما أنّه لا يتأتّى تنوين لا رَجُلَيْن المثنى لأنّه مبنيّ من جهة والتنوين والبناء لا يجتمعان كما ذكرنا، ولأنّه من الجهة الأخرى مثنى والنون فيه عوض عن التنوين ولا يجتمع العوض والمعوَّض كما لا يجتمع المفسِّر والمفسَّر.

(٤) صاحبَ علمٍ: من إضافة اسم الفاعل لمفعوله، والمضاف هنا نكرة لأنّ الإضافة لفظية غير محضة المضاف فيها وصف لا يستفيد التخصيص الذي هو نوع تعريف من المضاف إليه النكرة بل يستفيد التخفيف بحذف التنوين من المضاف فحسب، أمّا «طالعاً جبلاً» الشبيه بالمضاف الذي أصله تركيبٌ إضافيٌّ هو «طالعُ جبلٍ» فإنّ «طالعاً» في هذا التركيب نكرة، كما أنّ «طالعُ» في التركيب الإضافيّ مازال نكرة لأنّ الإضافة فيه لفظية غير محضة المضاف فيها وصفٌ لا يستفيد التخصيص الذي هو نوع تعريف من المضاف إليه النكرة بل يستفيد التخفيف بحذف التنوين من المضاف فحسب.

كان اسم لا مفرداً أي غيـر مضـاف ولا شبيه بالمضـاف، واسـم لا النافيـة للجنس فيما ذكرناه من أحكام إعـرابه وبنائه يشبـه المنادى في أحوال إعرابه وبنائه، أمّا خـبر لا النافية للجنس فهو معرب دائماً بالرفع.

* قال بعض العرب الذين يحتجّ بهم «لا بَصْرَةَ[1] لكم»، وقال عمر بن الخطّاب «قضيّةٌ[2] ولا أبا[3] حَسَنٍ لها»، وقال أبو سفيان[4] يوم فتح مكّة «لا قريشَ[5] بعدَ اليوم» وقال الشاعر الذي يحتجّ به:

أرى الحاجاتِ عندَ أبي خُبَيْبٍ[6] نَكِدْنَ[7] ، ولا أميَّةَ في البلاد[8]

---

(١) البصرة بفتح الباء وكسرها حجارة رخوة بيضاء، وبها سميت البصرة بفتح الباء وكسرها وضمّها، واللغة العالية الفتح، والبصرتان بفتح الباء وكسرها !!بـصرة والكوفة تغليباً للأولى، ويقال في النسبة «بصريّ» بفتح الباء وكسرها والكسر شاذّ.

(٢) أي هذه قضيّةٌ، فهما مبتدأ وخبر، والمراد بأبي حسن عليّ بن أبي طالب لأنّها كنيته.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) هو صخر بن حرب، أبو معاوية أمير المؤمنين، أسلم يوم فتح مكّة.

(٥) يقصد: لا قوّةَ ولا حولَ بعد اليوم.

(٦) أبو خُبَيْب هو عبد الله بن الزُّبَيْر بن العوام، كُنّيَ باكبر أولاده وهو خبيب، وأمّ عبد الله هي أسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين، وهي أخت غير شقيقة لعائشة بنت أبي بكر، ولقبت بذات النطاقين لأنّها لم تجد ما تشدّ به زاد النبيّ وأبيها عند الهجرة في غار حراء، فشقّت نطاقها وشدّت به الزاد.

(٧) نَكِدْنَ: فعلٌ مـاضٍ من باب فرح يفـرح يقال نَكِدَ عيشُه يَنْكَدُ أي اشتدّ ومصدره النَّكَد، وفي عـامة نسخ شروح الشذور «يَكِدْنَ» وهو فـعل ماضٍ من باب ضرب يضرب يقـال كاد يكيد فلانٌ لفـلان أي أضمر له المكر والشرّ ومصدره الكَيْد، والغالب أنّ هذا تصحيف سببه ما بين الياء والنون من التشابه الذي قد يوقع النّاسخين في الخطأ والتحريف، ولأنّ معنى البيت عليه ليس واضحاً تماماً لأنّه كما ذكرنا من الكَيْد.

(٨) عندَ: ظرف مكان متـعلّق بالفـعل «نكدن»، نَكِدْنَ: أي لم يُقْضَـيْنَ فـالفـعل نكدن كنايـة عن عدم قـضـاء الحاجات، أمّا يَكِدْنَ فالمقصود به: يَصِرْنَ غير مقضيّات، على بُعْده، ونكدن ويكدن كلٌّ منهـما فعل وفاعل هو نون النسـوة، والجملة من الفـعل والفـاعل في محلّ نصب مـفعـول به ثانٍ لأرى هذا إذا عُدَّت «أرى» اعتـقادية، أمّا لو كانت بصريّة فـإنّ «الحاجاتِ» وحدها هي المفـعول به وهو منصوب بالكسـرة نيابة عن الفتحة لأنّه مما جمع بألـف وتاء وتكون جملة نكدن أو يكدن حالاً صاحبها «الحاجـات» والعامل فيها هو الفعل «أرى»، ولا أميَّةَ في البـلاد: أي ولا بني أميَّةَ الذين يقضون الحاجات مـوجودون في البلاد، والواو واو الحال والجملـة من لا واسمها وخبـرها في محلّ نصب حال من نون النسـوة، والفعل نكدن أو يكدن هو عامل النصب في الحال.

وفي هذه الشواهد الأربعة جاء اسم لا النافية للجنس معرفة وهو: بصرةَ، أبا[1] حَسَنٍ، قريشَ[2]، أميّةَ[3]. فَبُنِيَ في: بصرةَ وقريشَ وأميّةَ على الفتح في محلّ نصب لأنّه مفرد وليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، ونُصِبَ في: أبا بالألف لأنّه من الأسماء الخمسة أضيف إلى حَسَنٍ، ورفع[4] خبر الشاهد الأول بالضمّة وتقديره «كائنةٌ أو موجودةٌ لكم»، ورفع[5] خبر الشاهد الثاني بالضمّة أيضاً وتقديره «كائنٌ أو موجودٌ لها»، ورفع[6] خبر الشاهد الثالث بالضمّة كذلك وتقديره «كائنةٌ أو موجودةٌ بعد اليوم»، ورفع[7] خبر الشاهد الرابع بالواو لأنّه جمع مذكّر سالم وتقديره «كائنون أو موجودون في البلاد».

ومجيء اسم لا النافية للجنس معرفة كما حدث في هذه الشواهد لا يصحّ تبعاً للقاعدة، وإذا وَرَدَ فإنّه يجب إهمال لا في هذه الحالة وتكرارها، كما أهملت وكرّرت في قولنا «لازيدٌ في الدار ولا عمروٌ»، لكنّها لم تهمل في هذه الشواهد الأربعة ولم تكرّر كما ينبغي لها.

---

(١) هي كنية، والكنية من أقسام العلم فهي معرفة، فدخلت لا النافية للجنس بذلك على معرفة خلافاً للقاعدة.

(٢) قُرَيْشٌ تصغير قِرْشٍ والتصغير هنا للتعظيم، وقريشٌ عَلَمٌ على ولد النّضر بن كِنَانة أو فِهْر بن مالك منقولٌ من تصغير قِرْشٍ، والقِرْشُ دابّةٌ عظيمة في البحر تعبث بالسّفن فشُبّهوا بها لأنّها تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا يُعْلَى عليها، وقيل القَرْشُ هو الكسب والجمع يقال قَرَشَ يَقْرِشُ من باب ضرب يضرب وبه سمّيت قريشُ وهي قبيلة ويقال رجل قرشيّ وربّما قالوا قريشيّ وهو القياس، وقريش مصروفة إن أريد بها الحيّ وممنوعة من الصرف إن أريد بها القبيلة المعيّنة للعلمية والتأنيث المعنوي.

(٣) أميّة إذا أريد بها في البيت القبيلة المعيّنة منعت من الصرف للعلمية والتأنيثين المعنوي واللفظي بتاء التأنيث، وقيل إنّ المراد بها هنا الحيّ وهم مروان بن عبد الحكم وأولاده وكانوا كرماء فكان المفروض أن تصرف ولكنّها منعت من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي فقط كحمزة ومعاوية وطلحة ونحوها.

(٤) والرفع إعراب لا بناء.

(٥) انظر الهامش السابق.

(٦) انظر الهامش السابق.

(٧) انظر الهامش السابق.

وللتوفيق بين ما لا يسعنا رفضه من الشـواهد لأنّ أصحابها من أهل الاحتجاج وبين القاعدة التي أقـامها النّحاة نؤوّل هذه الشواهد وتجعلهـا على تقدير «مثلَ»، أي «لا مثلَ البصرةِ[1] لكم» و«قـضيّةٌ ولا مـثلَ أبي حَسَنٍ لهـا» و«لا مـثلَ قريشٍ بعـدَ اليوم» و«ولا مثلَ أميّةَ[2] في البلاد»، وتكون «مـثلَ» اسماً للا النافيـة للجنس مبنيّاً على الفتح في محلّ نصب وهو نكرة كما تقضي بذلك القاعدة، لأنّ «مثلَ» موغلة في الإبهام والتنكير فلا تتعرَّف إذا أضيفت إلى معرفة كما في هذه الأمثلة، ثم إنّنا حذفنا المضاف وهو «مثلَ» وأقمنا المضاف إليه وهو البصرةِ[3]، وأبي حَسَنٍ[4]، وقريشٍ[5] وأميَّةَ[6] مقامـه، ويجوز أن يكون التأويل عن طريق تفـسير الأسمـاء المعارف وهي: بصـرةَ، وأبا حَسَنٍ، وقـريشَ، وأمـيَّةَ الواردة في هذه الشـواهد بكلّيٍّ، فـيكون المراد ببصرةَ مطلق بلدة طيّبة[7] ، وبأبا حَسَنٍ مطلق رجلٍ حسنِ القضـاء، وبقريشَ وبأميَّةَ مطلق قبيلة يقضي أفرادها الحاجات لأنّهم كرماء، فـتدخل هذه الأسماء بهذا التفسير في النكرات وتخرج من المعـارف فتطابق بذلك القاعدة التي تقـضي بوجوب أنْ يكون اسم لا النافية للجنس نكرة، ويمكن أن يقال أيضـاً إنَّ هذه الشواهد الأربعة لا تحتاج إلى تأويل وإنّها شواهد شاذّة تُقْبَلُ لأنّ قائليها ممّن يحتجّ بكلامهم ولكنّها تحفظ ولا يقاس عليها.

---

(١) البصرة مصروفة بسبب ال، أمّا بصرة المدينة المعروفة بعينها فهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيثين المعنوي واللفظي بتاء التـأنيث وإذا كانت بمعنى مطلق مدينة طيـبة فهي مصروفـة لأنها نكرة لا علم ولا وصف، كذلك قريش تصرف إذا كانت بمعنى مطلق قبيلة لأنّها تصبح نكرة.

(٢) أميّة: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه اسم لا ينصرف.

(٣) فاصبحت: بصرةَ وأبا حَسَنٍ وقريشَ وأميّةَ، وكلّها مبنيّة.

(٤) انظر الهامش السابق .

(٥) انظر الهامش نفسه .

(٦) انظر الهامش نفسه .

(٧) والمعنى على هذا «لا مدينةَ طيّبةً مثلَ البصرةِ لكم».

* فائدة:

هذه الشواهد الأربعة أمثالٌ، وخصوص موردها لا يمنع من عموم استعمالها فيما يشبه موردها من الأحوال، فإذا استعملت في ذلك فإنّه لا يكون المقصود حينئذ «ببصرةَ» مدينة البصرة بالذات، ولا بـ «أبا حَسَن» عليّاً بالذات، ولا بـ «قريشَ» وأميّةَ قريشاً وأميةَ بعينهما.

* قال تعالى ﴿لا فيها غَوْلٌ ولا هم عنها يُنْزَفُون﴾[1] ﴿من الآية ٤٧ من سورة الصّافات).

هذه الآية شاهد على دخول لا النافية للجنس على خبرها المقدّم وهو «فيها» واسمها المؤخّر وهو «غَوْلٌ» خلافاً للقانون النحويّ القاضي بوجوب تقديم اسمها وتأخير خبرها، ويجب في مثل هذه الحالة إهمال لا النافية للجنس وعدم إعمالها عمل إنّ وتكرارها كما ترى في الآية،-وتكون «فيها» خبراً مقدّماً و«غَوْلٌ» مبتدأً مؤخّراً، وتكون «هم» مبتدأ وجملة «يُنْزَفُون» خبراً للمبتدأ، وعنها: جار ومجرور متعلّق بيُنْزَفون.

* قال تعالى ﴿ولو تَرَى إِذْ فَزِعُوا فلا فَوْتَ وأُخِذُوا من مكانٍ قريب﴾ (من الآية ٥١ من سورة سبأ).

---

(١) فيها: اي في خمرة الجنّة، غَوْلٌ: أي إفساد للعقل وهو مصدر بمعنى غائلة من غَالَه يَغُولُه غَوْلاً، وقيل: الغَوْل الصداع في الراس، وقيل: الغَوْل كلّ ما اغتالك اي اهلكك، ومنه الغُول بضمّ الغين وهو شيء توهّمته العرب ولها فيه أشعار كالعنقاء، عنها: عن سببيّة، أي ولا هم يُنْزَفُون بسبها وهو مثل قوله تعالى ﴿وما فَعَلْتُهُ عن أمْرِي﴾ (من الآية ٨٢ من سورة الكهف) أي بامري، والمقصود بسبب امري، يُنْزَفُون: أي يسكرون ويذهب وعيهم، وهو مبنيٌّ للمجهول، والمعلوم هو يُنْزِفُون، وهي مرسومة في المصحف ﴿يُنْزَفُون﴾ بالبناء للمجهول، وقد قرئ بهذا، وقرئ ايضاً «يُنْزِفُون» بالبناء للمعلوم، والقراءتان سبعيّتان، وقرئ شذوذاً «يَنْزِفُونَ» و«يَنْزُفُون»، والقراءتان السبعيّتان فعلهما رباعي هو «أنْزَفَ يُنْزِفُ» والقراءتان الشاذّتان فعلهما ثلاثي وهو «نَزَفَ يَنْزِفُ» من باب ضرب يضرب، أو «نَزَف يَنْزُفُ» من باب نصر ينصر.

المعنى: ولو ترى يا محمدٌ إذْ فزع الكفّار عند البعث لرأيت أمراً عظيماً أو لتعجّبت، فلا فوتَ لهم منّا: أي لا نجاةَ لهم منّا بهرَبٍ أو تحصّن، وأُخِذُوا من مكان قريب هو القبور. تَرَى: فعل الشرط وهي بصرية تنصب مفعولاً به واحداً، وجواب الشرط مقدّر هو الفعل لرأيت أو لتعجّبت واللاّم زائدة في جواب لو للتوكيد، إذْ: يجوز أن تكون مفعولاً به لتَرَى البصرية والتقدير: ولو تَرَى وقتَ فزعهم، والأحسن: أن تكون مفعولاً فيه متعلّقاً بتَرَى وأن يكون مفعول تَرَى محذوفاً والتقدير: ولو تَرَى حالَهم وقتَ أنْ فزعوا.

فزعوا: فعلٌ ماضٍ بمعنى الاستقبال، وعبَّر بالماضي لتحقّق الوقوع، وإذْ مضاف وجملة فزعوا من الفعل والفاعل في محلّ جرّ مضاف إليه، وأُخذوا: جملة فعليّة مكوّنة من فعل ونائب فاعل معطوفة على جملة فزعوا. والآية شاهد على أنّه يكثر حذف خبر لا النافية للجنس العاملة عمل إنّ جوازاً[1] عند الحجازيين إذا علم هذا الخبر المحذوف من السّياق اللفظيّ، والخبر المحذوف في الآية هو الجار والمجرور المحذوف «لهم»[2] ، وضمير الغائب المجرور باللاّم مفهوم من السّياق اللفظي لمقابلته ضمير الغائب واو الجماعة في الفعل «فَزِعوا»، واسم «لا» هو «فَوتَ» مبنيٌّ على الفتح في محلّ نصب.

* قال تعالى ﴿قالوا لا ضَيْرَ إنّا إلى ربِّنا لَمُنْقَلِبُونَ﴾ (من الآية ٥٠ من سورة الشعراء).

أي لا ضَرَرَ علينا، والشاهد في الآية كالشاهد في الآية قبلها، والخبر المحذوف جوازاً عند الحجازيين وهو «علينا»[3] مفهوم من ضمير المتكلمين «نا» في «إنّا»، ومن ضمير المتكلمين «نا» المضاف إليه في «ربِّنا»، ومن فاعل «منقلبون»[4] ضمير المتكلّم

(١) أمّا التميميّون فيوجبون حذف خبر لا النافية للجنس إذا كان هذا الخبر معلوماً من السّياق.

(٢) أي متعلِّقةٌ وهو كائنٌ أو واقعٌ.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) منقلبون جمعٌ مفردُه منقلِب وهو اسم فاعل يرفع فاعلاً، فيكون منقلبون اسم فاعل يرفع فاعلاً.

المستتر وجوباً «نحن»، فهو مفهوم من السّياق اللفظي.

* «لا أَحَدَ أَغْيَرُ[1] من اللّهِ عزَّ وجلَّ».

لا يجوز حذف خبر لا النافية للجنس العاملة عمل إنّ إذا جُهِلَ بعينه، وفي هذا المثال وقع «أَغْيَرُ» خبراً للا هذه فلا يجوز حذفه عند بني تميم وعند الحجازيين معاً لجواز أن يكون المحذوف غير «أَغْيَرُ» كأَكْرَمُ وأَعْلَمُ ونحوهما.

* قال الشارح «فلا يجوز حذفه عند أحدٍ فضلاً عن أن يجب».

فضلاً: مفعول مطلق، وهو مصدر فَضُلَ يَفْضُلُ بمعنى زاد يزيد، وعن بمعنى على، لأنّ الزيادة تكون على الشيء لا عنه.

العاشر من المرفوعات: المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم

المتن

* ثم قلت: العاشر المضارع إذا تجرّد من ناصب وجازم.

الشرح

* وأقول: العاشر من المرفوعات وهو خاتمتها الفعل المضارع إذا تجرَّد من ناصب وجازم كقولك: يقومُ زيدٌ ويقعدُ عمروٌ، فأمّا قول أبي طالب يخاطب النبيّ صلى اللّه عليه وسلم:

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ   إذا ما خِفْتَ من شيء تَبَالا

---

(١) أغْيَر: أي أنْفَع، وهو من غَارَهُ يَغيرُهُ ويغُورُهُ أي نَفَعَه يَنْفَعُه.

فهـو مقرون بجازم مـقدّر وهو لام الدعاء، وقوله «تبـالا» أصله «وَبَالا» فأبدل الواو تاء، كما قالوا في وُرَاثٍ ووُجَاهٍ: تُرَاث وتُجاه.

وأمّا قول امرئ القيس:

فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ   إثْمـاً مِـنَ اللّـهِ ولا واغِـلِ

فليس قوله «أشربْ» مجزوماً وإنّما هو مرفوع، ولكن حذفت الضمّة للضرورة، أو على تنزيل «رَبُغَ» بالضمّ من قوله «أشربُ غَيرَ» منزلة عَضُدٍ بالضمّ، فإنّهم قد يُجْرُونَ المنفصل مُجْرَى المتّصل، فكما يقال في عَضُدٍ بالضمّ: عَضْدٌ بالسكون، كذلك قيل في «رَبُغَ» بالضمّ «رَبْغَ» بالإسكان.

ولمّا أنهيت القول في المرفوعات شرعت في المنصوبات.

الحاشية

* قال الشاعر:

محمدُ تفـدِ نفسَك كلُّ نفسٍ   إذا ما خِفْتَ من شيء تَبَالا

نسب ابن هشام هذا البيت إلى أبي طالب، ومن الناس من ينسبه إلى ابنه عليّ بن أبي طالب، وهو الأظهر بقرينة المعنى العام للبيت، إذِ الشاعر يدعو للنبيّ بأنّ جميع الناس فداه.

تَفْدِ: فعل مضارع مجزوم[1] بلام دعاء مقدّرة، وهي في الحقيقة لام أمر، وسمّيت لام دعاء لأنّ الأمر في البيت من الأدنى للأعلى، تَبَالاً: أي هلاكاً، وهو مصدرٌ التاء المفتوحة فيه أصلية لأنّها منقلبة عن أصل هو الواو، وأصله «وَبَالاً» بواو

(١) وقيل إنّ الفعل «تَفْدِ» مرفوع حذفت لامه وهي الياء للضرورة الشعرية واكتفي بالكسرة على الدّال للدّلالة عليها.

مفتـوحة، وهذا أيضاً مصدر بمعنى الهـلاك فأبدلت الواو تاء للتخفـيف، وذلك - كما يقـول المصنّف - قـياسـاً على قـولهم في وُرَاثٍ ووُجَاهٍ: تُرَاثاً وتُجَاهاً فـأبدلوا الواو المضمـومة تاءً مـضمومـة للتخفـيف. خفِّتَ: فعل وفـاعل، والجملة فـعل الشرط في موضع جرّ بإضـافة إذا إليها، ولا يمنع من الإضافة وجـود «ما» الزائدة بين المضاف والمضاف إليه الجملة.

* قال المعلِّق «ومن هنا تعلم أنّ تنظير المؤلِّف التُّبَال بالوُجاه ليس دقيقاً».

المقصود بالتنظير القياس، أي قياس المؤلّف التُّبَال على الوُجاه.

* قال امرؤ القيس :

فاليومَ أشربْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمـاً مِـنَ اللّهِ ولا واغِـلِ[1]

المعنى: فـاليومَ أشـربْ خمـراً غيـرَ مكتـسِبٍ إثماً من اللّه ولا لومـاً من الناس، مُسْتَحْقِب: أصل معناه الذي يجمع حاجاته في الحقيبة أي في الخُرْج، واغِل: هو الذي يشرب من شراب الناس بلا دعوة.

فاليومَ: الفـاء عاطفة، أشربْ: المفعول بـه محذوف تقديره خمراً، غـيرَ: حال من فاعل أشـربْ الضمـير المسـتتـرْ وجوباً «أنا»، والفـعل أشرب هو العامـل في الحال، مستحـقِب: فيها ضمير مسـتتر وجوباً تقديره «أنا» هو فاعلهـا لأنّها اسم فاعل، إثماً: مفعـول به لاسم الفاعل، من اللّه: جار ومجرور مـتعلّق بمحذوف تقديره كـائناً صفة لإثم، ولا واغِل: الواو حـرف عطف، لا نافـيـة تؤكّد مـعنى النفي في «غـيـر»، واغِل معطوف على مستحقِب، أي غيرَ مستحقِبٍ وغيرَ واغِل.

والشاهد في هذا البـيت هو قوله «أشربْ» فإنّه فـعل مضارع لم يتقـدّمه جازم

---

(١) هذا البيت من قصيـدة قالها حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب خمراً حـتى يأخذ بثأره فلمّا أدرك ثأره حلّت له بزعمه فلا يأثم بشربها إذْ قد وَفَى بنذره.

وهو مع ذلك ساكن الآخر، وحقّه أن يكون مرفوعاً لتجرّده من الناصب والجازم.

وللنحاة في تخريج هذا الإسكان وجهان:

الأول: أنّ «أشربْ» ليس مجزوماً وإنّما هو مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم، ولكن حذفت الضمّة وسكّن آخره للضرورة الشعرية خشية انكسار البيت بالتحريك.

الثاني: أنّه لمّا توالى في «أشرَبُ» مع ما بعدها وهو «غَير» ثلاث حركات أولاها فتحة الراء وثانيتها ضمّة الباء وثالثتها فتحة الغين، أشبهت كلمة «رَبُغَ» الملفّقة من كلمتي «أشرَبُ» و«غَير» كلمة «عَضُد» في حركاتها، والعرب تُجَوِّزُ تسكين ضاد «عَضُد»، وهم أيضاً قد أجروا – أي قاسوا – المنفصل أي المركّب من كلمتين وهو «رَبُغَ» مجرى المتّصل أي المتّحد في كلمة واحدة مثل «عَضُد»، فكما قالوا في «عضُد» بضمّ الضّاد «عضْد» بسكونها، قالوا في «ربُغ» بضمّ الباء «ربْغ» بإسكانها، وذلك على سبيل القياس، لهذا استساغ الشاعر أن يُسَكِّنَ وسط «ربُغ» كما يُسَكَّنُ وسط «عضُد» فحذف الضمّة من آخر الفعل «أشرَبُ» فصار الفعل «أشرَبْ» بالإسكان بدل الرفع.

ولا يخفى ما في التخريج الثاني من التمحّل.

المنصوبات خمسة عشر

الأول: المفعول به

المتن

* قلتُ: بابٌ: المنصوبات خمسةَ عشرَ أحدها المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربتُ زيداً.

الشرح

* وأقول: المنصوبات محصورة في خمســة عشر نوعاً، وبدأت منها بالمفاعيل لأنّها الأصل وغيرها محمول عليها ومشبّه بها، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسيّ وجماعة منهم صاحبا المقرَّب والتسهيل، لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشريّ وابن الحاجب، ووجه ما اخترناه أنّ المفعول به أحوجُ إلى الإعراب لأنّه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس.

والمراد بالوقوع التعلّق المعنوي لا المباشرة، أعني تعلّقَهُ بما لا يُعْقَلُ إلاّ به، ولذلك لم يكن إلاّ للفعل المتعدِّي، ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو «أَرَدْتُ السَّفَرَ» لعدم المباشرة، وخرج بقولنا «ما وقع عليه» المفعول المطلق، فإنّه نفس الفعل الواقع، والظرف، فإنّ الفعل يقع منه، والمفعول له، فإنّ الفعل يقع لأجله، والمفعول معه، فإنّ الفعل يقع معه لا عليه.

الحاشية

* قال الماتن «بابٌ: المنصوبات خمسةَ عشرَ أحدها المفعول به».

بابٌ بالتنوين: أي هذا[1] بابٌ، المفعول به: الذي ينبغي هو أنّ أل ومفعول والباء والهاء ليس لكلّ واحدة منها على حدة معنى مستقلّ، لأنّ «المفعول به» صار علماً في الاصطلاح على هذا النوع من الكلم، وكذا يقال في بقية المفاعيل، وعلى أنّ لكلٍّ منها معنًى تكون «أل» اسماً موصولاً و«مفعول» صلتّه، و«به» جارّاً ومجروراً متعلقاً بـ «مفعول» و«الهاء» عائدةً إلى «أل»، ويكون معنى الباء الملاصقة، أي الذي أُلْصِقَ به فِعْلٌ.

وقد قال «المفعول» بحذف «به» أيضاً، وقد جرى الاصطلاح على أنّه إذا قيل

---

(١) مبتدأ وخبر.

«مفعول» وأطلق لم يُرَدْ به إلاّ المفعول به لمّا كان الأكثر دوراناً في الكلام، لذلك خفّفوا اسمه بالاختصار، وإنّما كان حقّ كلمة «المفعول» أن لا تصدق إلاّ على المفعول المطلق باعتباره مطلقاً، لكنّهم لا يطلقون عليه اسم «المفعول» إلاّ مقيّداً بقيد الإطلاق.

* عرّف الماتن المفعول به بقوله «هو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربتُ زيداً».

هذا الحدّ أي التعريف لابن الحاجب في كافيته، وقد نقله ابن هشام عنه ولم ينسبه إليه ولا إلى كتابه.

* قال الشارح «المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعاً».

والمقصود أنّ المنصوبات بالأصالة خمسة عشر، أمّا المنصوبات بالتبعيّة فإنّها لا تدخل في هذا العدد نحو: نعت المنصوب، وتوكيد المنصوب، وبدل المنصوب، والمعطوف على المنصوب، فهذه كلّها منصوبات بالتبعيّة.

* قال الشارح «وبدأت منها بالمفاعيل لأنّها الأصل وغيرها محمول عليها ومشبَّه بها».

أي بدأت من المنصوبات بالمفاعيل لأنّها الأصل في المنصوبات، وغير المفاعيل كالحال والتمييز المنصوبَيْن محمول على المفاعيل في النصب لأنّه مشبَّه بها في أنّه فضله، فالمعطوف وهو «مشبَّه» بمثابة تعليل للمعطوف عليه وهو «محمول».

* صاحب كتاب «المقرَّب» هو ابن عصفور الأندلسي، وصاحب كتاب «التسهيل» هو ابن مالك الأندلسيّ، والزمخشريّ نحويّ بغداديّ، وابن الحاجب نحويّ مصريّ.

* وجه ما فعله الزمخشريّ وابن الحاجب من تقديم المفعول المطلق على غيره من المفاعيل هو أنّ المفعول المطلق بمعنى الفعل[1] نفسه خلافاً لغيره من المفاعيل فإنّها ليست بمعنى الفعل نفسه، وهو أيضاً مطلق وغيره من المفاعيل مقيّد، وما أطلق أولى بالتقديم ممّا قيّد، فكان المفعول المطلق بهذا وذاك هو الأوْلَى عندهما بالتقديم على بقيّة المفاعيل.

---

(١) فإذا قلتَ: ضربتُ ضَرْباً، فكأنّك قلتَ: ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ مرتين.

* وجه ما فعله أبو عليّ الفارسيّ وابن عصفور وابن مالك وتابعهم عليه المصنّف ابن هشام من تقديم المفعول به على غيره من المفاعيل هو أنّ المفعولَ به هو الأكثر عدداً وأنّه أيضاً أحوج من المفعول المطلق خاصة ومن سائر المفاعيل عامة إلى الإعراب أي إلى النصب بالفتحة لأنّه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس، ففي نحو قولنا: ضَرَبَ محمدٌ عليّاً لا يُعْرَفُ الفاعل من المفعول به لو لم يكن الأول مرفوعاً والثاني منصوباً، أمّا المفعول المطلق مثلاً فليس بينه وبين الفاعل التباس لأنّ الفاعل هو الذي وقع منه الفعل، أمّا المفعول المطلق فهو الفعل نفسه في المعنى، لذلك فإنّ حاجته إلى النصب ليتميَّز عن الفاعل أقلّ من حاجة المفعول به، وكذا يقال في سائر المفاعيل.

* المراد بالوقوع المذكور في تعريف المفعول به في المتن: التعلّق المعنوي ليشمل التعريفُ في انطباقه على المعرَّف نحو: أردتُ السّفرَ، فلا يقتصر المراد بالتعلّق على المباشرة فحسب، إذ المباشرة لا تنطبق على الفعل أردتُ، لأنّ هذا الفعل لا يخضع لحاسّة البصر، والمباشرة لابدّ فيها من الخضوع لهذه الحاسّة، ويُفَسَّرُ التعلّق المعنويّ بأنّه تعلّق الفعل بمفعول به بحيث لا يُفْهَمُ معنى الفعل في الخارج على الوجه الأكمل إلاّ بهذا المفعول به، ولو كان المراد بالوقوع في التعريف المباشرة فحسب لخرج مفعول الأفعال التي لا تُحَسُّ بحاسّة البصر نحو أردتُ السَّفَرَ على ما ذكرنا، لأنّ المباشرة من مدركات البصر، والإرادة ليست من مدركاته، ويدخل تحت المباشرة في هذه الحالة ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً(١) ومثله فقط مما يدخل تحت مدركات البصر.

ولأنّ المراد بالتعلق المعنويّ تعلّق الفعل بمفعول به لا يُعْقَلُ ولا يُتَصَوَّرُ معنى الفعل في الواقع على الوجه الأكمل إلاّ بهذا المفعول به كما بيّنّا، لم يكن المفعول به إلاّ

---

(١) عُمَرُ: ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، ويكتب في الرفع عُمَرُ وفي النصب والجرّ عُمَرَ بدون تنوين فيها جميعاً، أمّا عَمْروٌ فهو مصروف ويكتب في الرفع عَمْرٌو وفي الجرّ عَمْرٍو بواو وتنوين فيهما، ويكتب في النصب عَمْراً بالألف مع التنوين وبدون واو لعدم الالتباس لأنّ قسيمَه عُمَرَ لا ينوّنُ في حالة النصب فلا تكتب معه الألف.

للفعل المتعدّي، سواء أكان هذا الفعل مثل أردتُ أم ضربتُ، لأنّ الفعل المتعدي بنوعيه هو الذي لا يُعْقَلُ على الوجه الأكمل في الواقع إلاّ مع المفعول به، ولأنّ الفعل اللازم من جهة أخرى ليس له مفعول به أصلاً فلا يحتاج تعلّقه على الوجه الأكمل في الواقع إلى مفعول به، وإنّما يُكتَفَى في ذلك بالفاعل، ولولا هذا التفسير للوقوع بأنّه التعلّق المعنويّ أيضاً وليس المباشرة فحسب، أي لو فسّرنا الوقوع بأنّه المباشرة فقط لخرج من المفعول به نحو: أردتُ السَّفَرَ، لعدم وجود المباشرة في الفعل التي هي من مدركات البصر، وفي هذا التفصيل والتكرار إيضاح وبيان.

قد يضمر عامل المفعول به جوازاً أو وجوباً في مواضع منها باب الاشتغال

المتن

* ثم قلتُ: ومنه ما أضمر عامله جوازاً نحو ﴿قالوا خيراً﴾ ووجوباً في مواضع منها باب الاشتغال نحو ﴿وكُلَّ إنسانٍ أَلْزَمْنَاهُ﴾.

الشرح

* وأقول: الذي ينصب المفعول به واحد من أربعة: الفعل المتعدّي ووصفه ومصدره واسم فعله، فالفعل المتعدي نحو ﴿ووَرِثَ سليمانُ داودَ﴾ ووصفه نحو ﴿إنَّ اللَّهَ بَالِغٌ أمْرَه﴾ ومصدره نحو ﴿ولولا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ واسم فعله نحو ﴿عليكم أنفسكُم﴾.

وكونه مذكوراً هو الأصل كما في هذه الأمثلة، وقد يضمر جوازاً إذا دلّ عليه دليلٌ مقاليٌّ أو حاليّ، فالأول نحو ﴿قالوا خيراً﴾ أي أنزل ربُّنا خيراً بدليل ﴿ماذا أَنْزَلَ ربُّكم﴾ والثاني نحو قولك لمن تأهّب لسفر «مكّةَ» بإضمار تريدُ، ولمن سدَّد

سهماً «القرطاسَ» بإضمار تصيبُ. وقد يضمر وجوباً في مواضع منها «باب الاشتغال» وحقيقته أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغلٍ عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو مُلَابِسِه. فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق «زيداً ضربتُهُ» وقوله تعالى ﴿وكلَّ إنسانٍ ألزمناه﴾، ومثال اشتغال الوصف «زيداً أنا ضاربُهُ الآن أو غداً»، ومثال اشتغال العامل بملابِس ضمير السابق «زيداً ضربتُ غلامَه» و «زيداً أنا ضاربٌ غلامَهُ الآن أو غداً»، فالنصب في ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوباً تقديره «ضربت زيداً ضربته» و«ألزمنا كلَّ إنسانٍ ألزمناه».

وإنّما كان الحذف هنا واجباً لأنّ العامل المؤخَّر مفسِّر له، فلم يجمع بينهما، هذا رأي الجمهور، وزعم الكسائي أنّ نَصْبَ المتقدّم بالعامل المؤخَّر على إلغاء العائد، وقال الفرّاء: الفعل عامل في الظّاهر المتقدّم وفي الضمير المتأخّر. ورُدَّ على الفرّاء بأنّ الفعل الذي يتعدّى لواحد يصير متعدياً لاثنين، وعلى الكسائي بأنّ الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كضربتُ غلامَه فلا يستقيم إلغاؤه.

الحاشية

* الذي ينصب المفعول به، أي عاملُ النصب في المفعول به واحدٌ من أربعة: الأول الفعل المتعدّي(١)، والثاني الوصف المصوغ من الفعل المتعدّي(٢) والمراد به اسم فاعل الفعل المتعدّي لواحد كضاربٍ وبالِغٍ واسمُ فاعل الفعل المتعدّي لاثنين نحو زيدٌ معطِي عمروٍ درهماً وصيغةُ المبالغة نحو أنا شَرّابٌ العسلَ، والثالث مصدرُ الفعل المتعدّي، والرابع اسم الفعل النائب عن فعل متعدٍّ.

---

(١) الفعل المتعدّي هو الذي ينصب المفعول به بدون واسطة حرف الجرّ.

(٢) عند الكوفيين، والمصوغ من مصدره عند البصريين.

أمّا اسم التـفضـيل فـإنّه لا ينصب المفعـول به[١] وإن كـان مصـوغاً من فـعل متعدٍّ[٢] والاسـم المنصوب بعده تمييز.

وكذلك الصّفة المشـبّهة لا تنصب المفعول به لأنّهـا لا تشتَقُّ إلاّ من فعل لازم[٣] وإذا جاء بعدها منصوب فإنّه يكون مشبَّهاً بالمفعول به.

* قال تعالى ﴿وورث سليمانُ داودَ﴾ (من الآية ١٦ من سورة النّمل).

سليـمان: ممنوع من الصـرف للعلميـة وزيادة الألف والنون، داود: ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

* قال تعـالى ﴿ولولا دفْعُ اللّهِ النّاسَ بعضَهم[٤] ببـعضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وبِيَعٌ وصلواتٌ ومساجدُ يُذْكَرُ فيها اسمُ اللّهِ كثيراً﴾ (من الآية ٤٠ من سورة الحج).

المعنى: لولا استـيلاء المسلمين على الكفّار لخـربَتْ باستيـلاء المشركين على أهل الملل صـوامع إلخ...، والصّوامع للرهبان، والبِيَع كنائس لـلنّصارى وهي جـمع بِيعَة، وصلوات أي كُنُس لليهود، ومساجد أي للمسلمين.

* قال تعالى ﴿عليكم أنفُسكُم﴾[٥] (من الآية ١٠٥ من سورة المائدة).

عليكم: اسم فعل أمر بمعنى «الزموا» الفعل المتعـدّي فهو ينصب المفعول به كما ينصبه هذا الفعل المتعدّي، وأنفسكم مفعول به.

* قال الشارح «وكون العامل مذكـوراً هو الأصل، وقد يضمر العامل جوازاً إذا دلّ عليه دليل مقاليٌّ أو حاليّ» اهـ بتصرف.

---

(١) وهو يرفع فاعلاً فقط.

(٢) عند الكوفيين أو مصوغاً من مصدره عند البصريين.

(٣) عند الكوفيين أو من مصدر الفعل اللاّزم عند البصريين.

(٤) بعضَهم: بدل بعض من الناس.

(٥) والآية كاملة ﴿يا أيّها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضرّكم من ضَلَّ إذا اهتديتم إلى اللّه مرجعُكم جـميعاً فينبئُكم بما كنتم تعملون﴾.

* قال تعالى ﴿وقيلَ للّذين اتّقَوا ماذا أنْزَلَ ربُّكم قالوا خَيْراً﴾ (من الآية ٣٠ من سورة النحل).

قالوا خيراً: أي قالوا أنْزَلَ ربُّنا خيراً بدليل قوله تعالى قبل ذلك ﴿ماذا أنْزَلَ ربُّكم؟﴾ وهذا دليل مقاليّ على الفعل المحذوف جوازاً مع فاعله، وخيراً بالنصب مفعول به لهذا الفعل المحذوف جوازاً الذي هو «أنْزَلَ»، ولا يصحّ نصب خيراً بقالوا لأنّ القول لا ينصب المفرد إلاّ إذا كان المفرد في معنى الجملة نحو: «قلت قصيدةً»، أو إذا أريد بالمفرد لفظه مثل: قلتُ زيداً، أي قلتُ هذا اللفظ.

وقرأ زيدٌ بن عليّ شذوذاً «خيرٌ» بالرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف جوازاً، أي: المنزَلُ خيرٌ والجملة في محلّ نصب مقول القول.

وعلى قراءة النّصب المشهورة المرسومة في المصحف ﴿خَيْراً﴾ تكون ماذا اسم استفهام مفعولاً به مقدّماً وجوباً لأنزلَ لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، وعلى قراءة الرفع الشاذّة تكون ماذا اسم استفهام مبتدأ وجملة أنزَلَ ربُّكم خبر المبتدأ، أو ما اسم استفهام مبتدأ وذا اسماً موصولاً[1] بمعنى الذي خبره وجملة أنزل ربّكم صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

* إذا قلت لمن تراه يتأهّب للسفر «مكّة» فإنّ هذا الاسم منصوب على أنّه مفعول به بالفعل المقدّر «تريد» المحذوف جوازاً لدلالة واقع الحال – وهو ما يُشَاهَدُ من تأهّبه – عليه، والأحسن أن يكون على تقدير همزة الاستفهام أيضاً والتقدير «أتريد؟».

* إذا قلتَ لمَنْ تراه قد سدّد سهماً وصوّبه «القرطاسَ» فإنّ هذا الاسم منصوب على أنّه مفعول به بالفعل المقدّر «تصيب» المحذوف جوازاً لدلالة واقع الحال – وهو

(١) ذا: هي في الأصل من أسماء الإشارة تدخل عليها هاء التّنبيه فيقال هذا، ولكنّها إذا اقترنت بما الاستفهامية جاء اعتبارها اسماً موصولاً بمعنى الذي كما حدث في هذه الآية.

رؤية مسدِّداً – عليه، والقرطاس هو الهدف الذي يقصده بالتصويب، وجملة «تصيبُ القرطاسَ» جملة دعائية كأنّه قال له: اللّهم اجعلك مصيباً للقرطاس، فالفعل «تصيب» في المثال خبريّ لفظاً إنشائي معنًى لأنّه دعاء والدعاء إنشاء.

* تعريف الاشتغال «أن يتقدّم اسمٌ ويتأخّر عنه فعل أو وصفٌ كلٌّ منهما صالح للعمل في الاسم المتقدّم لكنّه مُشْتَغِلٌ عن العمل فيه بالعمل في الضمير العائد إليه أو في ملابس الضمير العائد إليه».

* قال تعالى ﴿وكلَّ إنسان ألزمناه طائِرَهُ في عُنقه ونُخْرِجُ له يوم القيامة كتاباً يلقاه منْشوراً﴾ (الآية ١٣ من سورة الإسراء).

طائره: أي صحيفته المكتوب فيها عمله، سمّيت بذلك لتطايرها من خزانةٍ تحت العرش فتلتصق بعنق صاحبها ولا تتجاوزه.

طائِرَه: مفعول به ثانٍ لألزمناه المذكورة لا ألزمنا المحذوفة، لقربها وبُعْدِ المحذوفة من جهة، ولأنّ المذكور أولى بالعمل من المحذوف من جهة أخرى.

كلَّ طائر ألزمناه: هذا مثال على اشتغال الفعل بضمير الاسم السابق أي بالضمير العائد إلى الاسم السابق، ومثل الآية قولنا «زيداً ضربتُه»، والتقدير «ألزمنا كلَّ إنسانٍ طائِرَه ألزمناه طائِرَه» و«ضربتُ زيداً ضربتُهُ»، وكلٌّ من الفعل ألزمنا المحذوف والمذكور متعدٍّ لمفعولين، وكلّ من الفعل ضَرَبَ المحذوف والمذكور متعدّ لمفعول به واحد، وهذا الفعل المحذوف هو عامل النصب(1) المحذوف وجوباً الذي يفسّره المذكور.

* «زيداً أنا ضاربُهُ الآنَ أو غداً».

هذا مثالٌ على اشتغال الوصف بضمير الاسم السابق أي بالضمير العائد إلى الاسم السابق، وقد نُصِبَ الاسمُ السابق في هذا المثال بعامل مقدّر وجوباً يفسّره

---

(١) أي العامل الذي نَصَبَ «كُلَّ» و«زيداً».

المذكور والتقدير «أنا ضاربٌ زيداً أنا ضاربُه الآنَ أو غداً»[1]، وقد جيء بأنا التي هي مبتدأ خبره اسم الفاعل ضارب، لأنّ اسم الفاعل لا يعمل فيما بعده[2] إلاّ إذا اعتمد على نفي أو استفهام، أو مبتدأ كما في هذا المثال، وجيء بالآنَ أو غداً لأنّ الوصف وهو ضارب لا يعمل إلاّ في الحال والاستقبال[3]، وحذف التنوين من ضارب المذكورة لأنّ التنوين والإضافة لا يجتمعان.

* «زيداً ضربتُ غلامَه»[4]، «زيداً أنا ضاربٌ غلامَه الآنَ أو غداً»[5] هذان مثالان على اشتغال العامل، فعلاً كان كضَرَبْتُ أو وصفاً كضارب بمُلابِس ضمير الاسم السابق، أي بالاسم الظاهر الذي لابَسَ الضمير العائد إلى الاسم السابق، أي اتّصل به ودخل عليه، وهذا الاسم هو «غلامَ»، ونَصْبُ الاسم السابق في هذين المثالين إنّما هو بعامل مضمر وجوباً يفسّره المذكور والتقدير «أهنتُ زيداً ضربتُ غلامَه»[6] و«أنا مهينٌ زيداً أنا ضاربٌ غلامَه»[7]

---

(١) الآنَ وغداً ظرفا زمان متعلّقان بضارب المشتقّ المذكور.

(٢) أي لا يرفع فاعلاً ولا ينصب مفعولاً به، وفي هذا المثال فاعلُ ضارب ضميرٌ مستتر وجوباً تقديره أنا والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله، والإضافة في «ضاربُهُ الآنَ أو غداً» إضافة لفظية غير محضة لأنّ المضاف وصف عاملٌ فيما بعده، وهذه الإضافة تفيد المضاف التّخفّف من التنوين ولا تفيده التعريف إذا أضيف إلى معرفة والتخصيص إذا أضيف إلى نكرة كما هو الحال في الإضافة المعنوية المحضة في نحو: غلامُ زيدٍ، وغلامُ رَجُلٍ.

(٣) إذا لم يُذْكَرْ في المثال «الآنَ أو غداً» صراحة ولكن ذلك كان مقصوداً فلا بأس، ولا يصحّ أن يقال «أمسِ» مع الإعمال، كما لا يصحّ أن تُقْصَد «أمسِ» دون تصريح بها، ولو قلنا «ضاربُهُ أمسِ» لأصبحت الإضافة معنوية محضة على الرغم من أنّ المضاف وصف مشتّقّ، والإضافة المعنوية المحضة تفيد المضاف التعريف أو التخصيص، وهي هنا تفيده التعريف لأنّ المضاف إليه ضمير والضمير من المعارف، كذلك لا يعمل المضاف في المضاف إليه شيئاً لوجود أمسِ ويعرب ضاربُ مضافاً والهاء مضافاً إليه فقط ولا نقول من إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

(٤) ولا يجوز أن يكون التقدير في هذين المثالين «ضربتُ زيداً ضربتُ غلامَه» و«أنا ضاربٌ زيداً أنا ضاربٌ غلامَه» لأنّك لم تضرب زيداً بل ضربتَ غلامَه، فإن لم تمكن موافقة العامل المحذوف للعامل المذكور في اللفظ يُكْتَفَى بالموافقة في المعنى.

(٥) انظر الهامش السابق.

(٦) انظر الهامش السابق.

(٧) انظر الهامش السابق.

* هذا – أي النّصب بعامل محذوف وجوباً يفسّره المذكور – هو رأي الجمهور في ناصب الاسم المتقدم، وزعم[1] الكسائي الكوفي أنّ نصب الاسم المتقدّم إنّما هو بالعامل المؤخَّر على إلغاء الضمير العائد الشاغل وعدّه زائداً، ورُدَّ على الكسائي بأنّ ذلك إن صحّ في نحو «زيداً ضربتُه» و«زيداً أنا ضاربُه الآن أو غداً» فإنّه لا يصحّ في غيرهما لأنّ الشاغل قد يكون الملابس، أي ملابس الضمير العائد إلى الاسم السابق، وهو اسم ظاهر وليس الضمير نفسه العائد إلى الاسم السّابق، وذلك نحو «زيداً ضربتُ غلامَه» و«زيداً أنا ضاربٌ غلامَه الآنَ أو غداً»، فلا يستقيم إلغاء الاسم الظاهر الملابِس وعدّه زائداً لأنّ ذلك يؤدّي إلى اختلال المعنى، ثمّ إنّ الكسائيّ نفسه ليس في مذهبه جواز زيادة الأسماء الظاهرة.

وقال الفرّاء إنّ الفعل المذكور وكذلك الوصف المذكور عاملان في الاسم الظاهر المتقدّم وعاملان في الضمير المتأخّر وفي ملابسه في الوقت نفسه، ورُدَّ على الفرّاء بأنّ الفعل – وكذلك الوصف – الذي يتعدّى لمفعول به واحد يصبح بهذا متعدّياً لمفعولين، والمتعدّي لمفعولين يصير[2] متعدياً لثلاثة، وهذا لا يصحّ ولا يستقيم.

من المفعول به: المنادى

المتن

* ثم قلتُ: ومنه المنادَى، وإنّما يظهر نصبُه إذا كان مضافاً أو شبهه أو نكرة مجهولة نحو «يا عبدَ اللّه» و«يا طالعاً جبلاً» وقول الأعمى «يا رجلاً خُذْ بيدي».

---

(١) فيه إشعار بالضعف وهو ما يقصد بالزّعم غالباً وإلاّ فإنّ الزعم قد يستعمل قليلاً في القول الموثوق.

(٢) وذلك في نحو قوله تعالى ﴿وكلَّ إنسانٍ ألزمناه طائرَه﴾.

الشرح

* وأقول: المنادى نوع من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصّه، فلهذا أفردته بالذكر، وبيان كونه مفعولاً به أنّ قولك «يا عبدَ اللّه» أصله يا أدعو عبدَ اللّه، فـ «يا» حرف تنبيه، و«أدعو» فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر، و«عبدَ اللّهِ» مفعول به ومضاف إليه، ولما علموا أنّ الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين، أحدهما: دلالة قرينة الحال، والثاني الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو «يا» وأخواتها.

وقد تبيّن بهذا أنّ حَقّ المناديات كلّها أن تكون منصوبة لأنّها مفعولات ولكنّ النّصب إنّما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً، وإنّما يكون مبنياً إذا أشبه الضمير بكونه مفرداً معرفة، فإنّه حينئذ يُبنَى على الضمّة أو نائبها نحو يا زيدُ ويا زيدان ويا زيدون، وأمّا المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فإنهنّ يستوجبنَ ظهورَ النصب، وقد مضى ذلك كلّه مشروحاً ممثّلاً في باب البناء، فمن أحبَّ الوقوف عليه فليرجع إليه.

الحاشية

* قال الماتن «ومنه المنادى» أي يعدّ المنادى نوعاً من أنواع المفعول به، وهو ممّا يضمر عامله[1] وجوباً.

* قوله «نكرة مجهولة» أي نكرة غير مقصودة.

* يا عبدَ اللّهِ: أصله «يا أنادي أو أدعُو عبدَ اللّهِ» فـ «يا» في الأصل حرف تنبيه، و«أنادي» فعل مضارع وهو خبر في اللفظ لكنّ معناه الإنشاء لا الإخبار

---

(١) المنادى عند المبرّد منصوب بحرف النداء نفسه لسدّه مسدّ الفعل، فعلى هذا لا يكون المنادى من قبيل ما اضمر عامله وجوباً.

وفاعله ضمير مستتر وجوباً[1] تقديره أنا.

* لمّا رأى النّحاة أنّ الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً، أوجبوا في هذا النداء حذف الفعل للاختصار[2] اكتفاءً بأمرين أحدهما: دلالة قرينة الحال على النداء، أي دلالة المقام عليه لوجود شخص ينادِي وآخر ينادَى، والثاني الاستغناء عن الفعل بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو «يا» وأخواتها[3] التي هي في الأصل حروف تنبيه.

* المنادى المبني إنّما يُبْنَى لأنّه أشبه الضمير وهو الكاف في «أدعوك» والكاف في «أدعوكما»[4] والكاف في «أدعوكم»[5] بكونه مفرداً غير مركّب أي مكوّناً من كلمة واحدة، وبكونه معرفة مثله، ويكون بناؤه على الضمّة إذا كان مفرداً أو جمع مؤنث سالماً نحو: يا محمدُ، ويا فاطمةُ، ويا فاطماتُ، وعلى نائب الضمّة وهو الألف إذا كان مثنى، وهو الواو إذا كان جمع مذكر سالماً نحو: يا زيدان، ويا فاطمتان، ويا زيدون، وهذه الأمثلة أعلام مفردة أي ليست مضافةً ولا شبيهةً بالمضاف، ونحو: يا مسلمُ، ويا مسلمةُ، ويا مسلمان، ويا مسلمتان، ويا مسلمون، ويا مسلماتُ، وهذه الأمثلة نكرات مقصودة مفردة أي ليست مضافة ولا شبيهةً بالمضاف، وهي كالأعلام تُبْنَى لأنها تتضمّن نوع تعريف هو التخصيص بسبب القصد، ولأنّها أيضاً أشبهت الضمير في أنّها مفردة أي غيرمركبة، وأمّا النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه

---

(١) يستتر الضمير وجوباً إذا كان للمتكلّم أو المخاطب وجوازاً إذا كان للغائب .

(٢) وقد أوجبوا حذف الفعل أيضاً لأنّ حرف النداء النائب عنه كالعوض منه ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض كما لا يجوز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

(٣) كالهمزة وأيَا وهَيَا ووَا، والأخيرة للندبة عند الجمهور وقيل تستعمل في غيرها.

(٤) المقصود الكاف وحدها لأنّ الميم في أدعوكما حرف عماد والألف حرف دالّ على التثنية، ولأنّ الميم في أدعوكم حرف دالّ على الجمع.

(٥) انظر الهامش السابق.

بالمضاف وهوما اتصل به شيء من تمام معناه[1]، فإنهنّ يستوجبن ظهور النصب لأنّ المضاف والشبيه بالمضاف كلٌّ منهما مركّب من أكثر من كلمة واحدة، ولأنّ النكرة غير المقصودة ليست معرفة بسبب عدم القصد فيها.

من المفعولِ به المحذوفِ عاملِه:

المنصوبُ على الاختصاص[2]

المتن

* ثم قلتُ: والمنصوبُ بأخصّ بعد ضميـر متكلّم، ويكون بأل نحو «نحن العربَ أقرى الناس للضيف» ومضافاً نحو «نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة» و «أيًّا» فيلزمها ما يلزمها في النداء نحو «أنا أفعل كذا أيُّها الرجُلُ» وعَلَماً قليلاً، فنحو «بكَ اللّهَ نرجو الفضلَ» شاذٌّ من وجهين. والمنصوب بالزم أو باتّق إن تكرَّرَ أو عُطِفَ عليه، أو كان «إيّاك» نحو «السِّلاحَ السِّلاحَ» و«الأخَ الأخَ» ونحو «السيفَ والرُّمْحَ» ونحو «الأسدَ الأسدَ» أو «نفسَك نفسَك» ونحو ﴿ناقةَ اللّهِ وسُقْياها﴾ و«إيّاك من الأسد». والمحذوفُ عامله، والواقعُ في مَثَلٍ أو شبهه نحو «الكلابَ على البقرِ» و«انته خيراً لك».

---

(١) علامة الشبيه بالمضاف ان يكون مشتقّاً غالباً ويعمل فيما بعده غالباً نحو: يا صاعداً جبلاً، ويا زكيّاً أصلُه، فصاعداً اسم فاعل رفع فاعلاً ضميراً مستتراً وجوباً تقديره انت ونصب مفعولاً به هو جبلاً، وزكيّاً صفة مشبّهة رفعت فاعلاً ظاهراً فحسب لأنّ فعلها زكا يزكو لازم، وسمي الشبيه بالمضاف بهذا الاسم لقربه من المضاف من جهة فإنّك تستطيع القول «يا صاعدَ الجبلِ» و«يا زكيَّ الأصلِ» فلمّا زالت الإضافة نوّن المضاف مع بقائه منصوباً، ولأنّ الشبيه بالمضاف من جهة أخرى لا يتمّ معناه إلاّ بمعموله كما لا يتمّ معنى المضاف إلاّ بالمضاف إليه، ومن أمثلة الشبيه بالمضاف أيضاً «يا رحيماً بالعباد» فرحيماً صفة مشبّهة أو صيغة مبالغة، و«يا ثلاثةً وثلاثين» اسماً لرجل.

(٢) هذا استمرار من المصنّف في ذكر المنصوبات التي لها أسماء اصطلاحية خاصة بها في علم النحو ولكن أكثرها في حقيقة الأمر من المفعول به المنصوب المحذوف عامله وجوباً.

الشرح

* وأقول: من المفعولات التي التزم معها حذف العامل: المنصوب على الاختصاص وهوكلام على خلاف مقتضى الظاهر لأنّه خبر بلفظ النداء. وحقيقته أنه اسم ظاهر معرفة قُصِدَ تخصيصه بحكم ضميرٍ قبله. والغالب على ذلك الضمير كونه لمتكلّم نحو أنا ونحن، ويقلّ كونه لغائب، والباعث على هذا الاختصاص فخر أو تواضع أو بيان، فالأول كقول بعض الأنصار:

لنا – معشرَ الأنصار – مجدٌ مؤثَّلٌ   بإرضائِنا خيرَ البريّةِ أحْمَدَا

المؤثَّل: الذي له أصل. ومثال الثاني قوله:

جُدْ بعفوٍ فإنّني أيُّها العبدُ إلى العفو يا إلَهي فقيرُ

ومثال الثالث: إنّا – بني نهشل – لا ندّعي لأبٍ

وتعريفه بأل نحو «نحن – العربَ – أقرى الناسِ للضيف» التقدير «أخصّ العَرَبَ»، وتعريفه بالإضافة كقوله:

نحن – بني ضبَّةَ – أصحاب الجَمَلْ   ننعَى ابنَ عفّانَ بأطراف الأسَلْ

الأسَل: الرماح.

ومن تعريفه بالإضافة قوله صلى الله عليه وسلم «إنّا ـ آلَ محمد – لا تحلُّ لنا الصدقةُ» و«نحن – معاشرَ الأنبياءِ – لا نورَث، ما تركنا صدقة».

وقد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضي الكشفَ عنه، وهو أنَّ «ما» من قوله «ما تركنا» موصول بمعنى الذي، محلّه رفعٌ بالابتداء، و«تركنا» صلته، والعائد محذوف أي تركناه، و«صدقةٌ» خبر ما هذه على رواية الرفع، وهو أجود لموافقته لرواية «ما تركناه فهو صدقةٌ» وأمّا النصب فتقديره «ما تركنا مبذولٌ صدقةً» فَحُذِفَ الخبر لسدّ الحال مسدّه مثل «ونحنُ عصبةً» ويجوز في «ما» أن تكون موصولاً

اسمياً كما تقدّم، وأن تكون شرطية، فما على الأول في محلّ رفع، وعلى الثاني في محلّ نصب، والمعنى: أيَّ شيءٍ تركنا فهوصدقةٌ.

ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ «أيّ» فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء من التزام البناء على الضمّة، وتأنيثها مع المؤنث، والتزام إفرادها، فلا تثنّى ولا تجمع باتفاق، ومفارقتها للإضافة لفظاً وتقديراً، ولزوم «ها» التنبيه بعدها، ومن وصفها باسم معرَّفٍ بأل لازم الرفع، مثال ذلك «أنا أفعلُ كذا - أيُّها الرجلُ-» و«اللّهم اغفر لنا - أيّتُها العصابةُ-» المعنى: أنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال، واللّهم اغفر لنا مختصّين من بين العصائب.

ويقلّ تعريفه بالعلمية، ففي «بكَ - اللَّهَ - نرجو الفضلَ» شذوذان: كونه بعد ضمير مخاطب، وكونه علماً.

الحاشية

* قال الماتن «ومن المواضع التي يضمر عاملها وجوباً وتعدّ في الحقيقة من المفعول به الاسمُ المنصوبُ بالفعل «أخصُّ» وذلك بعد ضمير متكلّم غالباً، ويكون هذا الاسم المنصوب بأخصّ محلًّى بأل نحو «نحن - العربَ - أقرى الناس للضيف»[1] ، ويكون أيضاً مضافاً إلى المحلّى بأل نحو «نحن - معاشرَ الأنبياءِ - لا نُورَثُ ما تركنا صدقةٌ»[2] ، ويكون كذلك لفظ «أيّ»[3] فيلزم هذا اللفظ في الاختصاص ما

(١) هذا فخر، وأقْرَى اسم تفضيل خبر المبتدأ «نحن» مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر.

(٢) هذا بيان، وجملة «لا نورث» الفعلية المكوّنة من فعل مبنيّ للمجهول ونائب فاعل في موضع رفع خبر المبتدأ «نحن».

(٣) ما يستعمل في أسلوب الاختصاص وكذلك في أسلوب النداء هو هذا اللفظ بعينه وهو نكرة مقصودة فيهما، وليس لفظ «إيًّا» من إيّاك لأنّ هذا ضمير منفصل، وليس أيضاً لفظ «أيّ» الذي هو اسم موصول، وليس «أيْ» لأنّه حرف تفسير.

يلزمه في النداء[1]، ومثال استعمال هذا اللفظ في الاختصاص قولك أنا أفْعَلُ كذا[2] – أيّها الرّجُلُ –»[3]، ويكون الاسم المنصوب على الاختصاص علماً قليلاً نحو «بك – اللَّهَ – نرجو الفضل»[4] وهذا الأخير شاذٌّ لمخالفته القاعدة من وجهين[5] .

ومن المواضع التي يضمر عاملها وجوباً وتعدّ في الحقيقة من المفعول به: المنصوبُ بالزم ونحوها وهو إغراء، والمنصوب باتّق ونحوها وهو تحذير، شريطة أن يتكرر كلاهما أو يُعْطَفَ عليه، وكلمةُ ««إيّاك» وهي لا تكون إلاّ تحذيراً، وذلك نحو «السلاحَ السلاحَ»[6] و«الأخَ الأخَ»[7] ، و«السيفَ والرّمحَ»[8] ، والثلاثة على تقدير

---

(١) أي أن أحكامه في الاختصاص في مثل «أنا افعل كذا – أيُّها الرّجلُ –» هي نفسها احكامه المعروفة في النداء في مثل ﴿يا أيهّا الناس اتّقوا ربّكم﴾.

(٢) كذا: الكاف في الأصل حرف جرّ، ذا اسم إشارة مبنيّ على السكون في موضع جرّ، وأصله «كهذا» والهاء فيه حرف تنبيه، ولكنّ «كذا» في هذا المثال تعدّ كلمةً واحدة وتعرب مفعولاً به لأفْعَلُ منصوباً بفتحة مقدّرة منع من ظهورها سكون الحكاية.

(٣) هذا فخر، ويجوز أيضاً أن يقال «أنا – أيهّا الرّجلُ – افعلُ كذا» وعلى هذا تكون «أخصّ أيُّها الرّجلُ» جملة معترضة بين متلازمين هما المبتدأ «أنا» وجملة الخبر «أفعل كذا» لا موضع لها من الإعراب، وعلى الأول لا اعتراض وتكون جملة «أخصّ أيُّها الرّجلُ» في موضع نصب حال من الضمير المنفصل الظاهر «أنا» والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الابتداء أو الخبر، أو حال من «أنا» فاعل «أفْعَلُ» الضمير المستتر وجوباً، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل «أفْعَلُ».

(٤) هذا تواضع، أو فخر لأنّ المعنى «بك لا بغيرك».

(٥) الأولُ وجودُ مخاطب قبل الاسم المنصوب على الاختصاص وليس ضمير متكلّم كما هو الاكثر، والآخر كونُ الاسم المنصوب على الاختصاص علماً، وليس محلّى بال ولا مضافاً إلى المحلّى بال ولا لفظ «أيّ» على ما هو الاكثر.

(٦) الثاني توكيد لفظيّ للأول.

(٧) انظر الهامش السابق.

(٨) والرمحَ معطوف بالواو على السّيف عطف مفرد على مفرد والمعطوف على المنصوب منصوب، أو منصوب بفعل آخر محذوف وجوباً تقديره «الزم» وتكون جملة «الزم الرمحَ» معطوفة بالواو على جملة «الزم السيفَ».

الزم، ونحو «الأسدَ الأسدَ»[1] وهي على تقـدير «اتّقِ»[2]، و«نفسَك نفسَك»[3] وهي على تقدير «قِ»[4]، و﴿ناقةَ اللَّهِ سقياها﴾[5] وهي على تقدير «ذروا ناقـ اللَّه واحذروا سقياها»[6]، و«إيّاك والأسدَ»[7] وهي على تقدير «أُحَذِّرُ» أي أحذّرك[8] وتَوَقَّ الأسدَ.

---

(١) انظر الهامش رقم (٦) في الصفحة السابقة.

(٢) اتّقِ: على وزن «إفْتَعِ» وهو فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلّة وهو الياء من آخره والكسرة على القاف دليل عليها، وأصله إتّقي على وزن إفْتَعِلْ، وأصل اتّقِي إوْتَقِي لأنّها من الفعل المجرّد المعتل اللفيف المفروق وَقَى يَقِي اللّذين أصلهما وَقَيَ يَوْقِيُ، فـتحركت الياء في الماضي وفـتح ما قبلها فقلـبت ألفاً وحذفت الواو من المضارع لوقوعها بين عـدوّتيها الفتحة قبلها والكسرة بعدها، وأضـمرت الضمّة على الياء في المضارع للثـقل، وقـد قلبت الواو في الأمـر «إوْتَقِي» تاء وأدغمت الـتاء في التـاء ثم بنيت على حـذف حـرف العلّة فأصبحت إتَّقِ.

(٣) انظر الهامش رقم (٦) في الصفحة السابقة.

(٤) قِ: فعل أمر على وزن «عِ»، وأصله «إوْقِي» على وزن إفْعِلْ فبني على حذف حرف العلّة، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، وحذفت الواو من الأمر حَمْلاً على حذفها من المضارع يَوْقِي ولأنّه أيضاً لا يمكن البدء بساكن كما لا يجوز الوقوف على متحرك، وفعله الماضي «وَقَى» وفعله المضارع «يَقِي».

(٥) من الآية ١٣ من سـورة الشمس، والآيات هي: ﴿كـذّبت ثمود بطغـواها * إذ انبعثَ أشـقاها * فقـال لهم رسولُ اللَّهِ ناقـةَ اللَّهِ وسُـقْياها * فكذّبوه فعـقَرُوها﴾ والمعنى: كذّبت ثمود رسـولها صـالحـاً بطغواها أي بسبب طغـيانها، إذِ انبـعثَ أي أسرع أشقـاها واسمه قـدار بن سالف إلى عقـر الناقة برضاهم فـقال لهم رسول اللَّه صالح ذروا نـاقة اللَّه ولا تقربوها بعقرٍ ولا غـيره واحذروا المكان الذي تشرب منـه وهو البئر المعروفة فكذّبوا رسولهم صـالحاً في قوله هذا عن اللَّه المرتّب عليه نزول العذاب بهم إن خالفـوه فعقروها أي قتلوها ليـسلم لهم البئر وحـدهم، والعَقْرُ في الأصل مصدر بمعنى الجـرح وفعله عَقَرَ من باب ضَرَبَ بمعنى جَرَحَ.

(٦) فيكون العطف في الآية عطف جـملة على جملة، ويجوز أن تكون «وسـقياها» معطوفـة بالواو على «ناقة» ويكون العطف عطف مفرد على مفرد.

(٧) إيّاك والأسدَ: الكاف في إيّاك حرف خطاب وإيّاك هو المحذّر والأسـد هو المحذّر منه، وإيّا وحدها في أحد الآراء ضمـير مـنفصل مـبنيّ على السكون في مـحلّ نصب، والأسدَ: الواو حـرف عطف للجمل، الأسـدَ مفـعول به لفعل محـذوف آخر تقديره تَوَقَّ، وقد تجـعل الواو واو معيّة والأسدَ مـفعولاً معـه، ويمكن جرّ المحذّر منه بإيّاك بمن نحو: إيّاك من الأسدِ ويتعلّق الجار والمجرور بالفعل المحذوف.

(٨) من الملاحظ أننا إذا قدّرنا الفـعل المحذوف وجوباً وهو «احذّر» قـبل الضميـر المنفصل «إياك» انقلب هذا الضمير المنـفصل إلى ضمير متّصل هو الكاف فـيقال إنّ التقدير «احذّرك» ولا يجوز أن يـقال إنّ التقدير «احذّر إيّاك» لأنّه لا يجوز انفصال الضمير مع إمكان اتصالـه، فإذا أردنا أن نبقيَ الضمير منفصلاً قدّرنا الفعل المحذوف وجوباً متاخّراً عنه فيكون التقدير «إيّاك احذّر». =

ومن هذه المواضع أيضاً: **المحذوف عامله**(١) - أي وجوباً - وذلك نحو: ضرباً يا محمدُ، وسبحانَ اللَّهِ، ورحمةً للبـائس، ومهلاً بني عمّنا، وأنت أخي مواسياً، وخالدٌ أبوك عطوفاً ، **والواقع**(٢) في مَثَلٍ(٣) ، نحو «الكلابَ علـى البقر» أو شِبـه مَثَل نحو

= وممّا يجدر ذكره انّ حذف الفعل في الإغراء والتحذير في جميع ما سقناه من الأمثلة إنّما كان وجوباً لا جوازاً - مع انّ السيـاق لا يأبى ذكره ولا يصبح الكلام ركيكاً بالتصـريح به - لسبب بلاغي ذوقي وآخر منطقيّ عقليّ، أمّا الأول فإنّ تكرار المفعـول به على وجه التوكيد اللفظيّ يغني عن التوكيـد بفعل الأمر فلا يصرّح بهذا الفعل دفعـاً لوجود مؤكّدين هما التوكيد اللفظي للمفعـول به وفعل الأمر الذي يقتضي الإلزام، ووجودهما معاً يؤدّي إلى الإطناب دون داعٍ، أمّا السبب المنطقيّ العقليّ فهو أنّ التكرار بمنزلة العوض من العـامل المحـذوف ولا يجتـمع العـوض مع المعـوّض منه، ومـثل: مـا قلناه في الاسم المكرّر في الإغـراء والتحذير نقوله في الاسم الذي عطف عليه فيهـما . وممّا يتّسق أيضاً مع الذوق البلاغي أن يقال في مقام التحـذير «إيّاكَ والأسدَ» على حذف الفعل وجـوباً فهو أوقع في التـحذير وأشدّ وأدخل فيـه من أن يصـرّح بالفعل فيقال «احذّرك وتَوَقَّ الأسدَ» كما لا يخفى على كلّ ذي ذوق، هذا فضلاً عمّا في حذف الفعل وجوباً في هذه الجمل وكذلك في الجملة المتضمّنة متعـاطفين، من الاختصار الذي كانت العرب تميل إليه، بل يعدّه بعضهم البلاغة كلّها.

(١) جاء في بعض نـسخ شرح شذور الذهب «المحـذوفُ عامله والواقعُ في مَثَلٍ او شـبهه» وذلـك بالواو قبل كلمة «الواقعُ»، وعلى هذا النسـخةُ التي بين أيدينا وهوما اخترناه في كـلامنا كما هو واضح، ويكون المراد بالعبـارة المكوّنة من متـعاطفين شـيئين، فـالمراد بالمعطوف عليه وهو قـوله «المحذوفُ عاملـه» هو المصدر المنصوب النائب عن فـعله المحذوف وجوباً أي المـفعول المطلق نحـو «ضرباً يا محـمدُ» بمعنى «إضْرِبْ يا محمّدُ»، و«سبحانَ اللَّه» بمعنى أُسَبِّحُ اللَّهَ، و«رحـمةً للبائس» بمعنى إرْحَم البائسَ، و«مهلاً» بمعنى أَمْهِلْ أو أمهلي أو امهلاً أو امهِلُوا أو امهِلْنَ، والحالُ المنصوبة المؤكِّدةُ لمضـمون الجملة المحذوفُ عاملها وجوباً نحو «أنت اخي مواسياً» اي أعرفُكَ مواسياً، و«خـالدٌ أبوك عطوفاً» اي أعرفه عطوفاً. والمراد بالمعطوف وهو قوله «الواقعُ» هو الاسم المنصوب الواقع في مَثَلٍ نحو «الكلابَ على البقر» أو في شبه مثلٍ نحو «انته خيراً لك».

(٢) انظر الهامش السابق. وجاء في بعض النسخ الاخرى «المحذوفُ عامله الواقعُ في مَثَلٍ او شبهه» بدون واو قبل كلمة «الواقعُ» على ان يكون المراد بالعـبارة شيئاً واحداً هو الاسم المنصـوب الواقع في مَثَلٍ او شبهه فقط.

(٣) المَثَلُ قول مركّب مشـهور كثير الاستـعمال مسموع من العرب شُبِّهَ مـضربه بمورده اي شبِّه المحلّ الذي يضرب فـيه بالمحلّ الذي ورد فيـه أوّلاً، والمثل نحو «الكلابَ على البـقر» ومعناه: أرْسِل الـكلاب على بقر الوحش، والمقصود: خلِّ بين الناس جميعاً خيرهم وشرّهم واغتنم انت طريق السلامة فاسلكها. ورواية المثل الأصلية هي بنصب «الكلابَ» بفعل محذوف وجوباً هو «أرْسِلْ»، وإنّما حذف الفعل وجوباً لأنّ المثل لا يزاد فيه شيء لم تـنطق به العرب، وإنّما يحفظ ويروى على الوجـه الذي سمع عنهم دون زَيْدٍ أو نقص، وروي بالرفع، وعلى الرفع فالكلابُ مبتدأ وعلى البقر خبر، ولا شاهد فيه.

«انته خيراً لك»[1] . اهـ بتصرف.

* قال الشارح عن الاسم المنصوب على الاختصاص إنّه «كلامٌ على خلاف مقتضى الظاهر»، وإنّما كان على خلافه لأنّه خبر في المعنى وهو في ظاهر اللفظ يشبه النداء والنداء إنشاء، ويظهر هذا الشّبه بوضوح في قول الرسول ﷺ «نحن – معاشرَ الأنبياءِ[2] – لا نورث» وفي قولك «أنا ـ أيّها[3] الرجُلُ – أفعل كذا»، لكنّه – أي الاسم المنصوب على الاختصاص – يخالف النداء في: أنّه لا يَستعمل معه حرف نداء، وأنّه لابدّ أن يسبقه كلام، وأنّه يمكن مصاحبة الألف واللاّم لبعضه.

* قوله «وحقيقته» أي تعريفه.

* يقلّ كون الاسم المنصوب على الاختصاص واقعاً بعد ضمير الغائب وذلك نحو «هم – العربَ – أقرى الناس للضيف».

---

(١) هذا شبه مَثَلٍ لأنّه أشبه المثلَ في الشهرة وكثرة الاستعمال، والتقدير: انته وافعل خيراً لك على أنّ خيراً مفعول به للفعل المحذوف وجوباً، وإنّما كان الحذف وجوباً لأنّ الكلام شبه مَثَلٍ، والأمثال وأشباه الأمثال لا تُنكَّبُ أي لا تُغَيَّرُ ألفاظها بزيادة أو نقصان، ويجوز أن يكون «خيراً» نائباً عن المفعول المطلق لانته، أي انته انتهاءً خيراً ولا شاهد فيه على هذا الإعراب، وخيراً مصدرٌ من الفعل خَارَ يَخِيرُ، وهو غير خَارَ يَخُورُ خَوْراً وخَوَراً من الضعف والجبن، وقد تأتي «خيراً» اسم تفضيل في مثل قولنا «محمدٌ خيرٌ منك» وهي على وزن أفعل لأنّ أصلها أَخْيَر، نقلنا فتحة الياء إلى الخاء الساكنة قبلها ليمكن البدء بالساكن وذلك بعد حذف الهمزة تخفيفاً وهي الهمزة التي جيء بها أوّلاً ليمكن النطق بالخاء الساكنة، لك: جارٌ ومجرور متعلّق بخيراً المصدر المشتق من الفعل عند الكوفيين، ومتعلّق بمحذوف تقديره كائناً صفة لخيراً المصدر الجامد الذي هو أصل الاشتقاق عند البصريين، لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات الجامدة صفات، انته: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة من آخره وهو الياء، والكسرة على الهاء دليل عليها، لأنّ الأمر يُبْنَى دائماً على ما يُجْزَمُ به مضارعه.

(٢) حيث يمكن في هاتين العبارتين مناداة هذا الاسم المنصوب على الاختصاص لو أردنا ذلك بأن نقول «يا معاشرَ الأنبياءَ» و« يا أيُّها الرجلُ» ومن هنا أشبه المنصوبُ على الاختصاص المنادى في اللفظ، أمّا في قوله «نحن – العربَ – أقرى الناس للضيف» فإنّ مردّ عدم ظهور الشّبه بين الاختصاص والنداء فيه هو إلى أنّ «العربَ» محلّى بأل، والمحلّى بأل لا ينادى.

(٣) انظر الهامش السابق.

* قال بعض الأنصار:

لنا – معشرَ الأنصار – مجدٌ مؤثّلٌ[١] بإرضائنا خَيْرَ[٢] البريّة أحمَدا

معشَرَ: اسم منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره «نعني»، والأحسن أن يكون تقديره «نخصّ»، وجملة الاختصاص من الفعل المحذوف وجوباً وفاعله «نحن» المحذوف وجوباً ومفعوله المذكور «معشرَ» والمضاف إليه «الأنصار» معترضة بين متلازمين هما المبتدأ المؤخّر «مَجْدٌ» وخبره المقدّم «لنا» لا محلّ لها من الإعراب، أو الجملة في محلّ نصب حال من الضمير «نا» أي حالة كوننا مخصوصين[٣] بمعشر الأنصار والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو المبتدأ على قولٍ أو الابتداء على آخرَ، بإرضائنا: الجار والمجرور متعلّق بمحذوف تقديره «كائنٌ» صفة ثانية لمجد، أو متعلّق بمحذوف تقديره «كائناً» حال من «مجد»، ومَجْدٌ بعد أن وُصِفَتْ بموئّل تخصّصت بالوصف، والتخصيص نوع من التعريف لذلك أمكن أن يكون «مَجْدٌ»[٤] صاحب الحال لأنّ صاحب الحال يشترط فيه التعريف أو التخصيص والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو هنا عامل معنويّ هو الابتداء، أو لفظيّ هو الخبر[٥]، وإرضاء مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، والألف في «أحمدا» حرف للإطلاق، وأحمد ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

---

(١) ورد المجد المؤثّل في قول امرئ القيس:

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّل وقد يدرك المجدَ المؤثّل أمثالي

وقد في هذا البيت للتحقيق، لأنّ المقام مقام فخر.

(٢) خَيْر: هي اسم تفضيل في هذا البيت.

(٣) الحال لا يكون إلاّ مشتقّاً أومؤوّلاً بالمشتقّ، ومخصوصين اسم مفعول مشتق.

(٤) وأمكن أيضاً الابتداء به لأنّه لا يُبْتَدأ بنكرة إلاّ بمسوّغ، وهنا أكثر من مسوّغ، الأوّل وصف «مجد» بمؤثّل وبإرضائنا، والآخر تقدّم خبره عليه وكون هذا الخبر شبه جملة جارّاً ومجروراً.

(٥) وذلك على القول بأنّ المبتدأ والخبر ترافعا.

* قال الشاعر:

جُدْ[1] بعفوٍ فإنّني – أيّا العبدُ – إلى العفو – يا إلهي – فقير.

هذا البيت مدّون وفيه تقديم وتأخير، وإذا أعدنا ترتيبه نثراً يكون:

«يا إلهي جُدْ بعفوٍ فإنني – أيّها العبدُ – فقيرٌ إلى العفو».

جُدْ: فعل دعاء لأنّه أمر من الأدنى إلى الأعلى، فإنني: الفاء حرف تعليل بمعنى لام التعليل، والنون الأخيرة حرف للوقاية، أيُّها: مفعول به منصوب محلاً على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره «أخصُّ» وهو في اللفظ مبنيٌّ على الضمّ لأنّه نكرة مقصودة، والنكرة المقصودة معرفة بسبب القصد، ودليل تعريفها أيضاً في البيت أنّه وقع بعدها نعتٌ معرفةٌ محلّى بأل أو بدلُ كلٍّ معرفة محلّى بأل وهو «العبدُ»[2] ، وجملة «أخصُّ أيُّها العبد» معترضة لا محلّ لها من الإعراب بين متلازمين هما إنّني من جهة وخبر إنّ وهو فقير من جهة أخرى، أو هي في محلّ نصب حال من ياء المتكلم والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو «إنّ».

يا إلهي: جملة النداء في البيت معترضة لا محلّ لها من الإعراب بين إنّ واسمها من جهة وبين خبرها وهو فقيرٌ من جهة أخرى، فقير: يصلح أن يعدّ اسم فاعل وأن

---

(١) جُدْ: على وزن «فُلْ» لان اصله «أَجْوُدْ» على وزن «أُفْعُلْ» فحذفت الهمزة التي جيء بها ابتداءً ليمكن النطق بالساكن وذلك للتخفيف، ثم نُقِلَتْ ضمّة الواو إلى الجيم الساكنة ليمكن النطق بها وهذا إعلال بالتسكين، فسكنت الواو، ولانّ الامر مبنيّ عادة على السكون حذفت الواو لالتقاء الساكنين، وماضي هذا الفعل ومضارعه هما جاد يجود فهو من الفعل الأجوف، وأصلهما جَوَدَ يَجْوُد، فحدث في الماضي إعلال بالقلب لانّه تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت الفاً، وحدث في المضارع إعلال بالتسكين وذلك بنقل ضمة الواو إلى الجيم الساكنة قبلها.

(٢) «العبدُ» بالرفع نعت على التأويل بمشتق هواسم المفعول «مستَعْبَد» اوهو اسم الفاعل «متّصِفٌ بالعبودية» لانّ النعت لابدّ ان يكون مشتقاً اومؤولاً بالمشتق، او «العبدُ» بالرفع بدل كلّ كما ذكرنا، وذلك في الإعرابين على مراعاة لفظ «ايُّ» المبني على الضمّ، ولا يجوز نصب «العبدَ» في بابي الاختصاص والنداء على حدّ سواء وذلك على مراعاة محلّ «ايّ» التي هي في حقيقة الأمر مفعول به لاخصّ.

يعدّ صفة مشبّهة لأنّه مشتقّ من فعل لازم هو «فَقُرَ يَفْقُرُ» فهو كجميل من «جَمُلَ يَجْمُلُ».

* قال الشاعر:

إنّا – بني نهشل – لا ندّعي لأبٍ عنه ولا هو بالأبناء يشرينا

الباعث على الاختصاص في هذا البيت البيان، وهو هنا ممزوج بفخر ومدح للنفس.

إنّا : إنّ حرف توكيد ونصب، وضمير المتكلمين المدغم في إنّ مبنيّ على السكون في محلّ نصب اسم إنّ، والأصل إنّنا بثلاث نونات[1]، حذفت إحداها استثقالاً لاجتماع الأمثال، واختلفوا في المحذوفة منها، فذهب الأكثرون إلى أنّ المحذوفة هي الوسطى أي النون الثانية من «إنّ» لأنّها طرف والطرف أوْلى بالحذف وهذا المذهب هو الصحيح والدليل على ذلك أنّهم حذفوا الطرف من إنّ فتقول «إنْ زيداً لقائمٌ». فتحذف النون الثانية وتبقى الأولى على سكونها، ولو كانت المحذوفة هي النون الأولى لبقيت النون الثانية مفتوحة لأنّها كانت متحركة قبل الحذف، ولم تحذف النون الأولى لأنّها وسط كلمة إنّ، ولا تحذف النون الثالثة لأنّها أول كلمة أخرى مستقلة هي الضمير «نا». وذهب بعضهم إلى أنّ المحذوفة هي النون الأولى، وذهب آخرون إلى أنّها النون الأخيرة، وهما مذهبان ضعيفان جدّاً.

بني: اسم منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره أخصُّ وعلامة نصبه الياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم لأنّ مفرده «ابن» ليس علماً ولا وصفاً بل نكرة، كما أنّ صورة المفرد من حيث عدد الحروف وضبطها قد تغيّر بعد الجمع،

---

(١) يخالف العددُ المفردُ معدودَه المفردَ في تأنيثه وتذكيره وذلك عند الجمهور ويخالف معدودَه الجمعَ فيهما عند البغداديين، وهو هنا على مذهب هؤلاء لا أولئك، أمّا على مذهب غير البغداديين فينبغي أن يقال ثلاثة نونات لأنّ المفرد وهو حرف النون مذكّر.

وجملة الاختصاص «أخصّ بني نهشل» معترضة لا محلّ لها من الإعراب بين إنّ واسمها من جهة وبين جملة خبرها وهي «لا ندّعي» من جهة أخرى، أو هي في محلّ نصب حال من الضمير «نا» اسم إنّ، أي حالة كوننا مخصوصين ببني نهشل، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو «إنّ»، يشرينا: ضمير المتكلمين «نا» في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

* قال أبو زكريا التبريزي في شرح ديوان الحماسة معلّقاً على البيت السابق «وانتصاب بني إنّما هو على إضمار فعل كأنّه قال: أَذْكُرُ بني نهشل، وهذا الفعل وهو أَذْكُرُ على معنى الاختصاص والمدح، أي بمعنى أخصُّ أو أمدح، وخبر إنّ هو جملة لا ندّعي، ولو رَفَعَ فقال إنّا بنو نهشل على أن يكون بنو نهشل خبراً لإنّ لكان لا ندّعي في موضع الحال، والفرق في المعنى بين أن يكون - بني نهشل - اختصاصاً وبين أن يكون خبراً صُرَاحاً هو أنّ الشاعر لو جَعَلَه خبراً لكان قصده إلى تعريف قومه عند المخاطب الذي لا يعرفهم: إمّا لخمول ذكرهم، وإمّا لأنّه لم تصل إلى علمه شهرتهم الواسعة، فإذا جَعَلَه اختصاصاً فقد أمِنَ الأمرين[1] جميعاً» اهـ بتصرف.

* «نحن - العربَ - أقرى الناسِ للضّيفِ».

تعريف الاسم المنصوب على الاختصاص في هذا المثال وهو «العربَ» بأل، والباعث على الاختصاص فيه الفخر، وأَقْرَى: اسم تفضيل فعله قَرَى يَقْرِي المتعدّي والمصدر القِرَى[2]، واسم التفضيل لا ينصب المفعول به حتى لو كان مشتقّاً من متعدّ مثل «أَقْرَى» فلا يقال «أَقْرَى الناسِ الضّيفَ» كما لا يقال «نحن - الأذكياءَ - أَفْهَمُ الطّلابِ الدّرسَ» على أنّ «الدّرسَ» مفعول به لاسم التفضيل «أَفْهَمُ» المشتق من الفعل المتعدّى «فَهِمَ» وإنّما ينبغي أن يقال فيهما «نحن - العربَ - أقرى الناسِ للضّيفِ» و«نحن - الأذكياءَ - أَفْهَمُ الطّلابِ للدّرسِ» وأَقْرَى الناسِ وأفهم الطلابِ كلٌّ

---

(١) وهما أن يكون ذكرهم خاملاً، وأن يكون المخاطب جاهلاً بشهرتهم.

(٢) والقِرَى أيضاً ما قُرِيَ به الضيف أي طعامه.

منهما من إضافة أفعل التفضيل لفاعله.

* قال الراجز:

نحن -بني ضبَّةَ- أصحابُ الجَمَلْ[1] نَنْعَى ابنَ عفّان بأطراف الأسَلْ

تعريف الاسم المنصوب على الاختصاص في هذا الرجز وهو «بني ضبّة» بالإضافة، والباعث على الاختصاص فيه هو الفخر، ويقول المعلّق: إنّه في نسخ شرح الشذور كلّها «نبغي» على أنّه فعل مضارع من بغاه يبغيه إذا طلبه، وإنّ هذا تحريف لأنّه يؤدّي إلى اضطراب المعنى، وإنّه قام في النسخة التي بين أيدينا والتي صحّحها المعلّق بتصويب هذا التحريف ووضع كلمة «نَنْعَى» وذلك نقلاً عن ديوان الحماسة نفسه وعن شروحه، وعندي أنه لا تحريف في رواية «نَبْغِي» كما ذكر المعلّق لأنّ هذا الفعل لا يؤدّي في الحقيقة إلى اضطراب المعنى، إذ يمكن أن يكون المعنى «نَبْغِي ثأر ابن عفان» أي نطلبه، وهو مستقيم، ضبّةَ: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه اسم لا ينصرف للعلميّة والتأنيث اللفظيّ إن أردنا بضبَّةَ الرّجل أبا القبيلة فيكون كحمزة وطلحة ومعاوية ونحوها، أو للعلمية والتأنيث اللفظيّ والمعنويّ إن أردنا القبيلة نفسها، قال أبو زكريا التبريزي في شرح ديوان الحماسة «انتصاب بني ضبّة بفعل مضمر – وجوباً تقديره أخصُّ أو أذكرُ أو أعني – والقصد في هذا الفعل الاختصاص والمدح أي الفخر بالإضافة إلى البيان .. ولو قال الراجز: نحن بنو ضبّة، لكان يُسْقِطُ فخامة ذكر بني ضبّة وتعظيمهم، وكان يصير أصحاب الجمل صفة وبنو خبراً، أو كان يجوز أن يكونا جميعاً خبرَين، ويجوز كذلك أن يكون أصحاب بدل كلٍّ من بنو» اهـ بتصرف.

عفّان: يجوز أن يكون ممنوعاً من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون إن كان الأصل «عفّ يَعِفُّ» من باب ضرب يضرب والمصدر عِفَّة وعَفّاً، ويجوز أن يكون

---

(١) أي أصحاب عائشة في وقعة الجمل.

مصروفاً إن كان الأصل «عَفَنَ» لأنّ الألف وحدها تكون الزائدة وتكون النون أصليّة، يقال: عَفَنَ فلانٌ في الجبل عَفْناً أي صعَّدَ، وعَفَنَ اللحمَ عَفْناً أي غَيَّره.

* قال صلى اللّه عليه وسلم: «إنّا ـ آل محمدٍ – لا تَحِلُّ[1] لنا الصدقةُ[2]».

أي لأنّها أوساخ النّاس، وآل محمد أشراف فلا يسوغ لهم أخذ الصدقة، والباعث على الاختصاص في الحديث هو البيان[3]، وقد قال «لا تحلّ لنا الصدقة» ولم يقل «لا تحلّ علينا الصدقة» لأنّ الجار والمجرور «لنا» متعلّق بالفعل «تَحِلُّ» لا بغيره، والحِلّ يكون لنا لا علينا، أمّا الصّدقة فهي التي تكون علينا لا لنا.

* وقال ﷺ : «نحن – معاشرَ الأنبياءِ – لا نُورَث، ما تركناه صدقةٌ».

لا نورث: أي لئلا يتمنّى وارثُهم موتَهم فيكفر، والباعث على الاختصاص في هذا الحديث هو البيان[4] ، وقد اشتمل الحديث – بالإضافة إلى الشاهد وهو نصب كلمة معاشرَ على الاختصاص – على ما يقتضي الكشف عنه.

والخلاصة أنّ في هذا الحديث ستّ روايات وصور مختلفة مُحْتَمَلَة هي:

ـ ما تركنا صدقةٌ، وهي الأرجح.

ـ ما تركناه صدقةٌ.

ـ ما تركنا صدقةً.

ـ ما تركناه صدقةً.

(١) حَلَّ يَحِلُّ من باب ضرب يضرب والمصدر حِلٌّ، وحَلَّ يَحُلُّ بنا من باب نصر ينصر والمصدر حلول، وتَصَدَّق يتصدَّق علينا والمصدر التَّصَدُّق والصّدقة اسم لما يُتَصَدَّقُ به.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) لا يتأتّى في هذين الحديثين أن يكون الباعث على الاختصاص الفخر وحده لأنّه ليس مراداً فيهما إذ المقام ليس مقامه، ولا يتأتّى فيهما أيضاً أن يكون الباعث على الاختصاص الفخر والبيان معاً، وإنّما الباعث البيان فقط لأنّ الرسول صلى اللّه عليه وسلم يقرّر في الحديثين للنّاس حقيقة هي بمنأى عن الفخر.

(٤) انظر الهامش السابق.

ـ ما تركنا فهو صدقةٌ.

ـ ما تركناه فهو صدقةٌ.

فعلى الأولى تكون «ما» اسماً موصولاً بمعنى الذي مبنيّاً على السكون في محلّ رفع مبتدأ، وتكون جملة «تركنا» صلة الموصول، والعائد الذي يربط جملة الصلة بالاسم الموصول محذوف، والتقدير «تركناه»، وصدقةٌ بالرفع خبر المبتدأ وهو «ما» الموصولة. وهذه الرواية أو الصورة هي الأجود كما ذكرنا لموافقتها للرواية أو الصورة الخامسة «ما تركنا فهو صدقةٌ» في أنّ «صدقةٌ» في كلّ منهما مرفوعة، وفي أنّ العائد فيهما محذوف، أما الرواية أو الصورة الثانية فهي مثل الأولى في الإعراب، غير أنّ العائد فيها مذكور.

أمّا الثالثة وهي «ما تركنا صدقةً» فإنّ أصلها «الذي تركناه مبذولٌ صدقةً»، وذلك على تقدير العائد وهو الهاء، وعلى كون «ما» اسماً موصولاً بمعنى الذي، ولابدّ من تقدير كلمة «مبذولٌ» على هذه الرواية، وأن تُجْعَلَ هذه الكلمة خبراً للمبتدأ وهو «ما» الموصولة، ولو لم تقدّر كلمة «مبذولٌ» على أنّها خبرٌ للمبتدأ لفَسَدَ المعنى إذ يصبح «ما تركنا صدقةً» بمعنى «لم نترك صدقةً» مع أنّهم تركوها، وتكون ما على هذا المعنى الفاسد حرف نفي، ولقد حذف الخبر وهو «مبذولٌ» لأنّ الحال وهو كلمة «صدقةً» سدّت مسدّه، وهي حالٌ من نائب فاعل اسم المفعول «مبذولٌ» الذي هو ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو»، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو «مبذولٌ».

والحديث على هذه الصورة بنصب «صدقةً»، وبهذا التخريج الذي ذكرناه لها، يشبه[1] قوله تعالى ﴿قالوا لئن أكلَه الذئبُ ونحن عُصْبَةً[2] إنّا إذاً

---

(١) أي يمكن أن يُنَظَّرَ للحديث على نصب «صدقةً» بالآية الكريمة على نصب «عصبةً»، بمعنى أنّه يمكن قياس الحديث على الآية، ومثلهما في نصب عصبةً وصدقةً على الحالية ما سُمِعَ عن العرب من قولهم «حُكْمُكَ مُسْمَطاً» بمعنى «حُكْمُكَ مُثْبَتاً» والأصل «حُكْمُكَ حاصلٌ مُسْمَطاً» أي حال كونه مُسْمَطاً، ومُسْمَطاً حال من فاعل اسم الفاعل «حاصلٌ» وهو الضمير المستتر جوازاً «هو» والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو اسم الفاعل «حاصلٌ»، وقد حذف الخبر «حاصلٌ» وسدّ مسدّه الحال وهو «مُسْمَطاً» بمعنى مُثْبَتاً.

(٢) القراءة المتواترة المشهورة المرسومة في المصحف هي ﴿ونحنُ عصبةٌ﴾ بالرفع، وعلى هذه القراءة تكون=

لخاسرون﴾[1] بنصب «عصبةً» على قراءة شاذّة، فإنّ الأصل «ونحن نُرَى عصبةً» أي ونحن نُرَى حال كوننا عصبةً، فعصبةً حال من نائب فاعل «نُرَى» الضمير المستتر وجوباً «نحن» والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل «نُرَى» وقد حذفت جملة الخبر «نُرَى» وسدّ الحال المنصوب «عصبةً» مسدّه.

أما الرواية أو الصورة الرابعة فهي كالثالثة، لكنّ العائد صرّح به فيها.

أمّا الخامسة وهي «ما تركنا فهو صدقةٌ» بدون هاء في «تركنا» فإنه يجوز في «ما» وجهان هما:

ـ أن تكون «ما» اسماً موصولاً بمعنى الذي مبتدأ، وجملة «تركنا» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والعائد محذوف، والتقدير «تركناه»، وتكون جملة «هو صدقةٌ» الاسمية المكوّنة من مبتدأ وخبر في محلّ رفع خبر المبتدأ وهو «ما» الموصولة، أما الفاء فهي رابطة بين جملة الخبر «هو صدقةٌ» وبين المبتدأ «ما»، وهي في هذا الربط تشبه الفاء الرابطة لجملة جواب الشرط إذا كانت اسمية.

ـ أن تكون «ما» اسم شرط جازماً بمعنى «أيّ» مبنيّاً على السكون في محلّ نصب مفعولاً به مقدّماً[2] وجوباً لفعل الشرط المتعدّي «تركنا» الذي لم يستوفِ مفعوله، ويكون التقدير على هذا الإعراب «أيّ شيءٍ[3] تركنا[4] فهو صدقةٌ»[5]، وتكون جملة «هو صدقةٌ» جواب الشرط، وقد اقترن بالفاء كالمعتاد لأنّه جملة اسمية.

= «عصبةٌ» خبراً للمبتدأ «نحن» ولا شاهد في الآية على هذه القراءة على ما نحن فيه من سدّ الحال مسدّ الخبر المحذوف، وتكون الواو في «ونحن عصبة» على كلا القراءتين المتواترة والشاذة واو الحال، وتكون جملة «نحن عصبة» على القراءتين أيضاً في محلّ نصب حال.

(١) من الآية ١٤ من سورة يوسف، إذاً: حرف جواب وتكتب أيضاً إذن، لخاسرون: اللام لام الابتداء المزحلقة.

(٢) هو مقدّم وجوباً لأنّ أسماء الشرط لها الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام.

(٣) شيءٍ مضاف إليه مجرور بالكسرة.

(٤) ذكر الشارح أنّ المعنى أي التقدير هو «أيّ شيءٍ تركناه فهو صدقةٌ» بالهاء في الفعل «تركناه» على أن تكون «أيّ» عنده مفعولاً به مقدّماً للفعل «تركناه»، وهذا لا يستقيم لأنّ الفعل «تركناه» قد استوفى في الحقيقة على المعنى أي على التقدير الذي ذكره الشارح مفعوله وهو الهاء، فلا يتعدّى لـ «أيّ» وإلاّ يكون الفعل المتعدي لواحد قد تعدّى لاثنين وهذا لا يجوز.

(٥) انظر الهامش السابق.

وتكون جملة «هو صدقةٌ» جواب الشرط، وقد اقترن بالفاء كالمعتاد لأنّه جملة اسمية.

أمّا الرواية أو الصورة السادسة وهي «ما تركناه فهو صدقةٌ» بالهاء في «تركناه» فإنّه يجوز في «ما» وجهان أيضاً هما:

١) أن تكون «ما» اسماً موصولاً بمعنى الذي مبتدأ، وجملة «تركناه» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والهاء عائد، وجملة «هو صدقةٌ» من المبتدأ وخبره في محلّ رفع خبر المبتدأ الذي هو «ما» الموصولة، واقتران خبر المبتدأ بالفاء[١] جائز، لشبه[٢] الموصول بالشرط.

٢) أن تكون «ما» اسم شرط جازماً مبنيّاً على السكون في محلّ رفع مبتدأ بمعنى «أيُّ شيءٍ»، وجملة «تركناه» فعل الشرط، وجملة «هو صدقةٌ» جواب الشرط، ويجب اقترانها بالفاء الرابطة لأنّها جملة اسمية، ويكون فعل الشرط المتعدّي وهو «تركنا» قد استوفى مفعوله وهو الهاء، لذلك أعربت «ما» مبتدأ، ويكون خبره مجموع فعل الشرط مع جواب الشرط في محلّ رفع، وذلك على الأرجح[٣] .

*«اللّهم اغفرْ لنا - أيّتُها العصابةُ[٤] -».

الباعثُ على الاختصاص في هذا المثال هو التواضع، أيّةُ: اسم مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً، والتقدير «أخصُّ أيّتُها العصابةُ» وجملة الاختصاص «أخصّ أيّتُها العصابةُ» في محلّ نصب حال من «نا» في قوله «لنا» على التأويل بـ «مختصّين» أي حال كوننا «مختصّين» من بين

---

(١) فانت تقول مثلاً «الذي يؤدّي واجبه فله عندي مكافأة» بدون أن تجد في ذلك حرجاً.

(٢) يشبه الاسم الموصول اسم الشرط في العموم والإبهام فيقترن خبر الاسم الموصول المبتدأ إذا كان هذا الخبر جملة اسمية بالفاء قياساً على اقتران جملة جواب الشرط إذا كانت اسمية بالفاء للمشابهة بينهما.

(٣) وقيل الخبر هو فعل الشرط، وقيل هو جوابه.

(٤) العصابة هي الجماعة.

العصائب، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو متعلّق الجار والمجرور الفعل «اغفرْ» لأنّه العامل في الضمير صاحب الحال في المعنى.

* اختلف النحاة في إعراب «أيُّها» و«أيّتها» في الاختصاص، فذهب الجمهور إلى أنّهما مبنيّان على الضمّ في موضع نصب بفعل محذوف وجوباً تقديره أخصّ وهو ما عليه العمل، وذهب الأخفش إلى أنّهما مناديان بحرف نداء محذوف على الرغم من أنّ الأسلوب أسلوب اختصاص والتقدير «يا أيُّها» و«يا أيّتُها» وليس ببدع أن ينادي الإنسان نفسه، وذهب السيرافي إلى أنّ كلاًّ منهما مبتدأ وخبره محذوف والتقدير «أيُّها الرجلُ أنا» على تأويل الخبر وهو «أنا» بمشتقّ هو «المخصوص[1]» و«أيّتُها العصابةُ نحن» على تأويل الخبر وهو «نحن» بمشتقّ هو «المخصوصةُ» أو المخصوصون»[2] ، أو هما خبران لمبتدأين محذوفين والتقدير «أنا أيُّها الرّجلُ» و«نحن أيّتُها العصابةُ»، ولا يخفى ما في إعراب السيرافي من تكلّف.

من المحذوف عامله: المنصوب على الإغراء

الشرح[3]

* ومن المحذوف عامله المنصوب بالزَمْ ويسمّى إغراءً. والإغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه نحو:

أخاك أخاك إنّ مَنْ لا أخَالَهُ كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

---

(١) المخصوص اسم مفعول مذكّر من خَصَّ يَخُصُّ من باب نصر ينصر، والمخصوصة اسم مفعول مؤنث، واسم المفعول مشتقّ، وتأويل «نحن» بـ «المخصُوصة» على لفظ العصابة المفرد، وتأويل «نحن» بـ «المخصوصون» على معنى العصابة الجمع.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) لم يرد لهذا الموضوع ذكر في المتن.

وإنّما يلزم حذف عامله إذا تكرر كما سبق في البيت، أو عُطِفَ عليه نحو «المروءةَ والنجدةَ» فإن فُقِدَ التكرار والعطف جاز ذكر العامل وحذفه نحو «الصلاةَ جامعةً» فـ «الصلاةَ» منصوبٌ باحضُرُوا مقدَّراً، و«جامعةً» منصوب على الحال.

ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر:

أخاك الذي إن تدعُهُ لملمّةٍ   يجبك كما تبغي ويكفكَ مَنْ يَبْغِي

وإن تجفُهُ يوماً فليس مكافِئاً   فيطمعَ ذو التزوير والوشْيِ أن يُصْغِي

على تقدير الزم أخاك الذي من صفته كذا، ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره، وجاء على لغة مَنْ يستعمل الأخَ بالألف في كلّ حال، وتسمَّى لغة القصرِ كقولهم «مكرَهٌ أخاك لا بطلٌ».

الحاشية

* قال الشاعر:

أخاك أخاك إنّ مَنْ لا أخا لَهُ   كساعٍ[1] إلى الهيجا[2] بغير سلاحِ[3]

نسب الأعلم الشنتمري شارح شواهد كتاب سيبويه هذا البيت إلى إبراهيم بن عليّ بن هَرْمَة القرشيّ المتوفى سنة ١٧٦هـ وهو آخر من يحتجّ بهم من الشعراء في

---

(١) أصلها كساعي، وهو اسم منقوص مجرور بكسرة مقدّرة على الياء للثّقل، وحين سكنت الياء لعدم ظهور الكسرة عليها عُوِّضَ عن هذه الكسرة المقدّرة بتنوين، وهو نون ساكنة تنطق ولا تكتب، فالتقى ساكنان هما الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقي تنوين العوض فأصبحت الكلمة «ساعٍ».

(٢) الهيجا: اسم ممدود يهمز ويخفّف، ولكنّه لا يهمز هنا للضرورة الشّعريّة، ولا يجوز إعراب كلٌّ من «إلى الهيجا» و«بغير» جاراً ومجروراً صفة لساع على اعتبار أنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات إذ لابدّ أن تكون النكرة جامدة، أمّا إذا كانت النكرة مشتقّة كساعٍ فإنّ الجار والمجرور يتعلّق بها مباشرة ولا يكون نعتاً لها.

(٣) انظر الهامش السابق.

العصر العباسي على الأصح[1] .

إنّ مَنْ لا أخا له كساعٍ: مَنْ اسم موصول بمعنى الذي مبنيٌّ على السكون في محلّ نصب اسم إنّ، لا نافية للجنس، أخا اسم لا وهو من الأسماء الخمسة ولكنّه مبنيّ على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذّر في محلّ نصب وذلك على اعتبار «أخا» كالاسم المقصور «عصا» يعرب مثله بالحركات المقدّرة على الألف للتعذّر[2] ، والمضاف إليه ضمير محذوف والتقدير «أخاه»[3]، له: جار ومجرور متعلّق بمحذوف مرفوع خبر لا النافية للجنس، ويكون تقدير العبارة على هذا الإعراب «إنَّ مَنْ لا أخاه كائنٌ أو موجودٌ له كساعٍ إلخ ...»، وجملة «لا أخاه كائنٌ أو موجودٌ له» من لا واسمها وخبرها صلة الاسم الموصول «مَنْ» لا محلّ لها من الإعراب، كساعٍ: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره «كائنٌ» خبر إنَّ.

ويجوز أن يعرب «أخا» اسماً للا النافية للجنس مبنيّاً على الألف في محلّ نصب لأنّ اسم لا النافية للجنس يُبْنَى على ما ينصب به، وهذا من الأسماء الخمسة التي تنصب بالألف فتبنى على الألف، وأخا مضاف إلى الهاء واللاّم[4] حرف زائد، وخبر لا النافية للجنس محذوفٌ تقديره كائنٌ أو موجودٌ، ويكون تقدير العبارة على هذا الإعراب «إنّ مَنْ لا أخاه كائنٌ أو موجودٌ كساعٍ إلخ...»، وجملة «لا أخاه كائنٌ أو موجودٌ» من لا واسمها وخبرها صلة الاسم الموصول «مَنْ» لا محلّ لها من الإعراب، كساعٍ: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره «كائنٌ» خبر إنّ، والإعراب الثاني على بناء «أخا» على الألف في محلّ نصب أوجَهُ من كونه اسماً مقصوراً لأنّه اللغة الفصحى وهو لغة أكثر العرب.

---

(١) وقيل إنّ آخر من يحتجّ به بشّار بن برد المتوفى سنة ١٦٧هـ.

(٢) هناك من قبائل العرب من يعامل الأسماء الخمسة معاملة الاسم المقصور فيلزمها الألف دائماً أي رفعاً ونصباً وجرّاً ويعربها بالحركات الثلاث المقدّرة على الألف للتعذّر.

(٣) لأنّ الأسماء الخمسة لابدّ أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم.

(٤) يبدو لي أن إضافة أخا إلى الهاء وعدّ اللاّم حرفاً زائداً تعسّف لا طائل من ورائه البتة، وخير منه أن يقال إنّ هذا استعمال شاذّ يقبل كما هو لكنّه يحفظ ولا يقاس عليه.

* «الصلاةَ جامعةً».

هذا أسلوب إغراء فُقِدَ منه التكرارُ والعطفُ الواجبان فلا يكون العامل فيه محذوفاً وجوباً. الصّلاةَ: اسم منصوب على الإغراء بفعل محذوف جوازاً تقديره احضروا أو الزموا، جامعةً: حال من الصّلاة والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل احضروا أو الزموا المقدّر.

ويجوز في هذا المثال ثلاثة أعاريب أخرى:

١- الصلاةُ جامعةٌ: مبتدأ وخبر مرفوعان.

٢- الصلاةُ جامعةً: الصلاةُ مبتدأ خبره محذوف أي «الصلاةُ هذه»[1] أو خبر لمبتدأ محذوف أي «هذه[2] الصلاةُ»، جامعةً: حال منصوب من الصّلاةُ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الابتداء[3]، أو الخبر على الأول، أو الابتداء أو المبتدأ[4] على الثاني.

٣- الصلاةَ جامعةٌ: الصلاةَ اسم منصوب على الإغراء بفعل محذوف جوازاً تقديره الزموا أو احضروا، جامعةٌ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «وهي» والواو واو

---

(١) إذا أعربنا اسم الإشارة «هذه» خبراً فهوجامد ينبغي عند بعض النّحاة تأويله بمشتقّ هو «المشار إليها» لأنّ الخبر لا يكون عند هؤلاء إلاّ مشتقاً أو مؤولاً بالمشتقّ، أمّا إذا أعربنا اسم الإشارة الجامد مبتدأ فلا داعي لتأويله بمشتقّ لأنّ المبتدأ يكون مشتقاً ويكون جامداً، وممّا يجدر ذكره أنّ أكثر النحاة على أنّ الخبر أكثر ما يكون مشتقّاً ولكنّه يأتي غير مشتق دون حاجة لتأويله بمشتقّ نحو: أنت أبي، وهو أخي، وهو هي، ولا داعي لتأويل الخبر الجامد في هذه الأمثلة بالمتّصِف بالأبوة والأخوة وبمماثِلها وهي جميعاً من المشتقّات، ومثل ذلك يقال في الحال، وقد تكلّم ابن هشام في المغني عن مجيء الحال جامدة وردّ على من ادّعى تحتّم اشتقاقها أو تأويلها بالمشتق.

(٢) انظرالهامش السابق.

(٣) العامل في المبتدأ هو الابتداء وهو عامل معنوي وهو الراجح، وقيل العامل فيه الخبر فهو عامل لفظيّ إذ ذهب بعضهم إلى أنّ المبتدأ والخبر ترافعا.

(٤) العامل في الخبر هو الابتداء على قول والمبتدأ على قول آخر، وعلى الثاني فالعامل في الخبر لفظيّ.

الحال، وجملة «هي جامعةٌ» في محلّ نصب حال من «الصلاةَ»، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل المحذوف الزموا أو احضروا.

* قال الشاعر:

أخاك الذي إن تدعُهُ لملمّةٍ ... يُجِبْكَ كما تبغي ويكفكَ مَنْ يَبْغِي

وإن تجفُهُ يوماً فليس مكافِئاً ... فيطمعَ ذو التزوير والوشي أن يُصْغِي

مُلِمَّة: أصله اسم فاعل للمفردة من قولهم «أَلَمَّ فلان بالقوم» أي نَزَلَ بهم، وفي معنى النزول جاء قول الشاعر «متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا»[1]، والمراد بالملمّة في البيت النازلة من نوازل الدّهر، ذو التزوير: أي صاحب القول الزور، الوَشي: الوشاية، أن يصغِيَ: أي لما سيقوله فيك، يجبْك: حذفت الياء من هذا الفعل للتخلّص من التقاء الساكنين لأنّ الياء لمّا سكنت للجازم التقت ساكنة مع الياء الساكنة، تبغي: بمعنى تقصد وهو فعل متعدٍّ، ومنه قوله تعالى ﴿ذلك ما كنّا نَبْغي﴾[2] أي نبغيه:، يبغي: بمعنى يظلم وهو فعل لازم. أخاك: أخا مفعول به منصوب على الإغراء بفعل محذوف جوازاً تقديره «الزم» وإنّما حذف العامل جوازاً لأنّ الاسم المغرَى به لم يتكرر ولم يعطف عليه، ويحتمل أن يكون «أخا» مبتدأ مرفوعاً بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر وليس هذا حينئذ من باب الإغراء، ويكون قد جاء على لغة من يستعمل الأخ بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً، أي على لغة العرب الذي يستعملون «أخا» استعمال الاسم المقصور وتسمّى هذه اللغة لغة القصر، والكاف في الحالين مضاف إليه، تدعُه: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإنْ وعلامة جزمه حذف حرف العلّة وهو الواو، وجملة الشرط وجوابه وهي «إن تدعُه يجبْك» لا محلّ لها من الإعراب صلة الاسم

---

(١) متى أي في أيّ وقت، وهو ظرف زمان مبنيّ على السكون في محلّ نصب، وهو في الوقت نفسه اسم شرط جازم يجزم فعلين، في ديار: جار ومجرور حال من الضمير «نا» المجرور، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل «تلمم» المتعدّي إلى الضمير «نا» بحرف الجرّ.

(٢) من الآية ٦٤ من سورة الكهف.

الموصول «الذي»، يجبْكَ كما تبغي: معناها «إجابةً مماثِلَةً للّذي تريده وتقصده» فإجابةً مفعول مطلق محذوف ومماثلةً نعت له والكاف في «كما» حرف جرّ بمعنى اللاّم و«ما» اسم موصول بمعنى الذي مبنيّ على السكون في محلّ جرّ بالكاف والجار والمجرور متعلّق بمماثِلةً وجملة[1] تبغي من الفعل المضارع وفاعله المستتر وجوباً الضمير «أنت» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب والعائد محذوف والتقدير تبغيه[2].

ويجوز أن تكون الكاف اسماً بمعنى مثلَ مبنيّاً على الفتح في محلّ نصب نعتاً[3] للمفعول المطلق المحذوف والتقدير «يجبْكَ إجابةً مثلَ ما تبغي»[4] .

تبغي: فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم بضمّة مقدّرة على الياء للثّقل، يبغي: هذه الجملة المكوّنة من الفعل وفاعله الضمير المستتر جوازاً «هو» صلة الاسم الموصول «مَنْ» لا محلّ لها من الإعراب، يوماً: ظرف زمان مفعول فيه منصوب وهو متعلّق بالفعل «تجفه». إنْ تجفه يوماً فليس[5] مكافئاً: جملة الشرط والجواب هذه لا محلّ لها من الإعراب لأنّها معطوفة على جملة صلة الموصول «الذي» التي هي جملة الشرط وجوابه السابقة «إن تدعه لملمّة يجبْك» والمعطوف على ما لا محلّ له من الإعراب لا محلّ له من الإعراب، فيطمَعَ: الفاء فاء السببيّة لأنّ ما قبلها سبب فيما بعدها، فقوله «مكافئاً» سبب في الطمع المفهوم من الفعل «يطمعَ» والفعل«يطمعَ»

(١) ولا يجوز أن يكون الجار والمجرور نعتاً لمماثِلةً على اعتبار أنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات وذلك لأنّ الجار والمجرور بعد المشتقّ يتعلّق به ولا يكون نعتاً له وإنّما يكون نعتاً للنكرة الجامدة إذا وقع بعدها، ومماثِلة اسم فاعل مؤنث واسم الفاعل مشتقّ. ويمكن أن يكون الجار والمجرور نعتاً ثانياً للمصدر «إجابةً» عند البصريين إذ المصدر جامد عندهم وأشباه الجمل كالجمل بعد النكرات الجوامد نعوت، ولا يجوز ذلك عند الكوفيين الذين يعدّون المصدر مشتقّاً فيعلقّون لذلك الجار والمجرور به مباشرة.

(٢) العائد الضمير المحذوف وهو الهاء مفعول به في محلّ نصب للفعل تبغي.

(٣) أي «يجبك إجابةً مماثِلَةً الذي تبغيه»، وتعرب الكاف على ذلك نائباً عن المفعول المطلق، وهذه الكاف مضافة وما الاسم الموصول مبنيّ على السكون في محلّ جرّ مضاف إليه.

(٤) انظر الهامش السابق.

(٥) مكافئاً: اسم فاعل يرفع فاعلاً، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو».

منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة في جواب النفي بليس[1]، أن يصغي: الفعل يصغي منصوب بفتحة مقدّرة على الياء وقد قدّرت لضرورة القافية إذ لو ظهرت الفتحة هنا كما ينبغي لها في حالة النصب للخفّة لاختلفت حركة الرويّ في البيتين، أن والفعل في تأويل مصدر مفعول به في المعنى للفعل يطمعَ، وهو مجرور بحرف جرّ مقدّر في اللفظ لأنّ الفعل «يطمعَ» لازم والتقدير «فيطمعَ في إصغائه» والجار والمجرور متعلّق بالفعل «يطمعَ».

* الفرق بين نصب الاسم المكرّر على الإغراء ونصب الاسم غير المكرّر على الإغراء من وجهين:

أولهما أنّ نصب الاسم المكرّر على الإغراء واجب في كلّ كلام، ولا يُعْدَلُ عنه إلاّ في ضرورة شعرية كقول الشاعر:

إنّ قوماً منهم عميرٌ وأشبا ... ه عميرٍ ومنهم السّفاحُ

لجديرون بالوفاء إذا قا ... ل أخو النجدة: السلاحُ السلاحُ[2]

وأمّا نصب الاسم غير المكرّر على الإغراء فإنّه جائز، بل هو أقلّ من رفعه.

والوجه الثاني أنّ عامل النصب مع الاسم المكرّر لا يجوز إظهاره لأنّ التكرار بمنزلة العوض من العامل المحذوف ولا يجتمع العوض والمعوّض منه، فأمّا الاسم غير المكرّر فإنّ إظهار العامل معه لا معابة فيه.

---

(١) لأنّ فاء السببيّة لابدّ أن تكون مسبوقة بنفي أو شبهه وهو النهي أو الاستفهام.

(٢) هذان البيتان مدوّران، وقد عدل عن النصب في قوله «السلاحَ السلاحَ» إلى الرفع مع أنّ الاسم المنصوب على الإغراء مكرّر مما يوجب نصبه، أقول عَدَلَ عن النصب الواجب إلى الرفع للضرورة الشعرية، إذ لو نَصَبَ على الإغراء كما ينبغي لاختلفت حركة الرويّ في البيتين، والسلاحُ الأولى خبر لمبتدأ محذوف أي «هذا السلاحُ»، والسلاحُ الثانية توكيد لفظيّ لها.

* «مكرَهٌ أخاك[1] لا بطلٌ».

هذا مثل يُضْرَبُ[2] لمن يُحمَل على ما ليس من شأنه، وقد جاء «أخاك» فيه على لغة مَنْ يستعمل الأخ بالألف دائماً أي رفعاً ونصباً وجراً، أي على لغة مَنْ يعرب الأخ إعراب الاسم المقصور، وهي لغة بعض قبائل العرب، وتسمَّى لغة القصر، وتكون «أخاك» على هذا مبتدأ مؤخّراً مرفوعاً بضمّة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر، ومكرَهٌ خبر مقدَّم وهذا إعراب الجمهور، وهم لا يجيزون العكس لأنّ «مكرَه» نكرة بلا مسوّغ فلا يجوز الابتداء بها، وهم لا يجيزون أيضاً أن يكون مكرَه مبتدأ وأخاك نائب فاعل[3] سدَّ مسدّ الخبر لعدم اعتماد المبتدأ على نفي أو استفهام ليسوغ الابتداء بالنكرة، وأجاز ذلك الأخفش[4] البصري لعدم اشتراطه الاعتماد، ولا يسوغ

---

(١) لا بَطَلٌ: لا حرف عطف معناه النفي، بطلٌ معطوف بلا على مكرهٌ عطف مفرد على مفرد، والمعطوف على المرفوع مرفوع، ويجوز أن يكون التقدير «مكرهٌ أخاك لا بطلٌ أخاك» بعطف جملة اسمية على جملة اسمية، وعلى هذا التقدير الثاني يكون «بَطَلٌ» خبراً مقدّماً و«اخاك» مبتدأ مؤخّراً مرفوعاً بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر على لغة القصر، أو العكس وسوّغ الابتداء ببطل النكرة حينئذ سبقُها بحرف النفي «لا» والنكرة في سياق النفي تعمّ والعموم مسوّغ للابتداء بالنكرة كالخصوص، والخبر أخاك على التأويل بالمشتق أي متّصِف بأخوّتك ومتّصِف اسم فاعل مشتقّ، ويجوز أن يكون «بَطَلٌ» مبتدأ نكرة سوّغ الابتداء بها اعتمادها على حرف النفي كما ذكرنا و«أخاك» فاعلاً سدّ مسدّ الخبر مرفوعاً بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر على لغة القصر، وبَطَلٌ بمعنى شجاع ومؤنثه بَطَلَة ومصدره بطولة وفعله لازم هو بَطُلَ من باب حَسُنَ يَحْسُنُ أي صار شجاعاً، وبَطَلٌ وصفٌ مشتقّ صفة مشبّهة مثل ظريف وحَسَن وسَهْل وصَعْب تعمل عمل فعلها اللازم المبني للمعلوم فترفع فاعلاً فحسب.

(٢) مورد هذا المثل على لسان رجل اسمه أبو حنش، وكان قومٌ من قبيلة أشجعَ قد قتلوا إخوته، وعلم خاله أنّ ناساً من قتلة إخوة أبي حنش يشربون الخمر في غار، فاحتال على أبي حنش حتى أدخله الغار عليهم على الرغم منه، فلم يكن له حينئذ بدٌّ من أن يجدّ في ضربهم فقال بعض مَنْ شاهده إنّ أبا حنش لبطل فقال «مكره أخاك لا بطل»، وقيل إنّ مورد هذا المثل كان على لسان عمرو بن العاص فقد قيل إنّ معاوية عزم على عمرو يوماً ليخرجَنّ إلى قتال عليّ، فلمّا التقيا قال عمرو: مكره أخاك لا بطل، فاعرض عنه عليّ ولم يحاربه، والظاهر أنّ عَمْراً إنّما تمثّلَ بهذا المثل ولم يقله ابتداءً، هذا إن صحّت هذه القصّة، رضي اللّه عنهم أجمعين.

(٣) مكرَه اسم مفعول مشتقّ وهو يعمل عمل فعله المبنيّ للمجهول فيرفع نائباً للفاعل.

(٤) كان الأخفش الأوسط يكثر من الخلاف على قومه البصريين، وكانت آراؤه تتفق كثيراً مع آراء الكوفيين.

أن نقول «مكرَه أخـوك» لنتخلّص من لغـة القصـر في إعراب الأخ ونجعلـه على لغة التمام، لأنّ المثال لا ينكّب أي لا يغيّر عن الصـورة التي نطق بها العرب، وقد نطق به منهم من يستعملون لغة القصر فتُلْتَزَمُ هذه اللغة فيه[1]، والكاف في «أخاك» مضاف إليه في كلّ الأحوال.

الثاني من المنصوبات: المفعول المطلق

المتن

* ثم قلتُ: الثـاني المفعـول المطلق وهو المصدر الفـضلة المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو لعدده، كضربت ضرباً أو ضربَ الأميرِ أو ضربتين، وما بمعنى المصدر مثلُه نحو ﴿فلا تميلوا كلَّ المَيْلِ﴾ و﴿ولا تضرُّوه شيئاً﴾ و﴿فاجلدوهم ثمانينَ جلْدَةً﴾.

الشرح

* وأقول: الثاني من المنصوبات المفعول المطلق، وسمّي مطلقاً لأنّه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، تقول «ضربت ضَرْباً» فالضّرب مفعول لأنّه نفس الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك «ضـربتُ زيداً» فإنّ زيداً ليس الشيء الذي فعلتَه ولكنّك فـعلتَ به فعلاً وهو الضّرب، فلذلك سـمّي مـفعـولاً به، وكـذلك سـائر المفـاعيل، ولهـذه العلّة قـدّم الزمخـشري وابن الحاجب في الذكر المفـعولَ المطلق على غيره لأنّه المـفعول حقـيقة. وحدّه مـا ذكرتُ في المقدّمة، وقـد تبيّن منه أنّ هذا المفعـول يفيد ثلاثة أمـور أحدها: التوكيد كقولك «ضربت ضـرباً» وقوله تعالى ﴿وكَلَّمَ اللَّهُ موسى تكليماً﴾ ﴿ويسلّموا تسليماً﴾ ﴿صلّوا عليه وسلّموا تسليماً﴾. الثاني: بيان النوع كقوله تعالى ﴿فأخذناهم أخْذَ عـزيزٍ مقْتَدرٍ﴾ وكـقـولك «جلستُ جلوسَ القـاضي» و«جلست جلوسـاً حـسـناً»

---

(١) يبدو أنّ غير هؤلاء قد نطقوا به على وجه آخر فقد ورد هذا المثل في الأغاني «مكره أخوك لا بطل».

و«رَجَعَ القَهْقَرى». الثالث: بيان العدد كقولك «ضربت ضربتين أو ضَرَبات» وقوله تعالى ﴿فدُكَّتا دكّةً واحدَةً﴾. وقولي «الفضلة» احتراز من نحو قولك «ركُوعُ زيدٍ ركوعٌ حَسَنٌ، أو طويلٌ» فإنّه يفيد بيان النوع ولكنّه ليس بفضلة، وقولي «المؤكّد لعامله» مخرِجٌ لنحو قولك «كرهتُ الفجورَ الفجورَ» فإنّ الثاني مصدر فضلة مفيد للتوكيد، ولكن المؤكّدَ ليس العامل في المؤكّد.

الحاشية

* قال الماتن «الثاني من المنصوبات المفعول المطلق وهو المصدر[1] الفضلة المؤكّد لعامله أو المصدر الفضلة المبيّن لنوعه أو المصدر الفضلة المبيّن لعدده كضربت[2] ضرباً أو ضربتُ ضَرْبَ الأميرِ أو ضربتُ ضربةً[3] أو ضربتين أو ضَرَباتٍ[4] أو عشرين ضربةً، وما بمعنى المصدر مثلُه، أي في كونه منصوباً على أنّه مفعول مطلق، نحو: فلا تميلوا كلَّ المَيْلِ[5]، ولا تضرّوه[6] شيئاً، فاجلدوهم

---

(١) العُمَد هي ما لا يُسْتَغْنَى عنها في الكلام كالفعل والفاعل، والفعل ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، والمبتدأ والفاعل الذي سدّ مسدّ الخبر نحو أقائمٌ الزيدان، والمبتدأ ونائب الفاعل الذي سدّ مسدّ الخبر نحو ما مضروبٌ الزيدان. والفضلات هي ما يُسْتَغْنَى عنها في الكلام كالمفاعيل جميعاً والحال والتمييز وغير ذلك فإن شئت أتيت بها فتفيد معنًى زائداً وإن شئت حذفتها فلا ينهدّ بنيان الجملة الأصلي، وبعبارة أخرى العُمَد هي المرفوعات، أما المنصوبات فهي فضلات.

(٢) المصدر في هذا المثال مؤكّد لعامله فكأنّك قلت فيه «ضربتُ ضربتُ» فكرّرت الفعل مرتين على سبيل التوكيد اللفظيّ.

(٣) اسم المرّة يعدّ من المصادر المبينة للعدد.

(٤) ضَرَباتٍ بفتح الراء منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنّه ممّا جمع بألف وتاء، وإنّما كان بفتح الراء لأنّ ما كان على وزن فَعْلَه غير وصف كضرْبة فهذا قياس جمعه.

(٥) من الآية ١٢٩ من سورة النساء، وانتصاب «كلّ» على المصدر أي يعرب مفعولاً مطلقاً مبّيناً للنّوع، لأنّ لكلمة «كلّ» حكم ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى مصدر كانت مصدراً، وإن أضيفت إلى ظرف كانت ظرفاً، ومثله قولنا «فلا تميلوا بعضَ الميل» وقولك «ضربتُه كلَّ الضّربِ أو بعضَ الضّربِ».

(٦) من الآية ٣٩ من سورة التوبة، والآية هي ﴿إلاّ تنفروا يُعذّبْكم عذاباً أليماً ويستبدلْ قوماً غيرَكم ولا =

ثمانينَ[1] جلدةً» اهـ بتصرف.

*** فائدة:**

جاء في إحدى الحواشي: ﴿فلا تميلوا كلَّ الميل﴾، فكلَّ مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل: فلا تميلوا ميلاً كلَّ الميل، ... ضربته بعضَ الضَّربِ فبعضَ مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل ضربته ضرباً بعضَ الضرب، ... رجع القَهْقَرى وقَعدَ القرفصَاءَ والأصل رجع الرجوعَ القهقرى وقعد القعدةَ القرفصاءَ فحُذِفَ المصدر[2] وأنيب عنه[3] ما يدلّ على نوع منه، وإنّما كان القهقرى والقرفصاء من النائب مع أنّهما مصدران لكونهما خالفا عاملهما لفظاً فعدّا من النائب، والقرفصاء بالمدّ والقصر أن يجلس على إليتيه ويرفع ركبتيه ويلصقهما ببطنه بيديه، والقهقرى بالقصر ليس إلاّ وهي الرجوع لخلف، وهما منصوبان بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر هذا إن قصر القرفصاء وإلاّ كانت الفتحة ظاهرة، ... قمتُ

= تضرّوه شيئاً والله على كلّ شيءٍ قدير﴾، إلاّ: بإدغام نون إنِ الشرطية في لام لا النافية والأصل إنْ لا، تنفروا: أي تخرجوا مع النبيّ للجهاد وهو فعل الشرط مجزوم بحذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل، يعذّبْ: جواب الشرط مجزوم بالسكون، يستبدلْ: معطوف على جواب الشرط، ولا: الواو حرف عطف، لا نافية، تضرّوه: أي الله أو النبيّ وهو معطوف على جواب الشرط «يعذّبْ» أو على الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط وهو «يستبدلْ» والمعطوف على المجزوم مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل، شيئاً: لا يعرب مفعولاً به ثانياً لأنّ الفعل «تضرّوه» متعدّ مباشرة لواحد، وهو نائب عن المفعول المطلق مؤكّد لعامله، لأنّه ليس مصدراً حقيقيّاً ولكنّه بمعنى المصدر فينوب عنه، والأصل «ولا تضرّوه ضَرَراً» فاستغني عن المصدر «ضَرَراً» بما يؤدّي معناه وهو «شيئاً»، لذلك يعدّ «شيئاً» نائباً عن المفعول المطلق.

(1) من آية ٤ من سورة النور والآية هي ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾ ثمانين: لا تعرب مفعولاً به ثانياً لأنّ الفعل «اجلدوهم» يتعدّى مباشرةً لمفعول به واحد وقد استوفاه وهو الهاء، وثمانين مفعول مطلق - فيما أرى - لأنّها عدد مميّز بتمييز هو مصدرٌ اسمُ مرّةٍ، وما مُيِّزَ بمصدر يعدّ بمعنى المصدر فينصب على أنه مفعول مطلق.

(2) وهو الرجوع والقعدة.

(3) وهو القهقرى والقرفصاء، فالاول نوع من جنس الرجوع، والثاني نوع من أنواع العقود

الوقوفَ وأفْرَحُ الجذَلَ، بناء على أنّ الوقوفَ منصوب بقمتُ والجذلَ منصوب بأفرحُ، ومذهب الجمهور أنّ ناصبهما فعل مقدّر من لفظهما، وصحّح أبو حيان نصبهما بقمتُ وأفْرَحُ للترادف بين القيام والوقوف، والفرح والجذل، ولأنّ المنصوبات في غير المرادف نحو: فلا تميلوا كلَّ الميل. لا يمكن أن يقدّر لها عامل من لفظها[١] فيجب أن يكون العامل ما قبلها[٢] فيطّرد في الجميع[٣] ذكر العامل ليكون الباب على وتيرة واحدة،.. فاجلدوهم ثمانين جلدة، والأصل جلداً ثمانين[٤] ، فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين، فثمانين نائب عن المفعول المطلق مبيّن للعدد». اهـ بتصرف.

* قال الشارح «وسمّي مطلقاً لأنّه يقع عليه اسمُ المفعول بلا قيد».

أي لأنّه يطلق عليه اسم المفعول وحده بلا قيد، ولكنّ ذلك كما ينبغي أن يُتَنَبَّه له إنّما هو بحسب الأصل وإلاّ فإنّ مصطلح المفعول وحده لا يُتَبَادَرُ منه بحسب الآن إلاّ المفعول به وحده وذلك لكثرة دورانه في الكلام[٥] ، أمّا بقيّة المفاعيل ومنها المطلق فإنّها جميعاً تقيّد بقيودها.

*** فائدة:**

مصطلح «المفعول المطلق» مصطلح بصريّ، أمّا غير البصريين فإنّه لا يسمّي شيئاً باسم «المفعول» إلاّ المفعول به خاصة، ويقول في غيره من المفاعيل إنّه «مشبَّه بالمفعول» أي مشبَّه بالمفعول به.

* قال الشارح «وحدُّهُ ما ذكرتُ في المقدّمة».

أي تعريفه ما ذكرتُهُ في المتن.

---

(١) أي من لفظ «كلّ».

(٢) أي مذكوراً قبلها وهو الفعل «تميلوا».

(٣) أي في غير المرادف كالآية، وفي المرادف كقوله: قمت الوقوف وأفرح الجذل.

(٤) ثمانين صفة للمصدر جَلْداً على تأويل ثمانين باسم المفعول المشتقّ «معدوداً».

(٥) لمّا كان المفعول به كثير الدوران في الكلام خفّفوه بحذف صلته وهي الجار والمجرور.

* فائدة:

قال الشارح «يفيد ثلاثة أمور».

المقصود «يفيد واحداً من ثلاثة أمور» بدليل قوله فيما بعد «أحدها .. الثاني ... الثالث ...» ولو كان المقصود «يفيد الأمور الثلاثة مجتمعة» كما يفيد ظاهر اللفظ لقال «يفيد ثلاثة أمور هي كذا وكذا وكذا».

* فائدة:

يقال: كَلَّمَ يُكَلِّمُ تكليماً، فالتكليم مصدرٌ واسم المصدر «الكلام»، والكلام أيضاً اسم جنس[1] يقع على المفيد القليل والكثير فيقال لهما كلام، أمّا الكلم فإنه اسم جنس جمعي مثل نَبِق ونَبِقَة[2]، ولا يكون أقلّ من ثلاث كلمات مفيدة أو غير مفيدة مثل «إنْ قام محمدٌ» و«قد قام محمدٌ» فهما كَلِمٌ، والثاني كلامٌ أيضاً لأنّه مفيد، ويقال: سَلَّمَ يُسَلِّمَ تسليماً، فالتسليم مصدرٌ واسم المصدر «السلام».

* قال تعالى ﴿فأخذناهم أَخْذَ عزيز مقتدر﴾ (من الآية ٤٢ من سورة البقرة).

أَخْذَ عزيزٍ: هو من إضافة المصدر لفاعله[3]، عزيز مقتدرٍ: كلّ منهما في هذه الآية صفة مشبّهة دالّة على الثبوت واللزوم كما هو الشان في الصفة المشبهة، وهو الواجب في حقّ اللّه تعالى، وهما مصوغان من مصدر[4] الفعل اللازم، فالأول فعله اللازم عَزَّ يعِزّ من باب ضرب، أي صار عزيزاً، ومصدره العِزّ وهو ضدّ الذلّ[5]، والاسم منه العِزّة وهي القوة والغلبة، والثاني فعله اللازم اقتدر يقتدر، ومصدره

---

(١) دلالة الكلام على الجنس هي من قبيل أنّ المصدر عامّه يدلّ على الجنس.

(٢) هو نبات السِّدْر في الصحراء، وإنّما كان الكلم والنّبق اسم جنس جمعي لأنّه يفرق بينه وبين مفرده بالتاء.

(٣) ومثله قولك «جلستُ جلوسَ القاضي» فهو من إضافة المصدر لفاعله، لكنّ جلس لازم وأَخَذَ متعدٍّ.

(٤) وهذا عند البصريين إذ المصدر عندهم هو أصل الاشتقاق، وهما عند الكوفيين مصوغان من الفعل اللازم نفسه إذ الفعل عندهم هو أصل الاشتقاق.

(٥) يقال: ذَلَّ يذِلُّ وهو فعل لازم من باب ضرب أي صار ذليلاً، ومصدره الذُّلّ، والاسم منه الذِّلّة وهي الضعف والاستكانة.

الاقتدار، وقد رفع كلٌّ منهما فاعلاً هو الضمير المستتر جوازاً فيهما وتقديره هو.

وتأتي «عزيز» مع غيره تعالى صفة مشبهة أيضاً ترفع فاعلاً، ولا تكون اسم فاعل يدلّ على التجدّد والحدوث، ولا صيغة مبالغة مع أنّها على وزن فعيل الذي هو أحد صيغ[1] المبالغة الخمس القياسية، أمّا «مقتدر» فهو في الأصل اسم فاعل يدلّ على التجدّد والحدوث ويرفع فاعلاً، وقد يكون صفة مشبّهة مع غير الخالق إذا دلّ على الثبوت واللّزوم.

ومقتدر نعت لعزيز، أو معطوف عليه عطف مفرد على مفرد بإسقاط حرف العطف، أو التقدير «أَخْذَ عزيزٍ وأَخْذَ مقتدرٍ» وقد عطف فيه تركيب إضافيّ على تركيب إضافي.

* «رَجَعَ القَهْقَرى».

فاعل رَجَعَ ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، القهقرى[2] بالقصر ولا يجوز مدّه مصدرٌ مثلُ التقهقر، وفعلهما تَقَهْقَرُ يتقهقَرُ، وهو أيضاً اسم مقصور لنوع من أنواع الرجوع إلى الخلف، والقهقَرى تعرب عند بعض الكوفيين في هذه الجملة مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف مشتقّ من لفظها والتقدير «رَجَعَ وتقهقَرَ القهقَرَى»، وأعربها غيرهم نائباً عن المفعول المطلق للفعل «رَجَعَ» الذي هو هنا بمعنى تقهقَرَ، أو نعتاً نائباً عن مفعول مطلق محذوف هو المنعوت والتقدير «رَجَعَ الرجوعَ القهقرى»، والأنسب أن تعدّ «القهقرى» مصدراً نائباً عن المفعول المطلق للفعل «رَجَعَ» الذي هو في الجملة بمعنى تقهقر، وإنّما كانت نائباً عن المفعول المطلق ولم تكن مفعولاً مطلقاً مع أنّها

---

(١) صيغة المبالغة أصلها اسم فاعل عدل عنه لقصد التكثير.

(٢) تثنّى كلمة القَهْقَرَى على القهقران رفعاً والقهقَرَين نصباً وجرّاً بحذف الألف من المفرد، هكذا في الفيروزابادي وفي بعض الحواشي، وهو مخالف لقاعدة التثنية في مثل هذه الكلمة فإنّ التثنية تقلب لها الألف المقصورة ياء ولا يحذف لها شيء من الكلمة نحو. مستشفيان وحبليان.

مصدر لكونها خالفت عاملها «رَجَعَ» لفظاً لا معنًى، وهي في كلّ الأعاريب[1] منصوبة بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر.

* قال تعالى ﴿فدُكّتا دكّةً واحدةً﴾ (من الآية ١٤ من سورة الحاقّة).

التاء في الفعل «دُكَّتَا» تاء التأنيث الساكنة وحرّكت بالفتحة لالتقاء الساكنين وهما التّاء وضمير ألف الاثنين نائب فاعل الفعل المبني للمجهول دُكَّ، وإنّما كان التحريك بالفتحة لأنّها من جنس الألف إذ الألف فتحة ممطولة، دكّةً: مفعول مطلق وهو اسم مرّة من المصادر المبنيّة للعدد بذاتها، وقد بَيَّنَ في الآية العدد بذاته وبيّنها بصفته «واحدةً» أيضاً.

* قال الشارح «وقولي في المتن: المصدرُ الفضلة، احترازٌ، أي قيدٌ في التعريف للإخراج والاحتراز من المصدر في نحو قولك: ركوعُ زيدٍ ركوعٌ حَسَنٌ، أو ركوعٌ طويلٌ، فإنّه أي ركوعٌ حسنٌ أو ركوعٌ طويلٌ مصدر يفيد بيان النوع، ولكنّه ليس بفضلة بل هو عمدة لأنّه وقع خبراً لمبتدأ، والخبر عمدة» اهـ بتصرف.

* قال الشارح «وقولي في المتن: المؤكّد لعامله، قيدٌ في التعريف مخرجٌ لنحو

---

(١) تسري هذه الأعاريب الثلاثة على قولنا «قعد محمدٌ القُرْفُصَاءَ أو القرفُصَى» وهي اسم منصوب بفتحة ظاهرة على الهمزة في حالة المدّ ومقدّرة على الألف المقصورة للتعذّر في حالة القصر، فعلى الإعراب الأول يكون التقدير «قَعَدَ محمدٌ وقَرْفَصَ القرفصاء» فالقرفصاء مفعول مطلق للفعل المحذوف المجانس له في لفظه، وعلى الثاني تكون القرفصاء نائباً عن المفعول المطلق للفعل قَعَدَ الذي هو بمعنى قرفَصَ، وعلى الثالث يكون الأصل «قَعَدَ محمد القعدةَ القرفصاءَ» وقد حذف المصدر المنصوب وهو القعدةَ وأنيب عنه نعته وهو القرفصاء الذي يدلّ على نوع منه، وإنّما كان «القرفصاءَ» على الإعرابين الثاني والثالث نائباً عن المفعول المطلق مع أنّه مصدر لكونه خالف عامله لفظاً، ومثله «سارَ محمدٌ الخببَ» فالخَبَبُ نوعٌ من أنواع السير فهو نوع من جنس ما يدلّ عليه العامل وهو الفعل سار والخَبَبُ: السرعةُ، يقال: خَبَّت الدّابّة تخُبُّ من باب نصر ينصر، والمصدر خَبٌّ وخَبَبٌ وخَبيبٌ، والتقدير على الإعراب الأول «سار محمدٌ وخَبَّ الخَبَبَ» فهو مفعول مطلق لفعل مقدّر مجانس له في اللفظ، والفعل على الثاني بمعنى خَبَّ فالخَبَبُ نائب عن المفعول المطلق لأنّه لم يجانس فعله في اللفظ، والتقدير على الإعراب الثالث «سار السيرَ الخَبَبَ» فناب النعت عن المنعوت بعد حذفه فهو نائب عن المفعول المطلق.

قولك: كرهتُ الفجورَ الفجورَ فإنّ الثاني مصدرٌ فضلةٌ مفيد للتوكيد[1]، ولكنّ المؤكَّد الفجورُ الأولى، وليس الفجورُ الأولى العاملَ في المؤكِّدِ الفجورِ الثانية، بل العامل فيهما هو الفعل كرهتُ» اهـ بتصرف.

الثالث: المفعول له

المتن

* ثم قلتُ: الثالث المفعول له وهو المصدر الفضلة المعلِّلُ لحدثٍ شاركه في الزمان والفاعل كقمت إجلالاً لكَ، ويجوز فيه أن يُجَرَّ بحرف التعليل، ويجب في معلِّلٍ فَقَدَ شرطاً أن يُجَرَّ باللاّم أو بنائبها.

الشرح

* وأقول: الثالث من المنصوبات المفعول له، ويسمّى المفعول لأجله، والمفعول من أجله. وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور: أحدها أن يكون مصدراً، والثاني أن يكون مذكوراً للتعليل، والثالث أن يكون المعلَّل به حَدَثاً مشاركاً له في الزمان، والرابع أن يكون مشاركاً له في الفاعل. مثال ذلك قوله تعالى ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حَذَرَ الموت﴾ فالحذر مصدر مستوفٍ لما ذكرنا، فلذلك انتصب على المفعول له، والمعنى لأجل حذر الموت. ومتى دلّت الكلمة على التعليل وفُقِدَ منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولاً له، ويجب حينئذ أن تجَرَّ بحرف التعليل. فمثال ما فَقَدَ المصدرية قولك «جئتك للماءِ وللعُشْبِ» وقوله تعالى ﴿هو الذي خلقَ لكم ما في الأرض جميعاً﴾ وقول امرئ القيس:

ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني، ولم أطلبْ، قليلٌ من المال

---

(١) المصدر الثاني هو في المعنى مفعول به فضلة لأنّه توكيد لفظيّ للمفعول به الفضلة فهو بمثابته.

ومثال ما فقد الاتّحاد في الزمان قولك «جئتك اليومَ للسّفر غداً» وقول امرئ القيس أيضاً:

فجئتُ وقد نَضّتْ لنوم ثيابَها ... لَدَى السِّتْرِ إلاّ لِبْسَةَ المتفضّلِ

فإنّ زمن النّوم متأخّر عن زمن خَلْع الثوب، ومثال مَا فَقَدَ الاتحاد في الفاعل قولك «قمتُ لأمركَ إيايّ» وقول الشاعر:

وإنّي لتعروني لذكراكِ هَِزّة ... كما انتفضَ العصفورُ بلَّلَهُ القَطْرُ

فإنّ فاعل «تعروني» هو الهِزَّة وفاعل الذِّكرى هو المتكلم، لأنّ التقدير «لذكري إياك».

الحاشية

* قال الماتن «الثالث من المنصوبات المفعول له، وهو المصدر الفضلة المعلِّل لحدث شاركه في الزمان والفاعل، كقمت إجلالاً لكَ[1]، والأصل فيه إذا استوفى هذه الشروط أن يكون منصوباً كما في هذا المثال، ولكن يجوز فيه أي في المفعول لأجله المستوفي لهذه الشروط المذكورة في التعريف فضلاً عن نصبه أن يُجَرَّ بحرف التعليل أي بلام التعليل الجارّة فقط، فيجوز أن تقول: قمت إجلالاً لك، وقمت لإجلالك، والنصب أكثر، ويجب في معلِّلٍ أي يجب في كلّ لفظٍ دلّ على التعليل لكنّه فقد شرطاً من هذه الشروط المذكورة في التعريف أن يجرّ بلام التعليل أو بنائب لام التعليل ولا يجوز نصبه ويسقط عنه اسم المفعول له ولا يعدّ منه في اصطلاح النحاة» اهـ بتصرّف.

---

(١) لك: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائناً نعت لإجلالاً المصدر الجامد عند البصريين، لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات الجامدة صفات، أو جار ومجرور متعلّق بإجلالاً نفسها عند الكوفيين لأنّ إجلالاً مصدر مشتقّ من الفعل عندهم فيتعلّق به الجار والمجرور مباشرة لاشتقاقه.

* قال تعالى ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذرَ الموت﴾ (من الآية ١٩ من سورة البقرة).

أصابعهم(١) : أي أنامل أصابعهم، ففيه مجاز مرسل من استعمال الكلّ وإرادة الجزء والعلاقة الكلية، في آذانهم: جار ومجرور والهاء مضاف إليه والميم حرف دالّ على الجمع، والجار والمجرور متعلّق بيجعلون وهو مفعول به ثانٍ في المعنى، من الصواعق(٢) : أي من صوت الصواعق، ومن حرف جرّ معناه التعليل، فقوله ﴿من الصواعق﴾ علّة لجعل الكفّار أصابعهم في آذانهم، ولكنّ الصواعق ليست مصدراً، لذلك لا تعرب مفعولاً لأجله منصوباً بل تجرّ وجوباً بحرف تعليل هو هنا «من» النائبة عن لام التعليل، والجار والمجرور «من الصواعق» متعلّق بيجعلون، حذرَ الموتِ: حذر(٣) اسم مستوفٍ للشروط فهو مصدر فضلة ذكر علّة لحدث هو جعل الأصابع في الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفّار والزمن واحد أيضاً، فهو مفعول من أجله منصوب بالفعل يجعلون، ويجوز كذلك إعرابه مفعولاً لأجله مجروراً بحرف التعليل وهو اللاّم بعينها فيقال لحذرِ الموتِ وذلك في غير القرآن، والنصب أكثر، وحَذَرَ مضاف والموتِ مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله والفاعل مقدّر والتقدير «حذرهم الموتَ»، ويجوز في «حذَرَ» أن تعرب نائباً عن المفعول المطلق والتقدير «يحذرونها(٤) حذراً مثلَ حَذَرِ الموتِ» فحذف المصدر وأنيب عنه نعته، ثم حذف النعت وهو المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. والجملة كلّها حينئذ في محلّ

---

(١) مفرده اصبع وهو مؤنث كالأذُنُ، ويذكّر أيضاً، وفيه خمس لغات هي: إصبع بكسر الهمزة وفتح الباء، أصبع بفتح الهمزة وكسر الباء، أصبع بفتحهما، إصبع بكسرهما، أصبع بضمّهما، وقيل فيه تسع لغات هي ما ذكرنا ثم أصبع بضمّ الهمزة وفتح الباء، أصبع بفتح الهمزة وضمّ الباء، أُصبع بضمّ الهمزة وكسر الباء، إصبع بكسر الهمزة وضمّ الباء وهو نادر.

(٢) الصواعق جمع صاعقة، ويقال في المفرد أيضاً وبالمعنى نفسه صاقعة، وقد قرأ الحسن في الآية شذوذاً «من الصواقع» وهي لغة تميم وبعض ربيعة.

(٣) ويقال أيضاً في اللغة حِذَارَ وهما بمعنى واحد.

(٤) أي الصواعق،

نصب حال من واو الجماعة فاعل «يجعلون» والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل يجعلون.

*** فائدة:**

الحروف الدّالّة على معنى التعليل هي: اللاّم في الأصل، أي اللاّم وهي تدلّ على التعليل بالأصالة، وينوب عنها في الدلالة على التعليل مِنْ، نحو قوله تعالى: ﴿الذي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ﴾[1] (من الآية ٣٥ من سورة فاطر)، وفي، نحو قوله تعالى: ﴿ولولا فضل اللّه عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسَّكم فيما أفضتم فيه عذاب أليم﴾[2] (آية ١٤ من سورة النور)، والكاف، نحو قوله تعالى ﴿واذكروه كما هداكم﴾[3] (من الآية ١٩٨ من سورة البقرة)، والباء، نحو قوله تعالى ﴿فبظلم من الذين هادُوا حَرَّمنا عليهم طيِّباتٍ أحلّت لهم﴾[4] (من آية ١٦٠ من سورة النساء).

* «جئتك للماءِ والعشبِ»[5] .

هذا مثال للكلمة الدالّة على التعليل، وهي الماء، فهي - مع العشب - علّة الحدث قبلها وهو المجيء، وقد فقد منها شرط المصدرية المطلوب توافره في المفعول لأجله، لذلك لا تعدّ مفعولاً له اصطلاحاً ولا تُسَمَّى بهذا الاسم عند النحاة فلا يجوز نصبها بل يجب جرّها بلام التعليل أو بما ينوب عن لام التعليل من الحروف الدالّة على السبب والعلّة، وهي هنا مجرورة باللاّم.

---

(١) دار المقامة: جنّات عدن، والمقامة مصدر ميمي والمصدر الأصلي الإقامة، من فضله: أي بسبب فضله.

(٢) لمسّكم فيما افضتم فيه: معناه اصابكم في الذي - أي بسبب الذي - خضتم فيه من قصة الإفك عذاب اليم.

(٣) واذكروه: اي اللّه، كما هداكم: اي بسبب هدايته او لهدايته إيّاكم، وما مصدرية.

(٤) اي بسبب ظلم من اليهود حرّمنا، فالباء حرف جرّ معناه هنا السببية.

(٥) للعشب جار ومجرور معطوف بالواو على «للماء»، ويجوز العطف كما هو الحال هنا بدون لام الجرّ فيقال «جئتك للماءِ والعشبِ»، وما يقال في الماء يقال في العشب، فكلاهما علّة للمجيء كما ذكرنا، وكلاهما ليس مصدراً كما ينبغي في المفعول لأجله، وكلٌّ منهما اسم ذات.

* قال تعالى: ﴿هو الذي خَلَق لكم ما في الأرض جميعاً﴾[1] (من الآية ٢٩ من سورة البقرة).

وهذا مثال آخر للكلمة الدالّة على التعليل، وهي الضمير المتّصل «الكاف» الذي هو في محلّ جرّ باللاّم، فإنّ هذا الضمير يدلّ على تعليل الحدث قبله وهو الخَلْق، أي علّةُ خَلْقِ ما في الأرضِ جميعاً أنّه لكم، وكان حقّ هذا الضمير لذلك أن يكون مفعولاً لأجله، ولكنّه ليس مصدراً[2] كما ينبغي للمفعول من أجله، فلا يعدّ منه اصطلاحاً ولا يُسَمَّى باسمه عند النحويين فلا يجوز نصبه بل يجب جرّه بلام التعليل أو بما ينوب عنها من الحروف الدالّة على معناها، وهو هنا مجرور بلام التعليل.

* قال امرؤ القيس بن حُجُر الكِنْدِي مفتخراً:

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ ... كفاني -ولم أطلبْ- قليلٌ من المال[3]

---

(١) ما اسم موصول بمعنى الذي مفعول به، جميعاً حال من ما الموصولة والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل خَلَقَ، ولا يتأتّى إعراب «جميعاً» توكيداً معنويّاً منصوباً على أن تكون ما الموصولة التي هي في محلّ نصب مؤكّداً لأنّ شرط التوكيد المعنويّ أن يضاف إلى ضمير المؤكّد فيقال جميعَه.

(٢) الكاف في الآية ضمير المخاطبين لاتصالها بحرف الميم الدالّ على الجمع، والمخاطبون ذوات وليسوا أحداثاً كما هي المصادر.

(٣) لو حرف امتناع لامتناع حرف شرط غير جازم له فعل شرط وجواب شرط غير مجزومين ولا في محلّ جزم، ما حرف مصدريّ وهو مع الفعل المضارع أسعى في تأويل مصدر اسم أنّ، لأدنى جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائنٌ خبر أنّ وهو أفعل تفضيل ممنوع من الصرف للوصفيّة ووزن الفعل وقد جُرّ هنا بكسرة مقدّرة على الألف للتعذر وتقدير الكلام «ولو أنّ سَعْيي كائنٌ لأدنى معيشةٍ»، وأنّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط والتقدير «ولو ثَبَتَ كونُ سَعْيي كائناً لأدنى معيشةٍ»، وكونُ مضاف إلى سَعْيي من إضافة المصدر الناقص لاسمه، وسَعْيي من إضافة المصدر لفاعله، أما لأدنى فهو متعلّق بمحذوف منصوب تقديره كائناً خبر للكَوْنِ، وهذه الجملة هي فعل الشرط للحرف لو، وقد قدّرنا الفعل «ثَبَتَ» لأنّ فعل الشرط للحرف «لو» لا يكون جملة اسمية بل يجب أن يكون جملة فعلية خلافاً لحرف الشرط غيرالجازم الذي هو حرف امتناع لوجود «لولا» فإنّ هذا ينبغي أن يكون شرطه جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ مذكور وخبر محذوف وجوباً، وقد أوّلنا أيضاً جملة أنّ واسمها وخبرها بمفرد هو «كون» لأنّ فاعل الفعل نحو «ثَبَتَ» لا يكون جملة، معيشةٍ: مضاف إليه وهو مصدر ميمي بمعنى المصدر الأصلي وهو العيش وإنّما سمّي ميمياً لأنّه مبدوء بميم زائدة، كفاني قليلٌ: الجملة=

وهذا مثال ثالث للكلمة الدالّة على التعليل وليست مصدراً فلا تكون مفعولاً له منصوباً بل تجرّ وجوباً بحرف اللاّم الدالّ على التعليل كما في البيت أو بنحو اللاّم، وهذه الكلمة هي «أدنى» فهي علّة وسبب للحدث قبلها وهو السَّعْي، ولكنّها اسم تفضيل، والمعنى: ولو أنّ سَعْيِي علّتُه وسبُبُه أدنى معيشة لكفاني قليلٌ من المال ولم أطلب المُلْكَ.

*** فائدة:**

يأتي النحاة ببيت امرئ القيس السابق في باب التنازع وهولا يستقيم فيه لأنّه – كما يقول المعلّق – لا يصحّ تسليط كلّ واحد من الفعلين وهما «كفاني» و«أطلب» على المعمول المتأخّر وهو «قليلٌ» محافظة على المعنى المراد، ولذلك قدّروا لأطلب معمولاً يرشد إليه المعنى وهو «الملكَ».

وتفسير ذلك أنّه لا يصحّ أن يكون الشطر الثاني من هذا البيت من باب التنازع لأنّ المعمول الذي يُفْتَرَضُ أن يتنازع عليه العاملان وهو «قليلٌ» هو فاعل مرفوع للفعل الذي لم يستوفِ فاعله وهو «كفاني»، أمّا الفعل الثاني وهو «أطلب» فقد استوفى فاعله وهو الضمير المستتر وجوباً «أنا» فهو ليس بحاجة إلى فاعل ينازِعُ غَيْرَهُ فيه، ولا يستقيم في المعنى أن ننصب «قليلاً» فنجعلها مفعولاً به للفعل «أطلب» لأنّ فيه مخالفة لنطق الشاعر برفع «قليلٌ» من جهة، ولقيام حاجة الفعل «كفاني» حينئذٍ إلى فاعلٍ من جهةٍ أخرى، ولفساد المعنى بذلك النصب من جهة ثالثة، إذ يصبح التقدير «كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب قليلاً من المال» وهو بيّن التهافت والسقوط، إذ كفاية المال القليل تقتضي عدم طلب الكثير الزائد عليه وليس عدم طلب هذا القليل الكافي، لذلك كان لابدّ من جعل «قليلٌ» فاعلاً للفعل «كفاني» الذي يحتاج إليه ويصحّ

= جواب حرف الشرط لو، ولم أطلب الملك: يجوز أن نعرب الواو حرف عطف وجملة لم أطلب الملكَ معطوفة على جملة كفاني قليلٌ من المال كما ذكر المعلّق، فتكون جملة المعطوف لا محلّ لهامن الإعراب لأنّها معطوفة على جملةٍ واقعة جواباً لشرط غيرجازم لا محلّ لها من الإعراب، والأفضل عندي أن تعدّ الواو حرفاً زائداً لضرورة الوزن وجملة لم أطلب الملكَ معترضة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها فصلت بين متلازمين هما الفعل من جهة وهو كفاني وفاعله من جهة أخرى وهو قليلٌ.

به المعنى كمـا فعل الشاعر، ومن ثَمَّ لزمنا أن نقـدِّر للفعل «أطلب» مفعـولاً به مناسباً للمعنى وهو «الملكَ»، ولم نحتج إلى تقدير فاعل له لوجوده كما ذكرنا.

* **فائدة**:

قال امرؤ القيس:

ألا عِـمْ صـباحـاً أيُّهـا الطّـلَلُ البـالـي   وهل يَعِمَنْ من كان في العُصُر الخالي؟

ويروى «ألا انْعِمْ»، وكان أهل الجاهلية إذا التقـى أحدهم بآخر في الصّباح حيّاه بقوله «أنعم صباحا» أو «عِمْ صباحاً»، وفي المساء قال له «عِمْ أو انْعِمْ مساءً»، الطلل: هو ما شخـص من الآثار، والشاعر يحيّي الطلول أو الأطلال الدوراس لارتبـاطها في ذهنه بأهلهـا الذين كـانوا يـنزلونهـا ذات يوم ثم ارتحلوا وأفناهم كـرّ الغـداة ومـرّ العشـيّ.

* جئتك اليوم[1] للسّفر غداً»[2] .

هذا مثال للمصدر الفـضلة الدّالّ على التعليل لكنّه فَقَدَ شرط الاتحاد في الزمان بين المعلول وهو الحدث أي المجيء والعلّة أي السبب وهي السَّفَر، فكلٌّ منهما وقع أو سيقع في زمان مختلف كما هو واضحٌ من قوله اليومَ وغداً، أمّا فاعل المعلول والعلّة فواحد، وقـوله «للسَّفَرِ» لا يسمَّى لهذا مفعـولاً لأجله ولا ينصب بل يجب جرّه باللام أو نائبها، وهو هنا مجرور باللاّم.

* قال امرؤ القيس في معلّقته:

---

(١) اليومَ ظرف زمـان منصوب متعلّق بالفـعل جئتُ، غداً ظرف زمـان منصوب متعلّق بالمصـدر المشتقّ وهو السّفر عند الكوفيين ومتعلّق بمحذوف تقديره الكائنِ نعت للسّفرِ المصدر الجامد عند البصريين، لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات الجامدة صفات.

(٢) انظرالهامش السابق.

فجئتُ وقد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَها لدى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المتفضِّلِ(١)

وهناك مثال آخر للمصدر الفضلة وهو «نوم» الدّالّ على التعليل للحدث الذي قبله وهو «نَضَّتْ» المتّحد معه في الفاعل إذ فاعل النوم،وفاعل النّضّ واحد، لكنّه ليس متّحداً مع هذا الحدث في الزمن إذ زمن النوم تالٍ لزمن النَّضّ، فلا يسمَّى «نوم» لذلك مفعولاً لأجله ولا يجوز نصبه وإنّما ينبغي جرّه باللاّم الدّالة على التعليل كما هو الحال هنا أو بنائبها.

* «قمتُ لأمْركَ إيايَ»(٢) .

---

(١) جئت: أي جئت إليها، وجملة «قد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَها» حال من الضمير «ها» المجرور، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو متعلّق الجار والمجرور الفعل جاء، نَضَّتْ: أي خلعت يقال نَضَّ ينُضُّ من باب نصر ينصر، والمصدر نَضٌّ، ويجوز أن يقال نَضَا يَنْضُو من باب نصر ينصر والمصدر نَضْوٌ، يقال نَضَوْتُ ثوبي أنْضُوهْ إذا خَلَعتُه ونَضَوْتُ السيفَ أنْضُوهُ إذا سللتُه من غمده، والفعل المضعّف نَضَّ يدلّ على التكثير، وقد روي الفعل في البيت نَضَتْ بالتخفيف فيكون قد دخل على البيت زحّاف يسمّى القبض وهو حذف الخامس الساكن ولا شيء فيه وهو كثير في هذه القصيدة، لدى: بمعنى عند ظرف مكان منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر متعلّق بالفعل نَضَّتْ أو بالفعل نَضَتْ، السِّتْر: بكسر السين مفرد جمعه السُّتور والأستار أما السِّتارة فجمعها ستائر وأمّا السَّتْر بفتح السين فهو مصدر سَتَرَ يَسْتُرُ من باب نصر ينصر، إلاّ: حرف استثناء والاستثناء في البيت تام مثبت لأنّ الكلام موجب غير منفي والمستثنى منه مذكور وهو «ثيابَها» لذلك يجب نصب المستثنى وهو لِبْسَةَ على الاستثناء، لِبْسَةَ بكسر اللاّم اسم هيئة ولَبْسَة بفتحها اسم مرّة، وكلاهما مصدر، والمصدر المعتاد هو اللُّبْسُ بضمّ اللام، امّا اللِّبس بكسر اللاّم واللِّباس والمَلْبَس فهي أسماء بمعنى واحد وتطلق على ما يُلْبَس، وليس المقصود بلِبْسة في البيت اسم الهيئة الذي هو مصدر ولكن المقصود بها ضرب خاصّ من اللّباس يلبسه المتفضّل، أي نضت ثيابها إلاّ ضرباً يلبسه المتفضّل، لذلك لا تعدّ إضافة لِبْسَة إلى المتفضّل من إضافة المصدر لفاعله، والمتفضّل اسم فاعل فعله لازم فهو يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم اللازم فيرفع فاعلاً فقط وهو الضمير المستتر جوازاً «هو»، وكما أنّ اللُّبْسَ المصدر المعتاد كما ذكرنا للفعل لَبِسَ يَلْبَسُ فإنّه يقال لَبَسْتُ الأمرَ أي خَلَطْتُهُ ولَبَسَ عليه في الأمر أي خَلَطَ ومضارعهما يَلْبِسُ فهما من باب ضرب يضرب ومصدرهما لَبْسٌ بفتح اللاّم ولُبْسةٌ بضمّها أي شبهة، ويقال أيضاً التبس عليه الأمرُ يَلْتَبِسُ أي اختلط واشتبه واشْكَلَ والمصدر الالتباس، ومعنى البيت: إنّ الشاعر جاءها وقت خلوتها لينال منها ما يريد وكانت قد خلعت ثيابها ولم يبق عليها إلاّ غلالة رقيقة تتوشّح بها.

(٢) أمْرك: من إضافة المصدر لفاعله وإيّاي مفعول به للمصدر.

أمْرك مصدر فضلة معلِّلٌ للحدث قبله وهو القيام، وزمان القيام وزمان الأمر واحد، لكنّ العلّة وهي الأمر والمعلَّلَ وهو الحدث أي القيام فقدا الاتحاد في الفاعل على ما ينبغي للمفعول من أجله إذ فاعل أحدهما ليس هو فاعل الآخر، ففاعل الحدث هو المتكلّم، وفاعل «الأمر» هو المخاطَب، فلا يسمَّى «أمْرك» مفعولاً له، ولا ينصب، بل يجرّ وجوباً بلام التعليل كما حدث في هذا المثال، أو بما ينوب عن هذه اللاّم ويؤدّي معناها.

* قال الشاعر الأمويّ أبو صخر الهذليّ:

وإنّي لتعروني لذكراكِ هِـزّةٌ　　　كما انتفَضَ العصفورُ بلَّلَه القَطْرُ[1]

ذِكْرَى: اسم مصدر[2] فضلة معلّل للحدث قبله وهو عَرْوُ الهزّة، وقد اتَّحَدَ الحدثُ والسبب في الزمان، فزمن عَرْوِ الهزّة وزمن التذكّر واحد كما هو واضح،

---

(١) لتعروني: من عَرَاه يعروه عَرْواً، ومثله في المعنى اعتراه يعتريه اعتراءً، واللاّم لام الابتداء المزحلقة للتوكيد، وياء المتكلم مفعول به مقدّم، الذكرى اسم مصدر والمصدر التّذكّر ومعناهما واحد وفعلهما تذكّر يتذكَّرُ أي بالقلب، أمّا الفعل ذَكَرَ يذكُرُ فباللسان ومصدره ذِكْرٌ وليس له اسم مصدر تنقص حروفه عن حروف المصدر الثلاثة، وضمير الكاف في ذكراكِ يعود إلى محبوبته سَلْمَى وهو من إضافة اسم المصدر لمفعوله، الهِزّة بكسر الهاء مصدرٌ معتاد فعله هَزَّ يَهُزُّ من باب ردَّ يردُّ ومعناه النشاط والارتياح أو مصدرٌ اسمُ هيئة، وبفتحها مصدرٌ اسمُ مرّة، وهي فاعل تعرو مؤخّر والجملة في محلّ رفع خبر إنّ، كما: الكاف حرف جرّ وتشبيه وما حرف مصدري يؤول مع الفعل الماضي بعده بمصدر مجرور بالكاف والتقدير «كانتفاضِ العصفورِ» وهو من إضافة المصدر لفاعله، والجار والمجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائنةٌ نعت لهِزّةِ المصدر الجامد عند البصريين أو متعلّق بهزّة المشتقّة من الفعل عند الكوفيين، وفي البيت تشبيه تمثيليّ لأنّه تشبيه صورة مركّبة من متعدّد في الشطر الأول بصورة مركبة من متعدّد في الشطر الثاني، وجملة «بلّله القطر» المكوّنة من فعل ومفعول به مقدّم وفاعل مؤخر جملة فعلية في محلّ نصب حال من العصفور والعامل في الحال هو الفعل انتفَضَ الذي عمل في صاحبه، وقد مرادة قبل جملة الحال هنا، ومثل هذا يأتي في الكلام الجيدّ الفصيح ومنه قوله تعالى ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ (من الآية ٩٠ من سورة النساء)، والكوفييون والأخفش يرون جواز مجيء الماضي حالاً من غير قد، فلا ضرورة ولا شذوذ في البيت على كلا المذهبين لأنّ قد إمّا مرادة، أو أنّها غير مرادة ومستغنى عنها.

(٢) كما يقع المصدر مفعولاً لأجله يقع اسم المصدر كذلك وأحكامهما في الباب واحدة إذ لا فرق بينهما إلاّ في عدد الحروف.

لكنّهما اختلفا في الفاعل، ففاعل العامل تعروني هو الهِزّة وفاعل الذكرى هو المتكلّم لأنّ التقدير «لذكري إيّاكِ»، فلا تعدّ «ذِكْرَى» مفعولاً لأجله ولا تنصب بل يجب جرّها بلام التعليل كما حدث في البيت أو بنائبها.

* **ملاحظة:**

وقع خطأ في الآية الآتية التي أوردها المعلّق وفي رقمها من سورتها والصواب هو قوله تعالى ﴿ويستعجلونك بالسيّئة قبل الحسنة وقد خَلَتْ من قَبْلِهِمُ الْمَثُلاَت﴾[1] (من الآية ٦ من سورة الرعد).

وقد ساق المعلّق آيات أخرى مثل هذه الآية شاهداً على أنّ الكثير في الجمل الفعلية التي تقع حالاً أن تكون مقترنة بقد، أو بواو الحال، أو بقد وواو الحال جميعاً، وممّا ساقه أيضاً قوله تعالى ﴿والذي قال لوالديه أُفٍّ لكما أَتَعِدَانِنِي[2] أَنْ أُخْرَجَ[3] وقد خَلَتِ الْقُرُونُ[4] مِنْ قَبْلِي[5]﴾ (من الآية ١٧ من سورة الأحقاف) وقوله تعالى ﴿واذكر أخا عادٍ[6] إِذْ أَنْذَرَ قومَه بالأحقافِ وقد خَلَتِ النُّذُرُ من بين يديه ومن خلفه﴾[7] (من الآية ٢١ من سورة الأحقاف) وقوله تعالى ﴿الذين قالوا لإخوانهم[8] وقعدوا[9] لو أطاعونا[10] ما قُتِلُوا﴾ (من الآية ١٦٨ من سورة آل عمران).

---

(١) معنى الآية: ويستعجلونك أي الكفّار يا محمّد بالعذاب قبل الرحمة، أي يستهزئون بك ويقولون لك ليأت العذاب الذي تهدّدنا به قبل الرحمة، وقد خَلَتْ من قبلهم المَثُلاتُ جمع مَثُلَة على وزن ثَمُرَة، أي سبقت عقوباتُ أمثالِهم من المكذّبين فلا يعتبرون بها.

(٢) وفي قراءة بالإدغام «أتعدانِّي».

(٣) أي من القبر.

(٤) أي مَضَتِ الأمم، وحركّت تاء التأنيث الساكنة بالكسر لالتقاء الساكنين.

(٥) أي ولم تخرج من القبور.

(٦) وهو هودٌ عليه السلام.

(٧) المعنى: اذكر يا محمدُ هوداً إذْ أنذر قومه الموجودين في الأحقاف وهو وادٍ في اليمن به منازلهم، وقد خَلَتِ النُّذُرُ أي مضت الرُّسُلُ إلى أقوامهم، من بين يديه ومن خلفه أي من قبل هودٍ ومن بعده.

(٨) أي في الدين.

(٩) أي عن الجهاد.

(١٠) أي شهداءُ أُحُد.

* «جئتك أمسِ لضَرْبِكَ زيداً[1] غداً».

هذا مثال للمصدر الفضلة وهو «ضَرْبك» الذي يفيد تعليل الحدث قبله وهو المجيء، لكنّه فَقَدَ الاتحاد مع المعلَّل في الفاعل وفي الزمن معاً، فـفاعل المعلول وهو المجيء هو المتكلّم وفاعل العلّة وهي الضَّرْب المخاطب، وهذا غير ذاك، وزمن المجيء هو الأمس وزمن الضَّرْب هو غداً، وهما مختلفان، لهذا لا يُسَمَّى «لضربك» مفعولاً لأجله ولا يُنْصَب بل يجب جرّه بلام التعليل كما حدث هنا أو بنائب لام التعليل.

الرابع: المفعول فيه

المتن

* ثم قلت: الرابع المفعول فيه وهو ما ذُكِرَ فضلةً لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقاً، أو مكان مبهم، أو مفيد مقداراً، أو مادّته مادةُ عامله، كصمت يوماً أو يومَ الخميس، وجلستُ أمامَك، وسرت فرسَخاً، وجلستُ مجلِسَكَ، والمكانيُّ غَيْرَهُنَّ يُجَرُّ بفي كصلّيتُ في المسجد، ونحو «قالا خيمتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ» وقولِهِم «دخلتُ الدّارَ» على التوسّع.

الشّرح

* وأقول: الرابع من المنصوبات الخمسةَ عَشَرَ المفعول فيه ويسمَّى الظرفَ وهو عبارة عمّا ذكرتُ. والحاصل أنّ الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه، ولا هو زمان ولا مكان، وذلك كزيداً في «ضربت زيداً»، وقد يكون إنّما ذكر لأجل أمر وقع فيه ولكنّه ليس بزمان ولا مكان نحو «رغب المتّقون أن يفعلوا خيراً» فإنّ المعنى «في أن يفعلوا»، وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالى ﴿وتَرغَبُونَ أَنْ تَنكحُوهُنَّ﴾، وقد

---

(١) من إضافة المصدر لفاعله، وزيداً مفعول به للمصدر.

يكون العكس نحو ﴿إنّا نخاف من ربّنا يوماً﴾ ونحو ﴿ليُنْذِرَ يومَ التّلاَق﴾ ﴿وأنْذِرْهُم يومَ الآزِفَة﴾ ونحو ﴿اللّهُ أعْلَمُ حيثُ يجْعَلُ رسَالَته﴾ فهذه الأنواع لا تسمّى ظرفاً في الاصطلاح، بل كلٌّ منها مفعول به وقع الفعل عليه لا فيه، يظهر ذلك بأدنى تأمّل للمعنى، وقد يكون مذكوراً لأجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان، فهو حينئذ منصوب على معنى «في»، وهذا النوع خاصةً هو المسمّى في الاصطلاح ظرفاً، وذلك كقولك صُمْتُ يوماً، أو يومَ الخميسِ، وجلستُ أمامَك.

وأشرتُ بالتمثيل بيوماً ويومَ الخميس إلى أنّ ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهماً وأن يكون مختصّاً، وفي التنزيل ﴿سيروا فيها لياليَ وأيّاماً﴾ ﴿النّارُ يُعْرَضُونَ عليها غُدُوّاً وعَشيّاً﴾ ﴿وسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وأصيلاً﴾.

وأمّا ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام أحدها: أن يكون مبهماً ونعني به ما لا يختصُّ بمكانٍ بعينه، وهو نوعان أحدهما: أسماء الجهات السّتّ وهي فوق وتحت ويمين وشِمَال وأمام وخلف، قال تعالى ﴿وفوقَ كلِّ ذي عِلْمٍ عليم﴾ ﴿فناداها مَنْ تَحْتَها﴾ في قراءة مَنْ فَتَحَ ميم مَنْ ﴿وكان وراءَهم مَلِكٌ﴾ وقرئ «وكان أمامَهم مَلِك» ﴿وتَرَى الشّمْسَ إذا طَلَعَتْ تَزّاوَرُ عن كهفهم ذاتَ اليمين وإذا غَربت تَقْرِضُهُم ذاتَ الشّمَال﴾ وأصل «تَزّاوَرُ» تتزاور أي تتمايل مشتقّ من الزَّوَرِ بفتح الواو وهو الميل، ومنه زَارَهُ أي مال إليه، ومعنى «تقرضُهُم» تقطعهم، من القطيعة، وأصله من القَطْع، والمعنى تُعْرِض عنهم إلى الجهة المسمّاة بالشّمال، وحاصل المعنى أنّها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها، قال الشاعر:

صَدَدْتِ الكأسَ عَنَّا أمَّ عمروٍ وكان الكأسُ مَجْرَاها اليمينَا

يجوز كون «مَجْرَاها» مبتدأ و«اليمينَ» ظرفٌ مخبَرٌ به: أي مَجْرَاها في اليمين، والجملة خبر كان، ويجوز كون «مجراها» بدلاً من الكأس بدل اشتمال، فاليمينَ أيضاً ظرفٌ، لأنّ المعتمَدَ في الإخبار عنه إنّما هو البدل لا الاسم، ويجوز في وجه ضعيف تقديرُ «اليمينَ» خبر كان لا ظرفاً وذلك على اعتبار المبدَل منه دون البدل، وقال الآخرَ:

لقد علم الضَّيفُ والمُرْمِلون إذا اغْبَرَّ أُفْـقٌ وهَبَّت شَمَالاَ

النوع الثـاني: ما ليس اسم جهـة ولكن يشبـهه في الإبهـام كقولـه تعالى ﴿أو اطرحوه أرْضاً﴾ ﴿وإذا أُلْقُوا منها مكاناً ضَيِّقاً﴾.

والقسم الثاني: أن يكون دالاً على مساحة معلومـة من الأرض كسرت فرسخاً وميـلاً وبريداً وأكثـرهم يجعل هذا مـن المبهم، وحقـيقـة القول فـيه أنّ فـيه إبهـاماً واختصاصاً، أمّا الإبهام فمن جهة أنّه لا يختّص ببـقعة بعينها، وأمّا الاختصاص فمن جهة دلالته على كميّة معيّنة، فعلى هذا يصحُّ فيه القولان.

والقسم الثالث: اسم المكان المشـتقّ من المصدر، ولكنْ شَرْطُ هذا أن يكون عامله من مادته «كجلستُ مجلِسَ زيدٍ» و«ذهبتُ مذهبَ عـمرو» ﴿وأنّا كنّا نَقْعُدُ منها مقاعدَ للسَّمْعِ﴾ ولا يجوز «جلستُ مذهبَ عمرو» ونحوه.

وماعدا هذه الأنواع الثـلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتـصابه على الظّرف فلا تقـول «صليتُ المسـجـدَ» ولا «قـمتُ السُّوقَ» ولا «جلستُ الطـريقَ» لأنّ هذه الأمكنة خاصّة، ألا ترى أنّه ليس كلُّ مكان يسمَّى مسجـداً ولا سوقاً ولا طريقاً؟ وإنّما حكمُك في هذه الأماكن ونحوها أن تُصَرِّح بحرف الظرفية وهو «في»، وقال الشاعر – وهو رجل من الجنّ سـمعوا بمكّة صـوتَه ولم يَرَوا شخـصه – يذكـر النّبيّ وأبا بكر حين هاجرا:

جَزَى اللَّهُ ربُّ الناسِ خيرَ جزائِه رفـيـقين قـالا خَيـمـتَي أمِّ مَعْبَدِ

هـمــــــا نَزلا بـالبِرِّ ثـم تَرَحَّلا فـأفلح مَنْ أمْسَى رفـيـقَ محـمّدِ

فـيـا لَقُصَيٍّ مـا زَوَى اللَّهُ عنكُمُ بـــه مِنْ فِعَالٍ لا تُجَازَى وسُؤْدَدِ

وكان حقّه أن يقـول «قالا في خيمـتَي أُمِّ مَعْبَدٍ» أي قَيَّلاَ، ويروى حَلاَّ بدل قالا، والتقـدير أيضاً حَلاَّ في خَيْمَتيَ، ولكنّه اضطرّ فـأسقط «في» وأوصل الفعل بنفـسه، وكذا عملوا في قولهم «دخلتُ الدارَ والمسـجدَ» ونحو ذلك، إلاّ أنّ التوسّع مع «دخلتُ» مطّرد لكثرة استعمالهم إيّاه.

الحاشية

* قال الماتن «الرابع من المنصوبات المفعول فيه، ويسمّى ظرف الزمان وظرف المكان، وهو الاسم الذي ذُكِرَ فضلةً غالباً[1] لأجل أمر وقع فيه، فيكون على تقدير «في» لكنّه منصوب لفظاً، ويأتي هذا المفعول فيه اسم زمان مطلقاً: والمقصود بمطلقاً أي سواء كان اسم زمان مبهماً[2] غير مختصّ كصمتُ يوماً[3] أو اسم زمان مختصّاً أي محدّداً بعينه كصمت يومَ[4] الخميس وصمت اليومَ[5]، ويأتي هذا المفعول فيه أيضاً اسم مكان: شريطة أن يكون المكان مبهماً غير مختصّ كجلست أمامك[6] أو مفيداً مقداراً معيّناً من الأرض كسرت فرسخاً[7] أو مشتقّاً مادّتُهُ مادّةُ عامله الذي تعلّق به كجلستُ مَجْلِسَك[8]. والمكانيُّ غيرَهُنَّ يجرُّ بفي[9]، أي والاسمُ

---

(١) وإلاّ فقد يكون أحياناً عمدة كما هو الحال إذا وقع خبراً لمبتدأ أو لأحد النواسخ، أي متعلّقاً بالخبر المقدّر.

(٢) المبهم هوما دَلَّ على قدر من الزمان غير محدّد بعينه.

(٣) وهي جميعاً جامدة، ويسمّى كلٌّ منها مفعولاً فيه في اصطلاح النّحاة.

(٤) (٥) (٦) انظر الهامش السابق.

(٧) الفرسخ ثلاثة أميال، وهو ظرف مكان جامد، ويسمّى مفعولاً فيه في اصطلاح النحويين.

(٨) مَجْلِس: على وزن مَفْعِل مشتقّ من الفعل الثلاثي جلس يجلس من باب ضرب يضرب أو من مصدره، وما كان مصوغاً على هذا الوزن من هذا الفعل أو من مصدره يصحّ أن يعدّ ظرف مكان مفعولاً فيه في اصطلاح النحاة منصوباً وهو ما قصده الماتن هنا من التمثيل بهذا المثال لأنّ مادّة اشتقاقه هي مادة اشتقاق عامله، ويصحّ أن يعدّ ظرف زمان مفعولاً فيه منصوباً في اصطلاحهم أيضاً، والظرف في الحالين متعلّق بالفعل، ويصحّ أن يعدّ مفعولاً مطلقاً على أنّه مصدر ميميّ بمعنى المصدر المعتاد جلوس، لكنّهُ في هذه الحالة يكون على وزن مفعَل أي مجلَس.

(٩) «المكانيُّ غيرَهُنَّ يُجَرُّ بفي» هذه عبارة الماتن بحروفها، والمكانيُّ مبتدأ، غيرَهُنَّ: مضاف ومضاف إليه والنون المشدّدة للنسوة وهي حرف لاتّصالها بالضمير لا بالفعل فتلك اسم وتكون خفيفة وتعرب فاعلاً بالفعل، والمضاف منصوب على الحالية من المبتدأ والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهوالعامل المعنويّ الابتداء على الأرجح، أو العامل اللفظيّ وهو الخبر بناء على أنّ المبتدأ والخبر قد ترافعا، وقد أُوِّلَ الحال الجامد وهو «غيرَ» بمشتقّ هو اسم الفاعل «مُغَايِرَ»، وجملة «يُجَرُّ» من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله «هو» الضمير المستتر جوازاً في محلّ رفع خبر المبتدأ، بفي: جار ومجرور متعلّق بالفعل يُجَرُّ وهو مجرور بكسرة مقدّرة منع من ظهورها سكون الحكاية ولا يقال إنّ حرفاً قد جرّ حرفاً وهذا لا يجوز، لأنّه قصد بالحرف المجرور لفظه فهو لذلك في حكم الاسم، وقد يكون التقدير «يُجَرُّ بلفظِ في» فحذف المضاف وهو «لفظِ» واقيم المضاف إليه وهو «في» مقامه، ولا يقال إنّ المضاف إليه هنا وهو «في» حرف وهولا يجوز أن يكون إلاّ اسماً، لأنّه قصد بالمضاف إليه وهو «في» لفظه فهو في حكم الاسم.

الدالّ على المكان غيرَ هذه الأنواع الثلاثة التي ذكرناها لا يُنْصَبُ ولا يعدُّ في اصطلاح النحاة مفعولاً فيه بل يعدّ اسماً معتاداً يجب جرّه بفي الظاهرة وذلك نحو قولك: صليتُ في المسجد(١) ، وأمّا نصب كلمة خَيْمَتَي(٢) من قول الشاعر: قالا خيمتَيْ أمّ مَعْبَدِ، وكلمة الدَّارَ من قولك: دخلتُ الدّارَ على أنّ كلاًّ منهما مفعول فيه ظرف مكان على تقدير في مع أنّهما ليسا من قبيل الأنواع المكانية الثلاثة فهو على التوسّع(٣) بسبب الضرورة الشّعرية في الأول، وكثرة الاستعمال المطّرد في الثاني» اهـ بتصرّف.

* **فائدة:**

يصاغ اسما الزمان والمكان من الفعل الثلاثي الصحيح أو من مصدره على وزن «مفعَل» إن كان المضارع مضموم العين نحو منصَر ومكتَب أو مفتوح العين نحو مذهَب ومعمَل وملعَب، وعلى وزن «مفعِل» إن كانت عين المضارع مكسورة نحو مجلِس ومضرِب.

---

(١) المسجِد على وزن مفعِل اسم للمكان شاذ إذ كان يجب أن يكون وفاقاً للقاعدة على وزن مفعَل، ولكنّه لا يعدّ مفعولاً فيه في اصطلاح النّحاة لأنّ المفعول فيه عندهم لابدّ أن يكون زماناً مطلقاً، أو مكاناً من الأنواع الثلاثة التي أوردها الماتن، فينصب دائماً مع تقدير في، والمسجد في هذا المثال اسم معتاد مجرور بفي الظاهرة وهو وإن كان دالاًّ على المكان لكنّه ليس من قبيل هذه الأنواع المكانية الثلاثية، فهو ليس مكاناً مبهماً غير مختصّ كجلست أمامَك، وليس مكاناً مفيداً مقداراً محدّداً من الأرض كسِرْتُ فرسخاً، وهو مكانٌ مشتقّ من السجود لكنّ مادتّه ليست من مادّة عاملة كما هو الحال في جلست مجلِسَك.

(٢) أي بالياء لأنّها مثنى.

(٣) أي على التّوسّع فيهما وكان من الواجب جرّهما بفي الظاهرة كما فعلنا في «صلّيتُ في المسجد» على أنّهما ليسا مفعولين فيهما اصطلاحاً بل مجرّد اسمين معتادين معناهما المكان مجرورين بحرف جرّ ظاهر، وسبب وجوب جرّهما بفي الظاهرة أنّ «خيمتي» و«الدار» ليسا من ظروف المكان المبهمة غير المختصّة، وليسا أيضاً من ظروف المكان المفيدة مقداراً محدّداً من الأرض، وليسا كذلك من ظروف المكان المشتقّة ومادّتها من مادّة عاملها وهو «قالا» و«دخلتُ» لكي يعدّا من المفعول فيه المنصوب لفظاً على تقدير «في»، ومع هذا كلّه فقد نُصبا على أنّ كلاًّ منهما مفعول فيه ولكن على التوسّع.

وهناك بعض أسماء الزمان والمكان سُمِعَتْ على وزن «مفعِل» [illegible] وكان يجب وفاقاً لما ذكرنا أن تكون على وزن «مفعَل» نحو مسجِد ومشرِق ومغرِب لأن مضارعها مضموم العين.

ويصاغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي الصحيح بمعنى مصدره المعتاد على وزن «مفعَل» غالباً نحو مذهَب ومجلَس ومضرَب، وشذّ مرجِع.

* «رغب المتّقون أن يفعلوا خيراً».

المتّقون: فاعل، والمعنى «قامت الرغبةُ بالمتّقين في فعل الخير»[1] ، أن يفعلوا: مصدر مؤوّل فضلة ذكر لأجل أمر وقع فيه، إذ التقدير «في أن يفعلوا خيراً» أي «في فعْل الخير»[2] ، ولأنّه ليس بزمان ولا مكان بل مصدر مؤوّل لا يعدّ مفعولاً فيه منصوباً مع أنّه على تقدير في، ويعرب المصدر المؤوّل «أن يفعلوا» مفعولاً به على التوسّع، وذلك لكون الفعل «رغب» لازماً لا ينصب مفعولاً به مباشرةً وحرف الجرّ «في» الذي عَدَّاه إلى مفعول به في المعنى مقدّر، ولو صرّح بحرف الجرّ فقيل «في أن يفعلوا» لكان «أن يفعلوا» في تأويل مصدر مجرور بفي أي «في فِعْل الخير» والجارّ والمجرور متعلّق بالفعل رغب، والمجرور مفعول به للفعل اللازم «رغب» في المعنى، يفعلوا: من الأفعال الخمسة منصوب بأنِ المصدرية وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة فاعل، وخيراً مفعول به للفعل يفعلوا منصوب بالفتحة وهو هنا اسم لكل ما هو حَسَنٌ وفعلُهُ خَارَ يَخِيرُ[3] من باب ضربَ يضرب، وليس اسم تفضيل.

* قال تعالى ﴿وترغبون أن تنكحوهنَّ﴾ (من الآية ١٢٧ من سورة النساء).

---

(١) الفعل اللازم نحو مات وفرح من قولنا مَاتَ محمدٌ وفَرِحَ زيدٌ يقوم بفاعله إذ لا مفعول به له ليقع عليه، والفعلُ المتعدّي نحو ضرب من قولنا ضرب زيدٌ عَمْرًا يقع من فاعله على المفعول.

(٢) من إضافة المصدر لمفعوله.

(٣) خَارَ اصلها خَيَرَ تحرّكت الياء وفتح ما قبلها فقلبت الفاً وهذا إعلال بالقلب، يَخِيرُ: أصلها يَخْيِرُ نقلنا حركة الياء إلى الخاء الساكنة قبلها وهذا إعلال بالتسكين.

هذه الآية على أحد تفسيرين لهاممائلة في الاحتجاج بها وفي وجه هذا الاحتجاج أيضاً للمثال السابق، وهي على هذا التفسير بمعنى «وترغبون في أن تنكحوهنّ» أي «في نكاحِهنّ[1]»، ولا يكون المصدر المؤوّل في الآية من قبيل المفعول فيه لأنّه ليس زماناً ولامكاناً وإن كان على تقدير «في» كما أوضحنا، وهو مفعول به على التوسّع لأنّ الفعل «ترغبون» لازم لا يتعدى إلى مفعول به مباشرة وإنّما يتعدّى إلى مفعول به في المعنى بحرف الجرّ «في» الظاهر أو المقدّر.

وهناك تفسير ثانٍ للآية قائمٌ على أنّ حرف الجرّ المحذوف هو «عن» وليس «في» وأنَّ أصل التقدير هو «عن أنْ تنكحوهنَّ» أي «عن نكاحهنَّ» فيعرب المصدر المؤول «أنْ تنكحوهنّ» بمقتضاه مفعولاً به أيضاً على التوسّع وليس مفعولاً فيه، وإنّما لم يعرب مفعولاً فيه لأنّه ليس على تقدير «في» فضلاً عن كونه مصدراً مؤولاً وليس اسماً دالاً على زمان أو مكان، وإنّما أعرب مفعولاً به على التوسّع لكون الفعل «ترغبون» لازماً لا ينصب مفعولاً به مباشرة، وقد قدّر حرف الجرّ وهو «عن» على هذا التفسير، وحرف الجرّ المقدّر هذا هو الذي يعدّي الفعل «ترغبون» إلى مفعول به في المعنى هو «أن تنكحوهنّ»، وعلى هذا التفسير الثاني لا تكون الآية أيضاً ممّا نحن فيه وهو باب المفعول فيه ظرف الزمان أو المكان كما ذكرنا.

ولا يخفى ما بين تفسيري الآية من فرق في المعنى، فعلى الأول يكون المعنى موجَباً والرغبة في النكاح قائمة، وعلى الثاني يكون المعنى سالباً والرغبة في النكاح معدومة، والمفعول به أصلاً أو على التوسّع يمكن أن يكون موجَباً فالأول نحو: ضربتُ زيداً، والثاني نحو: وترغبون أن تنكحوهن على تقدير «في»، ويمكن أن يكون سلباً نحو: ما ضربتُ زيداً، ونحو: وترغبون أن تنكحوهنّ على تقدير «عن».

---

(١) نكاحهنّ: من إضافة المصدر الصريح إلى مفعوله.

* قال تعالى ﴿إنّا نخافُ[١] من ربّنا يوماً عَبُوساً قَمْطَريراً﴾[٢] (من الآية ١٠ من سورة الإنسان).

هذه الآية على عكس ما سَبَقَ في الآية والمثال قبلها، فالاسم الفضلة فيها وهو «يوماً» معناه الزمان، لكنّه لم يُذْكَر لأجل أمر وقع فيه، فهو لذلك لا يُسَمَّى مفعولاً فيه في اصطلاح النحاة بل هو مفعول به على الحقيقة لأنّ الفعل وهو «نخاف» متعدٍّ لواحد وقد وقع عليه لا فيه.

* قال تعالى ﴿رفيعُ الدّرجاتِ ذو العرشِ يلقي الروحَ من أمره على مَنْ يشاءُ من عباده لينذرَ يومَ التّلاق﴾[٣] (الآية ١٥ من سورة غافر).

---

(١) من ربّنا: جار ومجرور وضمير متّصل في محلّ جرّ مضاف إليه، والجار والمجرور متعلّق بالفعل نخاف، أو كان الجار والمجرور صفة ليوماً واقعاً بعده لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات الجامدة صفات ثم قدّمت الصفة على موصوفها النكرة الجامدة فاصبحت حالاً، وسوّغ مجيء صاحب الحال وهو «يوماً» نكرة تقدّم الحال عليه وكون هذه الحال المتقدّمة شبه جملة جاراً ومجروراً وكذلك سوّغ هذا وصف النكرة «يوماً» بعبوس وقمطرير، عبوساً: اي كريه المنظر لشدّته، قمطريراً: نعت ثانٍ ليوماً أو معطوف على النعت الأول بإسقاط حرف العطف وهو الشديد العبوس، وقد أسند العبوس والقمطرير في الآية إلى اليوم في المعنى، أو بعبارة أخرى وصف اليوم بالعبوس والقمطرير على سبيل المجاز العقلي، إذِ اليومُ في الحقيقة لا يَعْبِس وإنّما يَعْبِسُ أهلُه فيقال مثلاً رجلٌ عبوسٌ او قَمْطَرِيرٌ وقُمَاطِرٌ وقَمْطَرٌ، فالمراد باليوم في الآية إذاً اهل ذلك اليوم، ويكون المعنى «إنّا نخاف من ربّنا يوماً تعبس فيه وجوه أهله من طوله وشدّته»، وهو مثل قولنا «نهارُه صائمٌ» فهذا أيضاً مجاز عقليّ فالنهّار لا يصوم في الحقيقة وإنّما يصوم أهله فيه. ومن المعروف أن المجاز العقليّ يقع في الإسناد نفسه فهو إسناد الفعل أو ما في معناه لغير من هوله في الحقيقة، وفي الآية أسند ما هو في معنى الفعل «يعبس» وهو الصفة المشبّهة أو صيغة المبالغة القياسية «عَبُوساً»، والصفة المشبّهة او صيغة المبالغة السماعية «قمطريراً» إلى غير مَنْ هو له وهو «يوماً» وكان حقّهما ان يسندا إلى الفاعل الحقيقي وهو أهل ذلك اليوم على سبيل الحقيقة العقلية، وكذلك يقال في «نهارُهُ صائمٌ» فقد أسندنا اسم الفاعل «صائمٌ» وهو في معنى الفعل «يصوم» إلى غير من هو له وهو «نهارُه» وكان حقّه أن يسند إلى الفاعل الحقيقيّ وهو الرجل على سبيل الحقيقة العقلية.

(٢) صيغ المبالغة القياسية خمس هي: فعول وفعيل وفعّال ومفعال وفَعِل، وعبوسٌ إحداها، وهناك صيغ مبالغة أخرى كثيرة لكنّها سماعية ومنها قمطرير.

(٣) رفيعُ الدرجات: أي عظيم الصفات فرفيع كعظيم صفة مشبّهة، أو رافع درجات المؤمنين في الجنة فرفيع اسم فاعل كرافِعٍ ثم حوّل إلى صيغة المبالغة على وزن فعيل، و«رفيعُ» خبر لمبتدأ محذوف والتقدير =

هذه الآية مماثلة للآية السابقة تماماً، فـالاسم الفضلة فيها وهو« يومَ» يدلّ على زمان، لكنّه لم يذكر لأجل أمر وقع فيه، فهو لذلك لا يسمّى مفعولاً فيه في اصطلاح النحويين بل هو مفعول به ثانٍ على التوسّع وقع الفعل «ينذر» عليه لا فيه.

* قال تعالى ﴿وأنذرهم يومَ الآزفة﴾[1] (من الآية ١٨ من سورة غافر).

وهذه الآية مماثلة تماماً للآيتين السابقتين، فيقال فيها ما قلناه فيهما.

* قال تعالى ﴿اللّه أعلمُ[2] حيثُ[3] يجعلُ رسالتَه﴾ (من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام).

= «هو رفيعُ» و«ذو» بمعنى صاحب من الأسماء الخمسة مرفوعة بالواو على أنّها نعت لرفيع وجملة «يلقي الروحَ» مستأنَفة، أو «رفيعُ» مبتدأ والخبر «ذو» وجملة «يلقي» مستأنفة أو خبر ثانٍ للمبتدأ أو خبر لمبتدأ آخر محذوف والتقدير «وهو يلقي» والجملة معطوفة بالواو على جملة «رفيعُ الدرجاتِ ذو العرش»، الروح: الوحي، من أمره: أي من قوله والجار والمجرور متعلّق بالفعل يلقي، أو حال من «الروح» والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل «يلقي» وحرف الجرّ «مِنْ» معناه السببيّة أي بسبب أمره، مَنْ يشاء من عباده: هم الأنبياء، لينذرَ: أي الناسَ، واللّام لام التعليل والفعل منصوب بأنْ مضمرة جوازاً بعد لام التعليل، وفاعل ينذر ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى اللّه أو إلى الروح أو إلى الرسول أو إلى مَنْ يشاء والاخير أظهر، والناسَ مفعول به أوّل ويومَ مفعول به ثانٍ على التّوسع لينذرَ والفعل ينذر – ومثله الفعل يبشّر – كلٌّ منهما يتعدّى مباشرة لمفعول به واحد فيكون «يومَ» في هذه الآية وفي الآية التي تلتها مفعولاً به ثانياً على التوسّع لأنّه على تقدير حرف الجرّ وهو الباء إذِ التقدير «لينذرَ الناسَ بيوم التلاق»، «وأنذرهم بيوم الآزفة»، يومَ التَّلاق: هو يومُ القيامة وقد قرأ ابن كثير من السبعة بإثبات الياء في المضاف إليه وقفاً ووصلاً وقرأ أبو موسى عيسى بن ضيا الملقّب بقالون وهو راوية نافع من السبعة وقرأ ورش أيضاً بإثباتها وصلاً، وقرأ الباقون بحذفها وقفاً ووصلاً، والقراءات الثلاث سبعيّات.

فائدة: كان قالون المقرئ إماماً عالماً انتهت إليه الرياسة في النحو والعربية والقراءة في زمانه بالحجاز، وهو أحد أصحاب نافع، رحل إليه الناس وطال عمره وبعد صيته، توفي سنة ٢٢٠هـ.

(١) أي أنذرهم يا محمدُ يومَ الآزفة، والضمير في محلّ نصب مفعول به أوّل للفعل أنْذِرْ ويومَ مفعول به ثانٍ للفعل نفسه على التوسّع، والآزفة: نعت لمحذوف هو «القيامة»، والتقدير «وأنذرهم يومَ القيامةِ الآزفةِ» ثم حذف المضاف إليه وهو «القيامةِ» وناب عنه النعت وهو «الآزفةِ»، وازِفَ يأزَف من باب فرح يفرح بمعنى دنا واقترب، يقال: أزِفَتِ الآزفةُ، أي دنت القيامة، والمصدر أزَفٌ وأُزُوفٌ.

(٢) فاعل أعلم ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

(٣) وفي «حيث» لغة أخرى هي حَوْثُ.

هذه الآية مماثلة للآيات الثلاث السابقة، فالاسم الفضلة فيها يدلّ على المكان، لكنّه لم يذكر لأجل أمر وقع فيه، فهو لذلك لا يسمّى مفعولاً فيه في اصطلاح النحاة بل هو مفعول به على الحقيقة لا التوسّع لأنّ الفعل وقع عليه-لا فيه، وبعبارة أوضح: إنّ «حيثُ» اسم فضلة معناه المكان، لكنّه ليس في الآية على معنى في، إذ ليس المراد أنّ علمَ اللّه واقعٌ في ذلك المكان، وإنّما المراد أنّ اللّه يعلم نفس المكان المستحقّ للرسالة فهو مفعول به حقيقي لأنّ ناصبه فعل مضارع منتزع من لفظ «أعلم» تقديره «يعلم» وهو محذوف لدلالة اسم التفضيل عليه، وإنّما جُعِل ناصبُهُ فعلاً محذوفاً لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً حتى لو كان مصوغاً من فعل متعدٍّ أو من مصدره كما هو الحال في اسم التفضيل «أعلم» في الآية.

قال تعالى: ﴿وجعلنا بينهم وبين القُرَى التي باركنا فيها قُرًى ظاهرةً وقدّرنا فيها السَّيْر سيروا فيها لياليَ وأياماً آمنين﴾ (الآية ١٨ من سورة سبأ).

المعنى: جعلنا بين سبأ وهم باليمن وبين القرى التي باركنا فيها بالماء والشّجر وهي قرى الشام التي يسيرون إليها للتّجارة قُرًى ظاهرة أي متواصلة من اليمن إلى الشام وقدّرنا فيها السَّير بحيث يقيلون في واحدة ويبيتون في أخرى إلى انتهاء سفرهم ولا يحتاجون فيه إلى حمل زاد وماء وقلنا سيروا فيها لياليَ وأيّاماً آمنين لا تخافون في ليل ولا نهار.

لياليَ وأيّاماً: كلٌّ منهما ظرف زمان مبهم أي يدلّ على قدر من الزمان غير محدّد بعينه وهو مفعول فيه في اصطلاح النّحاة منصوب على تقدير في، وقد ظهرت الفتحة على الياء في لياليَ لخفّتها.

* قال تعالى: ﴿فوقاه اللّهُ سيّئاتِ ما مكروا وحاق بآل فرعونَ[1] سوءُ العذابِ، النّارُ يُعْرَضُونَ عليها غُدُوّاً وعشيّاً﴾ (الآية ٤٥ من سورة غافر، وجزء من الآية ٤٦ من السورة نفسها).

---

(١) فرعونَ: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والعجمة.

فوقــاه: أي موسى، يُعْرَضُون علـيها: أي يُحْرَقُون بـها وهم آل فرعـون، الغُدُوّ: الصّباح، الـعشيّ: المسـاء. سيّئاتِ: مـفعـول به ثانٍ للفعل وَقّى على الـتوسّع لأنّ هذا الفعل يتعدّى مباشرة لمفعول به واحد ولمفعول به ثانٍ في المعنى بواسطة حرف الجرّ، فـالمفعـول به الثانـي هنا على تقدير حـرف جـرّ محـذوف والأصل «فوقـاه اللّه من سيّئـات»، ما مكروا: ما مصـدرية والجملة في تأويل مصـدر مضاف إليه والتـقدير «سيـئاتِ مكرهم» ومكرهم من إضـافة المصدر لفـاعله، النّارُ: بالرفع[1] بدل كـلّ من سـوءُ، أو خـبر لمبـتـدأ مـحـذوف تقديره «هـو» يعود إلى «سـوءُ العـذاب»، وجـملة «يُعْرَضُون» على هذين الوجهين إمّا حال من آل فرعون والعامل في الحال هو العامل في صاحـبه وهو الفعل «حَاقَ» الذي تعلّق به صـاحب الحال «بآلِ فرعـونَ»، أو جملة «يُعْرَضُون» حال من النار والعامل في الحال هو الفـعل «حَاقَ» نفسه لأنّه العامل في صاحبـه المبدل منه «سوءُ»، أو العامل فـي الحال وصاحبه هو «الابتـداء» وهو عامل معنويّ وذلك على القول بأنّ الابتداء هو رافع المبتدأ والخبر معاً أو العامل في الحال وصاحبه هو «المبتدأ» وهو عامل لفظيّ وذلك على القول بأنّ المبتدأ والخبر قد ترافعا أو على القول بأنّ الخبر مـرفوع بالمبتدأ، ويجوز أن تكون «النارُ» مبتـدأ وخبره جملة «يُعْرَضُون» وهذه الجملة الاسمية «النارُ يُعْرَضُونَ» مستأنفة.

ويجوز «النارَ»[2] بالنصب، وفيه وجهان: أحدهما أنّه منصوب بفعل متعدٍّ لاثنين مضمـر يفسّره من حيث المعنى الفـعل المتعدّي لواحد المذكـور والتقدير «يُصلَوْنَ[3] النارَ يُعْرَضُونَ عليـها»، وجـملة «يُعْرَضُونَ عليـهـا» جملة مـفـسِّرة لا محلّ لهـا من الإعراب، والثاني أنّه منصوب على الاختصـاص وهو قول الزمخشري وهذا ضعيف لعدم وجـود ضمير مـتكلّم قبل الاسم المنصوب على الاخـتصاص كمـا تقضي بذلك القاعدة، وإذا قدّرنا ضميراً فسيـكون للغائب وهذا شاذّ أيضاً، وعليه فالتقدير «هم –

---

(١) وهو المرسوم في المصحف.

(٢) ويجوز خفض «النارِ» على أنّها بدل من العذاب المضاف إليه.

(٣) يُصلَون: من الأفعال الخمسة مبنيّ للمجهول والواو نائب فاعل أصله مفعول به أوّل والنارَ مفعول به ثانٍ.

النارَ - يُعْرَضُونَ عليـها»، وعلى نصب «النارَ» فـإنّ جملة «يُعْرَضُونَ علـيها» تـعرب حالاً من النار أو من آل فرعون كما أعربناها في حالة رفع «النار».

يُعْرَضُون: فعل مـضارع من الأفعـال الخمسة مـبنيٌ للمجهـول مرفوع بثـبوت النون وواو الجماعة نائب فاعل أصله المفعول به الوحيد للفعل يُعْرَضُون، عليها: جار ومجـرور متـعلّق بيـعرضـون أوحال من نائب الفـاعل والعامل فـيه هو العـامل في صاحبه وهو الفعل «يُعْرَضون».

غدواً وعشـياً: كلٌ منهما ظرف زمان مختـصٌ أي محدّد بعينه وهو مفعـول فيه كما يسمّيه النّحاة منصوب على تقدير في.

* قال تعالى ﴿وسبّحوه بكرةً وأصيلاً﴾ (من الآية ٤٢ من سورة الأحزاب).

بكرة: أي أوّل النّهار أصـيلاً: أي آخر النهـار وبكرةً وأصيلاً كلٌ منهـما ظرف زمان مـختصّ ومحدّد وهو مفعول فيه في الاصطلاح منصوب على تقدير في.

*** فائدة:**

يعد من ظرف المكان المفـعول فيه في اصطلاح النحاة المنصـوب على تقدير في كلٌ اسم من أسمـاء الجهات الستّ، ومن هذه الأسمـاء يمين وذات اليمين، وشِمَال[1] وذات الشّمال، وخَلف ووراء.

* قال تعالى ﴿وفوقَ كلِّ ذي علمٍ عليمٌ﴾ (من الآية ٧٦ من سورة يوسف﴾.

فوقَ: ظرف مكان مبـهم من أسماء الجهات الستّ مـفعول فيه منصـوب متعلّق بمحذوف تقديره كائنٌ خـبر مقدّم[2]، عليم: صفـة مشبّهة لأنّ المقصـود بها هو اللّه وهو متّصف بالعلم الثابت الدائم، وإلاّ فهي صيغة مبالغة على وزن فعيل معدولة عن

---

(١) بكسر الشّين وهو ما يقابل اليمين والجمع أشْمُلٌ قياساً مطّرداً أو شمائِل على غير قياس، أمّا ريح الشّمال فهي التي تهب من ناحية الشّمال وجمعها القياسيّ المطرد شَمَالات وغير القياسي شمائِل.

(٢) لذلك فالظرف في الآية عمدة لوقوعه خبراً والخبر عمدة.

اسم الفاعل عالِم، وعليمٌ في الآية مبتدأ مؤخّر وجوباً وإنّما كان التأخير واجباً لأنّها نكرة ولا يجوز الابتداء بنكرة إلاّ بمسوّغ والمسوّغ هنا تأخير المبتدأ وتقديم خبره عليه وكون هذا الخبر المقدّم شبه جملة ظرفاً، وقد رفعت «عليمٌ» فاعلاً ضميراً مستتراً جوازاً تقديره هو.

* قال تعالى ﴿فناداها مِنْ تحتِها﴾ (من الآية ٢٤ من سورة مريم).

فناداها: أي خاطبها، والضمير المتّصل مفعول به والمقصود بهذا الضمير مريم، تحت مضاف والهاء مضاف إليه، وقد قرأ الأخَوان[١] ، ونافع وحفص بهذا فكسروا ميم «مِنْ» وجرّوا «تحتِ» وهي قراءة سبعيّة، وعلى هذه القراءة المرسومة في المصحف يكون فاعل «نَادَى» ضميراً مستتراً جوازاً يعود إلى جبريل، ومعنى كونه من تحتها أنّه في مكان أسفل منها، أويكون ضمير الفاعل عائداً إلى ولدها عيسى ومعنى كونه مِنْ تحتها أي من تحتِ ذيلها ويكون «تحتِ» مجرّد اسم معناه المكان مجرور بحرف الجرّ «مِنْ» وليس مفعولاً فيه في اصطلاح النحاة لأنّ المفعول فيه عندهم لابدّ أن يكون منصوباً على تقدير في، ولا تكون الآية على هذه القراءة ممّا نحن فيه، والجارّ والمجرور «مِنْ تحتِها» متعلّق بالفعل «نَادَى» أو حال من فاعل «نَادَى» المستتر. وقرأ باقي السبعة بفتح ميم «مَنْ» ونصب «تحتَ» وعلى هذه القراءة الثانية تكون «مَنْ» اسماً موصولاً بمعنى الذي فاعلاً مؤخّراً للفعل «نادَى» والمقصود بهذا الفاعل عيسى أو جبريل كما ذكرنا في القراءة السابقة وتكون «تحتَ» ظرف مكان مبهماً من أسماء الجهات الست مفعولاً فيه منصوباً على تقدير في متعلّقاً بمحذوف تقديره كان[٢] صلة الموصول[٣] وهذا هو الشاهد على هذه القراءة.

---

(١) الأخَوان: هما الكسائي وحمزة وهما من السبعة.

(٢) كان تامة لأنّها من الكون بمعنى الوجود.

(٣) ولأنّ الصلة جزء من الموصول لا يتّضح إلاّ بها والاسم الموصول في الآية فاعل والفاعل عمده، فالصلة تعدّ عمدة فيكون ظرف المكان في الآية على ذلك عمدة وليس فضلة.

* قال تعالى ﴿أمّا السفينة فكانت لمساكين يعملـون في البحر فأردت أن أعيبها وكان وراءَهم مَلِكٌ[1] يأخذ كلّ سفينة غَصْباً﴾[2] (الآية ٧٩ من سورة الكهف).

لمساكين: هم عشرة كانوا إخوة[3]، ملك: هو ملك غسّان واسمه جـيسور وكان كافراً، كلّ سفينة: أي صالحة، فأردت أن أعيـبها: أي أراد الخضر أن يعيبها لأجل أنّ الملك إذا رآها تركها فإذا جاوزوه أصلحوها وانتفعوا بها.

أمّا: حرف تفـصيل، السفـينةُ: مبتـدأ وجملة كانـت لمساكين في محلّ رفع خـبر المبتدأ والفاء في قوله «فكانت» حرف واقع في جواب أمّا مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب، واسم كان ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى السفينة، مساكين: اسم ممنوع من الصرف لأنّه جـمع تكسير من صـيغ منتهى الجمـوع وقع بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وهو مجرور باللاّم وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة والجار والمجـرور متعلّق بمحذوف تقـديره مملوكةٌ خبر كـانت، يعملون في البحر: الجملة صفة لمساكين لأنّ الجمل بعد النكرات صفات، أن أعيبها: مصدر مؤوّل مفعول به لأردتُ والتقدير: أردت عيبَها، مَلِكٌ: اسم كانُ مؤخّر وجوباً لكونه نكرة ولا يجوز أن تقع النكرة اسماً لكان وأخواتها كما لا يجوز أن تقع مبتدأ إلاّ بمسوّغ وذلك لأنّ أصلها قبل دخول الناسخ مبتدأ، والمسوّغ هنا تأخيرها وتقديم خبرها عليها وكون هذا الخبر المقـدّم شبه جملة ظرف مكان، هذا بالإضـافة إلى وصفها بالجـملة الفعلية بعـدها وهي «يأخذ كل سـفينة» وهذا مـسوّغ آخـر، وجملة «وكـان وراءَهم ملك» أو «وكان أمامَهم ملك» عـلى القراءتين حالية أي في محـلّ نصب حال والواو واو الحال

---

(١) هذه هي القراءة السـبعـيّة المتواترة المرسومـة في المصـحف، وقرأ ابـن عباس وابن جـبير شـذوذاً «وكان أمامهم مَلِكٌ» ومَلِكٌ على صيغـة فَعِل وهي من صيغ المبالغة القياسية الـخـمس كحذرٍ وفَطِنٍ وإن كانت أقلّ هذه الصيغ استعـمالاً، وهي معدولة عن اسم الفاعل مالِك، ومـؤنث مَلِك ملكة ومصغّر المؤنث مُلَيْكَة، ومن صيغ المبالغة لاسم الفاعل مَالِك مَلِيك على وزن فَعِيل ومؤنثه مَلِيكَة ومصغّر المؤنث مُلَيِّكَة.

(٢) الحديث في هذه الآية من الخضر لموسى.

(٣) أخ يجمع عـلى آخاءٍ وإخْوانٍ وإخْوة بكسـر الهمـزة وضمّهـا، ويجمع أيضـاً جمع مذكّر سـالماً على أَخُون وأَخِين، وأكثر ما يستعمل الإخوانُ في الأصدقاء والإخوةُ في الولادة.

ويسوغ إضمار قد أيضاً مع الواو، وصاحب الحال هو مساكين أو واو الجماعة فاعل يعملون أو التاء فاعل أردت أو ضمير «ها» المفعول به للفعل أعيبها والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو على التوالي كانت أو يعمل أو أراد أو أعيب، ويجوز أن تكون الجملة معطوفة بالواو على الجملة التي سبقتها وهي جملة «فأردت أن أعيبها»، غصباً: مفعول لأجله، أو حال على معنى غاصباً وصاحب الحال هو ملك النكرة الموصوفة بالجملة الفعلية بعدها ممّا أكسبها نوع تعريف على ما ينبغي لصاحب الحال، أو صاحب الحال الضمير المستتر جوازاً فاعل يأخذ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو على الأول الفعل الناقص كان وعلى الثاني الفعل يأخذ، والشاهد في قوله «وراءَهم» أو «أمامَهم» فكلٌّ منهما ظرف مكان مبهم من أسماء الجهات الستّ مفعول[1] فيه منصوب على تقدير في.

* قال تعالى: ﴿وترى الشمسَ إذا طلعت تَزَّاوَرُ عن كهفهم[2] ذاتَ اليمينِ[3]، وإذا غربت تقرضهم ذات الشِّمال[4]﴾ (من الآية ١٧ من سورة الكهف).

وترى: الواو بحسب ما قبلها، ترى فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر وهو على وزن «تَفَلُ» لأنّ أصله «تَرْأَيُ» على وزن «تَفْعَلُ»، تحرّكت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ساكنة، ثم نقلت فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة فحذفت الهمزة التي هي عين الكلمة لالتقاء الساكنين وحذف ما يقابلها من الميزان وهو العين، وترى في الآية فعل بَصَرِيٌّ ينصب مفعولاً به واحداً هو الشمس، والخطاب للنبيّ أو لكلّ أحد، وليس المراد أنّ المخاطب يرى فعلاً أي يبصر بعينه فعلاً لأنّ قصة أهل الكهف مضت ولكن المراد أنّك لو

---

(١) وهذا المفعول فيه في الآية ليس فضلة وإنّما هو عمدة لوقوعه خبراً للفعل الناسخ كان.

(٢) كهفهم: الضمير يعود إلى أهل الكهف، ذات اليمين: أي ناحية أو جهة اليمين أي يمين الكهف، ذات الشِّمال: أي ناحية أو جهة الشِّمال أي شِمَال الكهف.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤ انظر الهامش السابق.

رأيتهم لرأيت الشمس إذا طلعت تزّاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشّمال.

إذا: ظرف للزمان فحسب بمعنى حين ليس فيه معنى الشرط وهو متعلّق بالفعل تَرَى أو بالفعل تزّاور وكذلك يقال في إذا الثانية وهي متعلّقة بترى أو بتقرضهم، وعلى هذا الإعراب تكون إذا مضافاً وجملة طلعت وجملة غربت في محلّ جرّ مضاف إليه وتكون جملة تَزّاور وجملة تقرضهم حالين من الشمس، والعامل في الحالين وصاحبهما الفعل «ترى».

ويجوز أن نعرب إذا الأولى وإذا الثانية ظرفية شرطيّة معاً أي ظرفاً لما يستقبل من الزمان خافضاً لشرطه وهو جملة طلعت وجملة غربت بالإضافة منصوباً بجوابه وهو جملة «تزّاور» وجملة «تقرضهم»، أو بعبارة أخرى هي اسم شرط غير جازم له فعل شرط وجواب شرط غير مجزومين ولا في محلّ جزم فتكون جملة «إذا طلعت تزّاور» المكوّنة من اسم الشرط وفعله وجوابه وجملة «إذا غربت تقرضهم» المكوّنة من اسم الشرط وفعله وجوابه حالين متعاطفين بواو العطف من الشمس وهذه الأعاريب كلّها على اعتبار أن ترى بصريّة وهي في الآية كذلك أي بصريّة.

ولو كانت ترى اعتقادية تنصب مفعولين وإذا مجرد ظرف للزمان بمعنى حين ليس فيه معنى الشرط فإنّ كلاً من جملة تزّاور وجملة تقرضهم المعطوفة عليها بالواو مفعولٌ به ثانٍ لترى الاعتقادية وليست حالاً من الشمس.

ولو كانت ترى اعتقادية تنصب مفعولين وإذا ظرفاً لما يستقبل من الزمان خافضاً لشرطه منصوباً بجوابه فإنّ كلاً من جملة إذا طلعت تزّاور، وجملة إذا غربت تقرضهم، المعطوفة عليها بالواو في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لترى الاعتقادية وليست حالاً من الشمس.

تَزّاورُ: فعل مضارع ماضيه تَزَاوَرَ على وزن تَفَاعَلَ، وأصل المضارع تَتَزَاوَرُ على وزن تَتَفَاعَلُ وهذه القراءة بتثقيل الزاي بقلب التاء الثانية زاياً وادغامها في

الزاي قراءة سبعيّة، وقرأ الكوفيون «تَزَاوَرُ» بتخفيف الزاي على حذف التاء الثانية. وهي قراءة سبعيّة أيضاً وهي المرسومة في المصحف، وقرأ ابن عامر من السّبعة «تَزْوَرُّ» بزنة «تحْمَرُّ»، وقرأ أبو رجاء والجحدري شذوذاً «تَزْوارُّ» بوزن «تَحْمَارُّ»، وقرئ شذوذاً أيضاً «تَزْوَئِرُّ» على وزن «تطمئِنّ» بهمزة مكسورة بين الواو والراء.

وهذه الأفعال بمعنى تتمايل والمقصود تميل، وهي مشتقّة من الزَّوَر بفتح الزاي والواو بمعنى الميل، وقد اشتقّ الفعل زار أيضاً من الزَّوَر بمعنى الميل، يقال زار فلانٌ فلاناً بمعنى مال إليه، أي مال الزائر عن مكانه إلى المزور.

عن كهفهم: شبه جملة جار ومجرور متعلّق بالفعل تَزاور أو متعلّق بمحذوف حال من فاعل «تَزَّاور» الضمير المستتر جوازاً «هي» أي الشمس، والتقدير «تَزَّاوَرُ هي أي الشمس حالة كونها متجاوزةً كهفهم»، وعن حرف جرّ معناه المجاوزة، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل تَزاور.

ومثل هذا يقال في إعراب «ذاتَ اليمينِ» غير أنّه شبه جملة ظرف مكان.

تقرضهم: مضارع مشتقّ من القَرْض بمعنى القطع ولكن المقصود في هذه الآية الإعراض لا ما يبدو من ظاهر المعنى وهو القَطْع، فتَقْرِضُ بمعنى تُعْرِضُ وليس بمعنى تَقْطَعُ والقَرْضُ بمعنى القطيعة أي الإعراض وليس بمعنى القَطْع، ومن الواضح ما بين القطيعة المعنوية والقطع الحسيّ من تناسب، وفي نهاية المطاف فإنّ القطيعة مشتقّة ومأخوذة من المصدر وهو القَطْع.

ذاتَ الشِّمال: شبه جملة ظرف مكان متعلّق بتقرضهم، أو حال من فاعل تقرضهم الضمير المستتر جوازاً «هي» أي الشمس، والتقدير «تقرضهم هي أي الشمس حالة كونها جهةَ أو ناحيةَ الشِّمال» والعامل في الحال هو الفعل تقرضهم.

والشاهد أنّ «ذاتَ اليمينِ»[1] و«ذاتَ الشِّمالِ»[2] كلٌّ منهما ظرف مكان مبهم

---

(١) اليمينِ والشِّمالِ كلٌّ منهما مضاف إليه.

(٢) انظر الهامش السابق.

من أسماء الجهات الستّة مفعول فيه في اصطلاح النّحاة منصوب على تقدير في، وهو في الآية اسمٌ فضلةٌ.

* صَدَدْتِ الكأسَ عَنّا أمَّ عمروٍ وكان الكأسُ مَجْرَاها اليمينَا

وما شـرُّ الثـلاثةِ أمّ عمـروٍ بصاحبِك الـذي لا تصبحينا

أم عمرو: هي جارية للفتيين اللذَين وفدا بعمرو بن عديّ بن نصر بن ربيعة على خاله جَذيمة(1) التّنوخي، وهما مالك وعقيل وكانت إذا سقت صاحبيها تصدّ الكأس عن عمروٍ هذا فقال لها البيتين(2)، ومعنى البيت الأول: صرفتِ الكأس عنّي يا أمَّ عمروٍ، وكان مجرى الكأس على اليمين فأجريتها على اليسار، وبدلاً من أن أكون أوّل الشّاربين أصبحت آخرهم، وكان الجالسون في مجلس الشّراب عند أمّ عمرو ثلاثة أحدهم عمرو هذا والثاني مالك والثالث عقيل، وقد رُوِيَ صَبَنْتِ الكأسَ، والصَّبْنُ بمعنى الصّرف والصدّ فعله صَبَنَ يَصْبِنُ من باب ضرب يضرب، ومعنى البيت الثاني يا أمَّ عمروٍ ليس صاحبُك أي الشاعر نفسه الذي لا تسقينه الصَّبوح قبل غيره شرَّ هؤلاء الثلاثة الذين تسقينهم، أي لستُ شرَّ أصحابي فكيف أخّرْتِني بعدهم وتركتِ سَقْيِي الصَّبوحَ أوّلهم، وخبر هذين البيتين طويل مشهور.

عنّا: بمعنى عنّي والشاعر يعظّم نفسه فيعبّر عنها بضمير الجمع، عمروٍ: مجرور بالكسرة الظاهرة وهو اسم مصروف منوّن وتزاد الواو في الكتاب فقط للفرق بينه وبين عمر الممنوع من الصرف، مَجْرَى: هو في البيت مصدر ميميّ بمعنى المصدر الأصلي «جَرْي» ومجراها من إضافة المصدر الميمي لفاعله، والمُجْرَى بضمّ الميم مصدر

---

(1) بفتح الجيم وكسر الذال وهو ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق، وكان أعزّ من سبقه من ملوك هذه الدولة، وكان يقال له الوضاح والأبرش لبرص فيه، طمح إلى امتلاك مشارف الشام وأرض الجزيرة فغزاها وحارب ملكها أبا الزّباء فقتله وانتهب بلاده وانصرف فجمعت الزباء الجند في تدمر واستعدّت ثم أرسلت جذيمة وعرضت عليه نفسها زوجة فجاءها في جمع قليل فقتلته بثار أبيها حوالي سنة ٣٦٦ قبل الهجرة.

(2) ونسب البيتان أيضاً إلى عمرو بن كلثوم صاحب المعلّقة، وقد رُويا فيها، وذكر المعرّي في رسالة الغفران سبباً لوجود البيتين في هذه المعلّقة.

ميميّ على زنة اسم المفعول من أَجْرَى المزيد[1] ، ومَجْرَى بفتح الميم مصدر ميميّ على وزن مَفْعَل من جَرَى المجرّد[2] . ومثل هذا يقال في المُرْسَى من أَرْسَى المزيد[3]، ومَرْسَى من رَسَا المجرد[4] .

وكان الكأس مجراها اليمينَا: الواو واو الحال ويسوغ تقدير قد مع واو الحال والجملة الفعلية في محلّ نصب حال من الكأس السابقة والفعل صددتِ هو عامل النصب في الحال.

والشاهد قوله «اليمينَا» حيث نَصَبَه على أنّه ظرف مكان مبهم من أسماء الجهات الستّ مفعول فيه اصطلاحاً على تقدير في وهو اسم عمدة لأنّه متعلّق بمحذوف تقديره «كائنٌ» بالرفع، أي كائنٌ في جهة اليمين وناحيته وهو خبر للمبتدأ «مجراها» بمعنى «جَرْيُها»، والجملة من المبتدأ وخبره في محلّ نصب خبر كان.

ويجوز أن يكون «مجراها» بدلاً من الكأس[5] بدل اشتمال[6] وبدل المرفوع مرفوع[7] ، و«اليمينَا» ظرف مكان مبهم من أسماء الجهات الست[8] مفعول فيه في اصطلاح النحاة منصوب على تقدير في وهو عمدة أيضاً لأنّه متعلّق بمحذوف تقديره «كائناً» بالنصب أي كائناً في جهة اليمين وناحيته وهو خبر للفعل الناقص

---

(١) وقد يكون مُجْرَى ومُرْسَى اسمين للزمان أو اسمين للمكان من الفعل غير الثلاثي أَجْرَى وأَرْسَى.

(٢) وقد يكون مَجْرَى ومَرْسَى اسمين للزمان أو اسمين للمكان من الفعل الثلاثي جَرَى ورَسَا.

(٣) انظر الهامش رقم (١).

(٤) انظر الهامش رقم (٢).

(٥) الكاس: تهمز وتُسَهَّل، وهي مؤنث بدليل تانيث الضمير العائد إليها في المصدر الميمي «مجراها»، وهي مؤنث مجازي يجوز تانيث الفعل معه وهو الراجح ويجوز تذكيره وهو المرجوح، وقد ذكَّرَ الشاعر الفعل «كان» على المرجوح لانّ البيت ينكسر بالتانيث الراجح من جهة، ولأنّ التذكير المرجوح يناسب لفظ البدل المقصود بالحكم وهو «مجرى» المذكّر من جهة أخرى.

(٦) بدل الاشتمال هو أن يكون المبدل منه مشتملاً على البدل نحو: اعجبني الاستاذُ عِلْمُهُ.

(٧) وهو هنا مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر.

(٨) يجوز تذكير العدد المفرد وهو «الستّ» إذا كان المعدودُ «الجهات» المؤنثةَ المفرد، ويجوز تأنيث الستّ إذا كان المعدودُ «أسماء» المذكّرَ مفردُهُ.

«كان» وعلى هذا الإعـراب يكون المقصود والمعتـمد في الإخبار عنه باليـمين إنّما هو البدل وهو «المجرى» بمعنى الجَرْي وليس اسم كان وهو الكاس المبدل منه.

ويجوز في وجه ضعـيف جعل «مجراها» بمعنى جريها بـدل اشتمال من الكاس ثم جعل كلمة «اليمـينَا» نفسها[1] خبـراً لكان على أنّهـا اسم ذات بمعنى اليد اليـمنى وليست ظرفاً للمكان مفـعولاً فيه منصوباً على تقدير في يحتـاج إلى محذوف يتعلّق به، وذلك على اعـتبار أي علـى قصد المبـدل منه وهو اسم كان وهو الكـاس وإهمال البدل، فيكون خبر كان اسماً مفرداً منصوباً وليس شبه جملة ظرفـ مكان مفعولاً فيه منصوباً على تقدير في، والمعنى حينئذ «وكان الكاسُ اليد اليمنى نفسها» ووجه جعل الكاس اليد اليـمنى نفسهـا أنّهم كانوا يشربون بأيديهم اليـمنى بدل الشرب بالكاس، فأطلق الكاس على الأيـدي اليمنى، ولا يكون البيت على هذا التـوجيه شـاهداً على ما نحن فيه.

وهذا الإعراب ضعيف وَوَجْهُ ضَعْفِه أنّه جعل المبـدل منه مقصوده وأهمل البدل كما ذكرنا مع أنّ البدل هو التابع المقصـود بالحكم بلا واسطة كما عرّفه النّحاة وهو لذلك الجدير بالقصد والاعتبار وضعّفه أيضاً عدم مناسبة هذا الإعراب لمعنى الشطر الأوّل.

* قال الأعـلم «الشاهد فـيه نصبُ اليـمين على الظرف[2]، وكونُه في مـوضع الخبـر عن المبتـدأ الذي هو كلمة المجـرى، والتقـدير: وكان الكاسُ جَرْيُهـا على ذات اليمين أي كائنٌ جهةَ اليمين وناحيته، ويجوز أن يكون مجراها بدل اشتمال من الكاس وقوله اليمينَا متعلّق بكائناً المنصوب خبراً عن كان على أن يُجْعَلَ الكاس هي المجرى على السعة»[3] اهـ بتصرف.

---

(١) أي بدون محذوف تتعلّق به.

(٢) أي على أنّه ظرف مكان مفعول فيه على تقدير في.

(٣) أي على أن يجعل المبدل منه هو البدل على السّعة، أي بمثابة البدل، وبعبارة أخرى على أن يكون البدل هو المقصود بالحكم لا المبدل منه.

* قال سيبويه في باب «هذا بابُ ما يُنْصَبُ من الأماكن والوقت»[1] : «ومن ذلك أيضاً، أي من ظروف المكان: هو ناحيةً من الدار، وهو ناحيةَ الدارِ، وهو ناحيتَك، وهو نحوَك، وهو مكاناً صالحاً، ودارُه ذاتَ اليمينِ، ودارُه شرقيَّ كذا، قال جرير:

هَبَّتْ جَنُوباً فذِكْرَى ما ذكرْتُكُمُ   عند الصَّفَاةِ[2] التي شرقيَّ[3] حَوْرانا

وقالوا: منازلُهم يميناً ويساراً وشِمالاً، قال عمرو بن كلثوم: صددتِ الناسَ، البيت، أي على ذات اليمين بمعنى جهة اليمين وناحيته» اهـ بتصرف.

* قالت الشاعرة جنوب الهذليّة ترثي أخاها وتصفه بالكرم الشديد:

لقد علم الضَّيْفُ[4] والمُرْمِلُونَ   إذا اغبرَّ أُفْقٌ[5] وهبَّتْ شَمالا[6]

لقد: اللاّم تفيد التوكيد وهي حرف مؤذن[7] بقسم مقدّر والأصل «أقسمُ باللَّه لقد علم الضيف والمرملون الخ..»، إذا: ظرفية فقط بمعنى حين متعلّقة بالفعل علم، وهي مبنيّة على السكون في محلّ نصب، وهي مضاف وجملة «اغبرّ أفقٌ» في محلّ جرّ مضاف إليه، وقيل إنّ إذا ظرفية شرطية أي ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه بالإضافة منصوب بجوابه، وجملة «اغبرّ أفق» فعل الشرط في محل جرّ مضاف إليه وجواب الشرط محذوف دلّ عليه المذكور قبله، والتقدير «لقد علم

---

(١) أي باب ما ينصب من ظروف الزمان والمكان التي يُسَمِّيها النحاة مفعولات فيها.

(٢) الصَّفاة: صخرة ملساء، والجمع صَفاً وأَصْفاء وصُفِيّ.

(٣) شرقيَّ: ظرف مكان مفعول فيه منصوب على تقدير في.

(٤) الضَّيْف: مفرد وأل فيه للجنس والمراد كلّ ضيف، ويطلق الضَّيْفُ أيضاً على الجمع ومنه قوله تعالى ﴿إنّ هؤلاء ضَيْفِي﴾ (من الآية ٦٨ من سورة الحجر)، ويجمع المفرد ضَيْف على ضيفان وأضياف وضيوف.

(٥) الآفاق: النواحي ومفرده أفْق وأفُق بسكون الفاء وضمّها، فالسكون في البيت لغة وليس للضرورة الشعرية.

(٦) يقال اليد الشِّمال والجهة الشِّمال والناحية الشِّمال بكسر الشين فيها جميعاً، ويقال ريح الشَّمال بفتح الشين أي الريح التي تهبّ من ناحية الشِّمال بكسر الشين.

(٧) سميت اللاّم مؤذنة بالقسم وموطئة له لأنّها أعلمت بالقسم المحذوف وأشارت إليه ووطأت ومهّدت الجواب له.

الضيفُ والمرملون إذا اغبرَّ أفق وهبّت شَمالاً فقد[1] علم الضيف والمرملون بأنْك ربيع وغيث مريع وأنْك هناك تكون الثمالا»، وجملتا الشرط والجواب غير مجزومتين وليستا في محلّ جزم.

الشاهد «شَمالاً» وهو ظرف مكان اسم مبهم من أسماء الجهات الست مفعول فيه في الاصطلاح منصوب على تقدير في، أي في جهة الشِّمال وناحيته، والألف للإطلاق. اغبرَّ أفق وهبّت شَمالاً: كناية عن مجيء الشتاء لأنّ الشتاء عندهم هو زمان الحاجة، وبعد هذا البيت قول الشاعرة:

بأنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ   وأنْكَ هناك تكون الثِّمالاَ

بأنْك: سكّنت النون وخفّفت لضرورة الوزن، أنْك ربيعٌ: أنِ المخفّفة من الثقيلة واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بالباء والجار والمجرور متعلّق بالفعل «عَلِمَ» في البيت السابق والتقدير «لقد علم الضّيْفُ والمرملون بكونك ربيعاً»[2] ويجوز أن تكون الباء حرف جرّ زائد وأن المخفّفة من الثقيلة واسمها وخبرها في محلّ جرّ بالباء الزائدة وفي الوقت نفسه في محلّ نصب سدّت مسدّ مفعولي علم، مريع: بفتح الميم وضمّها بمعنى خصيب، أي يسبّب الخصب، وأنْك هناكَ تكون الثِّمالا: أنْ مخفّفة من الثقيلة والكاف اسمها، هنا ظرف زمان لأنّ المقصود بها زمن الشتاء متعلّق بالفعل تكون مع نقصه أو متعلّق بالثِّمال[3]، والكاف حرف خطاب مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب، وجملة «تكون الثمالا» من الفعل المضارع الناقص واسمه الضمير المستتر وجوباً أنت وخبره الثمالا في محلّ رفع خبر أنِ المخفّفة من الثقيلة، وأن هذه واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بالباء

(١) فقد: الفاء رابطة لجواب الشرط لكونه جملة فعلية مبدوءة بقد.

(٢) بكونك ربيعاً: من إضافة المصدر الناقص لاسمه وربيعاً خبره.

(٣) الثِّمال: اسم جامد في حدّ ذاته لكنّه هنا تضمّنَ معنى المشتق فهو بمعنى اسم الفاعل «مُغيث» لذلك تَعَلّقَ به الظرف.

معطوف بواو العطف على المصدر السابق المجرور بالباء والتقدير «بكونك ربيعاً وبكونك تكون الثمالا هناك» ويكون كلٌّ من الجارّين والمجرورين المتعاطفين متعلّقاً بالفعل «عَلِمَ» في البيت السابق، أو تكون جملة أن واسمها وخبرها «أنك تكون الثمالا» مجرورة بحرف جرّ زائد مقدّر ومعطوفة بالواو على جملة «بأنك ربيع» المجرورة بحرف الجرّ الزائد، والتقدير: «بأنك ربيع وبأنك تكون الثمالا» مع اعتبار الباء حرف جرّ زائد في الجملتين، واعتبار كلّ منهما في محلّ نصب سدّ مسد مفعولي الفعل «عَلِمَ».

* قال تعالى: ﴿اقتلوا يوسفَ أوِ اطْرَحوه أرضاً يَخْلُ لكم وَجْهُ أبيكم﴾ (من الآية ٩ من سورة يوسف).

يوسف[1]: ممنوع من الصرف للعلميّة والعجمة، أوِ: حرف عطف وحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، اطرحوه: أي ألقوه، أرضاً: أي في أرض بعيدة، وهو مفعول فيه ظرف مكان مبهم ليس من أسماء الجهات الست لكنّه يشبهها في الإبهام وعدم الاختصاص بمكان بعينه، وهو منصوب لفظاً على تقدير في متعلّق بالفعل اطرحوه، يخلُ: فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر بحذف الواو، أبيكم: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الخمسة.

* قال تعالى: ﴿وإذا أُلْقُوا منها مكاناً ضيّقاً مقرَّنين دَعَوا هنالك ثُبوراً﴾ (من الآية ١٣ من سورة الفرقان).

أُلْقُوا: أي الكفّار، مكاناً ضيّقاً: أي مكاناً يضيق عليهم، مقرّنين: أي مصفَّدين قد قُرِنَتْ أي جُمِعَتْ أيديهم إلى أعناقهم في الأغلال، و التشديد للتكثير وهو من قَرَّنَ يُقَرِّن، وإذا خُفِّفَتْ أصبحت «مُقْرَنين» من أقْرَنَ يُقْرِنُ، ثبوراً: أي هلاكاً.

معنى الآية: لقد جمع اللّه على أهل النار أنواع التضييق والإرهاق حيث ألقاهم

(١) في يوسف ضمّ السين وفتحها وكسرها بدون همز، وحكي فيه الهمز أيضاً مع هذه اللغات، فالمجموع ست لغات.

في مكان ضيّق من جهنّم يتراصّون فيه تراصّاً حتى يضيق بهم وهم مع ذلك الضيق مسلسلون مقرّنون في السلاسل يدعون هناك ثبوراً أى يقولون واثبوراه، أي تعال يا ثُبُورُ فهذا حينك وزمانك.

أُلْقُوا: فعلٌ ماضٍ مبنيّ للمجهول وواو الجماعة ضمير متّصل في محلّ رفع نائب فاعل، وأصل الفعل «أُلْقِيُوا» لأنّ ألف أَلْقَى منقلبةٌ عن ياء بدليل المضارعُ يُلْقِي لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وقد نقلت الضمّة عن الياء في «أُلْقِيُوا» إلى القاف المكسورة قبلها لأنّ الضمّة ثقيلة على الياء والمفروض أن تقدّر عليها للثّقل لكنّها نقلت إلى القاف بدلاً من تقديرها على الياء، ثم حذفت الياء بعد هذا النقل لالتقاء الساكنين وهما الياء نفسها وواو الجماعة.

منها: أي من جهنّم كما هو ظاهر اللفظ، أو في جهنّم على اعتبار أنّ حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض، والجار والمجرور متعلّق بألقوا أو حال من مكاناً لأنّه في الأصل صفة له إذْ أشباه الجمل بعد النكرات الجامدة صفات وإذا تقدّمت الصفة على موصوفها النكرة الجامدة انقلبت حالاً، وسوّغ مجيء صاحب الحال نكرة خلافاً للقاعدة القاضية بكونه معرفة تأخيره وتقديم الحال عليه وكون هذه الحال المقدّمة شبه جملة جارّاً ومجروراً، بالإضافة إلى وصف صاحب الحال بضيّقاً. مكاناً: مفعول فيه ظرف مكان مبهم ليس من أسماء الجهات الستّ لكنّه يشبهها في الإبهام وعدم الاختصاص بمكان بعينه وهو منصوب لفظاً على تقدير في ومتعلّق بالفعل أُلْقُوا، دَعَوا: فعل ماضٍ مبنيٌّ للمعلوم، وهو مبنيٌّ لاتصاله بواو الجماعة على ضمّ مقدّر للتعذّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، هنالك: هنا في الآية[1] ظرف مكان كما هو واضح مبنيٌّ على السكون في محلّ نصب متعلّق بالفعل «دَعَوا» واللام حرفُ بُعْدٍ مبنيٌّ على الكسر لا محلّ له من

(١) تأتي «هنا» ظرفاً للزمان، وتأتي أيضاً ظرفاً للمكان، وذلك حسب المعنى المقصود.

الإعراب، والكاف حرف خطاب مبنيٌّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب.

* **فائدة**:

الميل عشر غَلَوات والغَلْوة مائة باع، والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال.

* جلستُ مَجْلِسَ زيدٍ: الشاهد أنّ مجلس على وزن مفعِل ظرف مكان[1] مفعول فيه اصطلاحاً وهو مشتق من مصدر[2] عامِلِه، ومادّتُهُ من مادّة عامله وهو منصوب على تقدير في ومتعلّق بالفعل جلستُ، وزيدٍ مضاف إليه، ويجوز أن يُعْرَبَ «مَجْلَسَ»[3] بفتح اللاّم مفعولاً مطلقاً على اعتباره مصدراً ميمياً بمعنى المصدر المعتاد «جلوس» وزيدٍ مضاف إليه من إضافة المصدر الميمي لفاعله.

* ذهبت مذهَبَ عمرو: الشاهد أنّ مذهَب على وزن مفعَل ظرف مكان مفعول فيه اصطلاحاً وهو مشتقّ من مصدر عامله، ومادّته من مادّة عامله وهو منصوب على تقدير في ومتعلّق بالفعل ذهبت، ولا تكون «مذهَب» إلاّ مفتوحة الهاء فقط، وتصلح في حدّ ذاتها أن تكون ظرف زمان ومصدراً ميمياً أيضاً[4] .

* قال تعالى: ﴿وأنّا كُنّا نقْعُدُ منها مقاعدَ للسّمع فمن يستمع الآنَ يجد له شهاباً رَصَداً﴾ (من الآية ٩ من سورة الجنّ).

أنّا: أي الجنّ، كنّا: أي قبل مبعث الرسول، منها: أي من السماء، مقاعد: جمع مقعَد، للسّمع: أي لنستمع، الآن: أي بعد بعثة الرسول.

---

(١) «مجلِس» على وزن «مفعِل» تصلح أن تكون ظرف زمان أيضاً.

(٢) أي عند البصريين، ومشتقّ من عامِلِه الفعل نفسه عند الكوفيين.

(٣) المصدر الميمي من جَلَس يَجْلِسُ يكون على وزن «مفعَل» بفتح العين، فتكون «مجلَس» بفتح اللام على ذلك.

(٤) ومن هذا يُعْلَمُ أنّ صيغة الزمان والمكان والمصدر الميميّ واحدة في بعض أوزان الفعل الثلاثي الصحيح، والتمييز بينها بالقرائن فإن لم توجد قرينة فهو صالح للزمان والمكان والمصدر.

كنّا[١] نقعدُ: جملة نقعدُ من الفعل والفاعل الضمير المستتر وجوباً «نحن» في محلّ نصب خبر كان، والجملة المكوّنة من كان واسمها الضمير المتّصل «نا» وخبرها في محلّ رفع خبر أنّا، منها: جار ومجرور متعلّق بالفعل نقعد[٢]، للسّمع: جار ومجرور متعلّق بالفعل نقعد[٣]، والشاهد أنّ مقاعد ظرف مكان مفعول فيه اصطلاحاً لأنّه جمعٌ لمقعد ظرف المكان المفعول فيه اصطلاحاً، وهو مشتقّ من مصدر عامله، ومادّته من مادّة عامله، وهو منصوب على تقدير في ومتعلّق بنقعد، ويجوز أن تكون «مقاعد» مصدراً[٤] ميمياً بمعنى المصدر الأصلي «قعود» وتعرب مفعولاً مطلقاً، وعلى هذا الإعراب يجوز أن يتعلّق الجار والمجرور «منها» والجار والمجرور «للسّمع» بالمصدر الميمي «مقاعد» عند الكوفيين فقط لأنّ المصدر مشتقٌّ عندهم، ولا يتعلّقان به عند البصريين لجموده عندهم وتكون «منها» عند البصريين متعلّقةً بالفعل نقعد أو حالاً من «مقاعد» النكرة الجامدة وأصلها صفة لها تقدّمت عليها فانقلبت حالاً، وتكون «للسّمع» متعلّقة بالفعل نقعد أو صفة لمقاعد لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات الجامدة صفات.

---

(١) الفعل «كان» أجوف أصله «كَوَنَ» تحرّكت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وهو أجوف واويّ بدليل المضارع «يكون» والمصدر «كَوْن»، وحين يسند الفعل الماضي الأجوف الواوي إلى ضمير الرفع نحو كُنّا وكنتُ ونحوهما يبنى آخره على السكون وتحذف ألفه لالتقاء الساكنين ويضمّ أوّله للفرق بينه وبين الماضي الأجوف اليائي نحو بِعنا وبِعتُ الذي يكسر أوّله عند الإسناد إلى ضمير الرفع.

(٢) أو الجار والمجرور «منها» حال من «مقاعد» أصله نعت له ثم تقدّم عليه فصار حالاً منه، والعامل في الحال وصاحبه هو الفعل «نقعد»، ومقاعد وإن كانت جمع مقعد وهما مشتقّان فإنّ الجار والمجرور لا يتعلّق مباشرة بمثل هذا المشتقّ كما تقضي بذلك القاعدة، لأنّ اسم الزمان واسم المكان المشتقّين وكذلك اسم الآلة المشتقّ ليست جميعاً من المشتقات التي يُتَعَلَّقُ بها مباشرة لانعدام معنى الفعل فيها، لذلك فإنّ «مقاعد» هنا لا يمكن أن يتعلّق بها الجارّ والمجرور «منها» مباشرة.

(٣) أو تكون «للسّمع» نعتاً لمقاعد على اعتبار أنّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات، ولا يتعلّق الجار والمجرور «للسّمع» بمقاعد لما ذكرنا في التعليق السابق.

(٤) وذلك على اعتبار أنّ مفردها «مقعَد» يجوز أن يكون مصدراً ميمياً كما جاز أن يكون ظرفاً للزمان والمكان، وربّما كان هذا الاحتمال على شيء من البعد لأنّ المصدر لا يجمع إلاّ بشروط لم تجتمع في هذا، ثم إنّ المعنى العام للآية يحمل النفس على الميل إلى أن يكون المراد بالمقاعد اسم المكان لا المصدر، أي أماكن لاستراق السّمع على صفة معروفة.

* جلست مذهَبَ عمرو.

هذا التركيب لا يصح لأنّه لا يجوز اعتبار مذهَب في هذا المثال ظرف مكان مفعولاً فيه في الاصطلاح منصوباً على تقدير في لأنّه وإن كان مشتقّاً من المصدر «الذهاب»، وإن كان وزنه «مفعَل» هو وزن اسم المكان من الفعل ذهب يذهَب، فإنّ مادّته ليست من مادّة عامله، ولا يجوز أيضاً اعتبار مذهَب في هذا المثال مصدراً ميمياً بمعنى المصدر الأصلي «ذهاب» وإعرابه نائباً عن المفعول المطلق حتى لو كان وزنه «مفعَل» هو وزن المصدر الميمي من الفعل ذَهَبَ، وذلك لاختلاف المصدر وعامله في اللفظ والمعنى معاً، بل لتناقضهما في اللفظ والمعنى معاً.

* صلّيتُ المسجدَ، قمت السوقَ، جلستُ الطريقَ.

هذه تراكيب غير صحيحة لأنّ المسجدَ والسوق والطريق وإن كانت من الأسماء الدالّة على المكان فإنّها ليست مبهمة ولا دالّة على مقدار والأول[1] منها وإن كان مشتقاً من المصدر المعتاد «سجود» فإنّ مادّته ليست من مادّة عامله، أمّا السوق والطريق فهما جامدان غير مشتقّين أساساً، لهذا كلّه لا يمكن اعتبار كلّ لفظ من هذه الألفاظ مفعولاً فيه في اصطلاح النحاة منصوباً لفظاً على تقدير في بل يعدّ اسماً معتاداً يجب أن يُجَرَّ بفي الظاهرة[2] فينبغي لذلك أن يقال صلّيت في المسجد وقمت في السوق وجلست في الطريق.

---

(١) هناك بعض أسماء المكان سمعت على وزن مفعِل شذوذاً نحو مشرِق ومغرِب ومسجِد «للمكان الذي بنى للعبادة وإن لم يسجد فيه» وكان يجب وفاقاً للقاعدة أن تكون على وزن مفعَل، وقيل الفتح فيها جائز تبعاً للقاعدة وإن لم يُسْمَع، أي جائز قياساً لا سماعاً، وأوجب سيبويه المسجَد بفتح الجيم إذا قُصِدَ به موضع السجود أي غير المسجد المعدّ للصلاة، وأجاز بعضهم فتح الجيم وكسرها على هذا المعنى.

(٢) وعبارة الشّارح: يجب أن «تصرَّحَ بحرف الظرفية» وهو يقصد بها حرف الجرّ الدالّ على الظرفية أي الذي معناه الظرفية وهو في.

* قال رجل من الجنّ[1] :

جَزَى اللَّهُ ربُّ الناسِ خيرَ جزائِهِ ... رفيقين قالا خَيمتَي أمِّ مَعْبَدِ

همـا نَزلا بالبِرِّ ثم تَرَحَّلا ... فأفلح مَنْ أمْسَى رفيقَ محمَّدِ

فيا لَقُصَيٍّ[2] ما زَوَى اللَّهُ عنكُمُ ... به مِنْ فِعَالٍ لا تُجَازَى وسُؤْدَدِ؟!

ليَهْنِ بني كعبٍ مكانُ فتاتِهِمْ ... ومقعدُها للمؤمنين بمرصدِ

سلوا أختكم عن شاتِها وإنائِها ... فإنَّكُمُ إنْ تسألوا الشاةَ تَشْهَدِ

قَالاَ: قَالَ يَقِيلُ قَيْلاً[3] أي نام في القيلولة وهي وقت اشتداد الحرّ ظهراً، وهي غير قال يقول قولاً، هما: أي محمدٌ ورفيقه أبو بكر، نَزَلاَ: أي ضيفين، بالبِرّ: بكسر الباء بمعنى الإحسان والباء حرف جرّ معناه المصاحبة، أمّا بفتحها فيجوز أن تكون بمعنى الإحسان أيضاً والباء حرف جرّ معناه المصاحبة كذلك، ولكن الأفصح على هذا المعنى كسر الباء، ويجوز أن يقصد بها البَرُّ مقابل البحر فتكون الباء حرف جرّ معناه الظرفيّة[4]، ما زَوَى[5] اللَّهُ عنكُمُ: بمعنى أيُّ شيء صَرَفَهُ اللَّه عنكم[6]؟!، به: الباء حرف جرّ معناه السببيّة، أي بسبب خلافكم على نبوّته ثم بسبب حملكم إيّاه على الرحيل عنكم إلى المدينة، فِعَالٍ: أي خصال حميدةٍ ومجدٍ ورفعةٍ، تُجَازَى: روي أيضاً تُجَارَى، سُؤْدَدْ: ويجوز سُؤْدُدْ وسُودَدْ وسودُدْ أيضاً بالهمز وتركه مع فتح الدال الأولى وضمّها، فتاتهم: أي أمّ معبد، أختكم: هي أمّ معبد أيضاً، فإنّكم إن تسألوا

---

(١) يحتجّ بكلام الجنيّ من حيث إنّ العرب أقرّته واستعملته، وقد أنشدت هذه الأبيات أسماء بنت أبي بكر الملقّبة بذات النطاقين وهي ممنّ يحتجّ بما يقولونه ويروونه، ولقّبت بهذا اللقب لأنّها صنعت للنبيّ ولأبيها طعاماً حين هاجرا من مكّة إلى المدينة فلم تجد ما تشدّه به فشقّت نطاقها وشدّت به الطعام.

(٢) قصيّ: هو قصيّ بن مرّة من قريش، والمراد قريش كلها، فهو مجاز مرسل من إطلاق الواحد على الجميع.

(٣) ومثلها في المعنى: قَيَّلَ يُقَيِّلُ تقييلاً.

(٤) أمّا البُرّ بضمّ الباء فهو القمح.

(٥) يقال: زَوَى وَجْهَهُ: بمعنى صَرَفَهُ، وأَزْوَى عنه: اي مَنَعَه.

(٦) الاستفهام تعجبيّ لا يطلب به جواب.

الشــاة تشــهد: المقصود أنّ معجـزة الرسـول ظهـرت عنـد أمّ معبد عندما قَالَ ومعـه أبـو بكر عندها في هجرتهما إلى المدينة، فقـد مَسَحَ الرسول ضَرْعَ الشاة التي أجهدها الهزال فدرّت وامتلأ الإناء من حليبها حتى رَوِيَ الحاضرون من لبنها وبقي منه أيضاً ما بَهَرَ أبا معبد حين رَجَعَ حتى انّه تَبِعَ الرسول ثم آمَن.

رَبٌّ: قيل هي بدل كلّ من اللّهُ، والمبدل منه وهو لفظ الجلالة اسم جامد لأنّه اسم ذات، والبدل وهو «رَبٌّ» اســم جامدٌ أيضــاً لأنّه علم على اللّه ولا يطلق على غـيره إلاّ مقيّداً كربّ الدار، ويرى المعلّق أنّ هذا الإعراب بعيد، وأنّ الراجح هو إعراب «رَبٌّ» نعتاً للفظ الجلالة «اللّه» وأنّه هنا مؤوّل بالمشتقّ كما ينبغي للنعت لأنّه بمعنى المُرَبِّي، وهذا التأويل يعني – فيما أرى – أنّ «رَبٌّ» في الأصل مصدر للفعل رَبَّ يَرُبُّ من باب نصر ينصرُ يقـال رَبَّ يَرُبُّ رَبّاً بمعنى رَبَّى يُرَبِّي تربيةً، والتربية تبليغ الشـيء شـيئاً فشـيئاً إلى الحـدّ الذي أراده المربِّي، ثم أُوِّلَ المصـدر «رَبٌّ» باسم فـاعل مـشـتق هو «مُرَبٌّ» فأصـبح أصل المصدر بعد التـأويل «رَابِب» فلمّا ضعّفنا البـاء في «رَابِب» حذفنا الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف نفسها والباء الأولى من الحرف المضعّف.

وأسهل مـن هذا التوجيـه وأخصـر – على ما يبـدو لي – أن يكون تأويل النعت «رَبٌّ» بالمتّصف بالربوبيـة، و«المتّصِف» اسم فاعل واسم الفاعل كـما لا يخفى مـشـتقّ، وعندي أنّ الإعـراب بالبدليـة هو الأقرب لـوضوحـه من جهـة إذِ اللّهُ وربُّ الناسِ كلٌّ منهـما عَلَمٌ عـلى الذات العليـة، ولأنّه من الجهـة الأخـرى لا يحتـاج لكل هذا الشـرح والإيضاح الذي احتـاجه تأويل «رَبٌّ» المعربة نعتـاً، خيرَ: مفعـول به ثانٍ مقدّم لجَزَى، جزائِهِ: من إضـافة المصدر لفـاعله، رفيقين: مفـعول به أوّل مؤخّر لجَزَى، خـيمَتي أمِّ معـبدٍ: مضـاف ومضاف إلـيه وحذفت النون من المثنّى المضـاف بسبب الإضـافة وأمِّ مضاف ومعبـدٍ مضاف إليه، هما نزلا: الهاء ضميـر متّصل مبنيّ علي الضمّ في محلّ رفع مبتـدأ والميم حرف[1] عمـاد والألف حرف دالٌّ على التثـنية، ويجوز تسـمّحاً أن

---

(١) سمـيت الميم حرف عمـاد لأنّه يعتمـد عليها فـي الدلالة على التثنية وبحـذفها من «همـا» تذهب الدلالة على التثنية ويصبح «ها» ضميراً للمفردة المؤنثة وهو غير مراد هنا.

نقول هما ضـمير منفصل مـبنيّ على السكون في محلّ رفع مبتـدأ، وجملة نَزَلا من الفعل والفاعل في محلّ رفع خبر المبتدأ، ثم تَرَحَّلاَ: الجملة من الفعل والفاعل معطوفة بثمّ على خبر المبـتدأ وهو جملة نَزَلا، فأفلح مَنْ أمـسى رفيقَ محمد: الجـملة معطوفة بالفاء على جـملة تَرَحّلاَ أو على جملة نَزَلا، فـيا لَقصيٍّ: الفـاء حرف عطف، يا لَقُصَيٍّ هو في الأصل أسلوب نداء أي يا قـصيٌّ[1] بدون لام، ويا حرف نداء بمعـنى الفعل أنادي أو أدعـو فـهي نائبة عـنه، ثم حوّل هذا الأسـلوب هنا إلى أسلوب[2] استغاثة فزيدت لام الاستـغاثة الجارّة المفتوحـة على المنادى الذي أصبح مستغـاثاً به فأعرب بالجرّ بحرف الجـرّ وأصبح يا لَقُصَيٍّ وأصبحت يا بمعنى الفعل أستـغيث وهـي نائبة عنه، ثم حـوّل أسلوب الاستـغاثة في نهـاية المطاف إلى أسلوب تعـجّب فأصبـحت يا بمعنى الفـعل أتعـجّب ونابت عنه وأصبـح المعنى: أتعجّب مـن قصيٍّ أي أتعـجّب من قريش، فقصيّ أي قـريش هو المتعجَّب منه، وهذا المتعجَّب منه حكمـه حكم المستغاث به فتفـتح لامه الجارّة كما تفـتح لام المستغاث به الجارّة، وذهب بعـضـهم إلى جواز كسر لام المتعـجّب منه كما يجوز كسر لام المستغـاث به فتقول «يا لِقُصَيٍّ»، ولأنّ يا هنا نائبة عن الفـعل أنادي أو أدعو ثم الفعل أسـتغيث ثم الفعل أتعـجّب على التوالي ساغ عطفهـا مع ما بعدها بالفاء العاطفـة على إحدى الجمل الفعلية قـبلها وهي جملة أفْلَح مَنْ أو جملة ترحّلاَ أو جملة نَزَلا، وسـاغ كـذلك تعليق الجار والمجرور «لَقُصيٍّ» بها مبـاشرة لأنّها وإن كانت حرفاً فـإنّ فيها معنى الفعل، وقـيل إنّ الجار والمجرور «لَقُصيٍّ» متـعلّق بالفعل المحـذوف الذي ناب عنه الحرف «يا» وهو الفـعل «أتعجّب».

---

(١) منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب لأنّه مفرد علم.

(٢) أسلوب الاستغاثة نحو: يـاللّهِ للمسلمين، وياللّهِ للبائس، وأركان الاستغاثة غالبـاً هي حرف الاستغاثة وهو «يا» فقط ومـستغاث به وهو اللّه ولامه جـارّة مفتوحـة ومستغـاث له أي لأجله وهو «المسلمين والبائس» ولامه جارّة مكسورة، والمستغاث به والمستغاث له مـتعلّقان بفعل محذوف تقديره أستغيث نابت عنه يا أو بنفس يا على خلاف مشهور، وفي بعـض الأحيان تكون أركان الاستغاثة حرف استغـاثة هو يا ومستغاث به ومسـتغاث منه نحو: يـاللّهِ لِدَهرٍ جائرٍ، أو ياللّهِ من دهرٍ جائرٍ، والمسـتغاث منه لامه الجـارّة مكسورة كَلام المستغـاث له، وقد يجرّ المستغاث منه بمِنْ وفـاقاً لاسمه، وليس من الضروري ذكر المسـتغاث له أو المستغاث منه في الكلام، ولكن من الضروري ذكر أداة الاستغاثة والمستغاث به.

الآن، والفعل أستغيث والفعل أنادي من قبل، ويجوز أن نقول إنّ أصل «يا لَقُصَيٍّ» هو يا آلَ قصيٍّ، فيكون المنادى وهو «آلَ» مضافاً، والمنادى المضاف ينصب، وقد بقي في الكلام من هذا المنادى المضاف اللام المفتوحة بعد حذف ما قبلها للتخفيف، ثم أدمجت هذه اللام المفتوحة في المضاف إليه وهو «قصيٍّ» كتابة فأصبحت الكلمة «لَقُصَيٍّ»، ما زَوَى اللَّهُ: جملة «زَوَى اللَّهُ» في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الاستفهام[1] «ما»، والرابط بين المبتدأ وجملة الخبر ضمير محذوف يعود إلى ما الاستفهامية في محلّ نصب مفعول به للفعل زَوَى والتقدير «ما زواه اللَّهُ؟» أي «أيُّ[2] شيءٍ زواه اللَّهُ؟»، عنكُمُ: الضمّة على الميم للإشباع أي إشباع ضمّة الكاف قبلها، وقد تكتب «عنكمو» بالواو بدون ألف للفرق بينها وبين واو الجماعة، فهي حرف وواو الجماعة ضميرٌ اسمٌ، ومثل هذا يقال في الضمّة على ميم «فإنّكُمُ» في البيت الأخير، من فِعَالٍ: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائناً حال من ما الاستفهامية فيكون العامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو العامل المعنويّ الابتداء، أو حال من الهاء المقدّرة في الفعل «زواه» العائدة إلى ما الاستفهامية فيكون العامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو العامل اللفظيّ الفعل زَوَى، ليهن بني كعبٍ مكانُ: بني مفعول به مقدّم منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وحذفت النون منه للإضافة ومكانُ بالرفع فاعل مؤخّر ومقعدُ بالرفع معطوف على مكانُ المرفوع، وقيل إنّ بني مفعول به أوّل ومكانَ بالنصب مفعول به ثانٍ ومقعدَ بالنصب معطوف على مكانَ المنصوب، فإنّكم إن تسألوا الشاة تَشْهَدِ: الفاء حرف عطف معناه التعليل، إنّ حرف توكيد ونصب والكاف ضمير متّصل في محلّ نصب اسمها والميم حرف عماد، ويجوز تسمُّحاً اعتبار «كم» بكاملها ضميراً في محلّ نصب اسم إنّ، وأسلوب الشرط كلّه «إن تسألوا الشّاة

---

(١) المبتدأ لا يكون إلاّ معرفة، أو نكرة مخصّصة بالوصف، أو نكرة مخصّصة بالإضافة الظاهرة، أو نكرة مخصّصة بالإضافة المعنويّة كما في هذا المثال إذ التقدير كما ذكرنا «أيُّ شيءٍ؟» وهذا المقدّر هو من قبيل الإضافة المعنوية المحضة التي تفيد المضاف تعريفاً إذا كان المضاف إليه معرفة، وتخصيصاً إذا كان المضاف إليه نكرة كما هو الحال هنا.

(٢) انظر الهامش السابق.

تشهد» في محلّ رفع خبر إنّ، وجملة إنّ واسمها وخبرها معطوفة على الشطر الأوّل، وحرّكت الدّال في الفعل المجزوم «تشهَدْ» بالكسـرة لتوافق حركة الرويّ في الأبيات قبلها[1] .

والشاهد هو نصب «خيمـتي» على الظرفية المكانية على تقدير في، فهـو مفعول فيه في الاصطلاح متعلّق بالفعل «قالا» ، ويعدّ إعرابه مفعولاً فيه عند النحاة من قبيل التوسّع بسـبب الضرورة الشعرية الشـاذّة، وقد وقعت هذه الضرورة هنا فـي شعر من يحتجّ بهم، وهي نادرة أو قليلة لذلك تقبل وتحفظ ولا يقاس عليها.

* قال الشاعر الأمويّ جرير وهو ممّن يحتجّ بشعرهم:

تمرّونَ الدّيارَ ولم تعوجوا　　　كلامُكُـمُ عليَّ إذاً حـرام

لا يقال في هذا البيت ما قيل في البيت السّابق:

جَزَى اللّهُ ربُّ الناسِ خيرَ جزائِهِ　　　رفيقيـن قالا[2] خيمتي أمّ معبـد

فالدّيارَ وإن كان اسماً معناه المكان فإنّه لا يعـدّ مفعولاً فيه في اصطلاح النّحاة لأنّه ليس مبهماً ولا دالاًّ على مقدار معيّن ولا مشتقّاً ولفظه من لفظ عامله، وإنّما هو اسم معتـاد حقّه الجرّ بالباء الظاهرة أو بعلى الظاهرة، لكن الشاعـر نصبه في اللفظ على نزع الخافض، وجعل الباء أو على مقدّرة، وهذا الاسـتشهاد بالبيت هو الصحيح ولا يسـتقيم الاحتـجاج به في باب المفـعول فـيه على النحـو الذي فعلنا فـي «قالا خيمـتي» إذ ليس المحذوف منه «في» كما هو المحذوف من «قالا خـيمتي» لأنّ «مَرَّ» فعل يتعدّى بعلى أو بالباء فقط كقوله تعالى: ﴿وكأيِّن من آيةٍ في السماوات والأرض يمرّون عليها﴾[3] ، وكقول امرئ القيس:

---

(١) حركة الرويّ في الأبيات قبلها هي الكسرة بدون تنوين، ولم ينوّن الشاعر «معبدِ ومحمدِ وسؤددِ ومرصدِ» في الأبيات السابقة مع جواز التنوين لأنّ الفعل «تشهدِ» في البيت الأخير لا ينوّن، ولا يسوغ أن تنوّن بعض القوافي في القصيدة الواحدة دون بعضها الآخر.

(٢) أسقط الشاعر في هذا الشاهد «في» وأوصلَ الفعل «قالا» اللازم بنفسه، أي جعله متعدّياً وناصباً بنفسه للمفعول فيه وذلك على التوسّع بسبب الضرورة الشعرية كما ذكرنا.

(٣) من آية ١٠٥ من سورة يوسف.

خليليّ مُرَّا بي على أمّ جندب　　　نُقَضِّ[1] لبانات الفؤاد المعذّب

كما أنّ مرور من ذكرهم جرير «في» الديار لا يبدو سليماً لأنّ مرورهم إنّما كان ملاصقاً للدّيار بدليل أنّهم لم يعوجوا كما قال الشاعر، فليست الديار إذن ظرفاً لمرورهم أيْ لم يقع مرورهم فيها فلا تعدّ لذلك كلمة «الديارَ» مفعولاً فيه على التوسع.

* «دخلتُ المسجدَ، دخلتُ الدارَ دخلت البيتَ، دخلتُ السوقَ».

عمل العرب في هذه الأسماء ونحوها ما عمله الشاعر في «خيمتي» فنصبوها على الظرفية المكانية أي على أنّ كلاًّ منها مفعول فيه على التوسّع، وعدّوا الفعل اللازم «دخلتُ» إليها مباشرة، وكان الحقّ أن تكون هذه الجمل وفاقاً للقاعدة «دخلت في المسجد ودخلت في الدار ودخلت في البيت ودخلت في السوق» بإظهار «في» وجرّ الاسم بها وعدم اعتباره مفعولاً فيه اصطلاحاً[2] ، إلاّ أنّ التوسّع في النصب على أنّه مفعول فيه مع الفعل «دخلتُ» بالذات مطّرد أي كثير في كلام العرب واستعمالاتهم، ولهذا الإطّراد فإنّه يجوز القياس على المسموع من هذه الجمل فيقال أيضاً دخلتُ السيارةَ ودخلتُ الطائرةَ ودخلتُ الباخرةَ بلغة عصرنا، وتكون جميع هذه الأسماء المنصوبة مفعولات فيها في الاصطلاح على التوسّع بتقدير في.

الخامس: المفعول معه

المتن

* ثم قلت: الخامس المفعول معه وهو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقةً بفعلٍ أو ما فيه معناه وحروفه كسرتُ والنيلَ، وأنا سائرٌ والنيلَ.

---

(١) وفي رواية «لنَقضيَ»، وسكّنت الياء لضرورة الوزن.

(٢) بل يعدّ كلٌّ منها اسماً معتاداً لانها جميعاً ليست مبهمة ولا دالّة على مقدار معيّن، ولانّ «الدار والبيت والسوق» ليست مشتقّة أصلاً، ولانّ لفظ «المسجد» المشتق من السجود ليس لفظه من لفظ عامله.

الشرح

* وأقول: الخامس من المنصوبات المفعول معه، وإنّما جعل آخرها في الذكر لأمرين أحدهما: أنهم اختلفوا فيه، هل هو قياسيّ أو سماعيّ؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنّه قياسيّ، والثاني: أنّ العامل إنّما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات. وهو عبارة عمّا اجتمع فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون اسماً، والثاني أن يكون واقعاً بعد الواو الدّالة على المصاحبة، والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقةً بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه. وذلك؛ كقولك: سرتُ والنيلَ، واستوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطّيالِسةَ، وكقوله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ﴾ أي فأجْمِعُوا أمرَكم مع شركائكم، فشركاءَكم مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً على «أمرَكم» لأنّه حينئذ شريك له في معناه، فيكون التقدير «أَجْمِعُوا أمرَكم وأَجْمِعُوا شركاءَكم» وذلك لا يجوز، لأنّ أَجْمَعَ إنّما يتعلّق بالمعاني دون الذّوات، تقول «أَجْمَعْتُ رأيي» ولا تقول «أَجْمَعْتُ شركائي»، وإنّما قلت «على ظاهر اللفظ» لأنّه يجوز أن يكون معطوفاً على حذف مضاف، أي وأمْرَ شركائكم، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل ثلاثي محذوف، أي واجْمَعُوا شركاءَكم، بوصل الألف، ومن قرأ «فاجْمَعُوا» بوصل الألف صحّ العطف على قراءته من غير إضمار، لأنّه من «جَمَع» وهو مشترك بين المعاني والذّوات، تقول: جَمَعْتُ أمري، وجمعتُ شركائي، قال تعالى ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾ ﴿الذي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ﴾، ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولاً معه، ولكن إذا أمكن العطف فهو أولى لأنّه الأصل.

وليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي:

يا أيُّها الرّجُلُ المعلّمُ غيرَه ... هلاّ لنفسِكَ كان ذا التعليمُ

ابدأ بنفسِكَ فانهها عن غَيِّها ... فإذا انتهت عنه فأنت حكيمُ

فهناك يُسْمَعُ ما تقول ويُشْتَفَى ... بالقول منكَ وينفع التعليمُ

لا تـنـهَ عــن خُلُقٍ وتــأتــيَ مِثْلَهُ　　　عــارٌ عليك - إذا فـعلتَ - عظيمُ

الشاهد في قوله «وتأتيَ مـثلَه» فإنّه ليس مفعولاً معـه وإن كان بعد واو بمعنى مع - أي لا تَنْهَ عن خلق مع إتيـانك مـثلَه - لأنّه ليس باسم، ولا نحـو قولك «بعـتُكَ الدارَ بأثاثها، والعـبدَ بثيـابه» وقوله تعالى ﴿وقـد دخلوا بالكفر وهم قد خـرجوا به﴾ وقولك «جـاء زيدٌ مع عمرو» فـإنّ هذه الأسماء وإن كـانت مصاحـبة لما قبلهـا لكنّها ليست بعد الواو، ولا نحو قولك «مزجتُ عسلاً وماءً» وقول الشاعر:

علفـــتــهـــا تبنـاً ومـــاءً بارِداً　　　حــــتــى غَدَتْ هَمَّالةً عـــينـاها

وقول الآخَر:

إذا مــا الغـــانيــات برزن يــومـاً　　　وزَجَّجْنَ الحـــواجبَ والعـيــونا

لأنّ الواو ليست بمعنى مع فـيهنّ، وإنّما هي في المثال الأول لعطف مـفرد على مفرد، واستـفيدت المعيّة من العامل وهو مزجت، وفي المثالـين الأخيرين لعطف جملة على جملة، والـتقدير: وسـقيتـها ماء، وكـحَّلْنَ العيونا، فـحذف الفعـل والفاعل وبقي المفعول، ولا جائز أن يكون الواو فيهما لعطف مفرد على مفرد، لعدم تشارك ما قبلها ومـا بعدها في العـامل، لأنّ «علفْتُ» لا يصحّ تسـليطه على الماء، و«زَجَّجْنَ» لا يصحّ تسليطه على العيـون، ولا تكون للمصاحـبة، لا نتفائهـا في قوله «علفتُهـا تبناً وماءً» ولعدم فـائدتها في «وزجَّجْنَ الحواجبَ والعـيونا» إذ من المعلوم لكلّ أحد أنّ العـيون مصاحبة للحواجب، ولا نحو «كلُّ رَجُلٍ وضيعَتُه» لأنّه وإن كان اسماً واقعاً بعد الواو التي بمعنى مع لكنّها غيـر مسبوقة بفعل ولا مـا في معناه، ولا نحو «هذا لَكَ وأباك» ونحوه على أن يكون «أباك» مفعولاً مـعه منصوباً بما في «ها» من معنى أنبّه، أو بما في «ذا» من معنى أشـير، أوبما في «لك» من مـعنى استَقَرَّ، لأنّ كلاًّ من «ها» و«ذا» و«لك» فيه معنى الفعل دون حروفه، بخلاف «سرتُ والنيلَ» و«أنا سائرٌ والنيلَ» فإنّ العـاملَ في الأول الفعلُ، وفي الثـاني الاسمُ الذي فـيه مـعنى الفعل وحـروفه، قـال سيبويه: «وأمّا نحو هذا لكَ وأباكَ فقبيح لأنّك لم تذكر فعلاً ولا ما في معناه» وقالوا: مرادُه بالقبيح الممتنعُ.

الحاشية

* قول الماتن «واو المصاحبة» أي واو المعية التي هي بمعنى مع، وقوله «مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه»[1] أي يجب أن تكون واو المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه أحد جزأي معنى الفعل وهو الحدث، فالأول نحو: سرتُ والنيلَ، والفعل سار لازم يرفع فاعلاً فحسب هو التاء، والثاني نحو: أنا سائرٌ والنيلَ، واسم الفاعل[2] سائرٌ لازم يرفع فاعلاً فحسب هو الضمير المستتر وجوباً تقديره أنا، وقوله «سرتُ والنيلَ» مِثْلُهُ «أسيرُ والنيلَ» و«سِرْ والنيلَ» ومعنى هذه الأمثلة: سِرْتُ أو أسيرُ أو سِرْ مع النيل، أي مصاحباً للنيل، والمقصود محاذياً له غير حائد عنه، وسمّي النيل مفعولاً معه لأنّه فُعِلَ معه فِعْلٌ هو السّير الصادر من الفاعل وحده، ولو كان النيل يسير أيضاً كالفاعل لكان معطوفاً على الفاعل المرفوع ومرفوعاً مثله ولكنّه لا يسير في الحقيقة.

* اختلف النحاة في المفعول معه هل هو قياسيّ مطّرد كثير، أم سماعيّ مقصور على ما سمع منه عن العرب وهو قليل يقبل لكنّه يحفظ لقلّته ولا يقاس عليه مثله، والصحيح أنّه قياسيّ وعليه الأكثرون.

* يصل العامل إلى المفعول معه بمساعدة حرف ملفوظ به هو واو المصاحبة أي واو المعيّة بخلاف سائر المفعولات فإنّ العامل يصل إليها مباشرة نحو: ضربت زيداً، وضربت ضرباً، وقمت احتراماً لك، ودرستُ اليومَ أو يصل إليها بواسطة حرف مقدّر نحو جاءكم عليٌّ فإنّ جاء فعل لازم تعدّى إلى الضمير المفعول به بحرف جرّ مقدّر، أي جاء إليكم عليٌّ، فيعدُّ هذا الضمير مفعولاً به للفعل اللاّزم على التوسّع[3] .

---

(١) وما فيه حروفه أيضاً.

(٢) واسم الفاعل «سائر» فيه أحد جزأي معنى الفعل وهو الحدث، وفيه حروف الفعل وهي السين والألف والراء أيضاً.

(٣) وإنّما كان التوسّع بتعدية الفعل اللازم إلى المفعول به بنفسه على تقدير «إلى» بدلاً من تعديته بإلى الظاهرة، ويجوز تعدية «جاء» بنفسه من غير توسّع ولا تقدير لكثرة وروده متعدياً بنفسه من غير حرف جرّ، ولا أعلم أنّه ورد في القرآن بحرف جرّ سواء كان إلى أو غيره من حروف التعدية.

* «استوى الماء والخشبةَ».

المراد بالخشبة مقياس من الخشب كان يوضع في الزمان الأوّل ليعرف به مقدار ارتفاع الماء في النهر وقت زيادته في الفيضان، وهذا المثال موجود في كتاب سيبويه، وقد درجت كتب النحو بعد ذلك على استعماله، ولعلّ ابن هشام قد اختاره أيضاً لأنّه مصريّ عاش في القاهرة بجوار النيل الذي يفيض عادة في بعض الأوقات، واستوى فعل لازم بمعنى ارتفع لا بمعنى تَسَاوَى، والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة فهي ثابتة، والمراد أنّ الماء مصاحب للخشبة وقت حصول ارتفاعه، ولو كانت استوى بمعنى تَسَاوَى لكانت الخشبة مرفوعة على أنّها معطوفة على فاعل استوى وهو الماء، ولو كانت الخشبة غير ثابتة بل هي ترتفع كلّما ارتفع الماء أي ترتفع كما يرتفع الماء لكانت أيضاً مرفوعة على العطف.

* «جاء البردُ والطيالسةَ».

الطَّيَالِسَة جمع طَيْلَسَان والهاء في الجمع للعجمة لأنّه فارسيّ معرّب، والعامّة تقول المفرد بكسر اللام وقيل إنّ هذا الكسر لغة، وقيل إنّه بضمّ اللام وهي لغة، ووزنه فيعلان بضم اللاّم أو فتحها أو كسرها، وهو الشال المعلوم الذي يوضع على الرأس كما جاء في بعض الحواشي، أو هو من لباس العجم وهو الصحيح، وجاء فعل لازم، ولا يمكن رفع الطيالسة على أنّها اسم معطوف على «البردُ» الفاعل المرفوع بالفعل جاء لأنّ هذا يقتضي أنّ الطيالسة تجيء كما يجيء البرد، وهي في الحقيقة لا تجيء مثله.

* **فائدة:**

أَجْمَعَ يُجْمِعُ أَجْمِعُوا: هذا الفعل يتعلّق بالمعاني دون الذوات، أمّا الفعل جَمَعَ يَجْمَعُ إِجْمَع فإنّه يتعلّق بالمعاني وبالذوات على حدّ سواء، ومن تعلّقه بالمعاني قوله تعالى ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾[1]، ومن تعلّقه بالذوات قوله تعالى: ﴿الذي جمَعَ مَالاً

(١) من الآية ٦٠ من سورة طه، والذي جمع كيده هو فرعون، والكيد اسم لمعنى.

وعَدَّدَه﴾[1] .

* قال تعالى: ﴿فأجْمِعُوا أمْرَكُم وشُركاءَكُم﴾ (من الآية ٧١ من سورة يونس).

أَجْمِعُوا أمرَكُم: أصلها أَجْمِعُوا على أمركم فحذف حرف الجرّ «على» وتعدّى الفعل اللازم «أَجْمِعُوا» بنفسه، وقيل إنّ هذا الفعل متعدٍّ بنفسه من الأصل، وأمرَكم بمعنى رأيكم، وقد قرأ العامّة أي الجمهور هذا الفعل كما ذكرنا بهمزة القطع المفتوحة وبكسر الميم وعليه رسم المصحف وهو أمْرٌ من الفعل أَجْمَعَ يُجْمِعُ، وقرأ عاصم من السبعة فاجمَعُوا بهمزة الوصل وفتح الميم وهو أمْرٌ من الفعل جَمَعَ يَجْمَعُ.

والأرجح على قراءة العامّة إعراب الواو في «وشركاءَكم» للمعيّة وشركاءَ على أنّها مفعول معه وهو أحسن من إعراب الواو حرف عطف لأنّ هذا يقتضي أن يكون التقدير «فأَجْمِعُوا أمرَكم وأَمْرَ شركائِكم» بعطف مفرد من أسماء المعاني وهو «أمْر» على مفرد مماثل له من أسماء المعاني، أو أنْ يكون التقدير «فَأَجْمِعُوا أمرَكم واجْمَعُوا شركاءَكم» بعطف جملة فعلية على جملة فعلية، وما لا يحتاج إلى تقدير وهو الإعراب الأرجح خير ممّا يحتاج إلى تقدير وهو الإعراب المرجوح.

---

(١) من الآية ٢ من سورة الهمزة، وقبلها ﴿ويلٌ لكلّ هُمَزَة لُمَزَة﴾، ويلٌ كلمة تهديد بالعذاب الشديد وقد ساغ الابتداء بها لأنّها نكرة موصوفة بصفة مقدّرة اي ويلٌ شديدٌ وعلى هذا الإعراب تكون الجملة إنشائية لأنّها تهديد، وقال ابن يعيش إنّ الذي سوّغ الابتداء بويلٌ وسلامٌ عليك وأمثالهما من النكرات أنّها بمعنى الفعل فهي دعاء والدعاء إنشاء ولذلك أفادت النكرة، او ويلٌ علم لواد في جهنّم فهي معرفة وتكون الجملة حينئذ خبرية، همزة لمزة: اي كثير الهمز واللمز وهما الغيبة والهاء فيهما للمبالغة، ﴿الذي جَمَعَ مالاً وعدَّده﴾: الذي اسم موصول يحتمل الجرّ على انّه بدل كلّ او نعت ويحتمل النصب على إضمار الفعل أعني ويحتمل الرفع على انّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وقرئ الفعل جَمَعَ بتخفيف الميم وبتشديدها وهما قراءتان سبعيّتان، والمال اسم ذات لا معنى، عدّده: قرأها العامّة بتشديد الدّال وهي القراءة المتواترة وعليها يكون المعنى إمّا من العدّ اي احصى المال وإمّا من الإعداد اي جعله عدّة لحوادث الدهر، وقرأ الحسن والكلبيّ بالتخفيف وهي قراءة شاذّة وعليها يكون المعنى من العدّ اي أحصى المال، وقد نزلت سورة الهمزة فيمن كان يغتاب النبيّ والمؤمنين كاميّة بن خلف والوليد بن المغيرة وغيرهما.

ومع أنّه على قراءة عاصم يجوز تسليط الفعل «اجْمَعُوا» على «أَمْرَ» المعنوي وعلى «شركاءَ» الذاتيّ سواء أعربنا الواو حرف عطف وشركاءَ بالنصب معطوف على أَمْرَ المنصوب عطف مفرد على مفرد أو أعربنا الواو واو المعيّة وشركاءَ مفعولاً معه منصوباً، فإنّ الأرجح الإعراب بالعطف لا بالمفعول معه لأنّ الأصل في استعمالات الواو أن تكون للعطف لا للمعيّة.

وقرأ يعقوب من السبعة على قول مرجوح ومعه الحسن وابن أبي إسحاق «فأَجْمِعُوا أمرَكم وشركاؤُكم» بهمزة القطع المفتوحة في الفعل وكسر الميم منه وبرفع شركاؤُكم، ويكون «شركاؤُكم» المرفوع على هذه القراءة معطوفاً على واو الجماعة فاعل الفعل أَجْمِعُوا.

* قال أبو الأسود الدُّؤَلي[1] :

يا أيُّها الرّجُلُ المعلّمُ غيرَه	هلاّ لنفسِكَ كان ذا التعليمُ
إبدأ بنفسِكَ فانهها عن غَيِّها	فإذا انتهت عنه فأنت حكيمُ
فهناك يُسْمَعُ ما تقول ويُشْتَفَى	بالقول منكَ وينفع التعليمُ
لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه	عار عليكَ – إذا فعلتَ – عظيمُ[2]

---

(١) هو ظالم بن عمرو وهو من كبار التابعين، والدؤلي نسبة إلى دُؤَل القبيلة المعلومة، توفي بالبصرة سنة ٦٩هـ.

(٢) ذكر الأعلم في شرح شواهد سيبويه أنّ البيت الرابع لأبي الأسود، وأنشد هذا البيت الأشموني في باب إعراب الفعل ولم ينسبه، وأنشده ابن هشام في أوضح المسالك ولم ينسبه «رقم ٥٠٠» وأنشده ابن هشام أيضاً في قطر الندى ولم ينسبه «رقم ٢٣» وأنشده ابن عقيل ولم ينسبه «رقم ٣٢٨»، وقد نسب أبو هلال العسكري هذا البيت الرابع في جمهرة الأمثال إلى المتوكّل الليثي من أبيات ذَكَرَها، وأنشد ابن عبد ربّه في العقد الفريد «٢/ ٣٠٠ ط اللجنة» البيت الرابع من هذه الأبيات ونسبه إلى المتوكّل الليثي أيضاً، وذكر ابن عبد ربّه البيت الرابع فالبيت الثاني مرة أخرى في العقد الفريد «٢/ ٣١١ ط اللجنة» غير منسوبين إلى معيّن، ووُجِدَ في بعض نسخ شرح شذور الذهب المخطوطة زيادة بيتين بعد البيت الأول ذكرهما المعلّق، ويرى الأدباء أنّ الأبيات جميعاً لأبي الأسود وأنّ ما أخذه منها الليثي هو على سبيل التضمين، ومن المعروف أن المتوكّل الليثي كان في العصر الأموي لكن بعد أبي الأسود.

أيُّ: منادى نكرة مقصودة، الرّجُلُ نعت لأيّ وهو جـامد لكنّه مؤول بالمشتقّ أي المتّصف بالرجـولة، المعلّمُ: نعت للرجل أو نعت ثانٍ لأيّ أو بـدل كلّ من الرجل، وفيـه ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو» فاعله، أو مستتر وجوباً تقديره «أنت» فاعله أيضاً، هلاّ: حـرف تحضـيض مـبنيّ على السكون لا مـحل له من الإعـراب، لنفسك: جـار ومجـرور متـعلّق بكان التامّة التي هي بمـعنى حَصَلَ أو حَدَثَ أو متعـلّق بمحذوف تقديره «موجَّهاً» خبر مقدّم لكان على أنّها ناقصة، التعليمُ: بدل كلّ من اسم الإشارة أو نعت له على التأويل عند البصـريين باسم مفعول مشتقّ والتـقدير «كان ذا المعلَّمُ» أي الشـيء الذي عُلِّمَ، ولا حـاجة لتأويـل هذا النعت عند الكوفيين لأنّ المصـدر عندهم مشـتقّ من الفعل، إِنْهَ: فـعل أمر مبـنيّ على حذف حرف العلّة مـن آخره وهو الألف والفتحة على الهاء دليل عليها، غَيِّها: من إضافة المصدر لفاعله، فإذا انتهت عنه فأنت حكيم: الفاء حـرف عطف وجملة «إذا انتـهت عنه فأنت حكيم» الفـعلية مـعطوفة على جملة «انهـها عن غـيّها» الفعليـة المعطوفة بدورها على جـملة «ابدأ بنفسك» الفـعلية، انتـهت: فعل مـاضٍ مـبنيّ على الفتح المـقدّر للتـعذّر علـى الألف المحذوفـة لالتقـاء الساكنين وهـما حرف الألف نفسـه وتاء التـأنيث الساكنة التي هي حـرف، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى نفسك، وجملة «انتهت» شرط إذا في محلّ جرّ بإضافـة إذا إليها، وجملة «أنت حكيمٌ» من المبتـدأ والخبر جواب إذا غيـر مجزوم ولا في محلّ جزم، وقد اقترنت بالفاء الرابطة للجواب لأنها جملة اسمية، فهناك: الفاء للاسـتـئناف، هنا ظرف زمـان أو ظرف مكان مـبنيّ علـى السكون في مـحلّ نصب متـعلّق بالفـعل يُسْمَعُ، ويجوز أن تكون الفـاء حرف عطف وجـملة «يُسْمَع ما تقـوله هناك» الفعـلية معطوفـة على جملة «فـإذا انتهت فأنـت حكيم» الفعلية أو عـلى جملة «فانهها» الفـعلية أو على جملة «ابدأ بنفسك» الفعلية، بالقول: جـار ومجرور في محلّ رفع نائب فـاعل للفعل المبني للمـجهـول يُشْتَفَى لأنّه فعل لازم، وأصل الجـملة حين البناء للمعلـوم يَشْتَفِي المنصوحُ بالقولِ، ويقـال اشتَفَى فلانٌ بكذا أي نَالَ به الشـفاءَ، وتأتيَ: الواو للمعيّة، تأتيَ فعل مـضـارع منصوب بالفتحة الظاهرة على الياء لخـفتها

بأن المصدرية المقدّرة وجوباً بعد واو المعيّة الواقعة بعد لا الناهية في قول الشاعر «لا تنه»، عارٌ عليك – إذا فعلت – عظيم: عارٌ خبر لمبتدأ محذوف والتقدير «هذا عارٌ عليك عظيم» فعليك صفة أولى لعار وهي شبه جملة وعظيمٌ صفة ثانية لعار وهي مفردة، واسم الإشارة على هذا الإعراب يعود إلى النهي عن خلق مع الإتيان بمثله، ويجوز أن يكون عارٌ مبتدأ وعليك جارّاً ومجروراً خبراً للمبتدأ وعظيمٌ نعتاً «لعارٌ» سوّغ الابتداء بالنكرة ويكون التقدير في الأصل «عارٌ عظيمٌ واقعٌ عليك»، وقد فصل بين النعت وهو عظيمٌ وبين المنعوت وهو عارٌ بالجار والمجرور «عليك» للضرورة الشعرية، أمّا جملة «إذا فعلتَ» فهي معترضة لا محلّ لها من الإعراب بين متلازمين هما المبتدأ المنعوت وهو «عارٌ» وخبره وهو «عليك» من جهة، ونعت المبتدأ وهو «عظيمٌ» من جهة أخرى وذلك على الإعراب الثاني: ومعترضة بين نعتين يحسن أن يتتابعا وهما «عليك» و«عظيمٌ» على الإعراب الأوّل، وجواب إذا على الإعرابين محذوف يدلّ عليه الكلام السابق والتقدير «هذا عارٌ عليك عظيمٌ إذا فعلتَ **فهذا عارٌ عليك عظيمٌ**» أو «عارٌ عليك عظيمٌ إذا فعلتَ **فعارٌ عليك عظيمٌ**»، والشاهد أنّ «تأتيَ» لا يعدّ مفعولاً معه عند الجمهور وإن وقع بعد واو المعيّة، لأنّه فعل وليس اسماً صريحاً وهم يوجوبون أن يكون المفعول معه اسماً صريحاً، وذلك خلافاً لبعضهم الذين ذهبوا إلى جواز أن يكون الاسم المؤوّل مفعولاً معه، فعدّوا تأتيَ لذلك مصدراً مؤوّلاً مفعولاً معه لأنّه يلحظ مع الفعل حرف أنِ المصدرية المقدّرة الناصبة له والتقدير «لا تنه عن خُلُقٍ وإتيانك مثله» أي مع إتيانِك مثلَه.

* بعتكَ الدّارَ بأثاثها والعبدَ بثيابه.

بعتك الدّارَ: فعل وفاعل ومفعول به أوّل ومفعول به ثانٍ، بأثاثها: جار ومجرور ومضاف إليه والجار والمجرور متعلّق بالفعل باع والباء بمعنى المصاحبة، أو الجار والمجرور في محلّ نصب حال من الدار لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد المعارف أحوال أو هو متعلّق بمحذوف منصوب حال والتقدير مصحوبةً بأثاثها، والدّار صاحب الحال معرفة على ما ينبغي له وهو محلّى بأل، والعامل في الحال هو العامل

في صاحبه وهو الفعل بَاعَ، والعبدَ: الواو حرف عطف، العبدَ معطوف على «الدّارَ» عطف مفرد على مفرد، أو مفعول به ثانٍ لفعل مقدّر مع فاعله ومفعوله الأوّل يفسّره الفعل المذكور والتقدير «وبعتك العبدَ» والعطف على هذا عطف جملة على جملة، بثيابه: جار ومجرور متعلّق ببعتك المذكورة أو ببعتك المقدّرة والباء للمصاحبة، أو الجار والمجرور في محلّ نصب حال من العبد لأنّ أشباه الجمل بعد المعارف أحوال أو هو متعلّق بمحذوف منصوب حال والتقدير مصحوباً بثيابه، والعبد صاحب الحال معرفة، والعامل في الحال وصاحبه هو الفعل باع المذكور إذا كان العطف عطف مفرد على مفرد أو الفعل باع المقدّر إذا كان العطف عطف جملة على جملة، والشاهد أنّ «أثاثها» و«ثيابه» وإن كانت مصاحبة لما قبلها في المعنى لأنّ الباء بمعنى مع فإنّها لا تعدّ مفعولاً معه منصوباً عند الجميع لأنّها ليست واقعة بعد واو المعيّة بعينها وإنّما هي مجرّد اسم مجرور بحرف الجرّ.

* قال تعالى ﴿وإذا جاءوكم قالوا آمنّا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به﴾ (من الآية ٦١ من سورة المائدة).

نزلت هذه الآية في أناس من اليهود كانوا يدخلون على الرسول يظهرون له الإيمان نفاقاً، فالخطاب للرسول والجمع للتعظيم، أو الخطاب له مع مَنْ عنده من المسلمين فالجمع على حقيقته.

إذا جاءوكم: جملة جاءوكم شرط إذا وهي في محل جرّ مضاف إليه، والكاف مفعول به للفعل اللازم على التوسّع بإضمار حرف جرّ أي جاءوا إليكم بدلاً من تعديته بإلى الظاهرة، ويجوز تعدية «جاء» إلى المفعول به بنفسه من غير توسّع ولا إضمار لكثرة وروده متعدياً بنفسه من غير حرف جرّ، قالوا: جملة من فعل وفاعل جواب الشرط، آمَنَّا: الجملة من الفاعل والفعل في موضع نصب مقول القول، وقد دخلوا: الواو واو الحال وقد حرف تحقيق وجملة «دخلوا» الفعلية في موضع نصب حال من فاعل قالوا أو من فاعل آمَنَّا والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو

الفعل قال أو الفعل آمَنَ، وقد اقترنت الجملة الحالية الفعلية بالواو وقد معاً، بالكفر: جار ومجرور متعلّق بالفعل دخلوا والباء معناها المصاحبة، أو الجار والمجرور في محل نصب حال من فاعل دخلوا لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد المعارف أحوال، وواو الجماعة صاحب الحال معرفة كما ينبغي له وهو ضمير، أو الجار والمجرور متعلّق بالحال المشتقّ المحذوف وهو مصاحِبِين «أي للكفر» أو متلبِّسين «أي بالكفر» أو هو على التأويل بكافرِين، وكلٌّ واحدٍ من هذه الألفاظ الثلاثة اسم فاعل مشتقّ منصوب بالياء لأنّه جمع مذكّر سالم، والعامل في الحال وصاحبه الفعل دَخَلَ. وهم قد خرجوا به: الواو[1] واو الحال، هم مبتدأ، قد حرف تحقيق وجملة خرجوا به جملة فعلية في محلّ رفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية كلها المكوّنة من المبتدأ وجملة الخبر الفعلية في محلّ نصب حال من فاعل آمنّا أو فاعل قالوا والعامل في الحال وفي صاحبه الفعل آمَنَ أو الفعل قَالَ، به: جار ومجرور متعلّق بالفعل خرجوا والباء للمصاحبة، أو الجار والمجرور في محلّ نصب حال من فاعل خرجوا لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد المعارف أحوال، وواو الجماعة صاحب الحال ضمير معرفة، أو الجار والمجرور متعلّق بالحال المشتقّ المحذوف وهو مصاحبين «أي له» أو متلبّسين «أي به» أو هو على التأويل بكافرين، وكلٌّ من هذه الألفاظ الثلاثة اسم فاعل مشتقّ منصوب بالياء لأنّه جمع مذكّر سالم، والعامل في الحال وصاحبه الفعل خَرَجَ.

والشاهد أن الباء في قوله تعالى ﴿بالكفر﴾ وفي قوله ﴿به﴾ بمعنى مع، وعلى الرغم من ذلك ومن أنّ الكفر والهاء مصاحبان لما قبلهما في المعنى فليس الكفر والهاء مفعولين معهما بإجماع النّحاة لعدم وجود واو المعيّة بعينها.

---

(١) ويجوز أن تكون هذه الواو حرف عطف والجملة الاسمية بعدها «هم قد خرجوا به» في محلّ نصب لأنّها معطوفة على الجملة الفعلية الحالية قبلها «وقد دخلوا بالكفر» التي هي في موضع نصب، وما هو معطوف على حال يعدّ حالاً في المعنى، وفيه أنّه قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية، والجواب أنّ هذا جائز وإن كان خلاف الأَوْلَى لعدم التجانس في النوع بين المتعاطفين.

* جاء زيدٌ معَ عمرٍو.

لا يعدّ قولنا «عمـرٍو» مفعولاً معه عند جميع النـحاة فلا ينصب عندهم بل يجرّ على أنّه مضاف إليه، والسبب عدم وجود واو المعية بعينها قبله، وذلك على الرغم من أنّ «مـعَ» هي معنـى واو المعـية ومن أنّ «عمـرو» مصاحبٌ لـما قبلـه في المعـنى أي في المجيء، وتعـرب «مع» ظرف مكان منـصوباً حـالاً من زيد لأنّ أشـبـاه الجـمل كالجمل بعد المـعارف أحوال، وزيدٌ صاحب الحال معرفـة علَم، أو الحال على التأويل بـ «مصـاحِباً» اسم الفاعل المشـتق، والعامل في الحـال هو العامل في صاحـبه وهو الفعل جاء.

* مزجتُ عسلاً وماءً.

لا تعدّ كلمـة «ماءً» في هذا المثـال مفعولاً مـعه بإجـماع النحاة لأنّ الواو قـبلها ليـست واو المعيّة عندهم وإنّمـا هي حرفٌ لعطف مـفرد على مـفرد، تمامـاً كمـا هي عندهم حرفٌ لعطف مفرد على مفـرد في قولك «شربتُ عسلاً وماءً»[1] وقولك «جاء محمدٌ وعليٌّ»[2] فإنّ الواو العاطفة في هذه الأمثلة الثلاثة تدلّ على مطلق الجمع، أمّا ما هو مـلاحظ من وجود معنى المعـيّة في جملة «مزجتُ عـسلاً وماءً» لأنّ المقـصود «مزجتُ العـسل مع الماء»، فإنّ معنى المعـيّة المقصود مـستفاد فـي حقيقـة الأمر من الفعـل العامل وهو «مـزجتُ» وليس من الواو، هذه الواو التي لا تعدّ عند الـنحاة واو معيّة إلاّ إذا كان معنى المعيّة مستفاداً منها بعينها، لهذا لا تعدّ الواو في قولنا «مزجتُ عسلاً وماءً» واو معيّة بل هي مجرّد واو العطف، ولا تعدّ كلمة «ماءً» مفعولاً معه، بل مجرّد اسم معطوف على اسمٍ قبله.

---

(١) الفرق بين الجملتين أنّ «ماءً» في الاولى منصوبة على أنّها معطوفة على منصوب وليست على أنّها مفعول معه، وأنّ «عليٌّ» في الثـانية مرفوع على أنّه معطوف على مـرفوع هو «محمدٌ» ولا يجـوز أن نقول «جاء زيدٌ وعليّاً» أي جاء زيدٌ مع عليٍّ على اعتبار الواو واو معيّة وعليّاً منصوب على أنّه مفعول معه لما ذكرنا.

(٢) انظر الهامش السابق.

* قال ذو الرُّمة:

علفـــتـهـــا تبنـاً ومـــاءً بارِداً　　　حــتـى غَدَتْ هَمَّالةً عـــينـاهـا

يقـال هَمَلَتْ عينُ فلان تهـمُل من باب نصـر ينصر، واسـم الفاعل المذكـر هامِل واسم الفاعل المؤنث هاملة، وهمّالة صيغة مبالغـة قياسية على وزن فعّالة محوّلة عن اسم الفاعل المؤنث، والعين مؤنّث مجازيّ بدليل إسناد صيغة المبالغة المؤنثة «همّالة» لها، وأفرد الشاعر «همّالةً» مع تثنية «عيناها» لأنّ المقصود «غَدَتْ كلُّ عينٍ من عَيْنَيْهَا همّالةً»، ولو قال «غَدَتْ همّالَتَيْن عـيناها» بالتثنية فيـهما على المطابقة لانكسـر البيت، وروي «شَتَتْ همّالةً»، والمقصود بالفعلين «غَدَا» و«شَتَا» هنا واحد[1] .

ومعنى البـيت: علفت هذه الدابة تبناً وأشبعـتها، وسقيـتها ماءً بارداً وأرويـتها، حـتى فاضت عـيناها بالدمـوع من الشِّبَع والرِّيّ[2]، وتلك عـادة الدوابّ إذا شبـعت ورويت.

حتى غَدَتْ أو شَتَتْ همّالةً عيناها: غَدَتْ أو شَتَتْ فعـل ماضٍ تام مبنيٌّ على فتح مقدّر للتعذّر على الألف المحذوفة لالتـقاء الساكنين والتاء حرفٌ للتأنيث، هَمَّالةً: حال مـقدّم مـن فاعل غَدَتْ أو شَتَتْ وهو «عـيناها» وصـاحب الحـال وهو «عـينا» نكرة اكتسـبت التعريف من الضمـير المعرفة «ها» المضاف إليه فـي هذه الإضافة المعنوية المحضة فأصبحت هذه النكرة معرفة كما ينبغي أن يكون صاحب الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل التام غَدَا أو شَتَا. والأظهر أن تكون غَدَتْ أو شَتَتْ فعلاً ماضياً ناقصاً بمعنى أصبحت، وعيناها اسـم غَدَتْ أو شَتَتْ مؤخراً مرفوعاً بالألف لأنّه مـثنى وحـذفت النون من المثنى للإضـافـة، وهمّالةً خبـر غَدَتْ أو شَتَتْ مقدّماً منصوباً.

---

(١) يقال في الأصل شَتَا يَشْتُو بموضع كذا أي أقام به الشتـاء، وغدا يغدو وشَتَا يَشْتُو كلاهما من باب نصر ينصر.

(٢) الرِّيّ: بفتح الراء وكسرها.

أمّا حتى فقيل إنّها حرف غـاية وجرّ فتكون جملة «غَدَتْ أو شَتَتْ همّالةً عيناها» من الفعل التام وفاعله والحال، أو من الفعل الناقص واسمه المؤخّر وخبره المقدّم، مع أنْ مصدرية مـقدّرة في تأويل مصدر صريح مجـرور بحتّى، والأصل «حتى أنْ[1] غَدَتْ أو شَتَتْ همّالةً عـيناها» ثم أوّل هذا التركـيب كلّه إلى مصـدر صريح مـجرور بحتّى فأصبح تقدير الكلام «علفتها تبناً وماءً بارداً حتى غُدُوٍّ أو شُتُوِّ عيْنَيها همّالتين» ويكون «غُدُوٌّ أو شُتُوّ عـينيهـا» من إضافـة المصـدر التّام لفاعله، وهَمَّالتين حـالاً من الفاعل المضاف إليـه «عَيْنَيْهَا» منصوباً بالياء لأنّه مثنى، أو يكون من إضـافة المصدر الناقص لاسمه، وهمّالتين خبراً للمـصدر الناقص، أمّا الجار والمجرور «حتى غُدُوٍّ أو شُتُوٍّ» فهو متعلّق بالفعل علفتها.

وقيل إنّ حتى حرف ابتداء[2] فقط والمعنى على هذا «علفتها تبناً وماءً بارداً إلى أن ابتدأتْ عيناها تهملان بكثرة»، وتعرب الجـملة بعد حتى الابتدائية على النحو الذي أعربناها به قبلُ من نقص الفعل وتمامه.

والقول بأنّ حتى حرف ابتداء فحسب أولى من جعلها حرف غاية وجرّ لأنّه على الأوّل لا حاجة إلى تقدير أنِ المصدرية وتأويل الجـملة بمصدر صريح مجرور بحتّى، وما لا يحتاج إلى تأويل خيرٌ ممّا يحتاج إليه.

ولا يعدّ قوله «ومـاءً» في البيت من المفعول مـعه بإجماع النحـاة لأنّ الواو فيه ليست للمعية عندهم بسبب انتفاء المصاحبة فالماء لا يصاحب التبن في وعاء واحد بل يوضـع كلّ منهما وحده، كذلك يعطى العلف للدابة في وقت غير الوقت الذي يقدّم لها فيـه الماء، وليـست الواو عندهم حرف عطف عُطِفَ به مـفرد على مـفرد لأنّ العـامل المذكور وهو الفعل «علفتها» لا يتسلّط على المعطوف عليه والمعطوف معاً لاستحالة أن

---

(١) يقال عن أنْ هذه إنّها مصدرية فقط لأنّها دخلت على الفعل الماضي المبنيّ، أمّا إذا دخلت على المضارع فإنه يقال عنها إنّها حرف مصدريّ ناصب لأنّها في هذه الحالة تنصب المضارع بعدها.

(٢) حتى تعرب حـرف ابتداء مبنيّاً على السكون لا محلّ له من الإعراب إذا وليـها فعل، ولا تعمل فيـما بعدها شيئاً.

يُعْلَفَ الماءُ كما يعلف التبن، وإنّما الواو عند النحاة لعطف جملة على جملة بعد تقدير فعل مناسب للماء، ويكون التقدير «علفتها تبناً وسقيتها ماءً» فحذف الفعل والفاعل والمفعول به الأول وهو «سقيتها» وبقي المفعول به الثاني وهو «ماءً».

* قال الراعي عبيد بن حصين النميري المتوفى سنة ٩٠هـ:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً ... وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونَا

أَنَخْنَ جِمَالَهُنَّ بذاتِ غِسْلٍ ... سَرَاةَ اليومِ يَمْهَدْنَ الكُدُونا

ذات غِسْلٍ: اسم مكان قرب اليمامة، سَراةَ اليومِ: أي وقت ارتفاع الشمس في السماء وهو وسط النهار وسراةَ ظرف زمان منصوب متعلّق بالفعل أَنَخْنَ، يَمْهَدْنَ: أي يُصْلِحْنَ، الكُدُون: جمع كَدْن أو كِدْن وهو ما تُوَطَّئ به المرأة مركبها، أو الهودج، أو قماش يُسْتَعْمَل خدراً، ومعنى البيت الثاني: أَنَخْنَ جمالهنّ التي يركبنها بهذا الموضع وسط النهار ليصلحن خدورهنّ أو هوادجهنّ.

ما الغانياتُ: ما حرف زائد مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب وإنّما زيد لضرورة الوزن، الغانياتُ فاعل مرفوع لفعل محذوف وجوباً يفسّره المذكور والتقدير: إذا برزَتِ الغانياتُ بَرَزْنَ ، والغانياتُ فاعل برزتِ المحذوفة، وحرّكت التاء في الفعل «برزَتِ» بالكسر لالتقاء الساكنين، أو التقدير: إذا برزْنَ الغانياتُ بَرَزْنَ وتكون الغانياتُ بدل كلّ من نون النسوة، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله شرط إذا في محلّ جرّ مضاف إليه، يوماً: ظرف زمان متعلّق بالفعل بَرَزَ المحذوف أو بالفعل بَرَزَ المذكور، وزجَّجْنَ: الجملة من الفعل ونون النسوة الفاعل معطوفة بالواو على جملة برزتِ الغانيات أو جملة برزْنَ المحذوفتين أو على جملة بَرَزْنَ المذكورة، والألف في العيونا والكُدُونا للإطلاق.

ولا يعدّ قوله «والعيونَ» في البيت الأول من المفعول معه بإجماع النحاة لأنّ الواو في قوله «والعيونا» ليست عندهم واو المعية لعدم فائدة الإعلام بالمصاحبة والمعية بين الحواجب والعيون إذْ من المعلوم بداهةً لكلّ أحدٍ أنّ العيون مصاحبة

للحواجب وأنّها لا تكون إلاّ معها، فاعتبار الواو للمعيّة على هذا يعدّ من تحصيل الحاصل، ولا يستقيم أن تكون الواو لعطف مفرد على مفرد لأنّ هذا يقتضي اشتراك المتعاطفين المفردين في العامل، ومن الواضح أنّ الحواجب والعيون لا تشتركان في العامل لأنّ «زجّجْنَ» لا يصحّ تسليطه على العيون وإنّما يصحّ تسليطه على الحواجب فقط، فالتزجيج بمعنى التدقيق والترقيق والإطالة، وهذه كلّها معانٍ خاصة بالحواجب، ولم يبق إلاّ أن تكون الواو حرف عطف لجملة على جملة بعد تقدير فعل آخر مناسب، ويكون التقدير «وكحّلْنَ العيونَا» فحذف الفعل والفاعل وهو «كحّلْنَ» وبقي المفعول به وهو «العيونَ».

* كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه.

الضّيعة في اللغة العَقَار[1] أي الأرض والنخل والبيت ومتاعه وجمعه عَقَارات[2]، والعُقار الخمرة ويستعمل العُقار قليلاً في معنى العَقار الذي ذكرناه، والمراد بالضّيعة هنا الصّنعة أي الحرفة سمّيت بذلك لأنّ الشخص إذا تركها يضيع.

كلٌّ: مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره «مقترنان» أو «متصاحبان»، ولا تعرب كلمة «ضيعته» مفعولاً معه بالإجماع لأنّها غير فضله[3] ولا مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه كما ينبغي للمفعول معه، ولمّا لم تعرب كلمة «ضيعته» مفعولاً معه منصوباً لما ذكرنا فإنّ الواو قبلها لا تكون للمعيّة عند النحاة مع أنّها بمعنى «مع» هنا، بل تكون حرف عطف لمفرد مرفوع هو «ضيعتُه» على مفرد مرفوع هو «كلٌّ».

* هذا لك وأباك[4] .

---

(١) أمّا العقاقير فهي الأدوية وواحدها عَقّار بوزن عطّار

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) فهي معطوفة على عمدة هو المبتدأ «كلّ»

(٤) ما يقال في هذا المثال يقال أيضاً في نحوه مثل «هذا لكَ وزميلَكَ» و«هذا لكَ وإخوانَك».

اتفق النّحاة على أنّ «أباك» المنصوب بالألف على لغة التّمام في الأسماء الخمسة ليس مفعولاً معه، وعلى أنّ الواو قبله ليست واو المعية، ولا يصحّ القول بأنّ الواو للمعيّة لأنّها بمعنى مع، وأنّ أباك مفعول معه ناصِبُهُ ما في حرف التنبيه «ها» من معنى الفعل المضارع «أُنبّه»، أو ما في اسم الإشارة «ذا» من معنى الفعل المضارع «أشيرُ»، أو ما في الجار والمجرور «لك» من معنى الفعل الماضي المحذوف الذي تعلّق به هذا الجار والمجرور وهو «استقرّ»، لأنّ كلاًّ من «ها» و«ذا» و«لك» وإن كان فيه معنى الفعل كما أوضحنا فليس فيه حروفه[1] كما ينبغي لعامل المفعول معه، هذا بالإضافة إلى أنّ الفعلين «أشيرُ» و«استقرَّ» لازمان لا يتعديّان إلى أيٍّ من المفاعيل، وما دام قد انتفى كون «أباك» مفعولاً معه لما ذكرنا فقد انتفى كون الواو للمعية، قال سيبويه «وأمّا نحو هذا لك وأباك فقبيحٌ[2] لأنّك لم تذكر فعلاً ولا ما في معناه»[3] أي لم تذكر قبل «أباك» المنصوب فعلاً ولا ما في معناه كما ينبغي للمفعول معه، قال شرّاح سيبويه «مراده – أي سيبويه – بالقبيح الممتنع» أي الممتنع لخطئه، والصواب أن يقال «هذا لك ولأبيك»[4] بعطف الاسم الظاهر «أبيك» المجرور بالياء على لغة التمام في الأسماء الخمسة على الضمير المجرور حكماً قبله مع إعادة اللاّم الجارّة عند البصريين أو أن يقال «هذا لك وأبيك»[5] بدون إعادة اللاّم الجارّة

---

(١) أي ليست حروف هاء التنبيه وذا اسم الاشارة ولك الجار والمجرور تشبه حروف الافعال انبّهُ وأشيرُ واستَقَرَّ.

(٢) الأدقّ أن يقال خطأ او لحن، او ان يقال ممتنع كما قال شرّاح سيبويه، لأنّ القبيح يكون صحيحاً كما يكون الصحيح ايضاً حسناً، امّا الخطأ واللحن وكذلك الممتنع فلا يوصف بحسن ولا قبح فضلاً عن أن يكون صحيحاً.

(٣) الصحيح أنّه سَبَقَ «وأباك» ما في معنى الفعل، فإنّ حرف الهاء التي للتنبيه وذا اسم الإشارة والجار والمجرور لك، بمعنى الأفعال انبّه واشير واستقرّ على التوالي، ولكن الحروف فيها لا تتشابه كما ينبغي لعامل المفعول معه كما ذكرنا.

(٤) يجوز أن يقال أيضاً «هذا لك ولأباك» أو «هذا لك وأباك» على التوجيه نفسه عند البصريين والكوفيين، ويعدّ أباك على هذا التوجيه مجروراً في المثالين بالكسرة المقدّرة على الالف للتعذّر على لغة القصر في الأسماء الخمسة.

(٥) انظر الهامش السابق.

عند الكوفيين[1] وابن مالك، وتعدّ الواو على ذلك حرف عطف ولو كانت بمعنى مع، وقد عطف بها الجار والمجرور «لأبيك» على الجار والمجرور «لك» أو المفرد المجرور «أبيك» على المفرد وهو ضمير الكاف الذي هو في موضع جرّ باللاّم.

السادس: المنصوب بالصفة المشبّهة على أنّه مشبّه بالمفعول به

المتن

* ثم قلتُ: السادسُ المشبَّهُ بالمفعول به، نحو: زيدٌ حسنٌ وَجْهَهُ، وسيأتي.

الشرح

* وأقول: السادس من المنصوبات المشبّه بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد، وذلك في نحو «زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» بنصب الوجه، والأصل «زيدٌ حَسَنٌ وجْهُهُ» بالرفع، فزيدٌ مبتدأ وحَسَنٌ خبر ووجهُهُ فاعل بحَسَن، لأنّ الصفة تعمل عمل الفعل، وأنت لو صرّحْتَ بالفعل فقلت «حَسُنَ» بضمّ السّين وفتح النون لوجب رفع الوجه بالفاعلية، فكذلك حقّ الصفة أن يجب معها الرفع، ولكنّهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحوّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجعٍ إلى زيد ليقتضي ذلك أنّ الحُسْنَ قد عَمَّهُ بجملته، فقيل «زيدٌ حَسَنٌ» أي هو، ثم نصب وَجْهَه، وليس ذلك على المفعولية، لأنّ الصفة إنّما تتعدّى تبعاً لتعدّي فعلها، وحَسُنَ الذي هو الفعل لا يتعدّى، فكذلك صفته التي هي فرعُه، ولا على التمييز، لأنّه معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومذهب البصريين – وهو الحقّ –

---

(١) إذا عطفت الاسم الظاهر على الضمير المتّصل الذي هو في موضع جرّ وجَبَ إعادة حرف الجرّ مع المعطوف عند البصريين خلافاً لغيرهم.

أنّ التمييز لا يكون معرفة، وإذا بطل هذان الوجهان تعيَّنَ ما قلنا من أنّه مشبَّه بالمفعول به، وذلك أنّه شُبِّهَ حَسَنٌ بضارب في أنّ كلاًّ منهما صفة تثنّى وتجمع وتذكّر وتؤنّث، وهي طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعِلَها، فنُصِبَ الوجهُ على التشبيه بعمرو في قولك «زيدٌ ضاربٌ عَمْراً» فَحَسَنٌ مشبَّه بضارب ووجَهه مشبَّه بعَمْراً، وسيأتي الكلام على هذا الباب بأبسَطَ من هذا في موضعه.

الحاشية

* الفرق بين «زيدٌ حَسَنٌ وجهُه» برفع «وجهُه» و«زيدٌ حَسَنٌ وجهَه» بنصب «وجهَه» أنّهم في الأول لم يقصدوا المبالغة[1] فرفعوا «وجهُه» بالصفة المشبّهة «حَسَنٌ» لأنّ الصّفة المشبّهة[2] تعمل عمل فعلها المبنيّ للمعلوم فترفع فاعلاً فالصفة المشبّهة «حَسَنٌ» تعمل عمل الفعل المبني للمعلوم «حَسُنَ»، أمّا الثاني فهو يفيد المبالغة في المعنى لأنّ تحويل الإسناد على وجه الفاعلية عن «وجهُه» إلى ضمير مستتر جوازاً في الصفة المشبّهة يرجع إلى زيد يقتضي أنّ الحُسْنَ قد عمَّ زيداً بجملته أي بما فيه وجهه فكأنّه قيل «زيدٌ حَسَنٌ» أي هو، ثم نصب «وجهَه»، فكأنّ حُسْنَ الوجه ذكر مرتين مرّة مجملاً ومرّة باسمه الخاصّ.

* زيدٌ حَسَنٌ وجهَه.

ليس نصب «وجهَه» على أنّه مفعول به لما بيّنه الشارح بوضوح فلا نعيده، وليس ذلك النصب أيضاً على التمييز لأنّ «وجهَه» معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومذهب جمهور البصريين وتبعهم ابن هشام إذ رآه حقّاً أنّ التمييز لا يكون معرفة[3].

(١) ومثل ذلك لا تُقْصَدُ المبالغة لو ذكرنا الفعل فقلنا «زيدٌ حَسُنَ وجهُه».

(٢) الصفة المشبّهة: وصف يصاغ من الفعل اللازم للدّلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، وكلّ ما جاء من الفعل الثلاثي اللأزم بمعنى فاعل ولم يكن على وزنه ولكنّه دالّ على الثبوت فهو صفة مشبّهة نحو جميل وقبيح وحَسَن.

(٣) يرى جمهور الكوفيين أنّ التمييز قد يأتي معرفة، لذلك فإنّهم يعربون «وجهَه» تمييزاً ولا يعربونه مشبّهاً بالمفعول به.

وإذا بطل كون «وجهَه» مفعولاً به حقيقياً أو تمييزاً تعيَّنَ ما ذهب إليه جمهور البصريين وابن هشام من أنّه منصوب على أنّه مشبَّه بالمفعول به، فقد شُبِّهَ «حَسَنٌ» باسم الفاعل المتعدّي لواحد كضارب في أنّ كلاً منهما وصف يفرد ويثنّى ويجمع ويذكّر ويؤنّث، والصفة المشبّهة طالبةٌ للمنصوب بعدها بعد استيفائها فاعلها المرفوع تماماً كاسم الفاعل المتعدّي لواحد فإنّه طالب لمفعوله المنصوب بعد استيفائه فاعله المرفوع، فنصب «وجهَه» في المثال على التشبيه بنصب عمرو في قولنا «زيدٌ ضاربٌ[1] عَمْراً» فَحَسَنٌ مشبّه بضارب ووجهَه مشبّه بعَمْراً، ومثل هذا التفصيل يقال في «زيدٌ حسنٌ الوجهَ»[2] .

* **خلاصة:**

إذا قلنا «زيدٌ حَسَنٌ وجهَه» و«زيدٌ حسنٌ الوجهَ» بتعريف المنصوب بالإضافة أو بأل، فإنّ «وجهَه» أو «الوجهَ» منصوبان عند جمهور الكوفيين على أنّهما تمييز لأنّ التمييز كما يكون عندهم نكرة وهو الأصل يكون أيضاً معرفة، وعند جمهور البصريين وتبعهم ابن هشام منصوبان على أنّهما مشبّهان بالمفعول به لأنّ التمييز عندهم لا يكون إلاّ نكرة.

أمّا قولنا «زيدٌ حَسَنٌ وجهاً» بتنكير «وجهاً» فإنّه منصوب عند جمهور البصريين وجمهور الكوفيين على أنّه تمييز، وذهب بعض النحاة من البلدين إلى أنّه منصوب على أنّه مشبّه بالمفعول به، وأجاز ابن هشام إعرابه تمييزاً أو مشبّهاً بالمفعول به.

* * *

---

(١) فاعل «ضارب» ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو».

(٢) وإنّما كان «وجهَه» أو «الوجهَ» مشبّهاً بالمفعول به لا مفعولاً به حقيقة لأنّ فِعْلَ الصفة المشبّهة «حَسُنَ» لازم لا يتعدى حقيقة إلى المفعول به فكذلك الصفة المشبّهة «حَسَنٌ» في حين كان «عَمْراً» مفعولاً به حقيقة لأنّ فعل اسم الفاعل «ضَرَبَ» يتعدّى إلى المفعول به فكذلك اسم الفاعل «ضارب».



فهرس الموضوعات

* * *

















